الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى باب ما يقول إذا هاجت الريح روى الإمام الشافعي رحمه الله في كتاب الأم
بإسناده عن ابن عباس رضي الله عنهما قال ما هبت ريح إلا جثا النبي صلى الله عليه وسلم على ركبتيه
وقال اللهم اجعلها رحمة ولا تجعلها عذابا اللهم اجعلها رياحا ولا تجعلها ريحا قال ابن عباس رضي
الله عنهما في كتاب الله تعالى إنا أرسلنا عليهم ريحا صرصرا وأرسلنا عليهم الريح العقيم وقال
تعالى وأرسلنا الرياح لواقح وأرسلنا الرياح مبشرات انتهى وعلى هامش هذه الكتابة ... وقد
وقع لفظ الريح للعذاب في كتاب الله والرياح للرحمة وقوله تعالى وجرين بهم بريح طيبة وأما الشاهد
قال صلى الله عليه وسلم الريح من روح الله انتهى

مكتبة جامعة الزيتونة . قسم المخطوطات
الرقم ٤٦٠٤ م ١/٩٢٥٦
العنوان التصريح بمضمون التوضيح
المؤلف خالد بن عبد الله الأزهري
تاريخ النسخ ١١٥٥ هـ
اسم الناسخ شرف الدين بن ابراهيم بن شرف الدين الرمل التونسي
عدد الأوراق ٢١٧ ص ٢٠×١٥ سم
ملاحظات ٤١٥
ت ٥٠٢

الحمد لله وحده
الحمد لله دخل ملكي الكتاب المبارك
بنوبة العبد الفقير لمولاه محمد
بن عبد الجمعة بن ...
... والمعنى بالثمن الصحيح والنص
المعلوم الفرز المنزوع البين امره
من السمسار الفقيه ...
١٢٢٦

ل كلمة حادثة قال لنا بعضهم حكى لنا شيخنا سيدي محمد بن بلقاسم ... عن شيخه
سيدي محمد بن علي يقول انه كان ذو اعلية في البيان وربما تصول حتى اتى الكلام في المعارضات والنزاعات
واحتك بها واتى ابليس لعنه الله الى الشيخ سيدي محمد بن علي عيانا فاراد التلبيس عليه بما هو بصدده
وقال له الم تعلم ان النكرة اذا اعيدت بلفظها النكرة ان الثانية غير الاولى وقال له نعم فقال له كيف تكون
في قوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله فيقتضي ان يكون اله الارض خلاف اله السماء فلم
يتحقق عند الشيخ جوابا ووكل الامر الى الله تعالى بعض ... عن الكلام المستعمل بمعانيه الى ...
العاها على اهل مجلسه واعلمهم بخبره فاجابه اخوه الشيخ ابو علي بان النكرة الثانية غير الاولى اذا
اعيدت مع لفظها موافق للعقل متصل بالنكرة الاولى كقوله تعالى ان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا واما
اذا اعيدت مع لفظ مخالف للعقل ورواية التي لعيسى ... عن والله فالنكرة الثانية هي الاولى فلا شك
في اما بالشيخ من الغمود عالم بالتوفيق وطلب منه النص بوجهه قلت وان نكرة
الجلتين هنا جملة واحدة لانها جملة الموصول الذي هو جزء من صلته تفسيره وهو الذي في السماء اله
وفي الارض نص على ذلك غير واحد عشر قول ابن مالك وفي ذا الحذف ابا ... ان يستطل ... اذ لم يكمل المعنى
الا بمجموع الجملتين نور الله قلوبنا لتحصيل علم الحال والمقال والسداد على خاتم النبيئين وامام
المرسلين والحمد لله اولا واخرا ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم انتهى الغريب كذا وجد مغير

يا كبيكج

بسم الله الرحمن الرحيم ✽ صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وسلم تسليما كثيرا

قال الشيخ الامام العالم العلامة وحيد دهره وفريد
عصره زين الدين خالد بن عبد الله الازهري رحمه الله ورضي عنه

الحمد لله الملهم لتحميده ✽ حمدا موافيا لنعمه ومكافيا لمزيده ✽ واشهد ان
لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة مخلص في توحيده ✽ واشهد ان محمدا
عبده ورسوله اشرف خلقه واعظم عبيده ✽ صلى الله عليه وعلى اله
واصحابه وجنوده ✽ وبعد فيقول العبد الفقير الى مولاه الغني خالد بن
عبد الله الازهري عامله الله بلطفه الخفي واجراه على عوائده الحفي ان الشرح
المشهور بالتوضيح على الفية ابن مالك في علم النحو للشيخ الامام العلامة الرباني
جمال الدين ابي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الانصاري تغمده الله بالرحمة والرضوان
في غاية حسن الوقع عند جميع الاخوان لا يات احد بمثاله ✽ ولم ينسج ناسج على
منواله ✽ ولم يوضع في ترتيب الاقسام مثله ✽ ولم يبرز للوجود في هذا النحو شكله
غير انه [illegible] يحتاج الى شرح [illegible] وجوه مخدراته النقاب ✽ ويبرز خفي مكنوناته
ما ورا [illegible] ب ✽ وقد رايت ذلك الفقير في المنام واعتنى بهذا الكلام ✽ ووعد
بانه سيكتب عليه ما يبين مراده ✽ ويظهر معناه فقصصت هذه الرؤيا على
بعض الاخوان فقال هذا اذن لك يا فلان فان اسناد الشيخ الكتابة الى نفسه
مجاز كقولهم بنى الامير المدينة وليس هو الباني بنفسه وانما يامر العملة من ابناء
جنسه وكنت انت المشار اليه لما تمت بذريته وخاصة بهذا الكتاب ✽
فانهض وبادر للاجر والثواب ✽ فاستخرت رب العباد ✽ وشمرت عن ساعد الاجتهاد
وشرحته شرحا كشف خفاياه وابرز اسراره وخباياه ✽ وباح بسره المكتوم
وجمع شمله باصله المنظوم ✽ وسميته التصريح بمضمون التوضيح وضمنته
بعشرة امور مهمة ✽ مشتملة على فوائد جمة احدها انني مزجته مزجا بشرحه
حتى صار كالشيء الواحد لا يميز بينهما الا صاحب بصر او بصيرة ✽ ومن فوائد ذلك
حل تراكيبه العسرة ثانيها انني تتبعت اصوله التي اخذ منها وربما شرحت
كلامه بكلامه ومن فوائد ذلك الاطلاع على تصرفه ومراده ثالثها انني ذكرت ما اهمله
من الشروط في بعض المسائل المطلقة ومن فوائد ذلك تقييد ما اطلقه رابعها
انني كملت بيت كل شاهد مما اقتصر على شطره وعزوته الى قائله الا قليلا لم اظفر
بذكره وشرحت منه الغريب ومن فوائد ذلك انه مع كونه غريبا حتى يتم به التقريب
خامسها انني ضبطت الالفاظ العربية بالحروف وبينت جميع معانيها ومن
فوائد ذلك الامن من التصحيف وجمع مبانيه سادسها انني طبقت الشرح على
النظم وقد كان اغفله ومن فوائد ذلك معرفة كل مسئلة سابعها انني ذكرت
في المسائل الخلافية وجه الترجيح ومن فوائد ذلك العلم بما يعتمد عليه في التصحيح ثامنها
انني ذكرت غالب علل الاحكام وادلتها ومن فوائد ذلك تمكينها في الاذهان والجزم
بصحتها تاسعها انني بينت المعترض من المواضع التي تناقض كلامه فيها وما

خالف

خالف فيه التسهيل ومن فوائد ذلك معرفة ما عليه التعويل عاشرها انني بينت
المواضع التي اعترضها مع انها من المعترضات ومن فوائد ذلك منع كونها من عثراته
اقول فورتي هذا واستغفر الله العظيم مما وقع لي من الخلل في بعض المسائل المذكورة
واعوذ بالله من شر الحاسدين الذين يريدون ان يطفئوا نور الله بافواههم
ويابى الله الا ان يتم نوره واسأل من فضل من حسنت خليقته وسلم من داء الحسد
الذميمة اذا عثر على شيء مما طغى به القلم او زلت به القدم ان يدرء بالحسنة
السيئة ويحضر قلبه ان الانسان محل النسيان وان الصفح عن عثرات الضعاف
من شيم الاشراف وان الحسنات يذهبن السيئات ✽ وما توفيقي الا بالله عليه
توكلت واليه انيب ✽ ويختص علم النحو والتصريف وقد تضافرت الروايات
على ان اول من وضع النحو ابو الاسود الدؤلي وانه اخذه اولا عن علي ابن
ابي طالب رضي الله عنه وكان ابو الاسود كوفي الدار بصري المنشأ ومات
وقد اسن واتفقوا على ان اول من وضع التصريف معاذ بن مسلم الهراء بفتح
الهاء وتشديد الراء نسبة الى بيع الثياب الهروية ثم خلف ابا الاسود
خمسة اولهم عنبسة الفيل وثانيهم ميمون الاقرن وثالثهم يحيى بن يعمر
العدواني والرابع والخامس ولدا ابي الاسود عطاء وابو الحارث
ثم خلفهم عبد الله بن اسحاق الحضرمي وعيسى بن عمر الثقفي وابو
عمرو بن العلاء ثم خلفهم الخليل بن احمد الفراهيدي ثم سيبويه والكسائي
ثم صار الناس بعد ذلك فريقين كوفيا وبصريا ثم خلف سيبويه ابو الحسن الاخفش
الاوسط سعيد بن مسعدة وخلف الكسائي الفراء ثم جاء بعد ذلك صالح
ابن اسحاق الجرمي وبكر بن عثمان المازني ثم جاء بعدهما محمد بن يزيد المبرد وجاء
بعده ابو اسحاق الزجاج وابو بكر بن السراج وابن درستويه وابو بكر
محمد بن رهان ثم جاء بعدهما ابو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي وابو
سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي وعلي بن عيسى الرماني ثم ابو الفتح
ابن جني ثم الشيخ عبد القاهر الجرجاني ثم الزمخشري ثم ابن الحاجب ثم ابن مالك
ثم ابن هشام مصنف هذا الكتاب وولد رحمه الله بالقاهرة المحروسة يوم
السبت خامس ذي القعدة الحرام سنة ثمان وسبعمائة ووافق وفاته خامس
ذي القعدة ايضا سنة احدى وستين وسبعمائة وله من المصنفات المغني
والتوضيح وعمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب في مجلدين ورفع
الخصاصة عن قراء الخلاصة في اربع مجلدات وشرح التسهيل في عدة مجلدات
ولم يكمل وشرح الشواهد الكبرى والصغرى والشذور والقطر وشرحهما وشرح
لمحة ابي حيان واحكام لو وحتى والمنصوب لغة وفضلا وجرا في فوقهم
الدليل لغة وفضلا عن ان يكون كذا وهلم جرا كل منها في جزء لطيف
وشرح بانت سعاد وشرح البردة وافاضة الدليل على صحة التمثيل والتذكرة
في خمسة عشر جزءا والجامع الصغير وحواشي التسهيل في مجلدين وغير ذلك
وكان شافعي المذهب ثم تحول للامام احمد بن حنبل قبل وفاته بخمس سنين

خ مبرمان

خ التمثيل

قال الشيخ رحمه الله تعلى بسم الله الرحمن الرحيم اقتداء بالقران العظيم
وعملا بقول النبي الكريم كل امر ذي بال لا يبدا فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو ابتر
اي ذاهب البركة رواه الخطيب بهذا اللفظ في كتاب الجامع والحافظ عبد القاهر
الرهاوي والتوفيق بينه وبين حديث لا يبدا فيه بالحمد لله فهو اجذم اي مقطوع
البركة ممكن بان يراد بكل منهما الذكر وقد جاء في بعض الروايات لا يبدا
فيه بذكر الله وهو حديث حسن او يحمل حديث البسملة على الابتدا
الحقيقي بحيث لا يسبقه شيء وحديث الحمدلة على الابتداء الاضافي وهو
ما بعد البسملة ولم يعكس لان حديث البسملة اقوى لكتاب الله الوارد على هذا
المنوال واضافة الاسم الى الله قيل من اضافة العام الى الخاص كخاتم حديد
وقيل المضاف هنا مقحم جيء به لا رشاد حسن الادا وقيل الاسم هنا
بمعنى التسمية وقيل في الكلام حذف مضاف تقديره باسم مسمى الله ومنشا
ذلك الخلاف هل الاسم والمسمى هل هما متغايران او لا والاول رأي المعتزلة و
الثاني قول الاشعري وقيل لا ولا وهو رأي اهل النقل وبعض المالكية رضي الله
عنه والمحققون ان الخلاف لفظي وذلك ان الاسم ان اريد به اللفظ فغير
المسمى وان اريد به ذات الشيء فهو عينه لكنه لم يشتهر بهذا المعنى قال
الامام الرازي انا لم نجد شيئا معتدا به في النزاع ان الاسم هل هو عين المسمى
او غيره والله علم على الذات المعبود بالحق وقيل هو وصف مشتق من
الاله وقيل اصله لاها بالسريانية فعرب بحذف الالف الاخيرة وادخال الالف
واللام عليه وتفخم لامه ان انفتح ما قبلها او انضم والرحمن فعلان من رحم
بالكسر كغضبان من غضب صفة مشبهة لكن بعد النقل الى فعل بضم العين
او بعد تنزيل المتعدي منزلة الفعل اللازم كما في فلان يعطي لان الصفة
المشبهة لا تصاغ من متعد وقيل علم والرحيم فعيل من رحم ايضا
يتضمن من المبالغة اكثر في الرحمان من المبالغة ما ليس في الرحيم واشتقاقهما
من الرحمة وهي هنا مجاز عن الانعام قال الامام الرازي اذا وصف الله بامر
ولم يصح وصفه به يحمل على غاية ذلك ومبدا بعينه فاعرفه في كل مقام
الحمد لله الحمد لغة الوصف بالجميل الاختياري على قصد التعظيم والوصف
لا يكون الا باللسان فيكون مورده خاصا وهذا الوصف يجوز ان يكون بازاء نعمة
وغيرها فيكون متعلقه عاما والشكر على العكس لكونه فعلا ينبئ عن تعظيم
المنعم من حيث انه منعم على الشاكر او غيره فيكون مورده اللسان والجنان
والاركان ومتعلقه النعمة الواصلة الى الشاكر او غيره فكل منهما اعم واخص
من الاخر بوجه وفي العطايا يحمد ويشكر وفي افعال القلب والجوارح يشكر ويحمد
وفي فعل اللسان بازاء الانعام حمد وشكر والحمد عرفا فعل ينبئ بتعظيم المنعم
من حيث انه منعم على الحامد او غيره والشكر عرفا صرف العبد جميع ما انعم
الله به عليه من السمع وغيره الى ما خلق الله لاجله فالشكر اخص مطلقا
لاختصاص تعلقه بالباري تعلى ولتقييده بكون المنعم منعما على الشاكر ولوجوب

قوله وقيل لا ولا اي لا متغايران ولا غير متغايرين وعليه يحتاج
للجواب ثم لا يخفى ان الخلاف الذي وقع بين الاشاعرة والمعتزلة محله
في الكلمة المركبة من الهمزة والسين والميم كما يشهد به تمسكات الفريقين
لان المعتزلة تمسكوا بقوله تعلى ولله الاسماء الحسنى والاشاعرة تمسكوا
بقوله تعلى سبح اسم ربك الاعلى وهذا لم يرتفع فيه احد القول الثالث
بانا ادعوه في ما مدلول هذه الكلمة فيجعلونه تارة عينا كالجلالة وتارة غيرا
وذلك في المشتق ان كان اسم صفة يوجد انه هنا في الغير كالخالق من صفات
الفعل وتارة لا عينا ولا غيرا وذلك اذا كان المشتق اسم صفة لا يتغير
انه هنا الغير كالعالم من صفات الذات فليتامل هيبس

حمول

شمول الا انه فيه بخلاف الحمد واعلم ان صدق الجميع واحد اعتبارا كالشكر وان
كان ابعاضا حقيقة فيصدق عليه الحمد العرفي والحاصل من ذلك ستة
اقسام حمدان لغوي وعرفي وشكران كذلك وحمد وشكر لغويان وحمد وشكر عرفيان
وحمد لغوي وشكر عرفي وحمد عرفي وشكر لغوي ويتبين لك بما ذكرنا توجه
ان النسبة بين الحمدين وبين الحمد اللغوي والشكر اللغوي عموم من وجه وبين
الشكرين وبين الحمد والشكر العرفيين وبين الحمد اللغوي والشكر العرفي عموم
مطلق وبين الحمد العرفي والشكر اللغوي تساو واختار لفظ الحمد لله بالجملة
الاسمية موافقة لكتاب الله ودلالة على الدوام والثبات وتقديم الحمد
باعتبار انه اهم نظرا الى كون المقام مقام حمد كما ذهب اليه صاحب
الكشاف في تقديم الفعل في اقرا باسم ربك وان كان ذكر الله اهم نظرا الى
ذاته وال في الحمد للاستغراق وقيل للجنس وقيل للعهد واللام
في لله للملك او للاستحقاق وقيل للتعليل والمعنى على الاول ان جميع
المحامد مملوكة لله او مستحقة له وعلى الثاني جميع المحامد ثابتة لاجل
الله فان قيل ما معنى كون حمد العباد لله تعلى مع ان حمدهم حادث
والله تعلى قديم ولا يجوز قيام الحادث بالقديم فالجواب
ان المراد منه تعلق الكلية الحمد ولا يلزم من التعلق القيام كتعلق العلم
بالمعلومات رب معناه المالك المطاع من ربه يربه فهو رب وقيل
هو في الاصل مصدر بمعنى التربية وهي تبليغ الشيء الى كماله شيئا فشيئا
ثم وصف به للمبالغة كما وصف بالعدل وهو من اسماء الله تعلى ولا يطلق
على غيره الا مقيدا كرب الدار ومنه ارجع الى ربك وقد استعمل في المالك
لانه يحفظ ما يملكه العالمين جمع عالم بفتح اللام وهو اسم عام لجميع
المخلوقات سمي عالما لكونه علما على حدوثه وافتقاره الى موجد قديم
وجمع باعتبار انواع كل جنس مما سمي به او لانه يتوجه الى عالم كل زمان
وجمع بالواو والياء والنون لان اصل فيه العقلاء وغيرهم تطفل عليهم
قال شارح السراجية وقال ابن مالك المحققون انه اسم جمع محمول على الجمع
لانه لو كان جمع العالم لزم ان يكون المفرد اوسع دلالة من الجمع لان العالم
اسم لما سوى الله تعلى والعالمين خاص بالعقلاء انتهى والصلاة
وهي من الله رحمة وعطف الجملة على الجملة والمراد بها الاعتناء بشان المصلى عليه وارادة
الخير له والسلام التحية وجمع بينهما امتثالا لقوله تعلى يا ايها الذين
امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وحذرا من كراهة افراد احدهما عن الاخر ولو
خطا الاتمان الاكملان لعلي الصلاة والسلام على سيدنا من ساد قومه
يسودهم سيادة فهو سيد ووزنه فيعل واصله سيود فقلبت الواو ياء وادغمت
الياء في الياء ويطلق على الذي يفوق قومه في الخير وعلى الكريم وعلى الحليم
الذي لا يستفزه غضبه وعلى الكريم وعلى المالك قاله النووي في الاذكار محمد
علم منقول من اسم مفعول حمد بالتشديد سمي به لانه صلى الله عليه وسلم

قوله وال في الحمد الخ اي ان جميع الحامدين افاد ان المعنى يصير عليه
ان جميع الحامدين كل حمد وجد ثابت لله تعلى
وعلى العهد الذي يصير المعنى عليه الحمد الذي حمد به المحامد
على ان حمد الله تعلى ما الله حمده على الحقيقة بالقصر الموت
ثابتة لله تعلى ومن ثم كان حاله عليه او وقع عند
والمراد ثابتة ومن ثم كان وما الحكم فيه على
والمراد في الاستغراق ثابتة له الا الحكم فيه
المحققين وانما الحقيقة الحقيقة المراد بالحقيقة هو الحقيقة مع
الحقيقة او بعد المراد بالحقيقة زيادة قيل والحكم على
من المراد فهو الحقيقة جميع الحامدين بالله تعلى
او تشخص في اختصاص جميع الحامدين جميع افراد
الجنس كما هو في الاستغراق من ظاهر من تعين جميع افراده
اما على الاستغراق واما على الجنس فلما اما الحامدين منه تعين
المحامد لله تعلى الاختصاص ومن الاولى
اولى اذ معانيه
والعلم دين مختص به خلق النبي يسير

لكثرة خصاله المحمودة قال حسان رضي الله عنه وشق له من اسمه ليجله
فذو العرش محمود وهذا محمد ❊ خاتم أي آخر النبيين جمع نبي بغير همز مأخوذ
من النبوة بفتح النون وسكون الموحدة وتخفيف الواو المفتوحة بمعنى
الارتفاع أو بالهمز من النبإ وهو الخبر وإمام المتقين جمع متق وهو الخائف من
الله تعالى والإمام المقتدى به والمتبع وقائد أي دليل الغر جمع أغر
من الغرة وهي في الأصل بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم المحجلين جمع
محجل من التحجيل وهو بياض في قوائم الفرس والمراد الموصوفون ببياض مواضع
الوضوء من الوجوه والأيدي والأقدام على طريق الاستعارة وعلى آله
هو اسم جمع لا واحد له من لفظه واختلف في ألفه فقيل منقلبة عن
هاء أو واو فقال الأول سيبويه وأصله عنده أهل وقال بالثاني
الكسائي وأصله عنده أول من آل يؤول إذا رجع ويؤيده أنه يقال
في التصغير أهيل فمن قال أصله أهل قال في تصغيره أهيل ومن قال أصله
أول قال في تصغيره أويل وكلاهما مسموع والحق الأول والثاني أكثر
ثم اختلف في معناه فقال الشافعي أقاربه المؤمنون من بني هاشم
والمطلب ابني عبد مناف لأنهم أهله أو الأتقياء من أمته أو بنيه وقيل
غير ذلك وصحبه اسم جمع صاحب كركب وراكب وعطف الصحب على الآل
الشامل لبعضهم لتشمل الصلاة باقيهم أجمعين توكيد معنوي مشير للإحاطة
والشمول صلاة وسلاما اسما مصدر منصوبان على المفعولية المطلقة
مشيران لتقوية عاملهما وتقرير معناه دائمين نعت صلاة وسلاما بدوام
أي ببقاء السموات جمع سماء على غير قياس والأرضين بفتح الراء
ولا يجوز إسكانها إلا في الشعر كقوله ❊ لقد ضجت الأرضون إذ قام من
بني ❊ هداة خطيب فوق أعواد منبر ❊ وجمعت أرض جمع المذكر السالم
شذوذا أما بفتح الهمزة وتشديد الميم قال الدماميني حرف فيه
معنى الشرط صرح به جماعة من النحويين آخرهم ابن مالك انتهى وهي هنا مجردة
عن التفصيل كما نص عليه في المغني في أما زيد فمنطلق وقول
العلامة عبد القادر المكي في حاشيته على هذا الكتاب أما هنا حرف
شرط وتفصيل مخالف لما ذكرنا من النقلين معا بعد ظرف زمان كثيرا
ومكان قليلا تقول في الزمان جاء زيد بعد عمرو وفي المكان دار زيد بعد
دار عمرو وهي هاهنا صالحة للزمان باعتبار اللفظ وللمكان باعتبار
الرقم واختلف في ناصبه أهو أما أو فعل بعد أما وقيل فعل الشرط
المقدر وقيل أما لنيابتها عن الفعل المقدر وهو مذهب سيبويه
فعلى الأول إنما نابت عن الفعل بمعناه وزمن عمله وعلى الثاني نابت
عنه في معنى وعملا والأصل مهما يكن من شيء بعد حمد الله فهما
هنا مبتدأ والاسمية لازمة للمبتدأ ويكن شرط والفاء لازمة له غالبا
فحين تضمنت أما معنى الابتداء والشرط لزمتها الفاء ولصوق الاسم

اقامة

إقامة للازم وهو الفاء ولصوق الاسم مقام الملزوم وهو المبتدأ والشرط وإبقاء
لأثره في الجملة ❊ مستحق الحمد وملهمه نعتان لله في الدرج وقطع نعت
المعرف بهما لأنها للدوام والاستمرار وإضافتهما محضة أو بدلان ويمتنع
جعلهما عطفي بيان على الله لأن عطف البيان للتوضيح المستدعي إبهاما أو
للتخصيص المستدعي عموما وكلاهما منتف هنا والاستغراق لا اختصاص
والإلهام ما يلقى في الروع بضم الراء وهو القلب ومنشئ الخلق ومعدمه
فيهما الإعراب المتقدم والإنشاء هنا الإيجاد قال الله تعالى إنا أنشأناهن
إنشاء أي أوجدناهن إيجادا والخلق بمعنى المخلوق والإعدام لا إفناء
والإنعاد والإخفى ما قيل في مقابلة لا إنشاء إلا إعدام من المضاف والصلاة
والسلام مجروران بالعطف على حمد الله وتقدم تفسيرهما على أشرف الخلق
متعلق بالسلام لقربه وهو مطلوب أيضا للصلاة من جهة المعنى على سبيل
التنازع وأكرمه معطوف على أشرف المنعوت بالنون من النعت بمعنى
الصفة بأحسن متعلق بالمنعوت الخلق بضم الخاء مع ضم اللام وسكونه والضم
أشهر والخلق والخلق بمعنى الخاء في الأول وضمها في الثاني في الأصل واحد لكن الشيء
والشرب لكن خص المفتوح بالهيئات والأشكال والصور المدركة بالبصر
وخص المضموم بالقوى والسجايا المدركة بالبصيرة والمراد هنا السجية
والطبيعة وبينهما من البديع الجناس المحرف وأعظم معطوف على أحسن
وهو مقتبس من قوله تعالى وإنك لعلى خلق عظيم محمد بدل من أشرف ويجوز كونه
عطف بيان عليه فإن إضافة اسم التفضيل التي الخ معنوية خلافا لأبي البقاء
العكبري حيث ذهب إلى أنها لفظية نبيه وخليله وصفيه نعوت
لمحمد والخليل الذي خلصت محبته والصفي المختار وعلى آله وأصحابه
وأحزابه وأحبابه معطوفات على أشرف وإعادة الجار مع الآل لقول
البصريين والأصحاب جمع صاحب خلافا للجوهري ونظيره شاهد وأشهاد
وفي التنزيل ويوم يقوم الأشهاد قال بعض أهل التفسير جمع شاهد والأحزاب
جمع حزب وحزب الرجل جنده وأصحابه وقال الراغب الحزب جماعة فيها غلظة
ويطلق على الأنصار وكذا العسكر جاز هنا إرادة الثاني ونظائره وأما
الأول فلقوله تعالى وليجدوا فيكم غلظة وقوله تعالى والذين معه أشداء على
الكفار والأحباب جمع حبيب وبين الأحزاب والأحباب نوع من الجناس اللاحق
فإن كتاب الخلاصة جواب أما ولزوم الفاء قد تقدم الكلام على ضرب من المجاز
وذلك لأن جواب الشرط مستقبل وكون الخلاصة بالصفات المذكورة ليس مستقبلا
فيؤول إن الجواب محذوف والمذكور معمول له أقيم مقامه عند حذفه والتقدير فأقول
فإني أقول إن كتاب الخلاصة كذا وكذا إلى آخره وإضافة كتاب إلى الخلاصة
من قبيل إضافة الأعم إلى الأخص كشجر أراك أو من قبيل إضافة المسمى إلى اسمه أي
الكتاب المخصوص بهذا الاسم كما في قولهم ذات مرة أي مرة مختصة بهذا
الاسم الألفية ذات الذهب بدل من كتاب أو بالجر بدل من خلاصة منسوبة إلى

قوله بضم الراء وهو القلب عبارة القاموس والروع
ومقصد الرايع عادة بفتح الراء ... اوسواده والذهن والعقل او
او موضع الفزع من القلب او سوادا ... وفي ... ونفث ... في روعي
ومنه الحديث ... الحرب ... من ... اي في ...
الرد به ... الابتداء ... من الحجاز ...
بالمعنى الثاني ... ما ... قلب ... فيه ... وفسر ...
انتشار ... تعبير ... الروح ... العلم ... فصل ...

بــ... معفو...

قوله الجناس اللاحق هو التطبيع انواع
منها وهو ان لا يقع الاختلاف
الحروف في حرف ... ان كانا ... نها
من اكثر من حرف ... كان ... خيفا ...
متقاربين ... المخرج ... وان لم يكونا متقاربين
كيطهون ... ويبغون ... الطارق ... المختلف معبود
فيه كان ... احقا ومن ... يسعى
بنواصيها الخيل ... النجح

... غير عمى

الا العابنا وعلى انه الفوقي ان البيت اسم للصدر والعجز عند العروضيين وقال كل
منهما بيتا على حدة في علم العربية حال من كتاب والمراد بعلم العربية هنا علم النحو
المشتمل على التصريف وله حد وموضوع وغاية وفائدة فحده علم باصول
تعرف بها احوال ابنية الكلم اعرابا وبناء وموضوعه الكلمات لانه يبحث فيه عن
عوارضها الذاتية من حيث الاعراب والبناء وغايته الاستعانة به على فهم
كلام الله ورسوله وفائدته معرفة صواب الكلام من خطائه نظم بمعنى منظوم
نعت لكتاب ان نصبوا للخلاصة ان خفض الامام مجرور باضافة نظم اليه العلامة
صفة مبالغة في عالم والتاء فيه لتاكيد المبالغة جمال الدين لقب ابي عبد الله
كنيته محمد اسم بن مالك نعت اول الطائي نعت ثان رحمه الله جملة دعائية
لا محل لها من الاعراب وفي كلامه محل نظر لاصليين احدهما ان الامام العلامة نعتان
لجمال الدين وما ذكر بعده مفرقهما والنعت لا يتقدم على المنعوت والثاني انه متى
اجتمع الاسم واللقب وجب على الافصح تاخير اللقب عن الاسم كما صرح به وهنا
قدم اللقب على الاسم والجواب عن الاول ان النعت اذا تقدم وكان صالحا لمباشرة
العامل فانه يعرب بحسب ما يقتضيه العامل ويجعل المنعوت بدلا او بيانا والمتبوع
تابعا وانمحقت التبعية كقوله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله في قراءة الخفض
والجواب عن الثاني ان اللقب هنا مسوق للمدح واذا اجري اللقب للمدح
اولا تتشوف النفس الى الممدوح فاذا ذكر الممدوح بعد ذلك كان اوقع في النفس
على ان ذلك لا لغة كما سياتي كتاب خبر ان ومعنى الاخبار بكتاب عن كتاب وان
تساويا في اللفظ التحاقهما الصافية ونعتا صغر حجما وغزر علما بضم عين الفعلين
وفاعلهما ضمير مستتر فيهما يرجع الى كتاب والجملتان نعت لكتاب والمنصوب
بعدهما تمييز محول عن الفاعل والاصل كتاب صغر حجمه وغزر علمه هذا ان كانا
باقيين على اصلهما وافادة الاخبار وان كانا نحويين الى معنى المدح على حد قوله
تعالى حسنت مرتفقا فهما خبر ثان لان نعت الكتاب لان الجمل الانشائية لا يخبر بها
ولا ينعت والصغر القلة والحجم التنويه يقال البسر وقد حجم اي نتا والغزارة الكثرة
وبين الصغر والغزارة نوع من الطباق غير بالنصب على الاستثناء المنقطع
المخرج مما دخل في حكم دالة المفهوم واختلف في نصبه في الاستثناء فقال ابن
عصفور على تمام الكلام وقال الفارسي على الحالية وقال ابن الباذش على التشبيه
بظرف المكان ويجوز ان تكون فتحة غير هنا فتحة بناء لان غير اذا اضيفت لمبني جاز
بناؤها على الفتح كقوله ۞ لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت ۞ حمامة في غصون
ذات اوقال ۞ قاله في المغني انه بفتح الهمزة والضمير لكتاب لا مرحم اي
مجاورة الحد الايجاز الاختصار فقد كاد بعد اي قارب ان يعد من جملة الالغاز
جمع لغز بضم اللام وفتح الغين المعجمة مثل رطب وارطاب يقال الغز في كلامه
اذا عمى مراده والاسم اللغز كالرطب واللغز كالعنق واللغز كالقفل
حكاها الزمانيني وقال وعند بفتح ونض وتحكي وقد اسعف
طالبيه اي ساعدهم يقال اسعفت الرجل بحاجته اذا قضيتها له والمساعفة

المرافقات

المرافقات والمساعدة بمختصر صفة لموصوف محذوف اي بشرح مختصر يدانيه اي يقاربه
في مقابلته التي هي فيه وليس المراد يقاربه في حجمه لان الحسن يخالفه وتوضيح اي
مبين وكاشف وبه اشتهر يبين اي يجاء به وفق لبشيء مشيد ويباريه
اي يعارضه ويفعل مثل فعله احزابه الفاضله اي ابين به مقصودات العاقله
واوضح معانيه بفتح الياء اي اكشفه وابينه واحل اي افك به تراكيبه
اي مركباته وانقح اي اهذب مبانيه بفتح الياء المثناة تحت جمع مبنى ومباني
الكتاب ما تنبني عليه مقاصده واعذب بالذال المعجمة اي احلي ومنه الماء
العذب به موارده جمع موردة بالهاء وهي في الاصل طرق الماء بالطاء المهملة
واعقل اي امنع من العقل وهو المنع به شوارده جمع شاردة اي نافرة
وفيه استعارة حيث شبه ما تضمنته الابنية بالابل الشاردة ورشحها بذكر صفة
ملائمة للمستعار منه وهي العقل واحل اي ازيل منه مسئلة وهي مفعلة من
السؤال وهي ما يبرهن عليه في العلم من شاهد اي دليل وهو ما يذكر لاثبات
قاعدة من كتاب او من سنة او من كلام عربي فصيح او تمثيل اي مثال وهو جزئي
من جزئيات قاعدة يذكر ايضاحا لتلك القاعدة فكل شاهد مثال ولا عكس
وربما اشير انا فيه الى اختلاف في بعض المسائل اي مخالفة الناظم وغيره كقوله
في باب الجوازم خلافا لابن مالك او نقد بالدال اي انتقاد على الناظم كقوله
في باب الوقف في مسئلة ثانية وهذا مردود باجماع المسلمين على الوقف على كلا
او تعليل لحكم ولم آل بمد الهمزة من الالو ويحتمل ان يكون بمعنى امنع فيتعدى الى اثنين
حذف احدهما للعلم بتعلق الغرض بنفي ذلك التقصير ولم امنع احدا جهدا ويحتمل
ان يكون بمعنى اقصر فيكون قاصرا وانما يتعدى باسقاط الجار والتقدير
ولم اقصر في جهد حذف الجار فانتصب وهو بفتح الجيم وضمها وقيل العرا
يقال الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة في توضيحه اي تبيينه
وتهذيبه بالذال المعجمة اي تنقيته وتصفيته وربما خالفته في تفصيله
كما فعل في الاسم والفعل والحرف حيث جعلها اقساما للكلم لا الكلمة وترتيبه
وهو كثير ومنه ما فعل في باب نائب الفاعل حيث اخر الكلام على الفعل وقدم الكلام
على النائب وسميته باوضح المسالك الى الفية ابن مالك ليكون الاسم
معناه والمسالك جمع مسلك وهو طريق السلوك وبالله اعتصم اي امتنع
واسئله العصمة اي المنع مما يصم بفتح الياء وكسر الصاد المهملة من
الوصم بسكون الصاد وهو العيب والعار لا رب غيره ولا مأمول الا خيره
عليه توكلت واليه انيب اي ارجع قال الناظم الكلام وما يتألف
منه هذه ترجمة فيها حذف واصلها هذا باب شرح ماهية الكلام وشرح
ماهية ما يتألف الكلام منه وهو الكلم الثلاث والتألف والتأليف وقوع الالفة
والتناسب بين الجزئين وهو اخص من التركيب اذ التركيب ضم كلمة الى اخرى فاكثر
فكل مؤلف مركب من غير عكس الكلام في اصطلاح اللغويين عبارة عن القول
وما كان مكتفيا بنفسه كما ذكره في القاموس وفي اصطلاح المتكلمين عبارة عن

المعنى القائم بالنفس **وفي اصطلاح النحويين عبارة عما** اي مؤلف **اجتمع فيه**
امران اللفظ والافادة والظرفية هنا مجازية كقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله
اسوة حسنة اي انه صلى الله عليه وسلم في نفسه اسوة حسنة كما قاله في الكشاف
وللمعنى الكلام في نفسه اللفظ والافادة لان هنا المظروف ومظروفه حقيقة
ويكون العبارة عن اللفظ والافادة كما قال الناظم لفظ مفيد كان اجود واللفظ في
الاصل مصدر لفظت الرحا الدقيق اذا رمته الى خارج **والمراد باللفظ** هنا
الملفوظ به وهو **الصوت** من الفم **المشتمل على بعض الحروف** الهجائية تحقيقا
كزيد او تقديرا كالعائد الضمائر المستترة **وسمي** الصوت لفظا لكونه يحدث
بسبب رمي الهواء من داخل الرئة الى خارجها الحلق فلا اسم الشيء على المسبب
قاله الفخر الرازي **والافادة** مصدر افاد بمعنى دلالة مخلفة **والمفيد**
الدال على معنى مطلقا **والمراد بالمفيد** هنا اي في **ما دل على معنى يحسن**
السكوت من المتكلم **عليه** اي على ذلك اللفظ بحيث لا يصير السامع منتظرا لشيء
اخر **وعلم من تفسير المفيد** بما ذكر انه لا يحتاج الى قوله المركب لان المفيد
العبارة المذكورة يستلزم التركيب **ولان** الوقوف المقصود لا يحسن سكوت
المتكلم يستدعي ان يكون قاصدا لما تكلم به وبين اللفظ والافادة عموم وخصوص
من وجه فيجتمعان في مثل زيد قائم ويوجد اللفظ بدون الافادة كما في المفرد
وتوجد الافادة بدون اللفظ كما في الاشارة وكل شيئين كان كل واحد منهما
اعم من الاخر من وجه يجعل احدهما جنسا والاخر فصلا فيحترز بكل عما يشاركه
الاخر ليتميز من غيره فيحترز باللفظ عن الدوال الاربع الاشارة والكتابة
والعقد والنصب لان كلا منها مفيد وليس بلفظ ويحترز بالمفيد من المفرد وعن
المركب غير المفيد كالاضافي في نحو غلام زيد والمزجي كبعلبك والاسنادي
المسمى به كبرق نحره **و**المعلوم للمخاطب كالسماء فوقنا لان كلا منها لفظ وليس
بمفيد **ولعل** هذا هو الحامل له على التعبير بالاجتماع ولا يحتاج الى ذكر الوضع
لان الحق ان دلالة الكلام عقلية لا وضعية فان من عرف مسمى زيد وعرف
مسمى قائم وسمع زيد قائم بالاعرابية المخصوص فهم بالضرورة معنى هذا الكلام
وهو نسبة القيام الى زيد **وصور** تاليف الكلام ستة اسمان وفعل واسم وفعل
واسمان وفعل وثلاثة اسماء وفعل واربعة اسماء وجملة القسم وجوابه والشرط
وجوابه **واقل ما يتالف الكلام** خبرا كان او انشاء **من اسمين** حقيقة
كهيهات العقيق او حكما **كزيد قائم** فان الوصف مع مرفوعه المستتر
في حكم الاسم المفرد بدليل ان الضمير المستتر فيه لا يبرز مع التثنية والجمع بخلاف
الفعل مع مرفوعه المستتر فيه فيصدق ما قيل ان زيد قائم ثلاثة اسماء لا اسمان
وفقط **ومن فعل واسم كقام زيد** ونعم العبد **ومنه** اي التاليف من فعل واسم
استقم فانه اي فان استقم مع مرفوعه المستتر فيه كلام **مؤلف من فعل الامر**
المنطوق به وهو استقم **ومن ضمير** المفرد **المخاطب** المستتر فيه **المقدر بانت**
ولا يجوز التلفظ به وانما فصله بقوله ومنه لامور احدها التنبيه على انه

مثال

مثال لا من تتميم الحصر خلافا للشارح والمكودي وابن عقيل **ثانيها** انه لا فرق
في التاليف بين ان يكون الجزءان مذكورين او احدهما **ثالثها** انه لا فرق في الكلام
بين الاخبار والانشاء **رابعها** ان سر الحصر العابر مع الفعل والضمير المنوي
ان يكون الضمير واجب الاستتار وقام على تقدير ان يكون فيه ضمير ايضا كلاما
على الاصح **خامسها** الرد على ابي حيان حيث قال ان مقتضى تمثيله يعني الناظم
باستقم انه يستكفي ان التركيب من عوارض الالفاظ ويستر على تقدير وجود
الا وجود وثم بان المراد بالالفاظ ما يكون بالقوة او بالفعل والضمائر
المستترة الفاظ بالقوة الا ترى انها مستحضرة عند النطق بما لا يستغني من الافعال
استحضار الاجزاء معه ولا لبس قاله الموضح في شرح اللمحة **والكلم**
اي الذي يتالف الكلام منه **اسم جنس** لانه يدل على الماهية من حيث هي
وليس بجمع خلافا لما وقع في الشذور لانه يجوز تذكير ضميره والجمع يغلب عليه
التانيث ولانه واحده من لفظه **و**الغالب على اسم الجمع خلاف ذلك
ولا اسم جمع خلافا لبعضهم **جمعي** لانه لا يدل على اكثر من اثنين وليس بافرادي لعدم
صدقه على القليل والكثير واستفيد كونه اسم جنس للانواع الثلاثة من قول
الناظم واسم وفعل ثم حرف الكلم وكونه جمعيا من قوله واحده كلمة وظاهر
النظم ان الكلم مبتدا وما قبله خبر عنه فتتوقف ماهية الكلم على
الانواع الثلاثة ونحن نجد الكلم قد يوجد من نوعين منها بل من نوع واحد فدفع
ذلك ابو حيان عن المرضي عن ذلك وجعل الاقسام الثلاثة خبر المبتدا المحذوف
وجعل جملة قوله **واحده كلمة** خبرا ثانيا عن الكلم وقال واحده
بتذكير الضمير تبعا للناظم ولو قال واحدها تبعا لان بعضهم لجاز وان اسم
الجنس الجمعي يجوز فيه الوجهان وقد ورد القرآن بهما قال الله تعالى كانهم
اعجاز نخل خاوية ونخل منقعر **وهي** اي الكلمة جنس تحته ثلاثة انواع
الاسم والفعل والحرف ونقل عن الفراء ان الكسائي ليست واحدا منها لانه
بل هي بين الاسماء والافعال وقال الفخر الرازي لا يصح ان تكون الكلمة جنسا
لهذه الانواع الثلاثة لانها لو كانت جنسا لها لكان امتياز كل واحد
من هذه الثلاثة بفصل وجودي مع ان الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بقيد
عدمي وهو كون مفهومه غير مستقل بالمفهومية **و**الاسم ايضا يمتاز عن
الفعل بقيد عدمي وهو كونه غير دال على زمانه المعين انتهى **وحاصل**
كلامه ان الماهيات لا تتقوم بالعدم ولكنه قال قبل هذا الكلام اللهم
الا ان اعني بالجنس مجرد القدر المشترك بين هذه الثلاثة فحينئذ
يستقيم انتهى **و**ينقسم اسم الجنس الجمعي الى ثلاثة اقسام ما يفرق بينه
وبين مفرده بالتاء **و**التاء في مفرده كرطب ورطبة وما يفرق بينه وبين مفرده
بالتاء **و**التاء في الجمع ككمء وكماة وما يفرق بينه وبين مفرده بياء النسب
وهي في المفرد نحو روم ورومي وزنج وزنجي فاطلق الموضح اسم الجنس الجمعي
واراد الاول والغلبته يدل على ذلك قوله **ومعنى كونه اسم جنس جمعي انه يدل**

على جماعة من الكلمات اقلها ثلاث ولم يغلب عليه التانيث وانه اذا زيد
على لفظه تاء التانيث فقيل فيه كلمة نقص معناه عن الجمع وصار
مع زيادة التاء دالا على الوحدة بعكس ونظيره من اسماء الاجناس الجمعية
من المصنوعات وهي غير مطردة نحو لبن ولبنة وهي الكوبة النية ومن
المخلوقات وهي مطردة نحو نبق ونبقة وليس نظيره كلم وكلمات مما يدل على
الجمع بالتاء وعلى الواحد بتركها والاخر نحو زنج وزنجي مما يدل على الواحد بيا
النسب وعلى الجمع بتركها وتبين ان الضابط المذكور للنوع الاول فقط وسقط
ما قيل ان هذا الضابط غير جامع لخروج نحو كلم وكلمات وغير مانع لدخول
نحو تخم وتخمة من الجموع الغالب عليها التانيث وقد تبين بما ذكرناه
من قبل في تفسير ماهية الكلام من ان ثم حدا ان تجتمع فيه اللفظ والفائدة
وبهذا التقرير يسقط ما قيل انه جعل الافادة ثلاثة من الاحاد او الاسما
وهنا شرطا ومن انه قد بينا لك من كلمتين وتبين بما هو قول مشهور عندهم
ان اقل الجمع ثلاثة من الاحاد اي من مجموع هذين الامرين يتبين ان بين
الكلام والكلم من النسب الاربع عموما من وجه وخصوصا من وجه
فالكلم اعم من جهة المعنى لانطلاقه على المفيد كضربت زيدا وعلى غيره
اي غير المفيد كان قام زيد واخص من جهة اللفظ لكونه لا ينطلق
على المركب من كلمتين كقام زيد والكلام اعم من جهة اللفظ لانطلاقه
على المركب من كلمتين فاكثر واخص من جهة المعنى لكونه لا ينطلق على غير
المفيد فنحو زيد قام ابوه كلام لوجود الفائدة وكلم لوجود الافراد
الثلاثة التي هي زيد وقام واب بدون الهاء بل الاربعة بالهاء من ابوه
وبل هنا انتقالية لا ابطالية ولم يقل اثنان الوجود الاربعة لقوله او لا
اقل الجمع ثلاثة وقام زيد كلام لوجود الفائدة لا كلم لعدم التركيب
من الثلاثة وان قام زيد بالعكس اي كلم لوجود الثلاثة لا كلام لعدم
الفائدة وفي كلامه تنبيهات مناقشات احدها ان ذكر هذه النسبة
هاهنا قال الحلولي يعد من فضول الكلام قال تلميذه الشيخ عز الدين
ابن جماعة لا بحث في اللذين بينهما عموم وخصوص من وجه من حيث امور
معروضين وعارضين وثلاث ما صدقات ومادة ومتعلق وهذا البحث
بمعزل عن موضوع العربية الثانية انه جعل جهة العموم في الكلم
راجعة الى المعنى وجهة الخصوص فيه راجعة الى اللفظ وهذا مما
لا يليق لان النسبة بين اللفظين انما هي بحسب المعنى لا بحسب اللفظ فكان
ينبغي ان يقول ان الكلم اعم باعتبار انطلاقه على اللفظ المفيد وغيره
واخص باعتبار انطلاقه على اللفظ المركب من كلمتين فاكثر قال بعض المتاخرين
الثالثة ان ما صدق الاجتماع في بعض كل منهما المذكور وكل منهما في يعتبر
حد الاخر والمتغايران في المفهوم ينبغي ان يتغايرا في الماصدق ويمكن
ان يدفع بان الحيثية في التعريفات معتبرة والقول عبارة

عن اللفظ

عن اللفظ المفرد او المركب الدال على معنى يصح السكوت عليه اولا ولهذا قال
الناظم والقول عم فهو اعم من الكلام لانطلاقه على المفيد وغيره ومن الكلم
لانطلاقه على المركب من كلمتين فاكثر ومن الكلمة لانطلاقه على المفرد والمركب
عموما مطلقا لصدقه على الكلام والكلم والكلمة وانفراده في مثل غلام
زيد فانه ليس كلاما لعدم الفائدة ولا كلما لعدم الثلاثة ولا كلمة لانه اثنتان
لا عموما من وجه دون وجه اذ لا يوجد شيء من الكلام والكلم والكلمة
بدون القول فكلما وجد واحد منها وجد القول ولا عكس وفيه الضما
ان عم في قول الناظم والقول عم فعل ماض اصله اعم حذفت الهمزة ضرورة
كما حذفت تخفيفا من خير وشر وفي هنا تنكيت وهو ان يقال ان اللفظ الدال
على المعنى ينقسم الى وضعية كما في المفردات الحقيقية والى عقلية كما
في المركبات والمفردات المجازية والى طبيعية كاح فانه يدل على الم الصدر
لا الدلالة طبيعية فان اراد الاول كما هو ظاهر قوله في شرح العمدة والقول خاص
بالموضوع خرج عنه المركبات والمفردات المجازية وان اراد الثاني خرج عنه
المفردات الحقيقية وقد قال ان القول اعم من الكلام والكلم والكلمة وان اراد
مطلق الدلالة دخل نحو اح واللفظ المحتمل الدال على معناه والمهمل كديز فانه
يدل على حياة الناطق به وجميع ذلك لا يسمى كلمة كما قال المرادي في شرح التسهيل
فضلا عن ان يسمى قولا ويطلق القول لغة ويراد به الراي والاعتقاد نحو قال
الشافعي بكذا اي راه واعتقده ويطلق الكلام لغة ويراد به المفرد
نحو زيد في نحو قولك من انت زيد عند سيبويه قاله ابن الناظم في نكت الحاجبية
ونقله ايضا عن ابي الحسن البصري من الاصوليين ويطلق الكلم لغة ويراد
به الكلام نحو الكلم الطيب وتطلق الكلمة لغة ويراد بها الكلام مجازا
من تسمية الشيء باسم جزئه نحو قوله تعالى كلا انها كلمة هو قائلها اي الجملة
مقالة من قال رب ارجعون لعلي اعمل صالحا فيما تركت ونحو قوله صلى الله عليه
وسلم اصدق كلمة قالها لبيد الا كل شيء ما خلا الله باطل وقولهم كلمة الشهادة
يريدون لا اله الا الله محمد رسول الله وذلك كثير في الورود لا قليل كما يفهم من قول
الناظم وكلمة بها كلام قد يؤم فان قد تشعر بالتقليل في عرف المصنفين كما ذكره
الموضح في باب الامالة ولك ان تقول اطلاق الكلمة على الكلام وان كان كثيرا
في نفسه لكنه قليل بالنسبة الى اطلاقها على المفردات

فصل

يتميز الاسم عن قسيميه الفعل والحرف بخمس علامات اشار اليها في النظم بقوله
بالجر والتنوين والندا وال ومسند اولها الجر وهو في الاصطلاح جر والمراد
به في النظم حرف الجر اي دخول حرف الجر كما قرره صاحب المكمل في عبارة الفصل
حيث قال واراد بالجر دخول حرف الجر انتهى وكما قال الموضح في الندا وليس المراد
دخول حرف الندا كما سياتي لحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه بدليل قوله
لانه اي حرف الجر مر يدخل في اللفظ على ما يسمى باسم على التقديم والتاخير
والاصل فيه يدخل على ما يسمى باسم في اللفظ لان الغرض نفي الكمية في اللفظ وان كانت

فصل

ثابتة في التقدير لا الدخول في اللفظ فلذا قال نحو عجبت من أن قمت بدخول حرف الجر
وهو من على أن قمت وهو ليس باسم في اللفظ وإن كان اسما بالتأويل أي من قيامك
بل المراد به أي بالجر الكسرة التي يحدثها عامل الجر أو نائبه ونسبة الإحداث
إلى العامل استعارة لأنه مجاز مبني على التشبيه كنسبة الإرادة إلى الجدار في قوله
تعالى جدارا يريد أن ينقض سواء أكان العامل للجر حرفا نحو مررت بزيد أم إضافة
نحو غلام زيد أم تبعية نحو مررت بزيد الفاضل فهذه العوامل الثلاثة قد اجتمعت
في البسملة فالاسم مجرور بالحرف والله مجرور بالإضافة والرحمن الرحيم مجروران بالتبعية
للموصوف هذا هو الجاري على الألسنة والتحقيق خلافه قال الموضح في باب الإضافة
من هذا الكتاب ونحو المضاف إليه بالمضاف وقال السيوطي وقال في شرح الشذور وإنما
لم أذكر الجر بالتبعية كما فعل جماعة لأن التبعية ليست عندنا العامل وإنما العامل
عامل المتبوع في غير البدل وقال في شرح اللمحة في باب المجرورات كان ينبغي للمؤلف
يعني أبا حيان أن لا يذكر الجر بالتبعية كما لم يذكر في باب المرفوعات والمنصوبات
الرفع والنصب به يعني بالتبعية نحو جاء زيد الفاضل ورأيت زيدا الفاضل انتهى
و لم يذكر الجر بالمجاورة وبالتوهم لأنهما يرجعان عند التحقيق إلى الجر بالمضاف والجر بالحرف
كما أفصح بشرح اللمحة لكن قال في شرح الشذور وقسمتها يعني المجرورات إلى ثلاثة
أقسام مجرور بالحرف ومجرور بالإضافة ومجرور بالمجاورة فجعله قسما برأسه لجواز العلامة — حينئذ
الثانية التنوين وهو في الأصل مصدر نونت أي أدخلت نونا وفي الاصطلاح نون
ساكنة أصالة تلحق الآخر أي تتبعه لفظا لا خطا لغير توكيد فخرج بقيد السكون
وبقيد عدم الخط أيضا النون الأولى في ضيفن للطفيلي وهو الذي يجيء مع الضيف
متطفلا قاله في القاموس والنون الأولى في رعشن للمرتعش لتحركهما وثبوتهما
خطا وهاتان النونان المتحركتان زائدتان فيهما للإلحاق بجعفر وما بعدهما تنوين وخرج بقيد
السكون بالأصالة لئلا يخرج بعض أفراد التنوين إذا حرك لالتقاء الساكنين نحو محظورا
انظر وخرج بقيد الآخر وبقيد عدم الخط أيضا النون في انكسر ومنكسر لأنها لم
تلحق الآخر وتثبت في الخط أي فالخارج بقيد الآخر فقط بعضهم ثم بتاقا بالقصر
والتنوين وإن المبهم أول الاسم لا آخره وقد يحذف التنوين لأنا نقول التنوين لحق الآخر
وهو آخره ثم حذفت لالتقاء الساكنين قاله الموضح في الحواشي والمراد بالآخر ما كان
آخرا في اللفظ حقيقة كزيد أو حكما كيد وخرج بقوله لا خطا التنوين اللاحقة — لفظا
لآخر القوافي وستأتي والنون الخفيفة اللاحقة لآخر الأفعال توكيدا لها المصورة
نونا والنون اللاحقة لآخر كل من كلمة آخر في نحو أحمر انطلق لثبوتها في الخط
ولا حاجة إلى زيادة الخط في حد التنوين لأنه يخرج وغيرها ولا إلى اعتذار الدما — الدماميني
ميني عنه بأن المراد باللحوق التبعية وخرج بقوله لغير توكيد نون نحو لنسفعا
خاصة على تقدير رسمها في الخط بالألف لوقوعه بعد الفتحة بخلاف الواقع بعد
الضمة والكسرة فإنها تصور نونا وتثبت في الخط فتخرج بقوله لا خطا ومن ثم قيل
إن الموضح ضرب بالقلم على قوله ولنسفعا ولتكونا من الصاغرين من الباب الأول
وكم هاهنا في الثاني من نسخة تلميذه الزبيبي عند القراءة عليه ولهذا لم يخرج أي بعض

النسخ المعتمدة ولا عرج عليهما في المغني وغيره وأنواع التنوين الخاص بالاسم
أربعة أحدها تنوين التمكين والأولى التمكن مصدر تمكن لقوله بعد لتمكنه
والوصف متمكن لا ممكن ويسمى تنوين الأمكنية وتنوين الصرف وهو اللاحق لوقا
لغالب الأسماء المعربة المنصرفة معرفة كزيد ونكرة نحو رجل ورجال والذي يدل على أن
تنوين نحو رجل للتمكين لا للتنكير بقاؤه مع العلمية بعد النقل قاله ابن الحاجب
وغيره وزيد وما يرد به الدلالة بتثليث الدال على خفة الاسم وكونه معربا
متمكنا وعلى تمكنه في باب الاسمية بكونه لم يشبه الحرف شبها قويا
فيبنى ولا يشبه الفعل في وجهين فيمنع من الصرف وهو التنوين النوع الثاني
تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنيات للدلالة على التنكير
قياسا في باب العلم المختوم بويه وسماعا في باب اسم الفعل المختوم بالهاء وغيرها
وفي اسم الصوت تقول سيبويه بلا تنوين إذا أردت شخصا معينا اسمه ذلك
أي اسمه سيبويه وتقول إيه بكسر الهمزة وسكون الياء المثناة تحت وكسر الهاء
بلا تنوين إذا استزدت مخاطبا حديثا أي طلبت منه زيادة من حديث معين بأن — استزدت
أردت شخصا ما أي شخص كان اسمه سيبويه أو أردت استزادة من حديث
ما أي حديث كان نونتهما فقلت سيبويه وإيه بالتنوين فيهما فسيبويه بلا تنوين
معرفة بالعلمية وإيه بلا تنوين معرفة من قبيل المعرف بال العهدية أي الحديث
المعهود كذا قالوا وهو مبني على أن اسم الفعل لمجرد المصدر وأما على القول
بأن مدلوله الفعل فلا لأن الجمل لا معارف ولا نكرات وتقول صاح الغراب غاق غاق
فإذا لم تنونها كانت معرفة ودلت على معنى مخصوص وإذا نونتها كانت نكرة
مبهمة ودلت على معنى مبهم قاله الدماميني النوع الثالث تنوين المقابلة وهو — الدماميني
اللاحق لنحو مسلمات مما جمع بألف وتاء مزيدتين سمي بذلك لأن العرب
جعلوه في مقابلة النون في نحو مسلمين مما جمع بالواو والنون أو الياء
والنون قال الرضي ومعناه أنه قائم مقام التنوين الذي في الواحد في المعنى
الجامع لأقسام التنوين فقط وهو كونه علامة لتمام الاسم كما أن النون قائمة
مقام التنوين الذي في الواحد في ذلك انتهى والذي يدل على أنه للمقابلة وأنه
ليس غيره أنه ليس بتمكين خلافا للربعي لثبوته مع ما فيه العلمية والتأنيث كعرفات ولا تنكير
لثبوته مع المعربات ولا عوض عن شيء والقول بأنه عوض عن الفتحة نصبا
مردود بأن الكسرة قد عوضت منه وقال شارح اللباب في توجيه المقابلة
إن جمع المذكر السالم زيد فيه حرفان وفي المؤنث لم يزد إلا حرف واحد لأن التاء
موجودة في مفرده فزيد التنوين فيه ليوازي النون في جمع المذكر كما أن الحركة
في مسلمات موازية للحركة في مسلمين انتهى وفيه نظر لأن التاء التي في
المفرد ليست هي التاء التي في الجمع بل غيرها ولو سلم فهذا الجمع لا يختص
بما في مفرده التاء لفظا بل يكون فيه وفيما لا يكون فيه التاء تقديرا كهندات
بل قد يكون لمذكر كاصطبلات والحق وأخرى في الجميع وقال آخر إن
الألف والتاء في مقابلة الواو ولدلالتهما على الجمع وأن التنوين في مقابلة النون

ولا يخفى ضعفه النوع الرابع تنوين التعويض وهو تفعيل من العوض والتعويض
جعل الشيء عوضا وبدلا هو عوض عن شيء والاولى التعبير بالعوض كما عبر به في
المغني ولكنه هنا قصد المناسبة لقوله التمكين والتنكير مع ان المقصود حاصل
والخطب سهل وهو اللاحق لنحو جوار وغواش من الجموع المعتلة الآتية على
وزن فواعل حال كونه عوضا او لاجل العوض عن الياء المحذوفة اعتباطا
رفعا وجرا وفاقا لسيبويه والجمهور لا عن حركة الياء وفتحتها النائبة عن الكسرة
خلافا للمبرد ولا هو تنوين صرف لصيرورته بعد الحذف مثل سلام وكلام وعن قطع
النظر عن المحذوف خلافا للاخفش ويندرج في هذا تنوين العوض عن الياء والتنوين
اللاحق لمثل اعيم ويعيل مصغري اعمى ويعلى فانهما ممنوعان من الصرف للوصف منتهى للوصف
والعلمية ولكونهما يشبهان الفعل في زنته نحو ابيطر ويبيطر وتنوينهما عوض عن الياء
المحذوفة وبيانه يأتي في باب ما لا ينصرف و اللاحق لاذ في نحو يومئذ
يفرح المؤمنون عوضا عن الجملة التي تضاف اذ اليها ولا ط والله اعلم
ويوم اذ غلبت الروم يفرح المؤمنون فحذفت جملة غلبت الروم وجيء بالتنوين عوضا
عن الجملة المحذوفة للايجاز وتحسينا فالتقى ساكنان الذال والتنوين وكسرت
الذال على اصل التقاء الساكنين وليست هذه الكسرة كسرة اعراب باضافة يوم
اليها خلافا للاخفش لان اذ ملازمة للبناء لشبهها بالحرف في الافتقار الى الجملة
وفي الوضع على حرفين وليست الاضافة في يومئذ ونحوها من اضافة احد
المترادفين للآخر خلافا لمن قال لان ما الاول من اضافة الاعم الى الاخص كشجر اراك
وقال الدماميني ولم يذكر هنا العوض عن مفرد وهو اللاحق لكل وبعض اذا
قطعا عن الاضافة مع انه ذكره في المغني لان المحققين ان تنوينهما تنوين تمكين
يذهب مع الاضافة ويثبت مع عدمها والعوض عن الف جندل اصله جنادل
بغير تنوين حذفت منه الالف وعوض عنه التنوين كذا قاله ابن مالك واختار
في المغني انه للصرف وهذه الانواع الاربعة تختص بالاسم فلا
تدخل على غيره لدلالتها على معان لا توجد في غيره ولو قال تختص بالاسم هذه
الاربعة لكون الاسم يجمعه تنوين الحكاية وتنوين الضرورة وتنوين الشذوذ وزاد تنافي قوله ...
جماعة من النحويين منهم الموضح في التعليق على هذه الاربعة تنوين الترنم اي المحصل
للترنم كما صرح به ابن يعيش مدعيا ان الترنم يحصل بالنون نفسها لانها حرف اغن
وقال شارح اللباب والصواب ان يقال للغالي به لوجود الترنم وذلك لان حرف
العلة مد في الحلق فاذا ابدل منها التنوين حصل الترنم لان التنوين غنة في الخيشوم
انتهى وقال جماعة هو بدل من الترنم ثم اختلفوا في التعبير عنه وقيل
الصواب ان يقال تنوين ترك الترنم واختاره عبد اللطيف من شيوخ الموضح في
اللمع الكاملية وقيل يجوز ان يقال تنوين الترنم على حذف مضاف وهو
اختيار ابن مالك في شرح الكافية وهو اللاحق للقوافي جمع قافية وهي من اخر
متحرك في البيت الى اخر ساكن يليه مع المتحرك الذي قبل الساكن هذا مذهب
الخليل وعند غيره اخر كلمة في البيت المطلقة التي اخرها حرف مد

وهو

وهو الالف والواو والياء المتولدات عن اشباع الحركة وتسمى احرف الاطلاق
وقد يلحق الاعاريض المصرعة وهي التي غيرت لتوازي ضربها عند حذف احرف
الاطلاق كقوله وهو جرير اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن
فلحق العروض والقافية وهما العتابن واصابن والاصل العتابا واصابا فجيء بالتنوين
بدلا من الالف والاول اسم والثاني فعل واقلي امر من الاقلال واللوم بفتح اللام العذل
وعاذل بفتح اللام ترخيم عاذلة ولقد اصاب مفعول قولي وجواب الشرط محذوف
التقدير ان اصبت اذا او ان كنت قد قصدت الصواب فلا تعرضي وقولي بالصواب
لقد اصاب وقد يدخل الحرف كقول النابغة ازف الترحل غير ان ركابنا لما
تزل برحالنا وكأن قدن والاصل قدي فجيء بالتنوين بدلا من الياء والتزم الترنم على
ما صرح به سيبويه وغيره من المحققين ان الترنم وهو التغني انما يحصل باحرف الاطلاق
لقبولها لمد الصوت فيها فاذا انشدوا ولم يترنموا جاؤوا بالنون في مكانها في لغة بني تميم
اكثرهم او جميعهم وكثير من قيس واما الحجازيون فلا لانهم يدعون القوافي
على حالها في الترنم وغيره ولان تنوين الترنم موافقة لابن مالك في شرح الجمل نظرا
الى توجيه ابن يعيش ومن وافقه وثانيا بترك الترنم موافقة للتسهيل نظرا الى ما صرح
به سيبويه واصحابه وقد يدخل التنوين من حروف الاطلاق في غير القوافي كقراءة
بعضهم والليل اذا يسرن بالتنوين كما ذكره في المغني في حرف الكاف وزاد بعضهم وهو
الاخفش والعروضيون كما قاله في المغني التنوين الغالي وهو اللاحق للقوافي المقيدة
اي التي يكون حرف رويها ساكنا ليس حرف مد والاعاريض المصرعة زيادة على الوزن
فهو في اخر البيت كالخزم بمعجمتين في اوله ومن ثم سمي غاليا وسمى الاخفش الحركة
التي قبله غلوا وزعم ابن الحاجب انه انما سمي غاليا لقلته وزعم السيرافي
والزجاج وزعما ان الشاعر زاد ان في اخر البيت اشعارا بتمامه بضعف صوته بالهمزة واختاره
ابن مالك قال الموضح وفي هذا توهيم الاخفش والعروضيين وغيرهم بحرف الخفي والمشهور
في ما قبله بالكسر كما في صه وحينئذ واختار ابن الحاجب الفتح حملا على حركة
ما قبل نون التوكيد كاضربن وقال هو اشبه قياسا على ما قاله اصل في المغني ثم
قال الموضح وسمعت بعض العصريين يسكن ما قبله ويقول الساكنان يجتمعان في الوقف
وهذا خلاف ما اجمعوا عليه وقد مضى ان الحركة قبله تسمى غلوا واختلف
مثبتوه تنوينا في فائدته فقال ابن يعيش فائدته الترنم ايضا ورد على من جعله
قسيم تنوين الترنم وقال الجرجاني نحو اشارة على الوقف اذ ليس في القطع المسكن
الاخر او اصل تلك اي واقف قال وهو نظير فصل بينهما بالحرف في نحو فام زيد
ووقع في شرح اللب ان هذا التنوين انما يلحق الكلم اذا اريد به الرفع
ووصل اخر البيت الاول باول البيت الثاني انتهى والنحويون الاول وهو التنوين
يدخل الاسم كقول رؤبة وقاتم الاعماق خاوي المخترقن والفعل كقول العجاج من كلل
كالكحل يجي يا ابتا علك او عساكن والحرف كقوله وهو رؤبة على ما قيل قالت بنات العم يا سلمى وانن
كان فقيرا معدما قالت وانن فلحق العروض والقافية زيادة على حد الوزن والمعنى
قالت بنات العم يا سلمى اترضين به وان كان هذا البعل فقيرا معدما قالت رضيته

وان كان بغير ابعد منها واختلف في هذين التنوينين المسمين بالترنم والغالي على اقوال
احدها انهما تنوينان لما خصوصيات منها مجامعتهما ال ولا اختصاص لهما بالاسم والثاني
ان الترنم نون مبدلة من حرف العلة كما يبدل منه في نحو رايت زيدا فالعرب نون معنى وزعم
وزعم انه ظاهر قول سيبويه وان الغالي نون ان لحقت بعد الروي وهو الحق كما قاله
ابن مالك في التحفة وتبعه ابنه في نكت الحاجبية انهما ليسا تنوينين بل هما نونان زيدتا
في الوقف وتعرف حكاية ما في شرح اللب كما زيدت نون ضيعن للضيفن في الوصل
والوقف وجه التشبيه الزيادة في الوقف خاصة وليسا من انواع التنوين حقيقة في
شيء التنوينهما مع ال كالعنابن والمخترقن وفي الفعل كاصابن والحبن وفي الحرف كقدن
وان اول الامثلة للترنم وثانيها للغالي وفي الجمع والوقف ونحن فيهما في الوصل وليس شيء
من اقسام التنوين كذلك وعلى هذا التعريف فلا يرد ان على من اطلق من النحويين كالناظم
ان الاسم يعرف بالتنوين لا من جهة انه سماهما تنوينا اعتبارا بما في نفس الامر
فلا يرد ان عليه وزاد بعضهم سابعا وثامنا وهما تنوين الضرورة فيما لا ينصرف كقوله
ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة وفي المنادى المضموم كقوله سلام الله يا مطر
عليها وتاسعا وهو التنوين الشاذ كقول بعضهم هؤلاء قومك حكاه ابو زيد وعاشرا
وهو تنوين الحكاية مثل ان يسمى رجلا بعاقلة لبيبة فانك تحكي اللفظ المسمى به
قاله ابن الخباز وفرجح بعضهم في قوله مكي وقابل وعوض والمنكر زيادة ودليلهما
اضعف واحد ما هنا اي العلامة الثالثة من علامات الاسم النداء بالمد مع كسر
النون وضمها وليس المراد به اي بالنداء دخول حرف النداء كما توهمه قوم من الاسماء في شرح
العمدة لان النداء يدخل في اللفظ على الفعل والحرف بحيث يجزم بالنداء انهما لا ان يا خالصة
قد تدخل في اللفظ على ما ليس باسم حرفا كان او فعلا فالاول نحو يا ليت قومي
والثاني نحو الا يا اسجدوا لله في قراءة الكسائي رحمه الله فانه يقف على يا
ويبتدي اسجدوا واختلف في توجيه لا ذلك فقيل يا فيهما حرف تنبيه لا للنداء وقيل
للنداء والمنادى محذوف تقديره يا قوم ليت قومي ويا هؤلاء اسجدوا وهو مغتفر في الامر
لا ابنه والدعاء كقوله الا يا اسلمي بل المراد بالنداء كون الكلمة منادات اي مطلوبا
اقبالها بحرف مخصوص نحو يا ايها الرجل ويا ايتها المراة ويا فل بضم الفاء واللام ويا فلة
بمعنى يا رجل ويا امراة وقول ابن مالك بمعنى يا زيد ويا هند قال الموضح وهم ويا مكرمان
بمعنى الرجل الكريم الواسع الخلق حكاه سيبويه والاخفش وصاحب الصحاح والغا
مرفع ويا ملامان للكثير الرضى لاصل الشيء النعيم وانما خص هذه الاسماء بالذكر
لان لا يمنعها للنداء ولم تقبل من علامات الاسم المذكورة الا كونها منادات العلامة الرابعة
ال بجميع اقسامها غير الموصولة والاستفهامية كالرجل من غير العقلاء والغلام من
العقلاء فاما ال الموصولة فقد تدخل على الفعل المضارع اختيارا عند الناظم وبعض
الكوفيين واضطرارا عند الجمهور حتى قال الشيخ عبد القاهر انها من اقبح الضرورات
كما نقله الموضح عنه في شرح الشذور كقوله وهو الفرزدق يخاطب رجلا من بني عذرة
هجاه بحضرة عبد الملك بن مروان ما انت بالحكم الترضى حكومته ولا الاصيل ولا
ذي الراي والجدل فادخل ال على ترضى وهو فعل مضارع والحكم بفتحتين الحكم المحكم

الخصمان

الخصمان في الامر والترضى بادغام اللام في التاء والبناء للمفعول وحكومته مرفوع به
على النيابة على الفاعل والذي سوغ دخول ال على ترضى وهو فعل مضارع كونه يشبه
الوصف نحو مرضي لجهة الناظم ومن وافقه ان الاتباع يتكرر من ان يقول المرضي وقيل
وقد سبقه الى هذا التوجيه سيبويه ثم ابن السراج واما ال الاستفهامية
فقد تدخل على الفعل الماضي نحو ال فعلت بمعنى هل فعلت حكاه قطرب العلامة
الخامسة الاسناد اليه اي الى الاسم من قوله يتميز الاسم ومعنى الاسناد اليه
اي الى الاسم هو ان تنسب اليه ما اي حكما تحصل به الفائدة التامة وذلك
الاسناد كما في نسبة القيام الى تاء قمت وكما في نسبة الايمان الى انا في قولك
انا مؤمن واستفيد من هذين المثالين انه لا فرق بين تاخر المسند اليه وتقدمه ولا
بين ان يكون المسند اليه فاعلا او مبتدا ولا بين ان يكون المسند فعلا او وصفا ثم
لا فرق بين الاسناد المعنوي كما مر واللفظي نحو زيد ثلاثي وضرب فعل ماض ومن حرف
جر اذ لا يسند الى الفعل والحرف الا محكوما باسميتهما قاله في الكافية وان نسبت
لادات حكما فاحكم او اعرب واجعلن اسما وعلى الحكاية تبقيه على ما
كانت عليه من حركة او سكون وعلى الاعراب تعربه على الابتداء فصل
في الفعل ويتميز من قسيميه الاسم والحرف باربع علامات ذكرها في النظم
بقوله بتا فعلت واتت ويا افعلي ونون اقبلن احدها تاء ضمير الفاعل في الفعل
فالرور مرفوع ولا ايراد ممنوع اما الاول فلانه اخص الفاعل في علامة الفعل اخص
الفعل في تعريف الفاعل واما الايراد فلانه يصرف على ان من كلماما قام الا
انت انه فعل انه منسوبة الى الفاعل مع ان نفس الفاعل وهي الضمير على الاصح
اتصل بها تاء متكلما كان الفاعل كقمت بضم التاء او مخاطبا نحو تباركت
بفتح التاء واحسنت بكسر التاء العلامة الثانية تاء التانيث الساكنة
في الاصل كقامت وقعدت ولا التفات الى عروض الحركة نحو قالت امه بنقل
حركة الهمزة الى التاء وقالت امراة العزيز وقالتا اتينا بكسر التاء في الاولى وفتحها
في الثانية لالتقاء الساكنين فيهما واما المتحركة بحركة الاعراب فمختصة بالاسم
كقائمة وقاعدة والمتحركة بحركة البناء فقد تتصل بالحرف نحو لات وثمت وربت
وبالاسم نحو لا قوة وبهاتين العلامتين وهما تاء الفاعل وتاء التانيث الساكنة
رد على من زعم من البصريين حرفية ليس كالفارسي ومن تابعه كابي بكر بن شقير
قياسا على ما النافية بجامع النفي ورد على من زعم حرفية عسى من الكوفيين
قياسا على لعل بجامع الترجي والمختصر ان ليس وعسى فعلان لقبولهما التاء
من المذكورتين تقول لست وليست وعسيت وعست وبالعلامة الثانية
فقط وهي تاء التانيث رد على من زعم من الكوفيين كالفراء اسمية نعم وبئس
لدخول حرف الجر عليهما في بعض المواضع كقول بعضهم وقد بشر ببنت والله
ما هي بنعم الولد وقول اخر وقد سار الى محبوبته على حمار بطيء السير نعم السير
على بئس العير وقد تاولهما المانعون على حذف الموصوف وصفته واقامة معمول
حرف الجر على معمول الصفة والاصل ما هي بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير

على غير مقول فيه بيس الفتى بحرف الجر في الحقيقة لانه لا دخل على الاسم والمالم يقبل
وبالعلامتين كالتي وقبلها لان تا الفاعل لا تدخل على نعم وبيس خلافا لليس وعسى
وانهما يقبلان العلامتين كما مر في **العلامة** الثالثة كما ضمير المونثة المخاطبة
كقومي ياهند وبهذه العلامة رد على من قال كالزمخشري ان هات بكسر التاء
وتعال بفتح اللام اسما فعلين للامر فهات بمعنى ناول وتعال بمعنى اقبل
والصحيح انهما فعلا امر للمذكر لدلالتهما على الطلب وقبولهما يا المخاطبة تقول
هاتي بكسر التاء وتعالي بفتح اللام وهما مبنيان على حذف حرف العلة من اخرهما
فالمحذوف من هات اليا كما في ارم والمحذوف من تعال الالف كما في اخش **العلامة**
الرابعة نون التوكيد شديدة كانت نحو لنسفعن او خفيفة نحو لنسفعا وقد جمعهما
ليسجنن وليكونن بالتخفيف واما قوله وهو روبة ارايت ان جات به
املودا مرجلا ويلبس البرود اقائلن احضروا الشهود فضرورة نادرة
دخول نون التوكيد على قائلن مع انه اسم والذي سوغ ذلك شبه الوصف الواقع
بعد الاستفهام بالفعل المضارع نحو اتقولن وارايت اصله ارايت حذفت منه الهمزة
الثانية تخفيفا والاملود بضم الهمزة الغصن الناعم والمرجل بالجيم الذي شعره بين
الجعودة والسبوطة يقول الشخص لمن اراد زواجها ان هذه بشابة يتوجه رجل
الشعر حسن اللبس كالغصن الناعم اقرانت باحضار الشهود لعقد نكاحها
عليه بتكبر وموضع ذلك منه ولقائل ان يقول الاصل ان في قوله اقائلن توكيد
بالنون لاحتمال الذي يكون اصله اقائلا انا فحذفت الهمزة اعتباطا ثم ادغم
التنوين في نون انا على حد لكنا هو الله ربي قاله الدماميني وقال غيره نقلت
حركة الهمزة الى التنوين قبلها ثم حذفت الهمزة ثم ادغم التنوين في نون انا
والاول اقصر المسافة وعليهما اعتراض من وجهين احدهما انه يعتبر في
المقيس ان يكون على وزن المقيس عليه وهنا ليس كذلك لان الالف الثانية في
المقيس عليه مذكورة وفي المقيس محذوفة والثاني ان هذا الاحتمال انما يقتضي
حيث كان المعنى اقائل انا على التكلم اما اذا كان المعنى على الخطاب
كما تعطيه السوابق واللواحق فلا على ان العيني قال والمعنى هل انتم قائلون
واجراه مجرى اتقولون انتهى ويوخذ منه ان الوصف هنا مسند الى ضمير جماعة
الذكور بناء على انه سلك به مع نون التوكيد مسلك الفعل من البناء على الفتح
مع المفرد وعلى الضم مع جماعة الذكور ولم اقف على نص في ذلك **فصل**
ويعرف الحرف بانه لا يحسن فيه شيء من العلامات التسع المذكورة للاسم
والفعل او غيرها والى ذلك اشار في النظم بقوله سواهما الحرف كهل من حروف الاستفهام
وفي من حروف الجر ولم من حروف الجزم وقد اشير في النظم بهذه المثل الثلاثة
وتعبيره بالمثل مجاز عن استعمال بناء الكثرة للقلة ولو عبر بالامثلة كان حقيقة
الى بيان انواع الحروف بالنسبة الى الاختصاص وعدمه فان منها ما لا يختص
بالاسماء ولا بالافعال فلا يعمل شيئا كهل حيث لم يكن في حيزها فعل فانها
تدخل على الاسم نحو هل زيد اخوك بخلاف ما اذا كان في حيزها فعل فتختص

بالفعل

بالفعل التام نحو هل قام زيد وهل يقوم واما تقديرا نحو هل زيد قام
وزيد فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور على جواز ذلك فانه خلاف عند جمهور
البصريين وبالفعل المذكور عند الاخفش والكوفيين واختصاص هل بالفعل
اذا كان في حيزها وجب نصب الاسم بعدها في باب الاشتغال نحو هل
زيدا ضربته ومنها ما لا يختص بالاسماء ولا بالافعال ويعمل كما ولا ولات
وان المشبهات بليس ومنها ما يختص بالاسماء ويعمل فيها الجر كفي نحو
وفي الارض ايات للموقنين وفي السماء رزقكم او يعمل النصب والرفع كان
واخواتها ومنها ما يختص بالاسماء ولا يعمل فيها كلام التعريف ومنها
ما يختص بالافعال ويعمل فيها الجزم كلم نحو لم يلد ولم يولد او يعمل فيها النصب
كلن نحو لن تنالوا البر ونحوها ومنها ما يختص بالافعال ولا يعمل فيها كقد
والسين وسوف **فصل الفعل** بكسر الفاء من حيث هو فعل جنس تحته
ثلاثة انواع عند جمهور البصريين ونوعان عند الكوفيين والاخفش باسقاط
الامر بناء على ان اصله مضارع واتسع لهم الموضح في المغني وقواه وسيأتي
تقريره احدها الفعل المضارع اي المشابه وسياتي وجه الشبه وعلامته
ان يصلح لان يلي لم بان يقع بعدها من غير فصل نحو لم يقم ولم يشم وهذه
العلامة انفع علامات المضارع فلذلك اقتصر عليها في النظم بقوله فعل
مضارع يلي لم كيشم والافصح فيه اي في يشم فتح الشين مضارع شمم بكسر الميم
لا ضمها مضارع شمم بفتح الميم والافصح في الماضي منه شممت بكسر الميم لا فتحها
والحاصل انه جاء من بابي فرح يفرح ونصر ينصر والاول افصح من الثاني وفيه
رد على ابن درستويه حيث انكر مجيئه من باب نصر ينصر وقال انه خطا انتهى
والصواب وروده وممن حكاه الفراء وابن الاعرابي وغيرهما كما قال المرادي في
والناصحي هذا الفعل مضارعا لمشابهته الاسم المصوغ للفاعل من جهتي اللفظ
والمعنى اما من جهة اللفظ فلجريانه عليه في الحركات والسكنات وعدة
الحروف مطلقا وفي تعيين الحروف الاصول والزوائد وتعيين محالها ما عدا الزيادة
الاولى واما من جهة المعنى فلان كل واحد منهما ياتي بمعنى الحال والاستقبال
قال الشاطبي وهذا التوجيه احسن ما سمعت انتهى فلهذا اقتصرت عليه دون
غيره من التوجيهات لعدم سلامتها من الطعن فيها ولهذا الشبه اعرب
المضارع واستحق التقديم في الذكر على اخويه الماضي والامر فينبغي للشخص ان
يتحلى بالاوصاف الجميلة فيحصل له التقديم على اقرانه ومتى دلت كلمة من
الكلمات على معنى الفعل المضارع وهو الحدث المقترن باحد الزمانين الحال والا
ستقبال ولم تقبل تلك الكلمة لم فهي اسم اما لوصف كضارب الان او غدا واما
لفعل كاوه واف بمعنى اتوجع واتضجر فاوه اسم لاتوجع واف اسم لاتضجر
وفي اف اربعون لغة ذكرها في الارتشاف وحاصلها ان الهمزة اما ان تكون
مضمومة او مكسورة او مفتوحة فان كانت مضمومة ففيها اثنان وعشرون لغة وحاصل
ضبطها انها اما مجردة عن اللواحق او ملحقة بزايد والمجردة اما ان يكون اخرها

ساكنا او متحركا والمتحركة الاخر اما مفردة او مجتمعة وكل منهما مثلث الاخر مع
التنوين وعدمه فهذه اثنا عشر في المتحركة والساكنة اما مفردة او مجتمعة فهذه
اربع عشر واللواحق لها من الزوايد اما هاء السكت او حروف المد فان كانت
هاء السكت فالعا ساكنة مفردة فهذه سبع عشر فان كانت مدة فهي اما واو وياء
او الف والعا فيهن مفردة والالف اما مفخمة او بالامالة المحضة او بين بين
فهذه خمس اخرى مع السبع عشرة وان كانت مكسورة فاخر عشر مثلثة العا مجتمعة
مع التنوين وعدمه فهذه ستة وفتح العا وكسرها بالتشديد فيهما مع التنوين وعدمه
فهذه اربع لغات والحادية عشر بالامالة وان كانت مفتوحة فالعا مفردة
مع الفتح والكسر والتنوين وعدمه والخامسة اف بالتخفيف والسادسة اف
بالامالة والسابعة افه بهاء السكت فهذه السبع مكملة للاربعين النوع
الثاني الفعل الماضي ويتميز عن اخويه المضارع والامر بقبول تاء الفاعل كتباركت
وعسى وليس تقول تباركت يا الله وعسيت انا ولست او تاء التانيث الساكنة كنعم
وبيس وعسى وليس تقول نعمت وبيست وعست وليست فنبه بتكرير عسى وليس على
انهما الثاني فيهما كما اومى اليه سابقا بقوله وبهاتين العلامتين وبعدم تكرير
تباركت ونعم وبيس على انه انما قبل تباركت بتاء الفاعل وانما قبل نعم وبيس بتاء التانيث
كما اومى اليه ايضا بقوله وبالعلامة الثانية وهو تابع في ذلك لابن مالك في شرح
الكافية حيث قال وقد انفردت بقبول تاء التانيث بالحاق نعم وبيس كما انفردت تاء الفاعل
بالحاق تبارك وفي شرح الجرومية للشهاب الحجاجي تقبل التائين تقول تباركت يا الله
وتباركت السماء الله انتهى وهذا اذا كان مسموعا فظاهر والا فاللغة لا تثبت بالقياس
واستبعد ما نعين الموضع بالتاء دون ان يقع التاء في قول الناظم وماضي الافعال بالتا من الهمز
المتقدم في قوله بتا فعلت واتت ومتى دلت كلمة على معنى الفعل الماضي وهو الحدث
المقترن بالزمن الماضي ولم تقبل تلك الكلمة احدى التائين المتقدمتين وهما تاء الفاعل
وتاء التانيث الساكنة فهي اسم اما الوصف كضارب امس او للفعل كهيهات وشتان بمعنى
بعد وافترق فهيهات بمعنى بعد وشتان بمعنى افترق وفي هيهات اربعون لغة ذكرتها
في باب اسم الفعل من هذا الكتاب لا يقال يشكل عليه افعل في التعجب وما عدا وما خلا
وحاشا في الاستثناء وحبذا في المدح فانها افعال ماضية ولا تقبل احدى التائين
فيلزم ان تكون اسماء لانا نقول عدم قبولها احدى التائين عارض نشا من استعمالها
في التعجب والاستثناء والمدح والعبرة بالاصل النوع الثالث فعل الامر وعلامته
ان يقبل نون التوكيد مع دلالته على الامر اي الطلب بصيغته فالذي هو مرفوع وابى اه الامر
باللام ممنوع فان دلالته على الطلب نشات من اللام لا من الصيغة بخلاف الامر بالصيغة
نحو قومن فانه دال على الطلب وقبل نون التوكيد وهذا معنى قول الناظم وسم بالنون
فعل الامر ان امر فهم وان قبلت كلمة النون المذكورة ولم تدل تلك الكلمة على الامر الذي هو
الطلب فهي فعل مضارع نحو ليسجنن وليكونا او فعل تعجب نحو احسنن بزيد فانه ليس امرا
على الاصح بل على صورته وان دلت كلمة على الامر الذي هو الطلب ولم تقبل النون المذكورة
فهي اسم اما المصدر نحو صبرا بني عبد الدار بمعنى اصبروا او الفعل كنزال ودراك بمعنى انزل

وامرها او هي حرف نحو هلا بمعنى ائته وهذا التمثيل لابن الوردي ولي من التمثيل
بصه وحيهل في قول الناظم والامر ان لم يك للنون محل فيه هو اسم نحو صه وحيهل
لان اسميتهما اي اسمية صه وحيهل معلومة مما تقدم في علامات الاسم لانهما يقبلان
التنوين تقول صه وحيهلا بالتنوين وعلى هذا كان ينبغي للموضح ان لا يمثل بهما تقدم من
انها تقبل التنوين واسميتها معلومة مما تقدم وايضا فكلام الناظم في هات وتعال هل
يقبلان نون التوكيد فيدخلان في علامة الامر او لا فيخالف ما اختاره اولا فيهما ولله
دره حيث تمم اقسام اسم الفعل من الماضي والمضارع وبقيهم من علامة الامر التي اعقبها
الناظم هذا باب شرح المعرب وشرح المبني
المشتقين من الاعراب والبنا وانما قدم الفرع على اصله وان كان معرفة المشتق متوقفة
على معرفة المشتق منه لطول الكلام على الاعراب والبنا تاصيلا وتفريعا الاسم بعد
التركيب ضربان اشار به الى ان في كلام الناظم حذفا والتقدير والاسم منه معرب ومنه
مبني على حد قولهم تنقي وسحير فانزع لا على اضمار عبارة الناظم تقتضي بظاهرها
ان من الاسم ما هو اخر الشيئين ومنه شيء اخر لم يذكره ضرب معرب وهو الاصل في الاسماء
وهو ما تغير اخره بسبب العوامل الداخلة عليه ويسمى الاسم المعرب متمكنا لتمكنه
في باب الاسمية ثم ان كان منصرفا يسمى امكن والا سمي غير امكن وانما يعرب الاسم اذا
لم يشبه الحرف وانما كان الاصل فيه الاعراب لاختصاصه بتعاقب معان عليه كالفاعلية
والمفعولية والاضافة يفتقر في التمييز بينها الى الاعراب وضرب مبني وذهب
قوم الى ان المضاف لياء المتكلم لا معرب ولا مبني ويسمونه خصيا وليس بشيء والمبني
هو الفرع ويسمى لعدم اعرابه غير متمكن في الاسمية وانما يبنى الاسم اذا اشبه الحرف
لا الفعل عند الناظم شبها قويا يدنيه منه اي يقرب الشبه المذكور الاسم من الحرف
هذا معنى قول الناظم لشبه من الحروف مدني وانواع هذا الشبه ثلاثة فقط
احدها الشبه الوضعي اي المنسوب الى الوضع الاصلي وهو المشار اليه بقوله في
النظم كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا وضابطه المنطبق على جزئياته ان يكون
الاسم موضوعا على حرف واحد او على حرفين وفيه سواء كان ثانيهما حرف لين ام لا
فالاول وهو الموضوع على حرف واحد كتا قمت اي كالتاء من قمت فانها في حال
الكسر مشبهة بنحو باء الجر مطلقا ولامه مع الظاهر غير المستغاث وفي حال الفتح
مشبهة بنحو واو العطف وفائه وفي حال الضم مشبهة بنحو م الله في القسم في لغة
من ضم الميم اذ المتكرر محذوفة من ايمن ذكرها في شرح الشذور في الحروف المبنية على الضم
والثاني وهو الموضوع على حرفين كنا من قمنا فانها اي فان نا مشبهة بنحو قد
وبل وما ولا وقال الشاطبي يا في قوله جئتنا موضوعة على حرفين ثانيهما حرف لين
وضعا وليا كما ولا فان شيئا من الاسماء على هذا الوضع غير موجود نص عليه
سيبويه والنحويون بخلاف ما هو على حرفين وليس ثانيهما حرف لين فليس ذلك من نوع
الحروف المختص به ثم قال وهذا بعينه اعتراض جني على من اعتل لبناء كم ومن بانهما
موضوعان على حرفين فاشبها هل وبل ثم قال فعلى الجملة وضع الحرف المختص به انما
هو اذا كان ثاني الحرفين حرف لين على حد ما مثل به الناظم فما اشار اليه هو التحقيق

ومن اطلق القول في الوضع على حرفين واثبت به شبه الحرف فليس اطلاقه بسديد
انتهى ثم استشعر اعتراضا بان نحو اب واخ على حرفين مع انهما معربان فاجاب
بقوله والمعرب نحو اب واخ لضعف الشبه لكونه عارضا بعد حذف لام الاسم
فان اصلهما قبل الحذف ابو واخو بدليل قولهم في التثنية ابوان واخوان برد المحذوف
والتثنية ترد الاشياء الى اصولها فثبت انهما موضوعان على ثلاثة احرف واما ابان
واخان من غير رد فتثنية ابا واخا بالقصر كما سياتي فان قيل لم يبنيا لشبههما
بالحروف الموضوعة على ثلاثة احرف كنعم وبلى فالجواب ان هذا الشبه
مهجور لان اكثر الاسماء موضوعة على ثلاثة احرف فيلزم ان يكون غالب الاسماء مبنيا
فان قيل نجد بعض الاسماء الثلاثية مبنيا كمن فالجواب
ان بناء نحو من ليس لهذا الشبه بل لشبه اخر ياتي في بناء المضمرات النوع
الثاني الشبه المعنوي وهو المشار اليه بقول الناظم والمعنوي في متى وفي هنا
وضابطه المنطبق على جزئياته ان يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف اي من
المعاني التي تؤدى بالحروف سواء وضع لذلك المعنى الذي تضمنه ذلك الاسم حرف ام لا
يوضع له حرف اصلا فالاول وهو الذي يتضمن معنى وضع له حرف كمتى فانها
تستعمل شرطا فتجزم فعلين نحو متى تقم اقم وهي حينئذ اي حين اذ استعملت شرطا
مشبهة في تادية المعنى وهو تعليق الجواب على الشرط بان الشرطية نحو ان تقم اقم
وتستعمل ايضا استفهاما قال تعالى متى نصر الله وهي حينئذ اي حين اذ
استعملت استفهاما مشبهة في تادية المعنى وهو طلب الفهم بهمزة الاستفهام
في طلب التصور ولما كان هنا مظنة سؤال وهو ان يقال اي الشرطية واي الاستفهامية
اشبها الحرف ومع ذلك اعربا فاشار الى جوابه بقوله وانما اعرب اي الشرطية
نحو ايما الاجلين قضيت فلا عدوان علي وايما اسم شرط جازم منصوب على المفعولية
بقضيت وقدمت لان لها الصدر وما صلة والاجلين مضاف اليها وجملة فلا عدوان
علي جوابها واي الاستفهامية نحو فاي الفريقين احق بالامن واي اسم استفهام
مبتدا والفريقين مضاف اليه واحق خبر المبتدا لضعف الشبه فيهما بما عارضه من
ملازمتهما للاضافة الى المفرد وفي بعض النسخ فلازمتها بالافراد والمراد فلازمة
اي في الشرط والاستفهام للاضافة التي هي من خصائص الاسماء والثاني وهو الاسم
الذي تضمن معنى ولم يوضع له حرف نحو هنا من اسماء الاشارة للمكان فانها متضمنة
لمعنى الاشارة اي المعنى هو الاشارة فالاضافة بيانية كما اراد وهذا المعنى
الذي هو الاشارة لم تضع له العرب حرفا يدل عليه ولكنه من المعاني التي من حقها ان
يؤدى بالحروف لانه اي معنى الاشارة كالخطاب الموضوع له الكاف المسماة بكاف الخطاب
ومثل التنبيه الموضوع له ها المسماة بها التنبيه بالنص فهنا لتضمنها معنى الاشارة
مستحقة للبناء لتضمنه اي لعله هنا لمعنى الحرف الذي كان يستحق الوضع لتؤدى به
الاشارة وعدل عن قول الكثير لانه كالتمني والترجي الى الخطاب والتنبيه لكونهما يكتنفان
الاشارة في بعض المواضع نحو هاذاك فوضعوا للتنبيه ها وللخطاب الكاف
وتركوا الاشارة بلا حرف مع كونها تستحق ان يوضع لها حرف كما وضعوا لما قبلها

وما

ولما بعدها وانما اعرب هاذان وهاتان من اسماء الاشارة مع تضمنهما لمعنى الاشارة
لضعف الشبه بما عارضه من مجيئهما على صورة المثنى والتثنية من خصائص الاسماء
وهذا القول ملفق من قولين فان من قال بانهما معربان قال تثنيتهما حقيقية ومن قال
بانهما مبنيان قال جيء بهما على صورة المثنى وليسا مثنيين حقيقة وهو الاصح لان
من شرط التثنية قبول التنكير واسماء الاشارة ملازمة التعريف كما ذكره في شرح
الشذور فبني حالة الرفع موضوعا على صيغة المثنى المرفوع وفي حالتي الجر والنصب
وضعا على صيغة المثنى المجرور والمنصوب فقوله اولا وانما اعرب هاذان وهاتان
يقتضي انهما مثنيان حقيقة كالقول الاول وقوله ثانيا لمجيئهما على صورة المثنى
يقتضي انهما ليسا بمثنيين حقيقة كالقول الثاني واذا جمع بين طرفي كلامه
انتج كونهما معربين مع عدم تثنيتهما وهذا قول ثالث لم اقف عليه النوع
الثالث الشبه الاستعمالي وهو ان يستعمل الاسم استعمال الحروف وهو المراد بقول
الناظم وكنيابة عن الفعل بلا تاثر وكافتقار اصلا وضابطه المنطبق على جزئياته
ان يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف الدالة على المعاني كان ينوب ذلك الاسم عن
الفعل في معناه وعمله ولا يدخل عليه عامل من العوامل فيؤثر فيه لفظا او محلا
فاما قول زهير ونعم حشو الدرع انت اذا دعيت نزال ولج في الذعر فمن الاسناد
الى اللفظ اي اذا دعيت هذه الكلمة وقوله فيؤثر بالنصب جواب النفي المنصب على
الدخول الناشئ عنه التاثير يفهم منه ان العامل قد يدخل ولا يؤثر مع ان العوامل
اللفظية لا تدخل على اسماء الافعال بالاتفاق كما صرح الموضح به في باب الاضافة
فلو اقتصر على نفي الدخول كما فعل في المشبه به لكفاه ولاكنه حاول شرح
قول الناظم بلا تاثر الذي هو حشو وجعل لا النفي قوله اصلا تتميم تثنية عائد
على النيابة والافتقار او للاطلاق والجزم من الاول الدالة الثاني عليه والاصل
كنيابة اصلا وافتقار اصلا لما نقله الشاطبي عن بعض الشيوخ حيث قال
وهذا يعني بلا تاثر الحصول له وان تعرى من شرط بناء اسم الفعل ان لا يكون
العامل مؤثرا في العمل وهذا هو نتيجة وجوب البناء لا شرطه ولا سببه فحاصل
المعنى على هذا من شرط بناء اسم الفعل ان لا يكون معربا وهذا محال انتهى ولما
ورد المصدر النائب عن فعله لان نيابته عن الفعل عارضة في بعض التراكيب
كما صرح به بخلاف اسم الفعل فان نيابته عن الفعل متاصلة في المرتجلات ومنزلة
منزلة المتاصلة في المنقولات وهذا هو السر في بناء اسم الفعل واعراب المصدر
النائب عن فعله مع ان كلا منهما نائب عن الفعل ولا الفرق بينهما فليتامل
وكان يفتقر الاسم افتقارا متاصلا الى جملة اسمية او فعلية فالاول
وهو الذي ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل كهيهات وصه واوه من اسماء
الافعال فانها اي فان هيهات وصه واوه نائبة عن بعد بضم العين واسكت
واتوجع على طريق اللف والنشر على الترتيب فهيهات نائبة عن فعل ماض
وهو بعد وصه نائبة عن فعل امر وهو اسكت واوه نائبة عن فعل مضارع
وهو اتوجع ولا يصح ان يدخل عليها شيء من العوامل اللفظية والمعنوية فتتاثر

نعم له وهنا محل بيانه ان عدم الاعراب
هو البناء وقد جعل شرطا في البناء فيكون
الامر الواقع شرط البناء هو البناء والشرط لا يكون
شرطا لنفسه
محمد العرفي

به على القول الصحيح من انها الحال لها من الاعراب وقد بسطت الخلاف في ذلك في باب
اسم الفعل واشبهت من الحروف ليت ولعل مثلا لان الاولى نائبة عن الفعل فليت
نائبة عن اتمنى ولعل نائبة عن اترجى ولا يدخل عليه لعامل اصلا مطلقا عن ان تاتي
به واحترز الناظم بانتفاء التاثر من المصدر النائب عن فعله نحو ضربا في
قولك ضربا زيدا فانه في ضربا نائب عن اضرب وهو مع هذا اي مع كونه نائبا عن
العامل معرب وذلك لانه منصوب بالفعل المحذوف وجوبا والتقدير اضرب ضربا زيدا
كما انه اذا ناب عن ان والفعل يدخل عليه العوامل اللفظية فتاثر فيه تقول في الرفع
اعجبني ضرب زيد وفي النصب كرهت ضرب عمرو وفي الجر عجبت من ضربه وبهذا
التقرير يندفع ما قيل ان التمثيل غير مطابق للحكم والثاني وهو الذي يفتقر افتقارا
متاصلا الى جملة كاذ واذا من ظروف الزمان وحيث خاصة من ظروف المكان وجيء
لي العمايم نايم زيد وكالذي والتي من الموصولات لانك اذا تقول جئتك اذ ولا يتم
معنى اذ حتى تقول جاء زيد ونحوه من الجمل وكذا الباقي من الظروف والموصولات
فانها اشبهت الحروف باسرها في افتقارها في افادة معناها الى ذكر متعلقها افتقارا
متاصلا الى جملة لانها انما وضعت لنسبة معاني الافعال الى الاسماء واحترز
بذكر الاصالة المستفادة من قول الناظم اصلا من نحو يوم في هذا يوم ينفع
الصادقين صدقهم فيوم في قراءة الرفع خبر هذا وهو مضاف بدليل اجرائه تنوينه
الى الجملة بعده وهو الفعل ومفعوله وفاعله والمضاف ابدا مفتقر الى ذكر المضاف
اليه في افادة معناه ولكن هذا الافتقار عارض في بعض التراكيب ويزول في
بعض الا ترى انك تقول صمت يوما اذا اخبرت عن الزمان ومرت يوما اذا اخبرت عن
الايجاد والاحتاج في تمام معنى يوم الى شيء اخر واحترز بذكر الجملة من نحو سبحان
من اسماء المصادر وعند من الظروف فانهما مفتقران بالاصالة لكن افتقارهما
الى مفرد لا الى جملة تقول سبحان الله وجلست عند زيد بلا نزاع بانصبا على المصدرية
والظرفية والناصب لسبحان فعل محذوف تقديره اسبح والناصب لعند جلست
وما ذكره من ان سبحان ملازمة للاضافة هو المشهور وقال الامام الرازي سبحان مصدر
ولا فعل له يستعمل مضافا وغير مضاف واذا لم يضف ترك تنوينه وقيل سبحان من
اي براءة منه كقوله سبحان من علقمة الفاجر وانما منع من الصرف لانه معرفة
وفي اخره الف ونون انتهى نحوه واما استعمال عند غير مضافة كقوله كل عند لك عندي
لا يساوي نصف عند فهو من كلام المولدين وليس بلحن خلافا للحريري بل كل كلمة ذكرت
يراد بها لفظها فسائغ ان تتصرف تصرف الاسماء وان تعرب وتحكى اصلها قاله في
المغني ثم استشعر اعتراضا بان اللذين واللتين وايا من الموصولات معربة مع انها
مفتقرة بالاصالة الى جملة فاجاب بقوله واعرب اللذان واللتان واي
الموصولة في حواضر اتم اتامة بنصب اي لان جملة اتامة صلة تامة فيستفاد القول
بان ايا هنا مبنية على الضم لاضافتها وحذف صدر صلتها وهاذان بمعزل عن شرط
المسئلة لان حذف صدر الصلة مشروط فيه ان يكون خبره مفردا ومتى كان خبره
جملة امتنع حذفه كما سياتي لضعف الشبه متعلق بقوله اعرب بمعارضة متعلق

الهامش: الحريري في انه لا كل كلمة ذكرت يراد بها لفظها فسائغ ان تتصرف تصرف الاسماء وان تعرب وتحكى اصلها كما في الجمع الغني

بضعف من المبني بيان لما متعلق بمعارضه على صورة التثنية متعلق بالمجيء وهو
راجع الى اللذين واللتين وفيه البحث السابق في هاذين وهاتين وبما عارضه من لزوم
الاضافة الى مفرد راجع الى اي واهمل الشيخ الاتصالي وضابطه ان يشبه الاسم
الحرف المهمل في كونه غير عامل ولا معمول كاسماء الاصوات والاعداد المسرودة قبل
التركيب وفواتح السور وادخله ابن مالك في بعض كتبه في الشبه المعنوي وادخله
غيره في الاستعمالي وادخله الشاطبي في اسماء الاصوات في قول الناظم وكنيابة
عن الفعل بلا تاثر فقال لانها تعطي من المقصود في الزجر والاستدعاء ما يعطيه
الفعل لو كان للزجر والاستدعاء لمن يخاطب وحمل حكاية الاصوات كغاق وقب
على اسماء الاصوات ذكره في باب اسم الفعل وهذا حكم ما اشبه الحرف من الاسم
واما ما تخلى منه من مشابهة الحرف فمعرب وهو اي المعرب نوعان ما يظهر اعرابه
كارض تقول هذه ارض بالرفع ورايت ارضا بالنصب ومررت بارض بالخفض
وما لا يظهر اعرابه كالفتى المقصور تقول جاء الفتى بضمة مقدرة على الالف
ورايت الفتى بفتحة مقدرة عليها ومررت بالفتى بكسرة مقدرة عليها ونظير
الفتى في تقدير الحركات في اخره سمي بضم اوله وفتح ثانيه والقصر كهدى وهي
اي سمي لغة في الاسم من لغات ست ثانيها سمى بكسر السين والقصر كرضا وثالثها
ورابعها اسم بضم السين وكسرها من غير قصر وخامسها وسادسها اسم بضم الهمزة
وكسرها والى ذلك الاشارة بقول الناظم ومع ب الاسماء ما قد سلما من شبه
الحرف كارض وسما بضم السين والضم لغة في الاسم من دليل قول بعضهم وقد
سال عن اسم مختصر ما سماك اي ما اسمك حكاه صاحب الافصاح وفيه توجيه
الدلالة انه اثبت الالف مع الاضافة وذلك يفيد كونه مقصورا واما انه يفيد
ضم السين فلا لاحتمال كسرها واستدل بعضهم على ثبوت هذه اللغة بقول ابي خالد
القناني نسبة الى القينان بفتح القاف جبل لبني اسد والله اسماك سمى مباركا
وهو ليس بنص في المقصود فلاجل ذلك قال واما قوله والله اسماك سما مباركا
اثرك الله به ايثاركا فلا دليل فيه لانه اي سما منصوب منون فيحتمل ان
الاصل سم من غير قصر ثم دخل عليه الناصب وهو اسماك فمعنى اي نصب على
انه مفعول ثان لاسماك لانه بمعنى سماك وقد روي به ايضا كما تقول في يد
اذا دخل عليه الناصب رايت يدا ومعنى اثرك الله به ايثاركا اختصك
بهذا الاسم المبارك كايثاره اياك بالفضل فاضاف المصدر الى مفعوله وطوى ذكر
الفاعل والله اعلم

فصل

والفعل ايضا ضربان مبني وهو
الاصل في الافعال الخالية يعتورها معان تفتقر في تمييزها الى الاعراب ومعرب
وهو خلافه اي بخلاف المبني وهو الفرع فالمبني من الافعال نوعان احدهما
الفعل الماضي مبني باتفاق وبناؤه على الفتح لخفته ثلاثيا كان كضرب او رباعيا
كدحرج او خماسيا كانطلق او سداسيا كاستخرج ولا يزيد على ذلك وانما بني
على الحركة لمشابهته المضارع في الجملة لوقوعه صفة وصلة وخبرا وحالا والشرط
ولثقل الضم والكسر وثقل الفعل عدل الى الفتح لخفته واما ضربت ونحوه

ثم اتصل به ضمير رفع متحرك بارز فالسكون فيه عارض اوجبه كراهتهم اي العرب توالي اربع متحركات وهي احرف الفعل الثلاثة وتاء الفاعل فيما هو كالكلمة الواحدة لان تاء الفاعل لشدة اتصالها بالفعل نزلت منه منزلة الجزء وكذلك ضمة الباء من ضربوا عارضة لمناسبة الواو باضافة المصدر الى مفعوله وحذف فاعله والاصل لمناسبتها الواو والنوع الثاني الامر مبني على الاصح عند جمهور البصريين والى هذا اشار بقوله وفعل امر ومضي بنيا وبناؤهما مختلف فالماضي بناؤه على الفتح كما تقدم والامر بناؤه على ما يجزم به مضارعه المبدو بتاء الخطاب فنحو اضرب مبني على السكون لان مضارعه يجزم بالسكون نحو لم تضرب ونحو اضربا واضربوا واضربي مبني على حذف النون لان مضارعها يجزم بحذف النون نحو لم تضربا ولم تضربوا ولم تضربي ونحو اغز واخش وارم مبني على حذف آخر الفعل لان مضارعها يجزم بحذف آخره نحو لم تغز ولم تخش ولم ترم واغز مبني على حذف الواو وارم مبني على حذف الياء واخش مبني على حذف الالف وذهب الاخفش والكوفيون الى ان الامر معرب مجزوم بلام الامر وانها حذفت تخفيفا مستمرا في نحو قم واقعد والاصل لتقم ولتقعد فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة قال الموضح في الحواشي وبقولهم اقول لان الامر معنى حقه ان يؤدى بالحرف ولانه اخو النهي وقد دل عليه بالحرف ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه امرا او خبرا خارج عن مقصوده ولانهم قد نطقوا بذلك الاصل كقوله لتقم انت يا ابن خير قريش كي لتقضي حوائج المسلمين وكقراءة جماعة فبذلك فلتفرحوا بالتاء الفوقانية وفي الحديث لتاخذوا مصافكم ولانك تقول اغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربي كما تقول في الجزم ولان البناء لم يعهد كونه بالحذف ولان المحققين على ان افعال الانشاء مجردة عن الزمان كبعت واقسمت وقبلت واجابوا عن كونها مع ذلك افعالا بان تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك في الامر لانه ليس له حالة غير هذه وحينئذ تشكل فعليته واذا ادعي ان اصله لتفعل كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل انتهى كلامه في المغني وهذا ما وعدنا به عند تقسيم الافعال والمعرب من الافعال المضارع نحو يقوم زيد الا ان يتصل على الاصح بل بشرط ان يتصل به نون الاناث ومن نون التوكيد المباشرة واليه الاشارة بقوله واعربوا مضارعا ان عريا من نون توكيد مباشر ومن نون اناث فانه مع نون الاناث مبني على الاصح على السكون كالماضي نحو والمطلقات يتربصن وذهب السهيلي الى انه مع نون الاناث معرب تقديرا ومع نون التوكيد المباشر مبني على الاصح وقيل لا تشترط المباشرة فنحو لتبلون مبني ايضا وقيل الجميع معرب تقديرا والمختار انه مع المباشرة مبني على الفتح نحو لينبذن لتركيبه مع النون تركيب خمسة عشر ولهذا لو فصل بين الفعل والنون الف اثنين او واو جماعة او ياء مخاطبة لم يحكم على الاصح ببنائه لانهم لا يركبون ثلاثة اشياء واما نون التوكيد غير المباشرة له لفظا او تقديرا فانه اي المضارع معرب معها تقديرا نحو

تبلون

حـ
قوله معرب تقديرا اي والمانع من ظهوره الاعراب فيه على هذا المذهب كما في الاشموني ملاحظة شبهه بالماضي اهـ

لتبلون مضارع بلي يبلو اي اختبر مبني للمجهول مسند لجماعة الذكور من البلاء وهو التجربة اصله قبل التوكيد لتبلوون كتنصرون بواوين الاولى لام الفعل والثانية واو الجماعة فاما ان تقول استثقلت الضمة على لام الفعل فحذفت لاستثقالها او تقول تحركت وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وعلى التقديرين التقى ساكنان الواوان على التقدير الاول والالف والواو على التقدير الثاني فحذف اول الساكنين فصار لتبلون بوزن تفعون ثم اكد بالثقيلة فصار لتبلوونن بثلاث نونات فحذفت نون الرفع لتوالي النونات فالتقى ساكنان واو الجماعة ونون التوكيد المدغمة وتعذر حذف احدهما فحركت الواو بحركة تجانسها وهي الضمة ولم تحذف النون محافظة على الاصل ولعروض الضمة لم تقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحيث حذفت نون الرفع لتوالي الامثال فهي مقدرة الثبوت لانها علامة الرفع بخلاف ما اذا حذفت للجازم فان المضارع معرب مع نون التوكيد او لفظا نحو فاما ترين اصله قبل التركيب ترأيين كتمنعين نقلت حركة الهمزة الى الراء قبلها ثم حذفت الهمزة فصار ترين بفتح الراء وكسر الياء الاولى وسكون الثانية فاما ان تقول حذفت الكسرة لاستثقالها او تحركت وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وعلى التقديرين التقى ساكنان حذف اولهما كما مر فصار ترين بفتح الراء وسكون الياء ثم دخل الجازم وهو ان الشرطية المتصلة بما الزائدة فحذفت نون الرفع فصار فاما تري بسكون الياء المفتوح ما قبلها ثم اكد بالنون فالتقى ساكنان ياء المخاطبة ونون التوكيد وتعذر حذف احدهما فحركت الياء بحركة تجانسها وهي الكسرة الى آخر ما مر في لتبلون ونحو ولا تتبعان اصله قبل التركيب والنهي تتبعان بتخفيف النون للرفع فدخل عليها لا الناهية فحذفت نون الرفع فصار لا تتبعا ثم اكد بالثقيلة فالتقى ساكنان الالف ونون التوكيد المدغمة ولم يجز حذف الالف لئلا يلتبس بفعل الواحد ولا تحريكها لانها لا تقبل الحركة ولم يجز حذف النون لفوات المقصود منها فحركت النون بالكسر تشبيها بالنون الثقيلة الواقعة بعد الالف هذه امثلة غير المباشرة لفظا واما غير المباشرة تقديرا فنحو ولا يصدنك بضم الدال اصله قبل التوكيد والنهي يصدونك فحذفت النون للجازم وهو لا الناهية فصار يصدوا ثم اكد بالثقيلة فالتقى ساكنان فحذفت الواو لدلالة الضمة عليها فصار ولا يصدنك فالنون التوكيد وان باشرت الفعل لفظا لا انها لم تباشره في الاصل لان الواو المحذوفة فاصلة بينهما تقديرا والحاصل ان الفعل المضارع ان كان يرفع بالضمة وانه اذا اكد بالنون يبنى وان كان يرفع بثبات النون فاذا اكد بالنون يبقى على اعرابه لفظا وتقديرا الموجود الفاصل لفظا وتقديرا او فرتين كما قررنا ان الاعراب التقديري في لتبلون خاصة بخلاف فاما ترين ولا تتبعان قال الاعرابي فيهما لفظي وذا الاعلام سياق كلامه والحروف كلها مبنية لانها لا تتصرف ولا تتعاقب عليها معان

حـ
قوله حذفت نون الرفع اي وانما حذفت دون نون التوكيد لانها لا تدل على معنى والتوكيد تدل على معنى اهـ

حـ
قوله والحاصل ان المضارع مع نون التوكيد ان باشرته لفظا وتقديرا ...

المعاني ما يحتاج معه الى الاعراب وهذه العبارة احسن من قول الناظم وكل
حرف مستحق للبنا اذ لا يلزم من استحقاق البنا الاتصاف به والبنا لغة وضع شيء
على شيء على صفة يراد بها الثبوت وفي الاصطلاح لزوم اخر الكلمة حالة واحدة
على القول بانه معنوي وعلى القول بانه لفظي فقال ابن مالك ما جيء به لا لبيان
مقتضى العامل من شبه الاعراب وليس حكاية ولا اتباعا ولا نقلا ولا تخلصا من سكونين
فصل وانواع البنا اربعة لا زايد عليها احدها السكون وهو الاصل
واليه اشار الناظم بقوله والاصل في المبني ان يسكنا وانما كان الاصل في البنا
السكون لخفته واستصحابا للاصل وهو عدم الحركة فلا يبنى عليها الا لسبب
كالتقاء الساكنين في نحو امس وكون الكلمة على حرف واحد كتا قمت وكونها
عرضت للابتدا بها كلام الابتدا وكونها لها اصل في التمكن كاول وكشبهها بالمعرب
كضرب ويسمى عرضه عدم الحركة ايضا وقفا كما يسمى سكونا والسكون خفيف
ولخفته دخل في الكلم الثلاث الحرف والفعل والاسم ففي الحرف نحو هل وفي الفعل
نحو قم وفي الاسم نحو كم فهو في الحرف كثير لتوغله في البنا وثانيا الفعل لانه الاغلب فيه
و النوع الثاني الفتح وهو اقرب الحركات الى السكون لخلوصه باد ناه فتح الفم
بخلاف الضم والكسر فان الاول انما يحصل باعمال العضلتين معا الواصلتين الى طرفي
الشفة والثاني انما يحصل بالعضلة الواحدة الجاذبة لاسفل فلهذا الفتح دخل
الفتح ايضا في الكلم الثلاث في الحرف نحو سوف وفي الفعل نحو قام وفي الاسم نحو
اين والنوعان الاخيران الكسر والضم ثقيلان ولثقلهما لكونهما يحتاجان الى اعمال احدى
العضلتين او كلتيهما وثقل الفعل لدلالته على الحدث والزمان مطابقة والفاعل التزاما
لم يدخلا فيه لئلا يجتمع ثقيلان ودخلا في الحرف والاسم لخفتهما ثم انهما على
نحوين واحد فالكسر في الحرف نحو لام الجر الداخلة على ظاهر غير مستغاث والكسر
في الاسم نحو امس عند الحجازيين بشرط الاتي والضم في الحرف والاسم نحو منذ في لغة
من جر او رفع فان الجارة للاسم حرف والرافعة له اسم وسياتي ايضاح ذلك
في باب حروف الجر والى انواع البنا الاربعة الاشارة بقوله في النظم ومنه ذو فتح
وذو كسر وضم كاين امس حيث والساكن كم واقوى الحركات الضم ويليه الكسر
ثم الفتح ويسمى الاول ضما لانه ينشا من ضم الشفتين ولا فرق رفعهما ثانيا ويسمى
الثاني كسرا لانه ينشا من الجر الا النحو لا سفل الى اسفل الجرار افويا ويسمى الثالث فتحا
لانه ينشا من مجرد فتح الفم وهذه الحركات تكون ظاهرة كما مر ومقدرة كتقدير
الضم في يا سيبويه والفتح نحو انتي الاعلى فصل الاعراب لغة البيان
واصطلاحا تغيير اواخر الكلمة لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا وتقديرا
على القول بانه معنوي وعلى القول بانه لفظي اثر ظاهر في اللفظ او مقدر
فيه يجلبه العامل المقتضي له في اخر الكلمة التي هي اسم لم يشبه الحرف او فعل مضارع
لم يتصل به نون الاناث ولم تباشره نون التوكيد والمراد بالاثر الظاهر او المقدر نفس
الحركات الثلاث والسكون وما ناب عنها والمراد بالمقدر ما ينوى من ذلك كما تنوى الضمة
والفتحة والكسرة في نحو الفتى وكما تنوى الواو في نحو مسلمي رفعا وكما تنوى النون في نحو

لتبلون

لتبلون وكما تنوى الحركة في نحو لم يغزو اذا كان الابدال قبل دخول الجازم ولم
يعتد به والمراد بالعامل ما به يتحقق المعنى المحوج للاعراب والمراد باخر الكلمة
ما كان اخرا حقيقة كدال زيد ومجازا كدال يد والمراد بالكلمة هنا الاسم والفعل
المعربان والاعراب جنس وانواعه الداخلة اربعة رفع ونصب يشتركان في
اسم وفعل فالرفع نحو زيد يقوم زيد مرفوع بالابتدا ويقوم مرفوع بالتجرد
والنصب نحو ان زيدا لن يقوم فزيدا منصوب بان ويقوم منصوب بلن وجر
مختص بمعنى في اسم نحو مررت بزيد فزيد اسم مجرور بالبا وجزم مختص بمعنى في
فعل نحو لم يقم فيقم فعل مجزوم بلم والى هذه العلامات الاشارة بقوله
والرفع والنصب اجعلن اعرابا لاسم وفعل نحو لن اهابا والاسم قد خصص
بالجر كما قد خصص الفعل بان ينجزما وهذه الانواع الاربعة التي هي الرفع
والنصب والجزم والجر علامات جمع علامة بمعنى علم او جمع لمحا اصطلاحا جمع
اصطلح فالضم علم ومسماه الرفع وكذا الثاني وبهذا يندفع ما قيل ان في
كلامه تناقضا وذلك انه جعل الاعراب اولا نفس الحركات وما ناب عنها بقوله
اثر الخ وجعلها ثانيا علامات الاعراب بقوله وهذه الانواع الاربعة الاربعة
علامات اصول وهي الضمة للرفع والفتحة للنصب نحو رايت
زيدا والكسرة للخفض نحو مررت بزيد وحذف الحركة للجزم نحو لم يقم وذلك
مستفاد من قول الناظم فارفع بضم وانصبن فتحا وجر كسرا واجزم بتسكين
وعلامات فروع نائبة عن هذه العلامات الاصول وهي عشرة ثلاثة
تنوب عن الضمة وهي الالف والواو والنون واربعة تنوب عن الفتحة وهي الكسرة
والالف والياء وحذف النون واثنان ينوبان عن الكسرة وهما الفتحة والياء وواحد
ينوب عن حذف الحركة وهو حذف حرف العلة او حذف النون والى ذلك الاشارة
بقوله وغير ما ذكر ينوب وهذه العشرة واقعة في سبعة ابواب منحصرة
الباب الاول المشار اليه بقول الناظم وارفع بواو وانصبن بالالف
واجرر بياء ما من الاسما اصف من ذاك ذو ان صحبة ابانا والفم حيث الميم منه
بانا اب اخ حم كذاك وهن باب الاسماء الستة المعتلة المضافة
فانها ترفع بالواو نيابة عن الضمة وتنصب بالالف نيابة عن الفتحة وتخفض
بالياء نيابة عن الكسرة وهي ذو بمعنى صاحب لا بمعنى الذي والفم اذا فارقته
الميم لا المتصلة به والاب والاخ [illegible] والحم بغير هذا والهن قال ابن مالك في شرح
العمدة جعل الهن ولا [illegible] تلتزم ملازمة الاعراب بالحروف وجعل مع فرين ذو وفي
التركيب [illegible] ويبطل لزوم الاضافة والاعراب بالحروف الا ان ذو لا تضاف لياء المتكلم
ولا تضاف اليه فلهذا الحكم عن درجة ذو واخر عنه والاب والاخ والحم مستوية
في الاعراب بالحروف اذا اضيفت لغير ياء المتكلم وفرق بينها في الذكر قبل الهن
واخر الهن لان اعرابه بالحروف قليل الفصيح [illegible] ويشترط لاعراب هذه المثلة
الاسما بالحروف في غير ذو ان تكون مضافة لا مفردة عن الاضافة فان افردت
عنه اعربت بالحركات الثلاث الظاهرة فالرفع نحو له اخ واخ مرفوع على الابتدا

وجر في الجار والمجرور قبله و النصب نحو إن له أبا فأبا اسم إن منصوب وخبرها الجار
والمجرور المقدم على اسمها و الجر نحو وبنات الأخ فالأخ مجرور بإضافة بنات إليه
ثم استشعر لاعتراض بأن ما جاء معربا بالحروف مع أنه مفرد فأجاب بقوله
فأما قوله يعني العجاج خالط من سلمى خياشيم وفا فلأنه منصوب بالألف
بالعطف على خياشيم المنصوب بخالط على المفعولية مع أنه غير مضاف وخرجه أبو
الحسن وتابعه ابن مالك على أنه حذف المضاف إليه ونوى ثبوت لفظه والإضافة
منوية في المعطوف والمعطوف عليه أي خياشيمها وفاها فأبقاه على حاله غير مضاف
إضافة صحيحة و قال ابن كيسان إنما جاز ذلك لأنه موضع لا يلحقه التنوين بحرفه
يعني التنوين ويبقى معه على حرف إذ الألف هي المنقلبة عن عين الكلمة فلم يكن من
ذلك أن يبقى على حرف واحد وعلى قول ابن مالك لا يشترط في الإضافة أن تكون
ملفوظة بل الملفوظة والمنوية في ذلك سواء ويشترط أن تكون في الإضافة أن
تكون لغير الياء الدالة على المتكلم سواء في ذلك الظاهر وضمير المتكلم مع غيره
وضمير المخاطب وضمير الغائب ونحوها فإن كانت الإضافة للياء المذكورة أعربت
هذه الأسماء بالحركات المقدرة في الأحوال الثلاثة على الأصح فالرفع نحو وأخي
هارون فأخي مرفوع على الابتداء وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الخاء منع من ظهورها
اشتغاله بحركة المناسبة وهارون بدل منه أو عطف بيان وجملة هو أفصح مني لسانا
خبر، ومما يحتمل الرفع والنصب إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة فأخي يحتمل
أن يكون منصوبا على البدلية من هذا ويحتمل أن يكون مرفوعا على أنه خبر أول لإن
وجملة له تسع وتسعون نعجة خبر ثان و مما يحتمل الأوجه الثلاثة إني لا أملك
إلا نفسي وأخي فأخي يحتمل أن يكون مرفوعا وأن يكون مجرورا وأن يكون منصوبا
فرفعه من ثلاثة أوجه أحدها أن يكون عطفا على الضمير المستتر في أملك ذكره
الزمخشري واعترضه الموضح بأن أملك لا يرفع الظاهر فلا يعطف على مرفوعه
ظاهر وجوابه أنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع والذي حسن العطف
على الضمير المرفوع المتصل الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالمستثنى والوجه
الثاني أن يكون معطوفا على إن واسمها الثالث أن يكون مبتدأ حذف خبره
والتقدير وأخي لا يملك إلا نفسه فهو على هذا من عطف الجمل وعلى الأولين من
عطف المفردات ونصبه من وجهين أحدهما أن يكون معطوفا على اسم إن والثاني
أن يكون معطوفا على نفسي وجره من وجه واحد وهو أن يكون معطوفا على
الياء المجرورة بإضافة نفسي إليها وهذا الوجه لا يجوزه جمهور البصريين لعدم
إعادة الجار واستغنى عن اشتراط التكبير والإفراد المقابل للتثنية والجمع تبعا
لأصله حيث اقتصر على قوله وشرط ذا الإعراب أن يضفن لا لليا كجا أخو أبيك
ذا اعتلا: لكونه ذكرها مكبرة و ذو حالة إعرابها ملازمة للإضافة لغير
الياء من أسماء الأجناس الظاهرة غير الصفات فلا حاجة لاشتراط الإضافة فيها
لأنها حاصلة والاشتراط لتحصيل ما ليس بحاصل وإذا كانت ذو موصولة بمعنى
الذي وأخواته لزمتها الواو في الأحوال الثلاثة غالبا والبناء على السكون

وقد تعرب بالحروف الثلاثة رفعا ونصبا وجرا كقوله وهو منظور بن سحيم
الفقعسي فأما كرام موسرون لقيتهم فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا هكذا رواه
أبو الفتح ابن جني بالياء معربا ورواه غيره بالواو على البناء وإذا ثبت إعرابها
في الجر فلنا به في الرفع والنصب وقيل إن الضابط في ذلك الحالة الحالية لأنه محمل
انتهى والفم إذا لم تفارق الميم الفم أعربت بالحركات الثلاث سواء أفرد أو أضيف
ولا يختص ثبوت الميم في الفم حالة الإضافة بالضرورة نحو يصبح ظمآنا وفي البحر
فمه خلافا للفارسي ويرده قول النبي صلى الله عليه وسلم لخلوف فم الصائم أطيب
عند الله من ريح المسك وقصرها فقصى في الهن إذا استعمل مقطوعا النقص
أي حذف اللام منه وهي الواو وإلى ذلك الإشارة بقوله والنقص في هذا الأخير
أحسن فيعرب بالحركات الثلاث على العين وهي النون فتقول هذا هن زيد ورأيت
هنه ونظرت إلى هنه ومنه الحديث أي من النقص في الهن الحديث وهو قوله
عليه الصلاة والسلام من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا
قال الموضح في شرح شواهد ابن الناظم تعزى المثناة مفتوحة فعين مهملة مفتوحة
فزاي مشددة أي من انتسب وانتمى وهو الذي يقول يا لفلان ليخرج الناس معه في
القتال في الباطل فأعضوه بهمزة مفتوحة وعين مهملة مكسورة وضاد معجمة مشددة
أي قولوا له اعضض على هن أبيك أي على ذكر أبيك أي قولوا له ذلك استهزاء
ولا تكنوا عن الهن بالأب الذي أراد أي لا تصرحوا بذكر أبيه الذي انتسب إليه عساه
أن ينقطع فأما التحق فلا تجيبوه ولا تكنوا أي ولا تذكروا كناية الذكر وهو الهن
بل اذكروا له صريح اسم الذكر وهو الأير وتكنوا بفتح التاء وسكون الكاف
بعدها نون و الظاهر في قوله بهن أبيه أنه استعمله منقوصا وإذا استعمل الهن
غير مضاف كان بالإجماع منقوصا فتقول هذا هن ورأيت هنا ومررت بهن
وهو اسم يكنى به عن أسماء الأجناس كرجل وفرس وغيرهما و قيل
عما يستقبح التصريح بذكره و قيل عن الفرج خاصة قاله الموضح في شرح
القطر ويجوز النقص بضعف وهو حذف اللام والإعراب بالحركات في الأب والأخ
والحم وهو المراد بقول الناظم وفي أب وتالييه يندر فتقول هذا أبك وأخك وحمك
ورأيت أبك وأخك وحمك ومررت بأبك وأخك وحمك ومنه أي من النقص قوله
وهو رؤبة يمدح عدي بن حاتم الطائي بأبه اقتدى عدي في الكرم
ومن يشابه أبه فما ظلم فأبه الأول مجرور بالكسرة وأبه الثاني منصوب بالفتحة
وهذا البيت مقتبس من المثل السائر من أشبه أباه فما ظلم و اختلف
في معنى نفي الظلم في المثل فقيل فما ظلم في وضع الشبه في موضعه وقيل
فما ظلم أبوه حين وضع زرعه حيث أداه إليه الشبه وقيل
الصواب فما ظلمت أمه حيث لم تزن بل ليس لمجيء الولد على مشابهة أبيه
قاله اللحياني ومن مطلق النقص من غير نظر إلى الإعراب بالحركات قول
بعضهم أي العرب في تثنية أي تثنية الأب والأخ المنقوصين أبان وأخان
قال العراقي إنما جاء على لغة من قال هذا أبك قاله الموضح في الحواشي وكذا قياس

اخوان انتهى وظهر ان المسموع ابان مرفوع واخوان مقيس عليه ولذا جاء اخوان
فيما ينبغي ان يكون حمان كذلك ولم اقف عليه ونقل عن ثعلب احمد بن يحيى
انه قال يقال هذا ابوك وابا لك وابالك قال هذا ابوك وابا لك وابلك قال في التثنية ابوان
ومن قال هذا ابك قال في التثنية ابان **و** الاب والاخ والحم **مع هن او لا من نقص**
وهو المراد بقول الناظم ومقصرها من نقصهن اشهر، وعدل الموضح عن هذا
الى هو لان الاكثر في هذا ان يعود الى جمع القلة وهذا بعكس ذلك **و** المراد
بنقصهن ان يلزم اخرهن الالف المنقلبة عن لامهن في الاحوال الثلاثة
فيعرب بحركات مقدرة عليه **كقوله** وهو ابو النجم فيما قاله الجوهري وقيل
رؤبة **ان اباها وابا اباها** قد بلغا في المجد غايتاها، انشده ابن جني
وغيره، وابا اباها الاول وما عطف عليه الظاهر فيه ان كلا منهما
يحتمل ان يكون منصوبا بالالف نيابة عن الفتحة **و** يحتمل ان يكون مقصورا
منصوبا بفتحة مقدرة على الالف **و** الظاهر في اباها الثاني اذ هو نص في
القصر لانه مضاف اليه فهو مجرور بكسرة مقدرة على الالف لا الجر بالياء
وقول بعضهم وهو ابن حنش حين قال له خالد وقد بلغه ان ناسا من اسجع
في غار يشربون وهم قاتلون اخوتك هل لك في غار فيه ضبا لعلنا نصيب
منها وانطلق حتى اقامه على فم الغار ثم دفعه في الغار فقال ضربا ابا حنش
فقال بعضهم ان ابا حنش لبطل فقال له ابو حنش **مكره اخاك لا بطل** فصار
هذا مثلا يضرب به لمن يحمل على ما ليس من شانه **وقيل** اول من قاله
عمرو بن العاص لما عزم عليه معاوية الى مبارزة علي رضي الله عنه فلما
التقيا قال عمرو مكره مكره اخاك لا بطل فاعرض عنه وذكر ... هنا للاستغراب
واخاك مبتدا مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على الالف وبطل معطوف عليه
بلا ومكره اسم مفعول خبر مقدم ولا يجوز ان يكون مكره مبتدا واخاك نائب عن
الفاعل سد مسد الخبر لعدم اعتماده على النفي او الاستفهام عند جمهور
البصريين واجاز الاخفش والكوفيون كما سياتي **وقولهم** بالجر وهم العرب
للمراة حماة فانه يستدعي ان يقولوا للرجل حما لان صيغة المذكر هي صيغة
المؤنث بزيادة تاء التانيث فلما اتصلت التاء نقل الاعراب من الالف اليها وظهر
لانها ما يجيء والمذكر على اصله فيقدر الاعراب فيه ونظيره ذلك فتى وفتاة
و حاصل ما ذكره تبعا للاصل ان الاسماء الستة على ثلاثة اقسام ما فيه لغة
واحدة وهو ذو بمعنى صاحب والفم بغير الميم وما فيه لغتان وهو الهن فان
فيه النقص والتمام وما فيه ثلاث لغات وهو الاب والاخ والحم فان فيها الاتمام والنقص
والقصر **الباب الثاني** من ابواب النيابة **المثنى وهو** في الاصل المعطوف
من ثنيت العود اذا عطفته وفي الاصطلاح **ما وضع لاثنين واغنى عن
المتعاطفين** فما وضع جنس ولاثنين فصل اول مخرج لما وضع لافراد كرجل او
للمائع او اكثر كصنوان واغنى عن المتعاطفين فصل ثان مخرج لنحو كلا
وكلتا واثنين واثنتين وشفع وزوج وزكا بالتنوين اسم للشفع ونحو كل

فيه

فيه نحو القمران للشمس والقمر قال في شرح اللمحة **و** الذي اراه ان النحويين يعدون
هذا النوع مثنى لعدم ذكرهم له فيما حمل على المثنى انتهى **و** صرح المرادي بانه ملحق
بالمثنى ودخل فيه ايضا تثنية المفرد المذكر كما كان او صفة **كالزيدان** السلمان
و المؤنث كذلك **نحو الهندان** السلمتان وتثنية الجمع المكسر كالجمالان وتثنية
اسم الجمع كالركبان وتثنية اسم الجنس كغنمان وثبوت الالف مع الجار في
هذه الامثلة من استعمال الشيء في اول احواله وهو الرفع واقترانه بال
الحرفية عوض عن تعريف العلمية الذاهب عند ارادة التثنية فيما اصله
العلمية **و** جميع ذلك مع ... على الاصح **فانه يرفع بالالف وينصب ويجر
بالياء المفتوح ما قبلها** المكسور ما بعدها **و** الذي لاح لي الاشارة بقوله
بالالف ارفع المثنى اي ارفع المثنى وكلا مع قوله وتخلف اليا في جميعها
الالف، جرا ونصبا بعد فتح قد الف، وقدم الجر على النصب لان الجر
اصل والنصب هنا محمول عليه **و** ذهب الزجاجي الى انه مبني ويشترط
لكل ما يثنى عند الاكثر ثمانية شروط الافراد فلا يثنى المثنى ولا المجموع على
حده ولا الجمع الذي لا نظير له في الاحاد **الثاني** الاعراب فلا يثنى المبني واما
نحو ذان وتان واللذان واللتان فصيغ موضوعة للمثنى وليست مثناة
حقيقة على الاصح عند جمهور البصريين **الثالث** عدم التركيب فلا يثنى
المركب تركيب اسناد اتفاقا ولا مزج على الاصح واما المركب تركيب اضافة من
الاعلام فيستغنى بتثنية المضاف عن تثنية المضاف اليه **الرابع** التنكير
فلا يثنى العلم باقيا على علميته بل ينكر ثم يثنى **الخامس** اتفاق اللفظ واما
نحو الابوين فمن باب التغليب **السادس** اتفاق المعنى فلا يثنى المشترك ولا
الحقيقة والمجاز **و** اما قولهم القلم احد اللسانين فشاذ **السابع**
ان لا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته فلا يثنى سواء لانهم استغنوا بتثنية
سي عن تثنيته فقالوا سيان ولم يقولوا سواءان وان لا يستغنى بملحق بالمثنى
عن تثنيته فلا يثنى اجمع وجمعاء استغناء بكلا وكلتا **الثامن** ان يكون
له ثان في الوجود فلا يثنى الشمس والقمر واما قولهم القمران للشمس والقمر فمن
باب المجاز فما استوفى هذه الشروط فهو مثنى حقيقة يعرب بالالف رفعا
وبالياء جرا ونصبا على اللغة المشهورة ومن العرب من يلزمه الالف في الاحوال
الثلاثة ويعربه بحركات مقدرة على الالف ومنهم من يلزمه الالف في الاحوال
الثلاثة ويعربه بحركات ظاهرة على النون اجراء للمثنى مجرى المفرد قاله
المرادي في شرح التسهيل **و** المثنى الحقيقي **حملوا عليه** في الاعراب بالحروف ما
اربعة الفاظ اقتصر عليها في النظم **اثنين واثنتين** في لغة الحجازيين وثنتين
في لغة التميميين **مطلقا** سواء افردا او ركبا مع العشرة او اضيفا الى ظاهر
او مضمر ويمتنع اضافتهما الى ضمير تثنية فلا يقال جاء الرجلان اثناهما ولا
المرأتان ثنتاهما او اثنتاهما الى ضمير التثنية نص في الاثنين فاضافة الاثنين
اليه من اضافة الشيء الى نفسه قاله الموضح في شرح اللمحة **وكلا وكلتا**

بشرط ان يكونا مضافين لمضمر تقول جاءني الرجلان كلاهما والمراتان كلتاهما و
رايت الرجلين كليهما والمراتين كلتيهما ومررت بالرجلين كليهما والمراتين كلتيهما
وان اضيفا الى الظاهر لزمتهما الالف في الاحوال الثلاثة وكانا مع بنيهما كالحركات
مقدرة على الالف اعراب المقصور تقول جاءني كلا الرجلين وكلتا المراتين
ورايت كلا الرجلين وكلتا المراتين ومررت بكلا الرجلين وكلتا المراتين
وعلى هذا الف كلا كالف عصى والف كلتا كالف حبلى ووزن كلا فعل
كمعى والفها قيل عن واو وقيل عن ياء والتا في كلتا وقيل عن ياء لقلبها يا
في التثنية عند سيبويه بدل التي هي لام الكلمة ووزن كلتا فعلى كذكرى والفها
للتانيث والتا بدل عن لام الكلمة وهي اما واو وهو اختيار ابن جني
او ياء وهو اختيار ابن علي و الثوقف بين الاضافة الى الظاهر و الاضافة
الى المضمر هي اللغة المشهورة وهي من اعطا الاصل للاصل والفرع للفرع وورا
هذه الثوقف اطلاقا فان احدهما الاعراب بالحروف مطلقا وهي لغة كنانة
و الثاني الاعراب بالحركات مطلقا وهي لغة بلحارث حكاها الفرا ويلحق
ايضا بالمثنى ما سمي به منه كزيدان علما فيرفع بالالف ويجر وينصب بالياء و
ويجوز في هذا النوع ان يجري مجرى سلمان فيعرب اعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة
الالف والنون واذا دخلت عليه الجر بالكسرة كقوله الا يا ديار الحي
بالسمان وهو ايضا موضح نقل من تثنية ❊ الباب
الثالث باب جمع المذكر السالم وهو الجمع الذي على هجاء من كالزيدون وفي
الاسماء والمسلمون في الصفات واتا بالمثال مع الجار فرجوعا الى ان ادوار احواله
وهو مع بخلاف الزجاج فانه يرفع بالواو المضموم ما قبلها لفظا نحو جاء
الزيدون او تقديرا نحو وانتم الاعلون اصله الاعليون والياء مبدلة من الواو لانه
من العلو ويجر وينصب بالياء المكسور ما قبلها لفظا نحو رايت الزيدين ومررت
بالزيدين او تقديرا نحو رايت المصطفين وانهم عندنا لمن المصطفين اصله
المصطفيين والياء بدل من الواو لانه من الصفوة والى هذا اشار الناظم بقوله
❊ وارفع بواو وبيا اجرر وانصب ❊ سالم جمع عامر ومذنب ❊ وانما فتح
ما قبل الياء وكسر ما قبل يا الجمع لوجهين احدهما ان المثنى اكثر من الجمع فخص
بالفتح لانه اخف من الكسر بخلاف الجمع والثاني ان نون المثنى كسرت على
اصل التقاء الساكنين فلو جمع بين كسر نونها وكسر ما قبل الياء مع ان من ثقل
الكسرتين وبينهما يا ثم عكسوا الامر في الجمع ليحصل الفرق بين المثنى والجمع
ويعتدل اللفظ فيصير في كل واحد منهما يا بين فتحة وكسرة قاله ابو البقا
في شرح لمع ابن جني ويشترط في كل ما يجمع هذا الجمع من اسم او صفة ثلاثة
شروط احدها الخلو من تا التانيث فلا يجمع هذا الجمع من الاسماء
نحو طلحة ولا من الصفات نحو علامة ليشتر بين الامرين لئلا يجتمع فيه علامتا
التانيث والتذكير ولو حذفت التاء التبس بالمجرد منه وقيد التانيث بالتاء
احترازا من التانيث بالالف كحبلى وحمراء فمثل رجلين فانهما يجمعان هذا

قوله على حرفين ... والياء ... والواو ... والنون

الجمع

الجمع بحرف المقصور وقلب الممدودة واوا فيقال الحبلون والحمراوون الشرط
الثاني ان يكون لمذكر مناسبة بينهما فلا يجمع هذا الجمع علم المونث نحو
زينب و لا صفة المونث نحو حايض لئلا يلتبس جمع المذكر بجمع المونث فلو كان
نحو زينب علما لرجل جاز ان يجمع هذا الجمع لعدم اللبس ولو كان نحو زيد
علما لامراة امتنع هذا الجمع لما تقدم الشرط الثالث ان يكون لعاقل
مناسبة بينهما لان هذا الجمع مخصوص بالعقلا فلا يجمع هذا الجمع نحو واشق
علما لكلب و سابق صفة لفرس لعدم العقل فلو كان واشق علما لرجل
وسابق صفة له جمع هذا الجمع وجميع هذه الشروط جارية في الاسم
والصفة ثم يشترط لا بد لكل منهما من اخر ان يكون الاسم علما لا ن
هذا الجمع يجبر العلمية الزايلة لاجله وان يكون العلم غير مركب تركيب
اسناد و لا مزجيا فلا يجمع المركب الاسنادي نحو برق نحره على اتفاقا
لان المحكي لا يغير و لا المزجي نحو معدي كرب ونحو سيبويه على الاصح فيهما
تشبيها بالمحكي في التركيب وقيل يجوز مطلقا وقيل ان ختم
بويه جاز و الا فلا و على الجواز في المختوم بويه فمنهم من يلحق العلامة باخره
فيقول سيبويهون ومنهم من يحذف ويه ويقول سيبون وسكت عن المركب
الاضافي فانه يجمع او المتضايفين ويضاف للثاني فيقول في غلام زيد علما
غلامو زيد وغلامي زيد وعن الكوفيين اجازة جمعهما معا فيقول غلامو
الزيدين وغلامي الزيدين بكسر الزاي فيهما و دخل في قوله علما ما كان
علما التوكيد نحو اجمع فانه يقال في جمعه اجمعون و اما الصفة فتقبل
التا المقصود بها معنى التانيث فلا يجمع هذا الجمع علامة ونسابة لان
التا فيهما لتاكيد المبالغة لا لقصد معنى التانيث او صفة لا تقبل التا ولكنها
تدل على التفضيل فالصفة التي تقبل التا المذكورة نحو قايم من المجرد
ومذنب من المزيد تقول قايمة ومذنبة و الصفة التي تدل على التفضيل
نحو افضل بهذه الصفات الثلاث تجمع هذا الجمع كما تجمع بالالف والتاء فيقال
فيقال قايمون ومذنبون وافضلون كما يقال قايمات ومذنبات ومفضلات
فلا يجمع هذا الجمع نحو جريح بمعنى مجروح و صبور بمعنى صابر وسكران
واحمر لانها لا تقبل التا و لا تدل على تفضيل لان جريحا وصبورا مما يستوي
فيه المذكر والمونث و سكران مونثه سكرى و احمر مونثه حمرا فلا يقال
جريحون وصبورون وسكرانون واحمرون كما لا يقال جريحات وصبورات
وسكرانات وحمراوات فلو جعلت اعلاما جاز الجمعان فصل
وحملوا على هذا الجمع السالم المذكر اربعة انواع اعربت بالحروف وليست
جمع تصحيح نبه عليها في النظم بقوله وبه عشرونا وبابه الحق
والاهلونا ❊ اولو وعالمون عليونا ❊ وارضون شذ والسنونا ❊ وبابه
بهذه كلمات ترجع الى اربعة انواع احدها اسما جموع وهي اولو وهي
بمعنى اصحاب اسم جمع ذو بمعنى صاحب وقيل جمع ذو على غير لفظه

وعالمون اسم جمع عالم بفتح اللام وليس جمعا له لان العالم عام في العقلا
وغيرهم وعالمون مختص بالعقلا والخاص لا يكون جمعا لما هو اعم منه قاله
ابن مالك وتبعه الموضح هنا وذهب كثير الى انه جمع عالم على حقيقة الجمع
ثم اختلفوا في تفسير العالم الذي جمع هذا الجمع فذهب
ابو الحسن الى انه اصناف الخلق العقلا وغيرهم وهو ظاهر كلام الجوهري
وذهب ابو عبيدة الى انه اصناف العقلا فقط وهم الانس والجن والملائكة
وعشرون وبابه وهو سائر العقود الى التسعين وكلها في التنزيل قال
الله تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون وواعدنا موسى ثلاثين ليلة واتممناها
بعشر فتم ميقات ربه اربعين ليلة فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما
فاطعام ستين مسكينا ذرعها سبعون ذراعا فاجلدوهم ثمانين جلدة ان
هذا اخي له تسع وتسعون نعجة والنوع الثاني جموع تكسير
تغير فيها بناء الواحد واعربت بالحروف وهي بنون جمع ابن وقياس جمعه جمع
السلامة ابنون كما يقال في تثنيته ابنان ومن الاكثر خالف تصحيحه تثنيته لعلة
تصريفية ادت الى حذف الهمزة واحرون بكسر الهمزة وحكى يونس فتحها
وفتح الحاء المهملة وتشديد الرا جمع حرة بفتح الحاء ارض ذات حجارة سود
نخرة كانها احرقت بالنار واصله احرة كما يعلم من قول الجوهري كانه جمع
احرة وعلى هذا يشكل المثال لان بنون جمع باعتبار اصله وهو بنو واحرون
جمع باعتبار اصله وهو احرة فصار امره جمع السلامة بلا تكسير واجيب
بان ذلك لا اصل له وصار نسيا منسيا وارضون بفتح الرا جمع ارض
بسكونها وجمع هذا الجمع لانه ربما يورد في مقام الاستعطاف كقوله
لقد ضجت الارضون اذ قام من بني : هداد خطيب فوق اعواد منبر : الا انه
تكسير لان الارض لامؤرة وسنون بكسر السين جمع سنة بفتحها اسم للعام ولامها واو او
هاء لقولهم في الجمع سنوات وسنهات وبابه الجاري على سنته ضابطه مستفاد
من قوله وان هذا الجمع يطرد في كل اسم ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء
التانيث ولم يكسر تكسيرا يعرب بالحركات نحو عضة وعضين واصل عضة عضه
بالهاء من العضه وهو الكذب والبهتان وفي الحديث لا يعضه بعضكم
بعضا وقيل اصلها عضو من قولهم عضوته تعضية اذا فرقته ومنه
قول رؤبة : وليس دين الله بالمعضى : اي المفرق وعلى الاول لامها هاء
ويدل له تصغيرها على عضيهة وعلى الثاني واو ويدل له جمعها على
عضوات وكل من التصغير والجمع يرد الشيء الى اصله وعزة وعزين
والعزة بكسر العين المهملة وفتح الزاي اصلها عزوي ولامها يا او وهي الفرقة
من الناس والعزين الفرق المختلفة لان كل فرقة تعتزي الى غير من تعتزي اليه
الاخرى وثبة وثبين والثبة بضم المثلثة وفتح الموحدة الجماعة
واصلها ثبو وقيل ثبي من ثبيت اي جمعت فلامها على الاول واو وعلى
الثاني ياء واما الثبة التي هي وسط الحوض فليست مما نحن فيه

على التصغير لانها محذوفة العين لا اللام من ثاب يثوب اذا رجع وقيل
هي محذوفة اللام ايضا من ثبيت فعلى الاول لا تجمع بالواو والنون وتجمع
على الثاني بهما وحاصل ما ذكره من محذوف اللام ثلاثة انواع مفتوح الفا
نحو سنة ومكسورها نحو عضة وعزة ومضمومها نحو ثبة فما كان مفتوح الفاء
كسرت فاؤه في الجمع نحو سنين وما كان مكسور الفاء لم يتغير في الجمع نحو عضين
وعزين وما كان مضموم الفاء ففيه في الجمع وجهان الضم والكسر نحو ثبين
بضم اوله وكسرها وهو الاكثر ووقع جمع سنة وعضة وعزة في التنزيل
قال الله تعالى كم لبثتم في الارض عدد سنين وسنين مجرورة باضافة عدد اليه
وعلامة جره اليا الذين جعلوا القرآن عضين فعضين مفعول ثان لجعلوا
وعلامة نصبه اليا فمال الذين كفروا قبلك مهطعين عن اليمين وعن الشمال عزين
فعزين صفة لمهطعين ومهطعين حال من الذين كفروا وهو منصوب وعلامة
نصبه اليا ولم يقع جمع ثبة في التنزيل الا بالالف والتا نحو فانفروا ثبات
الجمع المعرب بالحروف ولا يجوز ذلك في نحو تمرة لعدم الحذف ولا في نحو عدة وزنة
غير علمين لان المحذوف الفا لا اللام واصلهما وعد ووزن بكسر اولهما وسكون
ثانيهما فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت الى ما بعدها ثم حذفت الواو
وعوض منها الهاء وشذ لدون جمع لدة واصله ولد وهي المساوي في السن
فان كانا علمين لمذكر جمعا هذا الجمع فيقال عدون وزنون ولا يجوز ذلك في نحو
يد ودم لعدم التعويض من لامهما المحذوفة واصلهما يدي ودمي بسكون الدال
والميم وذهب الكوفيون الى فتح الدال واختاره ابن طاهر وذهب
المبرد الى فتح الميم وضعفه الجاربردي وحذفت لامهما على غير قياس وجعل
الاعراب على عينهما وشذ ابون واخون وهنون وان جمعت هذا الجمع مع عدم
التعويض واصلها ابو واخو وهنو فحذفت لامها كما مر ولم يعوض منها شيء
ولا يجوز ذلك في اسم واخت وبنت لان العوض فيهن عن لامهن المحذوفة غير
الهاء اما اسم فاصله سمو عند البصريين فحذفت لامه وعوض عنها الهمزة في اوله
واما اخت وبنت فظاهر كلامه هنا ان اصلهما اخو وبنو حذفت لامهما
وعوض منها تا التانيث لا ها التانيث والفرق ان تا التانيث فيهما لا تبدل في الرفع
ها وتكتب مجرورة وهاء التانيث يوقف عليها بالهاء وتكتب مربوطة وذهب
يونس الى ان تا اخت وبنت ليستا للتانيث لان ما قبلها ساكن صحيح ولانها
لا تبدل في الوقف هاء ونقله الموضح عنه في باب النسب وسلمه وادعى ان
الصيغة كلها للتانيث وسياتي قول ان التا فيهما للالحاق بجذع وقفل الحاقا
للثنائي بالثلاثي وشذ بنون جمع ابن لان العوض فيه همزة الوصل واصله بنو
لان مؤنثه بنت ولم نر هذه التا تلحق مؤنثا الا ومذكره محذوف الواو قاله الجوهري
ولا يجوز ذلك في نحو شاة وشفة وان كانا محذوفي اللام معوضا عنهما ها التانيث
لانهما كسرا تكسيرا يعرب بالحركات وذلك ان شاة كسرت على شياه بالهاء فيهما
وشفة كسرت على شفاه بالهاء فيهما واصل شاة شوهة بسكون الواو كجفنة

ولما اعتلت الواو والهاء لزم انفتاحها وانقلبت الفا فصارت شاهة فحذفت لامها وهي الهاء وعوض منها هاء التانيث واصل شية شوه فقلبت الواو يا لانكسار ما قبلها واصل شفة شفهة حذفت لامها وهي الهاء ايضا وعوض منها هاء التانيث والدليل على ان لامها هاء تصغيرهما على شويهة وشفيهة وتكسيرهما على شياه وشفاه والتصغير والتكسير يردان الاشياء الى اصولها وزعم قوم ان لام شفة واو لقولهم في الجمع شفوات قال الجوهري ولا دليل على صحته والسالم جمعا بالحروف بلا ان العرب استغنت بتكسيرها على تصحيحها وثبون جمع ثبة فانهم كسروها على ثبى ولامها واو او يا والهاء عوض منها والضبة بكسر الضاد المعجمة وفتح الموحدة حصن والسيف والسهم واصلها ضبو لقولهم ضبوته اذا اصبته بالضبة و النوع الثالث ما حمل على هذا الجمع جموع تصحيح لم تستوف الشروط المتقدمة في الاسم والصفة كاهلون جمع اهل وهم العشيرة ووابلون جمع وابل وهو المطر الغزير لان اهلا ووابلا ليسا علمين ولا صفتين ولان وابلا لغير عاقل وتقدم ان شرط هذا الجمع ان يكون لعلم من يعقل او صفته ووقع جمع اهل في التنزيل دون وابل قال الله تعالى شغلتنا اموالنا واهلونا من اوسط ما تطعمون اهليكم الى اهليهم ابدا والنوع الرابع ما سمي به من هذا الجمع المستوفي للشروط ومن ما الحق به والثاني كعليون فانه ملحق بهذا الجمع وسمي به اعلى الجنة قال الله تعالى ان كتاب الابرار لفي عليين وهو في الاصل جمع علي بكسر العين واللام مع تشديد اللام والياء ووزنه فعيل من العلو ونقل العزيزي عن يونس ان واحد عليين علي وعلية والاول نحو زيدون مسمى به نخص بعض بان الحروف اجراؤها على ما كانا عليه قبل التسمية بهما وان كان معربين بحروف ويجوز في هذا النوع المسمى به ان يجري في الاعراب مجرى غسلين وهو ما يسيل من جلود اهل النار في لزوم الياء في الاحوال الثلاثة والاعراب بالحركات الثلاث ظاهرة على النون حال كونه منونة ان لم يكن اعجميا فتقول هذا زيدين وعليين ورايت زيدينا وعليينا ومررت بزيدين وعليين وان كان اعجميا امتنع التنوين واعرب اعراب ما لا ينصرف فتقول هذا قنسرين وسكنت قنسرين ومررت بقنسرين والاطلاق تبعا للنظم في قوله ومثل حين قد يرد ذا الباب مجرى على المنصرف بعد بينة التشبيه وعدل عن التشبيه بغسلين لانه يشبه الجمع في كونه ذا زيادتين الياء والنون ودون هذا المجرى من لزوم الياء والاعراب بالحركات على النون منونة ان يجري مجرى هارون في لزوم الواو والاعراب على النون غير منونة للعلمية وشبه العجمة كحمدون فالواهنا يا سمحون بضم النون من غير تنوين او يجري مجرى عربون بفتح العين والرا المهملتين والموحدة في لزوم الواو والاعراب بالحركات الثلاث على النون حال كونها منونة فتقول هذا زيدون ورايت زيدونا ومررت بزيدون كقوله طال ليلي وبت كالمجنون واعترتني الهموم بالماطرون بكسر النون وعدم التنوين لوجود ال ويحتمل ان يكون من باب هارون وهذا البيت قاله ابن بري في حواشي الصحاح انه لابي دهبل الخزاعي ردا على الجوهري حيث زعم انه لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت الانصاري

والماطرون

والماطرون بالميم والطاء المهملة موضع بناحية الشام قاله صاحب القاموس وهو جمع ماطر سمي به ودون هذه اللغة ان تلزمه الواو وفتح النون مطلقا على كل حال وزعم انه اعجمي من كلام العرب ونظير هذه من يلزم المثنى الالف مطلقا وكسر النون ويقدر الاعراب كقوله وهو يزيد ابن معاوية يتغزل بنصرانية كانت ترهبت في دير خراب عند الماطرون ولها بالماطرون اذا اكل النمل الذي جمعا الرواية بفتح النون في الماطرون وتقدم انه اسم موضع واورده في الصحاح في فصل النون من باب الراء بالنون في اوله وكسر النون في اخره مغير اوله بالنون بدل الميم واخره بالكسر بدل الفتح قاله الموضح في الحواشي والها من لها تعود على النصرانية والجار والمجرور في موضع الخبر لقوله خرفة في البيت بعده والباء للظرفية والمعنى لهذه النصرانية خرفة وقت اكل النمل الذي جمعه واراد به ايام الشتاء فان النمل يخزن ما يجمعه تحت الارض لياكله ايام الشتاء والخرفة بكسر الخاء المعجمة ما يخترف من الثمر اي يجتنى وبعضهم اي العرب يجري بنين وباب سنين وان لم يكن علما مجرى غسلين في لزوم الياء والحركات على النون منونة غالبا على لغة بني عامر وغير منونة على لغة بني تميم حكاه عنهم الفراء ولا تسقط النون للاضافة قال احد اولاد علي بن ابي طالب رضي الله عنه وكان لنا ابو حسن علي ابا برا ونحن له بنين الرواية بنين بالياء والاعراب على النون وقال الصمة بن عبد الرحمن بن الطفيل دعاني من نجد فان سنينه لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا الرواية سنينه باثبات النون ولم تسقط للاضافة وعلامة نصبه الفتحة لا الياء والا لقال سنيه بحذف النون للاضافة وهذه لغة بني عامر وانهم يجعلون المعتل اللام بالحركات على النون مع لزوم الياء لانه اخف عليهم ولان النون قامت مقام الذاهب من الكلمة ولو كان الذاهب موجودا لكان الاعراب فيه كسائر المعربات وكذلك ما يكون قائما مقامه وقوله دعاني امر ومعناه اتركاني من نجد وهو من خطاب الواحد بلفظ الاثنين على عادتهم وشيبا بكسر الشين جمع اشيب وهو حال من المجرور بالباء ومردا حال من مفعول شيبننا وبعضهم في النحاة يطرد هذه اللغة وهي لزوم الياء والاعراب على النون منونة في جمع المذكر السالم وفي كل ما حمل عليه لا في باب الياء او صح من باب الواو وهذا اعم من قول الناظم وهو يعني بنين عند قوم يطرد ويخرج عليه قوله رب حي عرندس ذي طلال لا يزالون ضاربين القباب الرواية ضاربين باثبات النون مع الاضافة الى القباب فدل على ان ضاربين معرب بالفتحة على النون كما يكون بالياء ولو لا ذلك لحذفت النون للاضافة وقيل ضاربي القباب ورد بانه يحتمل ان يكون اصلا ضاربين ضاربي القباب بحذف البدل الذي هو ضاربي لدلالة المبدل منه وهو ضاربين عليه قاله في المغني ويحتمل ان يكون اصل ضاربين نفس القباب بحذف المضاف وبقي المضاف اليه على حاله ويحتمل ان يكون القباب منصوبا بضاربين والاصل القبابي بياء النسبة في الجمع ثم حذف احد الياءين واسكن الياء الباقية وعرندس بفتح العين والرا المهملتين

وسكون النون وفتح الزاي وفي آخره صنو مهملة الشريد القوي والكلاب بفتح الطاء المهملة وتخفيف اللام الحالة الحسنة والهيئة الجميلة والقباب بكسر القاف جمع قبة وهي التي تتخذ من الأديم والخشب واللبود ونحوها وقد تطلق على ما يتخذ من البناء وهو تحميم وماذا يبتغي الشعراء مني وقد جاوزت حد الأربعين الرواية بكسر النون على أنها كسرة إعراب وبه قال الأخفش الأصغر على ابن سليمان ولم يعرف بين العقود وغيرها وجعله بمنزلة الجمع المكسر وجعل الإعراب في آخره كما يفعل في قيارين وقال ابن يعيش لا أعلم الشعرة في هو في السنين والعقود أمثل منه في المسلمين ونحوه لأنه لعقد مخترع للعقود فهو أشبه بالواحد الذي إعرابه بحركة آخره من المسلمين ونحوه ولا دليل لما في هذا البيت لجواز أن يكون كسرة النون فيه كسرة بناء ضرورة كما سيأتي وبذا الإصلاح ابن جني فصل في حركة نون الجمع والمثنى وما ألحق بهما المشار إليهما في النظم بقوله وبعون مجموع وما به التحق فافتح وقل من بكسره نطق ونون ما ثني والملحق به بعكس ذاك استعملوه فانتبه ولما كان المثنى سابقا على الجمع فرد به الموضح عليه وقال نون المثنى وما حمل عليه مكسورة بعد الألف والياء على أصل التقاء الساكنين وفتحها بعد الألف لغة كقوله يا أبتا أن فرا الفرزان بالنوم لا تألفه العينان بضم النون الفرزان بكسر الفاء وإعجام الزاي المشددة جمع فرخ وهو البرغوث وفتحها بعد الياء لغة لبني أسد حكاها الفراء كقوله وهو حميد بن ثور وقيل أبو خالد الأعرابي يصف قطاة على أحوذيين استقلت عشية فما هي إلا لمحة وتغيب الرواية بفتح النون من أحوذيين تثنية أحوذي بفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة وفتح الواو وكسر الذال المعجمة وتشديد الياء آخر الحروف وهو الخفيف في المشي لحذقه وفي ديوان الأدب الأحوذي الراعي المشمر للرعاية الضابط لما ولي وأراد بهما هنا جناحي قطاة يصفها بالخفة وفاعل استقلت ضمير القطاة وعشية نصب على الظرفية الزمانية والمعنى أن القطاة ارتفعت في الجو عنه على جناحين فما يشاهدها الرائي لها إلا لمحة وتغيب عنه وقيل لا تختص فتح النون بالياء بل يكون بعدها وبعد الألف في لغة وبلي الميثا لا الياء في كل حال قاله ابن عصفور كقوله أعرف منها الجيد والعينانا ومنخرين أشبها ظبيانا أنشده ابن عصفور والشاطبي وغيرهما بفتح النون في العينانا تثنية عين وأما ظبيانا بفتح الظاء المعجمة وسكون الموحدة وبالياء آخر الحروف فهو اسم رجل بعينه لا تثنية ظبي خلافا للحريري وقيل هذا البيت مصنوع لا دليل فيه وقال أبو زيد هو لرجل من بني ضبة هلك منذ أكثر من مائة سنة وظاهر كلام الموضح أن الفتح يجري بعد الألف إذا كانت علامة للرفع وفي نون اثنين واثنتين فإنهما محمولان على المثنى ولم أقف على نص في ذلك اعتمد عليه ولا على شاهد استند إليه ونون الجمع السالم المذكر وما حمل عليه مفتوحة بعد الواو والياء للخفة لأن الجمع أثقل من المثنى وكسرها جائز في الشعر بعد الياء كقوله وهو جرير لا الصحيح خلافا

للجوهري

للجوهري عرفنا جعفرا وبني أبيه وأنكرنا زعانف آخرين الرواية بكسر النون من آخرين وهو جمع آخر بفتح الخاء بمعنى مغاير وجعفر وبنو أبيه أولاد ثعلبة بن يربوع والزعانف بفتح الزاي وبالعين المهملة وبالنون قبل الفاء جمع زعنفة بكسر الزاي والنون وهو القصير وأراد به الأدعياء الذين ليس أصلهم واحدا وقوله وهو سحيم وماذا يبتغي الشعراء مني وقد جاوزت حد الأربعين بكسر النون وتقدم ما فيه واختلف رأي ابن مالك في الأبيات حكم عليه بأنه مجرور بالكسرة وتارة بأنه مجرور بالياء وكسر النون على لغة وتابعه الموضح هنا واستشهد به أولا على الإعراب بالكسرة وثانيا على كسر النون في الشعر ولم تكسر النون بعد الواو في نثر ولا شعر لعدم التجانس الباب الرابع من أبواب النيابة الجمع بالألف وتاء مزيدتين ولا فرق بين أن يكون مسمى هذا الجمع مؤنثا بالمعنى فقط كهندات ودعوات أو بالتاء والمعنى جميعا كفاطمات ومسلمات أو بالتاء دون المعنى كطلحات وحمزات أو بالألف المقصورة كحبليات أو الممدودة كصحراوات أو يكون مسماه مذكرا كإصطبلات ولا فرق بين أن يكون سلمت فيه بنية واحده كضخمة وضخمات أو تغيرت كسجدة وسجدات وحبلى وحبليات وصحراء وصحراوات قال والأول واضح والثاني قلبت ألفه ياء والثالث قلبت همزته واوا ولهذا عدل الموضح عن قول الكثير جمع المؤنث السالم إلى قوله الجمع بالألف وتاء مزيدتين ليعم جمع المؤنث وجمع المذكر وما سلم فيه المفرد وما تغير فإن في جميع ذلك ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة حملا للنصب على الجر كما في جمع المذكر السالم إجراء للفرع على وتيرة الأصل وإنما تخلف الفرع عن الأصل في الإعراب بالحروف لخفة معقود بحسب الفرع وهي أنه ليس في آخره حروف تصلح للإعراب نحو خلق الله السموات فالسموات منصوب بالكسرة على أنه مفعول به عند الجمهور ومفعول مطلق عند الشيخ عبد القاهر الجرجاني ومحمود الزمخشري وأبي عمرو ابن الحاجب وصوبه الموضح في المغني ووجهه بأن قال المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم أوقع الفاعل به فعلا والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده وإن كان ذاتا لأن الله تعالى موجد للأفعال وللذوات جميعا انتهى وسبقه إلى هذا في الإيضاح الشيخ عبد القاهر في أسرار البلاغة فقال إذا قلنا خلق الله العالم فالعالم ليس مفعولا به بل هو مفعول مطلق لأن المفعول به هو الذي كان موجودا فأوجد الفاعل فيه شيئا آخر كقولك ضربت زيدا فإن زيدا كان موجودا وأنت فعلت به الضرب والمفعول المطلق هو الذي لم يكن موجودا فحصل بذا والعالم لم يكن موجودا بل كان عدما محضا والله أوجده وخلصه من العدم فكان العالم المفعول المطلق وهو المصدر ولم يكن مفعولا به انتهى واحتج الجمهور الذاهبون إلى أن العالم مفعول به لا مفعول مطلق بأمور أولها أنا قد نعلم العالم وإن كنا لا نعلم أنه مخلوق لله إلا بدليل منفصل والمعلوم مغاير للمجهول فإذا كون الله خالقا للعالم غير ذات العالم وثانيها أنا نصف الله بالخالقية فلو كان خلق العالم

نفس العالم لزم ان يكون الله تعالى موصوفا بالعالم فانه موصوف بالخالقية
العالم و ثالثها انا نقول العالم ممكن فلم يوجد الا لان الله اوجده واخترعه
وابدعه فلو كان ايجاد العالم واحداثه نفس العالم لكان قولنا العالم وجد لان
الله اوجده جاريا مجرى قولنا العالم وجد لانه وجد فيكون ذلك تعليلا للشيء
بنفسه و يرجع حاصله الى ان العالم وجد لنفسه وذلك نفي للصانع فانه
انتهى الرازي في شرح المفصل و نصب الجمع بالالف والتاء المزيدتين بالكسرة مطلقا
هو الغالب وربما نصب بالفتحة على لغة كما قال احمد بن يحيى ان كان محذوف
اللام ولم ترد اليه في الجمع كسمعت لغاتهم بفتح التاء حكاه الكسائي ورايت
بناتك بفتح التاء حكاه ابن سيده وكقوله فلما جلاها بالايام تحيزت
ثباتا عليها ذلها واكتئابها والايام الدخان وثباتا بضم الثاء الجماعات
المتفرقة منصوبة على الحال بالفتحة والكثير ان تنصب بالكسرة كقوله تعالى
فانفروا ثبات و الضمير المؤنث للنحل بالحاء المهملة و المراد بيان حالها حين يدخن
عليها و انما نصب هذا النوع بالفتحة تشبيها لهذه التاء بالتاء التي تبدل
في الوقف هاء وحمل المفتوح على ... لانه كما اعرب بالحروف جبرا
لما فاته من حذف لامه وليس الواحد من ذلك معه امر دون اللام خلافا لابي علي
في زعمه ان نحو سمعت لغاتهم بالفتح مفرد ردت لامه واصله لغية او لغوة تحرك
حرف العلة وانفتح ما قبله فقلب الفا فصار لغاة ورد بانه يلزم الجمع بين
العوض والمعوض فان ردت اللام في الجمع كسنوات او سنهات على اللغتين
نصب بالكسرة اتفاقا فلا يحو اعتكفت سنوات او سنهات بكسر التاء هذا اذا
كانت الالف والتاء زائدتين فان كانت التاء اصلية والالف زائدة كابيات
جمع بيت واموات جمع ميت او كانت الالف اصلية والتاء زائدة كقضاة
جمع قاض وغزاة جمع غاز و اصل قضاة وغزاة قضية وغزوة تحركت الياء
والواو وانفتح ما قبلهما فقلبتا الفين فالالف فيهما اصلية لكونها منقلبة عن اصل
والتاء زائدة للتانيث فالنصب بالفتحة على الاصل نحو رايت قضاة وجهزت
غزاة و المطرد من الجمع بالالف والتاء المزيدتين ما كان علما لمؤنث مطلقا او صفة
له مقرونة بالتاء او دالة على التفضيل او علما لمذكر مقرونا بالتاء او صفة لمذكر
غير عاقل كجبال راسيات او مصغرة كدريهمات وحمل على هذا الجمع شيئان
احدهما اولات وهو اسم جمع بمعنى ذوات لا واحد له من لفظه وواحده في
المعنى ذات بمعنى صاحبة واصله ذوية بضم الذال وفتح اللام فقلبت الياء الفا
ثم حذفت لاجتماعها مع الالف والتاء المزيدتين ووزنه فعات نحو وان كن
اولات حمل فاولات خبر كان وهو منصوب بالكسرة والحمل ... وهو
النون المدغمة في نونها واصل ذوية ... وبعد النقل الى باب فعل بضم
العين فاستثقلت الضمة على الواو فنقلت منها الى ما قبلها بعد سلب حركة
ما قبلها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين و الثاني ما سمي به من ذلك
الجمع وما الحق به نحو رايت عرفات وهو علم لموضع الوقوف

و استدل سيبويه على علميته بقولهم هذه عرفات مباركا فيها بنصب مباركا
على الحال ولو كان نكرة لجرى عليه صفة و بانه لو كان نكرة لدخلت عليه
الالف واللام وهي لا تدخل عليه وسكنت اذرعات بكسر الراء فالذي في الصحاح
و زاد في القاموس وقد تفتح وفيه وفي تهذيب الاسماء واللغات النسبة اليها
اذرعي بالفتح وهو جمع اذرعة واذرعة جمع ذراع في لغة من ذكره قاله
ابو الفتح الهمذاني في اشتقاق البلدان و اذرعات هي قرية من قرى الشام
و قال الجوهري موضع بالشام ولا منافاة بينهما و اختلف العرب في كيفية اعراب
هذا النوع المسمى به على ثلاث فرق فبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية
ولم يحذف تنوينه لانه في الاصل للمقابلة فاستصحب بعد التسمية و بعضهم
يعربه على ما كان عليه قبل التسمية مراعاة للجمع و يترك تنوينه مراعاة
للعلمية والتانيث و بعضهم يعربه اعراب ما لا ينصرف فيترك تنوينه ويجره بالفتحة
مراعاة للتسمية فالاول راعى الجمعية فقط والاخير راعى التسمية فقط والمتوسط
توسط بين الامرين فراعى الجمعية فجعل نصبه بالكسرة وراعى اجتماع العلمية
والتانيث فترك تنوينه وهذا المذهب يشبه تداخل اللغتين فانه اخذ من الاولى
النصب بالكسرة ومن الاخيرة حذف التنوين فتحصل في المسالة ثلاثة اوجه
وروي بالاوجه الثلاثة قوله وهو امرؤ القيس الكندي في محبوبته تنورتها
من اذرعات واهلها بيثرب ادنى دارها نظر عالي الرواية بجر اذرعات بالكسرة مع
التنوين وتركه وبالفتحة بلا تنوين و معنى تنورتها نظرت الى نارها بقلبي من اذرعات
وانا بالشام واهلها بيثرب مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم سميت باسم الذي نزلها
من العماليق وهو يثرب بن عبيد وفي السنة منع اطلاق هذا الاسم عليها لانه من مادة
التثريب و اما قوله تعالى يا اهل يثرب فحكاية عمن قاله من المنافقين والى هذا
الباب الاشارة بقول الناظم وما بتا والف قد جمعا يكسر في الجر وفي النصب معا
كذا اولات والذي اسما قد جعل كاذرعات فيه ذا ايضا قبل الباب
الخامس من ابواب النيابة ما لا ينصرف اي ما لا يدخله تنوين الصرف وهو ما فيه
علتان من علل تسع جمعها ابن النحاس في قوله اجمع وزن عادلا انث بمعرفة
ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا وسياتي شرح ذلك في باب معقود له والذي
يخصه هنا انه متى اجتمع في اسم علتان منها كاحمد فان فيه الصفة ووزن الفعل
او واحدة منها تقوم مقامهما في منع الصرف كمساجد ونحوه فان صيغته منتهى
الجموع بمنزلة جمعين والتانيث بالالف بمنزلة تانيثين فكل من صيغتي منتهى الجموع
والف التانيث قائم مقام علتين فانه يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة نحو مررت
باحسن منه ونحو اعتكفت في مساجد الا ان اضيف لفظا نحو في احسن
تقويم وفي مساجد عائشة او تقديرا نحو ابدا من ابدا في رواية من جره بالكسرة
بلا تنوين على نية لفظ المضاف اليه او دخلته المعرفة كانت نحو وانتم
عاكفون في المساجد او موصولة نحو قوله وهن الشافيات الحوائم فخفض
الحوائم بالكسرة لدخول ال الموصولة عليه وهي جمع حائمة واما ال الداخلة

على الصفة المشبهة كالاعمى والاصم والبغضان فانها حرف تعريف على الاصح كما في
المغني وغيره لا موصولة او زايدة كقوله رايت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا باعباء
الخلافة كاهله بعض النحويين لم يدخل الزايدة عليه بناء على انه باق على علميته
ويحتمل ان يكون قدر فيه الشيوع وصار نكرة ثم ادخلت عليه اللام للتعريف كما قال
الموضح في شرح الفية وعلى هذا لا شاهد فيه وهذا البيت لابن ميادة الرماح يمدح
به الوليد بن اليزيد بن عبد الملك بن مروان من بني امية والاعباء جمع عبء بكسر
العين المهملة وسكون الموحدة وهي اخره همزة كل ثقل بكسر المثلثة وسكون القاف
واراد به امور الخلافة الشاقة والكاهل ما بين الكتفين والمعنى ابصرته شديدا
كاهله يحمل اثقال الخلافة والى هذا الباب اشار الناظم بقوله ... وجر بالفتحة
ما لا ينصرف ... ما لم يضف او يك بعد ال ردف ... واذا دخلها ال او اضيف وجر بالكسرة
هل يعود منصرفا ام لا اقوال اصحها انه ان كانت العلتان باقيتين فيه فهو باق على
منع صرفه والا صرف وهو المختار الباب السادس من ابواب النيابة
الامثلة الخمسة سميت بذلك لانها ليست افعالا باعيانها كما ان الاسماء الستة
اسماء باعيانها وانما هي امثلة يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها وسميت خمسة على
على ادراج المخاطبتين تحت المخاطبين ومن اخرجها جعلها ستة قاله الموضح في شرح
اللمحة وهي كل فعل مضارع اتصل به الف اثنين بالتاء للمخاطبين نحو تفعلان يا زيدان
او المخاطبتين نحو تفعلان يا هندان او للغائبتين نحو الهندان تفعلان وبالياء للغائبين
نحو الزيدان يفعلان او واو جمع بالتاء للمخاطبين نحو انتم تفعلون وبالياء للغائبين
نحو هم يفعلون او ياء مخاطبة نحو انت تفعلين ولا فرق بين ان يكون الالف والواو
ضميرين كما تقدم او علامتين كيفعلان الزيدان ويفعلون الزيدون في لغة [illegible] فـ
ارفعها بثبوت النون وجزمها ونصبها بحذفها نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا الاول جازم
ومجزوم والثاني ناصب ومنصوب وقدم الجزم على النصب لان النصب محمول على الجزم كما
حمل النصب على الجر في المثنى والمجموع على حده لان الجزم نظير الجر في الاختصاص فيفعلان
كالزيدان ويفعلون كالزيدون وتفعلين كالزيدين في مقابلة الحركات والسكنات وقد
جعلوا علامة الرفع في الزيدون الواو ولا يمكنهم ذلك في يفعلون لانه يؤدي الى اجتماع
واوين فجعلوا النون علامة للرفع لانها شبيهة بالواو من حيث الغنة ثم حذفوها
لاجل الجازم ثم حملوا النصب عليه كما فعلوا ذلك في نظيره من الاسماء وحملوا يفعلان
وتفعلين على يفعلون ولما كان هنا مظنة سؤال وهو ان يقال اذا قلت ان
المضارع المتصل به واو الجماعة ينصب بحذف النون ويعفون من قوله تعالى الا ان يعفون
منصوب بان والنون لم تحذف فاشار الى جوابه بقوله واما لا ان يعفون فالواو
لام الكلمة لا ضمير الجماعة وهي واو عفا يعفو والنون ضمير النسوة عائد على المطلقات
لا نون الرفع والفعل معها مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة مثل يتربصن
لا معرب ووزنه يفعلن فالعين فاء والفاء عينه والواو لامه وهذا بخلاف قولك
الرجال يعفون فالواو فيه ضمير الجماعة المذكرين كالواو في قولك يقومون وواو الفعل
محذوفة والنون علامة رفع ووزنه يفعون محذوف للناصب نحو وان تعفوا اقرب

للتقوى

للتقوى ووزنه تفعوا واصله تعفووا بواوين الاولى لام الكلمة والثانية
واو الجماعة استثقلت الضمة على الواو الاولى فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت الواو
الاولى لالتقاء الساكنين وخصت بالحذف لكونها جزء كلمة والى هذا الباب اشار
الناظم بقوله ... واجعل لنحو يفعلان النونا ... رفعا وتدعين وتسألونا ... وحذفها
للجزم والنصب سمة ... كلم تكوني لترومي مظلمة ... الباب السابع من
ابواب النيابة وهو خاتمها الفعل المضارع المعتل الاخر وهو ما اخره حرف علة
الف كيخشى او ياء كيرمي او واو كيدعو فان جزمه بحذف الاخر نيابة عن
السكون نحو لم يخش ولم يرم ولم يدع فالمحذوف من يخش الالف والفتحة قبلها دليل
عليها ومن يرم الياء والكسرة قبلها دليل عليها ومن يدع الواو والضمة قبلها دليل عليها
ثم القول بان علامة الجزم فيها حذف حرف العلة انما يتمشى على قول ابن السراج
ومن تابعه فان هؤلاء الافعال لا يقدر فيها الاعراب بالضمة في حالة الرفع والفتحة
في الالف في حالة النصب وعلى ذلك فان الاعراب في الفعل فرع فلا حاجة لتقديره
فيه بخلاف الاسم وجعل الجازم كالدواء المسهل اذ وجد فضلة ازالها والا اخذ من قوى
البدن وذهب سيبويه الى تقدير الاعراب فيها وعلى قول سيبويه لما دخل الجازم
حذف الحركة المقدرة واكتفى بها ثم لما صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرقوا
بينهما بحذف حرف العلة فحرف العلة محذوف عند الجازم لا به وعلى قول ابن السراج
الجازم حذف حرف العلة نفسه وقول الناظم واحذف جازما ... ثلاثهن ... يحتمل
المذهبين ثم استشعر اعتراضا بان احرف العلة قد تثبت مع الجازم فاشار
الى جوابه بقوله فاما قوله ... اذا العجوز غضبت فطلق ... ولا ترضاها ولا تملق
وقوله هجوت زبان ثم جئت معتذرا ... من هجو زبان لم تهجو ولم تدع ... وقوله وهو قيس
بن زهير الم ياتيك والانباء تنمي ... بما لاقت لبون بني زياد فضرورة فيهن
حيث اثبت احرف العلة الثلاثة مع الجازم وقيل هذه الاحرف اشباع
للحروف الاصلية المحذوفة للجازم وقيل هذه الاحرف اصلية بناء على قول من
يجزم المعتل بحذف الحركة المقدرة ويبقى حرف العلة على حاله والانباء جمع نبا وهو الخبر
وتنمي بالتاء المثناة من فوق من نميت الحديث يقال بالتخفيف اذا بلغته على وجه
الاصلاح وبالتشديد اذا كان على وجه الافساد واللبون الناقة ذات اللبن ويروى
قلوص بفتح القاف وضم اللام الناقة الشابة بدل اللبون وبنو زياد الربيع بن زياد
واخوته والباء على بالانباء زائدة وبما لاقت متعلق بتنمي لقربه ويجوز ان يكون ما لاقت فاعل
ياتيك والباء زائدة في الفاعل مثلها في كفى بالله شهيدا واما قوله تعالى انه من
يتقي ويصبر باثبات الياء في يتقي وتسكين يصبر في قراءة قنبل عن ابن كثير
فاختلف في تخريجه فقيل من موصولة لا شرطية ويتقي مرفوع لا مجزوم
وتسكين يصبر مع انه معطوف على مرفوع اما لتوالي حركات الباء الموحدة
والراء من يصبر والفاء والهمزة من فان كما في يامركم باسكان الراء تنزيلا للكلمتين
بل الثلاثة منزلة الكلمة الواحدة وهم يكرهون توالي اربع متحركات فيما هو
كالكلمة الواحدة واما على تنزيل من يصبر فان منزلة بناء فعل بكسر الفاء

قوله فلا حاجة لتقديره الظاهر انه غير منبي وقال بعضهم حرف الاعراب له وهو الاكل ويعم

من هجو زبان لم

وضم العين وبكسرها لانه مهمل وهم يجعلون مضموم العين اذا كان مستعملا بناء ابا للمهمل
وتحذف المنفصل لجريه مجرى المتصل فمثال امرئ القيس واليوم اشرب غير مستحقب اثما من الله ولا
واغل فسكن الباء من اشرب غير من لئة عضد وسكن الباء كما يسكن عضد واشاعلى انه
اي قبلا وطابقة الوقف كقراءة الحسن البصري ولا تمنن تستكثر بتسكين تستكثر
مع انه مرفوع باجماع الشيعة وكقراءة نافع محياي ومماتي بسكون يا محياي وصلا
واشاعلى العقلب على الفعل ان من الموصولة بمعنى من الشرطية لعمومها وابهامها
ولكون مدخولها مستقبلا سببا لما بعده ولهذا دخلت الباء في الخبر كما تدخل في
الجواب قاله الفارسي ملتزما العقلب بالجزم على الصلة كما يعطف على الشرط وقيل
من شرطية والياء في يتقي اشباع وان الفعل حذف للجازم واشاعلى اجراء المعتل
مجرى الصحيح بجزمه بحذف الحركة المقدرة ولم يستتبع حذفها حذف حرف العلة تنبيه
ما مر من حذف حرف العلة للجازم فهو ما اذا كان اصليا فاما اذا كان حرف العلة
عارضا بان كان بدلا من همزة مفتوح ما قبلها كيقرأ مضارع قرأ او مكسور ما قبلها
نحو يقرئ مضارع اقرأ او مضموم ما قبلها نحو يوضؤ مضارع وضؤ بضم الضاد بمعنى
حسن وجمل فان كان الابدال للهمزة بعد دخول الجازم على المضارع فهو ابدال
قياسي لكون الهمزة ساكنة لحذف حركتها بالجازم وابدال الهمز الساكن من جنس حركة
ما قبله قياسي ويمتنع حينئذ اي حين اذ الابدال بعد دخول الجازم الحذف للحرف
المبدل من الهمزة لاستيفاء الجازم مقتضاه وهو حذف الحركة التي كانت موجودة
قبل الابدال فلا يحذف شيئا اخر وان كان الابدال قبله اي قبل دخول الجازم فهو
ابدال شاذ لكون الهمزة متحركة فهي متعاصية بالحركة على الابدال وابدال الهمز المتحرك
من جنس حركة ما قبله شاذ ويجوز حينئذ مع دخول الجازم اثبات للحرف
المبدل والحذف له بناء على قولي الاعتداد بالعارض وهو الابدال هنا وعدمه اي عدم
الاعتداد بعروض الابدال فعلى القول بالاعتداد بعروض الابدال يحذف حرف العلة للجازم
لان حرف العلة على هذا القول معتد به ونازل منزلة الحرف الاصلي وعلى القول
بعدم الاعتداد بعروض الابدال يثبت حرف العلة لانه لا يحذف للجازم الا الحرف الاصلي
لا العارض وعدم الاعتداد بالعارض هو الاكثر في كلامهم وعليه الاكثرون وفي كلامه
لف ونشر غير مرتب لان الاعتداد بالعارض علة للحذف وعدمه علة للاثبات وما
ذكره من جواز الاثبات والحذف هو ما ذكره ابن عصفور وذهب غيره الى ان
الابدال اذا كان قبل دخول الجازم فالحذف لذلك الحرف المبدل ممتنع لان تسهيل
الهمزة كتحقيقها فصل تقدر الواو في باب جمع المذكر السالم اذا اضيف الى يا المتكلم
نحو جاء مسلمي والنون في باب المضارع المعتل اذا اسند الى واو الجماعة او الى
الاثنين او يا المخاطبة واكد بالنون الثقيلة نحو لتبلون لتبلوان لتبلين وتقدر
الحركات الثلاث تقديرا في الاسم المعرب الذي اخره الف لازمة غير مهموزة نحو
الفتى مما الفه منقلبة عن ياء والمصطفى مما الفه منقلبة عن واو وان صورت الالف
فيهما ياء نظرا الى اصلها في الاول ومجاوزتها الثلاثة في الثاني ويسمى الاسم المعرب الذي
اخره الف لازمة معتلا لكون اخره حرف علة مقصورا لكونه منع من ظهور الحركات

فيه

فيه والقصر المنع او لكونه منع المد والمقصور ويقابله الممدود فعلى هذا لا يسمى نحو
يخشى مقصورا وان كان ممنوعا من ظهور الحركات فيه لانه ليس في الافعال ممدود تقول
جاء الفتى والمصطفى ورايت الفتى والمصطفى ومررت بالفتى والمصطفى بلفظ واحد
في الاحوال الثلاث والتقدير يختلف فيقدر في الرفع الضمة وفي النصب الفتحة وفي
الجر الكسرة في الالف لان قلنا بمقارنة الاعراب لاخر المعرب وهو الاصح والا فبعدها
وموجب هذا التقدير ان ذات الالف لا تقبل الحركة وتقدر الضمة والكسرة
فقط في الاسم المعرب الذي اخره ياء لازمة في الاحوال الثلاثة مكسور ما قبلها
نحو المرتقي من مزيد الثلاثي والقاضي من الثلاثي ويسمى ذا الاسم المذكور معتلا
لكون اخره حرف علة ومنقوصا لانه نقص منه بعض الحركات وظهر فيه بعضها
او لانه تحذف لامه لاجل التنوين نحو مرتق وقاض والحذف نقص وكلا التعليلين لا يخلوا
عن نظر اما الاول فلان نحو يدعو ويرمي نقص منه بعض الحركات وهو لا يسمى
منقوصا واما الثاني فلان نحو فتى حذف لامه لاجل التنوين ولا يسمى منقوصا وخرج
بذكر الاسم في حد المقصور الفعل نحو يخشى والحرف نحو على مما في اخره الف لازمة
وفي حد المنقوص الفعل نحو يرمي والحرف نحو في مما في اخره ياء لازمة وخرج بذكر
المعرب في حديهما المبني نحو اذا وما والذي والتي وخرج بذكر اللزوم في الالف
نحو رايت اخاك وفي الياء نحو مررت باخيك مما انما يتغيران بحسب الاعراب وخرج
باشتراط الكسر قبل الياء في حد المنقوص نحو ظبي مما اخره ياء قبلها ساكن صحيح
وكرسي مما اخره ياء قبلها ساكن معتل والى ذلك اشار الناظم بقوله ... وسم معتلا
من الاسماء ما ... كالمصطفى والمرتقي مكارما ... فالاول الاعراب فيه قدرا ... جميعه
وهو الذي قد قصرا ... والثاني منقوص ونصبه ظهر ... ورفعه ينوى كذا ايضا يجر وتقدر
الضمة والفتحة في الفعل المضارع المعتل بالالف نحو هو يخشاها ولن يخشاها
فيخشى في الاول مرفوع وفي الثاني منصوب بتقدير فيهما ومثلتهما متصلتين بها الضمير
ليوافق الكلمة بالالف الخط وتقدر الضمة فقط في الفعل المضارع المعتل بالياء
او الواو نحو هو يدعو وهو يرمي فيدعو ويرمي مرفوعان بضمة مقدرة على الواو والياء
وما ذكره من تقدير الحركات في المعتل هو قول سيبويه ومن تابعه وقال ابن السراج ومن
تابعه لا تقدير لانا انما قدرنا في الاسم لان الاعراب فيه اصل فيجب المحافظة عليه وفي
الفعل فرع فلا حاجة لتقديره والمعتمد الاول وعليه جرى في النظم فقال ... واي فعل
اخر منه الف ... او واو او ياء فمعتلا عرف ... فالالف انو فيه غير الجزم ثم قال والرفع
فيهما انو وتظهر الفتحة لخفتها في الواو والياء في الفعل وهو المنبه عليه في النظم
بقوله وابد نصب ما كيدعو يرمي وفي الياء في الاسم وهو المنبه عليه في النظم
بقوله ونصبه ظهر نحو ان القاضي لن يرمي ولن يدعو وليس في العربية اسم متمكن
في اخره واو لازمة قبلها ضمة

هذا باب النكرة والمعرفة

وهما في الاصل اسما مصدرين لنكرته وعرفته فنقلا وسمي بهما الاسم
المنكر والاسم المعرف الاسم ضربان على الاصح نكرة وهي الاصل لانها لا تحتاج في
دلالتها الى قرينة بخلاف المعرفة وما يحتاج فرع عما لا يحتاج وهي بالحد عبارة

قوله وكلا التعليلين [illegible] بانه وجه التسمية لا يجب [illegible] التسمية هـ

عمّا شاع في جنس موجود او مقدر فالاول كرجل فانه موضوع لما كان حيوانا
ناطقا ذكرا بالغا فكلما وجد من هذا الجنس واحد فهذا الاسم صادق عليه والثاني
كشمس فانها موضوعة لما كان كوكبا نهاريا ينسخ ظهوره وجود الليل فحقها ان تصدق
على متعدد كما ان رجلا كذلك وانما تخلف ذلك من جهة عدم افراد له في الخارج ولو
وجدت لكان اللفظ صالحا لها فانه لم يوضع على ان يكون خاصا كزيد وعمرو وانما وضع
وضع اسماء الاجناس وكذلك قمر فانه موضوع لما كان [illegible] او شعاع [illegible]
وجوههم كان القمران والعرب تنسب اليها التعريف باعتبار الايام والليالي وان
كانت حقيقتهما واحدة يقولون شمس هذا اليوم احسن من شمس امس وقمر هذه
الليلة اكثر نورا من قمر ليلة اول الشهر وبالخاصة عبارة عن نوعين احدهما
ما يقبل ال المؤثرة للتعريف كرجل لحيوان مذكر عاقل وفرس لحيوان مذكر غير عاقل
ودار لمؤنث غير حيوان وكتاب لمذكر غير حيوان وهذه الامثلة الاربعة تقبل ال
المؤثرة للتعريف فتقول الرجل والفرس والدار والكتاب والنوع الثاني ما لا يقبل ال
المؤثرة للتعريف ولكنه يقع موقع ما يقبل ال المؤثرة للتعريف نحو ذي بمعنى صاحب
ومن بفتح الميم بمعنى انسان وما بمعنى شيء في قولك مررت برجل ذي مال وبمن معجب
لك وبما معجب لك فذو وما ومن نكرات لان ذي نعت لنكرة ومن وما نعتا
لنكرة ونعت النكرة والمنعوت بالنكرة نكرة وهي لا تقبل ال ولكنها واقعة موقع
ما يقبل ال اما ذو فانه واقعة موقع صاحب وصاحب يقبل ال المؤثرة للتعريف
فتقول الصاحب وليست ال فيه موصولة لانه قد رفض فيه معناه الاصلي بحسب
الاستعمال وصار من قبيل الجوامد ولذلك لا يعمل لا تقول مررت برجل صاحب اخوه عمرا قاله
الشاطبي في باب المبتدا واما من فانها نكرة موصوفة واقعة موقع انسان وانسان
يقبل ال فتقول الانسان واما ما فانها نكرة موصوفة ايضا فانها واقعة موقع شيء
وشيء يقبل ال فتقول الشيء ومن للعاقل وما لغيره وكذلك اذا استعملا في الشرط
والاستفهام لمعناهما في الشرط كل انسان وكل شيء وفي الاستفهام اي انسان واي
شيء وانسان وشيء يقبلان ال قاله الشاطبي ثم قال وكذلك اين وكيف
فانهما واقعان موقع قولك في اي مكان وعلى اي حال ومكان وحال يقبلان ال انتهى
وذهب ابن كيسان الى ان من وما الاستفهاميتين معرفتان وكذلك نحو صه
حال كونه منونا فانه نكرة ولا يقبل ال ولكنه واقع موقع قولك سكوتا وسكوتا
يقبل ال لانه مصدر فتقول السكوت بناء على ان التنكير والتعريف في اسم الفعل
راجعان الى المعنى المصدري وهو مذهب الجمهور ان اسماء الافعال واقعة موقع الافعال
وكذلك نحو احد وديار وعريب وكتيع من الاسماء الملازمة للنفي فانها نكرات ولا
تقبل ال ولكنها واقعة موقع ما يقبل ال وهو مثلا رجل ومجيء وساكن ونحو ذلك
قال الشاطبي وانكر النكرات شيء ثم موجود ثم محدث ثم جسم ثم نام ثم حيوان
ثم انسان ثم بالغ ثم ذكر ثم رجل [illegible] عنه [illegible] ما هو في مرتبته
والضرب الثاني معرفة والى هذين الضربين اشار الناظم بقوله .. نكرة قابل ال
مؤثرا .. او واقع موقع ما قد ذكرا .. وغيره معرفة وهي النوع لانها تحتاج في

الا الى

دلالتها الى قرينة وما يحتاج وفي نسخة لا يحتاج كما تقدم وهي عبارة عن نوعين
احدهما ما لا يقبل ال في الثنتي السنة بفتح الهمزة سماعا قاله شارح اللباب
والقياس موصلا ولا يقع موقع ما يقبلها نحو زيد وعمرو فاما قولهم باعد الله
مزارهما فضرورة والنوع الثاني ما يقبل ال ولكنها غير مؤثرة للتعريف
نحو حارث وعباس وضحاك فان ال الداخلة عليها غير مؤثرة للتعريف لانها
معارف بالعلمية وانما دخلت عليها ال للمح الاصل بها وهو التنكير وفي بعض النسخ
للمح الوصف والاولى اولى لان مدخولها قد يكون غير وصف كالنعمان فانه في الاصل اسم
عين للدم بالذال المهملة وتخفيف الميم وظاهر كلامه ان ال في هذه الامثلة دخلت
عليها وهي اعلام وقال الشاطبي لم تدخل عليها وهي اعلام بل على تقدير تنكيرها
لتكون مشعرة باطلاقها من الصفة ودخولها عليها كدخولها على الغلام والفاعر ونحوه
وهذا معنى ما ذكره سيبويه ثم قال فاذا ثبت ان ال قد اثرت معنى التعريف
تقديرا او للمح الصفة صار التعريف مشكلا واجاب بما حاصله انها لم تؤثر
تعريفا فيما لم يكن فيه تعريف وفيه نظر يظهر بالتامل واقسام المعارف
سبعة احدها المضمر بضم الميم الاولى وفتح الثانية لحاضر وغائب كانا وهو
والثاني العلم لمذكر او مؤنث كزيد وهند والثالث ذا اشارة كذا للمذكر وذي
للمؤنث والرابع الموصول بناء على ان تعريفه بالعهد الذي في الصلة لا بال الملفوظة
كالذي او مقدرة كمن او بالاضافة كأي كالذي للمذكر والتي للمؤنث والخامس
ذو الاداة كالغلام والمرأة والسادس المضاف اضافة محضة لواحد منها اي من هذه
الخمسة معنى كابني وغلامي والسابع المنادى على قول الناظم كهم وذي
وهند وابن والغلام والذي المنادى المنكر المقصود نحو يا رجل المعين بناء على ان
تعريفه بالقصد لا بحرف تعريف منوي قال في التسهيل واعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب
ثم العلم ثم ضمير الغائب السالم عن ابهام بعيني بان تقدمه اسم واحد معرفة او نكرة
ثم المشار به والمنادى يعني انهما في مرتبة واحدة لان التعريف فيهما بالقصد عنده
ثم الموصول وذو الاداة يعني انهما في مرتبة واحدة لان تعريفهما بالعهد وفي بعض نسخه
ثم ذو الاداة تجعله بعد الموصول والمضاف بحسب المضاف اليه فتجعل المضاف الى
الضمير في مرتبة الضمير والصحيح ما نسب الى سيبويه ان المضاف في رتبة المضاف اليه
الا المضاف الى الضمير فانه في رتبة العلم وذهب المبرد الى ان المضاف دون المضاف
اليه مطلقا فتحصل ثلاثة اقوال فصل في المضمر بفتح الميم الثانية المضمر اسم مفعول
من اضمرته اذا اخفيته وسترته واطلاقه على البارز توسع والضمير بمعنى المضمر على
حد قولهم عقدت العسل فهو عقيد اي معقود وهو اصطلاح بصري والكوفيون يسمونه
كناية ومكنيا لانه ليس باسم صريح والكناية تقابل الصريح قال ابن هاني فصرح بمن
تهوى ودعني من الكنى .. فلا خير في اللذات من دونها ستر .. فالضمير والكناية
بالاصطلاحين اسمان لما وضع لتعيين مسماه وهو اما لمتكلم كانا بزيادة الالف
عند البصريين وباصالته عند الكوفيين او لمخاطب كانت بزيادة التاء عند البصريين
وباصالتها عند بعض الكوفيين او لغائب كهو بتمامها عند البصريين والها وحدها

عند الكوفيين والبصريين اشار في النظم بقوله : فما لذي غيبة او حضور : كانت وهو سم
بالضمير : او مخاطب تارة وغايب اخرى وهو ثلاثة الالف والواو والنون والى ذلك
اشار الناظم بقوله : والف والواو والنون لما : غاب وغيره كقاما واعلما : المخاطب
كقوما للمخاطبين وقاما للغايبين وقاموا وقوموا وقمن يا هندات والهندات قمن وينقسم
الضمير الى بارز وهو ماله صورة في اللفظ به كتاء قمت وكاف اكرمك وهاء غلامه
وكل من التاء والكاف والهاء يلفظ بصورته والى مستتر وهو بخلافه اي بخلاف البارز
وهو ما ليس له صورة في اللفظ بل ينوى كالضمير المقدر في اقوم وقم وفي تقوم اقوم انا
وفي قم انت ولم توضع العرب لهما لفظا يعبر به عنهما والا لكن لضيق العبارة عبر عنهما بلفظ
الضمير المنفصل تقريبا للمبتدئين وليس هما اياهما على الحقيقة وينقسم
البارز الى متصل بعامله وهو ما لا يبتدا به في النطق ولا يقع بعد الا كياء ابني وكاف
اكرمك وهاء سليه وجابه وهذا معنى قول الناظم : وذو اتصال منه ما لا يبتدا : ولا
يلي الا اختيارا ابدا : كالياء والكاف من ابني اكرمك : والياء والهاء من سليه ما ملك :
وتمثلت هذه الامثلة انواع الضمير الثلاثة من المتكلم والمخاطب والغايب ومحاله الثلاثة
من الرفع والنصب والجر فالياء من ابني للمتكلم ومحله جر والكاف من اكرمك للمخاطب ومحله
النصب والياء من سليه للمخاطبة ومحله رفع على الفاعلية والهاء من سليه للغايب ومحلها
نصب على المفعولية والحاصل ان الياء والكاف والهاء لا يبتدا بشيء منها ولا يقع بعد
الا واما قوله : وما نبالي اذا ما كنت جارتنا : الا يجاورنا الاك ديار : فضرورة
والقياس الا اياك ولكنه اضطر فحذف اياك وابقى الكاف او وقع المتصل موقع المنفصل
وما الاولى نافية وما الثانية زايدة مصدرية لان اذا الشرطية مختصة بالجمل الفعلية
ونبالي من المبالاة بمعنى الاكتراث وجارتنا خبر كان من الجوار وان مصدرية وديار
بمعنى احد فاعل يجاورنا وان وصلتها مفعول نبالي وهي بمعنى لا جملة والا حرف ايجاب
والكاف في موضع نصب على الاستثناء لتقدمه على المستثنى منه وهو ديار والمعنى
اذا كنت جارتنا فلا نكترث بعدم مجاورة احد غيرك واجاز ابن الانباري وقوع المتصل
بعد الا مطلقا ومنعه المبرد مطلقا وانشد ما كان الا [illegible] سوالك ويحتاج الى الجواب
عن قول الشاعر : اعوذ برب العرش من فية بغت : علي فما لي عوض الاه ناصر : فاوقع
الهاء المتصلة موقع اياه والى منفصل عن عامله وهو اي المنفصل ما يبتدا به في
النطق ويقع بعد الا وذلك نحو انا تقول في ابتدا النطق به انا مومن وفي وقوعه بعد
الا ما قام الا انا وتقسيمه هنا البارز الى متصل ومنفصل لا ينافي تقسيمه المتصل الى
مستتر وبارز في باب الفاعل لاختلاف المدركين فانه هنا ناظر الى مواقعه من الاعراب
وهناك ناظر الى صحة العطف على الضمير المرفوع وظاهر صنيعه ان كلا من المتصل والمنفصل
اصل براسه وذهب بعضهم الى ان المتصل اصل المنفصل محتجا بان مبنى الضماير على
الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل وينقسم الضمير المتصل بحسب مواقع
الاعراب من رفع ونصب وجر الى ثلاثة اقسام الاول ما يختص بمحل الرفع وهو
خمسة احدها التاء مضمومة كانت او مفتوحة او مكسورة كقمت بالحركات الثلاث
وثانيها الالف الدالة على اثنين او اثنتين كقاما وقامتا وثالثها الواو الدالة على

جمع

جمع الذكور كقاموا ورابعها النون الدالة على جمع الاناث كقمن وخامسها يا المخاطبة
بنا على انها ضمير وهو مذهب سيبويه وخالفه الاخفش والمازني وزعما انها حرف تانيث والفاعل ضمير
مستتر وفيه في الامر كقومي والمضارع كتقومين وخرج بقيد المخاطبة يا المتكلم فانها لا تكون
في محل رفع اصلا والقسم الثاني من الاقسام الثلاثة ما هو مشترك بين محلي النصب والجر
فقط وهو ثلاثة احدها ياء المتكلم نحو ربي اكرمني فالياء في ربي في محل جر باضافة
رب اليه ومن اكرمني في محل نصب على المفعولية باكرم وثانيها كاف المخاطب نحو ما ودعك ربك
فالكاف من ودعك في محل نصب على المفعولية ومن ربك في محل جر
باضافة رب اليها وثالثها هاء الغايب نحو قال له صاحبه وهو يحاوره فالهاء من له
وصاحبه في محل جر في الاول باللام وفي الثاني بالاضافة وفي يحاوره في محل نصب على
المفعولية بيحاور وذلك داخل تحت قول الناظم وكل ما جر كلفظ ما نصب والقسم
الثالث من الاقسام الثلاثة ما هو مشترك بين المحال الثلاثة محل الرفع ومحل النصب ومحل
الجر وهو نا خاصة بشرطين اتحاد المعنى والاتصال نحو ربنا اننا سمعنا فنا في ربنا
في محل جر باضافة رب اليها وفي اننا محل نصب بان وفي سمعنا في محل رفع على الفاعلية
بسمع ونص على ذلك قول الناظم كاعرف بنا فاننا نلنا المنح وقال بعضهم وهو ابو حيان معترضا
على الناظم في قوله للرفع والنصب وجر نا صلح لا تختص ذلك بكلمة نا بل الياء وكلمة
هم كذلك فانهما يقعان في المحال الثلاثة الا انك تقول في الياء في الرفع قومي وفي
النصب اكرمني وفي الجر غلامي وتقول في هم في الرفع هم فعلوا وفي النصب انهم
وفي الجر لهم مال ورده المتاخرون فقالوا هذا النقض غير صحيح بالشين المعجمة
لان المراد ان يكون الضمير في الاحوال الثلاثة متحد المعنى ومتصلا وما اورده ليس
كذلك لان يا المخاطبة غير يا المتكلم بدليلين احدهما ان يا المخاطبة مختلف في
اسميتها ويا المتكلم لم يختلف فيها والمختلف فيه غير المتفق عليه والثاني ان يا المخاطبة
موضوعة للمونث ويا المتكلم موضوعة للمذكر وما للمونث غير ما للمذكر ولان الضمير المنفصل
غير الضمير المتصل ضرورة فانتفى الاتحاد وثبت المراد والعلة الضماير كلها مبنية
وجوبا وذلك مفهوم من قول الناظم : وكل مضمر له البنا يجب : واختلف
في سبب بنايها فقيل لشبهها بالحرف في المعنى لان كل مضمر مضمن معنى التكلم او الخطاب او الغيبة
وهي من معاني الحروف وقيل لشبهها الحرف في الوضع لان اكثر المضمرات على حرف
او حرفين وحمل الاقل على الاكثر وقيل لشبهها الحرف في الافتقار لان المضمر لا تتم دلالته
على مسماه الا بضميمة مشاهدة او غيرها وقيل لشبهها الحرف في الجمود وقيل
لاختلاف صيغه لاختلاف معانيه وقيل غير ذلك ولا يختص الابراز بضمير بعينه بل يكون
في ضمير الرفع والنصب والجر ويختص الاستتار بضمير الرفع فقط وينقسم المستتر
الى قسمين مستتر وجوبا وهو المقتصر عليه في النظم بقوله ومن ضمير الرفع ما يستتر وقرينة
تمثيله بقوله كافعل اوافق نغتبط اذ تشكر وضابط واجب الاستتار ما لا يخلفه
في مكانه اسم ظاهر ولا ضمير منفصل وهو المرفوع بامر الواحد المذكر كقم واحترز
بخلاف المرفوع بامر الواحدة والمثنى والجمع فانه يبرز في الجميع نحو قومي وقوما وقوموا
وقمن او المرفوع بمضارع مبدو بتاء خطاب الواحد كتقوم واحترز بخطاب المبدو بتاء

الغائبة نحو هند تقوم وان استتاره جائز لا واجب ولخطاب المفرد بتاء خطاب الواحد والتثنية
والجمع فانه يبرز في الجميع نحو تقومين وتقومان وتقومون وتقمن او المرفوع بمضارع مبدوء بالهمزة
كأقوم واستخرج او المرفوع بمضارع مبدوء بالنون كنقوم ونستخرج او المرفوع بفعل استثناء
كخلا وعدا وليس ولا يكون في نحو قولك القوم قاموا ما خلا زيدا وما عدا عمرا او ليس
بكرا او لا يكون زيدا ففي خلا وعدا وليس ولا يكون ضمير مستتر وجوبا مرفوع عائد على البعض
المفهوم من كله السابق او على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق او المرفوع بفعل في
التعجب او بافعل التفضيل فالاول كما احسن الزيدين بفتح الدال وكسرها والثاني
نحو هم احسن اثاثا ففي احسن فيهما ضمير مرفوع على الفاعلية مستتر وجوبا واثاثا تمييز
او المرفوع باسم فعل غير ماض كأوه بمعنى اتوجع ونزال بمعنى انزل او المرفوع بالمصدر
النائب عن فعله نحو فضرب الرقاب فجميع هذه الامثلة لا ترفع الاسم الظاهر ولا الضمير
البارز الا افعل التفضيل فانه قد رفع الظاهر في مسألة الكحل عند جميع العرب ويرفع الضمير
البارز على لغة نحو مررت برجل افضل منه انت اذا لم يعرب انت مبتدأ وعلى هذا فعد افعل
التفضيل من امثلة ما يستتر فيه الضمير وجوبا يشكل على الضابط المذكور وينقسم
الى مستتر جوازا وهو ما يخلفه ذلك الظاهر والضمير المنفصل وهو الضمير المرفوع بفعل
الغائب او بفعل الغائبة او الصفات المحضة وهي الخالصة من شائبة الاسمية او اسم
الفعل الماضي فالمرفوع بفعل الغائب نحو زيد قام او اسم مفعول نحو زيد مضروب او صفة
مشبهة نحو زيد حسن او امثلة المبالغة نحو زيد ضراب او مضراب او ضروب او ضريب او ضرب
وباسم الفعل الماضي نحو زيد هيهات اي بعد فالضمير في هذه الامثلة وما اشبهها مستتر
جوازا وانما ابرز انفصل تقول زيد قام هو وكذا الباقي والدليل على جواز ذلك انه يخلفه
الظاهر والضمير المنفصل الا ترى انه يجوز في العصبي زيد قام ابوه فيخلفه الظاهر
وهو ابوه او ما قام الا هو فيخلفه الضمير المنفصل الواقع بعد الا وكذا الباقي من الامثلة
المذكورة بلا فرق وهذا الحكم جار في الضمير المتصل الراجع لموصوف له انما وقع صفة
او صلة او خبرا او حالا نحو مررت برجل اما قام او في مجلسه وجاء الذي عنده او في الدار
وزيد خلفه او في الحجر وجاء زيد معروف ويسار او على حماره وقد يجب ابراز الضمير المستتر
اذا جرى تابعه على غير من هو له نحو غلام زيد ضاربه هو تنبيه هذا التقسيم
للضمير الى مستتر وجوبا وجوازا تقسيم ابن مالك في التسهيل وغيره وابن يعيش في شرح
المفصل وغيرهما من النحويين ووافقهم الموضح في شرح القطر وخالفهم هنا فقال وهذا
التقسيم فيه نظر اذ الاستتار للضمير في قام من نحو زيد قام واجب لا يجوز ابرازه منفصلا
فانه لو برز وجب انفصاله فيقال قام هو ولا يقال قام هو على الفاعلية بل على التوكيد
لذلك المستتر واما خلفه الظاهر له او الضمير المنفصل فعلى تقدير تركيبه من زيد قام تركيب
اسند فيه القيام الى ضمير زيد من غير حصر واما زيد قام ابوه او ما قام الا هو فتركيب
اخر اسند فيه القيام الى سببي زيد او الى ضميره المحصور فلا هذا تقرير كلامه وفيه
امران احدهما ان قوله تركيب اخر يرد ما ان ابن مالك وابن يعيش وغيرهما قائلون
بان نحو زيد قام ابوه تركيب اخر واختلاف المسند اليه ولا يخفى ذلك ولا بقطع
النظر عن خصوصية المسند اليه والثاني انه نفى ان يقال قام هو على الفاعلية

والمنقول

والمنقول عن سيبويه انه اجاز في هو من نحو مررت [illegible] ان يجعل هو ان يكون فاعلا وان يكون
توكيدا ونقل المرادي عنه ايضا في شرح التسهيل انه اجاز في هو من نحو مررت برجل مكرمك
هو ان يكون فاعلا وان يكون توكيدا وكذا اذا جرى الوصف على غير من هو له وان الضمير
يكون فاعلا باتفاق عند البصريين والكوفيين والنظر الجيد ان يقال ما ذهب اليه
ابن مالك وابن يعيش وغيرهما مشكل لانه لا يخلو اما ان يريد بالجواز الاستتار ابراز
الضمير متصلا او منفصلا والاول متعذر والثاني مخالف لما اصلوه من القواعد وهو
انه اذا امكن الاتصال لا يعدل عنه الى الانفصال الا فيما استثنوه وليس هذا منه والتحقيق
في التقسيم ان يقال ينقسم العامل الى ما لا يرفع الا الضمير المستتر كأقوم ونقوم والى
ما يرفعه وغيره اي الظاهر كقام وهيهات وينقسم الضمير المنفصل بحسب مواقع الاعراب
الثلاثة الى قسمين احدهما مختص بمحل الرفع لا يتجاوزه الى غيره وهو انا للمتكلم
وانت بفتح التاء للمخاطب وهو للغائب وفروعهن ففرع انا واحد وهو نحن لان
المتعدد فرع الموحد وفرع انت بفتح التاء اربعة وهي انت بكسر التاء وانتما وانتم وانتن
لان المؤنث فرع المذكر والمثنى والجمع فرع الموحد وفرع هو اربعة ايضا وهي هي وهما وهم
وهن وتعليله ما تقدم تنبيه المختار في انا ان الضمير هو الهمزة والنون فقط والالف
زائدة لبيان الحركة ومذهب الكوفيين انه الاحرف الثلاثة واختاره ابن مالك
وفي انت وفروعه ان الضمير ان عند البصريين واللواحق له حروف خطاب ومذهب
الفراء الى ان انت بكماله هو الضمير وذهب ابن كيسان الى ان التاء هي الضمير وهي
التاء التي في فعلت وكثرت بان وفي هو وهي الجميع ضمير وهو مذهب البصريين وذهب
الكوفيون الى ان الضمير هو الهاء فقط والواو والياء اشباع وفي هما وهم الضمير الهاء
وحرفها وحكي عن الفارسي انه المجموع وفي هن الهاء وحرفها والنون اولى كالميم
في هم والثانية كالواو في هم والقسم الثاني ما يختص بمحل النصب لا يجاوزه الى غيره
وهو ايا مشفوعا بالياء المثناة تحت وحرف دال على المعنى المراد من تكلم
وخطاب وغيبة وتذكير وتأنيث وافراد وتثنية وجمع نحو اياي للمتكلم وحده واياك
للمخاطب المذكر واياه للغائب المذكر هذه الثلاثة اصول وفروعها تسعة ففرع اياي
ايانا لا غير وفرع اياك بفتح الكاف اربعة اياك بكسر الكاف واياكما واياكم واياكن
وفرع اياه اربعة ايضا اياها واياهما واياهم واياهن على ما تقدم من التعليل وفي
بعض النسخ باسقاط العاطف تنبيه المختار من الخلاف ان الضمير نفس
ايا فقط وان اللواحق لها حروف تكلم وخطاب وغيبة وهو مذهب سيبويه
واستشكل بان الضمير ما دل على متكلم او مخاطب او غائب وايا على حدته لا تدل
على ذلك واجيب بانه وضعت مشتركة بين المعاني الثلاثة وقصد لاحتياج
الى التمييز اردفت بحروف تدل على المعنى المراد كما اردف الفعل المسند الى المؤنث
بتاء التأنيث ومقابل المختار مذاهب احدها ما ذهب اليه بعض البصريين وجمع
من الكوفيين واختاره ابن جني ان اللواحق هي الضمائر وكلمة ايا عماد اي زيادة
يعتمد عليها لواحقها لتمييز الضمير المنفصل من المتصل والثاني ما ذهب اليه الخليل
وجمع واختاره ابن مالك ان ايا ضمير مضاف الى ما بعده وان ما بعده ضمير ايضا في محل

خفض بإضافة إيا إليه والثالث ما ذهب إليه الزجاج إلى أن إيا اسم ظاهر لا
مضمر واللواحق له ضمائر أضيفت إيا إليها فهي في محل خفض بالإضافة وهذه الضمائر
الأربعة والعشرون ضميرا من المرفوعة والمنصوبة المنفصلة مستفادة من قول الناظم
وذو ارتفاع وانفصال أنا هو وأنت والفروع لا تشتبه وذو انتصاب في انفصال
جعلا إياي والتفريع ليس مشكلا وجملة الضمائر البارزة ستون ضميرا وذلك لأن
البارز إما متصل أو منفصل والمتصل مرفوع ومنصوب ومخفوض والمنفصل مرفوع ومنصوب
ففي هذه خمسة أقسام ثلاثة للمتصل واثنان للمنفصل ولكل من هذه الخمسة اثنا
عشر لفظة واحدة للمتكلم وحده وواحدة له ومن معه وخمس للمخاطب واحدة للمذكر
وواحدة للمؤنث وواحدة لمثناهما وواحدة لجمع المذكر وواحدة لجمع المؤنث وخمس للغائب
للغائب كذلك والحاصل من ضرب خمسة في اثني عشر خرج منها ستون أمثلة المرفوع
المتصل قمت قمنا قمت قمت قمتما قمتم قمتن قام قامت قاما قاموا قمن أمثلة المنصوب المتصل
أكرمني أكرمنا أكرمك أكرمك أكرمكما أكرمكم أكرمكن أكرمه أكرمها أكرمهما أكرمهم أكرمهن
أمثلة المخفوض ولا يكون إلا متصلا غلامي غلامنا غلامك غلامك غلامكما
غلامكم غلامكن غلامه غلامها غلامهما غلامهم غلامهن
وتقدمت أمثلة المرفوع المنفصل والمنصوب المنفصل في كلام الموضح فلم أحتج لسردها
مرة ثانية فهذه الستون متفق عليها وزاد سيبويه في ضمائر الرفع المتصلة ياء المخاطبة
في تقومين وقومي وخالفه الأخفش والمازني ذاهبين إلى أنها حرف تأنيث والفاعل مستتر كما
يستتر في المذكر في تقوم وقم وقد تقدم ما فيه فصل القاعدة لغة الأساس
واصطلاحا حكم كلي ينطبق على جزئياته لتعرف أحكامها منه وهي هنا أنه متى تأتى
وأمكن اتصال الضمير لم يعدل إلى انفصاله لأن وضع الضمير على الاختصار والمتصل
أخصر من المنفصل فقمت بضم التاء وأكرمته لا يقال فيهما قام أنا ولا أكرمت
إياه لأن التاء أخصر من أنا والهاء أخصر من إياه وإلى هذا أشار الناظم بقوله
وفي اختيار لا يجيء المنفصل إذا تأتى أن يجيء المتصل فأما قوله وهو زياد بن
جمل التميمي نحن قوم كرام في مجالسهم وفي الرجال إذا لاقيتهم خرس وما أصاحب
من قوم فأذكرهم إلا يزيدهم حبا إلي هم فأوقع الضمير المرفوع المنفصل مكان المرفوع
المتصل وقوله وهو الفرزدق بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت إياهم
الأرض في دهر الدهارير فأوقع الضمير المرفوع المنفصل مكان المنصوب المتصل
فضرورة فيهما ومعنى البيت الأول على ما قال ابن كيسان ما أصحب قوما فأذكر قومي
فذكرت لهم قومي إلا فضلوا قومي عليهم حتى يزيدوا قومي حبا إلي ويرد عليه أنه
قد وجد في أصل نصير ثم لا بعدهم حبا فأخبرهم إلا إلى آخره وهم لا ... مفعول
أو ليزيد وحبا مفعول له الثاني وهم الثانية أخرا ما على يزيد هم لأن الأصل يزيدون
بعد عن الواو إلى هم للضرورة قال ابن مالك لا يزيدون أنفسهم فحذف المضاف
وفصل ضمير الفاعل قال الموضح في المغني وحامله على ذلك ظنه أن الضميرين لمسمى
واحد وليس كذلك فإن مسمى الواو المصاحبون ثانيا ومسمى هم المصاحبون أولا والمراد
أنه ما يصاحب قوما فيذكر قومه لهم إلا ويزيد هؤلاء القوم قومه حبا إليه

لما بهمه

لما يهمه من ثنائه عليهم ويجوز في فأذكرهم النصب في جواب النفي والرفع
بالعطف على أصاحب قاله الموضح في شرح الشواهد والباء في قول الفرزدق بالباعث
متعلق بحلفت في بيت قبله والباعث هو الذي يبعث الأموات ويحييهم والوارث
هو الذي ترجع إليه الأملاك بعد فناء الملاك والأموات إما مجرور بإضافة الباعث
أو الوارث إليه على حد قولهم بين ذراعي وجبهة الأسد أو منصوب بالوارث على أن
الوصفين تنازعاه والجملة الثانية وضمنت بكسر الميم مجزومة بمعنى تضمنت أي اشتملت
عليهم أو بمعنى تكفلت بأبدانهم والأرض فاعل ضمنت وإياهم مفعوله والدهر الزمان
والدهارير بمعنى الشدائد مضاف إليه وإذا لم يتأت الاتصال وجب الانفصال مثال
ما لم يتأت فيه الاتصال أن يرفع الضمير بمصدر مضاف إلى المنصوب نحو قوله بنصركم
نحن كنتم ظافرينا أو ينصب بمصدر مضاف إلى المرفوع نحو عجبت من ضرب الأمير إياي فإن
قالوا لا يجوز من ضربيه الأمير قلنا ويجوز بنصرناكم فما كان جوابهم فهو جوابنا أو
أن يقع بصفة جرت على غير من هي له مطلقا عند البصريين ويشترط حصول اللبس
عند الكوفيين نحو زيد عمرو ضاربه هو أو أن يحذف عامله كقوله فإن أنت لم
ينفعك علمك فانتسب لعلك تهديك القرون الأوائل أي فإن ضللت لم ينفعك علمك
أو أن يكون عامله حرف نفي نحو ما هن أمهاتهم أو أن يقع بعد واو المصاحبة كقوله
فآليت لا أنفك أحذو قصيدة تكون وإياها بها مثلا بعدي أو أن يفصله متبوع
نحو يخرجون الرسول وإياكم أو أن يلي إما المكسورة الهمزة المشددة الميم نحو إما أنا وإما أنت
أو أن يلي اللام الفارقة كقوله إن وجدت الصديق حقا لإياك فمرني فلن أزال مطيعا
أو أن يكون منادى نحو يا إياك ويا أنت أو أن ينصبه عامل في مضمر قبله
غير مرفوع إن اتحدت رتبته نحو ظننتني إياي وحسبتني إياي أو أن يتقدم الضمير على عامله
نحو إياك نعبد أو يتأخر عن عامله ويليه إلا لفظا كقوله ألا تعبدوا
إلا إياه أو معنى نحو إنما قام أنا ومنه قوله وهو الفرزدق أنا الذائد الحامي الذمار
وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي لأن أنا ولي إلا في المعنى لأن المعنى ما يدافع
عن أحسابهم إلا أنا أو مثلي في إحراز الكمالات ولما كان غرضه أن يخص المدافع لا المدافع
عنه فصل الضمير وأخره ولو وصله وقال وإنما أدافع عن أحسابهم لصار المعنى أنه
يدافع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم وذلك غير مقصود ولا يحمله على الضرورة
لأنه كان يصح أن يقول إنما أدافع عن أحسابهم أنا على أن يكون أنا توكيدا وليست
ما موصولة وإنما اختار ... في الحروف ... ما وما نقل
عن سيبويه من امتناع فصل الضمير بعد إنما حملوه على أنه لا يرى الحصر بإنما وخولف
في ذلك والذائد بذال معجمة أوله ومهملة آخره من ذاد يذود إذا منع أو من الذود
وهو الطرد يقال رجل ذائد أي حامي الحقيقة والحامي هنا تفسير الذائد وهو اسم
فاعل من الحماية وهي الدفع والذمار بكسر الذال المعجمة وتخفيف الميم وهو ما يلزم
الشخص حفظه مما وراءه ويتعلق به والأحساب جمع حسب بفتح السين
مأخوذ من الحساب كأنهم يحسبون مناقبهم ويعدونها عند المفاخرة ويستثنى من هذه
القاعدة المذكورة وهو أنه إذا تأتى اتصال الضمير لا يعدل إلى انفصاله مسألتان

يجوز فيهما الانفصال مع تأتي الاتصال وهما المشار اليهما في النظم بقوله: وصل او افصل هاء سلنيه وما أشبهه في كنته الخلف انتمى: كذاك خلتنيه اخراهما وهي الاولى في النظم ان يكون عامل الضمير الجائز فيه الاتصال والانفصال عاملا في ضمير اخر اعرف منه مقدم عليه وهو مراد الناظم بقوله: وقدم الاخص في اتصال وليس المقدم مرفوعا بان كان منصوبا او مجرورا فيجوز حينئذ في الضمير الثاني الوجهان المتقدمان وهما الاتصال نظرا الى الاصل والانفصال فرارا من توالي اتصالين في مضلتين ثم ان كان العامل في الضميرين المذكورين فعلا غير ناسخ كما في باب اعطى فالوصل ارجح لكونه الاصل ولا خبث للغير وكذلك اقتصر عليه سيبويه كالهاء من قولك تخص في عبد سلنيه او سلكتيه والكاف من قولك لعبدك زيد سالنيك ويجوز على مرجوح سلني اياه وسالني اياك ويكون الوصل ارجح لايات التنزيل لا بد قال الله تعالى فسيكفيكهم الله انلزمكموها ان يسئلكموها كذا كذا بالوصل ومن الفصل قوله صلى الله عليه وسلم ان الله ملككم اياهم ولو وصل لقال ملككموهم ولانه فر من الثقل الحاصل من اجتماع الواو مع ثلاث ضمات وان كان العامل في الضميرين اسما وكان اول الضميرين مجرورا فالفصل ارجح لاختلاف محلي الضميرين سواء كان الاسم العامل مصدرا نحو عجبت من حبي اياه فحب مصدر مضاف الى فاعله وهو ياء المتكلم واياه مفعول به هذا من الفصل ومن الوصل قوله في الحماسة لئن كان حبك لي كاذبا لقد كان حبيك حقا يقينا اللام في لئن موطئة للقسم وفي لقد جواب القسم هذا هو المحقق ولا التفات لغيره وفي لئن مفعوله لعمل المصدر فيه مفعوله لكونه واقعا عليه الفعل الحب وحب الاول بغير ياء والكاف مضاف اليه من اضافة المصدر الى فاعله وحبيك الثاني بالياء وفيه الشاهد فانه اتى معه بالضمير الثاني وهو الكاف متصلا ولو فصله لقال حبي اياك او كان الاسم العامل اسم فاعل نحو عجبت من الموليه اياه ومن الوصل قوله: لا ترج او تخش غير الله ان الذي: وافيكه الله لا ينفك مامونا: فاتى بالضمير الثاني متصلا ولو فصله لقال واقيك الله اياه وان كان العامل في الضميرين فعلا ناسخا من باب ظن نحو خلتنيه فالاحسن عند الجمهور الفصل لانه خبر في الاصل وحق الخبر الفصل قبل دخول وجود الناسخ فيترجح بعده وهو المراد بقول الناظم غيري اختار الانفصالا: كقوله اخي حسبتك اياه وقد ملئت: ارجاء صدرك بالاضغان والاحن: الارجا النواحي جمع رجى كعصا والاضغان جمع ضغن بكسر الضاد المعجمة وهو الحقد والاحن بكسر الهمزة وفتح الحاء المهملة جمع احنة بكسر الهمزة وسكون الحاء وهو الحقد ايضا فهو من عطف احد المترادفين على الاخر والشاهد في حسبتك اياه حيث فصل الضمير الثاني ولا ارجح عند الناظم والرماني وابن الطراوة الوصل وقد صرح بذلك في النظم فقال واتصالا اختار وحجته ان الاصل الاتصال وقد اتى مجاء به التنزيل كقوله تعالى اذ يريكهم الله وورد به الشعر كقوله بلغت صنع امرء بر اخالكه اذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا المسئلة الثانية من المسئلتين المستثنيتين من القاعدة المذكورة ان يكون الضمير منصوبا بكان او احدى اخواتها سواء كان قبله ضمير ام لا وبذلك فارقت المسئلة الاولى نحو الصديق كنته او كانه زيد فيجوز في الهاء الوجهان الاتصال والانفصال وفي الارجح من الوجهين الخلاف المذكور في التجيح في نحو خلتنيه

فالارجح

فالارجح عند الجمهور الفصل وعند الناظم وابن الطراوة والرماني الوصل وتوجيههما ما سبق وكلاهما وارد ومن ورود الوصل الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم لعمر رضي الله عنه لما طلب ان يقتل ابن صياد حين اخبر بانه الدجال ان يكنه فلن تسلط عليه والا يكنه فلا خير لك في قتله ومن ورود الفصل قوله وهو عمر بن عبد الله بن ابي ربيعة المخزومي لئن كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير او القصير: امن ال نعم انت غاد مبكر غداة غد ام رائح متهجر: تهيم الى نعم فلا الشمل جامع: ولا الحبل موصول ولا القلب مقصر: ثم شرع في محترزات القيود المتقدمة في المسئلة الاولى فقال ولو كان الضمير السابق في المسئلة الاولى مرفوعا وجب الوصل نحو ضربته ولا يجوز ضربت اياه لما تقدم ولو كان الضمير المتقدم على الضمير الثاني غير اعرف اي غير اخص وجب الفصل لانه مع الاتصال يجب تقديم الاخص فيمنع تقديم غير الاخص فيجب الانفصال وهذا معنى قول الناظم وقدمن ما شئت في انفصال نحو اعطاه اياك او اعطاه اياي فان كلا من ضميري المخاطب والمتكلم اخص من ضمير الغائب او اعطاك اياي لان ضمير المتكلم اخص من ضمير المخاطب واما قول عثمان رضي الله عنه اراهمني الباطل شيطانا فشاذ والاصل اراهم الباطل اياي شيطانا والمعنى اري الباطل القوم اني شيطان واجاز المبرد وكثير من القدماء تقديم غير الاخص مع الاتصال نحو اعطيتهوك والكثير الانفصال عندهم راجح ومن ثم بمعنى الثاء المثلثة اي من هنا اي من اجل انه يجب الفصل اذا تقدم غير الاعرف وجب الفصل ان اتحدت الرتبة بان يكونا لمتكلم او لمخاطب او غائبين لانه يصدق ان المتقدم منهما غير اعرف والى ذلك اشار الناظم بقوله وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا: نحو قول العبد لسيده ملكتني اياي وقول السيد لعبده ملكتك اياك وقول السيد اذا اخبر غيره انه ملك عبده نفسه ملكته اياه لان شرط جواز الاتصال تقديم الاخص وقد يباح الوصل ان كان الاتحاد في ضميري الغيبة واختلف لفظ الضميرين تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا وهو مراد الناظم بقوله وقد يبيح الغيب فيه وصلا: وفي بعض النسخ مع اختلاف ما كقوله لوجهك في الاحسان بسط وبهجة: انالهماه قفو اكرم والد: بسط بمعنى بشاشة وطلاقة مبتدا مقدم خبره في المجرور باللام قبله وبهجة بمعنى حسن وسرور معطوف على بسط وانال فعل ماض متعد لاثنين اولهما ضمير التثنية الراجع الى بسط وبهجة وثانيهما ضمير المفرد الراجع الى الوجه واتى به متصلا والاكثر انالهما اياه بالانفصال وقفو بمعنى اتباع فاعل انال واكرم مضاف اليه واحترز بالغيبة من ضميري المتكلم وضميري المخاطب فانه لا يكاد يصح فيهما الاختلاف المذكور لاتحاد مدلولي الضميرين فلا يقال علمتناني ولا علمتنيها ولا ظننتكماك وصح الاختلاف في ضميري الغيبة لتعدد مدلوليها نحو جارية زيد اعطيتهاه او اعطيتهوها واحترز باختلاف لفظ الضميرين من ان لا يختلف لفظهما فلا بد من الفصل نحو مال زيد اعطيته اياه

فصل

فصل قد مضى في تقسيم الضمير بحسب مواقع الاعراب ان يا المتكلم من الضمائر المشتركة بين محلي النصب والخفض فتنتصب بواحد من ثلاثة فعل واسم فعل وحرف وتخفض بواحد من

انه حرف واسم وهذه العوامل على قسمين ما يمتنع معه نون الوقاية وما تلحقه
فالذي تلحقه نون الوقاية على اربعة احوال وجوب وجواز بتساو ورجحان الثبوت ورجحان
الترك فان تنصبها فعل او اسم فعل او ليت وجب قبلها نون الوقاية لتقي الفعل
او شبهه من تغيير ما لا يدخله وهو الكسر الشبيه بالجر ولتقي ما بني على الاصل وهو
السكون من الخروج عن ذلك الاصل فاما الفعل فنحو عاتني في الماضي ويكرمني في
المضارع واعطني في الامر وهذه الثلاثة ملازمة للفعلية وتقول فيما تردد بين
الفعلية والحرفية قام القوم ما خلاني وما عداني وما حاشاني بنون الوقاية ان
قدرتهن افعالا فان قدرتهن احرف جر وما زائدة اسقطت النون وتقدير الفعل هو
الراجح فتثبت النون فالتمل التراكمي ما عداني فانني بكل الذي يهوى نديمي مولع
والتراكمي جمع ترمان وهو نديم الرجل في الشرب مرفوع على النيابة عن الفاعل بتمل
ومولع بفتح اللام بمعنى مغرى خبر ان والمعنى تمل التراكمي ملل المجاوزا الى غيري
واما انا فلا امل لانني مغرى بكل ما يهواه نديمي وتقول في المختلف فيه بين الاسمية
والفعلية والاصح الفعلية ما افقرني الى عفو الله وما احسنني ان اتقيت الله
وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه والمثال الاول شائع والثاني متغاير وتقول
في المختلف فيه بين الفعلية والحرفية والاصح الفعلية قام القوم ليسني قال بعضهم
وقد بلغه ان رجلا تهدده عليه رجلا ليسني حكاه سيبويه عن بعض العرب فعليه
اسم فعل بمعنى الزم ورجلا مفعول به وليس فعل ماض واسمه مستتر فيه عائد على رجل
ويا المتكلم خبره اي ليلزم رجلا غيري وهذا مبني على جواز اعراء الغائب وهو شاذ
لانه ليس بمعنى امر بل وضع للامر بفعل مقرون بلام الامر كما ان النهي
بفعل مقرون بلا فكما ان اسماء الافعال لا تكون نائبة عن فعل مقرون بحرف النهي
لا تكون نائبة عن فعل مقرون بحرف الامر لان الفعل والحرف مختلفا الجنس فلا ينبغي ان
ينوبا عنهما الاسم وما ذكره من لزوم النون في نحو ما احسنني هو قول البصريين وهو
مبني على ان افعل في التعجب فعل ماض واما تجويز الكوفيين ما احسني بحذف نون
الوقاية سماعا كما في شرح الكافية فمبني على قولهم ان احسن ونحوه في الوزن من
افعال التفضيل التعجب اسم بدليل تصغيره سمع ما احيسنه ورد بان التصغير فيه
شاذ واما تجويز بعضهم ليسي بحذف نون الوقاية من ليسني فمحجوج فلا يعول عليه واما
قوله وهو رؤبة عددت قومي كعديد الطيس اذ ذهب القوم الكرام ليسي
بغير نون فضرورة اشار اليها الناظم بقوله وليسي قد نظم والعديد العدد فيقال
هم عديد الثرى اي عدد الثرى والطيس بفتح الطا المهملة والياء المثناة تحت
وفي اخره سين مهملة الرمل الكثير وليس فعل ماض واسمه مستتر فيه وجوبا عائد
على البعض المفهوم من القوم ويا المتكلم المتصلة به خبره وما ذكره من لزوم نون
الوقاية في الفعل مطلقا هو ما اشار الناظم بقوله وفعل النصب مع الفعل
التزم نون وقاية واما نحو تامروني وتحاجوني بتخفيف النون في قراءة نافع
فالمحذوف عند سيبويه ان المحذوف نون الرفع والمذكور نون الوقاية واختاره ابن
مالك لان نون الرفع عهد حذفها للجازم والناصب ولتوالي الامثال في نحو لتبلون

ولعل

واكثر المتأخرين

ولعل الاداة نحو قوله ابيت اسري وتبيتي تدلكي لان نون الرفع نائبة عن الضمة
والضمة تحذف تخفيفا في قراءة ابي عمرو وما يامركم فحذف النون ليؤمن تفضيل الفرع
على الاصل وقيل المحذوف نون الوقاية وجزم به الموضح في شذوره واسقطه
من شرحه وهو مذهب الاخفش والمبرد وابي علي وابن جني واستدلوا له بأوجه
احدها ان نون الوقاية حصل بها التكرار والاستثقال فكانت اولى بالحذف
وثانيها ان نون الرفع علامة الاعراب فالمحافظة عليها اولى وثالثها
ان نون الرفع لعامل فلو حذفت لزم وجود مؤثر بلا اثر مع امكانه واما اسم
الفعل المزيد على النظم فنحو دراكني وتراكني بكسر الكاف فيهما وعليكني بفتحها
فالاول بمعنى ادركني والثاني بمعنى اتركني والثالث بمعنى الزمني
بوصل الهمزة فيهما واما ليت المشار اليها بقول النظم وليتني فشا فنحو يا ليتني
قدمت لحياتي وانما وجبت النون مع ليت لقوة شبهها بالفعل لكونها تغير معنى
الابتدا ولا التعليق ما بعدها بما قبلها واما قوله وهو ورقة ابن نوفل ابن عم خديجة
رضي الله عنها لما ذكرت له خديجة عن غلامها ميسرة ما راى من رسول الله صلى
الله عليه وسلم في سفره وما قاله بحيرا الراهب في شانه فيا ليتي اذا ما كان ذاكم
ولجت وكنت اولهم ولوجا باسقاط نون الوقاية من ليتني فضرورة عند سيبويه
لانه يوجب ليتني باثبات نون الوقاية وقال الفراء يجوز اختيار ليتي باثبات النون
وليتي بحذفها وان نصبها لعل المشار اليه في النظم بقوله ومع لعل اعكس فالحذف
لنون الوقاية فيما نحو لعلي ابلغ الاسباب اكثر من الاثبات لها كقوله وهو حاتم بن عدي
الطائي وقيل حطائط بن يعفر اخو الاسود النهشلي يخاطب امراة عذلته عن
اذهاب ماله اريني جوادا مات هزلا لعلني ارى ما ترين او بخيلا مخلدا والمعنى
اريني جوادا مات لاجل الهزال او بخيلا مخلدا لم يمت لعلي ارى ما ترين وحاصله
ان انفاق المال لا يميت الكريم بقصد الهزال وامساكه لا يخلد البخيل في الدنيا واثبات النون
في لعلني هنا اكثر من حذفها في ليتي وغلط ابن الناظم في شرح النظم في جعل ليتي
نادرا مع انه ضرورة عند سيبويه كما تقدم وجعل لعلني ضرورة مع انه ناظم ربا كثير
كما تقدم وهو في الاولى تابع لابيه في قوله وليتي ندرا وتخالف له في الثانية في قوله
ومع لعل اعكس وانما كان الاكثر في لعل التجرد لانها شبيهة بحروف الجر في تعليق
ما بعدها بما قبلها كما في قوله تعالى لعلكم تفلحون بخلاف ليت فانها شبيهة بالفعل في
تغيير معنى الابتداء وعدم تعلق ما بعدها بما قبلها وان نصبها بقية اخوات ليت ولعل
والتي اشار اليها في النظم بقوله وكن مخيرا في الباقيات وهي ان المكسورة وان المفتوحة
ولكن وكان فالوجهان على السواء الاثبات نظرا الى شبهها بالافعال المتعدية
في عمل النصب والرفع والحذف لكراهية اجتماع الامثال فلما تعارض التوجيهان تساقطا
واستوى الامران كقوله وهو قيس بن الملوح واني على ليلى لزار وانني على ذاك فيما
بيننا مستديمها فاتى بان بنون الوقاية ثانيا وجردها منها اولا وزار خبر ان
وهو بزاي ثم راء منقوص من زريت عليه زراية اذا عتبت عليه والمعنى
واني لعاتب على ليلى واني مستديمها على ذلك العتب وكقول امرئ القيس

كأني لم اركب جوادا للذة ﴿و﴾يجوز كأنني ﴿و﴾كقوله تعلى ولكني اراكم قوما تجهلون

﴿و﴾كقول الشاعر . ولكني عن حبها لعميد . وان خفضها حرف فان كان ذلك الحرف
من او عن وجبت النون فيها يا المتكلم محافظة على بناء السكون لانه الاصل في البناء الا في
الضرورة فلا تلحق النون والي ذلك اشار بقوله في النظم . واضطرارا خففا . مني وعني
بعض من قد سلفا . كقوله ايها السائل عنهم وعني . لست من قيس ولا قيس مني . بتخفيف
من وعن ﴿و﴾قيس هو ابن عيلان بالعين المهملة واسمه الناس بفتح النون وسكون الهمزة وبالسين
المهملة ابن مضر بن نزار واسم اخيه الياس بالياء المثناة تحت وان كان الخافض لياء المتكلم
غيرهما اي غير من وعن استحسنا نون الوقاية نحو لي وبي مما هو على حرف واحد وفي بتشديد
الياء مما هو على حرفين وعلى مما هو على ثلاثة احرف وخلاي وعداي وحاشاي بفتح الياء وبفتح
﴿و﴾انما امتنعت النون في لي وبي لانهما مبنيان على الكسر ﴿و﴾اما في فلانه وان كان مبنيا على
السكون فان سكونه لاصل لا يزول عند اتصاله بيا المتكلم بل ترغم الياء في الياء ﴿و﴾اما
خلاي وعداي وحاشاي فان الالف لا تقبل التحريك ﴿و﴾مقتضى هذا التعليل
ان لا يلحقهن نون الوقاية اذا قرن افعالا ولكنهم اجروا باب الفعل مجرى ولذا احملوا
الحنا على الضم بخلاف الحروف فانها لا حظ لها في ذلك بل تبقى يا المتكلم بعد الالف قال
الافيشر واسمه المغيرة بن الاسود ولقب بالافيشر لانه كان احمر الوجه افيشر في فتية جعلوا
الصليب الههم حاشاي اني مسلم معذور بعين مهملة وذال معجمة اي مقطوع العذرة
وهي قلفة الذكر ويقال فيه مختون من الختان وهو قطع قلفة الذكر وان خفضها مضاف فان
كان المضاف لدن او قط او قد مما اخره ساكن فالغالب الاثبات لنون الوقاية محافظة على
السكون ويجوز الحذف قليلا لان لدن بمعنى عند وقط وقد بمعنى حسب وعند وحسب لا تلحقهما
النون فكذلك ما كان بمعناهما اعني التخفيف ولا يختص الحذف بالضرورة كما قال ابن مالك
خلافا لسيبويه كما ياتي وعلله ابن الناظم في شرح النظم بجعل الحذف في قد وقط اعرف
من الاثبات ﴿و﴾الصواب العكس كما مر ومثالهما اي الحذف والاثبات في لدن وقط وقد
قد بلغت من لدني عذرا امري مشددا على الاثبات ومخففا على الحذف ﴿و﴾التشديد هو الاكثر
وقرأ به السبعة من غير نافع وعاصم من رواية ابي بكر عنه والتخفيف هو القليل وقرا
به نافع وابو بكر ﴿و﴾روي في حديث النار بالاضافة قطني قطني بنون الوقاية وقطي قطي
بحذفها والنون اشهر حفظا للبناء على السكون ﴿و﴾قال حميد بن مالك الارقط قدني من نصر الخبيبين
قدي باثبات نون الوقاية في الاول وحذفها في الثاني ﴿و﴾لا ان يقول لا شاهد فيه على ترك
النون ويكون اصله باسكان الدال في الجزء الثاني لا بالاضافة وكسر الدال لالتقاء
الساكنين لا لمناسبة الياء قاله الموضح في شرح الشواهد ﴿و﴾الخبيبين بضم الخاء المعجمة
وفتح الباء الموحدة وسكون الياء اخر الحروف وهو من باب التغليب كالعمرين واراد بهما عبد
الله بن الزبير واخاه مصعبا ﴿و﴾كان عبد الله يكنى بابي خبيب ﴿و﴾قيل اراد بهما عبد الله
وولده خبيب الذي كان يكنى به ويروى الخبيبين بكسر الباء على ارادة الجمع واراد به الثلاثة
عبد الله واخاه مصعبا وابنه خبيبا وذلك مستفاد من قول النظم . وفي لدني لدني قل
وفي قدني وقطني الحذف ايضا قد يفي ﴿و﴾علم منه ان قد وقط بمعنى حسب لا انهما لو
كانا اسمي فعلين بمعنى يكفي لكانت يا المتكلم معهما منصوبة لا مخفوضة وكانت نون

كما مر مع من وعن

الوقاية

الوقاية واجبة لا جائزة ﴿و﴾لو كانت قد حرفا وقط ظرفا لم يتصل بهما يا المتكلم اصلا وان
كان المضاف غيرهما اي غير لدن وقط وقد امتنعت نون الوقاية نحو ابي واخي لعدم السكون

هذا باب العلم

بفتح العين واللام وهو نوعان جنسي وسياتي اخر
الباب ﴿و﴾شخصي وهو اسم يعين مسماه العلم تعيينا مطلقا من غير قيد زايد عليه بل
بمجرد الوضع او الغلبة ﴿و﴾اليه اشار الناظم بقوله . اسم يعين المسمى مطلقا . فخرج بذكر
التعيين النكرات كرجل فانه لا تعين مسمياتها ﴿و﴾كشمس وقمر فان لفظهما لا يعين
مدلولهما من حيث الوضع ﴿و﴾انما حصل التعيين بعد الوضع لامر عرض في المسمى وهو الانفراد
في الوجود الخارجي ﴿و﴾خرج بذكر الاطلاق ما عدا العلم من المعارف فان تعيينها لمسميا
تها ليس تعيينا مطلقا بل هو تعيين مقيد اما بقرينة لفظية او معنوية الا ترى ان ذا
الالف واللام مثلا انما يعين مسماه ما دامت فيه ال فاذا فارقته فارقه التعيين ﴿و﴾نحو
الذي انما يعين مسماه بالصلة ﴿و﴾نحو انت وانا وهو انما يعين مسماه بالتكلم والخطاب والغيبة
فان انت مثلا موضوع للمخاطب المعين من حيث هو مخاطب فاذا اجعل صالحا لكل شخص من
المخاطبين فهو غير معرفة مجاز افاده الشاطبي ﴿و﴾نحو هذا انما يعين مسماه ما دام حاضرا
فاذا فارقه الحضور فارقه التعيين قال الشاطبي فان ذا مثلا وضع لشخص معهود وقريب
فهو باعتبار الحال والمراد معرفة ﴿و﴾باعتبار صلاحيته لعطفه لكل من اتصف بتلك الحال وحل
ذلك المحل غير معرفة انتهى ﴿و﴾كذا الباقي من المعارف فنحو يا رجل المعين انما يعين مسماه
بالمضاف اليه فاذا فارقه فارقه التعيين

فصل

﴿و﴾العلم الشخصي مسماه نوعان
احدهما اولو العلم من المذكرين كجعفر وهو علم منقول عن اسم النهر الصغير لرجل وهو ايضا
ابو قبيلة من عامر وهو جعفر بن كلاب بن ربيعة بن ربيعة بن عامر وهم الجعافرة والمونث
كخرنق بكسر الخاء المعجمة والنون وهو علم منقول عن ولد الارنب لامراة شاعرة وهي اخت
طرفة بن العبد لامه قال ابو عبيدة وهي خرنق بنت عفان من بني سعد بن ضبيعة رهط
الاعشى انتهى ﴿و﴾الثاني ما يولفه من القبائل جمع قبيلة والاحياء جمع حي كقرن بفتح القاف
والراء وهو اسم قبيلة من مراد ابوهم قرن بن ردمان بن ناجية بن مراد ﴿و﴾اليه ينسب اويس
القرني رضي الله عنه ﴿و﴾من قال انه منسوب الى قرن المنازل بسكون الراء كالجوهري
فقد سهى ﴿و﴾البلاد جمع بلد كعدن بفتح العين والدال المهملتين علم بلدة بساحل اليمن
والخيل اسم جمع لا واحد له من لفظه واماله واحد من معناه وهو فرس كلاحق علم
فرس كان لمعاوية بن ابي سفيان رضي الله عنه والبغال كدلدل والحمير كيعفور كلاهما
كان للنبي صلى الله عليه وسلم ﴿و﴾الابل اسم جمع كشدقم علم جمل كان للنعمان
بن المنذر ﴿و﴾اليه تنسب الابل الشدقمية والبقر اسم جنس كعرار بفتح العين والراء المهملتين
وكسر الراء الاخيرة علم بقرة ﴿و﴾في المثل باءت عرار بكحل بفتح الكاف وسكون الحاء المهملة
علم بقرة ﴿و﴾اصل هذا المثل ان عرار وكحل اصطرعتا فماتتا جميعا فباءت كل منهما بالاخرى
فصار مثلا يضرب لكل من المستويين والغنم اسم جمع ككهيلة علم لعنز لبعض نساء العرب
والكلاب جمع كلب كواشق علم لكلب ﴿و﴾ذكر في النظم سبعة اعلام وثامنهم علم
الكلب فقال كجعفر وخرنقا وقرن وعدن ولاحق . وشدقم وهيلة وواشق . وفي ذلك
موازاة لقوله تعلى ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم

فصل

﴿و﴾ينقسم

بالفصل والا فبال وجعفر علما ... ونحو غلام الرجل انما يعين مسماه بالمضاف اليه ما دام [illegible]

قوله باءت عرار [illegible] يضرب للرجلين [illegible]

العلم بحسب الوضع الى قسمين مرتجل من الارتجال بمعنى الابتكار قيل كأنه مأخوذ من قولهم
ارتجل الشيء اذا فعله قائما على رجليه من غير ان يقعد ويتروى وهو في كلام سيبويه
على وجهين احدهما ما لم تقع له مادة مستعملة في الكلام العربي فالواو لبيان من ذلك
الافقعس وهو ابو قبيلة من بني اسد وهو فقعس بن طريف بن عمرو بن الحارث بن ثعلبة
بن دودان بن اسد ولم يستعملوا مادة ف ق ع س في غير هذا الموضع والثاني
ما استعمل مادته لكن لم تستعمل تلك الصيغة بخصوصها في غير العلمية بل استعمل
من اول الامر علما وهذا الثاني هو الكثير ولذلك اقتصر عليه كأدد علما لرجل وهو
ابو قبيلة من اليمن وهو ادد بن زيد بن كهلان بن سبا بن حمير وذكر سيبويه
انه من الود من مادة ودد فاصلهم ودد ثم الواو واستعملت هذه المادة في الود والودود
وود وغيرهما وسعاد علما لامراة لم تستعمل هذه الابنية في النكرات واستعملت مادة
سعد في السعد والساعد والسعدان وغير ذلك ثم المرتجل قسمان قياسي وشاذ
فالقياسي ما له نظير في ابنية الاسماء والشاذ ما لا نظير له فالاول نحو غطفان وعمران
وحمدان وفقعس وخيتعف فان نظيرها نزوان ومرجان ونزمان وجعفر وعنبس والثاني
نحو محبب وموهب وموضب ومكوزة وحيوة ومنقول وهو الغالب في الاعلام وهو
ما استعمل قبل العلمية لغيرها ونقله اما ان يكون من اسم جامد والاسم الجامد اما ان يكون
حدث اي مصدر كزيد فانه في الاصل مصدر زاد يزيد زيدا او زيادة وفضل وهو في الاصل
مصدر فضل يفضل فضلا او يكون لعين اي ذات كأسد فانه في الاصل اسم جنس للحيوان
المفترس وثور بالمثلثة فانه في الاصل للذكر من البقر واما ان يكون من وصف وذلك الوصف
اما اسم فاعل كحارث فانه في الاصل اسم فاعل من حرث يحرث وحسن بفتح المهملتين فانه
في الاصل صفة مشبهة من حسن يحسن او المفعول كمنصور فانه في الاصل اسم مفعول من
نصر الثلاثي المجرد ومحمد فانه في الاصل اسم مفعول من حمد بتشديد الميم الثلاثي المزيد
واما ان يكون من فعل مجرد عن الفاعل وذلك الفعل اما ماض كشمر بتشديد الميم اسم فرس
او مضارع كيشكر لرجل وهو نوح عليه الصلاة والسلام او امر كاصمت لبرية
قال الرضي وكسر الميم منه والمسموع في الامر الضم لان الاعلام كثيرا ما يغير لفظها عند النقل
انتهى واما ان يكون نقله من حرف كما لو سميت رجلا بواحد من صيغ الحروف
قاله الفخر الرازي في شرح المفصل واما ان يكون من جملة وتلك الجملة اما فعلية
وفاعله ظاهر كشاب قرناها اي ذوائب شعرها او وفاعله مضمر بارز كأطرقا او مستتر
كيزيد من قوله . نبئت اخوالي بني يزيد بضم الدال او اسمية كزيد المنطلق وسيم النقل من الجملة الاسمية
مسموع من العرب كما قال في شرح التسهيل ولكنه في النحاة ما سوه على ما سمع من النقل
من الجمل الفعلية وجعلوه قسيما له على تقدير التسمية بها وما ذكره من تقسيم العلم الى
مرتجل ومنقول هو المشهور وهو في ذلك تابع للناظم في قوله . ومنه منقول كفضل واسد
وذو ارتجال كسعاد وادد . وعن سيبويه الاعلام كلها منقولة لان الاصل في الاسماء
التنكير وعن الزجاج كلها مرتجلة لان الاصل عدم النقل وما وضع صفا او غيره
فهو اتفاقي لا مقصود فصل وينقسم العلم ايضا الى مفرد عن التركيب
كزيد وادد وهند وسعاد والى مركب وهو ثلاثة انواع وذلك انه اما مركب اسنادي

وهو

وهو كل كلمتين اسندت احداهما الى الاخرى كبرق نحره وشاب قرناها وهذا
النوع مبني وحكمه الحكاية على ما كان عليه قبل التسمية به قال . كذبتم وبيت الله
لا تنكحونها بني شاب قرناها تصر وتحلب . وقال رؤبة في حكاية الفعل المسند الى
الضمير المستتر نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد والقوافي مرفوعة فلولا
ان في يزيد ضميرا مرفوعا على الفاعلية لما وقع يزيد على الحكاية ويجر بالفتحة نيابة
عن الكسرة لانه معدود غير منصرف مانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل ونبئت
بمعنى اخبرت متعد لثلاثة اولها ضمير المتكلم المرفوع على النيابة عن الفاعل والخوالي
مفعوله الثاني وبني يزيد عطف بيان عليه وجملة لهم فديد بالفاء بمعنى صياح في
موضع المفعول الثالث اي عادين وظلما مفعول لاجله وناصبه محذوف اي تعدون
يصيحون وعلينا متعلق بذلك المحذوف ابن بري لا زحلة المصدر لا يتقدم عليه ولم
يقل عليهم لان المتكلم يغلب على غيره في اعادة الضمير تقول انا وزيد فعلنا ولا تقول
فعلا والجار في على الاصح بني يزيد بالياء اخر الحروف ما اوله وقال ابن يعيش
صوابه بالتاء المثناة فوق وهو اسم رجل واليه تنسب الثياب التزيدية انتهى قيل
والتعبير للبيت لا ان يزيد بن جشم بن الخزرج او تزيد بن حلوان بن عمران
بن قضاعة ما في كلام هذين ابو قبيلة وهما بالتاء الفوقانية واما مركب مزجي وهو كل
كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التانيث مما قبلها في ان ما قبلها مفتوح الاخر ما لم يكن ياء وكل
من جزئيه حكم يخصه فحكم الجزء الاول ان يفتح اخره كما يفتح ما قبل تاء التانيث
وينتقل الاعراب الى الجزء الثاني لصيرورته كالجزء مما قبله كما ينقل الاعراب مما قبل
تاء التانيث اليها لما صارت كالجزء مما قبلها كبعلبك وحضرموت لبعل وبك والاصل
قبل التركيب بعل وبك وحضر وموت فامتزجا وصارا كالكلمة الواحدة وحكمهما ان
يفتح اخر اولهما الا ان كان ياء فيسكن للثقل بالتحريك والاعلال كمعدي كرب
لرجل وقالي قلا لمكان وكسر الدال من معدي كرب شاذ والقياس فتحه كمرمى ومسعى
وحكم الجزء الثاني منهما ان يعرب بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا اعراب ما لا ينصرف
للتركيب والعلمية الا ان كان الجزء الثاني كلمة ويه فيبنى على الكسر في الاشهر عند
سيبويه اما البناء فلانه اسم صوت واما الكسر فعلى اصل التقاء الساكنين كسيبويه
وعمرويه واختار الجرمي ان يعرب اعراب ما لا ينصرف وبلا بر خلقه خفيف ولا
تنوين قال ابو حيان وهو مشكل الا ان يستند الى سماع والا لم يقبل لان القياس
البناء لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما اسما واحدا انتهى والى هذا التفصيل
الاشارة بقول الناظم . ذا ان بغير ويه تم اعربا واما مركب اضافي وهو الغالب
في الاعلام المركبة لا مع الاكثر فيها الكنى وهي مضافة وهو كل اسمين نزل ثانيهما منزلة
التنوين مما قبله في ان الجزء الاول جار بوجوه الاعراب والجزء الثاني ملازم لحالة
واحدة لان التنوين ملازم للسكون والمضاف اليه ملازم للجر وما قبلهما يختلف
بوجوه الاعراب كعبد الله فان المضاف اليه مجرور بالكسرة والمضاف معرب بالحركات
وابي قحافة فان المضاف اليه مجرور بالفتحة والمضاف معرب بالحروف وحكمه ان يجري
الجزء الاول وهو المضاف بحسب العوامل الثلاثة رفعا ونصبا وجرا ويجر بالبناء للمفعول

يعني بعض الجزء الثاني وهو المضاف اليه بالاضافة كما اياه والى هذه الاقسام الثلاثة
اشار الناظم بقوله . وجملة وما بمزج ركبا . وشاع في الاعلام ذو الاضافة فصل
وينقسم العلم الى اسم وكنية ولقب وهو المشار اليه في النظم بقوله . واسما اتى وكنية
ولقبا . فالكنية كل مركب اضافي صدر باب او ام كابي بكر بن ابي قحافة رضي الله
عنهما وام كلثوم بنت النبي صلى الله عليه وسلم زاد الامام الفخر الرازي في العلم الجنسي
او ابن او بنت كابن داية للغراب وبنت الارض للحصاة انتهى واللقب كل ما اشعر برفعة
المسمى او ضعته بفتح الضاد المعجمة والقياس كسرها وانما فتحت تبعا للمضارع
والهاء عوض من الواو والوضع الرفع من الناس بالرفعة كزين العابدين لقب علي
بن الحسين بن علي بن ابي طالب رضي الله عنهم والضعة نحو انف الناقة لقب جعفر
بن قريع تصغير قرع بفتح القاف وسكون الراء وبالعين المهملة وهو ابو بطن من سعد
بن زيد بن مناة وسبب جريان هذا اللقب عليه ان اباه ذبح ناقة وقسمها
بين نسائه فبعثته امه الى ابيه ولم يبق الا راس الناقة فقال له ابوه شانك به فادخل
يده في انف الناقة وجعل يجره فلقب به وكانوا يغضبون من هذا اللقب فلما مدحهم
الحطيئة بقوله . قوم هم الانف والاذناب غيرهم ومن يسوي بانف الناقة الذنبا .
صار اللقب مدحا والنسبة اليه ادعى يرجع الكنية الى اللقب وان اشعرت بالتعظيم
ومرجع اللقب الى المعنى والاسم ما عداهما وهو الغالب كزيد وعمرو وفرق الابري
في حواشي القطر بين الاسم واللقب فقال الاسم يقصد به التد الذات المعينة واللقب
يقصد به الذات مع الوصف ولذا يختار اللقب عند ارادة التعظيم او الاهانة
واذا اجتمع الاسم واللقب يؤخر اللقب عن الاسم غالبا لان الغالب في اللقب ان يكون
منقولا من اسم غير انسان كبطة فلو قدم لتوهم السامع ان المراد مسماه الاصلي وذلك
مامون بتاخيره ولان اللقب يشبه النعت في اشعاره بالمدح او الذم والنعت لا يتقدم
فكذلك ما اشبهه كزيد زين العابدين او انف الناقة وهذا مراد الناظم بقوله . واخرن
ذا ان سواه صحبا . وربما تقدم اللقب على الاسم كقوله وهو اوس بن الصامت اخو عبادة بن
الصامت رضي الله عنهما انا ابن مزيقيا عمرو وجدي ابوه منذر ماء السماء . فقدم اللقب
وهو مزيقيا على الاسم وهو عمرو ومزيقيا بضم الميم وفتح الزاي وسكون اليا المثناة التحتانية
وكسر القاف وتخفيف اليا اخر الحروف لقب عمرو وعمرو بالجر عطف بيان على مزيقيا
او بدل منه وسبب جريان هذا اللقب على عمرو انه كان من ملوك اليمن وكان يلبس كل
يوم حلتين فاذا امسى مزقهما كراهة ان يلبسهما ثانيا وان يلبسهما غيره ومنذر احد
اجداده لامه وهو منذر بن امري القيس بن النعمان احد ملوك الحيرة وماء السماء لقب
منذر واختلف في سبب جريانه عليه فقيل لحسن وجهه وقيل
ان امه كان يقال لها ماء السماء لحسنها واشتهر المنذر بلقب امه واسمها ماوية بنت
عوف بن جشم بن الخزرج واراد اوس بذلك انه كريم الطرفين بسبب الجهتين والترتيب
بين الكنية وغيرها من اسم او لقب يجوز تقديم الكنية على الاسم واللقب وتاخيرها عنهما
قال اعرابي اخبارا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها
من نقب ولا دبر . فاغفر له اللهم ان كان فجر . فقدم الكنية وهي ابو حفص على الاسم وهو

عمر وسبب استشهاده بذلك ان قائلها قال لعمر رضي الله عنه ان ناقتي قد نقبت فاحملني
فقال له عمر كذبت وابى ان يحمله وحلف على ذلك فانشد ذلك يقال نقب البعير ينقب
بكسر القاف في الماضي وفتحها في المضارع اذا رق خفه ودبر البعير اذا احفي وكان له
تقيس له ويقال فجر اذا احنث في يمينه وقال حسان بن ثابت يرثي سعد بن
معاذ رضي الله عنه وما اهتز عرش الله من اجل هالك . سمعنا به الا لسعد
ابي عمرو . فقدم الاسم وهو سعد على الكنية وهي ابي عمرو واصل هذا البيت
ان سعد بن معاذ اصيب يوم الخندق بسهم في اكحله فتالم قليلا ومات منه
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اهتز العرش لموت سعد بن معاذ فنظمه حسان
رضي الله عنه وتقول جاءني ابو عبد الله بطة وبطة ابو عبد الله وفي نسخة
من الخلاصة ما اي شيء وهو قوله . واخرن ذا ان سواه صحبا . وذلك يقتضي ان اللقب
يجب تاخيره عن الكنية كابي عبد الله انف الناقة لان معنى اللقب يشمل الاسم
والكنية وكانه قال . واخر اللقب ان صحب الاسم . او الكنية فالامر بوجوب تاخير اللقب
عن الاسم صحيح وفي الحكم مع الكنية خلاف بل يجوز تقديم اللقب على الكنية
وتاخيره عنها كما تقدم وفي نسخة اخرى من الخلاصة . وذا اجعل اخرا اذا اسما صحبا .
فالاشارة بذا الى اللقب وهو اصح في المراد ولكن قال المرادي وطاهر او في هذه
النسخة لا يعلم منها حكم اللقب مع الكنية انتهى ولذا تقول ان كونها لا يعلم منها حكم
اللقب مع الكنية مسلم باعتبار المنطوق وغير مسلم باعتبار المفهوم واما كونها
اولى فممنوع لانها توهم غير الصواب ثم ان كان اللقب وما قبله من الاسم مضافين
كعبد الله زين العابدين وانف الناقة او كان الاول مفردا عن الاضافة والثاني مضافا
كزيد زين العابدين او انف الناقة او كانا بالعكس بان كان الاول مضافا والثاني مفردا
كعبد الله كرز بضم الكاف وسكون الراء المهملة وفي اخره زاي وهو في الاصل خرج
الراعي وبالاختصار ثلاثة فان شئت اتبعت الثاني للاول في اعرابه اما بدلا من الاول
بدل كل من كل او عطف بيان على الاول او قطعته عن التبعية اما برفعه خبرا لمبتدا
محذوف او بنصبه مفعولا به لفعل محذوف فتقول على الاتباع جاءني عبد الله
زين العابدين برفعهما ورايت عبد الله زين العابدين بنصبهما ومررت بعبد الله زين
العابدين بجرهما وان شئت قطعت من الرفع الى النصب ومن النصب الى الرفع
ومن الجر الى الرفع والنصب فالرفع بتقدير وهو والنصب بتقدير اعني ويلاحظ المجاز
وهذا حكم الكنية وما قبلها من الاسم واللقب اتباعا وقطعا لان الكنية
لا تكون الا مضافة واللقب والاسم يكونان مضافين ومفردين فان كانا مضافين
او احدهما مضافا والاخر مفردا فحكمهما ما سبق وان كانا مفردين كسعيد كرز
جاز ذلك المتقدم وهو جواز الاتباع والقطع وجاز وجه اخر وهو اضافة الاول
الى الثاني ان لم يمنع مانع كما اذا كان الاول مقرونا بال كالحارث فقه وكان وصفا
في الاصل مقرونا بال كهارون الرشيد ومحمد المهدي فلا يضاف الاول الى الثاني
نص على ذلك ابن خروف وجواز الاضافة مع انتفاء المانع هو قول الكوفيين والزجاج
وهو الصحيح والاتباع اقيس والاضافة اكثر وجمهور البصريين يوجب هذا الوجه

وهو الاضافة **و** وجوب الاضافة يرد النظر من جهتي الصناعة والسماع اما الصناعة فلانا لو اضفنا الاول الى الثاني لزم اضافة الشيء الى نفسه بيان الملازمة ان الاسم واللقب اسمان معناهما واحد واضافة احدهما الى الاخر اضافة الشيء الى نفسه واللازم باطل فالملزوم مثله لوجوب مغايرة المتضايفين **و** اما السماع من العرب فهو قولهم برجل محمد العينين اسمه يحيى ولقبه عينان هذا يحيى عينان بغير اضافة ولا قالوا عينين بالياء **و** اجيب عن الاول بانه من اضافة المسمى الى الاسم فمعنى جاءني سعيد كرز بالاضافة جاءني مسمى هذا الاسم **و** انما اول الاول بالمسمى والثاني بالاسم لان الاول هو المعرض للاسناد اليه والمسند اليه انما هو المسمى ولم ان يعصر بالثاني لجريه اللقب **و** اجيب عن الثاني بانه يحتمل ان يكون جاء على لغة من يلزم المثنى الالف مطلقا **و** الى وجوب الاضافة في المفردين وجواز الاتباع في غيرهما اشار الناظم بقوله ❊ وان يكونا مفردين فاضف ❊ حتما والا اتبع الذي ردف ❊ **وما ذكره** من النص على القول بوجوب الاضافة ياتي مثله في حال الاضافة على القول بالجواز فهو مشترك لان ما كان جواب المجيز فهو جواب الموجب

فصل والعلم الجنسي الموعود بذكره اول الباب اسم يعين مسماه بغير قيد تعيين ذي الاداة الجنسية او ذي الاداة الحضورية وبذلك يفارق العلم الشخصي تقول في تعيينه تعيين ذي الاداة الجنسية اسامة اجرا من ثعالة فيكون في تعيين الجنس بمنزلة قولك الاسد اجرا من الثعلب والى في الاسد والثعلب هذين للجنس للعهد الذكري انما اسم جنس **و** تقول في تعيينه تعيين ذي الاداة الحضورية هذا اسامة مقبلا فيكون في تعيين الحضور المستفاد من الاشارة بمنزلة قولك هذا الاسد مقبلا والى في الاسد هنا لتعريف الحضور المستفاد من الاشارة الى الجنس **فان قيل** كيف يقول هنا الاسد مشيرا الى واحد بعينه وانت تعني الجنس **فالجواب** ان اصل الاسم الوضع على جملة الجنس واذا اشرت اليه فانما تعني بذلك العرض من حيث هو معروف معلوم لا انه الاسد بعينه لانك تعينه **قال سيبويه** اذا قلت هذا ابو الحارث انما تريد هذا الاسد اي هذا الذي سمعت باسمه او عرفت اشباهه ولا تريد ان تشير الى شيء قد عرفته بعينه كزيد ولكنك اردت هذا الذي كل واحد من امته له هذا الاسم انتهى **وهذا العلم** الجنسي يشبه علم الشخص من جهة الاحكام اللفظية فانه يمتنع من دخول ال عليه فلا يقال الاسامة كما لا يقال الزيد **و** يمتنع من الاضافة فلا يقال اسامتكم كما لا يقال زيدكم الا ان قصد فيهما الشياع في المسألتين لان المانع من ذلك اجتماع معرفين مختلفين على معرف واحد وذلك مامون بالشياع **و** يمتنع من الصرف وهو التنوين فلا يجر بالكسرة ولا ينون ان كان فيه سبب اخر مع العلمية كالتانيث اللفظي في اسامة وثعالة وكزيادة الالف والنون في حمار قبان وكوزن الفعل في بنات اوبر علما على ضرب من الكماة **و** ابن اوى وهو حيوان كريه الرائحة فوق الثعلب ودون الكلب وفيه شبه من الذيب وشبه من الثعلب كطويل المخالب والاظفار صياحه يشبه صياح الصبيان قاله الكمال الدميري **فان قلت** وزن الفعل في المضاف اليه فقط والعلم هو مجموع المضاف والمضاف اليه **قلت** اجيب بان الاعلام الجنسية الاضافية تجري على جزءها الثاني حكم ما لو كان علما وحده قاله الدماميني **و** يمتنع وصفه بالنكرة فلا يقال اسامة مفترس بل المعترس **و** ينتصب

وباني

وباني الحال منه فلا مسوغ فيهما كما تقدم في المثالين السابقين **و** هما اسامة اجرا من ثعالة وهذا اسامة مقبلا **و** يشبه النكرة من جهة المعنى لانه شايع في امته وجماعته لا يختص به واحد دون اخر كما ان النكرة نحو رجل كذلك **قال** الفهري من كلامه الا ان علم الجنس مرادف في المعنى لاسم الجنس المعرف بال الجنسية **و** اخرانه لا فرق بين علم الجنس واسم النكرة من حيث المعنى **و** انما الفرق بينهما من جهة التعريف وعدمه **وقد يقال** لما عاملوا اسدا معاملة النكرة واسامة معاملة المعرفة دل ذلك على افتراق مدلوليهما اذ لا يلزم التحكم فيما لا اثر يستند على المؤثر **والفرق** ان الصورة الذهنية لها خصوص من حيث استحضارها في الذهن ليطابق بها شخص ما **و** عموم من حيث هي كلية مجردة عن اللواحق فاللفظ الموضوع لها من حيث خصوصها علم جنس كاسامة **و** الموضوع لها من حيث عمومها اسم جنس كاسد وهي من حيث خصوصها وعمومها تنطبق على كل فرد من افرادها **والحاصل** ان اسدا موضوع للحقيقة الذهنية من حيث هي من غير اعتبار شيء معها اصلا **و** اسامة موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهني الذي هو نوع تشخص لها مع قطع النظر عن افرادها **و** ينقسم علم الجنس الى اسم وكنية ولقب **و** ذلك مستفاد من قول الناظم ❊ ووضعوا لبعض الاجناس علم ❊ كعلم الاشخاص لفظا وهو عم ❊

فصل ومسمى علم الجنس ثلاثة انواع احدها وهو الغالب اعيان لا تولف للواضع كالسباع جمع سبع وهو ما له ناب **و** الحشرات جمع حشرة وهو صغار دواب الارض فالسباع كاسامة للاسد **و** كنيته ابو الحارث **و** ثعالة للثعلب وكنيته ابو الحصين وابي جعدة كنية الذيب واسمه ذالة **و** الحشرات نحو ام عريط كنية للعقرب واسمها شبوة **و** الى هذا النوع اشار الناظم بقوله ❊ من ذاك ام عريط للعقرب ❊ وهكذا ثعالة للثعلب ❊ **النوع الثاني** اعيان تولف كهيان بن بيان بفتح اولهما وتشديد الياء المثناة تحت للمجهول العين **و** هو الذات والنسب من بني ادم ككاين بن كاين لمن لا يعرف ولا يعرف ابوه **وفي المحكم** لابن سيدة ما ادري اي هي بن بي هو ومعناه اي الخلق هو **و** هو من اسماء الاضداد لان المجهولات مستصعبة خفية لا هينة بينة **وقيل** هيان بن بيان اسمان لولدين لادم عليه الصلاة والسلام **و** يقال ايضا للذي لا يعرف صلمعة بن قلمعة وضل بن ضل وابي المضا بفتح الميم والضاد المعجمة والمد للعبد وابي الدغفا بفتح الدال المهملة وسكون الغين المعجمة وفتح الفاء ممدودا للاحمق لان العرب انما جمعوا النسا فقالوا له يا ابا الدغفاء وتركها فعالا اي يشتد الارا من له ولا ذنب **و** المعنى يحلبها ما لا تطيق ولا يكون **قال الموضح** في حواشي التسهيل كان العرب جعلت هيان بن بيان لعدم الشعور بحقيقته وابا الدغفاء لنفرتهم عنه فجعل بمنزلة ما لا يولف **النوع الثالث** امور معنوية كسبحان علما للتسبيح بمعنى التنزيه ينتصب كما ينتصب سبحان ثم استعملوه مكان يسبح وصار بدلا من اللفظ بالفعل **و** المعنى براءة الله من السوء قاله ابن ابان **ورد** جعله علما بملازمته للاضافة قاله الموضح في الجامع الصغير **و** كيسان بفتح الكاف وسكون الياء اخر الحروف وبالسين المهملة علما للغدر بفتح الغين المعجمة وعليه قوله ❊ اذا ما دعوا كيسان كانت كهولهم ❊ الى الغدر ادنى من شبابهم المرد ❊ **وقال ابن جني** في المنهج والدليل على انهم

سموا التثنية بسمان والغرد بكيسان انما غير منصرف وفيه السبب الواحد وهو الالف والنون
حاصل ولا بد من حصول العلمية **ويسار** بفتح اليا المثناة تحت والسين المهملة وكسر الرا
علما **للميسرة** بمعنى اليسر كقوله . فقلت امكثي حتى يسار لعلنا . نحج معا قالت وعاما وقابله
وفجار بفتح الفا والجيم وكسر الرا علما **للفجرة** بسكون الجيم بمعنى الفجور **وبرة** بفتح الموحدة
وتشديد الرا علما **للبرة** بمعنى البر وقد اجتمعا في قول النابغة . انا اقتسمنا خطتينا
بيننا . فحملت برة واحتملت فجار . والى هذا النوع الاشارة بقول الناظم . ومثله برة
للمبرة . كذا فجار علم للفجرة . **هذا باب اسماء الاشارة** وهي كل اسم
دل على مسمى واشارة اليه **والمشار اليه اما واحد او اثنان او جماعة** فهذه ثلاثة
وكل واحد منها اما مذكر او مونث فهذه ستة تحصل من ضرب اثنين في ثلاثة وكل واحد
من هذه الستة اما في المسافة او بعيدها فهذه اثنا عشر حصلت من ضرب اثنين في ستة
وعلى اعتبار التوسط تصير ثمانية عشر فانها من ضرب ثلاثة في الستة والمخاطب
بالاشارة يكون واحدا مذكرا او مونثا او اثنين مذكرين او مونثين او جماعة ذكورا او
اناثا فهذه ستة تتنوع الثمانية عشر المذكورة في المشار اليه بحسب هذه الستة تصير
ثمانية عشر في ستة فالمجموع ماية وثمانية **فللمفرد المذكر** في القرب اربعة **ذا** بالف ساكنة
وذاء بهمزة مكسورة بعد الالف وذائه بها مكسورة بعد الهمزة المكسورة وذاؤه بها
مضمومة بعد همزة مضمومة قال . هذاؤه الدفتر خير دفتر . في كف قرم ماجد مصور
يروى بكسر الهاء وضمها وفي كتاب ابي الحسن الهيثم انما حركت الهاء منها للضرورة والاصل
سكونها والفه اصلية عند البصريين لا زايدة خلافا للكوفيين وهو ثلاثي الاصل حذفت لامه
على الاصح لا عينه وعينه مفتوحة لا ساكنة على الاصح **وللمفرد المونث** في القرب **عشرة**
خمسة مبدوة بالذال وخمسة مبدوة بالتا **وهي ذي وتي** بكسر اولهما وسكون ثانيهما **وذهي**
وتهي باشباع الكسرة **وذه وته بالاختلاس** وهو اختطاف الحركة من الهاء والاسراع
بها لا ترك الاشباع **وذه وته بالاسكان** للهاء **وذات وتا** بضم التا من ذات قال الموضح
في حواشي التسهيل الاشارة بها والتا للتانيث وهي التي في امراة ونحوه مما جيدتا العرف
وليس بصحيح وتا بالالف انتهى **وللمثنى القريب ذان في التذكير وتان في التانيث** بالالف فيهما
رفعا وذين وتين بالياء فيهما **جرا ونصبا ونحو ان هذان** بالالف وتشديد نون ان **لساحران**
مؤول وتاويله اما على حذف اسم ان ضمير شان على جواز بلحارث ماخوذ واللام داخلة
على مبتدا محذوف والاصل انه هذان لهما ساحران او على ان ان بمعنى نعم وهي لا تعمل شيئا
لانها حرف تصديق فلا اسم لها ولا خبر او على انه جاء على لغة خثعم فانهم لا يقلبون الف المثنى
يا في حالتي النصب والجر او على ان الالف الموجودة الف المفرد والف التثنية حذفت
لاجتماع الالفين والف المفرد لا تنقلب يا او على انه جيء به على اول احواله وهو الرفع
كما في اثنان قبل التركيب او على ان ان نافية بمعنى ما واللام بمعنى الا الايجابية كما يقول
به الكوفيون او على انه مبني لدلالته على معنى الاشارة واختاره ابن الحاجب
وجمعهما في التذكير والتانيث **اولا** حالة كونه **ممدودا عند الحجازيين** نحو هولا القوم وهولا
بناتي **مقصورا عند** اهل نجد من بني **تميم** وقيس وربيعة واسد ذكره الفرا في لغات القرآن
ولم يخصه بتميم كما قاله الموضح في حواشي التسهيل ومن خطه نقلت والاكثر مجيئه للعقلا

ويجعل

في متوننا اسم الاشارة جزء المحدود والمثل
من توقف المحدود على الحد توقف جزء
المحدود ايضا عليه اذ ربما يكون معرفة
ذلك الجزء ضرورية او مكتسبة بغير
ذلك الحد انتهى من الدماميني

ويقل مجيئه لغير العقلا كقوله وهو جرير بن عطية **ذم المنازل بعد منزلة**
اللوى والعيش بعد اولئك الايام فانشادها ولئك للايام وهي مما لا يعقل وذم امر من
ذم يذم ويجوز في ميمه الكسر على اصل التقا الساكنين والفتح للتخفيف والضم للاتباع
والمنازل مفعول به وبعد متعلق بمحذوف حال من المنازل على تقدير مضاف بين الظرف
ومجروره والتقدير كاينة بعد مفارقة منزلة اللوى واللوى ممدود وقصره للضرورة والعيش
منصوب بالعطف على المنازل والايام عطف بيان على اولئك او نعت له والمخاطب
بالاشارة مذكر ولا يخفى ما في ذلك من الزيادة على قول الناظم . بذا لمفرد مذكر اشر . بذي
وذه تي تا على الانثى اقتصر . وذان تان للمثنى المرتفع . وفي سواه ذين تين اذكر تطع .
وباولى اشر لجمع مطلقا . والمد اولى . **فصل** ما تقدم في المشار اليه اذا كان
قريبا **واما اذا كان المشار اليه بعيدا لحقته كاف حرفية** لان اسماء الاشارة لا تضاف وهذه
الكاف **تتصرف تصرف الكاف الاسمية غالبا** ليتبين بها احوال المخاطب من الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كما يتبين بها لو كانت اسما فتفتح للمخاطب وتكسر
للمخاطبة ويتصل بها علامة التثنية والجمع فتقول ذاك ذاك ذاكما ذاكم ذاكن **ومن**
غير الغالب ان تفتح في التذكير وتكسر في التانيث ولا يلحقها دليل تثنية ولا جمع ودون هذا
ان تفتح مطلقا ولا يلحقها علامة تثنية ولا جمع ويحتملهما قوله تعالى ذلك يوعظ به في البقرة
وقوله تعالى ذلكم خير لكم في المجادلة **ولك** مع الكاف **ان تزيد قبلها لاما** مبالغة في البعد
وهذه اللام اصلها السكون كما في تلك وكسرت في ذلك لالتقا الساكنين او فرقا بينها وبين
لام الجر من نحو ذلك بفتح اللام والى ذلك اشار الناظم بقوله . وبذي البعد انطقا
بالكاف حرفا دون لام او معه . **الا في التثنية مطلقا** من غير تقييد بلغة دون اخرى وسواء
في ذلك تثنية المذكر والمونث **والا في الجمع في لغة من مده** وهم الحجازيون وفي لغة بعض من
قصره وهم التميميون **والا فيما سبقته ها التنبيه** بالف غير مهموزة والى الاستثنا
الاخير اشار الناظم بقوله . واللام ان قدمت ها ممتنعه . **وبنو تميم لا ياتون باللام مطلقا**
لا في مفرد ولا في جمع ولا في مثنى حكاه الفرا عنهم وتقييد الجمع بلغة من مده احترازا
من لغة من يقصره من غير التميميين كقيس وربيعة واسد فانهم ياتون باللام قال شاعرهم .
اولالك قومي لم يكونوا اشابة . وهل يعظ الضليل الا اولالك . والاشابة بضم
الهمزة وبالشين المعجمة والبا الموحدة واحدة الاشايب وهم الاخلاط من الناس
والضليل بكسر الضاد المعجمة وتشديد اللام الكثير الضلال وما ذهب اليه من ان اسم
الاشارة له مرتبتان قربى وبعدى لا غير تبع فيه الناظم وخالفه في شرح التسهيل
فقال والمشار اليه اما قريب المسافة او متوسطها او بعيدها فللمفرد المذكر ذا للقريب
وذاك للمتوسط وذلك للبعيد وللمثنى ذان للقريب وذانك بتخفيف النون للمتوسط
وذانك بتشديدها للبعيد ولجمعه اولا للقريب بمد ويقصر واولاك بالقصر للمتوسط
واوليالك للبعيد وللمفرد المونث ذي وتي للقريب وتيك للمتوسط وتلك للبعيد
وللمثناة تان للقريب وتانك بالتخفيف للمتوسط وتانك بالتشديد للبعيد ولجمعه
اولا للقريب واولاك للمتوسط واوليلك للبعيد انتهى وقد يتجوز في اسم الاشارة
بالنسبة الى المرتبة وبالنسبة الى المسمى **فالاول** انابة ذي البعد عن ذي القرب

نحو ذلك الكتاب والثاني نيابة ما للواحد عما للاثنين او عما للجمع فالاول نحو عوان بين
ذلك اي بين الفارض والبكر والثاني كقول لبيد. ولقد سئمت من الحياة وطولها. وسؤال
هذا الناس كيف لبيد. ولا ينوب ما للاثنين او للجماعة عما للواحد **فصل**
ويشار الى المكان القريب بلفظين بهنا مجردة عن ها التنبيه او ههنا مقرونة بها
التنبيه نحو انا ههنا قاعدون ويشار للبعيد بالعاكة بهناك مجردة عن ها التنبيه
او ههناك مقرونة بها التنبيه من غير لام او هنالك بضم الهاء وتخفيف النون واللام
المكسورة او هنا بفتح الهاء وتشديد النون واصلها هنن بثلاث نونات ابدلت الثالثة
الفا لكثرة الاستعمال او هنا بكسر الهاء وتشديد النون والكلام فيها كالتي قبلها وكسر الهاء
اردأ من فتحها قاله الشيخ ابو حيان ومنه قول ذي الرمة. هنا وهنا ومن هنا لهن بها. ذات الشمايل
والايمان هينوم. او هنت بفتح الهاء والنون المشددة وسكون التاء وهي هنا المفتوحة
الهاء زيدت عليها التاء الساكنة والتقيا ساكنان فحذفت الالف لالتقاء الساكنين وقد تكسر
هاؤها او ثم بفتح الثاء المثلثة وتشديد الميم وبنيت على الفتح للتخفيف ولم تكسر على اصل
التقاء الساكنين لاستثقال الكسرة مع التضعيف نحو وازلفنا ثم الاخرين وهي ملازمة
للظرفية فلا تخرج عنها الا الى حالة شبيهة بها نحو جيئت من ثم لان الظرف والجار والمجرور
اخوان واما قوله تعلو واذا رايت ثم رايت فثم ظرف بمكان لرايت المتفرعة عليه لا مفعول
مطلقا على الصواب واذا قلنا بمذهب الجمهور ان المراتب ثلاثة فيشار الى المكان القريب
بهنا والى المتوسط بهناك والى البعيد بهنالك واخواته وعن الناظم مرتبتان اشار
لها بقوله. وبهنا او ههنا اشر الى. داني المكان وبه الكاف صلا. في البعد او بثم فه
او هنا. او بهنالك انطقن او هنا. **هذا باب الموصول** وهو في الاصل
اسم مفعول من وصل الشيء بغيره اذا جعله من تمامه وفي الاصطلاح ضربان موصول
حرفي وموصول اسمي فالموصول الحرفي كل حرف اول مع صلته بالمصدر ولم يحتج الى عائد
وهو ستة ان المفتوحة الهمزة المشددة النون وتوصل بالجملة الاسمية وتؤول مع معموليها
بمصدر فان كان خبرها مشتقا فالمصدر المؤول من لفظه وان كان جامدا او ظرفا او
كان ظرفا او مجرورا اول بالاستقرار وحكم الفعل في التصرف والجمود حكم الاسم بهما
قاله في المغني وحكم المخففة من الثقيلة حكم المشددة في ذلك وان بفتح الهمزة وسكون
النون وهي الناصبة للمضارع وتوصل بفعل متصرف ماضيا كان او مضارعا اتفاقا
او امرا على الاصح وما المصدرية وتوصل بفعل متصرف غير امر وبجملة اسمية لم تصدر بحرف
قاله الموضح في الحواشي وكي المصدرية وتوصل بمضارع مقرونة بلام التعليل لفظا
او تقديرا ولو المصدرية وتوصل بفعل متصرف غير امر والذي على وجه حكاه الفارسي
في الشيرازيات عن يونس وانه جعل منه ذلك الذي يبشر الله قال الموضح في الحواشي
ومن اوضح الدلالة على ذلك قول ابي دهبل الجمحي. يا ليت من يمنع المعروف يمنعه.
حتى يذوق رجال مر ما صنعوا. وليت رزق رجال مثل نائلهم. قوت كقوت ووسع
كالذي وسعوا. وعلى القول به فقال الرضي لا يخلو من معنى الاسمية الذي المصدرية وصنيع
الموضح يأباه. مثال ان بالتشديد نحو اولم يكفهم انا انزلنا اي انزالنا ومثال ان بالخفيفة
وان تصوموا خير لكم اي صومكم خير لكم ومثال ما بما نسوا يوم الحساب اي بنسيانهم

ايا

ايا. ومثال كي لكيلا يكون على المؤمنين حرج اي لعدم كون على المؤمنين حرج ومثال
لو يود احدهم لو يعمر الف سنة اي التعمير ومثال الذي المصدرية وخضتم كالذي خاضوا
اي كخوضهم والمانع يدعي ان الاصل كالذين حذفت النون على لغة او ان الاصل كالخوض الذي
خاضوه فحذف الموصوف والعائد او ان الاصل كالجمع الذي خاضوا فقال الذي باعتبار
لفظ الجمع وقال خاضوا باعتبار معناه او انه اوقع الذي على الجمع كقوله. وان الذي
حانت بفلج دماؤهم. هم القوم كل القوم يا ام خالد. او ان الذي مشترك بين المفرد
والجمع على قول الاخفش كما قاله الموضح في شرح اللمحة والموصول الاسمي كل اسم
افتقر الى الوصل بجملة خبرية او ظرف او جار او مجرور تامين او وصف صريح والى عائد
او خلفه قاله الموضح في شذوره وهو ضربان نص في معناه لا يتجاوزه الى غيره ومشترك
بين معان مختلفة بلفظ واحد فالنص ثمانية هنا منها للمفرد المذكر الذي للعالم بكسر
اللام وهو من يقوم به العلم وغيره بالجر فالعالم المنزه عن الذكورة والانوثة نحو الحمد لله
الذي صدقنا وعده والعالم المذكر نحو والذي جاء بالصدق وغير العالم هذا يومكم الذي كنتم
توعدون والمفرد المؤنث التي للعاقلة وغيرها فالاول نحو قد سمع الله قول التي
تجادلك في زوجها والثاني نحو ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها فاوقع التي على
القبلة وهي غير عاقلة ولك في ياء الذي والتي وجهان الاثبات والحذف فعلى الاثبات
تكون اما خفيفة فتكون ساكنة واما مشددة فتكون اما مكسورة او جارية بوجوه
الاعراب وعلى الحذف فيكون الحرف الذي قبلها اما مكسورا كما كان قبل الحذف واما ساكنا
فهذه خمس لغات في الذي والتي ولتثنيتهما اللذان واللتان بالالف رفعا واللذين
واللتين بالياء المفتوح ما قبلها جرا ونصبا تقول جاءني اللذان قاما واللتان قامتا
ورايت اللذين قاما واللتين قامتا ومررت باللذين قاما واللتين قامتا وتثنيتهما
بحذف الياء على غير القياس وكان القياس في تثنيتهما وفي تثنية ذا وتا الشابهين في
جنس الاشارة ان يقال في تثنية الذي الذيان باثبات الياء مخففة وفي تثنية التي اللتيان
باثبات الياء مخففة وفي تثنية ذا ذيان بقلب الالف ياء وفي تثنية تا تيان بقلب
الالف ياء كما يقال في تثنية القاضي من المعرب المنقوص القاضيان باثبات الياء و
كما يقال في تثنية فتى من المعرب المقصور فتيان بقلب الالف ياء ولكنهم فرقوا بين
تثنية المبني كالذي وذا وتثنية المعرب كالقاضي وفتى بحذفهم الحرف الاخير
وهو الياء من الذي والتي والالف من ذا وتا وابقوه في القاضي وفتى فهو في المعرب
والمبني في التثنية كما فرقوا بينهما في التصغير اذ قالوا في تصغير الذي والتي وذا وتا
اللذيا واللتيا وذيا وتيا فابقوا الحرف الاول وهي اللام الاولى من اللذيا واللتيا
والذال من ذيا والتاء من تيا على فتحه الذي كان قبل التصغير وزادوا الالف الاخير
في الافعال الاربعة عوضا من ضمة التصغير التي تكون في اول المصغر ومن العرب
من يقول اللذيا واللتيا بضم اللام فيجمع في التصغير بين الضمة والالف وما ذكره الموضح
هنا تبعا للنظم من ان اللذان واللتان تثنية الذي والتي مخالف لقول الناظم في شرح
التسهيل ان العرب استغنت بتثنية اللذ دون الياء واللت كذلك عن تثنية الذي
والتي بالياء فان العرب لم تثنهما انتهى وعلى تقرير تسليم ما هنا فلا يختص حذف

الاخر تثنية المبني بل فيه يجري الاخر في تثنية المعرب نحو عاشوران وخنفسان في تثنية
عاشورا وخنفسا حكاه ابن اياز عن العرب وحيث ثني الموصول واسم الاشارة فجمهور العرب
تحذف النون فيهما ولتميم وقيس تشديد النون فيهما تعويضا من المحذوف منهما وهو اليا
في الذي والتي والالف في ذا وتا او تاكيد الفرق بين تثنية المبني والمعرب الحاصل بحذف
اليا والالف والى التشديد والتعويض اشار الناظم بقوله والنون ان تشدد فلا ملامه
والنون من ذين وتين شددا ايضا وتعويض بذاك قصدا والمختص له التشديد بحالة
الرفع عند الكوفيين بل يكون فيه وفي حالتي الجر والنصب خلافا للبصريين في زعمهم
ان التشديد مختص بحالة الرفع لانه قد قرئ في السبع ربنا ارنا اللذين احدى ابنتي
هاتين بالتشديد فيهما في حالتي النصب في اللذين والجر في هاتين كما قرئ في حالة
الرفع واللذان ياتيانها منكم فذانك برهانان بالتشديد فيهما فتجويز احدهما ومنع
الاخرى تحكم وبلحارث بن كعب اجمعون وبعض ربيعة يحذفون نون اللذان واللتان
في حالة الرفع تخفيفا للموصول لطوله بالصلة لكونهما كالشي الواحد قال الفرزدق
ابني كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا . اراد اللذان فحذف النون
وهو مرفوع على الخبرية لان وبني منادى بالهمزة وكليب بالتصغير ابو قبيلة وهو
كليب بن يربوع وعمي بالتثنية هما هذيل بن هبيرة التغلبي وهذيل بن عمران لامغ
كان اخاه لامه والاغلال جمع غل وهو حديدة يجعل في العنق من الاسارى ونحوهم
واراد الفرزدق الافتخار بذلك على جرير بانه من بني كليب وان عميه قتلا الملوك وخلصا
الاسارى من اغلالهم وقال الاخطل هما اللتا لو ولدت تميم لقيل فخر لهم صميم اراد اللتان
فحذف النون وهو مرفوع على الخبرية وهما وتميم قبيلة وصميم بمعنى خالص والمعنى
هما المراتان اللتان لو ولدتهما تميم لقيل فخر لهم خالص ولقب هذا الشاعر بالاخطل
لكبر اذنيه واسمه غياث بن غوث التغلبي وكان نصرانيا وجاز حذف النون في اللذان
واللتان لعدم الالتباس وامتنع الحذف في نون ذان وتان للالتباس بالمفرد ولعدم
الطول والحاصل ان في نون الموصول ثلاث لغات الاثبات والحذف والتشديد وفي نون
الاشارة لغتان الاثبات والتشديد وجمع المذكر العاقل كثيرا ولغيره اي لغير العاقل
قليلا الالى على وزن العلى ويكتب بغير واو قاله الموضح في شرح اللمحة مقصورا على
الاشهر كقوله . رايت بني عمي الالى يخذلونني على حدثان الدهر اذ يتقلب
وقد يمد كقوله . ابى الله للشم الالا كانهم . سيوف اجاد القين يوما
صقالها . وهي في هذين البيتين للعاقل ومن وقوعها لغير العاقل قوله
فهيجني للوصل ايامنا الالى مررن علينا والزمان وريق . واللذين بالياء مطلقا
في الاحوال الثلاثة وهي مبنية وان كان الجمع من خصايص الاسماء لان الذين مخصوص
باولي العلم والذي عام فلم يجر على سنن الجموع المتمكنة بخلاف المثنى فانه جار على
سنن المثناة المتمكنة لفظا ومعنى وقد يقال جاء اللذون بالواو رفعا وجاء
الذين ومررت بالذين بالياء جرا ونصبا وهي حينيذ معربة لان شبه الحرف عارضه
الجمع وهو من خصايص الاسماء وهي لغة هذيل او عقيل بالتصغير فيهما واو للشك
قال شاعرهم نحن اللذون صبحوا الصباحا . يوم النخيل غارة ملحاحا . فيحتمل مبتدا

الاسماء

واللذون

واللذون خبره والنخيل بتصغير نخل بالنون والخاء المعجمة موضع بالشام وغارة
مفعول لاجله وهو اسم مصدر اغار والقياس اغارة والملحاح بكسر الميم من الح
السحاب دام مطره وجمع المونث اللاتي واللاي باثبات اليا فيهما وقد تحذف
فيهما اجتزاء بالكسرة فيقال اللات واللاء والى هذه الثمانية اشار الناظم
بقوله . موصول الاسماء الذي الانثى التي . واليا اذا ما ثنيا لا تثبت . بل
ما تليه اوله العلامة . جمع الذي الالى الذين مطلقا . وبعضهم بالواو رفعا نطقا .
باللات واللاء التي قد جمعا . وقد يتعارض الالى واللاي فيقع كل منهما مكان
الاخرى قال المجنون ليلى قيس بن الملوح محا حبها حب الالى كن قبله . وحلت
مكانا لم يكن حل من قبل . فاوقع الالى مكان اللاي اي حب اللاتي بدليل عود
المونث عليها وقال رجل من بني اسد فما اباونا بامن منه علينا اللاء قد مهدوا
الحجورا فاوقع اللاء مكان الالى بدليل عود ضمير المذكر عليه والالى بمعنى الذين والذين
اشهر منه فلذلك عدل الموضح وقال اي الذين اذ لا فرق بينهما والمعنى ليس اباونا الذين
اصلحوا شاننا وجعلوا حجورهم لنا كالمهد باكثر امتنانا علينا من هذا الممدوح والى
تعارضهما اشار الناظم بقوله والاء كالذين نزرا وقعا . والموصول المشترك ستة
من بمعنى الميم وما واي بفتح الهمزة وتشديد اليا وال وذو وذا وقد ذكرها الناظم على غير
هذا الترتيب فقال ومن وما وال تساوي ما ذكر . وهكذا ذو ومثل ماذا اي كما وكل
منها لا يختص فاما من فانها تكون في اصل الوضع للعالم بكسر اللام نحو ومن عنده علم
الكتاب وتكون لغيره اي غير العالم على سبيل التطفل في ثلاث مسايل احداها ان
ينزل ما وقعت عليه من غير العالم منزلته اي منزلة العالم نحو قوله تعلى ومن اضل ممن
يدعو من دون الله من لا يستجيب له وقوله وهو العباس بن الاحنف اسرب القطا هل
من يعير جناحه . لعلي الى من قد هويت اطير . فاوقع من على سرب القطا وهو غير عاقل
وقوله وهو امرؤ القيس بن حجر الكندي الا عم صباحا ايها الطلل البالي وهل يعمن من
كان في العصر الخالي فاوقع من على الطلل وهو غير عاقل وعم فعل امر معناه الدعاء
اصله انعم حذفت منه الالف والنون تخفيفا وصباحا منصوب على الظرفية وهو من عادة
تحيات العرب في الصباح عم صباحا وفي المسا عم مسا فكانهم قالوا انعم الله في صباحك
ومسايك ويعمن اصله ينعمن حذفت النون الاولى والنون الساكنة في اخره للتوكيد
ومن فاعل يعمن والعصر بضمتين بمعنى العصر بفتح العين وسكون الصاد الزمان ويجمع
في القلة على اعصر وفي الكثرة على عصور والخالي تعتد من عباد الاصنام في قوله تعلى
يدعو من دون الله من لا يستجيب له ونداء القطا في قوله اسرب القطا هل من يعير
جناحه . ونداء الطلل في قوله ايها الطلل البالي سوغ ذلك وهو وقوع من على
الاصنام لما كانت عندهم مدعوة وعلى السرب والطلل لما كانا منادين لان يدعو
وينادي لا العاقل المسالة الثانية من وقوع من على غير العالم ان يجتمع غير
العاقل مع العاقل فيما وقعت عليه من الموصولة نحو كمن لا يخلق فانه عام في العاقل وغيره
لشموله الاله عيسى والملايكة والاصنام فان الجميع لا يخلقون شيا ونحو الم تر
ان الله يسجد له من في السموات فانه يشمل الملايكة والشمس والقمر والنجوم وغيرها

ومن في الأرض فإنه يشمل الآدميين والجان والنجم والدواب وغيرها وأفراد الشمس والقمر والنجوم
والجبال والشجر والدواب بالذكر في الآية لشهرتها واستبعاد السجود منها ونحو من يمشي على
رجلين فإنه يشمل الآدمي والطير ولا فرق في هذه المسألة بين أن يكون العاقل أحقر من
غيره كالمثال الأول أو أفضل منه كالمثال الثاني أو مساويه كالمثال الثالث ولذا أعاد لفظة
نحو في الأمثلة الثلاثة المسألة الثالثة من وقوع من على غير العاقل أن يقترن
غير العاقل به أي بالعاقل في عموم مفصل بمن الموصولة نحو من يمشي على بطنه ومن يمشي على
أربع اقترنا بالعاقل في عموم كل دابة من قوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء فمنهم
من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على أربع فأوقع من على غير العاقل
لما اختلط بالعاقل ولكن الاختلاط على ضربين اختلاط فيما وقعت من عليه وهو يمشي
على رجلين فإنه يشمل الآدمي والطائر كما تقدم واختلاط في عموم مفصل بمن وهو من يمشي
على بطنه ومن يمشي على أربع فإنهما اختلطا بالعاقل في عموم كل دابة لأن الدابة لغة لما
يدب على الأرض عاقلا كان أو غيره بدليل إن شر الدواب عند الله الذين كفروا ودابة
الأرض تأكل منسأته ويحتمل عندي أن يكون من فيهن نكرة موصوفة بالجملة بعدها
والتقدير منهم نوع يمشي على بطنه ومنهم نوع يمشي على رجلين ومنهم نوع يمشي على أربع
على حد ومن الناس من يعبد الله على حرف قال الموضح في شرح الشذور ويجوز في من أن تكون
نكرة موصوفة بالجملة بعدها والتقدير ومن الناس ناس يعبدون الله انتهى وأما ما
الموصولة فإنها في أصل وضعها لما لا يعقل وحده نحو ما عندكم ينفد أي الذي عندكم ينفد
وقد تكون له أي لما لا يعقل مع العاقل نحو سبح لله ما في السماوات وما في الأرض فإنه يشمل
العاقل وغيره ويكون لأنواع من يعقل هذه عبارة ابن عصفور وعبارة ابن مالك تبعا
للفارسي ولصفات من يعقل ومثاله عند ابن عصفور وابن مالك نحو فانكحوا ما طاب لكم
من النساء وكلا التعبيرين يتكلم فيه أما الأول فرده ابن الحاج بأن النوع لا يعقل فهذا
مستغنى عنه بقوله لما لا يعقل وأما الثاني فلأنه لا يصح أن يقال انكحوا الطيب أو الطيبة
لأن النكاح إنما هو للذات لا للصفات نقله الموضح في الحواشي وتكون ما للمبهم أمره
من الأشخاص كقولك وقد رأيت شبحا من بعد بفتح الباء الموحدة وبالحاء المهملة لا تدري
إنسان هو أم مدر انظر إلى ما ظهر وكذا لو علمت إنسانيته ولم تدر أذكر هو أم أنثى قاله ابن
مالك في شرح التسهيل احترازا من قوله تعالى إني نذرت لك ما في بطني وللبحث فيه مجال
والأربعة الباقية من الستة تكون للعاقل وغيره وفيها تفصيل فأما أي بفتح الهمزة
وتشديد الياء فخالف في موصوليتها ثعلب هو أبو العباس أحمد بن يحيى محتجا بأنه لم يسمع
أيهم هو فاضل جاءني بتقدير الذي هو فاضل جاءني ويرده قوله وهو غسان إذا ما لقيت
بني مالك فسلم على أيهم أفضل ووجه الرد منه أن أيهم مبنية على الضم وغير الموصولة لا تبنى
ولا تحلى هنا وإذا انتفى غير الموصولة تعينت الموصولة وهو المدعى وهي ملازمة
للإضافة لفظا أو تقديرا إلى معرفة ولا تضاف إلى النكرة خلافا لابن عصفور وابن الضائع
بالضاد المعجمة والعين المهملة فإنهما أجازا إضافتها إلى نكرة وجعلا منه وسيعلم الذين
ظلموا أي منقلب ينقلبون فأي عندهما موصولة ويعلم بمعنى يعرف والتقدير وسيعرف
الذين ظلموا المنقلب الذي ينقلبونه ومذهب الجمهور أن أيا هنا استفهامية

منصوبة

منصوبة بينقلبون على أنها مفعول مطلق ويعلم على بابه وهو معلق عن العمل فيها بعده
لأجل الاستفهام بأي والتقدير وسيعلم الذين ظلموا ينقلبون أي انقلاب وأي الموصولة لا يعمل
فيها إلا عامل مستقبل مقدم عليها نحو لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا
خلافا للبصريين في الاستقبال والتقديم قال في التسهيل ولا يلزم استقبال عاملها
ولا تقديمه خلافا للكوفيين وقال أبو حيان في شرح التسهيل وسئل الكسائي في حلقة
يونس لم لا يجوز أعجبني أيهم قام فمنع من ذلك فقيل له لم لا يليق وجه المنع فقال أي كذا
خلقت انتهى أي كذا وضعت قال ابن السراج موجها قول الكسائي بالمنع ما معناه
أن أيا وضعت على العموم والإبهام فإذا قلت يعجبني أيهم يقوم فكأنك قلت يعجبني الشخص
الذي يقع منه القيام كائنا من كان ولو قلت أعجبني أيهم قام لم يقع إلا على الشخص الذي
قام فأخرجها ذلك عما وضعت له من العموم وإنما اشترط كون العامل فيها مقدما مع
كونه مستقبلا للفرق بين الشرطية والاستفهامية وبين الموصولة لأنهما لا يعمل فيهما إلا
متأخر والمشهور عند الجمهور إفرادها وتذكيرها وقد تؤنث وتثنى وتجمع عند بعضهم
فيقول أية وأيان وأيتان وأيون وأيات وعلى الحالين هي معربة وقيل مطلقا سواء
أضيفت أم لم تضف ذكر صدر صلتها أم لم يذكر وهو قول الخليل ويونس والأخفش والزجاج
والكوفيين وإليه أشار الناظم بقوله وبعضهم أعرب مطلقا وقال سيبويه تبنى على الضم
إذا أضيفت لفظا وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا وهو مراد الناظم بقوله وأعربت
ما لم تضف وصدر وصلها ضمير انحذف نحو أيهم أشد وقوله على أيهم أفضل بالبناء على الضم
فيهما تشبيها بالغايات إذ كان بناؤها بسبب حذف شيء وخولف في ذلك قال الزجاج
ما تبين لي أن سيبويه غلط إلا في موضعين هذا أحدهما فإنه سلم أنها تعرب إذا أفردت
فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت انتهى وزعم المانعون أن أيا في الآية استفهامية
وأنها مبتدأ وأشد خبره ثم اختلفوا في مفعول ننزع فقال الخليل محذوف والتقدير
لننزعن الذين يقال فيهم أيهم أشد وقال يونس المفعول الجملة وعلقت ننزع عن العمل
فيها وقال الكسائي والأخفش المفعول كل شيعة ومن زائدة ورد الموضح ذلك في
المغني بما يطول ذكره وبالبيت الثاني وقد تعرب حينئذ أي حين إذ أضيفت وكان
صدر صلتها ضميرا محذوفا كما روي في الآية وهي أيهم أشد بالنصب وهي قراءة هارون
ومعاذ ويعقوب والبيت وهو على أيهم أفضل بالجر قال سيبويه وهي لغة جيدة
وبذلك احتج من قال بإعرابها مطلقا وأما أل فموصولة في المصدقين والمصدقات مما صلته
اسم فاعل ونحو والسقف المرفوع والبحر المسجور مما صلته اسم مفعول وسكت عن الصفة
المشبهة نحو الحسن لأن أل الداخلة عليه حرف تعريف على ما صححه في المغني وليست
أل الداخلة على اسم الفاعل والمفعول موصولا حرفيا خلافا للمازني في أحد قوليه
ومن وافقه ويرده أنها لا تؤول بالمصدر ولأن الضمير يعود عليها في نحو قولهم قد أفلح
المتقي ربه والضمير لا يعود إلا على الأسماء وأجاب المازني عن الثاني
بأن الضمير يعود على موصوف محذوف ورد بأن حذف الموصوف إنما كثر في غيرها
لا ضرورة وليس هذا منه ولا هي حرف تعريف خلافا لأبي الحسن الأخفش وهو ثاني
قولي المازني وحجتهما أن العوامل تتخطاها نحو جاء الضارب كما تتخطاها مع الجامد

نحو جاء الرجل وهي مع الجامد معرفة اتفاقا وتكون مع المشتق كذلك و يجاب
بالفرق بانه مع المشتق اخذ شبه الفعل تقديرا لان المشتق في تقدير الفعل فيعود عليها ضمير
وال المعرفة لا يعود عليها ضمير و انما نقل الاعراب الى ما بعدها لكونها على صورة الحرف
و يدل على كونها اسما ان الوصف يعمل معها بلا شرط ولو كانت معرفة لكانت مغيرة من
شبه الفعل فلا يكون الوصف معها عاملا و اجاب الاخفش بالتزامه
مذهب الى ان اسم الفاعل لا يعمل مع ال واما ذو بمعنى صاحب فهي وذلك مستفاد من قول النظم
وهكذا ذو و عند طي شهر . والمشهور عنهم بناؤها على سكون الواو وقد تعرب بالحروف
الثلاثة اعرابا ذو بمعنى صاحب و خص ابن الضايع ذلك بحالة الجر لانه المسموع كقوله
وهو منظور بن سحيم الفقعسي . فاما كرام موسرون لقيتهم . فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا
فيمن رواه بالياء و هو ابو الفتح بن جني في كتابه المحتسب وهو مشكل فان نسب البنا
قايم ولم يعارضه معارض و المشهور عنهم ايضا افرادها وان وقعت على مثنى او جمع وتذكيرها
وان وقعت على مونث كقوله وهو سنان بن الفحل الطاءي . فان الماء ماء ابي وجدي . وبيري
ذو حفرت وذو طويت فاتى بذو مفردة مذكرة مع انها واقعة على البير وهي مونثة ويحتمل
انه راعى معنى القليب وهو مذكر والحفر معروف و الطي من طويت البير اذا بنيتها بالحجارة
وقد تونث وتثنى وتجمع عند بعض بني طي فيقولون في المذكر ذو وفاما و في المونث ذات فاما
و في مثنى المذكر ذوا قاما و في مثنى المونث ذواتا قامتا و في جمع المذكر ذوو قاموا و في
جمع المونث ذوات قمن حكاه ابن السراج في الاصول عن جميع لغة طي على الاطلاق وتبعه ابن
عصفور في المقرب ونازع في ثبوت ذلك المحكي على الاطلاق ابن مالك في شرح التسهيل
فقال واطلق ابن عصفور القول بتثنيتها وجمعها قال الشاطبي والمردود عليه
انما هو الاطلاق في جميع لغة طي و اما كون ذو تثنى وتجمع وتونث عند بعض طي فهو ثابت
انتهى قال العراقي لغات القران وربما قالوا هذا ذو والتعرف وهو لا ذوو تعرف ويجعلون
مكان الذي ذات ويرفعون التا على كل حال وفي تثنيتها هاتان ذواتا تعرف وفي جمعها
هو لا ذوات تعرف انتهى و ابن السراج وابن عصفور وابن مالك حكى عن بعض طي
ذات للمفردة وذوات لجمعها مضمومتين على انهما موصولان مستقلان مرادفان للتي واللاتي
قال في التسهيل وقد ترادف التي واللاتي ذات وذوات مضمومتين مطلقا وقال في
النظم . وكالتي ايضا لديهم ذات . وموضع اللاتي اتى ذوات . كقوله وهو جرير من
بني طي كما قال الفراء في لغات القران سمعنا اعرابيا من طي يسال ويقول بالفضل ذو فضلكم
الله به و بالكرامة ذات اكرمكم الله به . فبنى ذات على الضم ونقل حركة الهاء لاجل الوقف
الى ما قبلها وحذف الالف وسكنت الهاء و بالفضل متعلق بمحذوف اي اسالكم بالفضل او نحوه
و الكرامة بالخفض معطوفة على الفضل وكانه يشير الى قوله تعالى والله فضل بعضكم على
بعض في الرزق فانه الموضح في الحواشي وقوله ولقد روينا جمعتها من ابنق موارق ذوات
ينهض بغير سايق بضم ذوات على الضم و الها في جمعتها للنوق المذكورة في بيت قبله
و الابنق تقديم اليا الساكنة على النون المضمومة جمع ناقة و اصل ناقة نوقة
تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الفا و تجمع في القلة على انوق قدمت الواو على النون فصار
اونق ثم قلبت الواو يا فصار ابنق وتجمع ابنق على اباينق و الموارق جمع مارقة من مرق السهم

شبه النون بالسهام في سرعة مضيها وسايق من السوق بفتح السين وحكى في ذات وذوات
اعرابهما بالحركات اعراب ذات وذوات بمعنى صاحبة وصاحبات حكى الاول ابو حيان
في الارتشاف و حكى الثاني ابو جعفر ابن النحاس الحلبي و اذا اعربا نوّنا العدم الاضافة
فيقول جاءتني ذات قامت ورايت ذاتا قامت و مررت بذات قامت بالحركات الثلاث مع
التنوين و تقول جاءتني ذوات قمن بالرفع والتنوين و رايت ذوات قمن و مررت بذوات
قمن بالكسرة مع التنوين جرا ونصبا قاله الموضح في الحواشي واما ذا فشرط موصوليتها
ثلاثة امور احدها ان لا تكون للاشارة لانها اذا كانت للاشارة تدخل على المفرد
نحو من ذا الذاهب وماذا التواني والمفرد لا يصلح ان يكون صلة تعين ال و الامر الثاني
ان لا تكون ذا ملغاة والغاؤها على وجهين احدهما حكمي والاخر حقيقي فالحكمي ما ذكره
بقوله وذلك الالغاء بتقديرها مركبة مع ما نحو ماذا صنعت فيصير ان اسما واحدا
من اسماء الاستفهام في محل النصب على المفعولية المقدمة بصنعت و التقدير اي شيء
صنعت كما قدرها كذلك اي مركبة مع ما لا انها في محل جر من قال لسايل عن شيء
عماذا تسال والتقدير عن اي شيء تسال فاثبت الالف منها لتوسطها في اسم الاستفهام
بالتركيب ولولا ذلك لحذفت الالف لان ما الاستفهامية اذا دخل عليها جار حذفت الفها
تطرفها نحو عم يتساءلون فرقا بين ما الاستفهامية والموصولة نحو قوله تعالى تعالى
الله عما يقولون و خصت ال الاستفهامية بحذف الالف للتطرف و صينت الموصولة عن
الحذف لتوسط الالف لان الصلة والموصول بمنزلة الاسم الواحد و الالغاء الحقيقي
ما ذكره بقوله ويجوز الالغاء عند الكوفيين وابن مالك على وجه اخر وهو تقديرها
زايدة بين ما ومدخولها وكانك قلت ما صنعت والبصريون لا يجيزون زيادة شيء من
الاسماء و سكت عن الغاء ذا مع من لمنع ابي البقاء وثعلب وغيرهما ان تكون من وذا مركبتين
و خصوا جواز ذلك بما وذا لان ما اكثر ابهاما فحسن ان تجعل مع غيرها كشيء واحد ليكون
ذلك اظهر لمعناها و يجوز على قول الكوفيين في زيادة الاسماء كون ذا زايدة ومن مفعولا
في نحو من ذا ضربت و ظاهر كلام جماعة انه يجوز ان تكون من وذا مركبتين قاله في
المغني وهو ظاهر قول النظم . ومثل ماذا بعد ما استفهام . او من اذا لم تلغ في الكلام .
و الامر الثالث ان يتقدمها استفهام بما باتفاق من البصريين او بمن على الاصح عندهم
لان كلا منهما للاستفهام و اجاب المانع بالفرق بان ما تجانس ذا لما فيها
من الابهام بخلاف من فانها لا ابهام فيها لاختصاصها بمن يعقل فلا مجانسة بينهما وكلا
التعليلين ضعيف اما الاول فلان بقية ادوات الاستفهام كما في الابهام فلا خصوصية
لالحاق من دونها و اما الثاني فلان ما مختصة بما لا يعقل كما ان من مختصة بمن يعقل
لا ان يقال ما لا يعقل اوسع دايرة ممن يعقل و المرجع في ذلك الى السماع وكلاهما
مسموع فالاول كقول لبيد ابن ربيعة العامري . الا تسالان المرء ماذا يحاول .
انحب فيقضى ام ضلال وباطل . انشده سيبويه بما بعدها وذا اسم موصول خبر وجملة
يحاول صلته والعايد محذوف اي يحاوله يطلبه و النحب بفتح النون وسكون الحاء المهملة
اصله المدة والوقت يقال قضى فلان نحبه اذا مات و المراد به هنا النذر و المعنى
الا تسالان المرء ما الذي يطلبه ويحاوله باجتهاده في الدنيا انذر اوجبه على

نفسه فهو بمعنى وفايد ام هو في ضلال وباطل والثاني نحو قوله وهو امية بن ابي
عايذ الهذلي كما قال ابن مالك او امية ابن الصلت كما قال العيني لا ان عليّ بذا الظاعنين
حزين فمن ذا يعزي الحزين. انشده ابن مالك مبتدا وذا اسم موصول خبر وجملة
يعزي الحزين صلته والظاعنين جمع ظاعن من ظعن اذا سار والكوفي لا يشترط في
موصوليتها ذا من وما الاستفهاميتين واحتج بقوله وهو يزيد بن مفرغ الحميري عدس
ما لعباد عليك امارة نجوت وهذا تحملين طليق. وتقرير الحجة منه ان هذا اسم
موصول مبتدا ولم يتقدم عليه ما ولا من وتحملين صلته والعايد محذوف وطليق بمعنى
مطلوق خبر المبتدا اي والذي تحملينه طليق وعندنا معشر البصريين ان هذا اسم اشارة
على اصله لا موصول لان ها التنبيه لا تدخل على الموصولات وهو مبتدا وطليق خبره
وهي جملة اسمية وتحملين حال من فاعل طليق المستتر فيه مقدمة على عاملها اي
وهذا طليق محمولا لا. وعدس بفتح العين والدال وبالسين المهملات اسم صوت لزجر
البغل وعباد هو ابن زياد ابن ابي سفيان وكان يزيد يكثر من هجوه حتى كتبه على
الحيطان فلما ظفر به الزمه محوه بالاظفار فعصرت انامله ثم اطال سجنه فكلموا فيه معاوية
فامر باخراجه فلما خرج قدم له بغلة فركبها فنفرت فقال عدس ما لعباد عليك امارة
البيت وامارة بكسر الهمزة اي امر وحكم ولا يختص في الاشارية بذا عند الكوفيين
بل جميع اسماء الاشارة يجوز ان تستعمل عندهم موصولات نحو وما تلك بيمينك يا موسى
قالوا ان تلك موصول وبيمينك صلته اي وما التي بيمينك وعندنا ان بيمينك حال من
المشار اليه ومن الموصولات عندهم لا الاسم المحلى بالالف واللام نحو قوله
. لعمري لانت البيت اكرم اهله . واقعد في افيايه بالاصايل. كانه قال انت الذي
اكرم اهله فاكرم صلة البيت ومنها لا الاسم المضاف نحو قوله . يا دار مية بالعلياء
فالسند فالعلياء صلة دار مية ومنها النكرة الواقعة بعدها جملة نحو هذا رجل
ضربته فضربته عندهم صلة لرجل ولم يثبت البصريون شيئا من ذلك قاله ابو حيان
في النكت الحسان على غاية الاحسان فصل وتفتقر كل الموصولات لا الاسمية
خاصة كانت او مشتركة الى صلة تتصل بها لانها نواقص لا يتم معناها الا بصلة
متاخرة عنه لزوما لان الصلة من كمال الموصول ومنزلة منزلة جزئه المتاخر وكما
لا تتقدم الصلة على الموصول لا يتقدم معمولها عليه لانه جزؤها واما نحو وكانوا
فيه من الزاهدين ففيه متعلق بمحذوف دل عليه صلة ال والتقدير وكانوا زاهدين
فيه من الزاهدين وتتميز الموصولات الاسمية عن الموصولات الحرفية بان الاسمية
لا بد لها من صلة مشتملة على ضمير مطابق لها في الافراد والتذكير وفروعهما و
الحرفية بان صلتها لا ضمير فيها فسقط ما قيل ان قول الناظم . وكلها يلزم بعده صلة
على ضمير لايق مشتملة . يعم الموصولات الاسمية والحرفية وهذا الضمير هو العايد
لعوده الى الموصول ثم ان الموصول ان كان لفظه بمعناه فلا اشكال في
مطابقة العايد لفظا ومعنى وان خالف لفظه معناه بان يكون مفرد اللفظ مذكرا
واريد به غير ذلك نحو من وما ففي العايد وجهان مراعاة اللفظ وهو الاكثر نحو ومنهم
من يستمع اليك ومراعاة المعنى نحو ومنهم من يستمعون اليك ما لم يحصل من مطابقة اللفظ

لبس

لبس نحو اعط من سالك ولا تعط من سالا او قبح نحو من هي حمرا امك بعث
مراعاة المعنى ولم يعضد المعنى سابق فمختار مراعاة اللفظ كقوله . وان من النسوان
من هي روضة . تهيج الرياض قبلها وتصوح . وقد يحذف الضمير في الربط لا الاسم
الظاهر نحو . وانت الذي في رحمة الله اطمع الاصل في رحمته . وكقوله سعاد التي
اضناك حب سعادا . اي حبها والصلة اما جملة تامة اسمية او فعلية وشرطها
ان تكون خبرية وهي المحتملة للتصديق والتكذيب في نفسها من غير نظر الى قايلها
لان الموصول وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل نحو الذي جاء ابوه ومن ثم كان (جاء الرجل)
الجملة المنعوت بها ان تكون خبرية معهودة للمخاطب لانه انما ياتي بالصلة لتعريف
المخاطب الموصول المبهم بما كان يعرفه قبل ذكر الموصول من اتصافه بمضمون
الصلة الا في مقام التهويل والتفخيم وهو التعظيم فيحسن ابهامها الزايد
والمعهودة نحو جاء الذي قام ابوه اذا كان بينك وبين مخاطبك عهد في شخص قام
ابوه والمبهمة نحو فغشيهم من اليم اي البحر ما غشيهم اي غشيهم امر عظيم والمرجع
في ذلك الى الموصول فان اريد به معهود فصلته معهودة نحو واذ تقول للذي انعم
الله عليه وان اريد به الجنس فصلته كذلك نحو كمثل الذي ينعق وان اريد به
التعظيم ابهمت صلته نحو فاوحى الى عبده ما اوحى ولا يجوز في الصلة ان تكون
جملة انشائية وهي ما قارن لفظها معناها كبعتكه فلا تقول جاء العبد الذي
بعتكه قاصدا انشاء البيع ولا جملة طلبية وهي ما تاخر وجود معناها عن وجود
لفظها امرا كانت او نهيا كاضربه ولا تضربه فلا تقول جاء الذي اضربه لانه
لان كلا من الانشاء والطلب لا خارجي له فضلا عن ان يكون معهودا فلا يصلح
لبيان الموصول ومن ثم امتنع الوصل بالتعجبية وان كانت خبرية فلا يقال جاء الذي ما
احسنه لما في التعجبية من الابهام المنافي للبيان فتكون مستثناة من الخبرية كما ان
جملة القسم مستثناة من الانشائية فيجوز الوصل بها نحو وان منكم لمن ليبطئن وقيل
لا استثناء فيهما اما التعجبية فلانها انشائية نظرا الى حالة الاستعمال واما القسمية
فلان الوصل انما هو بجملة الجواب وهو خبري وجملة القسم انما جيء بها لمجرد التاكيد
ولا يجوز الوصل بجملة مستدعية كلاما قبلها فلا يجوز جاء الذي لكنه قائم وحتى ابوه
قايم لان فيه استعمال لكن من غير تقدم مستدرك واستعمال حتى من غير تقدم مغيا
واجاز الكسائي الوصل بالامر والنهي والمازني بالدعا بما يقتضيه الخبر نحو جاء الذي
يغفر الله له وصاحب الافصاح بنعم وبيس وهشام بليت ولعل وعسى هذا حكم
الجملة واما شبهها في حصول العايد فهو ثلاثة الاول والثاني الظرف المكاني
والجار والمجرور التامان والمراد بالتام منهما ما يفهم بمجرد ذكره ما يتعلق هو به نحو جاء
الذي عندك وجاء الذي في الدار وتعلقهما باستقر محذوفا وجوبا وبذلك اشبها الجملة
بخلاف الناقصين نحو جاء الذي مكانا والذي بك فلا يتم معناهما الا بذكر متعلق خاص جايز
الذكر نحو جاء الذي سكن مكانا والذي مر بك والى ذلك اشار الناظم بقوله . وجملة او
شبهها الذي وصل به . والثالث الصفة المحضة اي الخالصة للوصفية وهي التي
لم يغلب عليها الاسمية لان فيها معنى الفعل ولذلك عملت عمله وصح عطف الفعل عليها

وعطفها عليه نحو ان المصدقين والمصدقات واقرضوا الله ونحوه اي صف فرحبي ود ارج وبذلك
انبهت الجملة وتختص الصفة الصريحة بالالف واللام والى ذلك الاشارة بقول النظم . وصفة
صريحة صلة ال كضارب ومضروب اتفاقا وحسن على قول ابن مالك ونحوه وعنيت بالصفة
المحضة اسماء الفاعلين واسماء المفعولين والصفات المشبهة باسماء الفاعلين انتهى وفي
الموضح في المغني ان ال الداخلة على الصفة المشبهة حرف تعريف بخلاف ما غلبت عليها
الاسمية من الصفات كالابطح مدركين فانه في الاصل وصف لكل مكان منبطح من الوادي ثم
غلب على الارض المتسعة والاجرع مدركين فانه في الاصل وصف لكل مكان مستو ثم
غلب عليه الاسمية فصار مختصا بالارض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيئا وصاحب
فانه في الاصل وصف للفاعل ثم غلب على صاحب الملك وراكب فانه في الاصل وصف للفاعل
ثم غلب على راكب الابل ونحوه وعلى راس الجبل قال الشاطبي والدليل على ان هذه
الاسماء انسلخ منها معنى الوصفية انها لا تجري صفات على موصوف ولا تعمل عمل الصفات
ولا تتحمل ضميرا انتهى فلا توصل بها ال لعدم تشبيهها بالفعل وقد توصل المضارع اختيارا
كقوله وهو لابن زيد خطابا لرجل من بني عذرة هجاه بحضرة عبد الملك بن مروان ما انت
بالحكم الترضى حكومته . ولا الاصيل ولا ذي الراي والجدل . فدخل ال على ترضى وهو فعل
مضارع مبني للمفعول وحكومته نائب الفاعل به ولا تختص ذلك عند ابن مالك بالضرورة
بل اشار الى مكنته بقوله في النظم . وكونها بمعرب الافعال قل . وهو اختيار له في التسهيل
بان بعض الكوفيين يجيزونه اختيارا والجمهور يمنعونه ويخصونه بالضرورة فالقول بالجواز
على قلة قول ثالث والمرادي تخلف بان ابن مالك يرى ان الضرورة ما يضطر اليه الشاعر ولم يجد
عنه مخلصا ولهذا قال لتمكنه من ان يقول المرضي والجمهور يرون ان الضرورة ما جاء في
الشعر ولم يجئ في الكلام سواء اضطر اليه الشاعر ام لا فلم يتواردا على محل واحد والحكم بتحقيق
الحكم بين الخصمين للفصل بينهما والاصيل الحسيب والجدل بفتحتين شدة الخصومة فصل
ويجوز حذف الصلة اذا دل عليها دليل او قصد الابهام ولم تكن صلة ال فالاول كقوله
نحن الالى فاجمع جموعك ثم وجههم الينا اي نحن الالى عرفوا بالشجاعة والثاني كقوله
بعد اللتيا والتي اي بعد الخطة التي من فظاعة شانها كيت وكيت وانما حذفوا ليوهموا
انها بلغت من الشدة مبلغا تقاصرت العبارة عن كنهه ويجوز حذف العائد المرفوع
بشرطين اذا كان مبتدا غير منسوخ وكان مخبرا عنه بمفرد فلا يحذف في نحو جاء اللذان
قاما او ضربا بالبناء للمفعول او كانا قائمين لانه غير مبتدا فانه في الاول فاعل وفي الثاني
نائب عن الفاعل وفي الثالث منسوخ فهو فاعل مجازا والفاعل ونائبه لا يحذفان ولا يحذف
في نحو جاء الذي هو يقوم او هو في الدار لان الخبر غير مفرد لانه في الاول جملة فعلية
وفي الثاني جار ومجرور واذا حذف الضمير المنفصل المعبر للاختصاص لم يدل دليل
على حذفه لان الباقي بعد الحذف للجملة جملة او شبهها وكل منهما صالح لان يكون صلة
كاملة لاشتماله على ضمير مستتر في الفعل وفي الجار والمجرور والى ذلك اشار الناظم بقوله
وابوا ان يختزل ان صلح الباقي لوصل مكمل . بخلاف الخبر المفرد فانه لا يصلح للوصل على
حدته ولا فرق في ذلك بين صلة اي وغيرها فاي نحو ايهم اشد واشد خبر مبتدا محذوف
تقديره هو اشد وذلك المبتدا هو العائد وخبره مفرد وهو اشد وغير اي نحو وهو

الذي

الذي في السماء اله فالله خبر مبتدا محذوف تقديره هو الله وذلك المبتدا هو العائد وخبره
مفرد وهو الله وفي السماء متعلق باله لانه في معنى معبود اي هو الله في السماء اي معبود
فيها ولا يجوز تقدير اله مبتدا مخبرا عنه بالظرف او فاعلا بالظرف لان الصلة حينئذ
خالية من العائد ولا يحسن تقدير الظرف صلة واله بدلا من الضمير المستتر فيه وتقدير
وفي الارض اله معطوفا كذلك لتضمنه الابدال من ضمير العائد مرتين وفيه بعد حتى
قيل بامتناعه قاله في المغني ولا يكثر الحذف للضمير المرفوع في صلة غير اي عند البصريين
الا ان طالت الصلة اما بمعمول الخبر او بغيره سواء تقدم المعمول على الخبر نحو هو الذي
في السماء اله او تاخر نحو قولهم ما انا بالذي قائل لك سوءا لحكاية الخليل ويستثنى من
اشتراط الطول لا سيما زيد برفع زيد فانهم جوزوا في زيد اذا رفع ان تكون ما موصولة وزيد خبر
مبتدا محذوف وجوبا والتقدير لا مثل الذي هو زيد فحذف العائد وجوبا ولم تطل الصلة
وهو مقيس وليس بشاذ وذلك لانهم نزلوا لا سيما منزلة الا الاستثنائية فناسب ان لا يصرح
بعدها بالجملة فان قلت لا سيما زيد الصالح فلا استثناء لطول الصلة بالنعت كقوله
ولا سيما يوم بدارة جلجل . فيمن رفع يوم والتقدير ولا مثل الذي هو يوم فحذف العائد
لطول الصلة بصفة يوم وهو دارة قاله الموضح في المغني والى اشتراط الطول
اشار الناظم بقوله . وفي ذا الحذف ايا غير اي يقتفي ان يستطل وصل وشذ قراءة
بعضهم وهو يحيى بن يعمر وابن ابي اسحاق تماما على الذي احسن بالرفع وشذت قراءة
عتبة والضحاك ورؤبة ابن العجاج مثلا ما بعوضة برفع بعوضة اي الذي هو احسن والذي هو
بعوضة وشذ قوله من يعن بالحمد لا ينطق بما سفه . ولا يحد عن سبيل الحلم والكرم
اي بما هو سفه ويعن بالبناء للمفعول من قولهم عنيت بحاجتك اعني بها بضم اوله وفتح
ثالثه اي اهتممت بها ويحد بالحاء المهملة معناه يعدل والمعنى من يعتني بحصول المحمود بين
الناس له فلا يتكلم بالكلام الفاحش الذي هو سفه ولا يعدل عن طريق الحلم والكرم
والكوفيون لا يشترطون في حذف العائد المرفوع استطالة الصلة ويقيسون على ذلك
المسموع من الاية والبيت ونحوهما وتبعهم الناظم الا انه جعله قليلا فقال . وان لم يستطل
فالحذف نزر . ويجوز حذف العائد المنصوب ان كان متصلا وناصبه فعلا او وصفا غير
صلة الالف واللام فالفعل نحو يعلم ما تسرون وما تعلنون اي تسرونه وتعلنونه
ولا يتعين فيما هذه ان تكون موصولا اسميا لجواز ان تكون موصولا حرفيا والتقدير يعلم
سركم وعلانيتكم بدليل انه قد جاء مصرحا به في مكان اخر وهو يعلم سركم وجهركم فقيل
وشرط جواز حذف العائد المنصوب ان يكون متعينا للربط كما مثل فلو كان غير متعين
لم يجز حذفه نحو جاء الذي اكرمته في داره فان العائد احدهما لا بعينه قاله ابن عصفور
وغيره قال الموضح في الحواشي وفيه نظر فانه متى كان العائد احدهما لا بعينه لا يسمى
منصوبا ولا مجرورا انتهى وشرط الفعل ان يكون تاما فلا يجوز في نحو جاء الذي كانه
زيد على الاصح والوصف نحو قوله . ما الله موليك فضل فاحمدنه به . فما لدى غيره
نفع ولا ضرر . فما موصول اسمي في موضع رفع على الابتداء وفضل خبره والله موليك
صلة ما والعائد محذوف منصوب بالوصف والتقدير الذي الله موليكه فضل بخلاف
جا الذي اياه اكرمت لانه منفصل وحذفه يوقع في الالتباس بالمتصل وبخلاف لما

فضربه من التخصيص عند البيانيين وللاهتمام عند النحويين وإنما حذف منفصلا من قوله تعالى
ومما رزقناهم ينفقون والاضطرار نحو إياه لأن تقديره متصلا يلزم منه اتصال الضمير المنحط
الرتبة في ضمير الغيبة وهو قليل ونحو كلامه جاء الذي أنه فاضل وكأنه أسد لأن اسم أن وكان
المشددتين لا يحذف إلا شذوذا وأتى بمثالين لحذفهما ما لا يغير معنى الجملة وهو أن والثاني
ما يغيرها وهو كأن أو الذي أنا الضاربه لأن الوصف صلة للألف واللام واسمية الخفية
والضمير إذا كان مذكورا يدل على اسميتها نصا فإذا حذف فات هذا المعنى وهم بصدد التنبيه
على اسميتها قاله قريب الموضح في حاشية هذا الكتاب وهو سهو لأن العائد المنصوب
ليس عائدا على أل في هذا المثال حتى يدل على اسميتها نصا وإنما هو عائد على الذي كما يظهره
العطف بأو والعائد إلى أل إنما هو الضمير المرفوع المستتر في الوصف والتحرير
أن العائد المنصوب بالوصف المقرون بأل إن كان عائدا على غير أل كالمثال المذكور جاز
حذفه وإن كان عائدا على أل نحو جاءني الضاربه زيد امتنع حذفه لما تقدم من التعليل
وشرطه ما المستعز الهوى محمود عاقبة ولو أتيح له صفو بلا كدر. فحذف العائد
المنصوب بالوصف وما نافية والمستعز بالسين المهملة والعين والزاي بمعنى المستخف اسم ما
والمحمود خبرها إن كانت حجازية وأتيح بالبناء للمفعول بتاء مثناة فوق وياء مثناة تحت
وحاء مهملة بمعنى قدر والمعنى ليس المستعز الهوى محمود عاقبة ولو قدر له صفو خالص
من الكدر وحذف منصوب الفعل كثير لأن الأصل في العمل للفعل فكثر تصرفهم فيه بحذف معموله بالحذف
وحذف منصوب الوصف قليل جدا بل قال الفارسي لا يكاد يسمع من العرب وقال ابن السراج
أجازوه على قبح وقال المبرد رديء جدا وعلى هذا فيشكل قول الناظم. والحذف عندهم
كثير منجلي في عائد متصل إن انتصب بفعل أو وصف فسوى بين معمول الفعل والوصف
في كثرة الحذف ويجوز حذف العائد المجرور بالإضافة إن كان المضاف الجار للعائد
وصفا ناصبا للعائد تقديرا بأن كان اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال غير ماض خلافا
للكسائي نحو فاقض ما أنت قاض والأصل فاقض الذي أنت قاضيه فحذف العائد على ما
وهي موصول اسمي قال الموضح في الحواشي وما هنا يحتمل أن تكون مصدرية أي اقض قضاءك
أو مدة قضائك بدليل إنما تقضي هذه الحياة الدنيا انتهى ولكنه هنا حاول شرح قول الناظم
كذاك حذف ما بوصف خفضا. كأنت قاض بعد أمر من قضى. بخلاف الذي جاء أبوه
لأن المضاف الجار للعائد ليس بوصف أو جاء الذي أنا أمس ضاربه لأن المضاف وصف
ماض وهو لا يعمل على الأصح وبخلاف جاء الذي أنا مضروبه لأن الوصف اسم مفعول وإنما
لم يجز حذفه فيهن لأنه ليس منصوبا تقديرا ويجوز حذف العائد المجرور بالحرف إن كان
في موضع نصب وكان الموصول أو الاسم الموصوف بالموصول مجرورا بمثل ذلك الحرف
لفظا ومعنى أو معنى فقط واتفقا فيهما متعلقا سواء اتفق المتعلقان لفظا ومعنى أو معنى
فقط أم اختلفا نوعا واتحدا مادة لأن الضمير عبارة عن الموصول أو الموصوف به فلا بد
أن يكون الجار لهما متحدا من جهة المعنى والمتعلق فإذا حذف الجار والمجرور كان في
الكلام ما يدل عليهما وقد لا معنى قول الناظم. كذا الذي جر بما الموصول جر. نحو
ويشرب مما تشربون فالموصول وهو ما مجرور بمن التبعيضية وهي متعلقة بيشرب
قبله والعائد المحذوف مجرور بمن التبعيضية وهي متعلقة بتشربون والتقدير

ويشرب

ويشرب من الذي تشربون منه فاتفق الجاران لفظا ومعنى ومتعلقا ونحو قوله وهو كعب
بن زهير. لا تركنن إلى الأمر الذي ركنت أبناء يعصر حين اضطرها القدر. فالموصوف
بالموصول وهو الأمر مجرور بإلى المعدية وهي متعلقة بتركنن والعائد المحذوف مجرور بإلى
المعدية وهي متعلقة بركنت والتقدير ولا تركنن إلى الأمر الذي ركنت إليه فاتفق الجاران
لفظا ومعنى ومتعلقا وأقيم الموصوف بالموصول مقام الموصول لأنه نفسه في المعنى ويعصر
بمهملات بوزن ينصر لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل وهو أبو قبيلة من باهلة وحكم
المضاف للموصول كذلك نحو مررت بغلام الذي مررت أي به ومثال اتفاقهما معنى فقط
حللت في الذي حللت به يجوز حذف الضمير المجرور بالباء لأن الباء بمعنى في كذا قالوا وفيه
نظر لأنه لا يعلم نوع المحذوف ومثال اختلاف المتعلقين لفظا واتحادهما
معنى نحو فاصدع بما تؤمر أي به لأن اصدع في معنى أمر على خلاف في هذه والتي قبلها
ومثال اختلاف المتعلقين نوعا واتحادهما مادة قوله. وقد كنت تخفي حب
سمراء حقبة فبح لأن منها بالذي أنت بائح. أي به أنشده أبو الفتح وشرط قوله
وهو حاتم بن عدي الطائي ومن حسد يجور علي قومي وأي الدهر ذو لم يحسدوني. فأي
استفهامية مبتدأ وذو خبره وهي موصولة عند الطائيين واقعة على الدهر وجملة
لم يحسدوني صلتها والعائد محذوف أي فيه والذي سهل حذفه كون مدلول الموصول زمانا
ومن عادته الضمير المجرور بفي كما تقول الخميس اليوم الذي جئت تريد فيه وجعله
بعضهم منقاسا بخلاف غير الزمان فإنه لا يتعين فيه الجار وهذا كله إن قلنا
بأن الحذف ليس على التدريج كما يقول به سيبويه أما إذا قلنا إنه على التدريج كما يقول
به الأخفش فلا يكون شاذا لأنه لما حذف في أولا صار الضمير منصوبا على المفعول
به توسعا فكأنه قال وأي الدهر لم يحسدونيه ثم حذف الهاء وحذف الضمير المنصوب
بالفعل كثير كما تقدم ويمكن أن يخرج عليه قوله تعالى ذلك الذي يبشر الله عباده
أي به بحذف الجار أولا والضمير ثانيا من نصبه لا من جره وذهب
يونس وابن الزكي في البديع إلى أن الذي في الآية موصول حرفي ولا حذف ويشهد
أيضا قوله وهو رجل من بني همدان. وإن لساني شهدة يشتفى بها وهو على
من صبه الله علقم. أنشده الفارسي وشهدة بضم الشين المعجمة العسل بشمعه
وهو بتشديد الراء المفتوحة على لغة فيه ستر أو علقم خبره وعلى من متعلق
بعلقم لأنه بمعنى مر والعلقم الحنظل وجملة صبه الله صلة من المجرورة بعلى والعائد
على من محذوف مجرور بعلى وهي متعلقة بصب والتقدير وهو علقم على من صبه
الله عليه والمعنى وإن لساني مثل العسل الشهد يشتفى به الناس وإنه
مثل الحنظل في المرارة على من سلطه الله عليه وحذف حاتم الطائي العائد
المجرور بفي مع انتفاء خفض الموصول وهو ذو في البيت الأول وهو قوله ومن
حسد إلى آخره وحذف الهمداني العائد المجرور بعلى مع اختلاف المتعلق في
البيت الثاني وهو قوله وإن لساني شهدة إلى آخره والمتعلقان بكسر اللام
هما صب وعلقم ويمتنع الحذف إذا كان العائد المجرور محصورا نحو مررت بالذي
ما مررت إلا به أو إنما مررت به أو كان نائبا عن الفاعل نحو مررت بالذي مر به

اوكان لا يتعين للربط نحو مررت بالذي مررت به في داره اوكان حذفه ملبسا نحو
رغبت فيما رغبت فيه لانه لا يعلم ان الاصل فيه او عنه **وقيل** يجوز لان الحذف بدل
على اتفاق الحرفين ولوكان متباينين لم يجز الحذف لانه ممر فيه اتفاق الحرفين وهذا اوفق
هذا باب المعرف بالاداة **قال في التسهيل** وهي ال لا اللام
وحدها وفاقا للخليل وسيبويه وليست الهمزة زايدة خلافا لسيبويه انتهى
وقال المرادي في شرح انيفظ **و**المشهور بين النحويين ان المعرف ال عند الخليل واللام
وحدها عند سيبويه **ونقل** ابن عصفور الاول عن ابن كيسان **و**الثاني عن بقية
النحويين **و**نقله بعضهم عن الاخفش **وزعم ابن مالك** انه لا خلاف بين سيبويه
والخليل في ان المعرف ال وانما الخلاف بينهما في الهمزة ازايدة هي ام اصلية واستدل
على ذلك بمواضع اوردها من كلام سيبويه **وتلخص** في المسئلة ثلاثة مذاهب
احدها ان المعرف ال والالف اصل **الثاني** ان المعرف ال والالف زايدة **الثالث**
ان المعرف اللام وحدها انتهى **و**اسقط مذهبا رابعا وهو ان المعرف الهمزة وحدها
واللام زايدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وهو مذهب المبرد **ولكل** منها حجة
تعضده **حجة** الاول فتح الهمزة وانهم يقولون الاحمر بنقل حركة همزة احمر الى اللام
قبلها فيثبتونها مع تحركها ما بعدها **و**يثبتونها في القسم والندا والتذكر لانهم
يقولون الي كما يقولون قدي ويثبتونها مسهلة في نحو الذكرين **وحجة** الثاني
سقوطها في الدرج **و**اما فتحها فلكثرة الاستعمال واما الفيام بل حذفها على الحرب
واما ثبوتها مع الحركة فالحركة عارضة فلا يعتد بها **و**اما ثبوتها في
القسم والندا نحو افالله لافعلن ويا الله فلانها صارت عوضا من همزة اله **و**اما
قولهم في التذكر الي فلما كثرت مصاحبة الهمزة لها صارت بمنزلة قد **و**اما الذكرين
فلالتباس الاستفهام بالخبر **وحجة الثالث** انها ضد التنوين الدال على التنكير
وهو حرف واحد ساكن فكانت كذلك ولانها تشبه امثالها ولا تقوم بنفسها وانما خالفت
التنوين فجعلت اولا لان الاخير يدخله الحذف كثيرا فحصنت من الحذف وانما كانت
لاما لان اللام ترخم فيها تلا تتعين حرفا واذا الخفيها جاز **وحجة الرابع** انها
جاءت لمعنى واولى الحروف بذلك حروف العلة وحركتها لتعذر الابتدا بالساكن
فصارت همزة كهمزة المتكلم والاستفهام وان اللام تغير عن صورتها في لغة حمير
قال الزجاجي في حواشيه على ديوان الادب حمير يقلبون اللام ميما اذا كانت
مظهرة كالحديث ــــــــ المروي ليس من ام بر ام صيام في ام سفر اي ليس من البر الصيام في السفر

لا يدانيه البر فقط **و**ربما وقع في اشعارهم قلب اللام للمدغمة كقوله وام
سلمة انتهى واراد بالحديث المروي قوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام
في السفر **و**الناظم اقتصر في النظم على قولين **و**قدم ان ال حرف تعريف او اللام فقط
وهي على كل قول قسمان **اما جنسية** وانواعها ثلاثة وجه الحصر فيها ان يقال
لا تخلو اما ان تخلفها كل حقيقة ومجازا او لا تخلفها اصلا **فان لم تخلفها كل**
لا حقيقة ولا مجازا **فهي لبيان الحقيقة** والماهية من حيث هي **نحو وجعلنا
من الماء** اي من حقيقة الماء المعروف **و**قيل المعنى **كل شيء حي** والعرف بيس

المعرف

بال

المعرف بال الجنسية واسم الجنس النكرة هو الفرق بين المعرف والمطلق **و**ذلك ان ذا لا لعا والاول يدل
على الحقيقة بقيد حضورها في الذهن واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة لا باعتبار
قيد قاله المرادي في المغني **وان خلفتها كل حقيقة فهي** لشمول افراد الجنس **نحو وخلق** الانسان
ضعيفا فانه لو قيل وخلق كل انسان ضعيفا لكان صحيحا على جهة الحقيقة **وان خلفتها**
كل **مجازا فهي** لشمول خصايص الجنس مبالغة **نحو انت الرجل علما** فانه لو قيل انت كل رجل
علما لصح على جهة المجاز على معنى انه اجتمع فيه ما افترق في غيره من الرجال من جهة كماله
في العلم ولا اعتداد بعلم غيره لقصوره عن رتبة الكمال **وفي الحديث** ــــــــ
كل الصيد في جوف الفرا **وقال الزمخشري** وليس على الله بمستنكر ان يجمع العالم في
واحد **فان قيل** هذا الضابط ينتقض بقولهم الي لا استغراق العرفي نحو جمع الامير
الصاغة اي صاغة بلده او مملكته فان كلا تخلفه لا حقيقة فيه ولا مجازا وليست فيه لشمول
الخصايص بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ وهو صاغة بلد الامير او صاغة مملكته دون
من عداهم **اجيب** ــــــــ بان الكلام في ال المعرفة وال في الصاغة موصول على
الاصح **واما عهدية** **و**هي ثلاثة انواع ايضا **و**وجه الحصر ان يقال **العهد اما**
ذكري بكسر الذال المعجمة وهي التي يتقدم لمصحوبها ذكر **نحو** كما ارسلنا الى فرعون رسولا
فعصى فرعون الرسول وما يرتب التنبيه على ان الرسول الثاني هو الرسول الاول اذ لو
جيء به منكرا لتوهم انه غيره **و**لذلك لا يجوز نعته **و**الذكر باللسان ضد الانصات
وذاله مكسورة وبالقلب ضد النسيان وذاله مضمومة قاله الكسائي **وقال غيره**
هما لغتان بمعنى حكاه الماوردي في تفسير سورة البقرة **او علمي** وهو ان يتقدم لمصحوبها
علم **نحو بالواد المقدس** تحت الشجرة **اذ هما في الغار** لان ذلك معلوم عندهم **او حضوري**
وهو ان يكون مصحوبها حاضرا **نحو اليوم اكملت لكم دينكم** اي اليوم الحاضر وهو يوم عرفة
وفي بعض النسخ اسقاط حضوري واثبات علمي مكانه ومثله باليوم اكملت ــــــــ
فصل ومنه ترد **الزايدة اي غير معرفة** وغير موصولة **وهي اما زايدة لازمة**
كالتي في علم قارنته وضعه سواء قارنت ارتجاله او نقله فالاول **كالسموال** بفتح
السين المهملة والميم وسكون الواو وفتح الهمزة وفي اخره لام علم لرجل من اليهود شاعر
وفي القاموس السموال بالهمز طاير يكنى ابا براء **واليسع** بفتح اليا المثناة تحت والسين
المهملة علم نبي وهو اعجمي معرب تعجمه لفظ المضارع قاله الفارسي **و**الثاني **نحو اللات**
والعزى علمين لصنمين فاللات كانت لثقيف بالطايف **و**عن مجاهد كان رجل
يلت السويق بالطايف وكانوا يعكفون على قبره فجعلوه وثنا وكانت تاؤه مشددة فخففت
والعزى كانت لغطفان وهي سمرة اي شجرة واصلها تانيث الاعز **و**بعث اليها رسول
الله صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد فقطعها فخرجت منها شيطانة ناشرة شعرها
داعية ويلها واضعة يدها على راسها وجعل يضربها بالسيف حتى قتلها وهو يقول
يا عز كفرانك لا سبحانك • اني رايت الله قد اهانك • ورجع فاخبر رسول الله صلى
الله عليه وسلم بذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك العزى ولن تعبد ابدا **او**
كالتي في اسم **اشارة وهو الان** فانه علم على الزمان الحاضر مبني لتضمنه معنى حرف
الاشارة الذي كان يستحق الوضع فالداخلة **و**قال الفارسي لتضمنه حرف التعريف

باعتبار

ضم

اراد ... والثاني ... ذكر ... الالف واللام في ... لفظ ...

والفيه زائدة وقال الزجاج والناظم في قوله • وقد تزاد لازما كاللاتي • والآن والذين
ثم اللات أو كالتي في موصول وهو الذي والتي وفروعهما من التثنية والجمع وال في جمع هذه
الأمثلة زائدة لازمة وذلك لأنه لا يجتمع تعريفان وهما تعريفا ال وغيرها من العلمية
والإشارة والصلة على معرف واحد وهذه الأمثلة معارف بالعلمية كما في الأربعة
الأول واعترض الرماني القول بزيادتها فيها فقال العلم هو مجموع اللفظ ال وما بعدها
فهي جزء من العلم كالجيم من جعفر ومثل هذا لا يقال إنه زائد انتهى والإشارة كما في الآن
والصلة كما في الموصول وأما زائدة عارضة وهي نوعان وذلك لأنها إما خاصة بالضرورة
كقوله • ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا • ولقد نهيتك عن بنات الأوبر • وأنشده
ابن جني وأصل جنيتك جنيت لك من جنيت الثمرة اجتنيتها فحذف الجار توسعا والأكمؤ
بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم الميم وفي آخره همزة جمع كمء كفلس وهو أيضا واحد
كمأة كجبهة وعساقلا جمع عسقول بضم العين وسكون السين المهملتين وهي الكمأة البيض
الكبار البيض التي يقال لها شحمة الأرض وأصله عساقيل فحذف الياء ضرورة وبنات
أوبر جمع ابن أوبر كما يقال في جمع ابن عرس بنات عرس ولا يقال بنو أوبر ولا بنو عرس لأنه
لا يعقل وبنات أوبر كمأة صغار مزغبة رديئة الطعم وهي أول الكمأة وقيل
مثل الكمأة وليست كمأة وقوله وهو رشيد بن شهاب اليشكري يخاطب قيس بن مسعود
بن خالد اليشكري • رأيتك لما أن عرفت وجوهنا • صددت وطبت النفس يا قيس عن
عمرو • وأراد بالوجوه أعيان القوم والمعنى أبصرتك حين عرفت أعياننا صددت عنا
وطابت نفسك عن قتلنا صديقك عمرا والشاهد في زيادة ال الداخلة على بنات أوبر
في البيت الأول وعلى النفس في البيت الثاني وهي لا تدخل عليهما لأن بنات أوبر علم لضرب
من الكمأة والنفس تمييز واجب التنكير عند البصريين فلا يقبلان التعريف فأل الداخلة
عليهما زائدة للضرورة وإلى ذلك أشار الناظم بقوله • ولاضطرار كبنات الأوبر • كذا
وطبت النفس يا قيس عن السري • وإما مختص بنزلة زائدة في النثر شذوذا نحو قولهم ادخلوا الأول
فالأول بالشاذ منهما حال والثاني معطوف وال فيهما زائدة لأن الحال واجبة التنكير والأصل
ادخلوا أولا فأولا والفاء عاطفة العطف بالفاء الدالة على الترتيب التعقيبي والمعنى
ادخلوا مترتبين الأسبق فالأسبق وأصل أول على الأصح أوأل على وزن أفعل فقلبت الهمزة
الثانية واوا ثم أدغمت الواو في الواو لاجتماع المثلين ولم استعمالان أحدهما
أن يكون اسما بمعنى قبل فحينئذ يكون منصرفا منونا ومنه قولهم أولا وآخرا والثاني
أن يكون صفة فيكون أفعل تفضيل ومعناه الأسبق فيكون غير منصرف لوزن الفعل
والوصف وأما مجوزة للمح الأصل المنقول عنه وذلك أن العلم المنقول إما أن من شيء
يقبل ال فيلمح أصله وهو التنكير فتدخل عليه ال للمح الأصل به وأكثر وقوع ذلك
في المنقول عن صفة كحارث وقاسم من أسماء الفاعلين وحسن وحسين من الصفات
المشبهة مكبرة أو مصغرة وعباس وضحاك من أمثلة المبالغة وقد يقع ذلك في المنقول
عن مصدر كفضل فإنه في الأصل مصدر فضل الرجل يفضل فضلا إذا صار ذا فضل أو عن اسم
عين كنعمان بضم النون فإنه في الأصل اسم للدم بتخفيف الميم ومنه سميت شقائق
النعمان لشبه لونها في حمرتها بالدم فإن قلت ـــ في كلام الموضح مخالفة لكلام

ابن مالك في شرح التسهيل الحوفي أنه جعل المنقول عن مصدر والمنقول عن اسم عين في مرتبة
واحدة وجعلهما ابن مالك في مرتبتين فقال ما حاصله وأكثر وقوعها على منقول من صفة
ويليه دخولها على منقول من مصدر ويليه دخولها على منقول من اسم عين والثانية
أنه مثل بالنعمان لما يلمح فيه الصفة تبعا للناظم في قوله • وبعض الأعلام عليه دخلا •
للمح ما قد كان عنه نقلا • كالفضل والحارث والنعمان • فذكر ذا وحذفه سيان • فذكر
ال فيه غير لازمة ومثل به ابن مالك في شرح التسهيل لما قارنت الأداة نقله فتكون لازمة
فالجواب عن الأولى بأنها من اختيارات ابن مالك بل قيل إنها من غير بابه
فلا نتابع عليها وعن الثانية بأنه يمكن أن يكون سمي نعمان مجردا من ال كقوله
أبا جبلي نعمان بالله خليا • نسيم الصبا يخلص إلي نسيمها • ومقرونا بها فلا منافاة
والغالب كله سماعي فيقتصر فيه على الوارد فلا يجوز في نحو محمد وصالح ومعروف
أن يقال فيها المحمد والصالح والمعروف حال العلمية لأنه لم يسمع واللغة لا تثبت بالقياس
ولم يقع دخول ال في نحو يزيد ويشكر علمين لأن أصله الفعل وهو لا يقبل ال غير الموصولة
وأما قوله • رأيت الوليد بن اليزيد مباركا • شديدا بأعباء الخلافة كاهله • فضرورة
دخول ال على اليزيد سهلها تقدم ذكر الوليد وال في الوليد للمح الصفة وقيل
ال في اليزيد للتعريف وإنه نكر ثم أدخلت عليه ال كما ينكر العلم إذا أضيف كقوله
علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم • بأبيض ماضي الشفرتين يمان • حكاه في المغني وسلم
تعقبه وعندي فيه نظر لأنه وإن نكر لا يقبل ال نظرا إلى أصله وهو الفعل والفعل
لا يقبل ال بخلاف زيد إذا نكر • فصل في المعرف بالإضافة أو بالأداة ثم ما غلب
على بعض من يستحقه حتى التحق بالأعلام الشخصية في أحكامها وما وضع اتفاقا
فالأول وهو المعرف بالإضافة كابن عباس وابن عمر بن الخطاب وابن عمرو بن العاص
وابن مسعود قيل والصواب ذكر ابن الزبير مكان ابن مسعود لأن ابن مسعود مات قبل
إطلاق اسم العبادلة وهو من الطبقة الأولى قيل وهذا إنما يرد على من قال غلبت عليهم
العبادلة دون من قال غلبت على العبادلة دون من عداهم من إخوتهم فليتأمل
والثاني وهو المعرف بالأداة كالنجم فإنه في الأصل لكل نجم ثم صار علما للثريا
بفتح وأصلها قبل التصغير ثروى من الثروة أي كثرة الكواكب لأن كواكبها سبعة بفتح ثم
صارت ثريوا فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فصارت ثريا قاله الفخر الرازي
والعقبة فإنها في الأصل اسم لكل طريق صاعد في الجبل ثم اختص بعقبة منى التي
تضاف إليها الجمرة فيقال جمرة العقبة قاله الشاطبي وقيل عقبة أيلة والبيت
فإنه في الأصل لكل بيت ثم اختص بالبيت الحرام والمدينة لطيبة مدينة رسول
الله صلى الله عليه وسلم والأعشى فإنه في الأصل لكل من لا يبصر ليلا ثم غلب على أعشى
همدان ونحوه وإلى ذلك أشار الناظم بقوله • وقد يصير علما بالغلبة • مضاف أو
مصحوب ال كالعقبة • وال في هذه لازمة دائما إلا في نداء أو إضافة فيجب حذفها
لأن حرف النداء والإضافة لا يجامعان ال وهذه كما أشار إليه الناظم بقوله • وحذف ال
ذي إن تناد أو تضف أوجب • نحو يا أعشى باهلة بموحدة قبيلة من قيس بن عيلان
بعين مهملة ويا أعشى تغلب بفتح التاء المثناة الفوقانية وسكون الغين المعجمة

وكسر اللام وفي اخره بالهمزة قبيلة سميت باسم ابيها تغلب بن وايل وقد تحذف الهمزة
في غير ذلك المذكور من النداء والاضافة وهذا معنى قول الناظم وفي غيرهما قد تحذف
سمع من كلامهم هذا عيوق طالعا حكاه ابن الاعرابي وعيوق فيعول بمعنى فاعل
كقيوم بمعنى قايم واشتقاقه من عاق يعوق كانه عاق نجم راكب وراءه من المجاورة ويجوز
ان يكون بمعنى مفعول لانهم يقولون الدبران يخطب الثريا والعيوق يعوقه عنها لكونه بينهما
قاله الفخر الرازي وسمع من كلامهم ايضا هذا يوم اثنين مباركا فيه حكاه سيبويه
ومجيء الحال منه فيه الفصيح يرجح قسما من المبرد انه جعله ال في الاثنين وسائر الايام
للتعريف فاذا زالت صارت نكرات والعجب عند الجمهور ان اسماء الايام اعلام
توهمت فيها الصفة فدخلت عليها ال كالحارث ثم غلبت فصارت كالدبران هذا
باب المبتدا والخبر ولم يحد الناظم المبتدا بل اكتفى فيه بالمثال فقال
مبتدا زيد وعاذر خبر ۰ وحده الموضح بقوله المبتدا اسم صريح او بمنزلته مجرد
عن العوامل اللفظية او بمنزلته اي بمنزلة المجرد مخبر عنه او وصف رافع لمكتفى به
عن الخبر او بمنزلة الوصف والاسم الصريح نحو قول من يعتقد السامع عدم ايمانه الله
ربنا ومحمد نبينا وقيل المراد بهذا الاسماء التعظيم والافراد الاخبار وهذان الوجهان
نقلهما ابو البقا والذي بمنزلته اي بمنزلة الاسم الصريح هو المصدر المنسبك من ان والفعل
نحو وان تصوموا خير لكم فان تصوموا مبتدا وهو بمنزلة الاسم الصريح لانه في تاويل
صومكم وخير خبركم والمصدر المتصيد من الفعل نحو سواء عليهم اانذرتهم ام لم
تنذرهم فانذرتهم مبتدا وهو في تاويل مصدر وام لم تنذرهم معطوف عليه وسواء خبر
مقدم والتقدير انذارك وعدمه سواء عليهم وقدم الاخبار به عن الاثنين لانه في
الاصل مصدر بمعنى الاستواء والمصدر يقع على القليل والكثير ومنع العارضي في الحجة
وتبعه ابن عمرون كون انذرتهم وتاليه مبتدا وسواء خبر لان ما في حيز الاستفهام
لا يتقدم عليه واجيب بان الاستفهام هنا ليس على حقيقته بل هو
خبر من حيث المعنى والمصدر المنسبك من الفعل المقدر معه ان نحو تسمع بالمعيدي خير
من ان تراه فتسمع مبتدا وهو في تاويل سماعك وقبله ان مقدرة والذي حسن حذفها
ان من تسمع ثبوتها في ان تراه قاله الموضح في شرح الشذور والفرق بين هذا
والذي قبله ان السبك في هذا شاذ وفي الذي قبله مطرد لان السبك بدون وجود
حرف مصدري مطرد في باب الاسمية التسوية دون غيرها والمجرد عن العوامل
اللفظية تمثلنا للصريح والمؤول به والذي بمنزلة المجرد عن العوامل اللفظية
ما دخل عليه حرف زايد او شبهه فالاول نحو هل من خالق غير الله ونحو
بحسبك درهم لا فرق في ذلك بين الوصف وغيره فخالق وحسبك مبتدان وان كانا
مجرورين بمن والبا الزايدتين لان وجود الحرف الزايد كلا وجود ومنه اي من المبتدا
المجرور بحرف زايد عند سيبويه قوله تعالى بايكم المفتون فايكم مبتدا والبا زايدة
فيه والمفتون خبره ولم يعكس لان صيغة مفعول لا تكون عنده بمعنى المصدر وعند
الاخفش بالعكس فالمفتون بمعنى الفتنة مبتدا مؤخر وبايكم خبر مقدم والبا بمعنى
في لا زايدة والمعنى على الاول ايكم المفتون اي المجنون وعلى الثاني الفتنة بايكم

اي

اعرابي
وزن عيوق ومعناه واشتقاقه
ووجه تسميته بذلك

اي الجنون في ايكم ومنع عند بعضهم وهو ابن عصفور قوله صلى الله عليه وسلم من لم
يستطع فعليه بالصوم فالصوم مبتدا مؤخر وعليه خبر مقدم والبا زايدة في المبتدا
وقيل عليه اسم فعل وفاعله مستتر فيه والصوم مفعوله والبا زايدة في المفعول
وضعف لان اغراء الغايب شاذ فان عليه اذا كان اسم فعل يكون نايبا عن الزم
والشيء الواحد لا يقوم مقام شيئين مختلفي الجنس وهما الامر والفعل ووجه
ذلك انه اذا كان المراد به الغايب والمراد هنا المخاطب واجيب بان الضمير غايبا على بعض
من والا فهو للمخاطب في المعنى قاله ابو اسحاق الجزري في تعرفه على مقرب ابن عصفور
والثاني وهو الذي يشبه الزايد نحو لعل ابي المغوار منك قريب ۰ ونحو رب
رجل صالح لقيته فمجرور لعل ورب في موضع رفع بالابتدا لان رب ولعل اشبها الحرف
الزايد في كونهما لا يتعلقان بشيء والوصف يشمل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
واسم التفضيل والمنسوب نحو اقايم الزيدان وما مضروب العمران وهل حسن الوجهان
وهل احسن في عيني زيد الكحل منه في عين غيره وما قرشي ابواك والذي بمنزلة الوصف نحو
قولهم لا نولك ان تفعل كذا فنولك مبتدا وهو بمنزلة الوصف في كونه قايما مقام الفعل وهو ينبغي
وان تفعل فاعل به لانه سد مسد الخبر وسياتي في باب لا وخرج بقوله مخبر عنه او وصف
نحو نزال من اسماء الافعال فانه لا مخبر عنه ولا وصف فلا يكون مبتدا بنا على ان اسم الفعل
لا محل له من الاعراب وهو الاصح وخرج بقوله رافع لمكتفى به نحو اقايم ابوه زيد
فان المرفوع بالوصف وهو ابوه غير مكتفى به في حصول الفايدة مع قطع النظر عن
زيد فزيد مبتدا مؤخر والوصف خبر مقدم وابوه فاعله والمراد بالوصف المذكور وما هو
بمنزلته من اشتراط تقدم نفي او استفهام عليهما وهل الاشتراط في العمل او في الاكتفا
بالفاعل عن الخبر قولان رجح الثاني قاله في المغني والنفي يشمل النفي بالحرف وبالفعل
وبالاسم فالنفي بالحرف نحو قوله خليلي ما واف بعهدي انتما ۰ اذا لم تكونا لي على
من اقاطع ۰ فمثنا فيه وواف مبتدا وانتما فاعل سد مسد الخبر وفيه رد على الزمخشري
وابن الحاجب حيث شرطا ان يكون المرفوع ظاهرا قاله الموضح في شرح الشذور
واجاب بعضهم بان المراد بالظاهر ضد الاستتار والنفي بالفعل نحو ليس قايم
الزيدان فقايم اسم ليس والزيدان فاعل سد مسد خبر ليس قاله ابن عقيل
والنفي بالاسم نحو غير قايم الزيدان فغير مبتدا وقايم مضاف اليه والزيدان فاعل
بقايم سد مسد خبر غير لان المعنى ما قايم الزيدان فعومل غير قايم معاملة ما قايم
قاله ابن عقيل ايضا والنفي في المعنى كالنفي الصريح نحو انما قايم الزيدان لانه
في قوة قولك ما قايم الا الزيدان والاستفهام يشمل الاستفهام بالحرف وبالاسم
فالاستفهام بالحرف نحو قوله اقاطن قوم سلمى ام نووا ظعنا ۰ ان يظعنوا فعجيب
عيش من قطنا ۰ فقاطن مبتدا من قطن بالمكان اذا اقام به وقوم سلمى فاعل سد مسد
الخبر والظعن السير والاستفهام بالاسم نحو كيف جالس العمران وانما لم يجعل المرفوع
بالوصف خبرا مقدما لان الوصف قايم مقام الفعل والفعل لا يخبر عنه فكذا ما قام مقامه
والى ذلك اشار الناظم بقوله ۰ واول مبتدا والثاني ۰ فاعل اغنى في اسار ذان ۰ وقس
وكاستفهام النفي والحاصل ان لم يتقدم على الوصف نفي او استفهام لا يكون مبتدا خلافا للاخفش

والكوفيين فبي اجازتهم وقوعه مبتدا من غير ان يتقدمه نفي او استفهام وّ اجعلهم في نحو قول
بعض الطائيين ٭ خبير بنو لهب فلا تك ملغيا ٭ مقالة لهبي اذا الطير مرت ٭ خلافا
للناظم فبي شرح التسهيل واتبعه في شرح النظم لجواز كون الوصف وهو خبير خبرا مقدما
وبنو لهب مبتدا مؤخر واتباع لا اخبار به اي بخبير مع كونه مفردا عن الجمع وهو بنو لهب
لانه اي خبيرا على وزن فعيل وفعيل على وزن المصدر كصهيل وّ المصدر يخبر به عن المفرد
والمثنى والجمع فاعطي حكم ما هو على زنته فهو على حد والملايكة بعد ذلك ظهير ولهبا بكسر
اللام وسكون الهاء حي من الازد فان قلت الم يجوز الاخفش كون الوصف
مبتدا من غير ان يعتمد على نفي او استفهام فما مسوغ الابتداء به وهو نكرة قلت
عمله فبي المرفوع بعده وما تقدم ان العمل من جملة المسوغات فان قلت
العمل مشروط بالاعتماد وقد تخلف هنا قلت الاخفش لا يشترطه في عمل الوصف اعتمادا
على شيء كما حكاه التسهيل عنه وّ الى موافقة الاخفش والكوفيين اشار الناظم بقوله
٭ وقد يجوز نحو فايز اولو الرشد ٭ واذا رفع الوصف ما بعده فله ثلاثة احوال وجوب الابتدائية
ووجوب الخبرية وجواز الامرين وذلك انه ان لم يطابق الوصف ما بعده تعينت ابتدائيته
نحو افايم اخواك فقايم مبتدا واخواك فاعل سد مسد خبره وّ لا يجوز ان يكون اخواك
مبتدا مؤخرا وقايم خبرا مقدما لانه لا يخبر عن المثنى بالمفرد وان طابقه اي طابق الوصف
ما بعده في غير الافراد وهو التثنية والجمع تعينت خبريته نحو افايمان اخواك وافايمون
اخوتك بالتاء الفوقانية وافيام الزيدون فالوصف فيهن خبر مقدم والمرفوع بعده مبتدا مؤخر
وّ لا يجوز ان يكون الوصف فيهن مبتدا والمرفوع فاعلا سد مسد الخبر لان الوصف اذا رفع
ظاهرا كان حكمه حكم الفعل في لزوم الافراد على اللغة الفصحى ويجوز ذلك على غيرها ومسئلة
جمع التكسير نص عليها الشاطبي وان طابقه اي طابق الوصف ما بعده في الافراد تذكيرا
وتانيثا احتملهما اي الابتدائية والخبرية على السواء نحو افايم اخوك وافايمة اختك
فيجوز ان تجعل الوصف مبتدا وما بعده فاعلا سد مسد الخبر وّ يجوز ان تجعل المرفوع مبتدا مؤخرا
والوصف خبرا مقدما فان رجح الاول بان الاصل في المقدم الابتداء عورض بان الاصل في الوصف
الخبرية فلما تعارض الاصلان تساقطا وّ الى هذا التفصيل اشار الناظم بقوله ٭
والثاني مبتدا وذا الوصف خبر ٭ ان في سوى الافراد طبقا استقر ٭ وارتفاع المبتدا بالابتدا
وهو التجرد عن العوامل اللفظية للاسناد وارتفاع الخبر بالمبتدا عند سيبويه
واليه اشار الناظم بقوله ٭ ورفعوا مبتدا بالابتدا ٭ كذاك رفع خبر بالمبتدا ٭ فاذا قلت
زيد اخوك فزيد مرفوع بالابتدا واخوك مرفوع بزيد وّ وجه رفعه به وان كان جامدا لانه
اصل العمل للطالب والمبتدا طالب للخبر من حيث كونه محكوما به له طلبا لازما كما ان فعل
الشرط لما كان طالبا للجواب عمل فيه عند طايفة وان كان الفعل لا يعمل في الفعل وّ اعترض
بان المبتدا قد يرفع الفاعل نحو القايم ابوه ضاحك فلو كان رافعا للخبر لادى الى رفع
شيئين لم يكن احدهما تابعا للاخر وّ اجيب بان الجهة مختلفة لان طلبه للفاعل
من حيث كون الفاعل محكوما عليه وطلبه للخبر من حيث كون الخبر محكوما به له لا ارتفاعه
بالابتدا وهو قول ابن السراج وّ وجهه ابو البقا وّ وجه من قال به ان الابتدا رفع المبتدا
فيجب ان يرفع الخبر لانه مقتض لهما فهو كالفعل لما عمل في الفاعل عمل في المفعول وّ لا ارتفاعه

بما

بما اي بالابتدا والمبتدا وّ وجهه من قال به ان الابتدا عامل ضعيف فيقوى بالمبتدا كما قوي
حرف الشرط بفعله حتى عمل جميعا في الجزا عند طايفة وّ هذه الاقوال الثلاثة كلها
عن البصريين وعن الكوفيين انهما اي المبتدا والخبر ترافعا فرفع كل منهما الاخر وّ حجتهم
ان كل واحد منهما مفتقر الى الاخر فكان كل واحد منهما عاملا في صاحبه كما ان ايا
الشرطية عاملة في الفعل بعدها وهو عامل فيها في نحو ايا ما تدعوا وّ هذه الاقوال
كلها ضعيفة اما الاول فلان الخبر قد يكون فعلا فيتقدم على المبتدا نحو زيد اخوه قبل ورفع
الاخ بزيد كان رافعا لنفسه بنفسه وّ اما الثاني فلان الابتدا عامل ضعيف فلا يرفع
شيئين وّ اما الثالث فلان اجتماع عاملين معنوي ولفظي على معمول واحد لا يعهد
وّ اما الرابع فلان العمل تاثير والموثر اقوى من الموثر فيه فيلزم ان يكون الشيء
الواحد قويا ضعيفا من وجه واحد اذ كان موثرا فيما اثر فيه من ذلك الوجه وهو
الرفع وّ احترز بقوله للاسناد عن الاعداد المسرودة نحو واحد اثنان ثلاثة فانها
وان تجردت فلا اسناد معها فليست مبتدا اثنا واثنان لانهما اثنان من استعمال الشيء
في اول احواله فصل والخبر هو الجزء الذي حصلت به او تتعلق الفايدة
التامة مع مبتدا غير الوصف المذكور في قوله او وصف رافع لمكتفى به فخرج بذكر المبتدا
فاعل الفعل نحو زيد من قولك قام زيد فانه وان حصلت به الفايدة لكنه ليس مع المبتدا
بل مع الفعل وّ مثله فاعل اسم الفعل نحو هيهات العقيق ٭ وخرج بقوله غير الوصف المذكور
فاعل الوصف المذكور نحو الزيدان من قولك اقايم الزيدان فانه وان حصلت به الفايدة
لكنه ليس مع مبتدا غير الوصف المذكور بل مع مبتدا هو الوصف المذكور فلا يكون الزيدان
خبرا بل فاعلا سد مسد الخبر وّ علم الحد بعده ذلك الخبر بخلاف قول الناظم ٭ والخبر الجزء
المتم الفايدة ٭ فانه يرد عليه فاعل الفعل وفاعل الوصف وهو اما مفرد وهو ما ليس
جملة فيشمل المثنى والمجموع واما جملة اسمية او فعلية وّ ذكر ابن جني وابن خروف
في شرح الكتاب ان الخبر ينقسم الى نيف وعشرين قسما كل منها يخالف صاحبه في حكم ما
وّ كلها ترجع الى المفرد والجملة وّ لذلك اقتصر الناظم عليهما فقال ٭ ومفردا ياتي وياتي جملة ٭
والمفرد اما جامد وهو ما لم يشتق بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر الى القيام الا
ستعمالي كزيد فانه لا يدل على معنى زاد المال زيادة وّ كاسد اذا اريد به شجاع على راي
فانه وان كان في الاستعمال مشعرا بمعنى الفعل لكنه بمعنى فعل غير موافق له في المادة
وهو شجع وّ كصاحب فانه وان كان مشعرا بمعنى صحب لكن لا بحسب القيام الاستعمالي
بل بحسب القياس الاصلي وذلك المعنى ان بحسب الاستعمال فكل من زيد واسد وصاحب
عندهم من قبيل الجوامد فلا يتحمل ضمير المبتدا نحو هذا زيد وهذا اسد وهذا صاحب
فليس في شيء منها ضمير يعود على المبتدا وّ الى ذلك اشار الناظم بقوله ٭ والمفرد الجامد
فارغ ٭ الا ان اول الجامد بالمشتق فيتحمل ضمير المبتدا نحو زيد اسد اذا اريد به شجاع
عند جمهور البصريين فان اريد به التشبيه على اضمار الكاف او انه نفس الاسد مبالغة
فلا يتحمل ضمير المبتدا عندهم وّ ذهب الكسائي من الكوفيين والرماني من
البصريين ومن وافقهما الى ان الجامد يتحمل ضمير المبتدا مطلقا سواء اول بمشتق او لا وّ اما
مشتق وهو ما اشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر الى القيام الاستعمالي

كقايم فانه دال على معنى قيام وذات اخبر به عن مبتدا **فيحمل ضميره** والى هذا اشار الناظم بقوله . وان يشتق فهو ذو ضمير مستكن . **نحو زيد قايم** والزيدان قايمان والزيدون قايمون وهند قايمة والهندان قايمتان والهندات قايمات فالخبر في ذلك كله متحمل لضمير مستتر عايد على المبتدا والالف في قايمان والواو في قايمون حرفان دالان على التثنية والجمع كما في الرجلان والزيدون **الا ان رفع المشتق الاسم الظاهر نحو زيد قايم ابوه** او رفع الضمير البارز نحو زيد قايم انت اليه فانه لا يتحمل ضمير المبتدا لانه لا يرفع فاعلين **وبرز الضمير المتحمل** بفتح الميم ويتعين **اذا اجرى الوصف** الرافع خبرا **على مبتدا غير من هو له** في المعنى **سواء البس الحال نحو غلام زيد ضاربه هو** فضاربه وصف في المعنى لزيد لانه هو الضارب للغلام وقد **اذا كانت الهاء المعولة للغلام** لانه المضروب وقد جرى الوصف وهو ضاربه على الغلام لفظا لانه خبر عنه فلو لم يبرز الضمير المستتر في ضاربه لتوهم السامع ان الغلام بحسب الكلام والاسناد اليه هو الضارب لزيد وانقلب المعنى فوجب ابراز الضمير الفاعل لفظا دفعا لهذا اللبس فان كانت الهاء لزيد فقد جرى الوصف على من هو له لفظا ومعنى واستغنى عن ابراز الضمير **ام لم يلبس الحال نحو غلام هند ضاربته هي** بتاء التانيث في ضاربته تدل على ان الوصف في المعنى لهند وكان ينبغي ان لا يبرز ضميرها الا ان البصريين التزموا الابراز مطلقا طردا للباب وجرى على هذا الناظم **وقال** . وابرزنه مطلقا حيث تلا . ما ليس معناه له محصلا **والكوفيون انما يلتزمون الابراز عند الالباس** خاصة **تمسكا بنحو قوله . قومي ذرا المجد بانوها وقد علمت بكنه ذلك عدنان وقحطان** وجه التمسك به ان قومي مبتدا اول وذرا المجد مبتدا ثان وبانوها خبر ذرى المجد وذرى المجد وخبره خبر قومي والها عايدة على ذرى المجد والضمير العايد على قومي مستتر في بانوها فقد جرى الوصف وهو بانوها على ذرى المجد وهو في المعنى لقومي لانهم البانون ولم يبرز الضمير المستتر في بانوها لان اللبس مامون فان الذرى مبنية لا بانية ولو ابرز لقيل على اللغة الفصحى بانيها هم لان حكم ضمير الجمع المنفصل حكم جمع الظاهر فيكون الوصف معه مفردا كالفعل اذا اسند الى جمع وعلى لغة اكلوني البراغيث بانوها هم **والحجة** لهم في ذلك لاحتمال ان يكون ذرى المجد منصوبا بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور والتقدير بانوا ذرى المجد بانوها والذرى جمع ذروة وذروة الشيء اعلاه والمجد الكرم وبانون جمع بان اسم فاعل من بنا يبني والاصل بانيون اعلال قاضون وحذفت النون للاضافة **وقال** العيني من البون بضم الباء وهو الفضل والمزية يقال بانه يبونه ويبينه قاله الجوهري انتهى فان اراد انه جملة فعلية ماضوية فالضمير هو الواو وفي بانوها الدليل ثم فاعل غيره حتى يبرز وان اراد الوصف من بان يبون او يبين ففساده بين بهمزة بعد الالف بدلا من عين الفعل والجمع بالنون لا بانون **والجملة اما نفس المبتدا في المعنى فلا تحتاج لرابط** يربطها بالمبتدا والى ذلك اشار الناظم بقوله . وان تكن اياه معنى اكتفى بها **نحو هو الله احد اذ هو ضمير شان** فهو مبتدا والله احد جملة خبر به وهي عينه في المعنى لانها مفسرة له والمفسر عين المفسر اي الشان الله احد ولا يكون ضمير الشان لحاضر وانما يكون ضمير غيبة مفسرا بالجملة بعده خبرا به مصرح بجزءيها فان كان بلفظ التذكير سمي ضمير قصة وقد يسمى بها وامثال اذا قدر هو ضمير المسئول عنه فخبره مفرد وهو الله واحد خبر بعد خبر او بدل **ونحو فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا**

[illegible]

اذا قدر هي ضمير قصة فهي مبتدا وشاخصة خبر مقدم وابصار الذين كفروا مبتدا مؤخر وجملة ابصار الذين كفروا شاخصة في موضع رفع خبر هي وهي عينها في المعنى اي فاذا القصة ابصار الذين كفروا شاخصة فلا تحتاج الى رابط واما اذا قدر هي ضميرا للابصار كما قال الفراء وتقدم نعت الخبر على المبتدا والاصل فاذا ابصار الذين كفروا هي شاخصة كما قال الكسائي فالخبر مفرد **ومنه** قول الناظم **نطقي الله حسبي** فنطقي مبتدا والله حسبي مبتدا وخبر والجملة خبر نطقي وهي نطقي في المعنى **اذ ليس المراد بالنطق المنطوق به** والمنطوق به هو الله حسبي فلا تحتاج الى رابط و **التحقيق** ان هذا ليس من الاخبار بالجملة بل بالمفرد على ارادة اللفظ كما في عكسه نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة قاله الدماميني والمرادي **واما غيره** اي غير المبتدا في المعنى **فلابد من احتوايها على معنى المبتدا الذي هي مسوقة له** والى ذلك الاشارة بقول الناظم . وان تكن جملة . حاوية معنى الذي سيقت له . **وذلك اما بان تشتمل على اسم بمعناه** اي بمعنى المبتدا وهو اي الاسم المشتملة عليه الجملة **اما ضميره** اي ضمير المبتدا حال كون الضمير **مذكورا** وهو الاصل **نحو زيد قام ابوه** فجملة قام ابوه خبر عن زيد والرابط بينهما الهاء **او مقدرا** وهو اما مجرور او منصوب فالاول **نحو السمن منوان بدرهم** فالسمن مبتدا اول ومنوان مبتدا ثان وسوغ الابتدا به الوصف المحذوف اي منوان منه وبدرهم خبر المبتدا الثاني وهو وخبره خبر المبتدا الاول والرابط بينهما الضمير المجرور المحذوف والثاني **نحو قراءة ابن عامر وكل وعد الله الحسنى** برفع كل في سورة الحديد فكل مبتدا وجملة وعد الله الحسنى من الفعل والفاعل والمفعول خبر المبتدا والرابط بينهما الضمير المفرد المنصوب بوعد على انه مفعول له اذ الاصل **وعده** الله **او اشارة اليه** اي الى المبتدا **نحو ولباس التقوى ذلك خير اذا قدر ذلك مبتدا ثانيا لا تابعا للباس** فلباس مبتدا والتقوى مضاف اليها وذلك مبتدا ثان وخير خبره وهو وخبره خبر الاول والرابط بينهما الاشارة الى المبتدا الاول **وخص** ابن الحاج المسئلة بكون المبتدا موصولا او موصوفا والاشارة للبعيد **ورد** بقوله تعالى ان السمع والبصر الاية **اما اذا قدر** ذلك تابعا للباس على انه بدل منه او عطف بيان عليه لا نعتا خلافا للفارسي ومن تبعه لان النعت لا يكون اعرف من المنعوت كما قاله الحوفي فالخبر حينئذ مفرد **قال الاخفش او بغيرهما** اي غير الضمير والاشارة وهو اعادة المبتدا بمعناه **نحو والذين يمسكون بالكتاب الاية** وتمامها واقاموا الصلاة انا لا نضيع اجر المصلحين فالذين مبتدا وجملة يمسكون بالكتاب صلة الذين وجملة واقاموا الصلاة معطوفة على الصلة وجملة انا لا نضيع اجر المصلحين خبر المبتدا والرابط بينهما اعادة المبتدا بمعناه فان المصلحين هم الذين يمسكون بالكتاب في المعنى **ورد** بمنع كون الذين مبتدا بل هو مجرور بالعطف على الذين يتقون وبتقدير تسليمه فالرابط العموم لان المصلحين اعم من المذكورين او ضمير محذوف اي منهم او الخبر محذوف والجملة قبله دليل عليه والتقدير ماجورون قاله في المغني **او تشتمل الجملة على اسم بلفظه** اي بلفظ المبتدا **ومعناه نحو الحاقة ما الحاقة** فالحاقة الاولى مبتدا وما اسم استفهام مبتدا ثان

والخافقة الاخيرة خبرها لاستفهامية وما وخبرها خبر الخافقة لاولى والرابط بينهما
اعادة المبتدا بلفظه ومعناه او تشتمل الجملة على اسم اعم منه اي من المبتدا نحو زيد
نعم الرجل فزيد مبتدا ونعم الرجل خبره والرابط بينهما العموم الذي في الرجل الشامل لزيد
ونحو قوله وهو الرماح بن ميادة . الا ليت شعري هل الى ام معمر سبيل فاما الصبر
عنها فلا صبرا . فالصبر مبتدا وعنها متعلق به ولا نافية وصبرا اسمها مبني معها على الفتح والخبر
محذوفا تقديره لي والجملة لا اصبر لي خبر المبتدا والرابط بينهما العموم الذي في اسم لا لانها في
النكرة المنفية تفيد العموم والمصدر من نحو الرواية هو التعميم لا غير اما الاشارة
فلانه لا يقال زيد قام هذا والزيدون خرج اولئك واما اعادة المبتدا بمعناه فقد تقدم
رده واما اعادة المبتدا بلفظه ومعناه فقد نص سيبويه على ضعفه وهو مخصوص
بموضعين احدهما اما العبيد فذو عبيد وثانيهما حيث قصد التهويل والتعظيم
نحو الحاقة ما الحاقة قاله الشاطبي واما العموم فلانه لا يجوز زيد مات الناس
وزيد نعم الرجال وهند نعمت النساء واما فاما الصبر عنها فلا صبر اقل جيد اما العبيد
فذو عبيد فهو من تكرار المبتدا بلفظه ومعناه وليس العموم فيه مرادا اذ المراد
انه لا صبر لي عنها لا انه لا صبر له عن كل شيء هـ قاله في المغني **فصل**

ويقع الخبر ظرفا نحو والركب اسفل منكم ومجرورا نحو الحمد لله وشرطهما ان يكونا
تامين كما مثل فلا يجوز زيد مكانا ولا زيد بك لعدم الفايدة ويتعلقان بمحذوف وجوبا
ثم قيل الخبر نفس الظرف والمجرور وحدهما والصحيح لذلك لتضمنهما معنى صادقا
على المبتدا وقيل هما ومتعلقهما والمتعلق جزء من الخبر واختاره الرضي والسيد
عبد الله والصحيح عند الموضح تبعا لطايفة ان الخبر في الحقيقة متعلقهما المحذوف
لا هما ولا مع متعلقهما واختلف في تقديره فقال الاخفش والفارسي والزمخشري
تقديره كان او استقر وحجتهم ان المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف ومحل المجرور
والاصل في العامل ان يكون فعلا والصحيح عند جمهور البصريين ان تقديره كاين
او مستقر لا كان او استقر وحجتهم ان المحذوف هو الخبر في الحقيقة والاصل في الخبر
ان يكون اسما مفردا ولكل من الفريقين مستند الى اصل صحيح ورجح الاسم بوقوع الظرف
والمجرور في موضع لا يصلح للفعل نحو اما في الدار فزيد وانك لهم مكرمه واذا فتاة لان اما لا تقع
من الفا الا اسم مفرد او جملة شرط دون جوابه ولان اذا الفجائية لا يليها الافعال
على الاصح وقال الموضح في المغني والحق عندي انه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا
بل بحسب المعنى انتهى واليه يشير قول الناظم . واخبروا بظرف او بحرف جر ناوين
معنى كاين او استقر وذهب الكوفيون وابن طاهر وخروف الى انه لا تقدير
ثم اختلفوا فقال ابن طاهر وخروف الناصب لهما المبتدا وزعما انه يرفع الخبر اذا كان عينه
نحو زيد اخوك وينصبه اذا كان غيره نحو زيد عندك وقال الكوفيون الناصب لهما
معنوي وهو كونهما مخالفين للمبتدا قاله في المغني ولا يعول على هذين القولين وعلى القول
بان لهما متعلقا محذوفا فالصحيح ان الضمير الذي كان فيه انتقل الى الظرف والمجرور وسكن
فيهما كقوله وهو جميل بن عبد الله . فان يك جثماني بارض سواكم . فان فؤادي عندك
الدهر اجمع . وجه الدلالة منه ان اجمع مرفوع لا يصلح ان يكون تاكيدا للفؤاد ولا للدهر

لانها

لانهما منصوبان ولا للضمير المحذوف مع الاستقرار لان التوكيد والحذف متنافيان ولا لاسم ان
على محله من الرفع على الابتدا لان الطالب لمحله قد زال بدخول الناسخ واذا بطلت هذه
الاقسام تعين ان يكون توكيدا للضمير المنتقل الى الظرف وهو المطلوب ولا يشكل بالفصل
بالاجنبي وهو الدهر فانه جائز في الضرورة وقيل لا ضمير في الظرف والمجرور مطلقا
تقدما او تاخرا وان الضمير حذف مع المتعلق وزعم ابن خروف ان الخبر اذا كان ظرفا
او مجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه والفرا الا اذا تاخر عن المبتدا اما اذا تقدم عليه
فلا ضمير فيه واستدل على ذلك بانه لو كان فيه ضمير اذا تقدم لجاز ان يؤكد وان يعطف
عليه وان يبدل منه كما يفعل ذلك مع المتاخر انتهى ولك ان تقول انما امتنع جواز الاتباع
للفصل بالاجنبي ولا يلزم منه عدم وجود المتبوع فلا يتم التقريب ويخبر بالمكان عن اسماء
الذوات والمعاني نحو زيد خلفك والخير امامك ولا يخبر بالزمان الا عن اسماء المعاني اذا
كان الحدث غير مستمر نحو الصوم اليوم والسفر غدا فان كان الحدث مستمرا امتنع الاخبار
به عنه فلا يقال طلوع الشمس يوم الجمعة لعدم الفايدة ولا يخبر بالزمان عن اسماء
الذوات نحو زيد اليوم والفرق ان الاحداث افعال وحركات وغيرهما فلابد لكل
حدث من زمان يختص به بخلاف الذوات فان نسبتها الى جميع الازمنة على السواء فلا
فايدة في الاخبار بالزمان عنها فان حصلت فايدة جاز الاخبار بالزمان عن اسماء الذوات
وتحصل الفايدة بان يكون المبتدا عاما والزمان خاصا اما بالاضافة نحو نحن في شهر
كذا فنحن مبتدا وهو عام لصلاحيته في نفسه لكل متكلم اذ لا يختص بمتكلم دون اخر وفي
شهر كذا خبره وهو خاص بالمضاف اليه واما بالوصف نحو نحن في زمان طيب واما نحو الورد
ايار بفتح الهمزة وتشديد الياء وراء اخر الحروف والمنع من الصرف للعلمية والعجمة لانه
شهر رومي واليوم خمر والليلة الهلال فنصب اليوم والليلة فالتاويل فيها واجب
بتقدير مضاف كما قال الفارسي فالاصل خروج الورد في ايار واليوم شرب خمر والليلة
رؤية الهلال فالاخبار في الحقيقة انما هو عن اسم المعنى لا عن اسم الذات والتفصيل
بين حصول الفايدة وعدمها هو اختيار ابن الطراوة وجماعة وهو ظاهر النظم فقال .
ولا يكون اسم زمان خبرا . عن جثة وان يفد فاخبرا . والصحيح المنع مطلقا وما
ورد من ذلك يؤول **فصل** ولا يبتدا بنكرة لانها مجهولة والحكم على المجهول لا يفيد
غالبا الا اذا حصلت فايدة كان يخبر عنها بمختص بما يصلح للاخبار عنه مقدم
نعتا لمختص ظرفا او مجرورا بان يختص او عطف بيان عليه وكذا لا بد ان التقديم
له مدخل في التسويغ والتحقيق ان المسوغ للابتدا بالنكرة ان يخبر عنها بظرف مختص
والتقديم انما هو لدفع التباس الخبر بالصفة صرح بذلك في المغني فالظرف نحو ولدينا
مزيد والمجرور نحو وعلى ابصارهم غشاوة فمزيد وغشاوة مبتدان وهما نكرتان
وسوغ الابتدا بهما الاخبار عنهما بظرف ومجرور مختصين باضافتهما الى ما يصلح للاخبار
عنه وهو الضمير والى ذلك اشار الناظم بقوله . ولا يجوز الابتدا بالنكرة . ما لم
تفد كعند زيد نمرة . وهو مثال لما يجوز فلا يجوز في الدار رجل لعدم الاختصاص
والتقديم معا ولا يجوز عند رجل مال لعدم الاختصاص بما يصلح للاخبار عنه او كان
تتلو نفيا نحو ما رجل قايم ومثله في النظم بقوله . فما خل لنا فرجل خل مبتدا ان

وسوغ الابتدا بها تقدم النفي عليها ويزله تحصل الفايدة لان النكرة في سياق النفي
تعم واذا عمت كان مدلول النكرة جميع افراد الجنس فاشبهت المعرف بال الاستغراقية او
تتلوا استفهاما نحو االه مع الله ومثله في النظم بقوله . وهل فتى فيكم فما لله وفي بتر ان
وسوغ الابتدا بها وقوعها في حيز الاستفهام ويزله تحصل الفايدة لان الاستفهام
سوال عن غير معين يطلب تعيينه في الجواب فاشبه العموم الخاص وفيه رد على ابن
الحاجب حيث قال في شرح منظومته ان الاستفهام المسوغ للابتدا هو الهمزة المعادلة
بام نحو ارجل في الدار ام امراة او تكون موصوفة سواء ذكرا اي الموصوف والصفة
نحو ولعبد مومن خير من مشرك فعبد مبتدا وهو نكرة وسوغ الابتدا به وصفه بمومن
لان النكرة اذا وصفت تقرب من المعرفة وقال ابن الحاجب المسوغ للابتدا بالنكرة
في هذه الاية انما هو معنى العموم وخير خبر المبتدا ومثله الناظم بقوله . ورجل من
الكرام عندنا . او حذفت الصفة وذكر الموصوف نحو السمن منوان بدرهم ونحو
وطايفة قد اهمتهم انفسهم فمنوان وطايفة مبتدان وسوغ الابتدا بهما كون كل منهما
موصوفا بصفة محذوفة اي منوان منه وطايفة من غيركم بدليل يغشى طايفة منكم
وفيه رد على ابن مالك حيث مثل بالاية للتسويغ بواو الحال كما قاله في المغني او حذف
الموصوف وذكرت الصفة كالحديث سوداء ولود خير من حسناء عقيم فسوداء
بالمد مبتدا وسوغ الابتدا بها كونها صفة لموصوف محذوف اي امراة سوداء فحذف الموصوف
واقيمت صفته مقامه وولود صفة ثانية لامراة وخير خبر المبتدا او كانت النكرة عاملة
كالحديث امر بمعروف صدقة ونهي عن منكر صدقة فامر ونهي مبتدان وسوغ الابتدا بهما
كونهما عاملين في محل المجرور بعدهما لانهما مصدران والمصدر يعمل عمل فعله ومثله الناظم
بقوله ورغبة في الخير خير . ومن النكرة العاملة النكرة المضافة لان المضاف عامل
في المضاف اليه الجر كالحديث خمس صلوات كتبهن الله على العباد فخمس مبتدا وسوغ
الابتدا به كونه عاملا في المضاف اليه ومثله الناظم بقوله . وعمل بر يزين وليقس في هذه
المسوغات من مراعات معنى صحيح مقصود ولا يرد على الظرف والمجرور عند القايل درهم
وفي الدنيا رجل وعلى النفي ما احد نا طق وعلى الاستفهام هل امراة في الارض وعلى
الموصوف رجل ذكر وابح وعلى العمل شرب الماء نافع وغلام انسان موجود فهذه
كلها لا تصلح لان تكون امثلة لحصول الفايدة مع انها مشتملة على المسوغات المذكورة
ويقاس على هذه المواضع المذكورة في كلام الموضح ما اشبهها في المعنى فيقاس على
وللدنيا مزيد وعلى ابصارهم غشاوة نحو قصدك غلامه رجل وعلى االه مع الله نحو كم
رجل في الدار وعلى ما رجل في الدار نحو قولك لولا اصطبار لاودى كل ذي مقة . لما
استقلت مطاياهن للظعن وعلى ولعبد مومن خير نحو رجيل في الدار بالتصغير وعلى
العاملة النصب والجر العاملة الرفع نحو قايم الزيدان عند من لا يشترط الاعتماد وانما
فيست عليها لشبه الجملة وهي قصدك غلامه بالظرف والمجرور في التقديم والاختصاص
بالمعمول ولشبه اسم الاستفهام وهو كم بالاسم المقرون بحرف مد وهو االه ولشبه تالي
لولا وهو اصطبار بتالي النفي وهو رجل في ما رجل ولشبه المصغر وهو رجيل بالاسم
الموصوف وهو لعبد مومن لان التصغير صفة في المعنى بالصغر هكذا ثبت في بعض النسخ

وجد

وفيه لف ونشر مرتب وهو اخص من قول الناظم . وليفس ما لم يقل ولم يذكر
مسوغ الاخبار بالنكرة غير المفيدة تبعا للنظم ومن ذلك التسويغ بالتعجب
نحو قوله تعلى انتم قوم تجهلون وبالمتعلق نحو والركب اسفل منكم وما اشبه ذلك ذكره
الموضح في شرح بانت سعاد فصل وللخبر ثلاث حالات احداها التاخر
وهو الاصل والى ذلك اشار الناظم بقوله والاصل في الاخبار ان توخرا لان المبتدا
محكوم عليه فحقه التقديم ليتحقق تعقله فيكون حق الخبر التاخير لانه محكوم به
كزيد قايم ويجب تاخير الخبر في اربع مسايل احداها ان يخاف التباسه بالمبتدا وذلك
اذا كانا معرفتين او نكرتين متساويتين في التخصيص والقرينة تميز احدهما من الاخر
فالمعرفتان نحو زيد اخوك فان كلا من هذين الجزءين صالح لان يخبر عنه بالاخر ويختلف
المعنى باختلاف الغرض فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بانه
اخوك واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك ولا يصح لك ان تقول اخوك زيد واذا
عرف اخا له ولا يعرف على التعيين باسمه واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد
ولا يصح لك ان تقول زيد اخوك هذا هو المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما
مبتدا وخبرا مطلقا وقيل ان كان احدهما مشتقا فهو الخبر وان تقدم نحو القايم
زيد وقيل ان كان احدهما اعرف فهو المبتدا نحو هذا زيد وان استويا في الرتبة
وجب الحكم بابتدائية المقدم نحو الله ربنا قاله في المغني والنكرتان المتساويتان
نحو افضل منك افضل مني فان كلا واحد من هذين الوصفين صالح لان يخبر عنه بالاخر
لعمله في المجرور بعده فاذا جعلت افضل منك مبتدا وافضل مني خبره امتنع تقديم الخبر
لئلا يتوهم ابتدائيته فينعكس المعنى لعدم القرينة والى ذلك اشار الناظم بقوله .
فامنعه حين يستوي الجزءان عرفا ونكرا عادمي بيان بخلاف ما اذا كان معه
قرينة لفظية او معنوية فالاول نحو رجل صالح حاضر فان القرينة اللفظية وهي
الصفة قاضية على النكرة الموصوفة بالابتدائية تقدمت او تاخرت والثاني نحو ابو
يوسف ابو حنيفة فان القرينة المعنوية وهي التشبيه الحقيقي قاضية بان ابو
يوسف مبتدا لانه مشبه وابو حنيفة خبر لانه مشبه به تقدم او تاخر وقوله
بنونا بنو ابنائنا وبناتنا . بنوهن ابناء الرجال الاباعد . فان قرينة التشبيه
الحقيقي قاضية بان بني الابنا مشبهون بالابنا فبنو ابنائنا مبتدا مؤخر وبنونا
خبر مقدم والمعنى بنو ابنائنا مثل بنينا هذا على حقيقة التشبيه ويضعف ان
يكون على عكس التشبيه للمبالغة لان ذلك نادر الوقوع ومخالف للاصول اللهم
الا ان يقتضي المقام المبالغة فلا تشاحح فيه حينئذ وبناتنا مبتدا اول وبنوهن مبتدا
ثان وابناء الرجال خبر الثاني وهو وخبره خبر الاول والاباعد نعت الرجال المسالة
الثانية مما يجب فيه تاخير الخبر ان يخاف التباس المبتدا بالفاعل اذا تقدم
الخبر وكان فعلا مسندا الى ضمير المبتدا المستتر نحو زيد قام او يقوم فلو قدم والحالة
هذه وقيل قام او يقوم زيد لالتبس المبتدا بالفاعل بخلاف ما اذا كان الخبر صفة
نحو زيد قايم او كان فعلا رافعا للظاهر او للضمير البارز فلا ثم نحو زيد قام ابوه والثاني
نحو اخواك قاما على اللغة الفصحى فلا لبس فيهما فيجوز تقديمه فتقول قايم زيد وقام ابوه

زيد وفاما اخوا لما وهذا التفسير لابد منه في قول الناظم. كذا اذا ما الفعل كان الخبرا
المسئلة الثالثة ان يقترن الخبر بالا معنى نحو انما انت نذير فلا يجوز تقديم الخبر
لانه محصور فيه بالا معنى اذ التقدير ما انت الا نذير او يقترن بالا لفظا نحو وما محمد الا رسول
فلا يجوز تقديم الخبر لما مر والى ذلك اشار الناظم بقوله. او قصد استعماله منحصرا
واشار بقوله وهو الكميت بن زيد. فيا رب هل الا بك النصر يرتجى. عليهم وهل الا عليك
المعول. مضرورة لانه قدم الخبر المقرون بالا اتفاقا لاصل وهل المعول الا عليك ولا يجوز
ان يكون المعول مرفوعا على الفاعلية بالجار والمجرور قبله لاعتماده على الاستفهام
لان الا مانعة من ذلك كما لا يقال هل الا قام زيد كما لا يقال هل الا في الدار زيد من باب
اولى المسئلة الرابعة مما يجب فيه تاخير الخبر ان يكون المبتدا مستحقا للتقديم
اما بنفسه بان يكون له صدر الكلام نحو ما احسن زيدا فما مبتدا وسوغ الابتدا بها
ما فيها من معنى التعجب واحسن زيدا الخبر ومن في الدار فمن اسم استفهام مبتدا وفي الدار خبر
ومن يقم اقم معه فمن اسم شرط وهو مبتدا ويقم خبره على الاصح وقيل الجواب وقيل
هما وكم عبيد لزيد فكم مبتدا وهي خبرية وعبيد مضاف اليه ولزيد خبر كم
فالخبر في هذه الامثلة واجب التاخير وهو في الاول فعل ماض مع فاعله وفي الثاني
جار ومجرور وفي الثالث فعل مضارع والمبتدا فيها لازم الصدر والى ذلك اشار
الناظم بقوله. او لازم الصدر كمن لي منجدا. او مشبها به اي بما يستحق التصدير
نحو الذي ياتيني فله درهم فالذي مبتدا وهو اسم موصول وياتيني صلته وجملة فله
درهم خبره وهو واجب التاخير لان المبتدا هنا وهو الذي مشبه باسم الشرط لعمومه
وابهامه واستقبال الفعل الذي بعده وهو ياتيني وكونه اي الفعل الذي بعده سببا
لما بعده وهو جملة الخبر كما ان الشرط سبب للجواب ولهذا الشبه دخلت الفاء في
الخبر كما تدخل في الجواب لتفيد التنصيص على ان استحقاق الدرهم مسبب عن
الاتيان فلو لم تذكر الفاء احتمل ذلك واحتمل الاخبار او يكون مستحقا للتصدير بغيره
وذلك الغير الذي له الصدر اما ان يكون متقدما عليه اي على المبتدا نحو لزيد قائم
فزيد مبتدا وقائم خبره وهو واجب التاخير لان المبتدا تقدم عليه لام الابتدا وهي
ما تمنعه من تاخيره فان لام الابتدا لازمة لصدر الكلام وما اقترن بلام الصدر وجب
تقديمه والى ذلك اشار الناظم بقوله. او كان مسند الذي لام ابتدا. فاما قوله
وهو رؤبة. ام الحليس لعجوز شهربة. ترضى من اللحم بعظم الرقبة فاللام
داخلة على مبتدا محذوف والتقدير لهي عجوز والجملة خبر ام الحليس ولا يمتنع دخول
اللام في الخبر اذا كان جملة بخلاف المفرد او لا حذف و اللام زائدة لا لام الابتدا كقوله
. خالي لانت ومن جرير خاله. ينل العلاء ويكرم الاخوالا. ويضعف التقدير
الاول ان الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدا اي الجمع بين متنافيين ويضعف التقدير
الثاني ان زيادة اللام في الخبر خاصة بالشعر فالاولى في المغني واذا دار الامر بين
التقدير من دعوى الزيادة اولى من دعوى الحذف لئلا يجتمع التوكيد والحذف وهو
ممتنع عند الجمهور او يكون ذلك الغير الذي له الصدر متاخرا عنه اي عن المبتدا بان
يكون ما له الصدر مضافا اليه المبتدا نحو غلام من في الدار فغلام مبتدا ومن اسم استفهام

مضاف

مضاف اليه وفي الدار خبر المبتدا وغلام من يقم اقم معه فغلام مبتدا ومن اسم شرط مضاف
اليه ويقم خبر المبتدا واقم معه جواب الشرط ومال كم رجل عندك فمال مبتدا وكم خبرية
مضاف اليها ورجل تمييزها مخفوض باضافته اليها وعندك خبر المبتدا وحاصل
ما اتى به من امثلة ما يستحق التصدير سبعة اضرب ما التعجبية ومن الاستفهامية
والشرطية وكم الخبرية والموصول الذي في خبره الفاء ولام الابتدا والمضاف الى ما له
الصدر ويلحق عليه ضمير الشان فانه يلزم صدر الكلام والاخبار بالجملة واذا اخبر عنه
بجملة لا يجوز ان تتقدم عليه الحالة الثانية التقدم ويجب في اربع مسايل ايضا
وفي غالب النسخ اسقاط الحالة الثانية التقدم واثبات ويمتنع يعني تاخير الخبر في اربع
مسايل احدها ان يوقع تاخيره في لبس ظاهر نحو في الدار رجل يعني في الدار خبر مقدم ورجل
مبتدا مؤخر وجوبا وعند ما مال فعندي خبر مقدم ومال مبتدا مؤخر وجوبا وقصد
غلامه رجل فالجملة قصد غلامه خبر مقدم ورجل مبتدا مؤخر قال ابو حيان ولا اعلم
خلافا في هذه الاخيرة وعندي انك فاضل فعندي خبر مقدم وانك فاضل
يعني ان مبتدا مؤخر ولا يجوز تاخير الخبر في شيء من ذلك لما في تاخر الخبر في هذا المثال
الاخير وهو عندي انك فاضل من ايقاع اللبس ان المفتوحة بان المكسورة فكذا في اللبس
ان المؤكدة المفتوحة بان المفتوحة التي بمعنى لعل فلو قدم المبتدا واخر الخبر يصير
انك فاضل عندي فيحتمل ان تكون ان مفتوحة وهي وصلتها مبتدا والظرف خبر ويحتمل ان تكون
مكسورة لكونها وقعت في ابتداء الجملة والظرف متعلق بفاضل وعلى الفتح يحتمل كونها
مؤكدة وكونها بمعنى لعل لانها احدى لغاتها والمعنى لعلك فاضل عندي وهذا لا التباس
لا يتاتى مع تقديم الظرف لان ان المؤكدة المكسورة وان المفتوحة التي بمعنى لعل لا يتقدم
معمول خبرها عليهما ولهذا لا يجوز تاخيره اي الخبر عن المبتدا بعد اما الشرطية المفتوحة الهمزة
المشددة الميم كقوله. عندي اصطبار واما انني جزع يوم النوى فلوجد كاد
يبريني. فاما انني جزع بكسر الزاي مبتدا ويوم النوى بالنون بمعنى البعد والفراق متعلق بجزع لانه
صفة مشبهة من الجزع بفتحتين وهو نقيض الصبر وفلوجد جار ومجرور خبر انني جزع
على حد اما زيد ففي الدار ويبريني من بريت القلم اذا نحته واصل البري القطع والمعنى
واما جزعي يوم الفراق فلاجل وجد قارب ان يفنيني وانما جاز تاخير الخبر عن المبتدا هنا
لان ان المكسورة وان التي بمعنى لعل لا يدخلان هنا لان كلا منهما مع معموليها جملة تامة
مستقلة واما لا تفصل من الفاء بجملة تامة وانما تفصل باسم مفرد او جملة شرط دون جوابه
نحو فاما ان كان من المقربين فروح وتاخره اي الخبر عن المبتدا في الامثلة الثلاثة الاول يفهم
الكلام وهي في الدار رجل وعند ما مال وقصد غلامه رجل يوقع في اللبس الخبر بالصفة
لان النكرة تطلب الظرف والمجرور والجملة تختص بها طلبا حثيثا فلو تاخر الخبر فيها لتوهم
انه صفة لان الجمل وشبهها بعد النكرات صفات فالتزم التقديم دفعا لهذا الالباس والى
ذلك اشار الناظم بقوله. ونحو عندي درهم ولي وطر. ملتزم فيه تقدم الخبر. والثاني يجب
تقديم الخبر نحو اجل مسمى عنده لان النكرة وهي اجل قد وصفت بمسمى فضعف
طلبها للظرف فكان الظاهر في الظرف وهو عنده انه خبر لا انه صفة ثانية له وفي
الكشاف ان تقديم المبتدا هنا واجب لان المعنى واي اجل مسمى عنده تعظيما لشان الساعة

[illegible]

بل انما جرى فيه هذا العمل وجب التقديم المسئلة الثانية مما يجب فيه تقديم الخبر ان يقترن
المبتدا بالا لفظا نحو ما لنا الا اتباع احمد فلنا خبر مقدم واتباع احمد مبتدا مؤخر او يقترن
بالا معنا نحو انما عندك زيد فعندك خبر مقدم وزيد مبتدا مؤخر وهو المحصور فيه والمعنى
ما عندك الا زيد وشمل ذلك قول الناظم. وخبر المحصور قدم ابدا. المسئلة الثالثة ان
يكون الخبر لازم الصدرية بنفسه نحو اين زيد او بغيره اما متقدم عليه نحو لغلام زيد او
متاخر عنه وذلك اذا كان الخبر مضافا الى لازمها اي الصدرية نحو صبيحة اي يوم سفرك
فصبيحة خبر مقدم واي اسم استفهام مضاف اليه وسفرك مبتدا مؤخر والى ذلك اشار الناظم
بقوله. كذا اذا يستوجب التصدير. المسئلة الرابعة ان يعود ضمير متصل بالمبتدا
على بعض متعلق الخبر كقوله تعالى ام على قلوب اقفالها فاقفالها مبتدا مؤخر وعلى قلوب خبر
مقدم ولا يجوز تاخيره لئلا تعود الهاء المتصلة باقفالها على قلوب وهي متاخرة في الرتبة لانها
بعض متعلق الخبر لان الخبر على التحقيق المتقدم هو الاستقرار والجار والمجرور متعلق به ومتعلق
الخبر رتبته التاخير فيعود الضمير على متاخر لفظا ورتبة وكذا اذا عاد على مضاف اليه الخبر
نحو قول الشاعر وهو نصيب بالتصغير بن كعب رباح وهو عبد اسود لبني مروان لا نصيب
الاصغر مولى المهدي يخاطب امراة. اهابك اجلالا وما بك قدرة. علي ولكن ملء عين حبيبها
فملء خبر مقدم وحبيبها مبتدا مؤخر ولا يجوز تقديمه على الخبر لئلا يعود الضمير على عين وقد
اضيف اليها الخبر وهو متاخر في الرتبة وتسميته بعض الخبر مجاز وانما الخبر المضاف لا غير
وقول الخطيب التبريزي ان الضمير المضاف اليه المبتدا يجوز ان يرجع الى المراة بعيد
والى ذلك اشار الناظم بقوله. كذا اذا عاد عليه مضمر. مما به عنه مبينا يخبر. وفي نسخة
في بعض النسخ الحالة الثالثة جواز التقديم والتاخير وذلك فيما فقد فيه موجبهما
كقولك زيد قائم فيترجح تاخيره على الاصل ويجوز تقديمه لعدم المانع والى ذلك اشار الناظم
بقوله. وجوزوا التقديم اذ لا ضررا. فصل وما علم من مبتدا وخبر جاز حذفه
والى ذلك اشار الناظم بقوله. وحذف ما يعلم جائز ومن يجب حذفه المعلوم منهما اما
حذف المبتدا جوازا فنحو من عمل صالحا فلنفسه ومن اساء فعليها ويقال كيف زيد
فتقول في الجواب دنف بكسر النون فلنفسه وعليها ودنف اخبار المبتدات محذوفة جوازا
للعلم بها والتقدير فعمله لنفسه واساءته عليها وهو دنف اي مريض من العشق وطريق
العلم بها ان عمله واساءته مصدران ماخوذان من فعليهما السابق ودخول الفا على ما لا يصلح
ان يكون مبتدا قرينة الفعل على حذفه وان الضمير معلوم من العائد عليه في السؤال والى ذلك
اشار الناظم بقوله. وفي جواب كيف زيد قل دنف. فزيد استغني عنه اذ عرف. واما
حذفه اي المبتدا وجوبا فاذا اخبر عنه بنعت مقطوع عن منعوته لمجرد مدح نحو الحمد
لله الحميد او ذم نحو اعوذ بالله من ابليس عدو المؤمنين او ترحم نحو مررت بعبدك المسكين
برفع الحميد وعدو والمسكين على انها اخبار لمبتدات محذوفة وجوبا والتقدير هو الحميد هو عدو
المؤمنين هو المسكين وانما وجب حذفه لانهم لما قطعوا هذه النعوت الى النصب التزموا اضمار
الناصب امارة على انهم قصدوا انشاء المدح او الذم او الترحم كما فعلوا في النداء اذ لو اظهروا
الناصب لاوهم الاخبار واجروا الرفع في وجوب الحذف مجرى النصب واحترز بقوله
لمجرد مدح الى اخره من ان يكون النعت للايضاح او التخصيص فانه اذا قطع الى الرفع جاز

وجوبا ... وحكم حذف المبتدا المخبر عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح او ذم او ترحم وحكم الحذف من اضمار الناصب غير فصيح النعت للنصب ايضا وحفظ ... المذكور

ذكر المبتدا وحذفه في اظهار الناصب واضماره او اخبر عنه بمصدر جيء به اي بالمصدر بدلا
اي عوضا من اللفظ بفعله اي بفعل المصدر والمراد انهم تلفظوا بالمصدر عوضا عن تلفظهم
بالفعل نحو سمع وطاعة وقوله. فقالت حنان ما اتى بك هاهنا. اذو نسب ام انت بالحي
عارف. فسمع وحنان خبران لمبتدا ين محذوفين وجوبا والتقدير امري حنان وامري سمع وطاعة
واصل هذه المصادر النصب بفعل محذوف وجوبا لانها من المصادر التي جيء بها بدلا من اللفظ
بافعالها ولكنهم قصدوا الثبوت والدوام فرفعوها وجعلوها اخبارا عن مبتدات محذوفة
وجوبا حملا للرفع على النصب وفاعل فقالت مستتر عائد على المراة المعهودة والمعنى
انني احن عليك اي شيء جاء بك هاهنا الك قرابة ام معرفة بالحي وانما قالت لعله لاخوفا
من انكار اهل الحي عليه فيقتلونه او اخبر عنه بمخصوص نعم في افادة المدح او بئس في افادة
الذم موخرا المخصوص عنهما اي عن نعم وبئس نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو اذا قدرا
اي زيد وعمرو خبرين لمبتدا ين محذوفين وجوبا كانه لما قيل نعم الرجل او بئس الرجل قيل
عن المخصوص بالمدح او الذم من هو فقيل له هو زيد او هو عمرو اما اذا قدرا مبتدا ين
وخبرهما الجملة قبلهما او محذوفا على راي ابن عصفور فليسا مما نحن فيه فان كان المخصوص مقدما
على نعم او بئس نحو زيد نعم الرجل وعمرو بئس الرجل فمبتدا اي فهو مبتدا لا غير والجملة بعده خبره
والرابط بينهما العموم الذي في الرجل ومن ذلك اي من حذف المبتدا وجوبا قولهم من انت زيد
بالرفع فزيد خبر لمبتدا محذوف وجوبا اي مذكورك زيد وهذا التقدير اولى من تقدير سيبويه
كلامك زيد لان العاني لا يخبر عنه بالذوات ولان زيدا ليس بكلام لعدم تركيبه واجيب
بانه من باب اطلاق الكلام على المفرد وهو جائز لغة كما جاء في كلمة وهو اطلاق الكلمة على
الكلام والمعنى على التقديرين ان شخصا ذكر زيدا وهو ليس اهلا للذكر فقيل له من انت زيد بروي
برفع زيد ونصبه فالرفع على ما مر والنصب بفعل محذوف وجوبا والتقدير من انت تذكر
زيدا ومن ثم قال ابن طاهر في الرفع التقدير مذكورك زيد ليكون المقدر في الرفع من لفظ المقدر
في النصب والحق حذف الرابع كما التزم حذف الناصب نص عليه سيبويه وابو علي
ذلك تعظيما لزيد واجلالا للمخاطب واذلالا له ومن حذف المبتدا وجوبا قولهم في ذمتي
لافعلن ففي ذمتي خبر لمبتدا محذوف وجوبا لسد جواب القسم مسده اي في ذمتي ميثاق او
عهد ذكره ابو علي واما حذف الخبر جوازا فنحو خرجت فاذا الاسد فالاسد مبتدا وخبره
محذوف جوازا اي حاضر لان اذا الفجائية تشعر بالحضور ونحو اكلها دائم وظلها فظلها
مبتدا وخبره محذوف جوازا لدلالة ما قبله عليه اي كذلك اي دائم ويقال من عندك فتقول
زيد فزيد مبتدا وخبره محذوف جوازا لدلالة ما قبله عليه اي عندي والى ذلك اشار الناظم بقوله.
كما تقول زيد بعد من عندكما. ويقال ما عندك فتقول درهم اي درهم عندي فيقدر الخبر
متاخرا قال ابن مالك ولا يجوز ان يكون التقدير عندي درهم لا على ضعف لان الجواب ينبغي
ان يسلك به سبيل السؤال والمقدم في السؤال هو المبتدا وكان هو المقدم في الجواب ولان
الاصل تاخير الخبر فترك في مثل عندي درهم لان التاخير يوهم الوصفية وذلك مامون فيما هو
جواب فلم يعدل عن الاصل بلا سبب انتهى فان قلت اذا قدر الخبر متاخرا فما مسوغ
الابتدا بدرهم قلت كونه جوابا للاستفهام واما حذفه اي الخبر وجوبا ففي
اربع مسائل احداها ان يكون الخبر كونا مطلقا والمبتدا واقع بعد لولا الامتناعية

والمراد بالكون الوجود وبالاطلاق عدم التقييد بامر زايد على الوجود وايضاح ذلك
انه يقال ان كان امتناع الجواب لمجرد وجود المبتدا فالخبر كون مطلق نحو لولا زيد لاكرمتك
فالاكرام ممتنع لوجود زيد فزيد مبتدا وخبره محذوف وجوبا وهو كون مطلق اي لولا زيد موجود
وان كان امتناع الجواب لمعنى زايد على وجود المبتدا فالخبر كون مقيد كما اذا قيل هل زيد محسن
اليك فتقول لولا زيد لهلكت تريد لولا احسان زيد اليك لهلكت فالهلاك ممتنع لاحسان زيد
فالخبر كون مقيد بالاحسان وانما حذف الخبر بعد لولا اذا كان كونا مطلقا لانه معلوم
بمقتضى لولا اذ هي دالة على امتناع لوجود فالمدلول على امتناعه هو الجواب والمدلول على وجوده
هو المبتدا فاذا قيل لولا زيد لاكرمتك لم يشك في ان وجود زيد منع من الاكرام فصح الحذف
لتعيين المحذوف وانما وجب لسد الجواب مسده وحلوله محله والى ذلك اشار الناظم
بقوله وبعد لولا غالبا حذف الخبر حتم فلو كان الخبر كونا مقيدا بمعنى زايد على الوجود
وجب ذكره ان فقد دليله كقولك لولا زيد سالمنا ما سلم من القتل فزيد مبتدا وجملة سالمنا
خبره وهو كون مقيد لان وجود زيد مقيد بالمسالمة ولا دليل يدل على خصوصيتها ولزم
ذكره وفي الحديث خطابا لعايشة رضي الله عنها لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت
الكعبة على قواعد ابراهيم وحكاه في المغني بلفظ لولا قومك حديثو عهد بالاسلام لهدمت
الكعبة فقومك مبتدا وحديثو خبره وهو كون مقيد بالحداثة وجاز الوجهان وهما ذكر الخبر
وحذفه ان وجد الدليل الدال عليه نحو لولا انصار زيد حموه ما سلم فحموه خبر انصار وهو
كون مقيد بالحماية والمبتدا دال عليها اذ من شان الناصر ان يحمي من ينصره ومنه قول ابي
العلا احمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي المعري في وصف السيف يذيب الرعب منه
كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا فيمسكه خبر الغمد وهو كون مقيد بالامساك والمبتدا
دال عليه اذ من شان غمد السيف امساكه ويذيب نقيض يجمد ومعناه يسيل والرعب بضم
الرا وسكون العين المهملة الخوف فاعل يذيب وكل عضب مفعوله وهو بعين مهملة مفتوحة
وضاد معجمة ساكنة فبا موحدة وهو السيف القاطع والغمد بكسر الغين المعجمة غلاف السيف
والاسالة ايجاد السيلان والهاء في يمسكه عايد على كل عضب قال الموضح في شرح
الشواهد والمعنى ان هذا السيف يذوب منه السيوف فلولا ان اغمادها تمسكها لسالت لذوبانها
من فزعها منه انتهى وهذا التفصيل مذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن
مالك واليه اشار الناظم بقوله غالبا وقال الجمهور لا يذكر الخبر بعد لولا اصلا بنا
عندهم على انه لا يكون الا كونا مطلقا واوجبوا جعل الكون الخاص اي المقيد مبتدا فيقال
في لولا زيد سالمنا ما سلم فلولا مسالمة زيد ايانا اي موجودة ويقال في لولا انصار زيد
حموه ما سلم لولا حماية انصار زيد اياه اي موجودة ولحنوا المعري في قوله فلولا الغمد
يمسكه لسالا قال الموضح في المغني وليس بجيد لاحتمال تقدير يمسكه بدل اشتمال
على ان الاصل ان يمسكه ثم حذفت ان فارتفع الفعل او يقدر يمسكه جملة معترضة انتهى وفي
الاحتمال الاول نظر فقد قال الموضح نفسه في شرح شواهد ابن الناظم في قول الشاعر فلو
سيبويه بعد لو ان كانت شرطا واعترض عليه في تقديره الذي يلزم منه حذف بعض الاسم وبقاء
بعضه هذا كلامه ومن خطه نقلت وهذا ايضا يعترض على الرماني في قوله
ويحتمل ان يخرج على حذف ان الناصبة للاسم الرافعة للخبر والاصل فلولا ان الغمد

يمسكه

يمسكه محذوفة وارتفع الاسم بعدها انتهى ولا يجوز ان يكون يمسكه حالا من الخبر المحذوف
لانهم لا يذكرون الحال بعد لولا لانها خبر في المعنى نقله الموضح في المغني عن الاخفش واقره
وقالوا الحديث المتقدم مروي بالمعنى لا باللفظ قال ابن ابي الربيع لم ار هذه الرواية
يعني بهذا اللفظ من طريق صحيح والروايات المشهورة فيه لولا حداثة قومك لولا
حداثة قومك لولا ان قومك حديثو عهد بجاهلية وتقدم لنا نقله الحديث الذي عنه في شرح
النظم وما ذكره الموضح من ان الاسم المرفوع بعد لولا مبتدا هو الصحيح عند البصريين
وذهب الكوفيون الى انه فاعل بفعل محذوف وقيل هو مرفوع بلولا او بها لنيابتها
المسألة الثانية ان يكون المبتدا نصا في القسم يعني انه لا يستعمل الا في القسم
ويعلم منه ذكر القسم قبل ذكر المقسم عليه نحو لعمرك بفتح العين من عمر الرجل بكسر
الميم اذا عاش زمانا طويلا ثم استعمل في القسم مرادا به الحياة اي وحياتك لافعلن
وايمن الله بفتح الهمزة وضم الميم من اليمن وهو البركة اي بركة الله لافعلن فعمرك وايمن
الله مبتدا ان حذف خبرهما وجوبا اي لعمرك قسمي وايمن الله يميني وانما وجب حذفه
لسد جواب القسم مسده فان قلت عهد الله لافعلن جاز اثبات الخبر وحذفه لعدم
الصراحة في القسم به لان عهد الله غير ملازم للقسم اذ يستعمل في غيره نحو عهد الله يجب الوفاء
به ولا يعلم منه القسم الا بذكر المقسم عليه وزعم ابن عصفور ان المحذوف في نحو لعمرك لافعلن
ان يقدر القسمي عمرك فيكون من حذف المبتدا والاول اولى لانه اذا دار الحذف بين ان يكون
من الصدور والاوايل او من الاعجاز والاواخر فالحمل على الاواخر اولى لانها هي محل التغيير
غالبا ولان دخول اللام على شيء واحد لفظا وتقديرا اولى من جعلها داخلة في اللفظ
على شيء وفي التقدير على شيء اخر والى هذه المسألة اشار الناظم بقوله وفي نص يمين
ذا استقر المسألة الثالثة ان يكون المبتدا معطوفا عليه اسم بواو هي نص
في المعية نحو كل رجل وضيعته بالضاد المعجمة وهي الحرفة سميت بذلك لان صاحبها
يضيع بتركها والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد واو عينت مفهوم مع كمثل كل صانع
وما صنع فكل مبتدا وصانع مضاف اليه وما صنع معطوف على المبتدا والخبر محذوف وجوبا
اي مقترنان وانما حذف لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة والاقتران وانما وجب
الحذف لقيام الواو مقام مع ولو جي بمع مكان الواو كان كلاما تاما ولو قلت زيد
وعمرو واردت الاخبار باقترانهما جاز حذفه اي الخبر اعتمادا على ان السامع يفهم من
اقتصارك على ذكر المتعاطفين معنى الاقتران والاصطحاب وجاز ذكره لعدم التنصيص
على المعية قال الفرزدق تمنوا لي الموت الذي يشعب الفتى وكل امرئ والموت يلتقيان
فاثبت ذكر الخبر وهو يلتقيان ويشعب بفتح العين المهملة يفرق وما ذكره الموضح هو قول
جمهور البصريين وزعم الكوفيون والاخفش ان نحو كل رجل وضيعته مستغن عن تقدير
خبر لان معناه مع ضيعته وذلك كلام تام لا يحتاج الى شيء اخر والبيت ضرورة
المسألة الرابعة ان يكون المبتدا اما مصدرا عاملا في اسم مفسر
بكسر السين لضمير بالتنوين متعلق بمفسر ذي حال نعت لضمير لا يصح كونه اي الحال خبرا عن
المبتدا المذكور نحو ضربي زيدا قايما فضربي مبتدا وهو مصدر مضاف الى فاعله وزيدا مفعوله
وقايما حال من ضمير يفسره زيد وهذه الحال لا يصح جعلها خبرا عن ضربي لان الخبر وصف

في المعنى والمذهب لا يوصف بالفناء فلا يقال ضربي قائم واما مصدر امور لا نحو ان ضربت اولى
تضرب زيدا قائما على راي بعض الكوفيين او يكون المبتدا اسم تفضيل مضافا الى المصدر المذكور
نحو اكثر شربي السويق ملتوتا فاكثر اسم تفضيل مبتدا مضاف الى مصدر عامل في اسم مفسر
لضمير ذي حال لا يصح كونها خبرا عنه او مضافا الى شيء مؤول بالمصدر المذكور نحو اخطب ما يكون
الامير قائما فاخطب اسم تفضيل مبتدا مضاف الى مؤول بالمصدر وهو ما والفعل اي اخطب
كون الامير قائما وخبره اذا كان كل ما في الامثلة السابقة مقدر باذ كان اذا اريد الماضي او اذا
كان ان اريد المستقبل عند سيبويه وجمهور البصريين فيكون الخبر ظرف زمان متعلقا بمحذوف
والتقدير حاصل اذ كان او اذا كان قائما فحاصل خبر واذا ظرف للخبر مضاف الى كان التامة
وفاعله مستتر فيها عائد على معمول المصدر وقائما وملتوتا حالا لا من الضمير المستتر في كان
وانما لم تجعل كان ناقصة والمنصوب خبرها لامرين احدهما التزام تنكيره فانهم لا يقولون ضربي
زيدا القائم والثاني وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه كالحديث لوجهين
اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد قاله ابن الناظم ومقدر بمصدر مضاف الى صاحب
الحال عند الاخفش واختاره الناظم في التسهيل لقلة الحذف مع صحة المعنى فتقدير الخبر
في ضربي زيدا قائما ضربه قائما وفي اكثر شربي السويق ملتوتا شربه ملتوتا وفي اخطب ما
يكون الامير قائما كونه قائما فالمصدر الثاني هو الخبر وفاعله محذوف والهاء مضاف اليها
معمول له وهذا وان كان اقل حذفا من الاول غير مرضي عند سيبويه وجمهور البصريين
لما فيه من حذف المصدر وابقاء معموله وهو لا يجوز عندهم ولان تقدير الظرف يناسب الحال
قال ابن عصفور والناصب للحال الذي يسد مسد الخبر لانها بمنزلة الظرف في المعنى الا ترى انه
لا فرق بين ضربي زيدا قائما وضربي زيدا وقت قيامه فكل منهما سد مسد الخبر وكل منهما على
معنى في والظرف يسد مسد الخبر فكذا الحال انتهى وقيل الخبر نفس الحال كما قيل به في الظرف
وقيل الحال اغنت عنه كما اغنى مرفوع الوصف عن الخبر والصحيح ان الخبر محذوف وجوبا
كما نبه عليه الناظم بقوله وقبل حال لا يكون خبرا عن الذي خبره قد اضمرا واحترز الموضح
بقوله عاملا في اسم مفسر لضمير ذي حال من ان يكون المصدر عاملا في صاحب الحال نفسه فان الحال
لا تسد مسد الخبر حينئذ نحو ضربي زيدا قائما شديد فان قائما حال من زيد والعامل فيها
هو العامل في زيد وهو ضربي فلا يغني عن الخبر لانه من صلة المصدر وشمل قوله عاملا في
اسم مفسر كون المفسر معمولا كما مثل وكونه فاعلا في المعنى نحو قيام زيد ضاحكا قاله
المرادي في شرح التسهيل واحترز بقوله لا يصح كونها خبرا عن المبتدا عما اذا صحت فانه
لا يجوز ضربي زيدا شديدا بالنصب لصلاحية الحال للخبرية فالرفع لشديد واجب لانه
وصف للضرب لا لزيد فيتعين انما وجب الرفع لعدم احتياجه الى اضمار وهو مشكل فانه يلزم
ان يكون راجحا كما في زيد ضربته وشذ قولهم لرجل حكموه عليهم واجازوا حكمه حكمك مسمطا
بضم الميم وفتح العين المهملة وتشديد الميم الثانية وفي اخره طاء مهملة اي مثبتا وكان القياس
رفعه لصلاحيته للخبرية ولكنه نصبا على الحالية والخبر محذوف اي حكمك لك مثبتا اي نافذا
وشذوذه من وجهين احدهما النصب مع صلاحية الحال للخبرية والثاني ان الحال
ليست من ضمير معمول المصدر وانما صاحب الحال ضمير المصدر المستتر في الخبر ولا يصح ان يكون الحال من
الكاف المضاف اليه في حكمك لان الذوات لا توصف بالنفوذ واشذ منه قراءة علي كرم الله وجهه

ونحن

ونحن عصبة بالنصب مع انتفاء المصدر بالكلية وبعضهم خرجها على حذف الخبر والتقدير ونحن نجتمع
عصبة فجاء لا مع جواز تعدد الخبر لفظا ومعنى لمبتدا واحد لان الخبر كالنعت
فيجوز تعدده والى ذلك اشار الناظم بقوله واخبروا باثنين او باكثر عن واحد سواء اتفقا
افرادا وجملة او اختلفا فالاول نحو زيد شاعر كاتب اي ناثر يعني انه ينظم
الكلام وينثره والثاني نحو زيد قام غدا والثالث نحو زيد قائم غدا وعكسه
والمانع لجواز التعدد كابن عصفور يدعي تقدير هو للثاني من الخبرين او يدعي انه اي المبتدا
جامع للوصفين الشعر والكتابة لا الاخبار بكل منهما على انفراده لوجود التعدد لفظا
ومعنى نص على ذلك ابن عصفور في المقرب وشرح الجمل وليس من تعدد الخبر لواحد ما ذكره
ابن الناظم في شرح النظم من قوله وهو ظاهر على ما قيل يداك يد خيرها يرتجى واخرى
لاعدائها غائظة بل من تعدد الخبر لمبتدا متعدد في نفسه حقيقة لان يداك في قوة مبتدأين
لكل منهما خبر على حدته ولان التغاير العطف ليس من التعدد وقول ابيه في التسهيل
بعطف وغيره فيه تعقب عليه وليس من تعدد الخبر لفظا ومعنى ما ذكره ابن الناظم ايضا من نحو
قولهم الرمان حلو حامض بل من تعدد الخبر لفظا لا معنى لانهما بمعنى خبر واحد اي مز وضابطه
ان يكون المخبر عنه مشتملا على الوصفين معا لا على كل من الخبرين الا ترى ان المز ليس تام الحلاوة
ولا تام الحموضة ولكنه بينهما ولهذا اي ولاجل كونهما في معنى خبر واحد يمتنع العطف للثاني
على الاول على الاصح لان العطف يقتضي المغايرة فلا يقال الرمان حلو وحامض خلافا
للفارسي في احد قوليه ويمتنع ايضا ان يتوسط المبتدا بينهما وان يتقدما على المبتدا على الاصح
فيهما عند الاكثرين قاله في البديع فلا يقال حلو الرمان حامض ولا حلو حامض الرمان وجوز الثاني
بعضهم لانه ليس المراد احدهما بل كلاهما ولا صفة لامتناع وصف الشيء بهما فهذه ونقل
عن الاخفش جواز كونه وصفا للاول على معنى حلو فيه حموضة والصفة توصف اذا نزلت
منزلة الجامد نحو مررت بالضارب العاقل ورد بان الصفة كالفعل وهو لا يوصف ولو صح هذا
الزم فيه التصغير وهو جائز بالخلاف قاله الموضح في شرح بانت سعاد ولا خبر مبتدا
محذوف لان المراد انه جمع الطعمين وهل في كل منهما ضمير او لا ضمير فيهما او في الثاني فقط اقوال
اختار ابو حيان الاول وصاحب البديع الثاني والفارسي الثالث ونظم
ثمرة الخلاف في تحملهما او تحمل احدهما في نحو هذا البستان حلو حامض رمانه فان قلنا لا يتحمل
او اضمر اتعين رفع رمانه بالثاني وان قلنا انه يتحمل جاز ان يكون من باب التنازع في
السببي المرفوع على القولين وليس من تعدد الخبر ما ذكره ابن الناظم ايضا من نحو والذين كذبوا
بآياتنا صم وبكم في الظلمات لان الثاني تابع بالعطف بالواو على ما قبله والاصل
والذين كذبوا بآياتنا بعضهم صم وبعضهم بكم بحذف المبتدا وبقي خبراهما بعطف احدهما على
الاخر هذا باب الافعال الداخلة على المبتدا اذا لم يلزمه التصدير و
الحذف ولا عدم التصرف ولا الابتدائية بنفسه او بغيره قال ولا كاسم الشرط والثاني
المخبر عنه بنعت مقطوع والثالث نحو طوبى للمؤمن والرابع نحو اقل رجل يقول ذلك
الا زيد والخامس نحو كم مصحوب اذا الفجائية والخبر اذا لم يكن فعلا ولا انشاء ترفع المبتدا
تشبيها بالفاعل ويسمى اسمها حقيقة وفاعلها مجازا وتنصب الخبر تشبيها بالمفعول
ويسمى خبرها حقيقة ومفعولها مجازا لانها اشبهت الفعل التام المتعدي لواحد كضرب زيد

وهو ليس باتفاق لانها وضعت وضع الحروف في انها لا يفهم معناها الا بذكر متعلقها ودام
عند الفرا وكثير من المتاخرين لانها صلة لما الظرفية وكل فعل وقع صلة لما التي بمعنى مدة فانه
ابو حيان في النكت الحسان واما يدوم ودم ودائم ودوام فمن تصرفها التامة وما يتصرف
تصرفا ناقصا وهو زال واخواتها الثلاثة برح وفتى وانفك فانها لا يستعمل منها امر
لان من شرط عملها النفي وهو لا يدخل الامر ولا مصدر لعدم دلالتها على الحدث عند جمهور
البصريين ودام عند الاقدمين وقليل من المتاخرين فانهم اثبتوا لها مضارعا وهو يدوم وما
يتصرف تصرفا تاما وهو الباقي بناء على ان لها مصادر فمصدر كان الكون والكينونة
ومصدر امسى الامساء واضحى الاضحاء والاصباح ومصدر صار الصير والصيرورة ومصدر
بات البيات والبيتوتة ومصدر ظل الظلول قاله ابو حيان وللتصاريف في هذه الافعال

وللتصاريف

وهما التصرف التام والناقص ما للماضي من العمل بشرطه وغيره والى ذلك اشار الناظم بقوله
وغير ماض مثله قد عملا ان كان غير الماضي منه استعملا فالمضارع ولم اك بغيا فاصله
مضارع كان واصله اكون حذفت الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف
واسمه مستتر فيه وجوبا وبغيا خبره واصله بغويا اجتمع فيه الواو والياء وسبقت
احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وقلبت الضمة كسرة والامر
نحو قل كونوا حجارة اصله قبل اتصال الواو كون حذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار كن
ولما اتصل بعد واو الجماعة حركت النون بالضم لمناسبة الواو فرجعت الواو المحذوفة لزوال
التقاء الساكنين والواو اسمه وحجارة خبره ومثله كونوا ربانيين ولو مثل به لكان حسنا
والمصدر كقوله ببذل وحلم ساد في قومه الفتى وكونك اياه عليك يسير
كونك مبتدا وهو مصدر مضاف الى اسمه وهي كاف المخاطب واياه خبره من جهة نقصانه
والاصل وكونك اياه فحذف المضاف وانفصل الضمير وفيه رد على ابي البقاء في زعمه
ان المنصوب بعد مصدر كان حال لان الضمير لا ينتصب على الحال ويسير خبر من جهة ابتدائيته
والبذل بالذال المعجمة العطاء والباء متعلقة بساد وعليك متعلق بيسير مقدم من تاخير
واسم الفاعل كقوله وما كل من يبدي البشاشة كائنا اخاك اذا لم تلفه لك
منجدا وكائنا خبر ما الحجازية واسمه مستتر فيه جوازا تقديره هو واخاك خبره والبشاشة
بفتح الموحدة وشينين معجمتين طلاقة الوجه وتلفه بالفاء بمعنى تجده منجدا اي معينا
وفي التنزيل الفوا اباءهم ضالين ومنجدا بالجيم مفعوله الثاني لا حال خلافا للعيني واسم
المفعول كقول سيبويه في الكتاب مكون فيه قاله ابو حيان وقوله وهو الحسين بن مطير
الاسدي قضى الله يا اسماء ان لست زائلا احبك حتى يغمض العين مغمض فزائل
اسم فاعل من زال الناقصة واسمه مستتر فيه تقديره انا وجملة احبك خبره فصل
وتوسط اخبارهن بينهن وبين اسمائهن جائز خلافا لابن درستويه في ليس ولابن
معطي في دام نص عليه في الفيته قيل ولم يعرف لغيره والصحيح الجواز من غير
استثناء وعليه قول الناظم وفي جميعها توسط الخبر اجز قال الله تعالى وكان حقا
علينا نصر المومنين فحقا خبر كان مقدم ونصر المومنين اسمها مؤخر ومن الزم تقديم
خبرها على اسمها توسطه بينها وبين اسمها الذي لم يتقدم عليها وقرا حمزة وحفص ليس
البر ان تولوا وجوهكم بنصب البر على انه خبر مقدم وان تولوا اسمها مؤخر وقد توسط

خبر

خبر ليس بينها وبين اسمها وهو خلافا لما على انه خبر مقدم لما منعه ابن درستويه ويوخذ
من كلام المغني ان رفع البر ضعيف لضعف الاخبار بالضمير عما هو دونه في التعريف فانه
قال واعلم انهم حكموا لان وان المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير لانه لا يوصف كما ان
الضمير كذلك فلهذا قرا السبعة ما كان حجتهم الا ان قالوا بالنصب وقال الشاعر لا طيب
للعيش ما دامت منغصة لذاته بادكار الموت والهرم فمنغصة خبر دام مقدم ولذاته
اسمها مؤخر فقد توسط خبر دام بينها وبين اسمها وهو خلاف ما منعه ابن معط وله ان
يقول لذاته مرفوع على النيابة عن الفاعل بمنغصة واسم دام مستتر فيها على طريق التنازع
في السببي المرفوع الا ان يكون لا يراه واولى منه قول الاخر ما دام حافظ سري من
وثقت به فهو الذي لست عنه راغبا ابدا وتقدم الخبر على الاسم لا ان يمنع من جواز
التوسط مانع نحو وما كان صلاتهم عند البيت الا مكاء اي صفيرا وتصدية
اعرابها نحو كان موسى فتاك وقد يكون التوسط واجبا نحو كان في الدار ساكنها فتحصل
ثلاثة اقسام قسم يجوز وقسم يمتنع وقسم يجب فصل وتقديم اخبارهن عليهن
جائز عند البصريين اذا عريت مما يوجب التقديم او التوسط او التاخير بدليل اهؤلاء اياكم
كانوا يعبدون وانفسهم كانوا يظلمون فاياكم وانفسهم معمولان لخبر كان وقد تقدما عليها
وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل قاله ابن مالك في شرح التسهيل وسبقه الى
ذلك الفارسي وابن جني وغيرهما من البصريين وهو غير لازم فان البصريين اجازوا زيدا عمرو ضرب
مع قولهم لا يتقدم الخبر اذا كان فعلا فاجازوا تقديم المعمول ولم يجيزوا تقديم العامل وفي التنزيل
فاما اليتيم فلا تقهر فتقدم معمول الفعل مع ان الفعل لا يجوز تقديمه لان اما لا يليها فعل
قاله الموضح في الحواشي الا خبر دام فلا يجوز تقديمه على ما دام اتفاقا لان معمول صلة الحرف
المصدري لا يتقدم عليه ولا يجوز توسطه بين ما ودام على الصواب ان قلنا ان الموصول
الحرفي لا يفصل من صلته بمعمولها وان قلنا يفصل اذا لم يكن عاملا وهو اختيار ابن عصفور
وان قلنا بعدم تصرف دام فينبغي ان يجري فيه الخلاف الذي في ليس وان قلنا بتصرفها فينبغي
ان يجوز قطعا قاله الموضح في الحواشي وحكى الناظم الاتفاق على المنع مطلقا وكذا سبقه
دام حصر والا خبر ليس فلا يجوز ان يتقدم عليها عند جمهور البصريين من متاخريهم وجمهور
الكوفيين وهو المختار واليه اشار الناظم بقوله ومنع سبق خبر ليس اصطفي وحجتهم
انهم قاسوها على عسى وخبر عسى لا يتقدم عليها اتفاقا والجامع بينهما الجمود واحتج
المجيز من قدماء البصريين والفراء وابن برهان والزمخشري والشلوبين وابن عصفور من المتاخرين
بنحو قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وتقرير الحجة منه ان يوم ياتيهم معمول
لمصروفا وقد تقدم على ليس واسمها ضمير مستتر فيها يعود على العذاب ومصروفا خبرها
وتقديم المعمول لا يصح الا حيث يصح تقديم عامله فلولا ان الخبر وهو مصروفا يجوز تقديمه
على ليس لما جاز تقديم معموله عليها واجيب بالمنع وسنده ما تقدم وعلى تقدير
تسليمه يجاب بان المعمول ظرف فيتسع فيه ما لا يتسع في غيره او بان يوم معمول لمحذوف
تقديره يعرفون يوم ياتيهم وليس مصروفا جملة حالية مؤكدة او مستانفة او بان يوم في
محل رفع على الابتداء وبني على الفتح لاضافته الى جملة ياتيهم وليس مصروفا خبره واذا
نفي الفعل بما النافية جاز توسط الخبر بين النافي والمنفي وهو ما والفعل المنفي مطلقا

سواء كان النفي شرطا في العمل أم لا نحو ما إنما كان زيد ونحو ما قائما زال زيد والمنع التقديم على
نفس ما عند البصريين والفراء من الكوفيين لأنها من ذوات الصدر وإلى ذلك أشار الناظم بقوله
كذا المسبوق خبر ما النافية وأجازه بقية الكوفيين بناء على أنها لا تستحق الصدر بل قياسا على أخواتها
وخص ابن كيسان من الكوفيين المنع بغير زال وأخواتها لأن نفيها إيجاب بدليل أنه لا يجوز
ما زال زيد إلا قائما ورد بأن ذلك لا يخرجها عما ثبت لها من التصدير اعتبارا بأصل الوضع وعمم
الفراء المنع في جميع حروف النفي وبرده قوله وهو العلوط القريعي ورجح الفتى للخير ما إن
رأيته على السن خيرا لا يزال يزيد. ويقدم معمول الخبر على لا النافية والأصل لا يزال يزيد خيرا
ورج أمر من الرجاء والفتى الشاب يقال فتي فهو فتى بالقصر والسن هنا العمر وخيرا مفعول
يزيد يعني أنك إذا رأيت الشاب يزيد خيرا كلما زاد عمره فرجه للخير وما يحتمل أن تكون مصدرية
ظرفية وزيدت أن بعدها لشبهها في اللفظ بما النافية وجزم به في المغني ويحتمل أن تكون زائدة
وإن شرطية وجوابها محذوف. **فصل** ويجوز بإجماع أن يلي هذه الأفعال معمول
خبرها إن كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا للتوسع فيهما كان عندك أو في المسجد زيد معتكفا
والأصل كان زيد معتكفا عندك أو في المسجد فقدم معمول الخبر كان على اسمها وبعدها وإلى ذلك
أشار الناظم بقوله. ولا يلي العامل معمول الخبر إلا إذا ظرفا أتى أو حرف جر. فإن لم يكن
المعمول أحدهما فجمهور البصريين يمنعون مطلقا لما فيه من الفصل بينها وبين اسمها بأجنبي
منها والكوفيون يجيزون مطلقا لأن معمول معمولها في معنى معمولها وفصل ابن السراج والفارسي
من البصريين وابن عصفور من المتأخرين فأجازوه إن تقدم الخبر معه نحو كان طعامك آكلا
زيد لأن المعمول من كمال الخبر كالجزء منه ومنعوه إن تقدم وحده نحو كان طعامك زيد آكلا
إذ لا يفصل بين الفعل ومرفوعه بأجنبي ويتحصل من هذه المسألة أربعة وعشرون صورة
ذكرها المرادي في شرح التسهيل واحتج الكوفيون القائلون بالجواز مطلقا بنحو قوله
وهو الفرزدق قنافذ هداجون حول بيوتهم. بما كان إياهم عطية عودا. وجه الحجة منه
أن إياهم معمول عود وهو خبر كان مقدم وليس ظرفا ولا جارا ومجرورا وقنافذ
بالذال المعجمة جمع قنفذ ... وهو خبر مبتدأ محذوف أي هم قنافذ وهداجون جمع هداج
بتشديد الدال اسم فاعل من الهدجان وهو مشية الشيخ وعطية أبو جرير وأراد الفرزدق
بهذا البيت هجو رهط جرير وتشبيههم بالقنافذ في مشيهم بالليل وطوى ذكر المشبه فهو من
الاستعارة بالكناية وخرج هذا البيت على زيادة كان بين الموصول وصلته أو على
إضمار الاسم في كان حال كونه مرادا به الشأن وعلى هذا اقتصر الناظم فقال ومضمر الشأن
اسما انو إن وقع موهم ما استبان أنه امتنع. أو راجعا إلى ما الموصولة وعليهما عطية
مبتدأ وعود خبره وإياهم معمول الخبر مقدم على المبتدأ وتقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ
جائز عند البصريين وقيل التقديم ضرورة وهذا التخريج الأخير وهو دعوى الضرورة متعين
في قوله باتت فؤادي ذات الخال سالبة. فالعيش إن حم لي عيش من العجب.
فلا يجوز دعوى زيادة باتت ولا إضمار اسمها مرادا به الشأن لظهور نصب الخبر وهو سالبة
ولأن ضمير الشأن لا يخبر عنه بمفرد وحم بالبناء للمفعول بمعنى قدر ولا يتعين دعوى الضرورة
لجواز أن يكون فؤادي منادى سقط منه حرف النداء ومعمول الخبر محذوف أي سالبة لك
فصل وقد تستعمل هذه الأفعال تامة أي مستغنية بمرفوعها عن منصوبها

هذا

هذا هو الصحيح عند ابن مالك وإليه أشار بقوله. وذو تمام ما برفع يكتفي. **وتبعه**
الموضح وهو مذهب سيبويه وأكثر البصريين إن معنى تمامها أنها تدل على الحدث
والزمان **وكذا الخلاف** في تسمية ما ينصب الخبر ناقصا فمن سماها ناقصا فعلى الأول لكونه
لم يكتف بمرفوعه وعلى قول الأكثرين لكونه سلب الدلالة عن الحدث وتجرد للدلالة على
الزمان **واستدل ابن مالك** على بطلان مذهب الأكثرين بعشرة أوجه مذكورة في شرحه
على التسهيل وإذا استعملت تامة كانت بمعنى فعل لازم وكان بمعنى حصل نحو وإن
كان ذو عسرة أي وإن حصل ذو عسرة وأمسى بمعنى دخل في المساء وأصبح بمعنى دخل
في الصباح نحو فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون أي حين تدخلون في المساء وحين
تدخلون في الصباح ودام بمعنى بقي نحو خالدين فيها ما دامت السموات والأرض أي
ما بقيت وبات بمعنى عرس وهو النزول ليلا نحو قول عمر رضي الله عنه أما رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقد بات يعني أي عرس بها وقوله وهو امرؤ القيس بن عابس بالنون
وقيل لابن جرير لا ابن حجر الكندي خلافا لابن الأثير. وبات وباتت له ليلة. كليلة ذي
العائر الأرمد أي وعرس والعائر بالعين المهملة اسم فاعل من العور وهو القذى في العين
ترمص له وقيل الرمد والأرمد صفة له مخصصة على الأول وكاشفة على الثاني
وظلت بالغدو أي ترابه ليلا وظل بمعنى دام واستمر نحو ظل اليوم بالرفع أي
دام ظله وأضحى بمعناه دخل في الضحى نحو أضحينا أي دخلنا في الضحى وصار بمعنى انتقل
نحو صار الأمر إليك أي انتقل وبمعنى رجع نحو ألا إلى الله تصير الأمور أي ترجع وبرح
بمعنى ذهب نحو وإذ قال موسى لفتاه لا أبرح أي لا أذهب **وانفك** بمعنى انفصل
نحو فككت الخاتم فانفك أي انفصل **وتكون** هذه الأفعال التامة لمعان أخر غير ما ذكر
وجميع أفعال هذا الباب استعملت تامة وناقصة إلا ثلاثة أفعال فإنها لزمت
النقص ولم تستعمل تامة أصلا وهي فتئ وزال وليس وما أوهم خلاف ذلك يؤول وإلى
ذلك أشار الناظم بقوله. والنقص في فتئ ليس زال دائما قفي. **وذهب**
أبو حيان في نكته إلى أن فتئ تكون تامة بمعنى سكن **وذهب** أبو علي في الحلبيات
إلى أن زال تكون تامة نحو ما زال زيد عن مكانه أي لم ينتقل عنه **وذهب** الكوفيون
إلى أن ليس تكون عاطفة لا اسم لها ولا خبر نحو إنما يجزي الفتى ليس الجمل. **فصل**
تختص كان بأمور منها جواز زيادتها بشرطين أحدهما كونها بلفظ الماضي لتعين الزمان
فيه دون المضارع وشذ قول أم عقيل ابن أبي طالب وهي ترقصه أنت تكون ماجد
نبيل. إذا تهب شمأل بليل. الشاهد أن ما ... على ذلك فأنت مبتدأ وماجد خبره
وتكون زائدة بين المبتدأ والخبر ونبيل بمعنى النبل بمعنى الفضل خبر بعد خبر وشمأل
كجعفر ريح تهب من ناحية القطب وبليل كقتيل بمعنى مبلولة والشرط الثاني
كونها بين شيئين متلازمين ليسا جارا ومجرورا وليس المراد بزيادتها أنها لا تدل على
معنى البتة بل إنها لم يؤت بها للإسناد ولا يبعد دلالتها على المضي ومن ثم كثرت
زيادتها بين ما التعجبية وفعل التعجب لكونه مسلوب الدلالة على المضي نحو ما كان أحسن
زيدا فكان زائدة بين المبتدأ وخبره وقد تزاد بين الفعل ومرفوعه نحو قول بعضهم لم
يوجد كان مثلهم فزاد كان بين الفعل ونائب الفاعل تأكيدا للمضي وشذ زيادتها بين

٥٩

الجار والمجرور ومنه قوله • جياد بني ابي بكر تسامى • على كان المسومة العراب • انشده
الفراء وزاد كان بين الجار والمجرور وهما الكيس والخر والجياد جمع جيد وتسامى اصله تتسامى
حذفت احدى التاءين من السمو وهو العلو والمسومة اسم مفعول من السمة وهي العلامة والعراب
بكسر العين المهملة نعت المسومة وهي الخيل العربية التي جعلت عليها علامة وتركت في
المرعى **والظاهر ان الناظم** انشده اعتمادا على المثال وقيل وقد تزاد كان في حشو
كما كان اصح علم من تقدما • وليس من زيادتها قوله وهو الفرزدق في مكيب ام مرثد
بدار قوم • وجيران لنا كانوا كرام • لرفعها الضمير وهو الواو والزائد لا يعمل شيئا عند
الجمهور هذا مذهب ابي العباس المبرد **و**اكثر النحويين حيث ذهبوا الى ان كان في البيت
ليست بزائدة بل هي الناقصة والواو اسمها ولنا خبرها والجملة في موضع الصفة لجيران
وكرام صفة بعد صفة فهو نظير قوله تعالى وهذا كتاب انزلناه مبارك خلافا لسيبويه
والخليل حيث ذهبا الى انها في البيت زائدة **و**اختلف في اطلاقهما الزيادة فيها
والذي فهمه النحويون انهما ارادا حقيقة الزيادة **و**اختلفوا في تخريج ذلك **وقال**
ابن مالك لا يمنع من زيادتها اسنادها الى الضمير كما لم يمنع من الغاء ظن اسنادها الى
الفاعل في نحو زيد ظننت قائم **وقال الفارسي** في التذكرة **فان قلت**
كيف تلغى وقد عملت في الضمير **قلنا** تكون لغوا والضمير الذي فيها توكيد لما في لنا لانه
مرتفع بالفاعل الا ترى انه لا خبر لها **وقال ابو الفتح** محتجا للخليل وجه زيادتها
في هذا البيت انه يغتفر ان الضمير المتصل وقع موقع المنفصل **و**الضمير مستتر في لنا الخبر
ولكنه لما وصلت اعطيت اللفظ حقه ولم يغتفر ان الواو مرفوعة بكان **وقال**
ابن عصفور اصل المسئلة وجيران لنا هم فلنا في موضع الصفة وهم فاعل بلنا
على حد مررت برجل معه صقر ثم زيدت كان بين لنا وهم لانه تزاد بين العامل والمعمول
فصار لنا كان هم ثم اتصل الضمير بكان وان كانت غير عاملة فيه لان الضمير اذا لم يتصل
بغير عامله في الضرورة **نحو قوله** • ان لا يجاورنا الا ديار • والاصل الا اياك
واذا كان يتصل بالحرف فالحرى ان يتصل بالفعل انتهى **قال المرادي** في شرح التسهيل
وهذه تخريجات متكلفة ثم قال وقال بعضهم لا يعني الخليل وسيبويه ما فهمه النحويون
انما اراد بالزيادة انه لو لم تدخل هذه الجملة بين جيران وكرام لفهم ان هؤلاء القوم
كانوا جيرانه فيما مضى ما لم يعقبه فقد انهم والحيرة كانت في الزمن الماضي فجيء بقوله كانوا
لنا تاكيدا بما فهم من المضي فلذلك سماه الخليل الزيادة بهذا المعنى ويدل على انه
يصف حالا ماضية **قوله** قبل هذا • هل انتم عائجون بنا لعنا • نرى العرصات
او اثر الخيام • **و**لا يمتنع ايضا في البيت ان تكون كان تامة على حذف مضاف تقديره
وجيران لنا كان وجودهم ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فقال كانوا والجملة صفة
انتهى كلام المرادي **والحاصل** على القول بزيادة كان في البيت قولان في الاعمال
والاهمال وفي كل واحد منهما قولان **فعلى** الاهمال قيل الاصل هم لنا ثم وصل الضمير
بكان الزائدة اصلاحا للفظ لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل الى جانب الفعل وقيل
بل الضمير توكيد للمستتر في لنا على ان لنا صفة لجيران ثم وصل لما ذكر **وعلى**
الاعمال قيل ان الضمير معمول لكان في الحقيقة على انها ناقصة ولنا خبرها

وقيل

وقيل انها ملغاة عن العمل كما يلغى الفعل المتوسط في نحو زيد ظننت قائم هذا
ما في المغني مرتبا **ومنها** اي من الامور المختصة بها كان **انه تحذف ويبقى خبرها** على
اربعة اوجه احدها وهو الاكثر ان تحذف مع اسمها ضميرا كان او ظاهرا **ويبقى الخبر**
دالا عليها **وكثر ذلك بعد ان ولو الشرطيتين** لانهما من الادوات الطالبة لفعلين فيطول
الكلام فيتخفف بالحذف **و**خص ذلك بان ولو دون بقية ادوات الشرط لان ان ام ادوات
الشرط الجازمة ولو ام ادوات الشرط غير الجازمة كما ان كان ام بابها وهم يتوسعون
في الامهات ما لم يتوسعوا في غيرها **و**الى ذلك اشار الناظم بقوله • ويحذفونها ويبقون
الخبر • وبعد ان ولو كثيرا ذا اشتهر • **مثال ان** والغالب فيها ان تكون تنويعية **قوله**
سر مسرعا ان راكبا وان ماشيا اي ان كنت راكبا وان كنت ماشيا **وقوله** لا تقربن
الدهر ال مطرف • ان ظالما ابدا وان مظلوما • اي ان كنت ظالما وان كنت مظلوما **وقال**
ابو حيان يمكن ان لا يكونا من اضمار كان **و**انما انتصبا على الحال **و**ان بقية اما **وهذا**
البيت قاله ليلى الاخيلية **وقولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر** •
بنصب الاول على الخبرية لكان المحذوفة مع اسمها ورفع الثاني على الخبرية لمبتدا محذوف •
اي ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير وان كان عملهم شرا فجزاؤهم شر وفيه رد على التسهيل
حيث قيد اسم كان بكونه ضميرا وهو معروف من مفهوم دالة **ويجوز ان خير فخير** وان شر فشرا
برفع الاول على انه اسم كان المحذوفة مع خبرها **و**نصب الثاني على انه مفعول ثان لفعل
محذوف **اي ان كان في عملهم خير فيجزون خيرا** **ويجوز نصبهما** معا بتقدير ان كان عملهم خيرا
فيجزون خيرا **ورفعهما** معا بتقدير ان كان في عملهم خير فجزاؤهم خير **و**الوجه **الاول** من الاوجه
الاربعة **ارجحها** لان فيه اضمار كان واسمها بعد ان واضمار المبتدا بعد فاء الجزاء وكلاهما
كثير مطرد **و**الوجه **الثاني اضعفها** لان فيه حذف كان وخبرها بعد ان وحذف الفعل
الناصب بعد الفاء وكلاهما قليل غير مطرد بل لم يذكره سيبويه **و**الوجهان **الاخيران**
متوسطان بين القوة والضعف **ثم قال الشلوبين** هما متكافئان يعني على حد
سواء **قال تلميذه** ابن الضائع لان في كل منهما الاقوى والاضعف ففي نصبهما قوة نصب الاول
وضعف نصب الثاني وفي رفعهما قوة رفع الثاني وضعف رفع الاول فتساويا **وقال**
ابن عصفور رفعهما احسن من نصبهما **و**مثال ان غير التنويعية قولهم الطف ولو ان
منهم حجا احفنا اي وان كنت منهم حجا **و**مثال **لو** قوله صلى الله عليه وسلم لبعض اصحابه
التمس ولو خاتما من حديد اي التمس شيئا ولو كان ما تلتمسه خاتما من حديد **و**قوله
لا يامن الدهر ذو بغي ولو ملكا • جنوده ضاق عنها السهل والجبل • اي ولو كان
صاحب البغي ملكا جنوده كثيرة **و**قولهم الا احشفه ولو تمرا وفيهما رد على ابي حيان
حيث شرط ان لا يكون ما بعد لو اعلى مما قبلها ولا اعم فان الملك اعلى مما قبله والتمر اعم
من الحشف **و**تقول فيما اذا كان ما بعد لو مندرجا فيما قبلها لا اعم ولا اعلى على ما نقله
سيبويه من قولهم الا الطعام ولو تمرا فان الطعام اعم من التمر **ويجوز** سيبويه فيه
الرفع بتقدير ولو يكون عندنا تمر فيحذف ما يكون خبرها وتبقى اسمها **و**يقل الحذف المذكور
وهو حذف كان واسمها **بدون ان ولو** كالشرطيتين **كقوله** من لد شولا فالى اتلائها •
قدره سيبويه من لد ان كانت شولا بفتح الشين المعجمة وسكون الواو والقصر والتنوين

قوله اذا راكبا وان ماشيا احتمله اللقاني حمل الا
اخبارا وقال التفتازاني ان تقديره ان كنت راكبا وان كنت ماشيا
وفيه نظر لان فيه تعليق المعطوف على المعطوف عليه وهو
تعليق الشيء على نفسه فلا يجوز فما يجوز ان
يكون الا على معنى ان كنت راكبا او ماشيا فانه يكون مع اللاعطاء
عرضه لا على ما زعمه من الاول كفى لان كان هذا
وقال الامام المانع من تعليق العام على الخاص
انما هو بحيث انه من تعليق الشيء على غيره على بديل
وايضا المعلق عليه احد الشيئين لا بمجموعهما انتهى كلام
انه يكون مستقلا اذا اتى باحدهما مستقلا
الزمخشري ومن خطه نقلت

جمع متنابلة على غير قياس وهي النوق التي خف لبنها وارتفع ضرعها واتى عليها من نتاجها
سبعة اشهر او ثمانية وَ اما الشايل بلا ها فهي الناقة التي تشول بذنبها للقاح ولا لبن لها
اصلا وجمعها شول بفتح الشين واسكان الواو كراكع وركع وَ لا تكاثر اتليت الناقة اذا اتلاها ولدها
اي من زمن كونها شولا الى زمن كونها متلوة باولادها وَ انما قدر سيبويه من لدن كانت
ولم يقدر من لدن كانت لانه لا يرى حذفا من لدن الى الجمل نقله في المغني عن الغرة لابن الدهان
وَ اعترض على سيبويه في تقديره ان العرب لم يعهد منه حذف بعض الاسم وبقاء بعضه ونص
سيبويه في باب لا تشتمل على ان الموصول الحرفي لا يجوز حذفه والاجماع على انه تقدير
معنى لا تقدير اعراب لزم منه ان ما بعد منه وفيه الوجه الثاني ان تحذف كان مع خبرها
ويبقى الاسم وهو ضعيف وهذا معه ولو عمرو ان خيرا فخيرا الوجه الثالث
ان تحذف وخبرها ويبقى اسمها وخبرها وكثر ذلك بعد ان المصدرية الواقعة في موضع المفعول
لاجله في كل موضع اريد فيه تعليل فعل بفعل في مثل قولهم اما انت منطلقا انطلقت
فانطلقت معلول وما قبله علة له مقدمة عليه وَ اصله انطلقت لان كنت منطلقا
ثم قدمت اللام التعليلية وما بعدها المجرور بها على انطلقت للاختصاص عند البيانيين
او للاهتمام عند النحويين فصار لان كنت منطلقا انطلقت ثم حذفت اللام الجارة للاختصار
فصار ان كنت منطلقا انطلقت ثم حذفت كان لذلك الاختصار فانفصل الضمير الذي هو اسم
كان فصار ان انت منطلقا ثم زيدت ما للتعويض من كان فصار ان ما انت ثم ادغمت النون من ان
في الميم من ما للتقارب في المخرج فصار اما انت وَ الى ذلك اشار الناظم بقوله ٠ وبعد ان
تعويض ما عنها ارتكب ٠ وَ قد يجر فامتعلق الجار الذي من المنقلع وعليه قوله وهو عباس
بن مرداس ٠ ابا خراشة اما انت ذا نفر ٠ فان قومي لم تاكلهم الضبع ٠ اي ان كنت ذا نفر
فخرت ثم حذف فخرت وهو متعلق الجار لان وما بعدها وَ ابا خراشة منادى حذف منه
حرف النداء وهو بضم الخاء المعجمة وحكي كسرها وراء مهملة وشين معجمة كنية شاعر مشهور
اسمه خفاف بخاء معجمة مضمومة وفاءين بينهما الف وَ النفر بفتح النون والفاء
الرهط هنا وَ الضبع على وزن العضد السنين المجدبة وفيه تورية لانه اوهم انه يريد
الحيوان المعروف وَ قد رشحه بقوله لم تاكلهم وهو مجاز عن الشدة التي تحصل من جدب السنة
شبهها بالاكل فهو استعارة تبعية ودخلت الفاء في فان قومي لان الثاني مستحق
بالاول وَ هو مسبب عنه والاول سبب فيه فاشبه الشرط والجزا وهذا قول البصريين وَ ذهب
الكوفيون الى ان ان المفتوحة هنا شرطية ولذلك دخلت الفاء في جوابها وَ معنى
المثال المذكور عندهم ان كنت منطلقا انطلقت معك والاول اشهر وَ نقل ابو الفتح
عن ابي علي ان ما الكافة عن العمل كما في الجر وبن عمل ما خلعته وَ حجته ان ما المذكورة
في اللغة ثابت في العمل وَ زعم انه مذهب سيبويه وَ قد حذف كان وخبرها دونها اي
دون ان المصدرية كقوله وهو عبيد بن حصين الراعي ازمان قومي والجماعة كالذي
لزم الرحالة ان تميل مميلا ٠ قال سيبويه اراد ازمان كان قومي مع الجماعة فحذف كان
الناقصة وابقى فاعلها وهو قومي والجماعة مفعول معه والناصب له كان المحذوفة والرحالة
بكسر الراء وبالحاء المهملة سرج من جلود ليس فيه خشب يتخذ للركض الشديد وتميل بفتح التاء
منصوب بان وهي ومنصوبها في موضع التعليل ومميلا بفتح الميم الاولى بمعنى ميل مفعول

مطلق

مطلق وَ الوجه الرابع ان تحذف كان مع معموليها فيجعلونها بعد ان الشرطية
في قولهم افعل هذا اما لا اي ان كنت لا تفعل غيره فما عوض من كان واسمها فادغمت نون
ان فيها للتقارب في مخرجيهما ولا هي النافية للخبر وهو تفعل وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله
عليه تقديره فافعل قال الجاربردي تقول الخروج فاذا امتنع تقول اما لا فتكلم اي ان كنت
لا تفعل الخروج فتكلم هكذا ذكر في بعض شروح المفصل وهو يدل على ان الهمزة من اما مكسورة
وَ قال بعض شراح الشافية اما لا بفتح الهمزة فان معنى اما لا هو ان كنت لا تفعل الكل
فافعل هذا اي لان كنت فحذفت اللام ثم حذفت كان فصار الضمير المتصل منفصلا وَ زيدت ما
عوضا من الفعل المحذوف وقلبت النون ميما وادغمت في الميم انتهى كلام الجاربردي في باب
الامالة وهو عجيب فان صيرورة الضمير المتصل منفصلا انما هو في اما انت لا في اما لا وَ المحذوف
في هذا الوجه والذي قبله واجب وفيما قبلهما جائز قاله الخضراوي وَ حكي انه يقال
لا تاتي الامير فانه جائر فتقول انا اتيه وان اي وان كان جائرا فتحذف كان مع معموليها
من غير تعويض وَ عليه قوله ٠ قالت بنات العم يا سلمى وان ٠ كان فقيرا معدما
قالت وان ٠ اي وان كان فقيرا معدما وَ لا يجوز هذا الحذف مع غير كان عند البصريين وَ منها
اي من الامور المختصة بكان ان لام مضارعها وهو النون تحذف جزما تخفيفا وصلا
لا وقفا نص على ذلك ابن خروف وَ الى الجواز اشار الناظم بقوله ٠ ومن مضارع لكان منجزم
تحذف نون وهو حذف ما التزم ٠ وذلك مشروط بكونه مجزوما بالسكون حال كونه غير
متصل بضمير نصب ولا متصل بساكن نحو ولم اك بغيا وان تك حسنة يضاعفها اصلهما
اكون وتكون بالرفع فحذفت الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف وَ وقع
ذلك في التنزيل في ثمانية عشر موضعا بخلاف من تكون له عاقبة الدار وتكون لكما الكبرياء
في الارض لانتفاء الجزم فيهما لان الاول مرفوع والثاني منصوب وَ بخلاف وتكونوا من بعده
قوما صالحين لان جزمه بحذف النون بالعطف على محل المجزوم في جواب الامر وَ انما لم تحذف
نون تكون فيهن لانها محركة في الاولين بحركة الاعراب وَ في الثالث بحركة المناسبة
فتقاعست عن الحذف بخلاف ما اذا كانت ساكنة فانها تشبه حروف المد واللين في سكونها
واستراء الصوت بها فتحذف كما تحذف من الجامع انها تكون اعرابا مثلهن وتحذف للجازم كما تحذف هي
وَ بخلاف نحو لم يكنه فلن تسلط عليه فلا تحذف ايضا لاتصالها بالضمير المنصوب والضماير
ترد الاشيا الى اصولها فلا تحذف معها بعض الاصول وَ بخلاف لم يكن الله ليغفر لهم فلا
تحذف ايضا لاتصاله بالساكن وهو لام التعريف فالنون مكسورة لاجله فهي متعاصية على
الحذف لقوتها بالحركة قاله الموضح في شرح القطر وَ خالف في هذا الاخير يونس وابن حبيب
فاجاز الحذف ولم يعتبروا الحركة العارضة لالتقاء الساكنين تمسكا بنحو قوله وهو الخنجر
بن صخر الاسدي ٠ فان لم تك المراة ابدت وسامة ٠ فقد ابدت المراة جبهة ضيغم ٠ فحذف
النون مع ملاقاة الساكن وَ المراة بكسر الميم ومن الهمزة والة الرؤية فكانه نظر وجهه
فيه فلم ير حسنا فتسلى بانه يشبه الضيغم وهو الاسد وَ الوسامة بفتح الواو الحسن
والجمال وَ هذا البيت حمله الجماعة المعتزون في المنع بمطلق الحركة على الضرورة
كقوله وهو النجاشي ٠ فلست باتيه ولا استطيعه ٠ ولاك اسقني ان كان ماؤك
ذا فضل ٠ فحذف نون لكن ضرورة وَ انشد ابو الفتح على ان للكن المشددة مركبة واصلها

لكن ان طرحت الهمزة للتخفيف ونون للخفة للساكنين قاله في المغني وقال بعضهم
ايا تا تقتضي ان النجاشي عرض له ذيب في سفره فحكى انه دعى الذيب الى الطعام وقال
له هل لك يا اخ يعني نفسه في مواساتك بطعامه بغير منّ ولا بخل فقال له الذيب
دعوتني الى شيء لم تفعله السباع قبلي من مواكلة بني ادم ولست باتيه ولا
استطيعه ولكن ان كان في ما بيدي الذي بعضه فضل عما تحتاج اليه فاسقنيه

فصل في ما ولا ولات وان المحملات عمل ليس تشبيها بها في النفي
اما ما فاعملها الحجازيون وبلغتهم جاء التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا ما هن امهاتهم
ثم اختلف النحاة فقال البصريون عملت في الجزئين وقال الكوفيون عملت في الاول
بفقه واما نصب الثاني فعلى اسقاط الخافض كذا قال الشاطبي وفيه نظر فان
المنقول عنهم ان المرفوع بعدها مبتدا والمنصوب خبر ونصب باسقاط الخافض واهملها
التميميون قال سيبويه وهو القياس كما اهملوا ليس حملا عليها فقالوا ليس الطيب الا
المسك بالرفع قاله في المغني ولا يعملها الحجازيون مطلقا بل يعملونها عندهم
اربعة شروط احدها ان لا يقترن اسمها بان الزائدة فان اقترن به بطل عملها وجوبا
عند البصريين كقوله بني غدانة ما ان انتم ذهب ولا صريف ولكن انتم خزف برفع
ذهب على الاهمال وانما لم تعمل حينئذ لانها محمولة على ليس في العمل وليس لا يقترن اسمها
بان واما رواية يعقوب ابن السكيت ذهبا بالنصب فمخرج على ان تكون ان نافية
موكدة لما لا مؤسسة لان نفي النفي ايجاب لا زائدة كافة لها وهذا التخريج
انما يتمشى على قول الكوفيين ان ان المقرونة بما هي النافية جيء بها بعد ما توكيدا
وهو مردود فان العرب قد استعملت ان الزائدة بعد ما الموصولة الاسمية والحرفية
لشبهها في اللفظ بما النافية فلو لم تكن ان المقرونة بما النافية زائدة لم يكن لزيادتها
بعد الموصول مسوغ قاله المرادي وغدانة بضم الغين المعجمة وبالدال المهملة والنون
قبل الهاء التانيث حي من يربوع والصريف بالصاد المهملة الفضة الخالصة والخزف
بفتح الخا والزاي المعجمتين وبالفا قال الجوهري هو الاجر زاد في القاموس وكلما عمل من
طين وشوي بالنار حتى يكون فخارا الشرط الثاني ان لا ينتقض نفي خبرها بالا
فان انتقض بطل عملها لبطلان معنى ليس فلذلك وجب الرفع في واحدة من قوله تعالى
وما امرنا الا واحدة وفي رسول من قوله تعالى وما محمد الا رسول واما قوله وما
الدهر الا منجنونا باهله وما صاحب الحاجات الا معذبا فمن باب المفعول المطلق
الواقع عامله المحذوف خبرا عن اسم مبتدا على حد ما زيد الا سيرا اي ما زيد الا يسير
سيرا والتقدير وما الدهر الا يدور دوران منجنون وما الدهر مستويا يدور بحجة وكذا دوران
مفعول مطلق وعامله يدور محذوفا واقيم المضاف اليه مقامه والباعث
على نصب منجنون امران كونه لا يصح ان يكون خبرا عن الدهر وكونه واقعا بعد الا ايجاب
والباعث على تقدير دوران ان منجنونا لا يصح كونه مفعولا مطلقا لانه اسم للدولاب
التي يستقى عليها الما ومتارة يجعل السافل عاليا وتارة بعكس واسماء الذوات لا تنتصب
على المفعولية المطلقة الا ان يكون الة لها نحو ضربته سوطا وكذا القول في وما
صاحب الحاجات الا معذبا فانه في تقدير الا يعذب معذبا اي تعذيبا

والباعث

والباعث على نصبه وقوعه بعد الايجاب والباعث على تاويله بالمصدر
ما تقدم لان معذبا اسم مفعول وهو لا يقبل النصب على المفعولية المطلقة وهذا
ظاهر على مذهب الاخفش واما مذهب سيبويه فلا لانه لا يرى ان صيغة
المفعول تكون بمعنى المصدر واجاز يونس النصب بعد الايجاب وهذا البيت
يشهد له والاصل عدم التاويل والتقدير اي ما الدهر الا منجنونا وحكم
بزيادة الا واعترضه في المغني وما ذكره من وجوب الرفع مطلقا هو قول الجمهور
والثاني جواز النصب مطلقا وهو قول يونس والثالث جوازه بشرط كون
الخبر وصفا وهو قول الفراء والرابع جواز النصب بشرط كون الخبر مشبها به
وهو قول بقية الكوفيين ولاجل هذا الشرط ايضا وهو ان لا ينتقض نفي الخبر
وجب الرفع بعد بل ولكن في نحو ما زيد قائما بل قاعد ولكن قاعد على انه خبر
مبتدا محذوف اي بل هو قاعد او لكن هو قاعد ولم يجز في قاعد نصبه بالعطف
على قائما لانه واقع بعد بل او لكن والواقع بعدهما موجب بفتح الجيم اي مثبت
والى ذلك اشار الناظم بقوله ورفع معطوف بلكن او ببل من بعد منصوب
بما الزم حيث حل واجاز المبرد كون بل ناقلة معنى النفي الى ما بعدها فيجوز
على قوله ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب على معنى بل ما هو قاعدا نقله المرادي
في باب العطف من هذا الكتاب الشرط الثالث ان لا يتقدم الخبر على الاسم خلافا
للفراء ان كان ظرفا او جارا ومجرورا على الاسم خلافا لابن عصفور فان تقدم بطل العمل
كقولهم ما مسيء من اعتب فمسيء خبر مقدم ومن اعتب مبتدا موخر وحكى
الجرمي ما مسيئا من اعتب على الاعمال وقال انه لغة والمعتب الذي عاد الى مسرة بعد
ما اساء له وقوله وما خذل قومي فاخضع للعدا ولكن اذا ادعوهم فهم هم
خذل بتشديد الذال المعجمة جمع خاذل خبر مقدم وقومي مبتدا موخر فاما قوله وهو
الفرزدق فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر بنصب
مثلهم مع تقدمه فقال سيبويه شاذ ولا يكاد يعرف وقيل غلط وان الفرزدق تميمي
لم يعرف شرطها عند الحجازيين فقصد ان يتكلم بلغة الحجازيين فغلط فيه وفيه
نظر فان العربي لا يطاوعه لسانه ان ينطق بغير لغته كما قال سيبويه وقيل
بشر خبر ومثلهم مبتدا ولكن بني على الفتح لابهامه مع اضافته للمبني وهو الضمير
والمبهم المضاف لمبني يجوز بناؤه واعرابه ونظيره في البنا على الفتح انه لحق مثل
ما انكم تنطقون لقد تقطع بينكم في قراءة من فتحهما مع انهما يستحقان
الرفع على التبعية لحق في الاول والفاعلية في الثاني وانما يتمشى ذلك [illegible] ان
ذلك خاص بلفظة مثل وقيل مثلهم حال لان اضافته مثل لا تفيد التعريف وفي الاصل
نعت لبشر ونعت النكرة اذا تقدم عليها انتصب على الحال وبشر مبتدا والخبر محذوف
مقدم على المبتدا [illegible] في تقدم الحال على عاملها الظرفي وهو ممتنع او قليل اي وما في
الوجود بشر مثلهم اي مماثلهم قاله المبرد ورد بان حذف عامل الحال اذا كان
معنويا ممتنع قال في المغني وقيل مثلهم ظرف زمان تقديره واذ هم في زمان ما في
مثل حالهم بشر قاله ابو البقا وقيل ظرف مكان والتقدير واذ ما مكانهم بشر اي في مثل

قوله ليس [illegible] هذا
[illegible] ان ويجوز ان
مبتدا [illegible]
واعتب مع فاعله [illegible]

حالم وَاسم الفرزدق همام بن غالب وقال ابن قتيبة همّيم بن غالب ويكنى ابا
فراس واختلف كلام ابن قتيبة في سبب تلقيبه بالفرزدق فقال في ادب الكاتب الفرزدق
قطع العجين واحدتها فرزدقة ولقب به لانه كان جهم الوجه وقال في كتاب طبقات الشعرا
انما لقب بالفرزدق لغلظه وقصره وقال ابو محمد بن السيد والاول اصح لانه كان
اصابه جدري في وجهه ثم برا منه فبقي وجهه جهما وكزّا والشروط الثلاثة مستفادة
من قول الناظم اعمال ليس اعملت ما دون ان مع بقا النفي وترتيب زكن اي علم
الشرط الرابع ان لا يتقدم معمول خبرها على اسمها فان تقدم بطل عملها كقوله
وهو مزاحم بن الحرث العقيلي وقالوا تعرّفها المنازل من منى وما كل من وافى منى
انا عارف والاصل ما انا عارفا كل من وافى منى فكل منصوب على المفعولية بعارف
ويقال تعرّفت ما عند فلان بتشديد الراء اي تطلبت حتى عرفت والمنازل مفعول فيه
وذلك ان من احبها لما اجتمع بمحبوبته في الحج ثم فقدها فيسال عنها فقالوا له تعرّفها
في منازل الحج من منى فقال انا لا اعرف كل من وافى منى حتى اسال عنها الا ان كان
المعمول ظرفا او جارا ومجرورا فيجوز العمل للتوسع فيهما كقوله . باهبة حزم لذ
وان كنت امنا فما كل حين من توالي مواليا والاصل فما من توالي مواليا كل حين فما نافية
ومن توالي اسمها ومواليا خبرها وكل حين ظرف زمان منصوب بمواليا والى ذلك اشار
الناظم بقوله . وسبق حرف جر او ظرف كما بي انت معنيا اجاز العلما والاصل ما انت
معنيا بي وفهم منه ان المعمول اذا لم يكن احدهما انهم لا يجيزون العمل وهو الشرط الرابع
واما لا فاعمالها عمل ليس قليل جدا عند الحجازيين والى المذهب سيبويه وطايفة
من البصريين وذهب الاخفش والمبرد الى منعه وعلى الاعمال يشترط له
الشروط السابقة في عمل ما عدا الشرط الاول وهو ان لا يقترن اسمها بان الزايدة
ويشترط ان يكون المعمولان نكرتين نحو لا احد افضل منك والى هذا اشار الناظم
بقوله . في النكرات اعملت كليس لا . واما قول النابغة . لا انا باغيا سواها
ولا عن حبها متراخيا . وقول المتنبي . فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا . فمن الشواذ
فان قلت كيف جعلته نادرا وفي مثل سيبويه ما زيد ذاهبا ولا اخوه
قاعدا قلت لا عمل للا بل هي زايدة والاسمان تابعان لمعمولي ما والغالب
في لا ان يكون خبرها محذوفا حتى قيل بلزوم ذلك كقوله وهو سعيد بن مالك
جد طرفة بن العبد من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح فبراح اسم لا وخبرها
محذوف اي لا براح لي والصحيح جواز ذكره اي الخبر كقوله . تعز فلا شيء على الارض
باقيا . ولا وزر مما قضى الله واقيا فتعز فعل امر من التعزية وهي التسلية ومعناه
تصبر ولا نافية للجنس هنا وهي عاملة عمل ليس وربما ظن كثير ان لا العاملة عمل
ليس لا تكون الا نافية للوحدة وليس كذلك نبه عليه في المغني وشيء اسمها وعلى
الارض ظرف مستقر صفة لشيء او لغو متعلق بباقيا وباقيا خبر لا والاول اولى وكذا
القول فيما بعده والوزر الملجا والواقي الحافظ واعلم ان يشترط الشرط الاول وهو ان
لا يقترن اسمها بان اذ ان لا تزاد بعد لا اصلا فلا حاجة لاشتراط ذلك فيها واما
لات فاصلها لا النافية ثم زيدت عليها التا لتانيث اللفظة او للمبالغة في معناه

اوهما

اوهما وخصت بنفي الاحيان وزيادة التا هنا احسن منها في ثم ورب لان المحمولة
على ليس وليس تتصل بها التا ومن ثم لم تتصل بلا المحمولة على ان قال صاحب الكافي لان
لات مع لا او لا مع ليس وليس مع ما بمنزلة الرتبة الرابعة وهي كلمتان عند الجمهور
لا النافية وتا التانيث وحركت لالتقا الساكنين وقال سيبويه بقول ان التا في كلمة
وبعض كلمة وذلك انها لا النافية والتا الزايدة في اول الحين وقيل كلمة واحدة
وهي فعل ماض وعلى هذا فهل هي ماض بلات بمعنى نقص استعملت للنفي وهي ليس
بكسر اليا قلبت اليا الفا وابدلت السين تا كما قاله ابن ابي الربيع فوازن حكاها في المغني
وعملها اجماع من العرب وفيه خلاف عند النحاة فمنهم من ذهب الى انها لا تعمل شيا
وان وليها مرفوع فمبتدا حذف خبره او منصوب فمعمول لفعل محذوف وهذا احد قولي
الاخفش وعنه ايضا انها تعمل عمل ان تنصب الاسم وترفع الخبر ومذهب
الجمهور انها تعمل عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر ولا تعمل عندهم الا بشرط ان يكون معمولاها
اسمي زمان وحذف احدهما والغالب في المحذوف كونه المرفوع نحو ولات حين مناص
بنصب حين على انه خبرها واسمها محذوف وهي بمعنى ليس ومناص بمعنى فرار اي ليس
الحين حين فرار ومن القليل قراءة بعضهم وهو عيسى بن عمر في الشواذ ولات حين
مناص برفع الحين على انه اسمها وخبرها محذوف اي ليس حين فرار حينا لهم وكان
القياس ان يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغي ان حذف المرفوع لا يجوز البتة لان مرفوعها
محمول على مرفوع ليس ومرفوع ليس لا يحذف وهذا فرع تصرفوا فيه ما لم يتصرفوا في
اصله وقرئ ايضا ولات حين مناص بخفض حين فزعم الفراء ان لات تستعمل حرفا
جارا لاسما الزمان خاصة كما ان منذ ومذ كذلك فتحصل في الحين ثلاث قراءات
الرفع والنصب والخفض وفي الرفع ثلاثة اقوال اما على الابتدا وعلى الاسمية للات
ان كانت عاملة عمل ليس وعلى الخبرية لها ان كانت عاملة عمل ان وفي النصب ثلاثة
اقوال ايضا اما على الاسمية للات ان كانت عاملة عمل ان او على الخبرية لها ان كانت
عاملة عمل ليس او على انه مفعول بفعل محذوف تقديره لا ارى حين مناص وفي الخفض
وجه واحد وعلى كل حال لا تعمل الا في اسما الزمان كما يوخذ من قول الناظم
وما للات في سوى حين عمل . واما قوله وهو شمردل الليثي . لهفي عليك للهفة
من خايف . يبغي جوارك حين لات مجير . فارتفاع مجير على الابتدا وسوغ الابتدا
به تقدم خبره في المجرور قبله تقديرا او على الفاعلية بفعل محذوف والتقدير حين لات
له مجير على الابتدائية او يحصل له مجير على الفاعلية ولات مهملة لعدم دخولها
على الزمان ومجير اسم فاعل من اجار ومثله في الاهمال لات قوله وهو الاعشى
ميمون لات هنا ذكرى جبيرة او من جا منها بطايف الاهوال اذ المتبادر هنا ان ذكرى
بمعنى الزمان ذكر وليس هو بزمان وخبره هنا بمعنى ... وهي
هنا محتملة للمكان والزمان اي ليس في هذا المكان او الزمان ذكر جبيرة بضم الجيم وفتح
الموحدة والرا مصغر جبيرة وقيل هي بنت عمرو بن حزم بن بكر بن وايل
فيل هي امراة قايل هذا البيت واو من عطف على مفعول الجبيرة تذكرا من جاء
منها بطايف الاهوال والطايف الذي يطرق بالليل واراد به هنا الخيال الذي راه في

النوم بكانه رواها وهي غضبا بعزع من ذلك و لاهوا جمع هواوهو الخوف واما ان
الناوية ما عما الهاادر عنبرا ان ما الاو فا اعبر انه اكثر من عمل لا وهو لغة اهل العالية
بالعين المهملة واليا المثناة تحتا وهي ما فوق نجد الى ارض تهامة والى ماوراء نكة وما
والاها والنسبة اليها عالي وعلوي على غير قياس كذا في الصحاح واختلف
في جواز اعمالها فذهب الكسائي واكثر الكوفيين وابو بكر وابو علي وابو الفتح
الى الجواز وذهب الفرا وطايفة واكثر اهل البصرة الى المنع واختلف
النقل عن سيبويه والمبرد فنقل السهيلي الاجازة عن سيبويه والمنع عن المبرد وعكس
ذلك النحاس ونقل ابن مالك عنهما الاجازة وسمع ذلك من اهل العالية كقول بعضهم
ان احد خيرا من احد الا بالعافية وان ذلك نافعك ولا ضارك وان قايما اي ان انا قايما
وكقراءة سعيد بن جبير ان الذين تدعون من دون الله عبادا امثالكم بسكون نون ان
ونصب عبادا وخرجها بعضهم على انها ان المخففة من الثقيلة وانها تنصب الجزءين مثل
ان حراسنا اسدا وجعله الحسن ليتوا من القراءتان اثباتا وهو تخرج على شاذ وقول
الشاعر ان هو مستوليا على احد الا على اضعف المجانين انشده الكسائي شاهدا
على عمل ان عمل ليس فصل وتزاد الباء بكثرة في خبر ليس في غير الاستثنا
وفي خبر ما نحو اليس الله بكاف عبده وما الله بغافل وذلك عند البصريين لرفع
توهم الاثبات فان السامع قد لا يسمع اول الكلام وعند الكوفيين لتاكيد النفي
فالو اليس زيد بقايم رد لان زيد القايم والباء بمنزلة اللام وخرج بقولنا في غير
الاستثنا قاموا ليس زيدا فان الباء لا تدخل هنا لان مصحوب ليس الاستثنائية محمول
على ما لا تقوما زيدا لا بقايم لا تقولا قاموا ليس بزيد كما تزاد الباء في خبر ليس تزاد
في اسمها اذا تاخر الى موضع الخبر كقراءة بعضهم ليس البر بان تولوا وجوهكم بنصب
البر وقوله اليس عجيبا بان الفتى يصاب ببعض الذي في يديه وهذا من الغريب كما
قال في المغني وتزاد الباء بقلة في خبر لا وفي الجزء الثاني من معمولي كان المنفي نفي
كقوله وهو سواد بن قارب يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم وكن لي شفيعا يوم
لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب فادخل الباء في مغن وهو خبر
لا وفتيلا بفتح الفاء هو الخيط الذي يكون في شق النواة وهو مفعول مطلق اي بمغني
اغناء ما كالجرالوجهين وما يطلون فتيلا والمعنى يوم لا صاحب شفاعة
مغنيا عني شيئا ما قام الظاهر مقام المضمر وكقول بعض العرب لا خير بخير بعده النار
فزاد الباء في خبر لا التبرية اذا لم تجعل الباء بمعنى في قاله ابن مالك وقوله وهو
عمرو بن براق الازدي وان مدت الايدي الى الزاد لم اكن باعجلهم اذا اجشع القوم اعجل
فزاد الباء في اعجلهم وهو خبر اكن واجشع بتقديم الجيم على الشين المعجمة العين وهي
الجشع وهو شدة الحرص على الاكل واعجل بمعنى عجل لا للتفضيل وقوله وهو دريد
بن الصمة دعاني اخي والخيل بيني وبينه فلما دعاني لم يجدني بقعدد
فزاد الباء في قعدد وهو المفعول الثاني لوجد والقعدد بضم القاف وسكون العين
المهملة وضم الدال الاولى وفتحها الضعيف وتزاد الباء بندور في غير ذلك كخبر ان
المكسورة ولكن وليت في قوله وهو امرؤ القيس الكندي فان تنأ عنها حقبة

لاتقلانها

لا تقلانها فانما انت حرب بالمجرب فزاد الباء في المجرب وهو خبر ان وتنأ من النأي وهو البعد
والهاء في عنها عايدة الى ام جندب المذكورة في قوله اولا خليلي مرا بي على ام جندب
لنقضي حاجات الفؤاد المعذب وحقبة بكسر الحاء المهملة تنصب على الظرفية بمعنى
السنة وجمعها حقب وتلاقها مجزوم لانه بدل من تنأ قاله الموضح في شرح الشواهد والمجرب
بكسر الراء من التجربة وهي الاختبار وفي قوله ولكن اجرا لو فعلت بهين وهل
ينكر المعروف في الناس والاجر فزاد الباء في هين وهو خبر لكن المشددة ولو فعلت
شرط معترض بين اسم لكن وخبرها وجوابه محذوف لما احرف مفعول فعلت والاصل
ولكن اجرا هينا لو فعلته اصبت وفي قوله وهو الفرزدق يهجو جريرا وكليبا رهطه
ويرميهم باتيان الاتن بالشناعة اناث الحمير كما ان بني فزارة يرمون باتيان الابل يقول
الا ليت ذا العيش اللذيذ بدايم فزاد الباء في دايم
وهو خبر ليت وذا اسمها والعيش عطف بيان على ذا او نعت له واللذيذ نعت العيش واطوق
بالفاء ارتع وافرد تابالفا والراء اسكنت وذلك ومعنى البيت يقول الكلبي
اذا ارتع على الاتان وسكنتاله الا ليت هذا العيش اللذيذ دايم ويروى الا حبذا
عيش لذيذ بدايم وعليه تكون الباء زايدة في خبر المبتدا الداخله عليه حبذا وهي
هنا مخبر وعليه شراح التسهيل قال الكسائي تاتي هل استفهاما ونحرا اوتمثا
وامرا وتوبيخا وتقريرا وبمعنى قد وافتتم الناظم في زيادة الباء على خبر ليس وما
ولا وكان المنفية فقال وبعد ما وليس جر الباء الخبر وبعد لا ونفي كان قد يجر والما
دخلت الباء في خبر ان المفتوحة في اولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي
بخلقهن بقادر لما كان اولم يروا ان الله في معنى اوليس الله بقادر بدليل انه جاء
مصرحا به في مواضع اخر كقوله تعالى اوليس الذي خلق السموات والارض بقادر
فالنفي متناول ان وما في حيزها فليست حينئذ من النوادر وهو نظير ما اجازه
الزجاج من قولك ما ظننت ان احدا بقايم لما كان في معنى ليس في ظني احد بقايم هذا
باب افعال المقاربة وهذا مجاز مرسل من باب تسمية الكل باسم
الجزء كتسميتهم الكلام كلمة وكتسميتهم ربيئة القوم عينا وحقيقة الامر في ذلك
ان افعال هذا الباب ثلاثة انواع احدها ما وضع للدلالة بتثليث الدال على قرب
الخبر للمسمى باسمها وهو ثلاثة كاد وكرب بفتح الراء وكسرها واوشك والثاني
ما وضع للدلالة على رجائه اي رجاء المتكلم الخبر في الاستقبال وهو من اضافة المصدر الى
معموله وحذف فاعله وهو ثلاثة ايضا عسى وحرى بفتح الحاء والراء المهملتين نص عليه
ابن مالك في كتاب الافعال وانكرها ابو حيان مع انه ذكرها في لمحته واخلولق
بخاء معجمة وقافا والنوع الثالث ما وضع للدلالة على الشروع فيه اي شروع
المسمى باسمها في خبرها وهو كثير وانهاه بعضهم الى نيف وعشرين فعلا ومنه
انشا الشيء وطفق بمعنى الفاء وكسرها وطبق بكسر الموحدة وجعل وهب وعلق
وهلهل واخذ وقام وجميع افعال هذا الباب تعمل عمل كان من رفع الاسم ونصب
الخبر الا ان خبرهن يجب ان يكون جملة ليتوجه الحكم الى مضمونها وشذ مجيئه
مفردا عن الجملة بعد كاد وعسى واوشك كقوله وهو تابط شرا واسمه ثابت

ي
اللهوبن
وفي البوادقيت ... اليعملات جمع يعملة ... ويستعمل ... قال ... المقتصد ...
... فيها ... فليلا ... الستار ...
الرديف ... الشجر ...
ومعنى البيت ...

بن حيان. فأبت إلى فهم وما كدت آئبا. وكم مثلها فارقتها وهي تصفر. فأتى بخبر
كاد مفردا وهو آيبا اسم فاعل من آب إذا رجع ويروى وما كنت آيبا وآيب بضم الهمزة
وسكون المد وحرة بمعنى رجعت وفهم بفتح الفاء وسكون الهاء أبو قبيلة وهو فهم بن عمرو بن
قيس عيلان وكم خبرية ومثلها تمييز مجرور بالإضافة والهاء المضاف إليها ترجع إلى
القبيلة ويصفر من صفر الطائر والمعنى رجعت إلى القبيلة المسماة بفهم
وما كدت راجعا وكم مثل هذه القبيلة فارقتها وهي تصفر وقولهم في المثل عسى الغوير
أبؤسا وأبؤس جمع بؤس ومعناه العذاب والشدة خبر عسى وهو مفرد لا اسم جملة
هذا قول سيبويه وأبي علي بن الشجري وقال الكوفيون خبر يكون محذوفة والتقدير
أن يكون أبؤسا وقال الأصمعي خبر يصير محذوفة وقيل مفعول به والتقدير عسى
الغوير يأتي بأبؤس بحذف الجار توسعا والمعنى أن أبؤسا خبر لعسى أو يكان أو يصار
أو مفعول به قال الموضح في شرح الشواهد والأحسن من ذلك كله أن يقدر يأتي بأبؤس
فيكون مفعولا مطلقا على حذف مضاف أي يأتي إتيان أبؤس انتهى وقال في المغني
الصواب أنه مما حذف فيه كان أي يكون أبؤسا لأن في ذلك إبقاء لها على الاستعمال
الأصلي انتهى وسبقه إلى ذلك ابن جني فقال في البيت التقدير وما كدت أكون آيبا انتهى
والغوير تصغير غار بالغين المعجمة وأصل هذا المثل فيما قيل أن الزباء قالت لقومها عند
رجوع قصير من الغزو إليها ومعه الرجال وكان الغوير وهو ماء لكلب على طريقه عسى
الغوير أبؤسا تريد لعل الشر يأتيكم من قبل الغوير فصار مثلا يضرب للرجل يتوقع الشر من
جهة بعينها وكقول حسان رضي الله عنه. من خمر بيسان تخيرتها. ترياقة
توشك فتر العظام. أنشده أبو محمد بن بري في حواشي الصحاح وقد يقال إنه على حذف
كان أي توشك تكون فتر العظام وأما مجيء معمولها خبر بعد مجموعة فلا رواية
مصرح عليه وسماعا مقولا مطلق لأخبار أي يطمعون مجيء سماعا وفيه رد على الناظم
في قوله. وحذف عامل المؤكد امتنع. كما سيأتي في بابه وفي قوله وشذ مجيئه مفردا
بعد كاد وعسى تعبير لقول الناظم. وككان كاد وعسى لكن ندر. غير مضارع لهذين خبر
وشرط الجملة الواقعة خبرا لهذه الأفعال أن تكون فعلية لتدل على الحدث وشذ مجيء
الجملة الاسمية خبرا بعد جعل في قوله في الحماسة وقد جعلت قلوص بني سهيل
من الأكوار مرتعها قريب. فقلوص بفتح القاف الناقة الشابة من النوق اسم جعل ومرتعها
قريب جملة اسمية خبر جعل وأصله قريبا مرتعها فأقام الجملة الاسمية مقام الفعلية
قاله الموضح في شرح الشواهد ويروى بني سهيل بالتصغير ومن الأكوار متعلق بقريب
وهي إما جمع كور بضم الكاف وهو الرحل بأداته أو جمع كور بفتحها وهو الجماعة الكثيرة
من الإبل والمرتع مكان الرتوع والمعنى أن هذه القلوص حصل لها إعياء وتعب
وكلال فلم تبعد عن الأكوار بل رتعت بالقرب منها قال ابن فلاح يكون ضميرها على الجماعة
وقيل جعل بمعنى صير ثم اختلف فقيل الغيت على حد
إجازة الأخفش ظننت زيد قائم وقيل الأصل جعلته أي جعلت القلوص الأمر
والشأن كما قالوا إن بك زيد مأخوذ انتهى واعترضه الموضح في الحواشي بأن أفعال
التصيير لا تلغى وشرط الفعل المشتمل عليه الجملة ثلاثة أمور أحدها أن يكون رافعا

لضمير

لضمير الاسم الذي لهذه الأفعال نحو وما كادوا يفعلون وذلك لأن أفعال هذا الباب إنما
جاءت لتدل على أن موضوعها هو الذي قد تلبس بالفعل أو شرع فيه لا غيره فلا بد في الفعل
من ضمير يعود على الموضوع يتحقق ذلك وأما قوله وهو أبو حية النميري وقد جعلت
إذا ما قمت يثقلني. ثوبي فأنهض نهض الشارب الثمل. وقوله وهو ذو الرمة
وأسقيه حتى كاد مما أبثه. تكلمني أحجاره وملاعبه. فثوبي في البيت الأول
وأحجاره في البيت الثاني بدل من اسمي جعل في الأول وكاد في الثاني بدل اشتمال
لا فاعلان بيثقلني وتكلمني بل فاعلهما ضمير مستتر فيهما والتقدير جعل ثوبي يثقلني
وكادت أحجاره تكلمني فعاد الضمير على البدل دون المبدل منه لأنه المقصود بالحكم
والمعتمد عليه في الإخبار غالبا واغتفر ذلك عن عوده إلى المبدل منه بسبقه ما قيل
أنه ليس في الفعل ضمير يعود إلى اسمي جعل وكاد وتفرع أن ذلك شاذ وفي البيت الأول
تأويلان آخران ذكرهما الموضح في الحواشي وفي البيت الثاني ستة تأويلات
ذكرها الخضراوي تركنا الجميع خوف الإطالة ويجوز في خبر عسى خاصة أن يرفع
السببي وهو الاسم الظاهر المضاف إلى ضمير يعود على اسمها كقوله وهو الفرزدق حين
هرب من الحجاج لما توعده بالقتل. وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده. إذا نحن جاوزنا
حفير زياد. يروى بنصب جهده على المفعولية بيبلغ ورفعه على الفاعلية به
وهو محل الاستشهاد فإنه متصل بضمير يعود على الحجاج الذي هو اسم عسى وفيه رد على
أبي حيان حيث منع من ذلك في النكت الحسان وحفير زياد موضع بين الشام والعراق
وزياد هو ابن أبي سفيان أخو معاوية كان أميرا بالعراق نيابة عن معاوية والأمر
الثاني أن يكون الفعل مضارعا ليدل على الحال والاستقبال وشذ في جعل قول ابن
عباس رضي الله عنهما فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا فأرسل
خبر جعل وهو فعل ماض قال الموضح في شرح الشواهد وهذا لم أر من يحسن تقريره
ووجهه أن إذا منصوبة بجوابها على الصحيح والمعمول مؤخر في التقدير عن عامله فأول
الجملة في الحقيقة أرسل لا إذا بجوابه انتهى وفيه رد على ابن مالك حيث قال في التسهيل
أو فعلية مصدرة بإذا قال الموضح في الحواشي الصواب أن يقال أو جملة فعلية بعدها
ماض فإن هذا هو محل الشذوذ وأما نفس إذا فلا وجه لكونها مرجعا للشذوذ
ولهذا لم يقل الحريري فيما علمنا أن قوله. وقد جعلت إذا ما قمت يثقلني. ثوبي شاذ
من جهة التصدير بإذا وإنما جعلوا شذوذه من جهة رفع السببي خاصة فتأمله انتهى
والأمر الثالث أن يكون المضارع مع وناب أن المصدرية وجوبا إن كان الفعل الدال
على الترجي حرى واخلولق لأن الفعل المرجو موعد به فناسبا أخر جهوده ما اختص إلى
أن المشعرة بالاستقبال نحو حرى زيد أن يأتي واخلولقت السماء أن تمطر واستشكل
الاقتران بأن لأنه يؤدي إلى جعل الحدث خبرا عن الذات وهو غير جائز وأجيب
بأنه من باب زيد عدل أو على تقدير مضاف إما قبل الاسم أو قبل الخبر والتقدير حرى
أمر زيد الإتيان واخلولق أمر السماء الإمطار أو حرى زيد صاحب الإتيان واخلولقت السماء
صاحبة الإمطار بكسر الهمزة وكذا البواقي وأن يكون الفعل مجردا منها أي من أن وجوبا
إن كان الفعل دالا على الشروع نحو وطفقا يخصفان لأنه للأخذ في الفعل والشروع

فيه ودلالة بناي لا استقبال والغالب في خبر عسى خبر اوشك الاقتران ﻫ اي بان لا ت
عسى من افعال الترجي وكان القياس وجوب اقتران خبرها بان حتى ذهب جمهور البصريين
الى انه لا يجرد من ان خاص بالشعر واما اوشك فانما يغلب معها الاقتران حيث جعلت
للترجي اختا لعسى قال الشاطبي والظهر ما ذكره الشلوبين وتلامذته ابن الضايع
والابذي وابن ابي الربيع ان اوشك من قسم عسى الذي هو للترجي فان ابن الضايع والربيل
على ذلك انك تقول عسى زيد ان يحج ويوشك زيد ان يحج ولم يخرج من بلده ولا تقول كاد زيد
يحج الا وقد اشرف عليه ولا يقال ذلك وهو في بلده انتهى كلام الشاطبي واما انه ا
جعلت للمقاربة كما ذهب اليه الموضح هنا تبعا للناظم وانه يشكل كون الغالب معها
الاقتران لا فرق ان الغالب في عسى نحو عسى ربكم ان يرحمكم وفي اوشك نحو قوله
ولو سيل الناس التراب لاوشكوا . اذا قيل هاتوا ان يملوا ويمنعوا . فان يملوا اخبر
اوشك وهو معروف بان وفيه رد على الاصمعي اذ قال لم يستعمل ماض ليوشك والمعنى
ان من طبع الناس الحرص حتى انهم لو سيلوا اعطاء التراب بالموحدة لقاربوا الامتناع
من ذلك والملل اذا قيل لهم هاتوا والتجرد من ان قليل كقوله وهو هدبة بن خشرم
العذري . اذا شاب الغراب اتيت اهلي . وصار القار كاللبن الحليب . عسى الكرب الذي
امسيت فيه . يكون وراءه فرج قريب . فيكون خبر عسى وهو مجرد من ان والكرب
بفتح الكاف وسكون الرا الحزن يأخذ بالنفس وامسيت قال الموضح تبعا لليمني الرواية
بفتح التاء على الخطاب وفرج بالجيم كشف الغم وهو مبتدأ تقدم خبره في الظرف قبله والجملة
في محل نصب خبر يكون واسمها مستتر فيها عائد على الكرب وقريب نعت فرج وفي نتيجة
الفواعد ابن اياز تكون تامة ووراءه متعلق بها ويجوز ان يكون وراءه في الاصل صفة
لقريب فقدم عليه فانتصب حالا فيتعلق بمحذوف وفيه نظر واجاز بعض المغاربة
ان يكون حالا من ضمير قريبا وفيه نظر انتهى ووجه النظر تقديم معمول الصفة على
الموصوف ولا يجوز ان يكون فرج مرفوعا على يكون اعلى التمام ولا على النقصان لان ذلك
يخلي يكون من ضمير يعود على اسمها وتقدم ان شرط خبر عسى ان يرفع الضمير والسبب
وقوله وهو امية ابن ابي الصلت الثقفي يوشك من فر من منيته في بعض غراته
يوافقها فيوافقها بالفا والقاف من الموافقة خبر يوشك وهو مجرد من ان ومن في بمعنى
هرب اسم يوشك والمنية الموت والغرات بكسر الغين المعجمة وتشديد الراء جمع غرة
وهي الغفلة والمعنى ان من هرب من الموت في الحرب يوشك ان يوافقه في بعض
غفلاته وكاد وكرب بالعكس فيكون الغالب في خبرهما التجرد من ان لانهما يدلان
على مقاربة الفعل وقوعه وذلك يقرب من الشروع في الفعل لا يحسن فيه ما يناسب
خبرهما ان يقترن بان لدلالتها على الاستقبال ويقل اقترانه بان نظرا الى اصلهما من الغالب قوله تعالى
وما كادوا يفعلون وقول الشاعر وهو كلحبة اليربوعي وقيل رجل من طي كرب
القلب من جواه يذوب . حين قال الوشاة هند غضوب . فيذوب خبر كرب مجرد من
ان والقلب اسمها والجوى شدة الوجد والوشاة جمع واش من وشى به اذا نم عليه
وغضوب فعول بمعنى فاعل كصبور يستوي فيه المذكر والمؤنث والمعنى
كرب القلب يذوب ويضمحل من شدة وجده وشوقه حين قال الواشون لمحبوبتك هند

عضوب

غضوب عليك ومن القليل قوله يرثي ميتا . كادت النفس ان تفيض عليه . اذ
غدا حشو ريطة وبرود . فان تفيض خبر كاد وهو مقرون بان واوله فا وثانيه
يا مثناة تحت وثالثه ضاد معجمة على لغة تميم ومثالثة على لغة قيس قاله ابو
زيد وابو عبيدة يقال فاضت الميت يفيض فيظا اذا افضى قاله ابو العرج بن سهيل
وغدا بمعنى صار واسمه مستتر فيه يعود الى ما عاد عليه ضمير عليه قبله وهو
الميت المرثي وحشو خبر غدا والريطة بفتح الراء وسكون اليا المثناة تحت
وبالطا المهملة الملاءة اذا كانت شقة واحدة والبرود بضم الموحدة جمع برد
نوع من الثياب والمراد بهما الكفن ويروى برد بدل برود بمعنى افام وقوله وهو ابو زبيد
الاسلمي . سقاها ذوو الاحلام سجلا على الظما . وقد كربت اعناقها ان تقطعا
فان تقطع خبر كربت وهو مقرون بان وفيه رد على سيبويه حيث زعم ان خبر
كرب لا يقترن بان قال الموضح في شرح الشواهد واصل تقطع تتقطع بتاءين
حذفت احداهما وسقا يتعدى الى اثنين اولهما الها المتصلة به وهي عائدة على العروق
المذكورة في موضع قبله فرحت عروقها وسجلا بفتح السين المهملة وسكون الجيم
مفعوله الثاني وهو الدلو المملوء بالماء والاحلام بالحاء المهملة العقول والظما
بالمثلثة العطش ولم يذكر سيبويه في خبر كرب التجرد من ان وفي تسهيل
وهو مردود بالسماع والحاصل ان خبر هذه الافعال بالنسبة الى اقترانه بان
وتجرده منها اربعة اقسام ما يجب فيه الاقتران وهو حرى واخلولق واليه الاشارة
بقول الناظم . وكعسى حرى ولكن جعلا . خبرها حتما بان متصلا . والزموا اخلولق
ان مثل حرى . وما يجب تجرده من ان وهو افعال الشروع المشار اليه بقول الناظم .
وترك ان مع ذي الشروع وجبا . وما يكون فيه الامران والغالب الاقتران وهو
عسى واوشك وهو المشار اليه بقول الناظم اولا . وكونه بدون ان بعد عسى نزر
وثانيا بقوله . وبعد اوشك انتفا ان نزرا . وما يجوز فيه الامران والغالب
التجرد وهو كاد وكرب وهو المشار اليه بقول الناظم اولا . وكاد الامر فيه عكسا .
وبقوله ثانيا . ومثل كاد في الاصح كربا . فصل وهذه الافعال
ملازمة لصيغة الماضي الا اربعة استعمل لها مضارع وهي كاد وعيشها
واو وجاءت من باب خاف يخاف ومن قال يقول يقال كدت بكسر الكاف كخفت وبضمها
كقلت حكاهما سيبويه فعلى الاول مضارعه يكاد كيخاف نحو يكاد زيتها يضيء
وعلى الثاني مضارعه يكود كيقول حكاه ابن املي في تتمة اللباب قال الموضح
في الحواشي فان احتج على انه يائية العين بقولهم لا افعله ولا كيدا قلنا معارض
بقولهم ولا كودا وبجعل الواو اصلا وسيلة الى مجيء اليا للتخفيف انتهى واوشك
كقوله . يوشك من فر من منيته انشده سيبويه وتقدم الكلام عليه في بيان
وهو اكثر استعمالا من ماضيها حتى ان الاصمعي وابا علي انكرا مجيء ماضيها
وهما محجوجان بما تقدم وتقلته لم يمثل اكثر النحويين الا بالمضارع وطفق حكى
ابو الحسن الاخفش طفق يطفق بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع كضرب
يضرب وطفق يطفق بالعكس كعلم يعلم وفرح يفرح وجعل حكى الكسائي

اعراء

لا النجرد

ان البعير يهزم حتى يجعل بالرمح انه انشب الماء بجمد وفيه شذوذ وقوع الماضي
خبرا كما تقدم توجيهه من ارسل بشرا وكرب بكسر يكنس بيتم فالدار اصلي في منية
لا البابد وعسى اعسى حكاه ابن طغر في شرح المقامات وزعم غيره انه يقال
عسى يعسو وعسى يعسي فيكون مما اعتقبت الواو والياء على لامه قاله في ... الموضح
في حاشيته على هذا الكتاب واقتصر الناظم على اشهرها فقال واستعملوا اسم فاعل منها
لا وشذا وكذا الاخير واستعمل اسم فاعل الثلاثة وهي كاد قاله الناظم في شرح
الكافية وانشد عليه قول كثير بالباء الموحدة والتكبير بن عبد الرحمن اموت اسا
يوم الرجام وانني يقينا لرهن بالذي انا كابد وكابد بصورة الياء المثناة تحت
بعد الالف اسم فاعل من كاد والاسى بالفتح الحزن والرجام بكسر الراء المهملة وبالجيم
اسم موضع ويقينا مفعول مطلق ورهن بمعنى مرهون خبر ان وكرب فالجماعة
وانشدوا عليه قول عبد قيس بن خفاف ابني ان اباك كارب يومه فاذا دعيت
الى المكارم فاعجل مكارب اسم فاعل كرب الناقصة واسمه مستتر فيه وخبره محذوف
واوصلة وعليه اقتصر الناظم فقال وزادوا موشكا كقوله وهو كثير بن عبد الرحمن
فانك موشك ان لا تراها وتعدو دون غاضرة العوادي فموشك اسم فاعل اوشك
وتعدو مضارع عدا اذا جاوز وغاضرة بغين معجمة وضاد معجمة جارية ام البنين بنت عبد
العزيز بن مروان اخت عمر بن عبد العزيز والعوادي بالعين المهملة عوائق الدهر فاعل
تعدو والصواب ان الذي في البيت الاول كابد بالباء الموحدة من المكابدة
والعمل وهو اي اسم الفاعل غير جار على الفعل لان فعله كابد وقياس اسم فاعله
الجاري عليه مكابد لا كابد وبهذا جزم يعقوب ابن السكيت في شرح ديوان كثير
عزة وبلا دليل للناظم فيه وقد ثبت عن الموضح انه رجع لقول الناظم ... في
شرح الشواهد الكبرى والظاهر ما انشده الناظم وقد كنت مرة امتنع على ما اعتقده وذكرته
في توضيح الخلاصة ثم اتضح لي ان الحق معه انتهى والصواب ان كاربا في البيت الثاني
اسم فاعل كرب التامة في نحو قولهم كرب الشتاء اذا قرب وبهذا جزم الجوهري
في الصحاح واصله كارب يومه برفع يوم اي قرب يوم وفاته وفي كرب استعمالان
ناقصة وتامة والتامة قاصرة ومتعدية فالقاصرة نحو كرب الشتاء وقولهم وكل دان
قريب فهو كارب والمتعدية نحو قولهم كربت القيد اذا جعلته على المغيّر واستعمل
مصدر لاثنين هما طفق وكاد حكى الاخفش طفوقا كقعود اعني من طفق
بالفتح جاز قياسه الفعول وطفقا كحلم حكاه عن من قال طفق بالكسر جاز قياسه الفعل
بفتحتين وقالوا كاد كودا كقال قولا ومكادا كمقالا ومكادة كمقالة وكيدا بقلب
الواو ياء وفي حواشي سنن ابي داود للمنذري حكاية ايضا المصدر اوشك قاله الموضح
في الحواشي فصل تختص عسى واخلولق واوشك من بين افعال هذا
الباب بجواز اسنادهن الى ان يفعل حال كون ان يفعل مستغنى به عن الخبر
فتكون تامة وهذا معنى قول الناظم بعد عسى اخلولق اوشك قد يرد غنى
بان يفعل عن ثان فقد نحو وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا
وهو شر لكم وينبني على هذا الاصل فرعان احدهما انه اذا تقدم على احداهن

[illegible]

اسم

66

اسم هو المسند اليه الفعل في المعنى وتاخر عنها ان والفعل نحو زيد عسى ان يقوم
جاز تقديرها خالية من ضمير لذلك الاسم المتقدم فتكون عسى مسندة الى ان والفعل
مستغنى بها عن الخبر فتكون تامة وهذه لغة اهل الحجاز وجاز تقديرها مسندة
الى الضمير العائد الى الاسم المتقدم فيكون الضمير اسمها وتكون ان والفعل في موضع
نصب على الخبر فتكون ناقصة وهذه لغة بني تميم والى ذلك اشار الناظم بقوله
وجردن عسى او ارفع مضمرا بها اذا اسم قبلها قد ذكرا ويظهر اثر هذين
التقديرين في حال التانيث والتثنية والجمع المذكر والمؤنث فتقول على تقدير
الاضمار في عسى هند عست ان تفعل فهند مبتدا وعسى فعل ماض ناقص واسمها
ضمير مستتر فيها يعود على هند وان تفعل في موضع نصب على انه خبر عسى وعسى
ومعمولاها في موضع رفع على انه خبر المبتدا والزيدان عسيا ان يقوما فالزيدان
مبتدا وعسى فعل ماض ناقص والالف المتصلة به اسمها وان يقوما خبرها وجملة
عسى ومعموليها خبر المبتدا والزيدون عسوا ان يقوموا كذلك والهندات عسين
ان يقمن كذلك وتقول على تقدير الخلو من الضمير في عسى هند عسى ان تفعل
والزيدان عسى ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا والهندات عسى ان يقمن
فتقدر عسى خالية من الضمير في الامثلة الجميع وهي تامة وان والفعل بعدها
في موضع رفع على الفاعلية بها وهي ومرفوعها في موضع رفع على الخبرية
لمبتداها والخلو من الضمير هو الارجح وبه جاء التنزيل قال الله تعالى لا يسخر
قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى ان يكن خيرا
منهن والفرع الثاني انه اذا ولي احداهن ان والفعل وتاخر عنهما اسم هو
المسند اليه في المعنى نحو عسى ان يقوم زيد جاز الوجهان السابقان فيها اذا
تقدم المسند اليه في المعنى وعلى هذا يكون مبتدا مؤخرا الاعني وجاز ايضا وجهان
اخران احدهما انه يجوز في ذلك الفعل المقرون بان ان يقدر خاليا من
الضمير العائد الى الاسم المتاخر فيكون الفعل مسندا الى ذلك الاسم المتاخر وتكون
عسى مسندة الى ان والفعل مستغنى بها عن الخبر فتكون تامة والثاني
انه يجوز ان يقدر في ذلك الفعل متحملا الضمير لذلك الاسم المتاخر فيكون الاسم المتاخر
مرفوعا بعسى وتكون ان والفعل في موضع نصب على الخبرية لعسى مقدما على
اسمها فتكون ناقصة ومنع الشلوبين هذا الوجه الثاني لضعف هذه الافعال
عن توسط الخبر واجازه ابو العباس المبرد وابو سعيد السيرافي وابو علي
الفارسي ويظهر اثر الاحتمالين ايضا في حال التانيث والتثنية والجمع المذكر
والمؤنث فتقول على وجه الاضمار في الفعل المقرون بان عسى ان يقوما اخواك
فاخواك اسم عسى مؤخر وان يقوما في موضع نصب خبر عسى مقدم على اسمها
وعسى ان يقوموا اخوتك فاخوتك اسم عسى وان يقوموا خبرها وعسى ان يقمن
نسوتك فنسوتك اسم عسى وان يقمن خبرها وعسى ان تطلع الشمس بالتانيث
لا غير فالشمس اسم عسى وان تطلع خبرها وانما وجب تانيث الفعل لانه اذا
اسند الى ضمير متصل وجب تانيثه لئلا يلتبس بالاسناد الى الظاهر كما سيجيء

في باب الفاعل **و تقول على الوجه الآخر** وهو عدم الاضمار في الفعل عسى
ان يقوم اخواك وعسى ان تقوم اخوتك وعسى ان تقوم نسوتك وعسى ان تطلع الشمس
فالاسم المتأخر في هذه الامثلة فاعل بيقوم وتطلع وعسى مسندة الى ان والفعل مستغنى
بفاعل الخبر وفي الامثلة الثلاثة الاول **لم تجز يقوم** لانه مسند الى ظاهر وسيأتي ان
لا مع توحيده **وفي المثال الاخير تقول تطلع او يطلع** لانه اسند الى ظاهر
مجازي التأنيث وسيأتي انه يجوز تأنيثه وتذكيره **ولا يقال** اذا تأخر المسند اليه الفعل
يكون مطلوبا لكل من الفعلين فلا يأتي فيه ما تقدم **لانا نقول** دعوى التنازع
فيه ممنوعة لان احد الفعلين جامد وسيأتي ان التنازع لا يكون بين جامدين ولا بين
جامد وغيره **مسئلة يجوز كسر سين عسى** في لغة من قال هو عسٍ بكذا مثل شجٍ
من شجي **خلافا لابي عبيدة** في منعه الكسر **وليس** ذلك الجواز **مطلقا** سواء اسندت
الى ظاهر او مضمر **خلافا للفارسي** في اجازته الكسر مطلقا فيجوز عسِي زيد بكسر
السين كرضي زيد **بل يتقيد بان يسند الى ضمير** يسكن معه آخر الفعل فيشمل ما اذا
كان مسندا الى **التاء او النون او نا نحو** عسيت بالحركات الثلاث في التاء وعسيتما
وعسيتم وعسيتن وعسين وعسينا بفتح السين وكسرها في الجميع وبهما قرئ في
السبع قال الله تعالى **هل عسيتم ان كتب** عليكم القتال **فهل عسيتم ان توليتم**
فراجها نافع بالكسر لمناسبة الياء **وغيره بالفتح وهو المختار** لجريانه على القياس
وهو عدم اختلافه مع الظاهر والمضمر بخلاف الكسر ولانه اللغة الفاشية **و** الى
ذلك اشار الناظم بقوله **و** الفتح والكسر اجز في السين من نحو عسيت وانتقا
الفتح زكن **هذا باب الاحرف الثمانية** عبر بالاحرف نظرا الى
ان الموضع للقلة وبالثمانية لادخال ان المفتوحة وعد لا التبرئة **و عبر**
سيبويه بالحروف الخمسة لان المفتوحة فرع المكسورة عنده **الداخلة على**
المبتدا والخبر فتنصب المبتدا اتفاقا بشرط ان يكون مذكورا غير واجب الابتدا و
التصدير **ويسمى اسمها وترفع خبره** على الاصح عند البصريين بشرط ان لا يكون
طلبيا **ويسمى خبرها** فلو كان المبتدا محذوفا نحو الحمد لله الحميد برفع الحميد على انه
خبر لمبتدا محذوف او واجبا للابتدا كأيمن الله او واجب التصدير غير ضمير الشأن
كأي وكم لم تنصبه هذه الحروف ولو كان الخبر طلبيا نحو زيد اضربه وابن زيد
لم ترفعه هذه الاحرف الا ان يكون الاستفهام جوابا **حكي** من كلامهم ان اين
الماء والعشب جوابا لمن قال ان في موضع كذا الماء والعشب قال ابو حيان
وذهب الكوفيون الى ان هذه الاحرف لا تعمل في الخبر وانما هو مرفوع
بما كان مرفوعا به قبل دخولها وهو المبتدا **و لكل من الفريقين حجة فحجة**
البصريين ان هذه الاحرف شبهها بكان الناقصة في لزوم دخولها على المبتدا
والخبر والاستغنا بهما فعملت عملا معكوسا ليكون المبتدا والخبر معها كمفعول قدم
وفاعل اخر تنبيها على الفرعية **وحجة الكوفيين** انه لا يجوز ان قائم زيدا
ولو كان الخبر معمولا لها لجاز ان يليها **و ينبني على هذا الخلاف**
خلاف في جواز العطف بالرفع قبل مجيء الخبر وسيأتي في الحرف **الاول والثاني**

ان

[illegible]

ان المكسورة وان المفتوحة **وهما للتوكيد النسبة** بين الجزئين **ونفي الشك عنها**
و نفي الانكار لها بحسب العلم بالنسبة والتردد فيها والانكار لها فان كان المخاطب
عالما بالنسبة فهما لمجرد توكيد النسبة وان كان مترددا فيها فهما لنفي الشك عنها
وان كان منكرا لها فهما لنفي الانكار لها فالتوكيد لنفي الشك مستحسن ولنفي الانكار
واجب **و** لغيرهما لا ولا **والحرف الثالث لكن وهو للاستدراك** وهو تعقيب
الكلام برفع ما يتوهم ثبوته او نفيه من الكلام السابق **والتوكيد** قاله جماعة
منهم صاحب البسيط **فالاول** وهو الاستدراك المفسر **زيد شجاع** فيتوهم لذلك انه
كريم لان من شيمة الشجاع الكرم فتقول **لكنه بخيل و** تقول ما زيد شجاع فيتوهم انه
ليس بكريم فتقول لكنه كريم **و** لكونها للاستدراك لا بد ان يتقدم عليها كلام
ثم لا يخلو ما بعدها اما ان يكون نقيضا لما قبلها نحو هذا متحرك لكن هذا ساكن
او ضدا له نحو ما هذا اسود لكنه ابيض او خلافا له نحو ما قام زيد لكن عمرا شرب
او مثلا له نحو ما زيد قائم لكن عمرا قائم **قاله** والاول والثاني جائزان اتفاقا **و** الثالث
جائز على الاصح **و** الرابع ممتنع اتفاقا قاله ابو حيان في النكت الحسان **و الثاني**
وهو التوكيد **نحو** قولك **لو جاءني زيد اكرمته** فهذا يدل على امتناع المجيء لان لو اذا
دخلت على مثبت نفته فاذا اردت توكيده قلت **لكنه لم يجئ** فأكدت بلكن ما افادته
لو من الامتناع وهي بسيطة على الاصح **و ذهب** الكوفيون الى انها
مركبة من لا وان والكاف زائدة بينهما لا للتشبيه وحذفت الهمزة تخفيفا **و الحرف**
الرابع كأن بتشديد النون **وهو للتشبيه المؤكد** بمعنى ان الكاف نعت للتشبيه نحو
كأن زيدا اسد او حمار مما الخبر فيه ارفع من الاسم او اخفض منه ففيه تشبيه مؤكد
بكأن **لانه مركب من الكاف** المفيدة للتشبيه **و ان** المفيدة للتوكيد **و الاصل**
ان زيدا كالاسد او كالحمار فقدمت الكاف على ان ليدل اول الكلام على التشبيه من
اول وهلة وفتحت همزة ان وصارا كلمة واحدة **و** لهذا لا تتعلق الكاف بشيء
و قبل التقديم والتركيب كانت متعلقة بمحذوف على الاصح وكأن ملازمة للتشبيه
ولا تكون للتحقيق خلافا للكوفيين **و** لا حجة لهم في قوله . فاصبح بطن مكة مقشعرا
. كأن الارض ليس بها هشام . لانه محمول على التشبيه فان الارض ليس بها هشام
حقيقة بل هو فيها مدفون **و** لا للظن فيما اذا كان خبرها فعلا او ظرفا او صفة
مشتقة اسماء نحو كأن زيدا قعد او يقعد او في الدار او عندك او قاعد خلافا
لابن السيد **و** لا للتقريب نحو كأنك بالدنيا ولم تكن خلافا لابي الحسين الانصاري **و** لا للنفي
نحو كأنك دال علينا اي ما انت دال علينا خلافا للفارسي **و الحرف الخامس**
ليت وهي للتمني وهو طلب ما لا طمع فيه او ما فيه عسر فالاول **نحو** قول
الطاعن في السن **ليت الشباب عائد** فان عود الشباب لا طمع فيه لاستحالته
عادة **و** الثاني **نحو قول منقطع الرجا** من مال الحج به **ليت لي مالا فاحج منه** فان
حصول المال ممكن ولكن فيه عسر **و** يمتنع ليت غدا يجيء فان غدا واجب المجيء **و** الحاصل
ان التمني يكون في الممتنع والممكن ولا يكون في الواجب **و الحرف السادس لعل**
وهو للتوقع وعبر عنه قوم بالترجي في الشيء المحبوب نحو لعل الحبيب قادم ومنه

[illegible]

عند البصريين لعل الله يحدث بعد ذلك امرا او للاشفاق في الشيء المكروه نحو فلعلك
باخع نفسك اي قاتل نفسك والمعنى اشفق على نفسك ان تقتلها حسرة على ما فاتك
من اسلام قومك قاله في الكشاف فتوقع المحبوب يسمى ترجيا وتوقع المكروه يسمى اشفاقا
ولا يكون التوقع الا في الممكن واما قول فرعون لعلي ابلغ الاسباب اسباب
السموات فجهلا منه او ابلاغا قاله في المغني والاشفاق لغة الخوف يقال اشفقت
عليه بمعنى خفت عليه واشفقت منه بمعنى خفت منه وحذرته قال الاخفش والكسائي
وتاتي لعل للتعليل نحو ما قال الاخفش يقول الرجل لصاحبه افرغ عملك لعلنا نتغدى
واعمل عملك لعلك تاخذ اجرك اي لنتغدى ولتاخذ انتهى ومنه اي من التعليل لعله يتذكر
اي ليتذكر قال في المغني ومن لم يثبت ذلك لحمله على الرجاء ويصرفه للمخاطبين اي اذهبا
على رجائكما انتهى قال الكوفيون وتاتي لعل للاستفهام قال في المغني ولهذا علق بها
الفعل نحو لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك امرا وما يدريك لعله يزكى انتهى وعلى هذا
فالتعليق لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك امرا وما يدريك لعله يزكى والمعنى لا تدري جواب ان الله
يحدث وما يدريك جواب ايزكى قاله في المغني في حاشيته وهذان المعنيان لا يثبتهما
البصريون وعقيل يجرون بلعل اسمها وكسر لامها الاخيرة وحذف لامها الاولى
واثباتها فاشياء عندهم لعل ابي المغوار منك قريب وظاهر كلامه هنا انها في حال الجر
عاملة عمل ان وان اسمها في موضع نصب وخالف ذلك في المغني فقال ما نصه واعلم
ان مجرور لعل في موضع رفع بالابتداء لتنزيل لعل منزلة الجار الزائد نحو بحسبك درهم بجامع
ما بينهما من عدم التعلق بعامل وقوله قريب خبر ذلك المبتدا انتهى والحرف
التاسع عسى في لغة بالتحقيق وهو بمعنى لعل في الترجي والاشفاق وحملت في العمل
عليها كما حملت لعل على عسى في ادخال ان في خبرها كالحديث لعل بعضكم ان يكون الحن
بحجته من بعض وشرط اسمها ان يكون ضميرا لغائب او متكلم او مخاطب كقوله وهو صخر
بن العود الحضرمي يرجي محبوبته بصيبها من ان يكون ذلك وسيلة الى عيادته اياها
فقلت عساها نار كاس وعلها تشكي فاتي نحوها فاعودها فالهاء المتصلة بعسى
اسمها ونار كاس خبرها وقوله وهو عمران بن حطان الخارجي وكان سنيا فتزوج امراة من
الخوارج فقيل له فيها فقال اردها عن مذهبها فغلبته هي عليه واضلته عن مذهب
اهل السنة ولي نفس تنازعني اذا ما اقول لها لعلي او عساني فيا المتكلم اسم
عسى وخبرها محذوف وقوله اخر يا ابتا علك او عساكا فالكاف اسمها وخبرها محذوف
وما ذكره المصنف من ان الضمير المتصل بعسى هو اسمها وهو في موضع نصب وما بعده خبره
هو مذهب سيبويه وذهب المبرد والفارسي الى ان الضمير خبر عسى مقدما
وما بعده اسمها مؤخرا ورد قولهما بامرين احدهما انه قد اوتي بخبر عسى اسما
مفردا وهو صورة اوشك حجرا والثاني ان من قال وعساها فقد اقتصر على فعل
ومنصوب به دون مرفوعه ولا نظير لذلك ولا يرد هذا على سيبويه لانه يرى ان عسى الحقت
تنصب الاسم حرفا فهو نظير اني ولعل الا واني لي ان وذهب الاخفش الى ان الضمير
المنصوب في موضع رفع على انه اسمها وما بعده خبرها وانه وضع المنصوب موضع
المرفوع ويرده قلت عساها نار كاس برفع نار وهو اي عسى حينئذ اي حين

انه نصب الاسم ورفع الخبر حرف كلعل بلا خلاف في حمل الفعل على الحرف وما قاله السيرافي
بكسر السين ونقله اي نقل السيرافي القول بالحرفية عن سيبويه خلافا للجمهور في اطلاق
القول بفعليته سواء كان بمعنى لعل ام لا وخلافا لابن السراج وثعلب في اطلاق
القول بحرفيته والحاصل في عسى ثلاثة اقوال مطلقا حرف مطلقا التفصيل
ان عمل عمل الحرف فحرف والا ففعل ومحل الخلاف في عسى الجامدة اما عسى المتصرفة فانها
فعل باتفاق ومعناها اشتد فقال عدي لولا الحياء وان راسي قد عسى فيه المشيب
لزرت ام القاسم والحرف الثامن لا النافية للجنس وستاتي في باب
معقود لها بعد هذا وهذه الاحرف الثمانية لا يتقدم خبرهن عليهن مطلقا من
غير استثناء ولو كان ظرفا او جارا ومجرورا لعدم تصرفهن ولا يتوسط خبرهن بينهن وبين
اسمائهن لان المتوسط يذهب صورة ما اراده من تقديم المنصوب وتاخير المرفوع
ومن عادتهم انهم اذا ذكروا شيئا لا يعودون اليه فان شاع عندهم انه اذا تقدم شيء عن
الشيء لم يجز عليه بوجه اخر الا ان يتقدم لا ان كان الخبر في العامل غير عسى
ولا لان شرط عملها اتصال اسمها بها والا ان كان الخبر ظرفا او مجرورا فيجوز
توسطه فالظرف نحو ان لدينا انكالا فلدينا خبر مقدم وانكالا اسمها مؤخر والمجرور
نحو ان في ذلك لعبرة فالمجرور خبر مقدم وعبرة اسمها مؤخر وقد يجب التوسط نحو
ان عند هند عبدها وان في الدار ساكنها واغتفروا التوسط بالظرف والمجرور للتوسع
فيهما لكثرتهما ولا يلزم من تجويزهم التوسط تجويزهم التقدم على هذه الاحرف لانه
لا يلزم من تجويز الاسهل تجويز غيره بخلاف العكس والى جواز التوسط بالظرف
وعدمه في غيره اشار الناظم بقوله وراع ذا الترتيب الا في الذي كليت فيها او هنا
غير البذي ولا يلي هذه الاحرف معمول خبرها الا ان كان ظرفا او مجرورا فيجوز
توسطه بين الاسم والخبر مطلقا فصل تتعين ان المكسورة وهي
الاصل عند الجمهور حيث لا يجوز ان يسد المصدر مسدها ومسد معموليها وتتعين
ان المفتوحة وهي الفرع حيث يجب ذلك واليهما اشار الناظم بقوله وهمز
ان افتح لسد مصدر مسدها وفي سوى ذاك اكسر ويجوزان بالعطف التثنية
ويجوز ان المفتوحة والمكسورة ان صح الاعتباران وهما سد المصدر مسدها ومسد
معموليها وعدمه مالا وان وهو تعيين ان المكسورة في مواضع عشرة لا يجوز فيها ان
يسد المصدر مسدها ومسد معموليها وهي ان تقع في الابتدا حقيقة نحو انا انزلناه
في ليلة القدر اذ لو فتحت صارت مبتدا بلا خبر لان المفتوحة في تاويل مفرد والمفرد
لا يستقل به الكلام وفي ليلة متعلق بانزلناه لا بالاستقرار او حكما ومنه اي من
الابتدا الحكمي الا ان اولياء الله لان ان الواقعة بعد الا الاستفتاحية واقعة في
الابتدا حكما او تقع تالية لحيث نحو جلست حيث ان زيدا جالس او اذ نحو جئتك
اذ ان زيدا امير لان اذ وحيث لا تضافان الا الى الجمل وفتح ان يؤدي الى اضافتهما
الى المفرد او تالية لموصول نحو واتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء فما موصول
اسمي ووجب كسر ان بعدها لوقوعها في صدر الصلة وصلة الموصول لا يجب ان تكون
جملة بخلاف الواقعة في حشو الصلة نحو جاء الذي عندي انه فاضل فانه يجب

بنحو فإنه مع معموليه مبتدأ مفرد خبره في الظرف قبله والمبتدأ وخبره صلة الذي وإنما
وجب كسرها في نحو جاء الذي إنه منطلق مع أنها واقعة في حشو الصلة لأنها
خبر اسم عين فالجملة هنا محمولة على تغيير بعد وبخلاف قولهم لا أفعله ما أن
حراء مكانه يعني أن لو قوعها في حشو الصلة لأن التقدير ما ثبت ذا أي ما ثبت
أن حراء مكانه فليست في التقدير تالية للموصول لأنها فاعل بفعل محذوف والجملة
الفعلية صلة ما الموصول الحرفي الظرفي والمعنى لا أفعله مدة ثبوت حراء مكانه
وحراء بكسر الحاء المهملة وبالراء جبل على ثلاثة أميال من مكة على يسار الذاهب إلى
منى قال القاضي عياض يمد ويقصر ويؤنث ويذكر والأعلى التذكير والمد وعلى التأنيث
يمنع والتذكير بإرادة الموضع والتأنيث بإرادة البقعة أو تقع جوابا لقسم
لم يذكر فعله أو ذكر وجاءت اللام وإلا فلا فالأول نحو حم والكتاب المبين إنا أنزلناه
والثاني نحو أقسمت إن زيدا قائم لأن جواب القسم يجب أن يكون جملة أو تقع
محكية بالقول نحو قال إني عبد الله لأن المحكي بالقول لا يكون إلا جملة أو ما
يؤدي معناها فإن وقعت بعد القول غير محكية فتحت نحو أخصك بالقول أنك فاضل
ونحو أتقول أن زيدا فاعل فإنها في الأول للتعليل أي لأنك فاضل وفي الثاني معمول
للقول بمعنى الظن أو تقع حالا مقرونة بالواو أو لا فالأول نحو كما أخرجك ربك
من بيتك بالحق وإن فريقا من المؤمنين لكارهون فجملة إن ومعموليها في موضع نصب
على الحال والثاني نحو جاء زيد إنه فاضل ولم تفتح إن فيهما وإن كان الأصل في الحال
الإفراد لأن المفتوحة مؤولة بمصدر معرفة وشرط الحال التنكير وأما وما
أرسلنا قبلك من المرسلين إلا إنهم ليأكلون الطعام فإنما كسرت لأجل اللام لا لوقوعها
حالا على أن ابن الخباز قال في الكفاية يجب كسرها بعد إلا نحو ما يجيئني إلا أنه
يقرأ القرآن انتهى أو تقع صفة لاسم عين نحو مررت برجل إنه فاضل لأن الفتح يؤدي
إلى وصف أسماء الأعيان بالمصادر وهي لا توصف بها إلا بتأويل وذلك مفقود مع أن
بخلاف الواقعة في حشو الصفة فإنها تفتح نحو مررت برجل عندي أنه فاضل فإن
الوصف بالجملة لا بالمصدر أو تقع بعد عامل علق عن عمله فيها باللام الابتدائية
نحو والله يعلم إنك لرسوله والله يشهد إن المنافقين لكاذبون لأنها لو فتحت لزم
تسليط العامل عليها وأن اللام الابتدائية لها صدر الكلام وما له صدر الكلام يمنع ما قبله
أن يعمل فيما بعده وهذه اللام وإن كانت متأخرة في اللفظ فرتبتها التقديم على
أن وإنما أخرت لئلا يجتمع حرفا التوكيد على شيء واحد توخرا لفظها بالعلة وإنما
فتحت في نحو علمت أن زيدا لقام لأن اللام ليست للابتداء لدخولها على الفعل
الماضي وسيأتي أنها لا تدخل عليه إلا مع قد ظاهرة أو مقدرة أو تقع خبرا عن اسم
ذات غير منسوخ نحو زيد إنه فاضل لأن المصدر لا يخبر به عن أسماء الذوات إلا بتأويل
وذلك ممتنع مع أن أو منسوخ ومنه إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى
والمجوس والذين أشركوا إن الله يفصل بينهم فجملة إن ومعموليها خبر إن الذين
آمنوا والذين هادوا وما عطف عليه وهي أسماء ذوات قيل وبقي عليه
الواقعة بعد كلا نحو كلا إن الإنسان ليطغى والمقرون خبرها باللام من غير تعليق

نحو

[illegible]

نحو إن ربك لسريع العقاب والواقعة بعد حتى الابتدائية نحو مرض زيد حتى إنهم
لا يرجونه والتابعة لشيء منها كلا نحو إن زيدا فاضل وإن عمرا جاهل فإن في ذلك
كله واجبة الكسر والجواز في الأولى لأنها ابتدائية فهي داخلة في قوله أولا أن
تقع في الابتدا واقتصر الناظم على ستة مواضع فقال فاكسر في الابتدا وفي
بدء صلة وحيث إن ليمين مكملة أو حكيت بالقول أو حلت محل حال وكسروا
من بعد فعل علقا باللام والثاني وهو تعيين أن المفتوحة في مواضع ثمانية
يجب فيها أن يسد المصدر مسدها ومسد معموليها وهي أن تقع فاعلة نحو أولم
يكفهم أنا أنزلنا أي إنزالنا أو تقع مفعولة غير محكية بالقول نحو ولا تخافون
أنكم أشركتم أي إشراككم بخلاف المحكية بالقول فإنها واجبة الكسر كما تقدم أو تقع
نائبة عن الفاعل نحو قل أوحي إلي أنه استمع نفر أي استماع نفر أو تقع مبتدأ
في الحال أو في الأصل فالأول نحو ومن آياته أنك ترى الأرض أي رؤيتك الأرض
من آياته هذا مذهب الخليل وقال المصري اسم الحرف المرفوع بعد الظرف
فاعل عند سيبويه ما لم يعتمد الظرف على شيء ومنه ومن آياته أنك ترى الأرض
انتهى والثاني نحو كان عندي أنك فاضل والفرق بين قوله أولا أن تقع في الابتدا
وقوله هنا أن تقع مبتدأ أنها إذا وقعت في الابتدا تكون داخلة في أول جملة
مستقلة وإذا وقعت مبتدأ تكون مع معموليها في تأويل مصدر مرفوع على الابتدا
محتاج إلى خبر ومنه عند سيبويه فلولا أنه كان من المسبحين ثم قيل لا يحتاج
إلى خبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه وقيل له خبر محذوف
والتقدير فلولا كونه من المسبحين موجود وذهب المبرد والزجاج والكوفيون
إلى أنها فاعل بفعل محذوف والتقدير فلولا ثبت أنه كان من المسبحين على الخلاف
في ذلك كما أفاده في المغني أو تقع خبرا عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه
أي على اسم المعنى خبرها أي خبر أن نحو اعتقادي أنه فاضل فيجب فتحها لأنها خبر
اعتقادي وهو اسم معنى غير قول ولا صادق عليه أي اعتقادي خبرها لأن فاضل
لا يصدق على الاعتقاد وإنما فتحت ليسد المصدر مسدها ومسد معموليها
والتقدير اعتقادي فضله أي معتقدي ذلك ولم يجز كسرها على أن تكون مع معموليها
جملة مخبرا بها عن اعتقادي لعدم الرابط لأن اسم أن لا يعود على المبتدأ الذي هو
اعتقادي لأن خبرها غير صادق عليه فهو يعود على غيره فتبقى الجملة بلا رابط
بخلاف قولي إنه فاضل فيجب كسرها لأنها ومعمولاها خبر عن قول ولا تحتاج إلى رابط
لأن الجملة إذا قصد حكاية لفظها كانت نفس المبتدأ في المعنى والتقدير قولي
هذا اللفظ لا غير أما إذا أريد أن جملة أن منصوبة بقولي كانت من تتمة المبتدأ
فتحتاج إلى خبر ولا يجوز فتحها لفساد المعنى لأن القول لا يخبر عنه بالفضل وبخلاف
اعتقاد زيد أنه حق فيجب كسرها أيضا لأن خبرها وهو حق صادق على الاعتقاد
ولا مانع من وقوع جملة أن ومعموليها خبرا عن المبتدأ لأن اسم أن رابط بينهما ولا يجوز
فتحها لأنه يصير اعتقاد زيد كون اعتقاده حقا وذلك لا يفيد لأن الخبر لا بد أن
يستفاد منه ما لا يستفاد من المبتدأ وسكت عن القسم الرابع وهو أن

قوله فاعلة ... من الخلاف في أنه ... الحرف ... من ... ونحو جاء ... إذا جاء ... منه

كما هو كلام المصري ... بخلاف نحو ... باسم الحدث ... زيد ... فلا يحتاج إلى العرف بينهما

[illegible]

تقع خبرا عن مبتدأ وخبرها صادق عليه نحو قولي انه حق لظهور انها اذا كانت
تكلم مع احدهما بجمعها اولى او تقع مجرورة بالحرف نحو لذلك بان الله هو الحق
لان المجرور بالحرف لا يكون الا مفردا او تقع مجرورة بالاضافة الى غير ظرف نحو انه لحق
مثل ما انكم تنطقون بمثل نطقكم الذي انكم تنطقون وما صلة اي مثل نطقكم لان
المجرور بالمضاف حقه الافراد اذا لم يكن الظرف وظرفا يقتضي الجملة كان كذلك
كما تقول جئت حيث واذا او تقع تابعة لشيء من ذلك وهي اما ان يكون معطوفة
على شيء من ذلك نحو اذكروا نعمتي التي انعمت عليكم واني فضلتكم واني فضلتكم
معطوفا على نعمتي وهو مفعول به والمعنى اذكروا نعمتي وتفضيلي او مبدلة من
شيء من ذلك نحو واذ يعدكم الله احدى الطائفتين انها لكم فانها لكم بدل اشتمال
من احدى والتقدير احدى الطائفتين كونها لكم فهذه الاماكن الثمانية يجب منها
ان يفتحها لانها اماكن المفردات لا اماكن الجمل والثالث ما يجوز فيه الامران كسرها وفتحها
باعتبارين مختلفين وذلك في مواضع تسعة احدها ان تقع بعد فاء الجزاء نحو
فانه غفور رحيم من قوله تعالى من عمل منكم سوءا بجهالة الاية فقرئ بكسران وفتحها
فالكسر على جعل ما بعد فاء الجزاء جملة تامة على معنى فهو غفور رحيم والفتح
على تقدير ان ومعموليه مبتدا خبره محذوف او خبر مبتدا محذوف على معنى فالغفران والرحمة
حاصلان او فالحاصل الغفران والرحمة واذا دار الامر بين حذف احد الجزئين من
المبتدأ اولى لانه المعهود في الجملة الجزائية كما قال الله تعالى وان مسه الشر فيئوس
اي فهو يئوس الموضع الثاني ان تقع بعد اذا الفجائية نسبة الى الفجاءة
بضم الفاء والمد والمراد بها الهجوم والبغتة تقول فاجأني كذا اذا هجم عليك بغتة
والغرض من الاتيان بها الدلالة على ان ما بعدها حصل بعد وجود ما قبلها على سبيل
المفاجأة كقوله وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم
انشده سيبويه ولم يعزه الى احد واري بضم الهمزة بمعنى اظن يتعدى الى اثنين وهما
زيدا وسيدا وما بينهما اعتراض فاذا انه يروى بكسران وفتحها فالكسر على معنى الجملة اي
فاذا هو عبد القفا فالجملة مذكورة بتمامها والفتح على معنى لا مراد اي فاذا العبودية
حاصلة على جعله مبتدأ حذف خبره كما تقول خرجت فاذا الاسد اي حاضر
والقفا مؤخر العنق اذا هي الخبر بمعنى هذا لا حرف واللهازم جمع لهزمة
بكسر اللام وبالزاي وهي طرف الحلقوم وقيل مضغة تحت الاذن والمعنى
كنت اظن سيادته فلما نظرت الى قفاه ولهازمه تبين لي عبوديته وقيل
المعنى كنت اظنه سيدا كما قيل فاذا هو ذليل خسيس عبد البطن وخص هذين بالذكر
لان القفا موضع الصفع واللهازم موضع اللكز الموضع الثالث ان تقع في موضع
التعليل نحو انه هو البر الرحيم من قوله تعالى انا كنا من قبل ندعوه انه هو البر
الرحيم قرأ نافع والكسائي بالفتح على تقدير لام العلة اي لانه وحرف الجر
اذا دخل على ان لفظا او تقديرا فتحت همزتها فهو تعليل افرادي وقرأ الباقون
من السبعة بالكسر على انه تعليل مستانف بياني وهو في المعنى جواب سؤال مقدر
تضمنه ما قبله فكانهم لما قالوا انا كنا من قبل ندعوه قيل لهم لم فعلتم ذلك فقالوا

انه

انه هو البر الرحيم فهو تعليل جملي مثل وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم بكسران
على انه تعليل مستانف ومثله في جواز الوجهين لبيك ان الحمد والنعمة لك يروى بكسر
ان وفتحها فالفتح على تقدير لام العلة والكسر على انه تعليل مستانف وهو ارجح لان
الكلام حينئذ جملتان لا جملة واحدة وتكثير الجمل في مقام التعظيم مطلوب
قاله الموضح في شرح بانت سعاد والكسر اختيار ابي حنيفة والفتح اختيار
اختيار الشافعي قاله في الكشاف الموضع الرابع ان تقع بعد فعل
قسم ولا لام بعدها كقوله وهو رؤبة او تحلفي بربك العلي اني ابو
ذيالك الصبي يروى بكسران وفتحها فالكسر على الجواب للقسم والبصريون
يوجبونه واختاره الزجاج والفتح عند الكسائي والبغداديين واوجبه ابو
عبد الله الطوال بتقدير على وان مؤولة بمصدر معمول الفعل القسم وهو تحلفي بانفاله
الخافض وعلى هذا البيت جوابا للقسم لانها مفرد وجواب القسم لا يكون الا جملة
واذا امتنع ان يكون جوابا للقسم كان الفعل اخبارا بمعنى الطلب للقسم لانها
انما الحصر في الجواب ان يكون مذكورا لا محذوفا ولو اضمر الفعل اي فعل القسم
وذكرت اللام او لم تذكر وذكر فعل القسم تعين الكسر اجماعا من العرب
نحو والله ان زيدا لقائم او قائم وحلفت ان زيدا لقائم وحكى ابن كيسان
عن الكوفيين جواز الوجهين اذا اضمر الفعل ولم تذكر اللام نحو ان زيدا قائم والكسر يفضلون
الفتح في هذا المثال على الكسر واما عبد الله الطوال فهو يوجبه وهذا
لا يقدح في دعوى الاجماع السابقة عن العرب فان الكوفيين ومنهم الطوال لم يثبت
لهم سماع بذلك الموضع الخامس ان تقع خبرا عن قول وخبرها قول والقائل
للقولين شخص واحد نحو قولي اني احمد الله بمعنى ان وكسرها فاذا فتحت فالقول على
حقيقة من المصدرية اي قولي حمد الله واذا كسرت فهي بمعنى القول اي مقولي اني
احمد الله قاله الموضح في حواشيه على التسهيل ومن خطه نقلت فالخبر على الاول
مفرد وعلى الثاني جملة وهي مستغنية عن العائد لانها نفس المبتدأ في المعنى
على حد قوله تعالى دعواهم فيها سبحانك اللهم قاله الموضح في شرح الشذور ولو
انتفى القول الاول فتحت وجوبا نحو علمي اني احمد الله لانه خبر عن اسم معنى
غير قول والتقدير علمي حمد الله وهذا مبني على الحصر العمل في الجر اذ الخبر بالخلف
عن العام الا اذا ادعى الحصر فيه نحو صديقي زيد لان المحمول لا يكون اخص من
الموضوع لا يقال الحيوان انسان ولهذا يجوز ان يقال كل انسان حيوان او مساويا
كالانسان ناطق ولا يجوز كسرها العدم العائد على المبتدا وبذلك فارقت اعتقادي زيد
انه حق والجامع بينهما ان خبرا فيهما يصدق على المبتدا الا ان يقال باستغنائها عن
العائد لكونها نفس المبتدأ في المعنى فيشكل الفرق ولو انتفى القول الثاني او وجد
القولان ولكن اختلف القائل لهما كسرت وجوبا فيهما فالاول نحو قولي اني مؤمن
فالقول بمعنى المقول مبتدأ وجملة اني مؤمن خبره وهي نفسه في المعنى فلا تحتاج
لرابط ولا يصح الفتح لان الايمان لا يخبر به عن القول لاختلاف مورديهما فان الايمان
مورده الجنان والقول مورده اللسان والثاني نحو قولي ان زيدا يحمد الله فالكسر

على ما مر فيلده وايج الفتح لفساد المعنى اذ لا يصح ان يقال مولى حمز زيد الله لان حمز زيد
غير قائم بالمتكلم وكيف يسنده المتكلم الى نفسه **الموضع** السادس ان تقع بعد
واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه نحو ان لك الا تجوع فيها ولا تعرى وانك
لا تظمأ فيها ولا تضحى قرا نافع وابو بكر بالكسر فيه وانك لا تظمأ اما على الاستيناف
تكون جملة منقطعة عما قبلها او بالعطف على جملة ان الاولى وهي ان لك ان لا تجوع
فيها وعليهما فلا محل لها من الاعراب وقرا الباقون من السبعة بالفتح بالعطف على
ان لا تجوع من عطف المفرد على مثله والتقدير ان لك عدم الجوع وعدم الظما
واحترز بقوله صالح للعطف من نحو قولك ان لي مالا وان عمرا فاضل فان ما لا يعلم غير صالح
للعطف عليه اذ لا يصح ان لي مالا وفضل عمرو فيجب كسر ان **الموضع** السابع ان تقع
بعد حتى من حيث هي فتارة يجب كسرها وتارة يجب فتحها ويجوز الامران فيه
والكسر في محل الجر كما مر فيلده بل يختص الكسر بالابتدائية نحو مرض زيد حتى انهم
لا يرجونه لان حتى الابتدائية بمنزلة الا الاستفتاحية فيكسر ان بعدها ويختص
الفتح بالجارة والعاطفة نحو عرفت امورك حتى انك فاضل فيحتمل في هذا المثال
ان تكون جارة وان تكون عاطفة وان فيها مفتوحة فان قدرت حتى جارة فان
في موضع جر وان قدرتها عاطفة فان في موضع نصب والتقدير على الجر عرفت امورك
الى فضلك وعلى النصب عرفت امورك وفضلك اما فتحها في الجر فلدخول الجار عليها
واما فتحها في النصب فلعطفها على المفعول **الموضع** الثامن ان تقع بعد اما
بفتح الهمزة وتخفيف الميم نحو اما انك فاضل فالكسر على انها اي اما حرف استفتاح
بمنزلة الا الاستفتاحية وتلك تكسر ان بعدها والفتح على انها
مركبة من همزة الاستفهام وما العامة بمعنى شيء وصار ابعد التركيب بمعنى احقا بتقدير
الهمزة على حقا على الصواب لا باصالتها كما قال الموضح في الحواشي وهو قليل فالهمزة
للاستفهام وما في محل نصب على الظرفية كما انتصب عليها حقا في قوله • احقا ان
جيرتنا استقلوا فنيتنا ونيتهم فريق • تقديره افي حق فرجاء مصحح ابن جنى كقوله
• افي حق مواساتي اخاكم • وان وصلتها في موضع رفع على الابتداء عند سيبويه
والجمهور وهي بمنزلتها في ومن اياته انك ترى الارض خاشعة وعلى الفاعلية عند
المبرد وابن مالك هي بمنزلتها في اولم يكفهم انا انزلنا **واصل لها** ان حقا عند
سيبويه ظرف مجازي بمنزلة كيف ومصدر بدل من اللفظ بفعله عند المبرد وابن مالك
ورده ابو حيان **الموضع** التاسع ان تقع بعد لا جرم والغالب الفتح نحو
لا جرم ان الله يعلم فالفتح عند سيبويه على ان جرم فعل ماض بمعنى وجب
وان وصلتها فاعل اي وجب ان الله يعلم ولا صلة زائدة للتوكيد ورده الفراء
بان لا لا تزاد في اول الكلام وعلله في المغني بان زيادة الشيء تفيد اطراحه وكونه
في اول الكلام يفيد الاعتناء به **وجوابه** ما اجاب به الفارسي عن القول بزيادة
لا في لا اقسم من ان القران كالسورة الواحدة **وقال المرادي** في شرح التسهيل
وجرم عند سيبويه بمعنى حق ولا رد لما قبلها والوقف على لا وان وما بعدها في موضع
الفاعل انتهى وما نقله المرادي عن سيبويه حكاه في المغني عن قطرب والفتح عند

الفرا

الفراء على ان لا جرم مركبة من حرف واسم بمنزلة لا رجل في التركيب ومعناهما بعد التركيب
لا بد او لا محالة ومن او في بعدهما مقدرة اي لا بد من ان الله يعلم او لا محالة في ان الله يعلم
ونقل ابن مالك عن الفراء ان لا جرم بمنزلة حقا **واصل** جرم من الجرم بمعنى الكسب
والكسر على ما حكاه الفراء عن العرب من ان بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول
لا جرم لاتينك ولا جرم لقد احسنت ولا جرم انك ذاهب فيكسر ان **واقتصر** الناظم
من ذلك على قوله بعد اذا فجاءة او قسم • لا لام بعده بوجهين نمي • مع تلو فا
الجزا وذا يطرد • في نحو خير القول اني احمد • **فصل** وتدخل لام
الابتدا بعد ان المكسورة نحو ان زيدا لقائم وتسمى اللام المزحلقة والمزحلفة
بالقاف والفاء وبنو تميم يقولون زحلفوه بالفاء واهل العالية زحلقوه بالقاف
سميت بذلك لان اصل ان زيدا لقائم لان زيدا قائم فكرهوا افتتاح الكلام بحرفين
موكدين فزحلقوا اللام دون ان لئلا يتقدم معمولها عليها **وانما لم** تزحلق
ان لان ان زيدا قائم لئلا يحول ما له صدر الكلام بين العامل والمعمول قاله
في المغني **وانما** دخلت اللام بعد ان لانها تشبه لام القسم في التاكيد قاله
سيبويه **وتسميتها** لام الابتداء لانها تدخل على المبتدا وتدخل على غيره بعد
ان المكسورة على اربعة اشياء احدها الخبر وله ثلاثة شروط كونه مؤخرا
عن الاسم وكونه مثبتا وكونه غير ماض فيشمل المفرد نحو ان ربي لسميع الدعا
والجملة المصدرة بالمضارع نحو وان ربك ليحكم والجار والمجرور والظرف اذا لم
يقدر متعلقهما ماضيا نحو وانك لعلى خلق عظيم وان زيدا لعندك اما اذا قدرا
متعلقين باستقر لم تدخل عليهما اللام لانه معمول الفعل الماضي لا تدخل اللام عليه
خلافا للاخفش كما سياتي والجملة الاسمية على قلة نحو وانا لنحن نحيي ونميت
وليس نحن ضمير فصل خلافا للجرجاني فخرج ان لدينا انكالا لتقدم الخبر وخرج
نحو ان الله لا يظلم الناس شيئا لنفي الخبر وشذ قوله وهو ابو حزام بن غالب
ابن الحرث العكلي • واعلم ان تسليما وتركا • للا متشابهان ولا سواء • من
وجهين دخول اللام على الخبر المنفي وتعليق الفعل عن العمل حيث كسرت ان وكان
القياس ان لا يعلق لان الخبر المنفي ليس محلا للام وسوغ ذلك كما قيل انه شبه
لا بغير فادخل عليه اللام والمعنى ان التسليم على الناس وتركه ليسا
متساويين ولا قريبين من السواء وكان حقه ان يقول لا سواء ولا متشابهان
ولكنه اضطر فقدم واخر وسواء في الاصل مصدر بمعنى المساواة فلذلك
وقع خبرا عن اثنين وبذلك نحو ان الله اصطفى لان الخبر ماض **وانما**
دخلت اللام على الخبر المفرد لانه اشبه المبتدا وعلى الفعل المضارع لشبهه بالاسم
وعلى الظرف وعديله لانهما في حكم الاسم وعلى الجملة الاسمية لانها مبتدا وخبر
ولم تدخل على الخبر اذا تقدم لئلا يتوالى حرفا توكيد ولا اذا كان منفيا لئلا يجمع
بين متماثلين في نحو لا ولن ولما ولا يحمل النافي عليه ولم تدخل على الماضي لعدم شبهه
بالاسم واجاز الاخفش والفراء وتبعهما ابن مالك ان زيدا لنعم الرجل كما سلف
الا الدالة على الحدث والزمان وان زيدا لعسى ان يقوم لدلالتها على الزمان وانتقل

الى لا انشا لان الفعل الجامد كالاسم ووافق الشاطبي على الاول دون الثاني
والفرق لايخ واجاز الجمهور ان زيدا لقد قام لشبه الماضي المقرون بقد بالمضارع
لقرب زمانه من الحال والمضارع شبيه بالاسم ومشابه المشابه مشابه وليس جواز
ذلك مخصوصا بتقدير اللام للقسم لا للابتداء خلافا لصاحب التوشيح بالراء وهو
خطاب الماردي حيث ذهب الى منع دخول لام الابتداء على قد وادعى ان هذه
اللام الداخلة عليها لام جواب القسم والتقدير ان زيدا والله لقد قام ووافقه على
ذلك ابن مسعود الغزني بغين معجمة مفتوحة وزاي ساكنة فنون مكسورة واما
نحو ان زيدا لنعم الرجل فكذلك معنى الغرة بضم الغين المعجمة لابن البرهان ان البصريين
والكوفيين اتفقا على منع ان تدخل اللام للابتداء لا للقسم والزجاج خصصه نحو وهو
المنقول في المغني ان الاخفش من البصريين وهشاما الضرير من الكوفيين اطلقوا
على الجواز فيه ومنعها الجمهور وقالوا انها هي لام القسم فمتى تقدم فعل القلب فيجب
فتح ان كعلمت ان زيدا لقائم والصواب عند الكسائي وهشام الكسر انتهى كلام
المغني لانه لم يذكر فيه الاخفش بل ذكر بدله الكسائي ويشترط في الخبر ايضا ان
لا يكون جملة شرطية لان اللام لا تدخل على الشرط اتفاقا ولا على الجواب خلافا
لابن الانباري الثاني مما تدخل عليه اللام معمول الخبر لانه من تتمة الخبر وذلك
بثلاثة شروط ايضا تقدمه على الخبر وكونه غير حال وكون الخبر صالحا للام نحو
ان زيدا لعمرا ضارب وقد تدخل على الخبر والحالة هذه دون معموله لجواز ان زيدا لبه لومبز
لخير وقد تدخل عليهما معا حكى الكسائي والفراء من كلام العرب اني لبحمد الله لصالح
وذلك قليل اجازه المبرد ومنعه الزجاج وهو الصحيح كما امتنع دخولها على الخبر
اذا دخلت على الاسم المتاخر او على ضمير الفصل فلا يقال ان زيدا جالسا في الدار لناظر
المعمول لان لام الابتداء تطلب الصدر ما امكن ولا يقال ان زيدا لراكبا منطلق لان المعمول
حال ولم يسمع دخول اللام عليه ونص الايضاح على منعه ومقتضى قياس
دخولها على المفعول والظرف جوازه وفرق ابن ولاد بينه وبين الظرف بان الحال
لا يكون خبرا وهي حال بخلاف الظرف فانه يكون خبرا وهو ظرف انتهى والفرق بينه
وبين المفعول ان المفعول قد ينوب عن الفاعل فيصير عمدة واذا تقدم على عامله
صار مبتدا واللام تدخل على المبتدا لجواز ان زيدا لطعامك اكل وبخلاف ان زيدا
عمرا ضرب لان الخبر غير صالح للام لكونه فعلا ماضيا خلافا للاخفش من البصريين
والفراء من الكوفيين في هذه المسالة الاخيرة وحجتهما ان المانع انما هو في الخبر لكونه
فعلا ماضيا واما المعمول فاسم وحجة المانع ان دخول اللام على المعمول فرع
دخولها على العامل وكيف يتفرع وقد عدم اصل قال الموضح في الحواشي وينبغي
ان يجري خلافهم في ان زيدا طعامك قد اكل فان خطا بالمنع دخول اللام على قد
وبعرفوا القول عندي في قول الاخفش والفراء بدليل اجازة البصريين زيدا ضرب
وزيدا الجملة الخ مع قولهم لا يتقدم الخبر اذا كان فعلا ما جاز وتقديم المعمول
وان لم يجيزوا تقديم العامل لان المانع من تقديم العامل لا لتنافر وذلك معنى
خاص به دون المعمول وكذا هنا انتهى الثالث ما تدخل عليه اللام بعد ان الاسم

جنته

وشرطه واحد وهو ان يتاخر اسما عن الخبر نحو ان في ذلك لعبرة او عن معموله اي الخبر
اذا كان المعمول ظرفا او جارا ومجرورا نحو ان عندك لزيدا مقيم او جارا ومجرورا نحو ان في الدار لزيدا جالس
وما اختاره هنا من جواز تقديم معمول الخبر على الاسم اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا
منعه ابن عقيل في اول باب ان فقال لا يجوز ان تقول ان بك زيدا واثق وان عندك زيدا
جالس ثم قال واجازه بعضهم الرابع مما تدخل عليه اللام الفصل وهو المسمى عند
الكوفيين عمادا لانه يعتمد عليه في تادية المعنى وضمير فصل عند البصريين لانه يفصل
بين الخبر والنعت وانما دخلته اللام لانه مقو للخبر لرفعه توهم السامع كون الخبر تابعا
فنزل منزلة الخبر لا اول من الخبر وقال ابن عصفور لانه اسم ان في المعنى وذلك بلا
شرط ولا النعت لمن يجيز تقديمه مع الخبر نحو هو القائم زيد على ان الاصل زيد هو
القائم فلذا قال ابن عقيل ويشترط في ضمير الفصل ان يتوسط بين المبتدا والخبر او ما
اصله المبتدا والخبر نحو ان هذا لهو القصص الحق هذا الذي يعني به هو الداخلة
عليه اللام مبتدا فان اعرب مبتدا وما بعده خبره والجملة خبر ان فلا يكون ضمير فصل
لان ضمير الفصل لا محل له من الاعراب على الصحيح والحاصل ان لام الابتداء تدخل
بعد ان المكسورة على اربعة اشياء اثنين مع خبر واثنين متوسطين فالمتاخران
اخرهما الخبر اذا لم يكن منفيا ولا ماضيا متصرفا مجردا من قد والى ذلك
اشار الناظم بقوله وبعد ذات الكسر تصحب الخبر لام ابتداء نحو اني لوزر
ولا يلي ذي اللام ما قد نفيا ولا من الافعال ما كرضيا وقد يليها مع قد كان ذا
لقد سما على العدا مستحوذا والثاني الاسم واليه اشار بقوله واسما حل قبله
الخبر واما المتوسطان فهما معمول الخبر وضمير الفصل واليهما اشار بقوله وتصحب
الواسط معمول الخبر والفصل

فصل وتتصل ما الحرفية الزائدة بهذه
الاحرف المتقدمة الا عسى ولا ان ما لا تتصل بها وتتصل بان وان وكان ولكن وليت
ولعل فتكفها عن العمل فيما دخلت عليه من الجمل الاسمية وتهيئها للدخول على
الجمل الفعلية قال في المغني وتسمى ما الكافة لعمل النصب والرفع المتلوة بفعل
فهيئة فمثال ان وان نحو قل انما يوحى الي انما الهكم اله واحد فان في الاولى مكسورة
ومدخولها جملة فعلية وفي الثانية مفتوحة ومدخولها جملة اسمية ومثال كان
كانما يساقون الى الموت ومثال لعل قوله لعلما اضاءت لك النار الحمار المقيدا
ومثال لكن قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل بخلاف قوله فوالله ما فارقتكم
قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون فما اسم موصول لا زائدة في موضع نصب على
انها اسم للكن ويقضى صلتها وجملة فسوف يكون خبرها ودخلت الفاء في خبرها لان ما
الموصولة شبيهة باسم الشرط في الابهام والعموم فلذلك دخلت الفاء في الخبر كما
تدخل في الجواب نص عليه ابن مالك وفي جري غالب النسخ اسقاط لفظة
خلافا وليس بجيد والمعتمد اثباتها واما ليت فهذه لا تخرج بل تزول اختصاصها
لان ليت تبقى على اختصاصها بالجمل الاسمية على الاصح خلافا لابن ابي الربيع
وظاهر القزويني فانهما اجازا ليتما قام زيد ويجوز اعمالها استصحابا للاصل حتى
قيل بوجوبه ويجوز اهمالها حملا على اخواتها وقد روي بهما قوله وهو

النابغة الذبياني. قالت الا ليتما هذا الحمام لنا. الى حمامتنا ونصفه فقد. يروى برفع
الحمام ونصبه فالرفع على الاهمال والنصب على الاعمال وليس فيه رد على القائل بوجوب الاهمال
لان سيبويه اجاز في رواية الرفع ان تكون ما موصولة اسم ليت وهذا خبر مبتدا محذوف والحمام
نعت هذا ولنا خبر ليت والتقدير ليت الذي هو هذا الحمام لنا وحذف صدر الصلة لطولها
بالنعت وقبل هذا البيت. واحكم كحكم فتاة الحي اذ نظرت. الى حمام شراع وارد الثمد.
وبعده فحسبوه فالفوه كما ذكرت. تسعا وتسعين لم ينقص ولم يزد. فكملت مائة فيها
حمامتها. واسرعت حسبة في ذلك العدد. والمعنى كن حكيما كفتاة الحي
وهي زرقاء اليمامة قيل وكانت تبصر مسيرة ثلاثة ايام وقصتها انها كانت لها
قطاة ثم مر بها سرب من القطا بين جبلين فقالت ليت الحمام ليه الى حمامتيه ونصفه
قديه تم الحمام مائة فنظر فاذا القطا قد وقع في شبكة صياد فعد فاذا هو ستة
وستون قطاة ونصفها ثلاث وثلاثون فكملت مائة باضافة ذلك الى قطاتها كانت مائة ووصف
الحمام بصفة الجمع وهو شراع وشراع جمع شارع او نعت للاعمال والاهمال وبصفة الافراد
وهو وارد والثمد بفتح المثلثة والميم الماء القليل وحسبوه من الحساب وهو العدد
وقد لا يعمل ان انما لحكوا انما زيدا قائم بنصب زيد برواية الاخفش والكسائي عن العرب
سماعا وهل يمتنع قياس ذلك المسموع في البواقي مطلقا في بقية اخوات ان
الاربعة وهي ان المفتوحة وكان ولعل ولكن وقوفا مع السماع ذهب الى ذلك
سيبويه والاخفش او يسوغ القياس على ما سمع في انما مطلقا في بقية اخواتها
الاربعة اذ لا فرق ذهب الى ذلك الزجاج وابن السراج والزمخشري وابن
مالك او يسوغ القياس في لعل فقط لانها اقرب الى ليت حتى قال بعضهم في
قراءة من قرا فاطلع ان لعل ضمنت معنى ليت ذهب الى ذلك الفراء او يسوغ
فيها اي في لعل وفي كان لقربهما من ليت لان الكلام معهما صار غير خبر ذهب
الى ذلك ابن ابي الربيع فهذه اقوال اربعة والى هذه المسئلة اشار الناظم
بقوله. ووصل ما بذي الحروف مبطل. اعمالها وقد يبقى العمل. فصل
يعطف على اسماء هذه الاحرف بالنصب قبل مجيء الخبر وبعده كقوله وهو رؤبة
ان الربيع الجود والخريفا. يدا ابي العباس والصيوفا. فعطف الخريف بالنصب
على الربيع قبل مجيء الخبر وهو يدا ابي العباس وعطف الصيوف جمع صيف على
الربيع بالنصب بعد مجيء الخبر والجود بفتح الجيم وسكون الواو وبالدال المهملة الغزير
ويروى الجون بالنون بدل الدال والمراد به السحاب الاسود والمراد بالربيع
والخريف والصيوف امطارها والمراد بابي العباس السفاح اول الخلفاء من بني
العباس وهذا من عكس التشبيه مبالغة لان الغرض تشبيه يديه بالامطار
الواقعة في الربيع والخريف والصيف وحقيقة التشبيه ان يقول ان يدي
ابي العباس الربيع والخريف والصيوف ويعطف بالرفع على محل اسماء هذه
الاحرف بشرطين استكمال الخبر وكون العامل ان او ان ولكن مما لا يغير معنى الجملة
نحو ان الله بريء من المشركين ورسوله فعطف رسوله على محل الجلالة بعد استكمال
الخبر وهو بريء وقوله. فمن يك لم ينجب ابوه وامه. فان لنا الام النجيبة والاب.

فعطف

فعطف الاب على محل الام بعد استكمال الخبر وهو لنا وقوله وما قصر بي في
التسامي خؤولة. ولكن عمي الطيب الاصل والخال. فعطف الخال على محل عمي بعد
استكمال الخبر وهو الطيب وهذا معنى قول الناظم. وجائز رفعك معطوفا على منصوب
ان بعد ان تستكملا. والحق بان لكن وان من دون ليت ولعل وكان. وكون الرفع
بالعطف على محل الاسم هو قول بعض البصريين الذين لا يشترطون وجود المحرز اي
الطالب لذلك المحل والمحققون من البصريين وهم الذين يشترطون ذلك يجعلون على ان
رفع ذلك ونحوه ليس بالعطف على محل الاسم بل على انه مبتدا حذف خبره لدلالة
خبر الناسخ عليه فهو من عطف جملة على جملة والتقدير ورسوله بريء وكذا لنا الاب
النجيب والخال الطيب الاصل او على انه مرفوع بالعطف على ضمير الخبر المستتر فيه
وذلك اذا كان بينهما فاصل فهو من عطف مفرد على مفرد فرسوله معطوف على الضمير
المستتر في بريء اي بريء هو ورسوله لوجود الفصل بالجار والمجرور وهو من المشركين
والاب معطوف على الضمير المستتر في لنا لوجود الفصل بالصفة والموصوف والخال
معطوف على الضمير المستتر في الطيب لوجود الفصل بالمضاف اليه لا ان رفع ذلك ونحوه
بالعطف على محل الاسم مثل عطف امراة على محل رجل في قولك ما جاءني من رجل ولا
امراة بالرفع لان الرافع لمحل رجل الفعل وهو جاءني وهو باق ولا يبعد عن العمل
في محل رجل الحرف الزائد لان الزائد وجوده كلا وجود والرافع لمحل الاسم في
مسئلتنا التي نحن فيها الابتداء وقد زال بدخول الناسخ وهو ان وان ولكن
والعامل اللفظي يبطل عمل العامل المعنوي. فان قيل اذا كان هذا من
عطف الجمل او من العطف على الضمير عند المحققين فما وجه اشتراط استكمال الخبر
وكون العامل ان وان ولكن عندهم. قلت اما اشتراط الاول فلانه اذا كان من
عطف الجمل فيلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه واذا كان العطف على الضمير
فيلزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه. واما اشتراط الثاني فلانه اذا كان
من عطف الجمل فيلزم عطف الخبر على الانشاء واذا كان من العطف على الضمير
فلم يحضرني عنه جواب شاف ولم يشترط الكسائي في تجويزه العطف الشرط
الاول وهو استكمال الخبر تمسكا بنحو ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون
فعطف الصابئون بالرفع على محل الذين امنوا قبل استكمال الخبر وهو من امن بالله
واليوم الاخر وبقراءة بعضهم ان الله وملائكته يصلون على النبي فعطف
ملائكته بالرفع على محل الجلالة قبل استكمال الخبر وهو يصلون وبقوله وهو
ضابئ بالضاد المعجمة وبعد الالف باء موحدة فهمزة ابن الحارث البرجمي بضم الموحدة
والجيم فمن يك امسى بالمدينة رحله. فاني وقيار بها لغريب. فعطف
قيار بالرفع على محل يا المتكلم قبل استكمال الخبر وهو غريب وقيار بقاف مفتوحة وياء
مثناة تحتية مشددة اسم فرس عند الخليل واسم جمل عند ابي زيد وجملة بها للمدينة
وقوله وهو بشر بن خازم بالخاء والزاي المعجمتين. والا فاعلموا انا وانتم بغاة
ما بقينا في شقاق فعطف انتم وهو ضمير مرفوع على محل ضمير المتكلم المعظم نفسه
او المشارك غيره قبل استكمال الخبر. ولما كان ظاهر ما استدل الكسائي والفراء

جميعا او انه لا ايوامن على نحو ان الله وملائكته يصلون استدل له بقوله ولكن
اشترط العرا انه لم يتقدم الخبر على المعطوف بالرفع خفاء اعراب الاسم برفع الخبر
ونصب خفاء على المفعولية لا اشترط والظاهر ما يفهم من قاخي والاصل ولكن اشترط
العرا خفاء اعراب الاسم انه لم يتقدم الخبر والتعميم يجعل الاعراب اخرجه من التسهيل
واعترضه في حواشيه فقال المعروف عن العرا انه يشترط بناء الاسم فلا يدخل في ذلك
الاسم المقصور والمضاف للياء وبين خلاف في نقل المؤلف انتهى فيجيز ان كان الاسم مبنيا
كما في بعض هذه الادلة المتقدمة وهي ان الذين امنوا لا يد والبيتان ويمنع ان كان
الاسم معربا كما في نحو ان الله وملائكته بالرفع لما فيه من تخالف المتعاطفين في الحركة
اللفظية ومقتضى هذه العلة انه يجيز ان الفتى وزيد ذاهبان برفع زيد لعدم
التخالف اللفظي فان اعراب الاسم خفي ومنعه البصريون مطلقا لما فيه من اجتماع عاملين
على معمول واحد عملا واحدا لان الناسخ عامل في الخبر والمعطوف مبتدا وهو ايضا عامل
في الخبر فيجتمع على الخبر الواحد عاملان عملا واحدا وذا لا يمتنع ولا يتاتى ذلك
على مذهب الكسائي والعرا لان الرافع للخبر عندهما في باب ان هو ما يعد في باب المبتدا
الا انه مشكل اما على القول بالرافع وهو المشهور عن الكوفيين فلان المبتدا مر
الا يرجو الناسخ واما على القول بان رافعه الابتداء في باب ان كما نقله
الشاطبي عنهم فلانه يلزم ان يكون الخبر في مسئلتنا توارد عليه عاملان من جهة
واحدة وهما الابتداء والمبتدا كما هو رافع لاسمه ومعا فيه وما تمسكا به من الادلة المتقدمة
خرجها المانعون من البصريين على التقديم والتاخير فيكون من امن خبر ان والصابون
خبره محذوف اي والصابون والنصارى كذلك والاصل والله اعلم ان الذين امنوا والذين
هادوا من امن بالله واليوم الاخر والصابون والنصارى من امن بالله واليوم الاخر
او على تقدير الحذف من الاول لدلالة الثاني عليه فيكون من امن خبر الصابون وخبر
ان محذوف لدلالة خبر المبتدا عليه كقوله. خليلي هل طب فاني وانتما. وان لم
تبوحا بالهوى دنفان. بحذف خبر ان لدلالة خبر المبتدا عليه والتقدير فاني دنف
اي مريض وانتما دنفان والتوجيه الاول اجود لان الحذف من الثاني لدلالة الاول
اولى من العكس قاله الموضح في شرح الشذور ويتعين التوجيه الاول وهو التقديم
والتاخير في قوله فاني وقيار بها لغريب. والاصل فاني لغريب وقيار بها كذلك
فيه التوجيه الثاني وهو الحذف من الاول لان لا تدخل على خبر المبتدا الا ان
قدرت زائدة مثلها في قوله. ام الحليس لعجوز شهربه. ترضى من اللحم بعظم
الرقبه. على احد الوجهين التقديرين فيصح حينئذ التخريج الثاني ويصير التقدير فاني
غريب وقيار لغريب ويتعين التوجيه الثاني وهو الحذف من الاول في قوله تعالى ان
الله وملائكته بالرفع والتقدير ان الله يصلي وملائكته يصلون ولا يتاتى فيه
التوجيه الاول وهو التقديم والتاخير لاجل الواو في يصلون لانها للجماعة المشتركة
والله واحد لا شريك له الا ان قدرت الواو للتعظيم للواحد مثلها في قوله فارب
ارجعون فانها للتعظيم للواحد المخاطب على احد الوجهين فيتاتى التوجيه الاول
ايضا ويصير التقدير ان الله يصلون وملائكته يصلون فان قلت

كلا التوجيهين مشكل فلو شرط الرضي ان يكون خبر المحذوف معنى اما على التوجيه
الاول فلان الصلاة المذكورة بمعنى الرحمة والمحذوفة بمعنى الاستغفار فلم يتطابقا واما
على التوجيه الثاني فعلى العكس لان الصلاة المذكورة بمعنى الاستغفار والمحذوفة
بمعنى الرحمة فلم يتطابقا ايضا قلت اجاب عنه في المغني
فقال الصواب عندي ان الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة
الى الله تعالى سبحانه وتعالى الرحمة والى الملائكة الاستغفار والى الادميين دعاء
بعضهم لبعض انتهى وموضع الخلاف حيث يتعين كون الخبر للاسمين جميعا نحو انك
وزيد ذاهبان واما نحو ان زيدا وعمرو في الدار فجائز باتفاق قاله الموضح في شرح
بانت سعاد وهو مخالف لما اطلقه هنا ولم يشترط العرا الشرط الثاني وهو كون
العامل ان او ان او لكن تمسكا بنحو قوله وهو العجاج. يا ليتني وانت يا لميس
في بلد ليس بها انيس. فعطف وانت بكسر التاء على اسم ليت وهي يا المتكلم ولميس
علم امراة وانيس بمعنى مؤنس وخرج بتشديد الراء والبناء للمفعول على ان انت مبتدا
حذف خبره والاصل وانت معي والجملة من المبتدا والخبر حالية متوسطة بين
اسم ليت وخبرها فالاسم يا المتكلم والخبر قوله في بلد هذا تخريج ابن مالك وهو
على نزور او قلة فان اكثر النحويين على امتناع تقديم الحال المنتصبة بالظرف وهو
من نص على ذلك ابن مالك في باب الحال ونزر نحو سعيد مستقرا في هجر وشرح
الموضح بقوله يجوز بقلة توسط الحال بين المخبر عنه والخبر به انتهى والناظم والفضيل
لا يقاس عليهما او بعد منه قول بعضهم ان الاصل انا وانت فانا مبتدا وانت معطوف
عليه وخبر المبتدا وما عطف عليه قوله في بلد محذوف انا انتهى

فصل

تخفف ان المكسورة لثقلها بالتضعيف فيكثر اهمالها لزوال اختصاصها نحو ان
كل لما جميع لدينا محضرون في قراءة من خفف لما فكل مبتدا واللام لام الابتداء وما
زائدة وجميع خبر المبتدا ومحضرون نعته وجمع على المعنى ويجوز اعمالها على قلة
استصحابا للاصل واليه يشير قول الناظم. وخففت ان فقل العمل. نحو وان كلا
لما ليوفينهم ربك اعمالهم في قراءة نافع وابن كثير بتخفيف ان ولما فان مخففة
من الثقيلة وكلا اسمها واللام في لما لام الابتداء وما موصولة خبر ان وليوفينهم
جواب لقسم محذوف وجملة القسم وجوابه صلة ما والتقدير وان كلا للذين والله
ليوفينهم وقيل ما نكرة موصوفة وجملة القسم وجوابه سدت مسد
الصفة والتقدير وان كلا لخلق موفى عمله ويلزم لام الابتداء ان المكسورة
المخففة المهملة والى ذلك اشار الناظم بقوله. وتلزم اللام اذا ما تهمل حال
كون اللام فارقة بين الاثبات والنفي في نحو ان زيد لقائم بتخفيف ان ورفع زيد
فلو لا اللام لتوهم ان ان نافية وان المعنى ما زيد قائم فلما جيء باللام ارتفع التوهم
وهذه اللام قد تغني عنها قرينة لفظية بان يكون الخبر منفيا نحو ان زيد لن
يقوم فيجب حينئذ ترك اللام كما قاله في المغني لان الخبر المنفي لا تدخل عليه لام
الابتداء كما تقدم او قرينة معنوية كان يكون الكلام مسوقا للاثبات والمدح كقوله
وهو الطرماح واسمه الحكم بن حكيم. انا ابن اباة الضيم من ال مالك

وإن مالك كانت كرام المعادن. ولو قال إن كانت باللام لجاز ولكن استغنى عنها لكونه
في مقام المدح وتوهّم أن النفي هنا ممتنع وأبات جمع أب كقضاة جمع قاض من أبى إذا
امتنع والضيم الظلم ومال الداء اسم قبيلة وكذا لما قال كانتا وصفهم مراعاة للمعنى وإلى ذلك
أشار الناظم بقوله. وربما استغني عنها إن بدا. ما ناطق أراده معتمدا وإن وليت إن المكسورة
المخففة من الثقيلة فعل فشرطه أن يكون ناسخا وربما أهملها وشرط الناسخ كونه
غير نافٍ مخرج بذلك ليس وغير منفي مخرج بذلك زال وأخواتها ونحوها كان وغير صلة مخرج
بذلك ما دام ولا فرق في الناسخ بين الماضي والمضارع إلا أنه أكثر كونه مضارعا ناسخا
نحو وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم وإن نظنك لمن الكاذبين وأكثر منه أي من
المضارع كونه ماضيا ناسخا نحو وإن كانت لكبيرة إن كدت لتردين وإن وجدنا أكثرهم
لفاسقين وتدخل اللام حينئذ على الجزء الثاني من معمولي الناسخ أما دخولها
على الناسخ فلأنها كانت مختصة بالدخول على المبتدأ أو الخبر في الأصل فلما خففت وضعف
شبهها بالفعل جاز دخولها على الفعل وكان من النواسخ لئلا تفارق محلها بالكلية
ألا ترى أنها إذا دخلت على الناسخ كان مقتضاها موفرا عليها إذ الجزآن مذكوران
بعد دخولها وأما دخول اللام على الجزء الثاني من معمولي الناسخ فكما تدخل
على خبرها لأنه إذا قلت إن كان زيد لقائما معناه أن زيدا لقائم وأما كون
الماضي أكثر من المضارع فلأن المشددة شبيهة به لفظا ومعنى وقصروا بعد
تخفيفها أن يدخلوها على مشابهه ويقاس على النوعين اتفاقا ولا يجيز جمهور
البصريين دخولها على غير الناسخ وندر عند غيرهم كونه ماضيا غير ناسخ كقوله
وهو الشخص المسمى عاتكة بنت زيد العدوية ابنة عم عمر بن الخطاب رضي الله عنه
تخاطب عمرو بن جرموز قاتل الزبير بن العوام. شلت يمينك إن قتلت لمسلما.
حلت عليك عقوبة المتعمد. فأدخلها أن المخففة على قتلت وهو فعل ماض
غير ناسخ وشلت بفتح الشين أفصح من ضمها إخبار بمعنى الدعاء وحلت وجبت
ولا يقاس عليه أي على إن قتلت لمسلما إن قام لأنا ولن تعد لزيد خلافا للأخفش
فإنه أجازه كما قاله في المغني وزاد هنا والكوفيين وهو توهم إن الكوفيين
يجوزون تخفيف إن المكسورة ويدخلونها على نحو قام ويعربونه لا يخالف لفاعل فيه
فإنهم لا يجوزون تخفيف إن المكسورة ويحملون ما ورد من ذلك على أن إن نافية بمعنى ما
واللام إيجابية بمعنى إلا قال في المغني في بحث اللام وزعم الكوفيون أن اللام
في ذلك كله بمعنى إلا وأن إن قبلها نافية انتهى ومما ورد من ذلك قراءة ابن مسعود
فإن لبثتم لقليلا حكاه الأخفش في معانيه وقول امرأة من العرب والذي تحلف
به إن جاء لخاطبا برحلت على الماضي غير الناسخ وأندر منه كونه لا ماضيا ولا ناسخا
بأن يكون مضارعا غير ناسخ إذ لا مشابهة بينهما كقولهم إن يزينك لنفسك وإن يشينك
لهيه ولا يقاس عليه اتفاقا والحاصل أن اللام بعد إن المخففة ثلاث حالات
وجوب ذكرها ووجوب تركها وجواز الأمرين فالأول كإن زيد لقائم بالإهمال حيث لا قرينة
والثاني نحو إن زيد لن يقوم والثالث إن زيدا قائم بالإعمال وما ذكر من
أنها لام الابتداء قال به سيبويه والأخفش وأكثر البغداديين وذهب

الفارسي

الفارسي وابن جني وابن أبي العافية وابن أبي الربيع إلى أنها غيرها اجتلبت للفرق وحجتهم
أنها دخلت على ما ليس مبتدأ ولا خبرا في الأصل ولا راجعا إلى الجزء كالمفعول في نحو إن قتلت
لمسلما وأجيب بأن الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد وهما حالا في
محل الجزء الأول الذي يلي أن والمفعول كالجزء الثاني بأن قتلت لمسلما بمنزلة إن قتيلك
لمسلم ثم إن كان الفعل ناسخا دخلت على الجزء الذي كان خبرا في الأصل كما مر وإن كان
غير ناسخ دخلت على معموله فاعلا كان أو مفعولا ظاهرا كان أو ضميرا منفصلا كما مر
فإن اجتمع الفاعل والمفعول دخلت على الثاني منهما ما لم يكن ضميرا متصلا فإن تقدم عليهما
معمول من معمولات القلوب نحو قد علمنا إن كنت لمؤمنا فإن قلنا اللام للابتداء كسرت إن وإن
قلنا لام أخرى اجتلبت للفرق فتحت وإلى دخولها على الفعل أشار الناظم بقوله.
والفعل إن لم يك ناسخا فلا. تلفيه غالبا بإن ذي موصلا. فصل وتخفف
أن المفتوحة فيبقى العمل وجوبا لتمحض مقتضاها وهو إفادة معناها في الجملة
الاسمية لأنها أكثر مشابهة للفعل من المكسورة ولكن يجب في اسمها كونه مضمرا
لا ظاهرا محذوفا لا مذكورا سواء كان للشأن أم لا عند ابن مالك لأن المكسورة ثبت إعمالها
في الظاهر دون المفتوحة ففرقوا عملها في المضمر لئلا يحط الأقوى عن الأضعف وذهب
ابن الحاجب إلى أنه لا يكون إلا للشأن وأما قوله وهو الشخص المسمى جنوب أخت عمرو
ذي الكلب. بأنك ربيع وغيث مريع. وأنك هناك تكون الثمالا. فضرورة من
وجهين عند ابن الحاجب كونه غير ضمير الشأن وكونه مذكورا وعند ابن مالك من وجه
واحد وهو كونه مذكورا والربيع ربيعان ربيع الشهور وربيع الأزمنة فربيع
الشهور شهران بعد صفر وربيع الأزمنة ربيعان أولهما ما يأتي فيه النور والكمأة والثاني
ما يدرك فيه الثمار والمراد هنا ربيع الأزمنة والغيث الكلأ أو المطر والمريع أما بفتح
الميم إن جعل الغيث اسما للكلأ أي خصيب وأما بضمها إن جعل اسما للمطر فيقال أمرع
الوادي وأمرعه المطر والثمال بكسر المثلثة الغياث حتى تكون ويجب في خبرها
أن يكون جملة لاشتمالها على المسند والمسند إليه محافظة على الأصل حيث لا يذكر الاسم
ثم إن كانت الجملة اسمية أو فعلية فعلها جامد أو دعاء لم تحتج لفاصل من الفواصل
لأنه أما في الاسمية فلأنه جيء بعد أن باسم وخبر كما جيء بهما بعد المثقلة العاملة
وأما الفعل الجامد فهو كالاسم والاسم غير محتاج إلى فصل فكذا ما أشبهه
وأما الدعاء فتشبيه بالجامد في عدم التصرف قاله الشاطبي فالاسمية
نحو وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين والفعلية التي فعلها جامد نحو وأن ليس
للإنسان إلا ما سعى والفعلية التي فعلها دعاء إما بخير نحو أن بورك من في النار
ومن حولها أو بشر نحو والخامسة أن غضب الله عليها في قراءة من خففها
وكسر الضاد في غير السبع وهذا مبني على جواز تفسير ضمير الشأن بالجملة
الإنشائية وهو الصحيح ويجوز الفصل فيهن ويجب الفصل في غيرهن ليكون عوضا
مما حذف منها وهو أحد النونين والاسم أو لئلا تلتبس بأن المصدرية ولما
كان التغيير مع الفعل أكثر مما هو مع الاسم وما أشبهه عوض مع الفعل المتصرف
ولم يعوض مع الاسم وما أشبهه والفعل بقد لأنها تقرب الماضي من الحال نحو ونعلم

ان فرض فتنا او تنفيس نحو علم ان سيكون او نفي بلا او لن او لم فمثال لا
نحو وحسبوا ان لا تكون فتنة في قراءة من ضم نون تكون وحسبتا ان لا قائم زيد ومثال
لن ايحسب ان لن يقدر عليه احد ومثال لم ايحسب ان لم يره احد او لو نحو
وان لو استقاموا ان لو نشاء اصبناهم بذنوبهم وهو كثير والحاصل ان الفعل
اما مثبت او منفي وكل منهما اما ماض واما مضارع فالمثبت ان كان ماضيا ففاصله قد
وان كان مضارعا ففاصله حرف التنفيس والمنفي ان كان ماضيا ففاصله لا فقط وان
وان كان مضارعا ففاصله لن او لم او لا واما لو فانها في الامتناع شبيهة بالنافي
فتدخل على الماضي والمضارع كما مثلنا وقليل ذكر لو اي الفصل بلو اخر منها كقوله
علموا ان يؤملون فجادوا قبل ان يسالوا باعظم سول والغيا ثم علموا ان سيؤملون
وسول بمعنى مسؤول كقوله تعالى قد اوتيت سؤلك ولم يذكر لو في الفواصل الا قليل
من النحويين هذا شرح لقول الناظم وان تخفف ان فاسمها استكن والخبر اجعل جملة من
بعد ان وان يكن فعلا ولم يكن دعا ولم يكن تصريفه ممتنعا فالاحسن الفصل بقد
او نفي او تنفيس او لو وقليل ذكر لو وقول ابن الناظم ان الفصل اي بلو قليل
وهم يعني انه اي غلط منه على ابيه كان الموضح وقع له النسخة التي فيها وربما فصلت
بلو فاعترض عليه والا فالذي قاله ابن الناظم في شرح النظم في غالب النسخ ما نصه واكثر
النحويين لم يذكروا الفصل بين ان المخففة وبين الفعل بلو والى ذلك اشار بقوله وقليل
ذكر لو انتهى وهو مسلم ولعل الموضح فليتامل فصل وتخفف كان فيبقى ايضا
اعمالها استصحابا للاصل لكن يجوز ثبوت اسمها وافراد خبرها والى ثبوت اسمها
وحذفه اشار الناظم بقوله وخففت كان ايضا فنوى منصوبها وثابتا ايضا روي
كقوله وهو رؤبة كان وريديه رشاء خلب فوريديه وهما عرقان في الرقبة اسم
كان ورشاء بكسر الراء والمد خبرها وهو مفرد لا مثنى وصحح الصغاني [illegible] انه مثنى
والرشاء الحبل والخلب بضم الخاء المعجمة الليف قاله ابو العباس وقال غيره الخلب البير
البعيدة القعر وقوله وهو باعث بالموحدة المعجمة فالمثلثة ابن صريم بالتصغير
اليشكري قاله النحاس وقال السيرافي هو لارقم بن علباء وقال صاحب المنتقى هو علباء
ابن ارقم اليشكري يذكر امراته ويمدحها ويوما توافينا بوجه مقسم كان ظبية
تعطو الى وارق السلم يروى بالرفع ظبية على انه خبر كان على حذف الاسم اي
كانها ظبية ويروى بالنصب ظبية على انها اسم كان على حذف الخبر اي كان مكانه
ظبية ويروى بالجر ظبية على ان الاصل كظبية وزيدت ان بينهما اي بين الكاف ومجرورها
وعليهن جملة تعطو صفة لظبية والموافاة الاتيان والمقسم بضم الميم وفتح
القاف والسين المهملة مع التشديد المحسن من القسام وهو الحسن يقال فلان قسيم
الوجه ومقسم الوجه اي حسنه وتعطو اي تتناول وعداه بالى لتضمنه معنى تميل
والوارق اسم فاعل من ورق الشجر يورق مثل اورق وارقا فهو وارق ويروى ناضر السلم
والنضرة الحسن والبهجة والسلم بفتحتين شجر العضاه الواحدة سلمة وان حذف الاسم
وكان الخبر جملة اسمية لم تحتج لفاصل كما تقدم تعليله في ان المخففة كقوله
ووجه مشرق اللون كان ثدياه حقان فثدياه حقان مبتدا وخبر في موضع رفع

خبر

خبر كان واسمها ضمير الشان محذوفا اي كانه وهذا البيت رواه سيبويه هكذا ورواه
غيره وصدر مشرق النحر والمعنى على الاول رب وجه يلوح لونه وثدياه حجمه
تحقيق الاستدارة وان كانت الجملة فعلية فصلتا بلم في المضارع المنفي او قد في
الماضي المثبت فالاول نحو كان لم تغن بالامس والثاني نحو قوله لا يهولنك
اصطلاء لظى الحرب فمحذورها كان قد الما فيفصل بين كان والفعل بقد والهول الفزع
يقال هاله الامر يهوله اذا افزعه ولظى الحرب نارها والاصطلاء من اصطليت بالنار
ترميت بها والمحذور من الحذر وهو ما تحاماه منه والم ماض من الالمام وهو النزول يقال الم
به امر اذا نزل به وتخفف لكن فتهمل وجوبا لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية وتتهيئوا تباين
لعطفها لفظ الفعل نحو بل تقتلونهم ولكن الله قتلهم وعن يونس والاخفش جواز
الاعمال قياسا على ان ولم يسمع من العرب ما قام زيد لكن عمرا قائم بنصب عمرو وما
ورد عن يونس انه حكى فيها العمل فهي رواية لا تعرف والفرق بينها وبين ان زوال
الاختصاص هذا باب لا العاملة عمل ان المشددة وتسمى لا التبرئة
دون غيرها من احرف النفي وحقيقة التبرئة ان تصدق على لا النافية كائنة ما كانت لان كل
من برا الله جعفر نفيت عنه شيئا ولكنهم خصوها بالعاملة عمل ان فالتبرئة فيها
امكن منها في غيرها لعمومها بالتنصيص وتسمى النافية للجنس وافردت بباب لطول
الكلام عليها قال ابو البقاء وانما عملت لا عمل ان لمشابهتها لها من اربعة اوجه
احدها ان كلا منهما يدخل على الجملة الاسمية والثاني ان كلا منهما للتاكيد
فلا لتاكيد النفي وان لتاكيد الاثبات والثالث ان لا نقيضة ان والشيء يحمل
على نقيضه كما يحمل على نظيره والرابع ان كلا منهما له صدر الكلام ولكون لا محمولة
على ان في العمل انحطت درجتها عن ان في امور منها ان اسم لا لا يكون الا مظهرا واسم ان
يكون مضمرا ومظهرا ومنها ان اسم لا لا يكون الا نكرة واسم ان يكون نكرة ومعرفة
ومنها ان لا لا يتقدم خبرها ويجوز ان يتقدم خبرها على اسمها اذا كان ظرفا او مجرورا
ويجوز في ان ومنها ان اسم لا لا ينون واسم ان ينون ومنها ان اسم لا
المفرد مختلف في اعرابه وبنائه واسم ان لا خلاف في اعرابه ومنها ان ان تعمل
بلا شرط ولا لا تعمل الا بشروط ومنها ان تكون نافية لا زائدة وان يكون المنفي بها
الجنس باسره وان يكون نفيه نصا وذلك اذا دخلت على نكرة واريد بها النفي العام
وقدر فيه من الاستغراقية لان من هي الموضوعة للجنس فاذا قلت لا رجل في الدار وانت
تريد نفي الجنس كله لم يجز الا تقدير من ولو لم ترد من كنت نافيا رجلا واحدا وجاز ان
يكون في الدار اثنان فاكثر ومن هنا قال النحويون ان لا رجل جواب لمن قال هل من
رجل في الدار فهو نص في نفي كل الجنس قاله ابو البقاء في شرح لمع ابن جني وان لا يدخل
عليها جار وهو المراد بقولهم ان لا تقع بين عامل ومعمول وان يكون اسمها نكرة لانه على
تقدير من كما تقدم ومن لا تستغرق الا في النكرات وان تكون النكرة متصلة بها
خلافا لابي عثمان فانه اجاز فيها ان تعمل مع فصلها ولكنه لا يبني وقد جاء في السعة
لا منها بد بانتفاع العمل وليس مما يعول عليه قاله الموضح في الحواشي وان يكون
خبرها ايضا نكرة على الاصح وجملة الشروط سبعة اربعة راجعة الى لا واثنان

الى اسمها واخرا الى خبرها وستاتي محترزاتها واذا اجتمعت هذه الشروط عملت لا عمل ان
من نصب الاسم ورفع الخبر نحو لا غلام سفر حاضر فغلام سفر اسمها وهو منصوب وحاضر خبرها
وهو مرفوع بها اتفاقا فالاولى انها غير مركبة واما اذا ركبت فعن سيبويه انها لا تعمل
في الخبر بل الخبر مع لا في موضع رفع بالابتداء والخبر خبر المبتدا مرفوع بما كان مرفوعا به قبل
دخول لا ولا عمل لها والذي عند الناظم انه مرفوع بها ايضا وهذا مذهب الاخفش والمازني
والمبرد فان كانت غير نافية لم تعمل في الاسم شيئا وشذ اعمال لا الزائدة في قوله وهو
الفرزدق يهجو عمر بن هبيرة الفزاري لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها . اذا للام ذووا احسابها
عمرا . فاعمل لا الزائدة ونصب اسمها ولفظ خبرها وانما عملت مع الزيادة لانها اشبهت
النافية لفظا وصورة ولوحظ فيها جانب اللفظ دون جانب المعنى والدليل على زيادتها
ان المعنى المستفاد منه مستفاد من لو لان لو شرطية تمتنع والغرض انه منفي بلم وامتناع
النفي اثبات فدل على اثبات الذنوب لغطفان لا نفيها عنها واذا ثبتت الذنوب امتنع اللوم
لان جواب لو اذا كان مثبتا في نفسه يكون منفيا بعد دخول لو وانما شذ عمل الزائدة
لانها غير مختصة وشرط العمل الاختصاص فان قيل لا النافية غير مختصة مع انها
عاملة فالجواب ما قاله المرادي ان لا اذا قصد بها النفي العام اختصت بالاسم
وليست الداخلة على الفعل ولو كانت لا لغير نفي الجنس بل لنفي الوحدة عملت عمل
ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر نحو لا رجل قائما فالمنفي هنا الواحد دون الجنس اذ قلت
عقبه بل رجلان فيكون المنفي الواحد والمثبت اثنان وكذا تعمل عمل ليس اذا اريد بها
نفي الجنس لا على سبيل التنصيص بل على سبيل الظهور نحو لا رجل قائما ويمتنع ان يقال
بعده بل رجلان والحاصل ان لا اذا اعملت عمل ليس احتمل نفي الواحد ونفي الجنس
وهو الظاهر لان النكرة في سياق النفي تعم فاذا اردت نفي الواحد ميزته بقولك
عقبه بل رجلان واذا اردت نفي الجنس لم تعقبه بشيء بل لا يجوز ان تقول بعده بل
رجلان هذا حاصل كلام ابن عقيل وان وقعت لا بين عامل ومعمول كما اذا دخل عليها
الخافض فانها لا تعمل شيئا وخفض الخافض النكرة لقوته ولان لا لا تحول بين العامل
ومعموله نحو جئت بلا زاد وغضبت من لا شيء فالجر فيهما بحرف الجر وعن الكوفيين ان لا هنا
اسم بمعنى غير وان الخافض دخل عليها نفسها وان ما بعدها خفض بالاضافة وغيرهم
يراها حرفا ويسميها زائدة ويعنون بذلك انها اعترضت بين شيئين متطالبين وان لم يصح
اصل المعنى باسقاطها وشذ جئت بلا شيء بالفتح على الاعمال والتركيب ووجهه ان الجار
دخل بعد التركيب نحو لا خمسة عشر وليس حرف الجر معلقا عن العمل بل لا وما ركب معها
في موضع جر لانهما جريا مجرى الاسم الواحد قاله ابن جني في كتاب الغد وقال في الخاطريات
ان لا انصبت مبنية لان لها كارثة مطلقة نقله عن ابي علي وامره وان كان لا اسم
معرفة او منفصلا اهملت وجوبا ووجب عند غير المبرد وابن كيسان تكرارها في
الصورتين مع العاطف ليكون تكرارها عوضا من مصاحبة ذي العموم او لان العرب جعلتها
في جواب من سال بالهمزة وام والسوال بهما لا بد فيه من العاطف فكذلك الجواب نحو لا زيد في
الدار ولا عمرو ونحو لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون وانما لم تتكرر مع المعرفة في قولهم
لا نولك ان تفعل وفي قوله . اشاء ما شئت حتى لا ازال لما . لا انت شانيه من شاننا

شاني

شاني للضرورة في هذا البيت واللام في للضرورة للتعليل متعلقة بلم تكرر والمعنى
وانما لم تكرر في لا انت للضرورة واشاء مضارع شاء مسند للمتكلم وما موصولة في موضع نصب
على المفعولية باشاء وشئت بكسر التاء صلة ما والعائد محذوف وحتى بمعنى الى وان المضارع
ازال منصوب بان مضمرة بعد حتى وجوبا واسم ازال مستتر فيه وجوبا وخبره شانيا اخر
البيت بنون من الشنآن وهو البغض وقع عليه بحذف الالف على لغة ربيعة ولما متعلق
به وما موصول اسمي ولا نافية وانت مبتدا وشانيه من المشتق خبره ومن شاننا متعلق به
والجملة صلة ما والعائد محذوف والمعنى اشاء الذي شئته حتى لا ازال شانيا للذي
لا انت شانيه من شاننا اي امرنا ولتاويل معطوف على للضرورة لا نولك بلا ينبغي لك
ولا اذا دخلت على الفعل لا يجب تكرارها لانه في معنى النكرة ونولك بفتح النون وسكون
الواو من التنويل والنوال وهو العطية مبتدا وان تفعل بسر مصدر خبره كما في الوصف مع
مرفوعه قاله الخضراوي وقال ابو حيان والذي اذهب اليه انه خبر لا ما قيل له لان نولك
ليس بوصف وقال الموضح لا ادري كيف ساغ له ان يقول هذا مع قولهم ان نولك مؤول
بلا ينبغي لك ولم يزل كتاب فان المرفوع اما مصدر الحب لا يرتفع الا بالوصف انتهى
واذا اقتضاه بالاول وما الظاهر ان المرفوع نائب عن الفاعل قال الرضي والنول مصدر
بمعنى التناول وهو هنا بمعنى المفعول اي ليس متناولك ولذلك العمل اي لا ينبغي لك
ان تتناوله انتهى فسقط بالتناول وبالتاويل ودعوى الضرورة في البيت ما احتج به المبرد
وابن كيسان على عدم وجوب تكرار لا اذا دخلت على معرفة والى اعمال لا عمل ان اشار
الناظم بقوله . عمل ان اجعل للا في نكره . مفردة جاءتك او مكررة . فصل
واذا كان اسمها مفردا اي غير مضاف ولا شبيها به بني على الفتح ان كان مفردا
لفظا ومعنى او لفظا لا معنى او جمع تكسير لمذكر او مؤنث فالاول نحو لا رجل والثاني
نحو لا قوم ولا نحو والثالث نحو لا رجال ولا هنود والى ذلك اشار الناظم بقوله . وركب
المفرد فاتحا وبني عليه اي على الفتح او على الكسر ان كان جمعا بالف وتاء مزيدتين
كقوله وهو سلامة بن جندل يبكي على فراق الشباب لا مقبل خلافا لابن عصفور
. ان الشباب الذي مجد عواقبه . فيه نلذ ولا لذات للشيب . بكسر التاء وفتحها وروي
بهما في لذات جمع لذة وهو اسم لا والشيب بعض الشعر خبرها وفي الجمع بالالف
والتاء اذا كان اسم لا اربعة اقوال احدها انه يجعل في البناء كما هو في الاعراب
وكما انه ينصب في الاعراب بكسرة وكذلك في البناء قاله الداني عن غزة وهو قول الاكثرين
وقال ابو الفتح بن جني في الخصائص ما حاصله انه لا يجيز فيه بعضهم بعضرى الا ابو
عثمان المازني وعبارة الخصائص يحكي ان عليا بنا الفتح لا انشا قاله ابو عثمان
والصواب الكسر بغير تنوين انتهى الثاني كالاول الا انه ينون ان تنوينه
تنوين مقابلة لا تنوين تمكين فلا ينافي البناء جزم به ابن مالك في بسط المنظوم
ونقله ابن الرهان عن قوم وتابعه ابن خروف الثالث انه يفتح لان الحركة
ليست له بل للمجموع المركب وهو ولا اسم قاله المازني والفارسي وهو الحسن في
القياس ورجحه الموضح في المغني وشرح الشواهد الرابع انه يجوز الفتح
والكسر بغير تنوين وهو الصحيح واقتصر عليه هنا وقال بعض المغاربة

جواز لا امرين مبني على الخلاف في حركة اسم لا المبني فقال هي اعراب ابو حزم بتنوينه للتخفيف
كالزجاج والجرمي والرماني والكوفيين كسرة ومن قال هي بناء الجمهور البصريين وهو الصحيح ويبنى
على اليا ان كان مثنى او مجموعا على حده اي على حد المثنى وشرطه بعينه في اعرابه بالحروف
وسلامة واحده واختصاصه بنون زايدة تحذف للاضافة كقوله . تعز فلا الفين بالعيش
متعا . ولكن لوراد المنون تتابع . فالفين بكسر الهمزة تثنية الف اسم لا مبني على اليا
ومتعا بالبناء للمفعول خبرها وتعز امر من التعزية وهي الحمل على الصبر عند المصيبة والمنون
الموت ووراده الذين يردونه وهو جمع وارد وقوله يحشر الناس لا بنين ولا اباء الا وقد
عنتهم شئون مبنيين بكسر النون الاولى جمع ابن اسم لا مبني على اليا ولا اباء جمع اب عطف
على ما قبله والا حرف ايجاب وقد عنتهم بفتح العين المهملة والنون وسكون التاء المثناة فوق
بمعنى اهمتهم وشئون جمع شان وهو الخطب فاعل عنتهم والجملة في موضع رفع خبر لا ويعني
اقترانه بالواو وان خبر الناسخ يجوز اقترانه بالواو كقول الحماسي فامسى وهو عريان
وقولهم ما احد الا وله نفس امارة وليست حالا خلافا للعيني لان واو الحال لا تدخل على
الماضي التالي كما قال الموضح في باب الحال وذهب المبرد الى ان المثنى والمجموع
على حده في باب لا معربان بناء على ان التثنية والجمع عارضا التضمن والتركيب فمن
علة البناء ويرجح ذلك لزوم الصواب في يا زيدان ويا زيدون ولا قايل به وعلى القول
بالبناء في اسم لا المفرد اختلف في علته فقيل وعلة البناء فيه تضمن معنى من لا تستغرقه
بدليل ظهورها في قوله . فقام يذود الناس عنها بسيفه . وقال الا لا من
سبيل الى هند . واختار هذا القول ابن عصفور وعلله بان تركيب الاسم مع الحرف
قليل والبناء للتضمن كثير واعترضه ابن الضايع بان التضمن لمعنى من انما هو لا
نفسها لا الاسم بعدها وقيل علة البناء تركيب الاسم مع الحرف كما في تركيب
الاسمين خمسة عشر هذا قول سيبويه والجماعة ويؤيده انهم جعلوا اعرابوا فيما الى
لا فيه رجل ولا امراة وفرجا تركيب الاسم مع الحرف المؤخر كقوله . اثورا
اصيد كم ام ثورين . ودليل التركيب والبناء ترك تنوينه وهو مفعول مقدم لاصيد واثورا
كم فعلى التوسع باسقاط الخافض والمعنى اصيد لكم ثورا ام ثورين واما المضاف
وشبهه فمعربان . واما انفيا فانحو لا غلام سفر حاضر ولا طالعا علما ممقوت
لابا الدار واللام زايدة لتوكيد معنى الاضافة فهو معتبر من وجه دون وجه اما
وجه الاعتداد فلان اسم لا يضاف بالمعرفة باللام مزيلة لصورة الاضافة واما وجه
عدم الاعتداد فهو ان ما قبلها معرب فلا لعاب والمانع انما كان مضافا او شبهه هذا
مذهب سيبويه والجمهور ويشكل عليهم لا ابالي بالالف مع الاضافة
الى يا المتكلم والمراد بشبهه اي بشبه المضاف ما اتصل به شي من تمام معناه
مرفوع او منصوب او مجرور نحو لا قبيحا فعله محمود ولا طالعا جبلا حاضر ولا خيرا
من زيد عندنا فلا في الجميع نافية وما بعدها اسمها وهو منصوب بها والمتاخر
خبرها وفعله في الاول فاعل قبيحا لانه صفة مشبهة وجبلا في الثاني مفعول لطالعا
لانه اسم فاعل ومن زيد في الثالث متعلق بخيرا لانه اسم تفضيل وما ذكر من نصب
الشبيه بالمضاف وتنوينه هو مذهب البصريين واجاز البغداديون لا طالع جبلا

بلا تنوين

بلا تنوين اجروه في ذلك مجرى المضاف كما اجري مجراه في الاعراب وعليه يتخرج الحديث
لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت فالجد الغني فصل ولك في
لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه احدها فتحهما اي بناء ما بعد لا الاولى وما بعد
لا الثانية وهو الاصل نحو لا بيع فيه ولا خلة بفتحهما في قراءة ابن كثير وابي عمرو
ابن العلا والثاني رفعهما الغاء لا اولا او على اعمال لا عمل ليس لا لان المتفردة في
قراءة الباقين من السبعة وقوله وهو عنترة الرابعي في حصن وما هجرتك حتى قلت
معلنة . لا ناقة لي في هذا ولا جمل . برفع ناقة وجمل والمعنى وما تركتك حتى
تبرأت مني وقلت مع اني لا ناقة لي ولا جمل وهو مثل في التبرؤ منه والثالث فتح
الاول ورفع الثاني كقوله . هذا وجدكم الصغار بعينه . لا ام لي ان كان ذاك ولا
اب . واختلف في قايله فنسبه سيبويه في الكتاب الى رجل من بني مذحج ونسبه
ابو رياش الى همام بن مرة ونسبه ابن الاعرابي الى رجل من بني عبد مناة ونسبه الحاتمي
الى ابن الاحمر ونسبه الاصبهاني الى ضمرة بن ضمرة والصغار بفتح الصاد الذل وبعينه توكيد
له والبا زايدة وقوله وهو رجل من بني تميم بن عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن
وهو ابو قبيلة من قيس باي بلاء يا بني بن عامر وانتم ذنابا لا يدين ولا صدر . باي متعلق
بمجزونا والتقدير تفخرون وذنابا بضم الذال المعجمة وتخفيف النون وبعد الالف با موحدة
مفتوحة اي اتباع وجملة لا يدين ولا صدر نعت لذنابا والمعنى لستم برؤوس بل
اتباع لا يدين لكم ولا صدر والرابع عكس الثالث وهو رفع الاول وفتح الثاني كقوله
وهو امية بن ابي الصلت في احوال الجنة . فلا لغو ولا تاثيم فيها . وما فاهوا به ابدا
مقيم . واللغو الباطل والتاثيم من اثمته اذا قلت له اثمت وفاهوا تلفظوا والمعنى
ليس في الجنة قول باطل ولا تاثيم احد لاخر وما تلفظوا به من طيب شهوة حاصل مقيم على
الدوام والخامس فتح الاول ونصب الثاني كقوله . وهو انس بن العباس السلمي
جد العباس بن مرداس ابو قاله ابو عبيدة جد العباس لا نسب اليوم ولا خلة اتسع
الخرق على الراتع . ويمتنع وجه سادس وهو رفع الاول ونصب الثاني في لا حول ولا قوة الا بالله
مستعانة من قول الناظم . وركب المفرد فاتحا كلا حول ولا قوة والثاني اجعلا مرفوعا
او منصوبا او مركبا . وان رفعت اولا لا تنصبا وقبل منها توجيه تخصه اما
فتحهما فوجهه ان تجعل لا فيهما مركبة مع اسمها كما لو انفردت فعلى مذهب سيبويه يجوز ان
يقدر بعدهما خبرهما معا اي لا حول ولا قوة لنا او موجود لنا لان مذهبه ان لا المفتوح
اسمها لا تعمل في الخبر بل هو في موضع رفع ولا قوة مبتدا معطوفا على مبتدا والمقدر مرفوع
بانه خبر عنهما جميعا فيكون الكلام جملة واحدة نحو زيد وعمرو قايمان ويجوز ايضا
عنده ان يقدر لكل واحد منهما خبر اي لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون
الكلام جملتين وعلى مذهب غير سيبويه القايل بان لا المفتوح اسمها عاملة في
الخبر كما عملت في الناصبة اسمها فيجوز ايضا ان يقدر لهما معا خبر واحد لان الخبر
يكون مرفوعا بلا الاولى والثانية وان كانتا عاملتين لانهما مماثلتان فيجوز ان يعملا
في اسم واحد عملا واحدا كما في ان زيدا وان عمرا قايمان لانهما بمثابة شي واحد ويجوز ايضا
عنده ان يقدر لكل منهما خبر على حدته واما رفعهما فوجهه ان تجعل لا في

صح

باي بلاد مخ

ملغاة تكررها فما بعدها مرفوع بالابتداء او عاملة عمل ليس فيكون ما بعدها مرفوعا بها وعلى
الوجهين فلنا خبر عن الاسمين ان قدرت لا الثانية تكرارا للاولى وما بعدها معطوف وان قدرت
الاولى مهملة والثانية عاملة عمل ليس او بالعكس فلنا خبر عن احدهما وخبر الاخرى محذوف
كما في زيد وعمرو قائم وقال ولا يكون خبرا عنهما جميعا لئلا يلزم محذور وان احدهما كون الخبر الواحد مرفوعا منصوبا م
والثاني توارد عاملين على معمول واحد فما له في المغني في مسئلة لا رجل ولا امراة بالرفع فيهما
واما فتح الاول ورفع الثاني فوجهه ان لا الاولى عاملة عمل ان ولا الثانية زائدة
وما بعدها معطوف على محل لا مع اسمها فعند سيبويه يجوز ان يقدر لهما معا خبر
واحد لانه خبر مبتدا وما عطف عليه وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر لئلا يجتمع لا وان
في رفع الخبر الواحد ويجوز ان تجعل لا الثانية غير زائدة وهي ملغاة او عاملة عمل ليس واما
رفع الاول وفتح الثاني فوجهه ان لا الاولى ملغاة او عاملة عمل ليس ولا الثانية عاملة عمل ان
وتقدير الخبر في هذا الوجه كالوجه الذي قبله تقديرا على المذهبين واما فتح الاول
ونصب الثاني فوجهه ان لا الاولى عاملة عمل ان ولا الثانية زائدة وما بعدها منصوب منون وهو
اضعفها لان نصب الاسم بعد لا ضعيف والقياس فتحه بلا تنوين حتى قال ابن البرهان في الغرة
خصه يونس وجماعة من النحويين بالضرورة كتنوين المنادى المفرد المعرفة وجعله الزمخشري
منصوبا على اضمار فعل اي ولا ارى قوة وهو عند غيرهم على تقدير لا زائدة موكدة وان الاسم بعدها
منتصب بالعطف على محل الاسم الاول عند ابن مالك وعند غيره على لفظ اسم لا لانه لما اطرد
في لا بنا اسمها على الفتح نزلت منزلة العامل المحدث للفتحة الاعرابية واما الخبر فلا يجوز عند
سيبويه ان يقدر لهما خبر واحد بعدهما لان خبر ما بعد لا الاولى مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول
لا عنده وخبر ما بعد لا الثانية مرفوع بلا لانها ليست لا الناصبة لاسمها فهي عاملة في الخبر عنده
كما تعمل عند غيره فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين وهو لا يجوز فيجب ان يقدر لكل منهما خبر على حياله
وعند غيره يقدر لهما خبر واحد لان العامل عندهم لا وحدها ويجوز ان يقدر لكل خبر وهذه
الاوجه الخمسة ماخوذة من اثنا عشر وجها وذلك لان ما بعد لا الاولى يجوز فيه البناء
على الفتح والرفع على الالغاء والرفع على اعمالها عمل ليس فهذه ثلاثة وما بعد لا الثانية
يجوز فيه ذلك ووجه رابع وهو النصب واذا ضربت هذه الاربعة في الثلاثة الاولى بلغت اثنى عشر
وكلها جائزة الا اثنين وهما رفع الاول على الالغاء او على اعمال عمل ليس ونصب الثاني وانهاها
ابن الفخار في شرح الجمل الى مائة واحد وثلاثين وجها هذا اذا عطفت وكررت لا فان عطفت
ولم تكرر لا وجب فتح الاول على اعمال لا اعمال ان وجاز في الثاني النصب عطفا على محل
الاول والرفع عطفا على محل لا مع اسمها وامتنع الفتح لعدم لا كقوله وهو رجل من بني
عبد مناف يمدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك . فلا اب وابنا مثل مروان وابنه . اذا هو
بالمجد ارتدى وتازرا يروى وابنا بالنصب ويجوز وابن بالرفع ولا يجوز وابن بالفتح واما حكاية
ابن الاخفش لا رجل وامراة بالفتح بلا تنوين فشاذة والاصل ولا امراة فحذفت لا وبقي البناء
بحاله على نية لا كما قالوا ابيضاضة صحيحة على نية كلا والى ذلك اشار الناظم بقوله . والعطف
ان لم تتكرر لا احكما . له بما للنعت ذي الفصل انتمى . فصل واذا وصفت النكرة
المبنية بمفرد متعلق بوصف متصل نعت مفرد جاز في الوصف المفرد فتحه على انه ركب
معها اي مع النكرة قبل مجي لا وصار الوصف والموصوف كالشيء الواحد ثم دخل عليهما لا مثل

لا خمسة

لا خمسة عندنا وقيل علة البناء كون الوصف من تمام الاسم لا والاسم لا وجب له البناء لتضمنه
معنى من فصارا كانهما معا تضمنا معنى من وقيل انه اجري على لفظ الموصوف لانه اشبه المعرب
وقيل فتحته فتحة اعراب وحذف تنوينه للمشاكلة وجاز نصبه مراعاة لمحل النكرة
الموصوفة لانها في محل نصب بلا وقال الشاطبي النصب حملا على لفظ النكرة وان كان مبنيا
لان حركة البناء هنا شبيهة بحركة الاعراب بل الاعراب اصلها انتهى وجاز رفعه مراعاة
لمحلها مع لا لانها في محل رفع بالابتداء الصورة بالتركيب كشيء واحد فحكموا على محلهما
بالرفع وجعلوا النعت للمجموع كما عكسوا في النعت المقرون بلا نحو مررت برجل لا ضعيف ولا
كريم قال الرضي جعل حرف النفي مع الاسم بعده صفة لرجل انتهى نحو لا رجل ظريف فيها هذا
من امثلة الخليل فيجوز فيه لا رجل ظريف بفتح ظريف ولا رجل ظريفا بنصبه ولا رجل ظريف برفعه
ومثله لا رجلين ظريفين ظريفان ولا رجال ظرفاء ظرفاء يستوي فيهما لفظ المفتوح
والمنصوب ولا هندات ظريفات لان الاسم لا في ذلك كله مبني ولا فرق في النعت بين المشتق
كما مر والجامد المنعوت بمشتق ومنه لا ماء ماء باردا عندنا فيجوز في ماء الثاني الفتح
على انه ركب مع لا الاول والنصب والرفع على ما مر وضعف الكمال الانباري في شرح
المفصل كون ماء الثاني صفة لماء الاول وقال كيف يوصف الشيء بنفسه مع انه جامد وانما
هو من قبيل التوكيد اللفظي او البدل انتهى وجوابه انه لا يبعد في جعله صفة لانه لما
وصف ببارد صار مغايرا للاول تغاير المطلق والمقيد لانه يوصف بالاسم الجامد اذا وصف
كمررت برجل رجل عاقل والقول بانه توكيد لفظي او بدل خطا لان الماء الثاني لما وصف وتقيد
بغيره خرج عن كونه مرادفا للاول فلا يصح كونه توكيدا له ولا بدلا منه لعدم ... وانه للاول
وان جعلنا باردا نعتا لماء الاول وماء الثاني بدلا من الاول لزم من ذلك تقديم البدل على النعت
وهو ممتنع وقال ابو حيان وتكرير النكرة هنا توطئة للنعت كما جاءت توطئة
للحال في قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا واعترضه الموضح في الحواشي
بانه انما جيء بالجامد توطئة للحال ليجري النعت على منعوته اذ كان ذلك حق المشتقات
ومن ثم قال ابن عصفور وغيره في جاء زيد ضاحكا انه على حذف الموصوف وهنا لو لم يذكر
التابع لجرى قولك باردا نعتا على ماء الاول فما فائدة هذه التوطئة انتهى قلت
هذا كله مخالف لقول سيبويه لا بد من تنوين بارد لانه وصف ثان فان فقد الافراد في
النعت نحو لا رجل قبيحا فعله عندنا او فقد الافراد في المنعوت نحو لا غلام سفر ظريف
عندنا او فقد الاتصال بان كان بين النعت والمنعوت فاصل نحو لا رجل في الدار ظريفا
ولا ماء عندنا ماء باردا امتنع الفتح فيهن لانه يشترط التركيب وهم لا يركبون ما زاد
على كلمتين وجاز الرفع بالنظر الى المحل والنصب بالنظر الى لفظ المنعوت ان كان معربا
والى محله ان كان مبنيا قال ابن خروف الحمل على الموضع في هذا الباب حسن في المعرب
والمبني لان الموضع للابتداء انتهى والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله
ومفردا نعتا لمبني يلي . فافتح او انصبن او ارفع تعدل . وغير ما يلي وغير المفرد .
لا تبن وانصبه او الرفع اقصد . كما تقدم في المعطوف بدون تكرار لا وشبه النعت المفصول
في جواز الرفع والنصب بالمعطوف بدون تكرار لا والناظم عكس ذلك فشبه
المعطوف بدون تكرار لا بالنعت المفصول فقال . والعطف ان لم تتكرر لا احكما . له بما

للنعت ذي الفصل الثماني. وصنع الموضح اعم من جهة التعميم والنصب بقوله وكما في البدل
الشائع نعم لا وهو المنكر بالعطف بدون تكرار لا نحو لا رجل وامراة فيها بنصب امراة ورفعها
والبدل الشائع نعم لا نحو لا احد رجل وامراة فيها بنصب رجل وامراة ورفعهما ولا يجوز
الفتح في المعطوف والبدل لوجود الفاصل في العطف بحرفه وفي البدل بعامله لان البدل
على نية تكرار العامل وان لم يصلح البدل له اي لعمل لا بان كان معرفة فالرفع واجب بالنظر
الى محل لا مع اسمها ويمتنع النصب بالنظر الى محل اسم لا لانها لا تعمل في معرفة نحو لا احد زيد
وعمرو فيها بزيد وعمرو بدل تفصيل من احد وكذا يجب الرفع في المعطوف مع تكرار لا في
المعطوف الذي لا يصلح لعمل لا نحو لا امراة فيها ولا زيد لان لا الجنسية لا تعمل في معرفة
قال ابو حيان ومن قال رب شاة وسخلتها قال لا غلام لك والعباس ولا رجل عندنا
ولا اخاه قاله صاحب البسيط ووجهه انهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في
الاوائل وسكت الموضح عن البيان والتوكيد المعنوي بناء على انهما لا يتبعان نكرة
وسيأتي الخلاف فيهما فصل واذا دخلت همزة الاستفهام على
لا النافية للجنس لم يتغير الحكم بل يكون حكمها مع الهمزة كحكمها بدونها من عملها في اللفظ
نحو الا غلام سفر جاء بنصب غلام لا غير ومن تركيبها نحو الا رجل في الدار بفتح رجل
لا غير وتكرار نحو الا رجوع ولا احياء او الا وجه الخمسة ثم تارة يكون الحرفان باقيين
على معنيهما من الاستفهام والنفي وذلك اذا كان الاستفهام عن النفي كقوله
وهو قيس بن الملوح على ما قيل. الا اصطبار لسلمى ام لها جلد. اذا الاقي الذي لاقاه
امثالي. والمعنى ليت شعري اذا لاقيت ما لاقاه امثالي من الموت هل عدم الاصطبار
ثابت لسلمى ام لها جلد وتثبت وكنى عن الموت بذلك تسلية لها وادخل اذا الظرفية على
المضارع بدل الماضي وهو نادر وبقاء الحرفين على معنيهما قليل حتى توهم ابو علي
الشلوبين انه غير واقع في كلام العرب ورد على الجزولي اجازته اياه والحق وقوعه
في كلامهم على قلة كقولهم في المثل. الا قماص بالعير والقماص بكسر القاف وبالصاد المهملة
والعير بفتح العين المهملة الحمار والشلوبين لغة اعجمي ينطق بالحرف الذي بين الواو والفاء
الموحدة واللام مضمومة وقد تفتح قاله الدماميني وتارة يراد بهما اي بالهمزة
ولا التوبيخ والانكار كقوله. الا ارعواء لمن ولت شبيبته. واذنت بمشيب
بعده هرم. فالا هنا توبيخ وارعواء مصدر ارعوى اي انكف عن الشيء ويستعمل كثيرا فيمن
ترك ما يستهجن يقال ارعوى فلان عن القبيح اي انكف عنه وولت ادبرت وذهبت والشبيبة
الشباب قال في المطول والشباب في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان يكون
حرارته الغريزية مشبوبة اي قوية مشتعلة انتهى وهو ماخوذ من كلام الاطباء واذنت
اعلمت والمشيب والشيب واحد وقال الاصمعي المشيب دخول الرجل في حد الشيب
من الرجال والشيب بياض الشعر والهرم كبر السن وكون الحرفين يراد بهما التوبيخ
هو الغالب في الاستعمال واعترض الدماميني فقال اعلم ان المفيد للانكار التوبيخي
هو الهمزة وحدها لا المجموع والنفي المفاد بلا باق على حاله فمعنى البيت عدم الارعواء امر
ثابت والتوبيخ سلط على ذلك وحينئذ فهما حرفان كل منهما يفيد ما اختص به
واجيب التمني بان المراد ان الهمزة تفيد الانكار التوبيخي وكلمة لا تفيد

النفي

النفي بمجموع لا يفيد الانكار التوبيخي على النفي وتارة يراد بهما التمني كقوله
الا عمر ولى مستطاع رجوعه فيرأب ما اثأت يد الغفلات. والعمر المدة ويرأب
بفتح الياء المثناة تحت وسكون الراء وفتح الهمزة باء موحدة قبلها همزة بمعنى يصلح منصوب
في جواب التمني وما على حكم العمر واثأت بثلثة بعد الهمزة لا ولى اي افسدت ويد الغفلات
فيه استعارة بالكناية واستعارة تخييلية استعار للغفلات يدا تشبيها بمن يكتسب
اشياء بيده. وهو اي كون الحرفين يراد بهما التمني كثير واختلف في الا هذه
في رفعها الخبر ومراعاة محلها مع اسمها والمعتمد عند سيبويه والخليل ان الا هذه
ملاحظ فيها معنى الفعل والحرف فهي بمنزلة اتمنى فلا خبر لها كما ان اتمنى لا خبر له وبمنزلة
ليت فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ولا الغاؤها اذا تكررت كما ان ليت كذلك لان ليت
لا تركب مع اسمها ولا تكرر فتلغى فلا تعمل الا في الاسم خاصة فيبنى ان كان مفردا
ويعرب نصبا ان كان مضافا او شبيها وخالفهما المازني والمبرد فجعلاها كالمجردة من همزة
الاستفهام فلها عندهما مركبة ما لها مجردة من تركيب ونصب وخبر والغاء واتباع للمحل اسمها
او لمحله واستدلا بالبيت السابق ووجه الدلالة منه ان مستطاع اما خبر لا واما صفة
لاسمها مراعاة لمحلها مع اسمها لا لمحل اسمها فقط ولا نصب وعليهما فرجوعه مرفوع بمستطاع
على النيابة عن الفاعل واللازم احد الامرين اما ثبوت الخبر او مراعاة محلها مع اسمها
واياما كان فهو المدعى ورد بانه لا دليل لهما في البيت الذي استدلا به انه لا يتعين
كون مستطاع خبرا لا او صفة لاسمها ورجوعه فاعلا على حذف مضاف اي نائب
فاعل بمستطاع بل يجوز كون مستطاع خبرا مقدما ورجوعه مبتدأ مؤخرا والجملة من
المبتدأ والخبر صفة ثانية لعمر وصفته الاولى ولى والدليل اذا تطرقه الاحتمال سقط منه
الاستدلال ولما فرغ من الكلام على لا المركبة اتبعها وهي اشار اليها في النظم
بقوله. واعط لا مع همزة استفهام. ما تستحق دون الاستفهام. شرع في الا البسيطة
على لا مع تكملة للاقسام بغير لا تستوعب وقال وترد الا للتنبيه والاستفتاح فتدخل
على الجملتين الاسمية والفعلية ولا تعمل شيئا فالاسمية نحو الا ان اولياء الله لا خوف
عليهم والفعلية نحو الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم فالا داخلة على ليس تقديرا
لان يوم منصوب بمصروف مقدم من تأخير والاصل الا ليس مصروفا عنهم يوم ياتيهم وترد الا
عرضية بسكون الراء وتحضيضية بحاء مهملة وضادين معجمتين فيختصان بالجملة الفعلية
الخبرية ولا يعملان شيئا فالعرضية نحو الا تحبون ان يغفر الله لكم والتحضيضية
نحو الا تقاتلون قوما نكثوا ايمانهم وانما اختصا بالفعلية لانهما للطلب لان العرض
طلب بلين ورفق والتحضيض طلب بحث وازعاج ومضمون الفعلية امر حادث
فتجدده فيتعلق الطلب به بخلاف الاسمية فانها للثبوت وعدم الحدوث قال ابن الحاجب
في شرح المفصل حروف التحضيض معناها اذا دخلت على المضارع والتوبيخ
اذا دخلت على الماضي مسئلة واذا جهل الخبر بسواء قلنا انه خبر لا او خبر
المبتدأ وجب ذكره لعدم الدليل نحو لا احد اغير من الله عز وجل واذا علم من سياق
او غيره فحذفه كثير نحو لا فوت اي لهم قالوا لا ضير اي علينا وهو كثير للحجاز عند
الحجازيين والى ذا اشار الناظم بقوله. وشاع في ذا الباب اسقاط الخبر.

اذ الهاء مع سقوطه كهو . وحذف الخبر المعلوم يلتزمه التميميون والطائيون هذا نقل
ابن مالك ونقل ابن خروف عن بني تميم انهم لا يظهرون خبر لا مرفوعا ونصبا وبين المجرور والظرف
وهو ظاهر كلام سيبويه وقال ابو حيان واكثر ما يحذفه الحجازيون مع الا نحو لا اله الا
الله اي لنا او في الوجود ونحوه لنا قال الزمخشري ومن تبعه لنا تطيف على كلمة الشهادة
هاكنت ماذا والصواب انه كلام تام ولا حذف وان لا اله الا الله مبتدأ وخبر
كما تقول زيد منطلق ثم جيء باداة النفي وقدم الخبر على الاسم وركب مع لا كما ركب
المبتدأ معها في لا رجل في الدار ويكون الله مبتدأ مؤخرا والله خبر مقدم وعلى هذا يخرج
نظائره نحو لا سيف الا ذو الفقار ولا فتى الا علي نقله الموضح عنه وقال بعده قلت
وقد يرجح قوله بان فيه سلامة من دعوى الحذف ومن دعوى ابدال ما لا يحل محل المبدل منه
وانه على قول الجمهور ومن الاخبار عن النكرة بالمعرفة وعن العام بالخاص وانه لا
على قول من يجعل المرفوع خبرا انتهى هذا باب ظن واخواتها الافعال الداخلة بعد
استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين هذا قول الجمهور وذهب
السهيلي الى ان المفعولين في باب ظن ليس اصلهما المبتدأ والخبر بل هما كمفعولي اعطى
واستدل بظننت زيدا عمرا فانه لا يقال زيد عمرو الا على جهة التشبيه وانت لم ترد
ذلك مع ظننت واجيب بالمنع وان المراد ظننت زيدا عمرا اقتبس خلابه
وذهب الفراء الى ان الثاني منصوب على التشبيه بالحال مستدلا بوقوعه
جملة وظرفا وجارا ومجرورا وعورض بوقوعه معرفة وضميرا وجامدا وبانه لا يتم
الكلام بدونه افعال هذا الباب نوعان احدهما افعال القلوب وانما قيل لها ذلك
لان معانيها قائمة بالقلب وليس كل قلبي ينصب مفعولين بل القلبي ثلاثة اقسام
ما لا يتعدى بنفسه نحو فكر في كذا وتفكر فيه وما يتعدى لواحد بنفسه نحو عرف
زيد الحق وفهم المسألة وما يتعدى لاثنين بنفسه وهو المراد هنا واليه اشار
الناظم بقوله . انصب بفعل القلب جزءي ابتدا اعني راى خال علمت وجدا . ظن
حسبت وزعمت مع عد حجا درى وجعل اللذ كاعتقد . وهب تعلم وينقسم هذا القسم
المتعدي لاثنين اربعة اقسام احدها ما يفيد في الخبر يقينا وهو اربعة وجد والفى
وتعلم بمعنى اعلم ودرى قال الله تعالى تجدوه عند الله هو خيرا فالهاء المتصلة به مفعوله
الاول وخيرا مفعوله الثاني وهو ضمير فصل لا محل له من الاعراب وانما ساغ مجيء وجد بمعنى علم
لان من وجد الشيء على حقيقته فقد علمه وقال الله تعالى انهم الفوا اباءهم ضالين
فاباءهم مفعول اول وضالين مفعول ثان وقال الشاعر وهو زياد بن سيار . تعلم
شفاء النفس قهر عدوها . فبالغ بلطف في التحيل والمكر . فتعلم امر بمعنى اعلم وشفاء
النفس مفعوله الاول وقهر عدوها مفعوله الثاني والاكثر وقوع تعلم هذا على ان المشددة
وصلتها فتسد مسد المفعولين لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه كقوله وهو زهير
ابن ابي سلمى بضم السين . فقلت تعلم ان للصيد غرة . وان لا تضيعها فانك قاتله
فان بفتح الهمزة وتشديد النون حرف موصول وللصيد خبرها مقدم وغرة بكسر الغين
المعجمة وتشديد الراء المهملة اسمها مؤخر وان وصلتها سدت مسد مفعولي تعلم وان لا
الثانية اخ جملة شرطية والهاء في تضيعها عائدة على الوصية فيما قبله والهاء في قاتله

عابرة

عائدة على الصيد ومن يكون تعلم بمعنى الماضي قال يعقوب تقول تعلمت ان زيدا خارج بمعنى
علمت وقال الاخر . دريت الوفي العهد يا عرو فاغتبط . فان اغتباطا بالوفاء حميد .
ودريت مبني للمجهول والتاء مفعوله الاول في موضع رفع على النيابة عن الفاعل والوفي
مفعوله الثاني وهو صفة مشبهة والعهد بالرفع على الفاعلية وبالنصب على التشبيه
بالمفعول به وبالجر على الاضافة وعرو منادى مرخم بحذف التاء وفاغتبط جواب شرط مقدر
اي ان دريته فاغتبط من الغبطة وهو ان يتمنى مثل حال المغبوط من غير ان يريد زوالها
عنه فان اراد زوالها كان حسدا والاكثر في درى هذا ان يتعدى بالباء نحو دريت
بزيد فاذا دخلت عليه الهمزة تعدى لاخر بنفسه نحو ولا ادراكم به بضم الهاء يعني
مفعوله الاول والمجرور بالباء مفعوله الثاني والقسم الثاني ما يفيد في الخبر رجحانا وهو
خمسة جعل وحجا وعد وهب وزعم نحو وجعلوا الملائكة الذين هم عند الرحمن
اناثا فالملائكة مفعوله الاول واناثا مفعوله الثاني ونحو قوله وهو تميم بن ابي
مقبل وقيل ابو شنبل الاعرابي . قد كنت احجو ابا عمرو اخا ثقة . حتى المت
بنا يوما ملمات . فابا عمرو مفعوله الاول واخا ثقة مفعوله الثاني والملمات
جمع ملمة بمعنى النازلة فاعل المت بمعنى نزلت ونحو قوله وهو النعمان بن بشير الانصاري
رضي الله عنه . فلا تعدد المولى شريكك في الغنى . ولكنما المولى شريكك في
العدم . فالمولى بمعنى الصاحب هنا مفعوله الاول وشريكك مفعوله الثاني والعدم
بضم العين الفقر ونحو قوله وهو ابن همام السلولي . فقلت اجرني ابا خالد . والا
فهبني امرا هالكا . فيا المتكلم مفعوله الاول وامرا مفعوله الثاني وهالكا نعت
امرا والاكثر في هب هذا وقوعه على ان وصلتها كما في المسألة الحمارية في الفرائض هب
ان ابانا كان حمارا ونحو قوله وهو ابو امية الحنفي واسمه اوس . زعمتني شيخا
ولست بشيخ . انما الشيخ من يدب دبيبا . فيا المتكلم مفعوله الاول وشيخا مفعوله
الثاني ويدب دبيبا يدرج في المشي رجاء رويدا والاكثر في زعم هذا وقوعه على ان
مخففة النون او ان مشددة وصلتهما والمراد الضمير في مثل هذا اعم من تشديده
وهو راي البصريين والتشديد راي الكوفيين قال الله تعالى زعم الذين كفروا ان لن
يبعثوا والثاني نحو قوله وهو كثير عزة . وقد زعمت اني تغيرت بعدها . ومن ذا الذي
يا عز لا يتغير . وعز منادى مرخم والقسم الثالث ما يرد بالوجهين والغالب
كونه لليقين وهو اثنان راى وعلم كقوله جل ثناؤه انهم يرونه بعيدا ونراه
قريبا الاول للرجحان والثاني لليقين وقوله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله وقوله تعالى
فان علمتموهن مؤمنات الاولى لليقين والثانية للرجحان والقسم الرابع ما يرد
بهما والغالب كونه للرجحان وهو ثلاثة ظن وحسب وخال فالرجحان
كقوله . خلتنه ان نشبت لظى الحرب صائبا . فعرد من قد كان عنه مقصرا
فالكاف مفعوله الاول وصائبا مفعوله الثاني وان نشبت بالنون والشين المعجمة ولظى
الحرب نائب الفاعل وجواب الشرط محذوف والتعريد بالعين المهملة الانهزام والجبن يقال
عرد في الحرب اذا احجم قال الخليل عرد وعرج في الحرب واحرق والمعنى
خلتك صائبا الحرب اذا اوقدت نارها فانهزم من قيم كان منهما واليقين نحو قوله

تعلى يظنون انهم ملاقوا ربهم اي تيقنون ذلك و الرجحان في حسب كقول الشاعر
وهو زفر بن الحارث الكلابي . وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة . عشية لاقينا جذام وحميرا
بكل مفعوله الاول وشحمة مفعوله الثاني وعشية منصوب على الظرفية وجذام وحمير قبيلتان
لم ينصرفا للعلمية والتانيث و اليقين فيها نحو قوله وهو لبيد العامري . حسبت التقى
والجود خير تجارة . رباحا اذا ما المرء اصبح ثاقلا . فالتقى مفعوله الاول والجود معطوف
عليه وخير مفعوله الثاني ولم يثن لانه اسم تفضيل واسم التفضيل اذا اضيف الى نكرة
لزمه الافراد والتذكير ورباحا بالباء الموحدة والحاء المهملة تمييز واذا شرطية وما زائدة
والمرء مرفوع بفعل محذوف يفسره اصبح وثاقلا بمعنى ثقيلا خبر اصبح المحذوف والمعنى
تيقنت التقى والجود خير تجارة اذا اصبح المرء ثقيلا بسبب الموت ووصف
الميت بالثقل لان البدن تخف بالارواح فاذا مات صاحبها تصير ثقيلة كالجمادات
والرجحان من خال كقوله . اخالك ان لم تغضض الطرف ذا هوى . يسومك ما لا
يستطاع من الوجد . اخالك بكسر الهمزة و القياس فتحها والكاف مفعوله الاول وذا هوى
مفعوله الثاني وان لم تغضض الطرف شرط وجوابه محذوف وجملة يسومك بمعنى
يكلفك نعت هوى وفاعله ضمير مستتر يعود على هوى وهو العائد من الصفة الى
الموصوف وما لا يستطاع في موضع المفعول الثاني ليسومك ومن الوجد بيان لما
واليقين فيها نحو قوله . ما خلتني زلت بعدكم ضمنا . اشكو اليكم حموة الالم
انشده خلف الاحمر من الكوفيين وياء المتكلم مفعوله الاول وضمنا مفعوله الثاني وهو
بفتح الضاد المعجمة وكسر الميم وبالنون الزمن المبتلى وفي نسخة ظمنا بالظاء المشالة
والهمز وهو بمعنى المشتاق قال في الصحاح وظمئت الى لقائكم اشتقت وزلت بعدكم
معترض بين المفعولين وخلتني معترض بين النافي وهو ما والمنفي وهو زلت وضمنا
معترض بين اسم زال وهو التاء وخبرها وهو اشكو وبعدكم متعلق بضمنا وجاز تقديمه
على الصفة المشبهة لانه ظرف وحموة بضم الحاء المهملة والميم وتشديد الواو المفتوحة
والتقدير خلتني نفسي ضمنا بعدكم ما زلت اشكو سورة الفراق تنبيهان
الاول ترد علم بمعنى عرف و ترد ظن بمعنى اتهم و اليهما اشار الناظم بقوله
تعلم عرفان وظن تهمة . تعديه لواحد ملتزمة . و ترد راى بمعنى ذهب من الراي
اي المذهب و ترد حجا بمعنى قصد فتعدي هذه الاربعة الى مفعول واحد
فقط فاولها نحو والله اخرجكم من بطون امهاتكم لا تعلمون شيئا اي لا تعرفون
شيئا وثانيها نحو وما هو على الغيب بظنين بالظاء المشالة اي بمتهم وثالثها
نحو راى ابو حنيفة حل كذا وراى الشافعي حرمته اي ذهب ابو حنيفة الى حل
كذا وذهب الشافعي الى حرمته ورابعها نحو حججت بيت الله اي قصدته وقصرته
وترد وجد بمعنى حزن او حقد فلا يتعديان يقال وجد زيد اذا حزن او حقد ويختلفان
في المصدر فمصدر وجد بمعنى حزن وجد ومصدر وجد بمعنى حقد موجدة و الثاني
هذه الافعال الخمسة وبقية افعال الباب لمعان اخر غير قلبية فلا تتعدى لمفعولين
فتاتي علم للعلية بضم العين كعلم الرجل اذا كان مشقوق الشفة العليا وتاتي راى
بمعنى اصاب رئته نحو رايت زيدا اي اصبت رئته وبمعنى اشار نحو راى زيد كذا اي اشار به

وبمعنى

وبمعنى ضرب نحو رايت زيدا الصيد اي ضربت رئته وتاتي حجا بمعنى غلب في المحاجة
نحو حاج زيد عمرا اي غلبه في المحاجة وبمعنى رد نحو حججت السائل اذا رددته
وبمعنى ساق نحو حجوت الابل اي سقتها وبمعنى كتم وبمعنى حفظ نحو حجوت
الحديث اي كتمته او حفظته وبمعنى اقام نحو حجا بمكة اي اقام بها وبمعنى بخل
يقال حجا بماله اي بخل به وبمعنى وقف كقوله . فهن يعكفن به اذا حجا اي وقف
وتاتي وجد بمعنى اصاب نحو وجد زيد ضالته اي اصابها وبمعنى استغنى يقال
وجد فلان اي استغنى وتاتي عد بمعنى حسب بفتح السين نحو عددت المال اي
حسبته احسبه بضم السين في المضارع وتاتي زعم بمعنى كفل نحو زعمت زيدا
اي كفلته وضمنته ومن التنزيل وانا به زعيم وفي الحديث الزعيم غارم
وبمعنى راس بالهمز وتركه نحو زعم زيد اذا راس ومنه زعيم القوم فلان اي
رئيسهم وبمعنى قال كقول ابن زبير الطائي . يا لهف نفسي ان كان الذي زعموا
حقا وماذا يرد اليوم تلهيفي . اي ان كان الذي قالوه حقا نص عليه ابن بري
وبمعنى سمن وهزل يقال زعمت الشاة بمعنى سمنت وهزلت وبمعنى طمع قاله
في الصحاح وفي حواشيه لابن بري قال ابن خالويه يقال زعم في غير مزعم اي
طمع في غير مطمع وتاتي درى بمعنى ختل نحو درى الذئب الصيد اذا ختله وتخفى
ليفترسه وتاتي حسب بمعنى احمر لونه وابيض يقال حسب الرجل اذا احمر لونه
وابيض كالبرص وتاتي خال للتكبر يقال خال الرجل اذا تكبر واعجب بنفسه وبمعنى
ظلع بالظاء المشالة يقال خال الفرس ظلع اي غمز في مشيه وغير ذلك واعلم
تحت زعمه لانه لم يشمله قولنا افعال القلوب . التنبيه الثاني من
التسهيل الحقوا ارى الحلمية بارى العلمية في التعدي لاثنين بجامع ادراك الخبر
الباطن كقوله تعلى اني اراني اعصر خمرا [illegible]
واخير ما حرها فاعلا وثانيهما مفعول الاول وجملة اعصر خمرا المفعول الثاني وكقوله
وهو عمرو بن احمر الباهلي يذكر جماعة من قومه لحقوا بالشام فراهم في منامه
اراهم رفقتي حتى اذا ما تجافى الليل وانخزل انخزالا . فالهاء والميم مفعول الاول
ورفقتي بضم الراء وكسرها مفعول ثان والرفقة الجماعة ينزلون جملة ويرحلون جملة
وسموا رفقة لارتفاق بعضهم ببعض والرؤيا هنا حلمية بدليل قوله . حتى اذا ما
تجافى الليل وانخزل اي انطوى وانقطع واليها اشار الناظم بقوله . ولراى الرؤيا
انم ما لعلما . طالب مفعولين من قبل انتما . وذهب بعضهم الى ان راى
الحلمية لا تنصب مفعولين وان ثاني المنصوبين حال ورد بوقوعه معرفة كما هنا
واعترض بان الرفقة الرفقاء وهم المتلازمون والموافقون فهو بمعنى اسم الفاعل
فالاضافة فيه غير محضة قاله الموضح في الحواشي وفيه نوع مخالفة لما هنا وراى
الحلمية لا يدخلها الغاء ولا تعليق خلافا للشاطبي ومصدرها الرؤيا نحو قوله تعلى
هذا تاويل رؤياي من قبل ولا تختص الرؤيا بمصدر الحلمية بل تقع مصدرا للبصرية
خلافا للحريري وابن مالك بدليل قوله تعلى وما جعلنا الرؤيا التي اريناك الا
فتنة للناس قال ابن عباس رضي الله عنهما فيها هي رؤيا عين والكل المشهور

استعمالها في الجملية **النوع الثاني** من انواع هذا الباب الناصبة للمبتدا والخبر مفعولين
افعال التصيير وافعالها ذلك لدلالتها على التحويل والانتقال من حالة الى اخرى **جعل**
ورد وترك واتخذ وتخذ وصير ووهب وانها لا اشارة بقول الناظم. والتي كصير ا
ايضا بها انصب مبتدا وخبرا **قال الله تعالى فجعلناه هباء منثورا** فالهاء مفعوله
الاول وهباء مفعوله الثاني ومنثورا نعت هباء. **و**قال الله تعالى **لو يردونكم من بعد**
ايمانكم كفارا حسدا فالكاف والميم مفعول اول وكفارا مفعول ثان وحسدا مفعول
لاجله **و**قال الله تعالى **وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض** بعضهم مفعول اول وجملة يموج
في بعض في موضع المفعول الثاني **و**قال الله تعالى **واتخذ الله ابراهيم خليلا** فابراهيم
مفعول اول وخليلا مفعول ثاني **وقال الشاعر** وهو ابو جندب بن مرة الهذلي **تخذت**
غراز اثرهم دليلا وفروا في الحجاز ليعجزوني مغراز بضم الغين المعجمة وتخفيف
الراء وفي اخره زاي اسم واحد قاله العيني **و**اثره الموضع ممنوع من التنوين وقال انه
اسم جبل وهو مفعول اول لا ينصرف على ارادة البقعة ودليلا مفعول ثان واثرهم منصوب
على الظرفية والضمير مضاف اليه **و**فاعل فروا ويعجزوني يرجع الى بني لحيان في البيت
قبله وفي بمعنى الى واللام في يعجزوني للتعليل **و**قال رؤبة بن العجاج **ودهت طير بهم**
ابابيل فصيروا مثل كعصف ماكول وهو من الرجز مستفعلن مستفعلن مفعولات
مرتين والواو في صيروا نائب الفاعل وهي المفعول الاول ومثل المفعول الثاني والعصف
مضاف اليه على تقدير زيادة الكاف بين المتضايفين **وقال الدماميني** ينبغي ان
تكون الكاف اسما اضيفا اليه مثل ويكون عمل كل من الكلمتين موجبا اعلمها اسما ام
جعلت حرفا زائدا وجعل مثل مضافا الى عصف لزم فصل الحرف الجار عن عمله بلا كافة
اللهم الا ان يقال نزل منزلة الجزء من المجرور انتهى **و**قيل الكاف اسم بمعنى
مثل ومثل الثانية توكيد لها قاله في المغني في حرف الكاف **و**العصف قال الحوهري ورق
الزرع وبمعنى تبنه **و**قال الفراء ورق الزرع **وقالوا** في الدعاء **وهبني الله فداك**
اي صيرني حكاه ابن الاعرابي عن العرب وهو قليل فيا المتكلم مفعوله الاول ومن المفعوله
الثاني **و**وهب **هذا ملازم للمضي** لانه انما سمع في مثل والامثال لا يتصرف فيها **فصل**
لهذه الافعال ثلاثة احكام احدها الاعمال وهو الاصل وهو واقع في
الجميع اعمال هذا الباب الجامد منها والمتصرف والقلبي والتصييري ويختص الحكمان الباقيان بالقلبي
المتصرف **والحكم الثاني الالغاء وهو ابطال العمل لفظا ومحلا لضعف العامل بتوسطه**
بين المبتدا والخبر **او تاخره** عنهما فالتوسط **كزيد ظننت قائم** والتاخر **نحو زيد قائم**
ظننت قال مبارك بن ربيعة المنقري **ابا الاراجيز يا ابن اللوم توعدني وفي الاراجيز**
خلت اللوم والخور فتوسط خلت بين المبتدا المؤخر وهو اللوم والخبر المقدم وهو
في الاراجيز جمع ارجوزة بمعنى الرجز واراد بها القصائد المرجزة الجارية على بحر الرجز واللوم
بضم اللام اجتماع الشح ومهانة النفس ودناءة الاباء فهو من الذم ما يهجو به وقد بالغ
هذا الشاعر في هجو رؤبة والعجاج على ما قيل حيث جعله ابنا للوم اشارة الى ان ذلك
غريزة فيه والخور بفتح الخاء المعجمة والواو وفي اخره راء مهملة الضعف **و**المعنى
اتوعدني يا ابن اللوم بالاراجيز وفيه اللوم والخور **و**قال ابو سيرة الزبيري وان تاشجيني

لا ينفعانا. غنيتين لا يجري علينا غناهما. **هما سيدانا يزعمان وانما يسوداننا ان يسرت**
غنماهما. فاخر يزعم عن المبتدا والخبر وان حرف شرط حذف جوابها **و**المعنى هذان التيمان
يزعمان انهما سيدانا وانما يكونان كذلك اذا ايسرت اغنامهما بان كثرت البانها ونسلها واجرى
علينا من ذلك **والغاء** العامل **المتاخر** عن المبتدا والخبر **اقوى من اعماله** بلا خلاف لضعفه
بالتاخر **و**العامل **المتوسط بالعكس** فالاعمال فيه اقوى من اهماله لان العامل اللفظي اقوى
من الابتداء **وقيل هما** اي الالغاء والاعمال **في التوسط بين المعمولين سواء** لان ضعف
العامل بالتوسط سوغ مقاومة الابتداء له فلكل منهما مرجح قاله ابو حيان **تنبيه**
وهذا الالغاء بالنسبة الى المفعولين واما بالنسبة الى الفعل ومن ثم جعله نحو قائم ظننت
زيدا فانه يجوز عند البصريين ويجب عند الكوفيين **ووجهه** انه انما ينصب بظننت
ما كان مبتدا قبل مجيئها ولا يبتدا بالاسم اذا تقدمه الفعل قاله الخضراوي وابو حيان
وظاهر الجواز **قوله**. شجاك اظن ربع الظاعنينا. يروى برفع ربع على الفاعلية
وبنصبه على انه مفعول اول وشجاك مفعوله الثاني وفيه ضمير مستتر راجع الى ربع
فاذن في المعنى **واعترض** بانا لا نسلم ان شجاك مقدم وفاعل ومفعول بل مضاف ومضاف
اليه مبتدا **او** ربع الظاعنينا خبر عنه على تقدير رفعه ومفعول اول مقدم وربع
الظاعنينا مفعول ثان **و**اظن عامل على تقدير نصبه **والحكم الثالث التعليق**
وهو ابطال العمل لفظا لا محلا لمجيء ما له صدر الكلام بعده وسمي تعليقا لانه ابطال
في اللفظ مع تعلق العامل بالمحل وتقدير اعماله والمانع من اعماله في اللفظ اعتراض ماله
صدر الكلام **وهو لام الابتداء نحو ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الاخرة** من
خلاق فمن مبتدا وهو موصول اسمي وجملة اشتراه صلة من وعائدها فاعل اشتراه المستتر
فيه وما نافية وله ومن متعلقان بالاستقرار خبر خلاق ومن زائدة **و**جملة ما له في
الاخرة من خلاق خبر من **و**الرابط بينهما الضمير المجرور باللام وجملة من وخبره في محل نصب
معلق عنه العامل بلام الابتداء لان لها الصدر فلا يتخطاها عامل وانما يتخطاها في باب
ان مع الخبر لانها مؤخرة من تقديم لاصلاح اللفظ واصله التقديم على ان **ولام القسم**
كقوله وهو لبيد على ما قيل **ولقد علمت لتاتين منيتي ان المنايا لا تطيش سهامها**
فاللام في لتاتين لام القسم **و**تسمى لام جواب القسم والقسم وجوابه جملة في محل نصب معلق
عنها العامل بلام القسم لان جملة الجواب بعينه ويعتد ما قيل ان جملة جواب القسم لا محل
لها وان الجملة المعلق عنها العامل لها محل فيتنافيان **و**لهذا قال ابو حيان واكثر
اصحابنا لا يذكرون لام القسم في المعلقات وفي البغية ولام القسم لا تعلق **كقوله**
. لقد علمت اشرافنا انهم يوم نصرهم النصر. بمعنى ان مهم لام القسم ولم تعلق وتقول
علمت ان زيدا ليقوم بفتح ان انتهى **و**في المغني ان افعال القلوب لا تعلق لها التحقيق
تجاب بما يجاب به القسم **كقوله**. ولقد علمت لتاتين منيتي. انتهى ما خرجه من
القسم **وما النافية نحو لقد علمت ما هؤلاء ينطقون** فما نافية وهؤلاء مبتدا وينطقون
خبره **و**الجملة الاسمية في موضع نصب بعلمت وهي معلق عنها العامل في اللفظ بما النافية
ولا وان النافيتان اذا وقعتا **في جواب قسم ملفوظ به** اي بالقسم **او قسم مقدر** فالقسم
الملفوظ به **نحو علمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو** وعلمت والله ان زيد قائم **و**القسم

نعم

تمامه: ولا تقعما بعد انفعالها الغابنا

عه

المفرد نحو علمت لا زيد في الدار ولا عمرو وعلمت ان زيدا قايم فهذه اربعة امثلة لكل واحد
من الحروف فيما تقدم ولان وجملة القسم وجوابه في الامثلة الاربعة معلق عنها العامل فهي في محل
نصب على المفعولية بعلمت والاستفهام وله صورتان احداهما ان يعترض حرف الاستفهام
بين العامل والجملة بعده نحو وان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون فقريب مبتدا وام
بعيد معطوف عليه وما موصول اسمي في محل رفع خبر المبتدا وما عطف عليه وجملة
توعدون صلة الموصول والعايد محذوف وجملة المبتدا وخبره في موضع نصب بادري المعلق بالهمزة
والصورة الثانية ان يكون في الجملة اسم استفهام عمدة كان نحو لنعلم اي الحزبين
احصى فاي اسم استفهام مبتدا واحصى خبره وهو فعل ماض وقيل اسم تفضيل من
الاحصاء بحذف الزوايد وجملة المبتدا والخبر معلق عنها نعلم لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله
ولا فرق في العمدة بين المبتدا كما مثل والخبر نحو علمت متى السفر والمضاف اليه المبتدا نحو
علمت ابو من زيد او الخبر نحو علمت صبيحة اي يوم سفرك او فضلة بالنصب عطفا على
عمدة نحو وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون فاي منقلب مفعول مطلق منصوب بينقلبون
مقدم من تاخير والاصل ينقلبون اي انقلاب وليست اي مفعولا ليعلم كما قد يتوهم لان ما فيه
الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله وجملة ينقلبون معلق عنها العامل فهي في محل نصب والى ذكر
المعلقات اشار الناظم بقوله * والتزم التعليق قبل نفي ما * وان ولا لام ابتداء او قسم *
كذا والاستفهام ذا له انحتم * ولا يدخل الالغاء والتعليق في شيء من افعال التصيير
بعوتها ولا في قلبي جامد لعدم تصرفه وهو اثنان هب وتعلم بمعنى اعلم لالزامهما الامر والى
ذلك اشار الناظم بقوله * وخص بالتعليق والالغاء ما * من قبل هب والامر هب قد الزما * كذا
تعلم * واعترض بان تعلم قد يكون بمعنى الماضي كما تقدم وما عداهما من افعال هذا الباب
فانه متصرف الا وهب من افعال التصيير فانه ملازم للمضي كما مر في اخر النوع الثاني
وتصاريفهن مالهن من الاعمال والالغاء والتعليق تقول في الاعمال للمضارع اظن زيدا
قايما ولاسم الفاعل انا ظان زيدا قايما وتقول في الالغاء مع التوسط للمضارع زيد اظن
قايم ومع التاخر له زيد قايم اظن ومع التوسط للوصف زيد انا ظان قايم فزيد مبتدا وقايم
خبره وجملة انا ظان متوسطة بينهما ومع التاخر زيد قايم انا ظان فالغي الوصف فيهما مع
اعتماده على المبتدا وتقول في التعليق بها اظن ما زيد قايم وانا ظان ما زيد قايم وقس
على ذلك بقية التصاريف وقال المصدر في ذلك كالفعل فيما ذكر من الاعمال والالغاء والتعليق قاله
ابو موسى الجزولي وذلك ماخوذ من قول الناظم * ولغير الماضي من سواهما اجعل كل ماله
زكن اي علم وقد تبين بما قدمناه في حكمي الالغاء والتعليق ان الفرق بين الالغاء والتعليق
من وجهين احدهما ان العامل الملغى لا عمل له البتة لا في اللفظ ولا في المحل وان العامل
المعلق له عمل في المحل لا في اللفظ فيجوز على اعتبار المحل علمت لزيد قايم وغير ذلك من الامور
بالنصب نعته عطفا على المحل اي محل جملة زيد قايم فانها في محل نصب على المفعولية
بعلمت ولولا ذلك لامتنع العطف على محلها بالنصب وفي هذه المسالة ابحاث
احدها انه من محل الخلاف قال ابو حيان في الجملة المقرونة بمعلق عن العمل
ثلاثة مذاهب احدها لسيبويه والمبرد وابن كيسان انها في موضع نصب الثاني
للكوفيين لا موضع لها وانه اضمر بين العامل والمعلق قسم والجملة جواب له والثالث

للمغاربة

للمغاربة لا موضع لها ايضا لان الافعال نفسها ضمنت معنى فعل القسم فصارت قاصرة
لا تتعدى وصارت الجملة جوابا له وصححه ابن عصفور في شرح الجمل انتهى العبارة
الثانية انه انما يعطف على محل الجملة المعلق عنها العامل مفرد فيه معنى الجملة
فتقول علمت لزيد قايم وغير ذلك من امور ولا تقول علمت لزيد قايم وعمرا لان مطلوب
هذه الافعال انما هو مضمون الجمل فاذا كان في الكلام مفرد يؤدي معنى الجملة صح ان
يتعلق به والا فلا قال كثير عزة * وما كنت ادري قبل عزة ما البكا * ولا موجعات
القلب حتى تولت * فعطف موجعات بالنصب بالكسرة على محل قوله ما البكا التي علق
عن العمل فيه قوله ادري هذا مراده هنا وصرح بذلك في شرح النظم وقال في
المغني هذا استدل به ابن عصفور وذلك ازيد على ان البكا مفعول وان ما زائدة وان
الاصل ولا ادري موجعات فيكون من عطف الجمل او ان الواو للحال وموجعات اسم لا اي
وما كنت ادري اي شيء البكا قبل عزة والحال انه لا موجعات للقلب موجودة ما البكا
انتهى وعلى الاول فالمعنى وما كنت ادري اي شيء البكا ويصح عطف موجعات على محل الجملة
لانه يؤدي معنى الجملة لان معنى ولا موجعات القلب ولا موجعات قلبي وهو في معنى
قلبي له موجعات والوجه الثاني من وجهي الفرق بين الالغاء والتعليق ان
سبب التعليق موجب للاهمال لفظا فلا يجوز معه الاعمال نحو ظننت ما زيد قايما
بنصبهما وسبب الالغاء مجوز للاعمال والاهمال فيجوز زيدا ظننت قايما بنصبهما مع التوسط
وزيدا قايما ظننت بنصبهما مع التاخر ولا يجوز الغاء العامل المتقدم والى ذلك اشار
الناظم بقوله * وجوز الالغاء لا في الابتدا * خلافا للكوفيين والاخفش فانهم اجازوا
الالغاء مع التقدم نحو ظننت زيد قايم برفعهما واستدلوا على ذلك بقوله وهو بعض بني
فزارة * كذاك ادبت حتى صار من خلقي * اني وجدت ملاك الشيمة الادب * برفع
ملاك على الابتدائية والادب على الخبرية مع تقدم وجدت عليهما وفي الحماسة بنصبهما
على الاعمال وقوله وهو كعب ابن زهير * ارجو وآمل ان تدنو مودتها * وما اخال
لدينا منك تنويل * برفع تنويل على الابتدائية وخبره المجرور قبله مع تقدم اخال بكسر الهمزة
والقياس فتحها كما هو محكي عن بني اسد خاصة ووجه الدليل من هذين البيتين ان العامل
الغي فيهما مع تقدمه على المبتدا والخبر واجيب عنهما بان ذلك محتمل ثلاثة اوجه
احدها ان يكون من التعليق بلام ابتدا مقدرة والاصل لملاك ولدينا ثم حذفت
اللام وبقي التعليق بحاله كما كان مع وجود المعنى وهذا مما نسخ لفظه وبقي حكمه
قاله في المغني وعلى هذا حمل سيبويه قوله واخال اني لاحق مستتبع بكسر ان على تقدير
اني للاحق والوجه الثاني ان يكون من الالغاء لان التوسط المبيح للالغاء
ليس التوسط بين المعمولين فقط بل توسط العامل في الكلام مقتض ايضا للالغاء
نعم الالغاء للتوسط بين المعمولين اقوى من الالغاء مع التقدم عليهما والعامل هنا
وهو وجدت في البيت الاول واخال في البيت الثاني قد سبق بشيء تقدم عليه اما وجدت فقد
سبق باني واما اخال فقد سبق بما النافية فجاز الغاؤهما لكونهما لم يتصدرا وقد نص
في المسبوقة بالنفي متى ظننت زيدا قايما يجوز فيه الالغاء لعدم تصدره والاعمال لتقدمه
على المعمولين والوجه الثالث ان يكون من الاعمال على ان المفعول الاول

عمرو بها وهو ضمير الشان والاصل انه وجدته وما اخاله مجزم ضمير الشان فيهما كما جزم في قوله
اي العرب اذ بك زيد ماخوذ والاصل انه وفي الوجه الاول والثاني اشار الناظم بقوله
والتزم ضمير الشان اولام ابتداء في موهم الغاء ما تقدم . والوجه الاول اولى لان حذف اللام من
غير في الجملة كقوله . تعلى قد امليه من رسخا هـ والاصل لقد املي والوجهان الاخران
ضعيفان اما ضعف الالغا المذكور فلانه لو لقديره مستند اليه في الجملة وهو اليه مما ان منزلة
تقديم المبتدا المطلوب للعامل ولو لقديره التعليق لاستعمال لكونهما ما اخليق على العامل تقديرا
من تقديم الحق اما اذا فرد اذا اخلين على العامل بطل الالغا واما ضعف
الحذف فمن وجهين ضعف حذف احد المعمولين دون الاخر وسياتي بيانه وضعف حذف ضمير
الشان لانه يستعمل في مواطن التفخيم والحذف منافي لذلك فصل ٢
ويجوز في الاجماع حذف المعمولين لافعال القلوب اختصارا اي لدليل يدل عليهما نحو اين
شركاي الذين كنتم تزعمون وقوله وهو الكميت يمدح اهل البيت . باي كتاب ام باية
سنة . ترى حبهم عارا علي وتحسب . محذوف من الاية مفعولا تزعمون ومن البيت مفعولا
تحسب لدليل ما قبلها عليهما اي تزعمونهم شركاي وتحسبه اي حبهم عارا علي وعن عن
تقرير تزعمون انهم شركاء وان كان هو الكثير الا تزعمونهم شركاء لان الكلام في حذف المعمولين
معا لا في حذف ما يسد مسدهما واما حذفهما اقتصارا اي لغير دليل فمنعه سيبويه
فيما نقل ابن مالك وعن الاخفش والجرمي وابن خروف وشيعته ابن طاهر والشلوبين
المنع مطلقا سواء في ذلك افعال الظن والعلم واختاره الناظم وجههم
في ذلك ان العرب تجري هذه الافعال مجرى القسم فتتلقاها بما تتلقى به القسم نحو وظنوا
ما لهم من محيص ولقد علمت لتاتين منيتي والجواب لا يحذف فكذلك ما هو بمنزلته
ورد بان تضمنها معنى القسم ليس بلازم وعن الاكثرين الاجازة مطلقا لمجي ذلك في
افعال العلم كقوله تعالى والله يعلم وانتم لا تعلمون اعنده علم الغيب فهو يرى اي يعلم
والاصل والله اعلم يعلم الاشيا كاينة ويرى ما يعتقده حقا او نحو ذلك ما يعطيه معنى
الكلام وفي افعال الظن نحو وظننتم ظن السوء فظن السوء مفعول مطلق مفيد للنوع وقولهم
في المثل من يسمع يخل اي يقع منه خيلة قاله الموضح وصاحب التقريب والمعنى
من يسمع خبرا يحدث له ظن ومن قال معناه يخل مسموعه صادقا فقد جعله من الحذف
لاختصار وتبرا الكلام فيه وعن الاعلم يوسف الشنتمري تفصيل فقال يجوز في افعال
الظن لكثرة السماع فيها دون افعال العلم وعن ابي العلاء ادريس يجوز في ظن وخال وحسب
لانه سمع فيها ويمتنع في الباقي ونسبه لسيبويه ويمتنع بالاجماع حذف احدهما
اقتصارا اي لغير دليل لان المعمولين اصلهما المبتدا والخبر وكما لا يجوز ان يوتى بمبتدا دون
خبر ولا بخبر دون مبتدا قبل دخول الناسخ فكذلك بعده والى امتناع حذف المعمولين
او احدهما اقتصارا اشار الناظم بقوله . ولا تجز هنا بلا دليل . سقوط مفعولين او مفعول
واما اختصارا اي لدليل فمنعه ابو اسحاق ابن ملكون من المغاربة وكاينة وجههم
ان المفعول في هذا الباب مطلوب من جهتين من جهة العامل فيه ومن جهة كونه احد
جزئي الجملة فلما تكرر طلبه امتنع حذفه كالفاعل وما قالوه منتقض بخبر كان فانه
مطلوب من جهتين والخلاف في جواز حذفه اذا دل دليل عليه واجازه الجمهور كقوله

تعلى

تعلى ولا تحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم تقديره ولا يحسبن الذين يبخلون
ما يبخلون به هو خيرا لهم فحذف المفعول الاول للدلالة عليه وكقوله وهو عنترة العبسي
ولقد نزلت فلا تظني غيره . مني بمنزلة المحب المكرم . فلا تظني غيره مني واقعا فحذف
المفعول الثاني والتا في نزلت مكسورة والحاء والراء من المحب المكرم مفتوحتان فرع
اذا قلت زيدا ظننته قائما فالتقدير عند الجمهور ظننت زيدا قائما ظننته قائما وعند
ابن ملكون ومن وافقه اتهمت زيدا ظننته قائما او لابست قاله الموضح في الحواشي
فايدة هذا الخلاف في الحذف وعدمه مجرد اصطلاح للنحويين وليس من
الحذف في شي وعند البيانيين ان غرض المتكلم مختلف في افادة المخاطب لانه تارة يقصد
مجرد وقوع الحدث من غير تعلق بما عدا فيستند الفعل الى المصدر فيقول وقع ظن او علم
وتارة يقصد نسبته الى فاعله من غير تعلق بمفعول فيقول فلان يظن او يعلم
فينزل المتعدي في هاتين الحالتين منزلة القاصر وحينئذ فلا يقال انه حذف منه
شي كما لا يقال في القاصر انه حذف منه شي واما الذي لم ينزل منزلة القاصر فلا بد
من ذكرهما لان الغرض تعلق بافادتهما فصل تحكى الجملة الفعلية بعد
القول عند جمهور العرب وكذا الاسمية عند بعضهم فلا يعمل القول في جزئيها شيا كما
يعمل الظن لان الظن يقتضي الجملة من جهة معناها لجزئها معه كالمفعولين في باب
اعطيت فجاز ان ينصبهما واما القول فيقتضي الجملة من جهة لفظها فلم يصح ان
ينصب جزئيها مفعولين لانه لم يقتضهما من جهة معناها فلم يشبه باب اعطيت ولا ان
ينصبها مفعولا واحدا لان الجملة لا اعراب لها فلم يبق الا الحكاية قاله ابن الناظم
وسليم بالتصغير قبيلة من قيس عيلان وهو سليم بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن
قيس بن عيلان وسليم ايضا قبيلة من جذام من اليمن يجرون القول مجرى الظن يعملونه
فيها اي في الجملة الاسمية عمل ظن فينصبون المبتدا والخبر بالقول مطلقا من غير شرط من
الشروط الاتية وعليه يروى قوله وهو امرؤ القيس بن حجر الكندي يصف فرسا . اذا ما جرى
شاوين وابتل عطفه . تقول هزيز الريح مرت باثاب . بالنصب على انه مفعول
اول لتقول وجملة مرت باثاب مفعول ثان وشاوين تثنية شاو بسكون الهمزة وهو السبق ونصبه
على المفعولية المطلقة نيابة عن المصدر والعطف الجانب والهزيز الريح دويها عند هبوبها
والاثاب بفتح الهمزة وسكون الثاء المثلثة وفي اخره باء موحدة جمع اثابة وهو نوع من
الشجر وقوله وهو الحطيئة يصف جملا . اذا قلت اني ايب اهل بلدة . وضعت بها عنه
الولية بالهجر . فالعمل لاني على انه مع معموليه سد مسد معمولي قلت وايب اي راجع
واهل بلدة مفعول ايب والضمير في عنه يعود الى الجمل والولية بفتح الواو وكسر اللام وتشديد
اليا اخر الحروف البرذعة التي توضع تحت الرحل والهجر بفتح الهاء وسكون الجيم ضرورة
والاصل فتحها نصف النهار وعند اشتداد الحر والى راي سليم اشار الناظم بقوله . واجري
القول كظن مطلقا . عند سليم وغيرهم يشترط في اعمال القول عمل ظن شروطا
وهي كونه فعلا مضارعا فخرج المصدر والوصف والماضي والامر فلا يعمل شي منها عمل الظن لانها
لم تقو قوة المضارع في هذا الباب وصوبه السيرافي في قلت بالخطاب و الملوي به
الكوفيون فيجوز على قولهما اعمال الماضي المسند الى المخاطب وفعل الامر نحو اقلت زيدا منطلقا

وقد زيدا منطلقا لجامع لا اسناد الى ضمير المخاطب ويشترط في المضارع اسناده الى المخاطب لان
الاعمال انما يكون مع فعل المخاطب اذا استفهمته عن ظن نفسه فلا يجوز اعمال المضارع المسند الى ضمير متكلم
او غائب فلا تقول اقول زيدا منطلقا ولا يقول زيد عمرا منطلقا الا من قال ولو فصل واسناده للمخاطب
وصوبه السيرافي اي كان ابين للتسوية ويشترط في زمن المضارع كونه حالا قاله الناظم في
شرح التسهيل ورد بقوله وهو عمر بن ابي ربيعة. اما الرحيل فدون بعد غد فمتى تقول
الدار تجمعنا. انشده سيبويه بنصب الدار على انه مفعول اول وتجمعنا مفعول ثان قال ابو
حيان وفيه رد على من اشترط الحال لانه لم يستفهم عن ظنه في الحال ان الدار تجمعه واحبابه
بل استفهم عن وقوع ظنه لا عن ظنه في الحال انتهى وهذا مبني على ان متى ظرف لتقول والحق
ان متى ظرف لتجمعنا لا لتقول وفيه نظر لان تقول على هذا غير مستفهم عنه فلا يكون عاملا
لعدم اعتماده على استفهام الا على قول من لم يشترط الاعتماد عليه ويشترط كونه مضارعا
للمخاطب فعله على ما حكاه ابن الخباز في شرح الجزولية وليس التفريع عليه ويشترط في المضارع
المسند الى ضمير المخاطب كونه واقعا بعد استفهام حرفا او اسما سمع الكسائي من العرب
اتقول للعميان عقلا فعقلا مفعول اول والعميان مفعول ثان على التقديم والتاخير وقال عمرو بن
معدي كرب الزبيدي علام تقول الرمح يثقل عاتقي. اذا انا لم اطعن اذا الخيل كرت.
فعلام جار ومجرور والجار على والمجرور ما الاستفهامية وحذفت الفها لدخول الجار عليها والرمح
بالنصب مفعول اول وجملة يثقل عاتقي في موضع المفعول الثاني واطعن بضم العين يقال
طعن يطعن بالضم اذا كان بالرمح وغيره وطعن يطعن بالفتح اذا كان في النسب واذا في
الموضعين داخلة على فعل محذوف يفسره المذكور على حد اذا السماء انشقت والتقدير اذا لم اطعن
انا لم اطعن واذا كرت الخيل كرت قال سيبويه والاخفش من البصريين ويشترط في الاستفهام
والمضارع عند جمهور العرب كونهما متصلين من غير حاجز بينهما فلو قلت انت تقول زيدا
منطلق بالحكاية واجبة وجوبا قال ابو حيان وخالفهما الكوفيون وسائر البصريين
فاجازوا النصب ولم يعتدوا بالضمير فاصلا ووجه قولهم بان الاستفهام يطلب الفعل
فانت فاعل بفعل مضمر وذلك الفعل واقع على الاسمين منتصبا ورد بان لا يحكم انما هو
للمذكور واما الضمير فلا عمل له في الاسم المشتغل عنه خاصة والعمل فيما عداه بهذا
الظاهر ولم ينص الاستفهام نقله المرادي في حواشي التسهيل ولم يتعقبه ومن خطه نقلت
وعلى هذا فيشكل قوله هنا وهو انه ان فرق الضمير ما عدا بمجرور والنصب للبصريين
من الحجازيين جاز اتباعا فليتامل واغتفر الجميع الفصل بين الاستفهام والفعل بظرف
زماني او مكاني او مجرور او معمول القول مفعولا كان او حالا او غيرهما والى ذلك
اشار الناظم بقوله. وكتظن اجعل تقول ان ولي. مستفهما به ولم ينفصل.
بغير ظرف او كظرف او عمل. وان ببعض ذي فصلت يحتمل. فالفصل بالظرف الزماني كقوله
ابعد بعد تقول الدار جامعة. شملي بهم ام تقول البعد محتوما. فالهمزة للاستفهام
وبعد بفتح الباء ظرف زمان وبعد بضم الباء مضاف اليه وبينهما جناس محرف والدار مفعول
اول لتقول وجامعة مفعوله الثاني وشملي مفعول لجامعة والبعد مفعول اول لتقول الثاني
ومحتوما مفعوله الاخر وانما تقول مرتين والاول منهما مفصول من الاستفهام بالظرف
والثاني منفصل عن الاستفهام بام والفصل بالظرف المكاني كقولك اعندك تقول زيدا

جالسا

جالسا والفصل بالمجرور كقولك افي الدار تقول زيدا مقيما والفصل بالمعمول نحو
قوله وهو الكميت بن زيد الاسدي. اجهالا تقول بني لؤي. لعمر ابيك ام متجاهلينا.
ففصل بين الاستفهام والمضارع بمفعوله الثاني والاصل اتقول بني لؤي جهالا وبني
لؤي مفعوله الاول والمراد بهم قريش والجهال جمع جاهل والمتجاهل هو الذي يظهر
الجهل من نفسه وليس بجاهل والمعنى اتظن بني لؤي جهالا ام متجاهلين
الجهل حين استعملوا اهل اليمن على اعمالهم وقدموهم على بني مضر مع فضلهم عليهم
والفصل بالحال كقولك امسرعا تقول زيدا منطلقا لان المعمول المتقدم في نية
التاخير قال السهيلي ويشترط ايضا في المضارع ان لا يتعدى باللام نحو اتقول لزيد
عمرو منطلق برفعهما قال لانه اذا عدي باللام بعد عن معنى الظن ولم يكن الا قولا
مسموعا لان الظن من اعمال القلب وذكر انه يدل عليه اصول النحاة مع استقراء كلام
العرب نقله عنه المرادي بتعليله في شرح التسهيل واقره وتجوز الحكاية مع
استيفاء الشروط نحو ام تقولون ان ابراهيم. الاية بالتاء المثناة فوق وكسر ان في
قراءة الحكاية للاخوين وابن عامر وحفص وروي علام تقول الرمح بالرفع على
الحكاية واذا اعمل القول عمل الظن فهل يجري مجراه في العمل خاصة او في العمل والمعنى معا
مذهب الجمهور انه لا يعمل عمل الظن حتى يتضمن معنى الظن في اللغة السليمية
وغيرها وزعم بعضهم انه قد يجري مجرى الظن في العمل ولا يتضمن معناه كقوله
قالت وكنت رجلا فطينا. هذا لعمر الله اسرائينا. فليس المعنى على ظننت لان هذه
المراة رات عند هذا الشاعر ضبا فقالت هذا اسرائين لانها تعتقد في الضباب انها
من مسخ بني اسرائيل والى هذا ذهب الاعلم وابن خروف واختاره صاحب البسيط
قال ابن عصفور ولا حجة فيه لاحتمال ان يكون هذا مبتدا واسرائين خبره على تقدير
مضاف اي مسخ اسرائيل فحذف المضاف الذي هو الخبر وبقي المضاف اليه على جره لانه غير
منصرف للعلمية والعجمة لانه لغة في اسرائيل واذا اجري القول مجرى الظن فهل
يجوز فيه ما جاز في الظن من الالغاء والتعليق وكون الفاعل والمفعول لمسمى واحد قال
في النكت نعم وبحث الشاطبي المنع ولا يبعد تخريجه على القولين السابقين
فمن قال انه يجري مجراه في المعنى والعمل قال بالجواز ومن قال في العمل فقط قال بالمنع
فلتتبعها ولم ار نصا هذا باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة بالنصب
بدلا من مفاعيل ولم يقل ثلاثة مفاعيل لان اضافة العدد للصفة قليلة او ضرورة
قاله ابو حيان نقلا عن شيخه ابن النحاس ولا يجوز ثلاثة مفعولين بجمع السلامة لان
مفعولا اسم للعلة وهو غير عاقل قاله الموضح في الحواشي وهي اعلم وارى التي
كان اصلهما قبل دخول همزة النقل عليهما علم وراى المتعديين لاثنين وانما اقتصر
عليهما وقوفا مع السماع واما بقية اخواتهما وهي ظننت واخواتها فمنع من نقلها بالهمزة
كثير من البصريين وقصروا ذلك على السماع ومنعوا ان يقال اظننت زيدا عمرا قائما لانه
لم ينقل عن العرب فلا يزاد عليه ابتداء لغة واجازه قوم منهم صاحب اللباب قاله
ابو البقاء في شرح لمع ابن جني وما ضمن معناهما من نبا بتشديد الموحدة واخبر
وحدث بتشديد الدال نحو كذلك يريهم الله اعمالهم حسرات عليهم فيرى بضم

الياء مفعول أول والهاء والميم مفعول ثان وحيا مفعول ثالث
قاله الزمخشري وهو مبني على أن لا عمل للنجم فلا اثر لها كما هي عند أهل السنة. **قال الموضح**
في حواشيه وهذا قول المعتزلة **وأما** أهل السنة فيعتقدون أن لا عمل للنجم وتوزن
حقيقة فيرى على هذا جميعا وحيا حالا **و**المعتزلة يقولون علمية وحيا مفعول
ثالث **و**الذي اجازه ممكن عندنا فانهم اذا ابصروها حيا فقد علموها كذلك **و**الذي نعتقده
نحن ممتنع عندهم انتهى **و**المجوز لذلك الحلبية كما على **نحو** اذ يريكهم الله في منامك
قليلا ولو اراكهم كثيرا لفشلتم فالكاف فيهما مفعول أول والهاء والميم مفعول ثان وقليلا
في الأول وكثيرا في الثاني مفعول ثالث **وفي هذه الأمثلة** رد على ابن الحاجب حيث
قال لم ياتي فعل متعد لثلاثة إلا وهو مبني للمفعول كما في قول النابغة. نبئت زرعة
والسفاهة كاسمها. يهدي الي غرائب الاشعار. فالتاء نائب الفاعل وهي المفعول الأول وزرعة
مفعول ثان وجملة يهدي الي مفعول ثالث **و**ما بينهما اعتراض **وقول الأعشى** ميمون
ابن قيس. وانبئت قيسا ولم ابله. كما زعموا خير اهل اليمن. فالتاء مفعول الأول وقيسا
الثاني وخير الثالث **و**معنى ابله اختبره **وقول العوام** بن عقبة بن كعب بن زهير
وخبرت سوداء الغميم مريضة. فاقبلت من اهلي بمصر اعودها. فالتاء المفعول الأول
وسوداء الثاني ومريضة الثالث والغميم بالغين المعجمة موضع **وقول رجل من بني كلاب**
وما عليك اذا اخبرتني دنفا. وغاب بعلك يوما ان تعوديني. فالتاء المكسورة مفعول
أول وياء المتكلم مفعوله الثاني ودنفا الثالث **و**الدنف المريض **وقول الحارث**
ابن حلزة اليشكري. أو منعتم ما تسألون فمن حدثتموه له علينا الولاء. فالضمير المرفوع
مفعول أول والمنصوب مفعول ثاني والجملة بعده مفعول ثالث والفعل في الجميع مبني للمفعول
والي نصب هذه لا فعال مفاعيل ثلاثة اشار الناظم بقوله. الي ثلاثة رأى وعلما
عدوا اذا صارا ارى واعلما. ثم قال وكارى السابق نبا اخبرا حدث انبا كذا خبرا
وقال الناظم في شرح التسهيل اذا ولي موضع لما بعض من نصب نبا واخواته ثلاثة ان يجعل
الثاني منها على نزع الخافض كما في اية التحريم **و**كما في قول بعض العرب نبئت زيدا مقتصرا
عليه **و**كما قال سيبويه نبئت عبد الله والثالث حالا **و**يرجح ذلك كونه حملا على ما ثبت
وهو التوسع وان فيه سلامة من التضمين الذي هو خلاف الاصل انتهى **ويجوز عند الأكثر في**
حذف المفعول الأول استغناء عنه كما علمت كبشك سمينا ولا تذكر من اعلمته **و**يجوز
الاقتصار عليه كما علمت زيدا ولا تذكر من اعلمت به لان الفائدة لا تنعدم في الاستغناء عن
الأول وأما في الاقتصار عليه اذ قد يراد الاخبار بمجرد الفعل به او بمجرد اعلام الشخص المذكور هذا
قول ابي العباس وابي بكر بن كيسان وخطاب وابن ابي الربيع وابن مالك والأكثر **و**ذهب
سيبويه وابن الباذش وابن طاهر وابن خروف وابن عصفور الى انه لا يجوز حذفه ولا اقتصار
عليه كفاعل علم وهو قياس قول الاخفش لانه من الثلاثة **وزعم** الشلوبين انه يجوز
الاقتصار عليها ومنع الاقتصار عليه **وأما** حذف الثلاثة جميعا فقال ابن مالك الصواب
جواز حذف الثلاثة لدليل وغيره وان لم يجز في باب ظن الحذف لغير دليل لان قولك
علمت وظننت لا فائدة له لانه لا يخلو غالبا من علم او ظن **وأما** الاعلام فانه يخلو
منه انتهى **وللثاني والثالث** من المفاعيل الثلاثة بعد النقل من جواز حذف احدهما

اختصارا

اختصارا اي لدليل ومنعه اقتصارا اي لغير دليل ومن الالغاء والتعليق ما كان لهما قبل
النقل **و**الى ذلك الاشارة بقول الناظم. وما لمفعولي علمت مطلقا. للثاني والثالث ايضا حققا.
خلافا لمن منع الالغاء والتعليق مطلقا سواء كان مبنيا للفاعل ام للمفعول وهو ابن علي
الشلوبين ونسبه الى المحققين **و**خلافا لمن منعهما في المبني للفاعل وهو ابو موسى الجزولي
فانه فرق بين البناء للفاعل والبناء للمفعول فقال يجوز في المبني للمفعول لما فيه من الحكم كباب
علم لصيرورته بالبناء للمفعول ورفع نائب الفاعل كصيرورته في المتعدي لاثنين **و**لا يجوز في
المبني للفاعل لان الفعل يكون اذ ذاك متعديا لثلاثة واحدة **و**ذلك متناقض **و**قال الخطاب
في الترشيح لا يلغى اعلم واخواتها لان منصوبيها لا ينعقد منهما حينئذ مبتدا وخبر لما
الأول عن مرتبته فان بنيتها للمفعول وسكتها او اخرتها جاز ذلك اذ ليس لها
حينئذ الا منصوبان ينعقد منهما مبتدا وخبر ولم يؤثر فيهما شيئا **و**مما جاء من ذلك
على الالغاء في المبني للفاعل من النثر قول بعضهم البركة اعلمنا الله مع الاكابر
فالبركة مبتدا ومع الاكابر خبره واعلم ملغاة لتوسطها مبنية للفاعل بين المبتدا
وخبره **و**من النظم **قوله**. وانت اراني الله امنع عاصم. وارأف مستكفى
واسمح واهب. فانت مبتدا وامنع خبره واري ملغاة لتوسطها مبنية للفاعل
بين المبتدا وخبره **و**مما جاء على التعليق من النثر الفصيح **قوله** تعالى هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم
كل ممزق انكم لفي خلق جديد فالكاف والميم مفعول أول وجملة انكم لفي
خلق جديد في محل نصب سدت مسد المفعول الثاني والثالث **و**الفعل معلق عن الجملة
باقترانها باللام **و**لذلك كسرت ان واذا اسم شرطية وجوابها محذوف مدلول عليه بجديد
والتقدير اذا مزقتم تجددون **و**جملة الشرط وجوابه معترضة بين المفعول الأول
وما سد مسد المفعولين ولا يصح ان تكون جملة ان وما بعدها جواب الشرط لان
الحرف الناسخ لا يكون في أول الجواب الا وهو مقرون بالفاء نحو وما تفعلوا من خير
فان الله به عليم **و**من النظم **قوله**. حذار فقد نبئت انك للذي. ستجزى
بما تسعى فتسعد او تشقى. فحذار بكسر الراء اسم فعل بمعنى احذر **و**نبئت بالبناء
للمفعول فعل ماض والتاء نائب الفاعل وهو المفعول الأول **و**جملة انك للذي
في موضع نصب سدت مسد المفعولين والفعل معلق عنهما باللام **و**لذلك كسرت ان
قال ابن مالك في النظم وغيره واذا كانت ارى واعلم منقولين من راى البصرية
وعلم العرفانية المتعدي كل منهما لواحد تعديا بالهمزة لاثنين نحو اريت زيدا
الهلال اي ابصرته اياه واعلمت زيدا الخبر اي عرفته اياه قال الله تعالى من بعد
ما اراكم ما تحبون فالكاف والميم مفعول أول وما تحبون مفعول ثان **و**أما اذ
يريكموهم اذ التقيتم في اعينكم قليلا فقليلا حال لا مفعول ثالث **و**هاذان
المفعولان حكمهما حكم مفعولي كسا في الحذف لهما او لاحدهما لدليل وغيره وفي
كون الثاني منهما لا يكون جملة **و**الى ذلك اشار الناظم بقوله. وان تعديا لواحد
بلا همز فلاثنين به توصلا. والثان منهما كثاني اثني كسا. فهو به في كل حكم ذو
ايتسا. **و**وجه الشبه بينهما ان الثاني منهما غير الأول الا ترى ان الحكم غير زيد
في قولك اعلمت زيدا الحكم كما ان الثوب غير زيد في قولك كسوت زيدا ثوبا فتقول

في جزء الأول أعلمت الجني وأرأيت الهلال كما تقول كسوت ثوبا وفي جزء الثاني أعلمت زيدا
وأريت زيدا كما تقول كسوت زيدا وفي جزئهما معا أعلمت وأريت كما تقول كسوت وفي منع
الإلغاء والتعليق في المفعولين معا لأنهما ليس أصلهما المبتدأ والخبر قليل وقد يكون في موضعين
أحدهما أن علم بمعنى عرف إنما حصل نقلها إلى اثنين بالتضعيف لا بالهمزة نحو وعلم آدم
الأسماء والموضع الثاني أن أرى البصرية سمع تعليقها بالاستفهام عن المفعول الثاني
نحو رب أرني كيف تحيي الموتى فرب منادى وياء المتكلم مفعوله الأول وكيف تحيي الموتى جملة
استفهامية في موضع نصب على أنه مفعوله الثاني معلق عن عملها بالاستفهام بكيف
وهذا النظم لأبي حيان وفي كتاب … عن الأول بالتزام جواز نقل المتعدي لواحد
بالهمزة قياسا على المتعدي لاثنين كما قيس نحو ألبست زيدا جبة على كسوته جبة
وظاهر كلام الشاطبي أنه سمع في علم نقلها بالهمزة إلى اثنين فإنه قال وأما السماع
في المتعدي فيكثر وذكر أمثلة منها علم الشيء وأعلمته إياه أي عرفته إياه هذا
نصه ويسقط القول بأنه إنما حصل نقلها بالتضعيف لا بالهمزة ومن حفظ حجة على من لم
يحفظ ولا حاجة إلى دعوى القياس مع وجود السماع وفي كتاب
عن النظم الثاني بادعاء أن الرؤية هنا أي في أرني كيف تحيي الموتى علمية لا بصرية كما قال
الحوفي في البرهان … الرؤية رؤية القلب فهي هنا ومخرجها مخرج رؤية العين
ويجوز في مثل هذا مع الرؤية ويجوز مع العلم انتهى ذكره في سورة النساء وأما أن تقول
ليس هذا من التعليق في شيء بل جملة كيف تحيي في تأويل مصدر منصوب على المفعولية
والتقدير أرني كيفية إحيائك الموتى كما قال الكوفيون وابن مالك وابن هشام … كيف
بمعناه أن التقدير … كيفية … على أنا لا نسلم امتناع التعليق عن
المفعول الثاني في باب كسا لجواز أن تقول اكسني كيف شئت كما تقول أرني كيف تفعل
لأنه سؤال عن مفعول به … إذا منكورا فإن صح سقط النظم الثاني ومع عموم
من النظم والثاني منهما كثاني اثني كسا فهو في كل حكم ذو ائتسا هذا باب
الفاعل الفاعل لغة من أوجد الفعل واصطلاحا اسم صريح كقام زيد ومضى بارزا ومستتر
أو ما في تأويله أي الاسم أسند إليه فعل تام متصرف أو جامد أو ما في تأويله أي الفعل
مقدم أي الفعل وما في تأويله على المسند إليه أصلي المحل في التقديم وأصلي الصيغة فالاسم
الصريح الظاهر نحو تبارك الله والضمير البارز نحو تباركت يا الله والمستتر نحو أقوم وقم
والمؤول به أي بالاسم ما اقترن بسابك لفظا أو تقديرا والسابك هنا أن وأن وما ودون
لو وكي نحو أولم يكفهم أنا أنزلنا أي إنزالنا ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم أي خشوع
قلوبهم يسر المرء ما ذهب الليالي وكان ذهابهن له ذهابا أي ذهابها ولا يقدر من هذه
الأحرف إلا أن خاصة نحو وما راعني إلا يسير أي تسير ولا تقدر أن المشددة ولا ما لعدم
ثبوته ولا يقدر فاعل مؤول بالاسم من غير سابك من هذه الأحرف الثلاثة عند البصريين
خلافا للكوفيين ولا حجة لهم في نحو ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه حتى
حين حيث أولوا ليسجننه بالسجن … على أنه فاعل بدا لاحتمال أن يكون فاعل بدا
ضميرا مستترا فيه راجعا إلى المصدر المفهوم منه والتقدير ثم بدا لهم بداء كما جاء مصرحا
به في قول الشاعر بدا لك من تلك القلوص بداء وإليه ذهب المبرد ومن وافقه والفعل

كما مثلنا من نحو تبارك الله وأولم يكفهم أنا أنزلنا ومنه أي من الفعل نحو أتى زيد ونعم
الفتى امرؤ … والمتصرف كأتى والجامد كنعم والمؤول بالفعل يشمل اسم الفاعل
نحو مختلف ألوانه فمختلف في تأويل يختلف وألوانه فاعل وشرط إعماله الاعتماد على
موصوف محذوف والتقدير صنف مختلف ألوانه ولا فرق في اسم الفاعل بين السالم كما مثل
وغير السالم نحو منيرا وجهه في قوله أتى زيد منيرا وجهه وهو المشار إليه في النظم
بقوله الفاعل الذي كمرفوعي أتى زيد منيرا وجهه نعم الفتى فأتى فعل ماض وزيد
فاعل ومنيرا حال من زيد ووجهه فاعل منيرا وشرط عمله فيه اعتماده على صاحب الحال
وهو زيد وأمثلة المبالغة نحو ضراب أو ضروب أو مضراب أو ضرب أو ضريب زيد والصفة
المشبهة نحو زيد حسن وجهه واسم التفضيل نحو قوله ما رأيت امرأ أحب
إليه البذل منه يا ابن سنان والمصدر نحو قوله ألا إن ظلم نفسه المرء بين واسم البراجم
المصدر نحو عجبت من عطاء الدنانير زيد واسم الفعل نحو هيهات العقيق
والظرف وعديله المجرور نحو ومن عنده علم الكتاب وأفي الله شك قال
أبو حيان واسم موضوع موضع الفعل نحو أقائم أنت وزيد … ضمير
… مستتر مرفوع على الفاعلية ولذلك أكد بالمنفصل المرفوع وعطف عليه
المرفوع وأما الموضع … انتهى وقولنا تام مخرج للفعل الناقص
نحو كان زيد قائما فإن زيدا لا يسمى فاعلا حقيقة في الاصطلاح وقوله مقدم
مخرج لنحو زيد من زيد قام فإن زيدا ليس فاعلا خلافا للكوفيين بل زيد
مبتدأ وقام فعل والضمير والجملة خبره وينبغي أن يعتبر ذلك لا الاختيار فقد حكى
ابن مالك عن الأعلم وابن عصفور أنهما قالا في قوله وصال على طول الزمان يدوم
إن وصال فاعل يدوم المذكور لا محذوف وإن الذي سوغ ذلك الضرورة انتهى وقوله الضرورة خ
أصلي المحل فيه مخرج لنحو قائم زيد فإن زيدا ليس فاعلا لأن المسند وهو قائم مقدم
في اللفظ وأصله التأخير لأنه خبر وزيد مبتدأ هذا قول جمهور البصريين
وذهب الأخفش والكوفيون إلى جواز كون قائم مبتدأ وإن لم
يعتمد على نفي أو استفهام وزيد فاعل سد مسد الخبر فعلى قولهم يجب إدخاله في الحد
ولا يحتاج إلى قوله أصلي المحل وذكر أصالة الصيغة فيه مخرج لنحو ضرب زيد بضم
أول الفعل وكسر ثانيه فإن صيغته غير أصلية لأنها مفرعة عن ضرب بفتحهما
على الصحيح عند جمهور البصريين فزيد ليس فاعلا بل نائب عن الفاعل وعلى القول
بأنها صيغة أصلية يحتاج إلى قيد لإخراج نائب الفاعل ومخرج نحو مضروب زيد فإنه
مفرعة عن ضارب ومخرج نحو أعجبني قراءة في الجامع القرآن فالمصدر هنا بمعنى المفعول
لأنه واقع موقع فعل مبني للمفعول وصيغته مفرعة عن صيغة المبني للفاعل تقديرا
والقرآن نائب الفاعل به والتقدير يعجبني أن يقرأ في الجامع القرآن ويسلم الحد بعد
ذلك للفاعل وله أحكام سبعة أحدها الرفع لأنه عمدة إذ لا يستغني الكلام عنه
ورافعه المسند وما قاله سيبويه لا الإسناد خلافا لخلف الأحمر وقد ينصب شذوذا
إذا فهم المعنى سمع من كلامهم خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر برفع أولهما ونصب
ثانيهما وجعله ابن الطراوة قياسا مطردا واستأنس له بعضهم بقراءة عبد الله

فتلقى آدم من ربه كلمات بنصب آدم ورفع كلمات وفيه نظر لامكان حمله على الاصل لان من
تلقى شيئا فقد تلقاه الآخر ومن يجر لفظا باضافة المصدر نحو ولولا دفع الله الناس
فالله فاعل والناس مفعول والتقدير ولولا ان يدفع الله الناس او يجر باضافة اسمه اي المصدر
نحو من عايشة رضي الله عنها من قبلة الرجل امراته الوضوء فالوضوء مبتدا مؤخر
ومن قبلة الرجل خبر مقدم وقبلة بضم القاف اسم مصدر قبّل والرجل فاعله وامراته مفعوله
وسياتي ان اسم المصدر غير العلم والميمي انما يعمل عند الكوفيين والبغداديين او يجر بمن
الزايدة او الباء الزايدة او اللام الزايدة فالاول نحو ان تقولوا ما جاءنا من
بشير اي ما جاءنا بشير والثاني نحو كفى بالله شهيدا اي كفى الله شهيدا
والثالث نحو هيهات هيهات لما توعدون اي هيهات ما توعدون الحكم
الثاني وقوعه بعد المسند وهذا مستفاد من قوله في الحد مقدم اي على الفاعل
ولكنه ذكره توطئة لقوله فان وجد في اللفظ ما ظاهره انه فاعل تقدم على المسند
وجب تقدير الفاعل ضميرا مستترا في المسند وكون المسند اليه المقدم اما مبتدا في نحو
زيد قام ففي قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عايد على زيد وزيد مبتدا وقام وفاعله
خبر زيد واما فاعلا حال كونه محذوف الفعل في نحو وان احد من المشركين استجارك
فاحد فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور والتقدير وان استجارك احد استجارك وانما لم
يجعل احد مبتدا واستجارك الخبر من غير حذف لان اداة الشرط موضوعة للتعليق بفعل
بفعل فهي مختصة بالجمل الفعلية على الاصح عند جمهور البصريين خلافا للاخفش والكوفيين
فيجوز عندهم ان يكون احد مبتدا وسوغ الابتدا به تقدم الشرط عليه او نعته بالمجرور بعده
واستجارك الخبر وجاز الامران الابتدائية والفاعلية في نحو ابشر يهدوننا فبشر يجوز
ان يكون مبتدا وسوغ الابتدا به تقدم الاستفهام عليه وجملة يهدوننا خبره ويجوز ان يكون
فاعلا بفعل محذوف يفسره يهدوننا والتقدير ايهدوننا بشر يهدوننا والارجح
الفاعلية لان الغالب في الهمزة ان تدخل على الافعال وجاز الامران في ءانتم تخلقونه
فانتم يجوز ان يكون مبتدا وتخلقونه خبره ويجوز ان يكون فاعلا بفعل محذوف يفسره المذكور
والاصل اتخلقونه تخلقونه فحذف الفعل احترازا عن العبث لوجود المفسر ثم ابرز الضمير
المتصل به ضميرا منفصلا على ما هو الغالب عند حذف العامل والارجح الفاعلية لان الاستفهام
بالفعل اولى منه بالاسم وعورض بان في الفعلية تخالف الجملتين في عطف ام نحن الخالقون
عليه وفي الابتدائية تناسبا والتناسب اولى من التخالف ومن ثم قال الموضح في
المغني وتقدير الاسمية في انتم تخلقونه ارجح منه في ابشر يهدوننا لمعادلتها الاسمية
وهي ام نحن الخالقون انتهى وهذه الارجحية وان كانت بالنسبة الى شيء خاص مطلوبة
في الجملة لاجل المعادلة والحاصل ان التعارض المرجحان تساقطا وبقي الوجهان على السوا وما
ذكره من وجوب تاخير الفاعل عن المسند هو مذهب البصريين وعن الكوفيين جواز تقديم
الفاعل على المسند تمسكا بنحو قول الزبا بفتح الزاي والبا الموحدة المشددتين والمد
ملكة الجزيرة وتعد من طوال الكواعب ما للجمال مشيها وئيدا اجندلا يحملن ام
حديدا وجه التمسك ان مشيها روي مرفوعا ولا جائز ان يكون مبتدا اذ لا خبر له في اللفظ
ولا وئيدا لانه منصوب على الحال فتعين ان يكون فاعلا بوئيدا مقدما عليه فقد تقدم الفاعل

على المسند

على المسند وهو المرعي ووئيدا بفتح الواو وكسر الهمزة وبعدها يا مثناة تحت فدال مهملة
التؤدة قاله الجوهري وفي القاموس الوئيد الزيادة والثاني وهو عندنا مخصص بالشعر
ضرورة والضرورة تبيح تقديم الفاعل على المسند كما تقدم او مشيها مبتدا حذف
خبره لسد الحال مسده اي يظهر وئيدا كقولهم حكمك مسمطا اي حكمك مبتدا حذف خبره
لسد الحال مسده اي حكمك لك مثبتا قيل او مشيها بدل من ضمير الظرف المنتقل اليه
بعد حذف الاستقرار وذلك ان ما الاستفهامية في محل رفع على الابتدا وللجمال الخبر
وهو جار ومجرور وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عايد على ما وهذه
التخريجات ضعيفة اما الضرورة فلا داعي لها لتمكنه من النصب على المصدرية
او الجر على البدلية من الجمال بدل اشتمال واما الابتدائية فتخرج على شذوذ كما مر
في بابه واما الابدال من الضمير فلانه اما بدل بعض او اشتمال وكلاهما لا بد فيه
من ضمير يعود على المبدل منه لفظا او تقديرا وعلى تقدير تكلفه ففيه ضعف من وجه
اخر وهو ان الضمير المستتر في الظرف ضمير ما الاستفهامية واذا ابدل منها شي منه وجب
ان يقترن بهمزة الاستفهام لان حكم ضمير الاستفهام حكم ظاهره كما صرح به في المغني
فان قلت ما فايدة الخلاف بين اهل البلدين
قلت فايدته تظهر في التثنية والجمع فتقول على راي الكوفيين الزيدان قام والزيدون قام
بالافراد فيهما ولا يجوز ذلك على راي البصريين بل لا بد من الضمير المطابق فيقال قاما
الحكم الثالث من احكام الفاعل انه لا بد منه لان المسند حكم ولا بد للحكم
من محكوم عليه فان ظهر الفاعل في اللفظ فان نطق به ظاهرا كان او مضمرا
نحو قام زيد والزيدان قاما فذاك واضح وان لا يظهر في اللفظ فهو ضمير مستتر
راجع اما للمذكور مقدم على المسند كزيد قام كما مر في الحكم الثاني ففي قام ضمير
مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى زيد المذكور قبله او راجع لما دل عليه الفعل
المسند المشتق منه الضمير كالحديث لا يزني الزاني حين يزني وهو مومن ولا يشرب
الخمر حين يشربها وهو مومن ففي يشرب ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى الشارب
الدال عليه يشرب بالالتزام اي ولا يشرب هو اي الشارب لان يشرب يستلزم شاربا
وحسن ذلك تقدم نظيره وهو لا يزني الزاني وليس راجعا الى الزاني لفساد المعنى
او راجع لما دل عليه الكلام او دل عليه الحال المشاهدة فالاول نحو كلا اذا
بلغت التراقي ففي بلغت ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى الروح الدال
عليها سياق الكلام اي اذا بلغت هي اي الروح والتراقي اعالي الصدر والثاني
نحو قولهم اي العرب اذا كان غدا فاتني بنصب غدا وقوله وهو سوار بن المضرب
حين هرب من الحجاج خوفا على نفسه. فان كان لا يرضيك حتى تردني الى قطري
لا اخاله راضيا. ففي كان فيهما ضمير مستتر مرفوع بكان مدلول عليه بالحال المشاهدة
فيهما اي اذا كان هو اي ما نحن عليه من سلامة في غد هذا في المثال والبيت
فان كان هو اي ما تشاهده مني ففيه لف ونشر على الترتيب ويجوز في كان فيهما
ان تكون تامة وان تكون ناقصة فان جعلتها ناقصة كان غدا في المثال ولا
يرضيك في البيت في موضع خبرها وان جعلتها تامة كان غدا منصوبا على الظرفية

متعلقا بكان ولا ارضيا في موضع الحال من فاعل كان وحكى سيبويه اذا كان غدا بالرفع
على انه فاعل كان وذكر قيل ان النصب لغة تميم والرفع لغة غيرهم وفطري بفتح الفاء
والطاء المهملة وكسر الراء وتشديد الياء اخر الحروف فهو فطري بن الفجاءة الخارجي والى ذلك
اشار الناظم بقوله . وبعد فعل فاعل فان ظهر فهو والا فضمير استتر وفهم منه انه لا يجوز حذف
الفاعل وعن الكسائي اجازة حذفه وتبعه السهيلي تمسكا بنحو ما ورد من
الآية والحديث والمثال والبيت ويحذف الفاعل في اربعة مواضع
في باب النيابة عن الفاعل نحو قضي الامر وفي الاستثناء المفرغ نحو ما قام الا هند وفي
افعل بكسر العين في التعجب اذا دل عليه متقدم مثله نحو اسمع بهم وابصر وفي المصدر
او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما الحكم الرابع انه يصح حذف فعله جوازا
ان اجيب به نفي كقولك بلى زيد جوابا لمن قال ما قام احد فزيد فاعل بفعل
محذوف دل عليه مدخول النفي والجملة فعلية اي بلى قام زيد ليطابق الجواب مدخول
النفي في الفعلية ولو جعل مبتدا حذف خبره لم يكن ومنه قوله تجلدت حتى قيل
لم يعر قلبه . من الوجد شيء قلت بل اعظم الوجد . فاعظم الوجد فاعل
بفعل محذوف دل عليه مدخول النفي والتقدير بل عراه اعظم الوجد وتجلدت من التجلد
وهو الصبر على الهموم ونحوها ولم يعر بالعين والراء المهملتين من عراه الامر اذا غشيه
وقلبه مفعول يعر وشيء فاعله وبل للاضراب واعظم الوجد شدة الشوق او اجيب
به استفهام محقق اي ملفوظ به نحو نعم زيد جوابا لمن قال هل جاءك احد
فزيد فاعل بفعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام ولم يجعله مبتدا حذف خبره لفوات
مطابقة الجواب للسؤال ومنه ولئن سالتهم من خلقهم ليقولن الله فالله
فاعل بفعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام والتقدير خلقهم الله لان مثل هذا
الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق قاله التفتازاني
وهو متعين لان القضية الشرطية لا تستدعي الوقوع ولا عدمه ثم قال
والدليل عليه ان المرفوع فاعل بفعل محذوف لا مبتدا انه جاء عند عدم الحذف
كذلك كقوله تعالى ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم
انتهى وهو معارض بالمثل فيقال والدليل على انه مبتدا انه قد جاء كذلك في قوله
تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر الى قوله قل الله ينجيكم منها وما يقال انه فرع
لاجابة لا الاختصار ممنوع لان الفاعل لا يجوز تقديمه على ما تقدم على الاصح والاحسن ان يقال
ان الجملة الفعلية في هذا الباب اكثر ما حمل عليها اولى وان كانت لا تطابق جملة السؤال
في الاسمية او اجيب به استفهام مقدر بان يدل على تقديره ذكر الفعل المبني للمفعول
قاله الشيخ عبد الله كقراءة الشامي وابي بكر يسبح له فيها بالغدو
والاصال رجال بفتح الباء مضارع مبني للمفعول وله نائب الفاعل واوجبه الحذاق لخفاء
الاعراب وعدم الوثيقة وقال الموضح في الحواشي لا يجب بل هو اولى مما يعرب والاصال جمع
اصل بضمتين واصل جمع اصيل وجمع اصال على اصائل ورجال فاعل بفعل محذوف دل عليه
مدخول الاستفهام المقدر وكانه لما قيل يسبح له فيها بالغدو والاصال قيل من يسبحه
فقيل يسبحه رجال ثم حذف الفعل لانه اشعار يسبح المبني للمفعول به ولا يصح اسناده

رجال

رجال الى الفعل المذكور المبني للمفعول لفساد المعنى لان الرجال ليسوا مسبحين بفتح الباء
بل مسبحين بكسرها وقوله وهو ضرار بن نهشل يرثي اخاه يزيد بن نهشل
كما قال التفتازاني والشلبي وقال ابو عبيدة هو مهلهل وقال بعضهم هو الحارث بن
نهيك النهشلي ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح
فضارع فاعل بفعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر كانه قيل من يبكيه فقيل
ضارع اي يبكيه ضارع ثم حذف الفعل كما قيل ان رجال فاعل بفعل محذوف اي يسبحه
رجال ويبكيه ضارع ويزيد نائب فاعل يبك المجزوم بلام الامر والضارع الفقير
الذليل والمختبط الذي ياتي اليك للمعروف من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهي
الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة والقياس
المطاوح والملاقح ومن تعليلية متعلقة بمختبط وما مصدرية والمعنى
ليبك يزيد رجل ذليل ومترقع معروف لاجل اذهاب المنايا ليزيد ويروى ليبك بفتح
الفعل للفاعل ويزيد مفعوله وضارع فاعله وفي كل من الروايتين وجه حسن اما
الاولى فمن جهة جعل يزيد الذي هو ملاذ الضعفاء في صورة العمدة واما الثانية
فمن جهة عدم الحذف وهو اي حذف فعل الفاعل كما في الاية والبيت قياسي وفاقا
للجرمي بفتح الجيم نسبة الى بني جرم قبيلة مشهورة واسمه صالح بن اسحاق وكنيته ابو
عمر وابن جني بكسر الجيم واسكان الياء النسب منسوبا وانما هو معرب كني واسمه ابو الفتح
وهما من انسب من اجاز اكل الطعام زيد بنصب الطعام وبالبناء للمفعول فيهما ومذهب
الجمهور انه لا ينقاس المرفوع في الاية والبيت خبر مبتدا محذوف والتقدير المسبح له رجال
والباكي ضارع صرح بالتقدير الاول ابو حيان وبالثاني صاحب البسيط وعلى القياس
لا يجوز في نحو يوعظ في المسجد رجل بالبناء للمفعول ان يجعل رجل فاعلا بفعل محذوف
لاحتماله للمفعولية والرفع بالنيابة عن الفاعل فيقع اللبس ويجب ان يكون
مرفوعا على النيابة عن الفاعل بخلاف يوعظ في المسجد رجال زيد فانه يجوز ان
يجعل زيد فاعلا بفعل محذوف لعدم احتماله للمفعولية لان الفعل المبني للمفعول رفع رجال على
النيابة عن الفاعل ونائب الفاعل لا يكون الا واحدا كالفاعل وكانه لما قيل من يعظهم قيل
زيد اي يعظهم زيد والى هذا اشار الناظم بقوله . ويرفع الفاعل فعل
اضمرا . كمثل زيد في جواب من قرا . او استلزمه اي استلزم الفعل الرافع للفاعل
ما ذكر قبله من فعل كقوله وهو الفرزدق . غداة احلت لابن اصرم طعنة
حصين عبيطات السدائف والخمر . فالخمر مرفوع بفعل محذوف يستلزمه احلت
اي وحلت له الخمر لان احلت المذكور يستلزم حلت الخمر وحكى
الكسائي بسبل الحضرة يونس بن حبيب عن توجيه رفع الخمر في هذا البيت فقال باضمار
فعل اي وحلت الخمر فقال يونس ما احسن والسماء وجهته غدا اني سمعت الفرزدق ينشده
بنصب طعنة ورفع عبيطات على جعل الفاعل مفعولا فعله محمد بن سلام وغداة نصب
على الظرفية وطعنة فاعل احلت وحصين بالجر بدل من ابن اصرم او عطف بيان عليه
وعبيطات مفعول احلت والعبيط بالعين المهملة الطري من اللحم والسديف بالسين
المهملة والفاء اخره سنام الناقة وغيره مما غلب عليه الشحم وكان حصين بن اصرم قد قتل

اللحم ح

له قريب لحم وعلى نفسه شرب الخمر واكل الطعام الذي حتى يقتل قاتل قريبه فلما طعنه وقتله
احلت له الطعنة شرب الخمر واكل الطعام الذي اللحم او يعمر اي يرفع الفعل الرافع للفاعل
ما بعده من فعل نحو وان احد من المشركين استجارك فاحد فاعل بفعل محذوف يفسره استجارك
والتقدير وان استجارك احد والحذف في هذه الصورة الاخيرة واجب لان استجارك المذكور
كالعوض من استجارك المحذوف ولا يجمع بين العوض والمعوض وتقدم الكلام فيها والحكم
الخامس من احكام الفاعل ان فعله وما هو بمنزلته يوحد مع تثنيته وجمعه كما
يوحد مع افراده فكما تقول قام اخوك وافام اخوك كذلك تقول قام اخواك وافام
اخواك وقام اخوتك وافام اخوتك وقام نسوتك وافام نسوتك بتوحيد المسند في الجميع
لانه لو قيل قاما اخواك وقاموا اخوتك وقمن نسوتك لتوهم ان الاسم الظاهر مبتدا مؤخر
وما قبله فعل وفاعل خبر مقدم وكذا في تثنية الوصف وجمعه يلتزم توحيد المسند فعلا
لهذا الايهام وهذا هو الفرق بين التثنية والجمع وبين التانيث حيث الحقوا علامة
التانيث دون علامتي التثنية والجمع لان علامة التانيث ليست بعلامة اضمار فلا تلتبس
بعلامة الاضمار ولغة التوحيد هي الفصحى وبها جاء التنزيل قال الله تعالى قال رجلان وقال
الظالمون وقال نسوة واليها اشار الناظم بقوله . وجرد الفعل اذا ما اسندا
لاثنين او جمع كفاز الشهداء . وحكى البصريون عن طيء وحكى بعضهم عن ازد شنوءة
بفتح الهمزة وسكون الزاي او السين قال في الصحاح ازد ابو حي من اليمن وهو بالسين
افصح يقال ازد شنوءة وازد عمان وازد السراة واختلف في تسميته ازدا او اسدا
فقيل لانه كان كثير العطاء فقيل له ذلك لكثرة ما يقول اسدي الى كذا وازدي الى كذا وقيل
لانه كثير النكاح والازد والاسد النكاح وشنوءة بفتح المعجمة وضم النون ومد الهمزة
نحو ضربوني قومك وضربتني نسوتك وضرباني اخواك وفي الحديث
او مخرجي هم قاله صلى الله عليه وسلم لما قال له ورقة ابن نوفل وددت ان اكون معك
اذ يخرجك قومك والاصل او مخرجوني هم فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء
وقال عمرو بن ملقط الجاهلي . الفينا عيناك عند القفا اولى فاولى لك ذا وافية
فالفينا بالبناء للمفعول فعل ماض وعيناك نايب الفاعل والحق الفعل علامة التثنية
مع اسناده الى الظاهر ونايب الفاعل كالفاعل وعند ظرف بمعنى قرب متعلق بالفينا
وذا وافية حال من المضاف اليه وهو الكاف ووافية مصدر بمعنى الوفاية كالكاذبة مصدر
بمعنى الكذب واولى فاولى لك دعاء اي قاربك ما يهلكك وهذا البيت يصف به رجلا
يهرب اذا اشتد الوطيس فهو يلتفت الى ورائه مخافة ان يتبع فتلتقي عيناه عند قفاه
من شدة الالتفات وقال امية . يلومونني في اشتراء النخيل اهلي فكلهم الوم
فاهلي فاعل يلومونني فالحق الفعل علامة الجمع مع انه مسند الى الظاهر واشتراء مصدر
مضاف الى مفعوله وحذف فاعله ويروى اشتراء النخيل باضافة المصدر الى فاعله
ونصب مفعوله وكلهم مبتدا والوم بفتح الواو والعين فهو خبره وهو اسم تفضيل من ليم
بالبناء للمفعول كفضل الحج وكلهم اكثر ملومية واللوم العذل ويروى وكلهم يعذل ويعذر . واهلي
الذي باع يلحونه كما لحي البايع الاول وقال الاخر . نتج الربيع محاسنا القحنها
غر السحايب . بغر جمع غراء مؤنث اغر بمعنى ابيض فاعل القح والحقه علامة جمع المؤنث

وهي النون والسحايب جمع سحابة والفعل والفاعل نعت لمحاسنا ومحاسن جمع محسن كما هو
جمع تكسير على غير قياس والوصف فيما ذكر كالفعل ثم ان الوصف اذا المسند الى جماعة
الاناث تلحقه الالف والتاء دون النون نحو قايمات الهندات والصحيح عند سيبويه ومتابعيه
ان الالف والواو والنون في ذلك المسموع احرف وان طيا وازد شنوءة اتوا
بها علامات للتثنية والجمع تذكيرا وتانيثا كما اتى الجميع من العرب بالتاء في نحو قامت
على التانيث بجامع الفرعية عن الفرد فالمثنى والجمع فرع عن الافراد كما ان المؤنث فرع المذكر
قال سيبويه واعلم ان من العرب من يقول ضربوني قومك فشبهوا هذا بالتاء التي
يظهرونها في قالت فلانة فكانهم ارادوا ان يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث علامة
ثم قال وهي لغة قليلة والى ذلك يشير قول الناظم . وقد يقال سعدا وسعدوا والفعل
للظاهر بعد مسند . لا انها ضماير الفاعلين وما بعدها من الظواهر مبتدا وهي وما قبلها
خبر على التقديم والتاخير للمبتدا او ما بعدها تابع لها على الابدال من الضمير بدل
كل من كل والصحيح ايضا ان هذه اللغة وهي الحاق العلامات لا تمتنع مع المفردين
او المفردات المتعاطفة بغير واو خلافا لزاعمي ذلك بكسر ميم الجمع اي خلافا لمن زعم
ان الظواهر مبتدات ولمن زعم انها ابدال ولمن زعم امتناع هذه اللغة مع المتعاطفات كابي
حيان اولا في قوله لا نعلم احدا يجيز قاما زيد وعمرو ولا قاموا زيد وعمرو وبكر وانما كان الصحيح
انها حروف لا ضماير لقول الايمة من اهل اللغة ان ذلك لغة لقوم معينين كما يقول
به الاول وتقديم الخبر والابدال مما لا يختص كما يقول به الثاني يجيزهما جميع العرب ولا يختصان
بلغة قوم باجماعهم قاله ابن مالك في شرح التسهيل وانما كان الصحيح ان هذه
اللغة لا تمتنع مع المتعاطفات لمجيء قوله وهو عبيد الله بن قيس الرقيات يرثي
مصعب بن الزبير بن العوام رضي الله عنهما . تولى قتال المارقين بنفسه . وقد اسلماه
مبعد وحميم . فالحق علامة التثنية وهي الالف في اسلماه مع المتعاطفين وهما مبعد
وحميم والمارقين الخوارج من مرق السهم من الرمية مروقا اذا خرج من الجانب الاخر واسلماه
خذلاه يقال اسلمته اسلاما اذا لم تعنه ولم تنصره على عدوه والمبعد اسم مفعول من الابعاد
والمراد به الاجنبي من النسب والحميم القريب وقوله وهو عروة بن الورد يمدح الغنى
ويذم الفقر . ذريني للغنى اسعى فاني رايت الناس شرهم الفقير . واحقرهم
واهونهم عليه وان كانا له نسب وخير . فالحق علامة التثنية وهي الالف في كانا
مع المتعاطفين وهما نسب وخير بكسر الخاء المعجمة اي الكرم والمعنى وان كان للفقير
نسب وكرم فهو احقر الناس واهونهم لاجل فقره وبهذين البيتين رد ابو حيان على الخضراوي
حيث قال لا نعلم احدا يجيز قاما زيد وعمرو ولا قاموا زيد وعمرو وبكر وقال الموضح وفي
المغني وبيت الرد يشتبهان لانه يمنع التخريج على التركيب انتهى والحكم السادس
من احكام الفاعل انه ان كان مؤنثا انث فعله بتاء ساكنة في اخر الماضي جامدا
كان او متصرفا تاما كان او ناقصا وذلك للاستفادة من قول الناظم . وتاء تانيث تلي الماضي اذا
كان لانثى . وبتاء المضارعة في اول المضارع ولم يتعرض له في النظم ويجب ذلك
التانيث في مسالتين احداهما ان يكون الفاعل ضميرا متصلا لغايبة حقيقية
التانيث او مجازيته ونعني بحقيقي التانيث ما له فرج والمجازي خلافه فالحقيقية

كهند قامت او تقوم و المجازية نحو الشمس طلعت او تطلع و انما وجب تانيث الفعل
في ذلك لئلا يتوهم ان ثم فاعلا مذكرا منتظرا اذ يجوز ان يقال هند قام ابوها و الشمس طلع قرنها
بخلاف الضمير المنفصل نحو هند ما قام الا هي او ما تقوم الا هي و الشمس ما طلع الا هي
او ما تطلع الا هي فالتذكير واجب في النثر لعدم التوهم المذكور لان الفعل لا يكون له فاعلان
و بخلاف ما اذا كان الضمير في تاويل المذكر كقوله فانه لا يمكن تانيثه و ان كان ضميرا متصلا لمونث و نساء
التانيث يجوز تركها في الشعر مع اتصال الضمير ان كان التانيث مجازيا و الى ذلك اشار
الناظم بقوله ومع ضمير ذي المجاز في شعر وقع كقوله وهو عامر بن جوين الطائي
يصف سحابة وارضا بعشبها فلا مزنة ودقت ودقها ولا ارض ابقل ابقالها وكان
القياس ابقلت لان الفاعل ضمير متصل ولكنه حذفها للضرورة و قال ابن كيسان يجوز ترك
التاء في الكلام النثر فيقال الشمس طلع كما يقال طلع الشمس لان التانيث مجازي و لا فرق
بين المضمر والظاهر و استدل على ذلك بان الشاعر كان يمكنه ان يقول ابقلت ابقالها بالنقل
فلما عدل عنه مع تمكنه منه دل على انه مختار لا مضطر و اجيب
بانه انما يثبت ما ذكر بعد ثبوت ان هذا الشاعر ممن يخفف الهمزة بالنقل وغيره فان من
العرب من لا يخفف الهمز الا التحقيق و قد يعارض بالمثل فيقال انما يثبت دعوى الضرورة
بعد ثبوت كونه ممن لا يخفف الهمزة بالنقل و يؤيد ما قاله ابن كيسان ان ابا علي حكي
في شرح ابيات كتاب سيبويه انه روي ابقلت ابقالها بتخفيف الهمز قال ولا ضرورة
فيه على هذا المذهب الدليل على ان قايله يخفف النقل قال و على رواية تحقيق الهمزة انما
هو لتاويل الارض بالمكان فلا ضرورة انتهى و في هذا التاويل نظر لان الهاء في ابقالها
ذا باه وقوله وهو الاعشى ميمون ابن قيس في قصيدة يمدح بها رهط قيس بن معدي كرب
و يزيد ابن عبد المدان الحارثي فاما تريني ولي لمة فان الحوادث اودى بها وكان
القياس اودت لان الفاعل ضمير متصل ولكنه حذف التاء ضرورة و اللمة بكسر اللام وتشديد
الميم شعر الراس يلم بالمنكب دون الجمة و الحوادث جمع حادثة والجمع في معنى الجماعة والجماعة مونث
مجازي و قيل المراد الحدثان الليل والنهار فاودى بمعنى هلك يتعدى بالباء و المسئلة
الثانية من وجوب التانيث ان يكون الفاعل ظاهرا متصلا بالفعل حقيقي التانيث
نحو اذ قالت امراة عمران و الى هاتين المسئلتين اشار الناظم بقوله وانما تلزم
فعل مضمر متصل او مفهم ذات حر وشذ قول بعضهم قال فلانة حكاه سيبويه
عن بعض العرب وهو لغة لا يقاس عليها فيقتصر فيه على السماع و كذا هو في النظم والجزء
فرداني بلا فصل انه يقاس على قلة و انما جاز في الكلام الفصيح نحو نعم المراة
من المرح وبيس المراة فيحسن ترك التاء فيهما لان المراد بالمراة فيهما الجنس وهو
مونث مجازي وسيأتي ان الجنس فيه معنى الجماعة والجماعة مونث مجازي فلذلك
يجوز فيه ترك التاء و الى ذلك اشار الناظم بقوله والحذف في نعم الفتاة استحسنوا
لان قصد الجنس فيه بين ويجوز الوجهان التانيث والتذكير في مسئلتين احداهما
المونث الحقيقي الظاهر المنفصل من الفعل بفاصل كقوله وهو جرير يهجو الاخطل
لقد ولد الاخطل ام سوء على باب استها صلب وشام فترك التاء من ولد
جائز لوجود الفاصل بالمفعول وهو الاخطل بالتصغير و الصلب بضم الصاد المهملة واللام

جمع

اذ [illegible] ... بالمكان [illegible]

[illegible]

جمع صليب النصارى والشام جمع شامة وقولهم اي العرب حضر القاضي اليوم امراة
وامراة فاعل حضر وترك التاء للفصل بالمفعول و ذكر الطرفين قصرا الحكاية الشاهد بتمامه
و انما لم يجب التانيث مع الفصل لان الفعل بعد عن الفاعل المونث وضعفت العناية به
فصار الفصل كالعوض من تاء التانيث و الى ذلك اشار الناظم بقوله و قد يبيح الفصل
ترك التاء في نحو اتى القاضي بنت الواقف والتانيث اكثر من التذكير لقوة جانبه
الا ان كان الفاصل بين الفعل وفاعله المونث الا لاستثنائية لا الايجابية فالتاء
تختص بالشعر فقد عليه الا الجحدري واوجب التذكير في الكلام نحو ما قام الا هند
لان ما بعد الا ليس هو الفاعل في الحقيقة و انما هو بدل من فاعل مقدر قبل الا وذلك المقدر
هو المستثنى منه وهو مذكر و كذلك ذكر الفعل والتقدير ما قام احد الا هند و انشد
الاخفش على التانيث في الشعر ما برئت من ريبة وذم في حربنا الا بنات العم
فبنات العم فاعل برئت وانثه مع وجود الفصل بالا وجوزه ابو مالك في النثر
على قلة فقال والحذف مع فصل بالا فضلا كما زكى الا فتاة ابن العلا ومن ذلك
ان كانت الا صيحة بالرفع وقراها كذلك ابو جعفر يزيد بن القعقاع وابو رجا وعاصم الجحدري
خلافا عنه وجماعة من التابعين ماصبحوا لا ترى الا مساكنهم بضم التاء من ترى
ورفع مساكنهم على النيابة عن الفاعل و قال ابن جني انها ضعيفة في العربية
المسئلة الثانية من جواز الوجهين المجازي التانيث نحو وجمع
الشمس والقمر ولو فرق وجمعت بالتاء لم يمتنع ومنه اي من مجازي التانيث اسم
الجنس كشجر واسم الجمع المعرب كقوم ونسوة و الجمع المكسر كاعراب و هو نحو
لانه في معنى الجماعة والجماعة مونثة مجازي فلذلك جاز التانيث في الفعل
مع اسم الجمع نحو كذبت قبلهم قوم نوح و مع الجمع المكسر نحو قالت الاعراب
و مع اسم الجنس نحو اورقت الشجر وجاز التذكير في الفعل مع اسم الجنس نحو اورق الشجر
ومع اسم الجمع المذكر نحو وكذب به قومك ومع اسم الجمع المونث نحو وقال نسوة و مع
الجمع المكسر المذكر نحو قال الرجال ومع جمع التكسير المونث نحو جاء الهنود فالتذكير على
التذكير بالنظر الى ترتيب اللفظ ومن جانب التانيث بمثلها كقوله هو تميمي
واسرو يحرج ولدا وبها دو تجاعة و قيدنا اسم الجمع بالمعرب احترازا من اسم
الجمع المبني نحو الذين فانه لا يقال فيه قالت الذين امنوا بالتانيث و ان قيل انه جمع
الذي و انما لم يجب التانيث مع المونث المجازي لامرين احدهما ان التانيث غير
حقيقي فتضعف العناية به و الثاني ان هذا المونث في معنى المذكر فيحمل عليه
كما حمل المذكر على المونث فيما تقدم ما بين اي صيغته و الى ذلك اشار
الناظم بقوله و التاء مع جمع سوى السالم من مذكر كالتاء مع احدى
اللبن لان صلاحه نظم الواحد وجمعي التصحيح المذكر والمونث او جب
التذكير في الفعل نحو قام الزيدون و في التنزيل قد افلح المومنون و اوجب
التانيث في الفعل نحو قامت الهندات هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين
خلافا للكوفيين فيهما فانهم اجازوا في الفعل مع كل من جمعي التصحيح التذكير والتانيث
و خلافا للفارسي من البصريين في جمع تصحيح المونث فانه انفرد عن اصحابه بجواز

قوله ما برئت من ريبة الخ قال بعض المفضين وهو
الفاني هذا البيت لا يصح تشاهدا على المسئلة لان
الكلام في مونث حقيقي يجب معه التانيث الفصل
بالا و النساء ليس كذلك لانه جمع تكسير فهو من المسئلة
لا تية و اقول لذلك ان الفصل بالا مع المونث الحقيقي
المذكور يمنع من التانيث غيره اولى بالمنع فالتانيث
في البيت احق بالمنع لا سيما مع الفصل بغيره لا ايضا
فحق ان الشيخ نظر الى الصنف فجعله تشاهدا الذي
ما عرضه عبد الله

فوقها ومع الجمع المكسر نحو قالت الاعراب التمثيل
بذلك مردود بان الاعراب اسم جمع لا جمع عرب و لا تزوم
كون العرب واحدا له ذائرة من الجمع لان العرب لا يختصون
بسكان البادية و الاعراب مختصون بها وذكر بعضهم ان
الاعراب جمع اعرابي فليتامل وعبارة الصحاح العرب
حيل من الناس والنسبة اليهم عربي من العروبة وهم
اهل الامصار و الاعراب منهم سكان البادية خاصة
و جاء في الشعر العصيي الاعاريب والنسبة الى
الاعراب اعرابي لانه لا واحد له و ليس الاعراب جمعا
لعرب كما ان الانباط جمعا لنبط و انما العرب اسم
جنس انتهى عبد الله

[illegible]

لا مزيد ووافق اصحابه في وجوب تذكير الفعل مع تصحيح المذكر وتبعه الناظم فلم يستثنه
واحتجوا بنحو الا الذي آمنت به بنو اسرائيل فانث الفعل مع جمع تصحيح المذكر وبنحو اذا جاءك
المومنات فذكر الفعل مع جمع تصحيح المونث وبنحو قوله. فبكى بناتي شجوهن وزوجتي
والظاعنون الي ثم تصدعوا. فذكر الفعل مع اسناده الى جمع تصحيح المونث وشجوهن
بمعنى حزنهن مفعول لاجله وتصدعوا انصرفوا واجيب بان البنين في قوله
بنو اسرائيل والبنات في قوله بناتي لم يسلم فيهما لفظ الواحد اذ الاصل بنو بحذف لامه
وزيد عليه واو ونون في التذكير والف وتاء في التانيث فلما لم يسلم فيه بناء الواحد عومل
معاملة جمع التكسير ونشر الكلام فيه قال الشاطبي ومحل الخلاف في تصحيح الجمعين
اذا لم يحصل تغيير فيهما اما ما تغير منهما كسنين وبنات فيجوز فيه الوجهان اتفاقا
انتهى وبان التذكير في جاءك المومنات للفصل بالمفعول وهو الكاف على حد قولهم
حضر القاضي امراة او لان الاصل النساء المومنات والنساء اسم جمع فحذف الموصوف
وخلفته صفته وعوملت معاملته او لان ال في المومنات اسم موصول مفسرة بالتي
وهي اي اللاتي اسم جمع وتقدم انه يجوز مع الفصل واسم الجمع التذكير والتانيث وفي
هذه الاجوبة الثلاثة الاخيرة نظر اما الاول فلان الفصل يقتضي الا رجحية
فيه التانيث وتذكيره مرجوح وقد اجمعت السبعة هنا على تذكيره فيلزم ان يكونوا قد
اجمعوا على وجه مرجوح واما الثاني فلانه يلزم منه حذف الفاعل والبصري
لا يقول به فلا يحسن منه ارتكابه وفيه نظر لان الصفة قامت مقام الموصوف
واما الثالث فلان ال في نحو المومن والكافر معرفة لكون الوصف
للثبوت والدوام لا للحدوث والتجدد وسكت الموضح تبعا للنظم عن اسناد الفعل
الى المثنى وحكمه حكم مفرده فان كان لمذكر وجب تذكير الفعل نحو قام رجلان وان كان
لمونث وجب تانيث فعله نحو قامت الهندات والحكم السابع من احكام الفاعل
ان الاصل فيه ان يتصل بفعله لانه منزل منه منزلة جزئه ثم يجيء المفعول بعدهما
وقد يعكس ذلك فيتصل المفعول بالفعل ثم يجيء الفاعل بعدهما وقد يتاخر الفعل والفاعل
ويتقدمهما المفعول وكل من ذلك المذكور من تقديم الفاعل على المفعول وعكسه وتقديم
المفعول على الفعل والفاعل جميعا جائز وواجب فهذه ستة مسائل داخلة تحت قول
النظم. والاصل في الفاعل ان يتصلا. والاصل في المفعول ان ينفصلا. وقد يجا بخلاف
الاصل وقد يجي المفعول قبل الفعل. فاما جواز الاصل وهو تقديم الفاعل على المفعول
فنحو وورث سليمان داود فسليمان فاعل وداود مفعول واما وجوبه اي الاصل
ففي مسئلتين احداهما ان يخشى اللبس في الفاعل ولا قرينة تميز الفاعل من المفعول
كضرب موسى عيسى فموسى فاعل وعيسى مفعول ويمتنع هنا تقديم المفعول على
الفاعل خشية التباس احدهما بالاخر وصور ذلك ستة عشر صورة فانها من ضرب
اربع في مثلها وذلك بان يكونا مقصورين او اشارتين او موصولين او مضافين لياء التكلم
وكلها داخلة تحت قول النظم. واخر المفعول ان لبس حذر. فيتعين في هذه الصور ان يكون
الاول منهما فاعلا والثاني مفعولا قاله ابو بكر ابن السراج والمتاخرون كالجزولي وابن
عصفور وابن مالك في النظم وغيره وخالفهم في ذلك ابن الحاج في نقده على المقرب لابن

عصفور

عصفور فقال لا يوجد في كتاب سيبويه شيء من هذه الاغراض الواهية محتجا بان العرب
تجيز تصغير عمرو وعمر على عمير مع وجود اللبس وبان الاجمال من مقاصد العقلاء فان لهم
غرضا في الاجمال كما ان لهم غرضا في البيان وبانه يجوز ان يقال زيد وعمرو ضرب احدهما الاخر
اذ لا يقدر ان يقصد فاضرب احدهما من غير تعيين فياتي باللفظ المحتمل وبان تاخير البيان
لوقت الحاجة جائز عقلا باتفاق عند الاصوليين ويغتفر عند اللغويين فلا يمتنع ان يتكلم
بالمحتمل ويتاخر البيان الى وقت الحاجة كما هنا ومقتضاه فانهما محتملان لترددهما بين الفاعل
والمفعول بقلب عينهما المكسورة او المفتوحة الفا وجائز شرعا على الاصح خلافا للمعتزلة
وكثير من اصحاب ابي حنيفة واصحاب الظاهر وابي اسحاق المروزي وابي بكر الصيرفي لان
المراد بالبيان حصول تمكن المكلف من امتثال الامر ولا حاجة لذلك الا عند تعين الامتثال
فاما قبل ذلك فلا وبان الزجاج نقل في معانيه انه لا خلاف بين النحويين في انه يجوز
في نحو فما زالت تلك دعواهم كون تلك اسمها اي اسم زال ودعواهم الخبر وبالعكس
انتهى كلام ابن الحاج قال المرادي ولا يلزم من اجازة الزجاج الوجهين في الاية جواز
مثل ذلك في ضرب موسى عيسى لان التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم زال بخبرها
وذلك واضح انتهى وكذا يقال في الاية فلو زال الالتباس بقرينة لفظية نحو ضربت
موسى سعدى او معنوية كاكلت الكمثرى الحبلى جاز التقديم بلا خلاف المسئلة
الثانية من مسائل وجوب تقديم الفاعل على المفعول ان يحصر المفعول بانما نحو انما ضرب
زيد عمرا فيجب تقديم الفاعل على المفعول اتفاقا لانه لو اخر انقلب المعنى وذلك لان معنى
قولنا انما ضرب زيد عمرا انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص اخر
فاذا اخر وقيل انما ضرب عمرا زيد جاز ان يكون زيد ضاربا لشخص اخر ولم يجز ان يكون عمرو
مضروبا لشخص اخر وكذا المحصور بالا عند ابي موسى الجزولي وجماعة من المتاخرين
فانهم اوجبوا تاخير المفعول المحصور بالا نحو ما ضرب زيد الا عمرا واجاز البصريون والكسائي
والفراء وابن الانباري من الكوفيين تقديمه اي المفعول مع الا على الفاعل كقوله وهو دعبل
ابن علي الخزاعي. ولما ابى الا جماحا فواده. ولم يسل عن ليلى بمال ولا اهل. فقدم
المفعول المحصور بالا وهو جماحا على الفاعل وهو فواده والجماح هنا الاسراع والجموح
من الرجال الذي يركب هواه فلا يرده شيء وقوله وهو مجنون بني عامر. تزودت من
ليلى بتكليم ساعة. فما زاد الا ضعف ما بي كلامها. فقدم المفعول المحصور بالا
وهو ضعف على الفاعل وهو كلامها وقوله وهو زهير بن ابي سلمى بضم السين. وهل
ينبت الخطي الا وشيجه. وتغرس الا في منابتها النخل. فقدم الجار والمجرور وهو
بمثابة المفعول المحصور بالا على نائب الفاعل وهو النخل لانه بمثابة الفاعل وينبت بضم
اليا مضارع انبت والخطي بفتح الخاء المعجمة وتشديد الطاء الرمح المنسوب الى الخط وهو
سيف البحر عند عمان بتخفيف الميم والبحرين مفعول مقدم ووشيجه بالشين المعجمة والجيم
جمع وشيجة وهي عروق شجر الرماح فاعل موخر وتغرس بالبناء للمفعول والنخل نائب الفاعل
والمانع لتقديم المفعول المحصور مع الا يدعي تقدير عامل المرفوع على الفاعل قال في التسهيل
وتبعه في المغني ولا يعمل ما قبل الا فيما بعدها الا ان يكون مستثنى نحو ما قام الا زيد او مستثنى
مستثنى منه نحو ما قام الا زيدا احد او تابعا له نحو ما قام احد الا زيد فاضل وما ظن من غير

هذه الثلاثة مفعول لما قبلها قدم له عامل النصب وتوفى آل الموضوع في هذه الأبيات ليس
واقعا في مركزه الأصلي لأنه مؤخر من تقديم فهو واقع قبل إلا تقديرا لا بعدها لم يعرف ولكنهم
لم ينظروا إليه لأنه لا عبرة بأن الشيء إذا حل في موضعه لا ينوى به غيره وإلا لجاز ضرب غلامه زيدا
وإلى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله . وما بإلا أو بإنما انحصر . أخر وقد يسبق إن قصد ظهر .
وأما توسط المفعول بين الفعل والفاعل فجائز نحو ولقد جاء آل فرعون النذر فالنذر
فاعل جاء وآل فرعون مفعول به متوسط بين الفعل والفاعل ونحو قولك خاف ربه عمر فعمر فاعل
وربه مفعول وقال جرير بن الخطفى يمدح عمر بن عبد العزيز . جاء الخلافة أو كانت له قدرا
كما أتى ربه موسى على قدر . فموسى فاعل وربه مفعول متوسط بين الفعل وفاعله ولا يضر
اتصاله بضمير الفاعل المتأخر لتقدمه في الرتبة وإليه أشار الناظم بقوله . وشاع نحو خاف
ربه عمر . والمراد عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأما وجوبه أي وجوب توسط المفعول
بين الفعل وفاعله ففي مسئلتين إحداهما أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول نحو وإذ ابتلى
إبراهيم ربه فإبراهيم مفعول مقدم وربه فاعل مؤخر وجوبا ونحو يوم لا ينفع الظالمين
معذرتهم فمعذرتهم فاعل مؤخر والظالمين مفعول مقدم وجوبا وإنما وجب
تقديم المفعول فيهما لئلا يعود ضمير على المفعول وهو متأخر لفظا ورتبة ولأجل ذلك لا يجيز
أكثر النحويين نحو زان نوره الشجر بتقديم الفاعل على المفعول لا في نثر ولا في شعر وأجازه
منهم الأخفش وابن جني من البصريين وأبو عبد الله الطوال بضم الطاء وتخفيف الواو
من الكوفيين وابن مالك في التسهيل في باب المضمر احتجاجا في النثر بقولهم ضربوني وضربت
قومك بإعمال الثاني حكاه سيبويه وأجازه البصريون ومن ثبته زيدا أبا بر ... من أهلها بالإجماع
حكاه ابن كيسان وكلاهما فيه ما في ضرب غلامه زيدا من تقديم ضمير على مفسر مؤخر الرتبة
وفي الشعر بقوله وهو النابغة أو أبو الأسود أو عبد الله بن همام على اختلاف فيه
جزى ربه عني عدي بن حاتم . جزاء الكلاب العاويات وقد فعل . فربه فاعل وهو
متصل بضمير عائد إلى عدي وهو مفعول ويليه الناصب وجزاء الكلاب مفعول مطلق
واختلفوا في معنى جزاء الكلاب فقيل هو الضرب والرمي بالحجارة وقال الأعلم ليس بشيء
وإنما هو دعاء عليه بالأبنة والكلاب تتعاوى عند طلب السفاد قال وهذا من ألطف التهجو
والصحيح جوازه في الشعر فقط للضرورة وهو الحق والإنصاف لأن ذلك إنما ورد في الشعر
فلا يقاس عليه وأما الإعمال والبدل فيستثنيان لجميعهما على خلاف الأصل إذ الاطراد والكثير
الشائع تقدم مفسر ضمير الغائب فاعتراض ابن مالك وغيره بمنتهى جاء ما يخالفه فلا يعول عليه
في قياس ما كثر من ما بعد عكسه كما استثني بيع العرايا بخرصها تمرا إلى الجذاذ مما هو
خارج عن القواعد وإلى ذلك أشار في النظم فقال . وشذ نحو زان نوره الشجر .
والمسئلة الثانية من مسئلتي وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله أن يحصر
الفاعل بإنما باتفاق نحو إنما يخشى الله من عباده العلماء فالعلماء فاعل محصور فيه
الخشية فوجب تأخيره فلزم توسط المفعول والمعنى ما يخشى الله من عباده إلا
العلماء وكذا المحصور بإلا عند غير الكسائي فإنه يجب تأخير الفاعل المحصور بإلا نحو ما
ضرب عمرا إلا زيد واحتج الكسائي على عدم وجوب تأخير الفاعل المحصور بإلا بقوله
ما عاب إلا لئيم فعل ذي كرم . ولا جفا قط إلا جبأ بطلا . فقدم الفاعل المحصور

بإلا

بإلا في الموضعين والأصل ما عاب فعل ذي كرم إلا لئيم ولا جفا بطلا إلا جبأ وعاب
بالعين المهملة من العيب واللئيم هنا البخيل مقابل الكريم والجبأ بضم الجيم وتشديد
الباء الموحدة وفي آخره همز غير ممدود الجبان ومقابله البطل وهو الشجاع وقوله
نبئتهم عذبوا بالنار جارهم . وهل يعذب إلا الله بالنار . فقدم الفاعل
المحصور بإلا وهو لفظ الجلالة على المفعول وهو بالنار والأصل ما يعذب أحدا بالنار إلا
الله ونبئتهم مبني للمفعول وضمير المتكلم مفعوله الأول أقيم مقام الفاعل وضمير الغائبين
مفعوله الثاني وجملة عذبوا في موضع المفعول الثالث وجارهم مفعول عذبوا لا
المفعول الثالث خلافا للعيني وقوله فلم يدر إلا الله ما هيجت لنا عشية
آناء الديار وشامها . فقدم الفاعل المحصور بإلا على المفعول وهو ما هيجت والأصل
فلم يدر ما هيجت لنا إلا الله وعشية منصوب على الظرفية وآناء بكسر الهمزة وسكون
النون وفتح الهمزة الممدودة ذات الأبعاد وزنا ومعنى والوشام بكسر الواو جمع وشمة
الكلام النقش والعداوة والوشام أيضا من الوشم يقال وشم يده وشما إذا غرزها
بالإبرة ثم ذر عليها النيلة مرفوع على الفاعلية بهيجت وعند الكسائي
قدر للمنصوب والمجرور غير المحصور في هذه الأبيات ونحوها عاملا مقدرا قبل فعل
ذي كرم عاب وقبل بطلا جفا وقبل بالنار يعذب وقبل ما هيجت درى بناء على أن ما
قبل إلا لا يعمل فيما بعدها إلا في مستثنى أو مستثنى منه أو تابع له كما تقدم تمثيله
وتقديره وعليه جرى في التسهيل وخالف هنا فقال . وما بإلا أو بإنما انحصر .
أخر وقد يسبق إن قصد ظهر . وأما تقديم المفعول على الفعل والفاعل فجائز
نحو ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون ففريقا فيهما مفعول مقدم للفعل الذي بعده
ويجوز في غير القرآن تأخيره وأما وجوبا أي وجوب تقديم المفعول على الفعل
والفاعل جميعا ففي مسئلتين إحداهما أن يكون المفعول مما له الصدر كأن
يكون اسم استفهام نحو فأي آيات الله تنكرون فأي مفعول مقدم لتنكرون أو
اسم شرط نحو أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى فأيا اسم شرط مفعول مقدم لتدعوا
وما صلة وتدعوا مجزوم بأيا فكل منهما عامل في عامله من جهتين مختلفتين المسئلة
الثانية من وجوب تقديم المفعول على عامله أن يقع عامله بعد الفاء الجزائية
في جواب أما ظاهرة أو مقدرة وليس له أي لعامل المفعول منصوب غيره أي غير المفعول
مقدم نعتا منصوب عليها أي على الفاء مثال أما المقدرة نحو وربك فكبر تقديره وأما
ربك فكبر ومثال أما الظاهرة نحو فأما اليتيم فلا تقهر وإنما وجب
تقديم المفعول فيهما احترازا من أن يلي الفاء أما الملفوظة أو المقدرة فيفصل بينهما
بالمفعول فإن قيل ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها فكيف عمل هنا في المفعول
فالجواب أنه إنما يمتنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها إذا كانت في
مركزها الأصلي وهي هنا ليست فيه لأنها مؤخرة من تقديم وكان حقها أن تدخل
على المفعول المتقدم لكنها أخرت ما أمكن ولكنها زحلقت إلى الفعل حذرا من إيلائها
أما بخلاف ما إذا كان للفعل منصوب غير المفعول به مقدم على الفاء فإنه يكتفى
بالفصل بذلك المنصوب فلا يجب تقديم المفعول نحو أما اليوم فاضرب زيدا فالعامل

وهو فعل لا امر له منصوبان وهما الظرف والمفعول به وتقدم الظرف وحصل الفصل به فما
يستغني عن تقديم المفعول **تنبيه** يرد لم يتأمل فيما تقدم اذا كان الفاعل
والمفعول به ضميرين متصلين ولا حصر في احدهما وجب تقديم الفاعل على المفعول
كما هو الاصل فيهما كضربته فالتاء فاعل والهاء مفعول اذ لو قدم المفعول على الفاعل
هنا تعذر الاتصال في الفاعل واذا كان المضمر المتصل احدهما فان كان المضمر
مفعولا والظاهر فاعلا وجب في المضمر وصله بالفعل وتاخر الفاعل الظاهر
عن المفعول كضربني زيد لانه لو قدم الفاعل والحالة هذه وجب ان يؤتى بالضمير مفصولا
مع امكان اتصاله وان كان المضمر فاعلا والظاهر مفعولا وجب في المضمر وصله
بالفعل ووجب اما تاخير المفعول الظاهر عن الفاعل او تقديمه عليه وعلى الفعل
معا كضربت زيدا او زيدا ضربت حذرا من ارتكاب الانفصال مع التمكن من الاتصال
وكلام الناظم في النظم يوهم امتناع التقديم للمفعول على الفعل في زيدا ضربت
لانه سوى في النظم بين هذه المسئلة وهي مسئلة ضربت زيدا ومسئلة ضرب
موسى عيسى في وجوب تاخير المفعول فيهما عن الفاعل فقال واخر المفعول ان لبس حذر
او اضمر الفاعل غير منحصر فاقتضى انه لا يجوز زيدا ضربت كما لا يجوز عيسى ضرب موسى
بتقديم المفعول على الفعل والصواب ما ذكرنا من جواز زيدا ضربت اذ لا لبس وامتناع
نحو عيسى ضرب موسى لئلا يتوهم ان عيسى مبتدا وان الفعل متحمل لضميره وان موسى
مفعول **وحاصل** ما ذكره الموضح من اول الكلام التابع الى هنا من احكام الوجوب
انه يجب تقديم الفاعل على المفعول في ثلاث مسائل ان يخشى اللبس وان يكون المفعول محصورا
فيه وان يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين وانه يجب توسط المفعول في مسئلتين ان يكون
الفاعل متلبسا بضمير المفعول وان يكون الفاعل محصورا فيه وانه يجب تقديم المفعول على عامله
في مسئلتين ان يكون له صدر الكلام وان يكون معمولا لما بعد الفاء الجزائية وانه يجب تاخير
الفاعل في مسئلة واحدة وهي ما اذا كان المفعول ضميرا متصلا والفاعل اسما ظاهرا وانه يجب
اتصال الفاعل بالفعل ويخير في المفعول بين تقديمه على الفعل وتاخيره عن الفاعل في مسئلة
واحدة وهي ما اذا كان الفاعل ضميرا متصلا والمفعول اسما ظاهرا والجواز فيما عدا ذلك

هذا باب النائب عن الفاعل **قال ابو حيان** لم ار مثل هذه الترجمة
لغير ابن مالك والمعروف باب المفعول الذي لم يسم فاعله قد يحذف الفاعل للجهل به
كسرق المتاع اذ لم يعلم السارق من هو او لغرض لفظي كالايجاز نحو قوله تعالى بمثل
ما عوقبتم به وكاصلاح السجع كقولهم من طابت سريرته حمدت سيرته فانه لو قيل حمد الناس
سيرته لاختلفت السجعة قاله الموضح في شرح اللمحة وغيره وكتصحيح النظم كما وقع
للاعشى ميمون بن قيس في قوله في قصة كانت لرجل من العمور بن مرثد علقتها عرضا
وعلقت رجلا غيري وعلق اخرى غيرها الرجل فبني علق في المواضع الثلاثة للمفعول
وحذف الفاعل للعلم به وهو الله تعالى لتصحيح النظم اذ لو قال علقنيه الله اياها وعلقها
الله رجلا غيري وعلق الله اخرى غيرها الرجل لاختل النظم والتعليق هنا المحبة وعرضا
بالعين المهملة وفتح الراء مفعول مطلق اي تعليقا عرضا من غير قصد انتهى **قال في**
الصحاح وقولهم علقتها عرضا اذا هوي امراة اي اعترضتني فعلقتها من غير قصد

انتهى

انتهى واسم هذه الفتاة هريرة كما صرح به في بيت اول القصيدة في **قوله**
ودع هريرة ان الركب مرتحل وهل تطيق وداعا ايها الرجل وهريرة هذه عشقت
رجلا غيره وذلك الرجل الذي عشقته هريرة عشق امرأة غيرها **او لغرض معنوي**
كان لا يتعلق بذكره غرض اي قصد نحو قوله تعالى وان احصرتم واذا حييتم
اذا قيل لكم تفسحوا اذ ليس الغرض من هذه الافعال اسنادها الى فاعل مخصوص
بل الى اي فاعل كان وحيث حذف الفاعل **فينوب عنه في رفعه وعمديته ووجوب
التاخير عن فعله واستحقاقه للاتصال به** وصيرورته كالجزء منه وعدم حذفه
وتانيث الفعل لتانيثه ان كان مؤنثا غير مجرور **واحد** فاعل ينوب **من اربعة**
بيان لواحد **الاول منها المفعول به** لانه كالفاعل في كون الفعل حديثا عنه وفي
جواز اضافة المصدر اليه ولا فرق في الفعل بين المتعدي كضرب زيد والمعتل العين
او اللام **نحو وغيض الماء وقضي الامر** والاصل غاض الله الماء وقضى الله الامر
فحذف الفاعل للعلم به واقيم المفعول به مقامه فصار مرفوعا بعد ان كان منصوبا وعمدة
بعد ان كان فضلة وواجب التاخير عن الفعل بعد ان كان جائز التقديم عليه والى ذلك
اشار الناظم **بقوله** ينوب مفعول به عن فاعل فيما له **الثاني المجرور** كما عبر به
البصريون سواء كان الفعل لازما للبناء للمفعول ام لا **فالاول نحو ولما سقط في
ايديهم والثاني نحو مر بزيد** لان المجرور بالحرف مفعول به معنى فصح نيابته
عن الفاعل هذا مذهب الجمهور **وقال ابن درستويه والسهيلي وتلميذه** ابو
علي **الرندي** بالدال والنون عمر بن عبد المجيد **النائب ضمير المصدر** المفهوم من الفعل المشتق
منه والتقدير ولما سقط هو اي السقوط ومر هو اي المرور **لا المجرور** بحرف جر **لانه**
لا يتبع على المحل اي محل المجرور الذي ناب عن الفاعل **بالرفع** فلا يقال مر بزيد الكريم
ولا ذهب الى زيد وعمرو برفع التابع فيهما ولو كان المجرور نائبا عن الفاعل لجاز في تابعه
الرفع كما جاز في تابع الفاعل المجرور بالمصدر الرفع **كقوله** طلب المعقب حقه
المظلوم برفع المظلوم على محل المعقب فلما لم يتبع على المحل علمنا انه ليس هو النائب **ولانه**
اي المجرور قد **يتقدم** على عامله **نحو كان عنه مسئولا** فلو كان هو النائب لما تقدم
على عامله وهو مسئولا والفاعل لا يتقدم على عامله فنائبه كذلك اذ لا يتقدم الفرع الا
حيث يتقدم الاصل **ولانه** اي المجرور **اذا تقدم لم يكن مبتدا وكل شيء ينوب عن الفاعل
فانه اذا تقدم كان مبتدا** نحو ازيد اكرم والرمضان صيم ومن في الدار قعد كما ان الفاعل
اذا تقدم كان مبتدا نحو زيد قام واجاز الكوفيون تقديم الفاعل ونائبه بالقياس عليهما
ولان الفعل لا يؤنث له اي للمجرور المؤنث اذا ناب عن الفاعل **نحو مر بهند** وكل مؤنث
ينوب عن الفاعل فان الفعل يؤنث له نحو ضربت هند فثبت بهذه العلل الاربع ان المجرور
لا ينوب عن الفاعل **وقال الجمهور** لنا من الادلة على نيابة المجرور في لسان العرب
قولهم سير بزيد سيرا بالنصب فانابوا المجرور ولم ينيبوا المصدر لا بعامه بل ابقوه منصوبا
ولو انابوه لرفعوه وانه لم ينب المصدر الظاهر فضميره اولى بالمنع لكونه اضعف منه فانه
واقتضا كونه يرجع الى معهود فالاصل عدمه ولنا من الاجوبة **انه انما يراعي محل نظير**
اعرابه **في الفصيح** من الكلام وهو المجرور بحرف زائد او بغير زائد ومر خو لدكم فبالاول

نحو لست بقائم ولا قاعدا بالنصب اتباعا لمحل قائم فانه يظهر اعرابه محله في فصيح الكلام
فيقال لست قائما والثاني نحو قوله . فان لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلتزعك
العواذل . بنصب دون الثانية اتباعا لمحل دون الاولى فان اعرابه النصب يظهر
في الفصيح نصبه فيقال فان لم تجد دون عدنان بخلاف المجرور بحرف اصلي متعين نحو مررت
بزيد الفاضل بالنصب اتباعا لمحل المجرور المنصوب على المفعولية او مر بزيد الفاضل
بالرفع اتباعا لمحل المجرور المرفوع على النيابة عن الفاعل فلا يجوز خلافا لابن جني لانه
لا يجوز في الفصيح حذف الجار ونصب بتعدية الفعل اليه بنفسه مع دون ان وان وكي المعتبرة
فلا تقول مررت زيدا بالنصب على المفعولية ولا مر زيد بالرفع على النيابة عن الفاعل واذا
لم يجز فصيحا فلا يجوز مراعاته واما قوله . يسلكن في نجد وغورا غائرا . بالنصب
فالصحيح انه منصوب بفعل محذوف اي ويسلكن غورا لا بالعطف على محل نجد وسقط من نقلهم
انه لا يتبع على المحل بالرفع واما قولهم ولانه يتفرع نحو كان عنه مسئولا فعنه فيه نظر
النائب عن الفاعل خلافا لصاحب الكشاف ولا ضمير المصدر كما قالوا وانما النائب في هذه
الاية ضمير راجع الى ما رجع اليه اسم كان وهو المكلف المدلول عليه بالمعنى والتقدير
مسئولا هو اي المكلف وانما لم يقدر ضمير كان راجعا للكل لئلا يخلو مسئولا عن ضمير فيكون مسندا
الى عنه وذلك لا يجوز كما تقرر واما قولهم ولانه اذا تقدم لم يكن مسندا الى المحل
لم يمنع مانع وامتناع الاسناد في المجرور بحرف اصلي لعدم التجرد من العوامل اللفظية
غير المزيدة ونحوها هكذا اجاب ابن عصفور واجاب الخفاف بانه قد ينقض في بعض
الفاعل انه لا يجوز ان يتقدم مسندا فالنائب احق واجدر وذلك نحو نعم امرأة هند انه قد قيل
في نعم امرأة لم يجز ان الضمير المستتر يفسر عائدا على شيء من الجنس مؤخرا انتهى وقد يتفق
بعض ما ينوب عن الفاعل انه لا يجوز ان يتقدم بالكلية فضلا عن ان يكون مسندا وذلك انهم
اجازوا النيابة في لم يضرب من احد اتفاقا لان الجر بالحرف الزائد كلا جر مع امتناع من
احد لم يضرب لان من لا تزاد في الايجاب ولا في وقوع احد بعد الاثبات لان تقدم النفي مسوغ لذلك
كقوله . اذا احد لم يعنه شأن طارق . نص عليه ابن مالك في التسهيل في باب العدد
وحيث امتنع التقدم امتنع الابتداء واما قولهم ولان الفعل لا يؤنث له في نحو مر بهند
فلانه لما لم يتصل بالفعل تاثير في رفعه لتشغله بحرف الجر كان بمنزلة الفضلة فلم يؤنث الفعل
له فاما قوله ان تعف عن طائفة منكم باثبات المثناة فوق في قراءة مجاهد فقال ابن جني
محمولة على معنى ان تسامح طائفة بدليل تعذب طائفة وبين بطلانه لا نسلم وجوب التانيث
في الفعل المسند الى المؤنث المجرور بالحرف فقد قالوا في كفى بالله شهيدا ان المجرور فاعل
مع امتناع كفت بهند بتانيث الفعل مع ان الفاعل مجرور بحرف زائد فما بالك اذا كان مجرورا
بحرف اصلي هذا تقرير كلام الموضح وهو معارض بنحو وما تسقط من ورقة وما تحمل من انثى
وما تحمل من انثى بتانيث الفعل مع ان فاعله مجرور بحرف زائد واختلف
في سبب امتناع كفت بهند فقال الزجاج لان كفى ضمن معنى اكتف وفعل الامر لا يؤنث
تانيث فاعله وقال ابن السراج ان فاعل كفى ضمير مستتر يعود على الاكتفاء والباء متعلقة
بالمصدر اي كفى الاكتفاء بهند ورد بان ضمير المصدر لا يعمل عند البصريين وهو مذهب خلافا
للكوفيين الثالث ما ينوب عن الفاعل مصدر متصرف مختص بصفة او غيرها نحو فاذا

نفخ

نفخ في الصور نفخة واحدة فنفخة نائب الفاعل وهو مصدر متصرف لكونه مرفوعا ومختص
لكونه موصوفا بواحدة وعن المتصرف من المصادر ما لزم النصب على المصدرية نحو سبحان الله
وعن المختص المبهم نحو سير فيمتنع سبحان الله بالضم على ان يكون نائبا بفعله المقدر على ان
الاصل يسبح سبحان الله لعدم تصرفه ويمتنع سير سير لعدم الفائدة اذ المصدر المبهم مستفاد
من الفعل فيتحد معنى المسند والمسند اليه ولعدم تغايرهما لفظا فاما اذا كان مختصا فان الفعل
مطلق ومدلول المصدر مقيد فيتغايران فتحصل الفائدة واذا امتنع سير سير مع اظهار المصدر
فامتناع سير بالبناء للمفعول على اضمار ضمير المصدر احق بالمنع لان ضمير المصدر المؤكد اكثر
ابهاما من ظاهره خلافا لمن اجازه كالنحاس وهشام فيما نقل ابن السيد انهما اجازا جلس
بالبناء للمفعول وفيه ضمير مجهول قال ثعلب اراد ان فيه ضمير المصدر وتبعهما ابو حيان في النكت
الحسان فقال ومن المصدر يجري مجرى ظنين فيجوز ان تقول قيم وقعد فتضمر المصدر كانك قلت
قيم القيام وقعد القعود انتهى والصحيح المنع واما قوله وهو امرؤ القيس الكندي
وقالت متى يبخل عليك ويعتلل يسؤك وان يكشف غرامك تدرب فالنائب عن الفاعل
يعتلل ضمير مصدر مختص بلام العهد او بصفة محذوفة والمعنى ويعتلل هو اي الاعتلال
المعهود او اعتلال ثم خصصه بعليك اخرى محذوفة في موضع الحال من الضمير يفسرها
فيصير مثل يفعل الفعل لانه انما يدل على مصدر نكرة محضة وهي حال محذوفة للدليل الدال عليها
وهو عليك المذكورة قبل الفعل وحذفت كما تحذف الصفات المخصصة للموصوفات للدليل
كقوله تعالى فلا نقيم لهم يوم القيامة وزنا اي نافعا لان اعمالهم توزن بدليل ومن خفت
موازينه الاية قاله في المغني واما ضمير المصدر النوعي اجازه سيبويه لان الفعل
لا يدل عليه قال ابن خروف في شرح كتاب سيبويه وتمسك من الاساءة جواب
الشرط الاول وتدرب بالدال المهملة من الدربة وهي العادة جواب الشرط الثاني والاعتلال
الاعتذار يقال اعتل عليه بعلة اعتذر له عن قضاء غرضه بعذر وبذلك التوجيه يوجه
وحيل بينهم بالنصب فيكون المعنى وحيل هو اي الحول المعهود او حول بينهم اي في
الصفة هنا مذكورة وبذلك يوجه ايضا قوله وهو كثير بن العبرة فيا لك من حاجة
حيل دونها وما كل ما يهوى امرؤ هو نائله فيكون المعنى حيل هو اي الحول المعهود
او حول دونها وليس النائب الظرف فيهما لانه غير متصرف عند جمهور البصريين وعن الاخفش
انه اجاز في لقد تقطع بينكم ومنا دون ذلك ان يكون الظرف في موضع رفع مع فتحه
ثم قال ابو علي وتلميذه ابن جني فتحة اعراب واستشكل وقال غيرهما فتحة بناء
وهو المشهور ولو قرئ او روي وحيل بينهم وحيل دونها بالرفع فيهما كما في لقد تقطع بينكم
بالرفع وكما روي وبانت حر الموت والموت دونها بالرفع ايضا لجاز ولم يحتج الى هذا التوجيه
وبذلك يوجه ايضا قوله وهو الفرزدق يمدح زين العابدين بن علي بن الحسين بن علي بن ابي
طالب رضي الله عنهم . يغضي حياء ويغضى من مهابته فما يكلم الا حين يبتسم . فيكون
المعنى يغضى الاغضاء المعهود او اغضاء من مهابته ولا يقال النائب المجرور بمن وهو مهابته
لكونه مفعولا له قاله ابن جني فيما كتب على الحماسة وتبعه ابو البقاء في شرح لمع ابن
جني فقال والجمهور على منع نيابة المفعول له خلافا للاخفش وضعفه قال الخفاف وعلة
المنع ان المفعول له مبني على سؤال مقدر فكانه من جملة اخرى انتهى وبهذا يعلل منع نيابة

الحال لانه مبني على سؤال مقدر و لا ينوب التمييز خلافا للكسائي و هشام و لا المفعول معه و لا
خبر كان فلا يقال كين قايم خلافا للفراء الرابع مما ينوب عن الفاعل ظرف زمانيا او مكانيا
متصرف مختص فالزماني نحو صيم رمضان والمكاني نحو جلس امام الامير فرمضان وامام ظرفان
متصرفان لانهما يخرجان عن الظرفية الى الفاعلية والمفعولية والاضافة وغيرها و مختصان
بالعلمية في الاول والاضافة في الثاني و يمتنع نيابة نحو عندك ومعك وثم لعدم
التصرف فلا يقال جلس عندك ومعك وثم لامتناع رفعهن وخصهن بالذكر لانهن لا يتصرفن
تم ما كان مثلا لان من ترخل عليهن انما لا يتم به مجال كيفه وعوض اوقي بالمنع و يمتنع نيابة
نحو مكانا وزمانا اذا لم يقيدا بصفة يخصصهما فلا يقال جلس مكان ولا صيم زمان لعدم الفائدة
لان الفعل يدل على مطلق المكان والزمان التزاما في الاول ووضعا في الثاني فان قيدا بوصف
مثلا جازت نيابتهما نحو جلس مكان حسن وصيم زمان طويل لحصول الفائدة بالاختصاص بالوصف
لان الفعل لا يدل على خصوصية الوصف والى جواز نيابة المجرور والمصدر والظرف اشار
الناظم بقوله • وقابل من ظرف او من مصدر • او حرف جر بنيابة حري • وحيث وجد المفعول
به وغيره من مصدر وظرف ومجرور لا ينوب غير المفعول به مع وجوده والى ذلك اشار
الناظم بقوله • ولا ينوب بعض هذي ان وجد • في اللفظ مفعول به وقد يرد • لان غير المفعول
به انما ينوب بعد ان يقدر مفعولا به مجازا فاذا وجد المفعول به حقيقة لم يتقدم عليه غيره
لان تقديم غيره عليه من تقديم الفرع على الاصل وهو غير موجب واجازه الكوفيون اي واجاز
الكوفيون ان ينوب غير المفعول به مع وجوده مطلقا من غير شرط اي سواء تأخر النائب
عن المفعول به او تقدم عليه فقالوا في قراءة ابي جعفر ليجزى قوما بما كانوا يكسبون
فبني يجزى للمفعول واناب المجرور نائبا عن الفاعل مع وجود المفعول به وهو قوما مقدما على
النائب والثاني كضرب في الدار زيدا واجازه الاخفش بشرط تقدم النائب على المفعول به
كالمثال الثاني كقوله • وانما يرضي المنيب ربه • ما دام معنيا بذكر قلبه • معنيا
اسم مفعول من عني بحاجته اصله معنوي كمضروب اعل بقلب الواو ياء وادغامها في الياء
وقلب الضمة كسرة ونائب فاعله هو المجرور بالباء وهو ذكر مع وجود المفعول به مؤخرا وهو
قلبه ونحو قوله وهو رؤبة • لم يعن بالعلياء الا سيدا • ولا شفى ذا الغي الا ذو هدى
فيعني مضارع مبني للمفعول من عني ذكرا وبالعلياء نائب الفاعل وسيدا مفعول به مؤخر واختاره
الناظم في التسهيل وظاهر النظم وقرره • يشمل مذهب الكوفيين و الاخفش
واجاب جمهور البصريين عن البيتين بانها ضرورة وعن القراءة بانها
شاذة قال الموضح في شرح القطر ويحتمل ان يكون النائب عن الفاعل في الاية ضميرا
مستترا في الفعل عائدا على الغفران المفهوم من قوله يغفروا اي ليجزى الغفران قوما وانما
اقيم المفعول به غاية ما فيه انه المفعول الثاني وذلك جائز انتهى و اذا لم يوجد المفعول به
فقال الجزولي تتساوى البقية واختار ابن عصفور اقامة المصدر و ابو حيان ظرف
المكان وابن معط المجرور مسئلة وغير النائب مما معناه متعلق بالرافع
للنائب عن الفاعل واجب نصبه لفظا ان كان غير جار ومجرور كضرب زيد يوم الخميس
امام ملك ضربا شديدا برفع زيد على النيابة عن الفاعل ونصب الظرفين والمصدر ومن ثم
اي من اجل انه يجب نصب ما عدا النائب نصب المفعول الذي لم ينب عن الفاعل سواء كان

الاول

الاول ام الثاني في نحو اعطي زيد دينارا واعطي دينار زيدا و يسمى المفعول المنصوب
خبر ما لم يسم فاعله او واجب نصبه محلا ان كان غير النائب جارا ومجرورا نحو فاذا نفخ
في الصور نفخة واحدة برفع نفخة على النيابة عن الفاعل ونصب محل الجار والمجرور وهو
في الصور وعلة ذلك النصب الواجب لفظا او محلا لما عدا النائب ان الفاعل لا يكون
الا واحدا فكذا نائبه لا يكون الا واحدا فينتصب ما عداه و الى هذا اشار الناظم
بقوله • وما سوى النائب مما علقا • بالرافع النصب له محققا • و هل نصبه بالرافع
للنائب فيكون متعديا او برافع الفاعل المحذوف فيكون منتصبا به مذهبان اصحهما الاول
ويعزى لسيبويه فصل واذا تعدى الفعل الاكثر من مفعول واحد فنيابة
الاول جائزة اتفاقا ونيابة الثالث ممتنعة اتفاقا فيما نقله ابن هشام الخضراوي
وابن ابي الربيع وابن الناظم في شرح النظم والصواب ان بعضهم اجازه ان لم يلبس
بغيره نحو اعلمت زيدا كبشك سمينا فتقول اعلم زيدا كبشك سمين قاله ابو حيان
في النكت الحسان وقال الشاطبي اجاز بعض المتأخرين اقامة الثالث لكن مع حذف
الاول واخرى فيه الخلاف في الثاني والزم ابن الحاج من اجاز اقامة الثاني ان يقول باقامة
الثالث اذ لا فرق بينهما قال الشاطبي وهو الزام صحيح انتهى و انما لم يذكر الناظم حكم
الثالث لانه اخذ في حكم الثاني فيأتي فيه الخلاف الآتي فيه و يكون الصحيح فيه
الجواز ان لم يلبس وهو مقتضى كلام التسهيل واما الثاني في باب كسا وهو ما ليس
خبرا في الاصل عن الاول ان البس نحو اعطيت زيدا عمرا امتنع نيابته اتفاقا بلا
لبس تقدم او تأخر لان كلا منهما يصلح ان يكون معطيا ولا يتميز الماخوذ من الآخذ الا بالاعراب
فلو قيل اعطي عمرو زيدا واعطي زيدا عمرو لتوهم ان عمرا الآخذ وزيدا المأخوذ والغرض
العكس و قال بعض المتأخرين ينبغي ان يستظهر على اللبس بحفظ الرتبة كما في ضرب
موسى عيسى فيكون المقدم هو المسند اليه وان لم يلبس نحو اعطيت زيدا درهما جاز
نيابته مطلقا سواء اعتقد القلب ام لا وسواء كان الثاني نكرة والاول معرفة ام لا نحو اعطي
زيدا الخز ابدا و درهما ماخوذ ابدا و قيل يمتنع مطلقا لعدم اللبس فيتعين نيابة
الاول لانه فاعل معنى و قيل يمتنع نيابة الثاني ان لم يعتقد القلب في الاعراب وهو
كون المرفوع منصوبا والمنصوب مرفوعا وان اعتقد القلب جاز والنائب في الحقيقة هو الاول
لان نيابة الثاني مع اعتقاد القلب مجاز صوري ورفعه مجاز كما ان نصب الاول مجاز وهو من
اعطاء المرفوع اعراب المنصوب وعكسه عند امن اللبس كقولهم خرق الثوب المسمار وكسر
الزجاج الحجر وهو من ملح كلامهم و قيل يمتنع نيابة الثاني ان كان نكرة والاول
معرفة قاله الفارسي فلا يقال اعطي درهم زيدا وتعين اعطي زيد درهما لان المعرفة احق
بالاسناد اليها من النكرة وحيث قيل بالجواز في الثاني فقال البصريون اقامة الاول اولى
لانه فاعل معنى و نقل عن الكوفيين انهم قالوا ان كان الثاني نكرة والاول معرفة فاقامته
قبيحة وان كانا معرفتين استويا في الحسن قاله المرادي نقلا عن الكوفيين في شرح التسهيل
و قال ابو حيان محل الخلاف اذا كان درهما منصوبا باعطي اما من جعله منصوبا بفعل غير اعطي
ومقدر له فعلا تقديره فاخذ درهما فلا يصح على مذهبه اقامة الدرهم مقام الفاعل لانه معمول
لغيره انتهى و المفعول الثاني في باب ظن وهو ما كان خبرا في الاصل عن الاول قال

فوم كثيرون تمتنع نيابته مطلقا سواء البس ام لم يلبس وسواء كان جملة ام لا وسواء كان
نكرة والاول معرفة ام لا للالباس في التركيب نحو ظن افضل منك افضل من زيد اذا كان افضل
من زيد هو الاول ومن المعرفتين نحو ظن صديقك زيدا اذا كان زيد هو الاول وان عود الضمير
على المؤخر من المفعولين ان كان الثاني نكرة والاول معرفة لان الغالب في الثاني كونه
مشتقا وهو خبر في المعنى اي حين الخبر عن الفاعل فيشبه بالفاعل لانه مسند اليه
الفعل المبني للمفعول مرتبته التقدم نحو ظن قائم زيدا ففي قائم ضمير مستتر يعود على زيد وهو
متاخر لفظا ورتبة لانه مفعول غير نائب عن الفاعل وقائم متقدم الرتبة لانه نائب عن الفاعل
ولا يصح ان يعود من المرفوع ضمير على المنصوب الا في الشعر وهذا القول اختاره ابو موسى
الجزولي وابو هشام الخضراوي وقيل يجوز نيابة الثاني في باب ظن ان لم يلبس نحو ظن قائم
زيدا ويمتنع ان التبس نحو ظن عمرو زيدا اذا كان عمرو مفعولا ثانيا ولم يكن جملة اسمية او فعلية
لان الفاعل ونائبه لا يكون جملة على الاصح وهذا القول اختاره ابن طلحة والرابع
في الاقناع وابن الانباري وابن عصفور وابن مالك وجماعة من المتاخرين وقيل يشترط
في اقامة الثاني ان لا يكون نكرة والاول معرفة فيمتنع ظن قائم زيدا برفع قائم لانه يودي
الى الاخبار بالمعرفة عن النكرة وذلك مرفوض في الكلام وما سمع منه حمله جماعة على القلب
وممن نص على هذا المعنى سيبويه في كان رجل زيدا وانبا بان واخرها الشاطبي والمفعول
الثاني في باب اعلم اجازه قوم منهم الجزولي والشلوبين في التوطئة وتلميذه ابن الحاج
في الرد على المقرب اذا لم يلبس فيمتنع اعلم عمرو زيدا قائما على ان زيدا هو الاول ومنعه قوم
منهم الخضراوي والابدي بضم الهمزة وتشديد الموحدة نسبة الى ابدة بلدة بالاندلس
وابن عصفور لان المفعول الاول واقع عليه الاعلام فهو مفعول صحيح فحق اطلاق المفعو
لية عليه حقيقة ولان اصله الفاعلية فهو احق بما كان متلبسا به واما المفعولان الاخران
فاصلهما مبتدا وخبر شبها في نصبهما بمفعولي اعطى فاطلاق المفعولية عليهما مجاز
ولان السماع انما جاء باقامة الاول قال الفرزدق ونبئت عبد الله بالجو اصبحت
كراما مواليها لئيما صميمها فالتاء هي المفعول الاول نائبة عن الفاعل وعبد الله علم
قبيلة المفعول الثاني وجملة اصبحت المفعول الثالث واسم اصبحت ضمير مستتر فيها يعود
الى عبد الله وانثه باعتبار القبيلة وكراما خبر اصبحت ومواليها فاعل كراما ولئيما خبر
بعد خبر وصميمها فاعل لئيما والجو بفتح الجيم وتشديد الواو اليمامة كانت تسمى جوا والكريم
الشريف واللئيم ضده وصميم الشي خالصه والمراد اعيان القبيلة ورؤساؤها والمعنى
اخبرت ان القبيلة المدعوة بعبد الله الكائنة باليمامة مواليهم كرام ورؤساؤها لئام وقد
تبين مما ذكر من جريان الخلاف في ثاني كسا وانتفائه كون الثاني من باب ظن ليس جملة وجريان
الخلاف في الثالث في باب اعلم ان في النظم امورا غير مناسبة وهي حكاية الاجماع
على جواز اقامة الثاني من باب كسا حيث لا لبس فانه قال وباتفاق قد ينوب الثان من
باب كسا فيما التباسه امن وعدم اشتراط كون الثاني من باب ظن ليس بجملة حيث قال
في باب ظن وارى المنع اشتهر ولا ارى منعا اذا القصد ظهر وايهام ان اقامة الثالث
من باب اعلم غير جائزة بالاتفاق اذ لم يذكره مع المتفق عليه وهو اقامة الاول ولا مع
المختلف فيه وهو اقامة الثاني ولعل هذا الصنيع الموهم هو الذي غلط ولده في شرح النظم

حتى

[illegible]

حتى حكى الاجماع على الامتناع فهذه ثلاثة امور الاولان مسلمان والثالث منظور فيه
من وجهين احدهما ان الناظم وان لم يتعرض للثالث صريحا فقد نص عليه التزاما وذلك
لان الثالث في باب اعلم هو الثاني في باب علم وقد ذكر الثاني فلو ذكر الثالث لكان ذلك
نصا بما علم التزاما فيفيد شائبة تكرار والثاني ان ابن الناظم مسبوق بحكاية
الاتفاق على الامتناع وهي ثابتة كما نقله الموضح اول الفصل عن الخضراوي فلا ينسب حاكيه
الى غلط غاية ما في الباب ان حاكي الاتفاق لم يقف على الاختلاف **فصل**
يضم اول فعل المفعول الذي لم يسم فاعله مطلقا سواء كان ماضيا ام مضارعا والى
ذلك اشار الناظم بقوله واول الفعل اضممن ويشاركه في الضم ثاني الماضي المبدوء بتاء
زائدة معتادة سواء كانت للمطاوعة ام لا فالثاني كتضارب والاول نحو
تعلم وتدحرج وقيدنا الزائدة بالمعتادة احترازا من التاء في نحو قولهم ترمس الشي بمعنى
رمسه فانها زائدة وايضا تاء فعلها لكون زيادتها غير معتادة قاله المرادي والى
تاء المطاوعة اشار الناظم بقوله والثاني التالي تا المطاوعة كالاول اجعله
بلا منازعة ويشاركه ثالث المبدوء بهمز الوصل سواء كان متعديا او لازما فالثاني
كانطلق والاول نحو استخرج واستحلي واليه اشار الناظم بقوله
وثالث الذي بهمز الوصل كالاول اجعلنه كاستحلي وفي جمل الزجاجي يجوز ان يبنى
الفعل اللازم للمفعول عند اكثر النحويين انتهى وخصه ابو البقاء بما لا يتعدى بحرف
جر ومثله بقام وجلس وعلله بانه لو بني للمفعول لبقي الفعل خبرا بغير مخبر عنه
وذلك محال ويكسر ما قبل الاخر من الماضي واليه اشار الناظم بقوله
والمتصل بالاخر اكسر في مضي كوصل ومن العرب من يسكنه كقوله لو عصر منه البان
والمسك انعصر واختاره قطرب قال الخضراوي وهي لغة بكر بن وائل وكثير من بني تميم
ومن العرب من يقلب الكسرة فتحة في المعتل اللام فيقلب الياء الفا فيقولون في رضي
رضا وفي زهي زها بفتح الهمزة وهي لغة طي فيتحصل في معتل اللام ثلاث لغات كسر ما قبل اخره
وتسكينه وفتحه ويفتح ما قبل الاخر من المضارع واليه اشار الناظم بقوله
واجعله من مضارع منفتحا هذا كله في صحيح العين السالم من التضعيف واما اذا
اعتلت عين الماضي وهو ثلاثي كقام من الواو وباع من الياء او كان على وزن افتعل
وانفعل كاختار من الياء وانقاد من الواو فلك في الفاء كسر ما قبلها باخلاص
او اشمام الضم فتنقلب الالف ياء فيهما واخلاص الكسر لغة قريش ومن جاورهم واشمام
الكسر الضم لغة كثير من قيس واكثر بني اسد قال الشاطبي وفي كيفية الاشمام
ثلاثة مذاهب احدها ضم الشفتين مع النطق بالفاء فتكون حركتها بين حركتي
الضم والكسر هذا هو المعروف المشهور المقروء به والثاني ضم الشفتين مع
اخلاص كسرة الفاء والثالث ضم الشفتين قبيل النطق بها لان اول الكلمة
مقابل لاخرها فكما ان الاشمام في الاواخر بعد الفراغ من اسكان الحرف كذلك يكون
الاشمام في اولها قبل النطق بكسر الحرف انتهى وقال المرادي لا فرق بما حرره
بعض المتاخرين في كيفية النطق به ان تلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من
حركتين افرازا لا شيوعا جزء الضمة مقدم وهو الاقل يليه جزء الكسرة وهو الاكثر ومن

لعل المراد بالتاء الزائدة المعتادة التي لها معنى خلافا لما قاله ... تاء ترمس فان زيادتها غير معتادة لكونها لا معنى لها

ثم لحقت الياء. انتهى ولا اخلاص الضم فتقلب الالف واوا وأي من الثلاثي المعتل العين
أشار الناظم بقوله. واكسر او اشمم فا ثلاثي أعل عينا وضم جا كبوع فاحتمل. وأشار
الى ما كان على وزن افتعل وانفعل بقوله. وما لفا باع لما العين تلي في اختار وانقاد وشبه
ينجلي. وقال رؤبة في الضم الخالص. ليت وهل ينفع شيئا ليت. ليت شبابا بوع فا
شتريت. فبوع مبني للمفعول وهو خبر ليت الاولى وشبابا اسمها وليت الاخيرة توكيد للاولى
فلا اسم لها ولا خبر وليت الوسطى فاعل ينفع وشيئا مفعول مطلق اي نفعا وما قاله الموضح لا مفعول
به خلافا للعيني والجملة من الفعل والفاعل معترضة بين المؤكد والمؤكد وهل للنفي بدليل
انه روي وما ينفع شيئا ليت والواو للاعتراض وقال آخر. حوكت على نيرين اذ تحاك
تختبط الشوك ولا تشاك. فحوكت من الحياكة وهي النسج مبني للمفعول ونائب الفاعل
ضمير مستتر فيه يرجع الى الحلة ونيرين تثنية نير بكسر النون وسكون الياء المثناة تحت
وفي آخره راء علم الثوب ولحمته ايضا فاذا نسج على نيرين كان أصفق وتصفاقها تختبط
الشوك ولا يؤثر فيها شيئا. وهذه اللغة وهي الضم الخالص لغة قليلة
موجودة في كلام هذيل وتعزى اي تنسب لفقعس ودبير الجمع وهما من فصحاء بني اسد
قاله المرادي في شرح التسهيل. وقال الشاطبي حكيت عن بني ضبة وقال الموضح حكيت
عن بعض تميم وادعى ابن عصفور وجماعة من متأخري المغاربة امتناعها في افتعل
وانفعل كانقاد مما زاد على الثلاثة فلا يقال اختور وانقود والمشهور الاول ويعرفون
ابن عصفور والابذي وابن مالك وتلحق بالهمزة فيجوز اختار وانقاد على حسب ما تلحق
باع من الثلاث قاله ابن مالك وادعى ابن مالك امتناع ما التبس من كسر كخفت وبعت وضم
كعقنا مبنيان للمفعول والى ذلك اشار الناظم بقوله. وان بشكل خيف لبس يجتنب.
واصل المسئلة فيما يلبس للمفعول خافني زيد وباعني عمرو وعاقني عن كذا
مجرد الفاعل ثم تسند للمفعول واتيت بضمير المتكلم نائبا عنه لاشتراكهما في الزيادة
على المتكلم فلو قلت خفت وبعت بالكسر في الخاء والباء وعقنا بالضم في اوله
توهم انه فعل وفاعل وانعكس المعنى المراد فتعين انه لا يجوز فيه الا الاشمام
او الضم في خفت وبعت الاولين والكسر في عقنا الثالث وتعين انه يمتنع الوجه
الملبس وهو الكسر في الاولين والضم في الثالث وجعلته المغاربة مرجوحا لا ممنوعا
فقالوا ان العرب تختار الكسر في الفاء اذا كانت فيما سمي فاعله مضمومة وتختار الضم في
الفاء اذا كانت فيما سمي فاعله مكسورة فرقا بينهما وهو ظاهر وهذا لم يلتفت
سيبويه فيه الى اللباس بل اجاز الاوجه الثلاثة مطلقا اكتفاء بالفرق التقديري
لان الالتباس غير مانع نحو قوله في الاسم والفعل فالاسم نحو مختار اذ يحتمل ان يكون
وصفا للفاعل او للمفعول ومع ذلك لم يعتبر فقلب الياء الفا واكتفوا فيه بالفرق التقديري
فعلى تقدير كونه وصفا للفاعل تكون الياء مكسورة وعلى تقديره للمفعول تكون مفتوحة
والفعل نحو تضار اذ يحتمل ان يكون مبنيا للفاعل وان يكون مبنيا للمفعول ومع ذلك ادغم
فعلى تقدير البناء للفاعل تكون الراء الاولى مكسورة وعلى تقدير البناء للمفعول تكون مفتوحة
واوجب الجمهور ضم الثلاثي المضعف وهو ما كانت عينه ولامه من جنس واحد نحو شد
ومد بضم الفاء وتشديد الدال فيهما واجاز بعض الكوفيين الكسر في الفاء نحو

ونص

ونص سيبويه على اطراده فقال واعلم ان لغة مطردة للعرب يجري فيها
بعض من المضاعف الثلاثي مجرى فعل من المعتل فيكسر اوله فيقال رد كما يقال قيل نقله الموضح
عنه في الحواشي ومن خطه نقلت والكسر هي لغة بني ضبة بضاد معجمة مفتوحة فموحدة
مشددة فهاء تانيث وهو ابن اد بن مرة قاله الدماميني وقال ابو محمد بن السيد
البطليوسي ضنة بالضاد المعجمة والنون لا بالباء وهو بطن من قضاعة ينتسب اليها جماعة
كذا في مختصر الانساب انتهى ويمكن ان يكونا قبيلتين ضبط كل منهما واحدة ولغة بعض
تميم ومن جاورهم ونحو ردت الينا وتورد وا بالكسر فيهما بنقل كسرة العين
الى الفاء حملا له على المعتل وجوز ابن مالك الاشمام ايضا فقال في التسهيل ومن اشم فيما
المدغم وقال المرادي ومن اشم من العرب في قيل وبيع من المعتل اشم هنا يعني
في المضعف فتحصل في فاء المضاعف ما ثبت في فاء المعتل من الكسر الخالص والاشمام والضم
الخالص كما اشار اليه الناظم بقوله. وما لباع قد يرى لنحو حب. وعلى الكسر يقال
فيقال ما وجه رفع الماء في قولهم ان الماء بكسر الهاء ورفع الماء وجوابه
ان اصله ان زبد الماء في الحوض اذا صبه فحذف الفاعل واقيم عنه المفعول وكسرت
الهاء على حد ردت الينا بكسر الراء واستفيد من تغيير الفعل المبني للمفعول ان صيغته
مفرعة عن صيغة المبني للفاعل وبه قال جمهور البصريين وذهب الكوفيون
والمبرد الى انه صيغة اصلية مستقلة بنفسها غير مغيرة عن شيء وسياتي في
الشرح توجيه كل من القولين هذا باب الاشتغال وحده
ان يتقدم اسم ويتاخر عنه فعل متصرف او اسم يشبهه ناصب لضميره او لملابس ضميره بواسطة
او غيرها ويكون ذلك العامل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول وسلط على الاسم المتقدم
لنصبه اذا تقرر ذلك فنقول ان اشتغل فعل متاخر بنصبه لمحل ضمير اسم متقدم عن
نصبه للفظ ذلك الاسم المتقدم كزيدا ضربته او لمحله اي لمحل ذلك الاسم المتقدم كهذا
ضربته والى هذا اشار الناظم بقوله. ان مضمر اسم سابق فعلا شغل. عنه
بنصب لفظه او المحل وذهب جمهور الشارحين الى ان نصب اللفظ او المحل
انما هو للضمير المشتغل به العامل وعن ان العامل اذا وصل الى الضمير بنفسه نصب لفظه
واذا وصل اليه بحرف جر نصب محله والتحقيق ان نصب اللفظ او المحل انما هو
للاسم المتقدم كما شرح الموضح وان الضمير لا ينصب له لفظ [illegible] جواب اذا ان ذلك
الاسم المتقدم يجوز فيه وجهان احدهما راجح لسلامته من التقدير للعامل
وهو الرفع بالابتداء فما بعده من الجملة الفعلية في موضع رفع على الخبرية للمبتدا
والرابط بينهما الهاء المتصلة بالفعل وجملة الكلام من المبتدا والخبر حينئذ اي حين
اذ جعل الاسم المتقدم مبتدا جملة اسمية لتصدرها بالاسم والوجه الثاني من
الوجهين مرجوح لاحتياجه الى التقدير للعامل وهو النصب فانه بفعل موافق
للفعل المذكور فيما يلابسه محذوفا وجوبا لان الفعل المذكور مفسر له ولا يجمع بينهما
واما قوله تعالى اني رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم لي ساجدين
فتوكيد خلافا لمن اجاز الجمع بين المفسر والمفسر فما بعده اي بعد الاسم المتقدم لا محل
له لانه مفسر للفعل المحذوف والجملة المفسرة لا محل لها على الاصح وقال في المغني ان جملة

لا اشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة تفسيرية وان حصل بها تفسير انتهى
وجملة الكلام من الفعل والفاعل وما بعده خبير اي حين اذ جعل الاسم المتقدم منصوبا
بفعل محذوف فجملة فعلية لتقديرها بالفعل المحذوف وهذا الوجه المرجوح مراتبه مختلفة
فالنصب في نحو زيدا ضربته اقوى من النصب في نحو زيدا ضربت اخاه والنصب في زيدا ضربت
اخاه احسن من النصب في زيدا مررت به والنصب في زيدا مررت به احسن من النصب
في زيدا مررت باخيه قاله المرادي في تلخيص شرح ابي حيان على التسهيل والى ذلك
اشار الناظم بقوله . والثاني نصبه بفعل اضمرا . حتما موافق لما قد اظهرا .
وزعم الكسائي ان نصب الاسم المتقدم بالفعل المتاخر والغي الضمير وزعم تلميذه
الفراء انهما منصوبان بالفعل المذكور لانهما في المعنى شيء واحد ويرد عليهما نحو زيدا مررت
به وازيدا هربت منه دار المتقدم ثم شرع في بيان الاسم ما يوجب نصبه وما
يوجب رفعه وما يستوي فيه الرفع والنصب ولم تذكر النحو من الاقسام ما يجب رفعه
كما ذكره الناظم في النظم بقوله . وان تلا الثاني ما بالابتدا يختص فالرفع التزمه
ابدا . البيتين كذا اذا الفعل تلا ما لم يرد . ما قبل معمولا لما بعد وجد . لان حد الاشتغال
الثاني اول الباب لا يصدق عليه لانه يعتبر فيه ان يكون الاسم المتقدم بحيث لو فرغ
الفعل من الضمير وسلط عليه لنصبه وما يجب رفعه تبين بهذه الامثلة وسيتضح
لك في التنبيه الاول الاتي فيجب النصب اذا وقع الاسم المتقدم بعد ما يختص
بالفعل كادوات التحضيض لجاءت مهملة وظاء معجمة نحو هلا زيدا اكرمته واهمله
في الاقتصار والادوات الاستفهام غير الهمزة نحو هل زيدا رايته فيجب نصب زيد
بفعل محذوف يفسره المذكور وهو رايت ولا يجوز رفعه لان هل اذا جاء بعدها اسم وفعل
لم يجز تقديم الاسم على الفعل فلا يجوز هل زيدا رايت الا في الشعر هذا مذهب سيبويه
وخالفه الكسائي في ذلك فاجاز ان يليها الاسم الذي بعده فعل ولم يمنع لذلك الا الشعر
معللا بقوله يجوز الاشتغال في الشعر وايجب النصب بل ترجح وما تقدم في صدر الكتاب
من ان هل مشتركة بين الاسماء والافعال مقيد عند غير الكسائي بما اذا لم يكن في حيزها
فعل نحو هل زيد اخوك فان كان في حيزها فعل تسلطت عنده بخلاف ما اذا كان
الفعل في حيزها فلا تدخل الا عليه ولم ترض بافتراق الاسم بينهما قاله التفتازاني
وغيره ومتى بعد الغيبة فيجب النصب لما ذكر وسياتي الكلام على الهمزة في المسالة
الثالثة والادوات الشرط نحو حيثما زيدا لقيته فاكرمه فيجب النصب لان هذين
النوعين وهما ادوات الاستفهام غير الهمزة وادوات الشرط لا يقع الاشتغال بعدهما
الا في الشعر عند سيبويه واما في نثر الكلام فلا يليهما الا صريح الفعل فلا يجوز
في الكلام متى زيدا لقيته وحيثما زيدا لقيته فاكرمه الا ان كانت اداة الشرط اذا مطلقا
سواء كان الفعل ماضيا ام لا او ان بكسر الهمزة والفعل ماض لفظا او معنى فيقع الاشتغال
بعدهما في نثر الكلام نحو اذا زيدا لقيته فاكرمه او اذا زيدا تلقاه فاكرمه لا فرق في
ذلك بين الماضي والمضارع مع اذا وتقول في ان والفعل ماض لفظا ان زيدا لقيته فاكرمه
ومعنى فقط ان زيدا لم تلقه فانتم ويمتنع الاشتغال في نثر الكلام بعد ان الجازمة
لفعل التعبير لفظا نحو ان زيدا تلقه فجزما لا انه فاكرمه لان ان لما جزمت الفعل

فني

فني كلها له فلا يليها غيره بخلاف ما اذا لم تجزمه لفظا اما المضيه واما الجزم بغيرها كما
تقدم فيضعف طلبها للفعل فيليها غيره ويجوز الاشتغال في الشعر بعد ان الجازمة لفعل
التعبير نحو ان زيدا تلقه فاكرمه وتسوية الناظم في النظم بين ان وحيثما مردودة
لان الاشتغال بعد حيثما لا يقع الا في الشعر واما بعد ان فانه ان كان الفعل المشتغل ماضيا
لفظا او معنى يقع الاشتغال بعدها في الكلام والشعر وان كان مضارعا مجزوما فالاشتغال
بعدها مختص بالشعر وجوابه ان الغرض من التسوية بينهما انما هو في وجوب
النصب حيث وقع الاشتغال بعدهما واما التسوية بينهما في جميع الوجوه فليست
بلازمة وعبارة الناظم فالصقه بذلك ونصها . والنصب حتم ان تلا السابق ما .
يختص بالفعل كان وحيثما . ويترجح النصب في ست مسائل احداها ان يكون الفعل
المشتغل طلبا وهو الامر والدعاء بخير او شر ولو كان الدعاء بصيغة الخبر المقابل للانشا
بالامر نحو زيدا اضربه والدعاء بصيغة الطلب نحو اللهم عبدك ارحمه والدعاء
بصيغة الخبر نحو زيدا غفر الله له اذا دعي له بالمغفرة لا الاخبار بذلك فالنصب فيهن
بفعل محذوف من لفظه لا ونهي ومن معنى الثالث لقصوره والتقدير اضرب زيدا وارحم
عبدك وارحم زيدا غفر الله له وانما ترجح النصب فيهن على الرفع لان الطلب
انما يكون بالفعل ولان حمل الكلام عليه اولى ولان في الرفع الاخبار بالطلب وهو يحتمل
ان يكون محتملا للصدق والكذب قاله ابن الشجري وقد نوقش فيه وقال ابو علي
كنت استبعد اجازة سيبويه الاخبار بجملة الامر والنهي حتى مر بي قوله
ان الذين قتلتم امس سيدهم . لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما . وانما وجب الرفع في
نحو زيد احسن به لان الضمير المجرور بالباء في محل رفع على الفاعلية عند سيبويه وزيدت
الباء لاصلاح اللفظ فليس من الاشتغال في شيء وكذا ان قلت الضمير في محل نصب لان
فعل التعجب جامد لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا وانما اتفق السبعة عليه
اي على الرفع في نحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة لان الفاء مانعة
من حمله على الاشتغال لان تقديره عند سيبويه مما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني
فحذف المضاف الذي هو حكم واقيم المضاف اليه مقامه وهو الزانية والزاني وحذف الخبر
وهو الجار والمجرور لم يعد تمام الجملة استوفيا الحكم وهو فاجلدوا فجاءت جملة الطلب
مستانفة فلم يلزم الاخبار بالجملة الطلبية وهي فاجلدوا عن المبتدا وهو الزانية والزاني
ولم يستلزم عمل فعل من جملة مستانفة في مبتدا مخبر عنه بغيره لان الفعل من جملة اخرى
وهذا التقدير متعين عند سيبويه وذلك لان الفاء لا تدخل عنده في الخبر
في نحو هذا المثال لانه يمنع زيادة الفاء في خبر المبتدا ما لم يكن المبتدا موصولا بفعل او
ظرف وصلة العيب لذلك وكذا اي ولاجل منع سيبويه زيادة الفاء في خبر المبتدا اذا لم يكن
موصولا بفعل او ظرف قال في قوله . وقائلة خولان فانكح فتاتهم . واكرومة
الحيين خلو كما هي . ان التقدير هذه خولان هذا معنى قول سيبويه فجعل خولان خبر مبتدا
محذوف وجملة فانكح فتاتهم مستانفة هربا من زيادة الفاء في خبر المبتدا غير الموصول
واجاز الاخفش زيادتها في الخبر مطلقا ونقله ابن اياز في شرح المطارحة ايضا
عن الفارسي وابن جني وغيرهما من البصريين وعن الفراء والاعلم وجماعة الجواز بكون الخبر

امرا ونهيا وخولان بفتح الخاء المعجمة قبيلة من اليمن والنكاح التزويج والفتاة الشابة
والكرومة بضم الهمزة من الكرم كالاعجوبة من العجب مبتدا والحيين تثنية حي واكرم الحيين ابيهما
وحي امها يعني ان كريم ثابت من حيي نسبها والخلو بكسر الخاء المعجمة وسكون اللام الخالية من
الازواج خبرا كرومة وكما جار ومجرور خبر لمبتدا محذوف وما المجرورة بالكاف اسم موصول وكلمة هي مبتدا
محذوف الخبر والجملة صلة ما والعائد محذوف والكاف بمعنى على والتقدير على ما هي عليه وقال
المرادي فيما جلروا بمعنى الشرط لان الموصول فيه معنى الشرط فدخل الفاء في خبره كما
تدخل في جواب الشرط والمعنى ان زنيا فاجلدوهما ولا يعمل الجواب في الشرط فكذلك ما اشبههما
مما هو منزلة الشرط والجواب فكما لا يعمل الجواب في الشرط لا يعمل الخبر المشبه للجواب
في المبتدا المشبه للشرط وما لا يعمل لا يفسر عاملا فعلى مذهب سيبويه والمبرد ليست الاية
من الاشتغال فالرفع على الابتدا اعني هما ولحب والخبر على مذهب سيبويه محذوف وعلى
مذهب المبرد مذكور وهو فاجلدوا وقال ابو علي الفارسي من جعل الفاء زائدة اجاز النصب
في زيدا فاضربه واشد ثعلب احمد بن يحيى باب موسى الخطي والكلمة فاصب عليه
منطا لابن احمد المعني الكلمنا وقراء عيسى بن عمر وابن ابي عبلة والسارق والسارقة بالنصب
وكان ابو محمد عبد الله ابن محمد ابن السيد بكسر السين وسكون اليا اخر الحروف البطليوسي
وابو الحسن طاهر بن احمد بن بابشاذ بالتركيب كلمة اعجمية يتضمن معناها الفرح والسرور
يختار الرفع في الاسم المنظور فيه الى العموم بالامر كالاية ونحوها كالسارق والسارقة
فاقطعوا لشبهه بالشرط في العموم والابهام ويختار النصب في الاسم المنظور فيه الى
الخصوص بالامر كزيدا اضربه لعدم مشابهته للشرط المسئلة الثانية مما يترجح
فيه النصب ان يكون الفعل المشتغل مقرونا باللام او بلا الطلبيتين نحو عمرا ليضربه
بكر وخالدا لا تهنه فان قيل كيف جاز ذلك وقد مر العامل فيما لا يعمل لان اللام
ولا الطلبيتين لا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما قياسا قلت اجاب ابن عصفور بانهم
اجروا الامر باللام مجرى الامر بغيرها واجروا النهي بلا مجرى النفي بها ويشمل الطلب ما كان
بلفظ الخبر ومنه زيدا لا يعذبه الله برفع يعذب لانه خبر بمعنى الطلب فزيدا منصوب
بفعل محذوف تقديره رحم الله زيدا لان عدم التعذيب رحمة وتجمع المسئلتين هذه والتي
قبلها قول الناظم واختير نصب قبل فعل ذي طلب فان ذلك الفعل المصاحب للطلب
صادق على شيئين على الفعل الذي هو طلب كالامر والدعا وعلى الفعل المقرون باداة
طلب كالمقرون باللام ولا الطلبيتين المسئلة الثالثة ان يكون الاسم المشتغل
عنه واقعا بعد شيء الغالب فيه ان يليه فعل واليه اشار الناظم بقوله
وبعد ما ايلاءه الفعل غلب وكذلك امثلة منها همزة الاستفهام نحو ابشرا منا
واحدا نتبعه فيترجح نصب بشرا بفعل محذوف يفسره المذكور لان الغالب في الهمزة ان
تدخل على الافعال وانما لم يجب دخولها على الافعال كما في اخواتها لانها ام الباب
وهم يتوسعون في امهات الابواب ما لم يتوسعوا في غيرها فان فصلت الهمزة من الاسم
المشتغل عنه فالمختار الرفع نحو اانت زيد تضربه لان الاستفهام حينئذ داخل على الاسم
لا على الفعل هذا ان جعلت انت مبتدا كما هو راي سيبويه وان جعلته فاعلا بفعل مفسر
وانفصل بعد حرفه كما هو راي الاخفش فالمختار النصب لان الهمزة داخلة في التقدير على

الفعل

[illegible]

الفعل لا في نحو اكل يوم زيدا تضربه فيترجح النصب لان الفعل بالظرف وهو كل يوم
منصب كل كلا فصل وحرف الاستفهام داخل في الحكم على الفعل وقال ابن الطراوة ان كان الا
ستفهام عن الاسم فالرفع واجب نحو ازيد ضربته ام عمرو لان الضرب محقق وانما الطلب
المفعول فالاستفهام عن تعيينه وحكم ابن الطراوة بشذوذ النصب في قوله وهو جرير
يرح ثعلبة ورياحا ويرم طهية والخشابا اثعلبة الفوارس ام رياحا عدلت
بهم طهية والخشابا بنصب ثعلبة بفعل محذوف تقديره احقرت ثعلبة ولا يجوز اضمار
عدلت لتعديه بالبا قاله الموضح في الحواشي وثعلبة بثا مثلثة وعين مهملة وبا موحدة
والفوارس نعته وان كان جمعا نظرا الى معنى اهل القبيلة ورياحا بمثناة من تحت وحا
مهملة وطهية بضم الطا المهملة وفتح الها وتشديد اليا اخر الحروف والخشاب بكسر الخا
المعجمة والشين المعجمة كلها قبايل قاله الموضح في الحواشي وفي مسايل الزجاجي قال المازني
سال مروان الاخفش عن ازيدا ضربته ام عمرا فقال الاخفش المختار النصب لاجل الفعل
فقال انما المستفهم عنه هنا الاسم لا الفعل وانما ينبغي ان يختار الرفع فقال هذا هو القياس
قال المازني وكذا القياس عندي ولكن النحاة اجمعوا على اختيار النصب لما كان معه
حرف الاستفهام الذي هو في الاصل للفعل فظهر ان ما قاله ابن الطراوة شاذ بدليل
قول العرب ازيدا ضربته ام عمرا بالنصب انتهى وقال الاخفش اخوات الهمزة في
ترجيح النصب كالهمزة نحو ايهم زيدا ضربه فايهم مبتدا وزيدا منصوب بفعل محذوف يفسره
ضربه والجملة خبر ايهم والتقدير ايهم ضرب زيدا ومن امة الله ضربها فمن بمعنى الهمزة
مبتدا وامة الله منصوب بفعل محذوف والخبر والتقدير من ضرب امة الله ومنها اي من الامثلة
النفي بما او لا او ان نحو ما زيدا رايته او لا زيدا رايته او ان زيدا رايته فيترجح النصب لانهم
شبهوا حرف النفي بحرف الاستفهام في ان الكلام معه غير موجب وقال ظاهر
مذهب سيبويه اختيار الرفع في الاسم بعدها وقال ابن خروف وابو عبد الله ابن
الباذش بباء موحدة فالف فذال معجمة مفتوحة وشين معجمة والذال مكسورة لا يترجح النصب مع هذه
الاحرف وانما الرفع والنصب مستويان معها لدخولها على الاسما والافعال بخلاف
غيرها من احرف النفي وهي لم ولما ولن فانها مختصة بالافعال لكنها حكم ان الشرطية
في وجوب النصب اذا اختص شاهد ابن ذلك قاله ابن مالك في شرح الكافية ومنها حيث
نحو حيث زيدا تلقاه فاكرمه قاله الناظم في شرح الكافية ونصه ومن مرجحات
النصب تقدم حيث مجردة من ما نحو حيث زيدا تلقاه فاكرمه لانها تشبه ادوات الشرط
فلا يليها في الغالب الا فعل فان اقترنت بما صارت اداة شرط واختصت بالفعل انتهى
وهو في ذلك تابع لسيبويه فانه قال اذا وحيث مما يقبح بعده ابتدا الاسماء فما كان
او وقعت الفعل على شيء من سببه نصبته في القياس تقول اذا عبد الله تلقاه فاكرمه
وحيث زيدا تجده فاكرمه ونوزع سيبويه في اذا لانها عنده مختصة بالافعال ولم
ينازع في حيث فظن الموضح ان المنازعة في حيث فقال وفيه نظر والعجب منه انه
وافق الناظم في المعنى فقال واضافة حيث الى الفعلية اكثر ومن ثم ترجح النصب في نحو
جلست حيث زيدا اراه انتهى ونعلوجه النظر في قوله فاكرمه فانه يوهم انه
جواب حيث وحيث المجردة من ما لا جواب لها عند البصريين ومن جاز بها من الكوفيين اوجب

النصب بعدها فلا يكون راجحا **المسئلة** الرابعة مما ترجح فيه النصب أن يقع
الاسم المشتغل عنه بعد عاطف غير مفصول ذلك العاطف من الاسم بأما المفتوحة
الهمزة المشددة الميم مسبوق العاطف بفعل غير مبني ذلك الفعل على اسم قبله والا دينا به
عليه أو يجعل الفعل خبرا عن ذلك الاسم وإلى ذا أشار الناظم بقوله
وبعد عاطف بلا فصل على معمول فعل مستقر أولا ولا فرق بين الفعل بين أن يكون
رافعا للفاعل أو ناصبا للمفعول فالأول كقام زيد وعمرا أكرمته والثاني
نحو والأنعام خلقها لكم بعد قوله خلق الإنسان من نطفة وإنما ترجح نصب المعطوف
فيهما لأن المتكلم به عاطف جملة فعلية على جملة فعلية والرافع عاطف جملة اسمية على جملة
فعلية وتشاكل جملتي المعطوفة إحداهما على الأخرى أحسن من تخالفهما قاله في شرح
الكافية بخلاف ما إذا فصل بين العاطف والاسم بأما نحو ضربت زيدا وأما عمرو فأهنته
فالمختار الرفع لأنه لا يحتاج إلى تقدير وحكم الاسم الواقع بعد أما في الأحوال
الخمسة حكم الاسم الواقع في ابتداء الكلام لأن أما تقطع ما بعدها عما قبلها لكونها
من الحروف التي يبتدأ بها الكلام قاله الشاطبي وقرئ وأما ثمود فهديناهم بالنصب
لثمود منونا وغير منون قاله الزمخشري في كشافه والبيضاوي في تفسيره فالتنوين
باعتبار الحي وعدمه باعتبار القبيلة والنصب بلا تنوين قراءة الحسن البصري وبالتنوين
قراءة ابن عباس والنصب بفعل محذوف يفسره ما بعده على حد زيدا ضربته لا أن الفعل
المحذوف لا يقدر قبل ثمود كما يقدر قبل زيدا ضربته لئلا يلزم الفصل بين أما والفاء بجملة تامة
وذلك لا يجوز فلا يقال أما هدينا ثمود فهديناهم وإنما يقدر بعد الفاء بعد الاسم المذكور
والأصل وأما ثمود فهديناهم فهديناهم فلما حذف الفعل المفسر بالفتح دخلت
الفاء في معموله فقيل وأما ثمود فهديناهم فإن قلت ما بعد فاء الجزاء
لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا قلت الفاء ليست في مركزها
الأصلي فلا تكون مانعة من العمل وشمل قوله العاطف الواو والفاء وثم وأو
قاله الشاطبي وحتى ولكن وبل كالعاطف نحو ضربت القوم حتى زيدا ضربته
وما رأيت زيدا لكن عمرا رأيت أباه وما أكرمت زيدا بل عمرا أكرمته وإنما قال
كالعاطف لأن المعطوف بهذه الثلاثة يشترط كونه مفردا وهو هنا جملة فجعلت
هذه الأحرف منزلة منزلة العاطف في إعطاء حكمه **المسئلة** الخامسة
مما يترجح فيه النصب أن يتوهم في الرفع أن الفعل المشتغل بالضمير صفة لما قبله
نحو إنا كل شيء خلقناه بقدر لأنه إذا رفع كل احتمل خلقناه أن يكون خبرا له
فيكون المعنى على عموم خلق كل الممكنات الموجودة بقدر خيرا كانت أو شرا كما هو
مذهب أهل السنة والجماعة واحتمل أن يكون خلقناه صفة لشيء وبقدر خبر كل وتكون
والتخصيص بالصفة يفهم أن ما لا يكون موصوفا بها لا يكون بقدر والصفة هي
المخلوقية المنسوبة له فالمخلوقية التي لا تكون منسوبة له لا تكون بقدر فيوهم أن
ثم مخلوقا لغيره تعالى وهو مذهب المعتزلة ولا يتوهم ذلك مع النصب
لكل على أنه مفعول بفعل محذوف يفسره خلقناه ويمتنع جعله صفة لكل شيء لأن الصفة
لا تعمل في الموصوف وما لا يعمل لا يفسر عاملا ومن ثم بعض المثلثة أي ومن أجل

أن الصفة

أن الصفة لا تعمل في الموصوف وجب الرفع لكل إن كان الفعل المتصل بالضمير صفة
لكل شيء نحو وكل شيء فعلوه في الزبر أي الكتاب ولا يمتنع نصب كل لأن تقدير تسليط
الفعل عليها إنما يكون على حسب المعنى المراد وليس المعنى هنا أنهم فعلوا كل شيء في الزبر
حتى يصح تسليط فعلوا على كل شيء وإنما المعنى وكل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر وهو
مخالف لذلك المعنى فرفع كل واجب على الابتدائية والفعل المتأخر صفة له أو لشيء وفي
الزبر خبر كل أو إن كان الفعل صلة لموصول نحو زيد الذي ضربته أو إن كان الفعل مضافا
إليه نحو زيد يوم تراه يفرح فزيد فيهما واجب الرفع بالابتدائية ولا يجوز نصبه بفعل يفسره
ضربته في الأول وتراه في الثاني لأن كلا منهما لا يعمل فيما قبله أما الأول فلأنه صلة والصلة
لا تعمل فيما قبل الموصول وأما الثاني فلأنه مضاف إليه يوم وهو شبيه بالصلة في تتميم
ما قبله والمضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف وما لا يعمل لا يفسر عاملا أو إن وقع الاسم
بعد ما يختص بالابتدائية كإذا الفجائية على الأصح متعلق بيختص وفي المسئلة ثلاثة أقوال
الأصح هذا مطلقا والثاني جواز دخولها على الفعلية مطلقا والثالث التفرقة بين
أن يقترن الفعل بقد فيجوز دخولها عليه وإن لا يقترن فيمتنع حكاها في المغني وعلى الأصح
فيجب الرفع نحو خرجت فإذا زيد يضربه عمرو ويجوز النصب على الثاني ويمتنع على الثالث
لفقدان قد وإليه أشار الناظم بقوله وإن تلا السابق ما بالابتدا يختص فالرفع التزمه
أبدا أو وقع الاسم قبل ما له الصدر فلا يعمل ما بعده فيما قبله وإليه أشار الناظم بقوله
كذا إذا الفعل تلا ما لم يرد ما قبل معمولا لما بعد وجد نحو زيد ما أحسنه أو زيد إن
رأيته فأكرمه أو زيد هل رأيته أو زيد هلا رأيته أو ما زيد إلا يضربه عمرو فيجب
رفع زيد في هذه الأمثلة لأن ما بعد ما التعجبية وإن الشرطية وهل الاستفهامية وهلا
التحضيضية وإلا الاستثنائية لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا ويقاس على ذلك
جميع أدوات الصدور تنبيهان الأول ليس من أقسام مسائل الباب ما يجب
فيه الرفع كما في مسئلة إذا الفجائية المتقدمة لعدم صدق ضابط الباب عليها
لأن من جملة الضابط المذكور أن يكون الفعل بحيث لو فرغ من الضمير لنصب الاسم السابق
وذلك ممتنع مع إذا الفجائية وما ذكر معها وكلام الناظم في البيتين السابقين وهما قوله
وإن تلا السابق إلى آخرهما يوهم ذلك لأنه جعله من جملة أقسام الباب لكن ضرورة
تتميم الأقسام الجائية ألجأه لذلك وهذا التنبيه تقدم التنبيه عليه فلا حاجة إلى ذكره
التنبيه الثاني لم يعتبر سيبويه إيهام الصفة مرجحا للنصب كما فعل الناظم في
شرح التسهيل حيث قال ومن المرجحات للنصب أن يكون تخلصا من إيهام غير الصواب والرفع
بخلاف ذلك كقوله تعالى إنا كل شيء خلقناه بقدر ثم علله بالخصر مما قدمناه بل جعل
سيبويه النصب في الآية المذكورة مرجوحا مثله في زيدا ضربته فإنه قال في أثناء
كلام له فأما قوله تعالى إنا كل شيء خلقناه بقدر فإنما جاء على حد قوله زيدا ضربته وهو
عربي كثير انتهى كلام سيبويه فيكون الرفع أحسن من النصب **قال ابن الشجري**
أجمع البصريون في هذه الآية على أن الرفع أرجح لعدم تقدم ما يقتضي النصب وقال
الكوفيون النصب فيه أجود لأنه قد تقدم على كل عامل ينصبه وهو إن فاقتضى ذلك إضمار
خلقنا انتهى **المسئلة** السادسة مما ترجح نصبه أن يكون الاسم المشتغل عنه

جوابا للاستفهام منصوب لفظا او محلا بما يليه كزيدا ضربته جوابا لمن قال ايهم ضربت او من ضربت فزيدا يترجح نصبه لكونه جوابا لاستفهام منصوب لفظا في الاول ومحلا في الثاني ليطابق الجواب السؤال في الجملة الفعلية اما اذا كان الاستفهام مرفوعا نحو ايهم ضربته برفع ايهم فانك تجيب بالرفع فتقول زيد ضربته برفع زيد ايضا ليطابق الجواب السؤال في الاسمية وجوز الاخفش مراعاة الصغرى والكبرى فعلى ايهم ضربته كما يختار الوجهين في زيد ضربته وعمرا اكرمته اجرى الجواب مجرى العطف وانما اختار سيبويه في ذلك النصب على حد في زيدا ضربته ويقال هل رايت زيدا فتقول لا ولكن عبد الله لقيته فينزل ذلك منزلة الجواب وان لم يكن جوابا عن المسؤول عنه وكذلك عطفته فقلت لا بل عمرا لقيته قاله الموضح في الحواشي ومن خطه نقلت والرفع والنصب يستويان في مثل الصورة الرابعة وهو ان يقع الاسم بعد عاطف غير مفصول بما مسبوق بفعل اذا بني الفعل السابق على اسم بان اخبر بالفعل عن اسم غير ما التعجبية الجملة الثانية المعطوفة على الجملة المبني فعلها على مبتدئها ضمير او كانت الجملة الثانية معطوفة بالفاء المفيدة للسببية لحصول المشاكلة متعلق بيستويان على انه علة له رفعت او نصبت الاسم المشتغل عنه بالضمير في الجملة الثانية والى ذلك اشار الناظم بقوله وان تلا المعطوف فعلا مخبرا به عن اسم فاعطفن مخيرا وذلك نحو زيد قام وعمرو اكرمته لاجله او فعمرو اكرمته فيجوز في عمرو الرفع والنصب على السواء وذلك لان زيد قام جملة كبرى ذات وجهين ومعنى قولنا كبرى انها جملة في ضمنها جملة مبنية على مبتداها ومعنى قولنا ذات وجهين انها اسمية الصدر بالنظر الى مبتداها فعلية العجز بالنظر الى خبرها فان راعيت صدرها رفعت عمرا وكنت قد عطفت جملة اسمية على جملة اسمية وكلاهما لا محل له من الاعراب وان راعيت عجزها نصبته وكنت قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية محلها الرفع على الخبرية والرابط بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها اما الضمير من اجله العائد على صدر الجملة الاولى واما الفاء المناسبة الحاصلة على كلا التقديرين فاستوى الوجهان وقال في البسيط ان ذا على رجحان الرفع انتهى وهو مقتضى قول ابن الشجري ان اعتبار الاسم الذي في جملة فعل اولى من اعتبار الفعل وقال ابو حيان قال بعض معاصرينا لم يصرح سيبويه بانهما على حد سواء وانما ذلك من قول الجزولي والارجح ترجيح النصب لان الحمل على الصغرى اقرب وهم يراعون الجواز ما امكن نحو هذا جحر ضب خرب وعورض بان الرفع ترجح بعدم الاضمار فلكل منهما مرجح فتساويا بخلاف ما اذا بني الفعل على ما التعجبية نحو ما احسن زيدا وعمرو اكرمته فلا اثر للعطف على الجملة الفعلية فرفع عمرو في هذا هو المختار ذكر ذلك سيبويه لان فعل التعجب قد جرى مجرى الاسماء لجموده ولذلك صغر واعتقد الكوفيون اسميته فكانه ليس في الكلام فعل مبني على اسم فيترجح الرفع لعدم الاضمار فان لم يكن في الجملة الثانية ضمير الاول ولم يعطف بالفاء فالاخفش والسيرافي يمنعان النصب بناء على العطف على الصغرى وهو المختار لان المعطوف على الخبر خبر ولا بد فيه من رابط وهو مفقود فالرفع عندهما واجب وان ورد النصب فهو على حد في زيدا ضربته ابتداء ويكون من عطف جملة فعلية على جملة اسمية وهو جائز بلا خلاف فانه المرادي في التلخيص والفارسي وجماعة كثيرة من المتقدمين يجيزونه اي النصب وهو ظاهر كلام سيبويه فانه قال ومن ذكر المسالة وذلك قولك عمرو لقيته

وزيد كلمته ان حملت الكلام على الاول وان حملته على الاخر قلت عمرو لقيته وزيدا كلمته انتهى يعني بالنصب فصرح بانك ان حملت الكلام على الاخر نصبت وليس في المثال الذي ذكره ما يقتضي كونهما بعد العاطف خبرا وتعقب ابن عصفور ان سيبويه وغيره لم يشترطوا ضميرا واستدلوا لذلك باجماع القراء على نصب والسماء رفعها وهي معطوفة على يسجدان في قوله تعالى والنجم والشجر يسجدان وليس فيها ضمير يعود على النجم والشجر وقال هشام الضرير من الكوفيين الواو كالفاء في حصول الربط لان فيها معنى الجمعية كما ان الفاء فيها معنى السببية بدليل هذان زيد وعمرو ورد بان الواو انما تكون للجمع في المفردات وبهذا لا يجوز هذان يقوم ويقعد وقال ابن خروف تبعا لطائفة من المتقدمين جميع حروف العطف يحصل بها الربط واحتجوا بقول الاخطل ثعلب فهذه في جزاء البلاغ المعلى اسرعها او نيسا حسود وخرج على ان التقدير وبيا دني حسود وهذه امور متممات لما تقدم وفي بعض النسخ تنبيهات احدها ان العامل المشتغل عن الاسم السابق كما يكون فعلا كذلك يكون اسما بشروط ثلاثة احدها ان يكون وصفا فلا يكون اسم فعل ولا مصدرا الثاني ان يكون الوصف عاملا عمل الفعل فلا يكون وصفا غير عامل الثالث ان يكون الوصف العامل صالحا للعمل فيما قبله فلا يكون وصفا مقرونا بال ولا صفة مشبهة ولا اسم تفضيل والى ذلك اشار الناظم بقوله وسوي في ذا الباب وصفا ذا عمل بالفعل ان لم يك مانع حصل وذلك الاسم المستوفي للشروط الثلاثة يشمل اسم الفاعل واسم المفعول وامثلة المبالغة نحو زيدا انا ضاربه الان او غدا والثاني نحو الدرهم انت معطاه والثالث نحو العسل انت شرابه والنعم انت منحاره والعبد انت ضروبه او ضرب فيه والقدر انت حذوه الان او غدا في الجميع فالاسم السابق فيهن منصوب بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور والتقدير انا ضارب زيدا وانت معطي الدرهم وانت شراب العسل وانت منحار النعم وانت ضروب العبد وانت حذر القدر بخلاف زيد عليكه وزيد دراكه باب المثنى تحت فلا يجوز نصب زيد فيهما لانهما اي عليك ودراك اسما غير صفة لان الاول اسم فعل والثاني مصدر واسم الفعل والمصدر لا يعملان فيما قبلهما وما لا يعمل لا يفسر عاملا فزيد في المثالين لزم الرفع على الابتداء وخبره ما بعده من الفعل النائب عنه اسم الفعل والمصدر نعم يجوز النصب فيه عند من جوز تقديم معمول اسم الفعل وهو الكسائي وعند من جوز تقديم معمول المصدر الذي لا ينحل بحرف مصدري كضربا النائب عن فعله الطلبي وهو المبرد والسيرافي وعند من جوز عمل اسم الفعل والمصدر محذوفين وبخلاف زيدا انا ضاربه امس لانه غير عامل على الاصح لانه بمعنى الماضي نعم يجوز النصب عند من جوز عمل الوصف اذا كان بمعنى الماضي وهو الكسائي وزيدا انا الضاربه ووجه الاب زيد حسنه فزيد في المثال الاول ووجه الاب في المثال الثاني رفعهما واجب على الابتداء وما بعدهما من الجملة الاسمية خبرهما ولا يجوز نصبهما لان الصلة وهي ضاربه والصفة المشبهة وهي حسن لا يعملان فيما قبلهما وما لا يعمل لا يفسر عاملا وبخلاف زيد عمرو اكرم منه لان اسم التفضيل لا يعمل في معمول به اتفاقا فلا يفسر وانا اجل الامر والتنبيه الثاني لابد في صحة الاشتغال

قد اقتصر على الشرط الثالث لاغنى عن الشرطين قبله لان يقول ان يكون اسما صالحا للعمل الخ

مسالة ... اشتغال وفيه ... ذلك نحو زيدا انا ضاربه في محله انه من باب الاشتغال ... لا يصح نصبه ... ومنع عمل الضمير ... بين الصفة ... العطف ... تعلق الاشتغال على ما هو جوابه فيقدر الناصب لزيد ... من باب الاشتغال والتقدير انا ضارب زيدا انا ضاربه ... محذوف مع مبتدايه ... ناصب للاسم ... قال الشاطبي وهو خبر ... الثابت ... المذكور ...

لا اشتغال من علقة رابطة بين العامل والاسم السابق لانه لا اطرح ذلك المبتدا او الخبر
ودخل حكم الاشتغال عليه بفروعه وكما تحصل العلقة الرابطة بضمير اي ضمير
الاسم السابق المتصل بالعامل كزيدا ضربته فالعلقة الرابطة بين العامل وهو ضربت
وبين الاسم السابق وهو زيدا الهاء المتصلة بضربت كذلك تحصل العلقة بضمير المنفصل
من العامل بحرف الجر متعلق بالمنفصل نحو زيدا مررت به فالهاء المجرورة بالباء هي الرابطة
بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بحرف الجر وهو الباء او المنفصل من العامل
باسم مضاف نحو زيدا ضربت اخاه فالهاء المجرورة باضافة الاخ اليها هي الرابطة بين
العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بالاسم المضاف الذي هو الاخ والى
ذلك اشار الناظم بقوله ٠ وفصل مشغول بحرف جر ٠ او باضافة كوصل
يجري ٠ او المنفصل من العامل باسم اجنبي اتبع بتابع مشتمل ذلك التابع على ضمير
الاسم السابق وشرطه ان يكون التابع للاجنبي نعتا له لان النعت والمنعوت كالشيء
الواحد قاله في المغني نحو زيدا ضربت رجلا يحبه فالهاء من يحبه هي الرابطة بين العامل
والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بالاجنبي وهو رجلا وجملة يحبه نعت لرجل
وهو اجنبي من زيد لانه ليس سببيا له او يكون التابع عطفا على الاجنبي بالواو
خاصة لما فيها من معنى الجمع فالاثنان معها والجمع بمنزلة اسم مثنى او مجموع فيه ضمير
قاله الموضح في الحواشي نحو زيدا ضربت عمرا واخاه او يكون التابع عطف بيان على الاجنبي
لان عطف البيان كالنعت في الايضاح والتخصيص كزيدا ضربت عمرا اخاه فالهاء في اخاه
فيهما هي الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بالمعطوف ولم اقف
مستفادا من قول الناظم ٠ وعلقة حاصلة بتابع ٠ كعلقة بنفس الاسم الواقع ٠ ومثله
عطف البيان زائدة على التسهيل فان قدرت الاخ فيه بدلا من عمرا بطلت هذه العلقة
نصبت الاسم السابق او رفعت لان الاخ يصير من جملة ثانية لان البدل على نية تكرار
العامل فتخلو الجملة الاولى من ضمير يعود على المبتدا ان رفعت وعلى المشتغل عنه ان نصبت
قاله ابن عصفور الا اذا قلنا عامل البدل والمبدل منه واحد صح الوجهان النصب
والرفع لوجود الرابط فيهما فان قلت ويمكن ان يصح الوجهان على القول
الاول ايضا بان يجعل العامل في الاخ خبرا في الرفع ومفسرا في النصب وجملة ضربت عمرا
معترضة بينهما قلت عامل البدل ليس كالملفوظ به من كل وجه حتى
يصح ان يكون خبرا او مفسرا لغيره وانما هو تقدير معنوي والا لم يكن من بدل المفرد من المفرد
بل من بدل الجملة من الجملة وذلك باطل بالاتفاق وبقي من التوابع التوكيد والنسق
بجملة هنا لان الضمير المتصل به عائد على المؤكد ابدا فلا يصح عوده على الاسم السابق
قاله الشاطبي الامر الثالث يجب كون المفسر في نحو زيدا ضربته من معنى العامل
المذكور ولفظه فيقدر ضربت زيدا ضربته وفي بقية الصور من معناه او لازمه دون لفظه
فيقدر في نحو زيدا مررت به جاوزت زيدا مررت به ولا يقدر مررت لانه لا يصل الى الاسم
بنفسه ويقدر في نحو زيدا لست مثله خالفت زيدا لست مثله لان معنى خالفت
هو معنى لست مثله قاله ابو البقاء ويقدر في نحو زيدا ضربت اخاه اهنت زيدا ضربت
اخاه ولا يقدر ضربت لانك لم تضرب زيدا وانما ضربت اخاه ومن لازمه اهانة زيد لان من

ضرب

ضرب اخا شخص فقد اهانه ذلك الشخص وجميع ما تقدم في هذا الباب يقدر متقدما على
الاسم المنصوب الا ان منع مانع من حصر او غيره فيقدر متأخرا عنه الرابع ما تقدم من
الاوجه الخمسة فيما اذا انتصب لفظ ضمير اسم سابق او ملابس لضميره يجري اذا رفع فعل
ضمير اسم سابق لفظا نحو زيد قام او تقديرا نحو زيد غضب عليه فالهاء المجرورة بعلى
في محل رفع على النيابة عن الفاعل بغضب او رفع ملابسا لضميره نحو قام زيد ابوه فقد
يكون ذلك الاسم السابق واجب الرفع بالابتداء كخرجت فاذا زيد قد قام لان اذا الفجائية
لا تدخل على الافعال على الاصح السابق وليتما عمرو قعد اذا قدرت ما كافة لليت
عن العمل فعمرو مبتدأ وقعد خبره ولا يجوز ان يكون عمرو فاعلا بفعل محذوف لانه لم يسمع ليتما
قعد عمرو فان قدرت ما زائدة غير كافة لم يكن الرفع واجبا بل جائزا لما تقدم من ان ليت
اذا اتصلت بها ما الزائدة جاز اعمالها والغاؤها لعدم زوال اختصاصها بالجمل الاسمية
وان قدرت ما مصدرية كان الرفع واجبا كذلك على الفاعلية لان ما المصدرية يجب ان
يليها فعل ظاهر او مقدر او واجب الرفع بالفاعلية نحو وان احد من المشركين استجارك
فاجره وهلا زيد قام لان ادوات الشرط والتحضيض تختص بالافعال خلافا للكوفيين
فيما قاله ابن عصفور في شرح الايضاح وقد يكون الاسم السابق راجح الابتدائية على
الفاعلية نحو زيد قام عند المبرد ومتابعيه فانهم اجازوا رفعه بفعل محذوف من باب
الاشتغال كذلك الفارسي في التذكرة ونقله ابن الحاج عنه فيما انتقد على مقرب ابن عصفور
فسقط ما قيل انه لا يعلم من اجاز رفعه على الفاعلية وعكس ابن العريف ذلك فرجح
الفاعلية على الابتدائية وغيرهم من البصريين يوجب ابتدائيته لعدم تقدم طالب
الفعل من نفي او استفهام وتقدم عن الكوفيين اجازة تقديم الفاعل في بابه وقد يكون
الاسم السابق راجح الفاعلية على الابتدائية نحو زيد ليقم لان الرفع على الابتدائية
يستلزم الاخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ وهو خلاف القياس لانها لا تحتمل الصدق والكذب
والفاعلية سالمة من ذلك قد تجوزنا هنا تقدير كلامه وفيه نظر لان رفع
زيد على الفاعلية يستلزم ان يكون بفعل محذوف مقرون بلام الامر كما مر وقد علم في باب
التعدير من هذا الكتاب ان اجتماع حذف الفعل ولام الامر شاذ فكيف يكون راجحا مع
كونه شاذا ونحو قام زيد وعمرو قعد فيترجح رفع عمرو على الفاعلية بفعل محذوف
يفسره قعد لتناسب العطف عن الجملة الفعلية ونحو ابشر يهدوننا او انتم تخلقونه
فيترجح رفع بشر وانتم على الفاعلية بفعل محذوف لان الغالب في الهمزة دخولها على الافعال
وتقدم في باب الفاعل ما يغني عن اعادته هنا ثم الرفع على الفاعلية في ابشر
يهدوننا ارجح من الرفع على الفاعلية في انتم تخلقونه وتقدير الاسمية في انتم تخلقونه
ارجح منه في ابشر يهدوننا لمعادلتها الاسمية وهي ام نحن الخالقون صرح بذلك في المغني
والابتدائية والفاعلية قد يستويان في نحو زيد قام وعمرو قعد عنده ففي الفاعلية
مراعاة الصغرى فيحسن عطف فعلية على فعلية وفي الابتدائية مراعاة الكبرى فيحسن
عطف اسمية على مثلها فالتناسب حاصل على كلا التقديرين هذا باب
التعدي واللزوم في الافعال الفعل ثلاثة انواع احدها لا يوصف بتعد ولا لزوم وهو
كان واخواتها في حال نقصها فان منصوبها خبر لها على قول الجمهور وحال او شبيه به

على قول الكوفيين وقد تقدمت عند باب المبتدا والثاني المتعدي وله علامتان احداهما
ان يصح ان يتصل به ها ضمير غير المصدر على وجه لا يكون خبرا وعلى هذه العلامة اقتصر الناظم
بقوله. علامة الفعل المعدى ان تصل ها غير مصدر به نحو عمل العلامة الثانية
ان يصح ان يبنى منه اسم مفعول تام بان يستغني عن حرف جر قاله في شرح الكافية
وزاد في التسهيل باطراد وقد لا تحوض به بعض الزا لا ترى انك تقول زيد ضربه عمرو وتتصل
به اي يلحق به ها ضمير غير المصدر وهو زيد وخرج بقولنا على وجه لا يكون خبرا نحو الصديق
كنته فانه يصدق على كان انه اتصل به ها ضمير غير المصدر ومع ذلك لا يكون متعديا كما مر
ولا ترى انك تقول هو مضروب فيكون مضروب تاما غير مفتقر الى حرف جر واحترز بالاطراد
من نحو ممرور الزيد فانه يصح ان يبنى منه اسم مفعول تام فتقول الزيد ممرور وليكنه
ليس بمطرد فلا يكون متعديا والتعدي حكمه ان ينصب المفعول به كضربت زيدا وتدبرت
الكتب اي تاملتها لا ان ناب المفعول به عن الفاعل فانه يرفع على النيابة عن الفاعل
كضرب زيد وتدبرت الكتب برفعهما وبنا الفعلين للمفعول والى ذلك اشار الناظم
بقوله. فانصب به مفعوله ان لم ينب عن فاعل وما ذكر من ان المفعول به
منصوب بالفعل وحده هو قول البصريين ولختلف قول الكوفيين فقال هشام
الناصب له الفاعل وقال الفرا كلاهما وقال خلف الاحمر معنى المفعولية ولكل حجة
فحجة البصريين ان اصل العمل للافعال وحجة هشام ان نصبه يدور مع الفاعل وجودا
وعدما والدوران يفيد العلية وحجة الفرا ان الفعل والفاعل كالشي الواحد ولا يعمل
بعض الكلمة دون بعضها لا خر وحجة خلف ان المفعولية صفة قائمة بذات المفعول وبفعل
الفاعل غير قائم به واسناد الحكم الى العلة القائمة بذات الشي اولى من غيرها ورد البصريون
هذه الحجج بما يطول ذكره وعلم من تخصيص الفعل المتعدي بنصب المفعول به ان بقية
الافاعيل ينصبها المتعدي واللازم بخلاف المفعول به فانه لا ينصبه الا المتعدي النوع
الثالث اللازم وله اثنتا عشرة علامة اثنتان عدميتان وعشرة وجودية وهي
مطردة فالاولى والثانية ان لا تتصل به ها ضمير غير المصدر وان لا يبنى منه اسم مفعول
تام وذلك كخرج الا ترى انك لا تقول زيد خرجه عمرو فتتصل بخرج ضمير غير المصدر وهو زيد
ولا تقول هو مخروج به فتبني منه اسم مفعول وانما تقول الخروج خرجه عمرو فتتصل
به ها ضمير المصدر وهو الخروج وهو مخروج به او اليه بحسب المعنى فيكون اسم مفعول
ناقصا لاحتياجه الى حرف جر والثالثة ان يدل على سجية بالسين المهملة وهي
الطبيعة والسليقة وهي اي السجية ما ليس حركة جسم من وصف ملازم للذات غير
منفك عنها نحو جبن وشجع من لا افعال اللازمة الصادرة عن الطبيعة التي لا شعور لها
بما يصدر عنها وضع عن الفعل المناسبة انتفاء الطبيعة الى الذات عنصر وركن لا افعال
منها قاله شارح القطر والى هذه الاشارة بقوله. وحتم لزوم افعال السجايا. العلامة
الرابعة المذكورة في قوله او ان يدل على عرض بفتح العين والرا المهملتين والضاد المعجمة
وهو اي العرض ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت دائما كمرض وكسل ونهم اذا
شبع بكسر العين فيهن بخلاف ما تقدم اذا طاركوا ملبس لا زما والى هذا الاشارة بقوله
او عرضا العلامة الخامسة المذكورة في قوله او ان يدل على نظافة كنظف

بخمس في ان تنكحوهن لجمالهن وعن ان تنكحوهن لذا ما منهن وتبعه البيضاوي والجواب
الا ان امرا من تقول الموضع في المغني وانما حرف الجار في ان تنكحوهن تزيينا واما
اختلف العلما في المفرد من الجميع في الا اية لا اختلافهم في تسبب نزولها فالخلاف
في الحقيقة في النزولية انتهى وما ذهب اليه الموضع من ان محل ان وان نصب بعد
الحذف هو مذهب الخليل واما سيبويه فقال بعد ما اورد امثلة من الحذف ولو
قال قائل ان الموضع جر لكان قويا وله نظائر نحو قولهم لا ابوك ثم نقل النصب عن
الخليل فظهر بهذا ان ما نقله ابن مالك تبعا لابن العلم من ان الخليل يقول بالجر سهو ولا
تفاسق على ان وان غيرهما فلا يقال بريت السكين القلم ولا الا بالسكين خلافا للاخفش
الاصغر علي بن سليمان البغدادي تلميذ ثعلب والمبرد نشا بعد الاخفش الصغير ابي
الحسن سعيد بن سعدة تلميذ سيبويه ولا اخفش الاكبر شيخهما وهو ابو الخطاب شيخ
سيبويه والاخافش احد عشر نحويا والسيبويهون اربعة فصل
بعض المفاعيل لا اصالة في التقدم على بعض اخر واصالة المفعول اما بكونه
مبتدا في الاصل ولا خبرا كما في باب ظن او بكونه فاعلا في المعنى والاخر مفعول معنى
كما في باب اعطى او بكونه سرحا اي مطلقا لم يقيد بجار لفظا وتقديرا والاخر مقيد
بحرف جر لفظا او تقديرا كما في باب اختار فيقدم كل من المبتدا في الاصل والفاعل معنى
والمسرح على غيره ولهذا كذبرا في ظننت زيدا قائما فيقدم زيدا على قائما لان زيدا
مبتدا في الاصل وقائما خبره والمبتدا مقدم على الخبر واعطيت زيدا درهما فيقدم زيدا
على درهما لان زيدا فاعل معنى لانه الاخذ والقابل للدرهم ومن ثم جاز اعطيت درهمه
زيدا وامتنع اعطيت صاحبه الدرهم الا على قول من اجاز ضرب غلامه زيدا قاله ابن
مالك في شرح التسهيل واخترت زيدا القوم او من القوم فيقدم زيدا لانه مسرح غير
مقيد بجار لفظا وتقديرا والقوم مقيد تقديرا او من القوم مقيد لفظا والمسرح مقدم على
المقيد لان علقة ما يتعدى اليه العامل بنفسه اقوى من علقة ما قد يتعدى اليه بواسطة
ومن ثم يقال اخترت من قومه عمرا ولا يقال اخترت القوم احدهم الا على لغة من اجاز
ضرب غلامه زيدا قاله ابن مالك في شرح التسهيل ايضا والتقديم في ذلك كله جائز
واليه يشير قول النظم. والاصل سبق فاعل معنى ثم قد يجب الاصل فيجب التقديم كما
اشار اليه الناظم بقوله. ويلزم الاصل لموجب عرا كما اذا خيف اللبس كظننت
زيدا عمرا وكاعطيت زيدا عمرا وكاخترت الثعمان الحمير ويأتي فيه البحث المتقدم في
باب الفاعل عن ابن الحاج او كان الثاني محصورا كما ظننت زيدا الا قائما وكما
اعطيت زيدا الا درهما وما اخترت زيدا الا القوم ويأتي فيه الخلاف المتقدم في باب
الفاعل او كان المفعول الثاني اسما ظاهرا والمفعول الاول ضميرا نحو العالم
ظننته مجتهدا او انا اعطيناك الكوثر والبرهان اخترتهم القوم ويأتي فيه
ما ذكر من المناقشة مع ابن مالك في اخر باب الفاعل من ان الضمير يجب وصله
بالفعل وانه بالخيار في الظاهر ان شئت قدمته على الفعل والضمير وان شئت
اخرته عنهما وقد يمتنع الاصل فيجب التاخير واليه اشار الناظم بقوله
وترك ذا الاصل حتما قد يرى. كما اذا انصل المفعول الاول او ان يخفى المفعول الثاني

خ ما قاله

كظننت زيدا علامه وكأعطيت المال مالكه واخترت قومه عمرا او كان الاول محصورا
كما ظننت قائما الا عمرا او كما اعطيت الدرهم الا زيدا وما اخترت القوم الا بكرا او كان الثاني
مضمرا او الاول ظاهرا كالعاظ ظننته زيدا او كالدرهم اعطيته زيدا والقوم اخترتهم
عمرا اما الامتناع في الاولى فلما يلزم من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة واما
في الثانية فلان المحصور فيه واجب التأخير واما في الثالثة فلانه اذا امكن
الاتصال لا يعدل عنه الى الانفصال الا فيما يستثنى وليس هذا منه فصل
يجوز حذف المفعول لغرض اما لفظي كتناسب الفواصل جمع فاصلة والمراد بها
رؤوس الآي ونحوها في نحو ما ودعك ربك وما قلى والاصل وما قلاك فحذف المفعول
لتناسب الفواصل او الاولى ومن نحو الا تذكرة لمن يخشى والاصل يخشاه اي الله ويحتمل
ان لا حذف ويجعل يخشى منزلة تعلى تنزيلا والمعنى لمن يخشى تنزيلا والمعنى تنزيل
الله قاله في الكشاف وهو معنى حسن واعراب بين انتهى وكالايجاز والاختصار وذلك
في نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا والاصل فان لم تفعلوه ولن تفعلوه اي الاتيان
بسورة من مثله واما لغرض معنوي كاحتقاره نحو كتب الله لاغلبن اي الكافرين
بحذف المفعول لاحتقاره او لاستهجانه اي لاستقباح التصريح بذكره كقول عائشة
رضي الله عنها ما رأى مني ولا رأيت منه يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم بحذف
المفعول لاستقباح ذكره اي العورة وقد يمتنع حذفه اي المفعول كان يكون محصورا
فيه نحو انما ضربت زيدا لان الحذف ينافي الحصر او يكون جوابا لسؤال كضربت زيدا
جوابا لمن قال من ضربت لان المطلوب بعينه لا يجوز حذفه وذلك كله مستفاد من
قول الناظم وحذف فضلة اجز ان لم يضر كحذف ما سيق جوابا او حصر فصل
وقد يحذف ناصبه اي ناصب المفعول المعبر عنه في النظم بقوله ويحذف الناصبها
ان علم كقولك لمن سدد بالمهملة سهما القرطاس ولمن تأهب لسفر مكة ولمن
قال من اضرب شر الناس بالمضارع فالقرطاس منصوب باضمار تصيب ودل عليه المشاهدة
ومكة منصوب باضمار تريد ودل عليه قرينة الحال وشر الناس منصوب باضمار اضرب
ودل عليه قرينة المقال وقد يجب ذلك كما اشار اليه الناظم بقوله وقد يكون حذفه
ملتزما وذلك كما تقدم في باب الاشتغال كزيدا ضربته لانه لا يجمع بين المفسر والمفسر
وباب النداء فيما سبق نحو يا عبد الله لان يا عوض عن الناصب ولا يجمع بين العوض
والمعوض وفي الامثال العربية وهي كل كلام مركب مشهور شبه مضربه بمورده
نحو الكلاب على البقر فالكلاب منصوب بفعل محذوف وجوبا اي ارسل ولا يجوز ذكره
لان ذكره يغير المثل والامثال لا تغير لانها لما تشبه مضربها بموردها لزم ان يلتزم فيها
اصلها كقولهم الصيف ضيعت اللبن يقال بكسر التاء لكل مخاطب والمراد بالمغير في المثال
المتقدم بغراء وحشو وفيما جرى مجرى الامثال في كثرة الاستعمال وهو كل كلام اشتهر
بسبب شهرته جرى مجرى المثل فاعطي حكمه في انه لا يغير نحو انتهوا خيرا لكم
فخيرا مفعول بفعل محذوف وجوبا اي وأتوا خيرا ولا يجوز ذكره لما تقدم وذهب
بعضهم الى ان خيرا خبر لكان محذوفة والتقدير وانتهوا يكن خيرا لكم وهو تخريج يحمل
فلذلك لان كان لا تحذف مع اسمها ويبقى خبرها كثيرا الا بعد ان ولو الشرطيتين وفي التحذير

باب ما واخواتها من ضمائر الخطاب المنفصلة نحو اياك والاسد فاياك منصوب المحل
بفعل محذوف وجوبا وتقديره متأخرا عن اياك اي اياك باعد على احد التقديرين الآتيين
في باب التحذير والاسد منصوب بفعل محذوف وجوبا وتقديره متقدما على الاسد اي واحذر
الاسد والعرف اذا ياء الضمير منفصل فلو فقد العامل قبله لزم اتصاله فقلنا الاسد
وفي التحذير بغيرها اي بغير اياك واخواتها بشرط عطف او تكرار فالعطف نحو راسك
والسيف فراسك والسيف منصوبان بفعلين محذوفين وجوبا اي باعد راسك واحذر
السيف والتكرار نحو الاسد الاسد بتقدير احذر وفي الاغراء بشرط احدهما وهو
العطف او التكرار فالعطف نحو المروءة والنجدة والتكرار نحو السلاح السلاح
بتقدير الزم في المثالين وانما وجب حذف الفعل فيهما لان كلا من العطف والتكرار قائم
مقام العامل فالحكم حذفه لذلك هذا باب التنازع في العمل
ويسمى ايضا باب الاعمال بكسر الهمزة عند الكوفيين وحقيقته ان يتقدم فعلان مذكوران
متصرفان او اسمان يشبهانهما في التصرف او فعل متصرف واسم يشبهه في التصرف ويتأخر
عنهما اي عن العاملين معمول غير سببي مرفوع وغير مرفوع واسم بعد الا على الاصح فيهما وهو
اي المعمول المتأخر عن المعمولين مطلوب لكل منهما من حيث المعنى والطلب اما على جهة التوافق
في الفاعلية او المفعولية او مع التخالف فيهما والعاملان اما فعلان واما اسمان
او مختلفان وامثلتها اثنا عشر مثال الفعلين في طلب المرفوع قام وقعد زيد
ومثالهما في طلب المنصوب ضربت واكرمت زيدا ومثالهما في طلب احدهما المرفوع
والاخر المنصوب قام وضربت زيدا ومثالهما في طلب العكس ضربت وقام زيد ومثال
الاسمين في طلب المرفوع اقائم وقاعد الزيدان ومثالهما في طلب المنصوب زيد ضارب
وقاتل عمرا ومثال اختلافهما في الصور نحو زيد قائم وضارب ابوه وعكسه
زيد ضارب وقائم ابوه ومثال الاسم والفعل في طلب المرفوع اقائم وقعد زيد ومثالهما
في طلب المنصوب زيد ضارب وشكر عمرا ومثال اختلافهما مع تقدم طالب المرفوع اقائم
وضربت عمرا وعكسه ضربت واقائم زيد والناظم اقتصر في التمثيل على طلب الفعلين
المرفوع فقال يحسنان ويسيء ابناكا وقد بغى واعتديا عبداكا والموضح اقتصر على
بيان الانواع الثلاثة في التمثيل على طلب المنصوب فقال مثال الفعلين آتوني افرغ عليه
قطرا فآتوني يطلب قطرا على انه مفعول ثان له وافرغ يطلبه على انه مفعول له واعمل
الثاني وهو افرغ في قطرا واعمل آتوني في ضميره وحذفه لانه فضلة والاصل آتونيه
وقد اعمل الاول في الفعل او عكسه ومثال الاسمين قوله عهدت مغيثا مغنيا من اجرته
فلم اتخذ الا فناءك موئلا فمغيثا من الاغاثة بالمثلثة ومغنيا من الاغناء ... فقد
تنازعا من الموصولة وكل منهما يطلبها من جهة المعنى على المفعولية واعمل الثاني
لقربه واعمل الاول في ضميره وحذفه والاصل مغيثه وعهدت مبني للمفعول مسند الى
تاء المخاطب ومغيثا ومغنيا حالان منها والفناء الجواد والقرب والموئل الملجأ ومثال
المختلفين هاؤم اقرؤوا كتابيه فهاء اسم فعل بمعنى خذ والميم حرف يدل على الجمع
واقرؤوا فعل امر تنازعا كتابيه واعمل الثاني لقربه وحذف من الاول ضمير المفعول والاصل
هاؤموه واصل هاؤم هاكم ابدل من الكاف واو ثم ابدلت الواو همزة وفي الجزء الاول

من شرح البحرين عن صفوان بن عسال ان النبي صلى الله عليه وسلم ناداه رجل فقال يا محمد فقال صلى الله عليه وسلم هاؤم فقال الرجل يحب القوم ولما يلحق بهم فقال المرء مع من احب حديث حسن صحيح رواه الشافعي في مسنده ومالك وسفيان وشعبة ابن الحجاج والحماداني ومعنى هاؤم تعالوا انتهى **قال الموضح** في الحواشي فان قدر انه برد فاصل بمعنى تعالوا كما قيل في الحديث فلا تنازع في الاية وكذلك خبر عمرو اسيد لا الجمع بين **و** هذا المعنى متعين وظاهر في الاية **و** لكنني لا اتحفظ لا ان احدا قال به غير هذا الرجل في الحديث انتهى **قلت** قاربه الحوفي في الاية نفسها **و** ظاهر كلام الموضح ان التنازع يكون في جميع المعمولات **وفي النهاية** لابن الخباز لا يقع التنازع في المفعول له **و** لا الحال **و** لا التمييز **و** يجوز في المفعول معه تقول قمت وسرت وزيدا ان اعملت الثاني وقمت وسرت واياه وزيدا ان اعملت الاول انتهى **و** سياتي الكلام في انواع بعد الا **و** استفدنا من امثلة الموضح انه لا يشترط في التنازع ان يكون احد العاملين معطوفا على الاخر خلافا للجرمي **و** اصل التنازع ان يكون بين عاملين في معمول واحد **وقد يتنازع ثلاثة وقد يكون المتنازع فيه متعددا او في الحديث تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين فتنازع ثلاثة** وهي تسبحون وتكبرون وتحمدون **في اثنين ظرف** وهو دبر **و** نائب مصدر وهو ثلاثة فاعمل الاخير لقربه فنصب دبر على الظرفية وثلاثا على المفعولية المطلقة لنيابته عن المصدر **و** اعمل الاولين في ضميريهما وحذفهما لانهما فضلتان **و** الاصل تسبحون الله فيه اياه **و** تكبرون الله فيه اياه **و** ما ذكر من جواز اعمال الاول او الثاني والثالث حكى بعضهم فيه الاجماع **وقال ابن خروف** في شرح كتاب سيبويه استقريت كلام العرب فوجدت اعمال الثالث والغاء ما عداه قال ابن مالك وهو كما قال **واعترض** بانه سمع من كلامهم اعمال الاول من الثلاثة كقول ابي الاسود. كساك ولم تستكسه فاشكرن له اخ لك يعطيك الجزيل وناصر. قال المرادي هذا يدل على ان استقراءه غير تام والجمهور من كلامهم اعمال الثاني انتهى **ومن علم مما ذكرته** في حقيقة التنازع من ان المتنازعين لا بد ان يكونا فعلين او اسمين او مختلفين الاسمية والفعلية **ان التنازع لا يقع بين حرفين** لان الحروف لا دلالة لها على الحدث حتى تطلب المعمولات **و اجاز ابن العلج** التنازع بين الحرفين مستدلا **بقوله تعالى** فان لم تفعلوا ولن تفعلوا تنازع ان ولم في تفعلوا **ورد** بان ان تطلب مثبتا ولم تطلب منفيا **و** شرط التنازع الاتحاد في المعنى المطلوب **ونقل الشاطبي** عن الفارسي انه اجاز في التذكرة التنازع في قوله كان وكان اعناقهم مشرفات بقرن ومنع التوكيد للفصل بالواو انتهى **و** سياتي الكلام عليه في باب التوكيد **و** لا يقع التنازع **بين حرف وغيره** من فعل او اسم **و** من اجاز التنازع بين حرفين اجازه بين الحرف وغيره **ونقل ابن عصفور** عن بعضهم انه جوز تنازع لعل وعسى نحو لعل وعسى زيد ان يخرج على اعمال الثاني ولعل وعسى زيدا خارج على اعمال الاول **ورد** بان منصوب عسى لا يحذف **و** علم من تفسير العاملين بالتصرف انه لا يقع التنازع **بين عاملين جامدين** فعلين او اسمين او مختلفين لان التنازع يقع فيه الفصل بين العامل ومعموله والجامد لا يفصل بينه وبين معموله قال الحمر ابن الخباز في النهاية فاذا قلت ما احسن واجمل زيدا رددتهما او وجب نصبه بالثاني لانه لا يجوز للفصل بين المصدر وبين معموله انتهى **و** لا يقع التنازع **بين جامد وغيره** من فعل او اسم متصرف

وعن المبرد

وعن المبرد في كتابه المدخل **اجازته في فعلي التعجب** مع جمودهما تسويا لهما بفعلى الماضي او بلفظ الامر **فالاول نحو ما احسن واجمل زيدا** فيعمل الثاني في الاسم الظاهر ويعمل الاول في ضميره ويحذفه لانه فضلة **والثاني نحو احسن به واجمل بعمرو** فيعمل الثاني في الظاهر المجرور ويعمل الاول في ضميره ولا يحذفه لانه فاعل والفاعل لا يحذف عنده لانه ضمير **و** يجوز على القول بان المجرور في محل نصب على المفعولية عند الفراء والجمهور على المنع مراعاة من الفصل بينه وبين معموله اذا اعمل الاول وان لم يصح اعمال الاول بطل التنازع الا من يرى جواز اعمال كل منهما **و** علم من تقييد المعمول بالتاخر انه لا يقع التنازع **في معمول متقدم نحو ايهم ضربت واكرمت او شتمته** لان الثاني لم ياخذ الا بعد ان اخذ الاول معموله المتقدم عليه وقوله او شتمته عن دخول الاستفهام **خلافا لبعضهم** في اجازة التنازع في المتقدم كما قال به بعض المغاربة مستدلا بقوله تعالى بالمؤمنين رؤوف رحيم **و** لا يجد لان الثاني لم يجئ حتى استوفاه الاول او معمول الثاني محذوف للدلالة معمول الاول عليه **و** ما قاله بعض المغاربة قال به الرضي **و** عبارته وقد يتنازع العاملان ما قبلهما اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت وبك مررت وقعدت **و** تعقبه البدر الدماميني فقال بل هو عليه عند الفاعل الثاني تقدم ما في حيز حرف العطف عليه وهو ممتنع ثم اعترض على نفسه بان الجمهور قد اجازوه في نحو ما فلم يسد ما بالجملة الحالية واقتصر في الاصل بعد العاطف ولكنه قد منع عليه بعضا **و** اجاب بان هذا الحكم ليس بمقتصر على الحالية بل هو منصوص عليه عندهم انتهى **ولا يقع التنازع في معمول متوسط نحو ضربت زيدا واكرمته** لان الاول استغل به قبل مجيء الثاني **خلافا للفارسي** فانه اجاز في قوله. متى تنصب انفا من بارق تشم ان تكون من زائدة وبارق في موضع نصب بتشم ومفعول تنصب محذوف وهو ضمير عائد على بارق **و** قال المرادي في شرح التسهيل في جواز التنازع في المتوسط والمتقدم مقال والقول الذي يظهر ان تاخير المعمول ليس بشرط في جواز التنازع بل حيث تقدم المعمول او توسط جاز عمل كل من العاملين فيه انتهى **و** علم من اشتراط كون المعمول مطلوبا لكل من العاملين من حيث المعنى ان التنازع لا يقع **في نحو** قول جرير. **فهيهات هيهات العقيق ومن به وهيهات خل بالعقيق نواصله. خلافا له** اي للفارسي **ولابن جني** لان الطالب للمعمول وهو العقيق انما هو هيهات الاول واما هيهات الثاني فلم يؤت به للاسناد الى العقيق **بل لمجرد التقوية** والتوكيد لهيهات **فلا فاعل له** اصلا **و** هذا كما قال الشاعر. فاين الى اين النجاة ببغلتي **اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس** فاللاحقون فاعل اتاك الاول واتاك الثاني لمجرد التقوية فلا فاعل له لانه ليس من التنازع **ولو كان من التنازع لقال اتاك اتوك** على اعمال الاول **او اتوك اتاك** على اعمال الثاني وليس بمتعين لجواز ان يضمر مفردا في المهمل منهما ويستتر **حكى سيبويه** ضربني وضربت قومك بالنصب **وقال الموضح** في الحواشي فاعل بالعاملين انهما يطلبانه واحد ومعنى ولا خير فكانهما عامل واحد **و** فيه ثلاثة اقوال الحكها عند ابن مالك ما ذكره الموضح **و** علم من تقييد المعمول بكونه غير سببي مرفوع انه لا تنازع **في نحو قول كثير عزة. قضى كل ذي دين فوفى غريمه وعزة ممطول معنى غريمها** لانه لو قصد فيه التنازع لاسند احدهما الى السببي والاخر الى ضميره فيلزم عدم ارتباط رافع الضمير بالمبتدا لانه لم يرفع ضميره ولا ما التبس

بضمير؛ قاله المرادي تبعاً لابن المرحّل في شرح التسهيل قال بعضهم وفيه نظر لأن هذا يأتي فيما لو
كان السببي منصوباً نحو زيد ضربت وأكرمت أخاه لأن أحد العاملين يعمل في السببي والآخر يعمل في
ضميره فيلزم عدم ارتباط ناصب الضمير بالمبتدأ فلا معنى لتفسير السببي بالمرفوع قال ونقل الرضي
ما ذكره أبو محمد بن السيد البطليوسي من أنه يمتنع أن يرفع بمعنى لكون ممطول قد جرى على غير
من هو له فيلزم ظهور الضمير وإن رفع بممطول امتنع أيضاً لأنه قد وصف بمعنى والاسم الذي
يعمل عمل الفعل إذا وصف لا يعمل شيئاً فلا يجوز مررت بضارب ظريف زيداً انتهى وأقول
ما ذكره أبو محمد يقال مثله فيما إذا كان السببي منصوباً نحو غلام زيد ضارب مهين أخاه
إذا كان الضارب والمهين زيداً فإن كان الناصب للسببي الثاني وجب إبراز الضمير في الأول
لكونه جرى على غير من هو له وإن كان الناصب له الأول امتنع أيضاً لأنه قد وصف بمهين
والوصف إذا وصف لا يعمل إذا تقرر هذا فنقول عزة مبتدأ وليس ممطول ومعنى خبرين عنها
بل غريمها مبتدأ ثان مؤخر عن خبره وممطول ومعنى خبران أو غريمها خبر بعد خبر أو ممطول
خبر وخبر ومعنى صفة له لأن الوصف يجوز وصفه على الأصح ووجه المانع أن الوصف
كالفعل وهو لا يوصف أو حال من ضميره المستتر فيه المرفوع على النيابة عن الفاعل العائد
إلى غريمها وغريمها وخبره خبر عزة والرابط بينهما الضمير المضاف إليه غريم وعلم من تفسير
السببي بالمرفوع أنه لا يمتنع التنازع في السببي المنصوب نحو زيد ضرب وأكرم أخاه لأن
السببي وهو أخاه منصوب بأحد العاملين والرابط موجود بالضمير المستتر أو بالمضاف
إليه السببي ومنع الشاطبي التنازع في السببي المنصوب وعلله بأنك إن أعملت
الأول أو الثاني فلا بد من ضمير يعود على السببي وضمير السببي لا يتقدم عليه قال
ابن خروف لأنه لو تقدم كان عوضاً من الضمير مضافاً ومضافاً إليه وهذا مما لا سبيل
إليه انتهى فلا يوجد امتناع التنازع في السببي مطلقاً ولا يقع التنازع في الاسم المرفوع
الواقع بعد إلا على الصحيح كقوله ما طاب قلبي بإحسان وتجمّل إلا كواعب من ذهل
ابن شيبانا والمانع من كونه من التنازع أنه لو كان منه لزم إخلاء الفعل الملغى من
الإيجاب وقد لزم في نحو ما قام وقعد إلا أنا إعادة ضمير غائب على حاضر قاله المرادي في شرح
التسهيل وحمله في التسهيل على الحذف وقال في شرحه على تأويل ما قام أحد وقعد إلا
أنا فحذف أحد لفظاً واكتفي بقصده ودلالة المعنى والاستثناء عليه وعلم
من قولنا مذكوراً أنه لا تنازع بين محذوف ومحذوف ولا بين محذوف ومذكور

فصل

إذا تنازع العاملان جاز إعمال أيهما شئت باتفاق من البصريين والكوفيين لأن إعمال
كل منهما مسموع من العرب والخلاف بينهم في المختار هل هو الأول أو الثاني وهما على حد سواء
أقوال اختار الكوفيون منها الأول لسبقه واختار البصريون الأخير لقربه وإلى ذلك
أشار الناظم بقوله والثاني أولى عند أهل البصرة واختار عكساً غيرهم ذا أسرة وقيل هما سيان لأن لكل
منهما مرجحاً حكاه ابن العلج في البسيط وإذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة إلى الأول
والثالث قاله المرادي وسكتوا عن المتوسط فهل يلحق بالأول لسبقه على الثالث
أو بالثاني لقربه من المعمول بالنسبة إلى الأول أو يستوي فيه الأمران لم أر في ذلك نقلاً
فإن تنازع اثنان وأعملنا الأول في التنازع فيه على اختيار الكوفيين أعملنا الأخير

١٠٧

وطهر ووضؤ بضم العين فيهن ويجوز يطهر بفتح العين العلامة السادسة المذكورة
في قوله أو بزيد على فعل نحو تجمع ومزيد بالزاي المعجمة كسراً أو ضماً وإليها الإشارة
بقوله وما اقتضى نضارة ودمالة العلامة السابعة المذكورة في
قوله أو أن يدل على مطاوعة فاعله لفاعل فعل متعد لواحد نحو كسرته فانكسر
ومددته فامتد وإليها الإشارة بقوله أو طاوع المعدى لواحد والمطاوعة
قبول الأثر ففاعل الفعل اللازم قبل الأثر من فاعل الفعل المتعدي فلو طاوع ما يتعدى
فعله لاثنين تعدى المطاوع لواحد كعلمته الحساب فتعلمه ففاعل تعلم
قبل التعليم من فاعل علم العلامة الثامنة المذكورة في قوله أو أن يكون
موازناً لافعلل بفتح اللام الأولى وتشديد الثانية كاقشعر واشمأز بالمعجمتين وهو
بناء مقتضب وقيل ملحق باحرنجم وأصلهما اقشعرر واشمأزز بسكون العين
والهمزة فكره اجتماع مثلين متحركين فأسكنوا الأول ونقلوا حركته إلى ما قبله ثم أدغموا
أحد المثلين في الآخر قاله أبو البقاء واعترض بأن حكم الملحق أن لا يدغم لئلا تفوت
الموازنة ولهذا وجب الفك في اقعنسس والاستناد إلى اتحاد المصدرين ممنوع
العلامة التاسعة المذكورة في قوله أو يكون موازناً لما ألحق به أي بافعلل
وهو افوعل بسكون الفاء وفتح الواو والعين وتشديد اللام كاكوهد الفرخ إذا ارتعد
العلامة العاشرة المذكورة في قوله أو يكون موازناً لافعنلل بسكون الفاء وفتح
العين وسكون النون وفتح اللام الأولى وهو ما كانت فيه النون زائدة بين حرفين قبلها وحرفين
بعدها أصليين كاحرنجم العلامة الحادية عشر والثانية عشر المذكورتان
في قوله أو يكون موازناً لما ألحق به أي بافعنلل بأصالة اللامين وهو ما كان فيه بعد
النون الزائدة حرف أحدهما زائد بالتضعيف أو من حروف سألتمونيها فالأول نحو
افعنلل بزيادة إحدى اللامين وهل هي الأولى أو الثانية قولان كاقعنسس الجمل إذا
أبى أن ينقاد والثاني نحو افعنلى بفتح العين وسكون النون وزيادة الألف في
آخره وهو من حروف سألتمونيها كاحرنبى الديك بسكون الحاء المهملة وفتح الراء وسكون
النون وفتح الموحدة إذا انتفش للقتال فإن قلت زعم ابن جني وأبو عبيدة
أن افعنلى يتعدى ولا يتعدى ومن تعديه قول الراجز قد جعل النعاس يغرندينى
أدفعه عني ويسرندينى قال أبو عبيدة المغرندي والمسرندي الذي يغلبك ويعلوك
قلت أجيب عنه بأنه شاذ والمعتمد إطلاق سيبويه بأنه غير متعد واقتصر
الناظم على افعلل وافعنلل بقوله كذا افعلل والمضاهي اقعنسسا وحكم الفعل
اللازم أن يتعدى بالجار وذلك مستفاد من قول الناظم وعد لازماً بحرف جر ويختلف
الجار باختلاف المعنى كعجبت منه ومررت به وغضبت عليه وقد يحذف الجار ويبقى
الجر فحاله شذوذاً لأن حرف الجر لا يعمل محذوفاً كقوله وهو الفرزدق إذا قيل أي
الناس شر قبيلة أشارت كليب بالأكف الأصابع فحذف حرف الجر من كليب
وأبقى عمله والأصل إلى كليب وكليب هو ابن يربوع بن حنظلة أبو قبيلة جرير والأصابع
فاعل أشارت والباء في بالأكف حال منها والباء بمعنى مع أي أشارت الأصابع في حال كونها مصاحبة
للأكف فالإشارة وقعت بالمجموع وقيل هنا مقلوب والأصل أشارت الأكف

في الاصابع وقد يحذف الجار فيتعدى الفعل بنفسه وينصب المجرور ان كان في موضع نصب
وهو ثلاثة اقسام احدها سماعي جائز في الكلام المنثور نحو نصحته وشكرته وكلته
ووزنته والاكثر ذكر اللام الجار نحو نصحت لكم ان اشكر لي وكلت له ووزنت له وقال
التفتازاني اللام زائدة لان معنى نصحت زيدا ونصحت له مستويان انتهى وفي التنزيل
واذا كالوهم او وزنوهم اي كالوا لهم او وزنوا لهم بتقدير اللام والثاني سماعي خاص بالشعر كقوله وهو ساعدة ابن
جؤية . لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب . لدن بفتح اللام
وسكون الدال المهملة خبر لمبتدأ محذوف اي هو لدن اي لين وبهز متعلق بيعسل بالعين والسين
المهملتين اي يضطرب بهز الكف ومتنه فاعل يعسل والمتن الصلب وضمير فيه يعود الى الهز وفي
للمصاحبة يقول هذا الرمح يضطرب اضطرابا بسبب الهز معه وذلك دليل على كونه لينه
والثعلب فاعل عسل وقوله وهو المتلمس جرير بن عبد المسيح . آليت حب العراق الدهر
اطعمه . والحب ياكله في القرية السوس . آليت حلفت يحتمل ان يكون اخبارا عن نفسه
فتكون التاء مضمومة وان يكون خطابا للملك الخ فتكون مفتوحة وذلك ان عمرو بن هند ملك
الحيرة فبلغه ذلك فحلف الملك انه لا يطعمه حب العراق وهو القمح والحب على تقدير لا اطعمه
لانه جواب القسم وكذا امتنع ان يكون حب منصوبا على شريطة التفسير لان لا النافية
في جواب القسم لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا والسوس يقال لدود
القمح ونحوه والشاهد في البيت الاول في حذف في ونصب الطريق ولا حاجة في
ان الطريق اسم مكان مختص كالبيت والدار اي في الطريق وقول ابن الطراوة ان الطريق
ظرف مردود بانه غير مبهم وقوله انه اسم لكل ما يقبل الاستطراق فهو مبهم لصلاحيته
لكل موضع منازع فيه بل هو اسم لما هو مستطرق قاله في المغني والشاهد في البيت الثاني
في حذف على ونصب حب اي على حب العراق والى هذين القسمين اشار الناظم
بقوله . وان حذف فالنصب للمنجر نقلا والثالث فقياسي وقد نبه في ان وان بعده
الجر فيهما وتقدير النون في الاولى وسكونها في الثانية وغيرها يطرد حذفه بالصلة نحو شهد
الله انه لا اله الا هو ونحو او عجبتم ان جاءكم ونحو كي لا يكون دولة اي بانه اي لا اله
الا هو ومن ان جاءكم ولكيلا اذا قدرت كي مصدرية بدخول اللام عليها تقديرا واهمل
النحويون هنا ذكر كي مع تجويزهم في نحو جئت كي تكرمني ان تكون كي مصدرية واللام
مقدرة قبلها والمعنى لكي تكرمني قاله في المغني واشترط ابن مالك في النظم وغيره في
حذف الجار من ان وان امن اللبس فقال في النظم وفي ان وان يطرد مع امن لبس فيمتنع
الحذف في نحو رغبت في ان تفعل او عن ان تفعل لاشكال المراد بعد الحذف هل هو
على معنى في او عن اذ رغب يتعدى بكل منهما ومعناهما مختلف ويشكل عليه قوله تعالى
وترغبون ان تنكحوهن بحذف الحرف الجار مع ان اللبس موجود بدليل ان المفسرين
اختلفوا في المراد فبعضهم قدر في ان وبعضهم قدر عن ان واستدل كل على ما ذهب اليه
واجيب عنه بجوابين ذكرهما المرادي في شرح النظم احدهما ان يكون حذف
الحرف اعتمادا على القرينة الرافعة للبس وقد اشار الى هذا في منهج السالك والاخر
ان يكون حذف لقصد الابهام ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالهن ومالهن ومن يرغب عنهن
لدمامتهن وفقرهن وقد اجاز بعض المفسرين التقديرين انتهى وفي الكشاف

يجمز

من غير مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا نحو قام وقعد اخواك او قام وضربتهما اخواك
او قام ومررت بهما اخواك وبعضهم كالكسائي يجيز حذف غير المرفوع وهو المنصوب والمجرور
لانه فضلة وهو الذي يفهم من كلام التسهيل وكقوله وهو اتشمس المعني بها تكة بنا عبد
المطلب . بعكاظ يعشي الناظرين اذا هم لمحوا شعاعه ما عملت الاولى وهو يعشي في
شعاعه واعملت لمحوا في ضميره وحذفته والتقدير لمحوه وعكاظ بضم العين المهملة وتخفيف
الكاف وبالظاء المشالة موضع بقرب مكة كان سوقا في الجاهلية ويعشي مضارع اعشى
بالعين المهملة وقيل بالمعجمة وشعاعه بالشين المعجمة ضوءه والضمير المضاف اليه للسلاح
فيما قبله وهذا من الادلة على امتناع حذف غير المرفوع ان في حذفه تهيئة العامل
وهو لمحوا للعمل في شعاعه وقطعه عنه بعد بيعشي بغير معارض فانه يعطف المعنى
رتبة وهذا البيت ضرورة عند الجمهور وان اهملنا الثاني على اختيار البصريين فان احتاج الاول
لمرفوع فالبصريون يضمرونه ولا يحذفونه لامتناع حذف العمدة عندهم وان لزم منه الاضمار
قبل الذكر وهو عود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة لان الاضمار قبل الذكر قد جاء مصرحا به
في غير هذا الباب نحو ربه رجلا ونعم رجلا فرجلا فيهما تمييز للضمير المجرور برب والمرفوع
على الفاعلية بنعم ورتبة التمييز التأخير فقد عاد الضمير على التمييز وهو متأخر لفظا ورتبة وجاء
الاضمار قبل الذكر في هذا الباب الذي نحن فيه وهو باب التنازع نثرا وشعرا فحكى بعض
العرب ضربوني وضربت قومك بالنصب حكاه سيبويه فقد اعمل الثاني واضمر في الاول ضمير
الفاعل وهو الواو والعائد على المتنازع فيه وهو قومك المنصوب على المفعولية والمفعول رتبته
التأخير فعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة وقال الشاعر . جفوني ولم اجف الاخلاء انني
لغير جميل من خليلي مهمل . فاعمل الثاني ونصب الاخلاء واعمل الاول في ضميره وهو الواو
المرفوعة الرفع على الفاعلية فقد اعاد الضمير على الاخلاء المنصوب على المفعولية والاخلاء
جمع خليل والجميل الشيء الحسن ومهمل اسم فاعل من الاهمال وهو الترك والكسائي وهشام
الضرير والسهيلي والكوفيون يجيزون الحذف للضمير المرفوع على الفاعلية هربا من الاضمار قبل
الذكر تمسكا بظاهر قوله وهو علقمة بن عبدة يمدح الحارث بن جبلة الغساني . تعفق
بالارطى لها وارادها رجال فبذت نبلهم وكليب . اذ لم يقل تعفقوا على تقدير اعمال
الثاني ولا ارادوا على تقدير اعمال الاول ويمكن ان يجاب عنه بانه اعمل الثاني
ولم يقل تعفقوا على لغة الجمع لانه يجوز ان يؤتى بمفرد اعلى مذهب البصريين باعتبار تأويله
بالمذكور وبهذا قال الموضح بظاهر قوله ولم يقل بعده وتعفق بفتح العين المهملة وتشديد
الفاء ونحوها ما اي استتر والارطى شجر وبذت بالباء الموحدة والذال المعجمة المشددة اي غلبت
ونبلهم بسكون الموحدة سهامهم فاعل بذت وكليب بفتح الكاف وكسر اللام جمع كلب
كعبيد جمع عبد والحاصل ان العمل لاحد العاملين في المتنازع فيه ويعمل المهمل في ضميره
سواء اتفق مطلوبهما ام اختلف والفراء يقول ان استوى العاملان في طلب المرفوع وكان
العطف بالواو كما في المغني فالعمل لهما لانهما لما كان مطلوبهما واحدا كانا كالعامل الواحد
نحو قام وقعد اخواك فاخواك مرفوع عنده بهما وفيه يكون الاسم الواحد فاعلا لفعلين
مختلفين لفظا ومعنى وهو مشكل فان النحويين يجعلون العوامل كالمؤثرات الحقيقية واجتماع
مؤثرين على اثر واحد ممنوع عند اهل الاصول قاله الرضي ثم قال وجاز عند الفراء وجه اخر وهو

ان تاتي بعاعل الاول ضميرا متصلا بعد المتنازع فيه لتعذر المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر هنا هو النقل النحوي عن العرب انتهى وان اختلفا اي العاملان في طلب المعمول بان كان اولهما يطلب مرفوعا اضمرته موخرا وجوبا كضرباني وضربت زيدا هو اتفقت مقالة العرب فهو ما على ضربني و انما اخرعن الظاهر هربا من الاضمار قبل الذكر ولم يجز حذفه هربا من حذف الفاعل هذا كله لان الفاعل الاول المرفوع مع اعمال الثاني و ان اعملنا الثاني وان احتاج الاول المنصوب لفظا وهو ما يصل اليه العامل بنفسه او محلا وهو ما يصل اليه العامل بواسطة حرف الجر فان اوقع حذفه اي المنصوب فيه لبس كالها او لم يوقع فيه لبس ولكن كان العامل من باب كان او من باب ظن وجب اضمار المعمول موخرا عن التنازع فيه في المسائل الثلاث فالاول نحو استعنت واستعان علي زيد به فالاول يطلب زيد المجرور الباء و الثاني يطلبه فاعلا لانه اشرف معموله المجرور بعلي فاعملنا الثاني واضمرنا ضمير زيد مجرورا بالباء موخرا او قلنا به و الذي حملنا على ذلك انا لو اضمرناه مقدما قبل استعان لزم الاضمار قبل الذكر و لو حذفناه اوقع في لبس فلا يعلم هل زيد مستعان به او عليه و الثانية نحو كنت وكان زيد صديقا اياه وكنت وكان تنازعا صديقا على الخبرية لهما فاعملنا الثاني فيه واعملنا الاول في ضميره موخرا و الثالثة نحو ظنني وظننت زيدا قائما اياه فظنني يطلب زيدا قائما فاعلا ومفعولا ثانيا وظننت يطلبهما مفعولين فاعملنا الثاني ونصبنا زيدا قائما وبقي الاول يحتاج الى فاعل ومفعول ثان فاضمرنا الفاعل مقدما مستترا واضمرنا المفعول الثاني موخرا وقلنا اياه ولم يحذف المنصوب في المسألة الثانية والثالثة لانه عمدة في الاصل اذ هو خبر مبتدا وقيل في باب ظن وكان يضمر مقدما كالمرفوع لانه مرفوع في الاصل فيقال ظنني اياه وظننت زيدا قائما هكذا مثل ابن حيان في النكت الحسان بالضمير منفصلا و لا يتعين بل يجوز اتصاله نحو ظننيه على ما تقدم من اختلاف الترجيح و قول الشارح تبعا لابيه في شرح الكافية و لا يجوز تقديمه عند الجميع مخالف لظاهر التسهيل وتصريح ابن عصفور وابن خروف بذلك و قيل لا يضمر ولا يحذف بل يظهر كما في المسألة الآتية فيقال ظنني ومنطلقين فيقال ظنني قائما وظننت زيدا قائما و قيل لا يضمر و لا يظهر بل يحذف وهو الصحيح لانه حذف لدليل فان المفسر دال عليه قال ابن عصفور وهذا المذهب اسد المذاهب لان الاضمار قبل الذكر والفصل بين العامل والمعمول لم يرد الا ضرورة فيه وحذف الاختصار في باب ظن قد تقدم الدليل على جوازه انتهى و شرط الحذف ان يكون المحذوف مثل المثبت افرادا وتذكيرا وفرعيهما فان لم يكن مثله لم يجز حذفه نحو علمني وعلمت الزيدين قائمين فلا بد ان تقول اياه مقدما او متاخرا ولا يجوز حذفه قاله ابو حيان في النكت الحسان وان كان العامل من غير باب كان وظن ولم يلبس وجب حذف المنصوب لفظا او محلا لانه فضلة مستغنى عنه فلا حاجة لاضماره قبل الذكر كضربت وضربني زيد ومررت ومر بي زيد و قيل يجوز اضماره كقوله. اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب جهارا فكن في الغيب احفظ للود. فاعمل الثاني واضمر في الاول ضمير المفعول وهذا البيت ضرورة عند الجمهور ولم يوجب في التسهيل حذفه بل جعله اولى و الى ما تقدم اشار الناظم بقوله. واعمل المهمل في ضمير ما تنازعاه والتزم ما التزما. قال. و لا تجئ مع اول قد اهملا بمضمر لغير رفع اوهلا. بل حذفه الزم ان يكن غير خبر. واخرنه ان يكن هو الخبر. مسألة اذا اختلف المخبر عنه ومفسر الضمير و احتاج العامل المهمل الى

جمي

ضمير وكان ذلك الضمير المحتاج اليه خبرا عن اسم وكان ذلك الاسم المخبر عنه مخالفا في الافراد او التذكير او غيرهما من التانيث والتثنية والجمع للاسم المفسر له وهو الاسم المتنازع فيه وجب العدول من الاضمار الى الاظهار و الى ذلك اشار الناظم بقوله. واظهر ان يكن ضمير خبرا لغير ما يطابق المفسرا. نحو اظن ويظناني اخا الزيدين اخوين لانه لا بد لاعمال اظن ويظنني الزيدين اخوين فالتثنية فيها ما اظن يطلب الزيدين اخوين مفعولين ويظنني يطلب الزيدين فاعلا واخوين مفعولا ثانيا لانه اخر معموله لان الاول هو ياء المتكلم المتصلة به فاعملنا الاول وهو اظن فنصب الاسمين وهما الزيدين اخوين على انهما مفعولا اظن واضمرنا في الثاني وهو يظنني ضمير الزيدين وهو الالف في يظناني فاستوفى عمله ومعموله الاول وبقي عليه المفعول الثاني فيظناني يحتاج الى اضماره وهو خبر في الاصل عن ياء المتكلم المتصلة به التي هي الان المفعول الاول بعد دخول يظن والياء مخالفة للاخوين الذي هو مفسر للضمير الذي ياتي به مكان الياء مفرد والاخوين تثنية فدار الامر بين اضماره مفردا ليوافق المخبر عنه وهو الياء وبين اضماره مثنى ليوافق المفسر وهو الاخوين وفي كل منهما محذور لا محيص عنه فوجب العدول الى الاظهار فقلنا اخا فوافق المخبر عنه وهو الياء في الافراد ولم يضره مخالفته للاخوين لانه اي اخا اسم ظاهر لا يحتاج الى ما يفسره هذا التقرير ما اختاره في هذه المسألة قال المرادي تبعا لجماعة على سبيل البحث والذي يظهر لي فساد دعوى التنازع في الاخوين لان يظنني يطلبه لكونه مثنى والمفعول الاول مفرد وجوابه ان المتنازع فيه مطلق الاخوة من غير نظر الى كونه مفردا او مثنى قاله صاحب المتوسط بمعناه وفيه نظر لان التنازع لا يكون في مبهم وعن الكوفيين انهم اجازوا فيه وجهين حذفه واضماره مفردا على وفق المخبر عنه فيقولون على الحذف اظن ويظناني الزيدين اخوين ويحذفون اخا لدلالة اخوين عليه و يقولون على الاضمار اظن ويظناني اياه الزيدين اخوين كذا نقله في شرح الكافية مفردا لان العلة المقتضية لتاخيره وهي تاخير المفسر مفقودة هنا و ان اعملنا الثاني فالحكم فيه كما سبق من وجوب الاظهار ومن اجاز الوجهين المحكيين عن الكوفيين ولكن يضمر موخرا قاله المرادي في شرح التسهيل وفيه البحث الثاني هذا باب المفعول المطلق الذي يصدق عليه قولنا مفعول بغير صلة صدقا منصوب بفعل او ما في معناه صدقا غير مقيد بحرف جر او ظرف متعلق بغير نحو لا بقيد الجاعل فلا صدق المفعولية عليه مقيد بالجار كالمفعول به والمفعول له والمفعول فيه والمفعول معه و هذه التسمية للبصريين و اما غيرهم فلا يسمى مفعولا الا المفعول به خاصة و يعبرون في غيره مشبه بالمفعول قاله الموضح في الحواشي و المفعول المطلق هو اسم يوكد عامله فيفيد ما افاده العامل من الحدث من غير زيادة على ذلك او يبين نوعه اي نوع العامل فيفيد زيادة على التوكيد او يبين عدده اي عدد العامل فيفيد عدد مرات العامل زيادة على التوكيد وليس نوعا خبرا عن مبتدا او لا حالا عن غيره نحو ضربت ضربا او ضربت ضرب الامير او ضربت ضربتين فالاول مثال لما يؤكد عامله و الثاني مثال لما يبين نوعه و الثالث مثال لما يبين عدده بخلاف نحو ضربك ضرب اليم فانه وان بين العدد فهو

[illegible]

الأول والنوع في الثاني لوصفه [illegible] فهو خبر عن مبتدا فلا يكون مفعولا مطلقا وبخلاف نحو ولى
مدبرا فإنه وإن كان توكيدا لعامله فهو حال من الضمير المستتر في عامله فلا يكون مفعولا مطلقا
والى بيان أن المفعول المطلق يفيد المعاني الثلاثة أشار الناظم بقوله . توكيدا او نوعا
يبين او عدد . واكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرا كما تقدم من الأمثلة والمصدر كما
قال الناظم . المصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل وهو اسم الحدث الجاري على الفعل
وليس علما ولا مبدوا بميم زائدة لغير المفاعلة كما قال الموضح في باب اعمال المصدر وخرج بجريانه
على الفعل وهو الجريان على الفعل نحو غسلا ووضوءا وعطاء من قولك نحو اغتسل غسلا
وتوضأ وضوءا وأعطى عطاء فإن هذه الثلاثة اسماء مصادر وليست مصادر لعدم
جريانها على افعالها لأن اغتسل قياس مصدره الجاري عليه الاغتسال وتوضأ قياس مصدره
الجاري عليه التوضؤ وأعطى قياس مصدره الجاري عليه الإعطاء وخرج بقولنا وليس
علما نحو حماد علما للمحمدة وبقولنا ليس مبدوا بميم زائدة لغير المفاعلة نحو مقتل بمعنى
القتل فإنهما من أسماء المصادر والفرق بين المصدر واسمه أن المصدر يدل على الحدث
بنفسه واسم المصدر يدل على الحدث بواسطة المصدر فمدلول المصدر معنى ومدلول اسم
المصدر لفظ المصدر وسمي المصدر مصدرا لأن الفعل صدر عنه أي أخذ منه فهو مصدر لا بل
للمكان الذي ترد ثم تصدر عنه والمصدر المنصوب على المفعولية المطلقة عامله
اما مصدر مثله لفظا ومعنى نحو فإن جهنم جزاؤكم جزاء موفورا فجزاء مفعول
مطلق وعامله جزاؤكم وهو مصدر مثله لفظا ومعنى او معنى لا لفظا نحو أعجبني إيمانك تصديقا وقول
الجرمي لا يعمل المصدر في المصدر مردود بالآية ونحوها او ما اشتق منه لفظا من فعل غير تعجبي
ولا ناقص ولا ملغى عن العمل نحو وكلم الله موسى تكليما وخرج عنه فعل التعجب فلا يقال
ما أحسن زيدا إحسانا ولا الأفعال الناقصة فلا يقال كان زيد قائما كونا ولا الأفعال الملغاة فلا
يقال زيد ظننت قائما ظنا او من وصف اسم فاعل او اسم مفعول او أمثلة المبالغة دون اسم التفضيل
والصفة المشبهة فاسم الفاعل نحو والصافات صفا واسم المفعول نحو الخبز مأكول
أكلا وأمثلة المبالغة نحو زيد ضراب ضربا ولا يجوز زيد حسن وجهه حسنا ولا أقوم
منه قياما وأما قوله . أما الملوك فأنت اليوم ألأمهم لؤما . وأبيضهم
سربال طباخ . فلؤما منصوب بمحذوف قاله صاحب البديع وإلى ناصب المفعول المطلق
أشار الناظم بقوله . بمثله أو فعل أو وصف نصب . وما ذكر من أن الفعل والوصف
مشتقان من المصدر هو الصحيح من مذهب البصريين وإليه يشير قول الناظم . وكونه أصلا
لهذين انتخب كالفعل [illegible] واختاره [illegible] وزعم بعض البصريين أن الفعل
أصل للوصف فيكون فرع الفرع وزعم الكوفيون أن الفعل أصل لهما أي للمصدر والوصف
وزعم ابن طلحة أن الفعل والمصدر أصلان وليس أحدهما مشتقا من الآخر والصحيح الأول
لأن الفرع لا بد فيه من معنى الأصل وزيادة والفعل يدل على الحدث والزمان والصفة تدل على الحدث
والموصوف ولا دلالة لها على الزمان المعين . فصل ينوب عن المصدر في
الانتصاب على المفعول المطلق [illegible] المصدر من صفة له كسرت أحسن السير
والأصل سرت السير أحسن السير فحذف الموصوف وأضيفت صفته التي هي مثله لأنه عليه
ونابت منابه وانتصب انتصابه واشتمل الصماء والأصل الشملة الصماء فحذف الموصوف ونابت

صفته

صفته منابه وانتصبت انتصابه وضربته ضرب الأمير اللص أي ضربا مثل ضرب الأمير
اللص فحذف الموصوف وهو ضربا ثم المضاف وهو مثل ومن ثم وقع نعتا للنكرة وإن أضيف
لمعرفة لأنه لم يكتسب التعريف من المضاف إليه لتوغله في الإبهام وقد [illegible]
بقوله وكذلك صفة المصدر إذا أضيفت إليه نحو سرت أشد السير لأن الصفة هي الموصوف
في المعنى وإنما قدمت لتدل على المبالغة انتهى وما ذكره الموضح من إقامة الصفة
مقام الموصوف في الانتصاب على المفعولية المطلقة تبع فيه ابن مالك في شرح التسهيل
وخالف ذلك في شرح العمدة فقال ونبه بما ينوب عن المصدر صفته نحو فكلا منها رغدا لأنها
للمعربين زعموا أن الأصل أكلا رغدا وأنه حذف الموصوف ونابت صفته منابه وانتصبت
انتصابه ومذهب سيبويه أن ذلك إنما هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه والتقدير
فكلاه حال كونه أكلا رغدا ويدل على ذلك أنهم يقولون سير عليه طويلا فيقيمون الجار والمجرور
مقام الفاعل ولا يقولون طويل بالرفع فدل على أنه حال لا مصدر ولا جاز إقامته مقام الفاعل
لأن المصدر يقوم مقام الفاعل بالاتفاق انتهى او من ضميره أي ضمير المصدر نحو عبد الله بالنصب
أظنه جالسا فعبد الله مفعول أول لأظن وجالسا مفعول به ثان والهاء في أظنه
ضمير المصدر نائبة عنه في الانتصاب على المفعولية المطلقة وهي نائبة عن
مصدر مؤكد فيكون التقدير أظن ظنا او عن نوعي فيكون التقدير الظن [illegible] فيفرده
الشارح تبعا للمصنف وفيه بحث قال الموضح في الحواشي والذي يظهر أن الضمير
إنما يقوم مقام المؤكد خاصة وذلك كقوله . من كل ما نال الفتى قد نلته إلا التحيه .
وقوله . هذا سراقة للقرآن يدرسه . والمرء عند الرشا إن يلقها ذيب . أي يدرس الدرس
وقد نقل المثال ونصوا بأنه لم يعد لا التوكيد [illegible] وأما نحو فإني أعذبه
عذابا لا أعذبه أحدا فتقديره لا أعذب هذا التعذيب الخاص فالضمير هنا نائب عن المصدر
النوعي فصار له حالتان انتهى كلامه في الحواشي ومن خطه نقلت وينبغي أن تكون أل
في الضرب والدرس للجنس لا للعهد وإلا يكن نوعيا أيضا او من اشارة اليه أي إلى المصدر سواء
كان اسم الإشارة متبوعا بالمصدر أم لا فالأول نحو ضربته ذلك الضرب بالنصب والثاني
نحو ضربته ذلك فذلك في المثالين مفعول مطلق نائب عن المصدر وذهب ابن مالك
في شرح التسهيل إلى أنه لا بد من جعل المصدر تابعا لاسم الإشارة المقصود به المصدرية
وذهب سيبويه والجمهور إلى أن ذلك لا يشترط ومن كلام العرب ظننت ذاك
يشيرون به إلى الظن قاله المرادي في التلخيص او من مرادف له معنى نحو شنئته بغضا
فبغضا مفعول مطلق نائب عن شنئا فإن الشنء مصدر شنئ بكسر النون مرادف للبغض
وأحببته مقة فمقة مفعول مطلق نائب عن محبة فإن المقة بكسر الميم مصدر ومق
مرادف للمحبة وفرحت جذلا فجذلا مفعول مطلق نائب عن فرحا فإن الجذل بفتحتين
وهو بالذال المعجمة مصدر جذل بالكسر مرادف للفرح وظاهر كلام الموضح تبعا لابن
مالك أن المرادف منصوب بالفعل المذكور وهو مذهب المازني والمنقول عن الجمهور أن ناصبه
فعل من لفظه مقدر والتقدير عندهم في الأمثلة المذكورة شنئته وبغضته بغضا وأحببته
وومقته مقة وفرحت وجذلت جذلا او من مشارك له أي للمصدر المحذوف في مادته
وحروفه وهو أقسام ثلاثة اسم مصدر غير علم كما تقدم من نحو اغتسل غسلا وتوضا

جالسا

وضوءا او اعطي عطاء وفي شرح التسهيل ان المصدر العلم لا يستعمل مذكرا ولا مبنيا واسم عين
ومصدر لفعل اخر فاسم العين والله انبتكم من الارض نباتا فنباتا اسم عين للنبات وهو
ما ينبت من زرع او غيره ومنه زكاة النبات وعن سيبويه ان نباتا في الاية مصدر جار على
غير الفعل وكانه نائب عن انباتا قاله الشاطبي وعلى هذا يكون من القسم الثالث وهو ما كان
مصدرا لفعل اخر نحو وتبتل اليه تبتيلا فنباتا نائب عن انباتا وتبتيلا نائب عن تبتلا
والاصل في مصدر انبت وتبتل انباتا وتبتلا لان قياس مصدر انبت الانبات لا النبات لانه
مصدر نبت قال ابن القطاع نبت البقل نباتا وقياس مصدر تبتل التبتل لا التبتيل لان
التبتيل مصدر بتل بالتشديد او من نعته الدال على نوع منه اي من المصدر كقعد القرفصا
بالمد والقصر ورجع القهقرى بالقصر فقط فان القرفصا نوع من القعود والقهقرى نوع من
الرجوع والاصل قعد القعدة القرفصا ورجع الرجوع القهقرى فحذف المصدر وانيب عنه نعته
الدال على نوع منه فان قلت القرفصا والقهقرى مصدران فكيف يقال نابا
عن المصدر قلت اجيب بانهما نابا عن المصدر الاصلي المختص للفعل واكثر وفي
هذا الجواب نظر لانه يقتضي ان انتصاب النوعي فرع عن انتصاب المؤكد ولا قائل به
قاله الموضح في الحواشي او من نعته الدال على عدده اي المصدر كضربته عشر ضربات
فعشر نائب عن المصدر والاصل ضربته ضربا عشر ضربات فحذف المصدر وانيب عنه عدده ومثله
فاجلدوهم ثمانين جلدة والاصل فاجلدوهم جلدا ثمانين جلدة فحذف المصدر وانيب عنه
ثمانين وجلدة تمييز او من نعته الدال على آلته اي آلة المصدر كضربته سوطا او عصا
والاصل ضربته ضربا بسوط او عصا ثم توسع في الكلام فحذف المصدر واقيمت الالة مقامه
واعطيت ماله من اعراب وافراد وتثنية او جمع تقول ضربته سوطين واسواطا والاصل
ضربتين بسوط وضربات بسوط قاله الشارح وقال المرادي في التكميل اصل ضربته سوطا
ضربته ضربا بسوط فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه قال ولا يطرد في كل آلة معهودة
للفعل فلو قلت ضربته خشبة لم يجز لانه لا يعهد كون ذلك آلة لهذا الفعل انتهى او من
كل وما في معناها مضافة الى المصدر نحو فلا تميلوا كل الميل فكل مفعول مطلق نائب عن
مصدر محذوف والاصل فلا تميلوا ميلا كل الميل ونحو قوله وهو قيس ابن الملوح وقد يجمع
الله الشتيتين بعدما يظنان كل الظن ان لا تلاقيا والاصل يظنان ظنا كل الظن
ونحو ضربته جميع الضرب او عامة الضرب او من بعض وما في معناها مضافة الى المصدر
كضربته بعض الضرب فبعض مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف والاصل ضربته ضربا
بعض الضرب وفي التنزيل ولو تقول علينا بعض الاقاويل ونحو ضربته نصف الضرب وفي
التنزيل والنظم وحاصل ما ذكره الموضح ان النائب عن المصدر نوعان
نائبا عن مؤكد ونائبا عن مبين فالنائب عن المؤكد المراد به المشار له في المادة بالاقسام
الثلاثة والنائب عن المبين ما بقي وهو الوصف والضمير والاشارة والنوع والعدد والالة
وكل وبعض وقد دخل في قول النظم ونرتبه عند ما علمت مسئلة المصدر المؤكد
لعامله لا يثنى ولا يجمع باتفاق فلا يقال ضربت ضربين بالتثنية ولا ضربت ضروبا بالجمع
لانه اسم جنس مبهم يحتمل القليل والكثير كماء وعسل وما فوق ولانه بمنزلة تكرير الفعل
والفعل لا يثنى ولا يجمع باتفاق فكذلك ما كان بمنزلته والمصدر العددي وهو المختوم بتاء

الوحدة

الوحدة كضربته ضربة بعكسه يثنى ويجمع باتفاق فيقال ضربته ضربتين وضربات
لانه مرد لجنس كتمرة وكلمة واختلف في المصدر النوعي فالمشهور من الخلاف
في تثنيته وجمعه الجواز قياسا فيقال ضربته ضربين ضربا عنيفا وضربا رفيقا وضربته
ضروبا مختلفة وظاهر مذهب سيبويه المنع وانه لا يقال منه الا ما سمع واختاره
اي المنع الشلوبين احتج المجيز بجمعه في الفصيح كقوله تعالى وتظنون بالله
الظنونا ولانه مزيد تشبيها بالمفعول به بالقرائن والمانع في المؤكد والجواز
في غيره اشار الناظم بقوله وما لتوكيد فوحد ابدا وثن واجمع غيره وافردا

فصل اتفقوا على انه يجوز لدليل مقالي او حالي حذف عامل
المصدر غير المؤكد وهو المبين للنوع او العدد فالدليل المقالي ما رجعه الى القول
كان يقال ما جلست فيقال بلى جلوسا طويلا او بلى جلستين فجلوسا مصدر نوعي
لوصفه بالطول حذف عامله لجواز الدليل المقالي وهو قول القائل ما جلست والتقدير بلى
جلست جلوسا طويلا وجلستين مصدر عددي حذف عامله لذلك والتقدير بلى جلست
جلستين والدليل الحالي ما مرجعه الى الحال من مشاهدة او غيرها كقولك لمن قدم من
سفر قدوما مباركا ولمن تكرر منه اصابة الغرض اصابتين فقدوما مصدر نوعي واصابتين
مصدر عددي حذف عاملهما لجواز الدليل الحالي وهو الحال المشاهد والتقدير قدمت قدوما
مباركا واصبت اصابتين واما المصدر المؤكد فزعم ابن مالك في شرح الكافية
انه لا يحذف عامله لانه انما جيء به لتقويته وتقرير معناه والحذف مناف
لهما فلم يجز حذفه بخلاف المصدر المبين نوعا او عددا فانه يرد على معنى زائد على معنى
الفعل فاشبه المفعول به فجاز حذف عامله كما جاز حذف عامل المفعول به انتهى كلامه
في شرح الكافية وصرح بذلك في النظم فقال وحذف عامل المؤكد امتنع وفي سواه
لدليل متسع وردت ابنه في شرح النظم بانه اذا اراد ان المصدر المؤكد يقصد به تقوية
عامله وتقرير معناه دائما فلا شك ان حذفه مناف لذلك القصد لكنه ممنوع ولا دليل
عليه وان اراد ان المصدر المؤكد يقصد به التقوية والتقرير وقد يقصد به مجرد التقرير فمسلم
ولكن لا نسلم ان الحذف مناف لذلك القصد لانه اذا جاز ان يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده
بالمصدر فلان يجوز ان يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه احق واولى وبانه قد
حذف جوازا اذا كان خبرا اسم عين في غير تكرير ولا حصر في نحو انت سيرا ووجوبا مع
التكرار او الحصر في نحو انت سيرا سيرا وما انت الا سيرا وفي نحو الحمد لله سقيا ورعيا وحمدا
وشكرا لا كفرا ممتنع مثل هذا اما سهو او عن وروده وقد اثنا الشاطبي على ان المسوغ لحذف العامل
فيه نية التخصيص وهو دعوى على خلاف الاصل ولا يقتضيها مجرى الكلام انتهى كلام ابنه
في شرحه واجاب الشاطبي بان ما قاله الناظم غير لازم لانه انما اريد
تقرير معنى العامل وتقويته فصار لا بد ان يلفظ اخر يقرر معنى اللفظة الاخرى ويوكده فحذفه
هذا القصد نقض للغرض واما ما استدل به فلا دليل فيه لان تلك المصادر لم تات للتاكيد
اصلا وانما هي مصادر جعلت بدلا من افعالها وعوضت عنها فعاملتها النيابة عن افعالها
واعطيت معانيها لا تاكيدها فلو كانت مؤكدة لها لكانت مؤكدة لنفسها والشيء لا يوكد نفسه
انتهى ملخصا مع اختصار فيه فان انت سيرا للتوكيد حيث قال في شرح قول النظم كذا مكرر

وانما جمع الظن في قوله تعالى وتظنون بالله
الظنونا لاختلاف انواعه لان من خلص ايمانه ظن
ان ما وعدهم الله حق ومن ضعف ايمانه
انهم مغلوبون وان الدائرة تكون على
المؤمنين واختلفت ظنونهم وقال الاصحاب
مع علاقة وحب ... هو القتل

وتقول في المؤكد انت تسير سيرا متضمنها ايضا معنى العامل وتهلال لم يتعقب الموضح كلام ابن
الناظم بل اقره عليه لكن اقراره على نحو سقيا ورعيا مشكل بل قال ابن عقيل ان ما قاله ابن الناظم
ليس بظاهر فان جميع ما اتى به من الامثلة ليست من المصدر المؤكد في شيء وانما هي من المصادر
النائبة عن افعالها انتهى والحق ان المصدر النائب عن فعله من قسم المصدر المؤكد وهو في
معنى لا تستشاممن مولده وحذف عامل المؤكد امتنع قاله الموضح في بعض حواشيه على الخلاصة
وفي مقام المصدر المذكور مقام فعله المستعمل او المهمل فيمتنع ذكره معه اي فيمتنع
ذكر الفعل مع المصدر لقيامه مقامه وهو نوعان ما لا فعل له اصلا من لفظه نحو ويل زيد
وويحه وبله الاكف بالاضافة الى المفعول معرفا عامل من معناه على جر معرفة
جلوسا بناء على قول المازني ان جلوسا منصوب بمعرفة ويقدر في نحو ويل زيد وويحه اخزى
الله زيدا ويله واحزن الله زيدا ويحه لان الويل والويح بمعنى الحزن قاله ابو البقاء وقيل
يقدر اهلكه لانهما بمعنى الهلاك وقيل يقدر في ويح رحمه لانها كلمة ترحم وقيل ويل
عذبه لانها كلمة عذاب وذهب بعض البصريين الى ان ويحه وويله وويسه
منصوبة بافعال من لفظها وانشد فما وال ولا واح ولا واس ابو هند قال المرادي في شرح
التسهيل وهو مصنوع انتهى ويقدر في بله الاكف اترك لان بله الشيء كذا بمعنى تركه
والاكف جمع كف وما له فعل مستعمل من لفظه وهو نوعان نوع واقع في الطلب وهو
الوارد دعاء بخير او شر فالاول كسقيا ورعيا والثاني كتبا وجدعا والاصل سقاك
الله سقيا ورعاك الله رعيا وكواه الله كيا وجدعه جدعا والجدع قطع طرف الانف او الشفة
او الاذن او غير ذلك او الوارد امرا او نهيا نحو قياما لا قعودا اي قم قياما لا تقعد قعودا
وكذلك النوعي نحو فضرب الرقاب اي فاضربوا الرقاب وقوله على حين الهى الناس
جل امورهم فندلا زريق المال ندل الثعالب اي اندل يا زريق المال ندل الثعالب اي اختطفه
بسرعة كاختطاف الثعالب وزريق بزاي مهملة مصغر علم رجل والمال مفعول به والى ذلك
اشار الناظم بقوله والحذف حتم مع آت بدلا من فعله كندلا اللذ كاندلا
كذا اطلق ابن مالك القول بان المصدر الذي اقيم مقام فعله في الطلب يجب معه الحذف
ولم يقيده بالتكرار وخص ابن عصفور الوجوب للحذف بالتكرار كقوله وهو العكبري ابن
النجاة الفارجي فصبرا في مجال الموت صبرا فما نيل الخلود بمستطاع اي اصبر صبرا
ووجهه انه جعل تكرار المصدر قائما مقام العامل وبذلك قال ابن الطايع ونصه واعلم
انه جرى مجرى هذا في التزام الاضمار المصادر في الامر المثناة كقولهم الحذر الحذر والنجاء النجاء
وضربا ضربا انتهى قال الموضح في حاشية التسهيل واشار بقوله هذا الى التحذير والاغراء
وبمثل قوله قال ابن عصفور وكلاهما مخالف لاطلاق ابن مالك القول بان المصدر الذي اقيم
مقام عامله في الطلب يلتزم معه الحذف انتهى كلام الموضح او الوارد مقرونا باستفهام
توبيخي وهو ثلاثة اقسام توبيخ المتكلم لنفسه كقول عامر بن الطفيل يخاطب نفسه
أغدة كغدة البعير وموتا في بيت امرأة سلولية وتوبيخ المخاطب نحو اتوانيا وقد جد
قرناؤكم اي اتتوانى توانيا وقوله وهو جرير يهجو خالد بن يزيد الكندي اعبدا حل في شعبى
غريبا الؤما لا ابا لك واغترابا اي اتلؤم لؤما وتغترب اغترابا وعبدا منادى بالهمزة
وشعبى بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة والباء الموحدة موضع وتوبيخ الغائب في حكم حاضر

كقولك لشخص غائب وقد بلغك انه يلعب أألعبا وقد علاه الشيب اي اتلعب لعبا ونوع
واقع في الخبر ولا بد في خمس مسائل احداها مصادر مسموعة كثر استعمالها ودلت
القرائن على عاملها المحذوف كقولهم عند تذكر نعمة او شدة حمدا او شكرا لا كفرا وهي من امثلة
سيبويه وقدره احمد الله حمدا واشكره شكرا لا اكفر كفرا اكثر ما يتكلم بهذه الامثلة مجتمعة وحره
قال ابن عصفور ولا يستعمل كفرا الا مع حمدا وشكرا ولا يقال حمدا وحده او شكرا لا
ان يقاس على الجواز ولا يلزم الاضمار الا مع لا كفرا فهذه الامور جرت مجرى المثل ينبغي
ان يلتزم فيها ما التزمته العرب انتهى وصبرا لا جزعا والتقدير اصبر صبرا لا اجزع جزعا
ولا يخفى ما في كلامه من اللف والنشر المرتب وكقولهم عند ظهور امر يعجب عجبا اي اعجب
عجبا وعند خطاب مرضي عنه او مغضوب عليه افعله وكرامة ومسرة
اي افعل ما تريد واكرمك كرامة واسرك مسرة ولا يستعمل مسرة الا بعد كرامة وكرامة اسم
مصدر اكرم ولا افعله ولا كيدا ولا هما اي لا اكاد كيدا ولا اهم هما هكذا قدر
سيبويه واختلف في تقدير اكاد فقال الاعلم هي الناقصة وقال ابن كاموس هي
التامة والمعنى لا مقاربة وقال ابن خروف تحتمل الوجهان وهما من هممت بالشيء
ولا يخفى ما في كلام الموضح من اللف والنشر المرتب فالمثبت للمرضي عنه والمنفي للمغضوب
عليه المسألة الثانية ان يكون المصدر تفصيلا لعاقبة ما قبله من طلب او
خبر فالاول نحو فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء فمنا وفداء ذكرا تفصيلا
لعاقبة الامر بشد الوثاق والتقدير فاما ان تمنوا منا واما ان تفدوا فداء والثاني
كقوله لاجهدن فاما درء واقعة تخشى واما بلوغ السول والامل فدرء او بلوغ ذكرا
تفصيلا لعاقبة الجهد اي اما ادرء واما ابلغ والى هذه المسألة اشار الناظم بقوله
وما لتفصيل كاما منا عامله يحذف حيث عنا المسألة الثالثة ان يكون
المصدر مكررا او محصورا او مستفهما عنه وعامله خبر عن اسم عين في الانواع الثلاثة
وشروطها اربعة امور احدها التكرير او الحصر او العطف عليه او الاستفهام عنه والثاني
كون المصدر مستفهم الحال لا منقطعا عنه ولا مستقبلا نص على ذلك سيبويه والثالث
كون عامل المصدر خبرا والرابع كون المخبر عنه اسم عين فالمكرر نحو انت سيرا سيرا
والتقدير انت تسير سيرا فحذف تسير وجوبا لقيام التكرير مقامه والمحصور بالا او انما
نحو ما انت الا سيرا وانما انت سير البريد والتقدير ما انت الا تسير سيرا وانما انت تسير
سير البريد فحذف تسير لما في الحصر من التاكيد القائم مقام التكرير والمعطوف عليه نحو
انت اكلا وشربا والتقدير انت تاكل اكلا وتشرب شربا لان العطف كالتكرار نص
عليه هنا وفي باب الاغراء والتحذير ولكن يقدر هنا عاملان بخلاف ذلك الباب
والفرق ان العامل هنا يجب ان يكون من معنى المعمول والمتعاطفان مختلفان في
المعنى فلا ينصبهما عامل واحد والعامل الثاني معطوف على الاول وكلاهما خبر عن
انت قاله الموضح في الحواشي والمستفهم عنه نحو أانت سيرا والتقدير اانت تسير
سيرا نص عليه سيبويه ووجهه ان الفعل تسير المطلوبة للاستفهام ومعنى الاستفهام
الطالب للفعل قائم مقام التكرير وجوز في المغني ان يكون العامل المحذوف وصفا وهو
غير مناسب هنا لان الكلام في قيام المصدر مقام فعله فليتامل واقتصر الناظم على

قوله والتقدير الخ قدر بعضهم فاما تمنوا
يدرون ان وحذف النون وهو لغة جاء عليها
قول الشاعر ابيت اركب مع بنيتي تدركين ووجهه
بالعنبر والمسك الذكي وقوله على الله عليهم
لا انذر خلفا الغيبة حتى تومنوا ولا تومنوا حتى تحابوا
ونحوه

المكرر والمحصور فقال كذا مكرر وذو حصر ورد. فإن فعل لا اسم عين افتقر فإن لم
يكن المصدر مكررا أو محصورا ولا مستفهما عنه ولا معطوفا عليه لم يجب إضمار عامله
نحو أنا أسير سيرا وإن شئت أظهرته فقلت أنا أسير سيرا ولو كان العامل خبرا عن اسم معنى
لم يجب إضمار فعل بل يتعين رفع المصدر على الخبرية نحو أمرك سير سير البريد وخلاف
كونه خبرا عن اسم عين كما تقدم فإنه لم يؤمن معه اعتقاد الخبرية لأن المعنى لا يخبر
به عن العين إلا مجازا كقوله. فإنما هي إقبال وإدبار أي ذات إقبال وإدبار قاله في
شرح الكافية المسألة الرابعة أن يكون المصدر مؤكدا لنفسه أو مؤكدا لغيره
فالأول وهو المؤكد لنفسه هو الواقع بعد جملة هي نص في معناه نحو له علي ألف
عرفا أي اعترافا فجملة له علي ألف نص في الاعتراف لأنها لا تحتمل غيره ويسمى مؤكدا لنفسه
لأنه بمنزلة إعادة ما قبله فكأن الذي قبله نفسه والثاني وهو المؤكد لغيره هو
الواقع بعد جملة تحتمل معناه وغيره ويقع منكرا ومعرفا فالأول نحو زيد ابني حقا
فجملة زيد ابني تحتمل الحقيقة والمجاز ولكنها صارت نصا بالمصدر لأن قولك حقا يرفع المجاز
ويثبت الحقيقة ويسمى مؤكدا لغيره لأنه يجعل ما قبله نصا بعد أن كان محتملا فهو مؤثر
والمؤكر به متأثر والمؤثر غير المتأثر والثاني قسمان ما هو جار في النفي وما هو واجب
فالأول نحو هذا زيد الحق لا الباطل فجملة هذا زيد تحتمل الصدق والكذب فإذا قلت
الحق فقد حققت أحد الاحتمالين ورفعت الاحتمال الآخر وكأنك قلت أحقه الحق وحقا
فإن كان المخاطب يعتقد خلاف ما ذكرت وأردت قصر القلب قلت لا الباطل بالنصب
عطفا على الحق والثاني لا أفعل كذا البتة فجملة لا أفعل كذا تحتمل استمرار النفي وانقطا
عه فإذا قلت البتة حققت استمرار النفي ورفعت الانقطاع وألبتة القطع
ويقال لا أفعله البتة لكل أمر لا رجعة فيه قاله في الصحاح وأل في البتة لازمة الذكر
فإنه الوضع في الحواشي وفي حاشية العلامة عبد القادر المكي على هذا الكتاب يقال
لا أفعله بتة والبتة أي بتتة بتة والبتة وفي اللباب لم يسمع في البتة إلا قطع
الهمزة والقياس وصلها وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله. ومنه ما يدعو
نه مؤكدا. لنفسه أو غيره فالمبتدا. نحو له علي ألف عرفا. والثان كابني أنت حقا
صرفا. المسألة الخامسة أن يكون المصدر فعلا علاجيا تشبيهيا واقعا بعد
جملة مشتملة عليه أو على اسم بمعناه ومشتملة على صاحبه أي المصدر وهذه أربعة
شروط زاد المرادي شرطا خامسا وهو أن يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل
كمررت فإذا له صوت صوت حمار وإذا له بكاء بكاء الثكلى فالمصدر الثاني
فيهما فعل علاجي واقع بعد جملة وهي له صوت وله بكاء وتلك الجملة مشتملة على اسم
بمعناه وهو المصدر الأول ومشتملة أيضا على صاحب المصدر وهو الهاء في له ولا صالحة
للمصدر الأول للعمل في المصدر الثاني لأنه لا يحل محله فعل إلا مع حرف مصدري ولا يراد به ذلك لأن
المعنى ليس على ذلك لأن المراد أنه مررت به في حال تصويت وبكاء لأنه أحدث التصويت والبكاء
عند مروري به وإذا لم يصلح للعمل فيه تعين أن يكون منصوبا بفعل محذوف وجوبا تضمن الكلام
معنى الفعل لأن معنى إذا له صوت هو يصوت فما بعده انتصاب ما بعده به بتضمنه تقدير
الفعل فكأنه قال سيبويه وإنما انتصب هنا لأنك مررت به في حال تصويت ولم ترد

ان

ان يجعل الآخر صفة للأول ولا بدلا منه. وقال الخليل لما قلت له صوت علم أنه قد صوت فصار
قولك له صوت بمنزلة قولك فإذا هو يصوت فحمل المصدر الثاني على المعنى انتهى ويجوز
الرفع مع استيفاء الشروط على البدلية والصفة إن كان نكرة كما ذكرهما سيبويه ويجوز
أن يكون خبر المحذوف ويمتنع الصفة إن كان معرفة ولا يجوز إلا في الضرورة قاله
سيبويه وقال الخليل يجوز الصفة أيضا على تقدير مثل. وهل الرفع والنصب متكافئان
أم لا فذهب ابن خروف إلى أن الرفع مرجوح لأن الكتاب ليس بحوا لا في أو والنصب
سالم من هذا المجاز وذهب ابن عصفور إلى أنهما متكافئان لأن في النصب
التقدير ولا أصل عدمه ويجب الرفع في نحو قولك له ذكاء ذكاء الحكماء لأنه أي الذكاء
فعل معنوي لا علاجي والمراد بالعلاجي ما يحتاج في إحداثه إلى علاج بتحريك عضو
من الأعضاء كالضرب والشتم والمعنوي بخلافه كالعلم والذكاء وإنما وجب الرفع مع غير
العلاجي لأنك إذا قلت له ذكاء فلست تريد أنه يفعل شيئا بل أنه ذو ذكاء فكان بمنزلة
له بر بر الأسير وكما لا ينصب بر وكذلك هنا ويجب الرفع أيضا في نحو له صوت صوت
حسن لأنه غير تشبيهي وفي نحو صوته صوت حمار لعدم تقدم الجملة لأن صوته
مبتدأ وصوت حمار خبره وفي نحو فإذا في الدار صوت صوت حمار وفي نحو فإذا عليه
نوح نوح الحمام لعدم تقدم صاحبه فيهما أما الأول فلأن الضمير المستقر في المجاز والمجرور
للمصدر لا لصاحبه وأما الثاني فلأن الضمير المجرور بعلى ليس عائدا على صاحب النوح وإنما هو
للمنوح عليه لا للنائح فلم يتحقق فاعل الفعل المقدر الذي ينصب المصدر وربما نصب نحو
هذين المثالين لكن على الحال من الضمير لا على المفعول المطلق لأنه ليس منه تنبيه
مثل له صوت صوت حمار في النصب على المفعول المطلق قوله وهو أبو كبير بالباء الموحدة
المكسورة واسمه عامر بن الحليس الهذلي يصف قرينا. ما إن يمس الأرض إلا منكب منه وحرف
الساق طي المحمل. فطي مفعول مطلق وناصبه محذوف تقديره يطوي لأن ما قبله وهو
ما إن يمس الأرض إلا منكب بمنزلة له طي فهي جملة مشتملة على المصدر وعلى صاحبه
قاله سيبويه بمعناه ونصه صار ما إن يمس الأرض بمنزلة له طي انتهى وما نافية وإن
زائدة وحرف الساق مرفوع بالعطف على منكب والمعنى أن هذا الرجل ضامر قد بلغ في
النحول إلى حد لا يصل بطنه إلى الأرض إذا اضطجع وإنما يمس الأرض منه منكبه وحرف الساق
وأراد بطي المحمل الذي هو الخلق كطي المحمل وأنه متجاف كتجافي المحمل بكسر الميم الأولى وفتح
وفتح الثانية وهو علاقة السيف واقتصر في النظم على بعض شروط المسألة وأحال بقية
الشروط على المثال فقال كذا والتشبيه بعد جملة. كلي بكا بكاء ذات عضله.

هذا باب المفعول له ويسمى المفعول لأجله والمفعول من أجله
وهو ما فعل لأجله فعل فإنك جئت رغبة فيك فرغبة اسم فعل لأجله فعل وهو
المجيء وحكمه النصب بشروط جمع ما أشار إليه أي للنصبه خمسة أمور الأول
كونه مصدرا فلا يجوز جئتك السمن والعسل بالنصب لأنه اسم عين لا مصدر وهذا
الشرط قاله الجمهور لأن النصب يشعر بالعلية والذوات لا تكون عللا للأفعال غالبا
لأن الفعل أحداث والمصدر اسم للحدث وأجاز يونس بن حبيب أما العبيد بالنصب فذو
عبيد زاعما أن قوما من العرب يقولون ذلك أو صبه عنده تعظيما بعبيد وغيرهم

كالمتكلم في عليه وصفه بفعل العبير وتاول نصب العبير على انه مفعول له وان كان غير مصدر بمعنى مهيي بذكر تخص باجل العبير فالمذكور زيد وعمير لا غير فالعبير علة للذكر وهذا النصب انكره سيبويه وقبحه وقال انه لغة خبيثة قليلة وانما يجوز على ضعفه اذا لم يرد عبيرا باعيانهم وانه الزجاج على تقدير انشدتها العبير اي مطلبا تخص من اجل تطلبه العبير بزيد وعمير وهذا كله مراعاة للمصدر والشرط الثاني كونه قلبيا اي من افعال النفس الباطنة كالرغبة لان العلة هي الحاملة على ايجاد الفعل والحامل على الشيء متقدم عليه وافعال الجوارح ليست كذلك فلا يجوز جئتك قراءة للعلم من افعال اللسان ولا قتلا للكافر من افعال اليد وهذا الشرط قاله ابن الخباز وغيره كالزنبري وجوز الاول قراءة العلم وابتغاء قتل الكافر وهذا الشرط مستغنى عنه بشرط اتحاد الزمان لان افعال الجوارح لا تجتمع في الجوارح الزمان مع الفعل المعلل قاله الشاطبي واجاز الفارسي جئتك ضرب زيد اي لتضرب زيدا ويوخذ منه ان الفارسي لا يشترط الاتحاد في الفاعل ايضا لان فاعل المجيء غير فاعل الضرب وهو مذهب ابن خروف كما سياتي والشرط الثالث كونه علة لانه الباعث على الفعل واستشكل جعل العلة شرطا لانها محل الشروط ومحل الشروط لا يجعل شرطا وجوابه بان هذه شروط لنصبه لا لتحقيق ماهيته عرضا كان بفتح العين والراء المهملتين وهو ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت كما تقدم في باب النعت والتوكيد وصفه ما قبل ان الغرض بالعين المعجمة ما كان باعثا على الفعل ووجوده متاخر عنه فلا يصح تمثيله بقوله كرغبة بفتح الراء وسكون الغين المعجمة وفتح الموحدة او غير عرض وهو ما كان جبليا من لا وصاف اللازمة كفعر عن الحرب جبنا فان الجبن وصف جبلي لازم والشرط الرابع اتحاده بالمعلل به وقتا فان يكون وقت الفعل المعلل بفتح اللام لا ولي والمصدر المعلل بكسر اللام واحدا وللصادق بان يقع الحدث في بعض زمن المصدر كجئتك رغبة وقعدت عن الحرب جبنا ويكون اول زمان الحدث اخر زمان المصدر نحو جئتك خوفا من فرارك او بالعكس نحو جئتك اصلاحا لك فان لم يتحدا وقتا امتنع النصب فلا يجوز تاهبت اليوم السفر غدا لان زمن التاهب غير زمن السفر وهذا الشرط قاله الاعلم يوسف الشنتمري والمتاخرون كالشلوبين وقال تلميذه ابن الضايع بالضاد واهمال العين لم يشترطه سيبويه ولا احد من المتقدمين فعلى هذا يجوز جئتك امس طمعا في معروف غدا لان والشرط الخامس اتحاده بالمعلل به فاعلا فان يكون فاعل الفعل وفاعل المصدر واحدا كقوله تعالى يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق حذر الموت فالحذر مصدر ذكر علة لجعل الاصابع في الاذان وفاعل الجعل والحذر واحد وهم الكفار فان اختلفا الفاعلان امتنع النصب فلا يجوز جئتك محبتك اياي لان فاعل المجيء المتكلم وفاعل المحبة المخاطب وهذا الشرط قاله المتاخرون ايضا وخالفهم ابن خروف فاجاز النصب مع اختلاف الفاعل محتجا بنحو قوله تعالى هو الذي يريكم البرق خوفا وطمعا ففاعل الاراءة هو الله تعالى وفاعل الخوف والطمع المخاطبون واجاب عنه ابن مالك في شرح التسهيل فقال معنى يريكم يجعلكم ترون ففاعل الروية على هذا هو فاعل الخوف والطمع وقيل هو على حذف مضاف اي ارادة الخوف والطمع وجعل الزمخشري الخوف والطمع حالين واقتصر في النظم على ثلاثة شروط وكل الباقي الى المثال فقال ينصب مفعولا له المصدر ان ابان تعليلا كجد شكرا ودن وهو بما يعمل فيه

مفعو

مفعو وقتا وفاعلا وبقي عليه شروط ماهية المفعول له وقد ذكرها ابو البقاء في شرح اللمع لابن جني فقال وللمفعول له شروط احدها ان يصلح في جواب لم الثاني ان يصح جعله خبرا عن الفعل العامل فيه كقولك زرتك طمعا في برك اي الذي حملني على زيارتك الطمع او بشرا كقولك الطمع حملني على زيارتي اياك الثالث ان يصح تقديره باللام الرابع ان يكون العامل فيه من غير لفظه فلا يجوز ان يجعل زيارة في قولك زرتك زيارة مفعولا له لان المصدر هو الفعل في المعنى والشيء لا يكون علة لوجوده نفسه انتهى ومتى فقد المعلل بكسر اللام لا ولي من شروطه جواز النصب شرطا منها وجب عند من اعتبر ذلك الشرط ان يجر بحرف التعليل وهو اربعة اللام والباء وفي ومن واقتصر في النظم على اللام لانها الاصل فقال وان شرط فقد فاجرره باللام فمثال فقد الشرط الاول وهو المصدرية نحو والارض وضعها للانام فالانام علة للوضع وليس مصدرا فلزم جره باللام ومثال فقد الشرط الثاني وهو القلبية نحو ولا تقتلوا اولادكم من املاق فالاملاق وهو الفقر علة للقتل وهو ليس قلبيا فلزم خفضه بمن التعليلية بخلاف ولا تقتلوا اولادكم خشية املاق فالخشية مصدر قلبي فلزم لذلك جاء منصوبا ومثال فقد الشرط الثالث وهو كونه علة نحو قتلته صبرا فيمتنع جره لان الجر بحرف التعليل يفيد العلية والغرض عدمها فلزم لذلك خفضه ومثال فقد الشرط الرابع وهو الاتحاد في الوقت نحو قول امرئ القيس الكندي فجئت وقد نضت لنوم ثيابها لدى الستر الا لبسة المتفضل فالنوم وان كان علة لخلع الثياب لكن وقت الخلع سابق على وقت النوم فلما اختلفا في الوقت جر باللام ونضت بتخفيف الضاد المعجمة من النضو وهو الخلع ولبسة بكسر اللام بمعنى من اللبس والمتفضل هو الذي يبقى في ثوب واحد والمعنى جئت اليها في حال خلع ثيابها لاجل النوم ولم يبق عليها الا ثوب واحد تتوشح به ومثال فقد الشرط الخامس وهو الاتحاد في الفاعل نحو قول صخر الهذلي وانى لتعروني لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر فالذكرى علة لعرو الهزة وفاعلها مختلف ففاعل العرو الهزة وفاعل الذكرى هو المتكلم لان المعنى لذكري اياك فلزم لذلك جرها باللام والهزة بالكسر النشاط والارتياح ومن انتفى الاتحادان معا وهما اتحاد الوقت واتحاد الفاعل في قوله تعالى اقم الصلاة لدلوك الشمس ففاعل القيام المخاطب وفاعل الدلوك هو الشمس وزمنها مختلفا فزمن الاقامة متاخر عن زمن الدلوك فلزم لذلك جره بلام التعليل وما في الغني اللام في الدلوك بمعنى بعد كظاهره التفتازاني والدلوك الميل يقال دلكت الشمس دلوكا اذا مالت عن وسط السماء ويجوز جر المستوفي للشروط والذي يشير قول الناظم وليس يمتنع مع الشروط بكثرة اذا كان معرفا بال وبقلة ان كان مجردا منها والى ذلك اشار الناظم بقوله وقل ان يصحبها المجرد والعكس في مصحوب ال وشاهد القليل فيهما اي في المعرف بال والمجرد منها لا اقعد الجبن عن الهيجاء ولو توالت زمر الاعداء فالجبن مفعول له وهو معرف بال والهيجاء منصوبا على قلة ولا كثير فيه ان يكون مجرورا وقوله من امكم لرغبة فيكم جبر ومن تكونوا ناصريه ينتصر فرغبة مفعول له وهو مجرد من ال وجاء مجرورا وفيه رد على الجزولي في منعه الجر ولا كثير فيه ان يكون منصوبا وانما كان جر المجرد قليلا بخلاف المعرف بال لانه اشبه الحال والتمييز لما فيه من البيان وكونه نكرة وشاهد الكثير فيهما قوله تعالى ادعوا ربكم خوفا وطمعا والنصب والجر سيان

مولد خبرا عن الفعل الذي والخير فيه نظر
مولد اي الذي حملني الي والخير بنائيه
وان مولد الطاعة وكذا يقال فيما بعد
عند التامل الصادق
عبد الله

مولد والشطر الخ لم يذكر الشيخ الثالث نحو
قرنته ضربا لانه ليس من هذا الباب والحق انه
لم يذكر لا خراجه بقوله ومتى فقد المعلل
بخرج به المعلل ما ليس بعلة فلا يجوز جره بلام

يقال نضوت ثوبي انضوه اذا خلعته ونضوت
النبيعا انضوه اذا سللته من غمده

مولد وهو لا اتحاد في الفاعل او فيه
ايضا عدم كون الهزة فعلا قلبيا

في المضاف فالنصب نحو ينفقون اموالهم ابتغاء مرضات الله فابتغاء مفعول له وهو
مضاف منصوب والجر نحو وان منها لما يهبط من خشية الله اي لاجل خشية الله فخشية مفعول
له وهو مضاف مجرور فيلزم مثله في جر المفعول له المضاف باللام لايلاف قريش فايلاف مفعول
له مضاف مجرور باللام وهي متعلقة بيعبدوا في قوله فليعبدوا رب هذا البيت لايلافهم رحلة
رحلة الشتاء والصيف اي رحلة الصيف الى الشام ودخلت الفاء لما في الكلام من معنى الشرط كانه
قال ان نعم الله عليهم لا تحصى فان لم يعبدوه لسائر نعمه فليعبدوه لاجل ايلافهم رحلة
الشتاء والصيف الذين كانوا يمتارون فيهما لانهم حرمة بيت الله فكان لا يعرض لهم فانهم
عليهم من القطاع والمنتهبين والحرف الجار في قوله لايلاف واجب عند من شرط في نصب
المفعول له اتحاد الزمان وهو الاعلم والمتاخرون لان زمن الايلاف سابق على زمن الامر
بالعبادة ولان زمن العبادة مستقبل وزمن الايلاف ماض ثابت في الجار وقال الكسائي
والاخفش اللام في لايلاف متعلقة باعجبوا مقدرا وقال الزجاج متعلقة بقوله تعالى
فجعلهم كعصف ماكول فتكون السورتان سورة واحدة ويرجحه انهما في مصحف ابي سورة
واحدة ويضعفه ان جعلهم كعصف انما كان لكفرهم وجراتهم على البيت والله اعلم بكتابه
واختلف في ناصب المفعول له فقال الجمهور البصريون منصوب بالفعل على
تقدير لام العلة وخالفهم الزجاج والكوفيون فزعموا انه مفعول مطلق ثم اختلفوا فقال
الزجاج ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير جئت اكرمك اكراما وقال الكوفيون
ناصبه الفعل المتقدم عليه لانه ملاق له في المعنى وان خالفه في الاشتقاق مثل قعدت
جلوسا هذا باب المفعول فيه وهو المسمى عند البصريين
ظرفا ودون الكوفيين لان الظرف في اللغة الوعاء وهو متناهي الاقطار كالجراب والعدل والذي
يسمونه ظرفا من المكان غير متناه … وسماه الفراء محلا والكسائي واصحابه يسمون الظروف صفات
ولا مشاحة في الاصطلاح الظرف ما ضمن معنى في الظرفية باطراد من اسم وقت او
من اسم مكان او من اسم عرضت دلالته على احدهما او من اسم جار مجراه اي يجري احدهما
في المكان والزمان كامكث هنا ازمنا فهنا اسم اشارة من اسماء المكان وازمنا جمع زمن
من اسماء الزمان والاسم الذي عرضت دلالته على احدهما اي الزمان والمكان اربعة احدها
اسماء العدد المميزة بهما اي بالزمان والمكان كسرت عشرين يوما ثلاثين فرسخا فعشرين
مفعول فيه منصوب نصب ظرف الزمان لانه لما ميز بيوما وهو من اسماء الزمان عرضت له
اسمية الزمان وثلاثين مفعول فيه منصوب نصب ظرف المكان لانه لما ميز بفرسخا وهو من
اسماء المكان عرضت له اسمية المكان والثاني ما افيد به كلية احدهما اي الزمان والمكان
او جزئيته كسرت جميع اليوم جميع الفرسخ او كل اليوم كل الفرسخ فجميع وكل مفعول
فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان وظرف المكان لانهما لما اضيفا الى الزمان والمكان عرضت
لهما اسمية الزمان والمكان وصار الدال على كليتهما لانهما من الالفاظ الدالة على العموم والاحاطة
كذا او بعض اليوم بعض الفرسخ او نصف اليوم نصف الفرسخ فبعض ونصف مفعول
فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان وظرف المكان لانهما لما اضيفا الى الزمان والمكان عرضت لهما
اسمية الزمان والمكان وصار الدال على جزئية الزمان والمكان لانهما من الالفاظ الدالة
على الجزئية الا ان بعض يدل على جزء مبهم ونصف يدل على جزء معين من جهة المقدار والثالث

ما كان صفة لاحدهما اي الزمان والمكان كجلست طويلا من الدهر شرقي الدار فطويلا
وشرقي مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان والمكان لانهما لما وصفا بهما الزمان والمكان
عرضت لهما اسمية الزمان والمكان فطويلا صفة للزمان ومن الدهر بيان له وشرقي صفة للمكان
والدار معين له والاصل زمنا طويلا ومكانا شرقيا والرابع ما كان مخفوضا باضافة
احدهما اي الزمان والمكان ثم حذف المضاف واقيم عنه المضاف اليه … في
المضاف والغالب في هذا المضاف اليه النائب عن المضاف المحذوف ان يكون مصدرا و
الغالب في المضاف المحذوف المنوب عنه ان يكون زمانا ولا بد من كونه معينا لوقت
او لمقدار فالمعين لوقت نحو جئتك صلاة العصر وقدوم الحاج فصلاة وقدوم مفعول
فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان لانهما لما نابا عن الزمان عرضت لهما اسمية الزمان فانتصبا
انتصابه والاصل وقت صلاة العصر ووقت قدوم الحاج فحذف المضاف وهو وقت المعين
لوقت المجيء واقيم عنه المصدر وهو صلاة وقدوم والمعين لمقدار نحو انتظرتك حلب
ناقة او نحر جزور فحلب ونحر مفعول فيهما والاصل مقدار حلب ناقة ومقدار نحر
جزور فيفعل فيهما ما تقدم وقد يكون النائب عن الزمان اسم عين نحو قولهم في المثل
لا اكلمه القارظين بالتثنية والاصل مدة غيبة القارظين فحذف مدة واقيم عنها
غيبة ثم غيبة واقيم عنها القارظين وهو تثنية قارظ بالقاف والظاء المشالة وهو
الذي يجني القرظ … وهو شيء يدبغ به قال الجوهري لا اتيك
او يؤوب القارظ العنزي وهما قارظان كلاهما من عنزة خرجا في طلب القرظ
فلم يرجعا وطالت غيبتهما وقد يكون المنوب عنه مكانا نحو جلست قرب
زيد اي مكان قربه فحذف المضاف وهو مكان واقيم عنه المصدر وهو قرب والى
ذلك اشار الناظم بقوله وقد ينوب عن مكان مصدر وذاك في ظرف الزمان
يكثر وانما كان ذلك كثيرا في ظرف الزمان وقليلا في ظرف المكان لقرب ظرف
الزمان من المصدر وبعد ظرف المكان منه الا ترى ان الزمان يشارك المصدر
في دلالة الفعل عليهما لان الفعل يدل على المصدر بحروفه وعلى الزمان بصيغته
بخلاف ظرف المكان فان دلالة الفعل عليه بالالتزام الخارجي اذ كل فعل لابد له
من مكان يقع فيه فلم يقو في ذلك قوة ظرف الزمان … مكان اقامة
المصدر مقام الزمان كثيرة ومقام المكان قليلة والجاري مجرى احدهما اي الزمان
والمكان الفاظ مسموعة توسعوا فيها فنصبوها على تضمين معنى في كقولهم
احقا انك ذاهب فاحقا منصوب على الظرفية متعلقة بالاستقرار على انها
خبر مقدم وانك ذاهب في تأويل مصدر مرفوع بالابتداء عند سيبويه والجمهور على …
ومن ادلة ذلك انك ترى … وانتصب حقا على
الظرفية وقد نطقوا بذلك الحرف الجار في قوله افي حق مواساتي اخاكم وقال
… ابن المنذر القيسي افي الحق اني مغرم بك هائم وانك لا خل هواك
ولا خمر … هوى من هو مغرم به في كونه غير ثابت ولا مستقر على حالة
بما العنب المتردد بين الخلية والخمرية فلا هو خل … حتى يستعمل خلا ولا هو خمر صرف
حتى يستعمل خمرا … الثابتة كيف يكون غرام من اغرم به حقا

ولما كان من الموضح والجاري مجرى أحدهما مشتملا للزمان والمكان خصصه بقوله وهي
جارية مجرى ظرف الزمان دون ظرف المكان وهذا يقع خبرا عن المصادر كما تقدم
في أحقا أنك ذاهب دون الجثث فلا يقال أحقا زيد وذهب المبرد وتبعه ابن مالك
إلى أن حقا مصدر بدل من اللفظ بفعله وأن ما بعدها من أن ومعموليها في تأويل مصدر
مرفوع على الفاعلية على حد أولم يكفهم أنا أنزلنا ورده أبو حيان ومثله أي ومثل
أحقا أنك ذاهب في الانتصاب على الظرفية المجازية غير شك أنه قائم أو جهد
رأيي أنه قائم أو ظنا مني أنه قائم فغير شك وجهد رأيي وظنا مني منصوبات
على الظرفية الزمانية توسعا على إسقاط في والأصل في غير شك وفي جهد رأيي
وفي ظن مني على وزن أحقا وخرج على الحد المذكور في النظم بقوله الظرف
وقت أو مكان ضمنا في باطراد وتبعه الموضح فكأنه أمور أحدها وترغبون أن
تنكحوهن إذا قدر بفي فإنه يصدق عليه أنه اسم ضمن معنى في إذ التقدير وترغبون
في نكاحهن وهو ليس بظرف فإن النكاح ليس بواحد مما ذكرنا لأنه ليس باسم
زمان ولا مكان أما إذا قدر بعن فليس مما نحن فيه والأمر الثاني نحو تخافون يوما
من أسماء الزمان ونحو الله أعلم حيث يجعل رسالاته لأنه من أسماء المكان فإن يوما
وحيث وإن كانا من أسماء الزمان والمكان فليسا ظرفين فإنهما ليسا على معنى في
إذ ليس المراد أن الخوف واقع في ذلك اليوم والعلم واقع في ذلك المكان وإنما المراد
أنهم يخافون نفس اليوم وأن الله تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فما
انتصابهما على المفعولية لأن الفعل واقع عليهما لا فيهما وناصب يوما يخافون
وناصب حيث فعل مضارع منتزع من أعلم تقديره يعلم حال كونه
محذوفا لدلالة أعلم عليه لا أعلم المذكور الذي هو اسم تفضيل لأن اسم التفضيل
لا ينصب المفعول به إجماعا نقلا وقد قال الموضح في الحواشي ومن خطه نقلت
قال محمد بن مسعود ابن الزكي في كتاب البديع غلط من قال إن اسم التفضيل لا يعمل
في المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى هو أعلم من يضل عن سبيله وليس تمييزا لأنه
ليس فاعلا في المعنى كما في زيد أحسن وجها وقول العباس بن مرداس وأضرب
منا بالسيوف القوانسا انتهى وفي الارتشاف لأبي حيان وقال محمد بن مسعود الغزني
بالغين والزاي المعجمتين والنون أفعل التفضيل ينصب المفعول به قال الله تعالى إن ربك
أعلم من يضل عن سبيله انتهى وفي جعل حيث مفعولا به نظر لأن حيث لازم من الظروف
وفي التسهيل أن تصرف حيث نادر وخرجه المرادي بقوله لم يجئ حيث فاعلا ولا
مفعولا به ولا مبتدأ انتهى وبهذا قال الدماميني ويوقف إلى أن المراد يعلم الفضل الذي هو
في محل الرسالة لم يعرفوه فيه ابتداء على ما عهد له من ظرفيته والمعنى أن الله تعالى
لمن يوضع مثل ما أتى رسله من الآيات لأنه يعلم ما فيهم من الزكاة والطهارة والفضل
والصلاحية للإرسال ونحو ذلك انتهى والأمر الثالث نحو دخلت الدار وسكنت
البيت فانتصابهما أي البيت والدار إنما هو على التوسع بإسقاط الخافض
في الأصل دخلت في الدار وسكنت في البيت فلما حذف الخافض نصبا على المفعول به وهو
توسعا كما حذف الجار وينتصب ما بعده كقوله تمرون الديار ولا انتصابهما على

الظرفية

الظرفية فإنه لا يطرد تعدي سائر الأفعال إلى الدار والبيت على معنى في لا تقول
صليت في الدار ولا نمت البيت لأن الدار والبيت من أسماء المكان المختصة لأن لهما
صورة وحدود محصورة ولا يقبل النصب على الظرفية من أسماء المكان إلا المبهم
وما اشتق منه ومادته مادة عامله كما سيجيء فصل والظرف الزماني والمكاني
حكمه النصب وناصبه اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه سواء كان اللفظ
الدال فعلا أم اسم فعل أم وصفا أم مصدرا وهذا أشمل من قول النظم فانصبه
بالواقع فيه ولهذا اللفظ ثلاث حالات أحدها أن يكون مذكورا وإليه أشار
الناظم بقوله مظهرا كامكث هنا أزمنا وهذا هو الأصل لأن الأصل في العامل
أن يكون مذكورا والحالة الثانية أن يكون محذوفا جوازا لدليل مقالي وذلك
كقولك فرسخين أو يوم الجمعة بنصب فرسخين من ظروف المكان ويوم الجمعة من
ظروف الزمان جوابا لمن قال كم سرت أو متى صمت أي سرت فرسخين وصمت يوم
الجمعة والفرق بين كم ومتى في الاستفهام أن كم يطلب بها تعيين المعدود مطلقا
زمانا كان أو مكانا أو نحوهما ومتى يطلب بها تعيين الزمان خاصة والحالة
الثالثة أن يكون محذوفا وجوبا وذلك في ست مسائل وهي أن يقع صفة
كمررت بطائر فوق غصن معمول صفة لطائر أو صلة كرأيت الذي عندك معمولا
صلة الذي أو حالا كرأيت الهلال بين السحاب فبين حال من الهلال أو خبرا
كزيد عندك فعند خبر زيد والناصب في الجميع محذوف وجوبا تقديره استقر أو
مستقر إلا في الصلة فيتعين استقر وهذه الأمثلة الأربعة ظروف مكان ويستثنى
ما قطع عن الإضافة وبني على الضم فإنه لا يقع صفة ولا صلة ولا حالا ولا خبرا
لا يقال مررت برجل أمام ولا جاء الذي أمام ولا رأيت الهلال أمام ولا زيد أمام لئلا
يجتمع عليها ثلاثة أشياء القطع والبناء ووقوعه موقع شيء آخر ومثل الزمان
بمثالين أحدهما قياسي والآخر سماعي فقال أو مشتغلا عنه العامل بنصبه بمحل
ضميره كيوم الخميس صمت فيه فيوم الخميس منصوب بفعل محذوف وجوبا يفسره صمت
المذكور والتقدير صمت يوم الخميس صمت فيه ولم يقل صمته لأن ضمير الظرف لا ينصب على
الظرفية بل يجب جره بفي كما مثل أو مسموعا بالحذف لا غير كقولهم في المثل لمن
ذكر أمرا تقادم عهده حينئذ الآن فحين منصوبة لفظا بفعل محذوف وأضيف إلى
إذ إضافة بيان أو إضافة أعم إلى أخص والآن منصوب محلا وفتحته فتحة بناء لأنه
مبني لتضمنه معنى أل الموجودة فيه زائدة لأنه علم على الزمان الحاضر كما تقدم
وناصبه فعل محذوف أي كان ذلك حينئذ واسمع الآن فهما جملتان وأصلهما
أن يقول المتكلم لمن يقول كذا وكذا حينئذ الآن أي كان ما تقول واقعا حينئذ كان
كذا واسمع الآن ما أقول لك فحينئذ مقتطع من جملة والآن مقتطع من جملة أخرى
وكان ينبغي للموضح أن يقول ليس غير لأنه يرى أن قولهم لا غير لحن صرح به في المغني
وبالغ في إنكاره في شرح الشذور والحق جوازه لورود السماع به كما أوضحته في
باب الإضافة ويستثنى من حذف الناصب ما إذا كان الفعل محذوفا ما كالمصدر واسم الفعل
وما جرى مجراهما وشمل مسألتي الحذف قول الناظم وكان إثباته مفردا فإن ذلك يعم

الجايز والواجب **فصل** اسما الزمان كلها صالحة للانتصاب على الظرفية
سواء في ذلك مبهمها كحين ومدة ومختصها كيوم الخميس ومعدودها كيومين واسبوع
والى ذلك اشار الناظم بقوله . وكل وقت قابل ذاك . والمراد بالمختص ما يقع جوابا لمتى
كيوم الخميس كما مثل وبالمعدود ما يقع جوابا لكم كيومين واسبوع كما مثل والمبهم ما لا يقع
جوابا لشيء منهما كحين ومدة كما مثل تقول صمت مدة او يوم الخميس او يومين وينبغي علمه
ظرف الزمان المشتق نحو قعدت مقعد زيد فريد الزمان كما تقعد كذلك اذا اردت المكان
الا انه لا فرق بينهما في جهة تقديرها ونصبه على الظرفية قاله الشاطبي والصالح لذلك
النصب على الظرفية من اسماء المكان نوعان احدهما المبهم وهو ما افتقر الى غيره
في بيان صورة مسماه كاسما الجهات الست فانه مفتقر في بيان صورة مسماها
الى غيرها وهو ذكر المضاف اليه وهذه العبارة اخذها من الشارح ولا خفا فيه ببيانه
اي صورة هي مسماه والمراد ما افتقر الى غيره في بيان حقيقته وينحل الى قولنا ما لا تعرف
حقيقته بنفسه بل بما يضاف اليه مكان فانه لا يعرف حقيقته الا بذكر المضاف اليه
قال ابو البقا في شرح لمع ابن جني لابهام في المكان من وجهين احدهما انه لا يلزم
مسماه الا ترى ان خلفك قد يصير امامك ان تحولت عن تلك الجهة فيصير ما كان خلفك جهة
اخرى لك لان الجهات تختلف باختلاف الكائن في المكان فهي جهات له وليس لكل واحد
حقيقة منفردة بنفسها والوجه الثاني ان هذه الجهات لا امد لها معلوم فخلفك
اسم لما وراء ظهرك الى اخر الدنيا انتهى والجهات الست نحو امام ووراء ويمين وشمال
وفوق وتحت تقول جلست امامك ووراءك او يمينك وشمالك وفوقك وتحتك وتسمية
الجهات الست باعتبار الكائن في المكان فان له ست جهات وشبهها في الشياع
كناحية وجانب ومكان تقول جلست ناحية عمرو وجانب زيد ومكان بكر واعترض جانب
بانه مما يتعين النصب به معه بفي وكاسماء المقادير كميل وفرسخ وبريد تقول سرت ميلا
وفرسخا وبريدا النوع الثاني ما اشتق من اسم الحدث الذي اشتق منه العامل والى نصب
مادته ومادة عامله كذهبت مذهب زيد ورميت مرمى عمرو واو في ذلك لابن النحو
والعقل وابن المعد كما مثل والجمع نحو قوله تعلى وانا كنا نقعد منها مقاعد للسمع فمذهب
ومرمى ومقاعد منصوب على الظرفية ومادته ومادة عامله متحدة فان عامل مذهب ذهب
وعامل مرمى رمى وعامل مقاعد نقعد ومثل على ذلك بفعل لا بد نحو قم مقام زيد والوصف نحو انا
قائم مقامك والمصدر نحو عجبت من قيام زيد مقامك والى هذين النوعين اشار الناظم
بقوله . وما يقبله المكان الا مبهما واشار الى مثاله بقوله . نحو الجهات والمقادير وما
صيغ من الفعل واشار الى تمه بقوله . وشرط كون ذا مقيسا ان يقع . ظرفا لما
في اصله معه اجتمع . فلو اختلفا مادته ومادة عامله نحو رميت مذهب زيد وذهبت
مرمى عمرو لم يجز في القياس ان تجعله ظرفا بل يجب النصب معه بفي فاما قولهم هو مني
مقعد القابلة ومزجر الكلب ومناط الثريا فشاذ نصبه لمخالفة مادته لمادة عامله
اذ التقدير هو مني مستقر في مقعد القابلة وفي مزجر الكلب وفي مناط الثريا فعامله
الاستقرار المتعلق به مني الواقع خبرا عن هو ومادة الاستقرار مخالفة لمادة مقعد ومزجر
ومناط والمعنى هو مني في القرب مقعد القابلة من النفسا وفي البعد مناط الثريا

من الوبران

من الوبران وفي البعد مزجر الكلب من الزاجر فمن الاولى متعلقة باستقر كما مر ومن
الثانية الداخلة على النفسا والوبران والزاجر متعلقة باسم المكان بنفسه لانه مشتق
ولو عمل في المقعد قعد وفي المزجر زجر وفي المناط ناط لم يكن شاذا لاتحاد المادة وفي
المعنى هو مستقر مني قعد مقعد القابلة وزجر مزجر الكلب وناط مناط الثريا واما
استاثرت اسماء الزمان بصلاحية المبهم منها والمختص للظرفية عن اسماء المكان لان اصل
العوامل الفعل وهو يدل على الزمان اقوى من دلالته على المكان لانه يدل على الزمان
تضمنا وعلى المكان التزاما **فصل** الظرف الزماني والمكاني نوعان متصرف
وهو ما يفارق الظرفية الى حالة لا تشبهها كان يستعمل مبتدا او خبرا او فاعلا او مفعولا
او مضافا اليه كاليوم فانه يستعمل مبتدا وخبرا تقول اليوم يوم مبارك مبتدا وخبر
وفاعلا تقول اعجبني اليوم ومفعولا تقول احببت يوم قدومك ومضافا اليه تقول
سرت نصف اليوم والى ذلك اشار الناظم بقوله . وما يرى ظرفا وغير ظرف . فذاك ذو
تصرف في العرف . وغير متصرف وهو نوعان ما لا يفارق الظرفية اصلا كقط في
استغراق المضي وعوض في استغراق المستقبل ولا يستعملان الا بعد نفي تقول ما فعلته
قط ولا افعله عوض والمعنى ما فعلته في الزمن الماضي ولا افعله في الزمن المستقبل وقط
مشتقة من قططت الشيء اذا قطعته فمعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع من عمري
لان الماضي ينقطع عن الحال والاستقبال وهي مبنية وعلة بنائها تضمنها معنى حرفي ابتدا
الغاية والانتهاء اذ المعنى ما فعلته مذ خلقني الله تعالى الى الان وبنيت على حركة فرارا
من التقاء الساكنين وكانت ضمة في بعض لغاتها حملا على قبل وبعد وعوض مشتقة من العوض
وتسمى الزمان عوضا لان الزمان كلما مضى منه جزء خلفه اخر فكان عوضا وبني على الحركات
الثلاث اذا لم يكن مضافا والنوع الثاني ما لا يخرج عنها اي عن الظرفية الا بدخول الجار
عليه وهي من خاصة قال في المدونة القواعد واختصت من بذلك لكونها ام الباب ونقل
في الباب ام لما زعم خاصة دون اخواتها نحو قبل وبعد من اسماء الزمان ولدن وعند من اسماء
المكان فيحكم عليهن بعدم التصرف مع ان من تدخل عليهن نحو لله الامر من قبل ومن بعد
اتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علما اذ لم تخرج عن الظرفية الا الى حالة
شبيهة بها اي بالظرفية لان الظرف والجار والمجرور اخوان في التوسع فيهما والتعلق
بالاستقرار اذا وقعا صفة او صلة او خبرا او حالا فان جر بغير من الظرف وما بعده من كان
منتصبا نحو على اليمين وعن الشمال جزين والفرق ان من لكونها ام الباب كثرت زيادتها
فلم يعتد بها بل قال ابن مالك ان من الداخلة على قبل وبعد واخواتها زائدة والى هذا
النوع اشار الناظم بقوله . وغير ذي التصرف الذي لزم . ظرفية او شبهها من الكلم . **هذا
باب المفعول معه** وهو الاسم الفضلة التالي الواو بمعنى مع التالية
لجملة ذات فعل او ذات اسم فيه معنى الفعل وحروفه بالرفع صفة الفعل كسرت والنيل
وذات الاسم الذي فيه معنى الفعل وحروفه نحو انا سائر والنيل فيصدق على النيل في المثالين
انه اسم لدخوله عليه وانه فضلة لانه منصوب وانه تال للواو وتلك الواو بمعنى مع والواو
تالية لجملة ذات فعل في الاول وهو سرت في المثال الاول وذات اسم فيه معنى الفعل وحروفه وهو
سائر في المثال الثاني فانه فيه معنى الفعل وهو اسم وفيه حروفه وهو السين والياء والراء وضمن

انيل معمولا معه لانه فعل معه فعل وهو انبل الشاد من الفاعل فخرج بالقيد الاول وهو قوله
اسم نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن بنصب تشرب كما قرره الموضح وغيره في شرح اللمحة ونحو
سرت والشمس طالعة برفعهما من الواو وان كانت بمعنى مع فيهما كما صرح به في شرح القطر
لانها داخلة في المثال الاول على فعل وهو تشرب وداخلة في المثال الثاني على
جملة وهي الشمس طالعة فليسا مفعولا معه بناء على ان المؤول من الفعل لا يسمى مفعولا معه
خلافا لبعضهم وعلى ان جملة والشمس طالعة ليست بمفعول معه خلافا لابن عصفور لا ما ظن الشيخ
الزمخشري كما نقله عنه في المغني وخرج بالقيد الثاني وهو قوله فضلة اشترك زيد وعمرو
فانه عمدة وخرج بالقيد الثالث وهو قوله تال الواو نحو جئت مع زيد فانه تال النصب مع
لا الواو والتي بمعناها وخرج بالقيد الرابع وهو قوله بمعنى مع نحو جاء زيد وعمرو قبله او
بعده فان التقييد بالقبلية او البعدية نافي المعية ولو قال زيد رجا واتى حتى يكون عمرو
منصوبا كان اولى لان المرفوع يخرج بقوله فضلة ويمكن ان يقال اخرج بقرينة يخرج بالقيد
الخامس وهو قوله تالية لجملة نحو كل رجل وضيعته فانه مع عطفا على كل ولا يجوز فيه
النصب على المفعول معه لعدم تقدم الجملة خلافا للصيمري بفتح الميم وضمها فانه
يجيز نصب المفعول معه عن تمام الاسم كالتمييز وخرج بالقيد السادس وهو قوله ذات
فعل او اسم فيه معنى الفعل وحروفه هذا لك واباك فلا تتكلم به بالموحدة قال سيبويه
واما هذا لك واباك فقبيح لانه لم تذكر فعلا ولا اسما فيه معنى فعل قال ابن مالك اراد بالقبيح
الممتنع وقد كثر في كلامه التعبير بالقبيح عن عدم الجواز وعلم من هذا ان اسم الاشارة وحرف
الجر المتضمن معنى الاستقرار لا يعملان في المفعول معه خلافا لابي علي الفارسي فانه اجاز
في قوله هذا لك وداي مطوبا ويسر باله اعمال الاشارة واجاز بعضهم اعمال الظرف وحرف
الجر انتهى كلام ابن مالك ولم يشترط جميع الشروط في النظم اعتمادا على المثال فقال .
ينصب تالي الواو مفعولا معه في نحو سيري والطريق مسرعه . فان قلت فقد قالوا
ما انت وزيدا وكيف انت وزيدا بنصب زيدا فيهما ولم يتقدم فعل ولا اسم فيه معنى الفعل وحروفه
قلت اكثرهم يرفع بالعطف على انت ولا اشكال فيه والذين نصبوا قدروا الضمير وهو
انت فاعلا لمحذوف لا مبتدا واسم الاستفهام قبله خبره وتعين ذلك في الثاني دون الاول
والاصل ما تكون وكيف تصنع فمعنى تكون وتصنع حين حذفا وجوبا مرفوع على الفاعلية
فلما حذف الفعل وحده وهو تكون وتصنع برز الضمير وانفصل لتعذر اتصاله وقدره
سيبويه من لفظ الكون في المثالين وقدره بالمضارع مع كيف وبالماضي مع ما فقال الاصل
كيف تكون وزيدا وما كنت وزيدا واختلف في تقديره ذلك هل هو مقصود له ام غير مقصود
فزعم السيرافي انه غير مقصود ولو عكس لجاز وزعم ابن ولاد انه لا يجوز الا ما قدره سيبويه
قال وذلك ان ما دخلها معنى التحقير والانكار وليست سؤالا عن مسئلة مجهولة ولو كانت
لمجرد الاستفهام لجاز فيها الماضي والمضارع واختلف في كان المقدرة فنص الفارسي وغيره
على انها التامة وعلى هذا فتكون كيف في موضع نصب على الحال واما ما فلا تكون حالا وزعم
بعضهم انها مخرجة عن اصلها للسؤال عن الحال والظاهر ان كان ناقصة وكيف وما في موضع
نصب خبرها والتقدير على اي حال تكون او كنت مع زيد وهو مذهب ابن خروف والى هذه المسئلة
اشار الناظم بقوله . وبعد ما استفهام او كيف نصب بفعل كون مضمر بعض العرب . والناصب

للمعمول

للمفعول معه ما سبقه من فعل او شبهه وبه قال جمهور البصريين وطائفة من الكوفيين
ثم اختلفوا فقال سيبويه والفارسي وجماعة انه كالمفعول به في المعنى بمعنى سرت والنيل
سرت مع النيل وزعم الاخفش وجماعة من الكوفيين انه نصب على الظرفية والواو وتهيئته للظرفية
ونظروه بمسئلة النصب بالا فانتصب الاسم بعد الا وكما انتصب بعد الا لا الناصب له الواو
خلافا للجرجاني عبد القاهر ورد بان الواو ولو كانت عاملة لاتصل بها الضمير كما في
سائر الحروف الناصبة والى هذين المذهبين اشار الناظم بقوله . بما من الفعل وشبهه سبق
ذا النصب لا بالواو في القول الاحق . ولا الناصب له الخلاف اي المخالفة خلافا للكوفيين
اي اكثرهم كما صرح به الموضح في شرح اللمحة فانهم ذهبوا الى ان الناصب للمفعول معه
معنوي وهو مخالفة ما بعد الواو لما قبلها كما ذهبوا اليه في نصب الظرف اذا وقع خبرا
عن المبتدا نحو زيد عندك لان ما بعد الواو لم يصلح ان يجري على ما قبله كما في زيد وعمرو
لعمه له في المعنى انتصب على الخلاف ورد فان الخلاف لو كان يقتضي النصب لجاز
ما قام زيد بل عمرو انتصاب عمرو وذلك لا يجوز ولا الناصب له فعل محذوف بعد الواو
والتقدير في سرت والنيل سرت ولابست النيل فيكون حينئذ مفعولا به خلافا
للزجاج ورده السيرافي بما يطول ذكره وانما قدر فعل الملابسة لانها اعم الافعال ولانه
لا يتعلق فعل بدونها ويؤخذ من قوله والناصب للمفعول معه ما سبق من فعل او شبهه
ان المفعول معه لا يتقدم على عامله لا يقال والنيل سرت ولا يتوسط نحو سار والنيل زيد
لان الواو عند بعضهم اصلها ان تكون عاطفة وكما لا يجوز تقدم المعطوف ولا توسطه بين
العامل والمعطوف عليه فكذلك هذا والاولى منعه عليهما والثانية طرفيها خلافا لابن
جني ذهب في الخصائص الى جواز التوسط مستدلا بنحو قوله . جمعت وفحشا غيبة ونميمة
خصالا ثلاثا لست عنها بمرعوي . وهذا محمول على ان فحشا ليس معطوفا على غيبة قدم
عليه للضرورة كقوله . الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام . والاصل عليك
السلام ورحمة الله فصل للاسم الواقع بعد الواو وخمس حالات احداها
وجوب العطف كما في نحو كل رجل وضيعته ونحو اشترك زيد وعمرو ونحو جاء زيد
وعمرو قبله او بعده لما بينا من عدم تقدم جملة في الاول ومن عدم الفضلية في الثاني لان
الفعل لا يستغني عنه لان الاشتراك لا يتاتى الا من اثنين ومن عدم المصاحبة في الثالث
وثانيها رجحانه اي العطف على المفعول معه كجاء زيد وعمرو فيترجح العطف لانه الاصل
وقد امكن بلا ضعف واليه اشار الناظم بقوله . والعطف ان يمكن بلا ضعف احق .
ويجوز النصب على المفعول معه وثالثها وجوب المفعول معه وذلك في نحو ما لك وزيدا
وما شان زيد وطلوع الشمس لامتناع العطف في المثال الاول وهو ما لك وزيدا من جهة
الصناعة لانه لا يجوز العطف على الضمير المجرور وهو الكاف في لك الا بعد اعادة الجار
نحو وعليها وعلى الفلك تحملون واجاز الكسائي فيه الجر قال الموضح في الحواشي وبه اقول
لا على العطف بل على اضمار الجار لتقدم ذكره انتهى وفيه نظر لان الجار في الامر العام
المطرد انما اجيز اضماره . فان قلت كان ينبغي ان يمتنع ما لك وزيدا كما
امتنع هذا لك واباك لعدم تقدم فعل او اسم فيه معنى الفعل وحروفه
قلت لما اشتمل ما لك وزيدا على ما يشترط طلبه للفعل وهو ما الاستفهامية

لا انكار فيه فزيدا عاملا بعدها اشترط طلبها للمبعول والتفريم ما كان نحو زيدا ولعوا اخوا الوجهين في التسهيل ولامتناع العطف في المثال الثاني وهو ماتت زيد وطلوع الشمس من جهة المعنى لان العطف يقتضي التشريك في المعنى وطلوع الشمس لا يموت به الموت والى ذلك اشار الناظم بقوله . والنصب ان لم يجز العطف يجب . ورابعها رجحانه اي المبعول معه وذلك في نحو قوله . فكونوا انتم وبني ابيكم . مكان الكليتين من الطحال . والكليتان بضم الكاف لحمتان حمراوان لازقتان بعظم الصلب عند الخاصرتين عليهما الشحم يكتنفهما كالغلافين لهما والطحال بكسر الطاء ولحوقت وزيدا لضعف العطف لا ول وهو فكونوا انتم وبني ابيكم من جهة المعنى لانه اذا قلت كن انت وزيدا كالاخ وعطفت زيدا على الضمير فقد لزم ان يكون زيد ايضا مامورا وانت لا تريد ان تامره وانما تريد ان تامر مخاطبك بان يكون معه كالاخ قال الموضح في شرح القطر وهو معنى قول ابن مالك لان المراد كونوا لبني ابيكم والمخاطبون هم المامورون بذلك واذا عطفت كان التقدير كونوا لهم ويكونوا لكم وذلك خلاف المقصود انتهى وقال ابو البقا كان ينبغي ان ينصب لجميع لان المعنى انه امر بنوا ابيهم يشبه كل امرهم بموافقة بني ابيهم ويرجح ذلك انه اكد الضمير بقوله انتم ولو كان المانع من الرفع كون المعطوف عليه ضميرا لجاز هنا انتهى وبقوله اقول ولضعف العطف في الثاني وهو قمت وزيدا من جهة الصناعة لانه لا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل الا بعد توكيده بضمير منفصل او بفاصل والى ذلك اشار الناظم بقوله . والنصب مختار لدى ضعف النسق وخامسها امتناعهما اي العطف والمبعول معه كقوله . علفتها تبنا وماء باردا . حتى شتت همالة عيناها . وقوله اذا ما الغانيات برزن يوما . وزججن الحواجب والعيونا . اما امتناع العطف فيهما فلانتفاء المشاركة لان الماء لا يشارك التبن في العلف والعيون لا تشارك الحواجب في التزجيج لان تزجيج الحواجب ترقيقها وتطويلها يقال رجل ازج وامراة زجا اذا كان حاجباها دقيقين طويلين واما امتناع المبعول معه فيهما فلانتفاء المعية في البيت الاول لان الماء لا يصاحب التبن في العلف والتقابلية لاعلام به اي بمصاحبة العيون للحواجب في البيت الثاني اذ من المعلوم ان العيون مصاحبة للحواجب فلا فايدة للاعلام بذلك ويجب في ذلك اضمار فعل ناصب للاسم الواقع بعد الواو وهو ماء في البيت الاول والعيون في البيت الثاني على انه مفعول به والفعل المحذوف معطوف على الفعل المذكور اي علفتها تبنا وسقيتها ماء وزججن الحواجب وكحلن العيون هذا قول الفرا والفارسي ومن تبعهما واليه اشار الناظم بقوله . او اعتقد اضمار عامل تصب وذهب الجرمي بفتح الجيم نسبة الى بني جرم ويلقب بالنباح نكتة مناكم فيه في النحو وصاحبه فانه ابن درستويه والمازني بكسر الزاي نسبة الى بني مازن والمبرد بفتح الرا قال ابن جني وسبب تسميته بذلك ان المازني سأله عن مسايل فاجاب عنها واحسن فقال انت المبرد بكسر الرا اي انت المثبت للحق فقال المبرد فغير الكوفيون اسمه فجعلوه بفتح الرا وابو عبيدة بضم العين والاصمعي بفتح الهمز نسبة الى جده اصمع وابو محمد اليزيدي بفتح اليا المثناة تحت وكسر الزاي الى انه لا حذف وان ما بعد

الواو

الواو في البيتين معطوف على ما قبله وذلك على تاويل العامل المذكور قبلهما بعامل يصح انصبابه عليهما معا انصبابة واحدة فيؤول زججن بحسن بتشديد السين لان التحسين يصح تسليطه على العيون والحواجب فيقال حسن العيون والحواجب ويؤول علفتها بانلتها لانه يصح تسليطه على التبن والماء فيقال انلتها تبنا وماء فهو من باب التضمين والجمهور لا يرون القابلون بالحذف بانه لو كان على التضمين لجاز علفتها ماء وتبنا كما ساغ علفتها تبنا وماء قالوا وهو غير سايغ واجيب بان ما منعوه ممنوع من المنع بالعقول لدونة لها سبب تزعمون به الماء والنحو واختلف في التضمين اهو قياسي ام سماعي والاكثرون على انه قياسي وضابطه ان يكون الاول والثاني يجتمعان في معنى عام قاله المرادي في تلخيصه هذا باب المستثنى وهو المخرج تحقيقا او تقديرا من مذكور او متروك بالا او ما في معناها بشرط الفايدة قاله في التسهيل بقوله المخرج جنس يشمل المخرج بالبدل نحو اكلت الرغيف ثلثه وبالصفة نحو اعتق رقبة مومنة وبالشرط نحو اقتل الزمي ان حارب وبالغاية نحو اتموا الصيام الى الليل وبالاستثنا نحو فشربوا منه الا قليلا منهم وقوله تحقيقا او تقديرا اشارة الى قسمي المتصل والمنقطع وقوله من مذكور او متروك اشارة الى قسمي التام والمفرغ وقوله بالا متعلق بالمخرج وهو فصل مخرج به ما عدى المستثنى مما تقدم وقوله او ما في معناها يشمل جميع الادوات لا الاستثنا وقوله بشرط الفايدة احتراز عن نحو جاءني ناس الا زيدا وجاءني القوم الا رجلا فانه لا يفيد قال الشاطبي ومعنى اخراجه ان ذكره بعد الا مبين انه لم يرد دخوله فيما تقدم فيتبين بذلك للسامع تلك القرينة لانه كان مراد المتكلم ثم اخرجه هذا حقيقة الاخراج عند ائمة اللسان سيبويه وغيره وهو الذي لا يصح غيره انتهى وبه يتم الحال ويزول الاشكال وللاستثنا ادوات ثمان وهي اربعة اقسام الاول حرفان وهما الا عند الجميع من النحويين وحاشا عند سيبويه واكثر البصريين وذهب الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والاخفش وابو زيد والفرا وابو عمرو الشيباني الى انها تستعمل كثيرا حرفا وقليلا فعلا جارا او فعلا متعديا جامدا لتضمنه معنى الا وذهب جمهور الكوفيين الى انها فعل دايما ويقال فيها حاش بحذف الالف الاخيرة وحشا بحذف الالف الاولى والى ذلك اشار الناظم بقوله وقيل حاش وحشا فاحفظهما . واعترض بان حاشا الحرفية لا الاستثنايية لا ينصب فيها بالحذف وانما ذلك في حاشا التي للتنزيه نحو حاش لله وهو عند المبرد وابن جني والكوفيين فعل قالوا لتصرفهم فيه بالحذف ولادخالهم اياها على الحرف وهذان الدليلان ينفيان الحرفية قاله في المغني والثاني فعلان وهما ليس عند الجمهور وذهب الفارسي وتبعه ابو بكر بن شقير الى حرفيتها مطلقا وذهب بعضهم الى انها في باب الاستثنا تكون حرفا ناصبا للمستثنى بمعنى الا ولا يكون واعترض بان المركب من حرف وفعل لا يكون فعلا واجيب بانهما لما ركبا غلب الفعل الحرفي لانه ما فيه الفعل بمعنى الجميع فعلا والثالث متردد ان بين الحرفية والفعلية يستعملان تارة حرفين وتارة فعلين وهما خلا عند الجميع من النحويين وعدا عند

عن سيبويه مائة لم يجمعه فيها إلا الفعلية و**الرابع** اسمان وهما غير وسوى بلغاتها
ثم فإنه يقال فيها سِوى بكسر السين والقصر كرضى وسُوى بضم السين والقصر كهدى وسَواء
بفتح السين والمد كسماء وسِواء بكسر السين والمد كبناء وهي في هذه الأخيرة هي أغربها
وقل من ذكرها وممن نص عليها الفارسي في الحجة وتبعه ابن الخباز في النهاية ومنه أخذ
ابن إياز والحاصل أنها تمد مع الفتح وتقصر مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسر فالذي في المغني
فإن المستثنى بإلا إن كان الكلام قبلها غير تام وهو الذي لم يذكر معه المستثنى
منه فلا عمل لإلا بل يكون الحكم عند وجودها بالنسبة إلى العمل مثله عند فقدها
بأن كان ما قبلها يطلب مرفوعا رفع ما بعدها وإن كان يطلب منصوبا انتصب وإن كان
يطلب منصوبا بمحلا جر بجار يتعلق به نحو ما قام إلا زيد وما رأيت إلا زيدا وما مررت إلا بزيد
ويسمى استثناء مفرغا لأن ما قبل إلا تفرغ لطلب ما بعدها ولم يشتغل عنه بما يعمل
فيه والاستثناء في الحقيقة من عام محذوف وما بعد إلا بدل من ذلك المحذوف
والتقدير ما قام أحد إلا زيد وما رأيت أحدا إلا زيدا وما مررت بأحد إلا بزيد إلا أنه
حذف المستثنى منه واشتغل العامل بالمستثنى ونحوه استثناء مفرغا وترجمه
عندهم كون الكلام غير إيجاب وهو أن يتقدم عليه ما يخرجه عن الإيجاب وهو النفي
نحو وما محمد إلا رسول مما قبل إلا وهو محمد مبتدأ والمبتدأ يطلب الخبر فرفع ما بعد إلا وهو
رسول على الخبرية والنهي ولا تقولوا على الله إلا الحق مما قبل إلا وهو تقولوا
يطلب مفعولا به فنصب ما بعد إلا وهو الحق على المفعولية وتقدير المستثنى منه
ولا تقولوا على الله شيئا إلا الحق ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن
مما قبل إلا وهو تجادلوا يطلب مجرورا بالباء فجر به ما بعد إلا وهو التي وتقدير المستثنى
منه ولا تجادلوا أهل الكتاب بشيء إلا بالتي هي أحسن والاستفهام الإنكاري لما فيه من
معنى النفي نحو فهل يهلك إلا القوم الفاسقون مما قبل إلا وهو يهلك المبني للمفعول
يطلب مرفوعا نائبا عن الفاعل فرفع ما بعد إلا وهو القوم على النيابة عن الفاعل وتقدير
المستثنى منه فهل يهلك أحد إلا القوم الفاسقون والمعنى ما يهلك إلا القوم الفاسقون
ولا يأتي التفريغ في الإيجاب لأنه يؤدي إلى الاستبعاد لا تقول رأيت إلا زيدا لأنه يلزم منه
أنك رأيت جميع الناس إلا زيدا وذلك محال عادة وأما قوله تعالى ويأبى الله إلا أن يتم
نوره فمحمول في إفادة النفي على لا يريد لأنهما أي يأبى ولا يريد معناهما النفي فهما
بمعنى واحد والمعنى لا يريد الله إلا إتمام نوره فلا فرق في النفي بين أن يكون في اللفظ أو
في المعنى وإلى مسألة التفريغ أشار الناظم بقوله . وإن يفرغ سابق إلا لما . بعد يكن كما
لو إلا عدما . وإن كان الكلام تاما وهو الذي يذكر فيه المستثنى منه ففيه تفصيل فإن
كان الكلام موجبا بفتح الجيم وهو الذي لم يتقدم عليه نفي ولا شبهه وجب نصب
المستثنى بإلا وإلى ذلك أشار الناظم بقوله . ما استثنت إلا مع تمام ينتصب
نحو فشربوا منه إلا قليلا مما قبل إلا وهو فشربوا كلام تام لأن المستثنى منه مذكور وهو
الواو في شربوا وموجب لأنه لم يتقدم عليه نفي ولا شبهه وما بعد إلا وهو قليلا واجب
النصب على الاستثناء ولا يجوز رفعه إلا بتأويل كما سيجيء فأما قوله تعالى لو كان فيهما
آلهة إلا الله بالرفع فإلا فيه ليست للاستثناء وإنما هي بمعنى غير وهي صفة لآلهة وتعلق

نقل

١٢٠

نقل الإعراب منها لما بعدها لكونها على صورة الحرف وأما قوله وهو الأخطل وبالصريمة
منهم منزل خلق عاف تغير إلا النؤي والوتد . برفع النؤي والوتد على الإبدال من الضمير
المستتر في تغير والقياس نصبه لأن الكلام موجب فمحمول تغير في إفادة النفي على لم يبق
على حاله لأنهما أي تغير ولم يبق معناهما النفي فهما بمعنى واحد والصريمة بالصاد
والراء المهملتين كل رملة انصرمت من معظم الرمل والخلق بفتحتين بمعنى بال والعافي بمعنى
دارس يقال عفا المنزل إذا درس وعفته الريح درسته يتعدى ولا يتعدى والنؤي بنون
مضمومة فهمزة ساكنة بوزن فعل حفيرة حول الخباء تصنع لئلا يدخله ماء المطر والوتد
بكسر التاء الخازوق يدق في الأرض **واختلف** في ناصب المستثنى بإلا على ثمانية
أقوال **أحدها** أنه نصب بإلا وحدها وإليه ذهب ابن مالك وزعم أنه مذهب سيبويه
والمبرد **والثاني** تمام الكلام كما انتصب درهما بعد عشرين **والثالث**
الفعل المتقدم بواسطة إلا وإليه ذهب السيرافي والفارسي وابن الباذش **والرابع**
الفعل المتقدم بنفسه لا بواسطة إلا وإليه ذهب ابن خروف **والخامس** أنه انتصب بفعل محذوف
من معنى إلا تقديره أستثني زيدا وإليه ذهب الزجاج **والسادس** أنه انتصب بمخالفته ويحكى عن
الكسائي **والسابع** أن بعدها أن ونصب بأن المحذوفة هي وخبرها والتقدير
إلا أن زيدا لم يقم حكاه السيرافي عن الكسائي **والثامن** أن إلا مركبة من إن ولا ثم
خففت إن وأدغمت في اللام حكاه السيرافي عن الفراء زاد ابن عصفور فإذا انتصب ما بعدها
فعلى تغليب حكم إن وإذا لم ينتصب فعلى تغليب حكم لا لأنها عاطفة وإن كان الكلام
التام غير موجب ففيه تفصيل فإن كان الاستثناء متصلا وهو ما يكون فيه المستثنى
بعض المستثنى منه وكان غير مردود به كلام تضمن معنى الاستثناء وغير متأخر المستثنى
عن المستثنى منه ولا متقدم عليه فالأرجح إتباع المستثنى للمستثنى منه في إعرابه
للمشاكلة بدل بعض من كل عند البصريين وعطف نسق عند الكوفيين لأن إلا عندهم
من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة قاله أبو حيان وهي عندهم بمنزلة لا العاطفة
في أن ما بعدها مخالف لما قبلها قاله في المغني ورد تعقب كلا المذهبين فقال في الرد على
البصريين كيف يكون بدلا وهو موجب ومتبوعه منفي والبدل لا بد أن يكون على وفق المبدل
منه في المعنى **وأجاب** لا يرى بأن بدل البعض يكون الثاني فيه مخالفا للأول
في المعنى ألا ترى أنك إذا قلت رأيت القوم بعضهم فيكون فوقه أو لا رأيت القوم مجازا
ثم يثبت بعد ذلك من رأيته منهم وكما جاز في النعت المخالفة نحو مررت برجل لا كريم ولا
شجاع جاز في البدل وقال في الرد على الكوفيين بأن لا لو كانت عاطفة لم تباشر العامل
في نحو ما قام إلا زيد وليس شيء من أحرف العطف يباشر العامل قاله في المغني وقد يجاب
بأنه ليس تاليه في التقدير إذ الأصل ما قام أحد إلا زيد انتهى وإلى ترجيح الإتباع أشار
الناظم بقوله . وبعد نفي أو كنفي انتخب . إتباع ما اتصل . مثال النفي ما فعلوه
إلا قليل منهم بالرفع في قراءة السبعة غير ابن عامر فقليل بدل من الواو في فعلوه بدل
بعض من كل عند البصريين وهو في نية تكرار العامل والتقدير ما فعله إلا قليل منهم
وعطف نسق عند الكوفيين وشبه النفي النهي والاستفهام مثال النهي ولا يلتفت
منكم أحد إلا امرأتك بالرفع في قراءة ابن عمرو وابن كثير فامرأتك بدل من أحد بدل بعض من

كل ولم يصرح معه بنفي لان فيه تعلق المستثنى بالمستثنى منه تغني عن النفي غالبا و مثال
الاستفهام ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون بالرفع في قراءة الجميع بالضالون بدل
من الضمير المستتر في يقنط بدل بعض من كل ولم يؤت معه بنفي لما قلنا والنصب عربي جيد
ومن قرأ به في السبع في قليل من قوله تعلى ما فعلوه الا قليل منهم وفي امراتك من قوله
تعلى ولا يلتفت منكم احد الا امراتك ولا يتاتى الاتباع في الموجب فاما قراءة بعضهم فشربوا
منه الا قليل منهم بالرفع فمحمولة على ان فشربوا في معنى لم يكونوا منه بدليل فمن شرب منه
فليس مني فانه في المعنى و خرج بالمتصل المنقطع وسياتي و بغير المردود نحو ما قام
القوم الا زيدا بالنصب وجوبا ردا على من قال قام القوم الا زيدا قصدا للتطابق بين
الكلامين ولم يجز الابدال نقله المرادي عن ابن السراج و رده ابن عصفور و خرج بغير
المتراخي ما جاءني من احد حين كنت جالسا هنا الا زيدا فان البدل فيه غير مختار لان البدل انما
كان مختارا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع التراخي لا يظهر التطابق قاله
الرضي وغيره و خرج بغير المتقدم ما جاء الا زيدا القوم فانه لا يجوز الابدال كما سيجي
واذا تعذر البدل على اللفظ لمانع ابدل على الموضع نحو لا اله الا الله ونحو ما فيها
من احد الا زيد برفعهما وليس زيد بشيء الا شيئا لا يعبأ به بالنصب قال ابن مالك
في شرح التسهيل رفعت على البدل يعني الجلالة من اسم لا لانه في موضع رفع بالابتداء
ولم تحمله على اللفظ فتنصبه لان لا الجنسية لا تعمل في معرفة ولا في موجب و تبعه
على ذلك ابو حيان والمرادي وناظر الجيش والسمين وهو مشكل فان اعتبار محل الاسم لا
على انه مبتدأ قبل دخول لا قد زال بدخول الناسخ كما قال الموضح في باب ان و اعتبار محل لا
مع اسمها على انهما في محل مبتدأ عند سيبويه لا يتوجه عليه تقديره دخول لا على الجلالة
و المختار عند ابي حيان ان الجلالة بدل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف العائد على اسم لا
و زيد في المثال الثاني مرفوع على البدلية من محل احد لانه في موضع رفع بالابتداء و شيئا
في المثال الثالث منصوب على البدلية من محل بشيء لانه في موضع نصب على الخبرية
لليس ولم يجر خفضهما حملا على اللفظ لانهما موجبان بدخول الا عليهما ولان من والبا
الزائدتين بعد نفي او شبهه لا يعملان في موجب كذلك فان قلت
مقتضى قوله فالارجح الاتباع ان النصب على الاستثناء في نحو الامثلة مرجوح قلت
اما الاخيران فواضح ذلك فيهما ويجوز فيهما الجر على الصفة انشد الكسائي • ابني لبينى لستما
بيد • الا يدا ليست لها عضد • بالخفض واما لا اله الا الله فقال ابو القاسم السهيلي في اماليه لا يجوز
في نحو لا اله الا الله من نصب المستثنى ما جاز في نحو ما فعلوه الا قليل لكن لم يجر في نحو ولم
يكن لهم شهداء الا انفسهم الا الرفع وذلك لنكتة بديعة لم ينبه عليها من حذاق النحويين
الا قليل وهو ان النصب انما حسنه الايجاب فاذا دخل النفي على كلام تام بنفسه جاز فيه
من النصب ما جاز قبل دخول النافي واذا دخل على كلام لا يستقيم تقديره عريا عن نفي
اعتبر حكم النفي وامتنع حكم الايجاب انتهى فان قلت لا اله الا الله واحد بالرفع
ايضا في الله واحد على البدل من المحل ولا يجوز النصب حملا على اللفظ وان كان البدل نكرة
موصوفة لانها موجبة لوقوعها بعد الا ولا الجنسية لا تعمل في موجب ولا يترجح النصب
على الاتباع لتاخر صفة المستثنى منه على المستثنى نحو ما فيها رجل الا اخوك

[illegible]

صالح خلافا للمازني فانه قال اذا تأخر صفة المستثنى منه على المستثنى فانه يختار
النصب فيقول ما فيها رجل الا اخاك صالح فرجل مبتدأ تقدم خبره في المجرور قبله وصالح
نعت رجل المستثنى منه واخاك منصوب على الاستثناء مقدم على صفة المستثنى منه
والاصل ما فيها رجل صالح الا اخاك وقال ابن الخباز في النهاية عن المازني انه يجب
النصب وانه نزل تقدمه على الصفة منزلة التقدم على الموصوف لان المبدل
منه يلغى في بعض الوجوه والموصوف مراعى الجانب مترابعا و الصواب
ما نقله الموضح عنه فقد قال ابو حيان ان ما نقله صاحب النهاية عن المازني غلط و قال
ابن مالك في شرح الكافية اذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان
احدهما ان لا تكترث بالصفة بل يكون البدل كما يكون اذا لم تذكر الصفة وذلك كقولك
ما فيها رجل الا ابوك صالح كانك لم تذكر صالحا هذا راي سيبويه و الثاني ان لا يكترث
بتقدم الموصوف بل يقدر المستثنى مقدما بالكلية على المستثنى منه فيكون نصبه
راجحا و هذا اختيار المبرد و عندي ان النصب والبدل عندي لذلك مستويان لان لكل
واحد منهما مرجحا فتكافأ انتهى ملخصا ونعت المستثنى بين صفتي المستثنى منه نحو
ما مررت باحد خير من زيد الا بابيك بر بوالديه ما تقدم لان الكلام قائم قبلها مثل قاله
الموضح في الحواشي وان كان الاستثناء منقطعا وهو ما لا يكون المستثنى بعض
المستثنى منه بشرط ان يكون ما قبل الا دالا على ما يستثنى نحو قام القوم الا حمارا او يتبع
قام القوم الا ثعبانا و في ذلك تفصيل فانه تارة يمكن تسليط العامل على المستثنى
وتارة لا يمكن فان لم يمكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب في المستثنى
اتفاقا من الحجازيين والتميميين نحو ما زاد هذا المال الا ما نقص فما مصدرية ونقص
صلتها وموضعها نصب على الاستثناء ولا يجوز رفعه على الابدال من الفاعل لانه لا يصح
تسليط العامل عليه اذ لا يقال زاد النقص ومثله ما نفع زيد الا ما ضر اذ لا يقال
نفع الضر وزعم الشمني في حواشيه ان المصدر المنسبك من ما والفعل
هنا في موضع رفع على الابتداء وخبره محذوف تقديره ما زاد هذا المال لكن النقصان
شانه وما نفع زيد لكن الضر شانه و زعم الشمني ان المصدر هنا مفعول به حقيقة
تقديره ما زاد المال شيئا الا النقصان ثم فرعه له وجعله متصلا و رد بانه لا نسبة بين
النقصان والزيادة و زعم ابن الطراوة ان ما زائدة واستغنى عن الاداة كما في قولك
ما قام زيد لا بل عمرو وان امكن تسليطه اي العامل على المستثنى نحو ما قام القوم
الا حمارا فالحجازيون يوجبون النصب لانه لا يصح فيه الابدال
حقيقة من جهة ان المستثنى ليس من جنس المستثنى منه والنصب عليه قراءة السبعة
ما لهم به من علم الا اتباع الظن بنصب اتباع وتميم ترجحه ويجيزون الاتباع ويقرأون
الا اتباع الظن بالرفع على انه بدل من العلم باعتبار الموضع ولا يجوز ان يقرأ بالخفض
على الابدال منه باعتبار اللفظ لما تقدم من انه مع من موجبة ومن الزائدة لا تعمل فيه والى
هذه المسألة اشار الناظم بقوله • وانصب ما انقطع • وعن تميم فيه ابدال وقع كقوله
وهو جران العود عامر بن الحارث • وبلدة ليس بها انيس • الا اليعافير والا
العيس • فابدل اليعافير والعيس من انيس ولا الثانية مؤكدة للاولى واليعافير جمع

تجويز [illegible] هذا البدل فيما اذا تقدم المستثنى على صفة
المستثنى منه يلزم عليه تقديم البدل على النعت عند الاجتماع
ونص غيرهم لما صرحوا انه من وجوب تقديم النعت على البدل
فينبغي [illegible] ثم عرضت ذلك على شيخنا شيخ الاسلام
ابي بكر الشنواني [illegible] وقد يقال ان هذا ليس على عمومه وجوب
الترتيب

[illegible]

[illegible]

يعجو روهو ولد البقرة الوحشية والعيس بكسر العين جمع عيسا، كالبيض جمع بيضا وهي
الابل البيض يخالط بياضها شي من الشقرة، وذكر سيبويه في توجيه الرفع وجهين احدهما
انهم حملوا الا على المعنى لان المقصود هو المستثنى والقايل ما في الدار احد الا حمار المعنى
فيه ما في الدار الا حمار وصار ذكر احد توكيدا ليعلم انه ليس ثم ادمي ثم ابدل من احد
ما كان مقصودا من ذكر الحمار **الوجه الثاني** انه جعل الحمار انسان الدار اي الذي
يقوم مقامه في الانس كقوله. تحية بينهم ضرب وجيع جعلوا الضرب تحيتهم لانه الذي
يقوم مقام التحية عندهم **وحمل عليه** الا على اتباع المنقطع **الزمخشري** قوله
تعلى **قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله** فمن في محل رفع على الفاعلية
بيعلم والغيب مفعول به والله مرفوع على البدلية من من على لغة تميم وهو استثنا
منقطع لعدم اندراجه فيمن لان الله تعلى لا يحويه مكان وجوز الصفاقسي
ان يكون متصلا والظرفية في حقه تعلى مجازية وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز في
الظرفية وعلى هذا فهو تبع على البدل او عطف ابيان وكلاهما ضعيف قال ابن مالك
والمتخلص من هذا بان المعنى ان يقدر قل لا يعلم من يذكر في السموات والارض انتهى وفي
الاية وجه اخر ذكره في المغنى وهو ان يقدر من مفعولا به والغيب بدل اشتمال والله
فاعل والاستثنا مفرغ انتهى **فصل واذا تقدم المستثنى على المستثنى منه
وجب نصبه** عند البصريين **مطلقا** سواء كان متصلا ام منقطعا وامتنع اتباعه
لان التابع لا يتقدم على المتبوع **كقوله** وهو الكميت يمدح بني هاشم. **ومالي
الا ال احمد شيعة. ومالي الا مشعب الحق مشعب** والاصل ومالي شيعة
الا ال احمد ومالي مشعب الا مشعب الحق فلما قدم المستثنى على المستثنى منه وجب
نصبه واراد باحمد النبي صلى الله عليه وسلم **وبعضهم** وهم الكوفيون والبغداديون
يجيز في المستثنى اذا تقدم على المستثنى منه **غير النصب وهو الاتباع في المسبوق
بالنفي فيقولون ما قام الا زيد احد** قال سيبويه **سمع يونس** بعض العرب الموثوق بهم
يقول **مالي الا ابوك ناصر** بالرفع **وقال** حسان رضي الله عنه **لانهم يرجون منه
شفاعة اذا لم يكن الا النبيون شافع** بالرفع **ووجهه ان العامل** وهو الابتدا
في المثال ويكن التامة في البيت **فرغ لما بعده** وهو ابوك في المثال والنبيون في البيت
وان المؤخر وهو ناصر في المثال وشافع في البيت **عام** لوقوعه في سياق النفي
اريد به خاص فصح ابداله من المستثنى منه **لكنه بدل كل** من كل **لا بدل بعض ونظيره
في ان المتبوع اخر** من تقدم وصار تابعا بعدما كان متبوعا **ما مررت بمثلك احد** بالجر
والاصل ما مررت باحد مثلك فمثلك تابع لاحد على انه نعت له فلما قدم النعت على المنعوت
اعرب النعت بحسب العوامل واعرب المنعوت بدلا من النعت كقوله تعلى الى صراط العزيز الحميد
الله في قراءة الجر وانما الجاهم الى دعوى ان المؤخر عام اريد به خاص ولم يبقوه على عمومه
لان الاعم لا يبدل من الاخص **وقال ابن الضايع** الوجه ان يقال بدل من الاسم مع الا
لمجموعهما يكون بدل شي من شي لانهما يعنيان واحد والذي دلنا على ذا انشاد الناظم بقوله
وغير نصب سابق في النفي قد. ياتي ولكن نصبه اختر ان ورد **فصل
واذا تكررت الا فان كان التكرار للتوكيد وذلك اذا تليت والا عاطفة او تلاها**
اسم مماثل لما قبلها او بعضه او مشتمل عليه او مضروب البدلية عنه **الغيت** جواب الشرط
الثاني وهو وجوابه جواب الشرط الاول ويحتملهما قول الناظم والغ الا ذات توكيد
فالاول وهو العطف **نحو ما جاءني الا زيد والا عمرو فما بعد الا الثانية** وهو عمرو
معطوف بالواو على ما قبلها وهو زيد بحيث نسق والا الثانية **زايدة للتوكيد** ولا اعل
ما جاءني الا زيد وعمرو **والثاني** وهو البدل فانه لا يعرفه فيدل المماثل وهو بدل الكل
من الكل **كقوله** اي الناظم **لا تمرر بهم الا الفتى الا العلا** بالمد فالفتى مستثنى من
الضمير المجرور بالبا وهو الها والميم **فالا رجح** في الفتى **كونه تابعا له في جره**
وعلامة جره كسرة مقدرة على الالف **ويجوز** على مرجوح **كونه** اي الفتى **منصوبا** بالا
على الاستثنا وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الالف **والعلا بدل من الفتى بدل كل
من كل لانهما لمسمى واحد والا الثانية** زايدة **موكدة** للاولى وبدل البعض من
كله نحو ما اعجبني احد الا زيد الا وجهه فوجهه مستثنى من احد والا رجح فيه كونه
تابعا ويجوز نصبه على الاستثنا ووجهه بدل من زيد بدل بعض من كل وبدل الاشتمال
نحو ما اعجبني شي الا زيد الا علمه فزيد مستثنى من شي وفيه الوجهان وعلمه بدل
من زيد بدل اشتمال وبدل الاضراب نحو ما اعجبني احد الا زيد الا عمرو فزيد مستثنى من احد
وعمرو بدل من زيد بدل اضراب والمعنى بل عمرو **ونحو اجتمع العطف والبدل في قوله**
ما لك من شيخك الا عمله. الا رسيمه والا رمله. **فرسيمه** بفتح الرا وكسر السين
المهملتين **بدل** من عمله بدل بعض من كل عند السيرافي **ورمله** بفتح الراء والميم **معطوف**
على رسيمه وذهب ابن خروف الى ان رسيمه ورمله بدل تفصيل من عمله وهما
كل العمل **والا المقترنة بكل منهما زايدة موكدة** والرسيم والرمل ضربان من السير والرسيم
في المعنى الركض والرمل في الطواف الاسراع **وان كان التكرار لغير توكيد** وهو
التاسيس **وذلك في غير بابي العطف والبدل فان كان العامل الذي قبل الا مفرغا**
بان لم يشتغل بمعمول قبل الا **تركته يوثر في واحد من المستثنيات** على ما يقتضيه
من رفع او نصب او جر **ونصبت** وجوبا على الاستثنا **ما عدا ذلك الواحد** الذي اثر
فيه العامل **نحو ما قام الا زيد الا عمرا الا بكرا رفعت الاول** وهو زيد **بالفعل** وهو قام
على انه فاعل له **ونصبت الباقي** من المستثنيات وهو عمرو وبكر على الاستثنا **ولا يتعين
المستثنى الاول لتاثير العامل** فيه بل يترجح لقربه من العامل **ونحو ما رايت الا
زيدا الا عمرا الا بكرا فتنصبها واحدا منها بالفعل على انه مفعول به ونصبت
الباقي** من المستثنيات **بالا على الاستثناء** ولا يتعين المستثنى الاول لتاثير العامل
بل يترجح بما كان منصوبا بالفعل لا يكن فيه الخلاف المتقدم وفي باب المستثنى
وما كان منصوبا على الاستثنا يكن فيه الخلاف المتقدم **ونحو ما مررت الا بزيد الا عمرا
الا بكرا** فتخفض واحدا منها بالبا وتعلقها بالفعل وتنصب الباقي ولا يتعين الاول للجر
بل يترجح وذلك لاستبعاد من قول الناظم. وان تكرر لا لتوكيد فمع. تفريغ التاثير
بالعامل دع. في واحد مما بالا استثني. وليس عن نصب سواه مغني **وان كان
العامل غير مفرغ** بان اشتغل بما يقتضيه قبل الا **فان تقدمت المستثنيات
كلها على المستثنى منه نصبت كلها** على الاستثنا وجوبا **نحو ما قام الا زيدا الا عمرا**

الا بكرا الحر واحرما عدا قام وهو المستثنى منه وتفرع عليه جميع المستثنيات والجوز في
شيء منها الاتباع لما مر من ان التابع لا يتقدم على المتبوع والى ذلك اشار الناظم بقوله
ودون تفريغ مع التقدم . نصب الجميع احكم به والتزم . وان تاخرت المستثنيات كلها
عن المستثنى منه فان كان الكلام ايجابا نصبت ايضا كلها وجوبا نحو قاموا الا زيدا الا
عمرا الا بكرا لما مر من ان جواز الاتباع مختص بغير الايجاب وان كان الكلام غير ايجاب
اعطي واحد منها اي من المستثنيات ما يعطاه لو انفرد من نصب واتباع ونصبت
ما عداه وجوبا نحو ما قاموا الا زيد الا عمرا الا بكرا الا . واحد منها الرفع راجحا
والنصب مرجوحا ويتعين في الباقي من المستثنيات النصب ولا يتعين الاول
لجواز الرجحية بل يترجح . والى ذلك اشار الناظم بقوله . وانصب لتاخير وجيء
بواحد منها كما لو كان دون زائد . واجاز الابدي رفع الجميع على الابدال هذا
حكم المستثنيات المكررة بالنظر الى اللفظ من حيث الاعراب واما بالنظر الى المعنى
من حيث المفهوم فهي نوعان ما لا يمكن استثناء بعضه من بعض كزيد وعمرو
وبكر في الامثلة السابقة فان كل واحد منها لا يدخل فيه غيره فلا يستثنى منه شيء
وما يمكن استثناء بعضه من بعض في الاعداد نحو له عشرة الا اربعة الا
اثنين الا واحدا فان كل واحد من هذه الاعداد يدخل فيه غيره فيستثنى منه
ففي النوع الاول وهو ما لا يمكن استثناء بعضه من بعض ان كان المستثنى الاول
داخلا في الحكم وذلك اذا كان مستثنى من غير موجب فما بعده من المستثنيات
داخل في الحكم كذلك نحو ما قام احد الا زيدا الا عمرا الا بكرا فزيد هو المستثنى الاول وهو
داخل في اثبات القيام له لان الاستثناء من النفي اثبات وعمرو وبكر داخلان كذلك
وان كان المستثنى الاول خارجا عن الحكم وذلك اذا كان مستثنى من موجب فما
بعده خارج نحو قام القوم الا زيدا الا عمرا الا بكرا فزيد هو المستثنى الاول وهو
خارج من الحكم لان القيام منفي عنه لان الاستثناء من الاثبات نفي وعمرو وبكر خارجان
كذلك والى ذلك اشار الناظم بقوله . وحكمها في القصد حكم الاول . وفي النوع الثاني
وهو ما يمكن استثناء بعضه من بعض النحاة اختلفوا على ثلاثة اقوال فقيل الحكم
كذلك وهو ان كان المستثنى الاول داخلا فما بعده داخل وان كان خارجا فما بعده خارج
وان الجميع من المستثنيات مستثنى من اصل العدد وهو قول الحضرمي وتبعه
القاضي ابو يوسف ويمكن اندراجه في قول النظم . وحكمها في القصد حكم الاول . وقال
البصريون والكسائي كل من الاعداد المستثنيات مستثنى مما يليه اي من الذي
قبله والذي قبله مستثنى من الذي قبله وهكذا حتى تنتهي الى الاول وهذا القول
هو الصحيح لان الحمل على [illegible] متعين عند التردد وقيل المذهبان
محتملان اي يحتمل عود المستثنيات كلها الى الاول وان الجميع مستثنى من اصل العدد
ويحتمل عود كل منها الى ما يليه حتى تنتهي الى الاول وقد صححه بعض المغاربة وقال
الا ان الاظهر فيه ان يكون استثناء من استثناء وعلى هذا الخلاف فالمعرفة في المثال
المذكور وهو قوله عشرة الا اربعة الا اثنين الا واحدا ثلاثة على القول الاول
وهو ان الجميع مستثنى من اصل العدد فتكون الاربعة والاثنان والواحد مجموعها سبعة

مخرجة

مخرجة من اصل العدد وهو عشرة تبقى ثلاثة وسبعة على القول الثاني وهو ان كلا
من الاعداد مستثنى مما يليه فاذا استثني واحد من اثنين يبقى واحد واذا استثني الواحد
الباقي من الاربعة يبقى ثلاثة واذا استثنيت الثلاثة الباقية من العشرة يبقى
سبعة ومحتملهما اي الثلاثة والسبعة على القول الثالث وتوجيهه يعلم مما تقرر
وذكر بعضهم في المتحصل على القول الثاني للبصريين والكسائي طريقين احداهما
ان تسقط المستثنى الاول وتجبر الباقي بالمستثنى الثاني اي تزيده عليه وتسقط
المستثنى الثالث وان كان بعده مستثنى رابع فانك تجبر به الثالث وهكذا
تفعل الى ان تنتهي الى المستثنى الاخير فالمستثنى الاول في المثال المذكور اربعة
فاسقطها من العشرة تبقى ستة فاجبرها بالمستثنى الثاني وهو اثنان تصير ثمانية
فاسقط منها الثالث وهو واحد تبقى سبعة والطريق الثانية من الطريقين
ان تحط المستثنى الاخير مما يليه ثم ما فضل مما يليه وهكذا تفعل حتى تنتهي
الى الاول فما انحط فهو الباقي ففي المثال المذكور تحط واحدا من اثنين يبقى واحد
تحطه من الاربعة تبقى ثلاثة تحطها من العشرة تبقى سبعة ويبقى طريق ثالث
وهو ان تجعل كل وتر خارجا وكل شفع داخلا وما اجتمع فهو الحاصل ففي المثال
المتقدم اخرج اربعة وواحدا وادخل الاثنين تبقى سبعة وايضاحه ان تقول له
عندي مائة الا خمسين الا عشرين الا عشرة الا خمسة اخرج المستثنى الاول والثالث
وما اشبههما من الوترية وادخل الثاني والرابع وما اشبههما من الشفعية فالباقي
بعد الاستثناء في المثال المذكور خمسة وستون وذلك لانا اخرجنا من المائة خمسين
لانه اول المستثنيات فهي اذا وتر وادخلنا عشرين لانها ثانية المستثنيات فهي
اذا شفع واخرجنا عشرة لانها ثالثة المستثنيات فهي اذا وتر فصار الباقي
ستين ثم ادخلنا خمسة لانها رابع المستثنيات فهي اذا شفع فصار الباقي
خمسة وستين وما ذكر من المستثنيات تعود بهذه العاملة قاله ابن مالك في شرح
التسهيل فصل واضف غيرا الى ما يوصف بها لما فيها من معنى اسم الفاعل الا ترى
ان قولك زيد غير عمرو معناه مغاير لعمرو والموصوف بها اما نكرة محضة نحو صالحا غير
الذي كنا نعمل بغير وصفا صالحا ولا اثر لاضافته الى الموصول لانه لا تتعرف بالاضافة
او يوصف بها معرفة كلفظ كالنكرة معنى نحو صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب
عليهم على القول بان غير المغضوب صفة الذين انعمت عليهم فان موصوفه الذين وهم
جنس مبهم لا قوم باعيانهم وذهب ابن السراج الى ان غيرا تتعرف بالاضافة اذا وقعت
بين شيئين متضادين كما في قولهم الحركة غير السكون فعلى قوله غير في الآية
صفة بلا تأويل وقد تخرج غير عن الصفة وتتضمن معنى الا فيستثنى بها
اسم مجرور باضافتها اليه كما تخرج الا عن الاستثناء وتتضمن معنى غير فيوصف
بها جمع منكر شبيه به نحو لو كان فيهما آلهة الا الله اي غير الله فلما حملت الا على غير
انتقل اعراب غير الى الاسم الذي بعد الا كما انتقل اعراب الاسم الذي بعد الا الى غير في
الاستثناء فيعرب الاسم الذي بعد الا بما يستحقه وتعرب هي اي غير نفسها بما يستحقه
المستثنى بالا في ذلك الكلام فيجب نصبها في اربع مسائل الاولى منها اذا كان

الكلام تاما موجبا كما في نحو قاموا الا زيدا والثانية اذا كان الاستثناء منقطعا
ولم يمكن تسليط العامل على المستثنى كما في نحو ما نفع هذا المال الا الضر عند
الجميع في المسئلتين والثالثة اذا كان الاستثناء منقطعا وامكن تسليط العامل
على المستثنى كما في نحو ما فيها احد الا حمار عند الحجازيين والرابعة اذا تقدم
المستثنى على المستثنى منه عند الاكثر في نحو ما فيها الا زيدا احد وبنو تميم
نصبه في مسئلتين احداهما عند قوم من الكوفيين والبغداديين في نحو هذا
المثال المتقدم وهو ما فيها الا زيدا احد والثانية عند تميم في الاستثناء المنقطع
الذي يمكن فيه تسليط العامل على المستثنى نحو ما فيها احد الا حمار ويضعف
نصبه في مسئلة واحدة وهي اذا كان الكلام تاما غير موجب نحو ما قاموا الا
زيد وحيث نصب فناصبه ما قبله من العوامل على الحال وفيه معنى الا يستثنى
وهو ظاهر مذهب سيبويه ونسبه الفارسي في التذكرة ويمتنع نصبه
في مسئلة واحدة وهي ما اذا كان العامل مفرغا كما في نحو ما قام الا زيد
وفي الصحاح قال الفرا بعض بني اسد وقضاعة ينصبون غير اذا كان
في معنى الا تم الكلام قبلها ام لم يتم يقولون ما جاءني غيرك وما جاءني احد
غيرك انتهى بلفظه واذا كان الفرا نقله عن العرب فكيف يسوغ منعه
قاله الموضح في الحواشي واما قول الشاطبي في مثله بجواز ان تكون الفتحة
في غير فتحة بناء لاضافتها الى مبني والى مسئلة غير اشار الناظم بقوله
واستثن مجرورا بغير معربا بما لمستثنى بالا نسبا وتفارق غير الا في خمس مسائل
احداها ان الا تقع بعدها الجمل دون غير الثانية انه يجوز ان يقال عندي
درهم غير جيد على الصفة ويمتنع عندي درهم الا جيد الثالثة انه يجوز ان
يقال قام غير زيد ويجوز قام الا زيد الرابعة انه يجوز ان يقال ما قام القوم
غير زيد وعمرو بجر عمرو وعلى لفظ زيد ورفعه حملا على المعنى لان المعنى ما قام
زيد وعمرو ومع الا لا يجوز الا مراعاة اللفظ الخامسة انه يجوز ما جئتك الا
ابتغاء معروفك بالنصب ولا يجوز مع غير الا بالجر نحو ما جئتك غير ابتغاء معروفك
بلغاتها فصل والمستثنى بسوى كالمستثنى بغير في وجوب
الخفض ولم يذكر سيبويه الاستثناء بها قاله ابو حيان ثم قال ابو القاسم الزجاج
في الجمل وان ما لسوى لغير معنى واعرابا واليه اشار الناظم بقوله ولسوى
سوى سواء اجعلا على الاصح ما لغير جعلا ويرد بها حكاية الفرا اتاني سواك
وقوله ... واتت المشترى وقال سيبويه والجمهور هي ظرف لازم للمكان
بمعنى وسط ... برد وصل الموصول بها كجاء الذي سواك فليست
هنا بمعنى غير لان غيرا لا تدخل ههنا ولا التي قبلها يقولون جاء الذي هو غيرك
... بتقدير ... جاء الذي استقر مكانك
قالوا ولا تخرج عن النصب على الظرفية الا في الشعر كقوله وهو ...
... ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا فجعلها
... الشعر والعدوان بضم العين المهملة الظلم الصريح ودناهم بكسر الدال جازيناهم

جازيناهم

جازيناهم وقوله اذا جاوزوا منه كما ... وقال الكوفيون تستعمل سوى
اسما وظرفا فيجيزون في السعة اتاني سواك قاله المكودي وقال الرماني وابو
البقا العكبري تستعمل ظرفا غالبا وكغير قليلا قال الموضح والى هذا المذهب
اذهب لانه اخلص فصل والمستثنى بليس ولا يكون واجب النصب
لانه خبرهما وفي الحديث ما انهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا اي كلوا
ما ذكر اسم الله عليه ليس السن والظفر بنصبهما لانهما مستثنيان من فاعل انهر
المستتر فيه وما بينهما اعتراض ولا انهار لانه لا يشبه خروج الدم بجري الماء
في النهر وتقول اتوني لا يكون زيدا بالنصب فليس في الحديث وزيدا في المثال خبران
لليس ولا يكون واسمهما ضمير مستتر فيهما عائد على اسم الفاعل المفهوم من
الفعل السابق عند سيبويه كما قاله الموضح في الحواشي او عائد على البعض المد
لول عليه بكله السابق عند جمهور البصريين او عائد على المصدر المدلول عليه
بالفعل نقله عن الكوفيين فتقدير قاموا ليس زيدا ليس هو اي ليس القائم
زيدا على القول الاول ورد بانه ... في نحو القوم اخوتك ليس زيدا
او ليس هو اي ليس بعضهم زيدا على القول الثاني وفيه بعد لان الكلام حينئذ البعض
على الجميع لا واحدا قاله الموضح في شرح اللمحة على الكلام على عدا وخلا وليس هو
اي ليس قيامهم قيام زيد بحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه على القول الثالث ورد
بما رد به الاول وبان فيه تقديرا محذوفا لم يلفظ به قط وعلى القول الثاني وهو كونه
ضميرا يعود على البعض المدلول عليه بالكل فهو نظير فان كن نساء بعد تقدم ذكر
الاولاد الشامل للذكور والاناث فالنون في كن اسمها وهو عائد على الاناث اللاتي بعض
الاولاد المتقدم ذكرهم في قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم فانه في قوة
اولادكم الذكور والاناث ونساء خبر كن فان قلت لا فائدة في قول القائل
فان كن الاناث نساء قلت الفائدة حصلت بوصفه بالظرف بعده فان
قلت اذا كانت الفائدة هي الظرف فما فائدة ذكر نساء قلت فائدته
التوطئة للوصف بعده وباب التوطئة يجري في الصفة والخبر والحال وجملتا الاستثنا
من ليس زيدا ولا يكون زيدا في موضع نصب على الحال من المستثنى منه فان قلت
كيف حكم على جملة ليس بانه حال والفعل الماضي لا يقع حالا الا مع قد ظاهرة او مقدرة
قلت هذه مستثناة كما قاله ابو حيان في النكت الحسان ... او مستأنفتان
فلا موضع لهما من الاعراب فان قلت دعوى الاستئناف تخل بالمقصود
قلت لا يخل لان الاستئناف عدم تعلقها بما قبلها في المعنى بل في الاعراب فقط
وذلك لان هذه الجملة وقعت موقع الا زيدا فكما ان الا زيدا لا موضع له من الاعراب
مع تعلقه بما قبله فكذلك هنا والى ما اشار الناظم بقوله واستثن ناصبا بليس
ثم قال ويكون بعد لا فصل في المستثنى بخلا وعدا وحاشا اخرها الجر
على انها حرف جار واليها الاشارة بقول الناظم واجرر بسابقي يكون ان ترد وهو
قليل ولقلته لم يحفظه سيبويه في عدا ومن شواهده قوله تركنا في
الحضيض بنات عوج عواكف قد خضعن الى النسور ابحنا حيهم قتلا

[illegible]

قوله على الحال ... عليه ان الجملة الحالية يجب
ربطها بصاحبها بالواو او بالضمير او بهما وصاحب الحال
هنا المستثنى منه وليس الرابط هنا اذا قصد بليس
ولا يكون اما البعض واما الوصف المشتق من الفعل ...
المتعلق به وكل منهما غيره ...
المرجع اي بعضهم مشتملا على الرابط ...
وقد يقال المراد بالعموم في هذا الحكم ان هنا الضمير العائد
الى البعض المذكور عام لكونه في قوة العموم ...
المظاهر ... العموم بهذا ...
بعض من القوم ... عليهم ...
عبد الله

واصله عدا الشمطاء والطفل الصغير والفواجي مجرورة فالشمطاء مجرورة بعدا وهي الشيخة التي يخالط سواد شعرها بياض ... والشمطاء تحت مفعول الجنا من الاباحة ... وقول الآخر خلا الله لا ارجوا سواك واتما اعد عيالي شعبة من عيالكا يجر الجلالة وخلا وعدا موضعهما جار بين نصب ثم اختلف فقيل هو نصب على تمام الكلام فيكون الناصب لموضعهما هو الجملة المتقدمة عليهما التي انتصبا عن تمامها كما قيل به في التمييز الرابع لابهام النسبة ان العامل فيه هو الجملة التي انتصب عن تمامها حكاه المرادي في باب التمييز عن قوم وقيل انهما متعلقان بالفعل او شبهه المذكور قبلهما على قاعدة احرف الجر فيكونان في موضع المفعول به كمررت بزيد لا ان تعديتهما على جهة السلب قاله الجرجاني قال الموضح في المغني والصواب عندي الاول وزعم علقمة بامرين وبهما والوجه الثاني انتصابهما على انهما فعلان ماضيان جامدان لوقوعهما موقع الا لان الفعل اذا وقع موقع الحرف ينصب جامدا كما ان الاسم اذا وقع موقع الحرف يصير مبنيا قال الموضح في شرح اللمحة هذا يعني النصب ارجح في عدا لكونها كانت متعدية قبل الاستثناء كقوله عدا فلان طوره اي تجاوزه ولم يصح في خلا لكونه قاصرا فكيف تنصب المفعول به قلت ضمنوها معنى الاستثناء معنى جاوز وحسن ذلك لان كل من خلا من شيء فقد جاوزه انتهى وفاعلهما ضمير مستتر فيهما وفي مفسره وفي موضع الجملة منهما البحث السابق في ليس ولا يكون فيكون فاعلهما الضمير العائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق فاذا قلت قاموا عدا زيدا فالتقدير عدا هو اي القائم زيدا واما على مصدر الفعل اي عدا القيام زيدا واما على البعض المدلول عليه بكليه السابق اي عدا هو اي بعضهم زيدا ووجه تنظير لان المقصود من قولك قام القوم عدا زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا لا انه من خلو بعض القوم منه ومجاوزة بعضهم اياه خلو الكل والمجاوزة الكل بخلاف قولك قاموا ليس زيدا اي ليس بعضهم زيدا لان البعض هنا في سياق النفي فيشمل كل بعض من القوم ومحصل المقصود من الاستثناء بخلافه وجملتا الاستثناء في موضع نصب على الحال او مستأنفتان فلا موضع لهما وتدخل عليهما اي على خلا وعدا ما المصدرية وهو مشكل على ما تقدم من ان خلا وعدا جامدان وما المصدرية لا توصل بفعل جامد كما نص عليه في التسهيل وعلى القول بجواز دخول ما عليهما فيتعين النصب في المستثنى عند الجمهور لتعين الفعلية حينئذ واليه الاشارة بقوله وبعد ما انصب كقوله وهو لبيد الا كل شيء ما خلا الله باطل اي ذاهب وبطل اخذا من قوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه وجملة ما خلا الله استثنائية ويحتمل ان تكون صفة للخفا ما او للفظا ما انيه وما زائدة والتقدير كل شيء غير الله باطل وعلى هذا فلا استثناء فالنه انيس كما هو وقوله تمل الندامى ما عداني فانني بكل الذي يهوى نديمي مولع فعدا فعل ماض وانما دخلت عليه نون الوقاية وما موصول حرفي وعدا صلته وموضع الموصول وصلته نصب بلا خلاف اما على الظرفية الزمانية على حذف مضاف او على الحالية على التأويل باسم الفاعل وتلك الحال فيها معنى الاستثناء فمعنى قاموا ما عدا زيدا قاموا وقت مجاوزتهم زيدا على الاول او مجاوزين زيدا على الثاني

وبه قال

وبه قال السيرافي او على الاستثناء كانتصاب غير في قاموا غير زيد والى هذا ذهب ابن خروف والذي ينبغي ان يعتمد عليه هو الاول لان كثيرا ما يحذف اسم الزمان وينوب عنه المصدر كما تقدم في بابه وقد يجران على تقدير ما زائدة وقد قال الجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني واشار اليه بقوله والجر قد يرد قال في المغني فان قالوا بالزيادة فيا سالبها مدخل لان ما لا تزاد قبل الجار والمجرور بل بعده نحو عما قليل وان قالوا ذلك بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه انتهى وهو مخالف لما هنا فصل والمستثنى بحاشا عند سيبويه مجرور لا غير لانها عنده حرف مع لا ومن المعنى ان ذلك محقق وان صوابه ليس غير ولختار ان ما لعدم التعرفة وذلك عن العرب واشتر عليه لا غير اجمل وسمع غيره اي غير سيبويه النصب رواه الاخفش وغيره كقولهم اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشا الشيطان وابا الاصبغ بنصب الشيطان وابا الاصبغ يعني الهمزة واهمال الضاد واعجام الغين وليس منصوبا كما قد يتوهم فان قلت المغفرة امر حسن لا ينزه احد عنه فلم استثني بحاشا قلت تنبيها على ان الشيطان تنزه حاشيته وامراضه في قبح الحال وسوء الصنيع تنزه المغفرة عنه وبعض شأنها ان تتعلق به وجعل ابا الاصبغ قرينا للشيطان تنبيها على التحاقه به في خساسة القدر وقبح الفعل مبالغة في الذم قاله الدماميني وقرئت النصب بنقل ابن زيد والفراء والاخفش والشيباني وابن خروف واجازه الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والناظم حيث قال وكخلا حاشا والكلام في موضعي حاشا كالكلام في اختيها عدا وخلا وتقدم موضعا والاتجوز دخول ما عليها خلافا لبعضهم كما افاده الناظم بقوله ولا تصحب ما خلافا لبعضهم واستدل له ابن مالك بقوله صلى الله عليه وسلم اسامة احب الناس الي ما حاشا فاطمة بناء على ان ما حاشا فاطمة من الحديث وليس بمدرج ورد في المغني بان ما نافية لا مصدرية والمعنى انه عليه الصلاة والسلام لم يستثن فاطمة وان ما حاشا فاطمة مدرج من كلام الراوي ويؤيده ان في معجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها وقال قول الاخطل رأيت الناس ما حاشا قريشا فانا نحن افضلهم فعالا فنادر قال الموضح في شرح اللمحة ويحتمل ان يكون حاشا فيه فعلا متعديا متصرفا من حاشيته واستثنيته من الحاشية كان المراد انه اخرجته منه وعزلته عنه انتهى ولا يجوز دخول الا على حاشا خلافا للكسائي في اجازته ذلك اذا جرت نحو قام القوم الا حاشا زيد ومنعه اذا نصبت وحكاه ايضا ابو الحسن عن العرب ومنعه الجمهور مطلقا وحملوا ما ورد منه على الشذوذ قاله المرادي في شرح التسهيل ووجه بعضهم قول الكسائي بان حاشا ضعفت في الاستثناء فقويت بالا كما قويت لكن العاطفة بالواو لوقوعها غير عاطفة وكما قويت هل بام في الاستفهام نحو ام هل هذا باب الحال والفه منقلبة عن واو لقولهم في جمعها احوال وفي تصغيرها حويلة واشتقاقها من التحول وهو التنقل ويجوز فيه التذكير والتأنيث لفظا ومعنى والمذكور في هذا الباب حدها ثم صفاتها ثم تخصيص صاحبها ثم الترتيب بينها وبين صاحبها ثم بينها وبين عاملها ثم تعددها ثم توكيدها العيرها ثم انقسامها الى مفرد وظرف وجملة

ثم حذف عامله الحال نوعان موكدة وهي التي يستفاد معناها بدون ذكرها
ومبينة وموسسة ويقال لها المبينة وهي التي لا يستفاد معناها بدون ذكرها
وحدها وصف فضلة مذكورة لبيان الهيئة للفاعل او للمفعول او لهما معا
فالاول نحو جئت راكبا فراكبا مبين لهيئة الفاعل وهو التاء والثاني نحو زيد
ضربته مكتوفا فمكتوفا مبين لهيئة المفعول وهو الهاء والثالث نحو زيد
لقيته راكبين فراكبين مبين لهيئة الفاعل وهو تاء المتكلم ولهيئة المفعول وهو
هاء الغائب ولا يكون لغير الفاعل والمفعول وما خالف ذلك اول بهما نحو زيد في الدار جالسا
فجالسا حال من ضمير الظرف المستقر فيه وهو فاعل معنى لا من المبتدا على الاصح وهذا بعلي
شيخا فشيخا حال من بعلي وهو مفعول معنى تقديره انبه على بعلي او اشير الى بعلي
فانه من المتوسطة وخرج بذكر الوصف نحو القهقرا في رجعت القهقرا فانه وان
كان مبينا لهيئة الفاعل الا انه مصدر لا وصف والمراد بالوصف ما كان صريحا او مؤولا
به لتدخل الجملة وشبهها من الظرف والجار والمجرور اذا وقعت حالا فانها في تاويل الوصف
وخرج بذكر الفضلة الخبر في نحو زيد ضاحك فان ضاحكا وان كان مبينا للهيئة
فهو عمدة لا فضلة والمراد بالفضلة هنا ما ياتي بعد تمام الجملة لا ما يستغني الكلام عنه
ليدخل نحو كسالى من قوله تعالى قاموا كسالى فان كسالى حال ولا يستغني الكلام عنه
وخرج بالباقي وهو قوله مذكورة لبيان الهيئة التمييز في نحو لله دره فارسا
والنعت في نحو جاءني رجل راكب فان فارسا وراكبا وان حصل بهما بيان الهيئة فليسا
مذكورين لذلك لان ذكر التمييز لبيان جنس المتعجب منه وهو الفروسية وذكر النعت
لتخصيص المنعوت وهو رجل في النعت وانما وقع بيان الهيئة بهما ضمنا لا قصدا
ورب شيء يقصد لمعنى خاص وان لزم منه معنى اخر وقال الناظم في النظم الحال وصف
فضلة منتصب مفهم في حال كذا بزيادة كذا لبيان المراد فالوصف جنس يشمل الخبر
والنعت والحال وفضلة فصل اول مخرج للخبر في نحو زيد ضاحك فانه عمدة ومنتصب
فصل ثان مخرج لنعتي المرفوع والمجرور نحو جاء رجل راكب ومررت برجل راكب
فانهما وان فهم المنعوت بهما فليسا منصوبين ومفهم في حال كذا فصل ثالث مخرج لنعت
المنصوب كرايت رجلا راكبا فانه اي النعت انما سيق بكسر السين وسكون اليا
المثناة تحت لتفسير المنعوت به فهو لا يفهم في حال كذا بطريق القصد وانما فهمه
بطريق اللزوم لان المقصود بالذات التفسير بالنعت وان لزم منه بيان الهيئة بما
يعرف وفي هذا الحد الذي ذكره الناظم نظر لان المقصود من الحد تصور ماهية المحدود
وهي لا تتصور الا بجميع اجزاء الحد وقد جعل النصب جزا من الحد مع انه حكم من احكام
المحدود والحكم فرع التصور اذ لا يحكم على شيء الا بعد تصوره والتصور لماهية المحدود
موقوف على جميع اجزاء الحد ومن جملتها النصب وهو حكم فجاء الدور وهو توقف
الشيء على ما يتوقف عليه اما بمرتبة كتوقف ا على ب و ب على ا او بمراتب كتوقف
ا على ب و ب على ج و ج على ا والدور مبطل للحد واجيب باختلاف الجهة
فان الحكم ليس موقوفا على التصور بكنه الحقيقة المتوقفة على الحد حتى يلزم البطلان
وانما هو متوقف على التصور بوجه ما وذلك لا يتوقف على الحد فلا يلزم البطلان وفيه

نظر

نظر لان الغرض من الحد معرفة المحدود بكنه حقيقته ليحكم عليه والتصور بوجه
ما لا يكفي في ذلك فصل للحال من حيث هي اربعة اوصاف احدها ان
تكون منتقلة وهو الاصل فيها لانها ماخوذة من التحول وهو التنقل قاله ابو البقا
لا ثابتة دائما والمراد انها تنقسم باعتبار انتقالها ولزومها الى قسمين منتقلة وذلك
الانتقال غالب فيها لا لازم نحو جاء زيد ضاحكا الا ترى ان الضحك يزايل زيدا ويفارقه
وثابتة وذلك قليل فيها الا انها وتقع وصفا ثابتا في ثلاث مسائل احداها
ان تكون موكدة لمضمون جملة قبلها نحو زيد ابوك عطوفا او لعاملها نحو ويوم
ابعث حيا او لصاحبها نحو لامن من في الارض كلهم جميعا فان الابوة من شانها العطف
والبعث من لوازمه الحياة والعموم من مقتضيات التجميع المسئلة الثانية
ان يدل عاملها على تجدد ذات صاحبها وحدوثه او تجدد صفة له فالاول
نحو خلق الله الزرافة بفتح الزاي افصح من ضمها يديها اطول من رجليها فيديها
بدل من الزرافة بدل بعض من كل واطول حال ملازمة من يديها ومن رجليها متعلق باطول
لانه اسم تفضيل وعامل الحال خلق وهو يدل على تجدد المخلوق قال ابو البقا وبعضهم
يقول يداها اطول بالرفع فيداها مبتدا واطول خبره والجملة حالية انتهى ولا تتعين
الحالية لجواز الوصفية لان الزرافة معرفة بال الجنسية والثاني نحو وهو الذي
انزل اليكم الكتاب مفصلا فالكتاب قديم والانزال حادث وهو اخص مما قبله الحدوث
في قوله تعالى ما ياتيهم من ذكر من ربهم محدث قاله الموضح في شرح اللمحة فجعله مما له
ضابط وسياتي ما فيها المسئلة الثالثة ان يكون مرجعها الى السماع نحو قائما
بالقسط من قوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولوا العلم قائما بالقسط
اذ العرب قائما حال لازمة من فاعل شهد وهو الله تعالى واعترض الزمخشري على ايراد الحال بين
المعطوفين عليه وان كان مثل جاء زيد وعمرو راكبا لا يجوز بان هذا انما جاز لعدم الالباس
وسكتا عن بيان جهة تاخيره عن المعطوفين قال التفتازاني كانه للدلالة على علو
مرتبته ونحو انزل اليكم الكتاب مفصلا اي مبينا فيه الحق والباطل بحيث ينفي التخليط
والالتباس ولا ضابط لذلك بل هو موقوف على السماع فلا يقاس عليه ووهم ابن
الناظم في شرح النظم فمثل بمفصلا في الاية المذكورة للحال التي تجدد صاحبها قال
في المغني وتبعته وقد علمت ان الكتاب قديم انتهى وقال الدماميني في شرحه والسهو انما
هو منه اي من الموضح فان الانزال يقتضي الانتقال والتغيير لا يقتضيه انتهى وقال
الشمني الجواب عن هذا ان انزل الذي هو عامل في الحال يدل على تجدد
مفعوله الذي هو صاحب الحال ولا يلزم منه الا انه على تجدده لقيام الدليل القاطع على
قدمه وعلى هذه الدلالة عليه عن ظاهرها على ان الذي يمتنع تجدده هو الكلام النفسي
القائم بذاته تعالى لا العبارة الدالة عليه والمتصف بالنزول هو الثاني لا الاول انتهى الوصف
الثاني ان تكون مشتقة من المصدر لا جامدة وهذا كالذي قبله وصف لها غالب
لا لازم نحو جاء زيد ضاحكا فان ضاحكا مشتق من الضحك والى ذلك اشار الناظم بقوله
وكونه منتقلا مشتقا يغلب وتقع جامدة مؤولة بالمشتق في ثلاث مسائل احداها
ان تدل على تشبيه نحو كر زيد اسدا وبدت الجارية قمرا وتثنت غصنا فاسدا حال

من يده وفم الى فم حال من الجارية وغصنا حال من فاعل تثنت المستتر فيه وهي احوال جامدة مؤولة
بمشتق فاسد مؤول بشجاع وفم الى فم مؤول بمضية وغصنا مؤول بمعتدل اي شجاعا ومضية
ومعتدلة والمعنى في هذا على التشبيه وقالوا في المثل وقع المصطرعان عدلي عير
وعدلين بالتثنية حال جامدة من المصطرعان وعير بفتح العين المهملة الحمار وحشيا كان
او اهليا مضاف اليه وعدلي مؤول بمصطحبين على تقرير مضاف اي مصطحبين اصطحاب
عدلي حمار حين سقوطهما وقيل هذه الامثلة ونحوها على حذف مضاف والتقرير
مثل اسد ومثل فم ومثل غصن ومثل عدلي عير وقد اليه برد مشر قوله في النظم وكر زيد اسدا
اي كاسد وصرح بذلك في التسهيل مقالا او تقرير مضاف قبله وهو اصح في الدالة على التشبيه
لانه اذا اولت بالمشتق خفي فيها الدالة على التشبيه المسئلة الثانية من الثلاثة
ان تدل على مفاعلة من الجانبين نحو ابعته زيدا يدا بيد فيدا حال من الفاعل والمفعول
وبيد بيان قال سيبويه كما كان له في سقيا لك بيانا ايضا فيتعلق بمحذوف استونف
للتبيين قاله في المغني وفيه معنى المفاعلة اي متقابضين وزيد كلمته فاه الى في
بالتشرير معاه حال من الفاعل والمفعول والى في بيان وفيه معنى المفاعلة اي متشافهين
وما ذهب اليه الموضح من ان فاه منصوب على الحال لكونه واقعا موقع مشافها
وموقعا معناه هو مذهب سيبويه وجرى عليه في التسهيل وزعم الفارسي ان فاه
حال نائبة مناب جاعل حذفا وصار العامل كلمته وذهب السيرافي الى انه اسم
موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال والاصل كلمته مشافهة موضع فاه موضع
مشافهة ومشافهة موضع مشافها وذهب الاخفش الى انه لا حال منه وفيه
الى في محذوف حرف الجر وانتصب فاه ورده المبرد بانه تقرير لا يفعل لان لا نسان لا يتكلم من
في غيره واجاب ابو علي بانه انما يقال ذلك في معنى كلمته وكلمني فهو في
المفاعلة وذهب الكوفيون الى ان اصله جاعلا فاه الى في فهو مفعول به
ورده السيرافي بامتناع كلمته وجهي الى وجهه وعينه الى عيني وهذا المثال لا ينقاس
عليه لان فيه ايقاع جامد موقع مشتق ومعرفة موقع نكرة ومركب موقع مفرد والواحد منه
قبيل المسئلة الثالثة من الثلاث ان تدل على ترتيب كادخلوا رجلا رجلا
ورجلين رجلين ورجالا رجالا وضابطه ان يأتي التفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه
مكررا قاله الرضي وفي نصب الجزء الثاني خلاف فذهب الزجاج الى انه توكيد وذهب
ابن جني الى انه صفة للاول وذهب الفارسي الى انه منصوب بالاول لانه لما وقع
موقع الحال جاز ان يعمل قال المرادي والمختار انه وما قبله منصوبان بالعامل الاول لان
مجموعهما هو الحال ونظيره في الخبر هذا حلو حامض وذهب ابن ... الى ان نصبه بالعطف
على تقرير حذف الفاء والمعنى رجلا فرجلا لكان من نصهما حسنا ونص ابو الحسن على انه
لا يجوز ان يدخل حرف العطف في شيء من المكررات لانها خاصة انتهى قال الرضي او ثم نحو
مضوا كبكبة ثم كبكبة اي مترتبين وتقع الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق في
سبع مسائل وهي ان تكون موصوفة بمشتق او شبهه قال الله نحو قرآنا عربيا
فقرآنا حال من القرآن في قوله تعلى وتعرضه فيه الناس في هذا القرآن و لا اعتماد فيها على الصفة
وهي عربيا فتمثل لها بشرا سويا فبشرا حال من فاعل تمثل وهو الملك ولا اعتماد فيها على الصفة

وهو سويا

وهو سويا والثاني نحو فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا قاله ابو حيان وتسمى الحال
الجامدة الموصوفة حالا موطئة بكسر الطاء لانها توطئ لما بعدها نوطئه للنعت بالمشتق او شبهه
هذا مقتضى كلامه وبه صرح في المغني فقال انها ذكر لتوطئة لذكر سويا انتهى وقال
ابن جابر شارح ... وهذا كتاب مصدق لسانا عربيا لسانا حال لانما النعت الالسان بعربي
والصفة والموصوف كالشيء الواحد صارت الحال مشتقة بالمشتق وجاريا بما هو
الموطئة لكون اللسان حالا وليس حقيقة اللسان ان يكون جامد ... ما ذكر من الصفة
انتهى مقتضاه ان الموطئة هي صفة الحال لا الحال الموصوفة والموطئة لغة الممهدة او
دالة على سعر بكسر السين المهملة نحو هذا البر بعته مدا بكذا فمدا حال من الهاء وبكذا
بيان لمدا او دالة على عدد نحو فتم ميقات ربه اربعين ليلة فاربعين حال من ميقات
وليلة تمييز او دالة على طور بفتح الطاء المهملة وسكون الواو اي حال قاله ابن الانباري
واقع فيه تفضيل بالخاء المعجمة نحو هذا بسرا بضم الموحدة وسكون المهملة اطيب
منه رطبا بضم الراء وفتح الطاء فبسرا حال من فاعل اطيب المستتر فيه ورطبا حال من الضمير
المجرور بمن والمعنى هذا في حال كونه بسرا اطيب من نفسه في حال كونه رطبا وسياتي ما وقع
من هذا او تكون نوعا لصاحبها نحو هذا مالك ذهبا فذهبا حال من مالك وهو نوع منه
فان الذهب نوع من المال او فرعا له اي لصاحبها نحو هذا حديدك خاتما فخاتما حال من
حديدك وهو فرع له فان الخاتم فرع الحديد وتنحتون الجبال بيوتا فبيوتا حال من الجبال
والبيوت فرع للجبال وفي غالب النسخ من الجبال بيوتا وهو سهو فان بيوتا على هذا
مفعول به لا حال او اصلا له اي لصاحبها نحو هذا خاتمك حديدا فحديدا حال من خاتمك
وهو اصل له فان الحديد اصل للخاتم وأأسجد لمن خلقت طينا فطينا حال اما من الضمير
المحذوف العائد على الموصول بناء على جواز حذف صاحبه الحال او من الموصول المجرور باللام
وعلى التقديرين فالطين اصل للمخلوق وهذا احسن من جعل طينا منصوبا بنزع الخافض
فانه موقوف على السماع من غير ان وان وكي وهذه المسائل العشر غير مسئلة
العدد ماخوذة من التسهيل ونصه ويغني عن اشتقاقه وصفه او تقدير مضاف قبله
او دلالته على مفاعلة او سعر او ترتيب او اصالة او تفريع او تنويع او طور واقع فيه تفضيل
تنبيه اكثر هذه الانواع العشرة وقوعا مسئلة التسعير والمسائل الثلاث
الاول جمع اولي وهي ما دل على تشبيه او مفاعلة او ترتيب والى ذلك اشير في قوله في النظم
ويكثر الجمود في سعر وفي مبدي تاول بلا تكلف وبعضهم فهم منه انها تقع جامدة
في مواضع اخر وانها لا تؤول بالمشتق لانه لا تؤول الا ما عطف في التسعير وفي
تشبه كلها بعوري اولا وتقع جامدة مؤولة بالمشتق في ثلاث مسائل ويعود ثانيا
وتقع جامدة غير مؤولة بالمشتق في سبع مسائل التي هي في التنبيه والتي لم يشر
وزعم بدر الدين ابنه اي ابن الناظم في شرح النظم ان المسائل العشر الجميع تؤول بالمشتق
وهذا تكلف منه وانما قلنا تحن به اي بالتاويل في المسائل الثلاث الاول وهي ما دل على
تشبيه او مفاعلة او ترتيب لان اللفظ فيها مراد به غير معناه الحقيقي فالتاويل
فيها واجب ومن تقدم كيفية واما كيفية تاويل السبع الباقية على انفراده ان في
الاولى على معنى سويا في صفة البشر والثانية على معنى مسعرا والثالثة على معنى معدودا

والرابعة على معنى مكورا والخامسة على معنى متنوعا والسادسة على معنى موصفا والسابعة على معنى متاصلا او مصنوعا **الوصف الثالث** من اوصاف الحال **ان تكون نكرة لا معرفة وذلك لازم** لان الغالب كونها مشتقة وصاحبها معرفة فالتزم تنكيرها لئلا يتوهم كونها نعتا اذا كان صاحبها منصوبا او خفي اعرابه عليه **فان وقعت بلفظ المعرفة اولت بنكرة** محافظة على ما استقر لها من لزوم التنكير وعن يونس البغداديين ويفتح معرفا التي مؤوله بلفظ المعرفة لانه ليس معرفة عند الجمهور وانما هو على صورة المعرفة والتي لا لا يتبين فوق النظم والحال التي هي بلفظ ما عتقد وتنكيره معنى وذلك ان العرب **قالوا جا وحده** فوحده حال من فاعل جا المستتر فيه وهو معرفة بالاضافة الى الضمير فيؤول بنكرة من لفظه او من معناه **اي متوحدا او منفردا** و**قالوا رجع عوده على بدئه** فعوده بفتح العين حال من فاعل رجع المستتر فيه وهو معرفة بالاضافة الى الضمير فيؤول بنكرة من لفظه او من معناه **اي عائدا** او راجعا وعلى بدئه بيان والمعنى رجع آخره على اوله قاله الجرمي وقال ابو البقاء معناه رجع عائدا في الحال وقال الشاطبي معناه راجعا على طريقه و**قالوا ادخلوا الاول فالاول** فالاول الاول المنصوب بعد حال من الواو في ادخلوا والاول الثاني معطوف بالفاء وهي بلفظ المعرفة بال فيؤول بنكرة **اي مترتبين** واحدا فواحدا و**قالوا جاؤا الجماء الغفير** فالجماء حال من الواو في جاؤا وهي بلفظ المعرفة بال فيؤول بنكرة **اي جميعا** والغفير بفتح الغين المعجمة وكسر الفاء من الغفر بمعنى الستر والتغطية فعيل بمعنى فاعل نعت الجماء والجم والمراد الجم تانيث الجم وهو الكثير ومنه قوله تعالى يحبون المال حبا جما وكان الفياس ان يقولوا الجم الغفير او الجماء الغفيرة ولكنهم انثوا الموصوف على معنى الجماعة وذكروا الوصف حملا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول اي الجماعة الكثيرة الساترة لوجه الارض لكثرتها و**قالوا في الابل ارسلها العراك** فالعراك بكسر العين المهملة حال من الهاء في ارسلها وهو بلفظ المعرفة بال فيؤول بنكرة **اي معتركة** قال لبيد فارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال والنغص بفتح النون والغين المعجمة وبالصاد المهملة مصدر نغص الرجل اذا لم يتم مراده والدخال بكسر الدال المهملة والخاء المعجمة من المداخلة والعراك مصدر عارك معاركة وعراكا اي ازدحم وصف ابلا اوردها الماء مزدحمة وخرجها والتي قبلها في شرح الشذور على زيادة ال وما هنا اولى ليكون التاويل في الجميع على نسق واحد

الوصف الرابع من اوصاف الحال **ان تكون نفس صاحبها في المعنى** لانها وصف له وخبر عنه والوصف نفس الموصوف والخبر نفس المخبر عنه **فلذلك** لا تجيء الحال **جاز جاء زيد ضاحكا** لان الضاحك هو زيد في المعنى **وامتنع** ان يقال **جاء زيد ضحكا** لان الضحك مصدر وزيد ذات والمصدر مباين للذات **وقد جاءت مصادر احوالا بقلة في المعارف كجاء زيد وحده وارسلها العراك** وفيهما شذوذان المصدرية والتعريف بالاضافة في الاول وال في الثاني **وزعم** سيبويه ان الذي سوغ تعريفها انها شبهت بالمصادر المنتصبة بافعالها كالحمد لله والعجب لزيد حيث كانت مصادر مثلها وكانا غير الاول او غير ما هي له صفات انتهى وقال ابن الشجري لا اصل بعتد العراك ثم اقيم المصدر مقام فعله المنتصب على الحال وكذا التقدير في جاء وحده انفرد وانفعه موقع

الاحوال

الاحوال لا الاحوال انتهى وحكى الاصمعي وحده يعني كونه على بعير معلى هذا يقال وحده وحده مصدر ان لم يعمل معاشر ونحو وحده لما يقال وغيره مصدر انر يونس واجاز يونس والبغداديون ان ياتي الحال معرفة وقاسوا على نحو ادخلوا الاول فالاول وما نعم واجاز الكوفيون مجيئها على صورة المعرفة اذا كان فيها معنى الشرط نحو عبد الله المحسن افضل منه المسيء فالمحسن والمسيء حالان وصح مجيئهما بلفظ المعرفة تنا ولها بالشرط والتقدير عبد الله اذا احسن منه اذا اساء فان لم تقدر بالشرط لم يصح تعريفها لهكذا فلا يقال جاء عبد الله المحسن اذ لا يصح جاء عبد الله ان احسن **وجاءت مصادر احوالا بكثرة في النكرات** وفيه شذوذ واحد وهو المصدرية وكان الاصل ان لا تقع احوالا لانها غير صاحبها في المعنى لكنهم لما كانوا يخبرون بالمصادر عن الذوات كثيرا واتساعا نحو زيد عدل فعلوا مثل ذلك في الحال لانها خبر من الاخبار وإلى ذلك الاشارة بقول النظم . ومصدر منكر حالا يقع بكثرة **كطلع زيد بغتة** فبغتة حال من فاعل طلع **وجاء ركضا** فركضا حال من فاعل جاء **وقتلته صبرا** فصبرا وهو ان يحبسه حيا ثم يرمى حتى يقتل حال من مفعول قتلته **وذلك** كله مع كثرته **على التاويل بالوصف** فيؤول بغتة بوصف من باغته **اي مباغتا** وقرئ ان عقيل بالتاء من بغتة يقال بغتة اي فجأة والبغت الفجأة قال الشاعر . ولكنهم كانوا ولم ادر بغتة . واعظم شيء حين يفجاك البغت . ويؤول ركضا بوصف الفاعل من ركض **اي راكضا** والركض في الاصل تحريك الرجل ومنه اركض برجلك ثم كثر حتى قيل ركض البعير اذا عدا وليس بالاصل ويؤول صبرا بوصف المفعول من صبر **اي مصبورا اي محبوسا** ووقوع المصدر النكرة حالا كثير **ومع كثرة ذلك قال سيبويه والجمهور لا ينقاس مطلقا** سواء كان نوعا من العامل ام لا كما لا ينقاس المصدر الواقع نعتا او خبرا بجامع الصفة المعنوية **وقاسه المبرد فيما كان نوعا من العامل** لانه حينئذ يدل على الهيئة بنفسه **فاجاز** قياسا **جاء زيد سرعة** لان السرعة نوع من المجيء **ومنع جاء ضحكا** لان الضحك ليس نوعا من المجيء قال الموضح في الحواشي وانما قاسه المبرد ولم يقسه سيبويه لان سيبويه يرى انه حال على التاويل ووضع المصدر موضع الوصف لا ينقاس كما ان عكسه لا ينقاس والمبرد يرى انه مفعول مطلق حذف عامله لدليل وهو عنده مقيس كما يحذف عامل سائر المفاعيل لدليل فهذا الخلاف مبني على الخلاف في انه حال او مفعول مطلق انتهى ومن خطه نقلت وكلام كلامه تبعا انه عند المبرد حال ونحوه ما يقول بذلك **وافاد به الناظم** في التسهيل **والشاطبي** في شرح النظم **بعد اما** بفتح الهمزة وتشديد الميم **نحو اما علما فعالم** والاصل في هذا ان رجلا وصف عنده شخص بعلم وغيره فقال للواصف اما علما فعالم **اي مهما يذكر شخص في حال علم فالمذكور عالم** كانه منكر ما وصف به من غير العلم فصاحب الحال على هذا التقدير فاعل يذكر وناصب الحال الفعل المقدر ان العامل صاحب الحال هو العامل في الحال ويجوز ان يكون ناصب الحال ما بعد الفاء اذا كان ما بعد الفاء يعمل فيما قبلها وصاحبها ما فيه من ضمير والحال على هذا موكدة والتقدير مهما يذكر من شيء فالمذكور عالم

فبي حال علم فلو كان ما بعد الا لا يعمل فيما قبلها تعين ان يكون منصوبا بفعل التزم المضمر
بعدها نحو اما علما فلا علم له واما علما فان له علما او اما علما فهو ذو علم لان المصدر لا يعمل
فيما تقدم فلو كان المصدر الثاني اما معرفا بال فهو عند سيبويه مفعول له وذهب
الاخفش الى ان المعرف بال والمنكر كليهما بعد اما مفعول مطلق وذهب
الكوفيون الى انهما مفعول به بفعل مقدر والتقدير مهما تذكر علما فالذي وصفنا عالم
قال ابن مالك في شرح التسهيل وهذا القول عندي اولى بالصواب واحوجها اعتمد
عليه في الجواب وقياسا ايضا بعد خبر شبه به مبتدا او كزيد زهير شعرا
من زهير بالتصغير خبر شبه به مبتدا او وهو زيد والتقدير زيد مثل زهير في الشعر وانما
حذف مثل ليزول لفظ التشبيه فيكون الكلام ابلغ وشعرا حال في تقدير الصفة اي
شاعرا والعامل فيها ما في زهير من معنى الفعل اذ معناه مجيد وصاحب الحال ضمير
مستتر في زهير لما تقرر من ان الجامد المؤول بالمشتق يتحمل الضمير ويجوز ان يكون شعرا
تمييزا انهم في مثل المحزومة وهي العاملة فيه قاله الحطاب في الايضاح واستظهره
ابو حيان في الارتشاف والموضح في المغني او نحو هو في الخبر بال الدالة على الكمال
نحو انت الرجل علما فعلما حال والعامل فيها ما في الرجل من معنى الفعل اذ معناه الكامل
وفي الخاطريات لابن جني انت الرجل فهما وادبا يحتمل وجهين احدهما ان يكون في موضع
انت الرجل بمعنى الفعل اي انت الكامل فهما وادبا والثاني ان يكون على معنى تفهم فهما
وتادب ادبا انتهى قال في الارتشاف ويحتمل عندي ان يكون تمييزا كانه قال انت الكامل ادبا
اي ادبه فهو محول عن الفاعل انتهى فتحصل فيه ثلاثة اراء حال ومفعول مطلق وتمييز
وتحصل من الخلاف في المصدر المنصوب اقوال مذهب سيبويه ان المصدر هو الحال ومذهب
المبرد والاخفش انه مفعول مطلق غير منصوب بالفعل قبله وانما عامله محذوف هو
لفظه وذلك المحذوف هو الحال ومذهب الكوفيين انه مفعول مطلق وعامله الفعل المذكور
وليس في موضع الحال وذهب جماعة الى انه مصدر على حذف مضاف والتقدير جاء ركضا جاء ذا
ركض وكذا ما فيه وعلى القول بالحالية فمذهب سيبويه عدم القياس وذهب
المبرد الى قياسه فيما كان نوعا من عامله وقاسه الناظم وابنه في ثلاث مسائل بعد اما
وخبر شبه به مبتدا او وفيما اذا كان الخبر مقرونا بال الدالة على الكمال **فصل**
واصل صاحب الحال التعريف لانه محكوم عليه بالحال وحق المحكوم عليه ان يكون معرفة
لان الحكم على المجهول لا يفيد غالبا ويقع صاحب الحال نكرة بمسوغ تقربه من المعرفة
كان تقدم عليه الحال نحو في الدار جالسا رجل وقوله ونحو كثير عزة لمية موحشا
طلل وتمامه عندي لا علم يلوح كانه خلل وروي لمية موحشا طلل فيروى بعفاء كل اسحم
مستديم مجالسا في المثال حال من رجل وموحشا في البيت حال من طلل وسوغ مجيء الحال من
النكرة تقديم الحال على صاحبها وفي المغني ان تقديم حال النكرة عليها ليس لاجل تسويغ
الحال منها بل لئلا يلتبس الحال بالصفة حال كون صاحبها منصوبا وفي الرضي ما يوافقه وعلى
هذا فالمسوغ في المثال تقديم الخبر وفي البيت هو اول الوصف وما ذكر من انه حال من النكرة
هو ظاهر كلام سيبويه وقيل من الضمير المستكن في الظرف وهذان القولان مبنيان
على جواز الاختلاف بين عامل الحال وصاحبها والصحيح المنع لانه يجب ان يكون عاملها والحال

رج

وصحح ابن مالك في شرح التسهيل قول سيبويه وعلله بان الحال خبر فحقه الا يتعين
اولى من جعله لا غيرها فقياسا لو تساويا ولكن التعريف اولى بالترجيح به وزعم ابن
خروف ان الخبر اذا كان ظرفا او مجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء الا اذا تاخر واما ضمير
فيه اذا تقدم وهذا لا ابو بكر ولا يعطف عليه ولا يبدل منه وتعقب بمنع العطف بقول
ابن جني في علته وجهتم ان الشكلام ان تعطف على الضمير في الظرف وطلل بفتح الطاء
المهملة واللام الاولى ما شخص من آثار الديار والموحش هو القفر الذي لا انيس فيه وخلل
بكسر الخاء المعجمة جمع خلة بكسر الخاء وهي بطانة يغشى بها اجفان السيوف منقوشة
بالذهب او يكون صاحبها مخصوصا اما بوصف كقراءة بعضهم وهو ابراهيم ابن ابي عبلة
ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا فمصدقا حال من كتاب لتخصيصه بالوصف
بالجار والمجرور بعده وهذا لا دليل فيه لجواز كون مصدقا حالا من الضمير في الجار والمجرور
الذي انتقل اليه بعد حذف الاستقرار على ما صححه في باب المبتدا ومن قول الشاعر نجيت
يا رب نوحا واستجبت له في فلك ماخر في اليم مشحونا فمشحونا حال
من فلك لوصفه بماخر ويحتمل ان يكون حالا من الضمير المستتر في ماخر وهو بالخاء المعجمة
الذي يشق الماء شقا واليم بفتح الياء المثناة تحت وتشديد الميم البحر والمشحون بالشين
المعجمة والحاء المهملة المملوء وليس منه اي من المختص بالوصف قوله تعالى فيها يفرق كل
امر حكيم امرا من عندنا قاله الناظم في شرح التسهيل وابنه في شرح النظم فانهما اعربا امرا
المنصوب حالا من امر المجرور بالاضافة لكونه مختصا بالوصف بحكيم مع قولهما انه لا ياتي الحال
من المضاف اليه الا بشرط ان يكون المضاف بعض المضاف اليه او كبعضه او عاملا في الحال
وذلك مفقود هنا وخالف الناظم ما في شرح الكافية فجعله من التخصيص بالاضافة وفي
نصب امرا اوجه اخرها انه على الاختصاص الثاني على المفعول له الثالث على المصدر
من معنى يفرق الرابع على الحال من كل او من ضمير الفاعل في انزلناه اي امرين او من ضمير المفعول
وهو الهاء في انزلناه او من الضمير المستتر في حكيم الخامس انه مفعول منذرين او مخصوصا
باضافة نحو في اربعة ايام سواء للسائلين فسواء حال من اربعة لاختصاصها
بالاضافة الى ايام او مخصوصا بمعمول غير مضاف اليه نحو عجبت من ضرب اخوك شديدا
فشديدا حال من ضرب لاختصاصه بالعمل في الفاعل وهو اخوك او مخصوصا بعطف نحو هؤلاء
ناس وعبد الله منطلقين قاله الناظم في شرح العمدة او مسبوقا بنفي نحو وما اهلكنا
من قرية الا ولها كتاب معلوم فجملة ولها كتاب معلوم حال من قرية لكونها مسبوقة
بالنفي وزعم الزمخشري انها صفة لقرية وانما توسطت الواو بينهما لتاكيد لصوق الصفة
بالموصوف وتابعه صاحب البديع وابن هشام الخضراوي ورده ابن مالك من خمسة اوجه
يطول ذكرها **فان قلت** مقتضى كلام المرادي ان من المسوغات كون الحال جملة مقترنة
بواو الحال **قلت** انما تحتاج الى ذلك في الايجاب نحو او كالذي مر على قرية وهي
خاوية على عروشها اما في النفي مثلا فلان الواو رفعت توهم كون الجملة نعتا **قلت**
لا يمتنع ان يكون للشيء مسوغان او نهي نحو قول الناظم لا يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا
فمستسهلا حال من امرئ الاول لكونه مسبوقا بالنهي والبغي التعدي ولا تستسهل
اي مستخفا به والمعنى لا يتعدى امرؤ على امرئ مستخفا به وقوله وهو قطري بن الفجاءة

الخارجي كما قال ابن مالك في شرح العمدة لا الطرماح خلافا لابن الناظم لا بركوا حتى الرى الاجمام
يوم الوقى متجوما بحمام جمعا متجوما حال من اخر لكونه مسبوقا بالنفي ولا الاجمام بكسر الهمزة
وسكون الحاء المهملة وبالجيم الشكوص والتأخر والرغاء بالمعجمة الحرب والحمام بكسر المهملة
وتخفيف الميم الموت او استفهام كقوله وهو رجل من بني ضبي كما قال ابن مالك يا صاح
هل حم عيش باقيا فترى لنفسك العذر في ابعادها الامل باقيا حال من
عيش لكونه مسبوقا بالاستفهام بهل وطلح مرخم صاحب على غير قياس وحم بضم
الحاء المهملة بمعنى قدر والا بهذا بكسر الهمزة مصدرا ابعدوا الامل مفعوله والى ذلك اشار الناظم
بقوله ولم ينكر غالبا والحال ان لم يتأخرا ويخصص او يبن من بعد نفي او مضاهيه ووقع
صاحب الحال نكرة بلا مسوغ كقولهم عليه مائة بيضا فبيضا بالنصب الجمع حال من
مائة ونبه بقيد غالبا لا دي العباس لان تميز المائة لا يكون جمعا منصوبا ولا مجرورا وهو
من امثلة سيبويه واستدل على انه حال انه لو رفع كان صفة لمائة والمائة مبهمة
الوصف وفي الحديث صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا وصلى وراءه رجال
قياما رواه مالك في الموطأ فقياما حال من رجال وهو نكرة بلا مسوغ لا يقال التخصيص
بالعطف كاف لانا نقول لو كان كذلك لما احتيج الى مسوغ اصلا وذهب بعضهم الى عدم
الاستدلال بالحديث لاحتمال كونه مرويا بالمعنى واذا ثبت مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ فهل
يقاس عليه او لا ذهب سيبويه الى الجواز والخليل ويونس الى المنع

فصل

والحال المؤسسة مع صاحبها ثلاث حالات كما ان لها مع المخبر ثلاث حالات لان الحال
وهي الاصل ان يجوز فيها ان تتأخر عنه وان تتقدم عليه فاعلا كان او مفعولا كجاء زيد
ضاحكا وضربت اللص مكتوفا فلك في ضاحكا ومكتوفا ان تقدمهما على المرفوع في الاول
وهو زيد وعلى المنصوب في الثاني وهو اللص فتقول جاء ضاحكا زيد وضربت مكتوفا اللص
هذا مذهب البصريين ومنع الكوفيون تقديمها على المرفوع الظاهر ثم قيل عنهم مطلقا وقيل
ان تقدمت على رافعه ومنعوا تقديمها على المنصوب الظاهر ايضا ثم قيل عنهم مطلقا وقيل ان لم
يكن فعلا الحالة الثانية ان تتأخر عنه وجوبا وذلك لان تكون محصورة
نحو وما نرسل المرسلين الا مبشرين ومنذرين فمبشرين ومنذرين حالان من المرسلين ولا يجوز
تقديمها على المرسلين لكونها محصورة والمحصور يجب تأخيره ويمكن ان يجيء فيه خلاف الكسائي
السابق فيما اذا تقدم المحصور مع الا او يكون صاحبها مجرورا اما بحرف غير زائد كمررت
بهند جالسة فجالسة حال من هند ولا يجوز تقديمها عليها فلا تقول مررت جالسة بهند
هذا مذهب الجمهور وعللوا منع ذلك بان تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه فحقه
اذا تعدى لصاحبه بواسطة ان يتعدى اليه بتلك الواسطة لكن منع من ذلك ان الفعل لا يتعدى
بحرف واحد الى شيئين فجعلوا عوضا عن الاشتراك في الواسطة التزام التأخير والى ذلك
الاشارة بقول الناظم وسبق حال ما بحرف جر قد ابوا وخالف في هذه المسألة
الاخيرة الفارسي وابن جني وابن كيسان وابن برهان وابن ملكون وبعض الكوفيين
فاجازوا التقديم تضعيفا لدليل المنع قال الناظم في النظم ولا امنعه فقد ورد وقال
في شرح التسهيل والتقديم هو الصحيح لوروده في الفصيح كقوله تعالى وما ارسلناك
الا كافة للناس فكافة حال من المجرور وهو الناس وقد تقدم على صاحبه المجرور باللام

ونحو قول الشاعر تسليت طرا عنكم بعد بينكم بذكراكم حتى كانكم عندي مطرا
بمعنى جميعا حال من الكاف والميم وقد تقدم على صاحبه المجرور بعن والحق ان هذا البيت ونحوه
ضرورة او طرا حال من عنكم محذوفة مدلول عليها بعنكم المذكورة وان كافة في الاية حال
من الكاف في ارسلناك وان التاء للمبالغة لا للتأنيث قال الزجاج ورده ابن مالك
بان الحاق التاء للمبالغة مقصور على السماع ولا يتأتى غالبا الا في ابنية المبالغة كعلامة
وكافة بخلاف ذلك وان حمل على الراوية فهو حمل على شاذ نقله الموضح عنه في الحواشي وفيه
تعسف وقول الزمخشري لا رسالة كافة يصادم نقل ابن برهان ان كافة لا تستعمل
الا حالا وان الصفة لا تتقدم على الموصوف الا اذا كان يعتاد اظهرها بعد وقول ابن
مالك وغيره ان كافة حال من الناس يلزمه تقديم الحال المحصورة بالا على صاحبها ويلزمه
تعدي ارسل باللام والاكثر تعديه بالى والاول وهو تقديم الحال المحصورة على صاحبها
ممتنع كما تقدم والثاني وهو تعدي ارسل باللام خلاف الاكثر ورد الاول بان تقديم
المحصور بالا ليس ممتنعا عند الجميع كيف وقد قال الموضح في باب الفاعل في المفعول المحصور
بالا واجاز البصريون والكسائي والفراء وابن الانباري تقديمه على الفاعل واي فرق بين
الحال والمفعول لان الامر اذا لا يبعد على المقصود ودفع الثاني بان مخالفة الاكثر
لا تضر فان تعدي ارسل باللام كثير فصيح واقع في التنزيل كقوله تعالى وارسلناك للناس
رسولا وفصل الكوفيون فاجازوا تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف ان كان مضمرا
كمررت ضاحكة بك او اسمين احدهما مجرور بحرف نحو مررت مسرعين بزيد وعمرو او كان الحال
فعلا نحو مررت تضحك بهند ومنعوه ان لم يكن كذلك واحترز بقوله ولا بحرف غير زائد
من الزائد فانه يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور به اتفاقا كما يجوز التقديم على الفاعل
والمفعول نحو ما جاءني راكبا من احد وما رايت راكبا من احد واما مجرورا بالاضافة بمعنى
مضاف من اطلاق المصدر على اسم المفعول كاعجبني وجهها مسفرة وهذا شارب
السويق ملتوتا فلا يجوز تقديم الحال على صاحبها وانعقد بعدم الفصل بين
المضاف والمضاف اليه ولا قبله لان نسبة المضاف اليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول
وكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف اليه على المضاف
قاله ابن الناظم وفصل والده في شرح التسهيل فقال ان كانت الاضافة غير محضة جاز التقديم
على المضاف نحو هذا شارب ملتوتا السويق بالخفض لان الاضافة فيه في نية الانفصال
فلا يعتد بها وان كانت محضة لم يجز باجماع ونازعه ابو حيان في التمييز ورد عليه
الموضح في الحواشي ولا اشتراك للخروج عن المقصود وانما تجيء الحال من المضاف اليه
اذا كان المضاف بعضه كهذا المثال المتقدم وهو اعجبني وجهها مسفرة وكقوله
تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا فاخوانا حال من المضاف اليه وهو الهاء
والميم والصدور بعضه وكقوله تعالى ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا فميتا
حال من الاخ المضاف اليه اللحم واللحم بعض الاخ او كبعضه نحو واتبع ملة ابراهيم
حنيفا فحنيفا حال من ابراهيم المضاف اليه الملة والملة كبعضه في صحة حذف المضاف
واقامة المضاف اليه مقامه كما يصح ذلك في البعض الحقيقي الا ترى انه لو قيل ونزعنا ما بهم
من غل او يأكل اخاه واتبع ابراهيم لكان صحيحا او كان المضاف عاملا في الحال كان يكون مصدرا

أو وصفا قال الأول نحو إليه مرجعكم جميعا فجميعا حال من الكاف والميم المضاف إليه مرجع
ومرجع مصدر ميمي عامل في الحال النصب ونحو أعجبني انطلاقك منفردا فمنفردا حال من الكاف
المضاف إليها انطلاق وانطلاق مصدر غير ميمي عامل في الحال النصب وهذا شارب السويق
ملتوتا فملتوتا حال من السويق المضاف إليه شارب وشارب اسم فاعل
عامل في الحال النصب لأنه بمعنى الحال أو الاستقبال واعتماده على المخبر عنه وإلى ذلك
الإشارة بقول الناظم. والجر حالا من المضاف له. إلا إذا اقتضى المضاف عمله.
أو كان جزء ماله أضيف. أو مثل جزئه. وأما انتصب نحو الحمد هذه التي هي الثلاثة
فلا تخرج ما عرفتهم وهي أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها وصاحبها إذا كان مضافا
إليه يكون معمولا للمضاف والمضاف لا يعمل في الحال إذا لم يشبه الفعل فإذا كان المضاف
مصدرا أو صفة فالقاعدة موفاة لأن الحال وصاحبها معمولان لشيء واحد وإذا كان
المضاف جزءا من المضاف إليه أو كجزئه فلشدة اتصال الجزء بكله أو ما نزل منزلته
صار المضاف كأنه صاحب الحال فيكون العامل فيه هو العامل في الحال بخلاف ما إذا لم يكن
كذلك فإنه لا سبيل إلى جعله صاحب حال لو قلت ضربت غلام هند جالسة أو نحو ذلك
لم يجز قال ابن مالك بلا خلاف ونقل غيره عن بعض البصريين إجازته إلا أن أبا حيان
والذي نختاره أن المجرور بالإضافة إذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب لا يجوز ورود الحال
منه سواء كان المضاف إليه جزءا أو كجزئه أو لم يكن لما تقرر من أنه لا بد من اتحاد الحال
وصاحبها في العامل وأما قوله ميتا فيحتمل أن يكون حالا من لحم أخيه ويحتمل أن يكون منصوبا
على المدح وحنيفا يحتمل أن يكون حالا من الملة وذلك لأن الملة والدين بمعنى أو من الضمير
في اتبع انتهى بمعناه الحالة الثالثة من الحالات الثلاثة أن تتقدم الحال عليه أي
على صاحبها وجوبا كما إذا كان صاحبها محصورا فيه نحو ما جاء راكبا إلا زيدا وفيه
البحث الثاني في تقديمها مع عاملها ثلاث حالات أيضا أحدها
وهي الأصل أن يجوز فيه أن تتأخر عنه نحو جاء زيد راكبا وأن تتقدم عليه نحو راكبا جاء
زيد وإنما يكون ذلك إذا كان العامل فيها فعلا متصرفا وتعني به يكون متنقلا
في الأزمنة الثلاثة أي يكون ماضيا ومستقبلا وحالا قاله ابن النقاش فالماضي نحو جاء زيد
راكبا والمستقبل نحو مسرعا والحال نحو يقوم زيد مسرعا الآن أو صفة تشبه الفعل المتصرف
في تضمن معنى الفعل وحروفه وقبول علامات الفرعية وهي علامة التأنيث والتثنية والجمع
وسواء في ذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة نحو زيد منطلق مسرعا فمسرعا
حال من فاعل منطلق المستتر فيه فلا تجد راكبا في جاء زيد راكبا في المثال الأول وفي مسرعا
في زيد منطلق مسرعا في المثال الثاني أن تقدمهما على جاء وعلى منطلق فتقول
راكبا جاء زيد ومسرعا زيد منطلق وزيد مسرعا منطلق هذا مذهب البصريين إلا الجرمي
فإنه لا يجيز تقديم الحال على عاملها ولا الأخفش فإنه لا يجيز تقديمها على الفعل في نحو راكبا
زيد جاء لتعبرها عن العامل ورد جمهور البصريين على الجرمي والأخفش بالسماع في الفصيح
كما قال الله تعالى خشعا أبصارهم يخرجون فخشعا حال من الواو في يخرجون وقد
تقدم على عامله الفعل وأجيب بأن هذا لا يتعين لجواز أن يكون خشعا صفة
مفعول محذوف والتقدير يوم يدعو الداعي إلى شيء نكر قوما خشعا أبصارهم ويرجح به

غير واحد

غير واحد من المعربين وأجيب بأن الأصل عدم الحذف وقالت العرب
شتى تؤوب الحلبة فشتى جمع شتيت حال من الحلبة وهو اسم كامل وقد تقدمت
فيه على عاملها والحلبة جمع حالب وتؤوب ترجع أي متفرقين ترجع الحلبة
وفيه رد على الكوفيين في منعهم تقديم حال الاسم الظاهر على عامله وحكي أن
تغلبا نزلت في هذه المسألة وأنه انقطع بقولهم شتى تؤوب الحلبة أي متفرقة
ترجع الحلبة أي تفرق الكلمة ترجع الحلبة. وقال الشاعر وهو يزيد بن
مفرغ الحميري يخاطب بغلته عدس ما لعباد عليك إمارة أمنت وهذا
تحملين طليق فتحملين جملة في موضع نصب على الحال من فاعل طليق المستتر فيه
وعاملها طليق وهو صفة مشبهة وقد تقدمت عليه فإن قلت
معمول الصفة المشبهة لا يكون إلا سببيا مؤخرا فكيف جاز تقديمه وكونه غير
سببي قلت المراد بالمعمول المذكور ما عملها فيه بحق الشبه وأما عملها
في الحال فيما فيها من معنى الفعل كما صرح به المغني الموضح في بابه واستغربنا من تمثيله
أنه لا موقف في ذلك لأن تكون الحال مع هذا أو جملة ومنع البصري وبعض المغاربة تقديم
الجملة الحالية المصدرة بالواو فلا يقال والشمس طالعة جاء زيد والجمهور على
الجواز والحق أن هذا البيت لا ينهض على رأي الكوفيين لأنهم قائلون أن هذا
اسم موصول وتحملين صلته وعائده محذوف والتقدير والذي تحملينه طليق كما مر
في باب الموصول وإلى ذلك أشار الناظم بقوله. والحال إن ينصب بفعل صرفا.
أو صفة أشبهت المصرفا. فجائز تقديمه الحالة الثانية أن تتقدم الحال عليه
أي على عاملها وجوبا كما إذا كان لها صدر الكلام نحو كيف جاء زيد فكيف في موضع
الحال من زيد وهل هي ظرف أو اسم قولان أحدهما أنها ظرف تشبيها باسم المكان كما
أن سواء كذلك ويعزى إلى سيبويه والثاني أنها ليست ظرفا وإنما هي اسم ويعزى
إلى الأخفش وعلى القولين يستفهم بها عن الأحوال فعلى الأول يكون معناها في المثال
المذكور في أي حال جاء زيد وعلى الثاني على أي حال جاء زيد وعلى القول بالظرفية
لا يفتقر إلى الاستقرار بخلاف الثاني قاله أحمد بن الخباز في النهاية الحالة
الثالثة أن تتأخر الحال عنه أي عن عاملها وجوبا وذلك في ست مسائل وهي أن يكون
العامل فعلا جامدا نحو ما أحسنه مقبلا فمقبلا حال من الهاء وهي واجبة التأخير
عن عاملها لكونه فعلا جامدا لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بالتقديم عليه
أو يكون العامل صفة تشبه الفعل الجامد في عدم قبول العلامات الفرعية وهو
اسم التفضيل فإنه لا يقبل علامة التأنيث والتثنية والجمع فانحط عن درجة اسم
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة فجعل موافقا للجامد نحو هذا أفصح الناس خطيبا
فخطيبا حال من فاعل أفصح المستتر فيه ولا يجوز أن يتقدم على أفصح لما تقدم أو يكون
العامل مصدرا مقدرا بالفعل وحرف مصدري نحو يعجبني اعتكافك صائما
فصائما حال من الكاف والعامل فيه المصدر المقدر بأن والفعل ومعمول المصدر المقدر من أن
والفعل لا يتقدم عليه أو يكون العامل اسم فعل نحو نزال مسرعا فمسرعا حال من فاعل
نزال المستتر فيه ومعمول اسم الفعل لا يتقدم عليه أو يكون العامل لفظا مضمنا معنى

الفعل دون حروفه كاسم الاشارة نحو فتلك بيوتهم خاوية فخاوية حال من بيوتهم والعامل فيه اسم الاشارة وهو تلك وفيه معنى الفعل وهو اشير دون حروفه فان قلت العامل في الحال وصاحبها يجب ان يكون واحدا عند الجمهور وهنا قد اختلف فان العامل في الحال كما عرفت انما هو الفعل المدلول عليه باسم الاشارة تقديره اشير اليها خاوية والضمير المجرور هو صاحب الحال والعامل فيه وفي الحال واحد وقد ذهب ابن السهيلي الى ان اسم الاشارة لا يعمل وانما العامل فعل محذوف تقديره انظر اليها خاوية وحرف التشبيه نحو قوله وهو امرؤ القيس . كأن قلوب الطير رطبا ويابسا . لدى وكرها العناب والحشف البالي . فرطبا ويابسا حالان من قلوب والعامل فيه كأن لما فيه من معنى اشبه وليس فيه حروفه فان قلت كيف يصح ان يكون رطبا ويابسا حالين من قلوب قلت على معنى قسمها رطبا وقسمها يابسا وليس المراد حال الرطب واليابس [illegible] والضمير في وكرها يعود على العقاب وصفها بانها لا تاكل قلوب الطير وقد شبه الرطب بالعناب واليابس بالحشف البالي وهو ارداء التمر اليابس وهو تشبيه ملفوف وهو ان ياتي بالمشبهين ثم بالمشبه بهما وحرف التمني نحو ليت هندا مقيمة عندنا فمقيمة حال من هند والعامل فيها ليت لما فيها من معنى التمني دون حروفه والى ذلك اشار الناظم بقوله . وعامل ضمن معنى الفعل لا حروفه مؤخرا لن يعملا . كتلك ليت وكأن او يكون العامل عاملا اخر غير ما تقدم عرض له مانع يمنع ما بعده ان يعمل فيما قبله نحو اصبر محتسبا فمحتسبا حال من فاعل اصبر المستتر فيه و لاعتكفن صائما فصائما حال من فاعل اعتكف المستتر فيه ولا يجوز في محتسبا وصائما ان يتقدما على عاملهما فلن ما في حيز لام الابتداء وهو محتسبا وما في حيز لام القسم وهو صائما لا يتقدم عليهما اي على لام الابتداء او لام القسم لانهما لهما الصدر فلو حذفت اللام جاز التقديم نحو لعمرو محتسبا اصبر ويستثنى من افعل التفضيل ما اذا كان عاملا في حالين لاسمين متحدي المعنى او مختلفيه واحدهما مفضل على الاخر فانه يجب تقديم الحال الفاضلة نحو التمر قال في الكافية هذا بسرا اطيب منه رطبا قال ابن خروف انتصب بسرا عند سيبويه على الحال ايضا من الضمير المجرور بمن والعامل فيهما اطيب لما تضمنه من معنى المفاضلة بين شيئين كانه قال هذا في حال كونه بسرا اطيب من نفسه في حال كونه رطبا [illegible] يفضل البسر على الرطب فقال ما طيب [illegible] عاملين لان التقدير [illegible] في حال كونه بسرا على نفسه في حال كونه رطبا واشار [illegible] بذا الى التمر والمعنى بسره اطيب من رطبه انتهى وقد نص [illegible] بان اسم التفضيل عامل في حالين معا وبه قال المازني في [illegible] والفارسي في تذكرته وابن كيسان وابن جني وزعم المبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي والفارسي في حلبياته ان ناصب [illegible] كان محذوفة تامة صلة لاذا واذ [illegible] والصاحبان المضمران في كان لا المضمر في اطيب والمجرور بمن وقدم الحال على اطيب [illegible] وهذا جاز [illegible] ولم يجز زيد جالسا في الدار عند الجمهور وحكى ابو حيان عن بعض النحاة انه يجوز تقدير كان ناقصة [illegible] المسيء [illegible] ومعا نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا فالمرجع في الحواشي وقد نقل صاحب المتوسط عن الفارسي ان العامل في بسرا هو هذا في اسم الاشارة او حرف التنبيه والثاني نحو قولك زيد مفردا

انفع

انفع من عمرو معانا فمفردا حال من الضمير المستتر في انفع الراجع الى زيد ومعانا حال من عمرو والعامل في الحالين انفع او كان المجرور به على التقديرين السابقين وفي هذا المثال رد على من زعم ان العامل في المثال الاول اسماء التنبيه او اسم الاشارة [illegible] هنا وكان القياس وجوب تاخير الحالين في المثالين على افعل كما في الحال الواحدة ولكن اغتفر تقديم الحال الفاضلة فرقا بين المفضل والمفضل عليه اذ لو اخر لالتبس فان قيل اجعل احدهما قبله والاخر بعده قلنا يودي الى فصل افعل من من ومجرورها وهما كالموصول والصلة فان قيل انه فصل بالظرف وعربيته والتمييز قلنا ذلك فصل جائز وهذا فصل واجب في نوع خاص ان لم نجوز تقديمه قاله في الحواشي والى ذلك اشار الناظم بقوله . ونحو زيد مفردا انفع من عمرو معانا مستجاز لن يهن . ويستثنى من المضمن معنى الفعل دون حروفه ان يكون العامل ظرفا او مجرورا مخبرا بهما متاخرين عن المخبر عنه فيجوز بقلة توسط الحال بين المخبر عنه والمخبر به كقوله . بنا عاذ عوف وهو بادي ذلة . لديكم فلم يعدم ولاء ولا نصرا . فتوسط الحال وهو بادي ذلة بين المخبر عنه وهو الضمير المنفصل والمخبر به وهو لديكم والاصل وهو لديكم بادي ذلة وصاحب الحال الضمير المنتقل الى الظرف وعوف فاعل عاذ بالذال المعجمة وقيدنا الظرف والمجرور بالتاخر لبيان محل الخلاف اذ لو تقدما على المخبر عنه نحو في الدار او عندك جالسا زيد جاز التوسط بلا خلاف لان الحال لم تتقدم على عاملها المضمن معنى الفعل دون حروفه [illegible] والخلاف المتقدم جار في الحال المفردة والجملة المصدرة بالواو وبدونها والظرف والجار والمجرور ولا فرق في المفردة بين المقاصد كما تقدم في البيت وغير المقاصد كقراءة بعضهم ما في بطون هذه الانعام خالصة لذكورنا بنصب خالصة على الحال المتوسطة بين المخبر عنه وهو ما الموصولة والمخبر به وهو لذكورنا والاصل والله اعلم ما في بطون هذه الانعام لذكورنا خالصة وما واقعة على الاجنة وصاحب الحال الضمير المنتقل الى الجار والمجرور بعد حذف الاستقرار وكقراءة الحسن البصري والسموات مطويات بيمينه بنصب مطويات على الحال المتوسطة بين المخبر عنه وهو السموات والمخبر به وهو بيمينه والاصل والله اعلم والسموات بيمينه مطويات وصاحب الحال الضمير المنتقل الى الجار والمجرور وفي هذه الادلة دلالة على جواز تقديم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور وهو قول الاخفش وسبقه الى ذلك الفراء وتبعه الناظم في التسهيل وشرحه واشار اليه في النظم بقوله . ونذر نحو سعيد مستقرا في هجر . والحق المنع وهو قول جمهور البصريين وان البيت المتقدم ضرورة وان خالصة في الاية الاولى ومطويات في الثانية معمولان لصلة ما وهي في بطون وقبضته فخالصة معمولة للجار والمجرور قبلها على انها حال من الضمير الذي في الصلة ومطويات معمول قبضته على انها حال من الضمير المستتر فيها وقد التاء في خالصة للتانيث باعتبار ما وقعت عليه من الاجنة وقول البيضاوي التاء فيها للمبالغة كما في رواية او مصدر كالعافية وقع موقع الخالص فيه نظر لان تاء المبالغة في غير ابنية المبالغة والمصدر الاتي على وزن فاعلة موقوفان على السماع فلا يقاس عليهما والحق ان السموات عطف على ضمير مستتر في قبضته لتاويلها بالمشتق لانها بمعنى مقبوضة والمصدر اذا كان بمعنى المشتق يتحمل الضمير لا السموات مبتدا وبيمينه خبره كما قال الاخفش بل بيمينه [illegible] نحو الحال تعلقت لا عامله

اي اعامل الحال **فصل** وتشبه الحال بالخبر في المعنى **والنعت** في التغيير **جاز ان تتعدد لمفرد وغيره** كما يتعدد الخبر والنعت وإلى ذلك اشار الناظم بقوله. والحال قد يجي ذا ا تعدد لمفرد فاعلم وغير مفرد. **فالاول** وهو ان يتعدد لمفرد **كقوله. علي اذا ما جئت ليلى بخفية. زيارة بيت الله رجلان حافيا.** فرجلان حافيا حالان من فاعل الزيارة المحذوف والتقدير علي زيارتي بيت الله حال كوني رجلان حافيا اي ماشيا غير منتعل ويحتمل ان يكونا حالين من يا المتكلم المجرورة بعلى ورجلان بسكون الجيم وفي اخره نون وقد صحفه بعض الاعاجم بقراءة رجلاي بيا الاضافة الى يا المتكلم واعربه فاعلا بزيارة وحافيا حالا من ضمير المتكلم في رجلاي نبه عليه الموضح في الحواشي وهو مواموننا في شرح المفتاح للسيد الجرجاني فانه قال فيه وقد صحفه جماعة رجلان برجلاي الى اخره **وتبرعته** اي من تعدد الحال المفردة **ان الله يبشرك بيحيى مصدقا بكلمة من الله وسيدا وحصورا** لان من شرطه التعدد عدم الاقتران بالعاطف عند الموضح **والثاني** وهو ان يتعدد لمتعدد وفيه تفصيل ينبغي في الحال المتعدد **ان اتحد لفظه ومعناه ثني او جمع** وما اشبه **نحو وسخر لكم الشمس والقمر دائبين** فدائبين حال موسسة بمعنى الحي **واصله دائبة ودائبا** فثني لما اتفقا لفظا ومعنى تثنيا ولابد من اختلافهما في التذكير والتانيث واصل الدؤوب مرور الشي في العمل على عادة جارية فيه **والجمع نحو وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات** بامره فمسخرات حال موكدة لعاملها لفظا ومعنى صرح بذلك ابن مالك في شرح العمدة وولده في شرح النظم والاصل مسخرا ومسخرا ومسخرة ومسخرة فلما اتفقت لفظا ومعنى جمعنا **وان اختلف** لفظه ومعناه **فرق بغير عطف كلقيته مصعدا منحدرا وتفرد** الحال **الاولى** من الحالين **للثاني** من الاسمين **و**تجعل **الثانية** من الحالين للاول من الاسمين ليتصل احد الحالين بصاحبه ولابعد عنه الا الثانية **فان قلت** مما بال علما البيان جوزوا في اللف والنشر جعل الاول من اوصاف النشر راجعا الى الاول من الامور الملفوفة والثاني للثاني وهو احسن عندهم من عدم الترتيب **قلت** اجيب عنه بانه انما يجوز النشر عند اتحاد تعين المعنى وان السامع يرد كل واحد من الامور المتعددة اليه فاذا انتفى احد الحالين بصاحبه كان اعون على ذلك **فقال عهدت سعادا ذات هوى معنى. فزدت وعاد سلوانا هواها.** فمزادا هو حال من سعاد ومعنى حال من التاء في عهدت وفي نية التركيب والتانيث ارشدت الى ذلك والمعنى اني كنت انا وسعاد هم متحابين فما انا فمعني اي زادت المحبة واما هي فعاد هواها سلوانا **ومن تاتي الحال المتعددة على الترتيب** فيفرد الاول للاول والثاني للثاني **اذا امن اللبس كقوله** وهو امرؤ القيس. **خرجت بها امشي تجر وراءنا. على اثرينا ذيل مرط مرحل.** فجملة امشي حال من التاء في خرجت وجملة تجر حال من الها المجرورة بالبا والمعنى اخرجتها من خدرها حال كوني ماشيا وحال كونها جارة على اثري مرطها خز او صوف والمرحل بالحا المهملة ما فيه علم **ومنع الفارسي وجماعة النوع الاول** وهو تعدد الحال لمفرد فلايلي بان صاحب الحال اذا كان واحدا فلا يقتضي العامل الا حالا واحدة **مفردا كان نحو** قوله **حافيا** في البيت **صفة** لرجلان **او حالا من ضمير رجلان** فيكون حالا متداخلة لامترادفة **وجعلوا الجواز اذا كان العامل اسم التفضيل** والمتحد صاحب الحال **نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا** وتقدم الكلام فيه **فصل الحال بالنسبة الى الزمان ثلاثة اقسام مقارنة وهو الغالب نحو هذا**

بعلي شيخا

بعلي شيخا **و**مقدرة وهي المستقبلة نحو ادخلوها خالدين **و**محكية وهي الماضية نحو جا زيد امس راكبا **فصل الحال ضربان موسسة** وتسمى مبينة ايضا لانها تبين هيئة صاحبها **وهي التي لا يستفاد معناها بدونها** اي بدون ذكرها **كجاء زيد راكبا** وهي التي يستفاد معناها بدونها لا يستفاد من مجرد المجي الركوب ولا بذكر راكبا وقد مضت اول الباب **و موكدة** وهي التي يستفاد معناها بدون ذكرها **و**ذهب الفرا والمبرد والسهيلي الى انكار الموكدة وما ورد من ذلك ردوه الى المبينة **و**الصحيح الاول وهو قول الجمهور والموكدة ثلاثة اقسام لانها **اما موكدة لعاملها لفظا ومعنى نحو وارسلناك للناس رسولا** فرسولا حال من الكاف وهي موكدة لعاملها وهو ارسلنا لفظا ومعنى لتوافقهما في اللفظ والمعنى **وقوله. اصخ مصيخا لمن ابدى نصيحته. والزم توقي خلط الجد باللعب.** فمصيخا حال من فاعل اصخ المستتر فيه وهي موكدة لعاملها لفظا ومعنى لتوافقهما في اللفظ بالصاد المهملة والخا المعجمة من الاصاخة وهو الاصغاء والاستماع **و**المعنى اصغ حال كونك مصغيا لمن اظهر نصيحته وتحفظ من خلط الجد بالهزل **او موكدة لعاملها معنى فقط** واللفظ مختلف **نحو فتبسم ضاحكا** فضاحكا حال من فاعل تبسم وهي موكدة لعاملها معنى فقط لان التبسم نوع من الضحك ولفظهما مختلف ومثله **ولى مدبرا** فان الادبار نوع من التولي **و**يجمع هذين النوعين قول الناظم. وعامل الحال بها قد اكدا. **واما موكدة لصاحبها نحو لامن من في الارض كلهم جميعا** فجميعا حال من فاعل امن وهو من الموصولة موكدة لها **و**هذا القسم من استدراكات الموضح **قال** في المغني وغيره واهمل النحويون ذكر الموكدة لصاحبها **واما موكدة لمضمون جملة معقودة قبلها** ومركبة **من اسمين معرفتين جامدين** وتوكيدها اما لبيان يقين كهو زيد معلوما والحق كذا قد بيان بينا او تفخيم كهو فلان جليلا مهابا او تحقير كهو فلان ماخوذا مقهورا او تصاغر كانا عبدك فقير اليك او وعيد كانا فلان متمكنا منك اولمعنى غير ذلك **كزيد ابوك عطوفا** قاله ابن الناظم في شرح النظم زاد ابوه في التسهيل جمود الخبر احترازا من ان يكون احد الاسمين في حكم المشتق فان الحال لايكون حينئذ موكدة للجملة ولا يحتاج الى تقدير عامل **و**من ثم جعل ابن مالك زيد ابوك عطوفا من الموكدة لعاملها على تاويل الاب بمشتق فالعامل لانه لما فيه من معنى الاشتقاق **و**خالفه الموضح في هذا المثال تبعا للشارح **وهذه الحال الموكدة لمضمون جملة قبلها واجبة التاخير عن الجملة الموكدة** لانها موكدة لها وحق الموكد ان لا يتاخر عن الموكد **وهي معمولة** عند سيبويه **لمحذوف وجوبا** مقدر بعد الخبر **تقديره احقه ونحوه** كاعرفه ان كان المبتدأ غيرا نا وان كان انا فالتقدير احقني او اعرفني **و**قال الزجاج العامل هو الخبر لتاويله بمسمى **و**قال ابن خروف العامل هو المبتدأ لتضمنه معنى تنبيه **و**كلا القولين ضعيف لاستلزام الاول المجاز والثاني جواز تقديم الحال على الخبر وهو ممتنع لعدم تمام الجملة فالعامل اذن محذوف وجوبا لتنزيل الجملة الموكدة منزلة البدل من اللفظ **و**الى ذلك اشار الناظم بقوله. وان تؤكد جملة فمضمر. عاملها ولفظها يؤخر. **فصل تقع الحال اسما مفردا** عن الجملة وشبهها **كما مضى** من نحو جيت راكبا وضربت اللص مكتوفا **و**تقع **ظرفا** كرايت الهلال بين السحاب فبين ظرف مكان في موضع الحال

من الهلال او جارا ومجرورا نحو فخرج على قومه في زينته يعني زينته جار ومجرور في موضع
الحال من فاعل خرج المستتر فيه العائد الى قارون وانما وقع الظرف والجار والمجرور حالا لانهما يتعلقان
بمستقر ان قدرا في موضع المفرد او باستقر ان قدرا في موضع الجملة وعليه الاكثر ومن حال
كون مستقر واستقر محذوفا وجوبا لكونهما كونا مطلقا واما قوله تعالى فلما رآه مستقرا
عنده فمحمول على عدم التنزيل لا انتقال لا انه كون مطلق وتشترط الظرف والجار والمجرور ان يكونا
تامين كما تقدم فلو كانا ناقصين لم يجز ان يكونا حالا فلا يقال الهلال زيد اليوم ولا بك قاله ابو حيان
ويقع الحال جملة اسمية او فعلية وذلك مفهوم من الاطلاق في النظم . وموضع الحال
يجيء جملة . ولكن بثلاثة شروط احدها كونها خبرية وهي المحتملة للصدق والكذب
وهذا الشرط مجمع عليه لان الحال تشابه النعت وهو لا يكون جملة انشائية فان قلت
قد تقدم ان الحال كما تشبه بالخبر والنعت والخبر يكون بالانشائية فلم غلبتم شبه النعت
على شبه الخبر قلنا الحال وان كان خبرا في المعنى الا انه قيد والقيود تكون
ثابتة باقية مع ما قيد بها والانشاء لا خارج له بل يتحقق مع الكلمة ويزول بزوالها فلا يصلح
للقيد وهذا لم يقع الانشاء نعتا ولا حالا هذا حاصل جواب الخرشي وعلله من قال
وهو الامين المحلي في كتابه المفتاح ومن خطه نقلته في قوله وهو بعض المولدين اطلب
ولا تضجر من مطلب فآفة الطالب ان يضجرا . اما انه انشائي فعلى تكراره في الضجرة الضجرا فقرانا
ان لا ناهية وان الواو للحال قال في المغني وهذا خطأ والصواب فيه ان الواو عاطفة
اما مصدرا ابسط من ان والفعل على مصدر متوهم من الامر اي ليكن منك طلب وعدم
ضجر او جملة على جملة وعلى الاول فيجمعه الضجر اعراب ولا نافية والعطف مثل قوله الاتني ولا
اجحفوا بالنصب وعلى الثاني ما تجمه بناء للتركيب ولا ... ولا تضجرن بنون التوكيد الخفيفة
محذوفة للضرورة ولا ناهية والعطف مثل واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا انتهى كلامه
في المغني قبيل الجملة المعترضة ثم اعاد المسالة في النوع الثامن من الجهة السادسة فقال
ثم لا مع ان الضجر يعني يتجه ... مثلها في لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا بالنصب لاجل نون
التوكيد محذوفة انتهى الشرط الثاني ان تكون الجملة غير مصدرة بدليل استقبال لان
الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وذلك ينافي الاستقبال
واعترض بان الحال بالمعنى الذي نحن بصدده يجامع كلا من الازمنة الثلاثة على السواء ولا
يناسب الحال بمعنى الزمان الحاضر المقابل للاستقبال الا في اطلاق لفظ الحال على كل منهما انتهى كذا
للحطاب وذلك لا يقتضي امتناع تصدير الحال بعلم الاستقبال واجيب
بان الافعال اذا وقعت قيودا لما له اختصاص باحد الازمنة فهم منها استقباليتها وحاليتها
وماضويتها بالنظر الى ذلك القيد لا بالنظر الى زمن التكلم كما في معانيها الحقيقية وحينئذ
يكون محط كلامهم في اشتراط التجريد من علامة الاستقبال انه لو صدرت بها لفهم كونها مستقبلة
بالنظر الى عاملها وغلط من اعرب كالحوفي سيهدين من قوله تعالى اني ذاهب الى ربي
سيهدين حالا معقول اعرابه وبان غلطه من جهة الصناعة ظاهر واما من جهة المعنى
فلانه يصير معنى الاية سأذهب مهديا فيصير التنفيس الى الذهاب وهو في الاية للهداية
واجيب بان مهديا وقع بعد الذهاب الذي فيه تنفيس فيلزم ان يكون ايضا فيه
تنفيس كذا ذكره قاله الدماميني واما قولهم لاضربنه ان ذهب وان مكث فانما جاز وقوع الشرطية

بعد حالا

فيه حالا وان كانت مصدرة بدليل الاستقبال وهو ان لان المعنى لاضربنه على كل حال اذ لا يصح اشتراط
وجود الشيء وعدمه لشيء واحد قاله في المغني وقال الطرزي يكفي في جعل الجملة الشرطية
حالا ان تجعل خبر المبتدا الحالة تقول في جاء زيد ان تساله يعطك جاء زيد وهو ان تساله يعطك
وتكون الحال حينئذ هي الجملة الاسمية الشرط الثالث ان تكون الجملة مرتبطة
اما بالواو والضمير معا لتقوية الربط نحو الم تر الى الذين خرجوا من ديارهم وهم الوف حذر
الموت فجملة هم الوف حال من الواو في خرجوا وهي مرتبطة بالواو والضمير وهو هم او بالضمير
فقط دون الواو نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو فبعضكم مبتدا وعدو خبره ولبعض متعلق
بعدو والجملة حال من الواو في اهبطوا اي متعادين بعضكم بعضا وهي مرتبطة بالضمير
فقط وهو الكاف والميم والخطاب لادم وحواء بدليل اهبطا منها جميعا وجمع ضميرهما لانهما
اصلا البشر فكانهما جميع الجنس وقيل الضمير لهما ولابليس والحية وصحح الزمخشري الاول او مرتبطة
بالواو فقط دون الضمير نحو لئن اكله الذئب ونحن عصبة فجملة ونحن عصبة حال من
الذئب مرتبطة بالواو فقط ولا دخل للضمير في الربط لانه لم يرجع الى صاحب الحال وانما جعلت
الواو في باب الحال رابطة لانها تدل على الجمع والغرض اجتماع جملة الحال مع عاملها وصاحبها ويجب
الواو في موضعين احدهما ان يتعذر الضمير نحو جاء زيد وما طلعت الشمس والثاني قبل قد حال
كونها داخلة على مضارع مثبت نحو لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم فجملة
تعلمون حال من الواو في تؤذونني وهي حال مقررة للانكار فان العلم بتحقيق العلم والعلم بنبوته
يوجب تعظيمه ويمنع من ايذائه قاله البيضاوي وتمتنع الواو في سبع صور احداها
الواقعة بعد عاطف حالا على حال كما قال المرادي نحو فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون
فجملة هم قائلون من القيلولة حال معطوفة على بياتا وهو مصدر في موضع الحال والمعنى
جاءها عذابنا حال كونهم بائتين او قائلين نصف النهار ولا يقال او وهم قائلون كراهة اجتماع
حرفي عطف صورة الصورة الثانية الحال المؤكدة لمضمون الجملة قبلها نحو الم ذلك
الكتاب لا ريب فيه فكل من جملتي لا شك فيه ولا ريب فيه حال مؤكدة لمضمون الجملة
قبلها وكما لا تدخل الواو في التوكيد في نحو جاء زيد نفسه لا تدخل هنا لان المؤكد نفس المؤكد في المعنى
فلو دخلت الواو لكان في صورة عطف الشيء على نفسه الصورة الثالثة الماضي التالي
الا الايجابية نحو وما ياتيهم من رسول الا كانوا به يستهزءون فجملة كانوا به يستهزءون
حال من الهاء والميم في ياتيهم ولا يقترن بالواو وعند ابن مالك وصحح شارح اللب جواز الواو وتركها
فيما اذا كان الماضي تاليا الا كقوله . نعم امرءا هرم لم تعر نائبة . الا وكان لمرتاع بها وزرا . الصورة
الرابعة الماضي المتلو باو نحو لاضربنه ذهب او مكث فجملة ذهب حال من الهاء وهي متلوة
باو فلا تقترن بالواو لانها في تقدير شرط اي ان ذهب وان مكث وفعل الشرط لا يقترن بالواو فكذلك
ما كان في تقديره الصورة الخامسة المضارع المنفي بلا نحو وما لنا لا نؤمن بالله فجملة
نؤمن بالله حال من الضمير المجرور باللام ولم تقترن بالواو لان المضارع المنفي بلا بمنزلة اسم الفاعل
المضاف اليه غير فاجري مجراه في الاستغناء عن الواو الا ترى ان معنا ما لنا غير مؤمنين فكما لا يقال
ما لنا وغير مؤمنين لا يقال ما لنا ولا نؤمن قاله ابن مالك في شرح الكافية وجعل ابن الناظم ترك
الواو قبل لا اكثر بل انشد على مجيء الواو مورها لابن رغبة . وكنت ولا ينهنهني الوعيد .
وقول مسكين الدارمي . اكسبته الورق البيض ابا ولقد كان ولا يدعى لاب الصورة

الشادية المضارع المنفي بما كقوله . عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة . فما لك
بعد الشيب صبا متيما . اشار ابن مالك في شرح التسهيل الجملة تصبو حال من الكاف في
عهدتك ولم تقترن بالواو ولما تقدم من لا وصاحبها والمعنى كنت حالة الصبي غير صاب ومن ثم
حالة الشيخوخة لا صبا وكان مقتضى الحال عكس ذلك الصورة السابعة المضارع المثبت
المجرد من قد كقوله تعالى ولا تمنن تستكثر فجملة تستكثر حال من فاعل تمنن المستتر فيه ولم
تقترن بالواو لانه يشبه اسم الفاعل في الزنة والمعنى والواو لا تدخل اسم الفاعل فكذلك ما
اشبهه والى اشار الناظم بقوله . وذات بدء بمضارع ثبت . حوت ضميرا ومن الواو خلت .
واما نحو قوله وهو عنترة العبسي . علقتها عرضا واقتل قومها . زعما لعمر
ابيك ليس بمزعم . فجملة واقتل قومها حال من التاء في علقتها وهي مقرونة بالواو مع المضارع
المثبت واختلفوا في تخريجها فقيل ضرورة وقيل الواو عاطفة لا واو الحال والمضارع
مؤول بالماضي والتقدير وقتلت قومها فعدل عن لفظ الماضي الى لفظ المضارع قصدا
لحكاية الحال الماضية ومعناها ان يفرض ما كان في الزمان الماضي واقعا في هذا الزمان
فيعبر عنه بلفظ المضارع وهذا القول منسوب في التلخيص البياني للشيخ عبد القاهر
وقيل هي واو الحال والمضارع خبر لمبتدا محذوف اي وانا اقتل قومها والجملة من
المبتدا والخبر هي الحال وعليه اقتصر في النظم فقال . وذات واو بعدها انو مبتدا . له المضارع
اجعلن مسندا . وعلقتها مبني للمفعول ومعنى عرضا بفتح العين المهملة والراء وزعما بفتح الزاي والعين
المهملة مصدر زعم بكسر العين يزعم بفتحها زعما بفتحتين اي طمع يطمع طمعا كفرح يفرح فرحا والزعم
الطمع وقد يحذف عامل الحال اذا كان فعلا جوازا لدليل حالي كقولك
لقاصد السفر راشدا او مقالي كقولك للقادم من حج ماجورا او لدليل مقالي كان يقع في جواب
استفهام كقولك راكبا لمن قال لك كيف جئت او جواب نفي نحو بلى قادرين او جواب نهي نحو
فان خفتم فرجالا او ركبانا فهذه احوال منصوبة بعامل محذوف جوازا فراشدا منصوب
باضمار تسافر وماجورا باضمار رجعت وقادرين منصوب باضمار نجمعها ورجالا منصوب باضمار
صلوا ولو قيل تسافر راشدا او رجعت ماجورا او نجمعها قادرين وصلوا رجالا لجاز ولكن القراءة
سنة متبعة ويحذف وجوبا قياسا في اربع صور احداها السادة مسد الخبر نحو ضربي
زيدا قائما والاصل حاصل اذا كان قائما او ضربه قائما على الخلاف في تقديره ولا يجوز ذكره لما فيه
من الجمع بين العوض والمعوض والثانية الحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها نحو زيد ابوك عطوفا
والاصل احقه ولا يجوز ذكره لتنزيل الجملة قبله منزلة البدل من اللفظ وهاتان الصورتان مر ذكرهما
اولاهما في باب المبتدا والثانية ويبانها هنا والصورة الثالثة هي التي يبين بها ازدياد
في المقدار او نقص فيه بتدريج فيهما فالاول كتصدق بدينار فصاعدا والثاني نحو اشتريته
بدينار فسافلا فصاعدا وسافلا حالان والفاء الداخلة عليهما عاطفة عاملا محذوفا وبقي
معموله من عطف الاخبار على الانشاء والاصل تصدق بدينار فذهب المتصدق به صاعدا
واشتره بدينار فذهب المشترى به سافلا قال ابو البقاء ولا يجوز هنا من حروف العطف الا
الفاء وثم والصورة الرابعة ما ذكر بدلا من اللفظ بالفعل لتوبيخ نحو اقائما وقد قعد
الناس ولمن لا يثبت على حال اتميميا مرة وقيسيا اخرى فقائما حال منصوبة بفعل محذوف
وجوبا اي اتوجد قائما وتميميا وقيسيا حالان منصوبان بفعل محذوف وجوبا اي اتحول او تحول

سماعا

سماعا في غير ذلك نحو هنيئا لك فهنيئا حال محذوفة للتاسيس والتوكيد منصوبة بفعل
محذوف اي ثبت لك الخير هنيئا على التاسيس او هنا ذلك هنيئا على التاكيد وهذا
التقرير ماخوذ من قول سيبويه وانما نصب هنيئا لانه ذكر خيرا اصابه انسان فقلت هنيئا
كانك قلت ثبت لك هنيئا او هنا ذلك هنيئا انتهى بحذف الفعل وقامت الحال مقامه قاله ابن
الشجري وهنئ بتخفيف النون وبالهمز يقال هنئ يهنا كعلم يعلم وهنؤ يهنؤ ككرم يكرم
والى حذف عامل الحال اشار الناظم بقوله . والحال قد يحذف ما فيها عمل . وبعض ما يحذف ذكره
حظل . اي منع هذا باب التمييز وهو في الاصل مصدر ميز اذا
خلص شيئا من شيء وفرق بين متشابهين وقولهم في الاسم المميز تمييز مجاز من اطلاق المصدر
على اسم الفاعل كالطلع والنجم بمعنى الطالع والناجم قاله ابو البقاء والتمييز في الاصطلاح
اسم نكرة بمعنى من مبين لابهام اسم او ابهام نسبة والى ذلك اشار الناظم بقوله .
اسم بمعنى من مبين نكرة . فخرج بالفصل الاول ونحوه كره المشبه بالمفعول به نحو زيد
حسن وجهه بالنصب فانه فيه ما في حسن وجها الا التنكير فلا يكون تمييزا لعدم
تنكيره وقد مضى في باب المعرف بالاداة ان قوله وبعض تمييز ابن اليشكري رايتك لما
ان عرفت وجوهنا . صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو . نحو ما اعلى زيادة ال
عند البصريين كما زيدت في . باعد ام العمرو من اسيرها وخالفهم في ذلك الكوفيون وابن
الطراوة فاجازوا تعريف التمييز متمسكين بنحو ما اولناه ويخرج بالفصل الثاني ونحو
بمعنى من الحال نحو جاء زيد راكبا فانه بمعنى في حال كذا لا بمعنى من وخرج بالفصل
الثالث وهو مبين لابهام اسم او نسبة اسم لا التبرئة نحو لا رجل وثاني مفعولي
استغفر نحو استغفر الله ذنبا انشده سيبويه . استغفر الله ذنبا لست محصيه . رب العباد اليه الوجه والعمل
فانهما اي رجلا وذنبا وان كانا على معنى من بدليل صحة اظهارها معهما نحو لا من رجل واستغفر
الله من ذنب لكنها اي من ليست فيهما للبيان فلا يكونان مبينين بل هي في الاول
للاستغراق للجنس ولذلك بني اسم لا معها وفي الثاني ونحو استغفر الله ذنبا للابتدا
لانه لما اراد لا استغفار الا منه بالجانب المتناهي ونحو الاحوال وترك الجانب الا على الذي
لا يتناهى لكونه غير محدود فكانه قال استغفر الله مبتدا من اقل الذنوب الى ما لا يتناهى قال
الموضح في الحواشي ويتبين المراد بقولهم في التمييز بمعنى من ان يكون من مقدرة قبله فلا يخرج
عنه المحول عن الفاعل والمفعول والمبتدا وتمييز العدد وانما المراد انه اسم جيء به لتبيين
الجنس كما جاء بمن البيانية للجنس لا انه من مقدرة انتهى وحكم التمييز النصب
والناصب لمبين الاسم نحوه ذلك الاسم المبهم واختلف في جهة اعماله مع انه جامد فقيل
شبهه باسم الفاعل لانه طالب له في المعنى كعشرين درهما فانه يشبه بضاربين زيدا
ورطل زيتا فانه يشبه بضارب عمرا في الاسمية والطلب المعنوي ووجود ما به التمام وهو
التنوين والنون وقيل الشبه بافعل من وذلك في خامس مرتبة فان الفعل اصل لاسم
الفاعل لانه يعمل مظهرا وغير مظهر واسم الفاعل لا يعمل الا مظهرا وهو اصل للصفة المشبهة
لانه يعمل في السببي والاجنبي وهي لا تعمل الا في السببي دون الاجنبي وهي اصل لافعل من لانها
ترفع الظاهر وهو لا يرفعه الا في مسئلة الكحل وهو اصل للمقادير لانه يتحمل الضمير وهي
لا تتحمله وعلى هذا القول لان حمل الشيء على ما هو به اشبه اولى والناصب لمبين النسبة

عند سيبويه والمازني والمبرد وتبعهم المتنون فعلًا أو شبهه بالفعل كطاب
زيد نفسًا بنفسًا منصوب بطاب وشبه الفعل نحو هو طيب أبوه بأبوه منصوبًا
بطيب وهو صفة مشبهة وعلم بهذا التقرير والتفصيل بطلان عموم قوله في النظم
ينصب تمييز بما قد فسره فإنه يقتضي أن التمييز ينصب بما فسره سواء كان مفسرًا
لإبهام اسم أو نسبة وليس كذلك وأجاب عنه المرادي بأن التمييز
لما رفع إبهام نسبة الفعل إلى فاعله أو مفعوله فكأنه رفع الإبهام عنه فاندرج بهذا
الاعتبار تحت قوله بما قد فسره وذهب قوم إلى أن العامل في مميز النسبة
هو الجملة التي انتصب عن تمامها لا الفعل ولا ما أشبهه واختاره ابن عصفور ونسبه إلى
المحققين وقوله إن الناظم صرح في غير هذا الموضع وفي آخر الباب بأن ناصبه الفعل
تحمل كلامه هنا على ما اختاره ابن عصفور فصل واسم المبهم أربعة أنواع أحدها
العدد وهو قسمان صريح وكناية فالصريح كأحد عشر كوكبًا والكناية ككم الاستفهامية
نحو كم عبدًا ملكت وقدم الاسم على النسبة لأن المفرد مقدم على المركب وقدم العدد لأنه
أولى بالتمييز لوجهين أحدهما أنه يميز بالمقادير نحو أحد عشر رطلًا أو شبرًا أو قفيزًا ولا
يعكس والثاني أنه واجب النصب ذكرهما في شرح الكافية وأفرد العدد عن المقادير بناء
على أنه ليس منها وهو قول المحققين لأن المراد بالمقدار ما لم ترد حقيقته بل مقداره حتى
أنه يصح إضافة المقدار إليه والعدد ليس كذلك ألا ترى أنك تقول عندي مقدار رطل زيتًا
ولا تقول عندي مقدار عشرين رجلًا قاله الموضح في شرح اللمحة والنوع الثاني المقدار
وهو ما يعرف به قدر الشيء وينقسم ثلاثة أقسام لأنه إما مساحة كشبر أرضًا
وذراع نسيجًا أو كيل كقفيز برًّا ووقع في شرح لمع ابن جني لابن الخباز من الممنوع عندي
قفيزان شعيرًا لأن القفيز عبارة عن ... في عشر قصبات ... وهو عشر الجريب
انتهى ولم أره لغيره أو وزن كمنوين عسلًا وتمرًا وهو تثنية منا بتخفيف النون والقصر
كعصا والمنا الذي يوزن به ... تثنيته منوان كما يقال في تثنية
عصا عصوان ويقال فيه من بالتشديد كضب وتثنيته منان بالتشديد كما يقال في تثنية ضب
ضبان والنوع الثالث ما يشبه المقدار في الوزن والكيل والمساحة فالأول نحو
قوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرًا بمثقال الذرة شبيه بما يوزن به وليس اسمًا لشيء
يوزن به عرفًا والثاني نحو نحيًا سمنًا النحي بكسر النون وسكون الحاء المهملة وبعدها يا
اسم لوعاء السمن وهو مما يشبه الكيل وليس بكيل حقيقة ويكون كبيرًا وصغيرًا والثالث
نحو ولو جئنا بمثله مددًا فمثل شبيه بالمساحة وليس مساحة حقيقة وإنما هو دال على
المماثلة من غير ضبط بحد وحمل على هذا في الدلالة على المماثلة ما يفيد المغايرة نحو إن لنا غيرها
إبلًا ووجه حمله عليه أنه غيره وهم يحملون النقيض على النقيض كما يحملون النظير على النظير ولم يحمل على غيره
لأنه لا وجه له لما فيه بالمقدار إلا بأن يحمل على ما ألحق به وهو المثل والنوع الرابع ما كان
فرعًا للتمييز نحو هذا خاتم حديدًا فإن الخاتم فرع الحديد من جهة أنه مصوغ منه فيكون
الحديد هو الأصل والخاتم مشتق منه فهو فرع بهذا الاعتبار وضابطه كل فرع حصل له بالتفريع
اسم خاص يليه أصله ويكون مما يصح إطلاق الاسم عليه ومثله أي مثل خاتم حديدًا في ذلك باب
ساجًا فإن الباب فرع الساج والساج نوع من الخشب وجبة خزًّا فإن الجبة فرع الخز والخز نوع

من الحرير وقيل في المنصوب بعد الخاتم وبعد الباب وبعد الجبة إنه
حال وينبني عليهما الخلاف في الإتباع فمن خرج النصب على التمييز
قال إن التابع عطف بيان ومن خرجه على الحال قال إنه نعت والأول
أولى لأنه جامد جمودًا محضًا فلا يحسن كونه حالًا ولا نعتًا والنسبة
المبهمة نوعان نسبة الفعل للفاعل نحو واشتعل الرأس شيبًا فإن
نسبة اشتعل إلى الرأس مبهمة وشيبًا مبين لذلك الإبهام وهذا التمييز
محول عن الفاعل والأصل واشتعل شيب الرأس فحول الإسناد عن المضاف
وهو شيب إلى المضاف إليه وهو الرأس فارتفع ثم جيء بذلك المضاف
الذي حول عنه الإسناد فضلة وتمييزًا ونسبته للمفعول نحو وفجرنا
الأرض عيونًا فإن نسبة فجرنا إلى الأرض مبهمة وعيونًا مبين لذلك الإبهام
والأصل وفجرنا عيون الأرض فحول المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وجيء
بالمضاف تمييزًا هذا مذهب الجزولي وابن عصفور وابن مالك وأكثر
المتأخرين وأنكره الشلوبين وحجته أن سيبويه لم يمثل بالمنقول عن المفعول
وتبعه تلميذه الأبدي وابن أبي الربيع وتأول الشلوبين عيونًا في الآية
على أنها حال مقدرة لأنها حال التفجير لم تكن عيونًا وإنما صارت عيونًا بعد
ذلك وأولها ابن أبي الربيع على وجهين أحدهما أن يكون بدل بعض من كل
على حذف الضمير أي عيونها مثل أكلت الرغيف ثلثًا أي ثلثه والثاني
أن يكون مفعولًا على إسقاط الجار أي بعيون ورده الموضح في شرح اللمحة
ولك في تمييز الاسم المفرد أن تجره بإضافة الاسم إليه أي بعد حذف ما به تمامه
من تنوين ظاهرًا أو مقدرًا أو نون تثنية كشبر أرض من الممسوحات وقفيز بر
من المكيلات ومنوي عسل من الموزونات وإلى ذلك أشار الناظم بقوله
ويجر بعد ونحوها اجرره إذا أضفتها إلا إن كان الاسم عددًا من أحد عشر
إلى تسعة وتسعين فإن تمييزه واجب النصب لما سيأتي بخلاف ثلاثة وعشرة
وما بينهما وما فوقها من مائة فتمييزه واجب الجر بالإضافة ... خمسة أثوابًا
وما أشبهها مما لا يدخل الجواز شيء من واجب النصب وواجب الجر فلا اعتراض
عليه في الإطلاق وإنما وجب النصب فيما كان كعشرين درهمًا وامتنع جره
لأنه يضاف إلى غير التمييز نحو عشري زيد فلو أضيف إلى التمييز لالتبس
فلا يعلم هل هو تمييز أو لا ولم يعكس لامتناع الإضافة التي إلى نفسه
لأن العدد هو التمييز في المعنى قاله في التوضيح وزعم أنه الصواب أو كان
نحو ولو جئنا بمثله مددًا وملء الأرض ذهبًا فمددًا تمييز لمثل وذهبًا تمييز
لملء ولا يجوز جرهما بالإضافة لأن مثل وملء مضافان مرة فامتنع إضافتهما
مرة أخرى وإلى ذلك أشار الناظم بقوله والنصب بعد ما أضيف وجبا
إن كان مثل ملء الأرض ذهبا فصل من تمييز النسبة
التمييز الواقع بعد ما يفيد التعجب إما بصيغته الموضوعة له أو لا فالأول
نحو أبو بكر أكرم به أبًا وما أشجعه رجلًا والثاني نحو لله دره فارسًا

فإنا ورجلا وفارسا تمييز لبيان جنس المتعجب منه المبهم في النسبة والرابعة الدر بالدال
المهملة وتشديد الراء في الاصل مصدر در اللبن يدر ويدر بكسر الدال وضمها درا ودرورا
كثر ويسمى اللبن نفسه درا و هو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما
اضاف فعله الى الله تعالى قصدا لاظهار التعجب منه لانه تعالى منشئ العجائب
فمعنى قولهم لله دره فارسا ما اعجب فعله ويحتمل ان يكون التعجب من لبنه الذي
ارتضعه من ثدي امه اي ما اعجب هذا اللبن الذي تربى به مثل هذا الولد الكامل
في هذه الصفة وكون فارسا من تمييز النسبة انما يتمشى اذا كان الضمير المضاف
اليه الدر معلوم المرجع اما اذا كان مجهولا فهو كان من تمييز الاسم لا من تمييز النسبة
لان الضمير مبهم محتاج الى ما يميزه قاله في الحواشي واشار الى ذلك الناظم
بقوله . وبعد كل ما اقتضى تعجبا ميز . ومن تمييز النسبة التمييز الواقع بعد
اسم التفضيل وله حالتان تارة يكون منصوبا وتارة يكون مجرورا ويشترط
في نصب هذا الواقع بعد اسم التفضيل كونه سببيا وذلك اذا كان فاعلا
معنى نحو زيد اكثر مالا وعلامة ذلك ان تجعل مكان اسم التفضيل فعلا من
لفظه ومعناه وترفع التمييز به مع صحة المعنى فتقول في مثالنا زيد كثر ماله
والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله . والفاعل المعنى انصبن بافعلا مفضلا
كانت مالا اذا لم يكن فاعلا معنى وهو ما اذا كان اسم التفضيل بعضه نحو
مال زيد اكثر مال بالخفض وعلامة ذلك ان يحسن وضع بعض موضع اسم التفضيل
ويضاف الى جمع قائم مقام النكرة فتقول في مثالنا مال زيد بعض الاموال ولا
يستقيم في هذا المثال ان يكون مال فاعلا معنى لفساد المعنى فلا يقال مال زيد
كثر ماله لانه يؤدي الى ان المال له مال وانما وجب نصبه في الاولى وجره في الثانية
لان اسم التفضيل في الثانية مضاف الى ما هو بعضه دون الاولى وانما جاز
هو اكرم الناس رجلا بالنصب مع تخلف شرطه وهو ان رجلا لا يصح ان يكون
فاعلا في المعنى اذ لا يقال هو كرم رجل فتخبر عن هو بقولك كرم رجل واذا بطل
شرط النصب يكون حقه الجر وانما نصب لتعذر اضافة افعل مرتين لانه
اضيف اولا الى الناس فلو اضيف ثانيا الى رجل لزم اضافته مرتين وذلك ممتنع
لان المضاف الى شيء يمتنع اضافته الى غيره فصل ويجوز جر التمييز
بمن كرطل من زيت واختلف في معنى من التي يصرح بها مع التمييز فقيل للتبعيض
وبذلك لم تدخل في كفى نفسا لان نفسا ليس اعم من المبهم الذي انطوت عليه الجملة
وقال الشلوبين زائدة عند سيبويه لا لمعنى التبعيض فان قيل لا ارتضاها وقد رجح على
محله انه عطف على موضعها نصبا قال الحطيئة . طافت امامة بالركبان آونة
يا حسنه من قوام ما ومنتقبا . ونحت الموضح في الحواشي انها لبيان الجنس وهو
ظاهر لان المشهور من مذاهب النحويين ما عدا الاخفش ان من لا تزاد الا في غير الايجاب
ولا يمتنع جر التمييز بمن الا في ثلاث مسائل احداها تمييز العدد كعشرين
درهما لما سياتي الثانية التمييز المحول عن المفعول كغرست الارض شجرا
ومنه اي من المحول عن المفعول ما احسن زيدا ادبا فانه محول عن المفعول واصله

ما احسن

ما احسن ادب زيد بخلاف ما احسنه اي زيدا رجلا فانه ليس محولا عن المفعول
اذ لا يصح ما احسن رجل زيد مع ان المراد بالرجل نفس زيد والثالثة ما كان فاعلا
في المعنى ان كان محولا عن الفاعل صناعة كطاب زيد نفسا اذ اصله
طابت نفس زيد او محولا عن غيره كان يكون مبتدا نحو زيد اكثر مالا
فمال محول عن المبتدا اذ اصله مال زيد اكثر فحول المضاف وجعل تمييزا واقيم المضاف
اليه مقامه فارتفع على الابتداء فكانه بخلاف ما كان فاعلا في المعنى ولم يكن
محولا نحو لله دره فارسا وابرحت جارا بكسر التاء خطابا للمؤنث اخذا
من قول الشاعر . اقول لها حين جد الرحيل . ابرحت ربا وابرحت جارا فانهما
اي فارسا وجارا وان كانا فاعلين معنى اذ المعنى عظمت فارسا وعظمت
جارا لا انهما غير محولين عن الفاعل صناعة فيجوز دخول من عليهما فتقول
من فارس ومن جار كقوله . يا سيدا ما انت من سيد . موطا الاكناف
رحب الذراع . ومن ذلك الفاعل في المعنى الغير المحول نعم رجلا زيد فرجلا وان
كان فاعلا معنى اذ المعنى نعم الرجل زيد لا انه غير محول فلذلك يجوز دخول
من عليه فتقول نعم من رجل قال ابو بكر بن الاسود . تخيره فلم يعدل سواه
فنعم المرء من رجل تهامي . بعض الشاكمان واقتصر في النظم على استشهاد مسلمين
بفعال واجرنا ان يكتفي عنه ذي العدد . والفاعل المعنى وانما امتنع دخول
من في المسائل الثلاث المتقدمة لان وضع من المبينة ان يفسر بها وبمجرورها اسم
جنس سابق صالح لحمل ما بعدها عليه نحو من اساور من ذهب وامتنع ذلك
في العدد لعدم صحة الحمل لكون العدد دالا على متعدد والتمييز مفرد وفي المحول
عن الفاعل والمفعول لان التمييز مفسر للنسبة لا للفظ المذكور وجاز دخولها في
غير ذلك لان التمييز نفس المميز في المعنى وفي كلامه هنا امور
منها انه قيد الفاعل المعنوي بان يكون محولا صناعة ولم اقف عليه
لغيره ومنها انه تبع الشارح في جعل لله دره فارسا ونعم المرء من
رجل من تمييز الجملة واعترضه المرادي بانه تمييز مفرد لا تمييز جملة ومنها
انه حكم على ابرحت جارا انه غير محول والمنقول عن الاعلم انه مما انتصب عن تمام
الكلام وانه منقول عن فاعل وتقديره ابرح جارك فاسند الفعل الى غيره ثم نصبه
تفسيرا ومنها ابن خروف انه مما انتصب عن تمام الاسم فالقول
بانه تمييز عن تمام الجملة ليس محولا فوز ذلك ومنها انه خالف كلامه
في نعم رجلا زيد فقال هنا يجوز نعم من رجل ومنع ذلك في باب التمييز فقال ولا تدخل
من على ما كان منقولا او مشبها بالمنقول او بعد عدد وقدم قبل ذلك ان المشبه
بالمنقول قولهم نعم رجلا زيد ووجه تشبيهه بالمنقول ان المعنى نعم الرجل
زيد فكان هذا هو الاصل ثم حول الاسناد من الظاهر الى المضمر وجعل المرفوع
تمييزا لذلك الضمير انتهى فجعله محولا ومنع دخول من عليه ومنها ان قوله
اذ المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا ليس فيه بيان ان فارسا وجارا فاعلان
معنى وكان حقه ان يرفعهما ويقول اذ المعنى عظمت فروسيته وعظم جواره

فصل لا تفسير الفعل الى اصل التمييز او الى التمييز متفرق عظم ما دس وعظم جار
يتقدم التمييز على عامله ان كان اسما جامدا **نحو له زيتا او فعلا جامدا نحو ما احسنه**
رجلا لان الجامد لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بتقديمه عليه **وندر**
تقديمه على الفعل المتصرف كقوله وهو رجل من طي **أ نفسا تطيب بنيل**
المنى وداعي المنون ينادي جهارا. فنفسا تمييز مقدم على عامله وهو تطيب
لانه فعل متصرف **وقاس على ذلك المازني والمبرد والكسائي** قال الناظم في شرح
العمدة وبقولهم اقول قياسا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف وجعله
في النظم قليلا **فقال** وعامل التمييز قدم مطلقا . والفعل ذو التصريف نزرا سبقا .
ولم يجز سيبويه والجمهور ذلك لان الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف ان يكون
فاعلا في الاصل فحقه ان لا يتقدم عليه اي على عامله لفرض المبالغة فلا يغير عما
كان يستحقه من وجوب التاخير لما فيه من الاخلال بالاصل **وقيل** لان التمييز
كالنعت في الايضاح والنعت لا يتقدم على عامله فكذا ما اشبهه قاله الفارسي
واستحسنه ابن خروف والبيت ونحوه ضرورة كما قال في المغني **و**يحتمل ان تكون
نفسا منصوبة بفعل محذوف دل عليه المذكور **و**التقدير انطيب نفسا تطيب
واما اذا كان العامل وصفا فيفسر من اجاز التقديم في الفعل اذ نحوه مع الوصف
لا مع اسم التفضيل **و**اتفق الجميع على جواز تقديم التمييز على المميز اذا كان العامل
متصرفا كقولك نعم نفسا زيد فانه اجاز نحو وهذا يرد قول الفارسي ان التمييز
كالنعت لان النعت لا يتقدم على المنعوت قاله ابن عصفور **هذا باب**
حروف الجر وتسميها الكوفيون حروف الاضافة لانها تضيف الفعل الى الاسم اي
تربط بينهما **و**حروف الصفات لانها تحدث صفة في الاسم من ظرفية او غيرها **وهي**
عشرون حرفا كما في النظم **ثلاثة مضت في باب الاستثناء وهي خلا**
وعدا وحاشا الجارات فلا حاجة لاعادتها **وثلاثة شاذة في عمل الجر احدها**
متى في لغة هذيل بالتصغير وهي عندهم **بمعنى من الابتدائية** حكى بعضهم
ذلك عنهم **و**سمع من بعضهم **اخرجها متى كمه** اي من كمه **وقال** شاعرهم وهو
ابو ذؤيب الهذلي في وصف السحاب . **شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر**
لهن نئيج . اي من لجج واللجج جمع لجة بضم اللام وهو معظم الماء والنئيج بفتح
النون وكسر الهمزة وسكون الياء اخر الحروف وبالجيم المر السريع مع الصوت
يقال ان السحاب في بعض الاماكن تنزل من البحر الملح فتشرب منها فوق معظمه ثم تذهب
من مائه فيكون لها صوت عظيم مزعج ثم تذهب صاعدة الى الجو فيلطف ذلك الماء
ويعذب باذن الله تعالى في زمن صعودها وترفعها ثم تمطر حيث يشاء الله تعالى
الثاني لعل في لغة عقيل بالتصغير **قال** شاعرهم **لعل الله فضلكم علينا بشيء**
ان امكم شريم بجر الجلالة بلعل وشريم بفتح الشين المعجمة المراة المفضاة **وتلهم في**
لها الاولى لا اثبات كما مر **والجر** **كقوله** علا صوبا الرهراوة ولا تهـ
لبدا الرحـ وما **و**لهم **في** لامها **الثانية الفتح والكسر** وانشدوا عليهما
لعل الله يمكنني عليها جهارا من زهير او اسيد . فهذه اربع لغات ولا يجوز الجر في

بقية

بقية لغات لعل **و الثالث كي** ولا يجر معربا ولا اسما بها **وانما تجر ثلاثة** لا رابع
لها **احدها ما الاستفهامية يقولون اذا سالوا عن علة الشيء كيمه**
والاصل كيما فحذفت الالف وجوبا وجيء بها السكت وفعلا حيث للكلمة
الدالة على الالف المحذوفة **و**لا كتب عندهم **ان يقولوا لمه** باللام **و**المعنى لاي
شيء كان كذا **الثاني ما المصدرية وصلتها** فانها في تاويل الاسم **كقوله**
وهو النابغة . **اذا انت لم تنفع فضر فانما . يراد الفتى كيما يضر وينفع**
فكي جارة لمصدر مؤول من ما وصلتها وهي حرف تعليل بمنزلة اللام **اي** انما يراد
الفتى **للضر والنفع** اي لضر من يستحق الضر ونفع من يستحق النفع **و**يروى يرجى
الفتى وكون ما فيه مصدرية **قاله الاخفش** وهو قليل **وقيل ما** فيه **كافة**
لكي عن عمل الجر مثلها في ربما **و**هو قريب الموضع في حاشيته وان المصدرية مضمرة
بعدها وهو سهو **الثالث ان المصدرية** المضمرة **وصلتها نحو جئت كي تكرمني**
اذ قدرت ان بعدها **و**الاصل كي ان تكرمني فحذفت ان استغناء عنها بنيتها
بدليل ظهورها في الضرورة كقوله وهو جميل بن عبد الله . **فقالت**
اكل الناس اصبحت مانحا . لسانك كيما ان تغر وتخدعا . فتغر وتخدع
مبنيان للفاعل والمفعول لانهما متعديان لاثنين او لهما اكل الناس وثانيهما لسانك
على حذف مضاف **و**المعنى اصبحت مانحا كل الناس حلاوة لسانك والغرور
الخداع فعطفه تفسيري وهو ارادة المكروه بالانسان من حيث لا يعلم
وجعل ابن مالك في التسهيل اظهار ان بعد كي قليلا ولم يجعله ضرورة
تبعا للمرتضى **و**الاولى فيما اذا لم تذكر ان بعد كي **ان تقدر كي مصدرية**
ناصبة للمضارع بنفسها **فتقدر اللام قبلها** استغناء عنه بذكرها بينهما
بدليل كثرة ظهورها معها نحو لكي لا تاسوا فهذه ستة احرف **و**الاربعة
عشر الباقية من العشرين **قسمان سبعة تجر الظاهر والمضمر وهي**
من والى وعن وعلى وفي والباء واللام وهي بالنسبة الى الوضع ثلاثة
اقسام ما هو موضوع على حرف واحد وهو اثنان الباء واللام وما هو
موضوع على حرفين وهو ثلاثة من وعن وفي وما هو موضوع على ثلاثة
احرف وهو اثنان الى وعلى وبدا منها بمن لانها ام حروف الجر قاله صاحب درة
الغواص وغيره مثال جرها المضمر والظاهر **نحو ومنك ومن نوح** **و**مثال
الى **الى الله مرجعكم اليه مرجعكم** **و**مثال عن **لتركبن طبقا عن طبق**
رضي الله عنهم **و**مثال على **عليها وعلى الفلك تحملون** **و**مثال في **وفي**
الارض ايات وفيها ما تشتهيه الانفس **و**مثال الباء **امنوا بالله وامنوا**
به **و**مثال اللام **لله ما في السماوات له ما في السماوات** **وسبعة**
تختص بالظاهر وهي المشار اليها في النظم بقوله . بالظاهر اخصص منذ
مذ وحتى . والكاف والواو ورب والتا . وهي بالنسبة الى الوضع اربعة
اقسام ما وضع على حرف واحد وهو ثلاثة الكاف والواو والتاء وما وضع
على حرفين وهو مذ خاصة وما وضع على ثلاثة احرف وهو منذ ورب وما وضع

على اربعة احرف وهو حتى خاصة وتنقسم بالنسبة الى عملها في الظاهر
اربعة اقسام ايضا ما لا يختص بظاهر بعينه وهو ثلاثة حتى والكاف
والواو نحو حتى مطلع الفجر ليس كمثله شيء والطور وقد تدخل حتى والكاف
في الضرورة على الضمير ولا ارى كقوله . اتت حتاك تقصد كل فج ترجي
منك انها لا تخيب . والكوفيون والبغداديون ذلك بالضرورة قاله في
المغني والثاني كقول العجاج يصف حمارا وحشيا . خلى الذنابات شمالا
كثبا . وام اوعال كها او اقربا . فادخل الكاف على الها العائدة
على الذنابات بفتح الذال المعجمة والنون وبعد الالف با موحدة جمع ذنابى وهي
في الاصل شبه الجناح يقع في انوف الابل وهنا اسم موضع بعينه وام اوعال
اسم هضبة بعينها وهي في الاصل جبل منبسط على وجه الارض وشمالا ظرف
وكثبا بفتح الكاف والثاء المثلثة صفة ومعناه قريبا واو حرف عطف والمعنى
ان هذا الحمار الوحشي ترك الذنابات ناحية شماله قريبا منه وترك ام اوعال
كالذنابات او اقرب منها وكقول الاخر وهو رؤبة يصف حمارا وحشيا واتنا
وحشيات فلا ترى بعلا ولا حلائلا كه ولا كهن الا حاظلا . فادخل
الكاف في الاول على ضمير الحمار الوحشي وفي الثاني على ضمير الاتان الوحشيات
والبعل الزوج والحلائل جمع حليلة الرجل وهي امراته والحاظل بالحا المهملة
والظا المشالة المانع من التزويج كالعاضل والمعنى لا ترى بعلا مثل الحمار الوحشي
ولا زوجات مثل الاتن الوحشيات الا مانعا وما يختص بالزمان وهو مذ ومنذ
والى ذلك اشار الناظم بقوله . واخصص بمذ ومنذ وقتا . فما ما رايته
مذ ان الله خلقه بفتح الهمزة على انها مصدرية وهي وصلتها في تاويل
مصدر مجرور بمذ في الصورة الظاهرة فتقديره مذ زمن ان الله خلقه بمذ في
الحقيقة انما جرت زمانا مجرورا مضافا الى المصدر لا المصدر اي مذ زمن خلق الله
اياه . ما ندفع بهذا التقدير السوال الوارد على رواية من كسر الهمزة بمذ بعده اسم لوقوعها
على الجملة وما يختص بالنكرات وهو رب بضم الرا والبا والى ذلك اشار بقول الناظم
ورب منكرا نحو رب رجل كريم لقيته وقد تدخل في الكلام النثر على ضمير
غيبة ملازم للافراد والتذكير والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى من افراد
وتذكير وضدهما كقولك ربه رجلا وربه رجلين وربه رجالا وربه امراة وربه امراتين
وربه نساء كذلك بافراد الضمير استغناء بمطابقة التمييز للمعنى المراد قال
الشاعر . ربه فتية دعوت الى ما يورث المجد دائبا فاجابوا . فاتى
بالضمير مفردا مع ان التمييز مجموع مطابق للمعنى وهو فتية هذا مذهب البصريين
وحكى الكوفيون جواز مطابقته لفظا نحو ربها امراة وربهما رجلين وربهم رجالا
وربهن نساء . واختلف في الضمير المجرور برب فقيل معرفة واليه ذهب
الفارسي وكثيرون وقيل نكرة واختاره الزمخشري وابن عصفور لانه عائد
على واجب التنكير وجعل الناظم دخول رب والكاف على الضمير نادرا فقال
وما رووا من نحو ربه فتى . نزر كذا كها ونحوه اتى . وما يختص بالله ورب

يعني

يعني الداخل كونه مضافا للكعبة او ليا المتكلم وهو التا في القسم والى ذلك
اشار الناظم بقوله . والتا لله ورب . نحو تالله لاكيدن اصنامكم وترب الكعبة
وتربي لافعلن حكاه الاخفش وترب الرحمن وتحياتك حكاه سيبويه

فصل في ذكر معاني الحروف الجارة والتضمين عند البصريين
ان حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما لا ينوب احرف الجزم واحرف النصب
وما اوهم ذلك فهو عندهم اما مؤول تاويلا يقبله اللفظ واما على تضمين الفعل
معنى فعل يتعدى بذلك الحرف واما على شذوذ انابة كلمة عن اخرى وهذا
الاخير هو محمل الباب كله عند الكوفيين وبعض المتاخرين ولا يجعلون ذلك شاذا
ومذهبهم اقل تعسفا قاله في المغني لمن سبعة معان احدها التبعيض
عند الفارسي والجمهور وقطن ابن عصفور وعلامتها صحة جواز الاستغناء
عنه ببعض نحو لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون اي بعض ما تحبون وهكذا
قرئ بعض ما تحبون قراءة ابن مسعود والمعنى الثاني بيان الجنس
عند جماعة من المتقدمين والمتاخرين وعلامتها صحة وقوع موصول موضعها اذا
بينت معرفة نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان اي الذي هو الاوثان فان
بينت نكرة فهي ومجرورها في موضع جملة نحو يحلون فيها من اساور من ذهب
فمن ذهب بيان لاساور اي هي ذهب ومن الاولى للابتداء عند الجمهور وزائدة على راي
الاخفش ويرده قوله تعالى وحلوا اساور والمعنى الثالث ابتدا الغاية المكا
نية باتفاق من البصريين والكوفيين بدليل انتهاء الغاية بعدها نحو سبحان الذي
اسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى وابتدا الغاية الزمانية وفاقا
للكوفيين والاخفش والمبرد وابن درستويه وخلافا لاكثر البصريين في منعهم
ذلك ويرده الكتاب العزيز وهو قوله تعالى من اول يوم احق ان تقوم فيه
والحديث وهو قول انس رضي الله عنه فمطرنا من الجمعة الى الجمعة
رواه البخاري من حديث شريك بن عبد الله بن نمر عن انس رضي الله عنه وقول
بعض العرب من الان الى الغد حكاه الاخفش في المعاني وقول الشاعر النابغة
الذبياني يصف السيوف . تخيرن من ازمان يوم حليمة الى اليوم قد جربن
كل التجارب . فمن ازمان لابتدا الغاية الزمانية وتخيرن وجربن مبنيان للمفعول
والنون المتصلة بهما نايب الفاعل وهي راجعة الى السيوف المحدث عنها في بيت قبله
وتخيرن اصطفين وجربن اختبرن ويوم حليمة يوم مشهور من ايام العرب وهو
اليوم الذي سار فيه المنذر بن المنذر لقتال الاعرج الغساني وحليمة هي بنت الحارث
ابن ابي شمر وحده والتجارب جمع تجربة وحمل المانعون هذه الادلة على حذف مضاف
والتقدير في الاية من تاسيس اول يوم وفي الحديث من صلاة الجمعة وفي البيت
من استمرار ازمان وكذلك ما اشبهها واجيب بان الاصل عدم
الحذف وقد يكون ابتدا الغاية في غير المكان والزمان نحو من محمد رسول الله الى
هرقل عظيم الروم والمعنى الرابع التنصيص على العموم او توكيد التنصيص
عليه وهي الزائدة فالاول الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي نحو ما جاني من

قوله من صلاة الجمعة صح هذا التقدير
تدفعه بل ان معنى الحديث ان المطر كان
ابتدا صلاة الجمعة لا او ربع يوم الجمعة وان
كان معناه ان المطر ابتدا او ربع او الربع الجمعة
فلا يتاتى هذا التقدير عليها فليتامل

رجل فهي للتنصيص على العموم الا ترى انه قبل دخولها يحتمل نفي الواحد ونفي الجنس
على سبيل العموم ولهذا يصح ان يقال بل رجلان وبعد دخولها تنص نصا في نفي الجنس على
سبيل العموم فيمتنع ان يقال بل رجلان والثاني الداخلة على نكرة مختصة بالنفي وشبهه
نحو ما جاءني من احد فهي لتاكيد التنصيص على العموم لان النكرة الملازمة للنفي نص
على العموم بدون من فزيادة من انما افادت مجرد التوكيد لان ما جا احد وما جا من احد
سيان في افادة العموم دون احتمال فان قلت اذا كانت من
تفيد التنصيص فكيف تكون زائدة اجيب بان المراد من زيادتها كونها
تاتي في موضع يطلبه العامل بدونها فتصير مقحمة بين طالب ومطلوب وان كان سقوطها
مخلا بالمعنى المراد كما قالوا في لا انها زائدة في نحو جئت بلا زاد مع ان سقوطها يخل
بالمعنى وفي الزائدة ثلاثة شروط عند الجمهور احدها ان يسبقها نفي
باي اداة كانت او نهي بلا او استفهام بهل خاصة وفي الحاق الهمزة بها نظر وفي
الارتشاف لو قلت كيف تضرب من رجل او متى تضرب من رجل لم يجز انتهى ولعل الفرق
ان هل لطلب التصديق دائما والثاني ان يكون مجرورها نكرة كما مر والثالث ان
يكون مجرورها النكرة اما فاعلا نحو ما ياتيهم من ذكر فمن ذكر فاعل ياتيهم او مفعولا
نحو هل تحس منهم من احد فاحد مفعول تحس او مبتدا نحو هل من خالق غير الله
فخالق مبتدا وغير الله نعته على المحل والخبر محذوف تقديره لكم وليس يرزقكم الخبر لان هل
لا تدخل على مبتدا مخبر عنه بفعل على الاصح واجاز بعضهم زيادتها بشرط تنكير مجرورها
فقط نحو قد كان من مطر واجازها الاخفش والكسائي وهشام بلا شرط و[illegible]
الناظم في التسهيل وعلله في شرحه بثبوت السماع بذلك نثرا ونظما الخامس
معنى البدل نحو ارضيتم بالحياة الدنيا من الاخرة اي بدل الاخرة وانكر قوم مجيء
من للبدل وقالوا التقدير ارضيتم بالحياة بدلا من الاخرة فالمفيد للبدلية متعلقها
المحذوف واما هي فللابتداء نقله في المغني واقره المعنى السادس الظرفية عند
الكوفيين مكانية او زمانية فالاول نحو ماذا خلقوا من الارض اي في الارض
والظاهر انها لبيان الجنس مثلها في ما ننسخ من اية قاله في المغني والثاني نحو
اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة اي في يوم الجمعة المعنى السابع التعليل
عند جماعة كقوله تعالى مما خطاياهم اغرقوا اي اغرقوا لاجل خطاياهم فقدمت
العلة على المعلول للاختصاص وقال الفرزدق يمدح زين العابدين بن علي بن الحسين
ابن علي بن ابي طالب رضي الله عنهم يغضي حياء ويغضى من مهابته فما يكلم
الا حين يبتسم اي يغضي منه لاجل مهابته والاغضاء بالغين والضاد المعجمتين
ارخاء الجفون واقتصر في النظم على قوله بعض وبين وابتدي في الامكنة بمن وقد
تاتي لبدء الازمنة وزيد في نفي وشبهه فجر نكرة وزاد في المغني ثامنا وهو
المجاوزة نحو فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله اي عن ذكر الله وتاسعا وهو
الانتها كقولك قربته منه فانه مساو لقولك قربته اليه قاله ابن مالك وعاشرا
وهو الاستعلاء عند الاخفش والكوفيين نحو ونصرناه من القوم اي عليهم وخرجها
المانعون على التضمين اي منعناه بالنصر من القوم وحادي عشر وهو الفصل بالصاد

المهملة

المهملة وهي الداخلة على ثاني المتضادين ونحوهما نحو والله يعلم المفسد من المصلح
حتى يميز الخبيث من الطيب ونحو لا تعرف زيدا من عمرو وثاني عشر موافقة الباء عند
بعض النحويين وفسر وبعض الكوفيين نحو ينظرون من طرف خفي اي بطرف نقله
الاخفش عن يونس وثالث عشر موافقة عن نحو لن تغني عنهم اموالهم ولا اولادهم من
الله شيئا قاله ابو البقاء ورابع عشر مرادفة ربما كقوله وانا لمما نضرب الكبش
ضربة قاله السيرافي وابن خروف وابن طاهر والاعلم والخامس عشر الغاية قال
سيبويه وتقول رايته من ذلك الموضع فجعلته غاية رؤيتك واسقطها هنا لما
في بعضها من الرد له ولام اثنا عشر معنى احدها الملك نحو لله ما في
السموات المعنى الثاني شبه الملك ويعبر عنه بالاختصاص وبالاستحقاق
فالاول نحو السرج للدابة والثاني نحو العمارة للدار لان الدابة والدار لا يتصور
منهما الملك والفرق بينهما ان التي للاستحقاق هي الواقعة بين معنى وذات والتي
للاختصاص بخلاف ذلك والمعنى الثالث التعدية اي للمفعول به نحو ما
اضرب زيدا لعمرو لان ضرب متعد في الاصل ولكن لما بني منه فعل التعجب نقل
الى فعل بضم العين فصار قاصرا فعدي بالهمزة الى زيد وباللام الى عمرو وهذا مذهب
البصريين وذهب الكوفيون الى ان الفعل باق على تعديته
ولم ينقل وان اللام ليست للتعدية وانما هي مقوية للعامل لما ضعف باستعماله
في التعجب وهذا الخلاف مبني على ان فعل التعجب اذا صيغ من متعد هل يبقى على
تعديته او لا ذهب الكوفيون الى الاول والبصريون الى الثاني ومثل الناظم
للتعدية في شرح الكافية بقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا وتبعه المصنف
قال الموضح في المغني والاولى عندي ان يمثل للتعدية بنحو ما اضرب زيدا
لعمرو كما مثل هنا ووجهه الاولوية ان ابن مالك مثل بالاية لشبه التمليك
في شرح التسهيل فصار المثال محتملا وقد علمت ان مثال الموضح ليس متفقا عليه
فكيف يكون اولى ولم اقف لهذا المعنى على مثال سالم من الطعن فالاولى اسقاطه
كما اسقطه في التسهيل وشرحه المعنى الرابع التعليل كقوله وهو
ابو صخر الهذلي واني لتعروني لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله
القطر اي لاجل ذكراك المعنى الخامس التوكيد وهي الزائدة وهي
انواع منها المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله نحو قوله وهو ابن ميادة
الرماح يمدح عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان وملكت ما بين
العراق ويثرب ملكا اجار لمسلم ومعاهد اي اجار مسلما ومعاهدا
وقال الرماني لا تتعين الزيادة فيه لاحتمال ان يكون اجار بمعنى فعل الاجارة
واللام صلة له انتهى واما ردف لكم فالظاهر انه اي ردف ضمن معنى
اقترب واللام صلة له لا زائدة وبه جزم في المغني فقال وليس منه ردف لكم
خلافا للمبرد ومن وافقه بل ضمن ردف معنى اقترب فهو مثل اقترب للناس
حسابهم انتهى ومنها المعترضة بين المتضايفين كقولهم يا بؤس للحرب والاصل
يا بؤس الحرب فاقحمت اللام تقوية للاختصاص وهل الجر بما بعدها بها او بالمضاف

فهو ان قال في المغني اجمعها لا وقد ان اللام اقرب الى ان الجار لا يعلق انتهى وهو مشكل
لان من شان المضاف ان يجر المضاف اليه ولا عمل لها اضافة. ومنها لام المستغاث فانها
زايدة عند المبرد واختاره ابن خروف بدليل صحة اسقاطها. المعنى السادس تقوية
العامل الذي ضعف اما بكونه فرعا في العمل كالمصدر واسمي الفاعل والمفعول
وامثلة المبالغة نحو عجبت من ضرب زيد لعمرو ونحو مصدقا لما معهم ونحو زيد معطي
للدراهم ونحو فعال لما يريد ومنع ابن مالك زيادتها مع عامل يتعدى لمفعولين ورده
بقوله. ولا الله يعطي للعصاة مناها. واما بتاخيره عن المعمول مع اصالته
في العمل نحو ان كنتم للرؤيا تعبرون والاصل والله اعلم ان كنتم تعبرون الرؤيا
فلما اخر الفعل تقدم معموله عليه ضعف عمله فقوي باللام وليست اللام المقوية
زايدة محضة لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزله منزلة اللازم ولا معدية
محضة لاطراد صحة اسقاطها بل هي بينهما بكونها منزلة بين منزلتين وهو مشكل
فان الزايدة المحضة لا تتعلق بشيء وغير الزايدة تتعلق بالعامل الذي قويته عند
الرضى فتكون متعلقة غير متعلقة في ان واحد وهو ممتنع لا داعي الى الجمع
بين متنافيين المعنى السابع انتهاء الغاية نحو كل يجري لاجل مسمى اي الى
اجل المعنى الثامن القسم وتختص بالجلالة لانها خلف عن التاء المثناة نحو لله
لا يوخر الاجل اي تالله المعنى التاسع التعجب نحو لله دره اي ما اكثر دره
باللبن المعنى العاشر الصيرورة عند الاخفش وتسمى ايضا لام العاقبة
ولام المآل كقوله. لدوا للموت وابنوا للخراب. فكلكم يصير الى ذهاب.
فان الموت ليس علة للولادة والخراب ليس علة للبنا ولكن صار عاقبتهما ومآلهما
الى ذلك ومن منع الصيرورة في اللام ردها الى التعليل المجازي بالسبب واقام المسبب
مقامه المعنى الحادي عشر التعدية بالباء الموحدة فتكون مرادفة لبعد
نحو اقم الصلاة لدلوك الشمس اي بعده وجعلها في باب المفعول له لام
التعليل وتقدم فيه معنى الوقت المعنى الثاني عشر الاستعلا حقيقة نحو
ويخرون للاذقان جمع ذقن اي عليها ومجازا نحو وان اساتم فلها اي عليها
فالذي في المغني وتاتي للنسب نحو لزيد عم هو لعمرو خال وللتبليغ نحو قل
لعبادي فالذي في ابن مالك وللتبيين نحو سقيا لك قاله سيبويه وللظرفية نحو
ونضع الموازين القسط ليوم القيامة اي فيه وبمعنى عند كقراءة الجحدري
بل كذبوا بالحق لما جاءهم بكسر اللام وتخفيف الميم اي عند مجيئه اياهم قاله ابو
الفتح وبمعنى من نحو. ونحن لكم يوم القيامة افضل. اي نحن افضل منكم يوم
القيامة وبمعنى عن اذا استعملت مع القول نحو وقال الذين كفروا للذين امنوا
اي عن الذين امنوا قاله ابن الحاجب وللتمليك وشبهه نحو وهبت لزيد دينارا
ونحو جعل لكم من انفسكم ازواجا قاله ابن مالك في التسهيل وتبعه الموضح في المغني
واقتصر في النظم على قوله. واللام للملك وشبهه وفي. تعدية ايضا وتعليل
قفي. وزيد. والباء الموحدة اثنا عشر معنى ايضا احدها الاستعانة
وهي الداخلة على الة الفعل حقيقة نحو كتبت بالقلم ونجرت بالقدوم

او مجازا نحو بسم الله الرحمن الرحيم لان الفعل لا يتاتى على هذا الوجه الاكمل
الا بها حكاه في المغني وهو اخر قولي ابن مالك في التسهيل والقول الثاني
انها للمصاحبة وهو الاظهر عنده. والمعنى الثاني التعدية بالتاء المثناة
فوق وتسمى بالنقل وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا واكثر
ما تعدي الفعل القاصر نحو ذهب الله بنورهم اي اذهبه وقرئ اذهب الله
نورهم وبالهمزة. ولاية رد على المبرد والسهيلي حيث زعما ان بين التعديتين فرقا
وانك اذا قلت ذهبت بزيد كنت مصاحبا له في الذهاب قاله في المغني. والمعنى
الثالث التعويض وتسمى بالمقابلة وهي الداخلة على الاعواض والاثمان حسا
كبعته هذا الثوب بهذا العبد فمدخول الباء هو الثمن او معنى نحو كافيته
احسانه بضعف فمدخول الباء هو العوض قال في المغني ومنه ادخلوا الجنة
بما كنتم تعملون وانما لم يقدرها باء السببية كما قالت المعتزلة وكما قال الجميع
يعني من اهل السنة في لن يدخل احدكم الجنة بعمله لان المعطي بعوض قد يعطي
مجانا واما المسبب فلا يوجد بدون السبب وبهذا تبين انه لا تعارض بين
الحديث والاية لاختلاف محلي البائين جمعا بين الادلة انتهى والمعنى
الرابع الالصاق وهو اصل معانيها قال سيبويه وانما هي للالصاق والاختلاط
ثم قال وما اتسع من هذا في الكلام فهذا اصله قال في المغني ثم الالصاق
حقيقي نحو امسكت بزيد اي قبضت على شيء من جسمه او على ما يحبسه من
ثوب او نحوه ولو قلت امسكته احتمل ذلك وان تكون منعته من التصرف ومجازي
نحو مررت بزيد اي الصقت مروري بمكان يقرب من زيد انتهى فجعل الالصاق بما يقرب
منك كالالصاق به ثم الحقيقي نوعان ما لا يصل الفعل الا بحرف الجر فيه كسطوت بزيد
وما يصل الفعل بدونه نحو امسكت بزيد فان الباء افادت ان امساكك لزيد كان
لمباشرة منك له بخلاف امسكت زيدا فانما يفيد منعه التصرف بوجه ما والمعنى
الخامس التبعيض اثبته الاصمعي والفارسي والقتبي وابن مالك قيل
والكوفيون وجعلوا منه نحو عينا يشرب بها عباد الله اي منها وامسحوا
برؤوسكم وعليه بني الشافعي مذهبه في مسح بعض الراس في الوضوء لما قام
عنده من الادلة. والمعنى السادس المصاحبة وهي التي يصلح في موضعها
مع او يغني عنها وعن مصحوبها الحال نحو وقد دخلوا بالكفر اي معه او كافرين
والمعنى السابع المجاوزة وهي التي يصلح في مكانها عن قيل وتختص بالسؤال
نحو فاسال به خبيرا اي عنه بدليل يسالون عن انبائكم وقيل لا تختص
بالسؤال بدليل ويوم تشقق السماء بالغمام اي عنه وزعم البصريون انها
لا تكون بمعنى عن اصلا وتاولوا ما ورد من ذلك والمعنى الثامن الظرفية
وهي التي يحسن في مكانها في ثم الظرفية مكانية وزمانية فالمكانية نحو وما
كنت بجانب الغربي اي فيه والزمانية نحو نجيناهم بسحر اي فيه والمعنى
التاسع البدل وهي التي يحسن في مكانها بدل كقول بعضهم وهو رافع بن خديج
الصحابي رضي الله عنه ما يسرني اني شهدت بدرا بالعقبة اي بدلها والمعنى

العاشر الاستعلا وهي التي يحسن في موضعها على نحو ومن اهل الكتاب من ان تامنه بقنطار اي على قنطار قاله الاخفش ويرده هل امنكم عليه الا كما امنتكم على اخيه ونحو واذا مروا بهم يتغامزون اي مروا عليهم بدليل وانكم لتمرون عليهم مصبحين

والمعنى الحادي عشر السببية وهي الداخلة على سبب الفعل نحو فبما نقضهم ميثاقهم لعناهم اي لعناهم بسبب نقضهم ميثاقهم كما ان باء الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل كما تقدم فلا تدرج احدهما في الاخر خلافا لابن مالك فانه ادرج باء الاستعانة في باء السببية وعد من معدداته والمعنى الثاني عشر التوكيد وهي الزائدة وتزاد مع الفاعل نحو كفى بالله شهيدا ومع المفعول نحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة ومع المبتدا نحو بحسبك درهم ومع خبر ليس نحو ليس زيد بقائم وتاتي الباء للقسم وهي اصل حروفه وتستعمل في القسم الاستعطافي وهو المؤكد لجملة طلبية نحو بالله هل قام زيد اي اسالك بالله مستحلفا وغيره الاستعطافي وهو المؤكد لجملة خبرية نحو بالله لتفعلن وللغاية نحو وقد احسن بي اي الي وفرض احسن معنى لطف وللتعدية نحو بابي انت وامي اي فداك ابي وامي واقتصر الناظم على قوله والظرفية استبن بها وفي وقد يبينان السببا بالباء استعن وعد عوض الصق ومثل مع ومن وعن بها انطق

ولفي ستة معان احدها الظرفية حقيقة مكانية او زمانية وقد اجتمعتا في نحو في ادنى الارض والثانية نحو في بضع سنين وقد تنوب بضع اكتسبا الظرفية من المضاف اليهما فان ادنى اسم تفضيل من الدنو وبضع اسم لما بين الثلاث الى التسع او مجازية اما بكون الظرف والمظروف معنيين نحو ولكم في القصاص حياة او الظرف معنى والمظروف ذاتا نحو واما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله او بالعكس نحو لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة وفي بعض النسخ لقد كان في يوسف الاية والمعنى الثاني السببية نحو لمسكم فيما افضتم فيه عذاب عظيم اي لمسكم عذاب عظيم بسبب ما افضتم فيه والثالث للمصاحبة عند الكوفيين وهي التي يحسن في موضعها مع نحو قال ادخلوا في امم اي مع امم والرابع للاستعلا عند الكوفيين والقتيبي وهي التي يحسن في موضعها على نحو ولاصلبنكم في جذوع النخل اي عليها وقيل ان في هنا باقية بمعنى على ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء كالقبر للمقبور والخامس للمقايسة وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق نحو فما متاع الحياة الدنيا في الاخرة الا قليل اي بالقياس الى الاخرة والسادس بمعنى الباء عند الكوفيين والقتيبي كقوله ويركب يوم الروع منا فوارس بصيرون في طعن الاباهر والكلا اي بصيرون بطعن وهو بالباء الموحدة وكسر الصاد المهملة جمع بصير نعتا لفوارس والاباهر جمع ابهر وهو عرق اذا انقطع مات صاحبه والكلا جمع كلوة وتاتي في بمعنى من نحو في تسع ايات اي منها قاله الحوفي وللتعويض وهي الزائدة عوضا من اخرى محذوفة كقولك ضربت فيمن رغبت اصله ضربت من رغبت فيه اجازه ابن مالك وحده قال في المغني وفيه نظر

وللتوكيد

وللتوكيد وهي الزائدة لغير تعويض اجازه الفارسي في الضرورة واجازه بعضهم في الكلام وجعل منه وقال اركبوا فيها اي اركبوها واقتصر الناظم على الظرفية والسببية كما يوخذ من قوله والظرفية استبن بها وفي وقد يبينان السببا

ولعلى اربعة معان احدها الاستعلا على مجرورها وهو الغالب نحو وعليها وعلى الفلك تحملون او على ما يقرب منه نحو او اجد على النار هدى والثاني الظرفية كفي قاله الكوفيون نحو ودخل المدينة على حين غفلة اي في حين غفلة والثالث المجاوزة كعن كقوله وهو قحيف العامري اذا رضيت علي بنو قشير لعمر الله اعجبني رضاها اي اذا رضيت عني وبنو قشير بضم القاف وفتح الشين المعجمة اسم قبيلة ولذلك اعاد الضمير عليها مؤنثا ويحتمل ان يكون رضي ضمن معنى عطف قاله في المغني وقال الكسائي حمل على نقيضه وهو سخط وقال ابو عبيدة انما ساغ هذا لان معناه اقبلت علي بمحبتها والرابع المصاحبة كمع عند الكوفيين نحو وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم اي مع ظلمهم وتاتي بمعنى اللام نحو ولتكبروا الله على ما هداكم اي لهدايته اياكم وبمعنى عند نحو ولهم علي ذنب اي عندي وموافقة من نحو اذا اكتالوا على الناس اي منهم وموافقة الباء نحو حقيق على ان لا اقول على الله الا الحق اي بان لا اقول وقد قرا ابي وزائدة للتعويض وغيره فالا ول ان الكريم وابيك يعتمل ان لم يجد يوما على من يتكل اي عليه فحذف عليه وزاد على قبل الموصول تعويضا قاله ابن مالك والثاني كقول حميد بن ثور ابى الله الا ان سرحة مالك على كل افنان العضاه تروق زاد على لان راق متعد بنفسه تقول راقني حسن الجارية ونص سيبويه على ان على لا تزاد ولا تحذف في البيت لاحتمال تضمين تروق تشرف وللاستدراك كقولك فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على انه لا ييأس من رحمة الله اي لكنه واقتصر الناظم على قوله على للاستعلا ومعنى في وعن

ولعن اربعة معان احدها المجاوزة ولم يذكر البصريون سواه نحو مرت عن القوم رميت عن القوس والمثال الاول متفق عليه والثاني مختلف فيه فقال ابن مالك هي فيه للاستعانة بمعنى الباء لانهم يقولون رميت بالقوس وعن الفرا انهم يقولون رميت على القوس وفيه رد على الحريري في انكاره ان يقال ذلك الا اذا كانت القوس هي المرمية وحكى ايضا رميت على القوس قاله في المغني والثاني البعدية بالباء الموحدة نحو لتركبن طبقا عن طبق اي حالا بعد حال ويحتمل ان تكون عن على بابها والتقدير طبقا متجاوزا الى الشدة عن طبق اخر دونه فيكون كل طبق اعظم في الشدة مما قبله قاله الدماميني الثالث الاستعلا كقوله تعالى ومن يبخل فانما يبخل عن نفسه اي عليها ويحتمل التضمين والمعنى فانما يصدر البخل عن نفسه ذا بخل قاله الدماميني وكقول الشاعر وهو ذو الاصبع العدواني واسمه الحرثان بن الحرث بن محرث لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عني ولا انت دياني فتخزوني اي علي لان المعروف ان يقال افضلت عليه قاله في المغني

ولا اصله لبد بحذف اللامين الجارة والاخرى بشروطها او الحب بفتح النبذ الرهين وما بعده الانسان من معاخرا بابه والربان الملك ونحو ربني تسومني والمعنى لشه در ابن عمك لا افضلت من حسب علي ولا انت مالكي فتسوسني الرابع التعليل نحو وما نحن بتاركي الهتنا عن قولك اي لاجله قال في المغني ويجوز ان يكون حالا من ضمير تاركي اي ما نتركها صادرين عن قولك وهذا راي الزمخشري انتهى وتكون عن مرادفة من نحو وهو الذي يقبل التوبة عن عباده اي منهم ومرادفة الباء نحو وما ينطق عن الهوى اي به وللاستعانة نحو رميت عن القوس اي به كما تقدم عن ابن مالك والبدل نحو لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي بدل نفس ومن الحديث صومي عن امك اي بدل امك والنظم فيه كقوله ولا تلد عن حمل الرباعة وانيا اي في حمل بدليل ولا تنيا في ذكري وزائدة للتعويض من اخرى محذوفة كقوله اتجزع ان نفس اتاها حمامها فهلا التي عن بين جنبيك تدفع قال ابن جني اراد فهلا تدفع عن التي بين جنبيك فحذف عن من اول الموصول وزيدت بعده واقتصر في النظم على قوله بعن تجاوز واعني من فرض ومن تجي موضع بعد وعلى وللكاف اربعة معان ايضا احدها التشبيه نحو قوله تعالى فكانت وردة كالدهان والثاني التعليل اثبته قوم ونفاه الاكثرون نحو واذكروه كما هداكم فالكاف تعليلية وما مصدرية اي لهدايته اياكم واجاب الاكثرون بانه من وضع الخاص موضع العام اذ الذكر والهداية يشتركان في امر وهو الاحسان فهذا في الاصل بمنزلة واحسن كما احسن الله اليك والكاف للتشبيه ثم عدل عنه للاعلام بخصوصية المطلوب والثالث الاستعلاء ذكره الاخفش والكوفيون قيل لبعضهم وهو رؤبة كيف اصبحت فقال كخير اي على خير وقيل المعنى بخير ولم يثبت مجيء الكاف بمعنى الباء وقيل هي للتشبيه على حذف مضاف اي كصاحب خير وجعل منه اي من الاستعلاء الاخفش قولهم كن كما انت اي على ما انت عليه فالكاف بمعنى على وما موصولة وانت مبتدا حذف خبره هذا احد الاعاريب والثاني ان ما موصولة وانت خبر حذف مبتدوه اي كالذي هو انت والثالث ان ما زائدة ملغاة والكاف جارة وانت ضمير مرفوع انيب عن المجرور والمعنى كن فيما يستقبل مماثلا لنفسك فيما مضى والرابع ان ما كافة وانت مبتدا حذف خبره اي عليه او كائن والخامس ان ما كافة ايضا وانت فاعل والاصل كما كنت ثم حذف كان فانفصل الضمير والسادس ان ما زائدة وتشبيه الشيء بنفسه في حالين المعنى الرابع من معاني الكاف التوكيد وهي الزائدة نحو ليس كمثله شيء اي ليس شيء مثله كذا قدره الاكثرون اذ لو لم يقدروه كذلك صار المعنى ليس شيء مثل مثله فيلزم المحال وهو اثبات المثل وانما زيدت الكاف لتوكيد نفي المثل لان زيادة الحرف بمنزلة اعادة الجملة ثانيا قاله ابن جني وقيل الكاف هنا غير زائدة ثم اختلفوا فقيل الزائد مثل كما زيدت في فان امنوا بمثل ما امنتم به قالوا وانما زيدت هنا لتفصل الكاف من الضمير فقال في المغني والقول بزيادة الحرف اولى من القول بزيادة الاسم بل زيادة الاسم لم تثبت وقيل الكاف ومثل لا زائد منهما ثم

اختلف

اختلف فقيل مثل بمعنى الذات وقيل بمعنى الصفة والمعنى ليس كذاته شيء وقيل ان المثل والمثيل بمعنى كالشبه والشبيه والمعنى ليس كصفته شيء وقيل الكاف اسم موكد بمثل كما عكس ذلك من قال فصيروا مثل كعصف ماكول وزاد في المغني من معاني الكاف المبادرة وذلك اذا اتصلت بما في نحو سلم كما تدخل وصل كما يدخل الوقت ذكره ابن الخباز في النهاية وابو سعيد السيرافي وغيرهما وهو غريب جدا انتهى واقتصر في النظم على قوله شبه بكاف وبها التعليل قد يعني وزايدا لتوكيد ورد ومعنى الى وحتى انتهاء الغاية مكانية او زمانية مثال الى في المكان نحو من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى ومثالها في الزمان نحو واتموا الصيام الى الليل ومثال حتى في المكان نحو اكلت السمكة حتى راسها ومثالها في الزمان نحو سلام هي حتى مطلع الفجر وتفترق من معاني اللام لانتهاء ولذلك جمعها الناظم بقوله للانتها حتى ولام والى وانما تجر حتى في الغالب اخر نحو حتى راسها او متصلا بالاخر نحو حتى مطلع الفجر كما مثلنا واذا ثبت انها لا تجر الا اخرا او ما اتصل به فلا يقال سهرت البارحة حتى نصفها لان النصف ليس اخرا ولا متصلا بالاخر قاله المغاربة قال في المغني وتوهم ابن مالك ان ذلك لم يقل به الا الزمخشري وجره فاعترض عليه بقوله عينت ليلة فما زلت حتى نصفها راجيا فعدت يؤوسا وهذا ليس محل الاشتراط اذ لم يقل فما زلت في تلك الليلة حتى نصفها وان كان المعنى عليه ولكنه لم يصرح به انتهى وقال الدماميني بانها في حكم الملفوظ به ولا اثر لخصوصية النطق به في ذلك ومعنى كي التعليل نحو جئتك كي اقرا في الغزاة المكتاب بوزن الغلم ومعنى الواو والتاء القسم نحو والله وتالله ومعنى مذ ومنذ ابتداء الغاية في الزمان فيكونان بمعنى من ان كان الزمان ماضيا كقوله وهو زهير بن ابي سلمى بضم السين لمن الديار بقنة الحجر اقوين من حجج ومن دهر اي من حجج ومن دهر والحجج بكسر الحاء جمع حجة بكسرها ايضا وهي السنة والدهر الزمان والديار مبتدا تقدم خبره في الجار والمجرور قبله وقنة بضم القاف وتشديد النون اعلا الجبل والحجر بكسر الحاء المهملة وسكون الجيم حجر ثمود ومنازلهم بين الشام وادي القرى واقوين بسكون القاف وفتح الواو وخلون من سكانهن وقوله وهو امرؤ القيس الكندي قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان وربع عفت اثاره منذ ازمان اي من ازمان وقفا امر للواحد بلفظ الاثنين على حد القيا في جهنم او بلفظه الواحد والالف بدل من نون التوكيد الخفيفة اجرا للوصل مجرى الوقف واصله قفن وعرفان بكسر العين مصدر عرفت وعرفانا والربع المنزل وعفت درست والمحت والاثار جمع اثر ومعنى مذ ومنذ الظرفية فيكونان بمعنى في ان كان الزمان حاضرا نحو ما رايته مذ او منذ يومنا اي في يومنا والذي لك الناظم بقوله وان يجرا في مضي فكمن هما وفي الحضور معنى في ويكونان بمعنى من والى معا فيدلان على ابتداء الغاية وانتهائها معا فيدخلان على الزمان الذي وقع فيه ابتدا الفعل وانتهاؤه ان كان الزمان معدودا نكرة نحو ما رايته مذ او منذ يومين اي من ابتدا هذه المدة الى انتهائها ورب للتقليل

دائما خلافا للأكثرين ولا للتكثير دائما خلافا لابن درستويه وجماعة بل ترد للتكثير كثيرا
وللتقليل قليلا قاله في المغني فالأول كقوله تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا
مسلمين وكقوله عليه الصلاة والسلام يا رب كاسية في الدنيا عارية
يوم القيامة وقول بعض العرب عند انقضاء رمضان يا رب صائمه لن يصومه
وقائمه لن يقومه بإضافة صائم وقائم إلى ضمير رمضان وهو مما تمسك به الكسائي على
إعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي وقول الشاعر فيا رب يوم قد لهوت وليلة بآنسة
كأنها خط تمثال ووجه الدليل أن الآية والحديث والمثال مسوقات للتخويف والبيت
مسوق للافتخار ولا يناسب واحدا منها التقليل قاله في المغني والثاني وهو التقليل
كقوله وهو رجل من أزد السراة ألا رب مولود وليس له أب وذي ولد لم يلده
أبوان وذي شامة سوداء في حر وجهه مجللة لا تنجلي لزمان ويكمل في تسع
وخمس شبابه ويهرم في سبع معا وثمان وعن الفارسي أن عمر المحيني سأل المبرد
عن مراد الشاعر فقال يريد عيسى وآدم عليهما الصلاة والسلام والقمر
ويلده بسكون اللام وفتح الدال وضمها وأصله لم يلده بكسر اللام وسكون الدال فسكن
اللام تشبيها لها بتاء كتف فالتقى ساكنان فحركت الدال بفتحة اتباعا للفتحة قبلها
أو بالضم اتباعا لضمة الهاء والشامة الخال وهي النكتة السوداء في الجسم المخالف
لونها لونه وفي رواية شامة غراء وهو غير مناسب للكناية إذ الغراء البيضاء والشامة سوداء
والحر من الوجه ما بدا من الوجه وهو ما ارتفع من الخد قاله الدماميني ومجللة أي ذات
غرر وجمال وروي محلحة بتقديم الجيم على الحاء المهملة أي منكحة ويهرم بيبس قاله
الحلبي فصل من جملة الحروف ما لفظه مشترك بين الحرفية والاسمية
وهو خمسة أحدها الكاف وهي اسمية في النثر والشعر معا أو في الشعر فقط فيه
قولان والراجح منهما أن اسميته مخصوصة بالشعر كقوله وهو العجاج بيض ثلاث
بيض ثلاث كنعاج جم يضحكن عن كالبرد المنهم فالكاف هنا اسم بمعنى مثل
لأن حروف الجر مختصة بالأسماء وبيض جمع بيضاء والنعاج جمع نعجة وهي هنا البقر
الوحشي ولا يقال النعاج إلا للبقر من الوحش نعاج والجم بضم الجيم جمع جماء وهي التي لا قرن
لها وبالفتح الكثير ويضحكن خبر بيض والبرد بفتحتين حب الغمام والمنهم بضم الميم
الأولى وتشديد الثانية وسكون النون الذائب يعني أن أسنانهن مثل
البرد الذائب لنظافته ونضارته وقيل بل الأصح أنه لا يختص بالشعر وهو ظاهر إطلاق
قول الناظم واستعمل اسما والثاني والثالث عن وعلى يستعملان اسمين وذلك إذا
دخلت عليهما من فتكون عن بمعنى جانب وعلى بمعنى فوق فالأول كقوله
وهو قطري الخارجي ولقد أراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وأمامي
فعن هنا اسم بمعنى جانب لأن حروف الجر مختصة بالأسماء ودريئة بفتح الدال المهملة
وكسر الراء وفتح الياء وهي الحلقة التي يتعلم فيها الطعن والرمي ومرة مصدر
والثاني كقوله وهو مزاحم بن الحارث العقيلي يصف القطاة غدت من
عليه بعدما تم ظمؤها تصل وعن قيض بزيزاء مجهل فعلى هنا اسم بمعنى
فوق لدخول من عليها وكونها بمعنى فوق هو قول الأصمعي وقال أبو عبيدة بمعنى عند

والضمير المجرور بها يعود إلى مرجعه وغدت بالمعجمة من أخوات كان واسمها مستتر فيها
يعود إلى القطا وتصل خبرها وهو بفتح حرف المضارعة وكسر الصاد المهملة أي
تصوت من جوفها من شدة العطش قال أبو حاتم قلت للأصمعي كيف
قال غدت والقطا إنما تذهب إلى الماء ليلا فقال لم يرد الغدوة وإنما هذا مثل للتعجيل
والعرب تقول بكر إلى العشية ولا بكور هناك قاله ابن السيد وتم بفتح المثناة فوق
أي كمل وظمؤها بكسر الظاء المشالة وسكون الميم وبهمزة بعدها قال الدماميني
ما بين الوردين يستعمل في الإبل ولكنه استعاره للقطا وقال ابن السيد مدة صبرها
عن الماء وهو ما بين الشرب إلى الشرب والأخذ في بينهما والقيض بفتح القاف وسكون
الياء آخر الحروف وبالضاد المعجمة قال الدماميني القشر الأعلى من البيض وقال
العيني أراد به الفرخ ها هنا وزيزاء بزاءين معجمتين مكسورا وبها بينهما
ياء مثناة تحت وبالمد الغليظة من الأرض ويروى بيداء بالمد المهلكة والمجهل
القفر الذي ليس فيه أعلام يهتدى بها وهو مجرور بإضافة زيزاء إليه ولا يجوز أن يكون
نعتا لزيزاء عند البصريين قاله ابن السيد في شرح أبيات الجمل وإلى استعمال عن
وعلى اسمين أشار الناظم بقوله. وكذا عن وعلى من أجل ذا عليهما من دخلا. وقد
يكون على فعلا ماضيا تقول علا يعلو علوا وعلا يعلو علا قاله ابن خالويه في الطارقية
وقد يكون إلى اسما واحد الآلاء وهي النعم تقول ألى وإلى وألي قاله أبو
البقاء في شرح لمع ابن جني والرابع والخامس مذ ومنذ يستعمل اسمين مذ ومنذ وذلك
في موضعين أشار إليهما الناظم بقوله. ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا. أو أوليا
الفعل أحدهما أن يدخلا على اسم مرفوع نكرة أو معرفة معدودا أو لا نحو
ما رأيته مذ يومان فيومان نكرة معدود ومنذ يوم الجمعة فيوم الجمعة معرفة
غير معدود وهما حينئذ أي حين إذ رفع ما بعدهما مبتدآن وما بعدهما
خبر عنهما واجب التأخير إجراء للرفع مجرى الجر وهو مذهب المبرد وابن السراج
والفارسي من البصريين وطائفة من الكوفيين واختاره ابن الحاجب ومعناهما
الأمد إن كان الزمان حاضرا أو معدودا وأول المدة إن كان ماضيا قاله في
المغني وقيل بالعكس فيكونان ظرفين خبرين مقدمين وما بعدهما مبتدأ
وهو مذهب الأخفش وأبي إسحاق الزجاج وأبي القاسم الزجاجي ومعناهما
بين وبين مضافين فمعنى ما لقيته مذ يومان بيني وبين لقائه يومان قاله في
المغني ولا يخفى ما فيه من التعسف وقيل ظرفان وما بعدهما فاعل بكان
تامة محذوفة والتقدير مذ كان يومان أو يوم الجمعة وهذا مذهب جمهور
الكوفيين واختاره ابن مالك وابن مضاء والسهيلي وقيل ظرفان وما بعدهما
خبر لمبتدأ محذوف والتقدير من الزمان الذي هو يومان وهو قول بعض الكوفيين
وهو مبني على أن منذ مركب من من الجارة وذو الطائية أو منه ومن إذ وذكر ابن
الخباز في النهاية أنه بعبارة مختصرة فقال في نحو ما لقيته منذ يومان أربعة
أقوال ملخصه بين قولان قال الفارسي التقدير أمد ذلك يومان فمنذ مبتدأ ويومان
خبره وقال ابن جني بيني وبين لقائه يومان فمنذ خبر ويومان مبتدأ والكوفيين

فولان احمرها اي من جرها وذ وموصولة وهو يومان مبتدا وخبر والجملة صلة
بحذف الواو والمبتدا وحذف الميم اتباعا **و** الثاني ان الاصل من اذ مضى يومان
بيومان فاعل بفعل محذوف انتهى **و** الموضع **الثاني ان يدخلا على الجملة الفعلية
كانت وهو الغالب كقوله** وهو الفرزدق يرثي يزيد بن المهلب **ما زال
مذ عقدت يداه ازاره** . فسما فادرك خمسة الاشبار . فمذ داخلة على الجملة
الفعلية وهي عقدت وخبر زال يدني في البيت بعده وسما ارتفع وادرك لحق
و المراد بخمسة الاشبار القبر فانه ارتفاعه او موضع عنه قاله الدماميني **او اسمية
كقوله** وهو ميمون الاعشى **وما زلت ابغي المال مذ انا يافع . وليدا
وكهلا حين شبت وامردا** . فمذ داخلة على الجملة الاسمية واليافع بالياء
التحتية الغلام الذي راهق العشر بسنة يقال يفع وايفع فهو يافع ولا يقال
موفع قاله في الصحاح وابو بكر الصبي والكهل ما بين الثلاثين وقيل بعد
الاربعين الى الخمسين او الستين **و** الامرد الذي ليس على وجهه شيء من الشعر وشيب
بما وزجر الا شاب فان جاوزه ولم يثبت فهو ثط بالثاء المثلثة والطاء المهملة
المشددة قاله الزركشي **وهما حينئذ** اي حين اذ دخلا على الجملتين **ظرفان
باتفاق** مضافان فقيل الى الجملة وقيل الى زمان مضاف الى الجملة وقيل
مبتدان فيجب تقدير زمن مضاف الى الجملة يكون هو الخبر قاله في المغني
وهو مصرح بخلاف في المسئلة فلا يحسن دعوى الاتفاق الشاملة منه **و** اصل
مذ منذ بحذف النون بدليل رجوعهم الى الضم الذال عند ملاقاة الساكن نحو مذ اليوم
ولولا ان الاصل الضم لكسروا ولو قيل بالعكس وزيدت النون كان مذهبا كما قالوا
في ابنم اصله ابن فزيدت الميم **و** قال ابن ملكون هما اصلان لانه لا تصرف في الحروف
والاسماء الشبيهة بها بتخفيفهم ان وكان قاله في المغني وقال المالقي اذا كانت
مذ اسما فاصلها منذ وحرفا فهي اصل نظرا الى ان الحروف لا تصرف فيه وفيه ان رد
الساكن وفي تكسر ميمها عند عكل وسكون ذال مذ قبل متحرك اعرف من ضمها وضمها
قبل ساكن اعرف من كسرها لان القريب اولى من الغريب والمالوف خير من المنكور
و ضم ذال منذ لغة بني غني وبنو غني حي من غطفان قاله في الصحاح ووجه
الضم انهم قدروا النون محذوفة لكنها لا نية على حدها قوله . ومن قبل نادى كل مولى
قرابة . فانه ضم بلا تنوين **فصل ترد الكلمة ما بعد من وعن والباء
كثيرا وبعد الكاف فليلا فلا تكفهن عن عمل الجر** والى ذلك اشار الناظم بقوله .
وبعد من وعن وباء زيد ما . فلم يعق عن عمل قد علما . **نحو مما خطاياهم** وقرئ
خطيئاتهم وهو الاظهر في الاكتفاء لظهور الاعراب فيه وبه مثل في المغني **و** عن نحو
عما قليل والبا نحو **فبما نقضهم** واللام كقول الاعشى . الى ملك خير ارباب فان
لما كل شيء قرارا . يريد فان لكل شيء . واذا دخلت من بعد الا حرف المقترنة
بما على فعل او جملة اسمية اوله ما بانها موصول حرفي والجملة صلته **و** تزاد ما
بعد رب والكاف **فيبقى العمل قليلا** وتكفهما كثيرا والى ذلك اشار الناظم بقوله .
وزيد بعد رب والكاف فكف . وقد يليهما وجر لم يكف . فاعمل **كقوله** وهو عدي

ابن الرعفاء

ابن الرعفاء الغساني . **ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء .**
بجر ضربة مع اقترانها بما وطعنة مجرور بالعطف على ضربة **و** نجلاء بالنون والجيم الممدودة
الواسعة البينة الاتساع صفة لطعنة **و** اضيف بين الى بصرى لاشتمالها على
اماكن او على تقدير مضاف اي اماكن بصرى وهي بضم الباء بلدة بالشام كرسي حوران
وقوله وهو عمرو بن البراقة النهمي بالنون المكسورة . **وننصر مولانا ونعلم انه
كما الناس مجروم عليه وجارم** . بجر الناس بالكاف المقرونة بما الزائدة والمجروم
بالجيم من الجرم **و** يروى مظلوم عليه وظالم **والغالب** فيهما اذ زيدت بعد رب والكاف
ان تكفهما عن العمل فيدخلان حينئذ على الجمل قال سيبويه جعلوهما مع ما بمنزلة
كلمة واحدة **كقوله** وهو جذيمة بن جبير يرثي اخاه . **اخ ماجد لم يخزني يوم
مشهد . كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه** . فسيف مبتدا ولم تخنه خبره والكاف
مكفوفة بما الزائدة **و** اراد بيوم مشهد يوم صفين لما قتل اخوه مالك بها مع علي رضي
الله عنه **و** اراد بعمرو عمرو بن معدي كرب وسيفه هو الصمصامة **و** المشهور ميمي
ومضاربه جمع مضرب بكسر الراء ومضرب السيف نحو شبر من طرفه وجمعه على حد شابت
مفارقه وانما للانسان مفرق واحد **و** العرب يقدرون تسمية الجزء باسم الكل فيقولون
فيمعون الجمع موضع الواحد **وقوله** وهو جذيمة الابرش . **ربما اوفيت
في علم ترفعن ثوبي شمالات** . فكفت رب عن الجر وادخلها على الجملة الفعلية
وهي اوفيت اي نزلت **و** علم اي جبل وشمالات بفتح الشين جمع شمال الريح تهب من
ناحية القطب فاعل ترفعن **والغالب على رب المكفوفة ان تدخل على فعل
ماض كهذا البيت** لان التكثير والتقليل انما يكونان فيما عرف حده والمستقبل
مجهول **ومن تدخل على مضارع نزل منزلة الماضي لتحققه وقوعه نحو ربما
يود الذين كفروا** لو كانوا مسلمين قال الرماني انما جاز ذلك لان المستقبل معلوم عند
الله كالماضي **وقيل** هو على حكاية حال ماضية مجازا **وقيل**
التقدير ربما كان يود وكان شانية ورده في المغني **وندر دخولها على الجملة
الاسمية** خلافا للفارسي في المنع من الدخول **كقوله** وهو ابو دواد الايادي من ابيات
مشهورة ونهما مجرورة بغيرها وا وو الف . **ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج
بينهن المهار** . فادخل رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية فان الجامل مبتدا والمؤبل
نعته وفيهم خبره والجامل بالجيم القطيع من الابل مع راعيها **و** قيل اسم جمع
للابل واحده من لفظه **و** المؤبل بضم الميم وفتح الهمزة والباء الموحدة المشددة المعد
للقنية **و** العناجيج بعين مهملة ونون فالف فجيمين بينهما مثناة تحتانية جياد
الخيل واحدها عنجوج كعصفور وهي الخيل الطويلة الاعناق **و** المهار بكسر
الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والانثى مهرة **و** ادخال رب المكفوفة بما على
الجملة الاسمية نادر جدا **حتى قال ابو علي الفارسي يجب ان تقدر ما اسما نكرة
مجرورا برب بمعنى شيء ويقدر الجامل خبرا لضمير محذوف والجملة صفة لما** وفيهم
متعلق بما المحذوف **اي رب شيء هو الجامل المؤبل** كائنا فيهم **و** انما قدر الفارسي
ضميرا محذوفا ولم يجعل الجملة على حالها صفة لما ليحصل الربط بين الصفة والموصوف

فعلم ان ما الداخلة على الواحد وعكسه
وهو ان يراد بالواحد الجمع واردة انظر ومنه قوله
تعلى في جنات ونهر اي انهار ومنه تعلى يولوكم الدبر
اي الادبار

فصل تحذف رب ويبقى عملها بعد الفاء كثيرا كقوله وهو امرؤ القيس: فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع . فألهيتها عن ذي تمائم محول . فمثلك مجرور برب المحذوفة بعد الفاء ومعنى طرقت أتيتها ليلا وألهيتها شغلتها والتمائم التعاويذ واحدها تميمة وهي العوذة التي تعلق على الصبي وقاية من العين والجن ومحول من أحول الصبي فهو محول اذا تم له حول اي سنة وانما خص الحبلى والمرضع بذلك لانهما ازهد النساء في الرجال واقلهن شغفا بهم وبعد الواو اكثر لان العرب تبدل من رب الواو وتبدل من الواو الفاء لانهما اخوان في العطف كقوله وهو امرؤ القيس ايضا . وليل كموج البحر أرخى سدوله . علي بانواع الهموم ليبتلي . فليل مجرور برب المحذوفة بعد الواو وشبه ظلام الليل في هوله وصعوبته وتكاثر امره بموج البحر واستعار له سدولا وهي الستور واحدها سدل لما يحول منه بين البصر وادراك المبصرات وعلي متعلق بأرخى والباء في بانواع للمصاحبة وليبتلي ليختبر يقول رب ليل يشبه الصفة أرخى علي ستور ظلامه مع انواع الاحزان ليختبرني أأصبر على الشدائد ام اجزع منها وبعد بل قليلا بعدها من الواو والفاء كقوله وهو رؤبة او العجاج . بل تيهة قطعت بعد تيهة . فتيهة مجرور برب المحذوفة بعد بل والتيهة المفازة التي يتحير فيها لا اطراف لها والى حذف رب وابقاء جرها بعد هذه الاحرف الثلاثة اشار الناظم بقوله . وحذفت رب فجرت بعد بل . والفا وبعد الواو وشاع ذا العمل . ودونهن اقل كقوله وهو جميل بن معمر . رسم دار وقفت في طلله . كدت اقضي الحياة من جلله . فرسم مجرور برب المحذوفة ورسم الدار ما كان لاصقا من آثارها بالارض كالرماد ونحوه والطلل ما شخص من آثار الدار واقضي اموت ويروى بدل الحياة الغداة وهي ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس ومن جلله يعني من اجله وقيل من عظمه امره في عيني والجلل العظيم ومن يجر حرف الجر غير رب ويبقى عمله واليه الاشارة بقول الناظم . وقد يجر بسوى رب لدى حذف . وهو ضربان سماعي كقول رؤبة بضم الراء وسكون الهمزة ابن العجاج بن رؤبة خير بالجر والخير لقد جوابا لمن قال له كيف اصبحت والاصل بخير او على خير فحذف الجار وابقى عمله ورؤبة هذا من فصحاء العرب قال الزمخشري وهو من افصح العرب للشين والغين والصاد يريد بذلك تحقيق انه يروي لا حقيقة المضغ لان هذين الحرفين لا يمضغهما الا دميين ومن قرانه ان الله لا يستحي ان يضرب مثلا ما بعوضة برفع بعوضة واليه اشار الناظم بقوله . وبعضه يرى مطردا . وقياسي كقولك بكم درهم اشتريت ثوبك فدرهم مجرور بمن مقدرة عند الجمهور اي بكم من درهم خلافا للزجاج في تقديره الجر بالاضافة واحتج الجمهور بوجهين احدهما ان كم استفهامية لا يصح ان تعمل الجر لانها قائمة مقام عدد مركب والعدد المركب لا يعمل الجر فكذا ما قام مقامه والثاني ان الجر بعد كم الاستفهامية لو كان بالاضافة لم يشترط دخول حرف الجر على كم فاشتراطه دليل على ان الجر بمن مضمرة لكون حرف الجر الداخل على كم عوضا من اللفظ بها بخلاف كم الخبرية فانه لما لم يشترط دخول حرف الجر عليها كان تمييزها مجرورا بالاضافة لا بمن مضمرة خلافا للفراء وكقولهم ان في الدار زيدا والحجرة عمرا اي وفي الحجرة عمرا فالحجرة مجرورة بحرف جر محذوف اذ لو عطفت على المجرور

يعني

يعني يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين وذلك ممتنع عند سيبويه ومن تبعه لضعف العاطف عن ان يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للاخفش اذ جوز العطف على معمولي عاملين بجعل الحجرة معطوفة على الدار وعمرا معطوفا على زيد والدار وزيد معمولان لعاملين مختلفين لان العامل في الدار حرف الجر والعامل في زيد ان وكقولهم مررت برجل صالح الا صالح فطالح حكاه يونس بجر طالح وطالح مجرور بجار محذوف وتقديره الا امر بصالح فقد مررت بطالح هذا تقدير ابن مالك وقدره سيبويه الا اكن مررت بصالح فبطالح قيل وتقدير سيبويه هو الصواب قال البطليوسي في شرح كتاب سيبويه اذا قلت الا امر تناقض المعنى لانك قد قلت مررت بصالح ثم تقول الا امر بصالح فيما يستقبل وانما المرور واقع فلا بد من اضمار الكون فتقول الا اكن فيما يستقبل موصوفا بكوني مررت بصالح فانا قد مررت بطالح نقله المرادي في شرح التسهيل عنه في باب كان واخواتها

هذا باب الاضافة

وهي لغة مطلق الاسناد قال امرؤ القيس . فلما دخلناه اضفنا ظهورنا . الى كل حاري جديد مشطب . يريد لما دخلنا هذا البيت اسندنا ظهورنا الى كل رحل منسوب الى الحيرة فخففه يعني الياء واصطلاحا اسناد اسم الى غيره على تنزيل الثاني من الاول منزلة تنوينه او ما يقوم مقام تنوينه قاله الموضح في شرح الشذور تحذف اي انت من الاسم الذي تريد اضافته ما فيه من تنوين ظاهر كتنوين ثوب او تنوين مقدر كتنوين دراهم لانه غير المنصرف ما فيه تنوين مقدر منع من ظهوره مشابهة الفعل والذي يدل على ان فيه تنوينا مقدرا انصب التمييز في نحو هذا احسن وجها اذ لا ينصب نحو هذا الا بعد تمام الاسم بالتنوين كقولك في ثوب ودراهم ثوب زيد ودراهمه فتحذف من ثوب تنوينه الظاهر ومن دراهم تنوينه المقدر لان التنوين يدل على الانفصال والاضافة تدل على الاتصال فلا يجمع بينهما وتحذف ما فيه من نون تلي علامة الاعراب وهي اربعة الاول والثاني نون التثنية وشبهها فالاول نحو تبت يدا ابي لهب فيدا تثنية يد والاصل يدان فحذفت نون التثنية للاضافة لانها تلي علامة الاعراب وهي الالف والثاني نحو هذان اثنا زيد فاثنا شبيه بالتثنية في الاعراب بالحروف وليست تثنية حقيقة اذ لا يقال في مفردها اثن والاصل اثنان فحذفت النون للاضافة لما ذكرنا والثالث والرابع نون جمع المذكر السالم وشبهه فالاول نحو والمقيمي الصلاة فالمقيمي جمع مقيم جمع مذكر سالم والاصل المقيمين فحذفت نون الجمع للاضافة لانها تلي علامة الاعراب وهي الياء والثاني نحو عشرو عمرو فعشرو شبيه بجمع المذكر السالم في اعرابه بالحروف وليس بجمع حقيقة لانه لا مفرد له وانما حذفت نون التثنية والجمع وشبههما لانها اشبهت التنوين في كونها تلي علامة الاعراب كما ان التنوين يلي علامة الاعراب ولهذا لا تحذف النون التي تليها علامة الاعراب نحو بساتين زيد وشياطين الانس لانها لا تشبه التنوين فيما ذكر لان النون في هذين المثالين تليها علامة الاعراب وهي الحركة بناء على ان الاعراب واقع بعد اخر الكلمة من غير فاصل فتكون الحركة فيهما بعد النون وهنا

الحرف وبين ما في المسئلة والقول الثاني ان الاعراب مقارن لاخر المعرب لا بعده والى حذف
النون والتنوين من المضاف اشار الناظم بقوله . نونا تلي الاعراب او تنوينا . مما تضيف
احذف . ويجر المضاف اليه بالمضاف وفاقا لسيبويه وهو الاصح لاتصال الضمير به
والضمير لا يتصل الا بعامله لا بمعنى اللام خلافا للزجاج ولا بالاضافة خلافا للسهيلي
وابي حيان في النكت الحسان ولا بحرف مقدر نائب عنه المضاف خلافا لابن الباذش
فصل وتكون الاضافة على معنى اللام باكثرية لانها الاصل
ولذلك اقتصر عليها الزجاج وعلى معنى من بكثرة وعلى معنى في بقلة وهذا
لم يذكره الا ابن مالك تبعا لطائفة قليلة وضابط الاضافة التي تكون بمعنى
في ان يكون الثاني وهو المضاف اليه ظرفا للاول وهو المضاف سواء كان زمانا
ام مكانا فالزمان نحو مكر الليل وتربص اربعة اشهر والمكان نحو يا صاحبي السجن
وشهيد الدار فالليل ظرف للمكر والسجن ظرف للصاحبين والتقدير مكر في الليل ويا صاحبان
في السجن وضابط الاضافة التي تكون بمعنى من ان تكون الاول وهو المضاف بعض
الثاني وهو المضاف اليه وان يكون المضاف اليه صالحا للاخبار به عنه اي عن المضاف
كخاتم فضة الا ترى ان الخاتم الذي هو المضاف بعض جنس الفضة المضاف اليها
وانه يصح الاخبار بالمضاف اليه عن المضاف فانه يقال هذا الخاتم فضة فتخبر بالفضة
عن الخاتم لان الاخبار عن الموصوف اخبار عن صفته فان انتفى شرطه انتفى الاول او هما
اي الشرطان معا فمن انتفى الثاني نحو ثوب زيد وغلامه مما الاضافة فيه بتقدير الملك
وحصير المسجد وقنديله مما الاضافة فيه بتقدير الاختصاص فان المضاف في هذه
الامثلة الاربعة ليس بعض المضاف اليه ولا يصح الاخبار فيها بالمضاف اليه عن المضاف
ولا المضاف اليه فيها ظرفا للمضاف او انتفى الشرط الاول من شرطي القسم الثاني
فقط نحو يوم الخميس فان اليوم وان كان يصح ان يخبر عنه بالخميس فيقال هذا
اليوم الخميس لكن اليوم ليس بعض الخميس فاضافته من اضافة المسمى الى الاسم او هو
انتفى الشرط الثاني من الشرطين فقط نحو يد زيد اي فان اليد وان كانت بعض
زيد لكنها لا يصح ان يخبر عنها بزيد فلا يقال هذه اليد زيد فاضافتها من اضافة الجزء
الى كله واذا انتفى ان تكون الاضافة بمعنى من او في فالاضافة بمعنى لام
الملك كما في ثوب زيد وغلامه او لام الاختصاص كما في بقية الامثلة ويدخل
في ذلك الاضافة اللفظية كضارب زيد فانها بمعنى اللام كما صرح به ابن جني والطوبي
والى ذلك يشير قول الناظم . والثاني اجرر وانو من او في . اذا لم يصلح الا ذاك
واللام خذ لما سوى ذينكا . ويعلم منه ان كل اضافة امتنع فيها ان تكون بمعنى من
او في فهي بمعنى اللام تحقيقا حيث يمكن النطق بها كغلام زيد او تقديرا حيث
لا يمكن النطق بها نحو ذي مال وعند زيد ومع عمرو وامتحان هذا بان تاتي مكان المضاف
بما يراد به او يقاربه نحو صاحب ومكان ومصاحب وذهب الجمهور الى
ان الاضافة قسمان بمعنى اللام وبمعنى من ولا ثالث لهما وما اوهم معنى في فهو على
معنى اللام مجازا افاده الشارح وذهب ابو الحسن بن الضايع الى ان الاضافة لا تكون
الا بمعنى اللام على كل حال وكان يقدر في ثوب خز ونحوه ويقول الثوب مستحق للخز بما

هو اصله

هو اصله وذهب تلميذه ابو حيان الى ان الاضافة ليست على تقدير
حرف مما ذكروه ولا على نيته فصل والاضافة على ثلاثة انواع
نوع يفيد تعريف المضاف بالمضاف اليه ان كان المضاف اليه معرفة كغلام
زيد فغلام قبل الاضافة نكرة فلما اضيف الى المعرفة اكتسب التعريف منها
او تخصيصه به اي تخصيص المضاف بالمضاف اليه ان كان المضاف اليه نكرة
كغلام امراة فغلام قبل الاضافة نكرة خالية عن التخصيص فلما اضيف الى
النكرة تخصص والمراد بالتخصيص ما لا يبلغ درجة التعريف فان غلام امراة
اخص من غلام ولكنه لم يتميز بعينه كما تميز غلام زيد به قاله في المغني
والى ذلك يشير قول الناظم . واخصص اولا . او اعطه التعريف بالذي تلا .
وهذا النوع هو الغالب ولذلك صدر به الكلام فكل من اللفظين يفيد فيه اثرا
في الاخر فالاول يؤثر في الثاني الجر والثاني يؤثر في الاول التعريف او التخصيص
ونوع يفيد تخصيص المضاف دون تعريفه وذلك قسمان قسم يقبل التعريف
ولكن يجب تاويله بنكرة وقسم لا يقبله اصلا فالاول ضابطه ان يقع
موقعا ما لا يكون معرفة كقوله . ايا الموت الذي لا بد اني . ملاق لا اباك
تخوفيني . ونحو رب رجل واخيه وكم ناقة وفصيلها وجاء وحده ونحو هذه
المضافات التي هي مما يجب تاويلها بنكرة لان لا لا تعمل في المعارف ورب وكم
لا تجران المعارف والحال لا تكون معرفة فالاضافة في هذه ونحوها تفيد
التخصيص دون التعريف والثاني ضابطه ان يكون المضاف متوغلا
اي شديد الدخول في الابهام يقال وغل في الشيء اذا دخل فيه دخولا بينا
كغير ومثل اذا اريد بهما مطلق المماثلة والمغايرة لا كمالهما اي كمال
المماثلة والمغايرة من كل وجه قال ابو البقاء اذا اريد بغير المغايرة من كل وجه
تعرفت بالاضافة كقولك هذه الحركة غير السكون وان اريد بها غير ذلك لم
تتعرف لان المغايرة بين الشيئين لا تحصر وجهاتها بعينه انتهى وجعل المقتضي للتعريف
وقوعها بين متضادين وبه قال السيرافي وجعل المانع من التعريف شدة الابهام
وبه قال ابن السراج وارتضاه الشلوبين وبيان الابهام فيها انك اذا قلت
غير زيد فكل شيء الا زيدا غيره وكل ما صدق وصفه بالمغايرة صدق وصفه بالمماثلة
اذا كان الجنس واحدا واشتركا في وصف من الاوصاف ولا تكاد جهات المماثلة
تنحصر وذهب سيبويه والمبرد الى ان سبب تنكيرهما ان اضافتهما
للتخفيف لمشابهتهما اسم الفاعل بمعنى الحال الا ترى ان غيرك ومثلك بمنزلة مغايرك
ومماثلك واختاره ابو حيان في النكت الحسان وهذا النوع مرجعه السماع
ومنه شبهك وخدنك وضربك ونحوك وتربك وقرنك وندك وحسبك وشرعك واما شبهك ونحوه
فاذا اريد بهما مطلق المماثلة والمغايرة لا يتعرفان بالاضافة ولذلك صح وصف النكرة
بهما في نحو مررت برجل مثلك او غيرك والنكرة لا توصف بالمعرفة وتسمى الاضافة
في هذين النوعين وهما ما يفيد تعريف المضاف او تخصيصه وما يفيد تخصيص
المضاف دون تعريفه معنوية لانها افادت امرا معنويا وهو تعريف المضاف

او تخصيصه وتسمى ايضا محضة اي خالصة من تقدير الانفصال اذ ليس قولنا غلام
زيد مثلا في تقدير غلام لزيد بشكل له ونوع لا يفيد شيئا من ذلك التعريف او التخصيص
وضابطه ان يكون المضاف صفة تشبه المضارع في كونها مراد بها الحال او الا
ستقبال واليه اشار الناظم بقوله. وان يشابه المضاف يفعل وصفا يعني
تنكيرا لا يعزل فخرج بالصفة المصدر المقدر بان والفعل فان اضافته محضة خلافا
لابن طاهر وابن برهان وابن الطراوة بدليل نعته بالمعرفة نحو قوله. ان وجدي
بك الشديد اراني عاذرا من عهدت فيك عذولا. فوصف وجدي وهو مصدر مضاف
الى يا المتكلم بالشديد ومثله المصدر الواقع مفعولا له نحو جئتك اكرامك فان
اضافته محضة خلافا للرياشي وخرج بتشبه المضارع اسم التفضيل نحو
افضل القوم فان اضافته محضة عند الاكثرين خلافا لابن السراج والفارسي وابي
البقاء والكوفيين وجماعة من المتاخرين كالجزولي وابن ابي الربيع وابن عصفور ونسبه
الى سيبويه وقال انه الصحيح بدليل قولهم مررت برجل افضل القوم ولو كانت اضافته
محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة وان الخلاف خرج ذلك على البدل فيكون من بدل
المعرفة من النكرة فان قيل لا يلزم لان البدل بالمشتق يقل انتهى كلام ابن عصفور في
شرح الجمل وهذا الذي حكاه عن سيبويه واختاره انما حكاه ابن مالك عن
الفارسي واختار خلافه وزعم ان ذلك مذهب سيبويه وخرج ايضا الصفة التي بمعنى
الماضي نحو ضارب زيد امس فان اضافته محضة على الصحيح خلافا للكسائي وخرج
ايضا الصفة التي لم تعمل كاتب القاضي وكاتب عياله فان اضافتها محضة وهذه
الصفة المشبهة للمضارع في ارادة الحال او الاستقبال ثلاثة انواع كما يؤخذ من
امثلة الناظم اسم الفاعل المضاف لمعموله الظاهر او المضمر فالاول كضارب زيد
الان او غدا والثاني راجينا الان او غدا ومنه امثلة المبالغة كشراب العسل
واسم المفعول المضاف لمعموله سواء كان من ثلاثي ام لا فالاول كمضروب العبد
الان او غدا والثاني مروع القلب بفتح الواو المشددة والصفة المشبهة باسم
الفاعل المضافة لمعمولها مجردة كانت او لا فالاول كحسن الوجه الان وعظيم الامل
الان وقليل الحيل الان والثاني كمستقيم القامة ومعتدل الطبيعة الان فان اسم
الفاعل مضاف الى منصوب به معنى واسم المفعول والصفة المشبهة مضافان الى مرفوعها
معنى واضافة هذه الصفة الى معمولها المعرفة لا يفيد تعريفها والدليل على ان هذه
الاضافة لا تفيد تعريفا وصف النكرة به اي بالوصف المضاف في نحو هديا بالغ
الكعبة فهديا نكرة منصوبة على الحال وبالغ الكعبة نعتها ولو لا وصف النكرة بالمعرفة
ووقوعه حالا في نحو ثاني عطفه فثاني حال من الضمير المستتر في يجادل من قوله تعالى
ومن الناس من يجادل في الله بغير علم والحال واجب التنكير ولا يطلع على التاويل وقوله
وهو ابو كبير الهذلي يمدح تابط شرا وكان زوج امه. فاتت به حوش الفؤاد
مبطنا سهدا اذا ما نام ليل الهوجل. فحوش بضم الحاء وسكون الواو وبالشين
المعجمة صفة مشبهة حال من الها المجرورة بالباء العائدة الى تابط شرا ومعناه حديد الفؤاد
والمبطن بضامر البطن وهو وصف محمود في الذكور والسهد بضم السين المهملة والها القليل

النوم والهوجل الاحمق ودخول رب عليه في قوله وهو جرير يهجو الاخطل.
يا رب غابطنا لو كان يطلبكم لاقى مباعدة منكم وحرمانا. فاذ دخلت رب على
غابطنا ولو كان معرفة لما جاز ذلك وهو من الغبطة وهو ان يتمنى مثل حال المغبوط
من غير ارادة زوالها عنه عكس الحسد والدليل على انها اي هذه الاضافة وهي اضافة
الصفة لمعمولها لا تفيد تخصيصا ان اصل قولك ضارب زيد بالخفض ضارب زيدا
بالنصب فالاختصاص بالمعمول موجود قبل الاضافة فلم تحدث الاضافة تخصيصا
وفي ذلك رد على ابن مالك حيث رد على ابن الحاجب في قوله ولا تفيد
الا تخفيفا. فقال بل تفيد ايضا التخصيص فان ضارب زيد اخص من ضارب فالذي في المغني
وهذا سهو فان ضارب زيد اصله ضارب زيدا بالنصب وليس اصله ضاربا فقط فالتخصيص
حاصل بالمعمول قبل ان ياتي في الاضافة انتهى وما قاله ابن مالك تبع فيه
ابن الضائع في اعتراضه على ابن عصفور حيث قال واما قوله ولا تخصيص فغير صحيح لانك
اذا قلت هذا ضارب امراة فقد خصصت الضارب بالمضاف اليه مع كون الاضافة غير
محضة انتهى وانما تفيد هذه الاضافة التخفيف لان الاصل في الصفة ان تعمل
النصب ولكن الخفض اخف منه اذ لا تنوين معه ولا نون قاله في المغني او تفيد رفع
القبح اما التخفيف فبحذف التنوين الظاهر من المضاف كما في ضارب زيد وظارب
عمرو ومضروب العبد وحسن الوجه ففي هذه الصفات تنوين ظاهر حذف للاضافة
او بحذف التنوين المقدر كما في ضوارب زيد وحواج بيت الله ففي ضوارب وحواج
تنوين مقدر حذف للاضافة بدليل نصبهما المفعول قاله الموضح في الحواشي
او بحذف نون التثنية كما في ضاربا زيد او نون الجمع السالم كما في ضاربو
زيد ففي التثنية والجمع نون حذفت للاضافة واما رفع القبح ففي نحو
مررت بالرجل الحسن الوجه بالجر فان في رفع الوجه على الفاعلية قبح
خلو الصفة المشبهة عن ضمير يعود على الموصوف لفظا كما في المغني وفي
نصبه على التشبيه بالمفعول به قبح اجراء وصف الفعل القاصر وهو حسن
مجرى بضم الميم وصف الفعل المتعدي في نصبه المفعول به ففي رفع
الوجه قبح وفي نصبه قبح وفي الجر تخلص منهما معا لان الصفة لا تخلو
لمرفوعها حتى يفرد كمؤول الاسناد عنها عنه الى ضمير موصوفها فيحصل في الصفة
ضمير يعود على الموصوف ومن ثم امتنع الحسن وجهه بالجر لانتفاء قبح
الرفع على الفاعلية لوجود الضمير المضاف اليه الوجه لفظا وان لم يعد على
الموصوف وامتنع نحو الحسن وجه بالجر ايضا لانتفاء قبح النصب لان
النكرة تنصب على التمييز بخلاف المعرفة وسياتي ان الصفة المفردة المقرونة
بال لا تضاف الى الخالي منها ومن الاضافة الى تاليها وتسمى الاضافة في هذا
النوع وهو ما كان من الوصف لمعموله لفظية لانها افادت امرا لفظيا وهو
حذف التنوين ونون التثنية والجمع ورفع القبح ومرجعهما الى اللفظ والى ذلك
اشار الناظم بقوله. وذي الاضافة اسمها لفظية. وتسمى ايضا غير محضة لانها
في تقدير الانفصال لان نحو ضارب زيد مثلا في تقدير ضارب هو زيدا فالضمير المستتر

واصل بينهما وبين مجرورها تقديرا **فصل تختص الاضافة اللفظية**
لكونها غير محضة **بجواز دخول ال على المضاف في خمس مسائل احداها**
ان يكون المضاف اليه معرفا بال واليه اشار الناظم بقوله
ووصل ال بذا المضاف مغتفر . ان وصلت بالثاني **كالجعد الشعر** . فالجعد صفة
مشبهة من جعد شعره جعودة ضد سبط سبوطة والشعر بفتح العين مضاف
اليه وهو ابو زرق **وقوله . اباتا بها قتلى وما في دمائها شفاء وهن**
الشافيات الحوائم . بجر الحوائم باضافة الشافيات واباتا بفتح الهمزة الاولى
والموحدة وسكون الهمزة الثانية فعلنا والضمير فيها وهن للنسوة وفي دمائها
للقتلى والحوائم العطاش التي تحوم حول الماء جمع حائمة بالحاء المهملة من
الحوم وهو الطواف حول الماء وغيره والشافيات جمع شافية اسم فاعل
من الشفاء والمعنى قتلنا بالسيوف ونسري في دماء القتلى التي تهريقها السيوف
شفاء . وانما السيوف هي الشافيات لانها آلة القطع ونورها ما حصل الشفاء
المسئلة الثانية ان يكون المضاف اليه **مضافا لما فيه ال** واليها
اشار الناظم بقوله . او بالذي له اضيف الثاني . **كالضارب راس الجاني** فالضارب
صفة معرفة بال مضافة الى راس وراس مضاف الى الجاني المعرف بال **ونحو قوله**
لقد ظفر الزوار اقفية العدا بما جاوز الامال ملاسر والقتل . فالزوار جمع زائر
صفة معرفة بال مضافة الى اقفية جمع قفا واقفية مضاف الى العدا المعرفة
بال والامال بالمد جمع امل وهو الرجا وملا مفعل اصله من الاسر بحذف نون من على لغة
زبيد وبني خثعم من قبائل اليمن **المسئلة الثالثة ان يكون** المضاف اليه **مضافا**
الى ضمير ما فيه ال كقوله . الود انت المستحقة صفوه مني وان لم ارج منك نوالا
فالمستحقة صفة معرفة بال مضافة الى صفو وصفو مضاف الى الضمير ما فيه
ال وهو الود بضم الواو والنوال العطا **ومنع المبرد هذه** الاخيرة لما سياتي ولم
يتعرض لها في النظم **المسئلة الرابعة ان يكون** الوصف **المضاف مثنى**
كقوله . ان يغنيا عني المستوطنا عدن فانني لست يوما عنهما بغني . فالمستو
طنا صفة مثناة مضافة الى عدن ولذلك حذفت النون منها ويغنيا مضارع غني بكسر
النون في الماضي وفتحها في المضارع والالف فيه علامة التثنية على لغة اكلوني
البراغيث والمستوطنا فاعله وهي جملة شرطية وجوابها فانني لست والمعنى
ان يستغن عني المستوطنا عدن فانني لست غنيا عنهما يوما من الايام المسئلة
الخامسة ان يكون الوصف المضاف **جمعا اتبع سبيل المثنى** وهو جمع
المذكر السالم فانه يعرب بحرفين ويسلم فيه بنا الواحد من تغير الحركات **ويختم**
بنون زائدة تحذف علامة الاعراب **تحذف للاضافة كما ان المثنى كذلك كقوله**
ليس الاخلاء بالمصغي مسامعهم الى الوشاة ولو كانوا ذوي رحم . فالمصغي
صفة مجموعة جمع المذكر السالم مضافة الى مسامعهم ولذلك حذفت النون منها والاخلاء
الاصدقاء والوشاة جمع واش وهو النمام كقضاة والرحم القرابة والى هذين
المثنى والمجموع اشار الناظم بقوله . وكونها في الوصف كاف ان وقع . مثنى او جمعا

سبيله

سبيله اتبع . فهذه المسائل الخمس يجوز فيها الجمع بين ال والاضافة اما المسئلة
الاولى وهي مسئلة الصفة المشبهة فانه الاصل في ذلك وذلك لان التخفيف فيها
بحذف الضمير او حذف الجار والمجرور لان الاصل في الجعد الشعر الجعد شعره او شعر منه
فلما اضيفت حذف الضمير المجرور للاضافة او بالحرف فحصل التخفيف بذلك اذ لا تنوين
مع وجود ال ونون المضاف بدل عوضا عما فات من الضمير او من التنوين لان التنوين
وال يتعاقبان على الاسم فولي المضاف ال كما يليه التنوين وحمل على الصفة المشبهة
نحو الضارب الرجل لشبهه بها في كونها من حيث ان المضاف في الصورتين صفة معرفة بال
والمضاف اليه معرف بها واما المسئلة الثانية فلان ال اذا كانت في المضاف
اليه الثاني كانت قريبة من كونها في المضاف لان المضاف والمضاف اليه كشيء واحد
ولذلك يمتنع اذا كان بينهما اكثر من مضاف واحد فلا يجوز الضارب ابن اخت القوم
كما جاز نعم ابن اخت القوم واما الثالثة فاختلف فيها ومدرك الخلاف هل
ينزل الضمير العائد الى ما فيه ال منزلة الاسم المعرف بال اولا فالجمهور على الجواز
والمبرد على المنع واما الرابعة والخامسة فلان النون فيهما لم تحذف للاضافة
بل لطول الصلة كما حذفت من الصلة لغير اضافة كقوله . الحافظو عورة العشيرة
في رواية من نصب عورة فلذلك لم يشترط في المضاف اليه شيء مما تقدم قاله الشاطبي
بمعناه وحكم الكسر وجمع المونث حكم المفرد **وجوز الفرا اضافة الوصف المحلى**
بال الى المعارف كلها سواء كان تعريفها بالعلمية ام بالاشارة ام غيرهما **كالضارب**
زيد والضارب هذا والضارب الذي والضاربك والضارب غلامك اجراء لسائر
المعارف مجرى المعرف بال **بخلاف** المضاف الى النكرة **نحو الضارب رجل** لامتناع اضافة
المعرفة الى النكرة **وقال المبرد والرماني في الضاربك وضاربك** مما الوصف فيه معروف
بال ومجرد منها **موضع الضمير خفض** لان الضمير نائب عن الظاهر واذا حذف التنوين
من الوصف كان الظاهر مخفوضا بالوصف فكذلك نائبه **وقال الاخفش** وهشام موضع
الضمير **نصب** لان موجب النصب المفعولية وهي محققة وموجب الخفض الاضافة
وهي غير محققة ولا دليل عليها لان حذف التنوين والنون له سبب اخر غير الاضافة
وهو صون الضمير المتصل عن وقوعه منفصلا وضعفه ابن مالك **وقال سيبويه**
الضمير كالاسم الظاهر فهو منصوب في الضاربك لان الوصف المعرف بال
لا يضاف لعمرو لانها فيه ال والى مضاف الى ضمير ما فيه ال والضمير ليس واحدا منهما
مخفوض في ضاربك لان حذف التنوين دليل الاضافة ولا مانع منها لافتراق
الوصف بال وهو مجرد عنها **ويجوز في الضارباكم والضاربوكم الوجهان** الخفض
والنصب لانه يحتمل ان يكون حذف النون للاضافة فيكون الضمير في موضع خفض
وان يكون للتخفيف وتقصير الصلة فيكون في محل نصب وذهب الجرمي والمازني
والمبرد وغيرهم الى ان الضمير فيهما في محل خفض لا غير لان حذف النون للاضافة هو الاصل
وحذفها للطول ضرورة فرعوا فيه مع الضمير بخلاف الظاهر فان ما كان فيه احوج
الى ذلك قاله المرادي في التلخيص في باب اسم الفاعل وفيه رد على ابن مالك حيث قال واما
الضمير في نحو جاء الزائراك والمكرموك فجائز فيه الوجهان باجماع لانهما جائزان في الظاهر

ع [illegible] فيه الخفض لا [illegible] قابل النصب

الواقع موقعه مسئلة قد يكتسب المضاف المذكر من المضاف اليه المؤنث
تانيثه وبالعكس يكتسب المضاف المؤنث من المضاف اليه المذكر تذكيره وشرط ذلك
في الصورتين صلاحية المضاف للاستغناء عنه عند سقوطه بالمضاف اليه
مع صحة المعنى في الجملة فمن التصوير الاول قولهم قطعت بعض اصابعه ببعض
نائب فاعل قطعت وانث الفعل المسند اليه لكونه اكتسب التانيث من المضاف اليه
وهي الاصابع لصلاحيته للاستغناء عنه بالمضاف اليه فيقال قطعت اصابعه
نعم المعنى يتغير بالكلية اذ يصير مجازا وقراءة بعضهم وهو الحسن البصري تلتقطه بعض
السيارة بتاء التانيث فيها بالتاء المثناة فوق وقوله وهو الاغلب العجلي وهو
من المخضرمين طول الليالي اسرعت في نقضي نقضن كلي ونقضن بعضي
فانه انث مع انه خبر عن مذكر وهو طول الا انه اكتسب التانيث من الليالي
ونقض ونقضن في الموضعين بقاف وضاد معجمة وحاصل ما ذكره في الموضح ثلاثة انواع
الاول ما كان المضاف بعضا وهو مؤنث والثاني ما كان بعضا وهو مذكر والثالث
ما كان وصفا للمؤنث ويقع عليه ما كان كلا كقوله تعالى يوم تجد كل نفس ما عملت
ووفيت كل نفس وما لم يكن شيئا من ذلك كقولهم اجتمعت اهل اليمامة ومن الغريب
ان المضاف اليه قد يكتسب التانيث من المضاف كقوله . [illegible]
[illegible] لمنع ... بكونه ... اليه معنى التانيث من الام ولا يبعد حمله
على الضرورة قاله في الحواشي ومن التصوير الثاني وهو ان يكتسب المضاف المؤنث
من المضاف اليه المذكر تذكيره قوله . انارة العقل مكسوف بطوع هوى
وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا . فذكر مكسوف مع انه خبر عن مؤنث وهو
انارة لانها اكتسبت التذكير من اضافتها الى العقل ويحتمله ان رحمة الله قريب
من المحسنين ويبعده قولك الساعة قريب فذكر قريبا حيث لا اضافة وذكر الفرا
انهم التزموا تذكيره في قريب اذا لم يرد قرب النسب قصدا للفرق وهذا انفقه
في المغني ونقل غيره عن الفرا انه اذا كان القرب في النسب كان التانيث واجبا بلا خلاف
تقول هذه قريبة فلان ولا تقول هذه قريب فلان واذا كان قرب المسافة جاز التذكير
والتانيث وقيل التذكير في الاية على المعنى لان الرحمة بمعنى الغفران
والعفو واختاره الزجاج وقيل بمعنى المطر قاله الاخفش وابطل
ان تكون ان التذكير لكون التانيث مجازيا لان ذلك وهم لوجوب التانيث في نحو الشمس
طالعة وانما يفترق حكم المجازي والحقيقي الظاهر لا المضمر قاله في المغني
ردا على الجوهري ولا يجوز قامت غلام هند بتانيث الفعل ولا قام امراة زيد
بتذكيره لعدم صلاحية المضاف فيهما للاستغناء عنه بالمضاف اليه فلا يقال
قامت هند اذا كان القائم غلامها ولا قام زيد اذا كان القائم امراته ومن ثم رد ابن
مالك في التوضيح على الجامع الصحيح قول ابي الفتح في توجيه قراءة ابي العالية
لا تنفع نفسا ايمانها بتانيث الفعل انه من باب قطعت بعض اصابعه لان المضاف
لو سقط هنا لقيل نفسا لا تنفع بتقديم المفعول ليرجع اليه الضمير المستتر الموضع
الذي ناب عن الايمان في الفاعلية ويلزم من ذلك تعدي فعل المضمر المتصل الى ظاهره

[illegible]

نحو قوله

نحو قوله زيدا ظلم تريد انه ظلم نفسه وذلك لا يجوز واقتصر الناظم على التصوير
الاول لغلبته وربما اكتسب غير ذلك ثانيا ان كان لحرف من هذه . مسئلة ذهب
البصريون الى انه لا يضاف اسم لما به اتحد معنى ولا يضاف موصوف الى صفته
كرجل فاضل ولا تضاف صفة لموصوفها كفاضل رجل ويشمل ذلك قول الناظم .
ولا يضاف اسم لما به اتحد . معنى لان الغرض من الاضافة التعريف او التخصيص والشيء
لا يتعرف بنفسه ولا يتخصص بها فان سمع ما يوهم شيئا من ذلك يؤول وهذا معنى
قول الناظم . واول موهما اذا ورد . فمن وروده الاول وهو اضافة الاسم الى مرادفه
قولهم جاءني سعيد كرز فسعيد وكرز متحدان لكونهما لمسمى واحد واضيف
احدهما للآخر وتاويله ان يراد بالاول المسمى وبالثاني وهو
المضاف اليه الاسم اي اللفظة الدال على المسمى اي جاءني مسمى هذا الاسم
وتوجيهه ان الاسم قبل اللقب في الوضع فيقدم عليه في اللفظة ويقصر بالمقدم
المسمى لتعرضه الى ما لا يليق بمجرد اللفظة من نداء واسناد فلزم ان يقصر بالثاني
مجرد اللفظة ليحصل بذلك مغايرة ما حتى كان قائلا جاءني سعيد كرز قال جاءني
مسمى كرز وهذا انما يحسن في الاول ما ينسب الى الذوات اما اذا نسب اليه ما ينسب
الى الالفاظ فانه يجب تاويل الثاني بالمسمى والاول بالاسم كما اذا قلت كتبت
سعيد كرز فانه يتعين ان تقول كتبت اسم هذا المسمى فانه قريب الموضع
ومن وروده الثاني وهو اضافة الموصوف الى صفته قولهم حبة الحمقاء بالمد
دائما وصفوها بالحمق لانها تنبت في مجاري السيول فيمر السيل بها فيقطعها بقطعها
وهما لا الافراد قاله الرضي وقولهم صلاة الاولى وقولهم مسجد الجامع وتاويله
ان يقدر موصوف اضيف اليه المضاف المذكور فيقدر في الاول اسم عين وفي
الثاني اسم زمان وفي الثالث اسم مكان اي حبة البقلة الحمقاء وصلاة
الساعة الاولى ومسجد المكان الجامع وعبر عنه تقدير الرضي مسجد الوقت
الجامع لما ذكرنا ومن وروده الثالث وهو اضافة الصفة الى موصوفها قولهم
جرد قطيفة بفتح الجيم وسكون الراء ومثله انقاب وكسر الطاء وسحق عمامة
بفتح السين وسكون الحاء المهملتين وكسر العين وتاويله ان يقدر موصوف
ايضا ويقدر اضافة الصفة الى جنسها ويجر جنسها بمن لان الاضافة فيهما
بمعنى من لان المضاف اليه جنس للمضاف لا موصوف به اذ الموصوف محذوف اي
شيء جرد من جنس القطيفة وشيء سحق من جنس العمامة فشيء موصوف
وجرد وسحق صفته والصفة فيهما مضافة الى جنسها بمعنى من وصرح بمن بعدها
بيان معنى الاضافة وذهب الكوفيون الى جواز الاضافة في جميع
ذلك اذا اختلف اللفظان من غير تاويل محتجين بنحو قوله تعالى حق اليقين
ولدار الآخرة بجانب الغربي وغير ذلك فصل الغالب على الاسماء
ان تكون صالحة للاضافة والافراد عنها كغلام من العقلاء وثوب من غيرهم
فتارة يضافان الى الظاهر والمضمر فتقول غلام زيد وثوبه وتارة لا يضافان فيقال
غلام وثوب ومنها ما يمتنع اضافته لملازمته التعريف كالمضمرات خلافا

للتمليل مبي نحوا بالمه بانه يقول انهما خمي ان اضيف احرهما الي الاخر وتبعه الناظم
والاشارات واما ذلك واخواته فالكاف حرف خطاب لا اسم مضاف اليه وكغير اي
من الموصولات النصة والمشتركة وكغيره اي من اسما الشرط وكغيره اي من اسماء
الاستفهام واعالم تضف هذه المذكورات لشبهها بالحرف والحرف لا يضاف وانما اضيف
اي في الجميع لضعفه الشبه بما عارضه من شدة افتقارها الي ما تضاف اليه
وهقلنها ماهو واجب الاضافة الي المفرد وهو نوعان الاول ما يجوز قطعه
على الاضافة في اللفظ فينون وهو المشار اليه في النظم بقوله . وبعض اسما
بات لفظا مفردا . نحو كل اذا لم تقع نعتا ولا توكيدا و بعض واي قال الله تعالى
وكل في فلك وفضلنا بعضهم على بعض وهل هما والحالة هذه معرفتان او نكرتان
ذهب سيبويه والجمهور الى انهما معرفتان بنية الاضافة ولذلك ياتي الحال منهما كقولهم
مررت بكل قائما وببعض جالسا واصاحب الحال التعريف وذهب
الفارسي الى انهما نكرتان والزم من قال بتعريفهما ان يقول ان نصفا وسدسا وثلثا
ونحوها معارف لانها في المعنى مضافات وهي نكرات باجماع ورد بان العرب
تحذف المضاف اليه وتريده وقد لا تريده ومجي الحال بعد كل وبعض على ارادته
اما ما ترعوا واما اسم شرط مفعول مقدم وما صلة والنوع الثاني ما يلزم
الاضافة لفظا وهو المشار اليه بقول الناظم . وبعض الاسما يضاف ابدا
وهو ثلاثة انواع الاول ما يضاف للظاهر مرة وللمضمر اخرى نحو كلا الرجلين
وكلاهما وكلتا المرأتين وكلتاهما وعند زيد وعنده ولدا الباب ولديه وقصارى
الامر وقصاراه بضم القاف اي غايته وسوى زيد وسواه والثاني ما يختص بالظاهر
دون المضمر كاولي بمعنى اصحاب واولات بمعنى صاحبات وذي بمعنى صاحب وذات
بمعنى صاحبة قال الله تعالى نحن اولو قوة اي اصحاب قوة واولات الاحمال اي
صاحبات الاحمال وذا النون اي صاحب النون وهو الحوت وذات بهجة اي صاحبة
بهجة والثالث ما يختص بالمضمر دون الظاهر واليه اشار الناظم بقوله . وبعض
ما يضاف حتما امتنع ايلاؤه اسما ظاهرا حيث وقع . وهو نوعان احدهما
ما يضاف لكل مضمر متكلما او مخاطبا او غائبا مع ذا كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا
وهو وحد وهو مصدر ملازم للافراد والتذكير على المشهور ومن اضافته الى ضمير
الغيبة نحو واذا دعي الله وحده ومن اضافته الى ضمير المخاطب نحو قوله
وهو عبد الله بن عبد الاعلى القرشي . وكنت اذا اتيت الظبي وحدكا .
لم يك شي يا الهي قبلكا . والظبي لا اول مناد يحذف منه حرف
النداء الدالة الثاني عليه ومن اضافته الى ضمير المتكلم نحو قوله وهو الربيع
ابن ضبع الفزاري . اصبحت لا احمل السلاح ولا املك راس البعير ان نفرا . والذيب
اخشاه ان مررت به وحدي واخشى الرياح والمطرا . قال ذلك بكرسنه
وقد عاش ثلاثمائة واربعين سنة على ما قيل والنوع الثاني من النوعين ما يختص
بضمير المخاطب وهو مصادر مثناة لفظا ومعناها التكرار لانهم لما قصدوا
به التكثير جعلوا التثنية علما على ذلك لانها اول تضعيف العدد وتكثيره وهي

لبيك

لبيك بفتح اللام وتشديد الموحدة بمعنى اقامة على اجابتك بعد اقامة وسعد
يك بمعنى اسعادا لك بعد اسعاد ولا تستعمل سعديك الا بعد لبيك لان لبيك هي
الاصل في الاجابة وسعديك كالتوكيد لها قال المرادي اراد سيبويه بقوله لبيك وسعديك
اجابة بعد اجابة انتهى وحنانيك بفتح المهملة والنون بمعنى تحننا عليك بعد تحنن
قال طرفة بن العبد . حنانيك بعض الشر اهون من بعض انشده سيبويه ودواليك
بفتح الدال المهملة بمعنى تداولا بعد تداول وهذا انسب من قول ابن الناظم ادالة بعد ادالة
لان الادالة الغلبة يقال اللهم اد لني على فلان وانصرني عليه وهذاذيك بذالين
معجمتين بمعنى اسراعا لك بعد اسراع قال العجاج ضربا هذاذيك وطعنا وخضا
والمعنى اضرب ضربا هذا بعد هذ على التكرار والطعن طعنا جائفا والهذ الاسراع في
القطع وغيره والوخض بالخاء والضاد المعجمتين الطعن وهو بفتح الواو وسكون الخاء نعت
للطعن وعامله اي هذاذيك وعامل لبيك من معناها على حد قعدت جلوسا والتقدير
اقيم واجيب وعامل البواقي من الامثلة من لفظه والتقدير اسعد واتحنن واتداول
وتجويز سيبويه مبتدا ومضافا اليه في هذاذيك في البيت السابق للعجاج وفي دواليك
من قوله وهو سحيم بن الحسحاس . اذا شق برد شق بالبرد مثله . دواليك حتى
كلنا غير لابس . الحالية بمعنى تجويز تقديره نفعله متداولين وهاذين اي مسرعين
ضعيف خبر تجويز للتعريف بالاضافة الى الضمير والحال واجبة التنكير وجوابه انه مؤول
بنكرة كما في جاء زيد وحده وان المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا
مطلقا لا حال وجوابه ان ذلك محتاج الى استقرا تام وفيه عسر وتمسكهم بالتصغير وبعلية
والحسحاس بمهملات اربع قال ابو عبيدة كانوا اذا ارادوا تاكيد المودة بينه وبين من
يحبه شق كل منهما برد صاحبه يرى ان ذلك ابقى للمودة بينهما وتجويز الاعلم وهو يوسف
الشنتمري يعرف بالاعلم لانه كان مشقوق الشفة العليا في هذاذيك في البيت السابق
للعجاج الوصفية نعتا لضربا مردود خبر تجويز لذلك وهو التعريف لان ضربا نكرة فلا يوصف
بمعرفة وان المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا والجواب
عن التعريف ان الاعلم لا يقول بان الكاف اسم مضاف اليه بل حرف خطاب كما سيصرح به
والجواب عن الثاني يعرف مما تقدم وقوله اي الاعلم مبتدا ومضاف اليه فيه
اي في هذاذيك وفي اخواته وهي لبيك وسعديك وحنانيك ودواليك ان الكاف
لمجرد الخطاب مثلها اي الكاف في ذلك مردود خبر قوله ايضا لقولهم
بلام التعليل متعلق بمردود حنانيه باضافته الى ضمير الغيبة ولبي زيد باضافته الى
الظاهر فتعين ان تكون الكاف في لبيك واخواته اسما لقيام ذا اسم مقامها لان الاسم
انما يقوم مقام مثله وحذفهم النون لاجلها ولم يحذفوها في ذلك وتالك يعني ذلك
دليل على انها اسم مضاف اليه وبانها اي الكاف الحرفية لا تلحق الاسما التي لا تشبه
الحرف وكل لا يشبه الحرف لا تلحقه الكاف الحرفية فالكاف الحرفية لا تلحق لبيك
واخواته لانها لا تشبه الحرف وفيه نظر كذلك علل الرد على الاعلم علتان وجوديتان
وعلة عدمية فاستعمالها مع الوجودي اللام لانه لا اصل في التعليل واستعمل مع العدمي الباء
تغايرا بينهما وتفننا في التعبير والجواب عن الاول ان حنانيه ولبي زيد

شاذ اذ هو خارج عن القياس كما ياتي ولا يطلقان للرد وقول ابي حيان في الارتشاف ودعوى
الشذوذ فيهما باطلة ضعيف وعن الثانية ان النون يجوز حذفها لشبه الاضافة كما صرح به
الاعلم في بعض المسائل وكما في اثني عشر وانما لم تحذف في ذا ائذ وذانك للالباس بالمفرد وشرت
اضافة لبي الى ضمير الغائب في نحو قوله . انك لو دعوتني ودوني زوراء ذات مترع بيون
لقلت لبيه لمن يدعوني . مروني زوراء بدلالاتي ثم الراجملة حالية من يا المتكلم والزوراء
الارض البعيدة وذات مترع صفتها والمترع من قولهم حوض ترع يعني اناء المملوء بوف والراء
اي ممتلي وبيون بفتح الباء الموحدة وضم الياء المثناة تحت اي واسعة بعيدة الارجاء
وكان مقتضى الظاهر ان يقول لبيك ولكنه التفت من الخطاب الى الغيبة مثل حتى اذا كنتم
في الفلك وجرين بهم وشذت اضافة لبي الى الظاهر في قوله وهو اعرابي من بني اسد
دعوت لما نابني مسورا فلبى فلبي يدي مسور . واليه اشار الناظم بقوله .
وشذ ايلاء يدي لبي . وفي شرح الجوامع ان يدي في البيت زائدة انتهى ومسورا علم منصوب
على المفعولية بدعوت ولما بكسر اللام وتخفيف الميم متعلق بدعوت وما نابني بمعنى اصابني
صلة ما وجملة فلبي معطوفة على جملة دعوت والاصل فلبانى اي قال لي لبيك فحذف المفعول
والمعنى دعوت مسورا للامر الذي نابني من نوائب الدهر فلباني واصل هذا ان رجلا
دعى رجلا اسمه مسور ليغرم عنه دية لزمته فاجابه الى ذلك وخص يديه بالذكر لانهما
اللتان اعطتا المال حتى تخلص من نائبته وقيل كانت عادة العرب اذا دعا رجل رجلا مطلقا
بحاجة انتهى عن ذلك روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا دعا احدكم اخاه
فقال لبيك فلا يقولن لبي يديك وليقل اجابك الله بما تحب قاله الشاطبي وقال سيبويه هذا البيت
فيه رد على يونس في زعمه انه اي لبي مفرد واصله لبب بالف بعد الموحدة على وزن فعلل
بسكون العين فقلبت الفه ياء لاجل الضمير كما قلبت في لدا وعلى لاتصال الضمير بهما اذ يقال فيهما
لديك وعليك ووجه الرد من البيت ان الياء قد وجدت مع الظاهر ولو كانت الفه كالف
لدا وعلى لم تقلب مع الظاهر اذ يقال لدا الباب وعلى زيد فالالف على حالها وقول ابن الناظم
في شرح النظم ان خلاف يونس جار في لبيك واخواته وهم يعني انها اي غلط وانما
هو خاص بلبيك ومنها ما هو واجب الاضافة الى الجمل مطلقا اسمية كانت او فعلية
وهو اذ من اسماء الزمان وحيث خاصة من اسماء المكان واليهما اشار الناظم
بقوله . والزموا اضافة الى الجمل حيث واذ . فاما اذ فنحو واذكروا اذ انتم قليل باضافة
اذ الى الجملة الاسمية واذكروا اذ كنتم قليلا باضافة اذ الى الجملة الفعلية واذ في هذين
المثالين مفعول به لاذكر وزعم الجمهور انها ظرف لمفعول محذوف اي واذكروا نعمة الله عليكم
اذ انتم قليل واذ كنتم قليلا وشرط الاسمية ان لا يكون خبر المبتدا فيها فعلا ماضيا نص على
ذلك سيبويه وشرط الفعلية ان يكون فعلها ماضيا لفظا كما مثل او معنا لا لفظا نحو
واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت وقد اجتمع اضافتها للاسمية والفعلية بقسميها في قوله
تعالى اذ اخرجه الذين كفروا ثاني اثنين اذ هما في الغار اذ يقول لصاحبه لا تحزن وقد يحذف
ما اضيف اذ اليه من الجملة لعلم بها ويجاء بالتنوين عوضا منه اي من المضاف اليه
كقوله تعالى ويومئذ يفرح المؤمنون اي يوم اذ غلبت الروم يفرح المؤمنون فحذف جملة
غلبت الروم وعوض منها التنوين وكسرت الذال لالتقاء الساكنين واذ باقية على بنائها على الاصح

وما يجب اضافته الى الجمل

اي حسنة

واليه اشار الناظم بقوله . وان ينون يحتمل افراد اذ . واما حيث
فنحو جلست حيث جلس زيد باضافة حيث الى الجملة الفعلية وحيث زيد جالس
باضافة حيث الى الجملة الاسمية ولما كان اضافتها الى الجملة الفعلية اكثر فرع
مثال الفعلية على ذا الاسمية وشرط ذا الاسمية ان لا يكون الخبر فيها فعلا نص على ذلك
سيبويه وربما اضيفت حيث الى المفرد كقوله . ونطعنهم تحت الحبا بعد
ضربهم . ببيض المواضي حيث لي العمائم . فاضاف حيث الى لي وهو مصدر مفرد
ولا يقاس عليه خلافا للكسائي فانه قاس عليه ونطعنهم بضم العين يقال
طعنه بالرمح يطعنه بالضم وطعن في نسبه يطعن بالفتح هذا هو الصواب
والحبا بضم الحاء المهملة وتخفيف الموحدة جمع حبوة بكسر الحاء والمراد اوساطهم
وبيض المواضي السيوف القواطع ولي العمائم شدها على الرؤوس ومنها
ما يختص بالجمل الفعلية وهو لما الوجودية عند من قال باسميتها كابن السراج
وتبعه الفارسي وتبعهما ابن جني وتبعهم الشيخ عبد القاهر وجماعة فقالوا انها
اسم وهي ظرف بمعنى حين وقال ابن مالك بمعنى اذ واستحسنه في المغني لانها
مختصة بالماضي نحو لما جاءني اكرمته والصحيح عند سيبويه انها حرف
وجود لوجود واستدل له الموضح في شرح اللمحة بقوله تعالى فلما قضينا عليه الموت
ما دلهم ووجه الدليل منه انها لو كانت ظرفا لاحتاجت الى عامل يعمل
في محلها النصب وذلك العامل اما قضينا او دلهم اذ ليس معنا سواهما وكون
العامل قضينا مردود بان القائلين باسميتها يزعمون انها مضافة الى ما يليها والمضاف
اليه لا يعمل في المضاف وكون العامل دلهم مردود بان ما النافية لا يعمل ما بعدها
فيما قبلها واذا بطل ان يكون لها هنا عامل تعين انه لا موضع لها من الاعراب
وذلك يقتضي الحرفية انتهى واجيب بان العامل قضينا
وكونه مضافا اليه ممنوع فان القائلين باسميتها لا يقولون باضافتها الى ما
بعدها وقد صرح في المغني بذلك في اذا على قول المحققين ان العامل فيها
شرطها فقال لا ان اذا عندهم غير مضافة كما يقول الجميع فيها اذا جزمت
انتهى واذا عند غير الاخفش والكوفيين فانها تختص بالجمل الفعلية واليها
اشار الناظم بقوله . والزموا اذا اضافة الى جمل الافعال . ويقع شرطها وجوابها
ماضيين نحو واذا انعمنا على الانسان اعرض ومضارعين نحو واذا تتلى عليهم
يخرون ومختلفين نحو واذا سمعوا ما انزل الى الرسول الاية اذا تتلى
عليهم ايات الرحمن خروا وماضيا ما مرا نحو اذا طلقتم النساء فطلقوهن واما
نحو اذا السماء انشقت مما استدل به الاخفش والكوفيون من جواز دخول اذا
على الجمل الاسمية فمتاول وان احد من المشركين استجارك في التاويل فالسماء فاعل
بفعل محذوف يفسره المذكور والاصل اذا انشقت السماء انشقت كما ان احد فاعل بفعل
محذوف يفسره استجارك والاصل وان استجارك احد لان السماء مبتدا والفعل الذي
بعدها خبره وفي هذا القياس نظر لان شرط المقيس عليه ان يكون متفقا عليه
عند الخصم وليس هو هنا كذلك لان الاخفش والكوفيين لم يوافقوا على ان احد

ففي على نطعن بضم العين في الرمح ونطعن بفتحها في النسب

فى الا ابن يعيش ان يكون فاعلا بفعل محزوف بل يجوزون ابترايته لان ان الشرطية
لا تختص عندهم بالافعال كما قاله الموضح وغيره فلا فرق عندهم بين اذا وان فى عدم
الاختصاص بالجمل الفعلية واما قوله وهو الفرزدق . اذا باهلى تحته حنظلية
له ولد منها فذاك المذرع . فالبيت فهو المرفوع فعل يصلح للتفسير فعلى اضمار كان
وباهلى مرفوع به والجملة بعده خبرها او التقدير اذا كان باهلى تحته حنظلية وفى
حنظلية فاعل باستقر محزوفا او باهلى فاعل بمحزوف يفسره العامل فى حنظلية ورد
بان فيه حزف المفسر ومفسره جميعا وفيه ان الظرف دل على المفسر فكانه لم يحزف
والباهلى منسوب الى باهلة قبيلة من قيس عيلان بالعين المهملة والحنظلية
منسوبة الى حنظلة وهى اكرم قبيلة من تميم والمذرع الذى يكسر الراء بالدال
المهملة يعنى انه اذا ولد للرجل الباهلى من امراة حنظلية ولد فذاك الولد النجيب النجاع
الذى يتاهل لليس الدرع لشرف ابويه قال الدمامينى والظاهر انه المذرع بالذال
المعجمة وهو الذى امه اشرف من ابيه وقد اشتهر ان حنظلة اشرف من باهلة انتهى
والتعبير بالاضمار كان معهود كما اضمر هى وضمير الشان فى قوله وهو قيس
ابن الملوح او الصمة القشيرى او ابن الدمينة . ونبئت ليلى ارسلت بشفاعة
الى فهلا نفس ليلى شفيعها . فنفس ليلى خبر مقدم وشفيعها مبتدا موخر على
حد وكذ ملتو عين حبيبه . والخبر هنا واجب التقديم لئلا يعود ضمير من المبتدا
على الخبر الموخر لفظا ورتبة والجملة خبر كان المحزوفة هى واسمها ضمير الشان
والتقدير فهلا كان هو اى الشان وقيل التقدير فهلا شفعت نفس
ليلى لان الاضمار من جنس المذكور اقيس وشفيعها على هذا خبر لمبتدا محزوف اى هى
شفيعها قلت ويرجح من وجه اخر وهو ان ضمير الشان موضوع لتقوية
الكلام فلا يناسبه الحزف ويجاب عنه بانه حزف بعد العلم
فاغتفر فصل وما كان من اسماء الزمان بمنزلة اذ او اذا فى كونه اسم
زمان مبهم لما مضى كما ان اذ كذلك او لما ياتى كما ان اذا كذلك فانه يجوز لك ان
فيما تضيفه الى ما اضيف اليه فما كان بمنزلة اذ جاز ان يضاف للجملتين الاسمية والفعلية
والى ذلك اشار الناظم بقوله . وما كاذ معنى كاذ اضف جوازا فمنزلة تقول
جئتك زمن الحجاج امير بالرفع على الابتدا والخبر او زمن كان الحجاج اميرا
لانه اى لان زمن بمنزلة اذ فى افادة معنى المضى والناصب له جئت لانه بمعنى
الماضى فلا يعمل فيه الا ماض وما كان بمنزلة اذا جاز ان يضاف الى الجملة الفعلية
دون الاسمية فلذلك تقول اتيك زمن يقدم الحجاج بجر زمن مضافا الى الجملة
الفعلية والناصب له اتيك لانه مستقبل ولا يعمل فى المستقبل الا مستقبل ويمتنع
اتيك زمن الحجاج قادم على الابتدا والخبر لانه اى لان زمن بمنزلة اذا واذا
لا يضاف الى الجملة الاسمية فكذلك ما كان بمعناها هذا قول سيبويه
فى مشبه اذ واذا ووافقه الناظم فى مشبه اذا واقتصر عليه فى النظم دون
مشبه اذ احتجاجا بقوله تعالى يوم هم على النار يفتنون فاضيف يوم وهو
مشبه اذا فى الاستقبال الى الجملة الاسمية واذا الانتصاف اليه وقوله وهو سواد

ابن قارب

ابن قارب . وكن لى شفيعا يوم لا ذو شفاعة . بمغن فتيلا عن سواد بن
قارب . فاضاف يوم وهو مستقبل الى الجملة الاسمية ولا الانتصاف اليها
وهذا المذكور فى الاية والبيت ونحوه عند سيبويه مما نزل فيه المستقبل المحقق
وقوعه منزلة ما قد وقع ومضى فيوم فيه مشبه اذ لا مشبه اذا فلذلك اضيف
الى الجملة الاسمية ولو كان الزمان محدودا كاسبوع ويومين وشهر لم يضف الى
الجمل خلافا لبعض المغاربة فصل ويجوز فى الزمان المحمول على
اذ او اذا اذا اضيف الى جملة الاعراب على الاصل فى الاسماء والبناء على
الفتح حملا عليهما اى حملا على اذ واذا لانهما مبنيان لشبه الحرف فى الافتقار
المتاصل الى جملة واقتصر فى النظم على مشبه اذ فقال . وابن او اعرب ما كاذ
قد اجريا . فان كان ما وليه فعلا مبنيا بناء اصليا او عارضا فالبنا ارجح
واليه اشار الناظم بقوله . واختر بنا متلو فعل بنيا . واختلف فى علته
فقال البصريون للتناسب وقال ابن مالك بل لشبه الظرف حينئذ بحرف الشرط
فى جعل الجملة التى تليه مفتقرة اليه والى غيره وذلك ان قمت من قولك
حين قمت قمت كان كلاما تاما قبل دخول حين عليه وبعد دخولها حدث له
افتقار بشبه حين وامثاله بان فالبنا الاصلى كقوله وهو النابغة الزبيانى
على حين عاتبت المشيب على الصبى . فقلت الما اصح والشيب وازع . يروى
على وجهين على حين بالخفض على الاعراب وعلى حين بالفتح على البنا وهو
الارجح لكونه مضافا الى مبنى اصالة وهو عاتبت والبنا العارض نحو قوله
لا جتزين منهن قلبى تحلما على حين يستصبين كل حليم . يروى بخفض حين
على الاعراب وبفتحه على البنا لكونه مضافا الى مبنى وهو يستصبين فانه مضارع
مبنى على السكون لاتصاله بنون الاناث وماضيه استصبيت فلانا اذا عددته
صبيا اى جعلته فى عداد الصبيان وان كان ما وليه فعلا مضارعا معربا
او جملة اسمية فالاعراب ارجح من البنا عند الكوفيين والاخفش وواجب
عند جمهور البصريين لعدم التناسب واعترض عليهم فى دعوى الوجوب بقراءة
نافع هذا يوم ينفع بالفتح على البنا لا على الاعراب لان الاشارة الى اليوم كما
فى قراءة الرفع فلا يكون ظرفا والتوفيق بين القراءتين اليق واجاب
جمهور البصريين بان الفتحة فيه اعراب مثلها فى صمت يوم الخميس والتزموا لاجل
ذلك ان تكون الاشارة ليست لليوم والا لزم كون الشى ظرفا لنفسه واعترض
عليهم ايضا بنحو قوله . تذكر ما تذكر من سليمى على حين التواصل غير دانى .
يروى بفتح حين على البنا والكسر على الاعراب ارجح عند الكوفيين ومال الى مذهبهم
ابو على الفارسى من البصريين وتبعه ابن مالك فقال بعد قوله فى النظم . وقبل فعل
معرب او مبتدا اعرب ومن بنى فلن يفندا . اى لن يغلطه فصل مما يلزم الاضافة
لفظا ومعنى كلا وكلتا فانهما يضافان للظاهر والمضمر كما تقدم ولا يضافان الا
لما استكمل ثلاثة شروط احدها التعريف فلا يضافان لنكرة مطلقا فلا يجوز
كلا رجلين ولا كلتا امراتين عند البصريين خلافا للكوفيين فانهم اجازوا اضافتها

وارتنا فى كلتنا منقلبة عن واو وليست للتانيث
كما ذهب اليه الجرمى لان تا التانيث لا يكون ما
قبلها الا مفتوحا والعامل بعد وتوالى ثلاث فتحات
بين من الاعلام

اي النكرة المختصة نحو كلا رجلين عندك محسنان فان رجلين قد تخصصا بوصفهما
بالظرف وحكوا كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدها اي تاركة للغزل فاليد في
المعنى وهو مغير لما اطلقه هنا و الشرط الثاني الدلالة على اثنين اما بالنص
مفرد كان او مضمر اما الظاهر فنحو كلاهما وكلتاهما والثاني نحو كلا البستانين
وكلتا الجنتين او بالاشتراك بين المثنى والجمع نحو قوله . كلانا غني عن اخيه
حياته . ونحن اذا متنا اشد تغانيا . فان كلمة نا مشتركة بين الاثنين والجماعة
فلا يجوز اضافة كلا اليها والشاهد في قوله اي الجبن والبخل قرا . وكلا ذلك وجه
وقبل لان ذا وان كانت حقيقة في الواحد الا انها مثناة في المعنى لانها مشار
بها الى اثنين وهما الجبن والبخل مثله في قوله تعالى لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك
اي بين البكر والفارض فاسم الاشارة في الموضعين يعود الى ما ذكر اي وكلا ما ذكر
من الخير والشر وبين ما ذكر من الفارض والبكر والبيت قاله عبد الله بن الزبعري يوم
احد قبل اسلامه والمدى بفتح الميم والدال المهملة الغاية والوجه بفتح الواو وسكون
الجيم مستقبل كل شيء والقبل بفتح القاف والباء الموحدة يطلق على امور منها الجهة
انواع ذكر ذلك بعضهم في القاموس يقول ان الخير والشر غاية ينتهيان اليها ويقفان
عندها وكلاهما امر يستقبله الانسان ويعرفه وضبطه بعضهم القبل في البيت
بكسر القاف وفتح الباء على انه جمع قبلة بمعنى ان كلهما بمثابة القبلة التي يتوجه اليها
المصلي والشرط الثالث ان يكون المضاف اليه كلا وكلتا كلمة واحدة فلا
يضافان الى كلمتين متفرقتين فلا يجوز كلا زيد وعمرو والى هذه الشروط الثلاثة
اشار الناظم بقوله . لمفهم اثنين معرف بلا . تفرق اضيف كلتا وكلا . فاما قوله .
كلا اخي وخليلي واجدي عضدا . في النائبات والمام الملمات . باضافة كلا
الى متفرق وهما اخي وخليلي فمن نوادر الضرورات والخليل من الخلة وهي كما قال ابو بكر
ابن دريد اصفى المودة التي توجب الاختصاص بتخلل الاسرار وقال غيره اصل الخلة
المحبة والعضد والساعد بمعنى وهو من المرفق الى الكتف وكني به عن الاعانة والتقوية
فان العضد قوام اليد وبشدته تشتد والنائبات المصائب والالمام النزول والملمات جمع ملمة
وهي نازلة الدهر وكلا مبتدا وواجدي بكسر الدال معرب مضاف الى مفعوله الاول وهو يا المتكلم
خبر المبتدا وعضدا مفعوله الثاني واجاز ابن الانباري اضافتها الى المفرد بشرط تكررها نحو
كلاي وكلاك محسنان ويجوز مراعاة لفظ كلا وكلتا في الافراد نحو كلتا الجنتين اتت ومراعاة
معناهما وهو قليل وقد اجتمعا في قول الفرزدق . كلاهما حين جد الجري بينهما قد
اقلعا وكلا انفيهما رابي . فالحق اقلعا ضمير التثنية مراعاة للمعنى وافرد رابي مراعاة للفظ
ومنها اي بمعنى الكلمة وتذكيرا فيها وتضاف للنكرة مطلقا سواء كانت النكرة مفردة ام مثناة
ام مجموعة نحو اي رجل واي رجلين واي رجال وتضاف للمعرفة اذا كانت المعرفة مثناة
نحو فاي الفريقين احق او كانت المعرفة مجموعة نحو ايكم احسن عملا ولا تضاف اي اليها
اي الى المعرفة حال كونها مفردة عن التثنية والجمع الا ان كان بينهما اي بين اي والمعرفة
المفردة جمع مقدر نحو اي زيد احسن في المعنى اي اجزاء زيد احسن فيقدر اي وزيد لانه مفرد
يدل على الجمع وهو اجزاء او عطف مثلها عليها بالواو كقوله . فلئن لقيتك خاليين

تعلمن

تعلمن . ايي وايك فارس الاحزاب . اذ المعنى اينا فارس الاحزاب والى
هذين الشرطين اشار الناظم بقوله . ولا تضف لمفرد معرف . ايا وان كررتها فاضف . او تنو
الاجزا والسر في ذلك كله ان ايا الاستفهامية اسم عام لجميع الاوصاف فلا يخلو اما ان
يراد بها تعميم اوصاف بعض الاجناس او تعميم اوصاف بعض ما هو متشخص باحد وجوه
التعريف فان كان المراد بها الاول اضيفت الى منكر وكانت في المعنى وكانت معه بمنزلة
كل في صحة دلالة المنكر على العموم مفردا او مثنى او مجموعا بحسب ما يراد من العموم فيقال
اي رجل واي رجلين واي رجال على معنى اي واحد من الرجال واي اثنين منهم واي جماعة
منهم وان كان الثاني اضيفت الى معرفة وامتنع ان تطابقه في المعنى وكانت معه بمنزلة
بعض لعدم صحة دلالة المعرفة على العموم وكذلك وجب كونه اما مثنى او مجموعا واما
مكررا مع اي بالواو لان المفردين مع الواو في حكم المثنى لكونه لمطلق الجمع واما على
تقدير مضاف دال على الجمع ولا تضاف اي الموصولة الا لمعرفة نحو ايهم اشد لان معناها
معنى الذي وهو معرفة ولا يجوز ان تضاف الى نكرة لا تقول اضرب اي رجل هو افضل
خلافا لابن عصفور في اجازته ذلك ولا تضاف اي المنعوت بها والواقعة حالا
الا للنكرة فالاول نحو مررت بفارس اي فارس بخفض اي نعت لفارس والثانية
نحو مررت بزيد اي فارس بنصب اي على الحالية من زيد وانما وجب اضافتها الى النكرة فيهما
لان نعت النكرة والحال يجب ان يكونا نكرتين ومعنى اي فارس كامل في الفروسية
واليها اشار الناظم بقوله . واخصص بالمعرفة . موصولة ايا وبالعكس الصفة
واما اي الاستفهامية والشرطية فيضافان اليهما اي الى المعرفة والنكرة والى ذلك
اشار الناظم بقوله . وان تكن شرطا او استفهاما . فمطلقا كمل بها الكلاما . لان معنى
الاستفهام والشرط يوجد بالمعرفة والنكرة وتلك اربعة امثلة مثال الاستفهامية المضافة
الى معرفة نحو ايكم ياتيني بعرشها ومثال الشرطية المضافة لمعرفة ايما الاجلين قضيت
فلا عدوان علي ومثال الاستفهامية المضافة الى نكرة فباي حديث ومثال الشرطية
المضافة الى نكرة قوله اي رجل جاءك فاكرمه والحاصل ان اقسام اي خمسة
وهي ضربان ما لا يجوز قطعه عن الاضافة في اللفظ وهو اثنان المنعوت به والواقعة حالا
وما يجوز وهو ثلاثة الموصولة والاستفهامية والشرطية فالاول نحو اضرب ايا افضل والثانية
نحو فقلت لهم اي والثالثة نحو ايا ما تدعوا ومنها لدن وهي بمعنى عند فتكون اسما
لمكان الحضور وزمانه كما ان عند كذلك واليه اشار الناظم بقوله . والزموا اضافة
لدن فجر الا انها اي لدن تختص عن عند بستة امور احدها انها ملازمة لمبدا
الغايات الزمانية والمكانية جمع غاية وهي المسافة وعند غير ملازمة لمبدا الغايات
فمن ثم اي من اجل ان لدن وعند يكونان لمبدا الغايات وان اختلفا في اللزوم وعدمه
يتعاقبان اي يتداولان على شيء واحد في نحو جئت من عنده ومن لدنه وقد اجتمعا
في التنزيل قال الله تعالى في حق الخضر اتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علما
وتوجيه بعند فيهما او بلدن فيهما ذلك ولكن تركه دفعا لتكرار اللفظ بخلاف نحو
جلست عنده فلا يجوز فيه جلست لدنه لعدم معنى الابتداء هنا لان حرف الابتدا
وهو من غير موجود هنا والامر الثاني ان الغالب في لدن استعمالها مجرورة بمن

ونصبها قليل حتى انها لم تات في التنزيل منصوبة وجر غدوة بعدها ونحوه لدن في الكثرة
والامر الثالث انها مبنية على السكون وعلة بنائها تشبيهها بالحرف في لزوم
استعمال واحد وهو الظرفية وعدم التصرف الا في لغة قيس فانها معربة عندهم
تشبيها بعند وبلغتهم قرئ لينذر باسا شديدا من لدنه باسكان الدال واشمام
الضم وكسر النون والهاء ووصلها بياء في الوصل وهي قراءة ابن بكر عن عاصم وفي
امالي ابن الشجري قال ابو علي فاما ما روي عن عاصم من قراءته من لدنه بكسر النون
فان ذلك لا لالتقاء الساكنين حيث سكنت الدال اسكان الباء من سبع وليست كسرة
اعراب انتهى فظهر بهذا ان لدن مبنية في اعم اللغات خلافا لمن زعم انها معربة في الجميع
والامر الرابع جواز اضافتها الى الجمل كقوله وهو القطامي صريع غوان
راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوائب. فاضاف لدن الى جملة
شب والصريع المصروع وهو المطروح على الارض غلبة والغواني بغين معجمة مفتوحة
جمع غانية وهي الجارية التي غنيت اي استغنت بحسنها عن الحلي وراقهن ورقنه
اعجبهن واعجبنه والذوائب جمع ذؤابة من الشعر بهمزة بعد الذال المعجمة في المفرد
وكان حقها ان تثبت في الجمع لكنهم استثقلوا وقوع الف الجمع بين همزتين فابدلوا
الاولى واوا وهذا البيت لا دليل فيه اذ يحتمل ان يكون على اضمار ان بدليل انها
تظهر بعدها احيانا قاله ابن الشجري ويرده تقدير سيبويه في لدن شولا اذ كانت
شولا وقد جاز فيه حذف الموصول الحرفي وبقاء صلته والامر الخامس جواز
افرادها عن الاضافة قبل غدوة كقوله. وما زال مهري مزجر الكلب منهم
لدن غدوة حتى دنت لغروب. بنصب غدوة فنصبها لدن على التمييز لان لدن في
اخرها نون ساكنة وقبلها دال تفتح وتضم وتكسر كما هو معروف في لغاتها العشرة
وقد تحذف نونها فشابهت حركات الدال الحركات الاعراب من جهة تبدلها وشابهت
النون التنوين من جهة جواز حذفها فصارت لدن غدوة في اللفظ كراقود خلا
فنصب غدوة على التمييز بلدن كنصب خلا براقود او على التشبيه بالمفعول به
في نحو ضارب زيدا فان نونها تثبت تارة وتحذف اخرى كما في اسم الفاعل فجعلت عمله
بل قال ابو علي النون في لدن زائدة نقل ذلك عنه ابن الشجري وبه يتضح تشبيه
لدن بضارب منونا حتى نصبت بعدها غدوة وانهما يتضح قول الناظم. ونصب غدوة
بها او نصبه انما على اضمار كان واسمها وابقاء خبرها والاصل لدن كان الوقت غدوة
والذي دل على الوقت كلمة لدن قاله ابن مالك وقال هذا حسن لان فيه ابقاء لدن على
ما ثبت لها من الاضافة وتوفيره من لدن شولا بالنصب على هذا ليس بلدن وانما هو بكان
المحذوفة فلا يصح عطفه على ما قبله بدون تقدير وحكى الكوفيون في غدوة
رفعها بعدها اي بعد لدن على اضمار كان تامة اي لدن كانت غدوة وقال ابن
جني تشبيهه بالفاعل مرفوع قال المرادي وظاهره انه مرفوع بلدن والجر القياس
كما يجر سائر الظروف وهو الغالب في الاستعمال ولا تكون غدوة بعد لدن الا منونة
وان كانت معرفة ولا تنصب غدوة الا مع وجود النون في لدن دون حذفها وعمر
لا ينصب شيء من المفردات بعدها الامر السادس انها اي لدن لا تقع الا فضلة

[illegible]

لخلاف

لخلاف عند فانه قد تكون عمدة تقول السير من عند البصرة فتجعل عند خبرا عن
السير والخبر عمدة وهذا المخالف تصحيحه في باب المبتدأ ان الخبر متعلقها المحذوف
لا ان يقال الناظم فسره اعطى ماله من العمدية ولا تقول السير من لدن البصرة
لان ذلك يخرجها عما استقر لها من ملازمة الفضلية ومنها مع والغالب استعمالها
مضافة فتكون ظرفا وهي حينئذ اسم لمكان الاجتماع وهذا الخبر بها عن الذوات
نحو زيد معك ولزمان الاجتماع نحو جئتك مع العصر ومرادفة عند فيجر بها كقراءة
بعضهم هذا ذكر من معي بكسر ميم من وحكاية سيبويه ذهب من معه بالجر وهي
اسم بدليل جرها بمن وتنوينها عند افرادها عن الاضافة نحو جاءا معا معرب
لانه ثلاثي الاصل الا في لغة ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان ابو قبيلة وغنم
بفتح الغين المعجمة وسكون النون فهو ثعلبة بن وائل ابو حي فتبنى على السكون
لتضمنها معنى حرف المصاحبة وضعا لم يوضع قاله الشاطبي كقوله وهو
الراعي كما قال الشاطبي او جرير كما قال العيني. فريشي منكم وهواي معكم
وان كانت زيارتكم لماما. الرواية بتسكين عين معكم ولم يثبت سيبويه ذلك
لغة بل حكم عليه بالضرورة وخالفه المتاخرون محتجين بان ذلك ورد في
الكلام نقل عن الكسائي ان ربيعة تقول ذهبت مع اخيك وجئت مع ابيك
بالسكون ومن جمعه تجمع على مثل تجمع والريش اللباس الفاخر او المال
ونحوه ولماما بكسر اللام وتخفيف الميم وقتا بعد وقت وان تلي مع الساكنة
العين ساكن اخر جاز كسرها على اصل التقاء الساكنين وفتحها استصحابا
للاصل او اتباعا نحو مع القوم بكسر العين وفتحها وعبارة التسهيل وتسكين
عينها قبل حركة وكسرها قبل سكون لغة ربيعة فافهم ما لم يفهمه الموضح وهو
ان عينها تسكن قبل حركة نحو جئت معك وتكسر قبل سكون نحو جئت مع الرجل
وتكن الموضح حاول شرح قول الناظم. ومع مع فيها قليل ونقل فتح وكسر لسكون
يتصل. وقد تفرد مع عن الاضافة فتنون وتكون بمعنى جميعا فتنصب على
الحال من الاثنين نحو جاءا معا قال. فلما تفرقنا كاني ومالكا. لطول اجتماع
لم نبت ليلة معا. او من الجماعة المذكرين والمؤنثات كقول الخنساء
. وافنى رجالي فبادوا معا فاصبح قلبي بهم مستفزا. بفتح الفاء وبالزاي اسم
مفعول من استفزه الخوف اذا ازعجه والثاني كقول متمم بن نويرة. اذا حنت
الاولى سجعن لها معا. اي اذا صوتت الحمامة الاولى صوتن جميعا لاجل تصويتها
واختلف في حركة معا اذا نونت فذهب
الخليل وسيبويه الى انها فتحة اعراب والكلمة ثنائية في حال الافراد كما كانت
في حال الاضافة وذهب يونس والاخفش الى ان الفتحة فيها كفتحة
تا فتى لانها لما افردت ردت اليها لامها المحذوفة فصارت اسما مقصورا منقوصا
في الاضافة تاما في الافراد ولكن حذفت الفها في الوصل للساكنين لالفه والتنوين
كما حذفت الف فتى في نحو فتى زيد قال ابن مالك وهذا هو الصحيح بقولهم الزيدان
معا والزيدون معا فيوقعون معا في موضع رفع كما توقع الاسماء المقصورة نحو

هم عمرو وقد كان باقيا على النقص بعد الذين مع كما قيل هم بدوا حرة على من راهم
واعترض بان معاطفا في موضع الخبر فلا يلزم ما قاله ومنها غير وهو
اسم دال على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد
او بالصفات كقولك لمحمد دخلت بوجه غير الذي خرجت به وتعبير المراد هنا
بالحقيقة هنا الماهية والا لا تدخل نحو زيد غير عمرو فان ماهيتهما واحدة وهي
الحيوان الناطق والتركيب صحيح واذا وقع غير بعد ليس وعلم المضاف اليه
جاز ذكره كقبضت عشرة ليس غيرها برفع غير على انها اسم ليس وخبرها
محذوف والتقدير ليس غيرها مقبوضا وبنصبه على انها خبر ليس واسمها محذوف
والتقدير ليس المقبوض غيرها وجاز حذفه لفظا فيضم بغير تنوين ثم اختلف
في ضمة فقال المبرد والجرمي واكثر المتاخرين ضمة بناء لانها اي غير كقبل وبعد
في الابهام والقطع عن الاضافة ونية المضاف اليه وذهب ابن سيبويه فهي اسم
ليس او خبر لها والخبر او الاسم محذوف وعلى تقدير الاسمية فهي في محل رفع وعلامة رفعها
ضمة مقدرة في محلها لان هذه الضمة الموجودة لانها ضمة بناء وعلى الخبرية فهي في
موضع نصب والتقدير على الرفع ليس غيرها مقبوضا وعلى النصب ليس المقبوض
غيرها بحذف خبر ليس وذلك الخبر ومن الثاني اسم والبناء على الضم انشاد الناظم
بقوله . واضم بناء غيرا ان عدمت ما . له اضيف ناويا ما عدما . وقال الاخفش
ضمة غير ضمة اعراب وحذف التنوين للاضافة تقديرا لان المضاف اليه ثابت في التقدير
عنده لا انها اسم ككل وبعض في جواز القطع عن الاضافة لفظا لا ظرف للزمان
كقبل وبعد ولا للمكان كفوق وتحت وعلى هذا فهي اسم لليس وعلامة رفعه الضمة
الظاهرة لا خبر لان خبر ليس لا يرفع وهذان القولان في الضمة جوزهما ابن خروف
فعلى البناء هي اسم او خبر وعلى الاعراب هي اسم لا خبر ويجوز فيها الفتح مع التنوين
لقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى ودونه لنية لفظ المضاف اليه فهي خبر لانه
منصوب واسم ليس محذوف والتقدير ليس المقبوض غيرها او غيره والحركة على هذا اعراب
باتفاق واعترض بان غير لا يجوز بناؤها على الفتح اذا اضيفت الى مبني فيحتمل
انها بنيت حال الاضافة ثم حذف المضاف اليه وبقي البناء على حاله وعلى هذا فيحتمل
ان تكون اسما وان تكون خبرا انتهى الفتح مع التنوين والضم مع التنوين فالحركة
اعراب باتفاق لان التنوين اما للتمكين فهو خاص بالمعرب او للتعويض فكان المضاف اليه
مذكور وقيل حذف ما تضاف اليه غير بعد قولهم ليس بناء على انه لا يجوز بعد لا النافية
كما صرح به في المغني وقال انه لحن وبالغ في الانكار على من تكلم به في شرح الشذور
ورد بان ابا العباس كان يقول لا غير بالبناء على الضم كقبل وبعد وكذا قال الزمخشري
وابن الحاجب وابن مالك وانكر عليه في باب القسم من شرح التسهيل جوابا بانه لا يعتمد
مورد بناء لعدم علم ان اضيفت لا غير تسلسل وتبعه صاحب الفنا . ومنها قبل وبعد
ويجب اعرابهما نصبا على الظرفية او خفضا بمن فقط في ثلاث صور احداها ان
يصرح بالمضاف اليه كجئتك بعد الظهر وقبل العصر ومن قبله ومن بعده ولا يختصان
بالزمان فقد يكونان للمكان كقولك داري قبل دارك او بعدها وهذا سهل حفظا من عليهما

عند

عند البصريين قاله الدماميني الصورة الثانية ان يحذف المضاف اليه ويبقى
ثبوت لفظه فيبقى الاعراب ويترك التنوين على حالهما كما لو ذكر المضاف اليه
كقوله . ومن قبل نادى كل مولى قرابة . فما عطفت مولى عليه العواطف
بخفض قبل بلا تنوين على نية لفظ المضاف اليه اي ومن قبل ذلك بحذف ذلك من اللفظ
وقدره ثابتا وقرى في الشواذ لله الامر من قبل ومن بعد بالجر من غير تنوين اي
من قبل الغلب ومن بعده وهي قراءة الجحدري والعقيلي الصورة الثالثة
ان يحذفا ولا ينوي شيء لا لفظه ولا معناه فيبقى الاعراب المذكور بحاله من النصب
على الظرف او الخفض بمن ويرجع التنوين الذي كان حذف للاضافة
لزوال ما يعارضه من الاضافة في اللفظ والتقدير كقراءة بعضهم لله الامر
من قبل ومن بعد بالجر والتنوين وقوله وهو عبد الله بن يعرب . فساغ لي
الشراب وكنت قبلا . اكاد اغص بالماء الفرات . بنصب قبلا على الظرفية
والرواية المشهورة بالماء الحميم والذي رواه الثعالبي بالماء الفرات قال الموضح
ونحو لا انسب لانه العذب والحميم الحار ومنه اشتقاق الحمام وقيل
الحميم البارد فهو من الاضداد وقوله . ونحن قتلنا الاسد اسد خفية . فما
شربوا بعدا على لذة خمرا . بنصب بعدا على الظرفية ويحتمل ان يكون التنوين
فيه وفي البيت قبله للضرورة وهي المسئلة المشهورة قال الدماميني مسئلة اذا
نونت الغايات للاضطرار فمختار سيبويه واصحابه تنوينه مرفوعا وعليه قوله .
فما شربوا بعد على لذة خمرا . ويختار الخليل واصحابه تنوينه منصوبا وعليه قوله . فساغ
لي الشراب وكنت قبلا انتهى وهما نكرتان في هذا الوجه لعدم الاضافة لفظا
وتقديرا ولذلك نونا كما ينون سائر الاسماء النكرات تنوين التمكين وقال
بعضهم هما معرفتان بنية الاضافة وتنوينهما تنوين عوض قال ابن مالك في شرح
الكافية وهذا القول عندي حسن ومعرفتان في الوجهين قبله بالاضافة لفظا في
الاول وتقديرا في الثاني فان نوي معنى المضاف اليه دون لفظه بنيا لافتقارهما
الى المضاف اليه معنى كافتقار الحرف لغيره وبنيا على حركة فرارا من التقاء الساكنين
وعلى الضم تشبيها بحركة البناء كتب الاعراب نحو لله الامر من قبل ومن بعد
في قراءة الجماعة السبعة بالضم من غير تنوين وهما في هذه الحالة معرفتان بالاضافة
الى معرفة منوية والاصل والله اعلم لله الامر من قبل الغلب ومن بعده وقال
الحوفي انما يبنيان على الضم اذا كان المضاف اليه معرفة اما اذا كان نكرة فانهما
يعربان سواء نوي معناه او لا انتهى واذا بنيت الظروف على الضم تسمى غايات
لان الاصل فيها ان تكون مضافة وغاية الكلمة المضافة ونهايتها اخر المضاف اليه
لانه تتمته اذ به تعرف فاذا حذف المضاف اليه وتضمنه المضاف صار اخر المضاف
غايته قاله الدماميني ومنها اول ودون والجهات الست
كيمين وشمال ووراء وامام وفوق وتحت وهي على التفصيل المذكور في
قبل وبعد من انها اذا اضيفت لفظا اعربت نصبا على الظرفية او خفضا بمن واذا
لم تضف لا لفظا ولا تقديرا اعربت الاعراب المذكور ونونت واذا حذف المضاف اليه فان

قال بعضهم الحميم من هنا الضد على الحرى الروايتين الماء البارد والحميم الماء الحار وهو من الاضداد والحميم العرق والحميم العرق وقوله تعالى شرابا من حميم انتهى

نوي لفظه اعرب الاعراب المذكور ولم تنون وان نوي معناه بنيت على الضم تقول جاء القوم
ولتحول خلفُ وامامُ بالضم فيهما تريد خلفهم وامامهم ولكنك حذفت المضاف اليهما
ونويت معناه وبنيتهما على الضم قال رجل من بني تميم. لعمرك لانه بعلة بن سامر نعشا
يبشر عليه من قدام. بالضم والاصل من قدامه بحذف المضاف اليه ونوى معناه فبناه
على الضم وبعلة بفتح الباء الموحدة فوق وكسر العين المهملة وتشديد اللام علم رجل وروى
ابن مزاحم ويشبه بضم الياء المثناة تحت وفتح الشين المعجمة بعد وقال معن بن اوس
لعمرك ما ادري واني لاوجل على اينا تعدو المنية اول. بالضم والاصل اول الوقتين
وذلك لان لكل منهما وقتا يموت فيه بعد الاخر كما سابقا ولا يعرف عدو المنية في اول
الوقتين المقدرين لهما على اي الرجلين والمنية الموت وحكي ابو علي الفارسي ابدا بهذا
من اول بالضم على نية معنى المضاف اليه والاصل من اول الامر وبالخفض على نية
لفظه وبالفتح على نية تركهما ومنعه من الصرف للوزن والوصف لانه اسم تفضيل
بمعنى الاسبق واستغربنا من حكاية ابي علي ان اول له استعمالان احدهما
ان يكون اسما كقبل والثاني ان يكون صفة كالاسبق وقال اخر. اذا انا
لم او من عليك ولم يكن. لقاؤك الا من وراء وراء. بالضم وانشد سيبويه. لا يحمل الفارس
الا الملبون المحض من امامه ومن دون. بالسكون والقافية هنا لو كانت مطلقة
الروي لكان مبنيا على الضم لانه في نية الاضافة قاله الشاطبي وتقول جلست يمين
وشمال وفوق وتحت بالضم فيهن والاصل يمينك وشمالك وفوقك وتحتك ومنها حسب
بسكون السين وله في العربية استعمالان احدهما ان تكون بمعنى كاف اسم فاعل
كفى فتستعمل مضافة استعمال الصفات المنكرة المشتقة فتكون نعتا للنكرة لانها
لم تتعرف بالاضافة حملا على ما هي بمعناه كمررت برجل حسبك من رجل اي كاف لك
عن غيره وحالا للمعرفة كهذا عبد الله حسبك من رجل بنصب حسبك على الحال من عبد
الله اي كافيا لك عن غيره وتستعمل استعمال الاسماء الجامدة من جموع على الابتدا نحو حسبهم
جهنم فحسبهم مبتدا وسوغ الابتدا به الاختصاص بالاضافة وجهنم خبر وتجوز العكس
وهو اولى لان جهنم معرفة بالعلمية وحسب نكرة وتنصب اسما لان نحو فان حسبك الله
فحسبك اسم ان والله خبرها وهذا يؤيد الاعراب الاول وتجر بالحرف نحو بحسبك درهم
فحسبك مبتدا ودرهم خبره ولا يجوز العكس لان حسبك نكرة مختصة ودرهم غير مختصة
وبهذا الاستعمال الثاني يرد على من زعم انها اسم فعل بمعنى يكفي فان العوامل
اللفظية نحو ان والباء في المثالين الاخيرين لا تدخل على اسماء الافعال باتفاق ولا العوامل
المعنوية على الصحيح والاستعمال الثاني من اصل التقسيم ان تكون حسب بمنزلة لا غير
في المعنى فتستعمل مفردة عن الاضافة في اللفظ وينوى لفظ المضاف اليه وحسب
هذه هي حسب المتقدمة في الاستعمال السابق ولكنها عند قطعها عن الاضافة
تجدد لها اشرابها هذا المعنى الدال على النفي وتجدد لها ملازمتها للوصفية
او الحالية او الابتدا بعد ان كانت معربة بحسب العوامل تقول في الوصفية رايت رجلا
حسب وفي الحالية رايت زيدا حسب بحذف المضاف اليه منهما ونوى معناه فبنيت على
الضم قال الجوهري كانك قلت حسبي او حسبك فاضمرت ذلك ولم تنون انتهى

وعني

وعني بالاضمار الحذف وكانه قال بحذف المضاف اليه منهما او ضمرته في لفظه ولم تنون
لانك نويت معنى المضاف اليه فبنيتها على الضم كقبل وبعد وتقول في الابتدا قبضت
عشرة فحسب فحسب مبتدا حذف خبره اي فحسبي ذلك والمعنى رايت رجلا لا غير
ورايت زيدا لا غير وقبضت عشرة لا غير وقد دخلت الفاء في الاخيرة تزيينا للفظ كما تدخل
على قط في قولك قبضت عشرة فقط وانتهى كلام ابن مالك في قوله في النظم قبل
كغير بعد حسب اول ودون والجهات ايضا وعل واعربوا نصبا اذا ما نكرا قبلا وما
من بعده قد ذكرا انها اي حسب تعرب نصبا اذا نكرت كقبل وبعد قال ابو حيان ولا
وجه لنصبها لانها غير ظرف وقد ذكرها مع الظروف الا انه نقل عنهم نصبها حالا
اذا كانت نكرة انتهى كلامه فان اراد ابو حيان بكونها نكرة قطعها عن الاضافة
لفظا فقضي ان استعمالها حسبا اي حينئذ قطعنا عن الاضافة منصوبة
سائغ في كلامهم واقتضى انها كانت مع الاضافة معرفة بالاضافة وهذان
الاقتضاءان كلاهما ممنوع اما الاول فلانها اذا قطعت عن الاضافة وجب بناؤها
على الضم واما الثاني فلانها نكرة دائما اضيفت ام لم تضف وان اراد ابو حيان
تنكيرها مع الاضافة فلا وجه لاشتراطه تنكيرها حينئذ اي حين اذ كانت
مضافة لانها لم ترد في كلامهم الا نكرة كذلك لان اضافتها لا تفيد التعريف وانما هي
في تقدير الانفصال كما صرح به ابن مالك في شرح العمدة وايضا فلا وجه لتوقفه
اي توقف ابي حيان في تجويز انتصابها على الحال حينئذ اي حين اذ كانت مضافة
فانه اي فان نصبها على الحال مشهور في غالب الكتب حتى انه مذكور في كتاب
الصحاح للجوهري مع كثرة تداوله لا يرى له مزيدا وحريا قال صاحب الصحاح ويقد
تقول هذا رجل حسبك من رجل وتقول في المعرفة هذا عبد الله حسبك من
رجل فتنصب حسبك على الحال انتهى نصه فحسبك في الاول وقعت بعد نكرة
مرفوعة على انه نعت لها وفي الثاني وقعت بعد معرفة فنصبت على انها حال منها
وهي في الصورتين نكرة وان كانت مضافة لمعرفة لما تقدم من ان اضافتها
لا تفيد التعريف وايضا فلا وجه للاعتذار عن ابن مالك بزاده اي بنصبها على الحال
اذا نكرت فقلنا ان لها حالة تعريف وحالة تنكير كان مراده بقوله واعربوا
نصبا اذا ما نكرا التنكير الذي ذكره في قبل وبعد وهو ان تقطع عن الاضافة
لفظا وتقديرا وتنصب على الضم فيه بحيث يقال رايت زيدا حسبا ومحبا ولم يسمع
ذلك لا لمطلق التنكير كما توهمه ابو حيان وما ذكره الموضح من ان مراد الناظم ذلك
لا يدفع الانتقاد وانه صوابه ان يحمل عموم قوله وما من بعده قد ذكرا على المجموع لا على
كل فرد حتى لا يرد عليه حسب ولا عل الاتية واما عل فانها توافق فوق في افادة
معناها وهو العلو وفي بنائها على الضم اذا كانت معرفة فيما اذا اريد بها علو
معين كقولك اخذت الشي العلاني من اسفل الدار والشي العلاني من عل اي من
فوق الدار وكقوله وهو الفرزدق يهجو جريرا. ولقد سددت عليك كل ثنية.
واتيت نحو بني كليب من عل. اي من فوقهم والشنظ بن العقبة وتوافق فوق
ايضا في اعرابها اذا كانت نكرة فيما اذا اريد بها علو مجهول كقوله وهو امرؤ

الفيض الكوري يجعا برسا. مكر مفر مقبل مدبر معا. كجلمود صخر حطه السيل
من عل. اي بكر اللام اي من شيء عال وكما انها اي وكما انها عل موقوف في امرين احدهما
انها لا تستعمل الا مجرورة بمن دايما والثاني انها لا تستعمل مضافة بخلاف ما فوق فيهما كذا
قال جماعة منهم ابن ابي الربيع وهو الحق وكلام ذكر ابن مالك انها في عل ادهر الا انه لا
انها تجوز اضافتها وقد صرح الجوهري بذلك في الصحاح فقال يقال اتيته من عل الدار
بكسر اللام اي من عاليها وهو نص فيه وقاله في شرح الشذور ومقتضى قوله في النظم
واعربوا نصبا اذا ما نكرا. قبلا وما من بعده قد ذكرا انه يجوز انتصابه على الظرفية
او غيرها كالحالية وما الظن مشار من هذين الامرين وهما جواز اضافتها وجواز نصبها
على الظرفية وغيرها موجودا في كلامهم وانما يسكت القول قليلا في شرح نهاتيس
اللفظ وهما حجة وعلى اني لم ار احدا من الشراح وما هما حفظهما من الشرح وفيما
ذكرته كفاية لمن تدبره والحمد لله على تيسير ذلك **فصل** يجوز ان يحذف
ما علم من مضاف ومضاف اليه فان كان المحذوف هو المضاف فالغالب ان يخلفه في اعرابه
المضاف اليه وهو في ذلك على قسمين سماعي وقياسي فالسماعي ما يمنع استبداد القائم
مقام المضاف بالاعراب في المعنى كقول عمر بن ابي ربيعة. لا تلمني عتيق حسبي الذي بي ان بي
يا عتيق ما قد كفاني. اراد يا ابن ابي عتيق والقياسي ما لا يمنع فيه ذلك وهو اما فاعل
نحو وجاء ربك اي امر ربك او نائب عن الفاعل نحو ونزل الملائكة تنزيلا اي نزول الملائكة
قاله ابن جني وفيه نظر او مبتدا نحو ولكن البر من امن بالله اي بر من امن قاله الشاطبي
او خبر عن المبتدا نحو. بشر الناس يا ميت بيت اهله. اي ميتة ميت او مفعول به نحو
واسأل القرية اي اهلها او نحو واشربوا في قلوبهم العجل اي حب العجل او مفعول مطلق كقول الاعشى ميمون. الم تغتمض
عيناك ليلة ارمدا. اي اغتماض ليلة ارمدا او مفعول فيه نحو قولهم اتيتك طلوع الشمس
اي وقت طلوع الشمس او مفعول له نحو جيت زيدا فضله اي ابتغا فضله قاله ابن الخباز
او مفعول معه نحو جاء زيد والشمس اي وطلوع الشمس او حال نحو تفرقوا ايادي
سبا اي مثل ايادي سبا او مجرور بالحرف نحو كالذي يغشى عليه من الموت اي كدوران
عين الذي يغشى عليه من الموت او بالاضافة نحو والجول عطا اليوم دون غد اي دون
عطا غد ثم تارة يكون المحذوف مطرحا وهو الاكثر وتارة يكون ملتفتا اليه ويعرف
ذلك بعود الضمير ونحوه فالاول نحو واسال القرية التي كنا فيها اي اهل القرية
ما اهلكها ولو التفت اليه هنا لقال التي كنا فيهم والثاني نحو او كظلمات
في بحر لجي يغشاه موج والمراد ذي ظلمات بالاول محذوف والتفت اليه بذكر الضمير في يغشاه
ولو كان مطرحا لقيل يغشاها وقد يثبت ذلك في قول الناظم. وما يلي المضاف ياتي خلفا. عنه
في الاعراب اذا ما حذفا. ومن غير الغالب ان المضاف اليه لا يخلف المضاف في اعرابه بل
قد يبقى على جره وشرط ذلك في الغالب ان يكون المضاف المحذوف معطوفا على
مضاف بمعناه كقولهم ما مثل عبد الله ولا اخيه يقولان ذلك فابقوا اخيه على جره
مع انه مضاف اليه مثل محذوفا ومثل المحذوف معطوف على مثل المذكور اي ولا مثل اخيه
بدليل قولهم يقولان بالتثنية نظرا الى المذكور والمحذوف ولو كان اخيه معطوفا على
عبد الله لكان العامل فيهما واحدا وهو مثل وكان يجب ان يقولوا يقول ذلك بالافراد لانه

جر

جر اسم ما وهو مع ذلك وقوله وهو ابو دواد حارثة بن الحجاج. اكل امرئ تحسبين امرأ
ونار توقد بالليل نارا فابقى نار على جره مع انه مضاف اليه كل المحذوفة معطوفة على
المذكور اي وكل نار وانما قدرناه مجرورا بكل المحذوفة ولم نجعله مجرورا بالعطف على
امرئ المجرور باضافة كل اليه لئلا يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين لان امرئ
المجرور معمول لكل وامرا المنصوب معمول لتحسبين على انه مفعول ثان له ومفعوله الاول
كل امرئ تقدم عليه فلو عطفنا نارا المجرورة على امرئ المضاف اليه كل وعطفنا نارا المنصو
بة على امرا المنصوب لزم ان يعطف بحرف واحد شيئين على معمولي عاملين مختلفين
وذلك ممتنع لان العاطف نايب عن العامل وعامل واحد لا يعمل جرا ونصبا ولا يقوى ان
ينوب مناب عاملين هذا مذهب سيبويه والمبرد وابن السراج وهشام وذهب
الاخفش والكسائي والفراء والزجاج الى الجواز والتقدير تحسبين كل امرئ امرأ وكل
نار نارا فحذف المضاف وابقى المضاف اليه على جره واختير الحذف دون العطف لان
حذف ما دل عليه دليل مجمع على جوازه والعطف على معمولي عاملين مختلف فيه كما قدمنا
والحمل على المتفق عليه اولى من الحمل على المختلف فيه والى ذلك اشار الناظم بقوله.
وربما جروا الذي ابقوا كما. قد كان قبل حذف ما تقدما. لكن بشرط ان يكون ما حذف.
مماثلا لما عليه قد عطف. وهذا الشرط اغلبي كما تقدم ومن غير الغالب قراءة ابن
جماز بالجيم والزاي تريدون عرض الدنيا والله يريد الاخرة بجر الاخرة على حذف مضاف
اي عمل الاخرة فان المضاف المحذوف وهو عمل ليس معطوفا على مثله بل العطف جملة
من مبتدا وخبر فيها المضاف وهو عمل على جملة فعلية فيها مضاف غير مماثل للمحذوف
والاصل والله اعلم تريدون عرض الدنيا والله يريد عمل الاخرة ومن قدر عرض الاخرة فقد
تجوز وان كان المحذوف المضاف اليه وهو الجزء الثاني فهو على ثلاثة اقسام لانه
تارة يزال من المضاف وهو الجزء الاول ما يستحقه من اعراب وتنوين ويبنى على الضم
نحو فحسبنا عشرة ليس غير مما هو شبيه بالغايات ونحو من قبل ومن بعد مما هو غايات
كما مر في الفصل قبله وتارة يبقى اعرابه ويرد اليه تنوينه وهو الغالب نحو وكلا
ضربنا له الامثال من الفعال الاحاطة ونحو ايا ما تدعوا من اسماء الشرط وتارة
يبقى اعرابه ويترك تنوينه كما كان في الاضافة وشرط ذلك في الغالب ان يعطف
عليه اي على المضاف اسم عامل في مثل المضاف اليه المحذوف وهذا العامل اما مضاف
كقولهم خذ ربع ونصف ما حصل والاصل خذ ربع ما حصل ونصف ما حصل فحذفوا
ما حصل الاول المضاف اليه ربع لدلالة ما حصل الثاني المضاف اليه نصف وابقوا المضاف
الاول وهو ربع على حاله فلم ينون لان المضاف اليه منوي لفظه وعطف عليه نصف
وهو اسم مضاف عامل فيما حصل الجر بالاضافة اليه وما حصل المذكور مثل ما حصل المحذوف
لفظا ومعنى وهذه المسألة لها شبه بباب التنازع فان ربع ونصف تنازعا
ما حصل فاعمل الثاني لقربه وحذف معمول الاول لانه فضلة وذهب
سيبويه الى انه من باب الفصل بين المضاف والمضاف اليه والاصل خذ ربع ما حصل
ونصفه ثم اقحم نصف بين المضاف والمضاف اليه فصار ربع ونصفه ما حصل ثم حذفت
الهاء اصلاحا للفظ فصار ربع ونصف ما حصل ومثل هذا عند سيبويه والجمهور لا يجوز الا

والعلاقة

في الشعر. واختار الناظم أنه من الحذف من الأول لدلالة الثاني فلا فصل وهي عنده
جائزة قياسا وسماعا. وإليه أشار بقوله في النظم. ويحذف الثاني فيبقى الأول
كحاله إذا به يتصل. بشرط عطف وإضافة إلى. مثل الذي له أضفت الأولا. أو غير
بالرفع أي غير مضاف وهو عامل في مثل المحذوف كقوله. علقت آمالي فعمت
النعم. بمثل أو أنفع من وبل الديم. فمثل مضاف إلى محذوف دل عليه المذكور والأصل
بمثل وبل الديم أو أنفع من وبل الديم فحذف وبل الديم من الأول لدلالة الثاني عليه
والعامل أنفع وهو غير مضاف وهو مجرور بالعطف على مثل المجرور بالباء المتعلقة
بعلقت. والوبل بسكون الباء الموحدة المطر الشديد. والديم بكسر الدال جمع ديمة
وهو المطر الذي يسير فيه رعد ولا برق. ومن غير الغالب قولهم فيما حكاه أبو علي
ابدأ بذا من أول بالخفض من غير تنوين على نية لفظ المضاف إليه أي من أول الأمر
وقراءة بعضهم وهو ابن محيصن فلا خوف عليهم بالرفع من غير تنوين على الإهمال
أي فلا خوف شيء عليهم. وأما قراءة فلا خوف بالفتح من غير تنوين فعلى
الإعمال. فصل زعم كثير من النحويين أنه لا يفصل بين المتضايفين
إلا في الشعر لأن المضاف إليه منزل من المضاف منزلة جزئه لأنه واقع موقع تنوينه
فكما لا يفصل بين أجزاء الاسم لا يفصل بينه وبين ما هو بمنزلة الجزء منه وهو قول
البصريين. والحق عند الكوفيين أن مسائل الفصل سبع منها ثلاث جائزة
في السعة يعني النثر وهي النثر وضابطها أن يكون المضاف إما اسما يشبه
الفعل وأن يكون الفاصل بينهما معمولا للمضاف وأن يكون منصوبا أو اسما لا يشبه
الفعل والفاصل القسم. أحدها أن يكون المضاف مصدرا والمضاف إليه فاعله
والفاصل إما مفعوله كقراءة ابن عامر وكذلك زين لكثير من المشركين قتل
أولادهم شركائهم برفع قتل على النيابة عن الفاعل بزين المبني للمفعول ونصب
أولادهم وجر شركائهم فقتل مصدر مضاف وشركائهم مضاف إليه من إضافة المصدر
إلى فاعله وأولادهم مفعوله وفصل به بين المضاف والمضاف إليه. وحسن
ذلك ثلاثة أمور كون الفاصل فضلة فإن ذلك مسوغ لعدم الاعتداد به. وكونه
غير أجنبي لتعلقه بالمضاف. وكونه مقدر التأخير من أجل أن المضاف إليه
مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية فسقط بذلك قول الزمخشري في الكشاف
وأما قراءة ابن عامر فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر كان سمجا
مردودا فكيف به في الكلام المنثور فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته
انتهى. وقول الشاعر. عتوا إذ أجبناهم إلى السلم رأفة. فسقناهم سوق
البغاث الأجادل. فسوق مصدر مضاف والأجادل مضاف إليه من إضافة المصدر
إلى فاعله والبغاث مفعوله وفصل به بين المضاف والمضاف إليه. والأصل
سوق الأجادل البغاث. والسلم بكسر السين الصلح. والبغاث بتثليث الموحدة
أوله وبثاء مثلثة آخره فأوله مثلث الضبط وآخره مثلث النقط وبينهما غين
معجمة طائر ضعيف يصاد ولا يصطاد. والأجادل جمع الأجدل وهو الصقر. وأما
ظرفه عطف على مفعوله أي والفاصل إما مفعول المضاف كما تقدم أو

ظرفه

ظرفه كقول بعضهم. ترك يوما نفسك وهواها. سعي لها في رداها. فترك
مصدر مضاف ونفسك مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله ومفعوله محذوف ويوما ظرف
للمصدر بمعنى أنه متعلق به وفصل به بين المضاف والمضاف إليه وهواها مفعول معه
والتقدير ترك نفسك شأنها يوما مع هواها سعي في رداها. ويحتمل أن يكون الأصل
تركك نفسك فيكون من الإضافة إلى المفعول بعد حذف الفاعل. المسألة
الثانية من الثلاث أن يكون المضاف وصفا بمعنى الحال أو الاستقبال والمضاف
إليه إما مفعوله الأول والفاصل مفعوله الثاني كقراءة بعضهم فلا تحسبن
الله مخلف وعده رسله بنصب وعده وجر رسله فمخلف اسم فاعل متعد لاثنين
وهو مضاف ورسله مضاف إليه من إضافة الوصف إلى مفعوله الأول ووعده مفعوله
الثاني وفصل به بين المضاف والمضاف إليه والأصل فلا تحسبن الله مخلف رسله وعده
وقول الشاعر. ما زال يوقن من يؤمك بالغنى. وسواك مانع فضله المحتاج. فسواك
مبتدأ ومانع خبره وهو اسم فاعل مضاف إلى مفعوله الأول وهو المحتاج وفضله مفعوله
الثاني وفصل به بين المضاف والمضاف إليه والأصل وسواك مانع المحتاج فضله. أو ظرفه
عطف على مفعوله الأول أي والفاصل إما مفعوله الأول كما تقدم أو ظرفه ويلحق به
الجار والمجرور كقوله عليه الصلاة والسلام. هل أنتم تاركو لي صاحبي فتاركو جمع
تارك اسم فاعل مضاف إلى مفعوله وهو صاحبي بدليل حذف النون ولي جار
ومجرور ظرف تاركو وفصل به بين المضاف والمضاف إليه والأصل هل أنتم تاركو
صاحبي لي. وقول الشاعر. فرشني بخير لا أكونن ومدحتي. كناحت يوما صخرة
بعسيل. فناحت اسم فاعل مضاف وصخرة مضاف إليه من إضافة الوصف إلى مفعوله
ويوما ظرف لناحت بمعنى أنه متعلق به وفصل به بين المضاف والمضاف إليه. ورشني
أمر من رشت السهم إذا ألزقت عليه الريش. والمعنى أصلح حالي بخير. ومدحتي
مفعول معه. وبعسيل متعلق بناحت وهو بكسر العين وبالسين المهملتين مكنسة
العطار التي يجمع بها العطر وهو كناية عن كون سعيه مما لا فائدة فيه مع حصول
التعب والكد. المسألة الثالثة أن يكون المضاف لا يشبه الفعل وأن يكون الفاصل
قسما كقولك هذا غلام والله زيد بجر زيد بإضافة الغلام إليه وفصل بينهما بالقسم
حكاه الكسائي. وحكى ابن الأنباري هذا غلام إن شاء الله ابن أخيك بجر ابن أخيك
بإضافة الغلام إليه والفصل بينهما بالشرط وهو إن شاء الله. وزاد ابن مالك الفصل بإما
كقوله. هما خطتا إما إسار ومنة. وإما دم والقتل بالحر أجدر. في رواية الجر
والإسار بكسر الهمزة الأسر. والمسائل الأربع الباقية من السبعة تختص بالشعر
لفقد الضابط المذكور. أحدها الفصل بالأجنبي ونعني به معمول غير المضاف
وإن كان عملها واحدا فاعلا كان الأجنبي كقوله وهو الأعشى ميمون بن قيس
أنجب أيام والداه به. إذ نجلاه فنعم ما نجلا. فأنجب فعل ماض ووالداه فاعله
وبه متعلق بأنجب وأيام ظرف زمان متعلق بأنجب وهو مضاف وإذ مضاف إليه ووالداه
فاصل بين المضاف والمضاف إليه وهو أجنبي من المضاف لأنه معمول لغيره. أي أنجب والداه
به أيام إذ نجلاه. يقال أنجب الرجل إذا ولد نجيبا ونجلاه بالنون والجيم نسلاه. أو مفعولا

معطوف على فاعلا اي فاعلا كان كما مر او مفعولا كقوله وهو جرير تسقي امتياحا
ندى المسواك ريقتها . كما تضمن ماء المزنة الرصف . فتسقي مضارع سقى متعد لاثنين وفاعله
ضمير يرجع الى ام عمرو في ابيات قبله وندى مفعوله الاول وهو مضاف وريقتها مضاف اليه
والمسواك مفعوله الثاني فصل به بين المضاف والمضاف اليه اي تسقي ندى ريقتها المسواك
والمسواك اجنبي من ندى لانه غير معمول له وان كان عاملهما واحدا وهو تسقي والامتياح
بمثناة فوقانية فمثناة تحتانية فحا مهملة الاستياك والمزنة السحابة والرصف بفتحتين جمع رصفة
وهي حجارة مرصوف بعضها الى بعض وماء الرصف ارق واصفى او ظرفا كقوله وهو ابو
حية النميري كما خط الكتاب بكف يوما يهودي يقارب او يزيل . فاضاف كف الى
يهودي وفصل بينهما بالظرف وهو اجنبي من المضاف لانه غير معمول له وخط مبني
للمفعول وبكف متعلق به ويقارب او يزيل نعتان ليهودي المسئلة
الثانية من الاربع الفصل بفاعل المضاف كقوله . ما ان وجدنا للهوى من طب
ولا عدمنا قهر وجد صب . فاضاف قهر الى مفعوله وهو صب وفصل بينهما بفاعل
المصدر وهو وجد والاصل ما وجدنا للهوى طبا ولا عدمنا قهر صب وجد والصب
العاشق ويحتمل ان يكون منه اي من الفصل بالفاعل او من الفصل بالمفعول قوله
وهو الاحوص لئن كان النكاح احل شيء . فان نكاحها مطر حرام . في رواية
الخفض لمطر باضافة النكاح اليه والفصل بالها وهي محتملة للفاعلية والمفعولية
بدليل انه يروى بنصب مطر وبرفعه فان كان بالرفع فالتقدير فان نكاح مطر
اياها فهو من الفصل بالمفعول وان كان بالنصب فالتقدير فان نكاحها مطر فهو من
الفصل بالفاعل والحاصل ان الها المتصلة بالنكاح اما ان تكون مفعولة فتكون
في تقدير اياها او فاعلة فتكون في تقدير هي فعلى الاول فاعل النكاح مطر وعلى
الثاني المراة فانه يقال نكحته ونكحها قال الله تعالى حتى تنكح زوجا غيره وعلى التقديرين
فالها مجرورة باضافة المصدر اليها وعلى هذا فيشكل خفض مطر باضافة المصدر اليه
لان المضاف لا يضاف لشيئين وسببه قول الاحوص ان مطرا كان اقبح الناس منظرا
وكان تحته امراة من اجمل النسا وكانت تريد فراقه وهو يابى ذلك والمسئلة
الثالثة الفصل بنعت المضاف كقوله وهو معاوية بن ابي سفيان لما اتفق ثلاثة
من الخوارج ان يقتل كل واحد منهم واحدا من علي بن ابي طالب وعمرو بن العاص ومعاوية
ابن ابي سفيان رضي الله عنهم فقتل علي وسلم عمرو ومعاوية . نجوت وقد بل المرادي
سيفه . من ابن ابي شيخ الاباطح طالب . ففصل بين المتضايفين وهما ابي وطالب
بنعت المضاف وهو شيخ الاباطح اي من ابن ابي طالب شيخ الاباطح والتجوز في
جعل شيخ الاباطح نعتا للمضاف وهو ابي دون المضاف اليه وانما هو نعت للمضاف والمضاف
اليه معا والمرادي هو عبد الرحمن بن عمرو المشهر بابن ملجم بضم الميم وفتح الجيم على
صيغة اسم المفعول كما في تهذيب الاسما واللغات وهو قاتل علي رضي الله عنه والاباطح
جمع ابطح والمراد به مكة لان ابا طالب كان شيخ مكة ومن اعيان اهلها واشرافها
المسئلة الرابعة الفصل بالندا بمعنى المنادى كقوله . كان برذون ابا
عصام زيد حمار دق باللجام . فاضاف برذون الى زيد وفصل بينهما بالمنادى السافه

حربه

حربه وحمار خبر كان اي كان برذون زيد حمارا يا ابا عصام وبقيت خمسة وهي
الفصل بفعل ملغى كقوله . بأي تراهم الارضين حلوا . اراد بأي الارضين تراهم والخامسة
وهي الفصل بالمفعول لاجله كقوله . معاود جراة وقت الهوادي . اراد معاود
وقت الهوادي جراة والى هذا الفصل اشار الناظم بقوله . فصل مضاف شبه
فعل ما نصب . مفعولا او ظرفا اجز ولم يعب . فصل يمين واضطرارا وجدا . باجنبي
او بنعت او ندا . فصل في احكام المضاف للياء الزائدة على المتكلم بعد
كسر اخره اي المضاف لمناسبة اليا سواء كان صحيحا كغلامي وعبدي او شبيها
بالصحيح كدلوي وظبيي ويجوز فتح اليا واسكانها واختلف في ايهما اصل فقيل
الفتح وقيل الاسكان وجمع بينهما بان الاسكان هو الاصل الاول لانه اصل كل مبني
والياء مبنية والفتح اصل ثان لانه اصل ما بني وهو على حرف واحد وعلى القولين
الاسكان اكثر ويستثنى من هذين الحكمين وهما وجوب كسر اخر المضاف وجواز
فتح اليا واسكانها اربع مسائل لا يأتي فيها ذلك وهي المقصور كعصى وفتى
بالزاي المعجمة والمنقوص كرام وقاض والمثنى وشبهه كابنين بالموحدة وغلا
مين واثنين بالمثلثة وجمع المذكر السالم وشبهه كزيدين ومسلمين وعشرين فهذه
الاربعة اخرها واجب السكون لان اخر المقصور والمثنى المرفوع الف واخر المنقوص
والمثنى المجرور والمنصوب وجمع المذكر السالم مطلقا يا مدغمة في يا المتكلم وليس شيء
من الالف والحرف المدغم قابلا للتحريك والياء معها واجبة الفتح للخفة والتخلص من
التقاء الساكنين والى ذلك اشار الناظم بقوله . اخر ما اضيف لليا اكسر اذا
لم يك معتلا كرام وقذا . او يك كابنين وزيدين فذي . جميعها اليا بعد فتحها احتذي
ونذر اسكانها بعد الالف في قراءة نافع ومحياي ومماتي في الوصل بسكون
يا محياي وبيان ان ذلك في الوصل عطف عليه ومماتي والا فلا حاجة لذكره ونذر كسرها
بعدها اي بعد الالف في قراءة الاعمش والحسن البصري فالهي عصاي بكسر
اليا على اصل التقاء الساكنين وهو اي الكسر مطرد في لغة بني يربوع في اليا
المضاف اليها جمع المذكر السالم وعليه قراءة حمزة والاعمش ويحيى بن وثاب وما
انتم بمصرخي اني بكسر اليا في الوصل وتركه عنه بانه وهذه اللغة حكاها
الفرا وقطرب واجازها ابو عمرو بن العلا قاله الشاطبي وبذلك سقط ما قاله المعري
في رسالة اجمع اصحاب العربية على كراهة قراءة حمزة وما انتم بمصرخي بالكسر قال
الموضح في الحواشي والمعري به قصر في الطعن على علما الاسلام ويعلل الذين كسروا
لغتهم اسكان يا الاضافة فالتقى معهم ساكنان ونظيره الكسر في شر وفي مع
القوم وان كان الكسر في اليا اثقل انتهى وتدغم يا المنقوص والمثنى في حالتي
النصب والجر ويا المجموع جمع السلامة في يا الاضافة لاجتماع المثلين كقاضي
رفعا ونصبا وجرا ورايت ابني بفتح النون وزيدي بكسر الدال ومررت بابني
وزيدي وتقلب الواو والجمع السالم في حالة الرفع يا لان الواو واليا اذا اجتمعتا
وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو يا تقدمت او تاخرت ثم تدغم اليا المنقلبة عن
الواو في يا المتكلم لاجتماع المثلين كقوله وهو ابو ذؤيب يرثي بنيه الخمسة حين

هلكوا جميعا في كل عوق واخير . أودى بني واعقبوني حسرة . عند الرقاد وعبرة
لا تقلع . فأودى معناه هلك وبني فاعله وهو جمع ابن مضاف الى ياء المتكلم واصله
بنوي فعمل فيه ما تقدم وإن يكن الواو قبلها ضمة فلبث كسرة كما في أدلي وفي
وجاء مسلمي وعشري وظاهر كلامه انه يبدأ بقلب الواو ياء على قلب الضمة كسرة
وهو في ذلك تابع للترتيب الذكري في قول الناظم . وتدغم الياء فيه والواو وإن ما قبل
واو ضم فاكسره يهن . واختار ابن جني ان يبدأ بقلب الضمة على قلب الواو كما
في أجر جمع جرو واصله أجرو فانهم قلبوا الضمة كسرة اولا لانها اضعف ثم ترجحوا
الى قلب الواو ياء لاجله فلم يقدموا على الحرف الا قوى الا بعد ان قدموا على الحركة الضعيفة
ولو عكسوا لكان اقداما على الاقوى من غير تدريج قلت لا يلزمهم
العكس في أجر لانه يؤدي الى قلب الواو ياء لغير موجب بخلافه في مسلمي فان موجب
قلب الواو ياء اجتماع الواو والياء وسبق احداهما بالسكون وانما قدم قلب الضمة
في أجر والواو في مسلمي لان قلب الواو ياء في أجر ناشئ عن قلب الضمة كسرة وقلب
الضمة كسرة في مسلمي ناشئ عن قلب الواو ياء وان كان قبل الواو فتحة ابقيت تنبيها على
الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين كمصطفي يعني انه جمع مصطفى بالقصر واما مصطفي
بكسر الفاء فانه جمع مصطف بالنقص وتسلم الف التثنية من القلب ياء اتفاقا كما لداي
اذ لا موجب لقلبها ياء واطلق الناظم مقال وانما ابطله واجازت هذيل في الف
المقصور قلبها ياء عوضا عن كسرة الحرف التي تستحقها ما قبل الياء والى ذلك اشار
الناظم بقوله . وعن هذيل انقلابها ياء حسن . كقوله وهو ابو ذؤيب الهذلي
سبقوا هوي واعنقوا لهواهم . فتخرموا ولكل جنب مصرع . فهوي اصله هواي
فقلب الالف ياء وادغمها في ياء المتكلم والواو في سبقوا تعود الى بنيه المذكورة في قوله
اودى بني واعنقوا اتبع بعضهم بعضا في الموت وتخرموا بالخاء المعجمة والراء مبني للمفعول
اي اخذتهم المنية واحدا بعد واحد وهذيل بالتصغير قال ابن السيد يجوز ان يكون
تصغير هذلول وهو المرتفع من الارض ويجوز ان يكون تصغير هذول وهو المضطرب
من تصغير الترخيم فيهما انتهى وهذيل حي من مضر وهو هذيل بن مدركة بن الياس
ابن مضر اخو خزيمة بن مدركة امهما سلمى بنت اسد بن ربيعة اخت كلب بن وبرة والحق قلب
الف المقصور ياء بلغة هذيل حكاها عيسى بن عمر عن قريش وحكاها ابو احرى
في البسيط عن طي في قوله تعالى فمن تبع هداي وبها قرأ ابو عاصم الجحدري وابن
ابي اسحاق وعيسى بن عمر هدي وهي عصي وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم واتفق
الجميع من العرب على لدي وهو قلب الالف ياء مع ياء المتكلم في علي ولدي
الظرفين كما قرره المرادي وهو ظاهر فان الكلام في المضاف الى ياء المتكلم وعلى
الجر فيه لا اتصاله وفي دعواه الاتفاق نظر فان بعض العرب لا يقلب فيقول لداي و
وعلاي قاله المرادي في شرح التسهيل ولا يختص قلب الالف ياء بياء المتكلم بل
هو عام في كل ضمير نحو عليه ولديه وعلينا ولدينا وكذا الحكم في الى نحو اليه
وظاهر كلام المرادي انه يعني ان من يقول لداي يقول الاي فانه قال بعد ان قال ذلك وكذلك
الى انتهى وافرد الى عن اخواتها لانها لا تستعمل ظرفا وان كانت تقع اسما للواحد الالاء

وهي النوع

وهي النوع هذا باب اعمال المصدر واعمال اسمه ومرتبتهما مختلفة
لان رتبة المصدر الحدث ومرتبة اسم المصدر لان المصدر الدال على الحدث من ان اسم المصدر على
الحدث انما هي بواسطة دلالته على المصدر وتحقيق ماهيتهما ان يقال الاسم الدال على مجرد
الحدث من غير تعرض لزمان ان كان علما موضوعا على معنى كفجار وحماد علمين للفجرة
بسكون الجيم والمحمدة بمعنى الحمد وكسر الثانية او كان مبدوءا بميم زائدة لغير المفاعلة
كمضرب ومقتل بمعنى اولهما وثانيهما او كان متجاوزا فعله الثلاثة وهو بزنة حدث
الثلاثي كغسل ووضوء بضم اولهما في قولك اغتسل غسلا وتوضأ وضوءا فانهما اي
فان الغسل بزنة القتل والوضوء بزنة الدخول في قولك قتل قتلا ودخل دخولا فهو
اسم مصدر جواب الشرط وهو ان كان والشرط وجوابه خبر المبتدأ وهو قوله اولا الاسم
الدال ولا وجود في مثل هذا التركيب كما قال الموضح في الحواشي حذف الفاء وجعل ما بعدها خبر
المبتدأ والشرط معترض بينهما وجوابه محذوف على حد قول الناظم والامر ان لم يك للنون
محل فيه هو اسم وما ذكره هنا من ان المبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة اسم مصدر تبع
فيه ابن الناظم وما في شرح الشذور انه مصدر يسمى المصدر الميمي وانما يسمى اسم مصدر
احيانا تجوزا انتهى ولا يكثر ذلك بمصدر ويعمل المصدر عمل فعله في التعدي واللزوم
ان كان يحل محله فعل اما مع ان المصدرية والزمان ماض او مستقبل فالاول كعجبت
من ضربك زيدا امس والثاني نحو يعجبني ضربك زيدا غدا فالمصدر في هذين المثالين يحل
محله ان وفعل ماض في الاول اي ان ضربته امس وان وفعل مضارع في الثاني اي ان تضربه
غدا واما مع ما المصدرية والزمان حال فقط كيعجبني ضربك زيدا الآن اي ما تضربه الآن
ولا يجوز في نحو ضربا زيدا من المصدر المؤكد لعامله كون زيدا منصوبا بالمصدر لانه
هنا الشرط لانه لا يحل محله فعل مع ان وما وانما هو منصوب باضرب اتفاقا لان المصدر
المؤكد لا يعمل واما المصدر النائب عن فعله نحو ضربا زيدا ففيه خلاف فذهب
ابن مالك في التسهيل الى جواز اعماله وصحح الموضح في شرح القطر المنع وعلله بان
المصدر هنا انما يحل محل الفعل وحده بدون ان وما انتهى فزيدا في المثال منصوب بالمصدر عند
ابن مالك وبالفعل المحذوف الناصب عنه المصدر عند الموضح والى اعمال المصدر عمل فعله اشار
الناظم بقوله . بفعله المصدر الحق في العمل . ان كان فعل مع ان او ما يحل محله وبقي
من شروط اعمال المصدر ان لا يكون مصغرا فلا يجوز اعجبني ضريبك زيدا وان لا يكون مضمرا فلا يجوز ضربي
زيدا حسن وهو عمرا قبيح خلافا للكوفيين وان لا يكون محدودا فلا يجوز اعجبني ضربتك زيدا وان لا يكون موصوفا
قبل العمل فلا يجوز اعجبني ضربك الشديد زيدا وان لا يكون محذوفا فلا يقال ان البسملة متعلقة
بمصدر محذوف تقديره ابتدائي خلافا لقوم وان لا يكون مفصولا من معموله باجنبي فلا يقال الذي يوم
تبلى السرائر بمعمول لرجعه لانه قد فصل بينهما بالخبر وان لا يكون مؤخرا عن معموله فلا يجوز اعجبني
زيدا ضربك قاله في شرح القطر اخذا من التسهيل وعمل المصدر مضافا اكثر من عمله غير
مضاف وهو منون او محلى بأل ويضاف الى الفاعل تارة والى المفعول اخرى فالاول
نحو ولولا دفع الله الناس والثاني كقوله . الا ان ظلم نفسه المرء بين . اذا لم
يصنها عن هوى يغلب العقلا . وعمله منونا اقيس من عمله مضافا لانه يشبه الفعل
بالتنكير نحو او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما فاطعام مصدر وفاعله محذوف ويتيما

معموله وانتفر براو العمائد ينيما والصخية الجامعة من يغب الداجاع ومنع الكوفيون
اعمال المصدر المنون وحملوا ما بعده من مرفوع ومنصوب على اضمار فعل وعمله محرما بال قليل
في السماع ضعيف في القياس لبعده من مشابهة الفعل بدخول ال عليه كقوله . ضعيف
النكاية اعداءه يخال الفرار يراخي الاجل . فالنكاية مصدر معروف بال وفاعله محذوف
واعداءه مفعوله والمعنى ضعيف نكايته اعداءه يظن ان الفرار من الموت يباعد الاجل وفي
التنزيل قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم واختلف في المصدر
المعروف بال على اربعة اقوال فسيبويه يعمله والكوفي لا يعمله كما لا يعمل المنون وجوزه
الفارسي على قبح وابن طلحة ان كانت ال فيه معاقبة للضمير كما في البيت ومنع عجبت من الضرب زيد
عمرا ووافقه ابو حيان ويرد عليهما قوله . عجبت من الرزق المسيء الاهه ومن ترك بعض
الصالحين فقيرا اي عجبت من ان رزق المسيء الاهه ومن ان ترك بعض الصالحين فقيرا والى اعمال
المصدر في احواله الثلاثة اشار الناظم بقوله . مضافا او مجردا او مع ال وانما المصدر
ان كان علما لم يعمل اتفاقا لتعريفه بالعلمية وال اعلام لا تعمل وان كان ميميا كالمصدر
في العمل اتفاقا لانه مصدر حقيقة كما تقدم عن شرح الشذور كقوله وهو الحارث بن خالد
المخزومي ونسبه الموضح في المغني للعرجي تبعا للحريري . اظلوم ان مصابكم رجلا اهدى
السلام تحية ظلم . فمصاب مصدر ميمي مضاف الى فاعله ورجلا مفعوله وجملة اهدى السلام
نعت رجلا وتحية مفعول مطلق على حد قعدت جلوسا وظلم خبر ان وظلوم منادى مرخم
فان كان اسم المصدر غير هما اي غير العلم والميمي وهو ما جاوز فعله الثلاثة وهو بزنة مصدر
الثلاثي لم يعمل عند البصريين لان اصل وضعه لغير المصدر فالغسل موضوع لما يغتسل به والوضوء
لما يتوضأ به ثم استعملا في الحدث ويعمل عند الكوفيين والبغداديين لانه دال على الحدث
وعليه قوله وهو القطامي . اكفرا بعد رد الموت عني وبعد عطائك المائة الرتاعا
فعطائك اسم مصدر مضاف الى فاعله والمائة مفعوله الثاني وحذف الاول اي عطائك اياي المائة
على حد حتى يعطوا الجزية اي يعطوكم الجزية والرتاعا بكسر الراء جمع راتعة وهي الابل التي
ترعى نعت مائة والخطاب لزفر بن الحارث الكلابي وكان من خبره ان القطامي اسره فخلصه زفر
ورد عليه ماله واعطاه مائة ناقة من غنائم القوم الذين اسروه وما ذكره الموضح من التفصيل
والخلاف في عمل اسم المصدر لا ينافيه قول الناظم . ولاسم مصدر عمل لانه لم يتكلم الا ان ذلك طاعون عليه
ويكثر ان يضاف المصدر الى فاعله لشدة اتصاله به ثم ياتي بمفعوله منصوبا نحو ولولا
دفع الله الناس فدفع مصدر مضاف الى فاعله وهو الله والناس مفعوله والمعنى
ولولا ان دفع الله الناس بعضهم ببعض لغلب المفسدون وبطلت المصالح ويقل عكسه وهو
ان يضاف المصدر الى مفعوله ثم ياتي فاعله مرفوعا كقوله وهو الاقيشر الاسدي
افنى تلادي وما جمعت من نشب . قرع القواقيز افواه الاباريق . فقرع بالقاف والعين
المهملة مرفوع على الفاعلية بافني وهو مصدر مضاف الى مفعوله وهو القواقيز بقافين وزاي جمع
قاقوزة وهي ادوات الشرب دون القدح واحدتها قاقوزة وقاقزة بزاي معجمتين فيجمع قوازيز كفواد بر
بمهملتين جمع قارورة وافواه فاعل المصدر وهو جمع فم واصله فوه فلذلك ردت في الجمع
والاباريق جمع ابريق ويروى بنصب الافواه فيكون من اضافة المصدر الى فاعله والتلاد بكسر التاء المثناة
فوق المال القديم من تراث وغيره وجمعت بتشديد الميم والنشب بفتح النون والشين المعجمة

اسم يقع

قوله [illegible] مصدر [illegible] الى اصله [illegible]

اسم يقع على الضياع والدور والاموال الثابتة التي لا يقدر الانسان ان يرحل بها
وقيل يختص اضافة المصدر الى مفعوله بالشعر كهذا البيت ورد بالحديث
وهو قوله صلى الله عليه وسلم وحج البيت من استطاع اليه سبيلا فحج مصدر
محله ان والفعل وهو مضاف الى مفعوله وهو البيت ومن الموصولة فاعله
اي وان يحج البيت المستطيع وتمانع ان تجيب فان الحديث يحتمل ان تكون
من بدلا بالمعنى فلا دليل فيه واما اضافته الى الفاعل ثم لا يذكر المفعول
في اللفظ وبالعكس وهو ان يضاف الى المفعول ثم لا يذكر الفاعل في اللفظ
فكثير فيهما فالاول نحو ربنا وتقبل دعاء والثاني نحو لا يسأم الانسان
الانسان من دعاء الخير فدعاء مصدر مضاف الى الفاعل وهو ياء المتكلم
ودعاء الخير مصدر مضاف الى المفعول وهو الخير محذوف من الاول والمفعول ومن
الثاني الفاعل ولو ذكر الفاعل لقال دعائي ولو من دعائه الخير وهو اخر
المواضع الاربعة التي يطرد فيها حذف الفاعل والى ذلك اشار الناظم بقوله
. وبعد جره الذي اضيف له كمل بنصب او برفع عمله . وتابع المجرور فاعلا
كان المجرور او مفعولا يجر على اللفظ او يحمل على المحل فيرفع ان كان المجرور
فاعلا كقوله وهو لبيد العامري يصف حمارا واتانا وحشيين . حتى تهجر
في الرواح وهاجها . طلب المعقب حقه المظلوم . فطلب بالنصب مصدر
نوعي مضاف الى فاعله وهو المعقب بكسر القاف وهو الغريم الطالب لانه ياتي
عقب غريمه وحقه مفعول المصدر والمظلوم بالرفع نعت للمعقب على محله
اي يطلبه المعقب المظلوم حقه او ينصب ان كان المجرور مفعولا كقوله
وهو زياد العنبري لا رؤبة . قد كنت داينت بها حسانا . مخافة الافلاس
والليانا . فمخافة مفعول لاجله وهو مصدر مضاف الى مفعوله والفاعل محذوف
اي مخافتي الافلاس والليان بكسر اللام وفتحها وهو الاكثر المطل بالدين
معطوف بالنصب على محل الافلاس والى ذلك اشار الناظم بقوله . وجر ما يتبع
ما جر ومن راعى في الاتباع المحل فحسن . هذا مذهب الكوفيين وبعض البصريين
وذهب سيبويه والجمهور الى منع الاتباع على المحل وما جاء من ذلك
مؤول قال المرادي والظاهر الجواز لكثرة الشواهد على ذلك والتاويل خلاف
الظاهر هذا باب اعمال اسم الفاعل عمل فعله في
التعدي واللزوم وهو ما دل على الحدث والحدوث وفاعله فالدال على الحدث
بمنزلة الجنس يشمل جميع الاوصاف والافعال يخرج بذكر الحدوث اسم التفضيل
نحو افضل والصفة المشبهة نحو حسن فانهما لا يدلان على الحدوث وانما يدلان
على الثبوت وخرج بذكر فاعله اسم المفعول نحو مضروب والفعل نحو قام
فان اسم المفعول انما يدل على المفعول لا على الفاعل والفعل انما يدل على الحدث والزمان
بالوضع لا على الفاعل وان دل عليه بالالتزام وفي غالب النسخ تقديم الحدوث على
الحدث والصواب خلافه لان الفعل لا يقدم على الجنس في اصطلاح اهل الفن فان
فان كان اسم الفاعل صلة لال عمل عمل فعله مطلقا ماضيا كان او غيره معتمدا

اوغير معتمد تقول جاء الضارب زيدا امس او الان او غدا وذلك لان ال هذه موصولة وظرف
حال محاضر ان اريد المضي او يضرب ان اريد غيره والفعل يعمل في جميع الحالات فكذا
ما يحل محله والى ذلك اشار الناظم بقوله • وان يكن صلة ال ففي المضي وغيره
اعماله قد ارتضي • وان لم يكن اسم الفاعل صلة ال عمل عمل فعله بشرطين عربيين
وشرطين وجوديين فالعربيان احدهما ان لا يوصف والثاني ان لا يصغر خلافا
للكسائي فيهما والوجوديان احدهما كونه للحال او للاستقبال لا للماضي لانه انما عمل
حملا على المضارع لما بينهما من الشبه اللفظي والمعنوي لا الماضي لانه لم يشبه لفظا
الفعل الذي هو بمعناه خلافا للكسائي في اجازة عمله بمعنى الماضي وتبعه على
ذلك هشام وابو جعفر وجماعة واستدلوا بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه
بالوصيد وجه الدلالة منه ان باسط بمعنى الماضي وعمل في ذراعيه النصب وقال
المانعون لا حجة له ولهم فيه باسط ذراعيه لانه على ارادة حكاية الحال
الماضية والمعنى يبسط ذراعيه فيصح وقوع المضارع موقعه بدليل ان الواو في
وكلبهم واو الحال اذ يحسن ان يقال جاء زيد وابوه يضحك ولا يحسن وابوه ضحك ولذا
قال ونقلبهم ولم يقل وقلبناهم بالمضارع الدال على الحال وتعلق بالماضي
وعمل الخلاف في رفعه الظاهر ونصبه المفعول به اما رفع الوصف الماضي الضمير المستتر
فجائز اتفاقا والشرط الثاني اعتماده على استفهام او نفي او مخبر عنه
او موصوف او ذي حال فما لاستفهام والنفي اضارب زيد عمرا او ما ضارب زيد عمرا
والمخبر عنه نحو زيد ضارب ابوه عمرا والموصوف نحو مررت برجل ضارب ابوه عمرا
وذو الحال نحو جاء زيد راكبا ابوه فرسا ولا اعتماد على المقدر من الاستفهام والنفي
والمخبر عنه والموصوف وذي الحال كالاعتماد على الملفوظ به من ذلك نحو مهين
زيد عمرا ام مكرمه بتقدير رفع زيد او نصب عمرو اعتمادا على الاستفهام المقدر اي
امهين ونحو مختلف الوانه بتقدير رفع الوانه اعتمادا على الموصوف المقدر اي صنف
مختلف الوانه وقوله كناطح صخرة يوما ليوهنها وهو للاعشى ميمون •
فلم يضرها واوهى قرنه الوعل • فناطح نصب صخرة اعتمادا على الموصوف المقدر
اي كوعل ناطح والوعل بفتح الواو مع فتح العين المهملة او كسرها كعصر او كتف
ومن يقال بضم الواو وكسر العين كدئل وهو نادر والمراد به هنا تيس الجبل بجسم
وموحرة بفتح حتين ويقال له الايل بمعنى انهم وتشديد اليا التي اخر الحروف
المكسورة وتوهنها يضعفها ومنه اي من الاعتماد على الموصوف المقدر يا طالعا
جبلا فطالعا نصب جبلا اعتمادا على الموصوف المقدر اي يا رجلا طالعا وقول ابن
مالك في النظم • او حرف ندا • نص منه انه اعتمد على حرف النداء وذلك سهو
لان المعتمد عليه ما يقرب الوصف من الفعل وحرف النداء لا يصلح لذلك لانه يختص
بالاسم لكونه من علاماته فكيف يكون مقربا من الفعل قاله ابن الناظم بمعناه
والى هذين الشرطين اشار الناظم بقوله • كفعله اسم فاعل في العمل • ان كان عن مضيه
بمعزل • وولي استفهاما او حرف ندا • او نفيا او جا صفة او مسندا • واشار الى الاعتماد
المقدر بقوله • وقد يكون نعت محذوف عرف • فيستحق العمل الذي وصف • وفي المغني

اذ اشتق اه

اذ اشتق اه لا لاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال او الاستقبال انما هو للعمل في المنصوب
لا المطلق العمل بدليلين احدهما انه يصح زيد قايم ابوه امس والثاني انهم لم يشترطوا
نحو اقايم الزيدان كون الوصف بمعنى الحال او الاستقبال انتهى وذهب
الاخفش الى انه يعمل وان لم يعتمد على شيء من ذلك واستدل بنحو قوله • خبير
بنو لهب البيت وتقدم في باب المبتدا انه محمول على التقديم والتاخير • فصل
تحول صيغة فاعل للمبالغة في الفعل والتكثير فيه الى خمسة اوزان فعال بفتح الفا
وتشديد العين كضراب او فعول بفتح الفا كضروب او مفعال بكسر الميم كمضراب بكثرة
والى ذلك اشار الناظم بقوله • فعال او مفعال او فعول في كثرة عن فاعل بديل • والى فعيل
بفتح الفا وكسر العين وبعدها يا كضريب او فعل بفتح الفا وكسر العين من غير يا كضرب
بقلة والى ذلك اشار الناظم بقوله • وفي فعيل قل ذا وفعل • وتسمى هذه الخمسة
امثلة المبالغة فيعمل عمله بشروطه المتقدمة والى ذلك يشير قول الناظم • فيستحق
ما له من عمل • قال القلاخ بالقاف المضمومة وبالخا المعجمة • اخا الحرب لباسا اليها
جلالها • وليس بولاج الخوالف اعقلا • فنصب جلالها بلباس لاعتماده على صاحب الحال
وذلك لان اخا الحرب وليا سا حالان تقدم صاحبهما في البيت قبله واراد بالجلال التي تجمع
ما يلبس في الحرب من الدروع والخوالف والولاج مبالغة في والج من الولوج وهو الدخول
والخوالف بالخا المعجمة جمع خالفة وهي في الاصل عماد البيت واراد بها البيت نفسه واعقلا
بالعين المهملة والقاف من العقل يقال عقل الرجل اذا اضطربت رجلاه من الفزع ونصبه
على الحال او على الخبرية لليس ان لم تجعل خبرها والمراد انه ثابت القدم في الحرب
وبينه وبينها مواخاة واذا فاتت الحرب لا يلج البيت ويستتر فيه بل يقيم ويحارب
وقال ابو طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم في مرثية ختنه امية بن المغيرة المخزومي
ضروب بنصل السيف سوق سمانها • اذا عدموا زادا فانك عاقر • فنصب بضروب سوق جمع
ساق بضروب لاعتماده على ذي خبر محذوف اي هو ضروب او انت ضروب ونصل السيف
شفرته وتركه اضافته الى السيف ومن يسمي السيف كله نصلا والمراد انه كان يعقر
لابل السمان للضيفان عند عدم الزاد وحكى سيبويه بمعناه انه لمنحار بوائكها
فنصب بوائكها جمع بائكة وهي السمينة الحسنا من النوق بمنحار بالحا المهملة مبالغة
في ناحر لاعتماده على مخبر عنه وهو اسم ان وقال عبد الله بن قيس الرقيات • فتاتان
اما منهما فشبيهة هلالا • واخرى منهما تشبه البدرا • فنصب هلالا بشبيهة
مبالغة في مشبهة لاعتمادها على ذي خبر محذوف وتقديره اما فتاة منهما فشبيهة
هلالا وقال زيد الخيل سمي بذلك لانه كان له خمسة افراس مشهورة فاضافها اليها وسماه
رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد الخير بالراء • اتاني انهم مزقون عرضي جحاش
الكرملين لها فديد • فنصب عرضي بمزقون جمع مزق بالزاي مبالغة في مازق لاعتماده
على اسم ان المفتوحة على الفاعلية لاتاني وعرض الرجل جانبه الذي يصونه من نفسه
وحسبه ويحامي عنه والجحاش بجيم ثم حا مهملة واخره شين معجمة جمع جحش وهو
الصغير من الحمير خبر مبتدا محذوف اي هم جحاش والكرملين بكسر الكاف وفتح اللام اسم ماء
في جبل طي والفديد بالفاء الصياح والتصويت يقول ان هؤلاء القوم عندي بمنزلة جحوش

هذا الموضع التي نصوب عمر، **و** اعمال امثلة المبالغة قول سيبويه واصحابه **و** حجتهم في ذلك السماع والحمل على اصلها وهو اسم الفاعل لانها متحولة عنه لقصد المبالغة **و** لم يجز الكوفيون اعمال شي منها لمخالفتها لاوزان المضارع ولمعناه، وحملوا المنصوب بعدها على تقدير فعل ومنعوا تقديمه عليها **و** يرد عليهم قول العرب اما العسل فانا شراب **و** لم يجز بعض البصريين اعمال فعيل وفعل واجاز الجرمي اعمال فعل دون فعيل لانه على وزن الفعل كعلم وفهم وفطن

فصل تثنية اسم الفاعل وجمعه تصحيحا وتكسيرا تذكيرا وتانيثا وتثنية امثلة المبالغة وجمعها كمفرده في العمل والشروط والى ذلك اشار الناظم بقوله، وما سوى المفرد مثله جعل في الحكم والشروط حيث ما عمل قال الله تعالى والذاكرين الله كثيرا فالذاكرين جمع ذاكر وفاعله مستتر فيه والجلالة منصوب به ولا يحتاج الى تمثيله لان اقل انه بال **و** قال تعالى هل هن كاشفات ضره فكاشفات جمع كاشفة وفاعله مستتر فيها وضره مفعول وهي معتمدة على المخبر عنه وهو هن وقال تعالى خشعا ابصارهم فخشعا جمع خاشع جمع تكسير في قراءة غير ابن عمرو وحمزة والكسائي وابصارهم فاعل به لاعتماده على صاحب الحال وقال عنترة العبسي الشاتمي عرضي ولم اشتمهما والناذرين اذا لم القهما دمي، فدمي منصوب بالناذرين وهو تثنية ناذر وابنا ضمضم الذي تكرر الجمجمة واراد بهما ابني ضمضم حصينا ومرة واراد بدمي قتلي **و** المعنى انهما ينذران على انفسهما في الخلا قتله واذا لقياه امسكا عنه هيبة له وجبنا منهما وقال طرفة بن العبد ثم زادوا انهم في قومهم غفر ذنبهم غير فخر غفر، بضم الغين والفاء جمع غفور من امثلة المبالغة وفاعله مستتر فيه وذنبهم مفعوله واعتماده على اسم ان المفتوحة على تقدير الباء وفخر بالخاء المعجمة جمع فخور من الافتخار **و** معناه انهم زادوا على غيرهم بانهم لا يفخرون بشرفهم ولا يعجبون بنفوسهم ولكنهم يتواضعون للناس **و** يروى بالجيم جمع فجور من الفجور وهو الكثير الفسوق ويقع على الكذب والقليل ففاجر الرجل اذا كذب ومعناه انهم لا يفسقون ولا يزنون قاله ابن السيد في شرح ابيات الجمل

فصل يجوز في الاسم الفضلة الذي يتلو الوصف العامل ان ينتصب به اي بالوصف وان ينخفض باضافته اليه تخفيفا مفردا كان الوصف او جمعا وقد قرئ في السبع ان الله بالغ امره وهل هن كاشفات ضره بالوجهين النصب والخفض فالنصب على المفعولية والخفض بالاضافة فالاية الاولى قراها حفص بالخفض والباقون بالنصب والثانية قراها غير ابي عمرو بالخفض وابو عمرو وحده بالنصب **و** الى ذلك اشار الناظم بقوله، وانصب بذي الاعمال تلوا واخفض، واما ما عدا التالي للوصف فيجب نصبه لتعذر الاضافة بالفصل بالتالي **و** اليه يشير قول الناظم، وهو لنصب ما سواه مقتضي، نحو خليفة من قوله تعالى اني جاعل في الارض خليفة، وفي بعض النسخ وسكنا من وجاعل الليل سكنا والصواب حذفه لان الوصف فيه غير عامل كما ياتي على الاكثر واذا اتبع المجرور بالوصف باحد التوابع الخمسة فالوجه جر التابع على اللفظ فتقول هذا ضارب زيد وعمرو بالخفض عطفا على لفظ زيد ويجوز نصبه باضمار وصف منون او فعل اتفاقا اي وضارب عمرا ويضرب عمرا ويجوز نصبه بالعطف على المحل عند بعضهم وهم الكوفيون وطايفة من البصريين

خلافا

خلافا لسيبويه وجمهور البصريين **و** يحتمل المذهبين قول الناظم، واجرر وانصب تابع الذي انخفض كمبتغي جاه ومالا من نهض، **و** يتعين اضمار الفعل ان كان الوصف غير عامل فانه ان كان بمعنى الماضي فتنصب الشمس في وجاعل الليل سكنا والشمس باضمار جعل اي باضمار فعل مناسب لمعنى الوصف لا غير اي لا غير الفعل يجوز اضماره فليس لك ان تجعلها منصوبة باضمار وصف منون ولا بالعطف على المحل لان الوصف المذكور غير عامل لكونه بمعنى الماضي لا ان قدر جاعل على حكاية الحال فيجوز نصبها باضمار وصف منون او بالعطف على محل الليل لان جاعل على هذا عامل لكونه بمعنى يجعل **و** اما اذا كان اسم الفاعل بمعنى الاستمرار ففي جميع الازمنة ففي اضافته اعتباران احدهما انها محضة باعتبار معنى المضي فيه وبهذا الاعتبار يقع صفة للمعرفة ولا يعمل **و** ثانيهما انها غير محضة باعتبار معنى الحال او الاستقبال وبهذا الاعتبار يقع صفة للنكرة ويعمل فيما اضيف اليه قاله اليمني في شرح الكشاف فعلى هذا يجوز ان تكون الشمس معطوفة على محل الليل باعتبار ان جاعل فيه تصرفه على الحال او الاستقبال وان تكون منصوبة باضمار فعل ماض باعتبار عدم عمله فيه تصرفه على الماضي **و** على هذا يحمل تجويز الزمخشري كون الشمس معطوفة على محل الليل **تنبيه** اذا قصد باسم الفاعل معنى الثبوت عومل معاملة الصفة المشبهة في رفع السببي ونصبه على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة **و** على التمييز ان كان نكرة، وجره بالاضافة **و** هو في ذلك على ثلاثة انواع **احدها** ما يجوز ذلك فيه اتفاقا وهو ما اخذ من فعل قاصر كطاهر القلب **و** الثاني ما يمتنع فيه ذلك اتفاقا وهو ما يتعدى لاكثر من واحد **و** الثالث ما اختلف فيه وهو ما يتعدى لواحد فقال لا خضم بالجواز مطلقا وبعضهم بالمنع مطلقا **و** قال ابن عصفور وابن ابي الربيع ان حذف مفعوله اقتصارا جاز ولا امتنع وهو الصحيح الذي يشهد به القياس والاستعمال **و** شرطه ان ما لم يقع فيه امن اللبس كقولك فلان ظالم العبيد اي ان عبيده ظالمون وذلك اذا قلته مثلا بعد قول القايل ليس عبيد فلان ظالمين فيجوز ظالم العبيد بالرفع وظالم العبيد بالنصب وظالم العبيد بالجر كما في الحسن الوجه برفع الوجه ونصبه وخفضه **و** شاهده من اللازم قول عبد الله ابن رواحة، تباركت اني من عذابك خايف، واني اليك تايب النفس باخع، **و** شاهده من المتعدي لواحد قول الاخر، ما الراحم القلب ظلاما وان ظلما، ولا الكريم بمناع وان حرما، **هذا باب**

اعمال اسم المفعول وهو ما دل على حدث ومفعوله خرج بقوله ومفعوله ما عدا اسم المفعول من الصفات والمصادر والافعال الدالة على الاحداث ويكون من الثلاثي المجرد كمضروب ومن المزيد فيه نحو مكرم بفتح الرا ومن الرباعي المجرد كمدحرج **و** من المزيد فيه كمتدحرج ويعمل عمل فعل المفعول اي الفعل المبني للمفعول وهو كاسم الفاعل في انه ان كان مقرونا بال عمل مطلقا لما تقدم من انه واقع موقع الفعل لكونه صلة ال والفعل يعمل مطلقا وان كان مجردا من ال عمل بشرطه

[illegible marginal notes]

الاعتماد على الاستفهام او النفي او المخبر عنه او الموصوف او ذي الحال وبشرط كونه للحال او الاستقبال لا للماضي كما تقرر في اسم الفاعل جرما بجرم وانى ذلك اشار الناظم **بقوله**
وكل ما قرر لاسم فاعل يعطى اسم مفعول بلا تفاضل فهو كفعل صيغ للمفعول في معناه
تقول في المجرد من المعتمد على المخبر عنه زيد معطى ابوه درهما الان او غدا فزيد مبتدا ومعطى خبره وهو اسم مفعول متعد لاثنين وابوه نائب الفاعل به وهو مفعوله الاول ودرهما مفعوله الثاني كما تقول في الفعل المبني للمفعول زيد يعطى ابوه درهما بلا فرق وتقول فيما اذا كان مقرونا بال المعطى كفافا يكتفي كما مثل الناظم وهو يحتمل الازمنة الثلاثة كما تقول الذي يعطى ان اردت الحال او الاستقبال او اعطي ان اردت الماضي فالمعطى مبتدا وهو متعد لاثنين ومفعوله الاول والقائم مقام الفاعل ضمير مستتر فيه عائد الى ال الموصولة به وكفافا مفعول ثان وجملة يكتفي من الفعل والفاعل خبر المبتدا وينفرد اسم المفعول المتعدي الى واحد اذا اريد به معنى الثبوت عن اسم المفعول المراد به الحدوث كما انفرد اسم الفاعل المراد به الثبوت عن اسم الفاعل المراد به الحدوث بجواز معاملته معاملة الصفة المشبهة **قال في التسهيل** في اخر باب الصفة المشبهة وان قصد ثبوت معنى اسم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبهة **والاصح** ان يجعل اسم مفعول المتعدي الى واحد من هذا الباب انتهى يعني باب الصفة المشبهة وتقدم الكلام على اسم الفاعل مستوفى في هذا الباب واما اسم المفعول الذي يجري مجرى الصفة المشبهة فانه يرفع السببي على الفاعلية على ما يقتضيه حال الصفة المشبهة لا على النيابة عن الفاعل كما يقتضيه حال اسم المفعول فانه الموضع من الحواشي ومن خطه نقلت وعقبه بقوله وقد يقال هنا يقال هلا قيل بان الرفع ليس على ان الصفة مشبهة بل على ما يقتضيه حال الاسم المفعول انتهى **ويجاب** بان حال الاسم المفعول انما يراعى اذا اريد به معنى الحدوث واما ان اريد به معنى الثبوت فانه يرفع السببي على الفاعلية وينصبه على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة ويجر بالاضافة وعلى ذلك جاءت الشواهد فمن شواهد الرفع **قوله** بثوب ودينار وشاة ودرهم فهل انت مرفوع بما ههنا راس ومن شواهد النصب **قوله** لو صنتم يحمل الروع بصفاته لما برحت محلوة وجنا تها ومن شواهد الجر **قوله** تمنى لقائي الجون مغرور نفسه فلما راني ارتاع ثمت عرد اي **بجواز اضافته الى ما هو مرفوع به في المعنى** يعرف بالنصب وذلك بعد تحويل الاسناد عنه الى ضمير راجع للموصوف به ونصب الاسم المرفوع به على التشبيه بالمفعول اذ لا يصح اضافة الوصف لمرفوعه لانه عينه في المعنى فيلزم اضافة الشيء الى نفسه ولا يصح جره لعدم الاستغناء عنه فلم يبق الا اضافته الى مرفوعه لا بان يحول الاسناد عنه الى ضمير يعود الى صاحب الوصف ثم ينصب المرفوع المحول عنه الاسناد لانه بعد تحويل الاسناد عنه اشبه الفضلة لاستغناء الوصف عنه بضمير الموصوف فينتصب انتصابه ثم يجر بالاضافة فرارا من قبح اجراء وصف المتعدي لواحد مجرى وصف المتعدي لاثنين والى ذلك يشير قول الناظم وقد يضاف ذا الى اسم مرتفع معنى كمحمود

المقاصر

المقاصد الورع والاصل انا تقول الورع محمودة مقاصده بالرفع ثم تحول الاسناد عن المرفوع الى الضمير المضاف اليه وهو الهاء فيستتر في محمود ويعوض منه ال على راي الكوفيين فتنصبه وتقول الورع محمود المقاصد بالنصب ثم بعد ان تنصب المقاصد تجرها وتقول الورع محمود المقاصد بالجر بعد ثلاثة اعمال وقد تبين ان هذه لا وجه لها الا الرفع وهو دونها في المعنى ويتفرع عنه النصب ويتفرع عن النصب الجر **هذا باب**
ابنية مصادر الفعل الثلاثي المجرد **اعلم ان للفعل الثلاثي** المجرد **ثلاثة اوزان** لا رابع لها **فعل بالفتح** في عينه **ويكون متعديا كضربه** فانه متعد الى الهاء المتصلة به **وقاصرا كقعد وفعل بالكسر** في عينه **ويكون قاصرا كسلم** بكسر اللام **ومتعديا كعلمه** فانه متعد الى الهاء ولم يمثل بفهمه كان اولى لما سياتي وقدم الغالب في المفتوح والمكسور على غير الغالب فيهما **وفعل بالضم** في عينه **ولا يكون الا قاصرا** ولا يتعدى الا بتضمين او تحويل **كظرف** بضم الراء **فاما فعل** المفتوح العين **وفعل** المكسور العين **المتعديان فقياس مصدرهما الفعل** بفتح الفاء وسكون العين والى ذلك اشار الناظم **بقوله** فعل قياس مصدر المعدى من ذي ثلاثة والمراد بالقياس هنا انه اذا ورد شيء ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره فانك تقيسه على هذا لا انك تقيس مع وجود السماع قال ذلك سيبويه والاخفش والجمهور **فالاول** وهو فعل المفتوح العين المتعدي يشمل الصحيح والمعتل الفاء والعين او اللام والمضاعف والمهموز فالمهموز **كالاكل** مصدر اكل **والصحيح** نحو **الضرب** مصدر ضرب **والمضاعف** نحو **الرد** مصدر رد **ومعتل الفاء** كالوعد مصدر وعد **ومعتل العين** كالبيع مصدر باع **ومعتل اللام** كالرمي مصدر رمى **والثاني** وهو فعل المكسور العين المتعدي كذلك فالصحيح **كالفهم** مصدر فهم **واللثم** مصدر لثم **ومهموز الفاء** نحو **الامن** مصدر امن **والمضاعف** نحو المس **ومعتل الفاء** كالوطء **ومعتل العين** نحو الخوف **ومعتل اللام** نحو الغشي يقال غشيه غشيا فينبا تريمه **واطلق ذلك** تبعا لسيبويه والاخفش **وقيده** ابن مالك في التسهيل بان يفهم عملا بالفم نحو شرب ولقم لقما **واما فعل** المكسور العين **القاصر فقياس مصدره الفعل** بفتح الفا والعين **واليه** اشار الناظم بقوله وفعل اللازم بابه فعل **ويكون في الصحيح** والمهموز والمعتل بانواعه والمضاعف فالصحيح **كالفرح** مصدر فرح **والمهموز** نحو **الاشر** مصدر اشر **ومعتل الفاء** كالوجع **ومعتل العين** كالعور **ومعتل اللام** نحو **الجوى والمضاعف** نحو **الشلل** مصدر شل **الا ان دل** فعل القاصر **على حرفة او ولاية فقياسه** اي فقياس مصدره **الفعالة** بكسر الفاء **كولي عليهم ولاية** وعرافة يعني تصحيح التمثيل اما اذا تعدى بنفسه نحو ولي امرهم فلا لان الكلام في القاصر لا في المتعدي ولم يمثل الجمهور فذا استغناء بتمثيل الولاية لان الولاية في معنى الحرفة لكنه لم يكتف بذلك في فعل المفتوح بل مثل بهما كما سياتي **ويبقى عليه** ان يقول او لا ان دل على لون فقياسه فعلة كالحمرة والسمرة والادمة **وقال ابن الحاج** ان كان علاجا ووصفه على فاعل فقياس مصدره الفعول نحو القدوم والزوب والعسول واللصوق والصعود مصادر قدم من السفر وزاب الشيء وعسل بالشيء اذا لزمه ولصق به وصعد في الجبل **قال** وهذا مقتضى قول سيبويه **ومن** نقل عنه ابن الحاج انتهى

سواء كان حرفة او ولاية فالولاية والتجارة والخياطة وغير ذلك كلها مفتوحة الفاء الا ما كان من الولاية فانه بالكسر لا غير وقد يفتح اوله ايضا فالاول العرب والثاني الكسر قاله الترمذي ويقال كسرها على معنى البدل لا تنفع فيه الولاية كما قال الشاعر في شرح التسهيل هو الضم ما يليه التاء يقال الشمس تلاله من يريد في شيء

واما فعل المفتوح العين القاصر فقياس مصدره الفعول بضم الفاء والعين كالقعود
والجلوس والخروج والدخول وفي اقتياسه ثلاثة مذاهب ثالثها انه ينقاس فيما
لم يسمع ونحو القعيد واليه يشير قول الناظم . وفعل اللازم مثل قعد له فعول باطراد
وقال ابن الحاج يغلب في معتل العين كغار وسار وغاب وداح وانما يعرفون من ذلك
الفعل كالصوم والقول والعوذ والموت وهو الحين والمحيض والغيم انتهى الا ان دل
على امتناع فقياس مصدره الفعال بكسر الفاء كالاباء مصدر ابى والنفار مصدر
نفر والجماح مصدر جمح والاباق مصدر ابق واعترض لانه بانه متعد تقول ابيت
الشيء اذا كرهته والكلام في اللازم او دل على تقلب فقياس مصدره
الفعلان بفتح الفاء والعين كالجولان مصدر جال والغليان مصدر غلى او دل على داء
بالمرض فقياسه اي فقياس مصدره الفعال بضم الفاء كمشي بطنه مشاء او دل على
سير فقياسه الفعيل بفتح الفاء كالرحيل مصدر رحل والزميل مصدر زمل او دل
على صوت فقياسه الفعال بضم الفاء او الفعيل بفتح الفاء فالاول كالصراخ
مصدر صرخ والعواء بالمد مصدر عوى والثاني نحو الصهيل مصدر صهل الفرس والنهيق
مصدر نهق الحمار والزئير بزاي معجمة ثم همزة مكسورة مصدر زأر الاسد والى هذه
المستثنيات اشار الناظم بقوله . ما لم يكن مستوجبا فعالا . الابيات الثلاثة او دل
على حرفة او ولاية فقياسه الفعالة بكسر الفاء فالحرفة كتجر في المال تجارة
بالمثناة الفوقانية اوله وليس منه نجر الخشب بالقدوم نجارة بالنون وخاط الثوب
خياطة لانهما متعديان والكلام في القاصر والولاية نحو امر عليهم امارة اذا حكم
وسفر بينهم سفارة اذا اصلح وعرف القوم عرافة اذا تكلم عليهم وابل ابالة اذا
قام بمصالح الابل وذكر ابن عصفور ان فعالة مقيس في الولايات والصنائع
والحاصل ان فعل القاصر يطرد في مصدره فعول الا في ثمانية السبعة وهي الامتناع
والتقلب والداء والصوت والسير والحرفة والولاية والغالب في الامتناع فعال
وفي التقلب فعلان وفي الداء فعال وفي الصوت فعال وفعيل وقد يجتمعان نحو نعق
نعاقا ونعيقا وقد ينفرد فعال نحو نعم نعاما وقد ينفرد فعيل نحو صهل صهيلا والمطرد انفراد
فعال في الرغاء وفعيل في السير والمطرد في الولايات والحرف فعالة واما فعل بالضم
في عينه فقياس مصدره الفعولة بضم الفاء كالصعوبة مصدر صعب الشعر
يصعب اذا احرج صاحبه والصعوبة مصدر صعب ضد سهل والسهولة مصدر سهل
الامر والعذوبة مصدر عذب والملوحة مصدر ملح والفعالة بفتح الفاء كالبلا
غة مصدر بلغ والفصاحة مصدر فصح والصراحة بالمهملتين مصدر صرح والى
ذلك يشير قول الناظم . فعولة فعالة لفعلا . وما جاء مخالفا لما ذكرناه من المصادر
القياسية فبابه السماع ومعنى قول الناظم . وما اتى مخالفا لما مضى فبابه النقل
واراد بذلك انه ينقل ولا يقاس عليه كقولهم في فعل المفتوح العين المتعدي
جحده جحودا وشكره شكورا وشكرانا والقياس جحدا وشكرا وقالوا لحمرا
على القياس وكقولهم في فعل المفتوح العين القاصر مات موتا وفاز فوزا وحكم
حكما وشاخ شيخوخة ونم نميمة وذهب ذهابا بفتح الذال المعجمة والقياس فيه

فيها

فيها فعول وكقولهم في فعل المكسور العين المتعدي علم علما بكسر العين والقياس فتحها وكقولهم
في فعل المكسور العين القاصر [illegible] بزيادة الواو والتاء والقياس رغبا بفتحتين
ورضي رضى بكسر الراء وبخل بخلا وسخط سخطا بضم اولهما وسكون ثانيهما
والقياس فيهن فتح الاول والثاني واما البخل والسخط بفتحتين فعلى القياس كالرغب
بفتح الراء والغين المعجمة وكقولهم في فعل المضموم العين نحو حسن حسنا وقبح قبحا
بضم اولهما وسكون ثانيهما وقياسهما الفعولة او الفعالة وذكر الزجاج وابن
عصفور ان الفعل بضم الفاء وسكون العين قياس في مصدر فعل المضموم
وهو خلاف ما قاله سيبويه * تنبيه * من المصادر وهي كثيرة لا تكاد
تنضبط وقد ذكر في التسهيل منها تسعة وتسعين مصدرا منها احد وعشرون
تنقسم ثلاث ثلاث كل ثلاثة متوازنة فيما عدا حركة الفاء وقد ذكرت امثلتها في
شرحي على التسهيل فلتنظر منه هذا باب مصادر غير الثلاثي
وهي مصادر الرباعي المجرد والمزيد فيه والمزيد من الثلاثي اعلم انه لا بد لكل
فعل ماض غير ثلاثي من مصدر مقيس فقياس مصدر فعل بالتشديد من غير
الثلاثي اذا كان صحيح آخر اللام التفعيل كالتسليم مصدر سلم والتكليم
مصدر كلم والتطهير مصدر طهر والتوحيد والتيسير والتحويل والتصيير
واليه اشار الناظم بقوله . وعم في ثلاثة مقيس مصدره كقدس التقديس
ومعتلها اي ومعتل اللام فقياسه التفعلة كزكاه اي كقياس صحيح اللام
في التعزيز ولكن حذفوا يا التفعيل التي بعد العين وجوبا وعوض منها التا
الزائدة على الكتابة لكونها اقوى على قبول الحركات من حروف العلة فيصير بعد
الحذف والتعويض وزنه التفعلة كالتوصية بالصاد المهملة مصدر وصى
على الاداء والتسمية مصدر سمى والتزكية مصدر زكى ماله واليه الاشارة
بقول الناظم . وزكه تزكية وقد يفعل مثل ذلك في صحيح اللام نحو ذكر تذكرة
وجرب تجربة ومن يستغنون غالبا عن التفعيل بتفعلة فيما لامه همزة نحو
خطا تخطئة وهنا تهنئة وجزا تجزئة ووجهوه بان مثل تخطيئا تجوز فيه
ابدال الهمزة ياء فيما لامه همزة متحركة بعد ياء زائدة كخطيئة
فلما اطرد الابدال المذكور صارت اللام كانها وضعت ياء فالتحق بباب التعزية
ومن غير الغالب تخطيئا وتهنيئا وتجزيئا حكاه عن سيبويه وحكى سيبويه
نبأ تنبيئا وزعم ابو زيد ان التفعيل فيه اكثر من التفعلة في كلام العرب وظاهر
كلام سيبويه انه لا يجوز فيه الا ما سمع وهذا اختيار الشلوبين فيما حكى ابن عصفور
وقياس افعل اذا كان صحيح العين الافعال بكسر الهمزة كالاكرام مصدر اكرم
والاحسان مصدر احسن والايعاد مصدر اوعد والايلاء مصدر آلى من زوجته واليه
اشار بقوله . واجملا اجمالا ومعتلها اي ومعتل العين فقياسه اي الافعال كذلك
اي كقياس صحيح العين ولكن تنقل حركتها اي حركة العين الى الفاء الساكنة قبلها
فتقلب العين الفا ثم تحذف في الاصل لانفتاح ما قبلها لان فيلتقي ساكنان وهما الالف
المنقلبة عن العين والف المصدر ثم تحذف الالف الثانية عند الخليل وسيبويه

وذهب الاخفش والفراء الى ان المحذوف انما هي الالف الاولى لانها بمنزلة
وما لا الحرف الثاني وذهب سيبويه الى ان الثانية لزيادتها وقربها من الطرف وعلى
القولين تعوض عنها التا كاقام اقامة واعان اعانة واصلهما اقواما واعوانا فاعلا
بالنقل والقلب والحذف والتعويض واليه الاشارة بقول النظم ثم اقم اقامة وغالبا ذا التا
التزم وقد تحذف التا للاضافة عند ابن مالك نحو واقام الصلاة وفي المحرر
كاستنارة البدر والاصل واقامة الصلاة واستنارة البدر تحذف التا لسد المضاف اليه
مسدها وقد تحذف في غير الاضافة حكى الاخفش اجاب اجابا وفاسم ما اوله
همزة وصل من الفعل الماضي الخماسي والسداسي ان تكسر ثالثه وتزد قبل
الآخر الفا فينقلب مصدرا نحو اقتدر اقتدارا واصطفى اصطفاء وهما من
باب الافتعال سلبت التا في الاول وقلبت طاء في الثاني لما سيجيء وانطلق انطلاقا
وهو من باب الانفعال واستخرج استخراجا وهو من باب الاستفعال وفي ذلك اشار الناظم
بقوله وما يلي الآخر مد وافتتحا مع كسر تلو الثاني مما افتتحا بهمز وصل ولا بد من تغيير
ما اوله همزة وصل بان لا يكون اصله تفاعل كتطاير او تفعل كتطير اذا ادغم التا في الفا
واجتلبت همزة وصل ما مصدره لا يكسر ثالثه ولا يزاد الف قبل اخره بل يضم الحرف
الثالث الذي هو اخره فيحوي الاصل نحو اطاير يطاير اطايرا واطير يطير اطيرا وجملة الافعال
الماضية التي اولها همزة وصل وما فاقا وخلافا خمسة وعشرون بنا والتي لا الخماسية
او سداسية فان كان استفعل معتل العين عمل فيه ما عمل في مصدر افعل المعتل العين
من نقل حركة العين الى الفاء الساكنة قبلها وقلب العين الفا وحذفها لالتقاء الساكنين
وتعويض تاء التانيث عنها نقول استقام استقامة واستعاذ استعاذة والاصل
استقواما واستعواذا ففعل فيهما ما قررناه واليه اشار الناظم بقوله واستعذ
استعاذة ثم اقم اقامة وجاء تصحيحها على الاصل نحو اغيمت السماء اغياما واستحوذ
الشيطان استحواذا بالتصحيح وفاسم تفعلل مما اوله التاء وما كان على وزنه في الحركات
والسكنات وعدد الحروف وان لم يكن من بابه ان تضم رابعه فيصير مصدرا واليه
اشار الناظم بقوله وضم ما يربع في امثال قد تلملما ومجموع ذلك عشرة ابنية
تفعلل وتفعلل وتفيعل وتفعول وتفعلى وتفاعل وتفعل وتمفعل وتفعلت
كتدحرج تدحرجا وتجلبب تجلببا وتشيطن تشيطنا وتمسكن تمسكنا وتقلنس تقلنسا
وتغافل تغافلا وتجورب تجوربا وتقلنس تقلنسا وترهوك ترهوكا وتعفرت تعفرتا
ووجب ابدال الضم كسرة ان كان اللام ياء نحو التواني والتوالي والاصل التواني والتوالي
بضم ما قبل الياء فقلبت الضمة كسرة لتسلم الياء من قلبها واوا فتودي الى وقوع واو قبلها
ضمة في اخر اسم معرب وذلك مرفوض في الاسماء لان الاسماء معرضة لان تضاف ليا المتكلم
ويا المتكلم اذا اضيف اليها اسم في اخره واو قبلها ضمة وجب قلب الضمة كسرة والواو ياء
وادغامها في يا المتكلم كسلمي ودعا وفاسم فعلل وما الحق به فعللة كدحرج دحرجة
وزلزل زلزلة والملحق بفعلل ستة ابنية وهي بيطر بيطرة وحوقل حوقلة وجلبب
جلببة وجهور جهورة وسلقى سلقاة وقلنس قلنسة وزاد بعضهم سنبل
وشريفت الزرع طال ورقه وعزبك وتابلو برنا لحيته خضبها بالبرنا وهو الحناء

وفعلال

وفعلال بالكسر للفعل ان كان مضاعفا وهو ما كان فاؤه ولامه الاولى من جنس واحد
وعينه ولامه الثانية من جنس واحد كزلزال ووسواس بسينين مهملتين وشوشاش بشينين
معجمتين وهو كلام فيه اختلاط وهو ان فعلال في غير المضاعف سماعي كسرهاف
سرهافا يقال سرهفت الصبي اذا احسنت غذاءه ولم يسمع فيه دحرج دحراجا نص
على ذلك الصيمري وغيره والملحق بفعلل لا يجيء له مصدر نحو فعلال وبذلك يظهر قول
الناظم فعلال او فعللة لفعللا واجعل مقيسا ثانيا لا اولا ويجوز فتح اول المضاعف
تخفيفا للثقل الحاصل بالتضعيف والاكثر ان يعنى بالمفتوح اوله اسم الفاعل
لا المصدر نحو من شر الوسواس اي الموسوس وتعديته اوصفا بالخناس وما بعده وهما
من صفات الذوات وفاسم فاعل بفتح العين كضارب وخاصم وقاتل الفعال بكسر
الفاء والمفاعلة نحو الضراب والمضاربة والخصام والمخاصمة والقتال والمقاتلة وقد
يكون بغير المشاركة نحو نادى نداء ومناداة واليه الاشارة بقول النظم لفاعل
الفعال والمفاعلة واللازم عند سيبويه المفاعلة لانهم قد يتركون الفعال ولا يتركون
المفاعلة فقالوا جالس مجالسة ولم يقولوا جلاسا واصل الفعال هنا الفيعال وقد قالوا
ضاربه ضيرابا وقاتل قيتالا ويمتنع الفعال فيما فاؤه يا نحو ياسر ويامن
فلا يقال ياسر يسارا ولا يامنه يمانا لاستثقال الكسرة على الياء حتى قال بعضهم انه لم
يوجد منه لان اليسار لغة في اليسار ولا اليعار جمع يعر وهو الجدي وانما يقال مياسرة
وميامنة وشذ ياومه يواما حكاه ابن سيدة وحكى مياومة على القياس وما
خرج عما ذكرناه فشاذ واليه الاشارة بقول النظم وغير ما مر السماع عادله كقولهم
كذب كذابا بالتشديد والتخفيف والقياس تكذيبا وقوله وهي تنزي
دلوها تنزيا كما تنزي شهلة صبيا والقياس تنزية ونكتة حمله
على ما هو بمعناه اي تحرك دلوها تحريكا والشهلة بمعنى المعجمة العجوز نشبه
تريقها اذا اخذت الركوب بها كما ترقص امرأة عجوز ترقص صبيا وخص
الشهلة بالذكر لانها اضعف من الشابة وقولهم تحمل تحمالا بكسر التا والحا
المهملة وتشديد الميم والقياس تحملا وترامى القوم رميا بكسر الرا والميم المشددة
والقياس تراميا وحوقل حيقالا والقياس حوقلة وهي الفتور عن الجماع
للكبر والشذ منه حوقالا بالفتح لانه مخصوص بالمضاعف واقشعر جلده
قشعريرة بضم القاف وفتح الشين والقياس في مصدر فعل بالتكرير اذا
كان يجيء الا نحو كرر تكريرا وفي مصدر فوعل نحو حوقل حوقلة وفي
مصدر افعلل نحو اقشعر اقشعرارا ولا يخفى ما في كلامه من اللف والنشر على
الترتيب فصل ويرد على المرة من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف
التام بفعلة بالفتح في الفعال كما في فعله كجلس جلسة ونسي نسية ونبه
بقيد الثلاثي على انه لا مرة في ذلك الا بعد ان يكون في مصدره زيادة على حروف
الفعل كجلس جلوسا ولا كسر كسرا فان لم تكن زيادة فلا بد انه يقتصر
على زيادة التا مع فتح اوله وان كان ثم زيادة فانه تطرحها فرقا بين مصدر
الثلاثي وغيره وشذ قولهم لقيته لقاءة واحدة واتيته اتيانة واحدة حكاهما سيبويه

وإذا اطرحت الزيادة فإنك تبني فعلة من الباقي وتختمها بالتاء فرقا بين الواحد والجنس
لأن منزلة الجلسة من الجلوس منزلة التمرة من التمر ولا صارت الحشو واحدة أن يعرف
بينهما بالتاء إلا أن كان بناء المصدر العام الذي دل على القليل والكثير عليها
أي على فعلة بالتاء فيرد على المرة منه أي من المصدر العام المبني على فعلة بالوصف
بالواحدة ونحوها كرحم رحمة واحدة أو مرة ويرد على الهيئة وهي الحالة
التي يكون عليها الفاعل عند الفعل بفعلة بالكسر في الفاء فرقا بينها وبين المرة
كالجلسة والركبة والقتلة بكسر أولها وفيها الكمل المتفرع إلا أن كان بناء
المصدر العام عليها أي على فعلة بكسر الفاء فيرد على الهيئة منه بالصفة
ونحوها كنشدة الضالة نشدة عظيمة أو نشدة الملهوف ويرد على المرة
من غير الثلاثي رباعيا كان أو غيره بزيادة التاء على مصدره القياسي كالطلاقة
والاستخراجة فإن كان بناء المصدر العام من القلة والكثرة على التاء على المرة
منه بالوصف بالوحدة كاقامة واحدة واستقامة واحدة ولا دحرجة واحدة
ولا يقال خراجة لأنه غير قياسي بل قليل غير مسموع كما تقدم عن الضمري والحاصل
أن الفعل إذا كان له مصدران قياسي وسماعي لحقت التاء القياسي دون السماعي فإن كان له
مصدران قياسيان أو سماعيان لحقت الأغلب منها قاله الشاطبي ولا يبنى من
غير الثلاثي مصدر للهيئة لأن بناء الفعلة لا يتأتى فيه إذ يلزم من ذلك هدم بنية
الكلمة بحذف ما فصرا تاؤها فاجتنب ذلك واستغني عنه بنعت المصدر الأصلي
إلا ما شذ من قولهم اختمرت المرأة خمرة بالمعجمة والراء غطت رأسها بالخمار وانتقبت
نقبة غطت وجهها بالنقاب وتعمم الرجل عمة غطى رأسه بالعمامة وتقمص
قمصة غطى جسده بالقميص وكان القياس عدم الجواز لأنه هدم أبنية المصدر
وبناء الفعلة حرصا على البيان وإلى ذلك أشار الناظم بقوله . وفعلة لمرة كجلسة
وفعلة لهيئة كجلسة . في غير ذي الثلاث بالتا المرة . وشذ فيه هيئة كالخمرة . م٠

هذا باب كيفية أبنية أسماء الفاعلين والصفات
المشبهة بها يأتي وصف الفاعل من مضارع الفعل الثلاثي المجرد من الزوائد
على وزن فاعل بكسر العين وزيادة ألف بعد الفاء بعد إسقاط حرف المضارعة بكثرة
من فعل بالفتح حال كونه متعديا للمفعول كضربه فهو ضارب وقتله فهو قاتل
أو لازما للفاعل كذهب فهو ذاهب وغدا بالغين والدال المعجمتين بمعنى سال
فهو غاد يقال غدا الماء إذا سال وغدا العرق إذا سال دما وغدا البول إذا انقطع وغدا
الشيء إذا أدمع ويستعمل متعديا يقال غدا الطعام الصبي وغدوته أنا بالدين فيكون
من قسم المتعدي ومن فعل بالكسر حال كونه متعديا للمفعول كأمنه فهو آمن
وشربه فهو شارب وركبه فهو راكب وذلك مستفاد من قول الناظم . كفاعل صغ
اسم فاعل إذا . من ذي ثلاثة يكون كغذا . ويقل فاعل في فعل بالكسر القاصر على الفاعل
كسلم فهو سالم ومن فعل بالضم كفره بمعنى حزن فهو فاره أي حاذق وإلى ذلك
أشار الناظم بقوله . وهو قليل في فعلت وفعل . غير معدى . وإنما قياس الوصف من
فعل المكسور العين اللازم فعل بفتح الفاء وكسر العين كالأعراض جمع عرض بفتح العين

المهملة والزاي

المهملة والزاي كعرج وأشر بالشين المعجمة والأشر الذي لا يحمد النعمة والعافية وأفعل
في الألوان والخلق بالخاء المعجمة واللام بالكسر ما اللون كأخضر وأسود وأحمر أي أسود العين من غير اكتمال
والخلق أي أسود حمرة العينين والخلقة نحو أعور وأعمى وأجهر وهو الذي لا يبصر في
الشمس وفعلان بفتح الفاء وسكون العين فيما دل على الامتلاء وحرارة الباطن بلا لون
كشبعان وريان والثاني نحو عطشان وصديان بمعنى عطشان وإلى ذلك يشير
قول الناظم . بل قياسه فعل . وأفعل فعلان نحو أشر . ونحو صديان ونحو الأجهر . وقياس
الوصف من فعل بالضم فعيل كظريف وشريف ودونه أي دون فعيل فعل بفتح
الفاء وسكون العين كشهم بالشين المعجمة من الشهامة وضخم بالضاد والخاء المعجمتين
من ضخم الشيء إذا غلظ ودونهما أي دون فعيل وفعل أفعل كأخطب بالخاء والطاء
المعجمتين يقال خطب اللون إذا كان أحمر إلى الكدرة وفعل بفتحتين كبطل وحسن
وفعال بالفتح في الفاء كجبان وفعال بالضم كشجاع وفعل بفتحتين كجنب بضم
الجيم والنون وفعل بكسر الفاء وسكون العين كعفر بالعين المهملة والفاء أي شجاع
ماكر . وفي القاموس أنه الخبيث الماكر وإلى ذلك يشير قول الناظم . وبفعل
أولى وفعيل بفعل . كالضخم والجميل والفعل جمل . وأفعل فيه قليل وفعل . وقد يستغنون
عن صيغة فاعل من فعل بالفتح بغيرها من الصيغ فيتركون الفاعل المطرد ويستعملون
غيره كشيخ وأشيب وطيب وعفيف ولم يقولوا شايخ ولا شايب ولا طايب ولا عاف بالتشديد
كما استغنوا بترك ودع عن ودع وواذر وودع وواذع وإليه يشير قول الناظم . وسوى
الفاعل قد يغني فعل . ويجوز لا استغناء ما لم يستعمل له قياس أما ما استعمل له قياس وسمع
غيره فليس موضع الاستغناء نحو ما يميل فهو مائل وأميل قاله الشاطبي تنبيه
جميع هذه الصفات المتقدمة الدالة على الثبوت صفات مشبهة باسم الفاعل
لا ما قصرنا الحروف فهي أسماء فاعلين إلا فاعلا كضارب من المتعدي وقائم من
اللازم فإنه في الاصطلاح اسم فاعل إلا إذا أضيف فاعل الى مرفوعه في المعنى
وذلك فيما دل على الثبوت كطاهر القلب وشاحط الدار بالشين المعجمة والحاء
والطاء المهملتين أي بعيدها وإلى ذلك طاهر قلبه وشاحط داره فصفة مشبهة
أيضا وقد أشبعنا الكلام فيه في باب إعماله وكان ينبغي أن يذكر هذا
التنبيه في آخر الباب لئلا يتوهم أن وصف الفاعل من غير الثلاثي المجرد لا يكون صفة
مشبهة ونبه على ذلك ومن أمثلة الرضي في باب الصفة المشبهة مستقيم الرأي ومعتدل
القامة فصل ويأتي وصف الفاعل من غير الفعل الثلاثي المجرد بصيغة
حروف مضارعه بشرط الإتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة وبشرط
كسر ما قبل الآخر في بعض من أعاد ومعشر من اعاد وبعض من اطلق بكسر الميم فيهن اتباعا لحركة
ما بعدها وبشرط كسر ما قبل الآخر تشبيها باسم فاعل الثلاثي وشذ مسهب
من أسهب ومحصن من أحصن وملفج من ألفج بفتح ما قبل الآخر فيهن مطلقا أي سواء
كان مكسورا في المضارع كمنطلق ومستخرج بكسر حال كونه اسم فاعل غير
كسر حال كونه مضارعا أو مفتوحا في المضارع كمتعلم ومتدحرج وأما نحو
مختار ومنقاد ومنجاب بالإدغام فكسر ما قبل الآخر فيهن مقدر إذا كان اسم فاعل

قوله كبطل يقال بطل بطالة بطولة ككرم
وقوله والبطالة بالكسر وإنما يقال البطل
بطل ككرم ضعيف بطولة والبطالة تقال للعقل بطالة
قوله وفي القاموس أنه الحبيث الماكر إلى آخره عبارة القاموس
الخ وقال ولا ما ضاع لأنه أدرى باللغة قال ابن
هشام وأظن أنه لا أصل له وفرروا فقد عنى من ليس
اللغة وقد يقال إن الكثير إذا تكرر كان أبو حيان ذكر أنه بيصدها
أخرجها مذكرة في القاموس فإن قال قتل الأخفش الأصم ذكره الأسلاف
علما عبد الله

قوله وشذ كسرها أي الفاء في ما عنى ألحم نزاله
عليه فتح بكسره أوله وسكون ثانيه
فتح بضم أوله وما قبل آخره يقال بضم
وأتقن بفتح لكن كسرها هنا من فتح بكسره
كما في الصحاح الأوليين عبد الله

وأتى بناء اسم الفاعل من غير الثلاثي اشار الناظم بقوله • موزنة المضارع اسم فاعل
من غير ذي الثلاث كالمواصل • مع كسر متلو الاخير مطلقا • وضم ميم زائد قد سبقا •
واختيرت الميم للزيادة لتعذر زيادة احرف العلة لان الواو لا تزاد اولا والياء والالف
يوقعان في التباس اسم الفاعل بالمضارع ولكون مخرج الميم قريبا من مخرج الواو لانها
من الشفتين وحركت بالضم دون الفتح والكسر لان الفتح يؤدي الى التباسه باسم
الآلة منه هذا باب أبنية اسماء المفعولين
وأتى وصف المفعولين من مضارع الفعل الثلاثي المجرد التام المتصرف على زنة
مفعول من المتعدي كمضروب ومقصود ومعقول ومن اللازم كمرغوب عليه وممرور
به زيدت الميم لما مر في اسم الفاعل وفتحت للخفة وضم ما قبل الآخر خروجا من [illegible]
ثم اشبعت الضمة فتولد منها الواو وليدل على [illegible] وقوع الفعل في كلامهم ومنه اي
من اسم المفعول الثلاثي ياتي على زنة مفعول مبيع ومقول ومرمي ومرجو الا انه
غير عن صيغة مفعول في اللفظ فاصل مبيع مبيوع نقلت حركة الياء الى الساكن
قبلها ثم قلبت الضمة كسرة لتسلم الياء ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين وخصت
بالحذف لزيادتها وقربها من الطرف واصل مقول مقوول بواوين نقلت حركة الواو
الاولى الى الساكن قبلها ثم حذفت الواو الثانية لالتقاء الساكنين وخصت بالحذف
لزيادتها وقربها من الطرف هذا مذهب سيبويه في مبيع ومقول وذهب
الاخفش الى ان المحذوف منهما عين الفعل وان الضمة في مبيع قلبت كسرة لتقلب الواو ياء
لئلا يلتبس بالواوي واصل مرمي مرموي اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما
بالسكون فقلبت الواو ياء والضمة التي قبلها كسرة وادغمت الياء في الياء واصل
مرجو مرجوو بواوين ادغمت الاولى في الثانية لاجتماع المثلين وأتى بناء اسم المفعول
من الثلاثي اشار الناظم بقوله • ومن اسم مفعول الثلاثي اطرد • زنة مفعول وياتي
وصف المفعول من غيره اي من غير الثلاثي المجرد بلفظ مضارعه لكن لا يكون
بميم مضمومة مكان حرف المضارعة كما مر في اسم الفاعل وفتح ما قبل الآخر وان
شئت قلت بلفظ اسم فاعله لكن مع فتح ما قبل الآخر وذلك مستفاد من
قول الناظم • وان فتحت منه ما كان انكسر • صار اسم مفعول كمثل المنتظر • وياتي من
المتعدي فلا يحتاج الى صلة نحو المال مستخرج ومن اللازم فيحتاج الى صلة نحو زيد
منطلق به وقد ينوب فعيل عن مفعول كرهين بمعنى مرهون وكحيل بمعنى مكحول
وجريح بمعنى مجروح وطريح بمعنى مطروح قال ابن مالك ومرجعه السماع وان كان
كثيرا واليه اشار في النظم بقوله • وناب نقلا عنه ذو فعيل • وقد ينوب فعيل
[illegible] فعيل بمعنى فاعل كقتيل لاصابه بفعيل بمعنى فاعل نحو قدير بمعنى القادر ورحيم
بكسر الحاء بقولهم قدير ورحيم بمعنى قادر وراحم وقد ينوب فعيل عن مفعل نحو اعفرت
العسل فهو عفير واعفته المرض فهو عليل اي معفر ومعل هذا باب
اعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي الى واحد ووجه الشبه بينهما انها
تؤنث وتثنى وتجمع تقول في حسن حسنة وحسنان وحسنتان وحسنون وحسنات كما
تقول في ضارب ضاربة وضاربان وضاربتان وضاربون وضاربات فلذلك عملت النصب كما

الى التشابه باسم الموضع من الثلاثي ... ونوعي بعض النحو نحو مكرم والكسر ...

قوله عين ... مراده به عين الكلمة

بعمله

١٧٩

بعمله اسم الفاعل واقتصرت على واحد لانه اقل درجات التعدي وكان اصلها ان لا تعمل
النصب لمباينتها للفعل لانها على الثبوت ولكونها ماخوذة من فعل قاصر ولكنها لما
اشبهت اسم الفاعل المتعدي لواحد عملت عمله وهي الصفة المصوغة لغير تفضيل
لافادة نسبة الحدث الى موصوفها دون افادة الحدوث وخاصتها انها التي استحسن
فيها ان تضاف لما هو فاعل لها في المعنى سواء كانت وصفا لازما لا يمكن انفكاكه
كطويل الانف وعريض الحواجب وواسع الفم ام يمكن انفكاكه كحسن الوجه ونقي
الثغر وطاهر العرض فان الحسن والنقاء والطهارة مما تزول وتعقب وخرج
باستحسان الاضافة الى الفاعل في المعنى اسم الفاعل المتعدي نحو زيد ضارب ابوه
فان اضافة الوصف فيه اي في هذا التركيب الى الفاعل وهو ابوه ممتنعة
اذ لا يقال ضارب ابيه لئلا توهم الاضافة الى المفعول لا الاضافة فيه وان الاصل زيد ضارب
ابوه وخرج اسم الفاعل القاصر نحو زيد كاتب ابوه فان اضافة الوصف فيه وهو كاتب
الى الفاعل وهو ابوه وان كانت لا تمتنع على قلة لعدم اللبس لان الاضافة الى المفعول
لكون الكتابة لا تقع على الذوات لكنها على قلتها لا تحسن لان الصفة الدالة على
الثبوت لا تضاف لمرفوعها حتى تقدر تحويل اسنادها عنه اي عن مرفوعها الى
ضمير موصوفها فيشتبه في الصفة بدليلين احدهما انه لو لم تقدر الامر كذلك لزم
اضافة الشيء الى نفسه لان الصفة نفس مرفوعها في المعنى واللازم باطل فالملزوم
مثله والدليل الثاني انهم يؤنثون الصفة بالتاء في نحو هند حسنة الوجه
فلو لم تكن الصفة مسندة الى ضمير هند لذكرت كما تذكر مع المرفوع قاله ابن عصفور
فهذا التحويل حسن ان يقال في زيد حسن وجهه بالرفع زيد حسن الوجه
بالاضافة فالحسن مسند الى ضمير زيد فيكون مسندا الى جملته فان كان مسندا الى
وجهه وذلك حسن لان من حسن وجهه حسن ان يسند الحسن الى جميع جملته
مجازا عن الاسناد الى الجزء منه فهو من الاسناد الى الكل واراد البعض فهو مجاز
قريب والباعث على ارتكابه غرض التعميم قال ابن ابي الربيع
اذا قلت مررت برجل حسن وجهه حصل عندي امور كل اثنين منها بمنزلة شيء واحد لان الجار
والمجرور كالشيء الواحد وكذلك الصفة والموصوف والفعل والفاعل والمضاف والمضاف
اليه فلما ارادوا التجميع لم يمكنهم ان يزيلوا اللفظ الا ان جعلوه منفصلا وجعلوه فاعلا
بالصفة فاشتركوا لان الصفة حينئذ كانها جارية على من هي له حيث رفعت ضميره
فحسن ان يقال ذلك وقبح ان يقال في زيد كاتب ابوه زيد كاتب الاب لان من
كتب ابوه لا يحسن ان تسند الكتابة اليه الا بمجاز بعيد نشأ من المضاف وهو
الاب في كاتب ابوه الى المضاف اليه وهو الهاء فهو من الاسناد الى المضاف اليه وهو
الهاء واراد المضاف ووجه قربه الاول وبعد هذا ان الجزء بعض الكل فيصح اطلاق
كل منهما واراده الآخر بخلاف الابوة والبنوة وقد تبين بما شرحنا ان العلم بحسن
الاضافة في الصفة الى مرفوعها موقوف على النظر في معناها وهو نسبة الحدث
الى موصوفها على سبيل الحدوث او الثبوت فما جاز من الصفات ان يسند الى ضمير موصوفه باضافته
الى مرفوعه حسنه وما لا فلا لا موقوف على معرفة كونه صفة مشبهة وحينئذ

فلا دور في التعريف المذكور في قول الناظم صفة استحسن جر فاعل معنى بها المشبهة
اسم الفاعل كما توهم ابن الناظم حيث قال في الشرح وهذه الخاصة لا تصلح لتعريف الصفة
المشبهة وتمييزها عما عداها لان العلم باستحسان الاضافة الى الفاعل موقوف على العلم
بكون الصفة مشبهة فهو متاخر عنه وانت تعلم ان العلم بالمعرف يجب تقدمه على العلم
بالمعرف انتهى وتقرير الزوم فيه ان العلم بالصفة المشبهة متوقف على استحسان اضافتها
الى الفاعل واستحسان اضافتها الى الفاعل موقوف على العلم بكونها صفة مشبهة
فجا الزور وقد دفعه الموضح بانفكاك الجهة وتقريره الصفة ان المشبهة وان كانت موقوفة
على استحسان الاضافة الى الفاعل لكن استحسان الاضافة الى الفاعل ليس موقوفا على معرفة
كونها صفة مشبهة وانما هو موقوف على النظر في معناها الثابت لفاعلها بحيث لو حول
اسنادها عنه الى ضميره لا يكون فيه لبس ولا قبح فيستحسن حينئذ الاضافة الى الفاعل

فصل وتشارك الصفة المشبهة اسم الفاعل في الدلالة على الحدث
وفاعله والتذكير والتانيث والتثنية والجمع وشرط الاعتماد اذا تجردت من ال **وتختص**
هذه الصفة المشبهة **عن اسم الفاعل بخمسة امور** على ما هنا **احدها انها**
تصاغ من الفعل اللازم وضعا او تصيرا **دون الفعل المتعدي** الذي لم يرد بالوصف
منه الثبوت فالمصوغة من اللازم وضعا **كحسن وجميل** فانهما مصوغان من حسن
وجمل وهما لازمان وضعا والمصوغة من اللازم تصيرا كضارب لا ومضروب العبد
فان التمس الفاعل والمفعول اذا قصد بهما الثبوت جريا مجرى الصفة المشبهة كما قال
في التسهيل في اخر باب الصفة المشبهة **وهو** اي اسم الفاعل المراد به الحدوث
يصاغ منهما اي من اللازم والمتعدي فمن اللازم **كقائم** ومن المتعدي **نحو ضارب**
الامر الثاني انها تكون للزمن الماضي المتصل بالزمن **الحاضر الدائم** كحسن الوجه
لا الزمن **دون الماضي المنقطع والمستقبل** فلا يقال حسن الوجه امس او غدا **وهو**
اي اسم الفاعل **يكون لاحد الازمنة الثلاثة** نحو حاسن امس او الان او غدا **و**الحاصل
ان هذه المادة انك اذا اردت ثبوت الوصف قلت حسن ولا تقول حاسن وان اردت
حدوثه قلت حاسن ولا تقول حسن قاله الشاطبي وغيره **و**الى هذين الامرين اشار الناظم
بقوله • وصوغها من لازم لحاضر • **الامر الثالث انه تكون مجارية للمضارع**
في تحركه وسكونه والمراد تقابل حركة بحركة وسكون بسكون لا تقابل حركة بعينها
اذ لا يشترط التوافق في اعيان الحركات ولهذا قال ابن الخشاب هو وزن عروضي لا تصريفي
سواء كانت مصوغة من ثلاثي ام غيره فالثلاثي **كطاهر القلب وضامر البطن**
وغير الثلاثي نحو **مستقيم الراي ومعتدل القامة** فانها مجارية ليطهر ويضمر ويستقيم
ويعتدل **وغير مجارية له** اي للمضارع **وهو الغالب في المبنية من الثلاثي**
كحسن وجميل وضخم وملآن فانها ليست مجارية ليحسن ويجمل ويضخم ويملأ وقول
الزمخشري وابن الحاجب وابن العلج وجماعة انها لا تكون الا غير مجارية مردود باتفاقهم
على ان منها قوله • مرضرين واخي ثقة • او عروشا حكلا را • بالتثنية المعجمة
والحاء والطاء المهملتين بمعنى بعير صفة مشبهة وهي مجارية ليحكم **و**جوابهم
ممكن اذ لهم ان يقولوا ما ورد من ذلك اسم فاعل اجري مجرى الصفة المشبهة في الحكم

لانه صفة مشبهة حقيقة **ولا يكون اسم الفاعل الا مجاريا له** اي للمضارع كضارب
ويضرب ومنه قائم ويقوم لان الاصل يقوم بسكون القاف وضم الواو ثم نقلوا وادخل
وبرحل لان توافق اعيان الحركات غير معتبر كما تقدم **الامر الرابع ان منصوبها لا يتقدم**
عليها لانها فرع اسم الفاعل في العمل فلا يجوز زيد وجهه حسن **بخلاف منصوبه** فانه
يجوز تقديمه عليه تقول زيد عمرا ضاربه **ومن ثم** بعض المتلبثة اي من اجل جواز تقدم
منصوب اسم الفاعل عليه **صح النصب** اي نصب الاسم المتقدم على اسم الفاعل المشتغل
عنه بضميره باسم فاعل محذوف **في نحو زيدا انا ضاربه** لان ما يعمل في المتقدم عليه
يصح ان يفسر عاملا فيه **وامتنع** نصب الاسم المتقدم على الصفة المشبهة المشتغلة
عنه بنصب سببه بصفة مشبهة محذوفة **في نحو زيد ابوه حسن وجهه** فلا يجوز
نصب الاب بصفة محذوفة معتبرة بما بعد تفسرها الصفة المذكورة المشتغلة
عنه بنصب وجهه لان الصفة المشبهة لا تعمل في متقدم وما لا يعمل لا يفسر عاملا
فوجب رفعه على انه مبتدا ثان وحسن خبره والجملة خبر زيد كما امتنع ان يقال
وجهه الا زيد حسنه بنصب الوجه **الامر الخامس انه يلزم كون معمولها**
سببيا اي اسما ظاهرا **متصلا بضمير موصوفها اما لفظا نحو زيد حسن وجهه**
فوجهه معمول حسن وهو سببي لانه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف وهو زيد
واما متصل بضمير موصوفها **معنى نحو زيد حسن الوجه** فالوجه معمول حسن
وهو سببي لانه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف معنى **اي** الوجه **منه** اي من زيد
هذا راي البصريين **وقيل** لا حذف **و ان ال** في الوجه **خلف عن الضمير المضاف اليه**
وهو راي الكوفيين **و** يرده التصريح بالضمير مع ال **كقوله** • رحيب قطاب الجيب
منها رفيقة • بجس الندامى بضة المتجرد • **وقول ابن الناظم** في شرح النظم
ما معناه **ان جواز نحو زيد بك فرح** بتقديم المعمول وهو بك مع انه غير سببي
على الصفة وهو فرح **مبطل لعموم قوله** يعني الناظم **ان المعمول** للصفة المشبهة
لا يكون الا سببيا ولا يكون الا مؤخرا **مردود** خبر قول ابن الناظم لان المراد بالمعمول
في قول النظم • وسبق ما تعمل فيه مجتنب • وكونه ذا سببية وجب • **ما عملها**
فيه بحق الشبه باسم الفاعل كما افهمه قول النظم • وعمل اسم الفاعل المعدى •
لها على الحد الذي قد حدا • **وانما عملها في الظرف** وهو بك **بما فيها من معنى**
الفعل لان الظرف مما يكتفي برائحة الفعل كما قاله التفتازاني **وكذا عملها في الحال**
نحو زيد حسن وجهه طلعة **و في التمييز** نحو زيد حسن وجها **ونحو ذلك** من الفضلات
التي ينصبها القاصر والمتعدي بخلاف اسم الفاعل فانه قوي الشبه بالفعل فيعمل في متاخر
ومتقدم وفي سببي واجنبي **و**تختص ايضا بامور **منها** انه لا يراعى محلها بالعطف
وغيره **ومنها** انها لا تعمل محذوفة **ومنها** انها تؤنث الا تنفي **ومنها** انها تخالف
فعلها فتنصب مع قصوره **ومنها** انها على الثبوت لا الاستمرار من غير تمحل
كحسن الوجه ومع التمحل نحو متقلب الحال **و منها** استحسان اضافتها الى فاعلها
بمعنى بمعنى غير ضعيفة ولا قليلة في الكلام **ومنها** انه يقبح جر مرفوعها واضافتها
او مفعولها الى ضمير موصوفها نحو مررت بحسن وجهه **ومنها** انه لا يجوز ان يفصل بينها

وبين معمولها نكرة او عريًا عند الجمهور وتجوز في اسم الفاعل لا تعلق **ومنها**
انها لا تتعرف بالاضافة مطلقا بخلاف اسم الفاعل فانه يتعرف بالاضافة اذا كان بمعنى
الماضي او اريد به الاستمرار **ومنها** ان منصوبها المعرفة مشبه بالمفعول به **ومنصوب**
اسم الفاعل مفعول به **ومنها** ان ال الداخلة عليها حرف تعريف وال الداخلة عليه
اسم موصول على الاصح فيهما **فصل** المعمول هذه الصفة المشبهة
ثلاث حالات الرفع على الفاعلية للصفة قال الفارسي او على الابدال من ضمير
مستتر في الصفة بدل بعض من كل **ورد** بحكاية الفراء مررت بامراة حسن الوجه
وحكاية الكوفيين بامراة قويم الانف وانه يجوز برجل مضروب الاب بالرفع وليس
هذا البدل كلا ولا بعضا ولا اشتمالا **والخفض بالاضافة** اي باضافة الصفة اليه
والنصب على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة كالوجه وعليه **او على
التمييز ان كان نكرة** كوجه **والصفة مع كل من الثلاثة** وهي الرفع والنصب
والخفض **اما نكرة او معرفة** معرفة بال **وكل من هذه الستة** الحاصلة من ضرب
وجوه الاعراب الثلاثة في حالتي تنكير الصفة وتعريفها **للمعمول معه ستة احوال**
لانه اي المعمول **اما بال كالوجه او مضاف لما فيه ال كوجه الاب او مضاف
للضمير كوجهه او مضاف لمضاف للضمير كوجه ابيه او مجرد** من ال والاضافة
كوجه او مضاف الى المجرد من ال والاضافة **كوجه اب فالصور ست وثلاثون**
صورة حاصلة من ضرب ست في ستة **وهي** ضربان جائز وممتنع فالجائز اثنان
وثلاثون صورة **والممتنع منها اربع وهي ان تكون الصفة بال والمعمول مجردا
منها ومن الاضافة الى تاليها وهو** اي المعمول **مخفوض كالحسن وجهه او الحسن
وجه ابيه او الحسن وجه او الحسن وجه اب** لان الاضافة في هذه الصور الاربع
لم تفد تعريفا كما في نحو غلام زيد **و**لا تخصيصا كما في نحو غلام رجل **و**لا تخفيفا كما في
نحو حسن الوجه **و**لا تخلصا من قبح حذف الرابط او التجوز في العمل كما في الحسن الوجه
وتنقسم الجائز الى قبيح وضعيف وحسن **فاما القبيح** فهو رفع الصفة
مجردة كانت او مع ال المجردة منها ومن الضمير والمضاف الى المجرد **و**ذلك اربع صور
وهو حسن وجه وحسن وجه اب والحسن وجه والحسن وجه اب **و**وجه قبحها
خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف لفظا **و**على قبحها فهي جائزة في الاستعمال
لوجود الضمير تقديرا **واما الضعيف** فهو نصب الصفة المجردة من ال
المعرفة بال والمضاف الى المعرف بها او الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضمير
ووجه ضعفه انه مجرى اجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدي وجر الصفة المضاف
الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره **و**ذلك ست صور وهي حسن الوجه وحسن
وجه الاب وحسن وجهه وحسن وجه ابيه بالنصب فيهن وحسن وجهه وحسن
وجه ابيه بالجر فيهما وهو عند سيبويه من الضرورات **و**اجازه الكوفيون في السعة
وهو الصحيح لوروده في الحديث في وصف النبي صلى الله عليه وسلم شثن اصابعه
وفي حديث ام زرع صفر وشاحها **وفي حديث** الرجال الهور عنه النبي
ومع جوازه ففيه ضعف لانه يشبه اضافة الشيء الى نفسه **واما الحسن**

فهو

فهو رفع الصفة المجردة من ال المعرف بها والمضاف الى المعرف بها او الى ضمير الموصوف
او الى المضاف الى ضميره **و**نصب الصفة المجردة من ال والاضافة والمضاف الى المجرد منهما
وجر الصفة المعرفة بال والمضاف الى المعرف بها والمجرد من ال والاضافة والمضاف
الى المجرد منهما **و**رفع الصفة مع ال المعرف بها والمضاف الى المعرف بها او الى ضمير
الموصوف او الى المضاف الى ضميره **و**نصب الصفة المعرفة بال والمضاف الى المعرف
بها او الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره والمجرد من ال والاضافة والمضاف الى
المجرد منهما **و**جر الصفة المعرفة بال والمضاف الى المعرف بها **فهذه** اثنان
وعشرون صورة وهي حسن الوجه **و**حسن وجه الاب **و**حسن وجهه **و**حسن
وجه ابيه **و**حسن وجها **و**حسن وجه اب **و**حسن الوجه **و**حسن وجه الاب
وحسن وجه **و**حسن وجه اب **و**الحسن الوجه **و**الحسن وجه الاب **و**الحسن
وجهه **و**الحسن وجه ابيه **و**الحسن الوجه **و**الحسن وجه الاب **و**الحسن وجهه
والحسن وجه ابيه **و**الحسن وجها **و**الحسن وجه اب **و**الحسن الوجه **و**الحسن
وجه الاب **وذلك كله مستفاد من قول الناظم** فارفع بها وانصب
وجر مع ال ودون ال مصحوب ال وما اتصل بها مضافا او مجردا ولا تجرر بها مع ال
سما من ال خلا ومن اضافة لتاليها وما لم يخل فهو بالجواز وسما **واوصل**
بعض المتاخرين الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها الى اربعة عشر الف صورة
وما يتين وست وخمسين صورة **وذلك** انه جعل الصفة اما بال او لا فهذه
حالتان ومعمولها اما بال او مضاف او مجرد وللمعرف بال نوع واحد كالحسن
الوجه **و**المضاف ثمانية انواع **الاول** مضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه
والثاني مضاف الى مضاف الى ضميره نحو حسن وجه ابيه **والثالث**
مضاف الى المعرف بال نحو حسن وجه الاب **والرابع** مضاف الى المجرد نحو
حسن وجه اب **والخامس** مضاف الى ضمير مضاف الى مضاف الى ضمير
الموصوف نحو جميلة انفه من قولك مررت بامراة حسن وجه جاريتها جميلة
انفه **والسادس** مضاف الى ضمير معمول صفة اخرى نحو جميل خالها من
قولك مررت برجل حسن الوجنة جميل خالها **والسابع** مضاف الى مضاف
الى موصول نحو الحسن كل ما اتى ثناء به الا زرى من قوله فبعج بها مثل لا خيار
منزلة والحسن كل ما اثنا ثنا به الا زرى **والثامن** مضاف الى موصوف
بجملة نحو ابيه وجلا حر برسنان رمح يطعن به **والمجرد** من الاضافة وال يشمل
ثلاثة انواع الموصول نحو قوله اسيلات ابدان رقاق خصورها وثيرات
ما التفت عليه المازر **والموصوف** نحو جما نوال الغر من قوله تزورد
امرأ جما نوال الغرة لما انه مستكفيا ازمة الزهر **وغيرهما** نحو مررت
برجل حسن وجه هذه اثنا عشر صورة مضروبة في حالتي تنكير الصفة وتعريفها
يحصل اربعة وعشرين **و**كل من هذه الاربع والعشرين مضروبة في ثلاثة
احوال الاعراب تبلغ اثنين وسبعين صورة **و**يضم اليها صور ما اذا كان معمول الصفة
ضميرا **و**هي ثلاث لا وهي ان يكون مجرورا وذلك اذا اتصل بالصفة المجردة من ال

نحو مررت برجل حسن الوجه جميلة الثانية ان تنفصل الصفة من الضمير وهي
مجردة من الالف واللام نحو مررت بنساء ... الثالثة ان يتصل به ويكون
تكون الصفة بال نحو زيد الحسن الوجه الجميلة والضمير في هاتين الصورتين منصوب
مصارت خمسا وسبعين والصفة اما ان تكون لمفرد مذكر او لمثنى او لمجموعه جمع
سلامة او جمع تكسير او لمفرد مؤنث او لمثنى او لمجموعه جمع سلامة او جمع تكسير
هذه ثمان في خمس وسبعين تصير ستمائة واذا نوعت نفس الصفة الى مرفوعة
ومنصوبة ومجرورة وضربتها في ستمائة تصير الفا وثمانمائة واذا نوعت الصفة
ايضا من وجه اخر الى مفرد مذكر ومثنى ومجموعه والى مفرد مؤنث ومثنى ومجموعه
كانت ثمانيا فاذا ضربت فيها الالف والثمانمائة تصير اربعة عشر الفا واربعمائة
قال ويستثنى من هذه الصور الضمير فانه لا يكون مجموعا جمع تكسير ولا جمع سلامة
وجملة صوره مائة واربع واربعون فالباقي اربعة عشر الفا ومائتان وست
وخمسون بعضها جائز وبعضها ممتنع فيخرج منها الممتنع على ما تقرر انتهى

هذا باب التعجب وهو استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي
سببها وخرج بها المتعجب منه عن نظائره او قل نظيره قاله ابن عصفور فخرج بوصف
الفاعل وصف المفعول فلا يقال ما اضرب زيدا تعجبا من الضرب الواقع على زيد وبخفي
سببها الامر الظاهر الاسباب فلا يتعجب من شيء منها لقولهم اذا ظهر السبب بطل
التعجب وبقلة النظائر والخروج عنها ما يكثر نظائره في الوجود ولا يستعظم فلا
يتعجب منه والتعجب له عبارات كثيرة واردة في الكتاب والسنة ولسان
العرب فمن الكتاب نحو قوله تعالى كيف تكفرون بالله وكنتم امواتا فاحياكم
ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم لابي هريرة رضي الله عنه سبحان الله ان
المومن لا ينجس ومن كلام العرب لله دره فارسا وانما لم يبوب لها في النحو
لانها لم تدل على التعجب بالوضع بل بالقرينة والمبوب له منها في النحو صيغتان
اثنتان موضوعتان له احداهما ما افعله نحو ما احسن زيدا واليها اشار
الناظم بقوله بافعل انطق بعد ما تعجبا والكلام فيها في شيئين ما وافعل اما
ما التعجبية فاجمعوا على اسميتها لان في احسن ضميرا يعود عليها اتفاقا
والضمير لا يعود الا على الاسماء واجمعوا ايضا على انها مبتدا لانها مجردة عن العوامل
اللفظية للاسناد اليها واما ما روي عن الكسائي انها لا موضع لها من الاعراب فشاذ
لا يقدح في الاجماع ثم بعد الاتفاق على انها اسم مبتدا اختلفوا في معناها فقال سيبويه
وجمهور البصريين هي نكرة تامة بمعنى شيء وابتدي بها لتضمنها معنى التعجب
كما قالوا في قول الشاعر عجب لتلك قضية واقامتي فيكم على تلك القضية اعجب
وما بعدها من الجملة الفعلية خبر موضعه رفع وقال الاخفش هي اي ما
معرفة ناقصة اي موصولة بمعنى الذي وما بعدها من الجملة الفعلية صلة لها
فلا موضع له من الاعراب او نكرة ناقصة اي نكرة موصوفة بمعنى شيء وما بعدها
من الجملة الفعلية صفة لها فمحله رفع تبعا لمحلها وعليهما اي على قولي الاخفش
من التعريف والتنكير الناقصين فالخبر اي خبر المبتدا الذي هو ما التعجبية محذوف

وجوبا

وجوبا اي الذي او شيء احسن زيدا شيء عظيم ورد بانه يستلزم مخالفة
النظائر من وجهين احدهما تقديم الابهام بالصلة او الصفة وتاخير الابهام بالتزام
حذف الخبر والغالب فيما تضمن من الكلام ابهاما وابهاما ان يقدم الابهام والثاني
التزام حذف الخبر دون شيء يسد مسده وروي عن الاخفش قول ثالث
موافق لقول سيبويه والجمهور وذهب الفراء وابن درستويه الى انها
استفهامية ونقله في شرح التسهيل عن الكوفيين وهو موافق لقولهم باسمية
افعل فان الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه الا الاسماء نحو ما اصحاب الميمنة
والاصح ما ذهب اليه سيبويه واصحابه لان قصد المتعجب الاعلام بان المتعجب
منه ذو مزية ادراكها جلي وسبب الاختصاص بها خفي فاستحقت الجملة المعبر
بها عنه لان تفتتح بنكرة غير مختصة ليحصل بذلك ابهام متلو بافهام ولا شك
ان الابهام حاصل بايقاع افعل على المتعجب منه اذ لا يكون الا مختصا فتعين
كون الابهام في ما وهو ما مقتضيا للابهام واما افعل بفتح العين كاحسن ففيه
خلاف فقال البصريون والكسائي وهشام فعل ماض للزومه مع ياء المتكلم
نون الوقاية نحو ما افقرني الى رحمة الله وما احسنني ان اتقيت الله وفتحته
التي في اخره فتحة بناء لا اعراب كالفتحة في ضرب من قولك زيد ضرب عمرا وما بعده
من الاسم المنصوب مفعول به كما ان ما بعد ضرب من الاسم المنصوب مفعول به فاعراب
ما احسن زيدا مثل اعراب زيد ضرب عمرا حرفا بحرف وقال بقية الكوفيين غير
الكسائي وهشام افعل اسم لقولهم ما احسنه وما املحه بالتصغير
ولم يصغر واغيرها والتصغير من خصائص الاسماء ففتحته التي في اخره اعراب
لا بناء كالفتحة في عندك من قولك زيد عندك وذلك لان مخالفة الخبر للمبتدا
في المعنى تقتضي عندهم نصبه اي نصب الخبر بخلاف ما اذا كان الخبر هو المبتدا
في المعنى كالله ربنا او مشبها به نحو وازواجه امهاتهم فانه يرتفع ارتفاعه
ولما كان مخالفا له لانه لا يحمل عليه حقيقة ولا حكما خالفه في الاعراب والناصب
له عندهم معنوي وهو معنى المخالفة التي اتصف بها ولا يحتاج الى شيء يتعلق به
الخبر واحسن انما هو في المعنى وصف لزيد لا لضمير ما فلذلك نصب وزيد
عندهم مشبه بالمفعول به لان ناصبه وصف قاصر فاشبه نصب الوجه في
قولك زيد حسن الوجه واجيب بان التصغير في افعل شاذ ووجه
تصغيره انه اشبه الاسماء عموما لجموده وانه لا مصدر له وانهم ذهبوا بتصغيره
الى معنى المصدر حيث لزم صيغة واحدة قاله ابن الفخار واشبه افعل التفضيل
خصوصا بكونه على وزنه وبدلالته على الزيادة وبكونهما لا يبنيان الا مما استكمل شروطا
يأتي ذكرها وندر جمع تكسيرها افعل شهد ماخيره وماشره بمعنى ما اخيره وما اشره
ولما حذف همزتهما حذف ... وندر تصغيرهما ونقل الجزم ... وقل جمعها
وبقول العرب وسمع الكسائي ... الصيغة الثانية من صيغتي التعجب افعل به
بكسر العين نحو احسن بزيد واليها الاشارة بقول الناظم او جئ بافعل قبل مجرور بباء
واجمعوا على فعليته افعل لانه على صيغة لا تكون الا للفعل فاما اصبح فشاذ وفي

كلام ابن الانباري مايدل على ان افعل اسم قال المرادي ولا وجه له ثم بعد اتفاقهم على فعليته
اختلفوا في حقيقته قال البصريون جمهورهم لفظه لفظ الامر ومعناه الخبر
عن زيد ومدلوله ومدلول احسن في ما احسن زيدا من حيث التعجب واحد وهو في الاصل فعل ماض
صيغته على صيغة افعل بمعنى اتصف بالحسن للصيرورة بمعنى صار ذا كذا فاصل
احسن بزيد احسن زيد اي صار ذا حسن كاغد البعير اي صار ذا غدة وابقلت الارض
اي صارت ذا بقل ثم غيرت الصيغة الماضوية الى صيغة الامر فصار احسن بزيد بالرفع
معنى اسناد لفظه صيغة الامر الى الاسم الظاهر لان صيغة الامر لا ترفع الاسم
الظاهر فزيدت الباء في الفاعل ليصير على صورة المفعول به المجرور بالباء كامرر
بزيد وذلك التزمت زيادتها تفاصونا للفظ عن الاستقباح بخلافها اي بخلاف
زيادة الباء في فاعل الفعل الماضي نحو كفى بالله شهيدا فيجوز تركها لعدم الاستقباح
كقوله وهو سحيم بن وثيل عبد بني الحسحاس بكلمات اربع عميرة ودع ان تجهزت
غاديا كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا فجرد الفاعل من الباء كفى وقال الفراء
والزجاج والزمخشري وابن كيسان وخروف افعل بكسر العين في التعجب لفظه
ومعناه الامر حقيقة وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية والباء للتعدية داخلة
على المفعول به لا زائدة ثم اختلفوا في مرجع الضمير المستتر في افعل قال ابن كيسان
من الكوفيين الضمير المستتر في افعل للحسن المدلول عليه باحسن كانه قيل احسن يا
حسن بزيد اي دم به والزمه ولذلك كان الضمير مفردا على كل حال لان ضمير المصدر كالمصدر
لا يثنى ولا يجمع والتمسه ابن طلحة وقال غيره اي غير ابن كيسان من المتقدمين ذكرهم
الفراء من الكوفيين والزجاج من البصريين وابن خروف والزمخشري من المتاخرين الضمير
المستتر في افعل للمخاطب المستدعى منه التعجب وكان القياس ان يقال في التانيث
احسني وفي التثنية احسنا وفي الجمع احسنوا او احسن وانما التزم افراده وتذكيره
واستتاره لانه اي افعل المستتر فيه الضمير كلام جرى مجرى المثل والامثال لا تغير عن
حالها وضعف مذهب جمهور البصريين بثلاثة اوجه احدها استعمال الامر بمعنى
الماضي وهو مما لم يعهد والمعهود عكسه والثاني استعمال افعل بمعنى صار وهو قليل
والثالث زيادة الباء في الفاعل ورد ابن مالك قول الفراء ومن وافقه باربعة اوجه
احدها انه لو كان امرا لزم ابراز ضميره الثاني انه لو كان امرا لم يكن لنا لهو به متعجبا كما
لا يكون الامر بالحلف ونحوه حالفا ولا حلافا في كونه متعجبا الثالث انه لو كان مسندا
الى ضمير المخاطب لبطله ضمير المخاطب نحو احسن بك الرابع انه لو كان امر الوجب له
من الاعلال ما وجب لاقم واين ويجوز حذف الباء ان كان المتعجب منه ان المصدرية
وصلتها كقوله واحبب الينا ان يكون المقدما اي بان يكون دون الشرع وصلتها
لعدم السماع بهذا الحكم اختصت به ان وان نحو عسى ان تقوم فانه الموضع في الحواشي
وزاد بعضهم في التعجب صيغة ثالثة وهي فعل بضم العين نحو كرم كلمة وزاد الكوفيون
رابعة وهي افعل بقصرها ما جاز والتحويل الثلاثي الى صيغة افعل فتقول احسنت رجلا
واكرمت رجلا بمعنى ما احسنه وما اكرمه وزاد بعضهم اسم التفضيل متمسكا بنحو سيبويه
ان افعل وافعل به في معنى واحد مسئلة لا يتعجب الا من معرفة او نكرة مختصة

نحو

نحو ما احسن زيدا وما اسعد رجلا اتقى الله لان المتعجب منه مخبر عنه في المعنى
فلا يقال ما اسعد رجلا من الناس لانه لا فائدة في ذلك ويجوز حذف المتعجب منه
اذا كان ضميرا كما في مثال ما احسنه اذا دل عليه دليل والى ذلك اشار الناظم بقوله
وحذف ما منه تعجبت استبح ان كان عند الحذف معناه يضح كقوله
وهو علي بن ابي طالب كرم الله وجهه جزى الله عني والجزاء بفضله
ربيعة خيرا ما اعف واكرما اي ما اعفها واكرمها ومن مثل افعل به ان
كان افعل بكسر العين معطوفا على اخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف نحو
اسمع بهم وابصر اي بهم وقوله اعزز بنا واكفف ان دعينا يوما الى نصرة من
يلينا اي واكفف بنا وانما حذف للدليل مع كونه فاعلا لان لزومه للجر كساه
صورة الفضلة خلافا للفارسي وجماعة ذهبوا الى انه لم يحذف ولكنه استتر في
الفعل حين حذفت الباء كما في قولك زيد كفى به كاتبا زيد كفى كاتبا ورده ابن
مالك بوجهين احدهما لزوم ابرازه حينئذ في التثنية والجمع والثاني
ان من الضمائر ما لا يقبل الاستتار كنا من اكرم بنا فان لم يدل عليه دليل لم يجز حذفه
اما في ما افعله فلعروه اذ ذاك عن الفائدة فانك لو قلت ما احسن او ما اجمل لم
يكن كلاما لان معناه ان شيئا صير الحسن واقعا على مجهول وهذا مما لا ينكر وجوده
ولا يفيد التصريح به واما نحو افعل به فلا يحذف منه المتعجب منه بغير دليل لانه
فاعل واما قوله وهو عروة بن الورد فذلك ان يلق المنية يلقها حميدا وان
يستغن يوما فاجدر اي فاجدر به فحذف المتعجب منه ولم يكن معطوفا على مثله اي
حميرا فشاذ او قليل مسئلة وكل من هذين الفعلين وهما ما افعله وافعل
به ممنوع التصرف اتفاقا قاله ابن مالك والى ذلك اشار في النظم بقوله وفي
كلا الفعلين قدما لزما منع تصرف بحكم حتما واجاز هشام ان يؤتى بمضارع ما افعله
فتقول ما يحسن زيدا وهو قياس ولم يسمع فلا يقدح في الاجماع وفي افعل امر ان افعل
لا خلاف مروي الى انه عند الجمهور لانها في التعجب التكثير وفي غيره للنقل فالاول
ما افعله نظير تبارك وعسى وليس في الجمود وفي ملازمة المضي والثاني وهو
افعل به نظير هب بمعنى اعتقد وتعلم بمعنى اعلم في الجمود وفي ملازمة الامر وعلة
جمودهما تضمنهما معنى حرف التعجب الذي كان يستحق الوضع ولم يوضع
مسئلة ولعدم تصرف هذين الفعلين الدالين على التعجب امتنع ان يتقدم عليهما
معمولهما وامتنع ان يفصل بينهما وبين معمولهما بغير ظرف ومجرور فلا تقول
ما زيدا احسن بتقديم معمول احسن عليه ولا تقول بزيد احسن بتقديم معمول احسن
عليه وان قيل ان زيدا معمول به كما يقول به ابن الفرا واصحابه لعدم التصرف والى ذلك
اشار الناظم بقوله ومعمولا لهذا الباب ان يقدما معموله وكذلك لا تقول ما احسن
يا عبد الله زيدا بالفصل بالمنادى بين احسن ومعموله بلا خلاف كما يؤخذ من
كلام الشارح والى ذلك اشار الناظم بقوله ووصله به الزما وفي الكلام البعيد
ما يدل على جوازه كقول علي رضي الله عنه لما راى عمار بن ياسر مقتولا اعزز علي ابا
اليقظان ان اراك صريعا مجدلا اي مرميا على الجدالة بفتح الجيم وهي الارض قال ابن مالك

وهنا مع الفصل بالنداء وما تقول احسن بولا ان يجلس زيد بالفصل بلولا الامتناعية
ومصحوبها واجازه ابن كيسان قال المرادي ولا حجة له على ذلك واجاز الجرمي وهشام
الفصل بالمصدر نحو ما احسن احسانا زيدا ومنعه الجمهور لمنعهم ان يكون له مصدر واجاز
الجرمي وهشام الفصل بالحال نحو ما احسن راكبا زيدا واحسن راكبا بزيد واختلفوا
في الفصل بظرف او مجرور حال كونهما متعلقين بالفعل الدال على التعجب والصحيح
الجواز للتوسع فيهما وانشدوا كثيرا من الفاظ بعفوله وفصله بظرف او بحرف جر مستعمل
والخلف في ذاك استقر فمذهب الاخفش والمبرد واكثر البصريين الى المنع وذهب
الفراء والجرمي والمازني والزجاج والفارسي وابن خروف والشلوبين الى الجواز كقوله
ما احسن بالرجل ان يصدق وما اقبح به ان يكذب وقوله وقال عمرو بن معد
يكرب لله در بني مجاشع ما احسن في اللقاء ثباتها واجمل اذا حالت بان تحولا فيفصل بالظرف بينه
بين اجزاء ومعموله وهو ان وصلته وقيس سيبويه في ذلك نص وان تعلق الظرف والمجرور
بمعمول فعل التعجب لم يجز الفصل به اتفاقا كما قال ابن مالك في شرح التسهيل
نحو ما احسن معتكفا في المسجد واحسن بجالس عنده فلا يقال فيهما ما احسن في
المسجد معتكفا واحسن عنده بجالس لما يلزم من الفصل بين العامل ومعموله بمعمول معموله
فصل وانما يبنى هذان الفعلان لما اجتمعت فيه ثمانية شروط احدها
ان يكون فعلا فلا يبنيان من الاسم نحو الجلف بالجيم وهو في الاصل الدن الفارغ
وفي القاموس الجلف بالكسر الرجل الجافي وقد جلف كفرح جلفا وجلافة انتهى فانه ليس
له فعل فلا يقال ما اجلفه والحمار وهو الحيوان المعروف فلا يقال ما احمره اي ما اجفاه
وفيه ما تقدم عن القاموس ولا يقال ما احمره اي ما ابلده وشذ ما اذرع المراة اي
ما اخفها يدها في الغزل بنوه من قولهم امراة ذراع بفتح المعجمة قال في القاموس
والذراع كسحاب الخفيفة اليدين بالغزل وتكسر واقتصر في الضياء على الفتح وقال ابن
القطاع في الافعال ذرعت المراة خفت يدها في العمل فهي ذراع وعلى هذا لا شذوذ
في قولهم ما اذرع المراة ومثله في الشذوذ ما اقمنه بكذا واجدره بكذا فالاول
بنوه من قولهم هو قمن بكذا والثاني من قولهم هو جدير بكذا والمعنى فيهما ما احقه بكذا
ولا فعل لهما الثاني ان يكون الفعل ثلاثيا فلا يبنيان من رباعي مجرد ولا مزيد
فيه ولا ثلاثي مزيد حرفا او حرفين او ثلاثة نحو دحرج وتدحرج وضارب
وانطلق واستخرج لان بناءهما منه لا يفوت الدلالة على المعنى المتعجب منه لان
ما اصوله اربعة بناؤه يؤدي الى حذف بعض الاصول واخفاء في الدلالة على المعنى واما
المزيد فانه يؤدي الى حذف الزيادة الدالة على معنى مقصود الا ترى انك لو بنيت افعل
من ضارب وانطلق واستخرج فقلت ما اضربه واطلقه واخرجه لفاتت الزيادة الدالة على
معنى المشاركة والمطاوعة والطلب لا افعل فقيل يجوز بناؤهما منه قياسا
مطلقا سواء كانت الهمزة فيه للنقل ام لا وهو مذهب سيبويه والمحققين من
اصحابه واختاره في التسهيل وشرحه وقيل يمتنع مطلقا الا ان يشذ منه شيء فيحفظ
ولا يقاس عليه وهو مذهب المازني والاخفش والمبرد وابن السراج والفارسي
ومن وافقهم وقيل يجوز ان كانت الهمزة لغير النقل نحو ما اظلم الليل وما اقفر

هنا

هذا المكان ويمتنع ان كانت للنقل نحو ما اذهب نوره واليه ذهب ابن عصفور
قال الشاطبي وهذه التفرقة لم يقل بها احد ولا ذهب اليها نحوي ويكفيه في الرد انها
لعبة للاجماع بناء على ان احداث قول خرق للاجماع ثم اطال في الرد عليه وشذ على
هذين القولين وهما المنع مطلقا والمنع في احد شقي التفصيل ما اعطاه للدراهم
وما اولاه للمعروف مما الهمزة فيه للنقل من المتعدي لواحد الى المتعدي الى اثنين
قبل التعجب فاذا تعجبت كان له ثلاثة اوجه احدها الاقتصار على الرتبة
كان فاعلا فتقول ما اعطى زيدا وما اولاه والثاني ان تزيد عليه احد المفعولين
مجرورا باللام فتقول ما اعطاه للدراهم وما اولاه للمعروف والثالث
ان تزيد عليهما المفعول الاخر منصوبا بمحذوف عند البصريين وبالمذكور عند الكوفيين
فتقول ما اعطى زيدا للفقراء الدراهم وما اولاه للفقراء المعروف وان شئت
نصب الثلاثة الى ان لم يكن لبس فتقول ما اعطى زيدا الفقراء الدراهم وما اولاه
الفقراء المعروف وتقدير المحذوف عند البصريين اعطاهم الدراهم واولاهم المعروف
واختلف فيما بني فعلي التعجب من الثلاثي المزيد اذا جرى مجرى الثلاثي
نحو اتقى واملا واقتقر واستغنى فذهب ابن السراج وطائفة الى الجواز
لانهم اجروه مجرى الثلاثي المجرد من الزوائد لا مجرى المزيد بكيل قولهم في الوصف
منه تقي وملي وفقير وغني وذهب ابن خروف وجماعة الى المنع لان
العلة التي من اجلها امتنع بناؤهما من المزيد غير الجاري مجرى المجرد موجودة
هنا وهي هدم البنية وحذف زوائدها لغير موجب مع وجود الغنى
عن ذلك بما تقدم وتقدم نحوها وشذ على كل قول من اقوال المانعين
ما اتقاه لله وما املا القربة لانهما من اتقى بتشديد التاء واملا وما
افقرني الى عفو الله وما اغناني عن الناس ان فتحت لانهما من افتقر واستغنى
وان كان قد سمع تقي بمعنى خاف وملؤ بمعنى امتلا وفقر بضم القاف وكسرها
بمعنى افتقر وغني بمعنى استغنى لندوره وشذ ما اخصره لانه من اختصر
وفيه شذوذ اخر سياتي وهو انه مبني للمفعول الشرط الثالث ان
يكون الفعل متصرفا لان التصرف فيما لا يتصرف نقض لوضعه وعدم التصرف
على وجهين احدهما يكون بخروج الفعل عن طريقه الافعال من الدلالة على
الحدث والزمان كنعم وبئس والثاني يكون لمجرد الاستغناء عن تصرفه
بتصرف غيره وان كان باقيا على اصله من الدلالة على الحدث والزمان كيذر
ويدع حيث استغني عن ماضيهما بماضي ترك وكلا القسمين مراد هنا فلا يبنيان
من نحو نعم وبئس ويذر ويدع فلا يقال ما انعمه وانعم به وابأسه وابئس
به وهما باقيان على معناهما من انشاء المدح والذم ولا ما اوذره ولا ما اودعه
وشذ ما اعساه واعسر به الشرط الرابع ان يكون معناه قابلا للتفاضل
في الصفات لا خافية التي تختلف بها احوال الناس سواء كانت بالنسبة الى شخص
واحد في حالتين كالعلم والجهل او شخصين كالحمق والفهم فتقول ما اعلمه يوم
الخميس وما اجهله يوم الاربعاء وما احسنه وما اقبحه بخلاف ما لا يقبل

التعاظل ويشترط فيه الجمع فلا يبنيان من نحو فني ومات لانه لا مزية فيه لبعض ما عليه على بعض حتى يتعجب منه الشرط الخامس ان لا يكون الفعل مبنيا للمفعول تحويلا او تاصيلا فلا يبنيان من نحو ضرب زيد بضم اوله وكسر ما قبل اخره فلا يقال ما اضرب زيدا وانفاق زيد التعجب من الضرب الذي وقع على زيد لئلا يلتبس المتعجب منه بالتعجب من فعل الفاعل وشذ ما اخصره من وجهين الزيادة على الثلاثة والبنا للمفعول وبعضهم يستثني من الفعل المبني للمفعول ما كان ملازما للصيغة فعل بضم اوله وكسر ثانيه نحو عنيت بحاجتك وزهي علينا بمعنى تكبر فيجيز التعجب منه لعدم اللبس فيقول ما اعناه بحاجتك وما ازهاه علينا وجرى على ذلك ابن مالك وولده بنا على ان علة المنع خوف الالتباس واما من جعل علة المنع التشبيه بافعال الخلق مع ان كلا منهما لا كسب للمفعول فيه فينبغي ان لا يستثني شيئا ويقول ما ورد من ذلك على ان التعجب فيه من فعل المفعول اي معنى فعل ما لم يسم فاعله ينطق به الشرط السادس ان يكون الفعل تاما فلا يبنيان من نحو كان وظل وبات وصار وكاد لانهن نواقص فلا يقال ما اكون زيدا قايما فتنصب الخبر ولا تجره باللام لتغير المعنى هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى جواز ما اكون زيدا لاخيك دون ما اكون زيدا قايما وحكى ابن السراج والزجاج عنهم ما اكون زيدا قايما وهو مبني على اصلهم من ان المنصوب بعد كان حال فسهل الامر عليهم ولم يات بذلك سماع الشرط السابع ان يكون الفعل مثبتا فلا يبنيان من فعل منفي سواء كان ملازما للنفي نحو ما عاج بالدواء اي ما انتفع به ومضارعه يعيج ملازم للنفي ايضا قاله ابن مالك في شرح التسهيل واعترض بانه قد جاء في الاثبات قال ابو علي الفارسي في تذكرته انشدنا ثعلب عن ابن الاعرابي ولم ار شيئا بعد ليلى الذه ولا مشربا اروى به فاعيج اي انتفع به واما عاج يعوج بمعنى مال فيستعمل مثبتا ومنفيا ام غير ملازم للنفي كما قام زيد وما عاج اي ما مال فلا يقال ما اقومه وما اعوجه لئلا يلتبس النفي بالمثبت الشرط الثامن ان لا يكون اسم فاعله على وزن افعل فعلاء بالمد فلا يبنيان من نحو عوج فهو اعوج من العيوب وشهل فهو اشهل من المحاسن وهو ما يشوب العين من زرقة وخضر الزرع فهو اخضر من الالوان ولمى فهو المى من الحلى واختلف في المنع من ذلك فقيل لان حق صيغة التعجب ان تبنى من الثلاثي المحض واكثر افعال الالوان والخلق انما يجي على افعل بتشديد اللام وبزيادة مثل اللام نحو اخضر فلم يبن فعلا التعجب في الغالب مما كان منها ثلاثيا اجراء للاقل مجرى الاكثر وقيل لان الالوان والعيوب الظاهرة جرت مجرى الخلق الثابتة التي لا تزيد ولا تنقص كاليد والرجل وساير الاعضاء في عدم التعجب منها وقيل لان بنا الوصف من هذا النوع على افعل وهو يبنى منه افعل تفضيل لئلا يلتبس احدهما بالاخر ولما امتنع صوغ افعل التفضيل منه امتنع صوغ فعلي التعجب منه لجريانهما مجرى واحدا في امور كثيرة ونشاوتهما في

الوزن

الوزن والمعنى وهذه الشروط مستفادة من قول الناظم وصغهما من ذي ثلاث صرفا قابل فضل تم غير ذي انتفا وغير ذي وصف يضاهي اشهلا وغير سالك سبيل فعلا فهذه سبعة شروط والشرط الثامن من قوله ذي ثلاث فانه نعت لمحذوف تقديره من فعل ذي ثلاث وبقي شرط تاسع لم يذكراه وهو ان لا يستغنى عنه بالمصوغ من غيره نحو قال من القايلة فانهم لا يقولون ما اقيله استغناء بقولهم ما اكثر قايلته ذكره سيبويه ونحو سكر وقعد وجلس ضد قام فانهم لا يقولون ما اسكره واقعده واجلسه استغناء بقولهم ما اشد سكره واكثر قعوده وجلوسه ذكره ابن برهان وزاد ابن عصفور قام وغضب ونام وفي عدد نام منها نظر فقد حكى سيبويه ما انومه وفات العرب بهذا النوع من فهو فصل ويتوصل الى التعجب من الزايد على ثلاثة ومما وصفه على افعل فعلاء بما اشد ونحوه كما اقوى وما اضعف وما اكثر وما اقل وما اعظم وما احقر وما اكبر وما اصغر وما احسن وما اقبح وما اشبه ذلك وينصب مصدرهما اي مصدر ما زاد على ثلاثة وما وصفه على افعل فعلاء بعده اي بعد اشد ونحوه او باشدد ونحوه كاضعف واكثر واقلل واعظم واكبر واصغر واحسن واقبح وما اشبه ذلك ويجر مصدرهما بعده اي بعد اشدد ونحوه بالبا لزوما فتقول في الاول ما اشد او اعظم دحرجته او انطلاقه في الزايد على الثلاث او حمرته او عرجه مما الوصف فيه على افعل فعلاء وتقول على الثاني اشدد او اعظم بها اي بدحرجته وانطلاقه وحمرته وعرجه وذلك مستفاد من قول الناظم واشدد او اشد او شبههما يخلف ما بعض الشروط عدما ومصدر العادم بعد ينتصب وبعد افعل جره بالبا يجب وكذا المنفي والمبني للمفعول يتوصل الى التعجب منهما باشد ونحوه او باشدد ونحوه الا ان مصدرهما اي مصدر الفعل المنفي والفعل المبني للمفعول يكون موولا بان والفعل المنفي وما والفعل المبني للمفعول لا صريحا نحو ما اكثر ان لا يقوم وما اعظم ما ضرب بالبنا للمفعول واشدد بهما اي بان لا يقوم وبما ضرب فتاتي بالمصدر الموول دون المصدر الصريح اما في المنفي فليتمكن من ان يستعمل معه النفي وان يعمل فيه الفعل الذي يتعجب بسببه واما المبني للمفعول فلينبغي تبعا للفعل المبني للمفعول لئلا يلتبس مصدره بمصدر المبني للفاعل وكون ان للمصدر جايزا والمصدر الصريح نحو ما اسرع نعاسه هذا وان امرع بنعاسه قاله الشارح واما الفعل الناقص فان قلنا له مصدر وهو الصحيح فمن النوع الاول فيوتى له بمصدر صريح وان لا يكن له مصدر فمن النوع الثاني فيوتى له بمصدر موول تقول على الاول ما اشد كونه جميلا وتقول على الثاني ما اكثر ما كان محسنا واشدد او اكثر بذلك اي بكونه جميلا او بما كان محسنا واما الجامد نحو نعم وبيس وعسى وليس ويدر والذي لا يتفاوت معناه نحو مات وفني فلا يتعجب منهما البتة فلا يتوصل الى التعجب منهما بشي اما الجامد فلانه لا مصدر له فينصب ويجر واما الذي لا يتفاوت معناه فانه وان كان له مصدر فليس قابلا للتفاضل الا اذا اريد وصف زايد عليه فيقال في نحو مات زيد ما افجع موته واافجع بموته كما يرشد اليه كلام الشارح

ولا يختص التوصل بالشرىما فقد بعض الشروط بل يجوز فيما استوفى الشروط وكذا تقول
ما اشد ضرب زيد لعمرو وما ورد من بناء فعلي التعجب من غير استيفاء الشروط فنادر لا يقاس
عليه وقد وردت امثلته في كلام العرب وحكم عليها بالشذوذ ونبه عليها في النظم
بقوله . وبالندور احكم لغير ما ذكر . ولا تقس على الذي منه اثر . هذا
باب نعم وبئس وهما لانشاء المدح والذم على سبيل المبالغة
وفي كيفية حكاية الخلاف في حقيقتهما طريقان احداهما انهما فعلان عند
جميع البصريين والكسائي من الكوفيين بدليل اتصال تاء التانيث الساكنة بهما
عند جميع العرب وفي الحديث من توضا يوم الجمعة فبها ونعمت ومن اغتسل
فالغسل افضل وتقول بئست المراة حمالة الحطب واسمان عند باقي
الكوفيين بدليل دخول حرف الجر عليهما في قول بعض العرب وقد بشر ببنت والله
ما هي بنعم الولد نصرها بكاء وبرها سرقة وقول اخر وقد سار الى محبوبته
على حمار بطيء السير نعم السير على بئس العير واجيب بان الاصل ما هي
بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على عير مقول فيه بئس العير فحذف الموصوف وصفته
واقيم معمول الصفة مقامها فحرف الجر في الحقيقة انما دخل على اسم محذوف الطريق
الثانية وهي التي جردها ابن عصفور في تصانيفه المتاخرة فقال لم يختلف
احد من البصريين والكوفيين في ان نعم وبئس فعلان وانما الخلاف بين البصريين والكو
فيين فيهما بعد اسنادهما الى الفاعل فذهب البصريون الى ان نعم الرجل
جملة فعلية وكذلك بئس الرجل وذهب الكسائي الى ان قولك نعم الرجل وبئس الرجل
اسمان محكيان بمنزلة تابط شرا فنعم الرجل عنده اسم للممدوح وبئس الرجل اسم
للمذموم وهما في الاصل جملتان نقلتا عن اصلهما وسمي بهما وذهب
الفرا الى ان الاصل في نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو رجل نعم الرجل زيد ورجل بئس
الرجل عمرو فحذف الموصوف الذي هو رجل واقيمت الصفة التي هي الجملة من نعم وبئس
وفاعلهما مقامه فحكم لها بحكمه فنعم الرجل وبئس الرجل عندهما رافعان لزيد وعمرو
كما لو قلت ممدوح زيد ومذموم عمرو ويرد قول الكسائي والفرا انهم لا يقولون ان نعم
الرجل قائم ولا اظنت نعم الرجل قائما واكثر النحويين وهي المشهورة والصحيحة ان نعم
وبئس فعلان جامدان والى ذلك اشار الناظم بقوله . فعلان غير متصرفين
نعم وبئس . وانما لم يتصرفا للزومهما انشاء المدح والذم على سبيل المبالغة فنقلتا
عما وضعتا له من الدلالة على المضي وصارتا للانشاء فنعم منقولة من قولك نعم الرجل
اذا اصاب نعمة وبئس منقولة من قولك بئس الرجل اذا اصاب بؤسا ويجوز فيهما
اربع لغات فتح الاول وكسر الثاني على الاصل المنقول عنه وفتح الاول وكسره
مع سكون الثاني وكسرهما عند بني تميم ولا يعرف الحجازيون فيهما الا الاصل قاله الخضراوي
في اول شرح الايضاح رافعان لفاعلين عند البصريين والكسائي واما عند جمهور
الكوفيين فقال ابن العلج في البسيط ينبغي ان يكون المرفوع بعدهما تابعا عندهم
لنعم اما بدلا او عطف بيان ونعم اسم يراد به الممدوح فكانك قلت الممدوح الرجل
زيد معرفين بال الجنسية على احد القولين والعهدية على القول الاخر فتم

اختلف

اختلف القائلون بالجنسية على قولين احدهما انها للجنس حقيقة فالجنس
كله ممدوح او مذموم والمخصوص مندرج تحته لانه فرد من افراده ثم
نص عليه كما ينص على الخاص بعد العام لشمال له ولغيره ونسب الى سيبويه
ورد باداءه الى التكرار في نحو قولك نعم الرجال زيد وبئس الرجال عمرو والثاني
انها للجنس مجازا لانك لم تقصد الا مدح معين ولكنك جعلته جميع الجنس
مبالغة واختلف القائلون بالعهد على قولين ايضا احدهما انها
لمعهود ذهني مشار بها الى ما في الاذهان من حقيقة رجل كما تقول
اشتر اللحم ولا تريد الجنس ولا معهودا تقدم والثاني انها للعهد في الشخص
الممدوح كانك قلت زيد نعم هو قاله ابن ملكون والجزولي ومثالهما نحو
نعم العقبى وبئس الشراب او معرفين بالاضافة الى مقارنها اي المقرون بال نحو ونعم
دار المتقين ولبئس مثوى المتكبرين او معرفين بالاضافة الى مضاف لما
قارنها كقوله . فنعم ابن اخت القوم وهو ابو طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم
غير مكذب زهير حسام مفرد من حمائل . فنعم حال وزهير مخصوص بالمدح
مرفوع على الابتدا او خبر ما قبله او خبر لمبتدا محذوف وحسام مفرد خبران
لمبتدا محذوف اي هو حسام مفرد لا نعتان لزهير لان المعرفة لا تنعت بالنكرة
واقتصر الناظم على قوله . رافعان اسمين مقارني ال او مضافين لما قارنها
او رافعان لفاعلين مضمرين مستترين وجوبا في نعم وبئس مفسرين بتمييز
لكل منهما مطابق له في المعنى فاعل المذكور غالبا والى ذلك اشار الناظم
بقوله . ويرفعان مضمرا يفسره مميز . نحو بئس للظالمين بدلا فمعنى بئس مضمر
مستتر فيها مرفوع على الفاعلية وبدلا تمييز مفسر له والتقدير بئس هو اي البدل
وقوله في مدح هرم ابن سنان . نعم امرأ هرم لم تعر نائبة الا وكان
لمرتاع بها وزرا . ففي نعم ضمير مستتر فيها مرفوع على الفاعلية وامرأ تمييز مفسر
له والتقدير نعم هو اي المرء وهرم مخصوص بالمدح ومن غير الغالب قولهم
ان فعلت كذا فبها ونعمت قال ابن عصفور التقدير نعمت فعلة فعلتك فحذف
التمييز والمخصوص وقال في تفسير الحديث فبالرخصة اخذ ونعمت الرخصة
الوضوء وفي البسيط لا يحذف التمييز لفقد الابهام ولعدم ما يفسر الضمير حينئذ
ولانه كالعوض من الفاعل ثم قال الا ان يعوض منه شيء كالتاء في الحديث انتهى
واراد بالحديث قوله صلى الله عليه وسلم من توضا يوم الجمعة فبها ونعمت
ويدل على ان التمييز كالعوض من الفاعل المضمر انه لا بد ان يكون مما يقبل ال
فلا يكون مثلا وغيرا وافعل من ولا كلمة ما خلافا للفرا والزمخشري ومن وافقهما
ولا يكاد يجمع بينهما واجاز المبرد وابن السراج والفارسي ان يجمع بين
التمييز والفاعل الظاهر توكيدا كقوله . نعم الفتاة فتاة هند لو
بذلت رد التحية نطقا او باشارة فجمع بين الفاعل الظاهر وهو الفتاة والتمييز
وهو فتاة ومنعه سيبويه والسيرافي مطلقا سواء افاد معنى زائدا على
الفاعل ام لا ووجههما ان التمييز لرفع الابهام ولا ابهام مع ظهور الفاعل ونقضه

نعوله ولكانها لانعوالخ
بيه ركاكة ظاهرة

ابن مالك بامرين الاجماع على جواز له من الدراهم عشرون درهما وفي التنزيل ان عدة
الشهور عند الله اثنا عشر شهرا وقال ابو طالب ونعم علمت بان دين محمد من خير
اديان البرية دينا ● والثاني انه قد جاء في ابيات كقول جرير يهجو الاخطل ●
والتغلبيون بئس الفحل فحلهم فحلا ● وما قاله سيبويه متعين ولا حجة فيما اورده
عليه في الوجه الاول لانه من التمييز المؤكد وبين الكلام فيه وما جاء في ابيات ليس
من التمييز بل من الحال المؤكدة ● وقيل ان افاد التمييز معنى زائدا على الفاعل الظاهر
جاز الجمع بينهما والا فلا نحوه ابن عصفور قيل والاول كقوله وهو ابو بكر بن
الاسود المعروف بابن شعوب ● تخيره فلم يعدل سواه ● فنعم المرء من رجل تهامي
فجمع بين الفاعل الظاهر وهو المرء والتمييز وهو رجل المجرور بمن وقد افاد التمييز معنى زائدا
على الفاعل وهو كونه تهاميا نسبة الى تهامة بكسر التاء وهي اسم لكل ما نزل عن
نجد من بلاد الحجاز وفي النسبة اليها لغتان تهامي بكسر التاء وتهام بفتحها فان كسرت
شددت الياء وان فتحت لم تشددها والثاني كقوله ● نعم الفتاة فتاة ● والى
ذلك اشار الناظم بقوله ● وجمع تمييز وفاعل ظهر ● فيه خلاف عنهم قد اشتهر ● ولما
في كلمة ما بعد نعم وبئس اذا وقع بعدها جملة فعلية او اسم مفرد على قولين
وما مميز وقيل فاعل فيها فان وقع بعدها جملة فعلية فهي معرفة ناقصة اي موصولة
والفعل بعدها صلتها والمخصوص محذوف كما في نحو نعما يعظكم به اي نعم الذي يعظكم
به وهو منقول عن الفارسي وان وقع بعدها المفرد فهي معرفة تامة كما في نحو فنعما
هي اي فنعم الشيء هي وكلمة هي المخصوص وهو منقول عن سيبويه والاصل فنعم
الشيء ابداؤها لان الكلام في الابداء لا في الصدقات ثم حذف المضاف واقيم المضاف
اليه فانفصل وارتفع وقيل هي تمييز فيهما فهي نكرة موصوفة بالجملة الفعلية
في المثال الاول وهو مذهب الاخفش ونكرة تامة في المثال الثاني وهي نعما هي
لعدم الجملة والى الخلاف في المتلوة بالجملة الفعلية اشار الناظم بقوله ● وما مميز
وقيل فاعل ● في نحو نعم ما يقول الفاضل ● وبسط القول في ذلك ان يقال اعلم ان
ما هذه على ثلاثة اقسام مفردة اي غير متلوة بشيء ومتلوة بمفرد ومتلوة بجملة
فعلية فالاولى نحو دققته دقا نعما وفيها قولان معرفة تامة فاعل ونكرة تامة
تمييز وعليهما فالمخصوص محذوف اي نعم الشيء الدق او نعم شيئا الدق والثانية
المتلوة بمفرد نحو فنعما هي وبئسما تزويج ولا مهر وفيها ثلاثة اقوال معرفة تامة
فاعل ونكرة تامة تمييز مركبة مع الفعل قبلها تركيب ذا مع حب فلا موضع لها وما بعدها
فاعل وهو قول الفراء ومن وافقه والثالثة المتلوة بجملة فعلية نحو نعما يعظكم
به بئسما اشتروا وفيها عشرة اقوال ومرجعها الى اربعة احدها انها نكرة في
موضع نصب على التمييز والثاني انها في موضع رفع على الفاعلية والثالث
انها المخصوص والرابع انها كافة فاما القائلون بانها في موضع نصب على التمييز
فاختلفوا على ثلاثة اقوال الاول انها نكرة موصوفة بالفعل بعدها والمخصوص محذوف
وهو مذهب الاخفش والزجاج والفارسي في احد قوليه والزمخشري وكثير من المتاخرين
والثاني انها نكرة غير موصوفة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف والثالث

انها تمييز

انها تمييز والمخصوص ما اخرى موصولة والفعل صلة لها الموصولة المحذوفة وهو قول
الفراء قاله المرادي ونقل عن الكسائي واما القائلون بانها في موضع رفع
على الفاعلية فاختلفوا على خمسة اقوال الاول انها اسم معرفة تام اي غير مفتقر
الى صلة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف ونقله في التسهيل عن سيبويه وقال
به ابن خروف والثاني انها موصولة والفعل صلتها والمخصوص محذوف ونقل
عن الفارسي والثالث انها موصولة والفعل صلتها مكتفى بها وبصلتها
عن المخصوص ونقله ابن مالك في شرح التسهيل عن الفراء والفارسي والرابع انها
مصدرية سادة هي وصلتها لاشتمالها على المسند والمسند اليه مسد الفاعل ولا
المخصوص جميعا والخامس انها نكرة موصوفة والمخصوص محذوف واما
القائل بانها المخصوص فقال انها موصولة والفاعل مستتر وما اخرى محذوفة هي
التمييز وهو قول الكسائي ونقله المرادي عن الفراء واما القائل بانها كافة
فقال ان ما كفت نعم عن الفاعل كما كفت قل وطال عنه فصارت تدخل على الجملة الفعلية
فصل ● ويذكر المخصوص وهو المقصود بالمدح او الذم بعد فاعل نعم
وبئس الظاهر او بعد التمييز فيقال نعم الرجل او رجلا ابو بكر وبئس الرجل او
رجلا ابو لهب هذا هو الغالب وسره انه لما كان نعم وبئس للمدح العام والذم
العام الشائعين في كل خصلة محمودة او مذمومة المستغرق لجنسهما فلو ابهما في
الامر العام ثم يقع الاجمال والتفصيل المقصود بين التقرير بجملة الفعل ما يدل على
المخصوص بالمدح والذم حتى يتوجه المدح والذم الى المخصوص به اولا على سبيل الاجمال
لكونه فردا من الجنس ثم خصوصا بذكر المخصوص حتى يتوجه المدح والذم اليه ثانيا
على سبيل التفصيل فيحصل من تقرر الحكم ومزيد التقرير ما لا يخفى لكن لا استغناء واختلف
في رفع المخصوص فقيل هو مبتدا والجملة قبله خبره ولا يجوز غير ذلك عند سيبويه
وابن خروف وابن الباذش وقيل يجوز هذا ويجوز ان يكون خبر المبتدا واجب الحذف
اي الممدوح ابو بكر والمذموم ابو لهب وهو مذهب الجمهور ومنهم الجرمي والمبرد وابن
السراج والفارسي وابن جني وقيل يتعين الثاني وقيل مبتدا حذف خبره واليه
ذهب ابن عصفور وقيل بدل من الفاعل واليه ذهب ابن كيسان واقتصر في النظم
على القولين الاولين فقال ويذكر المخصوص بعد مبتدا ● او خبر اسم ليس يبدو ابدا
ومن غير الغالب انه ان تقدم المخصوص على نعم وبئس فيتعين كونه مبتدا على القول
بفعليتهما والجملة بعده خبره نحو زيد نعم الرجل وعمرو بئس الرجل وجوزوا على القول
باسميتهما ان يكونا مبتداين والمخصوص الخبر وبالعكس وان يقدم في الكلام ما
يشعر به اي بالمخصوص بالمدح او الذم كفى عن ذكر المخصوص جواز الفعل به نحو انا
وجدناه صابرا نعم العبد اي ايوب فحذف المخصوص بالمدح وهو ضمير ايوب
لتقدم ذكر ايوب في قوله تعالى واذكر عبدنا ايوب والى ذلك اشار الناظم بقوله
وان يقدم مشعر به كفى ● وليس منه اي من حذف المخصوص قول الناظم العلم نعم المقتفي
والمقتفي واعلم انما هو من التقديم للمخصوص لا من حذفه هذا اذا جعلنا العلم مبتدا
اما اذا جعلناه خبر المبتدا المحذوف تقديره هذا العلم على حذف صدره ان ثناها اي هذه

خ تقوى

سوية او معمولا الفعل محذوفا تقديره في الذم العلم ونحوه فيكون من الحذف لا من التفريع كما ذكر
الناظم **فصل وكل فعل ثلاثي** منصرف تام مثبت قابل للتفاضل مبني للفاعل
ليس الوصف منه على افعل فعلا **صالح للتعجب منه مما يجوز استعماله على فعل بضم**
العين اما بالاصالة كظرف او بالتحويل بان يكون في الاصل مفتوح العين **كضرب**
وقتل او مكسورها كعلم **وفهم** بضم العين فيهن وانما حولت للتمدح بالغرائز وتصير
فاعله كنعم **و**حكم الفاعل ان يرفع نحو حسب **و**يجوز النقل كما يأتي وشرط معتل العين
واللام ان كان من باب قوة قلب الضمة كسرة فتقلب الواو التي بعدها ياء نحو قوي او من باب
شريتا قلب الياء واوا والضمة قبلها لم تعل فيه ما يعل بفقه **و**يجوز فيهما الاسكان نحو
قوى وشو … لعوض الاسكان **و** الاخرى يعرض فيه الضم نحو قال وباع والناقص
المضموم العين نحو نصر ويجوز تسكينه والمفتوح والمكسور فقيل لا يغير وقيل بل يغير
وقال ابن عقيل لا يجوز تحويل علم وجهل وسمع الى فعل بضم العين لعدم السماع **ثم** بعد ضم
العين اصالة او تحويلا قال الفارسي والاكثرون **يجري مجرى نعم وبيس في افادة**
المدح والذم وفي حكم الفاعل الظاهر والمضمر **وحكم المخصوص** من وجوب الرفع
وجواز حذفه اذا تقدم ما يشعر به وجواز تقديمه **تقول في المدح فهم الرجل زيد** وفهم
رجلا زيد **وفي الذم خبث الرجل عمرو** وخبثا رجلا عمرو **و**المعنى نعم الفاهم زيد
وبيس الخبيث عمرو **و**الى ذلك اشار الناظم **بقوله** . واجعل فعلا من ذي ثلاثة كنعم
مسجلا . **ومن امثلته ساء** بالمد وهو المنبه عليه في النظم بقوله واجعل كبيس ساء . **ساءه**
ممن لا طاسوا ابا الغفي من السوء ضد السرور ومن ساءه الامر يسوءه اذا احزنه فهو متعد
متصرف **فحول الى فعل بالضم فصار قاصرا ثم ضمن معنى بيس فصار جامدا قاصرا**
محكوما له ولفاعله بما ذكر في بيس **تقول** في الفاعل المعرف بال **ساء الرجل ابو جهل**
وفي المضاف الى المعرف بال **ساء حطب النار ابو لهب وفي** المضمر المفسر بالتمييز ساء
رجلا **وفي التنزيل وساءت مرتفقا** ففي ساءت ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود الى
النار ومرتفقا تمييز على حذف مضاف اي نار مرتفق لان التمييز لا بد وان يكون عين المميز في
المعنى والمرتفق المتكا **و**فيما يحتمل الفاعلية والتمييز **ساء ما يحكمون** فيجري فيه ما تقدم من الخلاف
المتقدم فان جعلناها فاعلا فهي معرفة ناقصة اي ساء الذي يحكمونه وان جعلناها تمييزا
فهي نكرة موصوفة اي ساء شيئا يحكمونه **و**عليهما فالمخصوص بالذم محذوف **و**قال الاخفش
والمبرد يجري فعل المضموم العين في المدح والذم مجرى فعل الدال على التعجب فلا يلزم فاعله
ال او لا اضمار وهو الصحيح **و**على هذا يجوز **لك في فاعل فعل المذكور ان تاتي به اسما**
ظاهرا مجردا من ال وان تجره بالباء الزائدة تشبيها بفاعل افعل في التعجب **وان تأتي**
به ضميرا مطابقا لما قبله فالظاهر المجرد من ال **نحو فهم زيد** حملا على ما افهم زيدا والمجرور
بالباء وهو الاكثر نحو حسن بزيد حملا على احسن بزيد **و**سمع من العرب **مررت بابيات**
جاد بهن ابياتا وجدن ابياتا حكاه الكسائي بزيادة الباء في الفاعل اولا وتجرده
منها ثانيا **و**اصل جاد بهن ابياتا جدن ابياتا من جاد الشيء جودة اذا صار جيدا واصل
جاد جود بفتح العين فحول الى فعل بضم العين لقصد المبالغة والتعجب وزيدت الباء
في الفاعل وعوض من ضمه الرفع ضمة الجر فقيل بهن وابياتا تمييز وجدن ابياتا على الاصل

من عدم

من عدم زيادة الباء فلذلك ثبتا ضمير الرفع وابياتا تمييز وفي كل منهما الجمع بين
الفاعل والتمييز **وقال الطرماح حب بالزور الذي لا يرى منه الا صفحة او لمام**
اصله حب الزور بفتح الزاي يعني الزائر **فزاد الباء** في الفاعل حملا على احبب
بالزور **وضم الحاء لان فعل المذكور يجوز فيه ان يسكن عينه وان تنقل حركتها**
الى فائه ولو كانت الفاء غير حلقية خلافا لظاهر التسهيل **فتقول ضرب الرجل**
بفتح الضاد وسكون الراء **وضرب الرجل** بضم الضاد وسكون الراء والصفحة كل شيء
جانبه واللمام بكسر اللام جمع لمة بالكسر وتشديد الميم وهو الشعر يجاوز شحمة
الاذن **و**الى ذلك اشار الناظم **بقوله** . وما سوى ذا ارفع مخبا او بجر بالبا .
ومثال **النظم** المطابق ما قبله الزيدان كرما رجلين والزيدون كرموا رجالا حملا
على ما اكرمهما رجلين وما اكرمهم رجالا **فصل ويقال في المدح حبذا وفي**
الذم لا حبذا قال الشاعر . الا حبذا عاذري في الهوى ولا حبذا الجاهل العاذل
يجمع بين المدح والذم **و**مثله من الاخر . الا حبذا اهل الملا غير انه اذا ذكرت مي
فلا حبذا هيا . **و**الى ذلك اشار الناظم **بقوله** . ومثل نعم حبذا الفاعل ذا وان ترد
ذما فقل لا حبذا . **و**يدخل لا في الذم على حبذا لا يخلو من اشكال لان لا لا تدخل على
فعل ماض جامد ولا تعمل في اسم اذا لم يكن جنسا ولا تكون غير مكررة اذا لم تعمل في الاسم
الذي دخلت عليه الا على قول ابي الحسن وابي العباس وهو ضعيف **ومذهب سيبويه**
ان حب فعل ماض **وذا فاعل و** الى ذلك اشار الناظم بقوله . الفاعل ذا . **وانهما**
باقيان على اصلهما من كونها جملة فعلية ماضوية لان الاصل عدم التغيير والاقتصار
على حب اذا عطف على حبذا **كقوله** . فحبذا ربا وحب دينا . اي وحبذا دينا
فجرى ذا ولم يتغير المعنى ولا الفعل الابجود ما واخواته من المركبات التي تغير حكمها
بالتركيب **و**هو قول ابن درستويه وابن برهان وابن خروف وابن كيسان وابن مالك
فيه ولا صح نسبته لظاهر كلام سيبويه والخليل لان سيبويه قال حكاية عن الخليل
ولكن ذا وحب بمنزلة كلمة واحدة نحو لولا وهو اسم مرفوع الا ترى انك لا تقول
للمؤنث حبذه انتهى **و**المخصوص على هذا المذهب مبتدا والجملة من الفعل والفاعل
خبره والرابط بينهما اسم الاشارة **و**قيل مبتدا محذوف الخبر **و**قيل عكسه
وقيل عطف بيان **و**قيل بدل **وقيل ركبا وغلبت الفعلية لتقدم الفعل**
فصار الجميع فعلا ماضيا وما بعده من المخصوص **فاعل** والجملة فعلية **وقيل**
ركبا وغلبت الاسمية لشرف الاسم فصار الجميع اسما مبتدا وما بعده من المخصوص
خبره والجملة اسمية **و**اصل الخلاف هو ان التركيب وعدمه وينشا عن التركيب هو ان
فعلية الجميع او اسميته ولكل دليل على ما ادعاه فما بنتي من ادعى التركيب بامر اد
الاشارة وتلزم الافراد والتذكير وبامتناع الفصل **فمنهم** من ادعى غلبة الفعلية
وهو الاخفش وخطاب بتغليب الجزء الاول وتغليب الاكثر حروفا وسلامة
مدعيه مما لزم من ادعى الاسمية من تكونه نقالا للخبر والمخبر عنه ومن تمييز ما ليس بمبهم
وهو الممدوح وبقولهم لا تمييز بها والنها بالمضارع **و**استدل من ادعى غلبة الاسمية
وهو المبرد في مقتضبه وابن السراج في اصوله والسيرافي في شرح الكتاب بان الاسم

اذكرها ويشتغل به الكلام ويقع فيه التركيب كثيرا وأما الجنس فصار حينئذ كالأمثال
له خبرا واختلف القائلون بجواز التركيب في علة كونه لا يتغير اعني لا يراد ولا يثنى
بل يقال حبذا هند وحبذا الزيدان في تثنية المذكر والهندان في تثنية المؤنث
أو حبذا الزيدون في جمع المذكر أو الهندات في جمع الإناث على ثلاثة أقوال فقال ابن
مالك لأنه كلام جرى مجرى المثل السائر الذي لا يغير عن حالته في الاستعمال الأول
كما في قولهم الصيف ضيعت اللبن يقال لكل أحد مذكرا كان أو مؤنثا مفردا أو مثنى
أو مجموعا بكسر التاء وأصل ذلك أنه في الأصل خطاب لامرأة كانت تحت رجل موسر
فكرهته لكبر سنه فطلقها فتزوجها رجل شاب فقير فبعثت إلى زوجها الأول تستميره
منه فقال لها هذا والصيف منصوب على الظرفية قاله الجوهري والمثل يعني التثنية
قول مركب مشهور شبه مضربه بمورده وقال ابن كيسان لأن المشار إليه مضمر
مضاف إلى المخصوص تقديره حبذا حسن هند وكذا الباقي ورده ابن العلج بأنه
لم ينطق به في وقت وقال الفارسي في البغداديات لأن ذا جنس شائع فالتزم فيه الإفراد
كما فعل في نعم وبئس المضمر وهذا الجامع للتمييز فيقال حبذا زيد رجلا ولا تقدم المخصوص على
حبذا فلا يقال زيد حبذا كما يقال زيد نعم الرجل لما ذكر من أنه كلام جرى مجرى المثل
والذي لها أشار الناظم بقوله . وأول ذا المخصوص أيا كان لا تعدل بذا فهو يضاهي
المثلا . وقال ابن بابشاذ إنما امتنع تقديم المخصوص على حبذا لئلا يتوهم أن في حب
ضميرا مرفوعا على الفاعلية يعود على المخصوص وأن ذا مفعول به قال ابن مالك وتوهم هذا
بعيد فلا ينبغي أن يكون المنع من أجله ثم علله بجريانه مجرى المثل كما تقدم تنبيه
إذا قلت حب الرجل زيد جاز في حاء حب الضم والفتح المتقدم ذكرهما في الفعل
قبله ويجوز في حالة الفتح مع الإدغام والضم نقل حركة العين إليها كما تقدم
من أنه يجوز أن تسكن عينه وأن تنقل حركته إلى فائه وإن لم تكن الفاء حلقية فما بالك
بها إذا كانت حلقية والذي لها أشار الناظم بقوله . ودون ذا انضمام الحا كثر
فإن قلت حبذا فتح الحاء واجب للتركيب أن جعلتهما كالكلمة الواحدة ولا
مجاز هذا باب أفعل التفضيل وهو الوصف المبني على أفعل لزيادة
صاحبه على غيره في أصل الفعل وأما خير وشر في التفضيل فأصلهما أخير وأشر فحذفت
الهمزة بدليل ثبوتها في قراءة أبي قلابة من الكذاب الأشر بفتح الشين وتشديد الراء وقول
الشاعر . بلال خير الناس وابن الأخير . واختلف في سبب حذف الهمزة
منهما فقيل لكثرة الاستعمال وقال الأخفش لأنهما لما لم يشتقا من فعل خولف لفظهما فقيل
هذا منهما أكثر ودان حذف الهمزة وكونهما لا فعل لهما . وأما قوله . وحب
شيء إلى الإنسان ما منعا فضرورة إنما يصاغ أفعل التفضيل مما صيغ منه فعلا التعجب
وهو كل فعل ثلاثي متصرف تام مثبت قابل للتفاضل مبني للفاعل ليس الوصف منه على أفعل
فعلاء فيقال من ضرب يضرب هو أضرب ومن باب علم يعلم هو أعلم ومن باب فضل
يفضل هو أفضل كما يقال في التعجب منها ما أضربه وما أعلمه وما أفضله وأضرب
به وأعلم به وأفضل به والذي لها أشار الناظم بقوله . صغ من مصوغ منه للتعجب
أفعل للتفضيل وأب اللذ أبي . وما شذ . من اسم عين نحو هو أحنك البعيرين بنوه

من الحنك

من الحنك وهو اسم عين والمعنى أنهما أي أشدهما أكلا ومن وصف لا فعل له نحو هو
أقمن به أي أحق بنوه من قولهم هو قمن أي حقيق وهو ألص من شظاظ بنوه من
قولهم هو لص بكسر اللام أي سارق وشظاظ بكسر الشين المعجمة اسم لص معروف من
بني ضبة ونقل ابن القطاع له فعلا فيقال لص إذا أخذ المال خفية فعلى هذا لا شذوذ
فيه وشذ بناؤه مما زاد على ثلاثة كهذا الكلام أخصر من غيره بنوه من اختصر ففيه
شذوذ أن كونه مبنيا للمفعول وكونه زائدا على الثلاثة كما تقدم في التعجب ومن
بنائه من الفعل الماضي الذي على وزن أفعل المزيد على الثلاثة المتقدم في التعجب
فقيل يجوز مطلقا وقيل يمنع مطلقا وقيل يجوز إن كانت الهمزة
لغير النقل وسمع شذوذه على القول بالمنع مطلقا وعلى المنع في آخر كقولهم في التفضيل
هو أعطاهم للدراهم وأولاهم للمعروف وسمع شذوذه على الثاني هذا المكان
أقفر من غيره ومن فعل المفعول كهو أزهى من ديك بنوه من زهي
بمعنى تكبر وسمع بناؤه قال في الصحاح لا يتكلم به العرب إلا مبنيا للمفعول وإن كان بمعنى
الفاعل وحكى ابن دريد زها يزهو أي تكبر فعلى ما حكاه ابن دريد لا شذوذ فيه
لأنه من المبني للفاعل وسمع هو أشغل من ذات النحيين بنوه من شغل بالبناء للمفعول
والنحيين تثنية نحي بكسر النون وسكون الحاء المهملة زق السمن وذات النحيين
امرأة من بني تيم الله بن ثعلبة كانت تبيع السمن في الجاهلية فأتى خوات بن
جبير الأنصاري قبل إسلامه فساومها فحلت نحييها فملأ أفقال لها أمسكيه حتى
أنظر إلى غيره ثم حل الآخر وقال أمسكيه فلما شغل يديها حاورها حتى قضى منها ما أراد
وهرب ثم أسلم خوات فشهد بدرا رضي الله عنه وسمع هو أعنى بحاجتك
بنوه من عني بالبناء للمفعول وسمع فيه عني كرضي بالبناء للفاعل فعلى هذا لا شذوذ
فيه وما توصل به إلى التعجب مما لا يتعجب منه بعينه يتوصل به إلى التفضيل
والذي لها أشار الناظم بقوله . وما به إلى تعجب وصل لمانع به إلى التفضيل صل
ويكون بمصدر ذلك الفعل تمييزا فيقال هذا أشد استخراجا وحمرة ويستثنى
منه ذلك ما في الصوغ للفاعل والقائم للإثبات فإن أشد يأتي هنا وما يأتي هنا وذلك
مستفادا من قول الموضح ويجاء بمصدر ذلك الفعل تمييزا لأن المؤول بالمصدر معرفة والتمييز
واجب التنكير كما نبه عليه الموضح في الحواشي فصل ولاسم التفضيل
ثلاث حالات أحدها أن يكون مجردا من أل والإضافة فيجب له حكمان أحدهما
في نفسه وهو أن يكون مفردا مذكرا أبدا ولو كان مسندا إلى مؤنث أو مثنى أو مجموع
نحو قولك زيد أفضل من عمرو وهند أفضل من عمرو والزيدان أفضل من عمرو والهندان أفضل
من عمرو والزيدون أفضل من عمرو والهندات أفضل من عمرو ونحو قول الله تعالى ليوسف
وأخوه أحب إلى أبينا منا ونحو قوله تعالى قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم
الآية إلى قوله أحب إليكم فأفرد في الآية الأولى مع الاثنين وفي الآية الثانية مع الجملة
ومن ثم أي ومن أجل أن أفعل التفضيل المجرد من أل والإضافة تلزمه الإفراد والتذكير
قيل في أخر بضم الهمزة جمع أخرى أنثى آخر بالفتح أنه معدول عن آخر الموازن
لأفعل التفضيل وليس من باب أفعل التفضيل حقيقة لأنه لا يدل على مشاركة وزيادة

ولذا لم يجعله ابن مالك من باب افعل والملحق به بل الملحق بالمجموع به وهو اولى لانه
به انسب لانه اشبهه في الوزن وكون معناه نسبيا وكونه لا يدل على زيادة وعلى
الالحاق فهو يخالف باب افعل في ثلاثة امور احدها انه يطابق ولو كان نكرة والثاني
انه لا يليه من المفضول ولا تعرف الثالث انه لا يضاف ومن ثم ايضا قيل في قول
ابي نواس الحسن ابن هانئ الحكمي يصف الخمرة. كان صغرى وكبرى من فقاقعها.
حصباء در على ارض من الذهب. انه لحن حيث انث صغرى وكبرى وكان حقه ان يقول
كان اصغر واكبر بالتذكير واجيب بانه لم يقصد حقيقة المفاضلة
فهو كقول العروضيين فاصلة صغرى وفاصلة كبرى وقول العزفي. اذا غاب
عنكم اسود العين كنتم كراما وانتم ما اقام لئام والفقاقع بفتح الفاء
والقافين وبعد الالف فاء مكسورة وفي اخره عين مهملة النفاخات التي تعلو وجه
الخمر وحصباء تلقيبه بابي نواس بنون مضمومة بعدها واو والف هي انه كان له
ذوابتان تنوسان اي تتحركان على عاتقيه والحكم الثاني فيما بعد افعل ان يأتي
بعده بمن جارة للمفضول كما تقدم من الامثلة وهي عند المبرد وسيبويه لابتداء الارتفاع
في نحو افضل منه وابتداء الانحطاط في نحو شر منه واعترضه ابن مالك بانها
لا يقع بعدها الى واختار انها للمجاوزة فان معنى زيد افضل من عمرو جاوز زيد
عمرا في الفضل واعترضه في المغني بانها لو كانت للمجاوزة لصح موضعها عن
ولا صح بان يحمل موضع المراد موضع مرادفه انما هو اذا لم يمنع من ذلك مانع وها
هنا منع مانع وهو الاستعمال فان اسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجر الا من خاصة
وقد تحذف من مع مجرورها للعلم بها نحو والآخرة خير وابقى اي من الحياة الدنيا
وقد جاء الاثبات والحذف في انا اكثر منك مالا واعز نفرا اي منك والى
ذلك اشار الناظم بقوله. وافعل التفضيل صله ابدا تقديرا او لفظا بمن ان
جردا. واكثر ما تحذف من مع المفضول اذا كان افعل خبرا في الحال او في الاصل فيشمل
خبر المبتدا او خبر كان وان وثاني معمولي ظن وثالث مفاعيل اعلم نحو زيد افضل
وكان زيد افضل وان زيدا افضل وظننت زيدا افضل واعلمت عمرا زيدا افضل ويقل
الحذف اذا كان افعل حالا كقوله. دنوت وقد خلناك كالبدر اجملا. فظل
فؤادي في هواك مضللا. فاجمل حال من تاء المخاطبة في دنوت وكالبدر مفعول ثان
لخلناك اي دنوت اجمل من البدر وقد خلناك مثله قاله ابن مالك في شرح التسهيل
او اذا كان افعل صفة كقوله وهو احيحة بن الجلاح. تروحي اجدر ان تقيلي
غدا بجنبي بارد ظليل. فاجدر صفة لمحذوف هو وعامله المعطوف على تروحي
اي تروحي واتي مكانا اجدر من غيره بان تقيلي فيه. عزاه ابن مالك في شرح
الكافية وفيه اشارة الى ان الخطاب لناقته وهو من التروح بمعنى الرواح وقت العشاء
واجدر بالجيم اي احق وتقيلي من القيلولة وهو النوم وقت الظهيرة وقال العيني
ان الخطاب للفسيل وهي صغار النخل من تروح النبت اذا طال وانه كنى بالقيلولة عن
نموها وزهوها وادعى ان السوابق واللواحق تشهد لذلك وجنبي تثنية جنب مضاف
الى بارد وظليل وهما وصفان لموصوفين محذوفين والاصل بجنبي ماء بارد ومكان

ظليل

ظليل وحذف العاطف. ويجب تقديم من مع مجرورها عليه اي على افعل ان كان المجرور
بمن استفهاما لان الاستفهام له صدر الكلام نحو انت ممن افضل والاصل انت افضل ممن
تقدم من على عامله وهو افضل والى ذلك اشار الناظم بقوله. وان تكن بتلو من
مستفهما. فلهما كن ابدا مقدما. وتمثيل الموضح احسن من تمثيل الناظم بقوله كمثل ممن
انت خير. لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله باجنبي لان المبتدا اجنبي من الخبر بمعنى انه
ليس معمولا له على الصحيح وسياتي انه لا يفصل بين افعل ومن بالمبتدا لانهما بمنزلة المضاف
والمضاف اليه ولا يلزم من تمثيل الموضح تاخير ما له صدر الكلام عن صدريته لان ذلك انما يمتنع
بالنسبة الى العامل فيه فقط لا مطلقا او كان المجرور بمن مضافا الى استفهام نحو انت
من غلام من افضل فالاصل انت افضل من غلام من فقدمت من ومجرورها على افعل لان ما
اضيف الى ما له الصدر يستحق التصدير وما احسن قول الدماميني في المفتاح عليك
بارباب الصدور فمن غدا مضافا لارباب الصدور تصدرا. وقد يتقدم من مع مجرورها على
افعل في غير الاستفهام وهو الاخبار كقوله وهو جرير. اذا سايرت اسماء يوما
ظعينة فاسماء من تلك الظعينة املح. والاصل فاسماء املح من تلك الظعينة
فقدم من ومجرورها على املح وهو ضرورة عند الجمهور ونادر عند الناظم حيث قال
وندر اخبار التقديم نزرا وردا. وذلك لان افعل عامل ضعيف متضمن في نفسه فلم يكن له ان
يتصرف في معموله بالتقديم عليه كسائر العوامل غير المتصرفة. الحالة الثانية ان يكون
افعل معرفا بال فيجب له حكمان احدهما ان يكون مطابقا لموصوفه في التذكير
والتانيث والافراد والتثنية والجمع والى ذلك اشار الناظم بقوله. وتلو ال طبق.
نحو زيد الافضل وهند الفضلى والزيدان الافضلان والهندان الفضليان والزيدون
الافضلون او الافاضل والهندات الفضليات او الفضل بضم الفاء وفتح الضاد
المعجمة كالكبر فيطابق موصوفه لزوما لانه قد نقص شبهه بفعل التعجب بدخول ال فيه
بال ومع ذلك لابد من ملاحظة السماع قال ابو سعيد علي بن سعيد في كتابه المستوفي
ما ملخصه ولا يستغنى في الجمع والتانيث عن السماع فان الاشرف والاظرف لم يقل فيهما
الاشارف والظرفى ولا الاظارف والظرف كما قيل في الافضل والاطول الفضلى والطولى وكذا الاكرم والا
مجد قيل فيهما الاكارم والاماجد ولم يسمع فيهما الكرمى والمجدى انتهى والحكم
الثاني ان لا يؤتى معه بمن لان من وال يتعاقبان فلا يجتمعان كال والاضافة فاما قول
ميمون الاعشى. ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر. فخرج
جمعه بين ال ومن على زيادة ال في الاكثر او على انها اي من ليست متعلقة بالاكثر
المحلى بال وانما هي متعلقة باكثر نكرة حال كونه محذوفا مبدلا من الاكثر المذكور
بدل نكرة من معرفة والاصل بالاكثر اكثر منهم او على ان من بمعنى في اي فيهم او لبيان الجنس
اي من بينهم او متعلقة بليس لما فيه من رائحة الفعل قولك انتفى واغتفر الفصل بين افعل
وبينه للضرورة وحصى تمييز اي عددا والكاثر بمعنى الكثير. الحالة الثالثة ان يكون
افعل مضافا فان كانت اضافته الى نكرة لزمه امران التذكير والتوحيد كما يلزمان
المجرد من ال والاضافة لاستوائهما في التنكير وكونهما على معنى من والى ذلك اشار
الناظم بقوله. وان لمنكور يضف او جردا الزم تذكيرا وان يوحدا. وما لمعرفة

المضاف اليه ان يطابق الموصوف نحو زيد افضل رجل والزيدان افضل رجلين والزيدون
افضل رجال وهند افضل امرأة والهندان افضل امرأتين والهندات افضل نساء إذ المقصود
ثبوت المزية للاول على جنس المضاف اليه واحدا واحدا او اثنين اثنين او جماعة جماعة والمعنى
زيد افضل من جميع الرجال اذا فضلوا رجلا رجلا والزيدان افضل من جميع الرجال اذا فضلوا رجلين
رجلين والزيدون افضل من جميع الرجال اذا فضلوا رجالا رجالا وهند افضل من جميع النساء
اذا فضلن امرأة امرأة والهندان افضل من جميع النساء اذا فضلن امرأتين امرأتين والهندات
افضل من جميع النساء اذا فضلن نساء نساء فان قلت النكرة في سياق
الاثبات لا تعم فمن اين جاء العموم قلت اجيب عنه بان العموم فيه باعتبار
اصله اذ اصل زيد افضل رجل زيد افضل الناس اذا عدوا رجلا رجلا وكذا الباقي وذلك
تحت الاضافة لان افعل لا يضاف الا لما هو بعضه فاما قوله تعالى ولا تكونوا اول كافر به
بالافراد فمقتضى القاعدة كافرين بالجمع ليطابق الواو في تكونوا فالجواب
ما قاله المبرد انه على حذف الموصوف والتقدير اول فريق كافر به وقال الفراء وحده
لانه في معنى الفعل اي اول من كفر ولو اريد به الاسم لم يجز الا الجمع وقال الجم بن
مسعود بن الزكي في كتاب البديع النكرة المضاف اليها اسم التفضيل يجب افرادها
نحو انت افضل رجل وانتما افضل رجل وانتم افضل رجل ومنه ولا تكونوا اول كافر
به وذلك لانه هو القياس لان النكرة تمييز له وقد خففت بالاضافة فاشبه مائة رجل
وقد اجاز قياسا لا سماعا ان تثنى وان تجمع نحو انتما افضل رجلين وانتم افضل رجال انتهى
والمشهور ما عليه الجماعة من وجوب المطابقة في الاضافة الى النكرة وان كانت
الاضافة الى معرفة فهو ثلاثة اقسام قسم يقصد زيادته على ما اضيف اليه وقسم
يقصد به زيادة مطلقة وقسم يؤول بما لا تفضيل فيه فان اول افعل بما لا تفضيل فيه
او قصد به زيادة مطلقة وجبت المطابقة للموصوف به تشبيها بالمعرف بال لاخلائه
عن لفظ من ومعناها وقد يتواردان على مثال واحد كقولهم الناقص والاشج اعدلا
بني مروان فيحتمل اعدلا ان يؤول بما لا تفضيل فيه اي عادلاهم لانهما لم يشاركهما احد من
بني مروان في العدل ويحتمل ان يراد به زيادة مطلقة والناقص هو يزيد بن الوليد بن
يزيد بن عبد الملك بن مروان لقب بذلك لانه نقص ارزاق الجند والاشج بالشين المعجمة والجيم
هو عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه لقب بذلك لان بجبينه اثر شجة من دابة ضربته
والى ذلك اشار الناظم بقوله وان لم تنو فهو طبق ما به قرن وان كان
افعل على اصله من ارادة المفاضلة على ما اضيف اليه جازت المطابقة تشبيها
بالمعرف بال كقوله تعالى وكذلك جعلنا في كل قرية اكابر مجرميها فاكابر مفعول اول
لجعلنا وفي كل قرية في موضع المفعول الثاني ومجرميها مضاف اليه اكابر ولو لم يطابق
لقيل اكبر مجرميها وفي بعض النسخ هم اراذلنا ولو لم يطابق لقيل ارذلنا وجاز
تركها اي ترك المطابقة تشبيها بالمجرد لنية معنى من كقوله تعالى ولتجدنهم احرص
الناس فاحرص مفعول ثان لتجد ولو طابق لقيل احرصي باليا وهذا الوجه وهو
ترك المطابقة هو الغالب في الاستعمال وابن السراج يوجبه ويجعل افعل فيه كالمجرد
ويلتزم فيه الافراد والتذكير ويرده قوله اكابر مجرميها فان عد اكابر مفعولا ثانيا

مثالٍ وآخر

لجعلنا

لجعلنا ومجرميها مفعولا اولا كما قال ابن عطية فيلزمه المطابقة في المجرد من ال
والاضافة كما قال ابن حيان والى جواز الوجهين اشار الناظم بقوله وما لمعرفة
اضيف ذو وجهين عن ذي معرفة هذا اذا نويت معنى من وذكر صاحب
الامثال السائرة ان افعل ياتي في اللغة لنفي المعنى عن الشيئين نحو قوله تعالى
اهم خير ام قوم تبع اي لا خير في الفريقين انتهى مسئلة تتعلق بافعل
التفضيل حروف الجر على نحو تعلقها بافعل التعجب واما الخفض به فيجوز
ان كان المخفوض كلا وافعل بعضه واما النصب به فيمتنع منه المفعول به
ومعه والمطلق والتمييز ان لم يكن فاعلا معنى لا ان كان افعل مضافا الى غيره
ويجوز الباقي واما الرفع به فانه يرفع افعل التفضيل الضمير المستتر
في كل لغة نحو زيد افضل وفي افضل ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود
الى زيد ويرفع الضمير المنفصل والاسم الظاهر في لغة قليلة حكاها سيبويه
واشار اليها الناظم بقوله ورفعه الظاهر نزر كمررت برجل افضل منه
ابوه او انت بخفض افضل بالفتحة على انه صفة لرجل وبرفع الاب
او انت على الفاعلية بافضل على معنى فاق في الفضل ابوه او انت واكثر
العرب يوجب رفع افضل في ذلك على انه خبر مقدم وابوه او انت مبتدا مؤخر وفاعل
افضل ضمير مستتر فيه عائد على المبتدا والجملة من المبتدا والخبر في موضع خفض
نعت لرجل ورابطها الضمير المجرور بمن ويطرد الرفع للظاهر اذا حل
افعل التفضيل محل الفعل مع موافقة المعنى والفعل يرفع الظاهر وكثر
ما حل محله والى ذلك اشار الناظم بقوله ومتى عاقب فعلا فكثيرا ثبتا
وذلك اذا كان افعل صفة لاسم جنس مسبوقا بنفي وكان مرفوعه اجنبيا
وهو ما ليس ملتبسا بضمير الموصوف به مفضلا على نفسه
باعتبارين مختلفين نحو قول العرب ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه
في عين زيد فاحسن افعل تفضيل وهو صفة لرجل ورجل اسم جنس مسبوق
بنفي ومرفوعه الكحل وهو اجنبي من الموصوف لكنه لم يتصل بضميره والكحل
مفضل على نفسه باعتبار محلين مختلفين فباعتبار كونه في عين زيد فاضل
وباعتبار كونه في عين غيره مفضول والمعنى ان الكحل في عين زيد احسن
من نفسه في عين غير زيد من الرجال ونظيره قول الاصوليين الواحد بالشخص
يكون له جهتان كالصلاة في الدار المغصوبة والشاهد في اطراد
رفع افعل التفضيل الاسم الظاهر في مثل هذا المثال تهيئته بالقرائن التي مارسته
لمعاقبة الفعل على وجه لا يكون بدونها فانه يجوز ان يقال ما رايت رجلا
يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد فيؤتى بالفعل وهو يحسن مكان
افعل التفضيل وهو احسن ولا يتغير المعنى قاله ابن مالك ونافشه ابو حيان
في ذلك والاصل ان يقع هذا الاسم الظاهر المرفوع بافعل التفضيل بين ضميرين
اولهما للموصوف وثانيهما للظاهر بافعل التفضيل وهو الهاء في عينه وهو
الهاء في منه فيكون المفضول مذكورا كما مثلنا وقد يحذف الضمير الاول العائد الى

الموصوف للعلم به نحو ما رأيت رجلا أحسن الكحل منه في عين زيد والمفرد الملحوظ
وقد يحذف الضمير الثاني العائد إلى الكحل ويكون المفضول مفردا وقد تدخل من الجارة
للمفضول إما على الاسم الظاهر وهو الكحل في مثالنا أو تدخل على محله أي محل
الكحل وهو العين أو تدخل على ذي المحل وهو زيد فتقول ما رأيت رجلا أحسن في
عينه الكحل من كحل عين زيد بدخول من على الاسم الظاهر وهو الكحل أو ما رأيت رجلا
أحسن في عينه الكحل من عين زيد بدخول من على محل الكحل وهو العين أو ما رأيت
رجلا أحسن في عينه الكحل من زيد بدخول من على ذي المحل وهو زيد ثم قد يحذف مضاف ما
إذا دخلت من على المحل وهو العين أو مضافين إذا دخلت من على ذي المحل وهو زيد
وقد لا يؤتى بعد الاسم الظاهر المرفوع بشيء أصلا وذلك إذا تقدم المفضل على أفعل
التفضيل فيستغنى عما بعد المرفوع فتقول ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل بحذف
ضمير الكحل ومحله وصاحب محله اختصارا وربما أدخلوا من على غير المفضول لفظا ومعنى
ما أحد أحسن به الجميل من زيد والأصل ما أحد أحسن به الجميل من حسن الجميل
بزيد فالجميل الثاني هو المفضول وهو الجميل الأول ثم إنهم أضافوا الجميل إلى زيد لملا
بسته إياه في المعنى فصار التقدير من جميل زيد ثم حذفوا المضاف وهو جميل
وأقاموا المضاف إليه وهو زيد مقامه فصار من زيد ومثله قول الناظم كلن ترى
في الناس من رفيق أولى به الفضل من الصديق والأصل من ولاية الفضل
بالصديق فالفضل الثاني هو المفضول وهو الفضل الأول ثم إنهم أضافوا الفضل إلى
الصديق لملابسته إياه في المعنى فصار التقدير من فضل الصديق ثم حذفوا المضاف
وهو الفضل وأقاموا المضاف إليه وهو الصديق مقامه فصار من الصديق وهذا المثال
داخل تحت القاعدة فإن الاسم الظاهر وهو الفضل أجنبي مسبوق بنفي يلي مكتنف
بضميرين أولهما ضمير الموصوف وهو أولى والثاني ضمير الاسم الظاهر وقد حذف
والأصل أولى به الفضل منه بالصديق والحاصل أن الضميرين تارة يكونان مذكورين
وتارة يكونان محذوفين وتارة يذكر أحدهما ويحذف الآخر وإذا حذف ضمير المفضول
لم يلزم حذف ضمير الموصوف وبالعكس ولما لم يمكنهم أن يجعلوا الاسم الظاهر مبتدأ لئلا
يفصلوا به بين أفعل التفضيل ومن وذلك لا يجوز رفعه على الفاعلية وشرطوا تقدم النفي
عليه وقاس ابن مالك في شرح التسهيل النفي ولا يشبهه وتبعه الموضح في شرح النظم
ولم يرد به سماع فالأولى الاقتصار على ما قاله العرب **هذا باب**
النعت ويراد به الوصف والصفة **الأشياء التي تتبع ما قبلها في الإعراب**
لفظا وتقديرا أو محلا **خمسة النعت والتوكيد وعطف البيان والنسق والبدل**
ويشكل عليه نحو قام زيد نعم نعم ولا لا فإنها مشتملة على التوكيد ولا تبعية في شيء
منها ووجه الحصر في الخمسة أن التابع إما أن يتبع بواسطة حرف أو لا الأول
عطف النسق والثاني إما أن يكون على نية تكرار العامل أو لا الأول البدل والثاني
إما أن يكون بألفاظ مخصوصة أو لا الأول التوكيد والثاني إما أن يكون بالمشتق أو لا الأول
النعت والثاني عطف البيان ولها أبواب وإذا اجتمعت بدئ بالنعت
ثم بالبيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق قاله في التسهيل **واختلف**

في عامل

في عامل التابع فأما النعت والتوكيد والبيان فقال الجمهور العامل فيها هو العامل في
المتبوع ونسب إلى سيبويه **وقيل** العامل فيها تبعيتها لما جرت عليه وهو قول
الخليل والأخفش **وأما** البدل فعامله محذوف وهو قول الجمهور وبدل لهم
ظهوره جارا جوازا مع الظاهر ووجوبا مع المضمر نحو مررت بزيد به وقال قوم منهم المبرد عامله
عامل متبوعه وهو ظاهر مذهب سيبويه واختاره ابن مالك وابن خروف وقال ابن
عصفور عامله عامل متبوعه على أنه نائب عن العامل المحذوف لا أنه عامل بالأصالة
وأما النسق فقال الجمهور عامله عامل متبوعه بواسطة الحرف **وقيل**
الحرف **وقيل** محذوف وإليه أشار الناظم **بقوله** يتبع في الإعراب
الأسماء الأول نعت وتوكيد وعطف وبدل فالنعت مما عبر الناظم المشار إليه بقوله
في النظم فالنعت تابع متم ما سبق بوسمه أو وسم ما به اعتلق فهو التابع
الذي يكمل متبوعه بدلالته على معنى فيه أو فيما يتعلق به فخرج بقيد التكميل النسق
والبدل فإنهما لا يكملان متبوعهما لأنهما لم يوضعا لقصد الإيضاح والتخصيص ومجيء البدل
للإيضاح في بعض الصور عرضي وخرج بقيد الدلالة المذكورة البيان والتوكيد
فإنهما لا يدلان على معنى في متبوعهما ولا فيما يتعلق به أما البيان فلأن ثاني الاسمين
عين الأول وأما التوكيد فلأن نفس الشيء هو الشيء لا معنى فيه قاله ابن مالك في شرح
العمدة والمراد بالمكمل الموضح للمعرفة كجاءني زيد التاجر في النعت الحقيقي أو التاجر
أبوه في النعت السببي والمخصص للنكرة كجاءني رجل تاجر في الحقيقي أو تاجر
أبوه في السببي **واختلف** في معنى الإيضاح والتخصيص فقيل
الإيضاح رفع الاشتراك اللفظي الواقع في المعارف على سبيل الاتفاق فهو يجري مجرى
بيان المجمل والتخصيص رفع الاشتراك المعنوي الواقع في النكرات على سبيل الوضع
فهو يجري مجرى تقييد المطلق بالصفة **وقيل** الإيضاح رفع الاحتمال في المعارف
والتخصيص تقليل الاشتراك في النكرات وهذا الحد ليس بجامع لأنه غير شامل
لأنواع النعت فالنعت قد لا يكون للإيضاح أو التخصيص بل قد يكون لمجرد
المدح كالحمد لله رب العالمين أو لمجرد الذم نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم
أو للتعميم نحو إن الله يرزق عباده الطائعين والعاصين أو للتفصيل نحو مررت برجلين
عربي وعجمي أو للإبهام نحو تصدق بصدقة قليلة أو كثيرة أو للترحم نحو اللهم
أنا عبدك المسكين أو للتوكيد نحو فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة وجوابه
أن الأصل في النعت أن يكون للإيضاح والتخصيص وكونه لغيرهما إنما هو بطريق العرض
مجازا عن استعمال الشيء في غير ما وضع له **فصل** ويجب موافقة
النعت لما قبله فيما هو موجود فيه من أوجه الإعراب الثلاثة الرفع
والنصب والجر ومن التعريف والتنكير تقول في التعريف جاءني زيد العاقل
برفعهما ورأيت زيدا العاقل بنصبهما ومررت بزيد العاقل بجرهما وتقول في التنكير
جاءني رجل فاضل ورأيت رجلا فاضلا ومررت برجل فاضل كذلك فلا يجوز تخالفهما في
الإعراب لأن ذلك مخل بالتبعية ولا تخالفهما في التعريف والتنكير لأن التعريف يقتضي كون
ذلك المعين مدلولا عليه بحسب تعيينه والتنكير يقتضي كون ذلك المعين غير مدلول عليه

بحسب تعيينه والجمع بينهما جمع بين النفي والاثبات وهو محال قاله الشيخ الرازي وا الى ذلك
اشار الناظم بقوله • ويتبعه في التعريف والتنكير ما تلا • واما الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث فان رفع الوصف الحقيقي او المجازي ضمير الموصوف
المستتر وافقه فيها ايضا ونعني بالوصف الحقيقي ان يجري على من هو له كجاءتني
امراة كريمة ورجل كريم ورجلان كريمان ورجال كرام ففي الوصفية الجميع
ضمير مستتر يعود على الموصوف باعتبار حاله في التذكير والتانيث والتثنية والجمع وكذلك
تقول في التعريف جاءتني المراة الكريمة والرجلان الكريمان والرجال الكرام وا ونعني بالوصف
المجازي ان يجري على غير من هو له اذ اصله الاسناد عن الظاهر الى ضمير الموصوف وجر الظاهر
بالاضافة ان كان معرفة ونصب على التمييز ان كان نكرة نحو جاءتني امراة كريمة الاب
بالاضافة او كريمة ابا بالتمييز وجاءني رجلان كريما الاب بالاضافة او كريمان ابا
بالتمييز وجاءني رجال كرام الابا بالاضافة او كرام ابا بالتمييز فيوافق النعت
منعوته في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث مع موافقته له في اوجه الاعراب
الثلاثة وفي التعريف والتنكير وتكمل له الموافقة في اربعة من عشرة لان الوصف في
ذلك كله رافع ضمير الموصوف المستتر اصالة او تحويلا وا ويستثنى من ذلك شيئان
احدهما الوصف باسم التفضيل اذا استعمل بمن او اضيف الى نكرة فانه يلزم الافراد
والتذكير ولم يوافق في التانيث والتثنية والجمع نحو مررت برجل افضل من زيد وبرجلين
افضل من زيد وبرجال افضل من زيد وبامراة افضل من زيد وبامراتين افضل من زيد وبنساء
افضل من زيد وا كذلك مررت برجل افضل غلام وبرجلين افضل غلامين وبرجال افضل
غلمان الى اخر المثل وا والثاني الوصف بما يستوي فيه المذكر والمونث من الاوصاف
التي على وزن فعول بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول اذا كان جاريا على موصوفه
نحو مررت برجل صبور وامراة صبور ورجل قتيل وامراة قتيل وا وان رفع الوصف الاسم
الظاهر او رفع الضمير البارز اعطي الوصف حكم الفعل ولم يعتبر حال الموصوف
في الافراد والتذكير والتانيث والتثنية والجمع تقول في الوصف اذا رفع الظاهر مررت
برجل قائمة امه بتانيث قائمة لانها مسندة الى الام وان كان الموصوف مذكرا او بامراة
قائم ابوها بتذكير قائم لانه مسند الى الاب وان كان الموصوف مونثا كما تقول في الفعل
قامت امه في المثال الاول وقام ابوها في المثال الثاني وا تقول مررت برجلين قائم
ابواهما بافراد قائم وان كان المنعوت مثنى كما تقول في الفعل قام ابواهما
بافراد الفعل ومن قال من العرب كطيء واز دشنوءة قاما ابواهما بالحاق علامة
التثنية في الفعل المسند الى المثنى الظاهر قال في الوصف اذا اسند الى المثنى الظاهر
قائمين ابواهما بتثنية الوصف وتقول في جمع التذكير مررت برجال قائم اباوهم
بافراد قائم وان كان الموصوف جمعا كما تقول في الفعل قام اباوهم بافراد الفعل
عن علامة الجمع ومن قال من العرب المتقدم ذكرهم قاموا اباوهم بالحاق علامة
الجمع في الفعل المسند الى الجمع الظاهر كما في اكلوني البراغيث قال في الوصف
اذا اسند الى الجمع الظاهر قائمين اباوهم بجمع الوصف جمع السلامة وا لكنهم خالفوا
حكم الفعل اذا كان الاسم المرفوع بالوصف جمعا فاجازوا تكسير الوصف فقالوا جوبه

والمهد

والمهد وابو موسى جمع التكسير في الوصف افصح من الافراد كقيام اباوهم
وقال الاخرون وا الابر في والشلوبين وكاتبه ان افراد الوصف افصح من تكسيره وا وفصل
اخرون فقالوا ان كان النعت تابعا لجمع كمررت برجال قيام اباوهم فالتكسير
افصح وا ان كان لمفرد او مثنى كمررت برجل قاعد غلمانه وبرجلين قاعد غلمانهما
فالافراد افصح وا اتفق الجميع على ان الافراد افصح من جمع السلامة وا وتقول
في الوصف اذا رفع الضمير البارز جاءني غلام امراة ضاربته هي وا امة رجل ضاربها
هو كما تقول ضربته هي وضربها هو وا جاءني غلام رجلين ضاربه هما كما تقول
ضربه هما وا ومن قال ضرباه هما قال ضارباه هما وا تقول جاءني غلام رجال ضاربه هم
كما تقول ضربه هم ومن قال ضربوه هم قال ضاربوه هم وا وجمع التكسير كضواربه
هم افصح من الافراد كما تقرر وا ذلك مستفاد من قول الناظم • وهو لدا
التوحيد والتذكير او • سواهما كالفعل فصل والاشياء التي ينعت
بها اربعة كما في النظم احدها المشتق وهو المشار اليه في النظم بقوله
وانعت بمشتق • وهو في الاصل ما اخذ من لفظ المصدر للدلالة على معنى منسوب
الى المصدر وا المراد به هنا ما دل على حدث وصاحبه كمن قام به الفعل او وقع
عليه كضارب من اسماء الفاعلين ومضروب من اسماء المفعولين وما كان بمعناهما
مما هو بمعنى اسم الفاعل امثلة المبالغة كضراب وا الصفة المشبهة نحو حسن وا
اسم التفضيل المبني من فعل الفاعل نحو افضل ومما هو بمعنى اسم المفعول كقتيل
بمعنى مقتول وا اسم التفضيل المبني من فعل المفعول نحو اجن من عمرو وا وخرج
عن ذلك ما اشتق لزمان او مكان او الة فانه لا ينعت به فلا يرد نقضا الثاني
مما ينعت به الجامد المشبه للمشتق في المعنى وا اليه اشار الناظم بقوله
وشبهه وهو ما يفيد من المعنى ما يفيده المشتق كاسم الاشارة غير
المكانية وذي بمعنى صاحب وفروعها واسماء النسب وهي المنبه عليها
في النظم بقوله • كذا وذي والمنتسب • فاسم الاشارة ينعت به المعارف
تقول مررت بزيد هذا وا ذو بمعنى صاحب ينعت بها النكرات تقول مررت برجل
ذي مال وا اسماء النسب ينعت بها النكرات والمعارف تقول مررت برجل دمشقي
وبالرجل الدمشقي بفتح الميم وا انما قلنا ان هذه الانواع الثلاثة افادت
من المعنى ما يفيده المشتق لان لفظة هذا معناها الحاضر وا لفظة ذي
مال معناها صاحب مال وا لفظة دمشقي معناها منسوب الى دمشق فلما
افادت ما يفيده المشتق من المعنى صح النعت بها وا يقاس على هذه الامثلة
ما اشبهها فيقاس على اسم الاشارة جميع الموصولات الا من وما وا على ذي الطائية
ذو الطائية وفروعها وا على المنسوب ذا بياء نحو تمار وتامر ونحو مما هو منسوب
الى التمر فيهن وا اما اسماء الاشارة المكانية نحو مررت برجل هنا او هناك
او ثم فمتعلقة بمحذوف صفة لرجل لانها ظروف وليست صفات الثالث مما
ينعت به الجمل وا اليها اشار الناظم بقوله • ونعتوا بجملة منكرا • والنعت
بها ثلاثة شروط شرط في المنعوت وهو ان يكون نكرة اما لفظا ومعنى نحو

وانقوا يوما ترجعون فيه الى الله الجملة ترجعون في موضع نصب نعتا ليوما
وهو نكرة لفظا ومعنى والرابط بينهما الضمير المجرور بفي او نكرة معنى لا لفظا
وهو الاسم المعرف بال الجنسية كقوله وهو رجل من بني سلول ولقد امر
على اللئيم يسبني . فاعف ثم اقول لا يعنيني الجملة يسبني في موضع جر نعت
لليم وهو الرفي لا اصل الشيخ التفسير وصح نعته بالجملة نظرا الى معناه فان المعرف
بال الجنسية لفظه معرفة ومعناه نكرة قاله ابن مالك في شرح التسهيل وقال
ابو حيان في الارتشاف ولا ينعت بالجملة المعرف بال الجنسية خلافا لمن اجاز ذلك
انتهى ويجوز ان تكون الجملة حالا نظرا الى لفظه وبقي شرط اخر في المنعوت
بالجملة وهو ان يكون مذكورا الذي لم يكن بعض اسم مقدم مجرور بمن او في كما اسياتي
وشرط في الجملة احدها ان تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف
اما ملفوظ كما تقدم في قوله تعالى وانقوا يوما ترجعون فيه الى الله
او مقدر اما مرفوع كقوله . ان يقتلوا فان قتلهم لم يكن عارا عليك
ورب قتل عار اي هو عار او منصوب كقوله . وما ندري حتى يشباح
اي حيته او مجرور بفي اذا كان المنعوت بالجملة اسم زمان كقوله تعالى واتقوا
يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي لا تجزي فيه وهل حذف الجار والمجرور
معا او حذف الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل ثم حذف منصوبا
قولان الاول عن سيبويه والثاني عن الاخفش او مجرور بمن عائد على شيء او غيره
ما الاول فنحو السمن منوان بدرهم اي منه والثاني نحو عشرين من كل امر يريده
اي منه والشرط الثاني ان تكون الجملة خبرية اي محتملة للصدق والكذب
والبه اشار الناظم بقوله . وامنعت ما اعطيته خبرا . فلا يجوز النعت
بالجملة الطلبية والانشائية فلا يقال مررت برجل اضربه ولا مررت بعبد
بعتكه قاصدا الانشاء البيع لا الاخبار بذلك لان الطلب والانشاء لا خارج
لهما يعلمه المخاطب فيتخصص به المنعوت والى ذلك اشار الناظم بقوله
وامنع هنا ايقاع ذات الطلب . فان جاء من لسان العرب ما ظاهره ذلك
يؤول على اضمار القول والى ذلك اشار الناظم بقوله . وان اتى فالقول
اضمر تصبه لان القول كثير الاضمار في الكلام كقوله وهو العجاج على ما قيل
يذكر ان قوما اضافوه واطالوا عليه حتى دخل الليل ثم جاءوا بلبن مخلوط بالماء
حتى صار لونه في العتمة يشبه لون الذئب . حتى اذا جن الظلام واختلط
جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط . فظاهره ان جملة الاستفهام وهي هل رأيت
الذئب نعت لمذق موجبا تاويله على ان الصفة قول محذوف وجملة الاستفهام
معمول الصفة اي جاءوا بلبن مخلوط بالماء مقول عند رؤيته هل رأيت
الذئب قط وقال ابن عصفور لا اضمار فيه مثل لون الذئب هل رأيت الذئب
يعنون لونه مررت برجل شكره هل رأيت كذا وفي الحديث
كلاليب مثل شوك السعدان هل رأيتم شوك السعدان قالوا نعم يا رسول الله
قال فانها مثل شوك السعدان ثم حذف مثل لون الذئب وبقي هل رأيت الذئب

فتاوى

فتاوى معمول عند رؤيته هذا الكلام بقول هو الصفة وجملة الاستفهام
معمولة لها انتهى والمذق بفتح الميم وسكون الذال المعجمة مصدر قولك مذقت اللبن
اذا مزجته بالماء والمراد به هنا الممزوق مبالغة والمعنى جاءوا بلبن ممزوج فيه لون
الزرقة التي هي لون الذئب والسمار اللبن الرقيق والزرقة بياض يضرب الى سواد
الرابع مما ينعت به المصدر سماعا بشرط احدها ان لا يؤنث ولا يثنى
ولا يجمع الثاني ان يكون مصدرا ثلاثيا او بزنة مصدر ثلاثي والثالث
ان لا يكون ميميا والى ذلك اشار الناظم بقوله . ونعتوا بمصدر كثيرا . فالتزموا
الافراد والتذكيرا . قالوا هذا رجل عدل بفتح العين ورضى بكسر الراء وزور
بفتح الزاي وفطر بكسر الفاء والثلاثة الاول مصادر حقيقة والرابع اسم مصدر
فان فعله افطر وهو كثير ومع كثرته يقتصر فيه على السماع فان قلت
كيف يصح ان يكون اسم المعنى نعتا للذات قلت فيه ثلاثة مذاهب الكوفيين
على التاويل بالمشتق اسم فاعل او مفعول فعدل اسم فاعل عادل ورضى اسم
مفعول مرضي وزور اسم فاعل زائر وفطر اسم فاعل افطر وهو ظاهر ما جاء من ذلك
مضافا اضافة غير معنوية نحو مررت برجل صدق ونهم عدل وحسبك من علي بمعنى
معنى الصفة وعند البصريين على تقدير مضاف اي ذو كذا ولهذا التزم افراده
وتذكيره كما يلتزم ذلك فيما لو صرح بذو وعليه فيقال هذا رجل عدل وامراة عدل
ورجلان عدل ورجال عدل ونساء عدل كما يقال هذا رجل ذو عدل وامراة ذات عدل
ورجلان ذوا عدل ورجال ذوو عدل ونساء ذوات عدل وقيل لا تاويل ولا حذف
مضاف بل على جعل العين نفس المعنى مبالغة مجازا او ادعاء وانما التزم افراده
وتذكيره على القول الاول والاخير لان المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع
ولا يؤنث فاجري على اصله واما قول العرب رجل ضيف ورجال اضياف وضيوف
وضيفان وامراة ضيفة فقليل فصل واذا تعددت النعوت
فتارة تكون لواحد وتارة تكون لغيره فان كانت لواحد فسياتي الكلام عليه
في فصل يخصه وان كانت لغير واحد فهي على ضربين احدهما ان تكون النعوت
مثنى او مجموعا من غير تفريق والثاني ان تكون مفرقا وتفريقه اما ان تكون
التثنية والجمع لا ياتيان فيه فيقوم العطف مقامهما واما التفريق فلان المنعوت
فان كان المنعوت مثنى او مجموعا من غير تفريق واتحد معنى النعت ولفظه
استغنى بالتثنية والجمع عن تفريقه بالعطف نحو جاءني رجلان فاضلان
ورجال فضلاء وان اختلف معنى النعت ولفظه كالعاقل والكريم او لفظه
دون معناه كالذاهب والمنطلق ومعناه دون لفظه كالضارب من الضرب
بالعصا ونحوها والضارب من الضرب في الارض اي السير فيه وجب التفريق
بالعطف لانه اصل التثنية والجمع بالواو خاصة لانها الاصل في ذلك والى
ذلك اشار الناظم بقوله . ونعت غير واحد اذا اختلف . فعاطفا فرقه لا اذا
ائتلف . كقوله . بكيت وما بكا رجل حزين على ربعين مسلوب وبال
مسلوب وبال نعتان لربعين وعطف احدهما على الاخر بالواو والمسلوب هو الذاهب

مومي الزيدهم دم على اعرابهم واقة الابلهم لانهم كانوا ينحرونها لاضيافهم وَالنزول في الحرب
على ضربين احدهما في اوّل الحرب وهو ان ينزلوا عن ابلهم ويركبوا خيلهم وَالثاني
في اخرها وهو ان ينزلوا عن خيلهم ويقاتلوا على اقدامهم اذا كان القتال في موضع وعر
لا مجال فيه للخيل وَالطيبون معاقد الازر كناية عن عفة الفرج يريدانهم لا يعقدون
ما زرهم على فرج زانية كانت العرب اذا وصفوا الرجل بطهارة الازار او الذيل ارادوا
انه لا يزني وَاذا وصفوه بطهارة الكم ارادوا انه لا يخون وَالبيم فـ وَاذا وصفوه
بطهارة الجيب ارادوا ان قلبه لا ينطوي على غش ولا مكر وَالمقصود من البيت انه
يجوز فيه رفع النازلين والطيبين على الاتباع لقومي او على القطع باضمار
مبتدا تقديره هم ويجوز نصبهما على القطع ايضا باضمار فعل تقديره امدح او اذكر
ويجوز رفع الاول وهو النازلون على الاتباع لقومي او على القطع باضمارهم ويجوز
نصب الثاني وهو الطيبين على القطع باضمار امدح او اذكر على ما ذكرنا ويجوز
عكسه وهو نصب الاول ورفع الثاني على القطع فيهما لا على الاتباع في الثاني
لانه مسبوق بنعت مقطوع والاتباع بعد القطع لا يجوز لما فيه من الفصل بين
النعت والمنعوت بجملة اجنبية او لما فيه من الرجوع الى الشيء بعد الانصراف
عنه او لما فيه من القصور بعد الكمال لان القطع ابلغ في المعنى المراد من الاتباع لاعتبار
تكثير الجمل وَسكت عن النعت الاول وهو الموصول لخفا اعرابه
فيسع ان اتبعت الجميع ويقطع ان قطعت الجميع فان اتبعت بعضا وقطعت بعضا
فليس فيه الا الاتباع لان القطع في البعض والاتباع في البعض منه وله تقدم المتبع
وَالى جواز القطع والاتباع اشار الناظم **بقوله** . واقطع او اتبع ان يكن
معينا بدونها وان لم يعرف مسمى المنعوت الا بجميعها وجب اتباعها كلها
للمنعوت لتنزلها منه منزلة الشيء الواحد وَاليه اشار الناظم **بقوله**
وان نعوت كثرت وقد تلت . مفتقرا لذكرهن اتبعت . وذلك كقولك مررت بزيد
التاجر الفقيه الكاتب اذا كان زيد هذا الموصوف بهذه الصفات يشاركه في
اسمه ثلاثة من الناس اسم كل واحد منهم زيد واحدهم تاجر كاتب والاخر تاجر فقيه
والاخر فقيه كاتب فلا يتعين زيد الاول من الاخرين الا بالنعوت الثلاثة فيجب
اتباعها كلها وان تعين ببعضها جاز فيما عداه لذا البعض الذي تعين به الاوجه
الثلاثة الاتباع والقطع الى الرفع او الى النصب او الجمع بينهما بشرط تقديم المتبع
على المقطع وَاليه اشار الناظم **بقوله** . او بعضها اقطع معلنا . واذا كان المنعوت
نكرة تعين في الاول من نعوته الاتباع لاجل التخصيص بخلاف ما اذا كان معرفة
فانه غني عن التخصيص وجاز في الباقي من نعوته القطع عن المتبوع سوا تعين
مسماه بدونها ام لا لان المقصود من النعت التخصيص وقد حصل بتبعية الاول كقوله
وهو ابو امية الهذلي يصف صايرا . ويأوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل
السعالي فاتبع النعت الاول وهو عطل بضم العين وتكرير الطاء المهملتين يقال
عطلت المراة اذا خلا جيدها من القلايد وقطع الثاني وهو شعثا بضم الشين المعجمة
وسكون العين المهملة وفي اخره مثلثة جمع شعثاء بالمد وهي المتغيرة الرأس وهو

منصوب

منصوب بفعل محذوف تقديره اخص شعثا ونحوه وَالمراضيع جمع مرضع وَالسعالي
جمع سعلاة وهي اخبث الغيلان فان لم يتقدم نعت اخر لم يجز القطع الا في الشعر
وحقيقة القطع ان يجعل النعت خبر المبتدا او مفعولا لفعل فان كان النعت
المقطوع لمجرد مدح او ذم او ترحم وجب حذف المبتدا اي بعد النعت وفرقت
هو والفعل اذ نصبت النعت وفرقت في المدح امدح وفي الذم اذم وفي الترحم
ارحم وَعلى ذلك يحمل قول الناظم . وارفع او انصب ان قطعت مضمرا . مبتدا او ناصبا
لن يظهرا . كقولهم في المدح الحمد لله الحميد بالرفع باضمار هو فهو مبتدا والحميد
خبره وقوله تعالى في الذم وامراته حمالة الحطب بالنصب لحمالة باضمار اذم
فامراته مرفوع بالعطف على فاعل يصلى المستتر فيه وَقولك مررت بعبدك المسكين
برفع المسكين ونصبه وجملة النعت المقطوع مستانفة قال الشاطبي لان الجملة
مع المفرد تصير جملة مستقلة لا موضع لها من الاعراب انتهى وَوجه
وجوب حذف الرافع والناصب انهم لما قصدوا انشاء المدح او الذم او الترحم
جعلوا اضمار العامل امارة على ذلك كما فعلوا في النداء اذ لو اظهروا العامل
وقالوا ادعو فهم انه مثلا خفي معنى الانشاء وتوهم كونه خبرا مستانفا وان
كان النعت المقطوع لغير ذلك اي لغير المدح والذم والترحم جاز ذكره اي ذكر
العامل وهو المبتدا او الفعل نحو مررت بزيد التاجر بالاوجه الثلاثة بالجر على
الاتباع والرفع على الخبرية لمبتدا محذوف والنصب على المفعولية بفعل محذوف
ولك ان تظهر كلا من المبتدا والفعل وتقول هو التاجر واعني التاجر كانه على
تقدير سوال سايل يقول من تعني او من هو فصل ويجوز بكثرة حذف
المنعوت ان علم وكان النعت اما صالحا لمباشرة العامل اما باختصاص
النعت بالمنعوت كمررت برجل راكب صاهلا اي فرسا صاهلا او بمصاحبة ما يعينه
نحو وانالك الحديد ان اعمل سابغات اي اعمل دروعا سابغات فحذف المنعوت
للعلم به مع ان النعت لا يختص بالمنعوت ولكن تقدم ذكر الحديد اشعر به وَحيث
حذف الموصوف اقيمت صفته مقامه لكونها صالحة لمباشرة ما كان المنعوت
مباشره فان لم يصلح لمباشرة العامل امتنع حذفه غالبا وَمن غير الغالب ونعم
جاء لم من نبا الم يستغنى اي نبا من نبا المرسلين فنبا على ان من لا تزاد في الايجاب
ولا تدخل على معرفة او كان النعت جملة او شبهها وكان المنعوت مرفوعا كما قال
ابو الرسي وكان بعض اسم تقدم مخفوض بمن او في فالاول كقولهم منا ظعن
اي ناس ومنا اقام فظعن واقام جملتان في موضع رفع نعتان لمنعوتين
محذوفين مرفوعين على الابتدا اي منا فريق ظعن ومنا فريق اقام والمنعوتان بعض
اسم متقدم وهو الضمير المجرور بمن هذا تقدير البصريين وَقدر الكوفيون المحذوف
موصولا اي الذي ظعن والذي اقام وَما قدره البصريون اقيس لان اتصال الموصول
بصلته اشد من اتصال الموصوف بصفته لتلازمهما وَالثاني كقولهم ما في الناس
الا شكر او كفر اي الا رجل شكر او رجل كفر والمنعوتان بعض اسم متقدم مجرور بفي
وهو الناس وَكقوله وهو ابو الاسود الحماني يصف امراة

وقيل في بعض الابيات عن العلامة الرملي
رحمه الله تعالى عند في باب حروف الجر اذا لعامل
منكر راجع الى الاول ومن ثم لما اسمى ليس بعامل
منه وهو محترز ايضا فيما قلته اولا عبر البيت

لو قلت ما في قومها لم يتم تفضلها في حسب وميسم معنى حرف وتغيير وتقدم
وتأخير و أصله لو قلت ما في قومها أحد يفضلها لم تأثم في مقالتك فحذف الموصوف
جملة يفضلها وهو أحد وهو بعض اسم مقدم مجرور بفي وهو قومها وكسر حرف المضارعة
من تأثم على لغة غير الحجازيين وأبدل الهمزة ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة تشبيها
بألفه وقدم جواب لو وهو لم تأثم على جملة النعت وهي يفضلها حال كون الجواب
فاصلا بين الخبر المقدم وهو في قومها الذي هو الجار والمجرور والمبتدا المؤخر وهو
أحد المحذوف و إنما قدر متأخرا لأن النكرة المخبر عنها بظرف أو جار ومجرور مختص
يجب تقديم خبرها عليها و الحسب بفتح الحاء والسين المهملتين ما يعد الانسان من
مفاخر آبائه و الميسم بكسر الميم الأولى وفتح السين المهملة الجمال و أصله موسم قلبت
الواو ياء لوقوعها بعد كسرة و مثال شبه الجملة وما دون ذلك أي من بين
دون ذلك و قولهم ما في بني تميم لا موف ما ترتبرا في لا رجل موف ما تربر و قوله
ما منا إلا على أهبة أو ما منا إلا على أهبة أي لا رجل على أهبة فان لم يكن المنعوت
بالجملة بعض اسم مقدم مخفوض بمن أو في لم يجز حذفه إلا في الضرورة كقوله
ترمي بكفي كان من أرمى البشر أي بكفي رجل كان و يجوز حذف النعت ان علم كقوله
تعالى يأخذ كل سفينة غصبا فحذف النعت وبقي المنعوت أي كل سفينة
صالحة بدليل أنه قرئ كذلك فإن تعييبها لا يخرجها عن كونها سفينة فلا
فائدة فيه حينئذ قاله في المغني و قول الشاعر وهو عباس بن مرداس وقد
كنت في الحرب ذا تدرإ فلم أعط شيئا ولم أمنع فحذف النعت وبقي
المنعوت أي شيئا طائلا والذي أحوج الى تقدير هذا النعت تحري الصدق
فان الواقع أنه أعطي شيئا بدليل قوله ولم أمنع ولكنه لم يرتضه فيحتاج
الى تقدير صفة يكتسي بها الكلام جلباب الصدق ويتحلى بزينة الحق و علله
في المغني برفع التناقض واعترض بأن عدم الاعطاء لا ينافي عدم المنع
و سبب قول عباس بن مرداس هذا البيت أن النبي صلى الله عليه وسلم
حين أعطى المؤلفة قلوبهم من نعم حنين مائة مائة أعطاه أباعر فسخطها وقال
أتجعل نهبي ونهب العبيد بين عيينة والأقرع وقد كنت في الحرب ذا تدرإ فلم
أعط شيئا ولم أمنع وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع وما كنت
دون امرئ منهم ومن تضع اليوم لا يرفع فقال النبي صلى الله عليه وسلم اقطعوا
لسانه عني فزادوه حتى رضي والعبيد بالتصغير اسم فرسه ويعني عيينة بن
حصن والأقرع بن حابس و التدرأ بضم التاء الفوقانية المثناة وإسكان الدال المهملة
وفتح الراء آخره همزة القوة والعزة و قوله وهو المرقش الأكبر و في أسلية
الخرين بكر مهمهة لها فرع وجيد فحذف النعت فيهما وأبقى المنعوت أي
فرع فاحم وجيد طويل بدليل أن البيت للمدح وهو لا يحصل بإثبات الفرع والجيد
مطلقين بل بإثباتهما موصوفين بصفتين لجيد بنتر و الفرع بالفاء والعين الشعر و الفاحم
بالفاء والحاء المهملة الأسود و الجيد بكسر الجيم وإسكان الياء مخففة العنق وكأنه
قال لها شعر أسود وعنق طويل و الى جواز حذف

كل من

كل من المنعوت والنعت أشار الناظم بقوله وما من المنعوت والنعت
عقل يجوز حذفه وفي النعت يقل فصل ويجوز عطف بعض النعوت
على بعض بجميع حروف العطف إلا أم وحتى قاله ابن خروف وصوبه
الموضح في الحواشي و إذا تقدم النعت على المنعوت فإن كانا معرفتين وكان النعت
صالحا لمباشرة العامل جعل المنعوت بدلا من النعت نحو الى صراط العزيز الحميد
الله في قراءة الجر و إن كانا نكرتين نصب النعت على الحال نحو لمية موحشا
طلل و إذا النعت تعدد وكرر وجملة فقدم المفرد على الظرف والظرف على الجملة
غالبا فيهن هذا باب التوكيد والتأكيد أيضا لغة
فيه ولم ينفرد أحدهما بتصرف يجعل أصلا بل وكد توكيدا وأكد تأكيدا
والواو أكثر ولذلك شاع استعماله بالواو عند النحاة وهو التابع
وهو ضربان لفظي وسيأتي أواخر الباب و معنوي وهو ألفاظ مخصوصة
ولذلك استغنى عن حده وله سبعة ألفاظ محصورة وعبر بها كالتابع لها
لا أو الكلا من ألفاظه النفس والعين يؤكد بهما لرفع المجاز عن الذات
و الى التوكيد بهما أشار الناظم بقوله بالنفس أو بالعين الاسم أكدا
تقول جاء الخليفة يحتمل أنه على تقدير مضاف وأن الجائي خبره أو ثقله
بكسر الثاء المثلثة وسكون القاف واحد الأثقال وبفتحهما متاع المسافر
وحشمه فإذا أكدت بالنفس فقلت أو بالعين فقلت أو بهما معا بشرط تقديم
النفس فقلت جاء الخليفة نفسه أو عينه أو نفسه عينه ارتفع
ذلك الاحتمال عن الذات وصار الكلام نصا على ما هو الظاهر منه وارتفع
المجاز وثبتت الحقيقة و نص ابن عصفور على أن التوكيد يضعف
احتمال المجاز ولا يرفع احتماله البتة و يجب في النفس والعين اتصالهما
لفظا بضمير مطابق للمؤكد بفتح الكاف ليرتبط به و يجب أن يكون لفظهما
طبقه في الإفراد والجمع و الى ذلك أشار الناظم بقوله مع ضمير
طابق المؤكدا تقول جاءني زيد نفسه عينه وهند نفسها عينها والزيدون
أنفسهم أعينهم والهندات أنفسهن أعينهن ولا يجوز نفوسهم ولا عيونهم
ولا أعيانهم في التوكيد و أما في التثنية فالأفصح في النفس والعين جمعهما
جمع قلة على أفعل بضم العين فيقال جاءني الزيدان أو الهندان أنفسهما
أعينهما و يجوز في غير الأفصح نفسهما عينهما بالإفراد ونفساهما عيناهما
بالتثنية عند ابن كيسان سماعا و أجاز ذلك ابن إياز في شرح الفصول
تبعا لابن معط و وافقهم الرضي و اقتصر في النظم على الجمع فقال واجمعهما
بأفعل ان تبعا ما ليس واحدا تكن متبعا و إنما عدل عن الأصل في المثنى كراهة اجتماع
تثنيتين وعدل الى الجمع لأن التثنية جمع في المعنى ويرجح إفرادهما
على تثنيتهما عند الناظم كما يؤخذ من عموم قوله في التسهيل في باب
كيفية التثنية وجمعي التصحيح و يختار في المتضايفين لفظا أو معنى إلى
متضمنيهما لفظ الإفراد على لفظ التثنية ولفظ الجمع على لفظ الإفراد انتهى

كلام الناظم **وعيره تعكس ما له** من جمع التثنية على الافراد ولم اقف عليه وهو نقل
غريب كيف وقد قيل ان التثنية لم ترد الا في الشعر **والالفاظ الباقية من السبعة**
كلا وكلتا للمثنى نحو جاء الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما **وكل وجميع وعامة**
لغيره اي لغير المثنى وهو الجمع مطلقا والمفرد بشرط ان يتجزأ بنفسه او بعامله نحو
جاء القوم كلهم او جميعهم او عامتهم والهندات كلهن او جميعهن او عامتهن واشتريت
العبد كله او جميعه او عامته **ويجب اتصالهن بضمير المؤكد** ليطابق ويحصل الربط
بين التابع والمتبوع والى ذلك اشار الناظم **بقوله**. وكلا اذكر في الشمول و
كلا. كلتا جميعا بالضمير موصلا. **وليس منه** اي من التوكيد **خلق لكم ما في الارض**
جميعا لعدم الضمير **خلافا لمن وهم** ممن عاصر المؤلف يعني ابن عقيل وانه قال ان جميعا
توكيد لما الموصولة الواقعة مفعولا لخلق فلو كان كذلك لقيل جميعه ثم التوكيد
بجميع قليل فلا يحمل عليه التنزيل قاله في المغني **ولا مرأة بعضهم اياكم اكلاهما**
لعدم الضمير **خلافا للفراء والزمخشري** في قولهما ان كلا توكيد لاسم ان **بل الصواب**
ان **جميعا** في الاية الاولى **حال** من ما الموصولة **وكلا** في الاية الثانية **بدل** من
اسم ان وابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز اذا كان مفيدا للاحاطة نحو قمتم
ثلاثتكم وبدل الكل لا يحتاج الى ضمير **ويجوز** في كل ان تلي العوامل اذا لم تتصل بالضمير
نحو جاءني كل القوم **ويجوز** تجيئها بدلا لا توكيدا فلا جاءني كلهم فلا يجوز الا في الضرورة
قاله في المغني **قال ابو مالك** **ويجوز كونه** اي كلا **حالا من ضمير** الاستقرار
المنتقل الى **الظرف** يعني فيها وفيه ضعفان تنكير كل بقطعه عن الاضافة لفظا ومعنى
وتقديم الحال على عاملها الظرفي قاله في المغني **و** كلا وكلتا وكل وجميع وعامة
توكيد بهن لرفع احتمال تقدير بعض مضاف الى متبوعهن اي من اجل الاحتمال
المذكور **جاز ان يقال جاءني الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما لجواز ان يكون**
الاصل جاء احد الزيدين او احدى المرأتين وانه اطلق المثنى واريد به واحد
كما قال الله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان بتقدير يخرج من احدهما وهو
البحر الملح واللؤلؤ كبار الدر والمرجان صغاره **وامتنع على الاصح ان يقال اختصم**
الزيدان كلاهما او العمران كلتاهما لامتناع التقدير المذكور لان الاختصام
لا يكون الا بين اثنين **و** بني على امتناع ذلك اصحابهم على منع جاء زيد كله لعدم
التجزئة هذا قول الاخفش وهشام والفراء وابي علي **وذهب**
الجمهور الى اجازته وتبعهم ابن مالك في التسهيل **واجمع** المجيز بان العرب قد
تاتي بالتوكيد حيث لا احتمال نحو جاء القوم كلهم اجمعون اكتعون **وجاز ان يقال**
جاء القوم كلهم واشتريت العبد كله لرفع الاحتمال المذكور **وامتنع ان يقال**
جاء زيد كله لعدم التجزئة اذ لا يحتمل نسبة المجيء الى جزء به المتصل به
والتوكيد بجميع غريب ومنه قول امرأة من العرب وهي ترقص ولدها. **فداه**
حي هوان جميعهم وهمدان وكل ال قحطان والاكرمون عدنان. **بجمعهم**
توكيد لحي خولان وقد راه من العربية بالدال المهملة **ويجوز** في الفداء الكسر فيكون
مبتدأ وحي خبره ويجوز فتحه فيكون فعلا ماضيا وحي فاعله **و** خولان بفتح

الخاء

الخاء المعجمة وسكون الواو **و**همدان بفتح الهاء وسكون الميم وباهمال الدال قبيلتان
من اليمن وقحطان ابو اليمن وعدنان ابو معد وهو عطف بيان على الاكرمون **و**قد
يكون جميع بمعنى مجتمع ضد متفرق فلا يعتبر توكيدا **كقوله**. فانني نهيتك
عن هذا وانت جميع **وكذلك التوكيد بعامة غريب** وبهذا اعتده اكثر
المصنفين **والتاء فيها لازمة بمنزلتها في** اللزوم في **النافلة فتصلح مع المؤنث**
والمذكر فتقول اشتريت العبد عامته **و** الامة عامتها **والعبيد عامتهم** بالتاء مع المذكر **كما قال**
الله تعالى ويعقوب نافلة بالتاء **و**في ذلك تعريض بالرد على الشارح حيث حمل
قول والده في النظم. واستعملوا ايضا ككل فاعلة. من عم في التوكيد مثل
النافلة. على الزيادة على ما ذكره النحويون في هذا الباب فان الذي اعتده
ثم قال وليس هو في حقيقة الامر زائدا على ما ذكروه فان من اجلهم سيبويه
ولم يعتد به انتهى **و**في الافصاح ان المبرد خالف سيبويه من زعم ان عامتهم بمعنى
اكثرهم معترض يكون من بدل البعض فحكم معنى التوكيد وانه تخصيص والتوكيد
تعميم **فصل ويجوز اذا اريد تقوية التوكيد ان يتبع كله باجمع**
وكلها بجمعاء وكلهم باجمعين وكلهن بجمع فتقول جاء الجيش كله اجمع والقبيلة
كلها جمعاء والقوم كلهم اجمعون والنساء كلهن جمع **قال الله سبحانه فسجد**
الملائكة كلهم اجمعون **و**الى ذلك اشار الناظم **بقوله**. وبعد كل
اكدوا باجمعا. جمعاء اجمعين ثم جمعا. **وقد يؤكد بهن** استقلالا **وان لم يتقدم**
عليهن **كل نحو** قولك جاء الجيش اجمع والقبيلة جمعاء والقوم اجمعون
والنساء جمع قال الله تعالى **لاغوينهم اجمعين** ان جهنم لموعدهم اجمعين
واليه اشار الناظم **بقوله**. ودون كل قد يجيء اجمع. جمعاء اجمعون
ثم جمع. **ولا يجوز تثنية اجمع ولا جمعاء** عند جمهور البصريين **استغناء**
بكلا وكلتا عن تثنية اجمع وجمعاء **و**الى ذلك اشار الناظم **بقوله**
واغن بكلتا في مثنى وكلا. عن وزن فعلاء ووزن افعلا. **كما استغنوا**
غالبا **بتثنية سي** بكسر السين المهملة وتشديد الياء **عن تثنية سواء**
بالمد فقالوا سيان ولم يقولوا سواءان الا نادرا **واجاز الاخفش والكوفيون ذلك**
اي تثنية اجمع وجمعاء **فتقول** على رايهم **جاء الزيدان اجمعان** بتثنية
اجمع **والهندان جمعاوان** بتثنية جمعاء قال ابن خروف ومن منع تثنيتهما فقد تكلف
وادعى ما لا دليل عليه **و**هذا الخلاف جار فيما وازنهما نحو اكتع وكتعاء **فتقول**
واذا لم يفد توكيد النكرة لم يجز باتفاق لان الغرض من التوكيد ازالة اللبس وفي
شرح التسهيل لابن مالك ان بعض الكوفيين اجاز توكيد النكرة مطلقا فيقدح في
دعوى الاتفاق **وان افاد جاز عند الاخفش و الكوفيين وهو الصحيح** لورود
السماع به **و** منعه جمهور البصريين مطلقا واليه اشار الناظم بقوله. وان يفد
توكيد منكور قبل. وعن نحاة البصرة المنع شمل **وتحصل الفائدة بان يكون المنكر**
المؤكد وهو النكرة زمنا **محدودا و**هو ما كان موضوعا لمدة لها ابتداء وانتهاء كيوم
واسبوع وشهر وحول **و يكون التوكيد من الفاظ الاحاطة** والشمول كقوله

فرصت البكرة يوما اجمعا و كاعتكفت اسبوعا كله وقوله . لكنه شاقه ان
قيل ذا رجب . يا ليت عدة حول كله رجب . ومن انشده كالناظم وابنه شهر
مكان حول مفرح فيه من التحريف وهو التغيير لان المعنى يفسد عليه لان الشاعر
يتمنى ان تكون عدة الحول من اوله الى اخره رجب لما راى فيه من الخيرات ولا يصح ان
يتمنى ان عدة شهر كله رجب لان الشهر الواحد لا يكون بعضه رجبا وبعضه غير
رجب حتى يتمنى ان يكون كله رجبا و لا نحو صمت زمنا كله لان النكرة غير
محدودة فان الزمن يصلح للقليل والكثير و لا صمت شهرا نفسه لان التوكيد ليس
من الفاظ الاحاطة و لا فائدة في ذلك و لا نحو هذا اسد نفسه عند ابن
عصفور خلافا للاخفش لما انه ليس من فوائد التوكيد المعنوي رفع توهم استعمال
اللفظ في معناه المجازي الا بالنسبة الى الشمول خاصة و من اعترض بان مالكا
نزل قولك جاء زيد نفسه منزلة رفع المجاز العقلي لا اللغوي بخلاف جاء
اسد نفسه فانه لرفع المجاز اللغوي قاله الموضح في الحواشي **فصل**
واذا اكد ضمير مرفوع متصل بالنفس او العين وجب توكيده اولا بالضمير
المنفصل والى ذلك اشار الناظم **بقوله** . وان تؤكد الضمير المتصل بالنفس
والعين فبعد المنفصل عنيت ذا الرفع نحو قمت انت نفسك وقوموا انتم
انفسكم وقاما هما انفسهما و قوموا انتم انفسكم وقاموا هم انفسهم وقمن
هن انفسهن وعلة ذلك كراهة ابهام الفاعلية عند استتار الضمير
لو قيل المراة خرجت عينها توهمت الباصرة او نفسها توهمت نفس
الحياة وحملوا ما لا لبس فيه على ما فيه اللبس كما في مسئلة ابراز الضمير والتفريق
بين الفاعل والمفعول و ما ذكرناه من التعليل يبطل قول الجعفي ان العلة
والماذا في العطف بخلاف قام الزيدون انفسهم فيمتنع الضمير
المنفصل لان الضمير لا يؤكد الظاهر لكون الضمير اقوى من الظاهر بالاعرفية فيمتنع
ان يكون تكملة لما هو اضعف منه و بخلاف ضربتهم انفسهم ومررت بهم انفسهم
وقاموا كلهم فالتوكيد بالضمير المنفصل فيهن جائز لا واجب اما الاولان فلان
الضمير المؤكد غير مرفوع و اما الثالث فلان التوكيد بغير النفس والعين ولا لبس
لان كلا المتصل بالضمير لا يلي العوامل اللفظية في الاختيار و الى ذلك اشار الناظم
بقوله . واكدوا بما سواهما والقيد لن يلتزما . واما التوكيد اللفظي
فهو اللفظ المكرر به ما قبله من لفظه زاد في التسهيل او تقويته بموافقه
معنى وكل منهما يكون في الاسم والفعل والحرف والجملة ولا يزيد على ثلاث مرات
فالاول نحو جاء زيد زيد وقام قام زيد ونعم نعم وقمت قمت و الثاني
كتاكيد اسم بما يرادفه نحو جعفر جعفر وصمت سكت زيد واجل جير وفعل جلست
او بعد بما في معناه نحو اتراك انا و ضمير متصل بضمير منفصل نحو قمت انا و الى
ذلك اشار الناظم **بقوله** . وما من التوكيد لفظي يجي مكررا . وان كان
المؤكد جملة اسمية او فعلية فالاكثر اقترانها بالعاطف وهو ثم خاصة كما
صرح به في الارتشاف نحو كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون . ومـا

ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين ونحو اولى لك فاولى الاية
اي ثم اولى لك فاولى فان صدر بقوله الاية اي ان المؤكر ما بعد ثم و في ذلك
تعريض بالشارح حيث مثل باولى لك فاولى ولم يذكر ما هو ان المؤكر الجملة
المقرونة بالعاطف وقد تاتي الجملة المؤكرة بدونه اي بدون العاطف نحو قوله
عليه الصلاة والسلام والله لاغزون قريشا والله لاغزون قريشا والله
لاغزون قريشا كررها ثلاث مرات و يجب الترك للعاطف عند اللبس و
ايهام التعدد نحو ضربت زيدا ضربت زيدا اذ لو قيل ثم ضربت زيدا لتوهم
ان الضرب تكرر مرتين تراخت احداهما عن الاخرى والغرض انه لم يقع الضرب
الا مرة واحدة وان كان المؤكد اسما ظاهرا او ضميرا منفصلا منصوبا فواضح
امره انه يتكرر بحسب الارادة من غير شرط نحو قوله صلى الله عليه
وسلم ايما امراة نكحت نفسها بغير ولي فنكاحها باطل باطل باطل كرر
الاسم الظاهر ثلاث مرات وقوله . فاياك اياك المراء فانه الى الشر
دعاء وللشر جالب . وكرر الضمير المنصوب المنفصل مرتين والمراء بكسر الميم
الجدال وهو منصوب على التحذير ودعاء بتشديد العين من امثلة المبالغة وان كان
المؤكد ضميرا متصلا مرفوعا جاز ان يؤكد به كل ضمير متصل و الى ذلك اشار
الناظم **بقوله** . ومضمر الرفع الذي قد انفصل اكد به كل ضمير اتصل . نحو
قمت انت واكرمتك انت ومررت بك انت فيقع ضمير الرفع توكيدا لجميع الضمائر
المتصلة وان اختلف الوضع **ووجه** ذلك ان الضمير المتصل اصله للمرفوع
دون المنصوب والمجرور لان اول احوال الاسم الاسناد وعامل الاسناد اليه بلفظه فلا
ترى من انفصال ضميره واما المنصوب والمجرور فلا يرد لهما من لفظه يعمل فيهما ببطلان
به فاذا احتجنا الى توكيدهما بحقيقة الفعل الثابت للشيء بعينه دون من يقوم
مقامه او يشبهه احتجنا الى ضمير منفصل ولا ضمير منفصل في الاصل الا ضمير الرفع
فاستعملناه في الجميع كما اشترك الجميع في نحو فنا واكرمنا وغلامنا وهو العالم
لان اصل الضمائر ان تاتي على لفظ واحد كالاسماء الظاهرة هذا تعليل السيرافي وينبغي
عليه ان يقول واستعير المرفوع للمنصوب والمخفوض في حالة التبعية لان المرفوع
لا يتبع المنصوب ولا المخفوض وان كان المؤكد ضميرا متصلا وصل بما وصل به
مؤكده و الى ذلك اشار الناظم **بقوله** . ولا تعد لفظ ضمير متصل الا مع اللفظ
الذي به وصل . نحو جعلت جعلت واكرمك اكرمك وعجبت منك منك لان اعادته
مجردا عما وصل به تخرجه من الاتصال الى الانفصال والغرض انه متصل وان كان المؤكد
فعلا او حرفا جوابيا يؤتى به في جواب نفي او اثبات فواضح امرهما فيتكرر
الفعل والحرف بغير شرط كقولك قام قام زيد وبلى بلى ونعم نعم وقوله وهو
جميل بن عبد الله . لا لا ابوح بحب بثنة انها اخذت علي مواثقا
وعهودا فكرر حرف الجواب وهو لا مرتين وبثنة بفتح الباء الموحدة وسكون المثلثة
وفتح النون اخره هاء التانيث اسم محبوبته وتصغيرها بثينة وبه اشتهرت والمواثق جمع
موثق بمعنى ميثاق واصله مواثيق كمصابيح حذفت ياؤه ضرورة وان كان المؤكد حرفا

عم جوابي وجب امران ان يفصل بينهما اي بين الحرفين المؤكد والمؤكد وان يعاد
مع التوكيد ما اتصل بالمؤكد ان كان ما اتصل بالحرف المؤكد مضمرا لكونه كالجزء منه
والى الامر الثاني اشار الناظم بقوله كذا الحروف غير ما تحصلا به جواب
نحو قوله تعالى ايعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون فان المفتوحة
الثانية مؤكدة لان المفتوحة الاولى الواقعة معمولا لايعد وفصل بينهما بالظرف
وما بعده واعيد مع الثانية الضمير المتصلة به ان الاولى وهو الكاف والميم ووجب
ان يعاد هو اي يعاد المتصل بالحرف المؤكد او ضميره اي ضمير المتصل بالحرف المؤكد ان كان
ما اتصل به بالحرف المؤكد اسما ظاهرا نحو ان زيدا ان زيدا فاضل فان الثانية مؤكدة لان
الاولى واعيد مع ان الثانية ما اتصل بان الاولى وهو لفظ زيد او ان زيدا انه فاضل فان
الثانية مؤكدة للاولى واعيد مع ان الثانية ضمير الظاهر الذي اتصل بان الاولى وعود ضميره
هو الاولى من اعادته بلفظه وبه جاء التنزيل قال الله تعالى ففي رحمة الله هم فيها
خالدون ففي الثانية توكيد لفي الاولى واعيد مع في الثانية ضمير رحمة ولا يكون
الجار والمجرور توكيدا للجار والمجرور لان الضمير لا يؤكد الظاهر لان الظاهر اقوى منه
ولا يكون المجرور بدلا من المجرور باعادة الجار لان العرب لم تبدل مضمرا من مظهر لا يقولون
قام زيد هو وانما جوزه لك بعضهم بالقياس فانه في المعنى واذا اعيد
ظاهر مقام الظاهر فانه يختار اظهار التوكيد لضمير نحو وان كانوا من قبل ان ينزل
عليهم من قبله لمبلسين ولا يعاد الحرف المؤكد وحده ونص على ذلك ابن السراج ويؤخذ
من كلام التسهيل ان يفصل بين الحرفين في قائم مقام اعادة ما اتصل به وظاهر كلام
الموضح خلافه وشذ اتصال الحرفين المؤكد والمؤكد من غير فصل كقوله اني اني الكريم
لم ما لم يجزين من اجاره فرضيتها ماكدان لا ولى بان الثانية من غير فصل بينهما
واجازه الزمخشري اختيارا قال ابن ام الدافي شرح التسهيل وقوله يعني الزمخشري في
مردود لعدم امام يستند اليه وسماع يعول عليه ولا حجة له في هذا البيت فانه من
الضرورات واهما منه اي من هذا البيت في اتصال الحرفين قوله وهو خطاب لجماعي
وقيل لاغلب العجلي حتى تراها وكان وكان اعناقها مشددات بقرن لان
المؤكد حرفان وهما الواو وكان ولم يتصل لفظ مثله بل بغيره لان التوكيد الاول وهو
الواو والثانية معصول بالمؤكد الثاني وهو كان والتوكيد الثاني معصول بتاكيد الاول فالتاء
الموضع في الحواشي وخفيف كان الثانية للقافية وقال الفارسي في التذكرة في هذا البيت
ولا يجوز ان يكون على الزيادة يعني التوكيد لمكان العطف بالواو لان هذا العطف لم يرد في
موضع نقله الشاطبي عنه في باب التنازع واقره والضمير في تراها واعناقها يرجع الى
المطي المذكورة قبله والقرن بفتحتين حبل يقرن به البعير واشد منه اي من البيت
الاول قوله وهو رجل من بني اسد فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا دواء
لكون الحرف المؤكد وهو اللام موضوعا على حرف واحد فما اتصل لفظه بمثله واسهل
من هذا البيت قوله وهو الاسود بن يعفر فاصبحن لا يسألنه عن بما به اصعد
في علو الهوى ام تصوبا لان المؤكد يعني الكلمة وهو عن على حرفين والمؤكد وهو
الباء على حرف واحد ولاختلاف اللفظين وهما عن والباء وصح توكيد عن بالباء لانهما بمعناها

وهو

وهو توكيد بالمرادف وله مسهلان احدهما انه عن على حرفين والثاني ان لفظ المؤكد مخالف
للفظ المؤكد بخلاف الماتم فانه في شرح الكافية هذا باب العطف
وهو في الاصل مصدر عطفت الشيء اذا ثنيته وعطف الفارس على قرنه اذا التفت اليه
وهو في الاصطلاح ضربان عطف نسق وسياتي في باب يلي هذا وعطف
بيان يعرف ما والبهما اشار الناظم بقوله العطف اما ذو بيان او نسق
والكلام الان في عطف البيان والى ذلك اشار الناظم بقوله والغرض الان بيان
ما سبق وسمي بيانا لانه تكرار للاول لزيادة البيان فكانه عطفته على
نفسه وهو التابع المشبه للصفة في توضيح متبوعه ان كان معرفة وتخصيصه
ان كان نكرة هذا معنى قول النظم فذو البيان تابع شبه الصفة حقيقة القصد
به منكشفة فخرج بالمشبه للصفة النعت لان المشبه للشيء غير ذلك الشيء وكانه قال
تابع غير صفة وخرج بذكر الايضاح والتخصيص التوكيد والنسق والبدل والاول
وهو ايضاح المعرفة متفق عليه عند البصريين والكوفيين كقوله اقسم بالله ابو
حفص عمر ما ان بها من نقب ولا دبر فعمر عطف بيان على ابي حفص للايضاح وتقدم
في باب العلم شرح هذا البيت وسبب انشاده وقصة قائله مع امير المؤمنين عمر بن الخطاب
رضي الله عنه والثاني وهو تخصيص النكرة تبعا لجمهور البصريين واثبته
الكوفيون وجماعة من البصريين منهم الفارسي وابن جني وجماعة من المتاخرين
منهم الزمخشري وابن عصفور وابن مالك وولده واشار اليه في النظم بقوله
فقد يكونان منكرين كما يكونان معرفين وجوزوا ان يكون منه اي من عطف
البيان للنكرة او كفارة طعام مساكين فيمن نون كفارة فطعام مساكين
عطف بيان على كفارة ونحو من ماء صديد فصديد عطف بيان على ماء والباقون
من البصريين وغيرهم يوجبون في ذلك البدلية بدل كل من كل ويخصون عطف
البيان بالمعارف محتجين بان البيان بيان لاسمه والنكرة مجهولة والمجهول
لا يبين المجهول ورد بان بعض النكرات قد يكون اخص من بعض والاخص يبين
غير الاخص وعطف البيان كالنعت يوافق متبوعه في اربعة من عشرة اوجه
الاعراب الثلاثة وهي الرفع والنصب والجر والافراد والتذكير والتنكير وفرعهن
وفرعهن الافراد التثنية والجمع وفرع التذكير التانيث وفرع التنكير التعريف
تقول جاءني محمد ابو سهل فابو سهل مرفوع والرفع واحد من ثلاثة وهي الرفع
والنصب والجر ومفرد والافراد واحد من ثلاثة ايضا وهي الافراد والتثنية والجمع
ومذكر والتذكير واحد من اثنين وهما التذكير والتانيث ومعرف والتعريف واحد من
اثنين ايضا وهما التنكير والتعريف والى ذلك اشار الناظم بقوله فاولينه من
وفاق الاول ما من وفاق الاول النعت ولي وقول الزمخشري ان مقام ابراهيم
عطف على آيات بينات مخالف لاجماعهم لان البصريين والكوفيين اجمعوا على ان
النكرة لا تبين بالمعرفة وجمع المونث لا يبين بالمفرد المذكر ولا يجوز ان يكون بدلا
لانهم نصوا على ان البدل منه اذا كان متعددا وكان البدل غير واف بالعدة تعين القطع
وانما التقدير منها مقام ابراهيم او بعضها مقام ابراهيم فهو مبتدا او خبر مبتدا

وقوله اي الزمخشري وصرح الجرجاني يشترط في عطف البيان كونه اوضح واخص من متبوعه مخالف لقول سيبويه في يا هذا الجمة ان ذا الجمة عطف بيان على هذا مع ان الاشارة اوضح واخص من المضاف الى ذي الاداة لان تخصيص الاشارة زايد على تخصيص ذي الاداة ومخالف القياس ايضا لان عطف البيان في الجامد بمنزلة النعت في المشتق ولا يلزم زيادة تخصيص النعت بالاتفاق فلا يلزم زيادة تخصيص عطف البيان قاله الشارح نعم لو قيل يشترط في عطف البيان ان يكون اجلى من المعطوف عليه لكان مذهبا لان الجلي يبين الخفي ويصح في عطف البيان ان يقصد به ما يقصد بالبدل ان يعرب بدل كل من كل لما فيه من البيان الا ان امتنع الاستغناء عنه فيمتنع ان يكون بدلا نحو هند قام زيد اخوها فاخوها يتعين كونه عطف بيان على زيد ولا يجوز ان يكون بدلا منه لانه لا يصح الاستغناء عنه لاشتماله على ضمير رابط للجملة الواقعة خبرا لهند اذ الجملة الواقعة خبرا لا بد لها من رابط يربطها بالمخبر عنه والرابط هنا هو الضمير المضاف اليه الاخ الذي هو تابع لزيد فلو سقط لم يصح الكلام ومن جنب ان يعرب اخوها بدلا لان البدل على نية تكرار العامل فكانه من جملة اخرى فتخلو الجملة المخبر بها عن رابط او امتنع احلاله محل الاول نحو يا زيد الحارث فالحارث يتعين كونه عطف بيان على زيد ولا يجوز ان يكون بدلا منه لامتناع احلاله محل الاول لانه لو قيل يا الحارث لم يجز لان يا وال لا يجتمعان هنا وقوله وهو طالب بن ابي طالب. ايا اخوينا عبد شمس ونوفلا اعيذكما بالله ان تحدثا حربا. فعبد شمس ونوفلا يتعين كونهما عطف بيان ويمتنع فيهما البدلية لانهما على تقدير البدلية يحلان محل اخوينا فيكون التقدير يا عبد شمس ونوفلا بالنصب وذلك لا يجوز لان المنادى اذا عطف عليه اسم مجرد من ال وجب ان يعطى ما يستحقه لو كان منادى ونوفل لو كان منادى لقيل فيه يا نوفل بالضم لا يا نوفلا بالنصب وقوله وهو المرار الاسدي انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا. فبشر يتعين كونه عطف بيان على البكري ولا يجوز ان يكون بدلا منه لان البدل في نية احلاله محل الاول ولا يجوز ان يقال انا ابن التارك بشر لان الصفة المقرونة بال كالتارك لا تضاف الا لما فيه ال كالبكري وتجوز البدلية في هذا البيت عند الفراء لانه اجاز اضافة الصفة المقرونة بال الى جميع المعارف نحو الضارب زيد وليس مذهبه بمرضي عند الجمهور والى ذلك اشار الناظم بقوله. وصالحا لبدلية يرى في غير نحو يا غلام يعمرا. ونحو بشر تابع البكري. وليس ان يبدل بالمرضي. ومن المستثنيات ان يضاف اسم التفضيل الى عام ويتبع بقسميه نحو زيد افضل الناس الرجال والنساء لانه لو نوى احلال الرجال محل الناس لنوى احلال ما عطف عليه وهو النساء محل الناس فيكون التقدير زيد افضل النساء وذلك لا يجوز لان اسم التفضيل اذا قصد به الزيادة على من اضيف اليه شرطه ان يكون منهم ومن ثم خطئ من قال انا اشعر الانس والجن ومنها ان يتبع صفة اي بمضاف نحو يا ايها الرجل غلام زيد بنصب الغلام لان الغلام لو نوي احلاله محل الرجل لرفع لان الرجل في هذا التركيب واجب الرفع لانه صفة اي ومنها ان يتبع مجرور اي بمفصل نحو باي الرجلين زيد وعمرو مررت لانه لو نوي احلال زيد مع ما عطف عليه

وهو عمرو

وهو عمرو محل الرجلين لزم اضافة اي الى المفرد المعرفة وهي لا تضاف اليه الا اذا كان بينهما جمع مقدر نحو اي زيد احسن بمعنى اي اجزايه احسن او عطف عليه مثلها نحو ايي وايك فارس الاحزاب. ومنها ان يتبع مجرور كلا بمفصل نحو كلا اخوينا زيد وعمرو عندي لانه لو نوي احلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمرو محل اخوينا لزم اضافة كلا الى مفرد وهي انما تضاف الى مثنى غير مفرق وقد تكرر كلا اخي وخليلي قال الموضح في الحواشي وهذه المسائل المستثناة مبنية على ان البدل على نية تكرار العامل للاحلال محل الاول وفيه نظر لانهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الاوايل وقد جوز وا في انك انت كون انت توكيدا او كونه بدلا مع انه لا يجوز انك انت وقال ابو سعيد علي بن مسعود في كتابه المستوفي او في ما يقال في نعم الرجل زيد ان زيدا بدل من الرجل ولا يلزم ان يجوز نعم زيد انتهى وقال الفخر الرازي وهذا لا يستثنى مبني على ان البدل منه في حكم الطرح والبدل هو المعتمد ومذهب سيبويه ان البدل منه ليس مهدرا بالكلية لانه قد يحتاج اليه لغرض اخر كقولك زيد رايت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر الاول لم يصح كلامه انتهى ويفترق البيان من البدل بوجوه منها ان البيان لا يقع ضميرا ولا تابعا لضمير ومنها انه لا يخالف متبوعه في التعريف والتنكير ومنها انه لا يقع جملة ولا تابعا للجملة ولا فعلا ولا تابعا للفعل ومنها انه ليس في نية احلاله محل الاول وليس من جملة اخرى وليس متبوعه في حكم الطرح بخلاف البدل في الجميع هذا باب

عطف النسق يعني النسق بمعنى المنسوق من نسقت الشيء نسقا بالتسكين اذا اتيت به متتابعا وكثيرا ما يسميه سيبويه باب الشركة وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الاحرف الاتي ذكرها وهو معنى قول الناظم. تال بحرف متبع عطف النسق. فخرج بالتوسط المذكور ما عدا المعطوف وبتعبير الحرف بالاتي ذكره ما بعد اي التفسيرية من نحو قولك مررت بغضنفر اي اسد فان اسدا تابع لغضنفر بتوسط حرف التفسير وهو اي وليس من الاحرف الاتي ذكرها فليس هو عطف نسق وانما هو عطف بيان بالاجلى على الاخفى وليس لنا عطف بيان بتوسط حرف الا هذا وذهب الكوفيون الى ان اي عاطفة وهي اي الاحرف الموعود بها نوعان احدهما ما يقتضي التشريك في اللفظ بوجوه الاعراب وفي المعنى اما مطلقا من غير قيد وهو اربعة الواو والفاء وثم وحتى تقول جاء القوم وزيد او فزيد او ثم زيد او حتى زيد فزيد مشارك القوم في اللفظ بالضمة وفي المعنى وهو المجيء والى ذلك اشار الناظم بقوله. فالعطف مطلقا بواو ثم فا حتى. وذهب الكوفيون الى ان حتى ليست بعاطفة واما مقيدا بقيد وهو اثنان او وام ويشترط فيهما في اقتضا التشريك لفظا ومعنى ان لا يقتضيا اضرابا لان القايل ازيد في الدار ام عمرو عالم بان الذي في الدار هو احد المذكورين وغير عالم بتعيينه فالذي بعد ام مساو للذي قبلها في الصلاحية لثبوت الاستقرار في الدار وانتفايه وحصول المساواة انما هو بواسطة ام مفردة كتها في المعنى كما شركتها في اللفظ وكذلك او شركت ما بعدها لما قبلها في ما يجاء بها لاجله من شك او تخيير او غيرهما بان اقتضيا

ام اما كانا معًا يكون في اللفظ لا في المعنى كما ذكره في التسهيل وسياتي بيانه لكن
وذهب الجمهور الى ان او وام مشركان في اللفظ لا في المعنى اما او
عند ابن مالك الاول و الثاني ما يقتضي التشريك في اللفظ دون المعنى اما لكونه
يثبت لما بعده ما انتفى عما قبله وهو بل عند الجميع من النحويين نحو ما قام
زيد بل عمرو ولكن عند سيبويه وموافقيه نحو ما قام زيد لكن عمرو ثم اختلف
هولاء القائلون بان لكن من حروف العطف على ثلاثة اقوال احدها انها لا تكون
عاطفة الا اذا لم تدخل عليها الواو وهو مذهب الفارسي والثاني انها عاطفة ولا
تستعمل الا بالواو الزائدة قبلها لزوما وصححه ابن عصفور وزعم ان كلام سيبويه
محمول عليه والثالث انها عاطفة تقدمتها الواو او لا وهو مذهب ابن كيسان
وذهب يونس الى انها حرف استدراك وليست بعاطفة واما لكونه بالعكس
وهو ان ينفي عما بعده ما ثبت لما قبله وهو لا عند النحاة الجميع نحو جاء زيد
لا عمرو وليس عند البغداديين كما نقله ابن عصفور ونقله ابو جعفر النحاس وابن
بابشاذ عن الكوفيين وجرى عليه في التسهيل كقوله وهو لبيد واذا
اقرضت قرضا فاجزه انما يجزي الفتى ليس الجمل برفع الجمل عطفا على الفتى
وخرجه المانعون على حذف خبر ليس للعلم به والاصل ليسه الجمل والى ذلك
اشار الناظم بقوله واتبعت لفظا فحسب بل ولا لكن فصل في كيفية
استعمال حروف العطف وبيان معانيها اما الواو فلمطلق الجمع بين المتعاطفين
من غير دلالة على ترتيب وعدمه على الصحيح خلافا للفرا وهشام وثعلب
من الكوفيين وقطرب من البصريين في زعمهم انها تفيد الترتيب والتعبير بمطلق الجمع
مساو للتعبير بالجمع المطلق من حيث المعنى ولا التفات لمن غاير بينهما بالاطلاق
والتقييد ومن اطلق الناظم في الاختلاف فيه لكن حتى امرد … بالتضعيف واذا ثبت
انها لمطلق الاجتماع في الحكم فتعطف متاخرا في الحكم على متقدم عليه نحو ولقد
ارسلنا نوحا وابراهيم فابراهيم معطوف على نوح عطف متاخر على متقدم وتعطف
متقدما في الحكم على متاخر نحو كذلك يوحي اليك والى الذين من قبلك الله فالذين
معطوف على الكاف مع اعادة الجار عطف متقدم على متاخر وتعطف مصاحبا
للمعطوف عليه في الحكم نحو فانجيناه واصحاب السفينة فاصحاب السفينة معطوف
على الهاء عطف مصاحب والى ذلك اشار الناظم بقوله فاعطف بواو لاحقا
او سابقا في الحكم او مصاحبا موافقا فهذه ثلاث مراتب وهي مختلفة في الكثرة
والقلة فمجيئها للمصاحبة اكثر وللترتيب كثير ولعكس الترتيب قليل ويكون عند
الاحتمال والتجرد من القرائن للمعية بارجحية وللتاخر برجحان وللتقدم بمرجوحية
هذا مراد التسهيل وهو تحقيق للواقع لا قول ثالث وتنفرد الواو من بين سائر
حروف العطف باحكام تختص بها عن غيرها حكما الاول انها تعطف اسما على
اسم لا يكتفي الكلام به اي بالاسم المعطوف عليه كاختصم زيد وعمرو وتضارب
زيد وعمرو واصطف زيد وعمرو وتساوى زيد وعمرو وجلست بين زيد وعمرو فالمعطوف
عليه في هذه الامثلة وهو زيد لا يكتفي به فلا يقال اختصم زيد وتضارب زيد واصطف

زيد وسوا

زيد وسوا زيد وجلست بين زيد اذ الاختصام والتضارب والاصطفاف والمساواة
والبينونة من المعاني النسبية التي لا تقوم الا باثنين فصاعدا والواو لمطلق
الجمع فلذلك اختصت بها بخلاف غيرها من حروف العطف والى ذلك يشير قول الناظم
واخصص بها عطف الذي لا يغني متبوعه ومن هنا اي من هذا المكان وهو
اختصاص الواو بذلك قال الاصمعي يخطئ امرئ القيس في قول امرئ القيس بسقط
اللوى بين الدخول فحومل بالفاء في احدى الروايتين الصواب ان يقال بين
الدخول وحومل بالواو على الرواية المشهورة وهي الفاء لان البينية
لا يعطف فيها بالفاء لانها تدل على الترتيب وحجة الجماعة السماع واختلفوا
في التخريج فقال يعقوب بن السكيت انه على حذف مضاف وان التقدير
بين اهل الدخول فحومل وقال الخطاب المارديني انه على اعتبار التعدد حكما
لان الدخول مكان يجوز ان يشتمل على امكنة متعددة كما تقول مطرت بين
الكوفة تريد بين دورها واماكنها وان التقدير بين اماكن الدخول فاماكن
حومل فهو بمنزلة اختصم الزيدون فالعمرون اذا كان كل فريق منهم
خصما لصاحبه قال وهذا عندي احسن من ان يجعل شاذا اذا ثبتت الرواية انتهى
والدخول بفتح الدال وحومل بفتح الحاء موضعان وسقط بكسر السين المهملة
ما تساقط من الرمل واللوى بكسر اللام والقصر رمل يعوج ويلتوي فان قلت
قد قررت ان المساواة من المعاني النسبية التي لا يعطف فيها الا بالواو وقد جاء
العطف فيها بام كقوله تعالى سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم
قلت اجيب عنه بان هذا الكلام منظور فيه الى حالته الاصلية
اذ الاصل سواء عليهم الانذار وعدمه فالعطف … انما هو بالواو وفائدة
الوضع في الحواشي الثاني مما تنفرد به الواو عطف سببي على اجنبي في الاشتغال
ونحوه نحو زيدا ضربت عمرا واخاه وزيد مررت بقومك وقومه الثالث
عطف ما تضمنه الاول اذا كان المعطوف ذا مزية نحو حافظوا على الصلوات والصلاة
الوسطى الرابع عطف الشيء على مرادفه نحو ثبته ومنها ما الخامس
عطف عامل قد حذف وبقي معموله نحو والذين تبوءوا الدار والايمان السادس
جواز فصله من معطوفه بظرف او عديله نحو ومن خلفهم سدا السابع
جواز تقديمه وتقديم معطوفها في الضرورة نحو قوله جمعت وفحشا غيبة
ونميمة ثلاث خصال لست عنها بمرعوي وقيل لا تختص الواو بذلك بل الفاء
وثم واو ولا كذلك قاله التفتازاني الثامن جواز العطف على الجوار في الجر
خاصة نحو وارجلكم في قراءة ابي عمرو وابي بكر وابن كثير وحمزة التاسع
جواز حذفها ان امن اللبس كقوله كيف اصبحت كيف امسيت العاشر
ايلاؤها لا اذا عطفت مفردا بعد نهي نحو ولا الهدي ولا القلائد او نفي نحو فلا
رفث ولا فسوق او مؤول بنفي نحو ولا الضالين الحادي عشر ايلاؤها اما مسبوقة
بمثلها غالبا اذا عطفت مفردا نحو اما العذاب واما الساعة الثاني عشر
عطف العقد على النيف نحو احد وعشرين الثالث عشر عطف النعوت المعرفة

مع اجتماع منعوتها كقوله. على ربعين مسلوب وبالي الرابع عشر
عطف ما حقه التثنية والجمع كقول الفرزدق فان الرزية لا رزية مثلها فقدان مثل محمد ومحمد
الخامس عشر عطف العام على الخاص نحو رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيتي
مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات وأما عكسه فنحو واذ اخذنا من النبيين ميثاقهم
ومنك ومن نوح فيشاركها فيه حتى نحو مات الناس حتى الانبياء فانها عاطفة خاصا
على عام فانه في المغني السادس عشر افترانها بلكن نحو ولكن رسول الله
السابع عشر امتناع الحكاية معها فلا يقال ومن زيدا بالنصب حكاية لمن قال
رأيت زيدا الثامن عشر العطف التلقيني نحو قوله ومن آمن منهم بالله واليوم
الآخر قال ومن كفر التاسع عشر العطف في التحذير والاغراء نحو ناقة الله
وسقياها ونحو المروءة والنجدة العشرون عطف السابق على اللاحق نحو كذلك
يوحي اليك والى الذين من قبلك الله الحادي والعشرون عطفه اي على مثلهما
كقوله. اي واياك فارم لا اجراب واما الفاء فللترتيب المعنوي وهو ان يكون المعطوف
به لاحقا كقوله تعالى خلقك فسواك وقد تكون للترتيب الذكري والمراد به ان يكون
وقوع المعطوف بها بعد المعطوف عليه بحسب الذكر لفظا لا ان معنى الثاني وقع بعد
زمان وقوع الاول واكثر ما يكون ذلك في عطف مفصل على مجمل نحو فقد سألوا موسى
اكبر من ذلك فقالوا ارنا الله جهرة والتعقيب وهو ان يكون المعطوف بها متصلا بلا
مهلة نحو اماته فاقبره وتعقيب كل شيء بحسبه الا ترى انه يقال تزوج فلان فولد
له اذا لم يكن بينهما الا مدة الحمل وان كانت مدة متطاولة ودخلت البصرة فبغداد اذا
لم يقم في البصرة ولا بين البلدين وكثيرا ما تقتضي ايضا التسبب وهو ان يكون
المعطوف بها متسببا عن المعطوف عليه ان كان المعطوف بها جملة او صفة فالاول
نحو فوكزه موسى فقضى عليه والثاني نحو لآكلون من شجر من زقوم فمالئون منها
البطون فشاربون عليه من الحميم واعترض على المعنى الاول وهو الترتيب المعنوي
بقوله تعالى اهلكناها فجاءها بأسنا فان الهلاك متأخر عن مجيء البأس في المعنى
وهو متقدم في التلاوة وذلك ينافي الترتيب فانه الفاء واعترض ايضا بنحو توضأ
فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه الحديث فان غسل الاعضاء الاربعة
متقدم في المعنى ومتأخر في الحديث فلو كانت الفاء للترتيب لما صح ذلك فالجواب
من وجهين احدهما ان المعنى على اضمار الارادة والتقدير اردنا اهلاكها فجاءها
بأسنا فمجيء البأس مترتب على الارادة واراد الوضوء فغسل وجهه الى آخره فغسل
الاعضاء الاربعة مترتب على ارادة الوضوء الوجه الثاني ان الفاء فيهما للترتيب
الذكري لا المعنوي والحاصل ان الجمهور يقولون بافادتها الترتيب مطلقا والفراء
يمنع ذلك مطلقا وقال الجرمي لا تفيد الترتيب في البقاع ولا في الامطار بدليل
بين الدخول فحومل وقولهم مطرنا مكان كذا فمكان كذا اذا كان وقوع المطر فيهما في وقت
واحد واعترض على المعنى الثالث وهو التعقيب بقوله تعالى والذي اخرج المرعى
فجعله غثاء احوى فان اخراج المرعى لا يعقبه جعله غثاء احوى اي يابسا اسود
والجواب من وجهين احدهما ان جملة فجعله غثاء معطوفة على جملة محذوفة

في على جواز تفريق التثنية والجمع بالواو

وان التفريع

وان التفريع بحسب مرتب فجعله غثاء والثاني ان الفاء نائبة عن ثم والمعنى
ثم جعله غثاء كما جاء عكسه وهو نيابة ثم عن الفاء كقوله. جرى في الانابيب
ثم اضطرب. اي فاضطرب وسيأتي قريبا والى افادة الفاء الترتيب والتعقيب اشار
الناظم بقوله. والفاء للترتيب باتصال وتختص الفاء بانها تعطف على الصلة
ما لا يصلح كونه صلة لخلوه من العائد على الموصول والى ذلك الاشارة بقول الناظم
واخصص بفاء عطف ما ليس صلة. على الذي استقر انه الصلة نحو اللذان يقومان
فيغضب زيد اخواك فاللذان مبتدأ وهو اسم موصول وجملة يقومان صلته وجملة
يغضب زيد معطوفة على جملة يقومان الواقعة صلة وكان القياس ان لا يصح
العطف لخلوها عن ضمير يعود على الموصول لانها رفعت الظاهر وهو زيد ولكنها
لما عطفت بالفاء صح ذلك لان ما في الفاء من معنى السببية اغنى عن الضمير لان الفاء
تجعل ما بعدها مع ما قبلها في حكم جملة واحدة لاشعارها بالسببية فكأنه قلت
اللذان ان يقوما يغضب زيد اخواك واخواك خبر اللذان وعكسه وهو
ان الفاء تعطف ما يصلح ان يكون صلة على ما لا يصلح ان يكون صلة نحو الذي يقوم
اخواك فيغضب هو زيد فالذي مبتدأ ويقوم اخواك جملة فعلية صلة الذي
وهي لا تصلح ان تكون صلة لخلوها عن ضمير عائد على الموصول والذي سوغ ذلك
عطف جملة يغضب هو عليها لاشتمالها على الفاء والرابط للموصول وهو الضمير المرفوع
بيغضب وانما ابرز لان الفعل كالوصف اذا جرى على غير من هو له ورفع ضميرا
وجب ابرازه وزيد خبر الذي ومثل ذلك جار في الخبر والصفة والحال فيعطف
على جملة الخبر ما لا يصلح كونه خبرا لخلوه من عائد على المبتدأ وعكسه فالاول
نحو ألم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فجملة تصبح الارض
بالرفع معطوفة على جملة انزل الواقعة خبر ان وكان القياس ان لا يصح العطف
لخلوها من ضمير يعود على اسم ان اذ المعطوف على الخبر خبر ولكنها لما قرنت بالفاء ساغ
ذلك والثاني قوله وهونٍ وارمة غيلان. وانسان عيني يحسر الماء تارة
فيبدو وتارات يجم فيغرق. فانسان عيني مبتدأ ومضاف اليه ويحسر الماء بالرفع
خبر المبتدأ وهو لا يصلح كونه خبرا لخلوه من عائد يعود على المبتدأ لرفعه الظاهر وهو
الماء ولكن سوغ ذلك عطف فيبدو عليه فانه مشتمل على ضمير مستتر فيه يعود على
المبتدأ هذا قول ابن عصفور وقال المرادي في باب المبتدأ التحقيق ان الجملتين
اذا عطفت احداهما على الاخرى بالفاء التي للسببية تنزلتا منزلة الشرط والجزاء
فاكتفي بضمير واحد في احداهما كما يكتفى بضمير واحد في جملة الشرط والجزاء فاذا
قلت زيد جاء عمرو فاكرمه فالارتباط وقع بالضمير الذي في الثانية نص على ذلك ابن ابي
الربيع قال لانها تنزلتا منزلة زيد لما جاء عمرو اكرمته فالاخبار اذن انما هو بمجموعهما
والرابط انما هو الضمير انتهى كلام المرادي وقال الموضح في المغني كذا قالوا والبيت
يحتمل ان يكون اصله يحسر الماء عنه اي ينكشف عنه ونقل الكردي في باب الاضافة
عن بعض النحاة انه اجاز حذف ان الناصبة وانه اذا حذفت ارتفع المضارع
واستشهد له بهذا البيت وانسان العين هو المثال الذي يرى في السواد ويحسر

جعله ذلك منزلة الفعل العامل
نظرا لا يغني بان رفع فعال الى العمل
جرى هنا على ضمير هو له وانما اكد
بالضمير زيادة للايضاح

من قوله البيت من باب حذف
ان فيهما كلام كليه مقبل

هرب من عمرو بن هند لما اراد قتله. القى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها. فمن نصب نعله فبان ما قبله وهو القى الصحيفة والزاد في تاويل القى ما يثقله ونعله بعض ما يثقله قال ابو البقا فيكون معطوفا على الصحيفة ويحتمل ان يكون منصوبا بفعل محذوف يفسره القاها فالقاها على الاول توكيد وعلى الثاني تفسير واما من رفع نعله فعلى الابتدا والقاها خبره واما من جرها فعلى ان حتى جارة والقاها توكيد وكان من قصة المتلمس انه وطرفة هجيا عمرو بن هند ثم مرحاه بعد ذلك فكتب لكل منهما صحيفة الى عامله بالحيرة وامره فيها بقتلهما وختمها واوهمهما انه كتب لهما بصلة فلما خلا الحيرة فتح المتلمس الصحيفة وعلم ما فيها فالقاها في نهر الحيرة وفر الى الشام واما طرفة فابى ان يفتحها ومضى الى العامل فقتله او شبيها بالبعض في شدة الاتصال كقوله اعجبتني الجارية حتى كلامها ويمتنع ان يقال اعجبتني الجارية حتى ولدها لان ولدها ليس جزءا منها ولا شبيها به بخلاف كلامها فانه لشدة اتصاله بها صار كجزء منها وضابط ذلك انه ان حسن الاستثنا المتصل حسن دخول حتى وان لم يحسن امتنع الا ترى انه يحسن ان تقول اعجبتني الجارية الا كلامها تنزيلا لكلامها منزلة بعضها ويمتنع ان يقال اعجبتني الجارية الا ولدها على ارادة الاتصال لان ابن الجارية ليس بعضا ولو ذكرها لا ان ثم الاستثنا المتصل ان يتناول ما قبل الا ما بعدها نصا وهذا اليس كذلك فلا يحسن استثناؤه فلا يعطف بحتى والرابع كونه غاية لما قبلها في زيادة حسية مرجعها الى الحس والمشاهدة نحو فلان يهب الاعداد الكثيرة حتى الالوف فان الالوف غاية الاعداد في الزيادة الحسية او في زيادة معنوية مرجعها الى المعنى نحو مات الناس حتى الانبيا او الملوك فان الانبيا والملوك غاية الناس في الزيادة المعنوية وهي الاتصاف بالنبوة والملك او في نقص حسي او معنوي كذلك فالاول نحو المومن يجزى بالحسنات حتى مثقال الذرة فان مثقال الذرة غاية في النقص الحسي والثاني نحو غلبك الناس حتى الصبيان او النساء فان الصبيان والنساء غاية النقص المعنوي وهو الاتصاف بالصبي والانوثة والتحقيق كما قال في المطول ان المعتبر في حتى ترتيب اجزا ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للاجزا الاخر نحو مات كل اب لي حتى ادم وفي انشا به نحو مات الناس حتى الانبيا وفي زمان واحد نحو جاني القوم حتى زيد اذا جاوك معا وزيد اضعفهم وعلم من كلام الموضح انه لو لم يكن ما بعد حتى من جنس ما قبلها تحقيقا او تاويلا او تشبيها او كان كذلك ولكنه لم يكن غاية له او كان غاية ولم يدل على زيادة او نقص حسيين او معنويين امتنع العطف بحتى فلا يجوز كلمت العرب حتى العجم لاختلاف الجنس ولا خرج الفرسان حتى بنو فلان وهم من وسط الفرسان لفقد الغاية لان الغاية لا تكون الا في الاطراف اما العالية او السافلة ولا جاني القوم حتى زيد اذا لم يتصف بزيادة ولا نقص من رفعة او ضعة والى ذلك اشار الناظم بقوله. بعضا بحتى اعطف على كل ولا يكون الا غاية الذي تلا. وبقي عليهما شرط اخر وهو ان يكون شريكا في العامل فلا يجوز صمت الايام حتى يوم الفطر بالنصب

بالحاء المهملة يغور من فوقهم حصى النجم اذا اغار ونجم بالجيم من النجوم وهو الكثرة ويغرق معطوفا على نجم والمعنى ان الماء اذا اغار نجما كان العفو واذا كثر غرقوا واشتهر ويعطف على الصفة ما لا يصلح كونه صفة لخلوه من عائد على الموصوف وعكسه فالاول نحو مررت برجل يبكي فيضحك عمرو والثاني نحو مررت برجل يبكي عمرو فيضحك هو ويعطف على الحال ما لا يصلح كونه حالا لخلوه من عائد يعود على صاحب الحال وعكسه فالاول نحو عهدت زيدا يغضب فيبصر الرباب والثاني نحو عهدته يبصر الرباب فيغضب هو هذا وقد قال في المغني ويجب ان يدعى ان الفا في ذلك كله قد اخلصت لمعنى السببية واخرجت عن العطف كما ان الفا كذلك في جواب الشرط انتهى واما ثم فللترتيب والتراخي على الاصح فيهما والى ذلك اشار الناظم بقوله. وثم للترتيب بانفصال. نحو فاقبره ثم اذا شاء انشره وزعم قوم انها لا تفيد الترتيب تمسكا بنحو قوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها وقوله في الزمر واجيب بان ثم فيها بمعنى الواو وبدليل هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها بالواو وفي الاعراف والقصة واحدة وزعم الاخفش ان ثم قد تتخلف عن افادة التراخي بدليل قولك اعجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس اعجب لان ثم في ذلك لترتيب الاخبار ولا تراخي بين الاخبار وجعل منه ابن مالك ثم اتينا موسى الكتاب الاية قال في المغني والظاهر ان ثم فيه واقعة موقع الفا ومن وقوع ثم موقع الفا قوله وهو ابو دواد جارية بن الحجاج كهز الرديني تحت العجاج جرى في الانابيب ثم اضطرب. اذ الهز متى جرى في انابيب الرمح يعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه قاله في المغني واعترضه قريبه فقال والظاهر انه ليس كذلك بل الاضطراب والجري في زمن واحد وجوابه ان الترتيب يحصل باللحظات اللطيفة والرديني صفة للرمح يقال رمح رديني وقناة ردينية قال الجوهري زعموا انه منسوب الى امراة تسمى ردينة كانت تقوم القنا بخط هجر والعجاج بفتح العين الغبار والانابيب جمع انبوبة وهي ما بين كل عقدتين من القصب واما حتى فالعطف بها قليل عند البصريين والكوفيون ينكرونه بالكلية ويحملون نحو جاء القوم حتى ابوك ورايت القوم حتى اباك ومررت بالقوم حتى ابيك على ان حتى فيه ابتدائية وان ما بعدها على اضمار عامل والعطف بحتى يشترط له اربعة امور احدها كون المعطوف اسما لا فعلا لانها منقولة من حتى الجارة وهي لا تدخل على الافعال فلا يجوز على العطف اكرمت زيدا بكرما افرغ عليه حتى افنت نفسي جاد قاله وتحامل على زيد بكل شي حتى منعني انفاوا جاز ابن السيد والثاني كونه ظاهرا لا مضمرا كما كان ذلك لازما في مجرورها فلا يجوز قام الناس حتى انا ولا ضربت القوم حتى اياك وهذا الشرط لم يذكره ابن هشام الخضراوي قال في المغني ولم اقف عليه لغيره والثالث كونه بعضا من المعطوف عليه اما بالتحقيق بان يكون جزءا من كل نحو اكلت السمكة حتى راسها او فردا من جمع نحو قدم الحجاج حتى المشاة او نوعا من جنس نحو اعجبني التمر حتى البرني او بعضا بالتاويل كقوله وهو ابن مروان النحوي في قصة المتلمس حين

هرب

فاله الموضع في الحواشي واما ام فمضربان منقطعة ومتصلة وهي المسبوقة
اما بهمزة التسوية سواء وجرت بعدها سواء اولا وهي الداخلة على جملة بحيث تكون
الهمزة مع الجملة في محل المصدر وتكون الجملة المصدرة بهمزة التسوية هي والجملة المعطوفة
عليها فعليتين نحو سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم الاية اي سواء عليهم
الانذار وعدمه واسميتين كقوله . ولست ابالي بعد فقدي مالكا اموتي ناء ام هو
الان واقع . اي لست ابالي بتقدم موتي ام وقوعه الان ومختلفتين بان تكون المعطوفة
عليها فعلية والمعطوفة اسمية نحو سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون
اي سواء عليكم دعاؤكم اياهم ام صمتكم او بالعكس نحو ما ابالي ازيد قائم ام قام اخوه
ما ابالي بقعوده ام قيامه واما مسبوقة بهمزة يطلب بها وبام التعيين لاحد
الشيئين المعلوم الثبوت واذا قيل ازيد عندك ام عمرو فقيل في الجواب زيدا وقيل
عمرو ولا يقال لا ولا نعم لعدم التعيين وتقع ام المسبوقة بهمزة التعيين بين مفردين
متوسط بينهما ما لا يسال عنه نحو ءانتم اشد خلقا ام السماء او متاخر عنهما
ما لا يسال عنه نحو وان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون فالسوال في الاية الاولى
وقع عن المسند اليه ولم يسال عن المسند وفي الثانية بالعكس فتوسط ما لا يسال
عنه في الاولى وهو اشد خلقا واخر في الثانية وهو ما توعدون وذلك لان شرط
الهمزة المعادلة لام ان يليها احد الامرين المطلوب تعيين احدهما ويلي ام المعادل الاخر
ليفهم السامع من اول الامر الشيء المطلوب تعيينه تقول اذا استفهمت عن تعيين
المبتدا دون الخبر ازيد قائم ام عمرو وان شئت قلت ازيد ام عمرو قائم فتوسط الخبر
او تاخره لانه غير مسئول عنه وتقول اذا استفهمت عن تعيين الخبر دون المبتدا اقائم
زيد ام قاعد وان شئت قلت اقائم ام قاعد زيد فتوسط المبتدا او تاخره لانه مسئول
عنه وتقع بين جملتين فعليتين ليستا في تاويل مفردين كقوله وهو زياد بن
حمل بفتح الحاء المهملة والميم . فقمت للطيف مرتاعا فارقني فقلت اهي سرت
ام عادني حلم . لان الارجح كون هي الواقعة بعد الهمزة فاعلا بفعل محذوف
يفسره سرت لان الهمزة بالفعل اولى من حيث ان الاستفهام عما يشك فيه
وهو الاحوال لا الذوات واما عن الذوات فقليل ومن ثم رجح النصب في باب
الاشتغال نحو ازيدا ضربته والمراد بالطيف هنا خيال المحبوبة الذي يراه في النوم
والمرتاع الخائف وارقني اسهرني واهي بسكون الهاء بعد الهمزة وسرت
سارت ليلا وعادني جاءني بعد ما [illegible] والحلم بضمتين رؤيا النوم قال
ابن الحاجب يريد اني قمت من اجل الطيف منشدا من [illegible] فارقني
لما لم يحصل اجتماع محقق ثم ارتبت هل كان الاجتماع على التحقيق او كان في المنام
والاسميتين كقوله وهو الاسود بن يعفر التميمي . لعمرك ما ادري وان كنت
داريا شعيث ابن سهم ام شعيث ابن منقر . بشعيث في الموضعين بالتصغير
اوله شين معجمة واخره ثاء مثلثة اسم قبيلة وهو مبتدا وابن خبره والهمزة [illegible]
والجملة في موضع النصب بادري وهو معلق عنها بالاستفهام والاصل اشعيث بالهمزة
في اوله والتنوين في اخره فحذفت الهمزة والتنوين منهما للضرورة بناء على انه مصروف نظرا

الى الحي

الى الحي بن يزيد لا اخبار عنه بابن وتحتمل ان يكون ممنوع الصرف نظرا الى القبيلة والاخبار
بابن لا يمنع من ذلك لجواز رعاية التذكير وصرفه باعتبارين قال ابن هشام اي لانه يظهر نظرة القبيلة
يفخر كلهم يستفخر على اب لان بعضا يفخرونها وبعضا يفخرونها الى [illegible] انتهى والمعنى
لا ادري اي النسبين هو الصحيح نسب شعيث بن سهم او نسب شعيث ابن منقر وسهم بفتح
المهملة وسكون الهاء ومنقر بكسر الميم وسكون النون وفتح القاف وبالراء قبيلتان واستشهد
الموضح بحذف الهمزة في هذا البيت على ترجيح من النظم . وربما حذفت الهمزة ان كان خفاء
المعنى بحذفها امن . ومختصين نحو انتم تخلقونه ام نحن الخالقون لان الارجح كون
انتم فاعلا بفعل محذوف يفسره المذكور قاله في المغني والحاصل ان ام المتصلة
منحصرة في نوعين لانها اما ان تتقدم عليها همزة التسوية او همزة يطلب بها وبام
التعيين وانما سميت في هذين النوعين متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغني
باحدهما عن الاخر وقيل لانها اتصلت بالهمزة حتى صارتا في افادة الاستفهام
بمثابة كلمة واحدة لانهما جميعا بمعنى اي ورجح هنا على الاول بان اعتبار هنا المعنى راجع
اليها نفسها لا الى امر خارج عنها بخلافه الاول وهذا لان الاتصال فيه انما هو بين الشيئين والمراد
بالاطلاق لا تصال عليها انما هو باعتبار متعاطفيها المتصلين بها فتسميتها بذلك انما هو
لامر خارج عنها وعورض بان توجيه الثاني انما يتاتي في المسبوقة بهمزة الاستفهام
لا همزة التسوية فيترجح الاول لشموله النوعين وعليه اقتصر في المغني وتسمى ايضا في
النوعين معادلة لمعادلة الهمزة في افادة التسوية في النوع الاول والاستفهام في النوع
الثاني ويفترق النوعان من اربعة اوجه اولها وثانيها ان الواقعة بعد همزة
التسوية لا تستحق جوابا لان المعنى معها ليس على الاستفهام وان الكلام معها قابل
للتصديق والتكذيب لانه خبر وثالثها ورابعها ان الواقعة بعد همزة التسوية
لا تقع الا بين جملتين وان الجملتين لا يكونان معها الا في تاويل المفردين كما مر وليست
تلك كذلك والى نوعي الاتصال اشار الناظم بقوله . وام بها اعطف اثر همز التسوية
او همزة عن لفظ اي مغنية . وام المنقطعة هي الخالية من ذلك المذكور في المتصلة
فلا تتقدم عليها همزة التسوية ولا همزة يطلب بها وبام التعيين وسميت منقطعة لوقوعها
بين جملتين مستقلتين ولا يفارقها معنى الاضراب عند الجمهور والى ذلك اشار الناظم
بقوله . وبانقطاع وبمعنى بل وفت . ان تك مما قيدت به خلت . ومن تقتضي مع
ذلك الاضراب استفهاما حقيقيا وهو الطلبي نحو قول العرب انها لابل ام شاء بالمد
والابل اسم جمع والشاء اسم جمع شاة في اللغة ولكنه جمع لا واحد له من لفظه قاله ابو
عثمان وشاء خبر لمبتدا محذوف اي بل اهي شاء فالهمزة داخلة على جملة وانما قدرنا بعدها
مبتدا لانها لا تدخل على المفرد لانها بمعنى بل الابتدائية وحرف الابتداء لا يدخل الا على جملة ومن
ثم كانت غير عاطفة عند الجمهور خلافا لابن جني وادعى ابن مالك انها قد تدخل على
المفرد وحمل قولهم انها لابل ام شاء على ظاهره دون تقدير مبتدا واستدل بانه قد سمع
ان هناك لابلا ام شاء بالنصب وهنا لا يعرف الا من جهته وان سلم فالتاويل ممكن بان تكون
متصلة وحذفت الهمزة او منقطعة وانتصب شاء بمحذوف اي ام ارى شاء او استفهاما
انكاريا كقوله تعالى ام له البنات ولكم البنون اي بل اله البنات اذ لو قدرت للاضراب

المحض لزم المحال وهو الاخبار بنسبة البنات اليه تعالى عن ذلك وقد لا تقتضيه اي لا تقتضي ام المنقطعة الاستفهام البتة لا حقيقيا ولا انكاريا نحو هل يستوي الاعمى والبصير ام هل تستوي الظلمات والنور اي بل هل تستوي ولا يقدر بل اهل لانه لا يدخل استفهام على استفهام ونحو قول الشاعر فليت سليمى في المنام ضجيعتي هنالك ام في جنة ام جهنم اي بل في جهنم ولا يقدر بل افي جهنم اذ لا معنى للاستفهام هنا لانه للتمني ومن نقل ابن الشجري عن جميع النحويين ان ام ابدا بمعنى بل والهمزة جميعا وان الكوفيين خالفوهم في ذلك انتهى وهذه الاية والبيت يشهدان للكوفيين فان ام فيهما بمعنى بل خاصة كما انها بمعنى الاستفهام خاصة في قول الاخطل كذبتك عينك ام رايت بواسط غلس الظلام من الرباب خيالا قال ابو عبيدة ان المعنى هل رايت واما او فانها بعد الطلب للتخيير بين المتعاطفين نحو تزوج زينب او اختها او للاباحة كجالس العلماء او الزهاد والفرق بينهما اي بين التخيير والاباحة امتناع الجمع بين المتعاطفين في التخيير فلا يجوز ان يجمع بين زينب واختها في النكاح لامتناع الجمع بين الاختين وجوازه اي الجمع بين المتعاطفين في الاباحة فيجوز ان يجمع بين العلماء والزهاد في المجالسة وبعد الخبر وهو مقابل الطلب اي الكلام الخبري الذي من شانه ان يحتمل التصديق والتكذيب للشك من المتكلم نحو لبثنا يوما او بعض يوم فلبثنا كلام خبري واو للشك من القائلين ذلك او للابهام على المخاطب نحو وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين فانا او اياكم لعلى هدى كلام خبري واو في ضلال مبين للابهام فيكون الشاهد في الثانية وقال في المغني الشاهد في الاولى وقال الدماميني الشاهد في الاولى والثانية والمعنى وان احد الفريقين منا ومنكم لثابت له احد الامرين كونه على هدى او كونه في ضلال مبين اخرج الكلام في صورة الاجمال مع العلم بان من وحد الله وعبده فهو على هدى وان من عبد غيره من جماد وغيره فهو في ضلال مبين انتهى او للتفصيل بالصاد المهملة بعد الاجمال نحو وقالوا كونوا هودا او نصارى فقالوا كلام خبري وهو مشتمل على الواو العائدة على اليهود والنصارى من ذكر الفريقين على الاجمال بالضمير العائد اليهما ثم فصل ما قاله كل فريق اي قالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى فاو للتفصيل لا الاجمال في فاعل قالوا وهو الواو او للتقسيم نحو الكلمة اسم او فعل او حرف قاله ابن مالك في الخلاصة واصلها وعدل عنه في التسهيل ومن ثم حد الى التعبير بالتجرد وللاضراب كبل مطلقا عند الكوفيين وابي علي الفارسي وابن برهان نحو انا اخرج ثم تقول او اقيم اضربت عن الخروج ثم اثبت الاقامة فكانك قلت لا بل اقيم حكي الفراء اذهب الى زيد او دع ذلك فلا تبرح اليوم نقله عنه في شرح الكافية ونقل ابن عصفور عن سيبويه انه اشترط في الاضراب بها شرطين تقدم نفي او نهي وتكرير العامل نحو لست زيدا او لست عمرا ولا تضرب زيدا ولا تضرب عمرا او تكون او بمعنى الواو عند الكوفيين والاخفش والجرمي ومنه لا عند امن اللبس كقوله وهو حميد بن ثور الهلالي قوم اذا سمعوا الصريخ رايتهم ما بين ملجم مهره او سافع اي وسافع لان البينية من المعاني النسبية التي لا يعطف فيها الا بالواو كما تقدم ويحتمل ان تكون او لاحد الامرين على بابها والمراد بين فريق ملجم او فريق سافع على حد اجلس بين العلماء او الزهاد والصريخ صوت المستصرخ والملجم هو جاعل اللجام

في محله من الفرس والسافع بالسين المهملة هو الاخذ بناصية فرسه ومنه لنسفعا بالناصية واما معاني اما اشار الناظم بقوله حتى الخ فتم باب او وابتدى واما اخت لها ايضا مما وربما عاقبت الواو واذا لم يلفظ بها والنص لابن مالك وزعم اكثر النحويين ان اما الثانية في الطلب والخبر فالاول نحو تزوج اما هندا واما اختها والثاني نحو جاءني اما زيد واما عمرو بمنزلة او في العطف والمعنى فتكون بعد الطلب للتخيير والاباحة وبعد الخبر للشك والابهام والتفصيل نحو اما شاكرا واما كفورا وانتصابهما على هذا على الحال المقدرة والى ذلك اشار الناظم بقوله ومثل او في القصد اما الثانية وقال ابو علي وابن كيسان وابن برهان يعني الباء والمنع من انما هي مثلها في المعنى فقط لا في العطف والمذكور هنا في باب العطف لما حسبه لحرفيه قاله ابن عصفور ووجه قولهم انها مجامعة للواو العاطفة لزوما والعاطف لا يدخل على العاطف واما قوله وهو سعد بن قرط لا الاحوص خلافا للجوهري يا ليتما امنا شالت نعامتها ايما الى جنة ايما الى نار فشاذ حذف الواو وكذلك فتح همزتها وابدال ميمها الاولى ياء شاذان ايضا على سبيل الاجتماع ولا فتحها لغة تميمية وقيسية واسدية وشالت نعامتها كناية عن موتها فان النعامة باطن القدم وشالت ارتفعت ومن مات ارتفعت رجلاه وانتكس راسه فظهرت نعامة قدمه ولا خلاف في ان اما الاولى غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول نحو قام اما زيد واما عمرو وبين احد معمولي العامل ومعموله الاخر نحو رايت اما زيدا واما عمرا واما لكن فعاطفة خلافا ليونس وتبعه ابن مالك في التسهيل وانما تعطف بشروطه ثلاثة افراد معطوفها وان تسبق بنفي او نهي عند الجمهور واليه اشار الناظم بقوله واولى لكن نفيا او نهيا وان لا تقترن بالواو عند الفارسي والاكثرين فالنفي نحو ما مررت برجل صالح لكن طالح بالجر سماعا فطالح عطف على صالح وقيل بالجر بعامل مقدر اي لكن مررت بطالح وجاز ابقاء عمل الجار بعد حذفه لقوة الدلالة عليه بتقدم ذكره والنهي نحو لا يقم زيد لكن عمرو وهي حرف ابتداء جيء به لمجرد افادة الاستدراك وليست عاطفة ان تلتها جملة لعدم افراد معطوفها كقوله وهو زهير بن ابي سلمى بضم السين ان ابن ورقاء لا تخشى بوادره لكن وقائعه في الحرب تنتظر فوقائعه مبتدأ وتنتظر خبره ولكن الداخلة على هذه الجملة حرف ابتداء وابن ورقاء بالمد هو الحارث الصيداوي وورقاء ابوه والبوادر جمع بادرة وهي الحدة او تلت لكن واوا فهي حرف ابتداء ايضا وليست عاطفة لان من شرط عطفها ان لا تقترن بالواو نحو ما كان محمد ابا احد من رجالكم ولكن رسول الله فلكن حرف ابتداء ورسول الله خبر لكان محذوفة اي ولكن كان رسول الله وليس رسول الله المنصوب معطوفا بالواو الداخلة على لكن على ابا احد من عطف مفرد على مفرد كما هو مذهب يونس من كون لكن حرف استدراك والعاطف الواو لان متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالسلب والايجاب لان المعطوف عليه هنا منفي والمعطوف موجب بخلاف الجملتين المتعاطفتين بالواو فيجوز تخالفهما ايجابا وسلبا نحو ما قام زيد وقام عمرو او قام زيد ولم يقم عمرو وزعم ابن ابي الربيع ان لكن حين اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة وانه ظاهر قول سيبويه او سبقت بايجاب نحو قام زيد لكن عمرو لم

نعم مثلا لكن عمرو ما ابتدا وابتدا المدعو عمرو ومبتدا ولم نعم خبره ولا الجوز لكن عمرو وجا لا زيد على انه معطوف
على زيد فهو ات تركه وهو النفي او النهي خلافا للكوفيين في اجازتهم ذلك وليس
بمسموع **واما بل فيعطف بها بشرطين افراد معطوفها وان تسبق بايجاب او امر**
او نفي او نهي ومعناها بعد الاولين وهما الايجاب والامر **سلب الحكم عما قبلها** حتى
كانه مسكوت عنه ولم يحكم عليه بشي **وجعله لما بعدها كقام زيد بل عمرو وليقم**
زيد بل عمرو وانقضا في المثالين ثابت لعمرو ومسلوب عن زيد **ومعناها بعد الاخيرين** وهما
النفي والنهي **تقرير حكم ما قبلها** من نفي او نهي على حالة **وجعل ضده لما بعدها كما ان**
لم يكن له كقوله ما كنت في منزل ربيع بل ارض لا يهتدي بها وانه لذا اشار
الناظم **بقوله.** وبل كلكن بعد مصحوبيها كلم اكن في مربع بل تيها فتقرير نفي
الكون في منزل الربيع عن نفسه وتثبت نفي الكون في ارض لا يهتدي بها **ولا تقم زيد**
بل عمرو فتقرر نهي زيد عن القيام وتامر عمرا بالقيام **واجاز المبرد** وعبد الوارث مع هذا
كونها ناقلة معنى النفي والنهي لما بعدها فتجوز على قوله وقول عبد الوارث
ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب **على معنى بل ما هو قاعدا** واستعمال العرب على
خلاف ما اجازاه ويلزمهما ان لا تعمل ما في ما بعدها لان شرط عملها بقاء النفي
مع المعمول وقد انتقل عنه **ومذهب الجمهور انها لا تفيد نقل حكم ما قبلها**
لما بعدها الا بعد الايجاب والامر والى ذلك اشار الناظم **بقوله.** وانقل
بها للثان حكم الاول في الخبر المثبت والامر الجلي **نحو قام زيد بل عمرو واضرب**
زيدا بل عمرا **قال المرادي** تبعا للشارح وهي في ذلك لازالة الحكم عما قبلها
حتى كانه مسكوت عنه وجعله لما بعدها انتهى ما نقله عمرو وقد زيد
والمامور بضربه عمرو دون زيد **وقد تزاد لا قبل بل لتوكيد الاضراب بعد**
الايجاب ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي **فالاول** كقوله. وجهك البدر
لا بل الشمس لولم يقض للشمس كسفة او افول **والثاني** كقوله. وما
هجرتك لا بل زادني شغفا هجر وبعد تراخي لا الى اجل **واما لا فيعطف بها**
بشروط ثلاثة **افراد معطوفها وان تسبق بايجاب او امر اتفاقا** **فالاول**
كهذا زيد لا عمرو **والثاني اضرب زيدا لا عمرا** زاد سيبويه **او نداء خلافا**
لابن سعدان في منعه ذلك وزعمه انه ليس من كلام العرب **نحو**
يا ابن اخي لا ابن عمي وان لا يصدق احد متعاطفيها على الاخر نص عليه
السهيلي في نتائج الفكر فقال وشرطها ان لا يكون الكلام الذي قبلها يتضمن
بمفهوم الخطاب نفي ما بعدها ونص عليه ايضا الابذي في شرح الجزولية
وزاد فيكون لا اولا للاثنا والثاني وتبعهما ابو حيان فقال للوضح **وهو حق فلا**
يجوز جاءني رجل لا زيد لان الرجل يصدق على زيد **ويجوز جاءني رجل لا امراة**
انه لا يصدق احدهما على الاخر قال البدر الدماميني ما ذكره السهيلي والابذي
مبني على صحة مفهوم اللقب ومن تقرر في الاصول انه غير معتبر على الصحيح مع
ان بعض المتاخرين استشكل منع مثل قام رجل لا زيد بانه مثل قام رجل وزيد
في صحة التركيب فلا امتنع قام رجل وزيد بمعنى عايته انه بعد لا ذلك ان اردت بالرجل

الاول

قوله واجاز المبرد وعبد الوارث مع هذا انها
تفيد النقل المذكور مع تقرير الحكم من نفي او نهي
لما قبلها وهذا لا يقول به المبرد وعبد الوارث واغا يقولان
ان المتبوع حينئذ كالمسكوت عنه او الحكم متحقق له وعلى
تقدير ما قلناه وهو مذهب المبرد انها بعد النفي
تفيد نفي الحكم عن التابع والمتبوع كالمسكوت او الحكم
متحقق الثبوت له بمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل ما جاء
عمرو مع عدم مجي عمرو متحقق ومجي زيد وعدم مجيئه على الاحتمال
او مجيئه محقق انتهى والحوان عن الشارح مع هذا او اد
به انها تفيد ما فاده في بعض التراكيب مع املاه في النفي
لان التقرير المذكور ولا تختص به عنهما بل يجوز خروجهما
عنه لما ذكر ونقل في المطول عن الجمهور انها بعد النفي تفيد
ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته وانتفائه عن
المتبوع بمعنى ما جاءني زيد بل عمرو ثبوت المجي لعمرو مع احتمال
مجي زيد وعدم مجيئه وهذا لا ينافي ما هنا وانها بعد
النفي والنهي تقرير الحكم على عمرو مذهب المبرد فليتامل

لا اول زيدا كان كعطف الشي على نفسه فاكيد اهلاما نع منه لانه فصل الاطناب
وان اردت بالرجل غير زيد كان كعطف الشي على غيره ولا مانع منه ويجي على
هذا التقرير مثل قام رجل لا زيد في صحة التركيب وان كان معناهما متعاكسين وبلعت
فيه مقال انتهى **وقال الزجاجي** في كتاب معاني الحروف **وان لا يكون المعطوف**
عليه معمولا لفعل ماض فلا يجوز عنده **جاءني زيد لا عمرو** وقال لان العامل يقدر بعد
العاطف ولا يقال لا جاء عمرو الا على الدعاء **ويرده** انه لو توقفت صحة العطف على
صحة تقدير العامل بعد العاطف لامتنع ليس زيد قائما ولا قاعدا في المغنى
وجوابه ان علة المنع عنده ترجع الى اللبس الخبر بالطلب وهو الدعاء وذلك
لا يتاتي في مسئلة ليس **وقال ابو حيان** انه لا يشترط تقدير العامل بعد العاطف بدليل
جواز اختصم زيد وعمرو ورايت اثنين زيدا وعمرا وان زيدا وعمرا قائمان **والدليل**
على صحة ما قلناه قول العرب جدك لا كدك في ليه نعيم بعقل جدك **وقوله**
وهو امرؤ القيس الكندي. **كان دثارا حلقت بلبونه عقاب تنوفى**
لا عقاب القواعل فعطف عقاب القواعل على عقاب تنوفي وهو فاعل بفعل
ماض وهو حلقت **والدثار** بالمثلثة اسم راع وحلقت ذهبت ولبونه بالاضافة
لا بل ذات اللبن وعقاب واحدة العقبان طائر معروف **وتنوفى** بعض اثنا المثناة
فوق والفا المجلولين مقصور للضرورة ثنية مشرفة **والقواعل** قال في القاموس
وقال في المغنى انه جبل عال والقواعل بالقاف وكسر العين المهملة جبال صغار **والمعنى**
كان هذا الراعي ذهبت بابله التي يرعاها عقاب من عقاب تنوفى لمطارتها بها
وارتفعت فهو لا يستطيع ردها ولا يطمع فيها لا عقاب هذه الجبال الصغار لعدم
ارتفاعها **واقتصر الناظم على قوله.** ولا نداء او امرا او اثباتا تلا **مفردا**
وما عطفت عليه معمولا مفرد فتلا وتلا اخبر لا والتقدير ولا تلا ندا او امرا او اثباتا
وايا ما تكن لا معطوفا على ذلك ما ظاهر المرادي منه هذا اذا لم تقترن بعاطف
ولم يكن مدخولها نعت لصفة لموصوف مذكور او خبرا او حالا فان اقترنت بعاطف نحو
جاء زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا ردا لما قبلها وليست عاطفة قاله في المغنى **وان**
كان مدخولها نعت لصفة لسابق او خبرا او حالا فليست عاطفة ووجب تكرارها
نحو انها بقرة لا فارض ولا بكر ونحو زيد لا شاعر ولا كاتب وجاء زيد لا ضاحكا ولا باكيا
قاله في المغنى **فصل يعطف على الظاهر والضمير المنفصل** مرفوعا
كان او منصوبا **والضمير المتصل المجرور بلا شرط** فالعطف على الظاهر **كقام زيد**
وعمرو والعطف على الضمير المنفصل المرفوع نحو انا وانت قائمان **و**للمنصوب نحو اياك
والاسد وعلى الضمير المتصل المنصوب **نحو جمعناكم والاولين** فالاولين معطوف على
الكاف والميم **ولا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستترا**
الا بعد توكيده بتوكيد لفظي مراد فيه بان يكون **بضمير منفصل نحو لقد كنتم**
انتم واباؤكم ونحو اسكن انت وزوجك الجنة في احد الوجهين او بتوكيد معنوي
كقوله. ذعرتم اجمعون ومن يليكم برؤيتنا وكنا الظافرينا **او بعد وجود**
فاصل اي فاصل كان بين المتبوع وهو المعطوف عليه **والتابع** وهو المعطوف **نحو**

بين خلوفها ومن صلي فمن صلي معطوف على الواو في بين خلوفها والفاصل بينهما الهاء
او وجود فصل بلا النافية بين العاطف والمعطوف وهو حرف العطف والمعطوف فيكتفي به
عن الفصل بين المتعاطفين نحو ما اشركنا ولا اباؤنا فاباؤنا معطوف على نا ولا فاصلة
بين العاطف وهو الواو والمعطوف وهو اباؤنا وقد اجتمع الفصلان الفصل بالتوكيد بين
التابع والمتبوع والفصل بلا بين العاطف والمعطوف في نحو ما لم تعلموا انتم ولا اباؤكم
فاباؤكم معطوف على الواو في تعلموا وفصل بينهما بالتوكيد بانتم والفصل بلا بين الواو واباؤكم
مفوت ذكر ذلك وقد الى ذلك اشار الناظم بقوله. وان على ضمير رفع متصل عطفت فافصل
بالضمير المنفصل او فاصل ما ويضعف العطف على الضمير المرفوع المتصل بدون ذلك لانه
يوهم العطف على عامل الضمير لان الضمير المرفوع المتصل نزل من عامله منزلة الجزء كمررت
برجل سواء والعدم بالرفع عطفا على الضمير المستتر في سواء لانه مؤول بمستو اي
مستو هو والعدم وليس بينهما فصل وهو فاش في الشعر وقد اليه اشار الناظم بقوله
وبلا فصل يرد في النظم فاشيا كقوله وهو حجة على جمهور لا خفض ورجا الاخيطل
من سفاهة رايه ما لم يكن واب له لينالا. فعطف اب على الضمير المستتر في يكن ولم يكن
بينهما فاصل وقد اما ما رواه البخاري في صحيحه من قوله صلى الله عليه وسلم
كنت وابو بكر وعمر وفعلت وابو بكر وعمر وانطلقت وابو بكر وعمر من غير فصل فيحتمل انه
مروي بالمعنى ولا يكثر العطف على الضمير المخفوض الا باعادة الخافض وقد اليه اشار
الناظم بقوله. وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازما قد جعلا. حرفا
كان الخافض او اسما سواء كان مخفوض الاسم مرفوع المحل كقيامك او منصوبه
كضربك اذا قدرت الكاف مفعولا به ام كان لا محل له من رفع او نصب كغلامك فالحرف
نحو فقال لها وللارض فالارض معطوفة على الهاء المخفوضة باللام واعيدت مع المعطوف
وقد الاسم نحو قالوا نعبد الهك واله ابائك فابائك معطوف على الكاف المخفوضة
باضافة اله اليه واعيد المضاف وهو اله مع المعطوف وقد لا اصل فقال لها والارض
ونعبد الهك وابائك وقد انما اعيد الخافض فيهما لان الضمير المخفوض كالتنوين في شدة اللزوم
فانه الخوفي وكما لا يعطف على التنوين لشدة لزومه لا يعطف على ما اشبهه وليس
عود الخافض بلازم وفاقا ليونس والاخفش والكوفيين وتبعهم الناظم فقال
وليس عندي لازما اذ قد اتى في النظم والنثر الصحيح مثبتا. بقراءة ابن عباس
والحسن البصري وغيرهما لحمزة تساءلون به والارحام بالخفض عطفا على الهاء
المخفوضة بالباء وحكاية قطرب عن العرب ما فيها غيره وفرسه بالخفض عطفا على
الهاء المخفوضة باضافة غير اليه وليس في القراءة والحكاية اعادة خافض اما في الاولى
وامضا في الثانية قيل ويحتمل ان يكون منه اي من العطف على الضمير المخفوض من غير
اعادة خافض وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام فالمسجد الحرام عطف على
الهاء المخفوضة بالباء ولو اعيدت لقيل وبالمسجد الحرام اذ ليس العطف على السبيل المخفوض
بعن خلافا للزمخشري لانه صلة الصد وهو صد فانه متعلق به وقد عطف عليه اي
على الصد كفر والقاعدة انه لا يعطف على الصدر حتى تكمل معمولاته فلو عطف
المسجد الحرام على السبيل لكان من جملة معمولات صد لان المعطوف على معمول الصدر من جملة

معمولاته

معمولاته ومتى كان للصدر معمولات لا يعطف عليه الا بعد تمامها فلما عطف عليه علمنا
انه ليس من جملة معمولاته وانه معطوف على الهاء في به اذ ليس معنا سواهما وقد انتفى احدهما
فتعين الاخر لا يقال الخفض ممنوع لجواز ان يكون معمولا للصدر بحرف وقد التقدير وصد عن
المسجد الحرام لانا نقول المصدر لا يعمل محذوفا وما غير المخفف وان كان بعضهم نقله
عن سيبويه قال في المغني وقد الصواب ان خفض المسجد بباء محذوفة لدلالة ما قبلها عليها
لا بالعطف ومجموع الجار والمجرور عطف على به انتهى ويعطف الفعل على الفعل
بشرط اتحاد زمانيهما في المضي والاستقبال سواء اتحد نوعهما في الفعلية كان يكونا
مضارعين او ماضيين ولا يشترط اتحادهما في المادة نحو لنحيي به بلدة ميتا ونسقيه
فنسقيه معطوف على لنحيي بدليل ظهور النصب في نسقيه ونحو وان تؤمنوا
وتتقوا يؤتكم اجوركم ولا يسألكم اموالكم فعطف تتقوا على تؤمنوا ويسألكم
على يؤتكم من عطف الشرط على الشرط والجواب على الجواب بدليل ظهور الجزم فيها وقد نحو
قام وقعد اخوك ام اختلفا نوعا فيعطف الماضي على المضارع وعكسه فالاول
نحو يقدم قومه يوم القيامة فاوردهم النار فاورد معطوف على يقدم وزمانهما
مستقبل وقد الثاني نحو تبارك الذي ان شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات الاية
وتمامها تجري من تحتها الانهار ويجعل لك قصورا فعطف يجعل وهو مضارع على جعل
وهو ماض لاتحاد زمانيهما في الاستقبال وقد الى ذلك اشار الناظم بقوله. وعطف
الفعل على الفعل يصح. ويعطف الفعل ماضيا كان او مضارعا على الاسم المشبه
له في المعنى نحو فالمغيرات صبحا فاثرن ونحو صافات ويقبضن فعطف
فاثرن وهو ماض على المغيرات وهو اسم فاعل مشبه للفعل في المعنى لانه في تاويل
واللاتي اغرن وعطف في الثانية يقبضن وهو مضارع على صافات لانها في معنى يصففن
قيل والذي حسن ذلك تاويل يقبض بقابضات واثرن بمثيرات ويجوز العكس وهو عطف
الاسم المشبه للفعل في المعنى على الفعل الماضي والمضارع كقوله. يا رب بيضاء من العواهج
ام صبي قد حبا او دارج. فعطف دارج على حبا لتناول دارج بدرج او حبا بحاب
والعواهج جمع عوهج وهي في الاصل الطويلة العنق من الظباء والنوق والمراد بها هنا
المراة التامة الخلق ويجوز في ام الجر على البدلية من بيضاء والرفع على الخبر لمبتدا محذوف
والجر ونصبها على القطع وقد قول العيني ام صبي بالنصب عطف بيان لبيضاء فيه نظر
لان بيضاء مجرورة برب لا منصوبة وفتحتها نائبة عن الكسرة لانها غير منصرفة لالف
التانيث الممدودة وجعل منه اي جعل الناظم في شرح التسهيل من عطف الاسم على
الفعل يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي فقدر مخرج معطوفا على يخرج لتناول
مخرج بيخرج وقدر الزمخشري عطفه مخرج على فالق فيكون من عطف الاسم على
الاسم وقد لكل منهما مرجح فرجح الاول بسلامته من الفصل بين المتعاطفين بجملة وذكر
الشيء ومقابله وقد مرجح الثاني عدم التاويل والتوافق بين نوعي المتعاطفين وقد الى
ذلك اشار الناظم بقوله. واعطف على اسم شبه فعل فعلا. وعكسا استعمل تجده
سهلا. فصل تختص الفاء والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما لدليل
وتشاركهما في ذلك ام المتصلة. مثاله في الفاء ان اضرب بعصاك الحجر فانبجست

اي بضرب ما نبحث وهذا الفعل المجزوم معطوفا على اوحينا من قوله تعالى في سورة الاعراف واوحينا الى موسى اذ استسقاه قومه ان اضرب بعصاك الحجر فانبجست فانبجست معطوفا على اضرب المجزوم ووقع في بعض النسخ مكان فانبجست وانفجرت اي فضرب فانفجرت وهذا الفعل المجزوم معطوفا على اوحينا وهو سهو لان انفجرت في البقرة وليس في ايتها ان ولا اوحينا وتلاوتها واذ استسقى موسى لقومه فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت وتسمى الفا العاطفة على مقدر فصيحة ومثاله في الواو قوله وهو النابغة الزبياني فما كان بين الخير لو جاء سالما ابو حجر الا ليال قلائل بحذف الواو ومعطوفها اي بين الخير وبيني وابو حجر بضم الحاء المهملة والجيم كنية النعمان بن الحارث الغساني وقولهم راكب الناقة طليحان مصطحبان بحذف المبتدا وما عطف عليه في التقدير اي راكب الناقة والناقة طليحان بحذف المعطوف مع العاطف بدليل تثنية الخبر ولا امرء ويحتمل ان يكون الاصل احد طليحان فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه كما قاله الموضح في شرح بانت سعاد فلا دليل فيه والطليح بفتح الطاء المهملة وكسر اللام واخره حاء مهملة من قولهم طلح البعير اذا اعيا ومثاله في ام قول ابي ذويب فما ادري ارشد طلابها قال ابو الفتح اي فما ادري ارشد ام غي بحذف ام ومعطوفها واقتصر الموضح على ذكر الفا والواو وتبعا لقول الناظم والفا قد تحذف مع ما عطفت والواو اذ لا لبس وتختص الواو بجواز عطفها عاملا قد حذف وبقي معموله مرفوعا كان نحو اسكن انت وزوجك فزوجك فاعل بفعل محذوف معطوف على اسكن اي وليسكن زوجك فهو من عطف الامر على الامر او منصوبا نحو والذين تبوؤا الدار والايمان فالايمان مفعول بفعل محذوف معطوف على تبوؤا اي والفوا الايمان فهو من عطف جملة على جملة او مجرورا نحو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة فبيضاء مجرور بمضاف محذوف معطوف على كل اي ولا كل بيضاء وانما لم يجعل العطف فيهن اي في الامثلة الثلاثة على الموجود في الكلام بدون حذف لما يلزم في المثال الاول وهو اسكن انت وزوجك الجنة من رفع فعل الامر وهو اسكن للاسم الظاهر وهو زوجك بيان الملازمة انه لو جعل زوجك معطوفا على فاعل اسكن المستتر فيه لكان شريكه في عامله والامر بالصيغة لا يرفع ظاهرا فلا يعطف على فاعله ظاهر وقد يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل ورب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالا كالحاج عن غيره يصلي عنه ركعتي الطواف ولو صلى احد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح كما قاله في المغني وفي التسهيل لا يشترط في صحة العطف وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه انتهى ولو سلم فاجتماع حذف الفعل وحذف فاعله لا يمتنع كما سياتي له في باب التمييز وفيما سبق من التنزيل عليه وبما يلزم في المثال الثاني وهو تبوؤا الدار والايمان من كون الايمان متبوءا بيان الملازمة انه لو جعل الايمان معطوفا على الدار لكان معمولا لتبوؤا لان المعطوف يشارك المعطوف عليه في عامله وهو فاسد من جهة المعنى لان الايمان لا يتبوء وانما يتبوء المنزل اذ التبوء التهيئ يقال بوا له

منزلا اي هياته له وفي اعراب الحوفي في سورة آل عمران يقال تبوأ فلان الدار اذا الزمها انتهى فعلى هذا يصح العطف ولا يحتاج الى تقدير عامل اخر وبما يلزم في المثال الثالث وهو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة العطف على معمولي عاملين مختلفين بيان الملازمة ان سوداء معمول لكل وتمرة معمول لما فلو عطفت بيضاء على سوداء وشحمة على تمرة لزم العطف على معمولي عاملين وذلك لا يجوز على الاصح عند سيبويه والاكثرين واجاز الاخفش العطف على معمولي عاملين ان كان احدهما جارا واتصل المعطوف بالعاطف او انفصل بلا كهذا المثال وقيل يجوز مطلقا حكاه الفارسي وابن الحاجب عن الفراء ولا في التسهيل المنع مطلقا لان العاطف حرف ضعيف لا ينوب عن عاملين قاله في المغني والحق جواز العطف على معمولي عاملين في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو انتهى واتفقوا على انه لا يجوز العطف على معمولي عاملين مختلفين في تاخر المجرور عن المرفوع او المنصوب فلا يقال ان خالدا في الدار وبكرا الحجرة وان زيدا في الدار وعمرا الحجرة للفصل بين نائب الجار وهو العاطف والمجرور قاله السيد عبد الله والحذف في المثال الثاني كون الايمان مفعولا معه لعدم الفائدة في تقييد الانصار المهاجرين بمصاحبة الايمان اذ هو امر معلوم والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله وهي انفردت بعطف عامل مزال قد بقي معموله دفعا لوهم اتقي ويجوز حذف المعطوف عليه بالواو والفا وام المتصلة فالاول وهو حذف المعطوف عليه بالواو كقول بعضهم وبك واهلا وسهلا جوابا لمن قال له مرحبا بك الواو الاولى تعطف جميع الكلام على كلام المتكلم الاول والواو الثانية عاطفة على مرحبا المقدرة فهي تعطف المفردات وهي محل الاستشهاد قاله في الحواشي والتقدير ومرحبا بك واهلا فبك متعلق بمرحبا واهلا معطوف على مرحبا والثاني وهو حذف المعطوف عليه بالفا وهو خاص بالجمل نحو افنضرب عنكم الذكر صفحا فجملة نضرب معطوفة على جملة محذوفة اي انهملكم فنضرب عنكم الذكر صفحا ونحو افلم يروا الى ما بين ايديهم وما خلفهم فجملة لم يروا معطوفة على جملة محذوفة اي اعموا فلم يروا وظاهره ان الفا عطفت على جملة مقدرة بينها وبين الهمزة وان الهمزة في محلها الاصلي وهو قول الزمخشري وطايفة ومذهب سيبويه والجمهور ان الهمزة مقدمة من تاخير تنبيها على اصالتها في التصدير ومحلها الاصلي بعد الفا والاصل فانضرب فالم يروا والثالث وهو حذف المعطوف عليه بام المتصلة نحو ام حسبتم ان تدخلوا الجنة اي اعلمتم ان الجنة حفت بالمكاره ام حسبتم والى ذلك اشار الناظم بقوله وحذف متبوع بدا هنا استبح هذا باب البدل هذه التسمية للبصريين واختلف في تسميته عند الكوفيين فقال الاخفش يسمونه الترجمة والتبيين وقال ابن كيسان يسمونه التكرير والغرض منه ان يذكر الاسم مقصودا بالنسبة بعد التوطية لذكره بالتسمية بتلك النسبة الى ما قبله لافادة توكيد الحكم وتقريره ولذلك يقولون البدل في حكم تكرير العامل وقولهم المبدل منه في حكم الطرح انما يعنون به من جهة المعنى غالبا دون اللفظ بدليل جواز ضربت زيدا يده اذ لو لم يعتد بزيد

اصطلاحا كان للضمير ما يعود اليه و البدل لغة العوض و اصطلاحا هو التابع المقصود
بالحكم المنسوب الى متبوعه نفيا او اثباتا بلا واسطة هذا معنى قول النظم التابع المقصود
بالحكم بلا واسطة هو المسمى بدلا فخرج بالفصل الاول وهو المقصود بالحكم ثلاثة توابع
النعت والبيان والتوكيد فانها مكملات للمقصود بالحكم وهو متبوعها وليست مقصودات
بالحكم واما النسق فثلاثة انواع احدها ما ليس مقصودا بالحكم اصلا وهو المعطوف
بلا بعد الايجاب وببل بعد النفي كجاء زيد لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو او لكن عمرو واما الاول
وهو المعطوف بلا فواضح امره لان الحكم السابق وهو اثبات المجيء لزيد منفي
عنه بلا واما الاخيران وهما المعطوف ببل والمعطوف بلكن بعد النفي فلان الحكم
السابق هو نفي المجيء والمقصود به انما هو الاول دون الثاني النوع الثاني ما هو
مقصود بالحكم هو وما قبله فيصدق عليه انه مقصود بالحكم لا انه هو المقصود
به وحده وذلك كالمعطوف بالواو اثباتا او نفيا نحو جاء زيد وعمرو وما جاء زيد ولا عمرو
وهذان النوعان وهما الاول والثاني خارجان بما خرج به النعت والتوكيد والبيان
اما الاول فلان المقصود بالحكم انما هو المتبوع و اما الثاني فلان التابع ليس هو المقصود
بالحكم وحده والنوع الثالث ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله وهذا هو المعطوف
ببل ولكن بعد الاثبات نحو جاءني زيد بل عمرو او لكن عمرو وفي بعض النسخ ذكر لكن بعد
بل وهو انما يتمشى على قول الكوفيين وهذا النوع خارج بقولنا بلا واسطة
وسلم الحد بذلك للبدل واذا تاملت ما ذكرته في تفسير هذا الحد وما ذكره الناظم
وابنه ومن قلدهما من شراح النظم وغيره علمت انهم عن اصابة الغرض بمعزل واقسام
البدل اربعة اشار اليها الناظم بقوله مطابقا او بعضا او ما يشتمل عليه يلفى
او كمعطوف ببل الاول بدل كل من كل وهو بدل الشيء مما هو طبق معناه نحو اهدنا
الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم فصراط الذين بدل من الصراط المستقيم بدل كل من
كل وسماه الناظم في النظم البدل المطابق وخالف الجماعة في تسميته بدل كل من كل
لوقوعه في اسم الله تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله فيمن قرا بالجر فالله بدل
من العزيز بدل مطابق ولا يقال فيه بدل كل من كل وانما لم يقل له لان كلا انما يطلق على
ما يقبل التجزي ويعتبر الاطلاق بدل كل على ذي اجزاء وذلك ممتنع هنا لان الله تعالى منزه
عنه لذلك ولا يحتاج البدل المطابق الى ضمير يربطه بالمبدل منه لانه نفس المبدل منه في المعنى
كما ان الجملة التي هي نفس المبتدا في المعنى لا تحتاج لرابط والثاني بدل بعض من كل
وهو بدل الجزء من كله قليلا كان ذلك الجزء بالنسبة الى الباقي من المبدل منه او مساويا
له او اكثر منه كاكلت الرغيف ثلثه فالثلث اقل من الباقي وهو الثلثان او نصفه
فالنصف مساو للنصف الباقي او ثلثيه فالثلثان اكثر من الثلث الباقي وذهب
الكسائي وهشام الى ان البعض لا يقع الا على ما دون النصف فلا يسمى اكلت الرغيف نصفه
او ثلثيه او اكثر بدل بعض عندهما ولا بد في بدل البعض من اتصاله بضمير يرجع الى
المبدل منه يربط البعض بكله مذكور لذا الضمير متصل بالبدل او بغيره فالاول كالامثلة
المذكورة في قوله ثلثه او نصفه او ثلثيه والثاني كقوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم
فكثير بدل من الواو ولا ودي مفعم والواو الثانية عائدة على كثير لانه مقدم رتبة والاصل

والله

والله اعلم ثم عموا كثير منهم وصموا و الذي حملنا على ذلك انا لو جعلناه بدلا من الواوين معا
لزم توارد عاملين على معمول واحد و ان جعلناه بدلا من احدهما وبدل الاخر محذوف فهو
متوقف على اجازة حذف البدل و ان جعلناه بدلا من الواو الثانية فقط بقيت الاولى
معبثة و ان جعلناه مبتدا والجملة قبله خبره فقال البيضاوي انه ضعيف لان تقديم الخبر
في مثله ممتنع انتهى و ان جعلناه فاعلا لاحد الفعلين على سبيل التنازع ففيه ضعف
من وجهين احدهما انه يجري على لغة اكلوني البراغيث و الثاني انه يجب ان يقدر في العامل
المهمل ضمير مستتر راجع الى كثير و وجوب استتار الضمير في مثل ذلك ليس من غرائب العربية
كما قاله في المغني و ان جعلناه خبر مبتدا محذوف والتقدير العمي والصم كثير منهم فهو تكلف
او مقدر كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فمن
استطاع بدل من الناس بدل بعض من كل والضمير العائد على المبدل منه مقدر اي منهم قال ابن اياز
قال النحويون من استطاع بدل بعض وقال ابن برهان بدل كل واحتج بان المراد بالناس بعض
المستطيع فهو عام اريد به خاص لان الله عز وجل لا يكلف الحج من لا يستطيع انتهى وقال
الموضح في الحواشي والجماعة يقولون عام مخصوص ولا ضم لان الكلام باخره ومقصوده وليس
بظاهره العموم من غير نظر الى مقصوده والحق انهما محتملان انتهى وقال الكسائي من شرطية
وجوابها محذوف والتقدير من استطاع فليحج ورد بانه لا حاجة الى الحذف مع امكان تمام
الكلام وقال ابن السيد من فاعل بحج والمصدر مضاف الى مفعوله ورد بانه يقتضي انه يجب على
جميع الناس ان مستطيعهم يحج وذلك باطل والثالث بدل الاشتمال واختلف في المشتمل
في بدل الاشتمال فقال الرماني هو الاول واختاره في التسهيل وعلله الجزولي بان الثاني
اما صفة للاول كاعجبتني الجارية حسنها او مكتسب منه صفة نحو سلب زيد ماله فان الاول
اكتسب من الثاني كونه مالكا ورد بانه يلزم منه ان يجيز ضربت زيدا عبده على الاشتمال
وهم قد منعوا ذلك قاله ابو حيان في التذكرة وقال الفارسي في الحجة المشتمل هو الثاني
قال ابن النحاس في زيد ثوبه ورد بسرق زيد فرسه وقيل لا اشتمال لاحدهما على الاخر
وانما المشتمل المسند الى الاول على معنى ان الاسناد الى الاول لا يكتفي به من جهة المعنى وانما
اسند اليه على قصد غيره مما يتعلق به ويكون المعنى مشتملا بغير الاول وهذا القول المختار
عند ابن ابي وابو العباس وهذا لا يجوز ضربت زيدا عبده على الاشتمال لا كتفاء المسند بالاول
وهذا المذهب قيل انه التحقيق وانه الذي نصره الاستاذ ابو اسحاق بن ملكون وقال
ان النحويين يعني اكثرهم لم يجيزوا عند كل لا فصاح ولم يتوعبوا كل لا يصح فلذلك اختاره
الموضح وقال وهو بدل الشيء من شيء يشتمل عامله على معناه اشتمالا بطريق
الاجمال قال في الحواشي هذا هو الذي يظهر وبه قال المبرد وابن ابي وابن جني وابن
الباذش وابن الابرش وابو ابي العافية وابن ملكون وذلك كاعجبني زيد علمه او حسنه
او كلامه فان اعجبنا مشتمل على زيد نظرا للمجاز وعلى علمه وحسنه وكلامه
نظرا للحقيقة وكذلك سرق زيد ثوبه او فرسه فان زيدا مسروق مجازا والثوب
والفرس مسروقان حقيقة وهذا مطرد فان قلت مما تضمن
بقوله تعالى يسالونك عن الشهر الحرام قتال فيه قلت كلمة عن
دالة على المجاوزة والسؤال متجاوز عنه الى الشهر والى القتال بطريق الحقيقة

والمجاز كما بيناه فلا اشكال فيهما انتهى ومع ذلك لم يرد عليه زيد ماله كثير اذا اعرب ماله بدلا من زيد لا ان تقول الا بدلا مشتملا على زيد مجازا او على ماله حقيقة وافاد بقوله او اشتمل ان بدل الاشتمال تارة يكون مصدرا وتارة يكون غيره، واذا كان مصدرا فتارة يكون مكتسبا كالعلم وتارة يكون غير مكتسب وغير المكتسب تارة يكون لازما كالحسن وتارة يكون معارضا كالكلام وغير المصدر تارة يكون مشتملا اشتمال الظرف على المظروف كالثوب وتارة لا يكون كذلك كالعرض ونحوه وبدا بالمصدر لانه الاكثر وبدل الاشتمال امره في الضمير الرابط له بالمبدل منه كامر بدل البعض ثم تارة يكون مذكورا وتارة يكون مقدرا فمثال المذكور المتصل بالبدل ما تقدم من الامثلة ومثال المنفصل بغير البدل قوله تعالى يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه فقتال بدل الاشتمال من الشهر والرابط بينهما الهاء المجرورة بفي ومثال الضمير المقدر قتل اصحاب الاخدود النار فالنار بدل من الاخدود ثم اختلف في تقدير الرابط فقيل المحذوف منفصل بغير البدل اي النار فيه وهو قول البصريين وقيل لا حذف وال خلف عن الضمير وهو قول الكوفيين والاخدود شق في الارض واصحابه ثلاثة انطيانوس الرومي بالشام وبختنصر بفارس ويوسف ذو نواس بنجران شق كل واحد منهم شقا عظيما في الارض طوله اربعون ذراعا وعرضه اثنا عشر ذراعا وهو الاخدود وملاه نارا وقالوا من لم يكفر القي فيه ومن كفر ترك قاله الكواشي وهذه الابدال الثلاثة مسموعة وزعم السهيلي ان بدل البعض والاشتمال من بدل الكل قال وذلك ان العرب تحذف المضاف فاذا قالوا اكلت الرغيف ثلثه واعجبني زيد علمه فالمعنى اكلت بعض الرغيف واعجبني وصف زيد ثم ابدل من البعض والوصف ثم حذفا للدليل عليهما

و الرابع البدل المباين للمبدل منه وهو ثلاثة اقسام لانه لا بد ان يكون مقصودا بالحكم كما تقدم في الحد لا الاول وهو المبدل منه ان لم يكن مقصودا البتة ولكن سبق اليه اللسان فهو بدل الغلط اي بدل عن اللفظ الذي هو غلط لا ان البدل نفسه هو الغلط كما قد يتوهم من ظاهر اللفظ وان كان الاول مقصودا فان تبين بعد ذكره فساد قصده فبدل نسيان اي بدل شيء ذكر نسيانا وقد ظهر من هذا التقرير ان الغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق بالجنان وهو القلب والناظم في قوله في النظم ودون قصد غلط به سلب وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما فسموا النوعين بدل غلط قال ابن عصفور وهذان النوعان جائزان قياسا ولم يرد بهما سماع وان كان قصد كل واحد منهما صحيحا فبدل الاضراب واليه اشار الناظم بقوله وذا للاضراب اعز ان قصدا صحب ويسمى ايضا بدل البداء بالدال المهملة والمد قال ابن عصفور وهذا النوع مختلف فيه فقيل بدل ابتداء وقيل معطوف حذف عاطفه قال في المغني وهو الاولى لانه لم يثبت حذفها ومثل الناظم في النظم خذ نبلا مدى محتمل للثلاثة وهي الغلط والنسيان والبداء وذلك باختلاف التقادير بحسب الارادة وذلك لان النبل اسم جمع للسهم والمدى بالضم جمع مدية وهي السكين وان كان المتكلم بقوله خذ نبلا مدى انما اراد الامر باخذ المدى فسبقه لسانه الى النبل فبدل غلط وان كان اراد الامر باخذ النبل ابتداء ثم تبين فساد تلك الارادة وان الصواب الامر باخذ المدى فبدل نسيان وان كان اراد الاول وهو الامر

باخذ النبل ثم اضرب عنه الى الامر باخذ المدى وجعل الاول وهو الامر باخذ النبل في حكم المتروك فبدل اضراب وبداء لانه اضرب عن الاول الى الاخر حين بدا له الامر الثاني والاحسن فيهن ان يؤتى ببل لئلا يتوهم ارادة الصفة اي بلا خلاف كما تقول رايت رجلا حمارا اي بل حمارا او بل بعيرا

فصل بدل الظاهر من الظاهر كما تقدم و ذهب ابن مالك في التسهيل الى انه لا يبدل المضمر من المضمر وقوفا مع السماع ونحو قمت انت ورايتك انت ومررت بك انت توكيد اتفاقا من البصريين والكوفيين وكذلك نحو رايتك اياك توكيد عند الكوفيين والناظم لا بدل خلافا للبصريين قال الناظم في شرح التسهيل وقول الكوفيين عندي اصح لان نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل نحو فعلت انت والمرفوع توكيد باجماع فليكن المنصوب توكيدا فان الفرق بينهما تحكم بلا دليل قال الشاطبي والظاهر مذهب البصريين لما ثبت عن العرب انها اذا ارادت التوكيد اتت بالضمير المرفوع المنفصل فقالت جئت انت ورايتك انت ومررت بك انت واذا ارادت البدل وافقت بين التابع والمتبوع فقالت جئت انت ورايتك اياك ومررت بك بك فيجتمع لفظ التوكيد والبدل في المرفوع ويختلف في غيره هكذا نقله سيبويه عن العرب ونقله عنه غيره بالقبول وهم المؤتمنون على ما ينقلون لانهم شاهدوا العرب وعرفوا مقاصدها فلا يعارض هذا بقياس بان يقال ان نسبة المنفصل الى المتصل الى اخر ما قاله ابن مالك انتهى بلفظه و ذهب في التسهيل ايضا الى انه لا يبدل مضمر من ظاهر وقال في شرحه والحق عندي ان يكون نحو رايت زيدا اياه من وضع النحويين وليس بمسموع من كلام العرب لا نثرا ولا نظما ولو سمع كان توكيدا [illegible] وهو ابدال الظاهر من المضمر مطلقا في جميع انواع البدل سواء كان بدل كل ام بعض ام اشتمال ام اضراب ان كان الضمير المبدل منه لغائب نحو واسروا النجوى الذين ظلموا فالذين ظلموا بدل من الواو في اسروا بدل كل من كل في احد الاوجه المذكورة فيه وقيل الذين ظلموا مبتدأ مؤخر وجملة واسروا النجوى خبر مقدم وقيل الذين ظلموا فاعل اسروا والواو حرف دال على الجمع لا ضمير كما تقدم في باب الفاعل وكذا يجوز ابدال الظاهر من المضمر ان كان الضمير المبدل منه لحاضر متكلم او مخاطب بشرط ان يكون الظاهر بدل بعض من كل كقوله. اوعدني بالسجن والاداهم رجلي فرجلي شثنة المناسم فرجلي الاولى بدل من ياء المتكلم بدل بعض من كل او كاعجبتني وجهك فوجهك مرفوع بدل البدلية من تاء المخاطب بدل بعض من كل وقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الاخر فلمن الموصولة المجرورة باللام بدل من ضمير المخاطبين المجرور باللام واعيدت اللام مع البدل للفصل او يكون بدل اشتمال كاعجبتني كلامك فكلامك بالرفع بدل اشتمال من تاء المخاطب وقول الشاعر وهو النابغة الجعدي بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا وانا لنرجو فوق ذلك مظهرا. فمجدنا وسناؤنا بدل اشتمال من ضمير المتكلم وهو نا او يكون بدل كل مفيد للاحاطة والشمول كالتوكيد نحو ربنا انزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيدا لاولنا واخرنا فلاولنا واخرنا بدل كل من الضمير المجرور باللام ولذلك اعيدت اللام مع البدل والى ذلك اشار الناظم

بقوله. ومن ضمير الحاضر الظاهر لا تبدله الا ما احاطة جلا او اقتضى بعضا او اشتمالا
ويتبع ابدال الظاهر من المضمر بدل كل ان لم يفد الاحاطة اي لا يفيدها خلافا للاخفش فانه
اجاز تبعا للكوفيين رايتك زيدا على ان زيدا بدل من الكاف وراتني عمرا على ان عمرا
بدل من الياء وسمع الكسائي اليك ابي عبد الله وقال الشاعر. بكم قريش كفينا كل معضلة.
وام نهج الهدى من كان ضليلا. فصل يبدل كل من الاسم والفعل والجملة من مثله
فالاسم كما تقدم في الاقسام الاربعة والفعل ذكر له عن الشاطبي انه اجاز زيادة بيان
لا او بعض الكل كقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف فيضاعف بدل من
يلق بدل الكل قال الخليل لان مضاعفة العذاب هي نفس الاثام وبدل البعض نحو ان تصل
تسجد لله يرحمك فتسجد بدل من تصل بدل بعض من كل وبدل الاشتمال كقوله. ان على
الله ان تبايعا. تؤخذ كرها او تجيء طائعا. لان الاخذ كرها والمجيء طائعا من صفات المبايعة
وبدل الاضراب والغلط نحو ان تطعم زيدا تكسه اكرمه انتهى كلام الشاطبي ملخصا ولم
اخل بحث قول النظم. وبدل البعض من الفعل والجملة كذلك لا في بدل الكل نحو قعدت جلست
في دار زيد فانه لا يعتبر به لانه انما يتميز عن التوكيد بمغايرة اللفظين وكون المقصود هو الثاني
وهو لا يتحقق في الجمل لا سيما التي لا محل لها من الاعراب قاله التفتازاني في شرح التلخيص
وبدل البعض كقوله تعالى امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون
فجملة امدكم الثانية اخص من الاولى باعتبار متعلقيهما فتكون داخلة في الاولى لان ما تعلمون
يشمل الانعام وغيرها وبدل الاشتمال كقوله. اقول له ارحل لا تقيمن عندنا. والا فكن
في السر والجهر مسلما. فلا تقيمن عندنا بدل اشتمال من ارحل لما بينهما من الملابسة اللزومية
وليس توكيدا له لاختلاف لفظيهما ولا بدل بعض لعدم دخوله في الاول ولا بدل كل لعدم الاعتراف
به كما تقدم ولا غلط لوقوعه في الفصيح وبدل الغلط كغيره. والفرق بين بدل الفعل
بدل الفعل وحده والجملة ان الفعل يتبع ما قبله في اعرابه لفظا او تقديرا والجملة تتبع
ما قبلها محلا ان كان له محل والا فاطلاق التبعية عليها مجاز اذ التابع كل ثان اعرب باعراب
سابقه الحاصل والمتجدد وسكتوا عن اشتراط الضمير في بدل البعض والاشتمال في الافعال
والجمل لتعذر عود الضمير عليها وقد تبدل الجملة من المفرد بدل كل كقوله وهو الفرزدق
الى الله اشكو بالمدينة حاجة وبالشام اخرى كيف يلتقيان. ابدل جملة
كيف يلتقيان من حاجة واخرى وهما مفردان قاله ابن جني واما في ذلك لرجوع
الجملة الى التقدير بمفرد اي الى الله اشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما فتعذر مصدر
مضاف الى فاعله وهو بدل منهما كذا قاله الدماميني ويحتمل ان يكون كيف يلتقيان جملة مستانفة
نبه بها على سبب الشكوى وهو استبعاد اجتماع هاتين الحاجتين والشام بلاد سميت بشام
ابن نوح فانه بالشين المعجمة بالسين بالنية او لان ارضها شامات سود وبيض وحمر وعلى هذا
لا تهمز وقد تذكر فانه في القاموس فصل واذا ابدل اسم من اسم مضمن معنى
حرف استفهام وهو الهمزة او حرف شرط وهو ان بدل التفصيل ذكر ذلك الحرف
المعبر للاستفهام او الشرط مع البدل ليوافق البدل المبدل منه في تادية المعنى فالاول
وهو الاستفهام ويكون عن معرفة الكميات وعن تعيين الذوات وعن بيان المعاني فالاول
كقولك كم مالك اعشرون ام ثلاثون. فعشرون وما عطف عليه بدل من كم بدل التفصيل

والثاني

والثاني كقولك من رايت ازيدا ام عمرا فزيدا وما عطف عليه بدل من من بدل التفصيل
والثالث كقولك ما صنعت اخيرا ام شرا فخيرا وما عطف عليه بدل من ما بدل التفصيل
وقرن بالهمزة في الجميع لتضمن المبدل منه معنى الاستفهام والثاني وهو الشرط ويكون
للعاقل وغيره وللزمان والمكان فالاول نحو من يقم ان زيد وان عمرو اقم معه فمن زيد
وعمرو بدل من من بدل التفصيل والثاني نحو ما تصنع ان خيرا وان شرا تجز به فخيرا وشرا
بدل من ما بدل التفصيل والثالث نحو متى تسافر ان غدا وان بعد غد اسافر معك
فغدا وبعد غد بدل من متى بدل التفصيل والرابع حيثما تجلس ان يمينا وان
يسارا اجلس معك وقرن بان في الجميع لتضمن المبدل منه معنى الشرط وقد يتخلف
كل من التفصيل واعادة حرف الشرط فقد قال الشاطبي ان يونس بن حبيب الاخفش في قوله تعالى انا
زينت لا [illegible] وكذا قال ابو البقاء ولهذا اقتصر في النظم على الاستفهام فقال
وبدل المضمن الهمز يلي همزا. وكذا فعل في التسهيل مع كثرة جمعه فيه على ان مسئلة
الشرط لا تخلو عن اشكال لانه اذا قلت من يقم ان زيد وان عمرو وكان اسم الشرط مرفوعا بالابتداء
فيكون البدل مرفوعا بالابتداء [illegible] بتكرير العامل ام لا [illegible]
ان تحية على المبتدا وهو غير جائز على الاصح وان جعلنا ما بعد ان مرفوعا على الفاعلية
امتنعت المسئلة لمخالفة العامل ولان ان لا يليها الفعل بعدها الا اذا كان هذا ما بعدها
نحو وان امراة خافت وجوابه ان ان انما جيء بها لبيان المعنى لا للعمل فلا يلزم المحذور
هذا باب النداء بالمد وكسر النون ويجوز ضمها وهو الدعاء بحرف
مخصوصة وفيه فصول اربعة الفصل الاول في ذكر الاحرف التي ينبه بها المنادى
الذي هو المدعو وفي ذكر احكامها وهذه الاحرف ثمانية الهمزة
وحرفها واي بفتح الهمزة وسكون الياء حال كون الهمزة واي مقصورتين وممدودتين
فتقول ازيد واي زيد بقصر الهمزة فيهما وازيد وآي زيد بمد الهمزة فيهما ويا وايا وهيا
ووا واما احكامها فالهمزة المقصورة للقريب المسافة ونحوه مثله في ذلك الهمزة
الممدودة خلافا لصاحب المغرب ولا اي خلافا لجماعة من المتاخرين ولا ان ينزل البعيد
منزلة القريب كالساهي فلتعطيه الاحرف كلها اي بقية الاحرف للبعيد
الحقيقي واليه اشار الناظم بقوله. وللمنادى الناء او كالناء يا. واي
وآ كذا ايا ثم هيا. والهمز للداني. وذهب المبرد الى ان ايا وهيا
للبعيد واي والهمزة للقريب ويا لهما وذهب ابن برهان الى ان
ايا وهيا للبعيد والهمزة للقريب واي للمتوسط ويا للجميع واجمعوا على جواز
نداء القريب بما للبعيد توكيدا وعلى منع العكس قاله الشارح واعمها يا لانها ام
الباب وانه ترخيه كذا قرا خالص من الندبة والاستغاثة او معهود بها ويتعين
يا وحدها في نداء اسم الله تعالى نحو يا الله ويتعين ايضا في باب الاستغاثة
نحو يا لله للمسلمين ويتعين هي او وا دون غيرهما في باب الندبة واليه
اشار الناظم بقوله. ووا لمن ندب او يا. ووا اكثر استعمالا منها في ذلك الباب
لانها لا اصل فيه وانما تدخل يا في باب الندبة اذا امن اللبس بالمنادى كقوله
وهو جرير يرثي عمر بن عبد العزيز. حملت امرا عظيما فاصطبرت له وقمت فيه بامر

اللهَ يا عمرًا فثبوت الف الزينة دليل على انه منصوب اذ لو كان منادى لقال يا عمرُ بالضم لانه منادى
مفرد وهذا مفهوم من قول الناظم . وغير والذي اللبس اجتنب . ويجوز حذف الحرف المنادى
به وهو يا خاصة سواء كان المنادى مفردا او جارا بالمجرور او مضافا فالاول نحو يوسف
اعرض عن هذا اي يا يوسف والثاني نحو سنفرغ لكم ايها الثقلان اي يا ايها
الثقلان والثالث نحو ان ادوا الي عباد الله اي يا عباد الله على احد
الوجهين لا في ثمانية مسائل مما يمتنع فيها حذف حرف النداء احداها
المندوب نحو يا عمراه والثانية المستغاث نحو يا لله وقد التعجب منه نحو
يا للماء وللعشب اذا تعجبوا من كثرتهما والثالثة المنادى البعيد نحو يا زيد اذا كان
بعيدا منه وانما لم يحذف حرف النداء في هذه المسائل الثلاث لان المراد فيهن اطالة
الصوت بحرف النداء والحذف ينافيه والرابعة اسم الجنس غير المعين
كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي قاله ابن مالك في الكافية وشرحها واجاز بعضهم
الحذف ولم يشترط لان حذف حرف النداء لا يجوز الا اذا كان المنادى مقبلا على المنادي
ومتهيئا لما يقول له وهذا انما يكون في المعرفة دون النكرة والخامسة
المضمر المخاطب لان الحذف معه يفوت الدلالة على النداء والمضمر نحو يا اياك شاذ وظاهر
كلام الناظم له في عداد هذه الكلمات انه مطرد وفيه ابن عصفور على المنع واختار ابو
حيان انه لا ينادى البتة فلا يقال يا انت ولا يا اياك ومحل الخلاف في ضمير المخاطب وياتي على
صيغتي المنصوب والمرفوع فالاول كقول بعضهم يا اياك قد كفيتك
والثاني نحو قول الاخر وهو الاحوص يا ابجر بن ابجر يا انتا انت الذي
طلقت عام جعتا قد احسن الله وقد اساتا . فابجر بسكون الموحدة وفتح
الجيم منادى وانت الاول منادى وكان القياس ان يقول يا اياك لانه مفعول حرف عاملة
وتكلفه انابة ضمير الرفع عن ضمير النصب او لانه لما اطرد مجيئه بلفظ المرفوع جاز مجيئه
بلفظ ضمير الرفع واجاب المانع عن المثال والبيت بان يا فيهما للتنبيه لا للنداء واياك
في المثال من باب الاشتغال وانت في البيت مبتدا والثاني كذلك او توكيدا او بدل او فصل
والموصول خبر واتفقوا على ان ضمير المتكلم والغائب لا يجوز نداؤهما فلا يقال يا انا ولا يا اياي
ولا يا هو ولا يا اياه والسادسة اسم الله تعالى نحو يا الله اذا لم يعوض في
اخره الميم المشددة عن حرف النداء لان نداء اسم الله تعالى على خلاف القياس فلو حذف
حرف النداء لم يدل عليه دليل والحذف انما يكون للدليل واجازه بعضهم وعليه قول
امية بن ابي الصلت رضيت بك اللهم ربا فلن ارى ادين الها
غيرك الله راضيا . اي يا الله وادين من الراي في الامور وادين مضارع دان بالشيء
اذا اتخذه دينا ودينا اي عادة والاصل ان ادين فحذفت ان فارتفع المضارع بعدها
على حد قولهم تسمع بالمعيدي والها مفعوله وراضيا منصوب برضيت اما على الحالية من
فاعله او على المفعولية المطلقة على حد قولهم قم قائما اي قياما وعلى الوجهين فهو مؤكد
له وما بينهما اعتراض وربا مفعول رضيت والمعنى رضيت بك ربا يا الله فلن
ارى الا انك الها غيرك يا الله والسابعة والثامنة اسم الاشارة واسم
الجنس لمعين لان حرف النداء في اسم الجنس كالعوض من اداة التعريف فحقه ان لا يحذف

كما

كما لا يحذف الاداة والاشارة في معنى اسم الجنس مجرى مجراه قاله الشارح خلافا
للكوفيين فيهما اجمعوا كقوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون انفسكم اي يا هؤلاء
وقوله وهو ذو الرمة اذا هملت عيني لها قال صاحبي بمثلك هذا لوعة
وغرام . يريد يا هذا ولوعة مبتدا تقدم خبره في المجرور قبله وقولهم اطرق كرا
ان النعام في القرى وهو مثل يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو اشرف منه اي اطرقي
يا كروان واخفض عنقك للصيد فان اكبر منك واطول عنقا وهي النعام قد
صيدت وحملت من البراري الى القرى وافتد مخنوق وهو مثل يضرب لمن
وقع في كربة وهو يبخل بافتدائه نفسه بماله واصبح ليل وهو مثل يضرب لمن يظهر
الكراهة للشيء واصله ان امرأة وقع عليها امرؤ القيس وكانت تكره فقالت
له اصبحت اصبحت يا فتى فلم يلتفت اليها فرجعت الى خطاب الليل كانها تستعطفه
اي صر صبحا يا ليل كقوله . يقولون ثور صبح والليل عاتم . والاصل فيه الحرف
يا كروان فرخم على لغة من لا ينتظر فقلبت الواو الفا وافتد يا مخنوق واصبح يا ليل
وثور يا صبح وذلك عند البصريين ضرورة في النظم وشذوذ في النثر قال المرادي
في شرح النظم ولا نص على القياس على اسم الجنس ... نظما ونثرا وقصر اسم
الاشارة على السماع الا المبرد الا في الشعر واما نحو ثم انتم هؤلاء فتاولوا على ان انتم
مبتدا وهؤلاء خبره او بالعكس وجملة تقتلون حال وانتم في النظم على قوله .
وغير مندوب ومضمر وما جا مستغاثا قد يعرى فاعلما . وذاك في اسم الجنس والمشار
له قل ومن يمنعه فانصر عاذله . الفصل الثاني في اقسام المنادى وبعض
الزوائد وذكر احكامه المنادى على اربعة اقسام احدها ما يجب فيه ان
يبنى على ما يرفع به من حركة او حرف لو كان معربا على سبيل العوض وهو ما
اجتمع فيه امران احدهما التعريف سواء كان ذلك التعريف سابقا على النداء
نحو زيد في قولك يا زيد فزيد معرفة بالعلمية قبل النداء واستصحب ذلك التعريف
بعد النداء وهو مذهب ابن السراج وتبعه الناظم وقيل سلب تعريف العلمية
وتعرف بالاقبال وهو مذهب المبرد والفارسي ورد بنداء اسم الله تعالى واسم
الاشارة فانه لا يمكن سلب تعريفهما لكونهما لا يقبلان التنكير او كان التعريف عارضا
من النداء بسبب القصد والاقبال نحو يا رجل تريد به معينا واليه ذهب الناظم
وقيل تعريفه بالحضور ونابت يا عنها والامر الثاني الافراد ونعني به
ان لا يكون مضافا ولا شبيها به فدخل في ذلك المركب المزجي والمثنى
والمجموع على حده وغيره تركيبا وتانيثا فالمزجي نحو يا معدي كرب ومعناه فيما
قال احمد بن يحيى عداه اي الكرب اي تجاوزه حكى ذلك ابو الفتح عن الفارسي والمثنى
نحو يا زيدان والجمع على حده وهو جمع المذكر السالم نحو يا زيدون وتثنية المذكر
وجمعه السالم نحو يا رجلان يا مسلمون والجمع المكسر في التذكير نحو يا زيود وجمع
السالم في التانيث نحو يا هندات وجمع تكسير نحو يا هنود وما كان مبنيا قبل
النداء سواء كان علم مذكر ام علم مؤنث فالاول كسيبويه في لغة من بناه والثاني
نحو حذام في لغة اهل الحجاز ام غير علم نحو هؤلاء في لغة الضم وهذا وانت مما كان

معربا عصى الاخ غير مثنى ولا مجموع على حرف الهجاء فيه الضمة وما كان مثنى او مجموعا على حرف
بنيته على نائب الضمة وهو الالف في المثنى والواو في الجمع اتفاقا وما كان معتلا كفتى وقاض
او مبنيا قبل النداء قدرت فيه الضمة نحو يا فتى ويا قاضي ويا سيبويه ويا هؤلاء ويا هذا او يا انت
مقدرة في اخر المجردة للنداء ويجوز في تابعه الرفع مراعاة للمحل فيجوز فتقول يا سيبويه
العالم برفع العالم مراعاة للضمة المقدرة في اخره ونصبه مراعاة لمحله فان محله
نصب على المفعولية كما تقول في تابع ما تجدد بناؤه نحو يا زيد العاقل برفع العاقل
مراعاة للضمة في زيد لفظا او نصبه مراعاة لمحله والعلم المركب لا اضافي المحكي ما كان علما
قبل العلمية كالمبني في تقدير الضم في اخره تقول يا تأبط شرا القراء بالرفع مراعاة
تقدير الضم في اخره والقراء بالنصب مراعاة لمحله ومقتضى التشبيه ان المحكي ليس مبنيا
والمنقول انه مبني وهذه النعوت مقصودة فان سيبويه وما قبله العلم وزيد وما قبله الفعل
وتأبط شرا انما صح لا مرا ومعناه جعل السلاح تحت ابطه واحترز بقوله
المحكي من نعته مراعا به اعراب المتضايفين فانه ينصب لا اول ويجر الثاني بالاضافة ويصير
من قسم المضاف وفي الرضي في باب العلم اذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها علما لغير
تلك اللفظة فالواجب الاعراب انتهى فعلى هذا تقول في كيف وهؤلاء وكم ومنذ اعلاما يا كيف
ويا هؤلاء ويا كم ويا منذ بضمة ظاهرة فهي مجردة للنداء والى هذا القسم اشار الناظم
بقوله وابن المعرب اليتين والقسم الثاني من اقسام المنادى ما يجب نصبه
وهو ثلاثة انواع احدها النكرة غير المقصودة جامدة كانت او مشتقة في نثر
او شعر كقول الواعظ يا غافلا والموت يطلبه وقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي وقول
الشاعر وهو عبد يغوث بن وقاص الحارثي فيا راكبا اما عرضت فبلغن نداماي من
نجران ان لا تلاقيا اذ الواعظ والاعمى والشاعر لم يقصدوا واحدا بعينه وما ذكر من الشواهد
رد لما نقل عن المازني انه احال وجود هذا القسم مدعيا ان نداء غير المعين لا يمكن وان
التنوين في ذلك لشذوذ او ضرورة وعرضت اي اتيت العروض وهي مكة والمدينة وما حولهما
ونجران بلد باليمن النوع الثاني مما يجب نصبه المضاف سواء كانت الاضافة محضة
وهي الخالصة من تقدير الانفصال نحو ربنا اغفر لنا اي يا ربنا او غير محضة
وهي المضافة الصفة لمعمولها نحو يا حسن الوجه ونقل عن ثعلب وهو احمد بن يحيى
اجازة الضم في غير المحضة فيجوز يا حسن الوجه بضم الصفة لان اضافتها في تقدير
الانفصال وليس ان البناء انتقض عن مشابهة الضمير وهي مفقودة هنا وانه لا سماع يقتضي
ذلك فان المدعي ان نحو يا حسن الوجه في قوة يا حسنا وجهه او يا حسنا الوجه
وهذه الشبهة عرضت لمن قال الذي هو الاضافة تفيد التخصيص نظرا الى ان حسن الوجه
اخص من حسن النوع الثالث الشبيه بالمضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام
معناه اما بعمل او عطف قبل النداء والعمل اما في فاعل او مفعول او مجرور فالاول
نحو يا حسنا وجهه فوجهه مرفوع على الفاعلية بحسن والثاني نحو يا طالعا جبلا
فجبلا مفعول لطالعا والثالث نحو يا رفيقا بالعباد فبالعباد متعلق برفيقا والمعطوف
نحو يا ثلاثة وثلاثين فيمن سميته بذلك اي بالمعطوف والمعطوف عليه معا فيجب نصبهما
لطول بلا خلاف اما نصب ثلاثة فلانه شبيه بالمضاف من حيث ان الثاني من تمام الاول لان

التسمية

التسمية وقعت بالكلمتين مع حرف العطف ولما كان حرف العطف يقتضي معطوفا ومعطوفا
عليه وهو متصل بالعامل صار كانه بعض اسم عمل في اخره فشبه بالمضاف بزيد واما نصب الثاني
فبالعطف على ثلاثة ويمتنع ادخال يا على ثلاثين لانه الجزء الثاني من العلم فاشبه شمس
من عبد شمس ويا لا تدخل عليه خلافا لبعضهم في اجازة ذلك لتخلف الشبه في بعض الاحكام
عن المشبه به وان ناديت جماعة هذه العدة عرفتها فلا تخلو اما ان تكون معينة او لا
فان كانت غير معينة نصبتها ايضا اما الاول فلانه اسم نكرة غير مقصودة واما
الثاني فلانه معطوف على منصوب وان كانت معينة ضممت الاول لانه نكرة مقصودة
معرفة بالقصد والاقبال وعرفت الثاني بال وجوبا لانه اسم جنس اريد به معين فوجب ادخال
اداة التعريف عليه وهي ال ونصبته او رفعته بالعطف على المحل او اللفظ كما في
قولك يا زيد والغلام فقال الفارسي لا ان اعربت معه يا فيجب ضمه لانه نكرة مقصودة
ويجب تجريده من ال لان يا لا تدخل على ما فيه ال وانما جاز دخولها عليه لانه
ليس جزء علم والحالة هذه ومنع ابن خروف هذا اعادة يا وتجريده من الحاق الواو
ضمير منع ووجه رده ان الثاني ليس جزء علم وانه اسم جنس اريد به معين وينبغي
ان ينتظم في سلك الشبيه بالمضاف النعت والمنعوت اذا كان المنعوت مفردا نكرة
مقصودة فان العرب تؤثر نصبه على ضمه حكى الفراء يا رجلا كريما اقبل
ووجهه انه يحتمل ان يكون نقل الى النداء موصوفا فبقي على ما كان عليه قبل دخول
الصفة لان المعمول للعامل والمعطوف في التتميم وتعريف الفصل لا يقدح في هذا فانه
انما ورد على الصفة وموصوفها معا لا على الموصوف وحده فان عورض بانه لو جاز ذلك لجاز
النصب في المعرفة الموصوفة نحو يا زيد العاقل اجيب بان حاجة النكرة
الى الصفة اكثر من حاجة المعرفة اليها فان قيل لو كان من قبيل الشبيه بالمضاف
كان النصب واجبا لا راجحا اجيب بان النداء تارة يرد على الموصوف وصفته
وعند ذلك لا بد من النصب وتارة يرد على الاسم غير موصوف فلا بد من البناء على الضم لانه
الصفة انما ترد على المنادى وحده فهو مفرد مقصود ثم ترد الصفة فلما اختلف الحكمان
جاز الوجهان فان قيل اذا كانت النكرة مقصودة فهي معرفة فكيف توصف
بالنكرة وانما توصف بالمعرفة حكى يونس عن العرب يا فاسق الخبيث واجاز سيبويه
يا زيد الظريف اجيب بانه يغتفر في المعرفة العارضة ما لا يغتفر في الاصلية
ويحتمل ان يكون المنادى محذوفا ورجلا حال موطئة منه والتقدير يا زيد رجلا كريما
اقبل واما يا عظيما يرجى لكل عظيم ويا لطيفا لم يزل ويا حليما لا يعجل فقال
الموضح في الحواشي ليس الجملة نعتا لما قبلها وانما هي في موضع الحال من الضمير المستتر
في الوصف وهو للمخاطب بالنداء وعامل الحال هو عامل صاحبه والمنادى منصوب كما في
يا كاملا عاجلا ولا في حرف المضارعة اتيا والتاء على حد يا تميم كلهم او كلكم انتهى
فهو من الشبيه بالمضاف وفيه رد على ابن ما المحتج جعل الجملة نعتا والى هذا القسم
اشار الناظم بقوله والمفرد المنكور والمضافا وشبهه انصب والقسم
الثالث من اقسام المنادى ما يجوز ضمه ونصبه وهو نوعان احدهما ان يكون
المنادى علما مفردا موصوفا بابن متصل به اي بالعلم مضافا الى علم اخر نحو

يا زيد بن سعيد بضم زيد على الأصل وفتحه إما على الإتباع لفتحة ابن إذ الحاجز بينهما ساكن فهو غير حصين وعليه اقتصر في التسهيل أو على تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما شيئا واحدا كخمسة عشر وعليه اقتصر الفخر الرازي تبعا للشيخ عبد القاهر وإما على إقحام الابن وإضافة زيد إلى سعيد لأن ابن الشخص يجوز إضافته إليه لأنه يلابسه حكاه في البسيطة مع الوجهين السابقين فعلى الوجه الأول فتحة زيد فتحة إتباع وعلى الثاني فتحة بناء وعلى الثالث فتحة إعراب وفتحة ابن على الأول فتحة إعراب وعلى الثاني بناء وعلى الثالث غيرهما والمختار عند البصريين غير المبرد الفتح لخفته فإن كان على الإتباع فهو نظير امرؤ وابنم وإن كان على التركيب فهو نظير لا رجل ظريف بفتحهما وإن كان على الإقحام فهو نظير يا زيد زيد اليعملات إذا فتحت الأول وأعلى من سيبويه وذهب المبرد إلى أن الضم أجود وهو القياس وزعم ابن كيسان أن الفتح أكثر ومنه قوله وهو رؤبة عند الجوهري ورجل من بني الحرماز عند العيني وزعم أنه الصواب

يا حكم بن المنذر بن الجارود . سرادق المجد عليك ممدود . بفتح حكم وقال المبرد إنه لو قال يا حكم بالضم لكان أولى لأنه الأصل ويتعين الضم إذا كان الابن غير صفة بأن كان بدلا أو بيانا أو منادى سقط منه حرف النداء أو مفعولا لفعل محذوف تقديره أعني ونحوه ويتعين الضم أيضا إذا كان المنادى غير علم أو كان الابن مضافا لغير علم كما في نحو يا رجل ابن عمرو ويا زيد ابن أخينا لانتفاء علمية المنادى وهو رجل في الصورة الأولى وانتفاء علمية المضاف إليه في الثانية ويتعين الضم أيضا إذا فصل بين العلم كما في نحو يا زيد الفاضل ابن عمرو لوجود الفصل بالفاضل ويتعين الضم أيضا إذا كان الوصف غير ابن كما في نحو يا زيد الفاضل أي الصفة وهي الفاضل غير ابن والبنت في ذلك لا انتشار بقول الناظم . ونحو زيد ضم وافتحن البيت ولم يشترط ذلك الكوفيون وهو أن يكون الوصف ابنا أو ابنة على أن علة الفتح التركيب وقد جاء في باب لا نحو لا رجل ظريفا بفتحهما لجوز والأصل هنا وأنشدوا عليه قول جرير في مرثية عمر بن عبد العزيز . فما كعب بن مامة وابن سعدى بأجود منك يا عمر الجوادا . الرواية بفتح عمر والجواد والجوادا هي منصوبة وكعب بن مامة هو كعب الإيادي الذي آثر رفيقه على نفسه بالماء حتى هلك عطشا وابن سعدى هو أوس بن حارثة ابن لام الطائي الجواد المشهور وسعدى أمه ويروى أروى مكان سعدى قيل والمدح عثمان بن عفان رضي الله عنه وحكى الأخفش أن بعض العرب يضم ابن إتباعا لضم المنادى وهو نظير الحمد لله بضم اللام فيمن أتبع حركة بما قبلها للإتباع وفي كون ذلك مثل كلمتين وفي تبعية الثاني للأول لكنه محل نظر لكونه إتباع معرب لمبني والحمد لله بالعكس والوصف بابنة في جواز فتح المنادى معه كالوصف بابن في ذلك لأن ابنة هي ابن بزيادة التاء نحو يا هند ابنة عمرو بضم هند وفتحه إتباعا لابنة لأن الحرف الساكن بينهما حاجز غير حصين وتاء التأنيث في حكم الانفصال ولا أثر للوصف ببنت عند جمهور العرب نحو يا هند بنت عمرو واجب الضم وممتنع الفتح لتعذر الإتباع لأن بينهما حاجزا حصينا وهو نحو الباء المتحركة وجوزه ابن عمرو وابن العلا سماعا بناء على أن الفتح للتركيب وقيل يا زيد بنت عمرو بتصغير ابن لتعذر الإتباع ويجوز للتركيب

وشمل قوله

وشمل قوله أن يكون علما مفردا المثنى والمجموع مسمى بهما ففي النهاية إذا سميت بمسلمات وبزيدين وبزيدين جاز كما أعرابه قلت فيمن قال يا زيد بن عمرو بالفتح يا مسلمات بن عمرو ويا زيدان بن عمرو ويا زيدين بن عمرو وعلى من ضم تقول يا مسلمات ابن عمرو ويا زيدان بن عمرو ويا زيدون بن عمرو ومن أجرى الإعراب في النون أجرى النون مجرى الدال فيفتحها أو يضمها انتهى وهذا مبني على القول بالتركيب وأما على القول بالإتباع فلا إذ لا إتباع في مسلمات إذ الكسرة ثابتة وكذا المثنى والمجموع على حده وقال في التسهيل ويجوز فتح ذي الضمة الظاهرة إتباعا نحو يا عيسى بن مريم لا تقدير فيه لا الضم خلافا للفراء والزمخشري وإذا وقع الابن بين علمين في غير النداء وكان صفة لما قبله كان الحكم فيه أن يحذف التنوين من الموصوف لفظا والألف من ابن خطا كما في النداء تقول جاءني زيد بن عمرو بحذف التنوين من زيد ويجوز ثبوته في الضرورة كقوله

جارية من قيس بن ثعلبة . تزوجت شيخا عليك الرقبة . وإن كان الابن خبرا فالحكم الحكم فيثبت التنوين عنده وتثبت الألف خطا تقول زيد ابن عمرو بتنوين زيد وكذا إن لم يقع الابن بين علمين تقول جاءني زيد ابن أخينا بتنوين زيد وإثبات الألف خطا والحكم المذكور معلوم تمثيل فيه أن يقع الابن بين علمين وأن يكون الابن صفة للعلم الذي قبله فمتى زال الحرائم ظهر عادة الاسم إلى أصله من التنوين قاله الفخر الرازي وغيره

النوع الثاني أن يكون المنادى حال كونه مضافا نحو يا سعد سعد الأوس فالثاني من السعدين واجب النصب والوجهان وهما الضم والفتح جاريان في سعد الأول وإلى ذلك أشار الناظم بقوله . في نحو سعد سعد الأوس ينتصب ثان وضم وافتح أولا تصب . فإن ضممته وهو الأكثر لأنه منادى مفرد فالثاني بيان للأول أو بدل منه أو منادى ثان بإضمار يا أو مفعول بإضمار أعني أو توكيد واعترضه أبو حيان بأنه لا يجوز التوكيد لاختلاف جهتي التعريف لأن تعريف الأول بالعلمية أو بالنداء والثاني بالإضافة وقال الموضح في الحواشي ثم مانع أقوى منه لذلك وهو اتصال الثاني بما لم يتصل به الأول وإن فتحته أي الأول فقال سيبويه مضاف لما بعد الثاني والثاني مقحم أي زائد بينهما وهذا مبني على جواز إقحام الأسماء والأكثر يأباه وعلى جواز إضافته ففصل بين المتضايفين وهما كالشيء الواحد وكان يلزم أن ينون الثاني لعدم إضافته وقال المبرد مضاف لمحذوف مماثل لما أضيف إليه الثاني والأصل يا سعد الأوس سعد الأوس فحذف من الأول لدلالة الثاني عليه وهو نظير ما ذهب إليه في نحو قطع الله يد ورجل من قالها وهو قليل في كلامهم والأكثر العكس وسعد الثاني حينئذ بيان أو بدل أو توكيد لأن المضاف إليه للأول مراد أو منادى ثان وقال الفراء الاسمان الأول والثاني مضافان للمذكور والآخر ولا إقحام وهو ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد وقال بعضهم وهو الأعلم الاسمان مركبان تركيب خمسة عشر ثم أضيفا إلى الأوس كخمسة عشر زيد وفيه تكلف تركيب ثلاثة أشياء وسعد الأوس هو سعد بن معاذ رضي الله عنه وهو سعد بن معاذ بن النعمان بن امرئ القيس بن زيد بن عبد الأشهل بن جشم بن الحارث بن الخزرج بن عمرو بن مالك وهو أخو الخزرج

القسم الرابع من أقسام المنادى ما يجوز ضمه ونصبه وهو المنادى المستحق

للضم اذا اضطر الشاعر الى تنوينه سواء كان علما او نكرة مقصودة فالعلم كقوله
وهو الاحوص سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام فنون مطر
الاول مع بقاء ضمه على البناء والنكرة المقصودة نحو قوله وهو جرير اعبدا حل في
شعبى غريبا الوما لا ابا لك واغترابا فنون عبدا مع نصبه على الاعراب اجراء للنكرة
المقصودة مجرى النكرة غير المقصودة واجاز فيه سيبويه وجها اخر وهو ان يكون
حالا كانه قال اتفخر عبدا اى في حال عبودية لك والبيت لجرير يخاطب الفرزدق ابن
القين واختار الخليل وسيبويه والمازنى الضم مطلقا لانه الاكثر في كلامهم
واختار ابو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر ويونس والجرمى والمبرد النصب مطلقا
ووافق الناظم والاعلم سيبويه في ضم العلم كمطر في البيت الاول ووافق ابا عمرو
وعيسى في نصب اسم الجنس كعبدا في البيت الثانى قال ابن مالك ان بقاء الضم راجح
في العلم لشهادة بالضم مرجوح في اسم الجنس لضعف شهادة بالضم واختلف
في تنوين المضموم فقيل تنوين تمكين لان هذا المبنى يشبه المعرب وقيل
تنوين ضرورة واليه ذهب ابن الخباز قال في المغنى وبقوله اقول لان الاسم مبني على
الضم وجمع في النظم بين الضم والنصب فقال واضمم او انصب ما اضطرارا نونا
مما له استحقاق ضم بينا وتظهر ثمرتهما في التابع فتابع المنون المضموم يجوز فيه
الضم والنصب وتابع المنون المنصوب يجب نصبه ولم يجز ضمه مسئلة ولا يجوز
ندا ما فيه ال لان ندا يفيد التعريف وال تفيد التعريف ولا يجمع بين معرفين فلا يقال
يا الرجل عند البصريين الا في اربع صور احداها اسم الله تعالى اجمعوا على ذلك
تقول يا الله باثبات الالفين الف يا والف الله وبحذفهما معا وبالمد
لحرف الثانية فقط وابقاء الاولى وعلل سيبويه جواز ندا الجلالة بان الالف
رفعها وهي عوض من همزة اله فصارت بذلك كانها من نفس الكلمة انتهى وهذا
التعليل يناسب اثبات الف الجلالة في الندا كما ان الفعل المبدوء بهمزة الوصل اذا سمي
به قطعت همزته تقول جاني اضرب واضرب بقطع الهمزة في الاول وكسرها في الثاني
ووجه حذفها في الوصل النظر الى اصلها ووجه حذف الف يا ان اثباتها يودي الى
التقاء الساكنين على غير حده لكونهما من كلمتين ووجه اثباتها مع حذف الثانية
اجرا المنفصل من كلمتين مجرى المتصل في كلمة واحدة والاكثر ان يحذف حرف الندا
وهو يا خاصة ويعوض عنه الميم المشددة فتقول اللهم بحذف حرف الندا
وزيادة الميم في اخره ولم تزد مكان المعوض عنه لئلا يجتمع زيادتا الميم والياء الاول
وخصت الميم بذلك لان الميم عهد زيادتها اخرا كزرقم فالذي ليس اصلي وما ذكر
من ان الميم عوض عن يا هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى
ان الميم بعض امنا بخير ويجيزون يا اللهم في السعة ويبطل بذلك انه حذف على غير
قياس وقد التزم وانه لا يمتنع اللهم امنا بخير والاصل عدم التكرار وقد جمع بينهما
اي بين يا والميم المشددة في الضرورة النادرة كقوله وهو ابو خراش الهذلي
اني اذا ما حدث الما اقول يا اللهم يا اللهما واشار لذلك الناظم
بقوله والاكثر اللهم بالتعويض وشذ يا اللهم في قريض وقد تخرج اللهم عن الندا

مستعمل

مستعمل على وجهين اخرين احدهما ان يذكرها المجيب تمكينا للجواب في نفس السامع يقول
لك ازيد قائم فتقول انت اللهم نعم او اللهم لا الثاني ان تستعمل دليلا على الندرة
وقلة وقوع المذكور كقولك انا لا ازورك اللهم الا ان تدعوني الا ترى ان وقوع
الزيارة مقرونة بتقدم الدعاء قليل قاله في النهاية الصورة الثانية الجمل
المحكية المبدوة بال نحو يا المنطلق زيد فيمن سمي به نص على ذلك سيبويه
وقال لانه بمنزلة تأبط شرا لانه لا يتغير عن حاله لانه قد عمل بعضه في بعض انتهى
ومقتضى ما قدمنا في انصر قطع الهمزة والى هاتين الصورتين اشار الناظم
بقوله الا مع الله ومحكي الجمل وزاد عليه المبرد ما سمي به من موصول
مبدو بال نحو يا الذي قام ويا التي قامت وصوبه الناظم في شرح التسهيل
ومع تصويبه له لم يستند في نقله لشيء فان قلت قال سيبويه
فيمن يسمى بالذي قام انه لا ينادى مع انه ايضا محكي لانه قد عمل بعضه في بعض كما
في الجملة قلت الفرق بينهما ان الذي قام محكي كالذي الشيء ثبتت له
قبل التسمية وهو قبلها لا ينادى لوجود ال وذلك المانع باق ونحو المنطلق زيد ليس
المانع من ندائه قبل التسمية وجود ال بل كونه جملة وذلك المانع قد زال بالتسمية
فان قلت المانع شيئان الجملة وال واذا زال احدهما بقي الاخر
قلت لو صح هذا امتنع نداوه وانت تسلم الجواز واذا ثبت الجواز تعين
ان المنادى هو المجموع والسبب داخلة على المجموع لا على جزء الاسم فاشبه ما لو
سميت بقولك عبد المنطلق واما الذي وصلته فانما تحكى حكاية المفردات
لا حكاية الجمل فالمنادى انما هو الذي دون صلته والاعراب يقدر في اخر الذي وبهذا اذا
سميت باسم ضربته ومررت باسم ضربته واي موصولة لم تحك اعرابها بل ترفع في اي وتبعها
بحسب العوامل فتقول رايت ايهم ضربته ومررت بايهم ضربته كما انك اذا سميت باسم مع عامل
فيما بعده حكيت لا اسم المفرد العامل فيما بعده فتقول رايت ضاربا زيدا ومررت بضارب زيدا
ولما كانت الصلة لا دخل لها في ذلك مثل الموضح بالموصول المجرد عن الصلة وليس
محل النزاع وكانه اشار بذلك الى الفرق والصورة الثالثة اسم الجنس المشبه
به كقولك يا الخليفة هيبة نص على ذلك ابن سعدان قال الناظم في شرح
التسهيل تقديره يا مثل الخليفة فلذلك حسن دخول يا عليه لانها في التقدير داخلة
على غير ال قال الشاطبي وفيما قاله نظر لانه ليس تقدير مثل بمزيل القبح الجمع بين يا وال
ولا المجاز يا العربية لانه في تقدير يا اهل العربية وذلك لا يقول به ابن مالك ولا ابن سعدان
فدل على انه غير صحيح انتهى وعندي ان تقدير ابن مالك صحيح ومزيل للقبح بدليل قولهم
قضية ولا ابا حسن لها فان تقديره ولا مثل ابي حسن فلولا ان تقدير مثل مزيل لقبح
دخول لا على المعرفة لما كان لهذا التقدير وجه ولتزم عمل لا في المعرفة والشاطبي لا يقول
بعمل لا في المعارف والصورة الرابعة ضرورة الشعر واليها اشار الناظم
بقوله وباضطرار خص جمع يا وال كقوله عباس يا الملك المتوج والذي
عرفت له بيت العلا عدنان فجمع بين يا وال في الشعر ضرورة ولا يجوز ذلك في
النثر خلافا للبغداديين والكوفيين في اجازتهم ذلك محتجين بالقياس والسماع اما

القياس وفرجان يا الله بالاجماع فيجوز يا الرجل قياسا عليه بجامع ان كلا منهما فيه ال وليست
من اصل الكلمة واما السماع فمن اشعارهم. فيا الغلامان اللذان فرا ايا كما ان
تكسبانا شرا. وهذا لا ضرورة فيه لتمكن قايله من ان يقول فيا غلامان اللذان فرا
واجاب المانعون عن القياس بالفرق بكثرة الاستعمال وعن السماع
بالشذوذ **الفصل الثالث في اقسام تابع المنادى المبني واحكامه اقسامه**
اربعة احدها ما يجب نصبه مراعاة لمحل المنادى فان محله نصب وهو ما اجتمع
فيه امران احدهما ان يكون التابع نعتا او بيانا او توكيدا والامر الثاني ان يكون
التابع مضافا مجردا من ال فالنعت نحو يا زيد صاحب عمرو والبيان نحو يا زيد ابا
عبد الله والتوكيد نحو يا تميم كلهم او كلكم بنصب صاحب وابا وكل وجوبا وحكى عن
جماعة من الكوفيين منهم الكسائي والفراء وابو عبد الله الطوال جواز رفع المضاف من نعت
وتوكيد وتبعهم ابن الانباري وان كان مع تابع المنادى ضمير جيء به على الغيبة باعتبار
الاصل نحو يا تميم كلهم وعلى الحضور باعتبار الحال نحو يا تميم كلكم وقد اجتمعا في قوله فيا
ايها المهدي الخناء من كلامه. كانك يضفو في ازارك خرنق. ويضفو نطاقا وعن يمينه
نصب وخرنق بكسر الخاء المعجمة والنون ولد الثعلب وفيه رد على الاخفش حيث منع مراعاة
الحال وقال واما قولهم يا تميم كلكم فان رفع فهو مبتدا وخبره محذوف اي كلكم مدعو
وان نصب فبفعل محذوف اي كلكم دعوت والى نصب التابع المضاف اشار الناظم بقوله
تابع ذي الضم المضاف دون ال الزمه نصبا والقسم الثاني ما يجب رفعه مراعاة
للفظ المنادى وهو نعت اي في التذكير واية في التانيث ونعت اسم الاشارة فيهما
اذا كان اسم الاشارة وصلة لندايه اي لندا نعته نحو يا ايها الناس ويا ايتها
النفس فاي واية مبنيان على الضم لكون كل منهما منادى مفردا وها التنبيه فيهما
زايدة لازمة للعوض اي وانه عوض عن المضاف اليه مفتوحة الهاء ويجوز ضمها اذا لم يكن
بعدها اسم اشارة على لغة بني مالك من بني اسد وقد قرئ بها والناس والنفس مرفوعان
على التبعية وجوبا مراعاة للفظ اي واية وانما جاز الرفع مراعاة للفظ مع ان المتبوع
مبني لانه مشبه للمعرب في حدوث ضمه بسبب الداخل عليه وكذا القول في امثاله والى
ذلك اشار الناظم بقوله وايها مصحوب ال بعد صفة يلزم بالرفع. ونحو قولك
يا هذا الرجل ويا هذه المراة ان كان المراد اولا نداء الرجل والمراة وانما اتيت باسم
الاشارة وصلة لندائهما فيجب رفع نعتهما مراعاة للضم المقدر في اسم الاشارة وانما لزم
رفعهما لانهما المقصودان بالندا والمنادى المفرد لا ينصب والى ذلك اشار الناظم بقوله
وذو اشارة كاي في الصفة. ان كان تركها يفيت المعرفه. وان كان المراد ندا اسم
الاشارة دونهما جاز فيهما الرفع والنصب على ما سياتي ولا يوصف اسم الاشارة
ابدا في هذا الباب وغيره الا بما فيه ال نحو مررت بهذا الرجل وجوز فيه ان يكون بيانا
لاسم الاشارة واستشكله ابن عصفور بان البيان يشترط فيه ان يكون اعرف من المبين
والنعت لا يكون اعرف من المنعوت فكيف يكون الشيء اعرف وغير اعرف واجاب
بانه اذا قلت يا ذا قصدت الواحد لتعريف الحضور فهو يعين الجنس بذاته والحضور بدخول
ال والاشارة انما تدل على الحضور دون الجنس واذا قلت يا ذا فقد قصدت الواحد للحضور فالمعنى مررت

بهنا

بهنا وهو الرجل المعهود بيننا فلا دلالة فيه على الحضور والاشارة تدل عليه فكانت اعرف
فاو هذا معنى كلام سيبويه ولا توصف اي واية في هذا الباب المعقود للندا
الا بما فيه ال من معرف بها او موصول فيها نحو يا ايها الرجل ويا ايتها المراة ويا ايها الذي نزل
عليه الذكر ويا ايتها التي قامت ولا يقال يا ايها الحارث والحسن مما هي فيه للمح الاصل او الغلبة
او باسم الاشارة العاري من كاف الخطاب نحو يا ايهذا الرجل ولا يجوز يا ايهذا بدون
الرجل خلافا لابن كيسان والى ذلك اشار الناظم بقوله وايهذا ايها الذي ورد
ووصف اي بسوى هذا يرد. والقسم الثالث ما يجوز رفعه ونصبه فالنصب
اتباعا لمحل المنادى والرفع على تشبيه لفظ المنادى بالمرفوع تنزيلا لحركة البنا العارضة
بسبب دخول حرف الندا منزلة حركة الاعراب الحادثة بسبب دخول العامل ومقتضى هذا
التنزيل ان يكون حرف الندا هو الرافع للتابع بناء على ان العامل في التابع هو العامل في
المتبوع في غير البدل واما ان الرافع والقول بان الرافع التبعية فيه ضعيف لا يخفى
انتهى عليه والمخلص من ربقة هذا الاشكال ان يقال في المنادى المضموم انه يكون
نايبا ما على المعنى والتقدير من عو زيد مرفوع فتابعه بالحمل على ذلك وهو نوعان
احدهما النعت المضاف المقرون بال نحو يا زيد الحسن الوجه برفع الحسن ونصبه
على ما قررنا والنوع الثاني ما كان مفردا من نعت او بيان او توكيد
او كان معطوفا مقرونا بال فالنعت نحو يا زيد الحسن بالرفع والحسن بالنصب
والبيان نحو يا غلام بشر بالرفع وبشرا بالنصب والتوكيد نحو يا تميم اجمعون
بالرفع واجمعين بالنصب والى ذلك اشار الناظم بقوله وما سواه ارفع
او انصب والمعطوف المقرون بال نحو يا زيد والضحاك قال الله تعالى يا جبال اوبي
معه والطير قراءة السبعة بالنصب عطفا على محل الجبال واختاره ابو عمرو
ابن العلا وعيسى بن عمر الثقفي ويونس والجرمي وقرئ في غير السبع بالرفع عطفا
على لفظ الجبال واختاره الخليل وسيبويه والمازني وقدروا النصب في الطير
على العطف على فضلا من قوله تعالى ولقد اتينا داود منا فضلا والتقدير
واتيناه الطير وجملة الندا معترضة بين المتعاطفين وقال المبرد ان كانت ال في المعطوف
للتعريف فمثلها في الطير فالمختار النصب في المعطوف او لغيره وهي الزايدة فمثلها
في اليسع فالمختار الرفع وجه اختيار الرفع مشاكلة الحركة وحكاية سيبويه
انه اكثر ووجه اختيار النصب ان ما فيه ال لم يجز ان يلي حرف الندا فلم يجعل العطف
كلفظ ما وليه ولذلك قرا جميع القراء الا الاعرج بنصب الطير ووجه التفصيل
ان ال في نحو اليسع لم تعرف تعريفا فكانها ليست فيه فيا زيد واليسع مثل يا زيد ويسع
وال في نحو الطير مؤثرة تعريفا وتركيبا فاشبه ما هي فيه المضاف والى ذلك
اشار الناظم بقوله وان يكن مصحوب ال ما نسقا ففيه وجهان ورفع ينتقى.
والقسم الرابع ما يعطى حال كونه تابعا ما يستحقه اذا كان منادى
مستقلا وهو البدل والمنسوق المجرد من ال فيضم ان كان مفردا وينصب ان كان
مضافا والى ذلك اشار الناظم بقوله واجعلا كمستقل نسقا وبدلا. وذلك
لان البدل في نية تكرار العامل والعاطف كالنايب عن العامل تقول في البدل المفرد

يا زيد بشر يا غلام من غير تنوين كما تقول يا بشر وكذلك تقول في المنسوق المعهود المجرد من
ال يا زيد وبشر بالضم من غير تنوين كما تقول يا بشر وتقول في البدل المضاف يا زيد أبا عبد
الله بالنصب كما تقول يا أبا عبد الله وكذلك في المنسوق المضاف المجرد من ال يا زيد
وأبا عبد الله بالنصب كما تقول يا عبد الله وهكذا حكمهما أي البدل والمنسوق
المجرد من ال مع المنادى المنصوب فيقال إن كانا مفردين ينصبان وإن كانا مضافين
تقول يا عبد الله بشر ويا عبد الله وبشر بضم بشر فيهما ويا عبد الله أخا زيد ويا عبد
الله وأخا زيد بنصب الأخ فيهما قال في التسهيل خلافا للمازني والكوفيين في نحو
يا زيد وعمرا وقال في شرح التسهيل أجرى المنسوق العاري من ال مجرى المقرون بها فقال
وما رواه غير بعيد من الصحة إذا لم ينو إعادة يا فإن المتكلم قد يقصد إيقاع نداء واحد
على اسمين كما يقصد أن يشتركا في عامل واحد انتهى **الفصل الرابع في المنادى
المضاف للياء** الدالة على المتكلم **وهو أربعة أقسام أحدها ما فيه لغة واحدة
وهو المنادى المعتل** بالألف أو الياء **فإن ياءه** المضاف هو إليها **واجبة الثبوت
والفتح نحو يا فتاي ويا قاضي** فلا يجوز حذفها للالتباس ولا إسكانها لئلا يلتقي
ساكنان ولا تحريكها بالضم أو الكسر لثقلهما على الياء **والقسم الثاني ما فيه لغتان
وهو الوصف المشبه للفعل** المضارع في كونه بمعنى الحال أو الاستقبال **فإن ياءه
ثابتة لا غير** لأنها في حكم الانفصال فلم تمازج ما اتصلت به فليست كجزء [illegible]
وهي إما مفتوحة أو ساكنة نحو يا مكرمي ويا ضاربي وهل أصلها السكون
أو الفتح قولان تقدما في باب المضاف إلى ياء المتكلم واحترز بالمشبه للفعل من
الوصف بمعنى الماضي فإن إضافته محضة وفي يائه اللغات الست الآتية **والقسم
الثالث ما فيه ست لغات وهو ما عدا ذلك** المتقدم من القسمين **وكسر إما
ولا أما نحو يا غلامي فالأكثر** فيه **حذف الياء والاكتفاء بالكسرة نحو يا عباد
فاتقون** أجري المنفصل من كلمتين مجرى المتصل في كلمة واحدة نحو والليل إذا يسر
ثم ثبوتها ساكنة على الأصل في البناء **نحو يا عبادي لا خوف عليكم أو ثبوتها
مفتوحة** للتخفيف **نحو يا عبادي الذين أسرفوا** وإنما كان السكون والفتح في
مرتبة واحدة نظرا إلى اختلافهم في أصل وضعها كما تقدم **ثم قلب الكسرة فتحة
وقلب الياء ألفا** لتحركها وانفتاح ما قبلها لأن الألف أخف من الياء **نحو يا حسرتا**
والأصل يا حسرتي بكسر التاء وفتح الياء ثم قيل يا حسرتي بفتحهما ثم قيل يا حسرتا
بقلب الياء ألفا **وأجاز الأخفش** والفارسي والمازني **حذف الألف** المنقلبة عن الياء
والاجتزاء بالفتحة عنها فتقول يا حسرة **كقوله. ولست براجع ما فات مني
بلهف ولا بليت ولا لو اني.** فالباء في بلهف متعلقة براجع ومجرورها قول
محذوف **أصله بقولي** ويا لهف منادى مضاف مندرج في النداء والأصل يا لهفا محذوف
الألف المنقلبة عن ياء المتكلم اجتزاء بالفتحة والمعنى ولست راجعا ما فات
مني بقولي يا لهفي ولا بقولي يا ليتني فعلت ولا بقولي لو أني فعلت والحاصل
أن ما فات لا يعود بكلمة التلهف ولا بكلمة التمني ولا بكلمة لو **ومنهم من** يحذف الياء
ويكتفي من الإضافة بنيتها ويضم الاسم المضاف للياء **كما تضم المفردات**

في غير

في غير الإضافة **وإنما يفعل ذلك في** الاسم **فيما يكثر فيه أن لا ينادى إلا مضافا**
كالأم والأب حملا للقليل على الكثير **كقول بعضهم يا أم لا تفعلي**
بضم الميم حكاه يونس **وقراءة بعضهم رب احكم بالحق** بضم رب لأن
الأم والرب الأكثر فيهما أن لا ينادى بهما إلا مضافين للياء والأصل يا أمي ويا ربي
بحذف الياء تخفيفا وبنيا على الضم تشبيها بالنكرة المقصودة بخلاف
يا عدوي فلا يجوز يا عدو بحذف الياء وضم الواو وفائدة تخارج الباب لأن نداءه
مضافا للياء ليس بكثير وظاهر كلام الموضح أن تعريف المضموم على هذه اللغة
بالإضافة المنوية لا بالقصد ولا قال وقد صرح في النهاية بالثاني فقال جعلوه
معرفة بالقصد مبنيا على الضم وهذه الضمة كالتي في يا رجل إذا قصدت رجلا
بعينه انتهى ولعل هذا هو الذي حمل الناظم على إسقاطه في اقتصاره على
خمس لغات في **قوله.** واجعل منادى صح إن يضف ليا. كعبد عبدي عبد
عبدا عبديا. والأظهر أن تعريفه بالإضافة المنوية لأنهم جعلوه في المضاف إلى
الياء ولو كان تعريفه بالقصد لم يكن لغة فيه **والقسم الرابع ما فيه عشر
لغات وهو الأب والأم ففيهما مع اللغات الست** المتقدمة أربع أخر يأتي
ذكرها وهي أن تحذف الياء وتبدل الكسرة تاء نحو يا أبت ويا أمت وكسرهما أثبت
الياء ساكنة أو متحركة بالفتح نحو يا أبتي ويا أمتي ثم قلبها ألفا نحو يا أبتا
ويا أمتا ثم حذف الألف وإبقاء الفتحة نحو يا أبت ويا أمت بفتحهما وأقلها الضم
نحو يا أبت ويا أمت بضمهما والأربع الباقية **أن تعوض التاء من ياء
المتكلم وتكسرها وهو الأكثر** في كلامهم لأن الكسر عوض من الكسر الذي كان
يستحقه ما قبل ياء المتكلم وزال من أجل التاء لأنه لا يكون ما قبل التاء إلا مفتوحا
وتوجيه الفراء الكسر بأن الياء في النية رده الزجاج بأنه لا يقال يا أبتي **أو تفتحها
وهو الأقيس** لأن التاء بدل من ياء حركتها الفتح فتحريكها بحركة أصلها هو
الأصل في القياس وقيل لأن الأصل يا أبتا ورده ما رد قول الفراء
أو تضمها على التشبيه بنحو ثبة وهبة وهو شاذ حكى سيبويه عن
الخليل أنه سمع يا أبت بالضم وأجازه الفراء والنحاس ومنعه الزجاج
وقد قرئ بهن فبالكسر قرأ الجميع إلا ابن عامر وبالفتح قرأ ابن عامر وبالضم
قرئ في الشواذ **وربما جمع بين التاء والألف فقيل يا أبتا ويا أمتا** وعليه
قوله. يا أبتا علك أو عساكا. وهو جمع بين العوض والمعوض فهو
كقوله أقول يا اللهم يا اللهما وسيأتي له النحو وزعم ابن مالك
أن الألف في يا أبتا هي التي يوصل بها آخر المندوب والمنادى المتعجب والمستغاث
وأنها ليست بدلا من الياء والأول قول ابن جني وربما جمع بين الياء والتاء فقيل
يا أبتي ويا أمتي وعليه **قوله.** أيا أبتي لا زلت فينا فإنما. لنا أمل
في العيش ما دمت عائشا. وهو ضرورة خلافا للكثير من الكوفيين والأول
أشهر ومن هنا انتزاع صورة المعوض منه وهو الياء وربما قيل يا أبات وعليه
قوله. كأنك فينا يا أبات غريب. فقيل أراد يا أبتي ثم أشبع وقيل

اراد يا ابتاه فلما وقف اراد يا ابا علي لغة العصر ثم قرر الحاق الياء
وابدل منها التاء واقتصر في النظم على قوله. وفي الندا ابت امت عرض
واكسر وافتح ومن اليا التا عوض. ولا يجوز تعويض تاء التانيث عن ياء
المتكلم الا في الندا خاصة فلا يجوز جاءني ابت ولا رايت امت ولا مررت بابت
والدليل على ان التاء في يا ابت ويا امت عوض عن الياء انهما لا يكادان يجتمعان
عند البصريين وكذا بعض من الكوفيين والدليل على انها للتانيث انه يجوز
ابدالها في الوقف هاء عند جمهور البصريين وذهب الفراء الى انه
يوقف بالتاء وحجة البصريين انها تشبه تاء ضيا فلم وحجة الفراء انها
عوض عن حرف لا يتغير وقفا وفرقها ابو عمرو بالتاء وكهو راس البصريين
ورسمت في المصحف بالتاء ويجوز رسمها بالهاء. فصل واعلم ان الاكثر في
المنادى مضافا الى مضاف الى اليا نحو يا غلام غلامي ثبوت اليا ساكنة
لا غير ولا يجوز حذفها لبعدها عن المنادى وهو اما ساكنة او مفتوحة كقوله
يا ابن اخي ويا ابن خالي ويا ابنة خالي ويا بنت خالي الا ان كان المنادى
ابن عم او ابن ام او ابنة عم او ابنة ام او بنت عم او بنت ام فالاكثر حذف
الياء والاجتزاء بالكسرة عن اليا كقوله يا ابن عم ويا ابن ام بكسر الميم فيهما
ثم قال الزجاجي لا تركيب بين المضافين وقال في الارتشاف نقلا عن
اصحابه انهم حكموا للاسمين بحكم اسم واحد وانهم حذفوا اليا حذفها من خمسة
عشر اذا اضافوها لليا ملتبس لا اضافة واحدة انتهى او ان يجعلهما ثم قيل
للتركيب المزجي كقوله يا ابن عم ويا ابن ام بفتح الميم فيهما وقيل
الاصل عما واما فقلبت اليا الفا فحذفت الالف وبقيت الفتحة دليلا عليها
والاول قيل مذهب سيبويه والبصريين والثاني قول الكسائي والفراء وابي عبيدة
وحكي عن الاخفش وقد قرئ في السبع قال ابن ام بالوجهين الكسر
والفتح واليهما اشار الناظم بقوله. وفتح او كسر وحذف اليا استمر. في
يا ابن ام يا ابن عم لا مفر. والعرب لا يكادون يثبتون اليا ولا الالف فيهما
الا في الضرورة كقوله وهو ابو زبيد الطائي واسمه حرملة بن المنذر في مرثية
اخيه. يا ابن امي ويا شقيق نفسي انت خليتني لدهر شديد. وقوله
وهو ابو النجم العجلي واسمه الفضل بن قدامة. يا ابنة عما لا تلومي واهجعي
واني بما يحيي خطابا لا تجمعي ويروى الخرق النوم حجابا مسمعي. هذا
باب في ذكر اسماء لازمة الندا فلا تستعمل في غيره فلا
تقع فاعلة ولا مفعولة ولا مضافا اليها وهي كثيرة منها فل بضم الفا وفلة
بضم الفا وهما عند سيبويه كناية عن نكرة من يعقل من جنس الانسان فل
بمعنى رجل وفلة بمعنى امراة وقال ابن مالك وجماعة منهم ابن عصفور
وابن العلج فل وفلة كناية عن علم من يعقل فل بمعنى زيد وفلة بمعنى هند
ونحوهما من الاعلام الاناسي ولم يذكر ابن مالك للاصل فل وانما ذكر من قوله
ويقال يا فل للرجل ويا فلة للمراة بمعنى يا فلان ويا فلانة فقط اذ فل وفلة

كناية

كناية عن علم من يعقل لانه جعلهما بمعنى فلان وفلانة وهما كنايتان عن علم
من يعقل قاله المرادي وما قاله ابن مالك هو والجماعة وهم يعني الهاء
مصدر وهم بالكسر اي اغلط واعاد لان الذي هو بمعنى زيد وهند فلان وفلانة
لا فل وفلة والحق ان ما قاله ابن مالك مبني على ان اصل فل وفلة فلان وفلانة
وهو مذهب الكوفيين وقد صرح بذلك فقال وهم الاعلى قول ابن عصفور فانه لا يقول
ان اصلهما فلان وفلانة ومذهب سيبويه ان لام فل ياء او واو وتكبيره ومادته
فلي وتصغيره فلي اذ الاسم بذلك به ومذهب الكوفيين ان
لامه نون واصله فلان كما رخم بحذف الالف والنون ومادته فلن وتصغيره
فلين ورد بانه لو كان اصله فلانا لقيل في ترخيمه فلا ولما قيل في التانيث
فلة ولما اختص بالندا لما ان فلانا ليس كذلك واما قوله وهو ابو النجم العجلي
تضل منه ابلي بالهوجل في لجة امسك فلانا عن فل. فقال ابن مالك هو
من الخاص بالندا استعمل في غير الندا مجرورا بعن للضرورة وصرح بذلك في النظم
ايضا فقال وجر في الشعر فل وتبعه الشارح والصواب ان اصل فل هذا المجرور بمعنى
فلان وانه حذف منه الالف والنون والتقدير امسك فلانا عن فلان اي عن ذكره
من لجة بفتح اللام اي اختلاط الاصوات وكسر حرف الالف والنون منه لترخيم
وانما هو للضرورة كقوله وهو لبيد. درس المنا بمتالع فابان فتقادمت
بالحبس فالسوبان. في درس المنازل بحذف الزاي واللام ضرورة ودرس عفا
ومتالع بضم الميم وبالتاء المثناة فوق اسم موضع وقيل جبل وكذلك
ابان بالموحدة والحبس بفتح الحاء المهملة واسكان الموحدة وفي اخره سين
مهملة والسوبان بضم السين المهملة وسكون الواو وبالباء الموحدة وفي اخره
نون اسماء مواضع ومنها لؤمان بضم اوله وهمزة ساكنة ثانية بمعنى
كثير اللوم والخبث ونومان بضم اوله وواو ساكنة ثانية بمعنى كثير
النوم ولا يقاس عليهما وهذا معنى قول الناظم. ولؤمان بعض ما يخص بالندا لؤمان
نومان كذا. ومنها فعل بضم الفا وفتح العين المعدول عن فاعل كغدر بالغين
المعجمة وفسق سبا للمذكر بمعنى يا غادر ويا فاسق واختار ابن عصفور
كونه قياسا فيقاس عليه ما اشبهه واختار ابن مالك كونه سماعيا
والى ذلك اشار الناظم بقوله. وشاع في سب الذكور فعل ولا تقس. ومنها
فعال بفتح الفا وكسر اللام المعدول عن فاعلة او فعيلة كفساق وخباث سبا
للمؤنث بمعنى يا فاسقة ويا خبيثة وقوله وهو الحطيئة يهجو امراته. اطوف
ما اطوف ثم اوي الى بيت قعيدته لكاع. فقعيدته مبتدا ولكاع خبره
واستعمله في غير الندا للضرورة وقيل لا ضرورة والخبر قول محذوف والتقدير فقعيدته
يقال لها يا لكاع بحذف الخبر وحرف الندا وقعيدة الرجل امراته سميت بذلك للزومها
البيت ومعنى لكاع خبيثة ويقاس فعال هذا الذي هو سب للمؤنث وفعال
بمعنى الامر كنزال بمعنى انزل وتراك بمعنى اترك من كل فعل ثلاثي مجرد تام متصرف
نحو ما كملا كخرج نحو خراج لا نحو دحرج لانه رباعي ونحو راد وخرج نحو كان

لانه ناقص وخرج نحو نعم وبئس لانهما جامدان وخرج نحو تبارك وبرع لانهما ناقصا
التصرف هذا مذهب سيبويه وخالفه المبرد في البابين فقال لا يقال منهما لا ما نعم
ولا بئس فيهما ولا تبارك ولا برع واليه اشار في النظم بقوله. واطرد في سوى ذي
وزن باختيار. والامر هكذا من الثلاثي.

هذا باب الاستغاثة

وهي نداء من يخلص من شدة او يعين على مشقة. اذا استغيث اسم منادى وجب
كون الحرف الذي ينادى به المستغيث يا لانها ام حروف النداء ووجب كونها
مذكورة لان الغرض منه مد الصوت كما تقدم والحذف مناف لذلك
وعلة في المنادى المستغاث جره بلام واختار فتحها لانه واقع موقع الضمير
ولام الجر تفتح معه والى ذلك اشار الناظم بقوله. اذا استغيث اسم
منادى خفضا. باللام مفتوحا. كقول عمر رضي الله عنه يا لله للمسلمين
وقول الشاعر. يا لقومي ويا لامثال قومي. لاناس عتوهم في ازدياد. الا
ان كان المستغاث يا المتكلم نحو يا لي او معطوفا على مستغاث ولم تعد معه
يا فتكسر اللام نحو يا لزيد ولعمرو للمسلمين فان اعيدت معه يا فتحت اللام نحو يا لزيد
ويا لعمرو للمسلمين وعليه البيت السابق والى ذلك اشار الناظم بقوله. وافتح
مع المعطوف ان كررت يا. وفي سوى ذلك بالكسر ائتيا. ولام المستغاث له مكسورة
دائما على الاصل كقوله وهو عمر رضي الله عنه يا لله للمسلمين بكسر لام المسلمين
وقول الشاعر. يبكيك ناء بعيد الدار مغترب. يا للكهول وللشبان للعجب
بكسر لام العجب الا ان يكون المستغاث له ضميرا غير يا المتكلم فتفتح لامه نحو يا لزيد
لك او له وبجواز ان يكون المستغاث له والله ضميرا نحو قولك يا لك لي تستغيث المخاطب
لنفسك قاله في النهاية ويجوز ان لا يبتدا المستغاث باللام لكن حينئذ
ان يختم بالالف عوضا من اللام ولا يجتمعان والى ذلك اشار الناظم بقوله
ولام ما استغيث عاقبت الف. كقوله. يا يزيدا لامل نيل عز وغنى بعد
فاقة وهوان. فيزيد مستغاث والالف فيه عوض عن اللام ولامل بكسر اللام مستغاث
له وهو اسم فاعل امل ونيل بفتح النون مصدر نال مفعول امل والعز مقابل الهوان
والغنى مقابل الفاقة والفاقة الفقر والهوان الذل. وقد يخلو المستغاث منهما
اي من الالف واللام فيعطى ما يستحقه لو كان منادى غير مستغاث كقولك يا زيد
لعمرو وكقوله. الا يا قوم للعجب العجيب. وللغفلات تعرض للاريب
فالا حرف تنبيه واستفتاح وقوم مستغاث مضاف لياء المتكلم محذوفة اجتزاء بالكسرة
وللعجب مستغاث له وللغفلات عطف عليه والاريب العالم بالامور. ويجوز نداء
المتعجب منه فيعامل معاملة المستغاث من غير فرق والى ذلك اشار الناظم
بقوله. ومثله اسم ذو تعجب الف. وهو على قسمين احدهما ان يرى امرا
عظيما فينادي جنسه كقولهم يا للماء وللدواهي اذا تعجبوا من كثرتهما
والثاني ان يرى امرا يستعظمه فينادي من له نسبة اليه ومكنة فيه نحو يا للعلماء
ويجوز الاستغناء عن اللام بالالف نحو قوله. يا عجبا لهذه الفليقة. هل تذهبن
القوباء الريقة. وهذا البيت لاعرابي اصابته قوباء فقيل له اجعل عليها شيئا

من ريقك

من ريقك وتعهدها بذلك فانها تذهب فتعجب من ذلك والفليقة الداهية وقد يجرد
المتعجب منه من اللام والالف نحو يا عجب.

هذا باب الندبة

بضم النون حكم المندوب وهو المتوجع عليه حقيقة كقول جرير يرثي عمر بن
عبد العزيز رضي الله عنه. وقمت فيه بامر الله يا عمرا او حكما كقول عمر بن الخطاب
رضي الله عنه وقد اخبر بجدب شديد اصاب قوما من العرب واعمراه واعمراه والمتوجع
منه لكونه محل الالم كقول قيس العامري. فواكبدا من حب من لا يحبني. ومن عبرات
ما لهن فناء. او لكونه سبب الالم كقول قيس الرقيات. تبكيهم الدهما معولة وتقول
سلمى وارزيتاه. وكقول القائل وامصيبتاه لان الرزية والمصيبة سبب الالم الذي
حصل له وصورة المندوب بصورة المنادى المخاطب وليس منادى الا ترى انه لا تريد منه
ان يجيب ويقبل عليك ومن ثم وقع في النداء يا غلامك ولا تخاطب احد المخاطبين
بما فيه خطاب لآخر ولا الجمع بين خطابين واجازوا في الندبة واغلامكم فلذلك قال
حكم المندوب. وقال الناظم. ما للمنادى اجعل لمندوب. فيضم ان كان
مفردا علما مبني نحو وازيداه وينصب ان كان مضافا كما في نحو واامير المؤمنين
او مضموما كما في نحو واضاربا عمراه واذا اضطر شاعر الى تنوينه جاز ضمه ونصبه كقوله
وافقعسا واين مني فقعس. الا انه لا يكون نكرة كرجل فلا يقال وارجلاه خلافا
للرياشي مدعيا انه جاء في الحديث واجبلاه فان صح فهو نادر ولا معرفا مبهما
كاي والمضمر واسم الاشارة والموصول فلا يقال وايهاه ولا واياه ولا واهذاه ولا
وامن ذهباه لان القصد من الندبة الاعلام بعظمة المصاب فلزم ان لا يندب الا المعرفة
السالمة من الابهام والى ذلك اشار الناظم بقوله. وما نكر لم يندب ولا ما ابهما
الا ما كان موصولا غير مبدوء بال وصلته مشهورة فيندب عند الكوفيين
خلافا للبصريين نحو وامن حفر بير زمزماه فانه في تعين به بمنزلة واعبد
المطلباه ولذلك قاس عند البصريين واتفق الجميع على منع ندبة الموصول المبدو
بال وان اشتهرت صلته فلا يقال والذي حفر بير زمزماه اذ لا يجمع بين حرف الندبة
وال وبذلك يعتبر قول الناظم. ويندب الموصول بالذي اشتهر. وتقدم الخلاف فيه تزايد
واصل زمزم زمم ابدلت الميم الثانية زايا فاء له في العدد وكم. الا ان الغالب
ان يختم بالالف الطائلة للصوت كقوله وهو جرير. وقمت فيه بامر الله
يا عمرا والى ذلك اشار الناظم بقوله. ومنتهى المندوب صله بالالف. واما
لحاقها توابع المندوب فقال ابن الخباز في النهاية انه لا خلاف في جواز لحاقها اخر
الصفة اذا كانت ابنا بين علمين نحو وازيد بن عمراه واما البدل والبيان والتوكيد ففيه
قول سيبويه والخليل انه لا تلحق البيان والتوكيد وعندي انها تدخل اخر البدل لانه قائم
مقام المبدل منه فتقول واغلامنا زيداه ولا تدخل العطف النسقي نحو وازيدا وعمراه
انتهى وتدخل التوكيد اللفظي كما تقدم من قوله واعمراه واعمراه. ويحذف لهذه
الالف ما قبلها من الف نحو واموساه والى ذلك اشار الناظم بقوله. متلوها
ان كان مثلها حذف. واجاز الكوفيون قياسا قلب الالف ياء فقالوا واموسياه
او من تنوين ظاهر او مقدر في اخر صلة نحو وامن حفر بير زمزماه بحذف التنوين

من زيد وسم فانه منصوب باعتبار انه علم على الغيب وان اعتبر انه علم على الجنس فهو غير
منصوب وفيه تنوين مغتفر لكمال ما صح به في اوائل باب الاضافة او تنوين في مضاف اليه نحو
واغلام زيداه او في علم محكي نحو واقام زيداه فيمن اسمه قام زيد والى ذلك
اشار الناظم بقوله . كذاك تنوين الذي به كمل من صلة او غيرها . واجاز الكوفيون
حذف التنوين واثباته مع فتحه فيقولون واغلام زيدنيه على اصل التقاء الساكنين
واجاز الفرا حذف التنوين مع ابقاء الكسرة وقلب الالف يا فيقولون واغلام زيديه
واجاز ايضا ان يؤتى بالحرف التنوين لالتقاء الساكنين لما في اجتماع الالفين وحذف
همزة الا ما قبلها من ضمة بنائية نحو وازيداه ووامنذراه فيمن اسمه منذر او كسرة
اعرابية نحو واعبد الملكاه او بنائية نحو واحذاماه لان ما قبل الالف لا يكون مضموما
ولا مكسورا فان اوقع حذف الكسرة والضمة في لبس ابقيا وجعلت الالف
ياء بعد الكسرة نحو واغلامكي اذ لو قيل واغلامكا التبس بالمذكر وواوا بعد
الضمة نحو واغلامهو واغلامكمو اذ لو قيل واغلامها واغلامكما التبس المذكر
بالمونث في الاولى والجمع بالمثنى في الثانية والى ذلك اشار الناظم بقوله
والشكل حتما اوله مجانسا ان يكن الفتح بوهم لابسا . ولك في الوقف زيادة ها
السكت بعد احرف المد الثلاثة نحو وازيداه واغلامكيه واغلا
مكموه والى ذلك اشار الناظم بقوله . وواقفا زد هاء سكت ان ترد . وان وصلت
حذفتها الا في الضرورة فيجوز اثباتها كقول المتنبي . واحر قلباه ممن قلبه شبم . ولك
حينئذ ضمها تشبيها بهاء الضمير وكسرها على اصل التقاء الساكنين واجاز الفرا اثباتها
في الوصل بالوجهين فصل واذا ندبت المضاف للياء الجائز فيه اللغات الست
فعلى لغة من قال يا عبد بالكسر او يا عبد بالضم او يا عبد بالفتح مع حذف الياء
فيهما او يا عبدا بالالف المنقلبة عن الياء او يا عبدي بالاسكان في الياء يقال في
هذه اللغات الخمس واعبدا وعلى لغة من قال يا عبدي بالفتح في الياء او يا عبدي
بالاسكان في الياء يقال واعبديا بابقاء الفتح على الاول وهو يا عبدي بالفتح
ولاجتلابه على الثاني وهو يا عبدي بالاسكان وقد تبين من جواز واعبدا او واعبديا
في يا عبدي بالاسكان ان لمن سكن الياء ان يحذفها في الندبة ويقول واعبدا او يفتحها
ويقول واعبديا والى ذلك اشار الناظم بقوله . وقائل واعبديا واعبدا . من في
الندا الياء ذا سكون ابدى . والفتح راي سيبويه وهو اقيس والحذف راي
المبرد والحاصل انه اذا ندب على لغة من حذف الياء فان كان ما قبلها مفتوحا
ابقيت الفتحة على حالها واتي بالف الندبة وان كان مكسورا او مضموما جعل بدل الكسرة
والضمة فتحة وزيدت الالف وعلى لغة من ابدل الياء الفا حذفت الالف المبدلة وزيدت الف
الندبة كما تفعل ذلك بالمقصور وعلى لغة من اثبت الياء مفتوحة زيدت الالف ولم تحتج
الى عمل ثان لان الياء متهيئة بالفتحة لمباشرة الالف وعلى لغة من يثبت الياء ساكنة
جاز حذف الياء لالتقاء الساكنين وابقاؤها مفتوحة واذا قيل يا غلام غلامي
لم يجز في الندبة حذف الياء لان المضاف اليها وهو غلام الثاني غير منادى لانه مضاف
اليه المنادى والمضاف اليه المنادى غير منادى وحكم المندوب حكم المنادى فلما لم يجز في الندا

لم يحذف

لم يحذف في الندبة هذا باب الترخيم وهو لغة التسهيل
والتليين يقال صوت رخيم اي سهل لين واصطلاحا حذف بعض الكلمة على
وجه مخصوص وهو ثلاثة انواع ترخيم الندا وترخيم الضرورة وهما مذكوران
في هذا الباب وترخيم التصغير وسياتي في بابه يجوز ترخيم المنادى اي
حذف اخره تخفيفا وذلك بشرط كونه معرفة لان المعارف اكثر ندا وهي
مدخلها التخفيف بحذف اخرها وخص الاخر بذلك لانه محل التغيير غير مستغاث
مجرور باللام وغير مندوب وغير ذي اضافة وغير ذي اسناد فلا يرخم نحو
قول الاعمى يا انسانا خذ بيدي لانه نكرة ولا نحو قولك يا لجعفر لان
المستغاث المجرور باللام عند سيبويه شبيه بالمضاف اليه لانه مجرور مثله فكان
غير منادى اذ لم تعمل اداة الندا في لفظه وانما عملت في موضعه فان لم
يجر باللام جاز ترخيمه نص عليه الاسيوطي في كتابه واقره عليه شراحه
كالصفار وابن خروف والشراقي وعبارة التسهيل تقتضيه فانه قيد المنادى
بكونه مبنيا والمستغاث المجرور معربا وغير المجرور المجرد مبني وشاهد ترخيمه
قوله . اعام لك ابن صعصعة بن سعد . قال ابن الضائع وهذا ضرورة وفي
ندائه بغير يا وذلك ممنوع وسمع ترخيمه ومعه اللام كقوله . كلما
نادى مناد منهم يا لتيم الله قلنا يا لمال وهو ضرورة اتفاقا ولا يرخم نحو واجعفرا
لان المندوب ليس منادى حقيقة وان كانت صورته صورة المنادى لانه لا يطلب اقباله
ولا يرخم نحو يا امير المؤمنين لان المضاف اليه منزل من المضاف منزلة التنوين مما
قبله فليس باخر المنادى حقيقة ولا يرخم يا تابط شرا علما لان اصله الجملة
وجزوها الثاني ليس منادى ونقل عن الكوفيين اجازة ترخيم ذي الاضافة
بحذف عجز المضاف اليه تمسكا بنحو قوله . ابا عرو لا تبعد فكل ابن حرة
سيدعوه داعي ميتة فيجيب . اراد يا ابا عروة فحذف حرف الندا وحذف هاء
التانيث واجيب بانه نادر وتعريفه انتا التانيث موجود فيكون
المرخم ومثله العز من البعض بعجنين وهو الكلاد ومثله بكسر الميم هيئة من
الموت وانزر من هذا حذف المضاف اليه بالتمام كقوله . يا عبد هل تذكرني
ساعة . اراد يا عبد عمرو وعبد عمرو علم له وزعم ابن مالك في النظم والتسهيل
ولم اجد انه مرخم ذو الاسناد وان عمرا نقل ذلك عن العرب فقال
في شرح التسهيل ونص يعني سيبويه في باب النسب على ان من العرب من يرخمه
فيقول في تابط شرا يا تابط ورتب على ترخيمه النسب اليه قال ولا خلاف في
النسب اليه انتهى ولا يشتهر المنع في المسئلة عن سيبويه اعتني بتركه هنا ونبه
على ان صاحب المنع هو الناقل للاجازة عن العرب وانه نقل عن سيبويه ونقله
في باب الاضافة الى الحكاية فاما اذا اضفت الى الحكاية حذفت وتركت الصدر
بمنزلة عبد القيس وخمسة عشر ولزمه الحذف كما لزمهما وذلك قولك في تابط شرا
تابطي فان قلت وبرهن على ذلك ان من العرب من يفرد فيقول يا تابط اقبل فيجعل الاول
مفردا ولكنه لم يفرده في الاضافة يعني في النسب هنا نصه في المسئلة في باب

النسب ونصه في باب الترخيم على المنع مطلقا واعلم ان الحكاية لا ترخم لانه لا تزيد ان
ترخم غير منادى ويشير لما بعده الى التراكيب لا تلحق بالتاء فلا يرخم هذا
فرخمت رجلا يسمى بأربعة بالجوار تكلمني انتهى واذا كان للمصنف في مسئلة
واحدة نصان متعارضان فما بين ما العمل على المذكور في بابه لانه بصدد تحقيقه وايضا
حمله بخلاف ما ذكره في غير بابه فانه لم يعتني به كما اعتنى به في الاول لكونه ذكره
استطرادا وهذا الامام كشف انه رجع عن احدهما ولم نذكر هنا الا الثاني وقول
الناظم ومن ترخيم جملة وذا عمرو نقلا يوهم انه لم ينقل عند غيره وقد عرفت ما فيه
وعمرو هذا المذكور في النظم هو امام النحو رحمه الله وسيبويه لقبه وهو
لفظ فارسي معناه رائحة التفاح قال السعيلوسي في شرح المفصل لا خلاف في
لغة العجم معكوسة والسيب التفاح وويه الرائحة والتقدير رائحة التفاح وقيل
كانت امه ترقصه بذلك في صغره وقيل كان من يلقاه يشم منه رائحة
التفاح وقيل كان يعتاد شم التفاح وقيل لقب بذلك للطافته
لان التفاح من لطيف الفواكه وقيل لانه كان ابيض مشربا بحمرة كان
خدوده لون التفاح وكنيته ابو بشر وذكر غلب اللقب عليه حتى اذا لا يكاد يعرف
بغيره الا اليه واذا كان لقب بسيبويه جماعة غيره منهم محمد بن موسى بن عبد العزيز المصري
ومحمد بن عبد العزيز الاصبهاني وابو الحسن علي بن عبد الله الكرخي المغربي ثم ان
كان المنادى مختوما بتا التانيث جاز ترخيمه مطلقا سواء كان تعريفه بالعلمية
ام بالقصد والاقبال وسواء كان على اربعة احرف ام اقل والى ذلك اشار الناظم بقوله
وجوزنه مطلقا في كل ما انث بالها تقول في هبة علما يا هب بحذف التا وفي
جارية لمعينة يا جاري بحذف التا ومنع المبرد ترخيم ما فيه التا من النكرات المقصودة
ورد بالسماع قالوا يا ابنا اي يا اجني بالجيم المضمومة وبالنون اي يا نشاة اقبلي وانتم حي
يقال ابناء لانها اجلاها اذا القت البيوت وانشنا نشن قاله ابن السكيت وقال العجاج
جاري لا تستنكري عذيري سيري واشفاقي على بعيري اراد يا جارية
بحذف حرف التاء وحده بحذف التها ونقدم ان حذف حرف التاء لا يجوز مع اسم الجنس المعين
لا غير النكرة ومن العذير بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة هو الامر الذي يحاوله الانسان
مما يعذر عليه ونيرى واشفاقي بدل مفصل من عذيري وان كان المنادى مجردا من
التاء اشترط لجواز ترخيمه كونه علما زائدا على احرف ثلاثة والى ذلك يشير قول
الناظم واحظلا ترخيم ما من هذه الها قد خلا الا الرباعي فما فوق العلم نحو جعفر علم
رجل وسعاد علم امرأة فيقال فيهما يا جعف ويا سعا ولا يجوز ذلك الترخيم في نحو
انسان لمعين لان تعريفه بغير العلمية واجاز بعضهم ترخيمه قياسا على قولهم اطرق كرا
ويا صاح وهو قياس على شاذ ولا يجوز ذلك في نحو زيد من كل ثلاثي ساكن الوسط
ولا في نحو حكم من كل ثلاثي محرك الوسط لانهما وان كانا علمين فليسا زائدين على ثلاثة
احرف بحذف اخرهما اجماعا هذا مذهب الجمهور وقيل يجوز الترخيم في محرك الوسط
كحكم وحسن فيقال يا حك ويا حس دون ساكنه كزيد وعمرو وهذا التفصيل
للفرا اجرى حركة الوسط مجرى الحرف قياسا على اجماعهم نحو سقر فحركة وسطه مجرى

زينب

زينب في ايجاب منع الصرف لا مجرى هند في اجازة الصرف وعدمه وقيل يجوز الترخيم
فيهما وهو قول بعض الكوفيين اما المحرك الوسط فلما مر واما الساكن الوسط فقياسا
على نحو يد في عدم الترخيم فان اصله يدي بسكون الدال وحذفها الحرف وجوبا فرخوا له
جوازا اولى قيل والمجزوم للترخيم ما اخرت واحذف وهو الغالب نحو
يا جعف ويا سعا وقرأ بعضهم وهو ابن مسعود ونادوا يا مال والذي حسن الترخيم
لاهل النار ضعفهم عن اتمام الاسم لانهم في غنية عن الترخيم واما حرفان وذلك اذا
كان الحرف الذي قبل الاخر من احرف اللين وهي الالف والواو والياء حال كون
حرف اللين ساكنا بناء على اطلاق اللين على هذه الاحرف سواء كانت ساكنة او
متحركة والمحققون يخصون احرف اللين بالساكنة فالتقييد على الاول مخصص وعلى الثاني
كاشف وفي بعض النسخ من احرف العلة وهو اصوب لان الاصل في القيد التخصيص
زائدا لا اصليا مكملا اربعة فصاعدا والى ذلك اشار الناظم بقوله ومع
الاخر احذف الذي تلا ان زيد لينا ساكنا مكملا اربعة فصاعدا وقبله حركة
من جنسه على الاصح لفظا كمروان ومسكين ومنصور او تقديرا كمصطفون ومصطفين
علمين سواء كان الحرف الاخير زائدا ام اصليا وذلك نحو مروان فان الالف والنون
فيه زائدتان واسماء بالمد علما منقولا من جمع اسم فهمزته اصلية لانها بدل من لام
الكلمة واصله اسماو ابدلت الواو همزة لتطرفها اثر الف زائدة ووزنه افعال ومنصور
علما ومسكين علما منقولين من وصفي المفعول والفاعل فالراء من الاول والنون من
الثاني اصليان وما قبلهما زائد فيحذف عند الترخيم من مروان الالف والنون وتقول
يا مرو ومن اسماء الالف والهمزة وتقول يا اسم ومن منصور الواو والراء وتقول
يا منص ومن مسكين الياء والنون وتقول يا مسك ومن مصطفون ومصطفين
الواو والياء والنون وتقول فيهما يا مصطف كما سياتي قال الفرزدق يخاطب مروان
ابن عبد الملك يا مروان ان مطيتي محبوسة ترجو الحباء وربها لم ييأس
اراد يا مروان فرخمه بحذف الالف والنون والحباء بكسر الحاء المهملة وبالباء الموحدة
والمد العطا وربها صاحبها وقال ابو زبيد الطائي على ما زعم اللخمي او لبيد على ما زعم
النحاس في شرح الكتاب يا اسم صبرا على ما كان من حدث ان الحوادث ملقي
ومنتظر اراد يا اسماء فرخمه بحذف الالف والهمزة والمعنى اصبري على الحوادث
فان بعضها ملقي وبعضها منتظر بخلاف نحو شمال بفتح الشين المعجمة وسكون الميم وفتح
الهمزة من غير مد علما منقولا في ترخيمه يا شمأ بحذف اللام فقط دون الهمزة
لان زائده وهو الهمزة غير حرف لين قال في النهاية واختلف في نحو معزهل
الزائد الاول والثاني فمن قال الزائد الاول حذف الاخر لتطرفه ثم حذف الذي قبله
لان لفظه كلفظه ومن قال الزائد الثاني حذفه وابقى ما قبله وهذه المسئلة
ذكرها سيبويه في محمر ومسوه وبخلاف هبيخ بفتح الهاء والباء الموحدة والمثناة
التحتانية المشددة وفي اخره خاء معجمة الغلام الممتلئ وفنور بفتح الفاء والنون
والواو المشددة بعدها راء مهملة الصعب اليبوس من كل شيء حال كونهما هبيخ وفنور
علمين منقولين في ترخيمهما يا هبي ويا فنو بحذف اخرهما فقط ولا يحذف ما قبله

لتحرك حرف اللين فيهما وهو الياء في هبيخ والواو في قنور وبخلاف نحو مختار ومنقاد
علمين فتقول في ترخيمهما يا مختا ويا منقا بحذف آخرهما فقط ولا يحذف ما قبله لأصالة
الألف فيهما فإنها منقلبة عن أصل فأصل مختار ومنقاد مختير ومنقود بفتح الياء والواو
وكسرهما فلما تحركا وانفتح ما قبلهما قلبا ألفين والمنقلب عن أصل أصل وأجاز الأخفش أن
يقال في ترخيمهما يا مخت ويا منق بحذف الألف من كل منهما مع الآخر نظرا إلى الحالة الراهنة
وبخلاف نحو سعيد وثمود وعماد فتقول في ترخيمهن يا سعي ويا ثمو ويا عما بحذف الدال
فقط ولا يحذف ما قبلها من الياء والواو والألف وإن كان كل منها حرف لين زائدا
لأن السابق على حرف اللين حرفان لا ثلاثة وهذا المحترز عنه بقوله مكملا أربعة وأجاز
الفراء حذف الياء والألف مع الآخر من نحو سعيد وعماد في كل لغة وحذف الواو مع الآخر
في نحو ثمود في لغة من يجعله اسما برأسه ولا ينتظر المحذوف فيقول يا سع ويا عم ويا ثم
وأما على لغة من ينتظر في نحو ثمود فيوجب حذف الواو والدال ولا يجيز يا ثمو بحذف
الدال فقط لأن إبقاء الواو يستلزم عدم النظير إذ ليس في العربية اسم متمكن في
آخره واو لازمة قبلها ضمة ورد بأنه يلزم منه بقاء الاسم المتمكن على حرفين وذلك خلاف
القياس والواو حينئذ لا حكم لها كحكم الآخر بل كحكم الحشو فلا ثقل وما قاله وبخلاف
فرعون وغرنيق بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون طير من طيور الماء
طويل العنق حال كونه علما فتقول في ترخيمهما يا فرعو ويا غرني بحذف آخرهما فقط
ولا يحذف الواو والياء لعدم مجانسة الحركة لهما والجرمي والفراء لا يشترطان
المجانسة فيجيزان حذف اللين وإن كان قبله فتحة فيقولان يا فرع ويا غرن بإبقاء
الاسم المتمكن على ثلاثة أحرف وإلى ذلك أشار الناظم بقوله والخلف في واو
وياء بهما فتح قفي واختلف في جواز حذف الواو والياء مع الآخر من نحو مصطفون
ومصطفين علما فتقول فيهما يا مصطف بحذف الواو والنون من الأول والياء والنون
من الثاني لأن أصلهما مصطفيون ومصطفيين بضم الياء في الأول وكسرها في
الثاني ولكنهم قلبوها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفوا الألف لالتقاء الساكنين
فالحركة المجانسة وهي الضمة في الأول والكسرة في الثاني وإن لم تكن ملفوظة فهي
مقدرة والحركة المجانسة في التقدير كالمجانسة في اللفظ كما نص في قوله وقبله
حركة من جنسه لفظا أو تقديرا وهو مأخوذ من قول التسهيل مسبوق بحركة مجانسة
ملفوظة أو مقدرة والمعروف للترخيم أمامه وأحرى ... كما تقدم وأما كلمة
برأسها وذلك في المركب المزجي وإليه أشار الناظم بقوله والعجز احذف
من مركب تقول في ترخيم معدي كرب وبعلبك وسيبويه وخمسة عشر علما يا معدي
ويا بعل ويا سيب ويا خمسة ومنع الفراء ترخيم المركب من العدد الذي سمي به ومنع
أكثر الكوفيين ترخيم المختوم بويه والمنقول أن العرب لم ترخم المركب المزجي وإنما
أجازه النحويون قياسا وأما كلمة وحرف وذلك في اثنا عشر علما تقول إذا
رخمته يا اثن بحذف الألف وعشر كما تقول في ترخيمه لو لم تركبه نص على ذلك سيبويه
لأن عشر في موضع النون منزلتها هي والألف منزلة الزيادتين في اثنان
علما ولذلك أعرب ولم يحذف المضاف إليه وآخر المضاف جميعا نحو يا صاح أصله يا صاحبي

قاله

قاله ابن خروف والجوهري وابن بري وجماعة وقال غيرهم هو مرخم صاحب على
غير قياس فصل الأكثر في لسان العرب أن ينوى المحذوف فلا يغير ما بقي
عن حاله من حركة أو سكون بل يبقى على فتحه إن كان مفتوحا تقول في جعفر
يا جعف بالفتح وعلى كسره إن كان مكسورا تقول في حارث يا حار بالكسر وعلى
ضمه إن كان مضموما تقول في منصور يا منص بتلك الضمة الموجودة قبل الترخيم
وعلى سكونه إن كان ساكنا تقول في هرقل يا هرق بالسكون وتقول في ثمود
وعلاوة وكروان أعلاما يا ثمو ويا علاو ويا كرو بإبقاء الواو على صورتها في
المسائل الثلاث من غير إبدال لأنها ليست طرفا في التقدير لأن الحرف المحذوف ما بعدها
في نية الملفوظ به وتسمى لغة من ينتظر وإليها أشار الناظم بقوله وإن نويت
بعد حذف ما حذف فالباقي استعمل بما فيه ألف ويجوز أن لا ينوى المحذوف
فيجعل الباقي بعد الحذف اسما برأسه ويجعل الحرف الذي قبل المحذوف كأنه
آخر الاسم في أصل الوضع من غير حذف فلا يبقى على حاله بل يضم وتسمى لغة من
لا ينتظر وإليها أشار الناظم بقوله واجعله إن لم تنو محذوفا كما لو كان
بالآخر وضعا تمما فتقول يا جعف ويا حار ويا هرق بالضم فيهن وكذا
تقول يا منص بضمة حادثة للبناء غير تلك الضمة التي كانت قبل الترخيم بدليل
أن هذه يجوز اتباعها وتلك لا يجوز اتباعها وتقول يا ثمي بإبدال الضمة كسرة
والواو ياء كما تقول في جمع جرو بتثليث الجيم ودلو على أفعل بضم العين
أجر وأدل والأصل أجرو وأدلو بضم الراء واللام فقلبوا الضمة كسرة
والواو ياء لئلا يلزم منه عدم النظير لأنه ليس في العربية اسم معرب آخره واو
لازمة مضموم ما قبلها وما تجرد تاؤه حكمه حكم المعرب وخرج بالاسم
الفعل نحو يدعو وجعله علما عارض وخرج بالمعرب المبني أصالة نحو هو
وأما أسماء البلدان نحو سمنبو والتنكفو في الإقليم الصحراوي والظاهر أنها غير
عربية كهندو وخرج بلزوم الضم نحو دلو فإن ما قبل الواو ساكن وخرج باللزوم
نحو هذا أبوك فإن الواو فيه ليست بلازمة فإنها تقلب ألفا في النصب وياء في الجر
وتقول يا علاء بإبدال الواو همزة لتطرفها بعد ألف زائدة كما في كساء
فإن أصله كساو لأنه من كسوت فأبدلت الواو همزة لما ذكر وتقول يا كرا بإبدال
الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ولم يكن بعدها ساكن كما في العصا
والعلاوة بكسر العين المهملة ما علقته على البعير بعد تمام أدرفه والكروان بفتح
الكاف والراء طائر طويل العنق وهو ذكر الحبارى فصل يختص ما فيه تاء
التأنيث بأحكام منها أنه لا يشترط لترخيمه علمية بل مطلق التعريف
فيه كاف ولو بالقصد ولا زيادة على ثلاثة أحرف كما مر في قوله ثم إن كان
المنادى مختوما بتاء التأنيث جاز ترخيمه مطلقا تقول في هبة علما يا هب وفي
جارية لمعينة يا جار ومنها أنه إذا حذف منه التاء توفر من الحذف ولم
يستتبع حذفها حذف حرف قبلها لأن تاء التأنيث في حكم كلمة منفصلة عما
قبلها وإلى ذلك أشار الناظم بقوله والذي قد رخما بحذفها وفره بعد فقول

في ترخيم **عقنباة** بفتح العين المهملة والقاف وسكون النون بعدها موحدة والف
مثناة فوقية صفة للعقاب يقال عقاب عقنباة اي ذو مخالب حداد **يا عقنباة الا**
ولا يجزم لما مر **و** منها **انه لا يرخم الا على نية المحذوف** خوف الالتباس بها
لمذكر **بقوله في** ترخيم **مسلمة** بضم الميم **وحارثة** بالحاء المهملة والثاء المثلثة
وحفصة يا مسلم ويا حارث ويا حفص بالفتح فيهن ولا تقول يا مسلم
ويا حارث ويا حفص بالضم فيهن على لغة من لا ينتظر المحذوف **لئلا يلتبس بندا**
مذكر لا ترخيم فيه و اليه اشار الناظم **بقوله** والتزم الاول في كمسلمة
وان لم يخف لبس جاز ترخيمه على لغة من لا ينتظر المحذوف **كما في نحو همزة**
علما بضم الهاء وفتح الميم وبالزاي وهو المغتاب يستوي فيه المذكر والمؤنث
يقال رجل همزة وامراة همزة **و** في التنزيل ويل لكل همزة **ومسلمة** بفتح الميم
علم رجل ونسبة التاء فيه للفرق بين المذكر والمؤنث فتقول اذا رخمتهما على
لغة من لا ينتظر يا همز ويا مسلم بالضم فيهما اذ لا لبس بذلك **و** اليه اشار
الناظم **بقوله** وجوز الوجهين في كمسلمة **و** منها **ان تراه مرخما**
اكثر من تراه تاما من غير ترخيم **كقوله** وهو امرؤ القيس الكندي **افاطم**
مهلا بعض هذا التدلل وان كنت قد ازمعت صرمي فاجملي اراد يا فاطمة
وازمعت بزاي وعين مهملة اي احكمت عزمه والصرم القطع والاجمال الاحسان
ولكن يشاركه في هذا الحكم الاخير **مالك وعامر وحارث فترخيمهن**
اكثر من تمام التخيم لكثرة استعمالهن في النداء ووجه اختصاص ما فيه تاء
التانيث بذلك انه لا يتوقف على كثرة استعماله فاقتصر ما

فصل

ويجوز ترخيم غير المنادى بثلاثة شروط احدها ان يكون ذلك في الضرورة
الثاني ان يصلح الاسم للندا اي لمباشرة حرف
النداء **و** اليها اشار الناظم **بقوله** ولاضطرار رخموا دون ندا ما للندا
يصلح **فلا يجوز** ترخيم الضرورة **في نحو الغلام** مما فيه ال لانه لا يصلح لمباشرة
حرف النداء **و** من ثم خطي من جعل من ترخيم الضرورة قول العجاج **اوالفا**
مكة من ورق الحمي بضم الحاء وكسر الميم **و** اصله الحمام بالتخفيف فحذفت الميم
الثانية وقلبت الالف ياء للقافية **وقيل** حذفت الالف وابدلت الميم ياء
و يحتمل ان يكون حذف منه الالف والميم للضرورة **كقوله** درس المنا
بمتالع وكسرت الميم لاودي للقافية وكما اشباع ووروى بضم الراء وجمع ورقا وهي
التي في لونها كلون الرماد والشرط **الثالث ان يكون المرخم في الضرورة**
اما زايدا على الثلاثة وذلك ماخوذ من قول الناظم نحو احمدا **او مختوما بتا**
التانيث فالاول **كقوله** وهو امرؤ القيس الكندي **لنعم الفتى تعشو الى ضوء**
ناره طريف بن مال ليلة الجوع والخصر اراد ابن مالك فرخمه في غير النداء ضرورة
وترك ما بقي كانه تمم بل احسن وتركه على لغة من لا ينتظر **و** تعشو تبصر في العشا
وهو الظلام **و** الخصر بفتح الخاء والصاد المهملتين شدة البرد **و** الثاني كقول الاسود
ابن يعفر **و** هذا رداي عنده يستعيره ليسلبني نفسي امال بن حنظل اراد ابن

حنظلة

حنظلة فرخمه في غير النداء ضرورة **ولا يمتنع الترخيم في الضرورة على لغة من**
ينتظر المحذوف عند سيبويه وجمهور البصريين **خلافا للمبرد** فاكثروا وذكلنا
اقياسا على النداء والسماع ومنه قول اوس التميمي ان ابن حارث ان اشتق لرويته
او امتدحه فان الناس قد علموا اراد ابن حارثة فرخمه بحذف التاء على لغة من ينتظر
و قوله وهو جرير **الا اضحت حبالكم رماما واضحت منك شاسعة اماما**
اراد امامة بضم الهمزة علم امراة فرخمه بحذف التاء على لغة من ينتظر **و** رماما جمع
رمة بضم الراء المهملة وهي القطعة البالية من الحبل وانشده المبرد وما عهدي
كعهدك يا اماما قال ابن مالك في شرح الكافية ولا انصاف يقتضي تقدير الروايتين
ولا ترجيح احدهما بالاخرى انتهى **و** فهم من عدم اشتراطه العلمية في ترخيم الضرورة
انه يجري في النكرات **كقوله** ليس حي على المنون بخال اي بخالد **هذا**
باب المنصوب على الاختصاص والاختصاص في الاصل مصدر
اختصصته بكذا اي خصصته به **و** في الاصطلاح تخصيص حكم علق بضمير بما تاخر
عنه من اسم ظاهر معرف **و** الباعث عليه فخر او تواضع او زيادة بيان فالاول
نحو علي ايها الجواد يعتمد الفقير **والثاني** نحو اني ايها العبد فقير الى
عفو الله **والثالث** نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف وهو خبر
استعمل بصورة النداء توسعا كما استعمل الخبر بصيغة الامر نحو احسن بزيد والامر
بصيغة الخبر نحو والوالدات يرضعن **و** المنصوب على الاختصاص **هو اسم** ظاهر
غير نكرة ولا مبهم **معمول لاخص** مضارع خص **واجب الحذف** كما يجب حذف ناصب
المنادى **فان كان** المنصوب على الاختصاص **ايها** في التركيب افرادا وتثنية وجمعا
او ايتها في التانيث افرادا وتثنية وجمعا **استعملا** في الاختصاص **كما يستعملان**
في النداء فيضمان لفظا وينصبان محلا ويتصل بهما ها التنبيه وجوبا **ويوصفان**
لزوما باسم لازم الرفع مراعاة للفظهما **محلى بال** الجنسية **نحو انا افعل**
كذا ايها الرجل فانا فاعل مبتدا او خبر وايها في موضع نصب على الاختصاص
بفعل محذوف تقديره اخص والرجل نعت اي على اللفظ **واللهم اغفر لنا ايتها**
العصابة بكسر العين فايتها بالضم في موضع نصب على الاختصاص بفعل محذوف
تقديره اخص والعصابة نعت ايتها على اللفظ وجملة الاختصاص في المثالين
في موضع نصب على الحال **و** المعنى انا افعل كذا مخصوصا من بين الرجال **و** اللهم
اغفر لنا مخصوصين من بين العصائب **و** ما ذكر من ان ايها وايتها مبنيان على الضم
في موضع نصب بفعل الاختصاص محذوفا هو مذهب الجمهور **وذهب**
الاخفش الى ان كلا منهما منادى قال ولا ينكر ان ينادي الانسان نفسه الا ترى
الى قول عمر رضي الله عنه كل الناس افقه منك يا عمر **وذهب**
السيرافي الى ان ايا في الاختصاص معربة وزعم انها تحتمل وجهين احدهما ان تكون
خبر المبتدا محذوف والتقدير انا افعل كذا هو ايها الرجل اي المخصوص به **و** الثاني
ان تكون مبتدا والخبر محذوف والتقدير ايها الرجل المخصوص انا المذكور **وان كان**
المنصوب على الاختصاص **غيرهما** اي غير ايها وايتها **نصب** لفظا سواء كان بعضه

معربًا أم مضافًا قبلها وقد نحو نحن العرب أقرى الناس للضيف والثاني نحو قوله صلى
الله عليه وسلم أنا معاشر الأنبياء لا نورث بالعرب ومعاشر منصوبان على الاختصاص
بفعل محذوف وجوبًا تقديره أخص العرب وأخص معاشر والى ذلك أشار الناظم بقوله
الاختصاص كذا التشبيه والمنصوب على الاختصاص يشارك المنادى في ثلاثة
أحكام أحدها إفادة الاختصاص بالمتكلم كما أن المنادى يفيد الاختصاص بالمخاطب
والثاني أن كل واحد منهما لا يكون إلا للحاضر والثالث أن الاختصاص
واقع في معرض التوكيد والنداء قد يكون كذلك كقولك لمن هو مقبل إليك كان الأمر
كذا يا فلان ويفارق المنادى في أحكام لفظية ومعنوية فأما الأحكام
اللفظية فأمور أحدها أنه ليس معه حرف نداء لا لفظًا ولا تقديرًا بخلاف
المنادى فإنه لا يخلو عنه لذلك الثاني أنه لا يقع في أول الكلام بل في أثنائه
أي وسطه كالواقع بعد نحن في المثال وبعد أنا في الحديث المتقدم وهذا الحديث
بلفظ نحن قال الحفاظ غير موجود وإنما الموجود في سنن النسائي الكبرى إنا
معاشر الأنبياء كما تقدم حينًا أو بعد تمامه أي الكلام كالواقع بعد أنا وفينا
في المثالين قبله وهما أنا أفعل كذا أيها الرجل واللهم اغفر لنا أيتها العصابة
فالمخصوص وهو أيها في المثال الأول وأيتها في المثال الثاني وقعا بعد تمام الكلام
لأن كلا من قوله أنا أفعل كذا واللهم اغفر لنا كلام تام بخلاف المنادى فإنه
يقع في أول الكلام نحو يا الله اغفر لنا والثالث أنه يشترط أن يكون المقدم
عليه اسمًا بمعناه في التكلم والخطاب والغالب كونه أي المقدم على المخصوص ضمير
تكلم لحصده أو بشارة له فيه فالأول نحو أنا أفعل كذا أيها الرجل والثاني نحو اللهم اغفر
لنا أيتها العصابة وقد يكون المقدم ضمير خطاب كقول بعضهم بك الله نرجو
الفضل بك متعلق بنرجو والله منصوب على الاختصاص والفضل مفعول نرجو
وفي هذا المثال شذوذان كونه بعد ضمير خطاب وكونه علمًا فإنه من الشذوذ ولا
يكون المقدم ضمير غائب ولا اسمًا ظاهرًا فلا يجوز بهم معشر العرب ختمت المكارم ولا بزيد
العالم يقتدي الناس والرابع والخامس أنه يقل كونه علمًا وأنه ينتصب مع
كونه مفردًا كما في هذا المثال وهو بك الله نرجو الفضل ومثله سبحانك الله
العظيم والمنادى يكثر كونه علمًا ويضم مع كونه مفردًا والسادس أن يكون
بأل قياسًا كقولهم نحن العرب أقرى الناس للضيف والمنادى لا يكون كذلك
والسابع والثامن والتاسع والعاشر أنه لا يكون نكرة ولا اسم إشارة ولا
موصولًا ولا ضميرًا فالأول في الإشارة والمنادى يكون كذلك الحادي عشر أن أيا هنا
لا توصف باسم الإشارة وتوصف به في النداء الثاني عشر أن صفة أي هنا واجبة
الرفع بلا خلاف كما قال في الارتشاف وفي النداء ظاهر فيها خلاف أجاز المازني نصبها
الثالث عشر أن أيا هنا اختلف في ضمتها هل هي إعراب أو بناء وفي النداء بناء
بلا خلاف الرابع عشر أن العامل المحذوف هنا لم يعوض عنه شيء وعوض عنه في
النداء حرفه الخامس عشر أن العامل المحذوف هنا فعل الاختصاص وفي النداء فعل الدعاء
والسادس عشر والسابع عشر والثامن عشر أنه لا يكون تاليًا لحرف النداء وأنه

لا يعني

لا يعني أنه لا يقصر به إلا نفس المتكلم وأنه لا يجوز فيه الترخيم والتاسع عشر والعشرون
أنه لا يستغاث به وأنه لا يندب وأما الأحكام المعنوية فأمور أحدها أن الكلام
مع الاختصاص خبر ومع النداء إنشاء والثاني أن الغرض منه أي ذكره تخصيص مدلوله
من بين أمثاله بما نسب إليه والثالث أنه مفيد لفخر أو تواضع أو زيادة
بيان بخلاف النداء فيهما هذا باب التحذير وهو في الأصل
مصدر حذر بالتشديد والمراد به هنا تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه ويكون
بثلاثة أشياء بإياك وأخواته وبما ناب عنها من الأسماء المضافة إلى ضمير المخاطب
نحو نفسك وبذكر المحذر منه نحو الأسد فإن ذكر المحذر بلفظ إيا فالعامل في محلها
النصب فعل محذوف لزومًا لأنه لما كثر التحذير بلفظ إيا جعلوه بدلًا من اللفظ بالفعل
فالتزموا معه إضمار العامل سواء عطفت عليه المحذر منه نحو إياك والشر أم كررته
نحو إياك إياك المراء أم لم تعطف ولم تكرر نحو إياك الأسد وإلى ذلك أشار الناظم
بقوله. إياك والشر ونحوه نصب محذر بما استتاره وجب. ودون عطف
ذا لإيا انسب تقول إذا عطفت عليه المحذر منه إياك والأسد فإياك في محل نصب
بفعل محذوف تقديره احذر ونحوه ثم قيل يجب تقديره بعد إياك والأصل إياك احذر
لأنه لو قدر قبله لاتصل به فقيل احذرك فيلزم تعدي فعل المضمر المتصل إلى ضميره
المنفصل وذلك خاص بأفعال القلوب وما ألحق بها وقيل الأصل احذر تلاقي نفسك
والأسد ثم حذف الفعل وهو احذر وفاعله وهو ضمير المخاطب المستتر فيه فصار
تلاقي نفسك والأسد ثم حذف المضاف الأول وهو تلاقي وأنيب عنه الثاني
وهو نفس فانتصب فصار نفسك والأسد ثم حذف المضاف الثاني وهو نفس
وأنيب عنه الثالث في التركيب وهو الكاف فانتصب بعد أن كان مجرورًا بالإضافة
وانفصل لتعذر اتصاله فصار إياك واختلف في إعراب ما بعد الواو فقيل
هو معطوف على إياك والتقدير احذر نفسك أن تدنو من الأسد والأسد أن يدنو منك
وهذا مذهب كثيرين منهم السيرافي واختاره ابن عصفور واعترض بأن إياك
محذر والأسد محذر منه والعطف يقتضي المشاركة في المعنى وأجيب
بأن مقتضى العطف الاشتراك في معنى الحرف فلا يمتنع أن يكون أحدهما مخاطبًا والآخر
محذورًا منه قاله الفخر الرازي في شرح المفصل وذهب ابن طاهر وابن
خروف إلى أن ما بعد الواو منصوب بفعل آخر محذوف فهو عندهما من قبيل عطف الجمل
واختار ابن مالك قولًا ثالثًا وهو أن يكون معطوفًا عطف مفرد لا على التقدير
الأول بل على تقدير اتق تلاقي نفسك والأسد فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه
قال وأشد في أن هذا أقل تكلفًا انتهى وظاهره ضعف الوجه مع موافقته وتقول
إذا لم تعطف ولم تكرر إياك من الأسد واختلف في تقدير العامل المحذوف
فقال الجمهور عامله فعل يتعدى بحرف والأصل باعد نفسك من الأسد ثم حذف
باعد وفاعله المستتر فيه فصار نفسك من الأسد وحذف المضاف وهو نفس
فانفصل الضمير وانتصب فصار إياك من الأسد فإياك منصوب بباعد محذوفًا ومن
الأسد متعلق بذلك المحذوف وقيل عامله فعل يتعدى لاثنين والتقدير احذرك

من الاسد قاله ابن الناظم تبعا لابيه ايضا فحذف احذر وفاعله وانفصل الضمير لتعذر
اتصاله فنحو اياك الاسد بحذف من ونصب الاسد ممتنع على التقدير الاول وهو
قول الجمهور لما يلزم عليه من حذف من ونصب المجرور وهو غير مطرد الا مع ان وان
وكي كما تقدم في باب التعدي واللزوم وجائز على التقدير الثاني وهو راي ابن
الناظم وابيه ايضا لان احذر يتعدى الى اثنين من غير واسطة قال الله تعالى ويحذركم
الله نفسه والكلام على تقدير الجمهور انشاء وعلى تقدير ابن الناظم خبري ولا
خلاف في جواز اياك ان تفعل على التقديرين بجوازه على الاول لصلاحية تقدير
من اي من ان تفعل لان حرف الجر يحذف مع ان قياسا مطردا كما تقدم وجوازه على
الثاني واضح لتعدي الفعل اليه بنفسه من غير تقدير واسطة ولا يكون ايا في
هذا الباب لمتكلم لان المتكلم لا يحذر نفسه وشذ قول عمر رضي الله عنه
لتذك من التذكية لكم الاسل بفتح الهمزة والسين المهملة وفي اخره لام وهو
هنا ما رق وارهف من الحديد كالسيف والسكين ونحوهما وفي الصحاح الاسل
نبت الرماح ويقال لكل نبت له شوك طويل والرماح جمع رمح والسهام جمع سهم
واياي وان يحذف احدكم الارنب بفصل الكلام جملتان ثم قال الزجاج اصله اياي
وحذف الارنب واياكم وحذف الارنب فحذف من كل جملة ما اثبت في الاخرى وقال
الجمهور اصله اياي باعدوا عن حذف الارنب وباعدوا انفسكم ان يحذف
احدكم الارنب ثم حذف من الاول المحذور وهو حذف الارنب وحذف من الثاني
المحذر وهو باعدوا انفسكم وفي الكلام جملة واحدة ثم اختلف فقيل
حذف منه اربعة اشياء واصله اياي باعدوا عن حذف الارنب وحذف الارنب عني فحذف
فعل وفاعل ومفعول بغير وما عطف على هذا المفعول الغير وان لوا وعطف شيئ
على شيئ وقال ابن الحاج في حذفه شيئان فقط واصله باعدوني وحذف الارنب
ولا يخفى ما في هذه الاقوال من الضعف اما قول الزجاج فان فيه دعوى حذف
اياكم ولا يليق حذفه لما استقر لها في هذا الباب من انها بدل من اللفظ بالفعل
واما ما اختاره الموضح فيستحيل من الاول لزيادة الثاني وهو قليل وفيه مخالفة
لما فهم من صنيعه في اياك ولا سيما انها جملة واحدة واما القول الثالث
ففيه كثرة حذف وتكلف فان مباعدتهم له عن حذف الارنب مباعدة حذف الارنب
عنه وكذا هو في قول ابن الحاج وان لم يصرح به فان باعدوني ليس امرا بالمباعدة
المطلقة بل بالمباعدة عن شيئ خاص وكذا مباعدة حذف الارنب انما هي عنه
فمرجع القولين الاخيرين الى قول واحد وظن شارحون انهما غيران ولا
يكون ايا في هذا الباب لغائب لاختصاص التحذير بالمخاطب وشذ قول بعضهم
اي العرب اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب قال سيبويه حدثني
من لا اتهم عن الخليل انه سمعه من اعرابي والشواب بالشين المعجمة وفي اخره موحدة
مشددة جمع شابة ويروى السوءات بالسين المهملة جمع سوءة والمعنى اذا
بلغ الرجل ستين سنة فلا يتولع بشابة ولا يفعل سوءة والكلام جملة واحدة
والتقدير فليحذر تلاقي نفسه وانفس الشواب فحذف الفعل وفاعله ثم

المضاف للأول

المضاف الاول وانيب عنه الثاني ثم الثاني وانيب عنه الثالث فانتصب وانفصل وابن
الناظم بانا لانه تلافيه في المغني ومنه شذوذ ان اخران احدهما اجتماع
حذف الفعل المجزوم بلام الامر وحذف حرف الامر وهو اللام مع ان لام الامر
لا تحذف الا في الضرورة كقوله. محمد تفد نفسك كل نفس. اي لتفد
فحذفهما مع المجزوم بها شاذ والشذوذ الثاني اقامة المضمر وهو ايا النائبة
مقام الظاهر وهو الانفس واضافتها الى الشواب لان المستحق للاضافة
الى الاسماء الظاهرة اتفاقا والى المضمرات على الاصح انما هو المظهر لا المضمر
لان الاضافة اما للتعريف واما للتخصيص والمضمر غني عن ذلك لانه اعرف المعارف
وذهب الخليل الى ان ايا ضمير اضيف احدهما الى الاخر
والى الشذوذ اشار الناظم بقوله. وشذ اياي واياه اشذ. وان يكن
المحذر بفتح الذال المعجمة بغير لفظ ايا واقتصر على ذكر المحذر منه فانما
يجب الحذف للعامل ان كرر او عطف فالاول وهو ذكر المحذر بغير لفظ
ايا مع التكرار نحو نفسك نفسك ومع العطف نحو نفسك وعينك والثاني
وهو الاقتصار على ذكر المحذر منه مع التكرار نحو الاسد الاسد ومع العطف نحو
ناقة الله وسقياها فالعامل في هذه الامثلة الاربعة محذوف وجوبا لان
العطف كالبدل من اللفظ بالفعل والتكرار بمنزلة العطف وفي غير ذلك يجوز
الاظهار للعامل كقوله وهو جرير. خل الطريق لمن يبني المنار به
وابرز ببرزة حيث اضطرك القدر. فاظهر العامل وهو خل لان المحذر منه
وهو الطريق خال من التكرار والعطف والمنار بفتح الميم وتخفيف النون حدود
الارض والبرزة الارض الواسعة والبناء للكل فيه والى ذلك اشار الناظم بقوله
وما سواه ستر فعله لن يلزما. الا مع العطف او التكرار. هذا باب
الاغراء بالمد وهو في الاصل مصدر اغريت والمراد به هنا تنبيه المخاطب
على امر محمود ليفعله وحكم الاسم المنصوب فيه حكم الاسم في التحذير الذي
لم يذكر فيه ايا فلا يلزم حذف عامله الا في عطف او تكرار كما
تقدم كقوله في العطف المروءة والنجدة بنصبهما بتقدير الزم وقوله وهو
مسكين الدارمي في التكرار. اخاك اخاك ان من لا اخا له. كساع الى
الهيجا بغير سلاح. بنصب اخاك بتقدير الزم وجوبا واخاك الثاني
توكيد والهيجا بالقصر هنا وقد يمد فيهما الحرب والعطف في التحذير والاغراء
لا باو وخاصة لان المراد فيهما الجمع والاقتران في الزمان فان فقد العطف
والتكرار جاز اظهار العامل نحو الزم اخاك ويقال الصلاة جامعة بنصبهما
فنصب الصلاة بتقدير احضروا وجامعة على الحال من الصلاة وفيما
صيغتا احضروا المحذوف ولو صرح بالعامل في الصلاة جاز لعدم العطف والتكرار
ويقال برفعهما على الابتداء والخبر وبرفع الاول على الابتداء وحذف الخبر ونصب
جامعة على الحال وبنصب الاول على الاغراء ورفع الثاني على الخبر لمبتدا محذوف
والى حكم الاغراء اشار الناظم بقوله. وكمحذر بلا ايا اجعلا. مغرى به في كل ما قد فصلا.

هذا باب أسماء الأفعال وهي أسماء لا تقبل علامات الأفعال
أو لمعانيها من الأحداث والأزمنة أو أسماء للمصادر النائبة عن الأفعال أو هي أفعال
أقوال فالأول للجمهور البصريين والثاني طائفة البصرية ونسبه
إلى ظاهر قول سيبويه والجماعة وبالثالث جماعة من البصريين وبالرابع
الكوفيون وعلى القول بأنها أفعال حقيقة أو أسماء لألفاظ الأفعال لا موضع
لها من الإعراب عند الأخفش وطائفة واختاره ابن مالك وعلى القول
بأنها أسماء لمعاني الأفعال موضعها رفع بالابتداء وأغنى مرفوعها عن
الخبر وهو مذهب بعض النحويين وعلى القول بأنها أسماء للمصادر النائبة
عن الأفعال موضعها نصب بأفعالها النائبة عنها لوقوعها موقع ما هو
في موضع نصب وهو قول المازني وطائفة والصحيح أن كلا منها اسم
للفعل وأنها لا موضع لها من الإعراب واسم الفعل ما ناب عن الفعل
معنى واستعمالا كشتان فإنه اسم ناب عن فعل ماض وهو افترق
وصه فإنه اسم ناب عن فعل أمر وهو اسكت وأوه فإنه اسم ناب عن
فعل مضارع وهو أتوجع والمراد بالمعنى كونه يفسر بما يفسر به الفعل
الذي هو نائب عنه من الحدث والزمان والمراد بالاستعمال كونه أبدا
عاملا غير معمول لعامل يقتضي الفاعلية أو المفعولية فخرجت الحروف
نحو إن وأخواتها فإنها وإن نابت عن الفعل في المعنى والاستعمال لكنها قد
تهمل إذا اتصلت بها ما الكافة فليست أبدا عاملة وخرجت المصادر
والصفات النائبة عن أفعالها في نحو ضربا زيدا فإنه نائب عن اضرب وأقائم
الزيدان فإنه نائب عن يقوم فإن العوامل اللفظية والمعنوية تدخل
عليها فتعمل فيها ألا ترى أن ضربا منصوب بما ناب عنه وهو اضرب وأقائم
مرفوع بالابتداء واسم الفعل وروده بمعنى الأمر كثير كصه ومه وآمين
بصه بمعنى اسكت ومه بمعنى انكفف لا بمعنى اكفف لأن اكفف يتعدى
ومه لا يتعدى قاله في شرح التسهيل وتبعه المرادي وزاد بأن ذلك عنده كما في
آمين لا يتعدى واستجب يتعدى وآمين بالمد والقصر وقد الإمالة لا تشديد
الميم بمعنى استجب ونزال بالنون والزاي والبناء على الكسر بمعنى انزل
وبابه وهو منقاس في كل فعل ثلاثي تام متصرف ولا ينقاس في غيره ونذر
دراك من أدرك وبدار من بادر قال المبرد لا يقال إلا سماعا وأجاز ابن طلحة
بناءه من أفعل قياسا على دراك وعلى بنائهم فعال للتعجب من أفعل وشذ قرقار
بمعنى قرقر أي صوت من قرقر بعضه وأجاز الأخفش أن يقال حراج وقرطاس
قياسا على قرقار وأجاز من هلك وداع وهاء ووداع للمجهود ولا كذا من ما
للنقص ويجوز من الثلاثة ولم يعص اسم ذي شيء من الباب لأنه أبداع لما لم
يسمع من الأسماء وردها بأنه باب واحد كثر استعماله على منهاج واحد وكان
حقيقا بالاتساع وإن فقد السماع وبناؤه على الحركة لالتقاء الساكنين
وكانت كسرة على الأصل وبنو أسد يفتحونه إتباعا وتخفيفا وورده بمعنى

الماضي

الماضي والمضارع المسرود بالقلة فليل كشتان وهيهات فشتان بمعنى
افترق وفي فتح النون وكسرها أن الفراء كان يكسرها بمعنى افترق وكذا أطلق الجمهور
وفسره الزمخشري بكون الافتراق في المعاني والأحوال قال ابن عصفور كالعلم
والجهل والصحة والسقم قال ولا يستعمل في غيره ولا يقول شتان الخصمان
عن مجلس الحكم ولا شتان المتبايعان عن مجلس العقد بمعنى افترقا عنه انتهى
وهيهات بمعنى بعد حكى الصاغاني فيها ستا وثلاثين لغة هيهات وأيهات وهيهان
وأيهان وهايهات وهايهات كل واحدة من هذه الست مضمومة الآخر
ومفتوحته ومكسورته وكل واحدة منها منونة وغير منونة فتلك ست
وثلاثون وحكي عنه هيهاتا وأيهاتا بكاف الخطاب وأيهاة وأيها وهيها
فهذه أخرى وأربعون لغة وكلها بمعنى بعد وأوه وأوّه فأوه بمعنى
أتوجع وأوّه وفيها أربعون لغة ذكرتها في شرح الكتاب وكلها بمعنى أتضجر
ووا وويّ وواها الثلاثة بمعنى أعجب بفتح الجيم كقوله تعالى وي
كأنه لا يفلح الكافرون فوي اسم فعل مضارع بمعنى أعجب والكاف حرف
تعليل وأن مصدرية مؤكدة أي أعجب لعدم فلاح الكافرين هذا قول الخليل
وسيبويه وقال أبو الحسن وي بمعنى أعجب والكاف حرف خطاب وقيل الكاف
للتشبيه بمعنى أظن فهما كلمتان وقال الكسائي وي مخزوم من ويلك قال
عنترة ولقد شفا نفسي وأبرأ سقمها قول الفوارس ويك عنتر أقدم
فهما كلمة واحدة وقول الشاعر وابأبي أنت وفوك الأشنب كأنما
ذر عليه الزرنب أو زنجبيل وهو عندي أطيب فوا اسم فعل بمعنى أعجب وبأبي
جار ومجرور خبر مقدم وأنت مبتدأ مؤخر وفوك مبتدأ الكاف مبتدأ
والأشنب من الشنب بفتحتين الشين المعجمة والنون حدة في الأسنان ويقال برد
وعذوبة كذا قال الجوهري وكأنما ذر بالبناء للمجهول خبر فوك وهو من ذر
الحب بالذال المعجمة والزرنب بالزاي كجعفر ضرب من النبات طيب الرائحة
لا ترج وورد منكور في النظم وقيل كثر في الغلا وقول الآخر وهو أبو النجم
على ما قال الجوهري واها لسلمى ثم واها واها هي المنى لو أننا نلناها
فوا اسم فعل بمعنى أعجب قال الجوهري إذا تعجبت من طيب شيء قلت واها له أي
ما أطيبه وأتى به الناظم بقوله فما ناب عن فعل كشتان فصل
اسم الفعل ضربان أحدهما مرتجل وهو ما وضع من أول الأمر كذلك أي اسما
للفعل كشتان وصه ووي فإنها موضوعة من أول الأمر أسماء للأفعال
والثاني منقول وهو ما وضع من أول الأمر لغير اسم الفعل ثم نقل من غيره
إليه وهو أي المنقول بالنسبة إلى المنقول عنه نوعان أحدهما منقول من
ظرف للمكان أو جار ومجرور والمنقول من الجار والمجرور نحو عليك زيدا فإنه
نقل عن موضوعه الأصلي واستعمل اسم فعل بمعنى الزم زيدا ومنه عليكم
أنفسكم فعليكم اسم فعل وفاعله مستتر فيه وجوبا وأنفسكم مفعول به على
حذف مضاف أي الزموا شأن أنفسكم والمنقول من ظرف المكان نحو دونك زيدا

بمعنى خذه، ومكانك بمعنى اثبت، وامامك بمعنى تقدم، ووراءك بمعنى تأخر
ومن المنقول من الجار والمجرور اليك بمعنى تنح وكان المناسب ان يذكره مع عليك ولكنه
ذكر المنقول من الظرف والجار والمجرور على حدة والمنقول منهما على حدة وذكر اربعة
ظروف واحد منها متعد وهو دونك وثلاثة لازمة وهي مكانك وامامك ووراءك وهي
منقسمة بالنسبة لما انت فيه ولما تقدمه ولما تأخر عنه وذكر جارين
ومجرورين احدهما متعد وهو عليك والثاني قاصر وهو اليك وزعم
الكوفيون ان اليك يأتي بمعنى امسك فيتعدى بنفسه قيل وقد يتعدى
عليك بالباء كقوله لا اخصك فعليك بالحجاج لا تعدل به احدا اذا ازلت عليك
امور وفيه بحث لاحتمال الباء زائدة وشذ مجيء على اسم فعل مضارع بمعنى
الزم وعليه اسم فعل ليلزم واما كذلك كلاهما اسم يسير والكسائي
يقيس بعض الظروف على ما سمع بشرط الخطاب نحو عليك واختلف
في الكاف المتصلة بعليك واخواته فقال ابن بابشاذ حرف خطاب
وقال الجمهور ضمير المخاطب ثم اختلفوا في موضعها من الاعراب فقال الكسائي
نصب على المفعولية وقال الفراء رفع على الفاعلية وقال ابن جني جر
على ما كان قبل اقامته مقام الفعل بناء على انها اسماء للافعال وقيل الجر لانها
مبنية على انها اسماء للمصادر واختار الموضح في الحواشي فقال ان على مثلا
اسم للزوم منوي عليك بمعنى الزم ملكا فالكاف موضع خفض ورفع النهي واستغير
منه ان اسم الفعل انما هو الجار فقط والمجرور خارج عنه وفيه خلاف ما صرح به
هنا والنوع الثاني منقول من مصدر وهو نوعان مصدر استعمل فعله
ومصدر اهمل فعله فالنوع الاول نحو رويد زيد فانهم قالوا ارود ارواد
ارواده بمعنى امهله امهالا ثم صغروا الارواد الذي هو مصدر ارود تصغير
الترخيم بحذف الهمزة والالف الزائدتين ونعوا التصغير على اصوله فقالوا رويدا
ويسمى تصغير ترخيم لما فيه من حذف الزوائد والترخيم حذف واقاموه مقام فعله
الدال على الامر واستعملوه تارة مضافا الى معموله فقالوا رويد زيد وتارة
منونا ناصبا للمفعول به فقالوا رويدا زيدا بمعنى ارود زيدا وفاعله
مستتر فيه وجوبا لانه نائب عن فعل امر وزيد معمول به مجرور في الاول منصوب في
الثاني وتارة منونا غير ناصب للمفعول فقالوا رويدا لا يقيمونه مقام
فعله يستعملونه منصوبا لا غير نحو ساروا رويدا اي مرودين او حال
نحو الشيء رويدا او نعتا لمصدر مذكورا او مقدرا نحو ساروا سيرا رويدا والثاني
نحو ساروا رويدا ثم انهم نقلوه من المصدرية وسموا به فعله فقالوا رويد زيدا
بمعنى ارود زيدا والدليل على ان رويد هذا المفتوح اسم فعل
لا مصدر كونه مبنيا ولو كان مصدرا لكان معربا والدليل على بنائه كونه غير
منون ولو كان معربا لكان منونا والدليل على انه مصغر ضم اوله وفتح ثانيه
واجتلاب ياء ثالثة والدليل على انه تصغير ارواد تصغير ترخيم كما قال البصريون
لجيئه متعديا ولو كان تصغير رود بمعنى المهل لما تعدى يمشي على رود اي

على مهل

٢١٨

على مهل كما قال ابن فاما والنوع الثاني المهمل فعله فنحو بله زيدا
اي دعه فانه في الاصل مصدر فعل مهمل وذلك الفعل المهمل مرادف دع وذع
لا مصدر له من لفظه وانما له مصدر من معناه وهو الترك فقالوا بله زيد بالاضافة
الى المفعول كما قالوا ترك زيد بالاضافة الى المفعول واما ما جاء في الحديث
من قوله عليه الجمعة فيناد ثم قيل بعد ان نقلوه وسموا به فعله فقالوا بله زيدا بنصب
المفعول وبناء بله على الفتح وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا لانه نائب عن فعل امر
وبله هذا اسم فعل والدليل على انه اسم فعل كونه مبنيا والدليل على بنائه
كونه غير منون وسكت الموضح عن هذا التعليل لانه لا يتم به التقريب فان بله
المراد به كيف تشاركه في البناء وعدم التنوين تقول بله زيد برفع زيد على الابتداء
وبله خبر مقدم عليه اي كيف زيد وبذلك تتم لبله ثلاثة اوجه مصدر واسم
فعل واسم مراد به كيف وقد روي بالاوجه الثلاثة قول الشاعر يصف السيوف
تذر الجماجم ضاحيا هاماتها بله الاكف كانها لم تخلق ومن كان يعرف ذلك واني
ذلك اشار الناظم بقوله والفعل من اسمائه عليك وهكذا دونك مع
اليك كذا رويد بله ناصبين ويعملان الخفض مصدرين فصل يعمل اسم
الفعل عمل مسماه في التعدي واللزوم غالبا فان كان مسماه لازما كان اسم
الفعل كذلك فيقتصر على الفاعل نحو هيهات نجد كما تقول بعدت نجد
قال جرير فهيهات هيهات العقيق ومن به وهيهات خل بالعقيق
نواصله فالعقيق فاعل هيهات الاول وخل فاعل هيهات الثالث وهيهات
الثاني لا فاعل له لانه لم يؤت به للاسناد بل لمجرد التقوية والتوكيد للاول ولما
كان مسماه مما لا يكتفي بمرفوع واحد كان اسم الفعل كذلك تقول شتان
زيد وعمرو كما تقول افترق زيد وعمرو لان افترق من المعاني النسبية
التي لا تقوم الا باثنين فصاعدا وان كان مسماه متعديا كان اسم الفعل كذلك
تقول دراك زيدا بنصب المفعول كما تقول ادرك زيدا بالنصب وفي بعض
النسخ تراك زيدا بالتاء والراء والكاف وهو احسن من دراك لانه من
ادرك وتراك مقيس لانه من ترك ومن عم الغالب فانهما لم يعملا
معمول وسماها التعدي واللزوم ... والى ذلك اشار
الناظم بقوله وما لما تنوب عنه من عمل لها وقد يكون اسم الفعل
مشتركا بين افعال متباينة فيستعمل على اوجه باعتبارها فيعمل عملها
فيصل الى المفعول به بنفسه ان كان بمعنى فعل متعد ويتعدى بحرف ان كان بمعنى
فعل لازم قالوا حيهل الثريد بالنصب بمعنى ائت الثريد وهو خبر متعد بحرف
اللام وقالوا حيهل على الخير بمعنى اقبل على الخير وهو ضد الشر
وقالوا اذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر بمعنى اسرعوا بذكره
والمراد به عمر بن الخطاب رضي الله عنه كما قال الجوهري في المقامة
قال وهو اثر يروى عن ابن مسعود رضي الله عنه ولكن اسم الفعل يخالف
مسماه فان الفعل يجوز تقديم معموله المنصوب عليه ولا يجوز تقديم معمول اسم الفعل

عليه لقصور رتبته عن الفعل لكونه فرعا في العمل والى ذلك اشار الناظم بقوله. واخر ما الذي فيه العمل خلافا للكسائي في اجازته تقديم معموله عليه الحاقا للفرع باصله واما ما احتج به وهو قوله تعالى كتاب الله عليكم وقوله اي الشاعر وهو جارية من بني مازن. ايها المائح دلوي دونكا اني رايت الناس يحمدونكا. فمؤول وتاويل الآية ان كتابا مصدر منصوب بفعل محذوف وعليكم متعلق به او بالعامل المحذوف والتقدير كتب الله ذلك كتابا عليكم فحذف الفعل واضيف المصدر الى فاعله على حد صبغة الله وقد دل على ذلك المحذوف قوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم الآية لان التحريم يستلزم الكتابة قاله الموضح في شرح القطر وتاويل البيت ان دلوي مبتدا ودونك خبره وفيه نظر لان المعنى ليس على الخبر المحض حتى يخبر عن الدلو بكونه دونه وجوز ابن مالك ان يكون دلوي منصوبا بدونك مضمرة مدلولا عليها بدونك الملفوظة مستشهدا بقول سيبويه في زيدا عليكه كانك قلت عليك زيدا وفيما قاله نظر لان اسم الفعل لا يعمل محذوفا كما صرح به الموضح في شرح القطر واما ما اشار اليه من كلام سيبويه فمحمول على تفسير المعنى لا على تفسير الاعراب وجوز بعضهم ان يكون دلوي منصوبا بفعل محذوف دل عليه السياق اي تناول دلوي وسكت عنه ونقله والمائح من ماح بالحاء المهملة الذي ينزل البئر فيملأ الدلو اذا قل ماؤها

فصل وما نون من هذه الاسماء النائبة عن الافعال تنوين تنكير فهو نكرة وقد التزم ذلك التنكير في واها وويها كما التزم تنكير نحو لحو وعريب بفتح العين المهملة وكسر الراء وديار بفتح الدال وتشديد الياء كلاهما مرادا به لا احد واطلق احترازا من استعمالات لاحد ثلاثة مرادف لاول وهو المستعمل في العدد نحو احد عشر الثاني مرادا به الواحد بمعنى المنفرد نحو هو الله احد الثالث مرادا به انسان نحو وان احد من المشركين استجارك الرابع ان يكون اسما عاما في جميع من يعقل نحو ما منكم من احد وهو المراد هنا وهو ملازم للتنكير غالبا ومن تعريفه قوله. وليس يظلمني في حب غانية الا كعمرو وما عمرو من الاحد. قاله في الحواشي وما لم ينون منها فهو معرفة وقد التزم ذلك التعريف في نزال بالنون والزاي وتراك بالتاء والراء وبابهما وهو كل فعل ثلاثي تام متصرف كما التزم التعريف في المضمرات واسماء الاشارات والموصولات المعرفة اما اذا اريد بها معنى ما فانها تستعمل استعمال النكرات فتوصف بالنكرة نحو صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم قاله الموضح في باب الاستثناء وفي ضمير الغائب اقوال ثالثها ان رجع الى واجب التنكير كربه رجلا فنكرة وان رجع الى جائز التعريف كجاء رجل فاكرمته فهو معرفة كما لو رجع الى المعرفة والثاني انه معرفة مطلقا وما استعمل بالوجهين بالتنوين وتركه فعلى معنيين التنكير والتعريف وقد جاء على ذلك صه ومه وايه واف واخر نحو اف فما نون منها فهو نكرة وما لم ينون فهو معرفة كما جاء التعريف والتنكير في نحو كتاب ورجل ومررت مع التنوين نكرات وبدونه مع ال او الاضافة معارف

والى

والى ذلك اشار الناظم بقوله. واحكم بتنكير الذي ينون. منها وتعريف سواه بين. وذهب بعضهم الى ان اسماء الافعال كلها معارف ما نون منها وما لم ينون وانها اعلام اجناس معنوية كسبحان قاله في البسيط وهو ظاهر قول ابن خروف والجميع مبني على الحكي وقال الفارسي وابن جني ما كان منها لم يحكم لما الجر حته اعرابية نقله الموضح في الحواشي وقال ينبغي ان لا يقولا به فيما كان مصدرا نحو رويدك وبله انتهى

هذا باب اسماء الاصوات

واكثر ليس على التسمية وجود التنوين في بعضها وانما ثبت النوع ثم الجنس وقد يستشكل صدق حد الكلمة عليها لانها ليست دالة على معنى مفرد لان المخاطب بها من لا يعقل فهي بمنزلة النعيق للغنم والغراب اي ان الدالة كون اللفظة بحيث اذا اطلق فهم منه العالم بالوضع معناه حتى يرد وهذه كذلك اذ لم يقل ان حقيقة الدالة كون اللفظة يخاطب به من يعقل لافهام معناه حتى يرد ما ذكر والنعيق لا احرف له فلا لفظ فيه قاله الموضح في حواشيه ومن خطه نقلت وهي نوعان احدهما ما خوطب به ما لا يعقل مما يشبه اسم الفعل في الاكتفاء به وتركه اسم الفعل مركب واسم الصوت مفرد وهذا النوع قسمان احدهما ان يكون دعاء ما لا يعقل والثاني زجره فالدعاء كقولهم في دعاء الابل لتشرب جئ جئ بكسر الجيم فيهما مكررين مهموزين كالامر من جاء قاله التميمي وفي المحكم انهما امر للابل بورود الماء انتهى فهما اجاجا لا بل اذا دعوتها لتشرب قلت جئ جئ نقله الجوهري عن الاموي وافره والاسم الجيجاء على مثل افعل والاصل جيجا تبرمها كتبه ابريت الكلمة الا ودتها ويقال للابل اذا دعيت للعلف هاها والاسم الهيهاء قال ابو عمرو والهيهاء للطعام والجيجاء للشراب قال وما كان على الجيجاء والهيهاء اقتران الجيكا وكقولهم في دعاء الضان حاحا وفي دعاء المعز عاعا بالحاء المهملة في الاول وبالعين المهملة في الثاني حال كونهما غير مهموزين والفعل منهما حاحيت وعاعيت قال سيبويه ابدلوا الالف مع الياء لتشبهها بها لان قولك حاحيت انما هو صوت بنيت منه فعلا يعني على فعللت وليست فاعلت قال والذي يدل على انها ليست فاعلت قولهم في الاسم الحيحاء والعيعاء بالفتح فيهما انتهى والمصدر حيحاء وعيعاء بكسر اولهما واصلهما حيحاي وعيعاي ابدلت الياء همزة لتطرفها اثر الف زائدة قال الراجز وقد نطق بالفعل والمصدر جميعا يا عنز هذا شجر وماء عاعيت لو ينفعني العيعاء والزجر كقولهم في زجر البغل عدس بفتح العين والدال المهملتين وبالسين المهملة قال يزيد بن مفرغ الحميري يهجو عبيد الله بن زياد ابن ابي سفيان عدس ما لعباد عليك امارة امنت وهذا تحملين طليق. فعدس صوت يزجر به البغل وقد يسمى البغل به والتقدير على التسمية به يا عدس فحذف حرف النداء وامارة بكسر الهمزة اي امر وحكم وقوله مما يشبه اسم الفعل احتراز من قوله يا دار مية بالعلياء فالسند وهو النابغة الذبياني فانه خطاب لما لا يعقل ولكنه لم يشبه اسم الفعل لانه لا يكتفى به وكذا قوله الا ايها الليل الطويل الا انجل

يشبه اسم الفعل لكونه غير مكتفي به وكذا احتاج الى قوله امرت وخاطب
الزائر جكها منه لما راى من تغيرها وذهب الكوفيون الى ان قوله يا ارقتة اسم
موصول وبالعليا صلته والعليا ما ارتفع من الارض والسفح عطف على العليا
وسفح الجبل ارتفاعه حيث يسفح فيه اي يصعد والهاء فيه بمعنى ابدا وامرت
بانها ما خلت في السالف الماضي ولا امر الزمن وقوله وهو امرؤ القيس الكندي
الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل فانها الليل
حكاه لما لا يعقل ولكنه لم يشبه اسم الفعل لكونه غير مكتفي به ولهذا
احتاج الى قوله انجلي **النوع** الثاني ما حكي به صوت مسموع والمحكي
صوته قسمان حيوان وغيره فالاول كغاق بالغين المعجمة والقاف
حكاية لصوت الغراب وتشبيه لحكاية صوت مشابه من الابل غير الثاني والثاني
نحو طاق بالطاء المهملة والقاف حكاية لصوت الضرب وطق بفتح الطاء
المهملة حكاية لصوت وقع الحجارة بعضها على بعض وقب بفتح القاف
وسكون الموحدة حكاية لصوت وقع السيف على الضريبة وهي الرقبة
والنوعان من اسماء الاصوات مبنيان لشبههما بالحروف المهملة كلا ولا
في انها لا عاملة ولا معمولة كما ان اسماء الافعال مبنية لشبهها بالحروف
العاملة كليت في انها عاملة غير معمولة وقد مضى ذلك في اول هذا
الكتاب بخلاف اسماء الاصوات فانه لم يتقدم لبنائها ذكر فتعين حمل هذا النظم
والزم بنا النوعين فهو قد وجب. على نوعي اسماء الاصوات وهما المذكوران في
قوله. وما به خوطب ما لا يعقل من مشبه اسم الفعل صوتا يجعل كذا
الذي اجدى حكاية كقب. وربما اعرب بعض اسماء الاصوات لتركيبه وفقه او
لتركيبه مع نقله عن معناه وجعله اسما للمحكي صوته او للمصوت له به
فيكون حينئذ مرادها لاسم متمكن فالاول قوله. كما رعت بالجرب الظماء و
انصاديا. يروى الجرب بالوجهين على الحكاية وعدمها اي كما رعت بهذا اللفظ
الذي تصوت به وهو حرب بفتح الحاء المهملة وبالباء الموحدة وهو زجر للابل
واما جرت بضم الجيم وبالتاء المثناة فوق المفتوحة فهي دعاء لا زجرها
والثاني كقوله. اذ لمتي مثل جناح غاق. فهذه بمنزلة قوله مثل جناح
الغراب والثالث كقوله. وونعت في عمر كاني لم ازل. فال
الموع في حوانيه وهذان النوعان الاخيران ينبغي ان لا يجوز فيهما الا الاعراب
انتهى **هذا باب نوني التوكيد** الثقيلة والخفيفة
لتوكيد الفعل نونان ثقيلة وخفيفة نحو ليسجنن وليكونا وهما اصلان
عند البصريين لتخالف بعض احكامهما كابدال الخفيفة الفا في نحو ليكونا وحذفها
في نحو لا تهين الفقير وكلاهما ممتنع في الثقيلة قاله سيبويه وعورض بان
الفرع قد يختص بما ليس للاصل احيانا وقرقا سيبويه نفسه في ان المفتوحة
انها فرع المكسورة ولها اذا خففت احكام تخصها ومذهب الكوفيين ان
الخفيفة فرع الثقيلة وذكر الخليل ان التوكيد بالثقيلة اشد من التوكيد بالخفيفة

انتهى

انتهى ويدل له ليسجنن وليكونا فان امراة العزيز كانت اشد حرصا على سجنه من
كينونته صاغرا ويؤكد بهما الامر مطلقا من غير شرط لانه مستقبل دائما وسواء
في ذلك الامر بالصيغة نحو قومن والامر باللام نحو ليقومن زيد بحكم اللام والدعاء
نحو فانزلن سكينة علينا ولا يؤكد بهما الماضي لفظا ومعنى مطلقا لانهما
يخلصان مدخولها للاستقبال وذلك ينافي المضي واما قوله صلى الله
عليه وسلم فاما ادركن احد منكم الدجال وقول الشاعر. دامن سعدك ان رحمت
متيما. فهذان الفعلان مستقبلان معنى واما المضارع المجرد من الامر
فله حالات احدها ان يكون توكيده بهما واجبا اي لا بد منه وذلك اذا
كان مثبتا مستقبلا جوابا لقسم غير مفصول من لامه اي لام القسم
بفاصل نحو وتالله لاكيدن اصنامكم. فاكيدن فعل مضارع مثبت مستقبل
جواب قسم وهو تالله ولم يفصل من لام القسم بفاصل ولا يجوز توكيده بهما
اذا كان منفيا لفظا او تقديرا فالاول نحو والله لا اقوم والثاني نحو تا
الله تفتؤ تذكر يوسف فتفتؤ منفي بلا المحذوفة اذ التقدير لا تفتؤ
وحذفها لا في جواب القسم مطرد او كان المضارع حالا كقراءة ابن كثير
لاقسم بيوم القيامة وقول الشاعر. يمينا لابغض كل امرئ يزخرف
قولا ولا يفعل. فاقسم في الاية وابغض في البيت معناهما الحال لدخول اللام
عليهما وانما لم يؤكدا بالنون لكونها تخلص الفعل للاستقبال وذلك ينافي الحال
او كان المضارع مفصولا من اللام بمعموله او بحرف تنفيس فالاول مثل
قوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون فاللام في لئن موطئة لقسم
محذوف واللام في لالى مؤكدة للجواب وهو تحشرون والاصل والله لئن متم او
قتلتم لتحشرون الى الله والثاني نحو ولسوف يعطيك ربك فترضى فيعطيك
معطوف على جواب القسم وهو ما ودعك ربك والمعطوف على الجواب جواب
وقول البيضاوي تبعا للزمخشري واللام في ولسوف يعطيك للابتداء دخلت
على الخبر بعد حذف المبتدا والتقدير ولانت سوف يعطيك لا للقسم فانها لا تدخل
على المضارع الا مع النون المؤكدة مخالف لما عليه الجمهور من انه لا مع اتصال
اللام بالفعل لا مع انفصاله عنه فاذا حصل فصل بينهما امتنعت النون وتثبت
لام القسم وحذفها كقوله. فوربي لسوف يجزي الذي اسلفه المرء سيئا او جميلا
انتهى الا ما لا تشاهد على ذلك والحالة الثانية ان يكون توكيده بهما قريبا
من الواجب وذلك اذا كان المضارع شرطا لان الشرطية المؤكدة بما الزائدة
نحو واما تخافن من الاحرف فاما ترهبن من السالم فاما ترين من النافص
ومن ترك توكيده قوله. يا صاح اما تجدني غير ذي جدة. فما التخلي
عن الخلان من شيمي. اراد يا صاحبي فحذف المضاف اليه واخر المضاف ترخيما له الى
حروف والمشهور انه ترخيم صاحبا فتحه وتركه تكسر غير مخفف النون وهو
قليل في النثر وقيل يختص بالضرورة الحالة الثالثة ان يكون توكيده
بهما كثيرا وذلك اذا وقع المضارع بعد اداة طلب نهي او دعاء او عرض او تمن

أو استفهام فالأول كقوله تعالى ولا تحسبن الله غافلا عما يعمل الظالمون والثاني
كقول الخرنق لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر ما كد يبعدن
بالنون الخفيفة بعد حرف الدعاء والثالث نحو قول الشاعر يخاطب امرأة فهلا
تمنن بوعد غير مخلفة كما عهدتك في أيام ذي سلم ما كد تمنن بكسر
النون الأولى بعد حرف العرض وأصله تمنين حذفت نون الرفع مع الخفيفة
حملا على حذفها مع الثقيلة لتوالي النونات وحذفت الياء لالتقاء الساكنين
وغير حال من ياء المخاطبة ومخلفة بتاء التأنيث مضاف إليها وذي سلم موضع
بالبادية والرابع نحو قول الآخر يخاطب امرأة أيضا فليتك يوم الملتقى
ترينني لكي تعلمي أني امرؤ بك هائم ما كد ترينني بتشديد النون الأولى على حذف
ما تقدم بعد حرف التمني والخامس نحو قوله أفبعد كندة تمدحن قبيلا
ما كد تمدحن بعد حرف الاستفهام وكندة بكسر الكاف وسكون النون اسم قبيلة
في كهلان وقبيلا ترخيم قبيلة للضرورة الحالة الرابعة أن يكون
توكيده بهما قليلا وذلك بعد لا النافية أو بعد ما الزائدة التي لم تسبق بإن
الشرطية فالأول كقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم
خاصة ما كد تصيبن بعد لا النافية تشبيها لها بالناهية صورة وجملة لا تصيبن
خبرية في موضع الصفة لفتنة فتكون الإصابة عامة للظالمين وغيرهم لا خاصة
بالظالمين لأنه قد وصفت بأنها لا تصيب الظالمين خاصة فكيف تكون مع هذا خاصة
بهم وقيل لا ناهية وأقيم المسبب مقام السبب والأصل لا تتعرضوا للفتنة
فتصيبكم ثم عدل عن النهي عن التعرض إلى النهي عن الإصابة لأن الإصابة مسببة
عن التعرض وأسند المسبب إلى فاعله فالإصابة خاصة بالمتعرض وعلى هذا
لا يكون التوكيد هنا قليلا بل كثيرا وذكر وقوع الطلب صفة للنكرة لمنع موجب
إضمار القول أي واتقوا فتنة مقولا فيها لا الخ والثاني كقولهم في المثل بعين ما أ
مات منهم ميتا تسرق إبله ومن عضة ما ينبتن شكيرها ما كد ينبتن بعد ما الزائدة
وهذا مثل يضرب لمن كان أصلا تفرع منه ما يشبهه والمعنى هاهنا أدام ما لأب
من الولد يجيء كالوالد فيصير كأنه هو فالد العين وافتصل المرتفع في الحواشي
على حجر فقال هذا مثل لمن أشبه خلاها ما أبطن والعضة شجرة وشكيرها شوكها
وقيل صغار ورقها يعني أن كبار الورق إنما تنبت من صغارها أي ما نظم من الصغار
ير على الكبار وقولهم بألم ما تختننه يقال لمن يفعل فعلا يتألم به ولا بد له منه
وهو خطاب لامرأة في الأصل والهاء للسكت وقولهم بجهد ما تبلغن يقال لمن حملته
فعلا فأباه أي لا بد من فعله بمشقة وقولهم بعين ما أرينك تقوله لمن تخفي عنه
أمرا أنت بصير به أي إني أراك بعين بصيرة وقوله وهو حاتم الطائي قليلا به
ما يحمدنك وارث إذا نال مما كنت تجمع مغنما وما زائدة في الأمثال الحكمة وهي على
معنى النفي أي ما يحمدنك وكذا البواقي ولا يقاس عليهن ولا يجوز ما منهن الحالة
الخامسة أن يكون التوكيد بهما أقل وذلك بعد لم أو بعد أداة جزاء غير إما
الشرطية فالأول كقوله وهو أبو حيان الفقعسي يصف جبلا قد عمه الخصب

وحقه

وحقه النبات يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخا على كرسيه معمما أراد ما لم
يعلمن بنون التوكيد الخفيفة المبدلة في الوقف ألفا والثاني كقوله من
نثقفن منهم فليس بآيب أبدا وقتل بني قتيبة شافي ما كد نثقفن بنون التوكيد
الخفيفة بعد إن الشرطية وتثقف بمعنى تجد ولا آيب الراجع وبنو قتيبة
من باهلة وإنما انقسمت هذه الحالات التي تجب وأجب وأكثر وكثير وقليل
وأقل لأن آخرها مشبه بما قبله وما قبله مشبه بما قبله وهكذا إلى الأول
وذلك أن التوكيد بالنونين إنما يؤتى به لمسيس الحاجة إليه أما في الحالة الأولى
وهي المشار إليها في النظم بقوله وشذ في غيرهما متقبلا فلأن الفعل
إنما يؤتى به مستقبلا فهو أشد احتياجا إلى التوكيد وأما الحالة
الثانية وهي المشار إليها في النظم بقوله أو شرطا إما تاليا فلأن إن
الشرطية لما أكدت بما الزائدة أشبهت القسم في تأكيده باللام وأما
الحالة الثالثة وهي المشار إليها في النظم بقوله يؤكدان افعل
ويفعل آتيا ذا طلب فلأن ما بعد أداة الطلب أشد ما بعده في استدعاء
الجواب وأما الحالة الرابعة وهي المشار إليها في النظم بقوله
وقل بعد ما ولم وبعد لا فلأن لا النافية أشبهت لا الناهية صورة وما الزائدة
أشبهت ما النافية كذلك وأما الحالة الخامسة وهي المشار إليها في
النظم بقوله ولم وغير إما من طوالب الجزا فلأن لم للنفي والنفي أشبه النهي
معنى وغير إن من أدوات الشرط أشبهتها في الجزم ولا يؤكد بهما في غير ذلك إلا
ضرورة كقوله ربما أوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات والذي سهل ذلك
أن ربما للقلة والقلة تناسب النفي والعدم والنفي شبيه بالنهي كما علمت آنفا
زانني وقد يؤكدان جواب الشرط كقوله ومهما تشأ منه فزارة تمنعا أي
تمنعن وهو قليل في الشعر نص عليه سيبويه وقال شبهوه بالنهي حيث كان
مجزوما غير واجب فصل في حكم آخر الفعل المؤكد بالنون اعلم
أن لها أصلين يستثنى من كل منهما مسألة واحدة الأصل الأول أن آخر
الفعل المؤكد يفتح كما أشار إليه الناظم بقوله وآخر المؤكد افتح كابرزا تقول في
المضارع ليضربن زيد وفي الأمر اضربن يا زيد واختلف في هذه الفتحة فقال ابن
السراج والمبرد والفارسي بناء للتركيب وقال سيبويه والسيرافي والزجاج عارضة
للساكنين وهما آخر الفعل والنون الأولى ويستثنى من ذلك الأصل الأول أن يكون
المضارع مسندا إلى ضمير بارز من لين ألفا أو واوا أو ياء فإنه يجرد آخره
حينئذ من حركة مجانسة لذلك اللين من ضمة أو فتحة أو كسرة كما تقدم
وبيانه أشار الناظم بقوله واشكله قبل مضمر لين بما جانس من تحرك قد
علما والأصل الثاني أن ذلك الضمير اللين يجب حذفه إن كان ياء أو واوا
وإلى ذلك أشار الناظم بقوله والمضمر احذفنه إلا الألف تقول اضربن يا قوم بضم
الباء واضربن يا هند بكسرها والأصل اضربون واضربين بتشديد النون فيهما
فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة في الأول والياء والنون المدغمة في الثاني ثم

حذفت الواو والياء في الثاني لالتقاء الساكنين اتفاقا على من زعم انه في
حد التقاء الساكنين ان يكون حرف اللين والمدغم في كلمة واحدة مواضع لانه هنا في
كلمتين فليس التقاء الساكنين على حده واما من لم يشترط ذلك لاطلاق الكلمة لما لغتين
واستطالتا وكانت الضمة والكسرة تدلان على الواو والياء حذفتا مع الثقيلة واما
مع الخفيفة فالتقاء الساكنين على غير حده اتفاقا ويستثنى من ذلك الا المثال في
ان يكون اخر الفعل المضارع الفا كخشيا فانه لا يحذف اخر الفعل وهو الالف
وتثبت الواو مضمومة والياء مكسورة لرفع التقاء الساكنين والى ذلك اشار
الناظم بقوله . واحذفه من رافع هاتين وفي واو ويا شكل مجانس قفي نحو
يا قوم اخشون بضم الواو ويا هند اخشين بكسر الياء والاصل اخشيون واخشين
حذفت الضمة والكسرة لاستثقالهما على حرف العلة ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين
وهما الياء والواو في الاول والياء في الثاني وان شئت قلت تحركت الياء فيهما وانفتح
ما قبلها فقلبت الفا فحذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي التقاء الساكنين بين الواو
والنون المدغمة في الاول وبين الياء والنون المدغمة في الثاني فلم تحذف الواو والياء
لعدم ما يدل عليهما فحركت الواو بما يناسبها وهو الضم وحركت الياء بما يناسبها وهو الكسر
تخلصا من التقاء الساكنين فان اسند هذا الفعل الذي اخره الف الى غير الواو والياء
وهو الاسم الظاهر والضمير المستتر والالف والنون لم تحذف اخره وهو الالف بل تقلب
ياء والى ذلك اشار الناظم بقوله . وان يكن في اخر الفعل الف فاجعله منه
رافعا غير اليا والواو يا . فتقول اذا اسندته الى الظاهر لتخشين زيد والى الضمير
المستتر لتخشين يا زيد والى الالف لتخشيان يا زيدان والى النون لتخشينان يا هندات

فصل تنفرد النون الخفيفة باربعة احكام احدها انها لا تقع
بعد الالف نحو قوما واقعدا فلا يقال قومان واقعدان بسكون النون لئلا يلتقي سا
كنان على غير حدهما ونقل عن يونس والكوفيين اجازته وحجتهم كما قال المصرح
انه قد يلتقي ساكنان في الوصل نحو محياي ومماتي وبنحو اللذان [illegible] لا ان كنتم
والتقت حلقتا البطان ونحو لا [illegible] وكفاها وكفى صاد ثم هو ح الفارسي كلامه
الحجة بان يونس يبقي النون ساكنة ونظيره قراءة نافع ومحياي بسكون
الياء وصلا وذكر الناظم في شرح التسهيل عن يونس انه يكسر النون وحمل على ذلك
الكسر قراءة بعضهم فدمرناهم تدميرا على الامر للاثنين والنون المكسورة نون التوكيد
خفيفة وجوز الناظم في قراءة ابن ذكوان ولا تتبعان بتخفيف النون مكسورة
بناء على كون الواو للعطف ولا للنهي قال الشارح ويجوز ان تكون الواو للحال ولا للنفي
والنون علامة الرفع واما الشديدة فتقع بعدها اي بعد الالف اتفاقا من
البصريين والكوفيين ويجب كسرها والى امتناع الخفيفة بعد الالف وجواز الثقيلة
بعدها اشار الناظم بقوله . ولم تقع خفيفة بعد الالف . لكن شديدة وكسرها الف
كقراءة فاستقيما ولا تتبعان بتشديد النون وانما كسرت وكان اصلها الفتح
لانها هنا زائدة بعد الالف فاشبهت نون الاثنين في نحو غلامان وفتحت في غير ذلك لانها
حرفان الاول منهما ساكن فخففت كما فتحت نون اين وهنا تعليل ييونه الحكم

الثاني

الثاني من احكام الخفيفة انها لا تؤكد الفعل المسند الى نون الاناث وذلك لانه
الفعل المذكور يجب ان يؤتى بعده بالف فاصلة بين النونين وهما نون الاناث
ونون التوكيد قصرا للتخفيف والى ذلك لم يشر من النظم . والعبارة قبلها مؤكدا فعلا
الى نون الاناث اسندا فقال اضربنان يا نسوة وقد مضى قريبا ان الخفيفة
لا تقع بعد الالف وعبر في التسهيل عن تعليل المنع بما يعم العزي للفصل بين النونات
يعني الثلاث نون جماعة الاناث والمدغمة والمدغم فيها لم يترتب عليه فوته ومن اجاز
ذلك وهو يونس والكوفيون مما تقدم اجازة الخفيفة بعد الالف هنا بكسر النون فرارا من
التقاء الساكنين على غير حده اذ ليس هنا ثلاث نونات واعترض بان تحريكها يخرجها عن
وضعها فلا وجه منعها بعد الالف واشار ابن الحاجب الى جوابه بان الثقيلة هي الاصل
والخفيفة فرعها وادخلت الالف مع الثقيلة فيلزم مع الخفيفة وان لم تجتمع النونات
لئلا يلزم للفرع مزية على الاصل واعترضه التفتازاني بان اصالة الثقيلة انما
هي عند الكوفيين مع ان الفرع لا يجب ان يجري على الاصل في جميع الاحكام انتهى
وقد يقال ان مراد ابن الحاجب المميز بوقوع الخفيفة بعد الالف وهو يونس
والكوفيون وهم القائلون باصالة التشديد وفرعية الخفيفة قال الشاطبي
والحجة لهم في ما ذهبوا اليه ان الخفيفة مخففة من الثقيلة وقد اجمع الجميع على ان
الثقيلة تدخل بعد الالف فكذا الخفيفة انتهى وهذا امر جار على اصلهم الحكم
الثالث من احكام الخفيفة انها تحذف قبل الساكن والى ذلك يشير من النظم
واحذف خفيفة لساكن ردفا . كقوله وهو الاضبط بن قريع وهو جاهلي قديم قبل
الاسلام بنحو خمسمائة سنة . لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد
رفعه . بحذف نون التوكيد لالتقاء الساكنين وابقى الفتحة دليلا عليها واصله
لا تهينن من الاهانة وكنى بالركوع عن انحطاط الحال الحكم الرابع من احكام
الخفيفة انها تعطى في الوقف حكم التنوين فان وقعت بعد فتحة قلبت الفا
والى ذلك يشير من النظم . وابدلنها بعد فتح الفا وقفا . كقوله تعالى لنسفعا
وليكونا ومن الشاعر وهو الاعشى ميمون . واياك والميتات لا تقربنها
ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا . والاصل فيهن لنسفعن وليكونن وفاعبدن بالنون
الخفيفة فابدلت في الوقف الفا بعد فتحة كما ان تنوين المنصوب يبدل في الوقف الفا
نحو رايت زيدا ومن ثم كتبت بالالف كما كتب رايت زيدا بالالف وفهم من قوله رايت
زيدا بالالف على لغة ربيعة ان يقولوا في الوقف على اضربن يا زيد اضرب بسكون
وان وقعت بعد ضمة او كسرة حذفت ووجب حينئذ ان يرد ما حذف
في الوصل من واو وياء لاجلها والى ذلك يشير من النظم . وبعد غير فتحة اذا
تقف . واردد اذا حذفتها في الوقف ما . من اجلها في الوصل كان عدما . تقول
في الوصل اضربن يا قوم واضربن يا هند بضم الباء في الاول وكسرها في الثاني
ولا اصل اضربون واضربين بسكون النون فيهما فحذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين
كما مر في الفصل قبله فاذا وقفت حذفت النون لشبهها بالتنوين الواقع
بعد ضمة او كسرة في نحو جاء زيد ومررت بزيد في اللغة الفصحى ثم ترجع بالواو و

والياء لزوال التقاء الساكنين بحذف النون فتقول اضربوا واضربي وفي شرح
الخضراوي وذكر سيبويه ان الخليل قال وقياس من قال اجاءني زيدوو ومررت بزيدي بالاشباع
على لغة ازد السراة ان تقول هنا هل تضربوو وهل تضربيي فتبدل من النون واوا وياء
تجزم كما تجزم مع المبدل منه ولا ترد نون لاعراب وتقول في المعتل على هذا للرجال
اخشوو وللمراة اخشيي كما تقول مع النون لا تخشون ولا تخشين ثم يستثقلوا ان
او لا تجمع ضموم فتحذفا الضمة ثم تحذف الواو والجماعة لالتقاء الساكنين وتبقى بعد النون وكذا
العمل في الياء المكسورة وتحذف التوكيد ولذا افتك هل تخشون يا قوم وهل تخشين يا هند
ثم ابدلت تم حذفت الضمة والكسرة ثم الواو والياء لم تحذف التوكيد لعدم نون الرفع
هذا حاصل ما ذكره الموضع في حوانيه عن الخليل ويونس قال الخضراوي واذا وقفت
على اضربان واضربنان عند من جوزهما ابدلت النون الفا فيلتقي الفان فتبدل الثانية
همزة كما في حمرا فتقف على همزة ساكنة كذا حكى سيبويه عنهم ونصه ويقولون
في الوقف اضربا واضربنا ويمدون وهو قياس قولهم لانها تصير الفا فاذا اجتمعت
الفان مد الحرف انتهى هذا باب ما لا ينصرف
واختلف في اشتقاقه هل هو من الصرف وهو الخالص من اللبن والمنصرف خالص من شبه الفعل
والحرف او من الصريف وهو الصوت لان المنصرف وهو التنوين صوت في الاخر او من الانصراف
وهو الرجوع وكان الاسم ضربان ضرب افلق على شبه الفعل فمنع مما منع منه وضرب
انصرف عنه او من الانصراف اي جهات الحركات ومن المنصرف الذي هو الثقل اقوال الاسم
ان اشبه الحرف في الوضع او المعنى او الاستعمال بني كما مر في بحث المعرب والمبني
وسمي غير متمكن لعدم تمكنه في باب الاسمية ولا يشبه الحرف اعرب ثم المعرب
ان اشبه الفعل في امرين من تسع احدهما من جهة اللفظ والثانية من جهة
المعنى او في واحدة تقوم مقامهما وذلك لان في الفعل فرعية على الاسم في اللفظ
وهي اشتقاقه من المصدر وفرعية في المعنى وهي احتياجه الى الاسم في الاسناد
منع الصرف كما سياتي بيانه وسمي غير امكن لعدم امكنيته ولا يشبه الفعل
صرف وسمي امكن تمكنه في باب الاسمية وامكن اسم تفضيل وبناؤه من تمكن مكانة
اذا بلغ الغاية في التمكن لا من تمكن خلافا لابي حيان ومن قلده لان بناء اسم التفضيل من غير
الثلاثي المجرد شاذ وفي امكن غنية فلا حاجة الى ارتكابه والصرف هو التنوين الدال
على معنى يكون الاسم به امكن واليه اشار الناظم بقوله الصرف تنوين اتى مبينا
معنى به يكون الاسم امكنا وذلك المعنى المدلول عليه بهذا التنوين هو عدم مشابهته
اي الاسم للحرف والفعل كزيد من المعارف ورجل من النكرات ومن علم من هذا التعريف
ان غير المنصرف هو الاسم المعرب العاري عن هذا التنوين المذكور فيدخل فيه نحو جوار
واعيم تصغير اعمى وتستثنى منه نحو مسلمات مما جمع بالف وتاء مزيدتين
فانه منصرف مع انه عار من التنوين لان تنوينه لمقابلة نون جمع المذكر السالم
وجزم ابن مالك في شرح الكافية بان الصرف عبارة عن التنوينات الاربعة الخاصة بالاسم
وذكر انه لا حاجة له الى تعريف الاسم بالتنوين التي تعرفه بالصرف وقال ابن معزوهو
واضع كتاب اغلاط الزمخشري ما عدا تنوين الترنم يسمى صرفا وتمكينا وان من خالف

نحو

فاذا لم يعلم كلام سيبويه انتهى وحجته منع التنوين منع الجر تبعا له
عند الجمهور وذهب الزجاج والرماني الى ان العلتين اقتضتا
منعهما معا والعلل المانعة من الصرف تسع جمعها ابن النحاس في بيت
واحد فقال اجمع وزن عادلا انث بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف
قد كملا ثم الاسم الذي لا ينصرف نوعان احدهما ما يمتنع صرفه لعلة
واحدة وهو شيئان احدهما ما فيه الف التانيث مطلقا اي مقصورة
كانت او ممدودة والتنكير للاشارة بقول الناظم فالف التانيث مطلقا منع
صرف الذي حواه كيفما وقع لان وجود الف التانيث في الكلمة علة وزنها
بمنزلة تانيث ثان فهو بمنزلة علة ثانية وهو الذي عبر عنه الزمخشري في
مفصله بتكرير السبب الواحد ويمتنع صرف مصحوبها كيفما وقع اي سواء
وقع نكرة كذكرى بالقصر مصدر ذكر وحمراء بالمد ام معرفة كرضوى
بفتح الراء والقصر اسم جبل بالمدينة وزكرياء بالمد علم نبي ام مفردة كما تقدم
تمثيله او جمعا كجرحى بالقصر جمع جريح واصدقاء بالمد جمع صديق
ام اسما كما تقدم تمثيله ام صفة كحبلى بالقصر وحمراء بالمد واصلها
عند سيبويه حمرى بالقصر بوزن سكرى فلما قصروا المد زادوا قبل الفها الفا
اخرى والجمع بينهما محال وحذف احدهما ينافي الغرض المطلوب لانهم لو حذفوا
الالف الاولى لفات المد ولو حذفوا الثانية لفاتت الدالة على التانيث وقلب
الاولى ايضا مخل بالمد المطلوب فلم يبق الا قلب الثانية همزة وذهب
بعضهم الى ان الالف الاولى للتانيث والثانية مزيدة للفرق بين مونث افعل
ومونث فعلان وضعفه بانه يقتضي الى وقوع علامة التانيث حشوا وذهب بعضهم
الى ان الالف معا للتانيث ورد بعدم النظير
اذ ليس لنا علامة تانيث على حرفين والشيء الثاني الجمع الموازن لمفاعل
او مفاعيل في كونه ثالثه الفا غير عوض يليها كسر
اصلي ملفوظ به او مقدر على اول حرفين بعد الالف وامرق في الحرف الاول من
الكلمة بين الميم وغيرها كدراهم ومساجد بكسر ما بعد الالف لفظا ودواب
ومواري بكسرها بعد الالف تقديرا اذ اصلها دوابب ومواري بالكسر فيهما او ثلاثة
اوسطها ساكن غير منوي به وعما بعده الانفصال كمصابيح ودنانير فان
الجمع متى كان بهذه الصفة كان فيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الاحاد
العربية وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية فاستحق المنع من الصرف والرتيل
على ان هذا الجمع خارج عن صيغ الاحاد العربية انك لا تجد مفردا ثالثه الف
بعدها حرفان او ثلاثة الا واوله مضموم كعذافر بالعين المهملة والذال المعجمة
والعا والرا الجمل الشديد او الالف عوض من احدى ياءي النسب تخفيفا كيمان وشام
واصلهما يمني وشامي او تقديرا اكتفاء فان الالف فيه عوض موجودة قبل
النسب فهي كالعوض وكانه نسب الى شام مثل شام بسكون العين او فعل كيمن
بفتح العين او ما يلي الالف ساكن كعبا بفتح العين المهملة والباء الموحدة وتشديد

اللام جمع عبالة وهي الثقل يقال ألقى عليه عبالته اي ثقله او مفتوح كما اكا
بعض الموحرة وارا او نهي الثبات في الحرب او مضموم كترار لمصدر ترارك
او عارض الكم لاجل اعتلال اخر كتران وتران واصلهما تراقي وتراني بضم النون
فيهما فقلبت الضمة كسرة واعلا اعلال قاض او ثاني الثلاثة محرد كقوائمة
وكراهية مصدرية او الثاني والثالث عارضان للنسب منوي بهما لا نمحال وضابطه
ان لا يستول الانها في الوجود سواء كانا مسبوقين بالالف كصحاري ووباري
نسبة الى صحار ووبار قبيلتين او غير مسبوقين بها كحواري وهو الناصر وحوالي
وهو المحتال او لا نحو قماري وكراسي من الياءين فيهما موجودتان في المفرد
نحو قمري وكرسي فليست الياءان عارضتين في الجمع معاري ونحوه بمنزلة
مصابيح والى ذلك اشار الناظم **بقوله**. وكن لجمع مشبه مفاعلا او المفا
عيل بمنع كافلا. واذا كان مفاعل معتلا منقوصا بعد تركيبه من
فتحة تنقلب ياؤه الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ويجري مجرى الصحيح فلا ينون
بحال اتفاقا ونحو راع ابدو في الالف كعذاري جمع عذراء بالمد وهو البكر ومداري
جمع مدرى بكسر الميم والقصر وهو مثل الشوكة تحك به المرأة رأسها وهذا الاستعمال
غير غالب والغالب ان تبقى كسرته وياؤه على حالهما فاذا خلا من ال ومن
الاضافة اجري في حالتي الرفع والجر مجرى قاض وسار ونحوهما من المنقوص
المنصرف في حذف يائه وثبوت تنوينه نحو هؤلاء جوار ومررت بجوار قال الله
تعالى ومن فوقهم غواش والفجر وليال فغواش مرفوع بالابتداء وليال مجرور بالعطف
على الفجر والى ذلك اشار الناظم **بقوله**. وذا اعتلال منه كالجواري رفعا
وجرا اجره كساري. واجري في حالة النصب مجرى دراهم في سلامة اخره
وظهور فتحته من غير تنوين نحو رأيت جواري قال الله تعالى سيروا فيها ليالي
وسبب ذلك ان في اخر نحو جوار مزيد ثقل لكونه ياء في اخر اسم لا ينصرف فاذا خلا
ما هي فيه من الالف واللام والاضافة تطرق اليه التغيير وامكن فيه التخفيف بالحذف
مع التعويض فخفف بحذف الياء وعوض عنها التنوين لئلا يكون في اللفظ اخلال بصيغة
الجمع وفرارا منه رفعا وجرا استثقالا للضمة والكسرة النائبة عن الكسرة على الياء
المكسور ما قبلها ولم تخفف في النصب لعدم الثقل ولا مع الالف واللام والاضافة لعدم
التمكن من التعويض لان التنوين لا يجامع الالف واللام ولا الاضافة **وذهب**
الاخفش الى ان الياء لما حذفت تخفيفا بقي الاسم في اللفظ كسلام وكلام ووزان
صيغة منتهى الجموع فدخله تنوين الصرف ورد بان المحذوف في قوة الموجود ولا
لكان اخر ما بقي حرف اعراب واللازم باطل فالملزوم مثله **وذهب**
الزجاج الى ان التنوين عوض عن ذهاب الحركة على الياء وان الياء محذوفة لالتقاء
الساكنين وهو ضعيف لانه لو صح التعويض عن حركة الياء لكان التعويض عن حركة
الالف في نحو موسى اولى لانها لا تظهر بحال واللازم منتف فالملزوم كذلك **وذهب**
المبرد الى ان فيما انتهى ما تنوينا مفردا بدليل الرجوع اليه في الشعر بحكمه الذي في جوار
ونحوه بحكم الموجود وحذفوا لاجله الياء الرابعة والحق لتوهم التقاء الساكنين ثم

عوضا

عوضا عما حذف التنوين الظاهر وهو بعيد لان المحذوف لملاقاة ساكن متوهم الوجود
مما لم يوجد له نظير ولا يحسن ارتكاب مثله قاله الشارح وقال المرادي المشهور عن
المبرد ان التنوين عنده عوض عن الحركة كما نقل في شرح الكافية وسراويل ممنوع
الصرف مع انه مفرد واختلف في سبب منع صرفه فقيل انه اعجمي حمل على
موازنه من العربي كزنابير وقيل انه منقول عن جمع سروالة تسمى به المفرد
الجنسي **واختلف** في سماع سروالة فقال ابو العباس انها مسموعة وانشد
عليه عليه من اللوم سروالة فليس يرق لمستعطف وقيل لم تسمع والبيت مصنوع فلا
حجة فيه وانكر ما قاله ابو العباس مفردكم لا خفش انه سمع من العرب
سروالة وقال ابو حاتم من العرب من يقول سروال وقيل سراويل جمع سروال كشمائل
جمع شمال حكاه الحريري في المقامات ونقل ابن الحاجب ان من العرب من
يصرفه وانكر ابن مالك ذلك عليه ورد بانه ناقل ومن نقل حجة على من لم
ينقل والى المنع من الصرف اشار في النظم **بقوله**. ولسراويل بهذا الجمع
شبه اقتضى عموم المنع وان به سمي او بما لحق به هذا الجمع الذي هو مفاعل او
مفاعيل او بما وازنه من بعض الاعجمي مثل سراويل وشراحيل معجمة ومهملتين
او من بعض ارتجل للعلمية مثل كشاجم بالشين المعجمة والجيم اسم شاعر وظاهر نساقه
انه يعني الكاف وفي القاموس زيادة على الصحاح كشاجم كعلابط اسم انتهى
ولا خلاف في ان علابط بضم العين وكسر الموحدة وهو الضخم منع الصرف والى ذلك
اشار الناظم **بقوله**. وان به سمي او بما لحق به فالانصراف منعه يحق والعلة
في منع صرفه ما فيه من الصيغة وقيل قيام العلمية مقام الجمعية فلو نكرا
نكرة انصرف على مقتضى التعليل الثاني لفوات ما يقوم مقام الجمعية وهو مذهب
المبرد ولا ينصرف على مقتضى التعليل الاول لوجود الصيغة وهو مذهب سيبويه وعن
الاخفش القولان والصحيح قول سيبويه لانه منعه نكرة وقيل من الصرف وهو نكرة
وليس جمعا على الصحيح النوع الثاني ما يمتنع صرفه بعلتين وهو نوعان احدهما
ما يمتنع صرفه حال كونه نكرة ومعرفة وهو ما وضع صفة وهو اما مزيد في اخره
الف ونون او موازن للفعل وهو وزن افعل في المذكر وافعلى في المصغر او معدول
عن لفظ اخر اما ذو الزيادتين فهو فعلان بفتح الفاء بشرط ان لا يقبل التاء
الدالة على التانيث اما لان مؤنثه فعلى بالف التانيث المقصورة كسكران وغضبان
وعطشان فان مؤنثاتها سكرى وغضبى وعطشى او لكونه لا مؤنث له اصلا
كلحيان لكبير اللحية فلا قول استقع على منع صرفه لانه صفة جاءت على فعلان والمؤنث
منه على فعلى وانما كان ذلك مانعا فيه لتحقق الفرعيتين فيه فرعية المعنى وفرعية اللفظ
اما فرعية المعنى فلان فيه الوصفية وهي فرع عن الجمود لان الصفة تحتاج
الى موصوف ينسب معناها اليه والجامد لا يحتاج الى ذلك **واما** فرعية اللفظ
فلان فيه الزيادتين المضارعتين لالفي التانيث في نحو حمراء فانهما في بناء يخص المذكر
كما ان الفي التانيث في حمراء في بناء يخص المؤنث وانهما لا تلحقهما التاء فلا يقال سكرانة
كما لا يقال حمراءة والمزيد فرع على المجرد فلما اجتمع في فعلان المذكور الفرعيتان امتنع من

الصرف واما ما نقل عن بني اسد انهم يقولون سكرانة ويصرفون سكران فقال الزبيدي
ذكر يعقوب انه لغة ضعيفة رديئة وقال ابو حاتم لبني اسد مناكير لا يؤخذ بها والثاني
وهو ما لا مؤنث له كلحيان تختلف فيه والصحيح منعه من الصرف لانه وان لم يكن فيه
فعلى وجود امتنع فعلى تقديرا لانا لو فرضنا له مؤنثا لكان فعلى اولى به من فعلانة لان
باب سكرى اوسع من باب ندمانة والمقدر في حكم الموجود بدليل الاجماع على منع
صرف اكمر مع انه لا مؤنث له وحكي ان بني العرب من يصرف لحيان حملا على ندمان على انه
لو كان له مؤنث لكان بالتاء خلافا نحو مصان بتشديد الصاد المهملة للئيم
نهمة بفتح اللام وصيفان بسين مهملة فياء مثناة تحتانية فعين للطويل الممشوق القامة
ابطن والبان بفتح الهمزة وسكون اللام وبالياء المثناة تحت للعظيم الالية
من ذكور الغنم وندمان من المنادمة وهي المكالمة لا من الندم على ما فات فان
مؤنثاتها فعلانة فلذلك دم فيها واما ذو الوزن فهو افعل غالبا بشرط ان لا يقبل
التاء اما لان مؤنثه فعلاء كاحمر او فعلى بضم الفاء كافضل او لكونه لا مؤنث له
اصلا كاكمر للعظيم الكمرة وهي الحشفة وآدر لمن للكبير الانثيين فهذه الانواع
الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصف الاصلي ووزن افعل فانه وزن الفعل به اولى لان
في اوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم فكان لذلك اصلا في الفعل لان ما زيادته
لمعنى اولى مما زيادته لغير معنى وانما اشترط ان لا تلحقه تاء التانيث لان ما تلحقه من
الصفات كارمل وهو الفقير ضعيف الشبه بلفظ المضارع لان تاء التانيث لا تلحقه
والى ذلك اشار الناظم بقوله . ووصف اصلي ووزن افعلا . ممنوع تانيث بتا . وانما
صرف اربع في نحو مررت بنسوة اربع مع كونه صفة لنسوة وفيه وزن الفعل
لانه وضع اسما للعدد فلم يلتفت لما طرأ له من الوصفية وايضا فانه قابل
للتاء في نحو مررت برجال اربعة والى ذلك اشار الناظم بقوله . والغين عارض
الوصفية . كاربع وانما منع صرف باب ابطح وهو المكان المنبطح من الوادي واجرع
وهو المكان المستوي وابرق وهو المكان الذي فيه لونان وباب ادهم للقيد واسود
للحية السوداء وارقم للحية التي فيها نقط تسود وتبيض كالرقم مع انها اسماء لانها
وضعت صفات فلم يلتفت الى ما طرأ لها من الاسمية وفي الافصاح ان يونس
ذكر ان جميع العرب تمنع صرف ما سمي ادهم للقيد واسود للحية وارقم لنوع من الحيات
واجرع وابطح وابرق والى ذلك اشار الناظم بقوله . وعارض الاسمية . اي العارضة
وربما اعتد بعضهم باسميتها العارضة فصرفها وصحح ابن جني ان هذه الاسماء
كلها تصرف وبعضهم فرق بين باب ابطح وباب ادهم من جهة كون باب ابطح صفات خاصة
بالامكنة الموجودة معها فيها ذلك المعنى وباب ادهم صفات عامة وبعضهم فرق ان باب
وباب اجدل في الصرف وعدمه فاما ادهم وابطح فاصلهما الوصفية ثم طرأت عليهما
الاسمية فلهذا امتنعا من الصرف واما اجدل للصقر واخيل لطائر ذي خيلان بكسر الخاء
المعجمة وسكون الياء جمع خال وهو النقطة المخالفة لبقية البدن قال الفراء هو الشقراق
وسمي اخيل لانه يتخيل في لونه الخضرة من غير خلوصها وافعى للحية واختلف
في اشتقاقها فقال ابو علي مشتقة من فاح مع فاطمها ايفع وقال ابن جني من موعنة السم

حرارته

حرارته فاصله افوع فنقلت فاؤه على الاول وعينه على الثاني ابي مرطن لانه وقال
غيرهما من مادة لا معرّان فلا نقل تقويهم ارض معاة اي كثيرة الافاعي فانها اسماء في
الاصل وفي الحال ملحوظ فيها معنى الصفة لا كثر وبعضهم منع صرفها والى ذلك
اشار الناظم بقوله . واجدل واخيل وافعى مصروفة وقد ينلن المنعا . لتضمن
معنى الصفة فيها وهي القوة في اجدل والتلون في اخيل والايذاء في افعى لكن
المنع في افعى ابعد منه في اخيل واجدل لانهما من الجدل وهو الحكم الفتل ومن
الخيل وهو الشرة واما افعى فلا مادة لها في الاشتقاق لكنه كرها يتقارن تخوف
ابذائها فاشبهت المشتق قاله المرادي تبعا للشارح قال القطامي . كأن العقيلي
يوم لقيتهم فراخ القطا لاقين اجدل بازيا فمنع صرف اجدل وهو مصروف لانه
وبازيا يجوز ان يكون صفة اجدل ويجوز ان يكون معطوفا على اجدل باسقاط العاطف
وهو من تنزى اذا تعالى وقال حسان بن ثابت الانصاري رضي الله عنه . ذريني
وعلمي بالامور وشيمتي فما طائري يوما علي باخيلا فمنع صرف اخيل
والعرب تتشاءم بالاخيل تقول هو اشأم من اخيل وتجمع على اخايل ومن غير الغالب
افعل نحو لحيمر وافيكل من الحمق فانه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل فانه على
وزن ابيطر قاله المرادي تبعا للشارح واما الوصف ذو العدل فنوعان احدهما
موازن فعال بضم الفاء ومفعل بفتح الميم والعين وهما مسموعان من الواحد الى
الاربعة باتفاق وفي الباقي من العشرة على الاصح وقيل في العشرة والخمسة
فروتهما سماعا وما بينهما قياسا عند الكوفيين والزجاج وقيل قياسا على فعال
خاصة لانه اكثر والصحيح كما قال الروض هنا وفي الحواشي ان ابنا فيهما مسموعان في
الا عداد العشرة كما حكاه الشيباني وابن عارض يقول ابن عصيرة والبخاري وفي
صحيحه ان العرب لا تتجاوز الاربعة لان غيرهما سمع ما لم يسمعاه ونقل السخاوي انه
يعرف ايضا الى معشار بضم الفاء من الواحد الى العشرة كقوله . كان والبيد وحدانا
ووحدانا . وهي معروفة عن العدد الاصول حال كونها مكررة فاصل
جاء القوم احاد احاد واو احاد وحداد معدل عن واحد واحد الى احاد فخففا
وكذا الباقي ولا تستعمل هذه الالفاظ الا نعوتا نحو اولي اجنحة مثنى
وثلاث ورباع فمثنى وثلاث ورباع نعوت لاجنحة او احوالا نحو فانكحوا ما طاب
لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فمثنى وثلاث ورباع احوال من النساء او اخبارا
نحو صلاة الليل مثنى مثنى فمثنى الاول خبر صلاة ومثنى الثاني تكرير له وانما كرر
لقصد التوكيد لا لافادة التكرير لانا لنستفيد من قوله صلاة الليل مثنى تكرير في
المقصود وزعم الفراء ان هذه الاسماء معارف بنية الالف واللام فعلى هذا فمثنى
في لا تنكير كما قال النحويون لانها تنعت النكرة بالمعرفة ولا يجيء الحال معرفة ولا
بينا وبلا منهم من يذهب بها مذهب الاسماء فلا تستعملها استعمال المشتقات وفي
الشعبية كقوله . وخيل كفاها ولم يكفها ثنا الرجال ووحدانها . النوع
الثاني اخر بضم الهمزة وفتح الخاء في نحو مررت بنسوة اخر والى منع الصرف
مع الوصف في هذين النوعين اشار الناظم بقوله . ومنع عدل مع وصف معتبر .

في لغة مثنى وثلاث واخر. لانه جمع اخرى واخرى انثى اخر بالفتح للمبالغة بمعنى
مغاير واخر بالفتح من باب اسم التفضيل ما ذا صله آخر بهمزتين مفتوحة
فساكنة ابدلت الساكنة الفا واسم التفضيل قياسه ان يكون في حالة تجرده
من ال والاضافة مفردا مذكرا ولو كان جاريا على مثنى او مجموع او مؤنث قال الله
نحو ليوسف واخوه احب الى ابينا منا والثاني نحو قل ان كان اباؤكم وابناؤ
كم الى قوله احب اليكم من الله ورسوله والثالث نحو هند احب الي من عمرو فكان
القياس ان يقال مررت بامراة اخر وبنساء اخر وبرجال اخر وبرجلين
اخر بفتح الهمزة الممدودة فيهن ولكنهم في التانيث قالوا اخرى وفي جمع المؤنث
المكسر قالوا اخر بضم الهمزة وفي جمع المذكر السالم قالوا آخرون وفي المثنى قالوا
آخران وبذلك جاء التنزيل قال الله تعالى متركا احدهما الاخر وفعدة من
ايام اخر واخرون اعترفوا فآخران يقومان وانما خص النحويون اخر بضم
الهمزة بالذكر دون ما عداه لان في اخرى الف التانيث وهي اوضح من العدل
واما آخرون وآخران فمعربان بالحروف فلا مدخل لهما في هذا الباب
لان اعرابه بالحركات واما آخر بفتح الهمزة فلا عدل فيه وانما العدل في مؤنثه
وهي المؤنث والمثنى والجمع وانما امتنع من الصرف للوصفية والوزن وفي جعل
آخر من باب التفضيل اشكال لانه لا يدل على المشاركة والزيادة في المغايرة ومن
ثم قال الموضح في الحواشي الصواب ان آخر مشابه لافعل من جهات ثلاثة احدها الوصف
والثانية الزيادة والثالثة انه لا يتقوم معناه الا باثنين مغاير ومغاير كما ان افضل
انما يتقوم معناه باثنين مفضل ومفضل عليه فلما اشبهه من هذه الجهات استحق
احكامه في جميع تصاريفه وعلى هذا فكان ينبغي ان لا تستعمل تصاريفه مع التنكير
الا مع ال او الاضافة لمعرفة فلما خولف بها عنه لذلك كان ذلك عدلا لما استحقه بمقتضى
المشابهة فعلى هذا اذا قيل مررت بنسوة اخر كان معدولا عن اخر بالفتح والمراد بقول
عن الآخر لانه نكرة لجريه على نكرة نعتا ولا عن اخر من لما بينا من انتفاء حقيقة
التفضيل من هذه الكلمة وكثر غلطه في المسالة انتهى وان كان اخرى بمعنى
آخرة بكسر الخاء وهي المقابلة للاولى نحو قالت اخراهم لاولاهم وقالت اولاهم
لاخراهم جمعت على اخر مصروفا لانه غير معدول كذا قاله الفراء وان من كرمه
آخر بالكسر مقابل اول ابدلت وان عليه النشاة الاخرى اي الآخرة بدليل
ثم الله ينشئ النشاة الآخرة والقضية واخرة ملست اخرى بمعنى اخرة من باب
اسم التفضيل والفرق ان انثى المفتوح لا تدل على انتهاء كما لا يدل عليه مذكرها
فلذلك يعطف عليها مثلها من جنس واحد كقولك عندي رجل اخر واخر وعندي امراة
واخرى واخرى وانثى المكسورة تدل على الانتهاء ولا يعطف عليها مثلها من جنس واحد
كما ان مذكرها كذلك واذا سمي بشيء من هذه الانواع الثلاثة وهي الوصف ذو
الزيادتين والوصف الموازن للفعل والوصف المعدول بقي على منع الصرف عند الجمهور
لان الصفة لما ذهبت بالتسمية خلفتها العلمية وبقي كل من الزيادة والوزن
والعدل على حاله وقال الاخفش في المعاني وابو العباس انه لو سمي بمثنى او احد اخواته

انصرف

انصرف لانه اذا كان اسما فليس في معنى اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة واربعة اربعة
فليس فيه الا التعريف خاصة وتبعهما على ذلك الفارسي وارتضاه ابن عصفور
ورد بان هذا مذهب لا نظير له اذ لا يوجد بناء ينصرف في المعرفة ولا ينصرف
في النكرة وانما المعروف العكس وعبارة الفارسي في التذكرة تخالف هذا
فانه قال الوصف يزول بالعلمية فتخلفه التعريف الذي للعلم والعدل قائم في الحالين
جميعا انتهى ووجه الجمهور ان شبه الصفة العدل تخاطف والعلمية
محققة فسبب المنع موجود فلا وجه لامتناع الصرف واما قول ثعلب
والفراء وغيرهما من الكوفيين مثنى وثلاث ورباع مصروفة فليس مرادهم الصرف
الحقيقي وانما مرادهم ان ذلك العدل فانهم يسمون العدل صرفا ولا مشاحة في
الاصطلاح النوع الثاني ما لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة وهو سبعة
احدها العلم المركب تركيب المزج المشار اليه في النظم بقوله والعلم
امنع صرفه مركبا تركيب مزج. كبعلبك وحضرموت علمي بلدين وسويه
في لغة من اعربه فان هذا النوع لا ينصرف لاجتماع فرعية المعنى بالعلمية وفرعية
اللفظ بالتركيب تشبيها بعجز الاسم فيعرب في ومعرضا اواخر به اي ثانيهما
الجزء الاول بحسب العوامل ويجر الثاني بالاضافة فتمم ان كان في الجزء الثاني ما يمنع
صرفه كالعجمة كرام هرمز منع من الصرف والا صرف كحضرموت وان كان آخر
الجزء الاول ياء كمعدي كرب فانه تقدر فيه الحركات الثلاث ولا تظهر فيه الفتحة
تشبيها بالالف فلا تظهر في التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزا في الافراد قاله ابن
مالك حكما وتعليلا وقال غيره تظهر في النصب وتسكن في الرفع والجر كقاضي
القوم والمشهور في لغة الاضافة صرف كرب وجره بالكسرة ويمنع جره
بالفتحة فقال سيبويه والفارسي ممنوع الصرف لانه مؤنث وقال قوم مبني
على الفتح كعشر من خمسة عشر وهو القياس لانه لو كان مؤنثا غير منصرف لم
يجر فيه الصرف لانه قد حذف الوسط ووقع بالتا فتكون كلمة مؤنثة عند قوم
مذكرة عند اخرين واجاز الفارسي ابو جني احتمال الامرين وقد بينا ان على
الفتح تشبيها لخمسة عشر حكاه سيبويه وغيره فيفتح اخر الجزءين لا في نحو
معدي كرب فيفتح اخر الثاني فقط وفي البسيط نص [illegible] عن عامة
اسم بين والكرسي وعلى اللغات الثلاث وهي اعرابه اعراب ما لا ينصرف واضافة
اوله جزءيه الى ثانيهما وبناؤهما على الفتح فان كان اخر الجزء الاول معتلا
بالياء كمعدي كرب وقالي قلا وجب سكونه مطلقا في الرفع والنصب والجر
سواء كان معربا كما في لغة الاضافة او مبنيا كما في غيرها وقد تقدم شرح ذلك
الثاني العلم ذو الزيادتين الالف والنون واليه اشار الناظم بقوله كذاك
حاوي زائدي فعلان سواء كان اوله مفتوحا ام مكسورا ام مضموما كمروان
وعمران وعثمان ولا فرق بين اعلام الاناسي كما تقدم وغيرها نحو غطفان بفتح المعجمة
والطاء المهملة وبالفاء اسم قبيلة من قبائل العرب سميت باسم ابيها وهو غطفان بن
سعد بن قيس بن عيلان واصبهان بكسر الهمزة وفتح الموحدة علم بلد سميت

بزيادتان لا ان اولا من فرقها اصبهان من ملوح بن لكي بن مابقى فهو لا لعلة ممنوعة الصرف
انتفاعا لان الالف والنون فيه زيدتا معا وما كان من الاسماء في اخره الف ونون واحتملت
النون فيه الاصالة والزيادة ففيه وجهان الصرف وعدمه اعتبارا باصالتها وزيادتها
فمن ذلك رمان وحسان ودهقان وشيطان علما فان اعتقدت انهما من
الرم والحس والدهق والشيط لم تصرفها وان اعتقدت انهما من الرمن والحسن بالنون
والدهقنة والشيطنة صرفتها وان اتضحت لجهة الاصالة صرف كما اذا سميت بحمان
من الحمن او بتبان من التبن او بسمان من السمن ونحو ذلك واختلف في ابان فخففها
الناس على انه صرفه اي لان وزنه فعال والهمزة والباء والنون اصول ومن منعه الصرف
راى ان وزنه افعل وانه منقول من ابان الشيء يبين والجمهور على المنع كما قال ابن
يعيش واما ابدل من النون زائدة لا منع من الصرف اعطاء لكسر احكام المبدل منه
وذلك نحو اصيلال مسمى به اصله اصيلان تصغير اصيل على غير قياس وابدلوا من حرف
اصلي نون صرف وذلك نحو حنان مسمى به اصله حناء ابدلت الهمزة نونا الثالث
العلم المؤنث ويتحتم منعه من الصرف ان كان بالتاء واليه اشار الناظم بقوله
كل امونث بهاء مطلقا سواء كان علم مونث او مذكر كفاطمة وطلحة وانما تحتم
منعه لوجود العلمية في معناه ولزوم علامة التانيث في لفظه وهي ملازمة
له ومن ثم لم تؤثر في الصفة نحو قائمة لانها في حكم الانفصال لانها تارة تجرد منها وتارة
تلحق بها او زائدا على اخرها ثلاثة كزينب وسعاد تنزيلا للحرف الرابع منزلة
تاء التانيث او ثلاثيا محرك الوسط لفظا كسقر ولظى اقامة لحركة الوسط مقام
الحرف الرابع خلافا لابن الانباري في جعله ذا وجهين كهند واما محرك الوسط تقديرا
كدار ونار علمي امراتين فملحق بباب هند او ثلاثيا اعجميا كماه وجور بلدين العجم
علمي بلدين اي لان العجمة لما انضمت الى التانيث والعلمية تحتم المنع وان كانت العجمة
لا تمنع صرف الثلاثي لانها هنا لم تؤثر منع الاسم وانما اثرت تحتمه وقيل هو ذو وجهين
كهند او ثلاثيا منقولا من المذكر الى المؤنث كزيد اسم امراة لانه حصل بنقله
الى التانيث ثقل عادل خفة اللفظ هذا مذهب سيبويه والجمهور وذلك ماخوذ من قوله
النظم وذلك منع العاري كونه ارتقى فوق الثلاث او كجور او سقر او زيد اسم امراة
لا اسم ذكر ويجوز في نحو هند ودعد وجمل من الثلاثي الساكن الوسط اذا لم يكن
اعجميا ولا منقولا من مذكر لا صرف الاسم وتركه فمن صرفه نظر الى خفة اللفظ وانها قد
قاومت احد السببين ومن لم يصرفه وهو الاولى نظر الى وجود السببين في الجملة
وهما العلمية والتانيث والى ذلك اشار الناظم بقوله وجهان في العادم تذكيرا
سبق وعجمة كهند والمنع احق والزجاج يوجبه اي المنع وعلله بان السكون
لا يغير حكما اوجبه اجتماع علتين يمنعان الصرف انتهى وقال عيسى بن عمر الثقفي
وابو عمرو والجرمي وابو العباس المبرد وابو زيد في نحو زيد اسم امراة انه كهند
في جواز الوجهين وعلم منه انه لو كان علم المؤنث ثنائي اللفظ كيد جاز فيه الوجهان
ذكره سيبويه واذا سمي مذكر بمؤنث وجب منع صرفه باربعة شروط احدها
كونه اكثر من ثلاثة احرف لفظا كزينب او تقديرا كجيل مخفف جيال الثاني

ان لايكون

ان لا يكون مسموعا بتذكير انفرد به تخفيفا كرباب علم او اية فانها منقولة من مذكر فلو
سمي بها مذكر صرفت او تغليبا كجنوب وشمال فانهما صفتان لمذكر مغير الشرط
الثالث ان لا يكون مسموعا بتذكير غالب كذراع فانه مؤنث بدليل ذراع رابعتها
فاذا سمي به مذكر انصرف لغلبة استعماله قبل العلمية في المذكر كقولهم ثوب ذراع
وعضدي يعني انه قاصر ومنخفض الشرط الرابع ان لا يكون التانيث موقوفا
على تاويل غير لازم وذلك كالتانيث المجموع كرجال فان تانيثه يبنى على تاويله
بالجماعة وذلك غير لازم لانها قد تؤول بالجمع وهو مذكر فاذا سمي به مذكر انصرف
الرابع العلم الاعجمي فان فيه فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بكونه من
الاوضاع الاعجمية فيمتنع من الصرف ان كانت علميته في اللغة العجمية كما هو
ظاهر مذهب سيبويه وزعم الشلوبين وابن عصفور انه لا يشترط ذلك ويظهر اثر الخلاف
في نحو قالون فيصرف على الاول لانهم لم يستعملوه علما وانما استعملوه صفة بمعنى جيد
ويمنع الصرف على الثاني لانه لم يكن في كلام العرب قبل ان يسمى به وزاد على
احرف ثلاثة كابراهيم واسماعيل فلو كان ثلاثيا ضعف فيه فرعية اللفظ
لمجيئه على اصل ما تبنى عليه الاحاد العربية فلا تؤثر العجمة في الثلاثي بخلاف التانيث
فهو واجب في لغة جميع العرب ولا التفات الى من نقل خلافه قاله في شرح الكافية
ويعرف الاعجمي ما نقل عن لسان غير العرب بان ينقله كذا ثقة ويعرف عجمة الاسم
بوجوه احدها نقل الائمة والثاني خروجه عن اوزان الاسماء العربية
كابراهيم والثالث ان يعرى من حروف الذلاقة وهو خماسي او رباعي وحروف
الذلاقة ستة وهي الميم والراء والباء الموحدة والنون والفاء واللام يجمعها قولك مر
بنفل والرابع ان يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والقاف بغير
فاصل نحو جق وجوق والصاد والجيم نحو الصولجان والكاف والجيم نحو اسكرجة
والراء بعد النون اول كلمة نحو نرجس والزاي بعد الدال نحو مهندز واليه اشار الناظم
بقوله والعجمي الوضع والتعريف مع زيد على الثلاث صرفه امتنع وان
سمي بنحو لجام بالجيم وهو الة تجعل في فم الفرس ونحوه وفرند بكسر الفاء والراء
وسكون النون قال الجوهري فارسي معرب وهو جوهر السيف صرف لحدوث
علميته ونحو نوح ولوط من الثلاثية الساكنة الوسط وشتر بفتح الشين
المعجمة والتاء المثناة فوق اسم قلعة من اعمال اران بفتح الهمزة وتشديد الراء اقليم
باذربيجان مصروفة لكونها ثلاثية والعجمة ملغاة فيها كما صرح بذلك السيرافي وابن
برهان وابن خروف وقيل الساكن الوسط كنوح ولوط ذو وجهين الصرف وعدمه
كهند والمحرك اي الوسط كشتر محتم المنع كزينب اقامة لحركة الوسط مقام الحرف
الرابع وهذا التفصيل قال به عيسى بن عمر الثقفي وابن قتيبة والجرجاني والزمخشري
الخامس العلم الموازن للفعل الماضي والمضارع او الامر والمعتبر من وزن الفعل
انواع ثلاثة احدها الوزن الذي يخص الفعل والمراد به ما لا يوجد في غير الفعل
الا في علم او اعجمي او نادر فالعلم نحو خضم بالخاء وتشديد الضاد المعجمتين علما للمكان
وقال الجوهري اسم لعنبر بن عمرو بن تميم وقد غلب على القبيلة قال ولولا انه ما كنا

خضّما و الا صلنا بالمشافو فيتما . اي بلاد خضم وشمّر بالشين المعجمة وتشديد الميم علما
لفرس و الاعجمي كبقم لصبغ وبرزلما ، و الثاني ما كان على صيغة الماضي المبني للمفعول نحو
ذُكر اسما لقبيلة فلا يمنع وجران نظيره الامثلة اختصاص اوزانها بالفعل لان النادر
والاعجمي لا حكم لهما ولان العلم منقول من فعل فلا اختصاص فيه باق والذي يوجد في غير
الفعل ما كان على صيغة الماضي المفتتح بهمزة وصل او تاء المطاوعة كانطلق واستخرج
ونحو تقاتل وتعلّم حال كونهما اعلاما وحكم همزة الوصل في الفعل المسمى به القطع لان
المنقول من فعل يغير عن اصله فالتحق بنظائره من الاسماء فحكم فيه بقطع الهمزة
بخلاف المنقول من اسم كاقتدار وانطلاق فان الهمزة تبقى على وصلها بعد التسمية لان المنقول من
من اسم لم يغير عن اصله فلم يستحق الخروج عما اعد له الثاني الوزن الذي الفعل به
اولى لكونه غالبا فيه و على هذا النوع نبّه الناظم بقوله او غالب كاحمد ووزن نحو
الفعل او غالب فيه فالغالب كاثمد بكسر الهمزة والميم وسكون المثلثة بينهما وبالذال
المهملة حجر الكحل و ابلم مضموم الهمزة واللام واسم موضع و اصبع بكسر الهمزة وفتح
الموحدة واخره لا طابع وفيه عشر لغات حاصلة من ضرب ثلاثة احوال الهمزة
في ثلاثة احوال الباء والعاشرة اصبوع والبلم بضم الهمزة واللام وسكون الموحدة
بينهما تحقق الغالب حال كون الثلاثة اعلاما فان وجود موازنها في الفعل اكثر
منه في الاسم كالامر من ضرب فانه موازن اثمد والامر من ذهب فانه موازن اصبع
بفتح الباء و الامر من كتب فانه موازن ابلم الثالث الوزن الذي الفعل به اولى لكونه
مبدوا بزيادة تدل على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم نحو افكل بفتح
الهمزة والكاف وسكون الفاء بينهما وهو الرعدة يقال اخذه الافكل اذا اخذته رعدة
واكلب بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم اللام جمع كلب فان الهمزة فيهما لا تدل
على معنى وهي في موازنهما من الفعل نحو اذهب مضارع ذهب و اكتب مضارع كتب
دالة على المتكلم فكان المفتتح بها اخص بالافعال فالحق المفتتح بها من الاسماء قسم
بالامر كون الوزن لازما باقيا في اللفظ على حالته الاصلية غير مخالف لطريقة
الفعل فخرج بالقيد الاول و هو اللزوم نحو امرء علما فانه في الرفع نظير اكتب
و في النصب نظير اذهب وفي الجر نظير اضرب فلم يلزم وزنا واحدا في الاحوال
الثلاثة ولم يبق على حالة واحدة بخلاف الفعل يكون حركة عينه تتبع حركة
لامه والفعل لا اتباع فيه و خرج بالقيد الثاني وهو البقاء على حالته الاصلية
نحو رد وقيل وبيع مبنيات للمفعول فانها لم تبق على حالتها الاصلية فان اصلها
فعل بضم الفاء وكسر العين ثم دخلها الادغام و الاعلال فالادغام في رد والاعلال
بالنقل والقلب في قيل وبالنقل فقط في بيع و صارت صيغة رد بمنزلة صيغة فعل
بضم الفاء وسكون العين وصيغة قيل وبيع بمنزلة صيغة ديك بكسر الدال وسكون
الياء اخر الحروف وبالكاف و جاء برد لزيد و لو سميت بضرب بضم الضاد و
سكون الراء لكونه مخففا من ضرب بضم الضاد وكسر الراء انصرف اتفاقا لان التخفيف
سابق على التسمية وانما الخلاف في التخفيف العارض بعد التسمية هل ينزل منزلة الاصلي
ام لا و ذلك كما لو سميت بضرب بضم اوله وكسر ما قبل اخره ثم خففته بتسكين

ما قبل

ما قبل اخره فاذا فعلت ذلك فانه ينصرف عند سيبويه لانه غير الكون الاصلي واختاره
ابن مالك وخالفه المبرد والمازني ومنعا صرفه نحو من الصرف لانه تغيير عارض بعد
التسمية وخرج بالقيد الثالث وهو كونه غير مخالف لطريقة الفعل نحو البب بالجيم
في الباء الموحدة فيما رواه ابو عبيد جمع لب بضم اللام وتشديد الباء الموحدة وهو العقل
وجمع لب على البب قليل والاكثر ان يجمع على الباب ويقال ايضا البب عروق في القلب
تكون منها الرقة والبب حال كونه علما فينصرف لانه قد باين الفعل بالفك قاله
ابو الحسن الاخفش وخولف فمنعه سيبويه من الصرف لوجود الموازنة كالكتب
ولان الفك رجوع الى اصل متروك فهو كتصحيح استحوذ وليس بمانع من اعتبار وزن
الفعل اجماعا ولان الفك قد يدخل الفعل نحو ما كان شرط به في التعجب وجواز الفك دخله
ولم يردد وبشروط اكضضت ابلم و لا يؤثر وزن هو في الاسم اولى كما على نحو كاهل
علما فانه وان وجد في الفعل كضارب امرا من ضارب الا انه في الاسم اولى لكونه فيه
اكثر و لا يؤثر وزن هو موجود فيهما على السواء نحو فعل بفتح العين وفعل نحو شمر
وضرب وجعفر وقد خرج وقال عيسى بن عمر الثقفي انهم يتبعون الخليل وسيبويه
الا ان يكونا منقولين من الفعل فانهما يؤثران فالاول كالامر من ضارب بفتح الراء
والثاني نحو ضرب وقد خرج اعلاما وظاهر كلام الشاطبي تبعا للتسهيل ان خلاف
عيسى انما هو في المتحرك و نصه وخالفه في ذلك عيسى فكان لا يصرف الوزن المشترك
المنقول من فعل ونقول كل فعل ماض سمي به فانه لا ينصرف اذا كان فارغا من فاعله
واحتج على ذلك بقوله وهو سحيم بن وثيل اليربوعي انا ابن جلا وطلاع الثنايا
متى اضع العمامة تعرفوني . وجه الحجة منه ان جلا فعل ماض خال من فاعل وهو
علم ممنوع من الصرف لانه لم ينون واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون سمي
غلام من قولك زيد جلا اي هو وبعده ضمير مستتر يعود على زيد و هو من باب
المحكيات فهو وما عمل فيه جملة محكية كقوله نبئت اخوالي بني يزيد ظلما
سمي به من قولك المال يزيد فبعده ضمير مستتر والدليل على ذلك رفعه على الحكاية
ولو كان مجردا عن الضمير لجاء بالفتحة لكونه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل المضارع
ويحتمل ان يكون ليس بعلم بل هو وما عمل فيه جملة في موضع خفض صفة لمحذوف
اي انا ابن رجل جلا الامور اي كشفها و في كلا الاحتمالين نظر اما الاول
فلان الاصل عدم استتار الضمير و اما الثاني فلانه لا يحذف الموصوف بالجملة
الا اذا كان بعض اسم مقدم مخفوض بمن او في كما تقدم في باب النعت هنا
وقد قال سيبويه ان قول عيسى خلاف قول العرب سمعناهم يصرفون الرجل يسمى
كعسب وهو فعل من الكعسبة وهو العدو الشديد مع تقارب الخطا الخامس من العلل
الممنوع بالف الالحاق المقصورة كعلقى باتفاق وارطى على الاصح حال كونهما
علمين بانهما ملحقان بجعفر والمانع لهما من الصرف العلمية وشبه الف الالحاق بالف
التانيث في الزيادة والموافقة لمثال ما هي فيه فانهما على وزن سكرى و شبه الشي
بالشيء كثيرا ما يلحق به كما في اسم رجل فانه عند سيبويه ممنوع الصرف لشبهه
بفعل في الوزن و الامتناع من الالف واللام فلما اشبه الاعجمي عومل معاملته و اتى

العلقى نبت [illegible]

ذلك اشار الناظم بقوله • وما يصير علما من ذي الف • زيدت لالحاق فليس ينصرف •
وقيت اي ركبي امعل بالنعد من الصرف العلمية ووزن الفعل وقد قلت على
الا ان الحاق يمنع الصرف مع الف الالحاق الممدودة كعلباء وما نه ملحق بقرطاس
فعلما نشبه بالف التانيث الممدودة لان همزة الالحاق لا تشبه همزة التانيث
من جهة ان همزة الالحاق منقلبة عن ياء زائدة الفا وهمزة التانيث منقلبة عن الف
لا عن ياء وامتنا فافي الحكم لاجل امتناع ادغامها في التغرير بهذا علل ابن ابي الربيع
وايضاحه ان الحرف الزائد اذا كان منقلبا عن مانع منع كالهمزة في حمراء فانها بدل
من الف التانيث واذا كان منقلبا عن غير مانع لم يمنع كهمزة علباء وفي العلقى
بنا ولا رطبي بحر وقد يقع عليه الف النكثير كقبعثرى ومن اخذ خلف في الف الالحاق
بقدرتهما اذ ليس في اصول الاسم ما سداسي فيلحق به • التابع المعرفة المعروفة
عن اصلها وهي جمعة انواع احدها فعل بضم الفاء وفتح العين في التوكيد وهي
جمع وكتع من تكتع الجلد اذا اجتمع وبصع بالصاد المهملة من ابتصع وهو العرق
المجتمع وبتع بموحدة فثناة فوقانية من البتع وهو طول العنق والمانع لها من
الصرف التعريف والعدل اما التعريف فانها على الصحيح معارف بنية الاضافة
الى ضمير المؤكد مشابهة بذلك العلم لكونه معرفة بغير قرينة لفظية هذا ظاهر
كلام سيبويه وهو اختيار ابن عصفور وابن مالك وقال ابو سليمان السعدي
من اصحاب ابن الباذش انها معارف بالعلمية وهي اعلام على الاحاطة لما تتبعه
واختار بعضهم جمعها بالواو والنون مع انها ليست بصفات ورد في شرح الكافية
فقال وليس بمنع جمع بعلم لان العلم اما شخصي او جنسي والشخصي مخصوص ببعض
الاشخاص فلا يصلح لغيره والجنسي مخصوص ببعض الاجناس فلا يصلح لغيره وجمع
بخلاف ذلك فادعى العلمية فيه باطل انتهى قلت علم الاحاطة من قبيل
علم الجنس المعنوي كسبحان علم للتسبيح وفي ارتكابه ترجيح بالقاعدة وهي
انه لا يعتبر في منع الصرف من المعارف الا العلمية وتنبيه من اعتبار الاضافة عدم التكثير
وجرء بالكسرة كما تقدم في اول الكتاب واما العدل فانها معدولة عن فعلاوات
فان مفردها جمعاء وكتعاء وبصعاء وبتعاء وانما قياس فعلاء اذا كان اسما
كصحراء ان يجمع على فعلاوات كصحراوات واختار الناظم وابنه غير هذا
الفعل فقال لان جمعاء مونث اجمع فكما جمع المذكر بالواو والنون كذلك كان حق
مونثه ان يجمع بالالف والتاء فلما جاء على فعل علم انه معدول عما هو القياس
فيه وهو جمعاوات وقال الاخفش والفارسي وابن عصفور معدولة عن فعل
بضم الفاء وسكون العين من جهة ان مفردها فعلاء افعل كحمراء واحمر فانهما يجمعان على
حمر وقال اخرون معدولة عن فعالى من جهة ان مفردها اسم على فعلاء كصحراء والصحيح
ما قاله الموضح لان جمع المذكر بالواو والنون مشروط فيه اما العلمية او الوصفية
وكلاهما ممتنع فيه اما العلمية فلان الناظم وابنه منعاها واما الوصفية فلانها
معارية للتوكيد اتفاقا واذا بطل الشرط بطل المشروط وهو جمعه بالواو والنون فكذا عدم ما
فكيف يقاس عليه الجمع بالالف والتاء ولان فعلا لا يجمع على فعل الا اذا كان مونثا

لافعل

لا معاصفة كحمر او لا على فعالي الا اذا كان اسما محضا لا مذكر له كصحراء وجمع واخواته
ليس كذلك واليه اشار الناظم بقوله • والعلم امنع صرفه ان عدلا • كفعل التوكيد
الثاني من المعدول سحر اذا اريد به سحر يوم بعينه واستعمل ظرفا مجردا من ال
والاضافة كجئت يوم الجمعة سحر فانه ممنوع من الصرف للتعريف والعدل اما
التعريف ففيه خلاف فقيل هو معرفة بالعلمية لانه جعل علما لهذا الوقت
صرح به في التسهيل وقيل بشبه العلمية لانه تعرف بغير اداة كالعلم
وهو اختيار ابن عصفور وفي كلام الموضح ايماء اليه واما العدل فانه معدول
عن السحر المعروف بال لانه لما اريد به معين كان الاصل فيه ان يذكر معرفا بال فعدل
عن اللفظ بال وقصد به التعريف فمنع من الصرف وقال السهيلي والشلوبين الصغير
معرب مضموم واختلفا في منع تنوينه فقال السهيلي هو على نية الاضافة وقال
الشلوبين على نية ال وقال صدر الافاضل ابو الفتح ناصر بن ابي المكارم المطرزي
تلميذ الزمخشري هو مبني على الفتح لتضمنه معنى اللام كامس ورد بامور
منها انه لو كان مبنيا لكان غير الفتح اولى به لانه في موضع نصب فيجب
اجتناب الفتحة فيه لئلا يتوهم الاعراب كما اجتنبت في قبل وبعد ومنها
انه لو كان مبنيا لكان جائز الاعراب جواز حين في مواضعه على حين عاتبت لتشاكل
وبهما في ضعف السبب المقتضي للبنا لكونه عارضا ومنها ان دعوى منع
الصرف اسهل من دعوى البنا لان البنا ابعد من الاعراب الذي هو الاصل في الاسماء
ودعوى الاسهل ارجح من دعوى غير الاسهل واذا ثبتنا ان سحر غير مبني ثبت
انه غير متضمن معنى حرف التعريف وانما هو معدول عما فيه حرف التعريف والفرق
بين التضمين والعدل ان التضمين استعمال الكلمة في معناها الاصلي مزيدا عليه معنى
اخر والعدل تغيير صيغة اللفظ مع بقاء معناه فسحر المذكور عند الجمهور مغير عن هيئة
السحر من غير تغيير لمعناه وعند صدر الافاضل وارد على صيغته الاصلية ومعناها
وهو التنكير مزيد عليه معنى حرف التعريف واحترز بالقيد الاول وهو ان يراد به
سحر يوم بعينه من المبهم فانه يصرف اتفاقا نحو نجيناهم بسحر اي من الاسحار وبا
لقيد الثاني وهو ان يستعمل ظرفا من المجرد المستعمل غير ظرف فانه يجب تعريفه
بال او الاضافة للدلالة على التعيين نحو طاب السحر سحر ليلتنا وبالقيد الثالث وهو
ان يجرد من ال والاضافة مما ان يكون بال او الاضافة فانه يصرف اتفاقا نحو جئتك
يوم الجمعة السحر او سحره والى ذلك اشار الناظم بقوله • والعدل والتعريف مانعا سحر
اذا به التعيين قصدا يعتبر • الثالث من المعدول فعل بضم الفاء وفتح العين علما
لمذكر اذا سمع ممنوع الصرف وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية وهو المشار اليه في
النظم بقوله • او كثعلا • نحو عمر فانه بصيغة في الاصل والمعدول منه عامر ومضر
وزفر وقثم وزحل وجشم وجمح وقزح وعصم وجحا ودلف وهذل وهبل وثعل
فانهم قدروه معدولا عن فاعل غالبا لان العلمية لا تستقل بمنع الصرف وامكن العدل
دون غيره فان الغالب في الاعلام المنقولة عن فعل مثلا معدولا عن عامر فان عامرا ثابت في
الاحاد النكرات بخلاف عمر مع ان صيغة فعل من كثير منها العدل تحقيقي كغرر

وفسق فانهما معروفان عن فاسق وفاسقة وكجمع وكتع فانهما معروفان عن جمعاوات
وكتعاوات وكاخر فانها معدولة عن آخر بمعنى المتقدم والمرور فانه العرب لا اعلام
فيجب الثقل وتحقق العلمية ونفي الوصفية وبعضها نقول عن ابي علي نحو نقل ما ورد
فعال مصر وما فاللمعرفة نعرم عرنه كاذ واما طوى فمن منع صرفه فالمعرفة
التانيث باعتبار البقعة لا العدل عن طاو ولانه اى العدل فرامكن غيره وهو
التانيث فلا وجه لتكلفه اى العدل وتجويزه اى اعتبار التانيث انه اى طوى صرف
باعتبار المكان فلو كان العدل معتبرا فيه لما انصرف اذا اعتبر فيه المكان واحترز
بقوله علما من فعال الوارد جمعا كغزى … او اسم جنس كصرد اسم طائر ونغر او صفة
كحطم ونبر او مصدرا كهدى ونقى فانها مصروفة اتفاقا وبقوله اذا اسمع
ممنوع الصرف فانما سمع مصروفا كادد وعمل لم يسمع فيه صرف ولا عدمه فان فيه خلافا
فقال سيبويه يصرف حملا على الاصالة لا الشبه … وقال غيره يمنع صرفه حملا على
الغالب في فعل علما … فانه الحق اولى وبقوله وكثير فيه علة ظاهرة
غير العلمية عن مثل طوى وتقدم شرحه الرابع من المعدول فعال بفتح الفاء علما
لمؤنث كحذام وقطام في لغة بني تميم وتميم ابو قبيلة وهو تميم بن مر بن اد بن …
طابخة بن الياس بن مضر فانهم يمنعون صرفه واختلف في علته فقال سيبويه
للعلمية والعدل عن فاعلة ويرجحه ان الغالب على الاعلام ان تكون منقولة وقال
المبرد للعلمية والتانيث المعنوي كزينب ويرجحه انهم لا يدعون العدل في نحو طوى
كما تقدم فان ختم فعال للمؤنث بالراء كسفار اسما لماء من مياه العرب مفهوم فيه معنى
التانيث وهنا قال سيبويه اسم لماء وقال الجوهري اسم بئر وهو المناسب لان الكلام
في اعلام المؤنث والماء مذكر وكوبار اسما لقبيلة بنوه على الكسر الا قليلا منهم اى من
بني تميم قال الفرزدق متى ما ترد يوما سفار تجد بها اديهم يرمي المستجيز المعورا
وانما كان الكسر عندهم لان مذهبهم الامالة فاذا كسروا توصلوا اليها ولو منعوه
الصرف لامتنعت فانه قليل ومن اجتمعت اللغتان الاعراب والبناء في قوله وهو الاعشى
ميمون ألم تروا ارما وعادا اودى بها الليل والنهار ومر دهر على وبار فهلكت
جهرة وبار فبني وبار الاولى على الكسر واعرب وبار الثانية رفعا على الفاعلية
بهلكت ويحتمل ان تكون الواو الاولى عاطفة والثانية ضمير الاخرى اطلاق ووبار فعلا
ماضيا من الوبار والجملة معطوفة على هلكت وفاعل هلكت ضمير مستتر فيها عائد على وبار
المكسور والمعنى هلكت وبارت وقال اولا هلكت على القبيلة وثانيا وبار واعلى اهلها
فلا شاهد فيه على لغة الاعراب وعلى هذا يكتب باروا بالواو والالف كما تكتب داروا
وارم اسم قبيلة عاد اودى بها اهلكها واهل الحجاز يبنون الباب كله على
الكسر تشبيها له بنزال في التعريف والعدل والوزن والتانيث كقوله وهو لجيم
ابن صعب في امراته اذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام
فبناها على الكسر مع انها فاعل قالت في الموضعين واذا سمي بباب حذام مذكر زال موجب
البناء وهو التشبيه بنزال لانه ليس الا من انثى معروف فيعرب غير منصرف ومن العرب
من يصرفه قاله سيبويه واعلم ان التشبيه بنزال فيما ذكر انما يتم على مذهب المبرد

فانه

فانه يقول انه معدول عن فاعلة مصروفا مؤنثا ونبني لتضمنه معنى الامر وظاهر
كلام سيبويه انه معدول عن نحو حذام فيكون التشبيه في العدل والوزن والى ذلك
اشار الناظم بقوله واصرف على الكسر فعال علما مؤنثا وهو نظير جشم عند
تميم الخامس من المعدول امس اذا كان مرادا به اليوم الذي يليه يومك ولم يضف
ولم يعرف بالالف واللام ولم يصغر ولم يكسر ولم يقع ظرفا فان بعض بني تميم يمنع
صرفه مطلقا رفعا ونصبا وجرا لانه علم على اليوم الذي يليه يومك معدول عن
الامس المعرف بال فيقولون مضى امس بالرفع بلا تنوين وشاهدت امس وما
رأيت زيدا مذ امس بالفتح فيهما كقوله لقد رأيت عجبا مذ امسا عجائزا مثل السعالي
خمسا فامس مجرور بالفتحة والالف فيه للاطلاق وغيره فتحته هنا فتحة بناء خلافا
للزجاجي وتوهمه الموضح في ذلك في شرح اللمحة والشذور وزعم بعضهم ان امسا هنا
فعل ماض وفاعله مستتر فيه عائد على المصدر المفهوم منه اي مذ امسا هو
اي المساء فيه بعد وهذا الاطلاق للقليل من بني تميم وجمهورهم يخص ذلك الاعراب
الممنوع الصرف بحالة الرفع خاصة ويبنيه على الكسر في النصب والجر فيبنيه على الكسر
فيهما كقوله اعتصم بالرجاء ان عن باس وتناس الذي تضمن امس فرفع
امس على الفاعلية بتضمن ولم ينونه وعن بالنون من عن يعن اذا عرض ويروى عز
بالزاي اي بمعنى غلب وتناس امر من التناسي وهو ان يرى من نفسه انه نسيه
والحجازيون يبنونه على الكسر مطلقا في الرفع والنصب والجر على تقدير
تضمنه معنى اللام المعرفة قال اسقف نجران او تبع ابن الاقرن منع البقاء
تقلب الشمس وطلوعها من حيث لا تمسي وطلوعها حمراء صافية وغروبها صفراء
كالورس اليوم اعلم ما يجيء به ومضى بفصل قضائه امس فامس فاعل مضى
وهو مكسور كما ترى والقوافي مجرورة ومكسورة كما انشدتها ولا يعارض هذا رفع
امس بتضمن في البيت السابق لان احدى اللغتين لا تصادم الاخرى فان اريد
بامس يوم ما من الايام الماضية مبهما اي امسا ما من الامس او عرفته بالاضافة
نحو امس يومنا الخميس او عرفته بالاداة نحو الامس او صغرته نحو أميس او كسرته
نحو اموس فهو معرب اجماعا اعراب المنصرف وان استعملت المجرد من ال والاضافة
المراد به معين ظرفا فهو مبني اجماعا لتضمنه معنى الحرف فصل
يعرض الصرف لغير المنصرف لاحد اربعة اسباب الاول ان يكون احد سببيه
المانعين له من الصرف العلمية ثم ينكر فتزول منه العلمية ويبقى السبب الثاني وهو
اما التانيث او الزيادة او العدل او الوزن او العجمة او التركيب او الالف لالحاق المقصورة
نحو رب فاطمة وعمران وعمر ويزيد وابراهيم ومعدي كرب وارطى لقيتهم
بالجر والتنوين في هذه الانواع السبعة لتركها موجبي منع صرفها وهو العلمية
واليه اشار الناظم بقوله واصرف ما نكرا من كل ما التعريف فيه اثرا
ويستثنى من ذلك المصروف ما كان صفة قبل العلمية كاحمر وسكران
اذا نكرا فسيبويه يبقيه على منع صرفه للوزن او الزيادة وعود الوصف الاصلي
بناء على ان زائل العارض كالذي لم يزل وخالفه الاخفش في الحواشي على كتاب

سيبويه فقال بصرفه بناء على ان الصفة اذا زالت لا تعود ورد بان زوال الصفة كان
لمانع وهو العلمية واذا زال المانع رجعت الصفة وذكر ابن مالك في شرح الكافية
ان الاخفش رجع عن مخالفة سيبويه ووافقه في كتابه الاوسط وان اكثر
المصنفين لا يذكرون الا مخالفته ولا يذكرون موافقته او نسبا الا انها آخر قوليه انتهى **السبب**
الثاني التصغير المزيل لاحد السببين المانعين من الصرف كحمير وعمير في تصغير
احمر وعمر فان الوزن والعدل زالا بالتصغير فيصرفان لزوال احد السببين اما زوال
الوزن بالتصغير فواضح واما زوال العدل به فقال الموضح في الحواشي ان نحو عمر
قد حكموا عليه بانه معدول للصيغة والتصغير ازال شيئا مما ثبت انه لم يكن معناه
له فانحكم بصرفه بغير انتهى **وجوابه** انه لا في العدل الحقيقي **اما**
العدل التقديري فلا لانهم انما قدروه حفظا لقاعدتهم لما رأوه غير منصرف ولذا
صرفا ما لا حاجة لتقديره وعكس ذلك وهو ان ينصرف مكبرا ولا ينصرف مصغرا
نحو تحلئ بكسر التاء المثناة فوق وسكون الحاء المهملة وكسر اللام وبالهمزة آخره
وهو القشر الذي على وجه الاديم مما يلي منبت الشعر حال كونه علما فانه ينصرف
مكبرا ولا ينصرف مصغرا لاستكمال العلتين بالتصغير وهما العلمية والوزن
فانه يقال في تصغيره تحيلئ بضم اوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه وكسر رابعه
فهو على زنة تدحرج وتبيطر **السبب** الثالث ارادة التناسب
للمنع ما كقراءة نافع والكسائي سلاسلا بالصرف لمناسبة اغلالا وقواريرا
قواريرا بصرفهما وصلا لتناسب الاول آخر سائر الآيات والثاني الاول عند من قال انه
الفصيح ونحو قراءة الاعمش ولا يغوثا ويعوقا بصرفهما لتناسب ودا وسواعا
ونسرا وافاد بهاتين القراءتين انه لا فرق بين صرفه مع سببين ان يكون بعلة
واحدة او بعلتين وان الصرف في ذلك للتناسب لا على قول من صرف الجمع الذي
لا نظير له في الآحاد اختيارا او على قول من زعم ان صرف ما لا ينصرف جائز
مطلقا على لغة **السبب** الرابع الضرورة اما بالكسرة **كقوله**
اذا ما غزا في الجيش حلق فوقهم عصائب طير تهتدي بعصائب والقوافي
مجرورة او بالتنوين كقوله وهو امرؤ القيس ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة
فقالت لك الويلات انك مرجلي محل الشاهد عنيزة بالتنوين وهي بضم العين المهملة
وبنون فياء تصغير مزاي مثناة تحت اسم ابنة عمه وقيل لقبها واسمها فاطمة
وقيل فاطمة غيرها والخدر بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال الهودج فانه
لا يعلم وفي الصحاح الخدر الستر ومعنى انك مرجلي انك تصيرني راجلة اي
ماشية لعقر ظهر بعيري قال الدماميني ينبغي ان تحمل كلامهم في امثال ذلك على
انه يجوز للمضطر ان يجعل غير المنصرف كالمنصرف في الصورة باعتبار ادخال
التنوين عليه ولا يكون هذا التنوين تنوين الصرف لما علمت من انه لوجود العلتين
المقتضيتين وانما يكون تنوين صورة انتهى وعن بعضهم اطراد ذلك في لغة حكاها
الاخفش وكانها لغة الشعراء لانهم اضطروا اليه في الشعر فجرت السنتهم على
ذلك في الكلام واجاز الكوفيون الا ابا موسى الحامض من شيوخهم والاخفش والفارسي

من ابن بري

من ابن بري للمضطر ان يمنع صرف المنصرف قال الموضح في الحواشي وهو الصحيح لكثرة
ما ورد منه وهو من تشبيه الاصل بالفرع وأباه سائر البصريين اي باقيهم والحجة
عليهم نحو قوله وهو الاخطل طلب الازارق بالكتائب اذ هوت بشبيب
غائلة النفوس غدور بمنع صرف شبيب للضرورة وهو علم مصروفا وهو شبيب
ابن يزيد راس الخوارج الازارقة وبالغ في امره حتى ادعى الخلافة وسمي امير
المؤمنين وكانت زوجته غزالة ايضا خارجية وكانت تشد الايام حتى كان
الحجاج مع هيبته يخاف منها والازارق جمع ازرق بزاي مرادا به معقود الطلب والاصل
الازارقة بالهاء فحذفها للضرورة والكتائب الجيوش وهوت من هوى به الامر
المعجمة وعز والغائلة الشر والغدور بمعنى الغدر بالغين المعجمة تنزل من غائلة
ما علا هوت وعن ابي العباس احمد بن يحيى ثعلب انه اجاز ذلك وهو منع صرف
المنصرف في الكلام مطلقا وفصل بعض المتاخرين بين ما فيه العلمية وغيره
فاجازه مع العلمية لوجود احد السببين ومنعه مع غيرها ويؤيده انه لم يسمع
الا في العلم وحكى ابن الرازي عن اكثر الكوفيين والاخفش ان السبب الواحد يمنع
الصرف ولم يفرقوا بين العلمية وغيرها وهو جار على اصلهم فانهم يزعمون ان الفعل
اصل للمصدر فرعيته وعية الاشتقاق وما يقتضي الا وعية الاشتقاق وبنى من
هذا ان ما لا ينصرف اشبه الفعل في فرعية واحدة وهي الاشتقاق فيكون السبب
الواحد يمنع الصرف **قلت** ويلزم منه ان يكون جميع الاعلام
ممنوعة من الصرف ومعلوم ان الامر ليس كذلك والى المسائل الثلاث اشار الناظم
بقوله ولاضطرار او تناسب صرف ذو المنع والمصروف قد لا ينصرف **فصل**
المنقوص وهو الذي في آخره ياء ساكنة لازمة المستحق لمنع الصرف ان كان
غير علم حذفت ياؤه رفعا وجرا ونون باتفاق سواء كان جمعا لا نظير له في
الآحاد ام مصغرا ام لا فالاول نحو جوار فان مانعه من الصرف صيغة منتهى الجموع و
الثاني نحو اعيم تصغير اعمى فان مانعه من الصرف الوصف ووزن الفعل وهو ابيض
بناء على ان وزن افعل لا يتغير في الوصف وهو كذلك كما تقدم بيانه وكذا
ان كان علما كقاض علم امرأة فان مانعه من الصرف العلمية والتأنيث
المعنوي ويرمي علما فان مانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل المنقول عنه
فتقول جاءني جوار واعيم وقاض ويرم ومررت بجوار واعيم وقاض ويرم بالتنوين
وحذف الياء في الجميع في حالتي الرفع والجر والى ذلك اشار الناظم **بقوله**
وما يكون منه منقوصا ففي اعرابه نهج جوار يقتفي هذا قول سيبويه
والخليل وابي عمرو وابن ابي اسحاق وجمهور البصريين خلافا ليونس وعيسى
ابن عمر من البصريين والكسائي وابي زيد والبغداديين فانهم يثبتون الياء ساكنة
رفعا ومفتوحة جرا فيقولون في الرفع جاءني جواري واعيمي وقاضي ويرمي
باثبات الياء ساكنة فيهن مقدرا فيها الضمة ويقولون في الجر مررت بجواري واعيمي
وقاضي ويرمي بفتح الياء فيهن كما تفتح في النصب احتجاجا بقوله وهو
الفرزدق قد عجبت مني ومن يعيليا لما رأتني خلقا مقلوليا بفتح الياء

اي بين ابن الغزو الكلبي اليمني

من يعليها مصغر يعلى علم رجل ولم ينونه لانه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل كيبيطر
والعلة للالطاف وخلفا يعني الخاء المعجمة واللام وفي اخره فاء العتيق جر او المراد
هنا ذات العتيقة والمغلوب يعني الاسم المتأبي المتكبر وقال عبد الله بن ابي اسحاق
الحضرمي النحوي اذ الفرزدق من الخطأ فيه وفيه انيابا من يعيليها ورد بانه من اجراء المعتل الحضراوي
مجرى الصحيح وذلك عند الجمهور ضرورة كقوله وهو الفرزدق في عبد الله
لما بلغه مقالة عبد الله المذكور. فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد
الله مولى مواليا. فاظهر الفتحة في حالة الجر ضرورة وكان القياس ان يقول
مولى موال على حد قولهم جوار. هذا باب إعراب
الفعل المضارع اجمع النحويون على انه اذا جرد من الناصب والجازم وسلم من
نوني التوكيد والاناث كان مرفوعا كيقوم وانما اختلفوا في تحقيق الرافع له ما هو
على اقوال الصحيح منها قولهم رافع المضارع تجرده من الناصب والجازم وفاقا
للفراء وغيره من حذاق الكوفيين والاخفش واليه اشار الناظم بقوله
ارفع مضارعا اذا يجرد. من ناصب وجازم لا رافعه حلوله محل الاسم خلافا
للبصريين غير الاخفش والزجاج قالوا ولهذا اذا دخل عليه لن ولم امتنع رفعه
لان الاسم لا يقع بعدهما فليس حينئذ حالا محل الاسم ولا رافعه حروف المضارعة
خلافا للكسائي ولا مضارعته للاسم خلافا لثعلب من الكوفيين والزجاج من
البصريين واعترض قول الفراء بان التجرد امر عدمي والعدم لا يكون سببا لوجود
غيره واجيب بان التجرد وجودي وهو كونه خاليا من ناصب
وجازم لا عدم الناصب والجازم واعترض قول البصريين بانه غير مطرد
لانتقاضه بنحو هلا تفعل ونحو سيفعل فان المضارع فيهما مرفوع وليس حالا
محل الاسم لان الاسم لا يقع بعد حروف التحضيض ولا بعد حروف التنفيس واجيب
بان الرفع استقر قبل دخول حرفي التحضيض والتنفيس فلم يغيراه اذ اثر العامل
لا يغيره الا عامل اخر واعترض قول الكسائي بان جزء الشيء لا يعمل فيه
واعترض قول ثعلب بان المضارعة انما اقتضت اعرابه من حيث الجملة ثم
يحتاج كل نوع من انواع الاعراب الى عامل يقتضيه واجيب
بان الكوفيين يزعمون ان اعراب المضارع بالاصالة لا بالحمل على الاسم ومضارعته
اياه، وناصبه اربعة عند البصريين وعشرة عند الكوفيين احدها لن وهي
لنفي سيفعل اي لنفي الفعل المستقبل اما الى غاية ينتهي اليها نحو لن نبرح
عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى فان نفي البراح مستمر الى رجوع موسى
واما الى غير غاية نحو لن يخلقوا ذبابا فان نفي خلق الذباب مستمر ابدا لان خلقهم
الذباب محال وانتفاء المحال مستمر ابدا وقطعا ولا يكون ممكنا لا محالا ولا تقتضي لن
تأبيد النفي خلافا للزمخشري في الانموذج لانها لو كانت للتأبيد لزم التناقض
بذكر اليوم في قوله تعالى فلن اكلم اليوم انسيا ولزم التكرار بذكر ابدا في قوله
تعالى ولن يتمنوه ابدا ولم يجتمع مع ما هو لانتهاء الغاية نحو قوله تعالى فلن ابرح
الارض حتى يأذن لي ابي وتأبيد النفي في لن يخلقوا ذبابا لامر خارجي لا من مقتضيات

لن

لن ولا تقتضي تأكيده اي النفي خلافا للزمخشري في كشافه في تفسير لن
تراني في قوله لن اقوم محتمل لان تريد به انك لا تقوم ابدا وانك لا تقوم في بعض
ازمنة المستقبل وهو موافق لقولك لا اقوم في عدم افادة التأكيد والتأبيد
ولا تقع لن دعائية بان يكون الفعل بعدها دعاء خلافا لابن السراج وابن
عصفور واخرين مستدلين بقوله تعالى فلن اكون ظهيرا للمجرمين من حيث ان معناه
فاجعلني لا اكون ولا حجة لهم فيها لامكان حملها على النفي المحض ويكون ذلك معاهدة
منه لله تعالى ان لا يظاهر مجرما جزاء لتلك النعمة التي انعم الله بها عليه قاله
الموضح في شرح النظم واختار في المغني غيره فقال وتأتي لن للدعاء كما اتت
لا لذلك وفاقا لجماعة والحجة في قوله. لن تزالوا كذلكم ثم لا زلت لكم
خالدا خلود الجبال انتهى وهي بسيطة على وضعها لا اصل لها عند سيبويه والجمهور
وليس اصلها لا فابدلت الالف نونا خلافا للفراء وحجته انهما
حرفان نافيان تقاربا ولا اكثر استعمالا ورد بان لا ابدال الا يغير حكم
المهمل فيجعله معملا وان المعهود انما هو ابدال النون الفا كسفعا لا العكس
ولا اصلها لا ان فتكون مركبة من لا النافية نظرا الى معناها ومن ان المصدرية
نظرا للعمل فحذفت الهمزة تخفيفا كما في ويلمه والالف للساكنين خلافا
للخليل والكسائي وحجتهم في ذلك تقاربهما في اللفظ وان معناهما من النفي
والتخلص للاستقبال حاصل فيها وقد جاءت على الاصل في الضرورة انشد ابو زيد
لجابر الانصاري. فان امسك فان العيش حلو. الي كانه عسل مشوب. يرجي
المرء ما لا ان يلاقي. وتعرض دون ابعده الخطوب. اي لن يلاقي ورد عليهم
بان بعد امور افوائها انه انما يقع التركيب اذا كان الحرفان ظاهرين كلولا
وقد لا يظهر احدهما كما قاله الشلوبين وتركنا الثلاثة الباقية خوف الاطالة
الناصب الثاني كي المصدرية وهي الداخل عليها اللام لفظا
نحو لكي لا تأسوا او تقديرا نحو جئتك كي تكرمني اذا قدرت ان الاصل لكي
وانك حذفت اللام استغناء عنها بنيتها فان لم تقدر اللام كانت كي تعليلية
واما المصدرية فناصبة بنفسها كما ان ان المصدرية كذلك واما التعليلية
فجارة والناصب بعدها ان مضمرة لزوما في الاكثر وقد تظهر في الشعر كقوله
كيما ان تغر وتخدعا. وسيأتي وما ذكر من ان كي مشتركة بين الناصبة والجارة
هو مذهب سيبويه والجمهور وحجتهم قولهم جئت لكي تعلم وقولهم كيمه وعن
الاخفش ان كي جارة دائما وان النصب بعدها بان مضمرة او ظاهرة ورد بقوله
تعالى لكيلا تأسوا فان زعم ان كي تأكيد للام كقوله ولا للما بهم ابدا دواء رد
بان الفصيح المقيس لا يخرج على الشاذ وعن الكوفيين ان كي ناصبة دائما ويرده
قول العرب كيمه كما يقولون لمه وان اجابوا بان الاصل كي تفعل ماذا لزم كثرة
الحذف واخراج ما الاستفهامية عن الصدر وحذف الفها في غير الجر وحذف الفعل
المنصوب مع بقاء عامل النصب وكل ذلك لم يثبت فان ادعوا ان حذف المنصوب وبقاء
ناصبه قد ثبت في صحيح البخاري في تفسير وجوه يومئذ ناضرة، كيما فيعود اي كيما

يعمر قلنا ان ثبت حذف ما بعد كي فهو غريب لا يقاس عليه على ان الحافظ الشهاب ابن
حجر قال لم اقف على حذفه وتتعين المصدرية ان سبقتها اللام نحو لكيلا تاسوا
لئلا يدخل الجار على الجار وتتعين التعليلية ان تاخرت عنها اللام او ان
فالاول نحو قوله وهو عبد الله بن قيس الرقيات كي لتقضيني رقية ما
وعدتني غير مختلس. فكي هنا تعليلية لتاخر اللام من لتقضيني عنها وتقضي
منصوب بان مضمرة واما حكاية الاخفش كي ما اضربك بالرفع فمخرجة على جعل
ما موصولة وكي جارة مؤكدة للام كما اكدت الكاف بمثل في ليس كمثله شيء
ومثل بالكاف في مثل كعصف ماكول والثاني نحو قوله وهو جميل بن عبد الله لا حسان
خلافا للزمخشري. فقالت اكل الناس اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا
وكي هنا تعليلية لتاخر ان عنها وكل الناس مفعول اول لمانحا ولسانك مفعوله
الثاني وتغر بضم الغين المعجمة وبالراء المهملة ويجوز الامران المصدرية والتعليلية
ان يقدر سبق اللام وتاخر ان او وجدا فالاول كما في نحو كيلا يكون دولة
فان قدرت قبلها اللام فهي مصدرية وان لم تقدر قبلها اللام فهي تعليلية فيكون على
الاول منصوب بنفس كي وعلى الثاني منصوب بان مضمرة بعد كي والاولى ان تكون
مصدرية كما ذكره الموضح في باب حروف الجر والثاني في قوله. اردت لكيما
ان تطير بقربتي فتتركها شنا ببيداء بلقع. وكي يحتمل ان تكون مصدرية
لدخول اللام قبلها ويحتمل ان تكون تعليلية لتاخر ان بعدها فان كانت مصدرية فان
مؤكدة لها لمعنى السبك وان كانت تعليلية فاللام مؤكدة لها لمعنى التعليل وكونها
تعليلية اولى من كونها مصدرية لان تاكيد الجار بالجار اسهل من تاكيد حرف مصدري بحرف
مصدري قاله الموضح في الحواشي والشن بفتح الشين المعجمة القربة الخلق مفعول ثان
لتترك والبيدا بفتح الباء الموحدة والمد الارض القفر التي تبيد اي تهلك من يدخل فيها
والبلقع الارض القفر التي لا شيء فيها

الناصب الثالث ان المصدرية
وتقع في موضعين احدهما في الابتدا فتكون في موضع رفع على الابتدا في نحو
وان تصوموا خير لكم والثاني بعد لفظ دال على معنى غير اليقين فتكون في
موضع رفع على الفاعلية في نحو الم يان للذين امنوا ان تخشع وفي موضع نصب
على المفعولية في نحو فاردت ان اعيبها وفي موضع جر في نحو من قبل ان ياتي
يوم ومحتملة لهما في نحو والذي اطمع ان يغفر لي خطيئتي اصله في ان يغفر
لي فحذف في فنصب ما بعدها او ابقي على جره واكثر العرب على وجوب اعمالها
وبعضهم يهملها جوازا حملا على ما اختها اي المصدرية بجامع ان كلا منهما حرف
مصدري ثنائي واليه اشار الناظم بقوله. وبعضهم اهمل ان حملا على ما اختها
حيث استحقت عملا. كقراءة ابن محيصن لمن اراد ان يتم الرضاعة برفع يتم
والقول بان اصله يتمون وهو منصوب بحذف النون وحذفت الواو للساكنين لفظا
واستصحابا للخط والجمع باعتبار معنى من تكلف وكقوله. ان تقرآن على
اسماء ويحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا فان الاولى والثانية مصدريتان غير
مخففتين من الثقيلة وقد اهملت الاولى واعملت الثانية وبعضهم اعمل ما المصدرية

حملا على ان المصدرية نحو كما تكونوا يولى عليكم قاله ابن الحاجب وما ذكره الموضح تبعا
للناظم من ان هذه مصدرية مهملة هو قول البصريين وزعم الكوفيون انها المخففة
من الثقيلة بشرط اتصالها بالفعل المتصرف الخبري وانفصالها منها بغير او ما
احدى اخواتها وتاتي ان مفسرة بمنزلة اي وزايدة دخولها وخروجها سواء
ومخففة من ان المشددة فلا تنصب المضارع في هذه الاحوال الثلاثة ولكل
ضابط يضبطها فالمفسرة هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه
المتاخر عنها جملة ولم تقترن بجار نحو فاوحينا اليه ان اصنع الفلك اي اصنع
وانطلق الملا منهم ان امشوا اي امشوا اذ ليس المراد بالانطلاق هنا المشي بل انطلاق
السنتهم بهذا الكلام كما انه ليس المراد بالمشي المتعارف بل الاستمرار على الشيء
نحو واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين لعدم تقدم الجملة وقلت له ان افعل
كذا لان الجملة السابقة فيها حروف القول وفي شرح ابن عصفور الصغير على الجمل
انها قد تكون مفسرة بعد صريح القول ولا يجوز ذلك خلافا لابن عصفور هنا لعدم تاخر الجملة
بل يجب الاتيان باي او ترك حرف التفسير وليس من التفسير نحو كتبت اليه بان افعل
لدخول الجار نص عليه الموضح في القواعد الصغرى وعن الكوفيين انكار ان التفسيرية
البتة قال في المغني وهو متجه لانه اذا قلت كتبت اليه ان افعل لم يكن
افعل نفس كتبت كما كان الذهب نفس العسجد في قولك هذا عسجد اي ذهب
ولهذا لو جئت باي مكان ان لم تجده مقبولا في الطبع انتهى واعترضه الدماميني
ورده الشمني بما يطول ذكره. والزايدة هي التالية لما التوقيتية نحو فلما
ان جاء البشير القاه على وجهه والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله وهو
باعث اليشكري. كان ظبية تعطو الى وارق السلم. فيمن جر ظبية اي
كظبية وتعطو تتناول اي تمد عنقها لتتناول منه والوارق اسم فاعل من ورق الشجر
يورق مثل اورق والسلم بفتحتين شجر له شوك او الواقعة بين فعل القسم
ولو كقوله. فاقسم ان لو التقينا وانتم لكان لكم يوم من الشر مظلم. او
المتروك كقوله. اما والله ان لو كنت حرا وما بالحر انت ولا العتيق اي اقسم
والله لو كنت حرا هذا قول سيبويه وغيره وفي مقرب ابن عصفور انها في ذلك
حرف جيء به لربط الجواب بالقسم ويبعده ان الاكثر تركها والحروف الرابطة ليست
كذلك قاله في المغني او الواقعة بعد اذا كقوله. فامهله حتى اذا ان
كانه معاطي يد في لجة الماء غامر. فهذه اربعة مواضع واكثرها الواقعة بعد
لما واقلها الواقعة بين الكاف ومجرورها وزعم الاخفش انها تزاد في غير ذلك
وانها تنصب المضارع كما تجر من والبا الزايدتان الاسم وجعل منه وما لنا ان لا نتوكل
على الله واجيب بان ان مصدرية لا زايدة والاصل وما لنا في ان
لا نتوكل وانما لم تعمل الزايدة لعدم اختصاصها بالافعال بخلاف من والبا الزايدتين
فانهما لما اختصا بالاسم عملا فيه الجر والمخففة من ان المشددة هي الواقعة
غالبا بعد علم خالص سواء دل عليه بمادة علم ام لا فالاول نحو علم ان
سيكون والثاني نحو افلا يرون ان لا يرجع وقيدت العلم بالخالص احترازا من

اجرايه مجرى الاشارة نحو قولهم ما علمت الا ان تقوم قال سيبويه يجوز فيه النصب لانه
كلام اخرج مخرج الاشارة مجرى مجرى قولك اشير عليك ان تقوم انتهى ومن اجرايه
مجرى الظن كقراءة بعضهم افلا يرون ان لا يرجع اليهم بالنصب او بعرض مؤول
بالعلم نحو وحسبوا ان لا تكون فتنة في قراءة الرفع ويجوز في تالية الظن
ان تكون ناصبة اجراء للظن على اصله من غير تاويل والنصب نحو ارجح لانه الاشا
ويل على خلافه الاصل وبهذا الترجيح اجمعوا عليه اي على النصب في الم احسب
الناس ان يتركوا لعدم الثون واختلفوا في وحسبوا ان لا تكون في قراءة غير
ابي عمرو والاخوين حمزة والكسائي بالنصب وقرا ابو عمرو وحمزة والكسائي بالرفع لوجود
الفصل بينهما والفعل بلا وان ابا لم يقرأوا بالرفع في ان يتركوا لعدم الفصل فعلم ان
التاويل في تكون ان ناصبة او مخففة بعد افعال الشك واليقين على اعتبار المعنى
دون اللفظ الا ترى انك ترفع في رايت ان لا يقوم زيد اذا اردت اليقين مثل افلا يرون
ان لا يرجع وتنصب اذا اردت الظن مثل وحسبوا ان لا تكون فتنة خلافا للمبرد فانه
لا يجوز اجراء العلم مجرى خلافه فتنصب ان الواقعة بعده الفعل ولا غيره مجراه فمن نفع
الفعل الواقع بعد ان الواقعة بعده فالعلم عنده لا يجري مجرى غيره ولا يجري غيره
مجراه والنوعان عند سيبويه جايزان والفراء وابن الانباري ينصبان بعد العلم
المحض والى النواصب الثلاثة اشار الناظم بقوله وبلن انصبه وكي كذا بان
لا بعد علم والتي من بعد ظن فانصب بها والرفع صحح واعتقد تخفيفها من ان
فهو مطرد ومن عبر الغالب واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين فان هنا مخففة
من الثقيلة ولم تقع بعد علم ولا ظن الرابع اذن الناصب والصحيح
انها بسيطة لا مركبة من اذ وان او اذا وان وعلى البساطة فالصحيح انها الناصبة
بنفسها لا ان مضمرة بعدها وهي على القول بالحرفية حرف جواب وجزا عند سيبويه
وقال الشلوبين هي كذلك في كل موضع وقال الفارسي في الاكثر وقد تتمحض للجواب
بدليل انه يقال احبك فتقول اذن اظنك صادقا اذ لا مجازاة هنا قال الرضي
لان الشرط والجزا اما في الاستقبال او في الماضي ولا مدخل للجزا في الحال
والمراد بكونها للجواب ان تقع في كلام يجاب به كلام اخر ملفوظ به او مقدر
سواء وقعت في صدره او في حشوه او في اخره والمراد بكونها للجزا ان يكون مضمون
الكلام الذي هي فيه جزا لمضمون كلام اخر وكان الفعل بعدها لعدم اختصاصها
ومن ثم قالوا وشرط اعمالها ثلاثة امور احدها ان تصدر في اول الجواب
لانها حينيذ في اشرف محالها فان وقعت حشوا في الكلام بان اعتمد ما بعدها
على ما قبلها اهملت وذلك في ثلاث مسايل احداها ان يكون ما بعدها خبرا عما
قبلها نحو انا اذن اكرمك الثانية ان تكون جوابا لشرط قبلها نحو ان تاتني اذن
اكرمك الثالثة ان تكون جوابا لقسم قبلها مذكور نحو والله اذن لا اخرج او مقدر
كقوله وهو كثير عزة لين عاد لي عبد العزيز بمثلها وامكنني منها اذن لا
اقيلها برفع اقيلها لان اذن لم تصدر لكونها جواب قسم مقدر والتقدير والله لين
وجواب الشرط محذوف واهملت اذن لوقوعها بين القسم وجوابه لا بين الشرط

وجوابه

٩

وجوابه خلافا لما وقع في المغني تبعا للشارح وقيل مثله عابر على المقالة التي قالها
عبد العزيز بن مروان لكثير وذلك ان كثيرا امتدح عبد العزيز هنا بقصيدة فاعجبته
فقال له تمن علي اعطك فتمنى ان يكون كاتبا له فلم يجبه الى ذلك واعطاه جايزة
والمعنى ان عاد الامير الى تمنيتي وامكنني منها لم اترك مقالتي الاولى واتمنى
عليه ان اكون كاتبا له كما فعلت اولا وعبد العزيز هذا هو ابو امير المومنين عمر بن
عبد العزيز رضي الله عنه واما قوله لا تتركني فيهم شطيرا انني اذا اهلك
او اطيرا بنصب اهلك باذن مع انها وقعت حشوا بين اسم ان وخبرها فضرورة
او لا ضرورة والخبر اي خبر ان محذوف اي اني لا استطيع ذلك او لا اقدر عليه ثم
استانف باذن فنصب وجملة اني على هذا معترضة بين اذا او ما هي جواب له ولا اصل
لا تتركني اذن اهلك وذهب العرابي عدم اثبات التصرف والتكلم
بشريعة الغريب وقال الاصمعي البعير وهو معقود ثان لا تتركني لا حال والى
هذا اشار الناظم بقوله او صدرت فان كان الذي عليها اي على اذا
واوا او فا جاز النصب والرفع باعتبارين فالرفع باعتبار كون ما بعد العاطف
من تمام ما قبله بسبب ربط بعض الكلام ببعض والنصب باعتبار كون ما بعد
العاطف جملة مستقلة والفعل فيها بعد اذن غير معتمد على ما قبلها ومن قرى
في الشواذ واذا لا يلبثوا فاذن لا يلبثوا بالنصب بحذف النون فيهما والاولى قراءة
ابن مسعود والثانية قراءة ابي بن كعب والغالب الرفع وبه قرا السبعة فيهما
والى ذلك اشار الناظم بقوله وانصب وارفعا اذا اذن من بعد عطف وقعا
قال في المغني والتحقيق انه اذا قيل ان تزرني ازرك واذن احسن اليك فان قدرت
العطف على الجواب جزمت وبطل عمل اذن لوقوعها حشوا او على الجملتين معا جاز
الرفع والنصب لتقدم العاطف وقيل يتعين النصب لان ما بعدها مستانف او لان
المعطوف على الاول اول انتهى الامر الثاني ان يكون المضارع بعدها مستقبلا
قياسا على بقية النواصب والبه الاشارة بقول الناظم ونصبوا باذن المستقبلا
فيجب الرفع في نحو اذن تصدق جوابا لمن قال انا احبك لانه حال ولا
مدخل للجزا في الحال كما تقدم انفا الامر الثالث ان يتصلا اي ان يكون المضارع
متصلا بها لضعفها مع الفصل عن العمل فيما بعدها واليه الاشارة بقول الناظم
والفعل بعد موصلا او يفصل بينهما القسم وهو المشار اليه بقول الناظم او قبله
اليمين كقوله اذن والله نرميهم بحرب تشيب الطفل من قبل المشيب
فنصب نرميهم باذن مع وجود الفصل بالقسم لانه زايد موكد فلم يمنع الفصل به
من النصب هنا كما لم يمنع من الجر في قولهم ان الشاة لتجتر فتسمع صوت والله
ربها حكاه ابو عبيدة والاشتر بتقدير الله اليها حكاه ابن كيسان عن الكسائي
بخلاف الفصل بغير القسم ولو كان ظرفا او عديله فانه خرج من الجملة فلا تقوى
اذن معه على العمل فيما بعدها واغتفر في المغني الفصل بلا النافية وابن
عصفور الفصل بالظرف وابن بابشاذ الفصل بالندا او الدعا والكسائي وهشام
الفصل بمعمول الفعل والارجح حينيذ عند الكسائي النصب وعند هشام الرفع وقضى

سيبويه عن بعض العرب الغاؤها مع استيفاء شروط العمل وهو القياس لانها غير مختصة وانما اعملها الاكثرون حملا على ليس لانها مثلها في جواز تقديمها على الجملة وتاخيرها عنها وتوسطها بين جزءيها كما حملت ما على ليس لانها مثلها في نفي الحال والمرجع في ذلك كله الى السماع

فصل ينصب المضارع بان مضمرة وجوبا في خمسة مواضع احدها اللام ان سبقت بكون ناقص ماض لفظا ومعنى او معنى لا لفظا منفي الاول بما والثاني بلم دون غيرهما من ادوات النفي نحو وما كان الله ليعذبهم لم يكن الله ليغفر لهم فيعذب ويغفر منصوبان بان مضمرة بعد اللام عند البصريين لان اللام واللام متعلقة بمحذوف لا زائدة وذلك المحذوف هو الخبر لا الفعل الذي دخلت عليه اللام وخالفهم الكوفيون فيهما وقد صرح بالخبر الذي زعمه البصريون من قال • سموت ولم تكن اهلا لتسمو ولكن المضيع قد يصاب • بهذا امثلة ما قررناه من قوله ما كان زيد ليفعل او مقدرا انه واجاز الكوفيون بقوله لقد عذلتني ام عمرو ولم اكن • مقالتها ما كنت حيا لاسمعا • اذ لو كانت ان هي الناصبة لاسمع لزم تقديم معمول صلتها عليها وذلك ممتنع وعورض بمجيء ذلك في ... ان في قوله • كان جزائي بالعصا ان اجلدا والجواب واحد وعلة امتناع ذكر ان بعد لام الجحود ان ما كان ليفعل رد على من قال كان سيفعل فاللام في مقابلة السين فكما لا يذكر ان مع السين كذلك لا يذكر مع اللام وزعم بعضهم انه يجوز اظهار ان بعد حذف اللام محتجا بقوله تعالى وما كان هذا القرآن ان يفترى ورد بان ان يفترى في تاويل مصدر مخبر به عن القرآن وهو مصدر مثله وفي هذا الرد نظر لان المراد بالقرآن المقروء لا القراءة والحق ان هذا ليس مما نحن فيه لان الكلام فيما الخبر فيه مقدر او نحوه وزعم بعضهم ان هذا الحكم لا يختص بكان بل يجوز في سائر اخواتها نحو ما اصبح زيد ليفعل وزعم بعضهم انه يجوز في ظن قياسا على كان نحو ما ظننت زيدا ليفعل ووسع بعضهم الدائرة فاجازه في كل فعل تقدمه نفي نحو ما جاء زيد ليفعل كذا وتسمى هذه اللام لام الجحود من تسمية العام بالخاص فان الجحود عبارة عن انكار الحق لا عن مطلق النفي والنحويون اطلقوه واراد والثاني والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله • وبعد نفي كان حتما اضمرا •

الموضع الثاني بعد او العاطفة اذا صلح موضعها حتى المرادفة الى نحو لالزمنك او تقضيني حقي اي حتى تقضيني وقوله • لاستسهلن الصعب او ادرك المنى فما انقادت الامال الا لصابر • اي حتى ادرك او صلح في موضعها الا الاستثنائية نحو لاقتلنه او يسلم اي الا ان يسلم وقوله وهو زياد الاعجم • وكنت اذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها او تستقيما اي الا ان تستقيم فلا اكسر كعوبها ولا يصح هنا معنى الى لان الاستقامة لا تكون غاية للكسر وغمزت بالغين والزاي المعجمتين عصرت والقناة بالقاف والنون الرمح والكعوب النواشز في اطراف الانابيب وهذه استعارة تمثيلية شبه حاله اذا اخذ في اصلاح قوم اتصفوا بالفساد فلا يكف عن حسم المواد التي ينشا عنها فسادهم الا ان يحصل صلاحهم بحالة اذا غمز قناة معوجة حيث

يكسر

يكسر ما ارتفع من اطرافها ارتفاعا يمنع من اعتدالها ولا يفارقها الا ان تستقيم وان والفعل في هذه الامثلة ونحوها مؤول بمصدر معطوف على مصدر متصيد من الفعل المتقدم اي ليكونن لزوم مني او قضاء منك لحقي وليكونن استسهال مني للصعب او ادراك للمنى وليكونن قتل مني او اسلام منه وليكونن كسر مني لكعوبها او استقامة منها والى ذلك اشار الناظم بقوله • كذا بعد او اذا يصلح في موضعها حتى او الا •

الموضع الثالث بعد حتى الجارة ان كان الفعل مستقبلا باعتبار زمن التكلم بما قبلها نحو فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء فتفيء مستقبل باعتبار زمن التكلم بالامر بالقتال والغاية التي تقاتل اليها او مستقبلا باعتبار ما قبلها من غير اعتبار التكلم نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول فان قول الرسول وان كان ماضيا بالنسبة الى زمن الاخبار وقصه علينا الا انه مستقبل بالنسبة الى الزلزال وحتى التي تنصب الفعل بعدها معنيان فتارة تكون بمعنى كي التعليلية وذلك اذا كان ما قبلها علة لما بعدها نحو اسلم حتى تدخل الجنة وتارة تكون بمعنى الى الغائية وذلك اذا كان ما بعدها غاية لما قبلها نحو لاسيرن حتى تطلع الشمس اذا عرفت ذلك فالمثال الاول من امثلة الموضع مما يصلح للمعنيين معا فيحتمل ان يكون المعنى كي تفيء او الى ان تفيء والمثال الثاني حتى فيه بمعنى الى خاصة اي الى ان يقول الرسول والى هذا الموضع اشار الناظم بقوله • وبعد حتى هكذا اضمار ان حتم • ويرفع الفعل بعدها ان كان حالا او مؤولا بالحال مسببا عما قبلها فضلة تقدم الكلام قبله نحو مرض زيد حتى لا يرجونه فلا يرجونه حال لانه في قوة قولك فهو الان لا يرجى ومسببا عما قبلها لان عدم الرجا مسبب عن المرض وفضلة لان الكلام قد تم قبله بالجملة الفعلية ومنه حتى يقول الرسول برفع يقول في قراءة نافع لانه مؤول بالحال اي حتى حالة الرسول والذين امنوا معه انهم يقولون ذلك حينئذ والحال المؤول تفسير اخر وهو ان يعبر عما كان واقعا في الزمن الماضي واقعا في هذا الزمان فيعبر عنه بالمضارع المرفوع وفائدة تاويله بالحال تصوير تلك الحال العجيبة واستحضار صورتها في مشاهدة السامع ليتعجب منها وانما وجب رفع الفعل بعد حتى عند ارادة الحال حقيقة او مجازا لان نصبه يؤدي الى تقدير ان وهي للاستقبال والحال ينافي الاستقبال وانما اشترطت السببية لتحصل الربط معنى وذلك لانه لما لم يتعلق ما بعدها بما قبلها لفظا لانتفاء الاتصال اللفظي شرطت السببية الموجبة للاتصال المعنوي جبرا لما فاته من الاتصال اللفظي وانما اشترطت الفضلية لئلا يبقى المبتدا بلا خبر وذلك انه اذا رفع الفعل كانت حتى حرف ابتداء والجملة الواقعة بعدها مستانفة فان فقد شرط من الثلاثة وجب النصب فيجب النصب في مثل لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى لانتفاء الحال ويجب النصب في مثل لاسيرن حتى تطلع الشمس خلافا للكوفيين وما سرت الى البلدة حتى ادخلها واسرت حتى تدخلها لانتفاء السببية فيهن اما الاول فلان طلوع الشمس لا يتسبب عن السير واما الثاني فلان الدخول لا يتسبب عن عدم السير واما الثالث فلان السبب

لم يتحقق وجوده فلو رفع نحو ان يكون مستانفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سببا
له ولذلك لا يصح لان ما قبلها غير سبب فيلزم وقوع المسبب مع نفي السبب او النصب
فيه قاله المرادي نحو ما سرت حتى تدخلها ومتى سرت حتى تدخلها برفعهما
فان السير ثابت محقق وانما الشك في عين الفاعل في الاول وفي عين الزمان في الثاني
واجاز الاخفش الرفع بعد النفي على ان يكون اصل الكلام ايجابا ثم ادخلت اداة
النفي على الكلام باسره لا على ما قبل حتى خاصة ولو عرضت هذه المسئلة بهذا المعنى
على سيبويه لم يمنع الرفع فيها وانما منعه اذا كان النفي مسلطا على السبب
خاصة وكل احد يمنع ذلك ويجب النصب في نحو سيري حتى ادخلها
لعدم الفضلة فسيري مبتدا وحتى ادخلها خبره ولو رفع الفعل لصار المبتدا بلا خبر
وكذلك يجب النصب في مثل كان سيري امس حتى ادخلها ان قدرت كان ناقصة
وحتى ادخلها الخبر ولم تقدر الظرف وهو امس خبرا لكان بل قدرته متعلقا
بنفس السير فان قدرتها كان تامة وامس متعلقا بسيري او ناقصة وامس متعلقا
باستقرار محذوف على انه خبر كان رفعت لان ما بعد حتى حال مسبب فضلة وحتى
فيه ابتدائية وعلامة كونه حالا او مؤولا به صلاحية جعل الفا في موضع حتى والى
اشار الناظم بقوله. وتلو حتى حالا او مؤولا. به ارفعن وانصب المستقبلا.
الموضع الرابع والخامس بعد فا السببية وبعد واو المعية حال كونهما
مسبوقين بنفي او طلب محضين واليهما اشار الناظم بقوله. وبعد فا
جواب نفي او طلب. محضين والواو كالفا ان تفد مفهوم مع. فالنفي يشمل
ما كان بحرف او بفعل او باسم وما كان معلما مرادا به النفي فالاول نحو لا يقضى
عليهم فيموتوا والثاني نحو ليس زيد حاضرا فيكلمك والثالث نحو انت غير آت
فتحدثنا والرابع نحو قلما تاتينا فتحدثنا والنفي مع الواو كذلك نحو ولما يعلم
الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين وفسر الناظم الطلب يشمل الامر والنهي
والدعاء والعرض والتحضيض والتمني والاستفهام فهذه سبعة مع النفي صارت
ثمانية وزاد الفراء الترجي مثال الفا بعد التمني يا ليتني كنت معهم فافوز ومثال
الواو بعده يا ليتنا نرد ولا نكذب بالنصب في قراءة حمزة وحفص ومثال الفاء
بعد النهي لا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي ومثال الواو بعده قوله وهو
ابو الاسود الدؤلي. لا تنه عن خلق وتاتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم
وشرط النهي عدم النقض بالا فلو نقضت النهي بالا لم يجز النصب نحو لا تضرب الا
عمرا فيغضب فيجب فيه الرفع قاله في شرح الشذور تبعا لسيبويه ومثال
الفا بعد الامر قوله وهو ابو النجم العجلي. يا ناق سيري عنقا فسيحا الى
سليمان فنستريحا. والعنق بفتحتين ضرب من السير والفسيح الواسع ومثال
الواو بعده قوله وهو الاعشى او الحطيئة فيما زعم ابن يعيش او ربيعة بن جشم
فيما زعم الزمخشري او دثار بن شيبان النمري فيما زعمه ابن بري. فقلت ادعي
وادعو ان اندى لصوت ان ينادي داعيان. فادعو مضارع منصوب بان مضمرة
وجوبا بعد الواو وانذى افعل من الندا بفتحتين وهو بعد الصوت ونصوت بكسر

اللام

اللام متعلق به وان ينادي بفتح الهمزة وكسر الدال خبر ان وداعيان تثنية
داع فاعل ينادي والمعنى فقلت ادعي ينبغي ان يجتمع دعاي ودعاؤك
فان ارفع صوت وابعده دعاء داعيين معا وقد اجتمع النصب في
جوابي الطلب والنفي في قوله تعالى ولا تطرد الذين يدعون ربهم
الاية وتمامها بالغداة والعشي يريدون وجهه ما عليك من حسابهم
من شيء وما من حسابك عليهم من شيء فتطردهم فتكون من الظالمين
فان تطردهم جواب النفي وهو ما عليك من حسابهم من شيء وفتكون
جواب النهي وهو ولا تطرد على طريق اللف والنشر من غير ترتيب فاندفع
ما يقال ان هذه الاية ظاهرها ان فتكون جواب فتطردهم او هما جوابان
للطلب او النفي والجواب لا يجاب والنفي لا يكون له جوابان كما نص
عليه النحاة ومثال الفا بعد الدعا قوله. رب وفقني فلا اعدل عن
سنن الساعين في خير سنن. ومثالها بعد العرض قوله. يا ابن الكرام الا
تدنو فتبصر ما. قد حدثوك فما راء كمن سمعا. ومثالها بعد التحضيض قوله
هلا اتقيت الله فيغفر لك. وهو والعرض متقاربان يجمعهما التنبيه على الفعل
الا ان في التحضيض زيادة توكيد وحث وفي العرض لين ورفق ومثالها بعد
الاستفهام قوله. هل تعرفون لبانتي فارجو ان تقضى فيرتد
بعض الروح للجسد. وشرط الاستفهام ان لا يتضمن وقوع الفعل نحو لم ضربت
زيدا فيجازيك فان الضرب قد وقع فيتعذر سبك مصدر مستقبل منه والترجي سياتي
قال في شرح الشذور ولم يسمع نصب الفعل بعد الواو الا بعد واحد من اربعة وهي النفي
والنهي والامر والتمني ولذلك اقتصر الموضح في التمثيل عليها وقال ابو حيان ولا
احفظه بعد الدعاء والعرض والتحضيض والترجي فينبغي ان لا يقدم على ذلك الا بسماع
واحترز الناظم بتقييد النفي والطلب بمحضين من النفي التالي تقريرا
بالهمزة ومن النفي المتلو بنفي اخر ومن النفي المنتقض بالا فالاول نحو
الم تاتني فاحسن اليك بالرفع اذا لم ترد الاستفهام الحقيقي وانما اردت
ان تحمل المخاطب على الاقرار والاعتراف بالاتيان اليك والاحسان اليه قال الشيخ
عبد القاهر في شرح مختصر معنى قولنا الهمزة للتقرير انه الحاث المخاطب الذي
لا قرار به فقد كان تقول اضربت زيدا ولا يكون غرضك ان يعلمك امرا لم يكن تعلمه
ولكن اردت ان تقرره اي تحمله على ان يقر بفعل قد فعله انتهى والمعنى انك اتيتني
فاحسنت اليك على حد قوله تعالى اليس الله بكاف عبده اي الله كاف عبده لان
نفي النفي اثبات قال في التلخيص وهذا مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير اي
بما دخله النفي لا بالنفي انتهى فثبت بهذا ان الاستفهام التقريري يتضمن ثبوت
الفعل فلا ينصب المضارع في جوابه لعدم تمحض النفي وما ورد منه منصوبا فلمراعاة
صورة النفي وان كان تقريرا او انه جواب للاستفهام والثاني نحو ما تزال تاتينا
فتحدثنا والثالث نحو ما تاتينا الا وتحدثنا فان معناهما الاثبات فلذلك
وجب رفع الفعل بعدهما اما الاول فلان زال للنفي وقد دخل عليها النفي ونفي

النفي اثبات وأما الثاني فلا انتفاء النفي بالأول ولا في نحو ما تأتيني فأكرمك
أربعة أوجه أحدها أن تقدر الفاء لمجرد عطف لفظ الفعل على لفظ ما قبلها فيكون
شريكه في إعرابه فيجب هنا الرفع لأن الفعل الذي قبلها مرفوع والمعطوف شريك
المعطوف عليه وكأنه قلت ما تأتيني فما أكرمك فهو شريكه في النفي الداخل عليه
الثاني أن تقدر الفاء لمجرد السببية وتقدر الفعل الذي بعدها مستأنفا والمعنى استئنافه
أن تقدر خبر المبتدأ محذوف فيجب الرفع أيضا لخلو الفعل من الناصب والجازم والمعنى
ما تأتيني فأنا أكرمك لكونك لم تأتني ولذا إذا أكننا كررها لا تبأنه والفرق
بين هذا الوجه والذي قبله في الأول أن النفي في الذي قبله يشمل ما قبل الفاء وما بعدها
وفي هذا الوجه انتصب النفي إلى ما قبل الفاء خاصة الثالث أن تقدر
الفاء للعطف مصدر الفعل الذي بعدها على المصدر المؤول مما قبلها وتقدر النفي منصبا
على المعطوف دون المعطوف عليه فيجب النصب والمعنى ما يكون منك
إتيان يعقبه مني إكرام بل يكون منك إتيان ولا يكون مني إكرام الرابع أن
تقدر الفاء أيضا لعطف مصدر الفعل الذي بعدها على المصدر المؤول مما قبلها ولكن
يقدر النفي منصبا على المعطوف عليه فينتفي المعطوف لأنه مسبب عنه وفرع
انتفى ويكون المعنى ما يكون منك إتيان فكيف يكون مني إكرام والحاصل
في الرفع وجهان وفي النصب وجهان واحترز من الطلب باسم الفعل ومن
الطلب بما العقد الخبر وسيأتي الكلام عليهما بعد أسطر واحترز بتقييد
الفاء بالسببية وتقييد الواو بالمعية من الفاء والواو العاطفتين على صريح الفعل
إذا لم يقصد بالسببية والمعية ومن لا تستثنا فيتبين ما بعد الفاء العاطفة على صريح الفعل
نحو ولا يؤذن لهم فيعتذرون فإنها للعطف بعطفه يعتذرون على يؤذن
فهو شريكه في رفعه وفي النفي الداخل عليه وكأنه قيل لا يؤذن لهم فلا يعتذرون
ولو قرئ بالنصب على أنه جواب النفي لم يمتنع والمعنى لا يؤذن لهم لا يعتذروا مثل
مثل لا يقضى عليهم فيموتوا ولكنه أوثر الرفع لتناسب رؤوس الآي [illegible]
ورد ابن عصفور بأن لا إذن ولا اعتذار منفيان بالفصل وانتفاء الموت لازم عن
انتفاء القضاء عليهم ولم ينصر نفيه كما قصر نفي الاعتذار وبأنه لو وقع القضاء عليهم
لماتوا وليس لا إذن نسبا للاعتذار إذ لا تستثنا فيه نحو قوله وهو جميل صاحب بثينة
ألم تسأل الربع القواء فينطق وهل تخبرنك اليوم بيداء سملق فينطق
مرفوع وهو مبني على مبتدأ محذوف أي فهو ينطق ولا يظهر أنه بالفاء فإنها فيه
للاستئناف لا للعطف ولا للسببية إذ العطف يقتضي الجزم لما بعدها لكونه
معطوفا على مجزوم وهو تسأل والسببية تقتضي النصب له لكونه في جواب
الاستفهام ونوزع في اقتضاء السببية النصب بأنه قد جاء الرفع مع تحقق السببية
في لا يؤذن لهم فيعتذرون كما صرح به بعضهم ودفع بأن اقتضاءها النصب محمول
على ما إذا لم يمنع مانع قال في المغني والتحقيق أن الفاء فيه للعطف وأن المعتمد بالعطف الجملة
لا الفعل وحده وإنما يقدر النحويون كلمة هو ليبينوا أن الفعل ليس المعتمد بالعطف انتهى
والربع المنزل والقواء بفتح القاف والمد الخالي الذي لا أنيس به والبيداء

القفر

[illegible]

القفر الذي يسير من سلكه فيه أي يهلكه والسملق بفتح السين المهملة القاع لا ملمس
المصحف وتقول مع الواو لا تأكل السمك وتشرب اللبن بالرفع على الاستئناف
أي أنهيتك عن الأول وأبحت لك الثاني وكأنك قلت لا تأكل السمك ولك شرب
اللبن فإن قدرت النهي عن الجمع بينهما نصبت على إرادة المعية وكأنك قلت لا تأكل
السمك مع شربك اللبن أو قدرت النهي عن كل منهما على حدته جزمت على العطف
وكأنك قلت لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن والفرق بين النصب والجزم في حالتي
العطف أنه في النصب من عطف مصدر مؤول من أن والفعل على مصدر متصيد من
الفعل السابق ليلائم عطف المصدر على الفعل وفي الجزم من عطف الفعل على الفعل
وإذا سقطت الفاء من المضارع الواقع بعد الطلب المحض وقصد بالفعل الذي سقطت
منه الفاء معنى الجزاء للطلب السابق عليه جزم الفعل والمراد بقصد الجزاء أنه تقدره
مسببا عن ذلك الطلب المتقدم كما أن جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط واختلف
في تحقيق جازمه فالجمهور يجعلونه جوابا لشرط مقدر فيكون مجزوما عندهم
بأداة الشرط المقدرة هي وفعل الشرط لا جوابا للطلب المتقدم فيكون مجزوما بنفس
الطلب وهو من الخليل وسيبويه وابن أبي والفارسي ثم اختلفوا في علته فقال
الخليل وسيبويه إنما جزم الطلب لتضمنه معنى حرف الشرط كما أن أسماء الشرط إنما
جزمت لذلك وقال الفارسي وابن أبي بنيابته مناب الجازم الذي هو حرف الشرط
المقدر كما أن النصب بضرب في قولك ضربا زيدا بالنيابة عن اضرب لا لتضمنه معناه
خلافا للزجاج ومذهب الجمهور أرجح لأن الحذف والتضمين وإن اشتركا
في أنهما خلاف الأصل لكن في التضمين تغيير معنى الأصل ولا كذلك الحذف وأن نائب
الشيء يؤدي معناه والطلب لا يؤدي معنى الشرط ولأنه لا رجح في ضربا زيدا أن زيدا
منصوب بالفعل المحذوف لا بالمصدر لعدم حلوله محل فعل مقرون بحرف مصدري وذلك
نحو تعالوا أتل تقدم الطلب وهو تعالوا وتأخر المضارع المجرد من الفاء وهو أتل
وقصد به الجزاء فجزم بحذف الواو والتقدير تعالوا إن تأتوني أتل عليكم فالتلا
وة عليهم مسببة عن مجيئهم وعلامة جزمه حذف الواو ومثله وهزي إليك بجذع
النخلة تساقط فإنه مجزوم بالتعلق والشفقة خلافا لمن زعم أنه صفة تطهرهم
فتطهرهم مرفوع بالتعلق والشفقة وإن كان مسبوقا بالطلب وهو خذ لكونه ليس
مقصودا به معنى إن تأخذ منهم صدقة تطهرهم وإنما أريد خذ منهم صدقة مطهرة
لهم فتطهرهم صفة لصدقة ولو قرئ بالجزم على معنى الجزاء لم يمتنع في القياس وخلافه
نحو فهب لي من لدنك وليا يرثني في قراءة الرفع فإنه قدر مع فاعله جملة
في موضع نصب صفة لوليا لا جوابا للهبة كما قدره من جزم وقس على ذلك
بقية أنواع الطلب وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وبعد غير النفي جزما
اعتمد إن تسقط الفاء والجزاء قد قصد وأما النفي فلا يجزم الفعل
في جوابه فلا يقال ما تأتينا تحدثنا بالجزم خلافا للزجاجي والكوفيين والإجماع
معهم ولا فيما أن الجزم يتوقف على السببية ولا يكون النفي لا إتيان سببا للتحديث
وشرط غير الكسائي من النحويين لصحة الجزم بعد النهي صحة وقوع إن لا في موضعه

تنبيه [illegible] لا يجوز [illegible] الكوفيين بالواو [illegible] وقوله
على [illegible] فيه الرفع والنصب [illegible] المعنى
[illegible] النهي [illegible]
[illegible] ناوى [illegible]

وكهو ان تضع موضع النهي شرطا مقرونا بلا النافية مع صحة المعنى فالدخول في
شرح العظم والمرادي في شرح النظم وكظاهر قول النظم. ومن ثم جاز بعد نهي ان تضع
ان قبل لا دون تخالف يقع. انه تضع ان قبل لا النافية بالفعل وشهد على ذلك
الشاطبي فمن ثم بصحة اثبات الثلاثة اي من اجل هذا الشرط جاز لا تدن من الاسد تسلم
بالجزم لصحة قولك ان لا تدن من الاسد تسلم لان السلامة مسببة عن عدم الدنو ووجب
الرفع في نحو لا تدن من الاسد ياكلك لعدم صحة قولك ان لا تدن من الاسد ياكلك
لان الاكل لا يتسبب عن عدم الدنو وانما يتسبب عن الدنو نفسه وبهذا الشرط اجمعت
السبعة على الرفع في قوله ولا تمنن تستكثر واما قوله صلى الله عليه وسلم من اكل
من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا يؤذنا بريح الثوم بالجزم فهي رواية تخرج
اليا على الابدال من يقرب بدل اشتمال لا على الجواب للنهي لعدم صحة ان لا يقرب يؤذنا
لان الاذى انما يتسبب عن القرب لا عن عدمه ولم يشترط الكسائي والكوفيون هذا لصحة
هذا الشرط واحتجوا بالقياس على النصب فانه يجوز لا تدن من الاسد فياكلك بالنصب
وفي التنزيل لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب وبقول ابي طلحة للنبي صلى
الله عليه وسلم لا تشرف لا يصبك سهم وبرواية لا تقتلوا ويدفعه وبالخبر
لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض واجاب
البصريون بانه لو صح القياس على النصب لصح الجزم بعد النفي فيما دل على
النصب ويتصادم من تقدم وا او تنطوا ويضرب مرعوم وفي رد القياس نظر فانهم
قائلون بجواز الجزم بعد النفي كما تقدم والحق الكسائي في جواز النصب بالامر
بالفعل ما دل على معناه اي الامر من اسم فعل مطلقا سواء كان فيه لفظ الفعل ام لا
نحو نزال فنكرمك وصه فنحدثك ووافقه ابن جني وابن عصفور بعد نزال ودراك ونحوهما
فيما فيه معنى الفعل وحروفه وهذا في بعد صه ومه ونحوهما مما فيه معنى الفعل
دون حروفه او ما دل على الامر من خبر مثبت نحو حسبك حديث فينام الناس
بنصب ينام عند الكسائي خاصة فحسبك مبتدا وحديث خبره والجملة متضمنة معنى
اكفف وعند الموضح نحوه دون تكفوه لان المسموع حسبك ينام الناس واختلف
في اعرابه فقال المرادي مبتدا وخبر مجزوما اي حسبك السكوت وهو الظاهر
وقال جماعة منهم ابن طاهر انه مبتدا بلا خبر لانه في معنى ما لا يخبر عنه ومذهب
الجمهور منع النصب بعد اسم الفعل والخبر المثبت لان النصب انما هو باضمار ان وان
عاطفة على مصدر متوهم ونزال وحسبك ونحوهما لا تدل على مصدر لانها غير مشتقة
ولا خلاف في جواز الجزم بعدهما اي بعد اسم الفعل والخبر المثبت اذا اسقطت
الفا لعدم مقتضى النصب والى ذلك اشار الناظم بقوله والامر ان كان
بغير افعل فلا تنصب جوابه وجزمه اقبلا كقوله وهو عمرو بن الاطنابة
الانصاري وقولي كلما جشأت وجاشت مكانك تحمدي او تستريحي بجزم تحمدي
في جواب اسم الفعل وهو مكانك فانه في معنى اثبتي وقولي مصدر مبتدا خبره
مكانك تحمدي على حذف قولي لا الله الا الله وجشأت بالجيم والشين المعجمة والهمزة
ارتفعت وجاشت بالجيم والشين المعجمة غثت من الغثيان وفؤادي اي القلب انتهى

الله

الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه نحو ينبغي لا اتقى وفعل وان كانا فعلين
ماضيين كما ظاهرهما الخبر الا ان المراد بهما الطلب اي ليتق وليفعل فلذا جزم في
جوابهما والحق الفرا الترجي بالتمني في نصب الفعل المقرون بالفاء بعده
بان مضمرة وجوبا بدليل قراءة حفص عن عاصم فاطلع بالنصب في جواب
لعلي ابلغ الاسباب والى ذلك اشار الناظم بقوله والفعل بعد الفاء في
الرجا نصب كنصب ما الى التمني ينتسب ومذهب البصريين ان
الترجي ليس له جواب منصوب وتاولوا قراءة النصب بان لعل اشربت معنى ليت
لكثرة استعمالها في توقع المرجو وتوقع المرجو ملازم للتمني وفي الارتشاف
وسماع الجزم بعد الترجي يدل على صحة مذهب الفراء وهو وافقه من الكوفيين
فصل وينصب المضارع بان مضمرة جوازا بعد احرف خمسة ايضا مصدر
باض اخ اعاد احدها اللام الجارة اذا لم يسبقها كون ناقص ماض منفي
ولم يقترن الفعل بلا وهو المشار اليه بقول النظم وان عدم لا فان اعمل مظهرا
او مضمرا نحو وامرنا لنسلم لرب العالمين وامرت لان اكون اول المسلمين فاضمرت
في لنسلم واظهرت في لان اكون وما ذكره الموضح من ان الناصب هو ان هو مذهب
جمهور البصريين وذهب جمهور الكوفيين الى ان الناصب هو
اللام وجوزوا اظهار ان بعدها توكيدا وقال ثعلب الناصب اللام لما قاموا ولكن
لنيابتها عن ان المحذوفة وقال ابن كيسان والسيرافي يجوز ان يكون الناصب ان
المقدرة بعدها وان يكون كي والاول اولى لان الكلام مع صحة اظهار كي بعدها
متصل لنا فقوله ان الاولى افلا يقال كلام ناصبة وقولي ان الاولى انها غير ناصبة
ودخل تحت قوله اللام لام العاقبة نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم
عدوا وحزنا ولام التوكيد وهي الزائدة نحو انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس
وان سبقت اللام بالكون المذكور وجب اضمار ان كما مر حكمه وتعليله
وان قرن الفعل بلا نافية او زائدة مؤكدة وجب اظهارها لئلا يتوالى
مثلان وهما لام كي ولام لا من غير ادغام وهو ركيك في الكلام والى ذلك
اشار الناظم بقوله وبين لا ولام جر التزم اظهار ان نحو لئلا يكون
للناس عليكم حجة بالادغام النون في لا النافية لئلا يعلم
اهل الكتاب بالادغام النون في لا المؤكدة والحاصل ان لان بعد اللام ثلاث
حالات وجوب الاضمار وذلك بعد لام الجحود ووجوب الاظهار وذلك اذا اقترن
الفعل بلا وجواز الامرين وذلك فيما بعد لام كي ولام العاقبة ولام التوكيد والاحرف
الاربعة الباقية من الاحرف الخمسة التي تضمر ان بعدها جوازا او والواو والفا
وثم اذا كان العطف بها على اسم صريح اي ليس في تاويل الفعل وهو نوعان مصدر
وغيره فغير المصدر كقول حصين بن حمام المري ولولا رجال من رزام اعزة وال
سبيع او اسوءك علقما فاسوءك منصوب عطفا على رجال وهو ليس في تاويل الفعل
ورزام وحي من تميم والمصدر نحو وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء
حجاب او يرسل رسولا في قراءة غير نافع بالنصب باضمار ان بعد او والتقدير

او وان يرضا او ان يرضا في تاويل مصدر منصوب عطفا على وحيا والتقدير الا وحيا
او ارسالا او وحيا مصدر يشبه في تاويل الفعل وقوله وهو اشتهم المسمى ميسون الكلابية
زوج معاوية بن ابي سفيان رضي الله عنه وام ابنه يزيد ولبس عباءة وتقر عيني
احب الي من لبس الشفوف. فتقر منصوب بان مضمرة جوازا وهي والفعل في تاويل
مصدر مرفوع بالعطف على لبس والتقدير ولبس عباءة وقرة عيني ولبس بالواو والعاطفة
على قولها فكلمة لبيت تخفق الارياح فيه. احب الي من قصر منيف. وفي بعض
النسخ للبس باللام وهو تحريف نبه عليه الموضح في شرح ابيات شعره. وقوله
لولا توقع معتر فارضيه ما كنت اوثر اترابا على ترب. فارضيه منصوب بان
مضمرة جوازا بعد الفاء وان وارضي في تاويل مصدر معطوف على توقع والتقدير لولا
توقع معتر فارضاي اياه، وتوقع يشبه في تاويل الفعل والمعتر بالعين المهملة والتاء
المثناة فوق المتعرض للمعروف ولا اترابا جمع ترب بكسر التاء المثناة فوق وسكون
الراء وهو الرجل من يولد في الوقت الذي ولد فيه فيصاحبه في سنه والمعنى
لولا توقع من يتعرض عن فعل المعروف وارضاه، لما اثر الشاعر المساوي لغيره في
السن على المساوي له في سنه وقوله وهو انس بن مدركة الخثعمي اني وقتلي
سليكا ثم اعقله كالثور يضرب لما عافت البقر. فاعقله مضارع عقل
منصوب بان مضمرة جوازا بعد ثم وان واعقله في تاويل مصدر معطوف على قتلي
والتقدير وقتلي سليكا ثم عقلي اياه، وقتلي يشبه تاويل الفعل وسليكا بالتصغير
اسم رجل مفعول قتلي وكالثور خبر ان والمراد بالثور ذكر البقر لان البقر تتبعه فاذا
عاف الماء عافته فيضرب ليرد الماء فترد معه وقيل المراد بالثور ثور الطحلب
وهو الذي يعلو على الماء فيضرب البقر عنده فيضربه صاحب البقر ليحصل عن الماء
متشبثا به والمناسب للتشبيه الاول لان الغرض من وقوع الفعل به تحويله غيره
واحترز الموضح بقوله يشبه تاويل الفعل عن الاسم الواقع صلة للالف واللام فانه
في تاويل الفعل تقول الطائر فيغضب زيد الذباب بالرفع في يغضب وجوبا
لان الاسم وهو طائر في تاويل الفعل والالف واللام الداخلة عليه اسم موصول مرفوع بالابتدا
نقل اعرابها الى ما بعدها لكونها على صورة الحرف ويغضب زيد جملة معطوفة على
صلة ال وعطفها بالفاء يغني عن رابط والذباب خبر المبتدا وعطف الفعل على الاسم
لان الاسم هنا في تاويل الفعل لكونه صلة الموصول اي الذي يطير فيغضب زيد
الذباب فتلخص من كلامه اولا واخرا ان للفاء والواو واو وحالتين حالة يجب فيها
الاضمار ان تعرفهن وحالة يجوز فيها اذا كانت الفاء للسببية والواو للمعية بعد
نفي او طلب محضين واو بمعنى الى او الا ويجوز اذا عطفن على اسم خالص من التاويل
بالفعل وان ثم تشاركهن في الجواز دون الوجوب والطرف في الغ العاطفة فان وان
على اسم خالص فعل عطفها. نصبه ان ثابتا او مضمرا. ولا ينتصب الفعل المضارع بان
مضمرة في غير هذه المواضع العشرة وهي الخمسة المذكورة في وجوب اضمار ان
والخمسة المذكورة في جوازه الا شاذا وهو في ذلك على قسمين تارة يكون في الكلام
مثلها ويحسن حذفها وتارة لا يكون فالاول كقول بعضهم تسمع بالمعيدي خير من ان

تراه

تراه بنصب تسمع باضمار ان والذي حسن حذفها من تسمع ذكرها في ان تراه فانه
الموضح في شرح الشذور وقول طرفة الا ايها الزاجري احضر الوغى وان اشهد
اللذات هل انت مخلدي. بنصب احضر بان مضمرة وبرفعه وان اشهد الثاني كقول عامر
الهذلي ونهنهت نفسي بعد ما كدت افعله. بالنصب ومن الاخر خذ اللص
قبل ياخذك بالنصب وقراءة بعضهم بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه بنصب
يدمغه وقراءة الحسن تامروني اعبد بالنصب بحذف ان فيهن وليس معها ما يحسن
حذفها والجميع شاذ واليه اشار الناظم بقوله. وشذ حذف ان ونصب
في سوى ما مر فاقبل منه ما عدل روى وفيه ارشاد الى انه لا يقاس عليه
وذهب الكوفيون ومن وافقهم من البصريين الى انه يقاس عليه واجاز
الاخفش حذف ان قياسا وتركه رفع الفعل مثل تامروني اعبد وتسمع بالمعيدي
في رواية الرفع فيهما وذهب بعض المتاخرين الى انه لا يجوز حذفها
الا في الاماكن العشرة المذكورة رفعت او نصبت فصل وجازم الفعل نوعان
جازم لفعل واحد وهو اربعة احرف احدها لا الطلبية نهيا كانت نحو لا تشرك
بالله او دعاء نحو لا تؤاخذنا او التماسا نحو لا تفعل فالنهي من الاعلى والدعاء من الادنى
والالتماس من المساوي وجزمها فعل المتكلم المبدوء بالهمزة والمبدوء بالنون حال كونهما
مبنيين للفاعل نادر كقوله وهو النابغة الذبياني لا اعرفن ربربا حورا مدامعها
مردفات على اعقاب اكوار. فلا ناهية واعرفن مجزوم بها ومؤكد بالنون الخفيفة
مسند الى ضمير المتكلم وهذا النوع مما اقيم فيه المسبب مقام السبب اي لا يكن
ربرب فاعرفه والربرب براءين مهملتين وبائين موحدتين القطيع من البقر الوحشية
والحور بضم الحاء المهملة جمع حوراء من الحور بفتحتين وهو شدة بياض العين
في شدة سوادها ومدامعها مرفوع بحورا والمراد بها العيون لانها مواضع الدمع
من اطلاق المحل وارادة الحال ومردفات حال من ربربا او صفة ثانية له والاعقاب
جمع عقب وعقب كل شيء اخره والاكوار جمع كور بضم الكاف وهو الرحل باداته
وقوله وهو الوليد بن عقبة لا الفرزدق اذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد
لها ابدا ما دام فيها الجراضم. فلا ناهية او دعائية كما في المغني ونعد مجزوم بها
وهو مسند الى المتكلم المعظم نفسه وهو على النهي نادر لان المتكلم لا ينهى نفسه
الا على المجاز تنزيلا له منزلة الاجنبي ودمشق بكسر الدال المهملة وفتح الميم وقد
تكسر كما في القاموس وبالشين المعجمة قصبة الشام والجراضم بضم الجيم وبالضاد
المعجمة الاكول الواسع البطن وعنى به معاوية رضي الله عنه. ويكثر جزمها فعلي
المتكلم مبنيين للمفعول نحو لا اخرج ولا نخرج لان النهي عن المتكلم وهو الفاعل المحذوف
النائب عنه ضمير المتكلم والاصل لا يخرجني احد ولا يخرجنا احد فحذف الفاعل وانيب
عنه ضمير المتكلم وعدل من الفعل المبدوء بياء الغيبة الى المبدوء بالهمزة والنون ليتمكن
من الاسناد الى ضمير المتكلم على حد لا ارينك من الغيبة الى التكلم وما ذكره من التفصيل
بين المبني للفاعل والمفعول تبع فيه لبعضهم وعبارة الشارح وتجب فعل المخاطب والغائب
كثير وقد تجب فعل المتكلم تسوية بين المخاطب والغائب في الكثرة ولم يفصل في المتكلم

بين المبني للفاعل والمبني للمفعول وهو موافق لظاهر الكافية والتسهيل وغير اصل لا
الطلبية لام الامر بل زيدت عليها لا النافية فانعقدت خلافا لبعضهم وليست لا الناهية والجزم
بعدها بلام الامر مقدرة قبلها وحذفت كراهية اجتماع لامين خلافا للكسائي والثاني
اللام الطلبية امرا كانت نحو لينفق ذو سعة او دعاء نحو ليقض علينا ربك
او التماسا نحو ليفعل فلان الامر من الاعلى والدعاء من الادنى والالتماس من المساوي وجزمها
فعلي المتكلم المبدوء بالهمزة والمبدوء بالنون حال كونهما مبنيين للفاعل قليل لان المتكلم
لا يامر نفسه نحو قوله صلى الله عليه وسلم قوموا فلاصل لكم اي لاجلكم والباء
زائدة وقوله تعالى ولنحمل خطاياكم فاصل ونحمل مجزومان بلام الامر وعلامة جزم الاول
حذف الياء وعلامة جزم الثاني السكون واقل منه جزمها فعل الفاعل المخاطب نحو
قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا بالتاء المثناة فوق في قراءة عثمان وابي وانس وزيد
ونحو قوله صلى الله عليه وسلم لتاخذوا مصافكم وقول الشاعر لتقم انت يا ابن
خير قريش كي لتقضي حوائج المسلمينا وزعم الزجاجي انها لغة جيدة والجمهور
جعلوا جزمها لفعل المخاطب اقل من جزمها لفعل المتكلم وقالوا الاكثر الاستغنا
عن هذا وهو جازم فعل المخاطب بفعل الامر نحو اخرجوا وخذوا وقم واصل لام الطلب
السكون لان الاصل عدم الحركة لكن منع منه انها قد تكون في الابتداء والابتدا بالساكن
متعذر فكسرت وقد تفتح عند سليم فان ادخل عليها الواو او الفاء او ثم رجعت الى سكونها
الاصلي غالبا والثالث والرابع لم ولما اختها ويشتركان في امور في الحرفية
والاختصاص بالمضارع والنفي والجزم والقلب للمضي وجواز دخول همزة الاستفهام
عليهما فكل منهما حرف يختص بالمضارع ويجزمه وينفي معناه ويقلب زمانه الى المضي
وما قال المبرد انه يقلب لفظ الماضي الى المضارع خلافا لابي موسى ونسب الى سيبويه
وتنفرد لم عن لما بمصاحبة اداة الشرط نحو وان لم تفعل فما بلغت رسالته ولا يجوز
ان لما تفعل لان الشرط يليه مثبت لم تقول ان قام زيد قام عمرو ولا يليه مثبت لما لا تقول ان
قد قام زيد فعوض لينفي النفي والاثبات وانما لم تقع قبل الشرط لانها تقتضي تحقيق
وقوعه وتقريبه من الحال والشرط يقتضي احتمال وقوعه وعدمه وقلبه الى الاستقبال
وتنفرد لما ايضا بجواز انقطاع نفي منفيها نحو هل اتى على الانسان حين من الدهر
لم يكن شيئا مذكورا اي المعنى انه قد كان بعد ذلك شيئا مذكورا قاله الموضح في شرح
القطر تبعا لابن مالك وقال الحواشي لا دليل في هذا لان ما قبله هل اتى على الانسان
حين من الدهر والنفي انما هو باعتبار ما ذكر من ذلك الحين لا مطلقا انتهى خلافا لما فان
نفي منفيها مستمر الى زمن الحال ومن ثم اي ومن اجل ان نفي منفي لم يجوز انقطاعه جاز
ان يقال لم يكن الانسان شيئا مذكورا ثم كان شيئا مذكورا وامتنع في لما ان
يقال لما يكن ثم كان لما فيه من التناقض لان مقتضاه النفي واستمراره الى زمن التكلم يمنع
من الاخبار بان ذلك المنفي المستمر نفيه وجد في الماضي نعم الاخبار بانه سيكون فيما يستقبل
صحيح ولا ينافي استمرار النفي في الحال قاله الدماميني وتنفرد لما عن لم بجواز حذف
مجزومها كقاربت المدينة ولما اي ولما ادخلها وذلك لانها نفي لقد فعل
والفعل قد يحذف بعد قد كقوله وكأن قد اي قد زالت قوله وهو ابراهيم بن علي بن محمد الهرمي

احفظ

احفظ ود بعضا التي اسود عنها يوم لا عازب ان وصلت وان لم اي وان لم
تصل مضرورة ولا عازب يروى بالعين المهملة والزاي المعجمة وبالغين المعجمة والراء المهملة
الشاعر وتنفرد لما ايضا بتوقع ثبوته اي ثبوت منفيها نحو لما يذوقوا عذاب
اي الى الان ما ذاقوه وسوف يذوقونه ولما يدخل الايمان في قلوبكم اي الى الان ما دخل
في قلوبكم وسوف يدخل ولم لا تقتضيه والعلة فيه ان لما لنفي قد فعل وهو مفيد
للتوقع بخلاف لم فانها لنفي فعل ولا دلالة فيه على التوقع والتوقع في لما غالب لا لازم
كما ان التوقع بعد ذكر لها ومن غير الغالب ندم ابليس ولما ينفعه الندم ومن ثم
اي ومن اجل ان لما تغلب عليها التوقع امتنع ان يقال لما يجتمع الضدان لاستحالة
اجتماعهما وتوقع المستحيل محال وقد تستعمل لم في لغة المصرية ويجزم بها وينصب بلم
وقد يهمل لم حملا على لا النافية فيرتفع بعدها الفعل كقوله لم يوفون بالجار
ومن ثم مكان الفعل الاصل لا ما بريت لا بقية فيما كما فات في اصلها لا ما بريت الا بقية
والصحيح في لما قول الجمهور انها مركبة من لم وما وقيل بسيطة والنوع
الثاني جازم لفعلين وهو احدى عشرة كلمة وهي بالنظر الى الخلاف في
حقيقتها وعدمه اربعة انواع حرف باتفاق وهو ان بكسر الهمزة وسكون
النون وهي ام الباب وحرف على الاصح وهو اذما فقال سيبويه انها حرف بمنزلة
ان الشرطية فاذا قلت اذ ما تقم اقم فمعناه ان تقم اقم وقال المبرد وابن السراج
والفارسي انها ظرف زمان وان المعنى في المثال متى تقم اقم احتجوا بانها قبل دخول
ما كانت اسما والاصل عدم التغيير واجيب بان التغيير قد تحقق
بدليل انها كانت للماضي فصارت للمستقبل فدل على انها نزع منها ذلك المعنى
البتة واعترض بانه لا يلزم من تغيير زمانها تغيير ذاتها كالمضارع فانه
موضوع لاحد الزمانين الحال او الاستقبال واذا دخل عليه لم انقلب زمانه الى المضي
مع بقائه انه على اصله واسم باتفاق وهو من بفتح الميم وما ومتى واي وايان
وابان واين وانى وحيثما واسم على الاصح وهو مهما فقال الجمهور انها اسم بدليل عود الضمير
اليها في قوله تعالى مهما تاتنا به من اية وزعم السهيلي وابن يسعون انها
حرف وهذه الانواع الاربعة تسعة اقسام احدها ما وضع لمجرد
تعليق الجواب على الشرط وهو ان واذ ما نحو ان تعودوا نعد واذ ما تقم اقم والثاني
ما وضع للدلالة على من يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو من نحو من يعمل سوءا يجز به
والثالث ما وضع للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو ما
ومهما نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله مهما تاتنا به من اية والرابع ما وضع
للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط وهو متى وايان نحو متى اضع العمامة تعرفوني
ونحو ايان نؤمنك تأمن غيرنا والخامس ما وضع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى
الشرط وهو اين وانى وحيثما نحو اينما تكونوا يدرككم الموت ونحو انى تاتها تستجر
بها ونحو حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا والسادس ما هو متردد بين
انواع الاسم الاربعة وهو اي فانه بحسب ما تضاف اليه فهي في اي يقم اقم بمعنى من
باب من وفي اي الدواب تركب اركب من باب ما وفي اي يوم تصم اصم من باب متى

قوله كالمضارع فانه اذا دخل عليه لم
الماضي ان دخل عليه ان وانه تغير معناه
فانه تغير معناه وانه بل
بل على كونه ماضيا

وفي اي مكان تجلس اجلس من باب اين وهذه الكلمات كل منهن يقتضي فعلين
يسمى اولهما شرطا لتعليق الحكم عليه ويسمى ثانيهما جوابا لانه مرتب على
الشرط كما ترتب الجواب على السؤال وجزاء لان مضمونه يتنجز بمضمون الشرط والى ذلك
اشار الناظم بقوله فعلين يقتضين شرط قدما يتلو الجزا وجوابا وسما
وفهم من قوله وجازم لفعلين ان اداة الشرط جازمة لهما معا وهو مذهب
الجمهور من البصريين واختاره ابن عصفور والابدي واعترض بان الجازم كالجار
فلا يعمل في شيئين وبانه ليس لنا ما يتعدد عمله الا ويختلف كرفع ونصب
واجيب بالفرق بان الجازم لما كان لتعليق حكم على اخر عمل فيهما
بخلاف الجار وبان تعدد العمل قد يعهد من غير اختلاف كمفعولي ظن ومفاعيل
اعلم وقيل الشرط مجزوم بالاداة والجواب مجزوم بالشرط كما ان المبتدا
مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدا ونسب الى الاخفش واختاره في التسهيل
وقيل الشرط والجواب تجازما كما قال الكوفيون في المبتدا والخبر انهما
ترافعا وهذا نقله ابن جني عن الاخفش وقيل الاداة والشرط كلاهما
جزم الجواب كما قيل الابتداء والمبتدا كلاهما رفع الخبر ونسب هذا القول لسيبويه
والخليل ورد بان العامل المركب لا يجزم احد جزئيه ويبقى الاخر وفعل الشرط
قد يجزم وبان عامل المركب لا يفصل بين جزئيه وقد جاء الفصل نحو وان احد من
المشركين استجارك واجيب بان فعل الشرط هو المجزوم وهذا معمول له
وقيل الجواب مجزوم بالجوار قاله الكوفيون قياسا للجزم على الجر ورد
بانه قد يكون بينهما معمولات فاصلة فلا تجاور ولا يشترط في الشرط والجزاء ان يكونا
من نوع واحد بل تارة يكونان مضارعين نحو وان تعودوا نعد وتارة يكونان ماضيين
نحو وان عدتم عدنا وتارة يكونان مختلفين ماضيا فمضارعا نحو من كان يريد
حرث الاخرة نزد له في حرثه وفي الخاطريات لابن جني قال ابو بكر انما حسن لان الاعتماد
في المعنى على خبر كان وهو مضارع فكانه قال من يرد نزد وليس مثل قوله ان اتيتني
اتيتك قال الموضح فتتبعت ما ورد به التنزيل فوجدت الجواب اذا فعل الشرط فيه كلمة كان وتارة
يكونان عكسه مضارعا فماضيا وهو قليل حتى خصه الجمهور بالشعر ومذهب
ابي ومن تبعه جوازه في الاختيار نحو قوله صلى الله عليه وسلم من يقم ليلة القدر
ايمانا واحتسابا غفر له رواه البخاري ومنه ان نشأ ننزل عليهم من السماء
اية فظلت اعناقهم لها خاضعين فظلت ماض وهو معطوف على الجواب وهو ننزل
فيكون جوابا لان تابع الجواب جواب ورد الناظم في شرح التسهيل بهذين
الحديث والاية ونحوهما على الاكثرين بان خصوا هذا النوع بالضرورة
وقالوا لانا اذا اعملنا الاداة في لفظ الشرط ثم جئنا بالجواب ماضيا كنا قد هيأنا
العامل للعمل ثم قطعناه عنه وهو غير جائز وللاكثرين ان يجيبوا عن الحديث بانه
تجوز روايته بالمعنى فليس نصا في الدليل وعن الاية بانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر
في المتبوع وتتحصل في قول الناظم وماضيين او مضارعين تلفيهما او متخالفين تسع
صور لان الشرط له ثلاثة احوال لانه يكون ماضي اللفظ او مضارعا عاريا من لم او مصحوبا

بها والجزاء كذلك واذا ضربت ثلاثة في ثلاثة بلغت تسعا منها ثمان تجوز في
الاختيار اتفاقا وواحدة مختلف فيها وهو ان يكون الشرط مضارعا والجزاء ماضيا
عاريا من لم كما في الحديث والاية ورفع الجواب المسبوق بماض او بمضارع
منفي بلم قوي كقوله وان اتاه خليل يوم
مسغبة يقول لا غائب مالي ولا حرم وهو زهير يمدح هرم بن سنان
ورفعه قوي والى ذلك اشار الناظم بقوله
وبعد ماض رفعك الجزا حسن والذي حسنه ان الاداة لما لم تعمل في لفظ الشرط
لكونه ماضيا مع قربه فلا تعمل في الجواب مع بعده والمراد بالحسن هنا الحسن
المقابل للجائز وليس المراد به التصريح والمسئلة مصدر سال يقال ساله سؤالا ومسئلة
ويروى مسغبة مكان مسئلة وعلى هذا اقتصر الجوهري والمسغبة المجاعة والحرم
بفتح الحاء المهملة وكسر الراء مصدر كالحرمان ومعناه المنع وهو مبتدا خبره محذوف
اي لا غائب مالي ولا عندي حرمان على احد الاحتمالات ونحو ان لم تقم اقوم برفع
اقوم لان مجزوم لم لا عمل للاداة فيه فهو كالماضي ورفع الجواب المضارع بعد الشرط المضارع
ضعيف والى ذلك اشار الناظم بقوله ورفعه بعد مضارع وهن كقوله وهو
ابو ذويب الهذلي فقلت تحمل فوق طوقك انها مطبعة من ياتها لا يضيرها
برفع يضيرها وعليه قراءة طلحة بن سليمان في الشواذ اينما تكونوا يدرككم
الموت برفع يدرككم ووجه ضعفه ان الاداة قد عملت في فعل الشرط فكان القياس
عملها في الجواب ولكنه عند سيبويه على نية التقديم والتاخير واضمار الفاء اولى
عنده اولي ان يتقدم على الشرط ما يطلبه المرفوع المذكور كقوله انك ان يصرع
اخوك تصرع والمبرد يقطع بتقدير الفاء لان ما يصلح للجزاء لا يكون له لا ينوى
به غيره وهذان التوجيهان ضعيفان لان التقديم والتاخير يحوج الى الجواب ودعوى
حذفه وجعل المذكور دليله خلاف الاصل وخلاف وضع المسئلة لان الغرض انه الجواب
واضمار الفاء غير القول المختص بالضرورة فصل يشترط في الشرط ستة
امور احدها ان يكون فعلا غير ماضي المعنى فلا يجوز ان قام زيد امس قمت واما
قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته فالمعنى ان تثبت اني كنت قلته والثاني
ان لا يكون طلبا فلا يجوز ان قم وان لا تقم والثالث ان لا يكون جامدا فلا
يجوز ان عسى ولا ان ليس والرابع ان لا يكون مقرونا بحرف تنفيس فلا يجوز ان سوف
يقم ولا ان سيقم والخامس ان لا يكون مقرونا بقد فلا يجوز ان قد قام ولا ان قد يقم
والسادس ان لا يكون مقرونا بحرف نفي غير لم ولا فلا يجوز ان لما يقم ولا ان لن
يقم اذا تقرر ذلك فتكون كل جواب يصح جعله شرطا بان كان ماضي اللفظ دون
المعنى مجردا من قد وغيرها او مضارعا مجردا او منفيا بلا او لم فالاكثر خلوه من الفاء
ويجوز اقترانه بها ويبقى الماضي على حاله ويرتفع المضارع نحو ومن جاء بالسيئة فكبت
وجوههم في النار ونحو فمن يؤمن بربه فلا يخاف قاله الشارح وقال غيره اذا رفع
المضارع فالجواب جملة اسمية والتقدير فهو لا يخاف وكل جواب يمتنع جعله
شرطا لخلوه مما ذكر فان الفاء فيه حتم لان الجزم الحاصل به الربط
مفقود وليس على تقديره الظهور وخصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية ولمناسبتها

للجزاء معنى وبدلها من حيث ان معناها التعقيب بلا فصل كما ان الجزاء يتعقب على الشرط كذلك
والممتنع جعله شرطا الجملة الاسمية نحو وان يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير
فهو مبتدا وقدير خبره وعلى كل شيء متعلق بقدير فان قلت ... مع منعهم
فكيف تقدم معمولها عليها قلت قد مضى في بابها ان عملها في الظرف
وعدم لما فيها من رائحة الفعل ولذا لا يمنع التقديم والجملة الطلبية نحو ان كنتم تحبون
الله فاتبعوني وقس عليه بقية انواع الطلب من النهي والدعاء ولو بصيغة الخبر والاستفهام
والعرض والتحضيض والتمني والترجي ولا نطيل بامثلتها فاكتفي بها بالمثال الواحد ما لا يحتاج له
الغبي بانها نشاهد وقد تكون الجملة الواحدة اسمية طلبية في ان واحد وقد اجتمعا في
قوله تعالى وان يخذلكم فمن ذا الذي ينصركم من بعده فجملة من ذا الذي ينصركم اسمية لان
صدرها اسم وهو من وطلبية لان من فيها استفهامية وهي مبتدا وذا اسم اشارة خبرها
والذي نعت له او بيان ويحتمل ان يكون ذا ملغاة والخبر الموصول والجملة جواب الشرط
والتي فعلها ماضي المعنى نحو ان كان قميصه قد من قبل فصدقت فانه الموضح في شرح الشذور
وقال الشاطبي هو على اضمار قد اي فقد صدقت والتي فعلها جامد نحو ان ترني انا اقل
منك مالا وولدا فعسى ربي ان يؤتيني خيرا من جنتك او مقرون بقد نحو ان يسرق فقد
سرق اخ له من قبل او بتنفيس نحو وان تعاسرتم فسترضع له اخرى وان خفتم
عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله او بلن نحو وما تفعلوا من خير فلن تكفروه او بما
نحو فان توليتم فما سألتكم من اجر او بان نحو ان تعذبهم فانهم. والحاصل ان الفاء
تدخل لامتناع الجملة من ان تقع شرطا اما لذاتها او لما اقترن بها من نفي او اثبات
فالاول ثلاثة انواع الجملة الاسمية والجملة الطلبية والجملة التي فعلها جامد
والثاني ثلاثة انواع ايضا ما ولن وان النافية والثالث ثلاثة انواع ايضا قد
لفظا او تقديرا او السين وسوف وقد تحذف الفاء في الندور كقوله صلى الله عليه
وسلم لابي بن كعب لما سأله عن اللقطة فان جاء صاحبها والا استمتع بها اخرجه البخاري او
في الضرورة كقوله وهو عبد الرحمن بن حسان بن ثابت رضي الله عنهما من يفعل
الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان. اراد فالله يشكرها وعن
المبرد انه منع ذلك مطلقا وزعم ان الرواية من يفعل الخير فالرحمن يشكره وبرد
بالحديث المتقدم وبنحو قوله ومن لا يزل ينقاد للغي والصبي سيلفى على طول
السلامة نادما. اراد فسيلفى بالفاء اي يوجد من البغي بمعنى وجد والى الربط
بالفاء اشار الناظم بقوله. واقرن بفا حتما جوابا لو جعل شرطا لان او غيرها
لم ينجعل. وتخلف اذا الفجائية عن الفاء في الربط لانها اشبهت الفاء في كونها
لا يبتدا بها ولا تقع الا بعد ما هو معقب بما بعدها فقامت مقامها اذ كانت الاداة
الجازمة ان لانها ام باب الجوازم الشرطية او كانت الاداة غير الجازمة اذا الشرطية
لانها تشبه ان في كونها ام باب الشرط وهي غير الجوازم والجواب فيها جملة اسمية
موجبة غير طلبية وغير مقرونة بان التوكيدية نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت
ايديهم اذا هم يقنطون فجملة هم يقنطون جواب ان والرابط اذا الفجائية ونحو اذا
دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون جواب اذا الشرطية مرتبط باذا الفجائية وقد

تجمع

تجمع بين الفاء واذا الفجائية توكيدا خلافا لمن منع ذلك قال الله تعالى فاذا هي
شاخصة ابصار الذين كفروا قال الزمخشري اذا هذه هي الفجائية وقد تقع في
المجازات سادة مسد الفاء فاذا جاءت الفاء معها تعاونتا على وصل الجزاء بالشرط
وقيل اذا هي شاخصة او فهي شاخصة كان سديدا انتهى والى خلف اذا
الفجائية للفاء اشار الناظم بقوله. وتخلف الفاء اذا المفاجاة. فصل
واذا انقضت الجملتان جملة الشرط وجملة الجواب ثم جئنا بمضارع مقرون بالفاء
او بالواو فلك جزمه بالعطف على لفظ الجواب ان كان مضارعا مجزوما وعلى محله
ان ماضيا او جملة ورفعه على الاستئناف ونصبه بان مضمرة وجوبا لان مضمون
الجزاء لم يتحقق وقوعه فاشبه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام وقد قيل
قرا عاصم وابن عامر فيغفر لمن يشاء بالرفع على الاستئناف وباقيهم بالجزم
عطفا على لفظ يحاسبكم وقرا ابن عباس وابو حيوة والاعرج في غير السبعة
بالنصب بان مضمرة وجوبا بعد الفاء. وقرئ بهن اي بالرفع والنصب والجزم ايضا
في قوله تعالى من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم فالرفع على الاستئناف وبه قرا
ابو عمرو وعاصم مع الياء وابن عامر مع النون والجزم بالعطف على محل جملة فلا هادي
له وبه قرا الكسائي وحمزة مع الياء والنصب بان مضمرة وجوبا بعد الواو ولم اقف
على من قرا به والى ذلك اشار الناظم بقوله. والفعل من بعد الجزا ان يقترن بالفا
او الواو بتثليث قمن. واذا توسط المضارع المقرون بالفاء او بالواو بين الجملتين
جملة الشرط وجملة الجواب فالوجه الجزم بالعطف على الشرط المجزوم لفظا او محلا
ويجوز النصب بان مضمرة وجوبا بعد الفاء او الواو والى ذلك اشار الناظم بقوله.
وجزم او نصب لفعل اثر فا. او واو ان بالجملتين اكتنفا. وامتنع الرفع اذ لا يصح
الاستئناف قبل الجواب قال سيبويه سألت الخليل عن قولهم ان تاتني فتحدثني احدثك
بالنصب فقال هذا يجوز والجزم الوجه وجاء النصب مع جايه كقوله. ومن يقترب
منا ويخضع نؤوه ولا يخش ظلما ما اقام ولا هضما. الرواية بنصب يخضع ولا يصح
الوزن الا به والهضم بالضاد المعجمة من قولهم هضم اخاه اذا لم ينصفه ويوفه حقه
وقابل الظلم بالهضم مع انه نوع منه اقتباسا من قوله تعالى فلا يخاف ظلما ولا هضما
والنصب في مسألة التوسط امكن منه في مسألة التاخر لان العطف فيها على محل الشرط
ومحل الشرط غير واجب فكان فيها من الاستفهام والامر والنهي ونحوها قاله الشاطبي
ونقل عن الكوفيين انهم اجازوا ثم مجرى الفاء والواو ويقولون ان تاتني ثم تحدثني احدثك
بنصب تحدثني واحتجوا بقراءة بعضهم ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله
ثم يدركه الموت فقد وقع اجره على الله بنصب يدركه وهي قراءة قتادة والجراح وقرئ
بالرفع وهي قراءة طلحة بن سليمان وابراهيم النخعي والجزم قراءة الجماعة وهذه
القراءة لم يثبت البصريون بها حكما لشذوذها فصل يجوز حذف ما علم من شرطه
ان كانت الاداة ان حال كونها مقرونة بلا النافية كقوله وهو الاحوص يخاطب
مطرا وكان مطر ذميم الخلقة وتحته امراة جميلة فطلقها فلست لها بكفء والا يعل
مفرقك الحسام يجزى الشرط لدلالة قوله فطلقها عليه وابقى جوابه اي والا تطلقها

يعل وقد يتخلف واحترز بان وﻻ اقتران بلا وقد يتخلفان فالاول ما حكاه ابن الانباري
في الانصاف عن العرب من يسلم عليك فسلم عليه ومن لا فلا تعبا به اي ومن لا يسلم عليك فلا
تعبا به قال الشاطبي وهذا نص في الجواز والثاني نحو وان امراة خافت يكن بعلها
بجزم الشرط مع انتفا اقتران ان بلا والثالث كقوله. متى تؤخذوا قسرا
بظنة عامر ولم ينج الا في الصفاد يزيد. اي متى تنفعوا تؤخذوا بجزم الشرط مع انتفاء
الامرين والقسر القهر والظنة بكسر المشالة التهمة والصفاد بكسر المهملة ما يوثق
به الاسير من قيد وغيره ويجوز جزما ما علم من جواب شرط قد ماض نحو وان كان كبر عليك
اعراضهم فان استطعت ان تبتغي نفقا الاية وتمامها في الارض او سلما في السماء
فتاتيهم باية فان استطعت شرط حذف جوابه لدلالة الكلام عليه والتقدير فافعل
والشرط الثاني وجوابه جواب الشرط الاول والمعنى ان استطعت منفذا تحت الارض
تنفذ فيه فتطلع لهم باية او سلما تصعد به الى السماء فتنزل منها باية فافعل ويجوز
حذفا الشرط والجزاء معا وابقاء الاداة كقول النمر بن تولب. فان المنية من يخشها. فسوف
تصادفه اينما. اي اينما ذهب تصادفه وقد اجتمع حذف جواب وشرط في قوله صلى الله
عليه وسلم فان جاء صاحبها والا استمتع بها ويجب حذف الجواب ان كان الدال عليه
ما تقدم مما هو جواب في المعنى ولا يصح جعله جوابا صناعة اما لكونه جملة اسمية
مجردة من الفاء نحو انت ظالم ان فعلت اي فانت ظالم واما لكونه جملة منفية بلم مقرونة
بالفاء نحو فوله فلا رفد ان تبغ منها. واما لكونه مضارعا مرفوعا لزوما نحو
اقوم ان قمت والجواب في ذلك كله محذوف وجوبا لدلالة المتقدم عليه
وليس المتقدم الجواب عند جمهور البصريين لان اداة الشرط لها صدر الكلام فلا يتقدم
عليها الجواب ولا تنزام العرب حينئذ كون الفعل الثاني الاداة ماضيا كما يلتزم ذلك
حيث يحذف الجواب ولان المتقدم لا يصلح كونه جوابا اما الجملة الاسمية فلعدم
اقترانها بالفاء واما الفعلية المجزوم فعلها بلم المقرونة بالفاء فلان الجواب
المنفي بلم لا تدخل عليه الفاء واما رفع المضارع فانه ينافي جعله جوابا
وذهب الكوفيون والمبرد وابو زيد الى انه لا حذف والمتقدم هو الجواب
واجابوا عن الاول بان الفاء انما لم تدخل لانها لا تناسب الصدر ولانها خلف عن العمل
ولا عمل مع التقديم وعن الثاني بان الفاء قد تدخل على المنفي بلم اجاز الزمخشري
في فلم تقتلوهم الاية ان يكون التقدير ان افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم وعن
الثالث بان رفع المضارع لضعف الجواب بعمل الشرط وجميع ذلك ضعيف
والذي يدل على ان المتقدم ليس جوابا ان المتكلم اخبر جازما ثم يبدو له التعليق بعد
كالتخصيص بعد التعميم بخلاف من بنى كلامه من اول الامر على الشرط فان الجواب المعنوي
متاخر في كلامه فيكون جوابا في الصناعة والمعنى والى حذف الجواب وبقاء الشرط وعكسه
اشار الناظم بقوله. والشرط يغني عن جواب قد علم. والعكس قد ياتي ان المعنى
فهم. او كان الدال على جواب الشرط ما تاخر من جواب قسم سابق عليه اي على
الشرط نحو لئن اجتمعت الانس والجن الاية وتمامها على ان ياتوا بمثل هذا القرآن
لا ياتون بمثله فجملة لا ياتون جواب قسم سابق على الشرط وهو ان يدل على كونه تقدم

اللام

اللام مبي لين لانها موطئة لقسم قبلها وجواب الشرط محذوف وجوبا استغناء عنه بجواب
القسم كما يجب اغناء جواب الشرط عن جواب قسم تاخر عنه نحو ان تقم والله اقم
بجزم جواب القسم استغناء عنه بجواب الشرط وهو اقم والحاصل انه متى اجتمع
شرط وقسم استغني بجواب المتقدم منهما عن جواب المتاخر لشرفه لاعتنا بالمتقدم والى
ذلك الاشارة بقول الناظم. واحذف لدى اجتماع شرط وقسم. جواب ما اخرت فهو ملتزم.
هذا اذا لم يتقدم عليهما ذو خبر واذا تقدم عليهما ذو خبر جاز جعل الجواب للشرط مع
تاخره وان يجب خلافا لابن مالك في التسهيل والكافية وخالفه في النظم فقال
وان تواليا وقبل ذو خبر. فالشرط رجح مطلقا بلا حذر. نحو زيد والله ان تقم اقم
وجاز جعل الجواب للقسم لتقدمه نحو زيد والله ان تقم لاقومن ولا يجب مراعاة الشرط تقدم
او تاخر كما ذكره ابن عصفور وغيره وجرى عليه الناظم في الخلاصة وانما رجح جعل الجواب
للشرط مع تقدم ذي خبر لان سقوط الشرط يخل بمعنى الجملة التي هو منها بخلاف القسم
فانه مسوق لمجرد التوكيد والمراد بذي خبر ما يطلب خبرا من مبتدا او اسم كان ونحوهما
ولا يجوز جعل الجواب للشرط مع تاخره عن القسم ان لم يتقدمهما ذو خبر فلا يجوز والله
ان قام زيد اقم خلافا له اي لابن مالك في قوله في النظم. وربما رجح بعد قسم. شرط
بلا ذي خبر مقدم. وخلافا للفراء في اجازته ذلك واما استشهادهما بقوله فوله
لئن كان ما حدثته اليوم صادقا اصم في نهار القيظ للشمس باديا. واركب
حمارا بين سرج وفروة واعري من الخاتام صغرى شماليا. فهو عند البصريين ضرورة
او اللام من لئن زائدة لا موطئة للقسم وهذان البيتان قالتهما امراة عقيلية
وحيث حذف الجواب جوازا او وجوبا اشترط في غير الضرورة مضي الشرط
لفظا او معنى كما مثلنا فلا يجوز انت ظالم ان تفعل ولا والله ان تقم لا تقومن
لكون الشرط مضارعا غير منفي بلم عند البصريين والفراء واجازه بقية الكوفيين فيما سوا
واحترز بقوله في غير الضرورة عما جاء في الشعر كقوله. يثبت تلك فوضافت
عليكم بيوتكم. ليعلم ربي ان بيتي واسع. فحذف الجواب مع ان الشرط مضارع
غير منفي بلم واذا دخل شرط على شرط متارة يكون بعطف وتارة يكون بغيره
فان كان بعطف ما طلق ابن مالك ان الجواب لاولهما لسبقه وفصل غيره فقال
ان كان العطف بالواو فالجواب لهما لان الواو للجمع نحو ان تاتني وان تحسن الي احسن
اليك وان كان العطف باو فالجواب لاحدهما لان او لاحد الشيئين نحو ان جاء
زيد او ان جاء عمرو فاكرمه او فاكرمه وان كان العطف بالفاء فالجواب للثاني
والثاني وجوابه جواب الاول وان كان بغير عطف فالجواب لاولهما والشرط الثاني
مقيد للاول كتقييده بحال واقعة موقعه كقوله. ان تستغيثوا بنا ان تذعروا
تجدوا. منا معاقل عز زانها كرم. فجعل جواب ان تستغيثوا وان تذعروا فانها
للمعول مقيد للاول على معنى ان تستغيثوا بنا مذعورين تجدوا واذا دخل الاستفهام
على الشرط فمذهب يونس ان الجواب للاستفهام لتقدمه لا للشرط فيما بناه على مسالة
تقدم القسم على الشرط نحو ان قام زيد تقوم فصل في اوجه لو للو ثلاثة
اوجه وضعها فتكون شنة احدها ان تكون مصدرية فترادف ان المصدرية

للمعنى

في المعنى والنسج إلا أنها لا تنصب وأكثر وقوعها في الماضي والمضارع بعد ود نحو ودوا
لو تدهن أي لا تدهن أو بعد يود نحو يود أحدهم لو يعمر أي التعمير ومن القليل قول
قتيلة مصغر قتلة بالقاف والتاء المثناة فوق بنت النضر بن الحارث الأسدية تعاتب
النبي صلى الله عليه وسلم حين قتل أباها النضر صبرا أي حبسا وبعد أن أسر يوم غزوة
بدر ما كان ضرك لو مننت وربما من الفتى وهو المغيظ المحنق أي ما كان ضرك لو مننت
وسبب قتل النبي صلى الله عليه وسلم أباها أنه كان يقرأ أخبار العجم على العرب
ويقول محمد يأتيكم بأخبار عاد وثمود وأنا آتيكم بأخبار الأكاسرة والقياصرة يريد بذلك
أذى النبي صلى الله عليه وسلم فلما سمع النبي صلى الله عليه وسلم هذا البيت وهو من
جملة أبيات أنشدتها بين يديه قال لو سمعته قبل قتله ما قتلته ولعفوت عنه
ثم قال لا يقتل قرشي بعد هذا صبرا والمغيظ بفتح الميم اسم مفعول من غاظه يغيظه
بالغين والظاء المعجمتين وفي القاموس الغيظ الغضب أو أشده أو سورته أو أوله
والمحنق بضم الميم وفتح النون اسم مفعول من أحنقه بالحاء المهملة إذا أغاظه فهو
توكيد للمغيظ وقول المصريين لا جواب لها ومخرج هذا إلى مصدرية لو الفراء وأبو علي الفارسي
وأبو البقاء والتبريزي وابن مالك وذهب الأكثرون إلى المنع ويدعون أن
لو في نحو يود أحدهم لو يعمر شرطية وأن مفعول يود وجواب لو محذوفان والتقدير
يود أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة لسره ذلك قاله في المغني ولا خفاء بما في ذلك
من التكلف ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم ودوا لو تدهن فيدهنوا بحذف النون بعطف
يدهنوا بالنصب على تدهن لما كان معناه أن تدهن ويشكل عليهم دخولها على أن في
نحو وما عملت من سوء تود لو أن بينها وبينه أمدا بعيدا وجوابه أن لو إنما دخلت
على فعل محذوف مقدر بعد لو تقديره تود لو ثبت أن بينها انتهى وقول المصرية أنها أو ليها
الفعل الماضي بقي على مضيه أو الفعل المضارع تخلص للاستقبال كما أن المصدرية
كذلك الوجه الثاني من أوجه لو أن تكون للتعليق أي لتعليق الجواب على الشرط
في المستقبل مرادفة إن الشرطية إلا أنها لا تجزم على الصحيح كقوله وهو قيس بن
الملوح مجنون ليلى ولو تلتقي أصداؤنا بعد موتنا ومن دون رمسينا من الأرض
سبسب لظل صدى صوتي وإن كنت رمة. لصوت صدى ليلى يهش ويطرب. فلو
تلتقي شرط وظل جوابه ولا أصداء المرجع صريحا بالنص وهو الذي يجيبك بمثل صوتك
في الجبال وغيرها والصدى أيضا ذكر البوم والرمس القبر أو ترابه والأول عن القاموس
والثاني عن الصحاح والسبسب بمهملتين وموحدتين المفازة والرمة بكسر
الراء العظام البالية ويهش بفتح الهاء مضارع من هششت بكسر العين قال في الصحاح هششت
بفلان بالكسر أهش هشاشة إذا ارتحت له انتهى والطرب خفة لسرور والصوت بكسر
اللام متعلق بيهش ومتعلق يطرب محذوف مماثل لمتعلق يهش والتقدير يهش لصوت
صدى ليلى ويطرب له وإذا كانت لو للتعليق في المستقبل وليها فعل ماض بعضا
أو إياها الفعل المستقبل معنى كما أن كذلك نحو وليخش الذين لو تركوا من خلفهم
ذرية ضعافا خافوا عليهم أي إن تركوا وإنما أول الترك بمشارفة الترك لأن
الخطاب للأوصياء وإنما يتوجه إليهم قبل الترك لأنهم بعده أموات قاله في المغني

وانكر

[illegible]

وأنكر ابن الحاج في نقده على المقرب وتبعه ابن الناظم مجيء لو للتعليق في المستقبل
قال ابن الحاج ونحوه ألا تقول لو يقوم زيد فعمرو منطلق كما تقول إن لي معه إن وقال
ابن الناظم وعندي أن لو لا تكون لغير الشرط في الماضي وما تمسكوا به من نحو قوله تعالى
وليخش الذين لو تركوا لا حجة فيه لصحة حمله على المضي انتهى ورد عليه الموضح في المغني
بأبيات ومثال وشاهد فليستظهر منه أو تلاها مضارع تخلص للاستقبال كقوله
لا يلفك الراجوك إلا مظهرا خلق الكرام ولو تكون عديما. كما أن إن الشرطية كذلك
الوجه الثالث أن تكون للتعليق أي لتعليق الجواب على الشرط في الزمن
الماضي وهذا القسم هو أغلب أقسام لو وإليه أشار الناظم بقوله لو حرف
شرط في مضي ويقل إيلاؤها مستقبلا لكن قبل. فهي مع الماضي مفيدة
ثلاثة أمور أحدها الشرطية أعني عقد السببية والمسببية بين الجملتين بعدها
والثاني تقييد الشرطية بالزمن الماضي وبهذا الوجه وما ذكر بعده فارقت إن فإن
إن لعقد السببية والمسببية في المستقبل ولهذا قالوا الشرط بإن سابق على الشرط بلو
وذلك لأن الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضي ألا ترى أنك تقول إن جئتني غدا أكرمتك
فإذا انقضى الغد ولم يجئ قلت لو جئتني أمس أكرمتك وفي لا بعوض أن الأزمنة الثلاثة
خلافا لما قال الفخر الرازي والخويي والزجاج أن المقدم هو المستقبل فإذا وجد صار حالا
فإذا انقضى صار ماضيا انتهى. الثالث الامتناع وقد اختلف النحاة في
إفادتها له وكيفية إفادتها إياه على ثلاثة أقوال أحدها أنها لا تفيده بوجه
وهو قول الشلوبين زعم أنها لا تدل على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب والثاني
أنها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعا ورد في المغني والثالث
أنها تقتضي امتناع شرطها دائما مثبتا كان أو منفيا خلافا للشلوبين ولا
تقتضي امتناع جوابها خلافا للمعربين ثم إن لم يكن لجوابها سبب غير ذلك
الشرط لزم امتناعه أيضا للملازمة له شرعا أو عقلا أو عادة فالأول نحو قوله
تعالى في بلعم بن باعورا ولو شئنا لرفعناه بها فلو هنا للدلالة على أن مشيئة
الله تعالى لرفع هذا المنسلخ منتفية ويلزم من نفيها أن يكون رفع المنسلخ منتفيا
إذ لا سبب للرفع إلا المشيئة وقد انتفت فيكون منتفيا لأن انتفاء السبب يستلزم
انتفاء المسبب ضرورة كما أن ثبوت السبب يستلزم ثبوت المسبب كذلك لما بينهما
من التلازم الشرعي والثاني كقولك لو كانت الشمس طالعة كان النهار
موجودا فطلوع الشمس سبب لوجود النهار وقد انتفى كل ما دلت لو عليه فينتفي
وجود النهار لأن وجود النهار ليس له سبب غير طلوع الشمس وقد انتفى فيكون
منفيا لأن انتفاء السبب المساوي يستلزم انتفاء المسبب لما بينهما من التلازم العقلي
والثالث كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا أي السماوات
والأرض ففسادهما وهو خروجهما عن نظامهما المشاهد مناسب لتعدد الآلهة
للزومه له على وفق العادة عند تعدد الحاكم من التمانع في الشيء وعدم الاتفاق
عليه فينتفي الفساد بانتفاء التعدد المفاد بلو نظرا إلى الأصل فيه وإن كان
القصد من الآية العكس لأنها إنما سيقت لإثبات الوحدانية ونفي التعدد موجب

أن يقال إن معناها انتفاء الثاني لانتفاء الأول لأن انتفاء العصيان لما بينهما من التلازم العادي ولا بأن
كان الجواب لو يتسبب عن شرطها لم يلزم من امتناع شرطها امتناع جوابه ولا ثبوته
ثم تارة يكون ثبوته بالأولى نحو لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا
فإنه لا يلزم من انتفاء طلوع الشمس انتفاء وجود الضوء لاحتمال أن يكون بأمر آخر
مثلا أما ثبات الضوء مع طلوع الشمس أولى ومنه الأثر المروي عن عمر رضي الله
عنه نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه فإنه لا يلزم من انتفاء ولم يخف
انتفاء لم يعص حتى يكون قد خاف وعصى لأن انتفاء العصيان له سببان أحدهما
خوف العقاب وهو وصفة العوام والثاني الإجلال والإعظام وهو وصفة
الخواص والمراد أن صهيبا رضي الله عنه من قسم الخواص وأنه لو قدر خلوه عن الخوف
لم يقع منه معصية فكيف والخوف حاصل له وإنما لم تدل لو على انتفاء الجواب
لما قلنا لأن دلالتها على ذلك إنما هو من باب مفهوم المخالفة وفي هذا الأثر
دل مفهوم الموافقة على عدم المعصية لأنه إذا انتفت المعصية عند عدم الخوف
فعند الخوف أولى وإذا تعارض هذان المفهومان قدم مفهوم الموافقة ومن
نسب هذا الأثر بهذا اللفظ إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقد وهم وإنما الوارد ما
رواه أبو نعيم في الحلية أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في سالم مولى أبي حذيفة
أنه شديد الحب لله تعالى لو كان لا يخاف الله ما عصاه وتارة يكون بالمساوي كقوله
صلى الله عليه وسلم في درة بنت أم سلمة لو لم تكن ربيبتي في حجري ما حلت لي إنها
لابنة أخي من الرضاعة رواه الشيخان فإن حلها عليه الصلاة والسلام منتف
من وجهين كونها ربيبته وكونها ابنة أخيه من الرضاع وهما متساويان في منع
الحل وتارة يكون بالأدون كقولك فيمن عرض عليك نكاحها لو انتفت أخوة
الرضاع لما حلت من النسب فإن حلها منتف من وجهين أخوة الرضاع والنسب لأن
حرمة الرضاع أدون من حرمة النسب وإذا كانت لو للتعليق في الماضي
وليها مضارع أولا بالماضي وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وإن مضارع تلاها
صرفا إلى المضي نحو لو يطيعكم في كثير من الأمر لعنتم أي لو أطاعكم لعنتم ويختص
لو مطلقا شرطية كانت أو مصدرية بالفعل على الأصح والناظم اقتصر على الشرطية
فقال وهي في الاختصاص بالفعل كإن ويجوز أن يليها قليلا اسم مرفوع معمول
لفعل محذوف وجوبا يفسره ما بعده أو اسم منصوب كذلك أو خبر لكان محذوفة أو
اسم هو في الظاهر مبتدأ ما بعده خبره فالأول كقول عمر لأبي عبيدة رضي الله عنهما
لو غيرك قالها يا أبا عبيدة وكقوله وهو المتلمس الضبعي أخلاي لو غير الحمام
أصابكم عتبت ولكن ما على الدهر معتب فغير فاعل بفعل محذوف يفسره أصابكم
والتقدير لو أصابكم غير الحمام وهو بكسر الحاء الموت وعتبت جواب لو ومعتب بفتح
الميم والتاء مصدر ميمي بمعنى العتاب وقولهم في المثل لو ذات سوار لطمتني أخرجه
من قول حاتم الطائي حين لطمته جارية وهو مأسور في بعض أحياء العرب وسبب
اللطمة أن صاحبة المنزل أمرته أن يفصد لها ناقة لتأكل دم فصدها فنحرها فقيل
له في ذلك فقال هكذا فصدي فلطمته الجارية فقال لو ذات سوار لطمتني فذات سوار

فاعل

فاعل بفعل محذوف على شريطة التفسير والتقدير لو لطمتني ذات سوار وذات السوار الحرة
لأن الإماء عند العرب لا يلبسن السوار وجواب لو محذوف تقديره لهان علي ذلك والثاني
نحو لو زيدا رأيته أكرمته والثالث نحو التمس ولو خاتما من حديد أي ولو كان خاتما
من حديد والرابع كقوله لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اعتصاري
فلو تلي لو اسم في الظاهر هو مبتدأ وشرق خبره قيل وهو مذهب الكوفيين واختلف
البصريون في تخريجه فقال الفارسي حلقي فاعل بفعل محذوف وشرق خبر مبتدأ محذوف
والأصل لو شرق حلقي هو شرق فحذف الفعل أولا ثم المبتدأ آخرا وخرجه غيره على
إضمار كان الشانية واسمها ضمير الشأن والجملة ما بعدها الاسمية خبر كان ويجوز أن يلي لو كثيرا
أن المشددة الموصولة وصلتها نحو ولو أنهم صبروا وموضعها عند الجميع رفع ثم
اختلف في رفعه فقال سيبويه وجمهور البصريين مبتدأ ثم قيل لا خبر له لاشتمال
صلتها على المسند والمسند إليه وقيل له خبر محذوف ثم قيل يقدر مقدما على المبتدأ أي
ولو ثابت صبرهم على حد وآية لهم أنا حملنا وقال ابن عصفور يقدر مؤخرا على الأصل أي
صبرهم ثابت وقال الكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشري فاعل ثبت مقدرا
أي ولو ثبت صبرهم والزمخشري أن وما بعدها تعطي معنى الثبوت كما قال الجميع في
أن الواقعة بعد ما الموصولة من كون أن وصلتها في موضع رفع على الفاعلية بثبت
مقدرا في لا أكلمه ما أن في السماء نجما أي ما ثبت أن في السماء نجما ورجح هذا بأن
فيه إبقاء لو على اختصاصها بالفعل ويعد أي الفعل المحذوف بعد لو وغيرها من
أدوات الشرط لا يعمل بعده لأن كان والمعروف خلافه بعد إن فإنه الموقع في شرح
بانت سعاد وإليه أشار الناظم بقوله لكن لو أن بها قد تقترن واختصت أن
من بين سائر ما يؤول بالاسم المرفوع بالوقوع بعد لو كما اختصت غدوة بالنصب بعد لدن
وجواب لو إما ماض معنى نحو لو لم يخف الله لم يعصه أو ماض وضعا وهو أي
الماضي وضعا إما مثبت فالأكثر اقترانه باللام نحو لو نشاء لجعلناه حطاما ومن
تركها نحو لو نشاء جعلناه أجاجا قال عبد اللطيف في باب اللامات هذه اللام
تسمى لام التسويف لأنها تدل على تأخير وقوع الجواب عن الشرط وتراخيه عنه كما أن
إسقاطها يدل على التعجيل أي أن الجواب يقع عقب الشرط بلا مهلة وههنا دخلت
في لو نشاء لجعلناه حطاما وحذفت في لو نشاء جعلناه أجاجا أي لو فيه في المزن
من غير تأخير والسر في تأخير جعله حطاما وتقديم جعله أجاجا تشديد
العقوبة أي إذا استوى الزرع على سوقه وقويت به الأطماع جعلناه حطاما كما قال
الله تعالى حتى إذا أخذت الأرض زخرفها الآية انتهى وإما منفي بما فالعكس على منفي
بما أو جاء بالعكس فالأكثر تجرده من اللام ويقل اقترانه بها فالأول نحو ولو شاء ربك
ما فعلوه والثاني نحو قوله ولو نعطى الخيار لما افترقنا ولكن لا خيار مع
الليالي فدخل اللام على ما النافية ولا تدخل اللام على غيرها وتقدم في باب
أن توجيه ذلك وقيل وقد يجاب لو بجملة اسمية مقرونة باللام نحو ولو أنهم آمنوا واتقوا
لمثوبة من عند الله خير صرح بذلك ابن مالك في شرح التسهيل فقال إن اللام في لمثوبة جواب
لو وإن بين الماضي والاسم تشابها من هذه الجهة قال الزمخشري وإنما جعل جوابها جملة اسمية

لا أنه على إضمار مضمون الجزاء وقيل الجملة مستأنفة صرح به أبو حيان في البحر فقال
اللام في لمثوبة لام الابتداء لا الواقعة في جواب لو وهو أحد احتمالي الزمخشري أو جواب
لقسم مقدر صرح بذلك ابن مالك في بعض نسخ التسهيل فقال وإذا وليها جملة اسمية فهي
جواب قسم وارتضاه في المغني فقال والأولى أن تكون لام لمثوبة لام جواب القسم بدليل
كون الجملة اسمية وأما القول بأنها لام جواب لو وأن الاسمية استعيرت مكان الفعلية
وفيه ضعف انتهى وإن لو في هذين الوجهين الأخيرين وهما الآتيان وجواب القسم
للتمني فلا جواب لها على الآتي الوجه الرابع من أوجه لو أن تكون للتمني
نحو لو تأتيني فتحدثني بالنصب واختلف فيها فقال ابن الضائع وابن هشام هي قسم برأسها
فلا تحتاج إلى جواب وقال بعضهم هي لو الشرطية أشربت معنى التمني الوجه الخامس
أن تكون للعرض نحو لو تنزل عندنا فتصيب خيرا ذكره في التسهيل الوجه السادس أن تكون
للتقليل نحو تصدقوا ولو بظلف محرق ذكره ابن هشام اللخمي وغيره فصل
في أما بفتح الهمزة وتشديد الميم وهي حرف شرط أي متضمن معنى شرط وحرف توكيد
دائما وحرف تفصيل غالبا ويدل على المعنى الأول وهو الشرط لزوم الفاء بعدها غالبا
نحو فأما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم وأما الذين كفروا فيقولون ولو كانت الفاء
للعطف لم تدخل على الخبر إذ لا يعطف الخبر على مبتدئه ولو كانت زائدة لصح الاستغناء
عنه ولما لم يصح الاستغناء عنها وامتنع عطف الخبر على مبتدئه تعين أنها فاء الجزاء وأن أما
للشرط ويدل على المعنى الثالث وهو التفصيل استقراء مواقعها وعطف مثلها عليها
نحو فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر فأما الذين اسودت وجوههم وأما
الذين ابيضت وجوههم فأما من أعطى واتقى وأما من بخل واستغنى الآيات الثلاث وقد يترك
تكرارها استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر أو بكلام يذكر بعدها في موضع ذلك القسم نحو يا أيها
الناس قد جاءكم برهان من ربكم وأنزلنا إليكم نورا مبينا فأما الذين آمنوا بالله واعتصموا
به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل وقسيمه في المعنى وأما الذين كفروا فلهم كذا وكذا
والثاني منه هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات
فأما الذين في قلوبهم زيغ الآية وقسيمه في المعنى قوله تعالى والراسخون في العلم
يقولون الآية فإن الوقف على قوله وهو وقف تام فيقف القارئ بهذه الآية على قوله تعالى
إلا الله ويبتدئ بما بعده والمعنى وأما الراسخون في العلم فيقولون آمنا به وذلك
مبني على أن المراد بالمتشابه ما استأثر الله تعالى بعلمه أي اختص به فلا
يشاركه فيه غيره ولا سبيل للمخلوق إلى معرفته إلا بتوقيف منه سبحانه وتعالى وهذا
التقرير الذي قرره الموضح في هذه الآية هو اختيار الحشوية على جواز الخطاب بالمهمل
وتقرير الدليل منه أنهم قالوا الوقف على قوله تعالى وما يعلم تأويله إلا الله واجب حتى
يكون قوله والراسخون كلاما مستأنفا إذ لو لم يقف عليه بل وقف على قوله والراسخون
في العلم حتى يكون عطفا على قوله إلا الله فإذا ابتدأ بقوله يقولون آمنا به كان
المراد به فلا يخلو إما أن يكون حالا وهو باطل لأنه لا يخلو إما أن يكون حالا عن الله وعن
الراسخين في العلم حتى كأن الله تعالى والراسخين في العلم قالوا آمنا به كل من عند ربنا
وذلك في حق الله تعالى محال أو يكون حالا عن الراسخين في العلم فقط وحينئذ يخص المعطوف

بالحال

بالحال دون المعطوف عليه وهو أيضا غير جائز لأنه مناف للقاعدة المقررة في العربية
أن المعطوف في حكم المعطوف عليه فيثبت أن الوقف على قوله تعالى إلا الله واجب
وإذا كان الوقف عليه واجبا فقد خاطبنا الله بما لا نفهمه وهو المهمل وأجيب
عنه بأنه يجوز تخصيص المعطوف بالحال حيث لا لبس كقوله تعالى ووهبنا له إسحاق
ويعقوب نافلة فإن نافلة حال من المعطوف فقط وهو يعقوب لأن النافلة ولد الولد
وإنما هو يعقوب دون إسحاق قاله العكبري ومن تخلف التفصيل قولك أما زيد فمنطلق
هذا هو المنقول وبحث فيه الموضح في الحواشي فقال والظاهر أن أما زيد فمنطلق لا يقال
إلا إذا وقع تردد في شخصين نسبتا أو أحدهما إلى أمر فهو على هذا التفصيل أي وأما
غيره فهو ليس كذلك انتهى وأما المعنى الثاني وهو التوكيد فقل من ذكره الزمخشري فقال
أما حرف يعطي الكلام فضل توكيد بالمعجمة أي زيادة توكيد تقول زيد ذاهب فإذا قصدت
توكيد ذلك وأنه لا محالة ذاهب وأنه منه عزيمة قلت أما زيد
فذاهب انتهى وزعم أن ذلك التوكيد مستخرج من كلام سيبويه حيث فسر أما بمهما
يكن من شيء قال الزمخشري وهذا التفسير مدل بفائدتين بيان كونه توكيدا وأنه في
معنى الشرط انتهى وقال الطيبي ما معناه وتحريره مهما فرض من الموانع والحوادث فإنه
لا يمنع زيدا من الذهاب فإنه بصدد الذهاب لا محالة انتهى وهي نائبة عن أداة شرط
وجملته وموضعه صالح لهما وهي قائمة مقامهما لتضمنها معنى الشرط وليست أما بمعنى
مهما ومن ثم لأنها حرف ومهما اسم لا يصلح أن يكون بمعنى اسم وفعل فإنه المراد وهذا
المذكور من النيابة تقرير لقولهم بمعنى مهما يكن من شيء كما يوضحه تفسير سيبويه الشارح قال الموضح
في الحواشي وشيء في كلام سيبويه عام يراد به خاص وكان تامة والمعنى مهما
يذكر شيء من موانع مصدر جوابها فجوابها ثابت للمسند إليه مما ظنه إذا انتفت
الموانع وإنما عمم سيبويه العبارة لأنه لا يمكنه ذكر حرف خاص لأنه لم يعمها باعتبار
كلام معين بل فسرها بما يشمل جميع مواردها وتلخص أنها تفيد ثلاثة أمور أحدها
التوكيد إذ معنى قوله أما زيد فمنطلق أنه منطلق لا محالة وهذا لا يعطيه الكلام
بدونها والثاني معنى الشرط إذ المراد مهما فرض مانع من انطلاقه فانطلاقه
واقع ومن هنا كان الانطلاق واقعا لا محالة والثالث معنى التفصيل وهذا
لا يشعر به فيها وهنا لا يكاد يتخلف عنها لا مرجعه تأخير مثلها معطوفة عليها وقد
تخلو من هذا بالكلية نحو أما العلم فعالم وأما علما فأنا ذاهب حكاهما سيبويه
انتهى وكون أما تفرد بها هو قول الجمهور وقال بعضهم إذا قلت أما زيد فمنطلق فإن
الأصل إن أردت معرفة زيد فزيد منطلق حذفت أداة الشرط وفعل الشرط وأنيبت أما
مناب ذلك وعلى القولين لا بد لأما من جملة ولا بد لها من فاء تاليها نحو أما
زيد فمنطلق والأصل أن يقال أما فزيد منطلق فجعل الفاء في صدر الجواب كما هي مع
غير أما من أدوات الشرط ولكن كرهوا هنا الاضطلاع أما بالفاء فزحلقوها لكونها في صورة
معطوف بلا معطوف عليه فصل بين أما والفاء بجزء من الجواب وهو واحد من ستة
أحدها المبتدأ كما مثلنا والثاني الخبر نحو أما في الدار فزيد والثالث
جملة شرط دون جوابه نحو فأما إن كان من المقربين فروح والرابع اسم منصوب

قوله عام يراد به الخاص أي الغالب
لعل المعنى أنه يراد العموم في الكون
تعليق الانطلاق حينئذ تعليقا على نفي
مانع الانطلاق مطلقا

بعضًا او كلًا نحو واما السايل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث والخامس اسم منصوب
بفعل ما بعد الفاء نحو اما زيدا فاضربه والسادس ظرف نحو اما اليوم فاضرب زيدا
والى ذلك اشار الناظم بقوله . اما كمهما ويك من شيء وفا لتلو تلوها وجوبا الفا
الا اذا حذفت الفا على قول اذا طرح اي حذف استغنا عنه اي عن القول بالمقول
فيجب حذفها معه لا لاستغنا عنها بالمقول كقوله فاما الذين اسودت وجوههم
اكفرتم بعد ايمانكم والتقدير فيقال لهم اكفرتم والقول ومقوله جواب اما اي فيقال لهم
اكفرتم والحذف الفا في غير ذلك لا يجوز الا في ضرورة كقوله . فاما القتال لا قتال
لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب . والاصل فلا قتال فحذف الفا ضرورة قال ابو العرج
هذا البيت مما هجي به قوم بنو اسد بن ابي العيص بن امية ابن عبد شمس وعراض
بالعين المهملة والضاد المعجمة الشق الناحية لا جمع عرضة بمهملتين وهي الناحية
والمواكب جمع موكب وهو القوم الركوب على الابل او في ندور نحو قوله صلى الله
عليه وسلم اما بعد ما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله الحديث
خرجه البخاري والاصل فما بال وما استفهامية مبتدا وبال بمعنى شان خبرها والى حذف
الفاء اشار الناظم بقوله . وحذف ذي الفا قل في نثر اذا لم يك قول معها قد
نبذا . فصل في ذكر وجهي لولا ولوما على ما في الناظم للولا ولوما
وجهان احدهما ان يدلا على امتناع جوابهما لوجود تاليهما فيختصان بالجمل الاسمية
واليه اشار الناظم بقوله لولا ولوما يلزمان الابتدا . اذا امتناعا بوجود عقدا .
نحو لولا انتم لكنا مومنين وقوله . لوما الاصاخة للوشاة لكان لي من بعد
سخطك في رضاك رجاء . وبهذا رد على من نفى حيث زعم ان لوما لا تاتي الا للتحضيض
وكون المرفوع بعد لولا مبتدا هو الصحيح وهو قول سيبويه وقيل مرفوع بلولا
اصالة وهو قول الفرا وقيل مرفوع بها نيابة وهو قول حكاه ابو العز عن بعضهم
وقيل مرفوع بفعل محذوف وهو قول الكسائي وعلى القول الصحيح فقال الجمهور
يجب في الخبر ان يكون كونا مطلقا محذوفا وذهب بعضهم الى انه
يجوز ان يكون كونا مطلقا كالوجود والحصول فيجب حذفه ويجوز ان يكون كونا
مقيدا كالقيام والقعود فيجب ذكره ان لم يعلم نيله ولولا زيد حضر به وذكره والغير
في هذه لا بد يحتمل ان يكون كونا مطلقا والتقدير لولا انتم موجودون ويحتمل ان
يكون كونا مقيدا والتقدير لولا انتم صددتمونا عن الهدى بعد اذ جاءكم بدليل المعنى
صددناكم عن الهدى بعد اذ جاءكم ولم اقف على الخلاف في المرفوع بعد لوما ولم يبعد
مجيئه والوجه الثاني ان يدلا على التحضيض بمهملة ومعجمتين واليه اشار الناظم
بقوله . وبهما التحضيض مز يختصان بالجمل الفعلية لان التحضيض طلب بحث
وازعاج ومضمون الجملة الفعلية حادث متجدد فيتعلق الطلب به بخلاف الاسمية
فانها للثبوت وعدم الحدوث نحو لولا انزل علينا الملائكة ونحو لوما تاتينا بالملائكة
ويساويهما في ذلك الجملة التحضيض والاختصاص بالافعال هلا والا والا بفتح اولهما
وتشديد اللام فيهما والا بتخفيف في الثالث نحو هلا ضربت زيدا والا اهنته والا تشتمه
بيتاه والى ذلك اشار الناظم بقوله . وهلا الا الا وليتها الفعلا . واما

ونظيرها في لولا الخلاف في المرفوع بعد لوما كونا مطلقا ويجوز ان يكون كونا مطلقا ومقيدا

فوله

قوله . وهلا نفس ليلى شفيعها . فتقديره فهلا كان هو اي الشان وقد يليها اي حروف التحضيض
اسم معلق بفعل على جهة كون الاسم معمولا للفعل وذلك الفعل اما مضمر نحو قوله صلى
الله عليه وسلم لجابر حين اخبره بانه تزوج ثيبا فهلا بكرا تلاعبها وتلاعبك فبكرا
متعلق بفعل محذوف اي فهلا تزوجت بكرا او مظهر مؤخر عن حرف التحضيض نحو
قوله تعالى ولولا اذ سمعتموه قلتم فلولا بمعنى هلا وفي المغني انها هنا للتوبيخ
واذ متعلقة بقلتم وقلتم معمول مؤخر من تقديم وسمعتموه مجرور باضافة اذ اليه
اي فهلا قلتم اذ سمعتموه والى هذا اشار الناظم بقوله . وقد يليها اسم بفعل
مضمر علق او بظاهر مؤخر . هذا باب الاخبار بالذي وفروعه
التي واللذين واللتين والذين واللاتي وبالالف واللام وكثير اما يعبرون بالاخبار بقصد
الاختصاص او تقوية الحكم او تشويق السامع او اجابة الممتحن او قوة ملكة في النحو
في الكلام وترك ذلك بعضهم في الصدر الاول باب السبك اي سبك النحو
وهي تسمية غريبة وقد بالغ فيه النحويون ووضعوه على ابواب النحو كباب الفاعل
والمبتدا والخبر ونواسخهما وجميع المفعولات والتوابع والاعمال وغيره لكنه يحصل للطالب
بالامتحان فيه ملكة يقوى بها على التصرف وهو باب واسع وضعه النحويون
للتدريب في الاحكام النحوية كما وضع التصريفيون مسائل التمرين لانه
وهي كيف تبني من كذا مثل كذا في القواعد التصريفية والكلام فيه في فصلين
احدهما في بيان حقيقته وثانيهما في بيان شروط ما يخبر عنه فالفصل الاول في بيان
حقيقته وهي ان يدخل الموصول على اول الكلام الذي فيه الاسم المخبر عنه واقعا على
معناه ثم تعوض عن ذلك الاسم ضميرا مكانه على حسبه في الاعراب والافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث ويكون ذلك الضمير عايدا على ذلك الموصول ويكون
الموصول ايضا مطابقا للضمير فيما تقدم ثم يخص ذلك الاسم الذي اردت الاخبار عنه
خبرا عن الموصول وباقي الجملة صلة الموصول وبيان ذلك انك اذا قيل لك كيف تخبر
عن زيد المبتدا من قولنا زيد منطلق بالذي متعلق بتخبر فاعمل في ذلك الكلام الذي
فيه زيد واعمل فيه اربعة اعمال احدها ان تبتدئه بموصول يكون في موضع
رفع بالابتدا مطابق لزيد في افراده وتذكيره وذلك الموصول المطابق
لزيد فيما ذكر هو الذي الواقع في الابتدا العمل الثاني ان تاخر زيدا الى اخر التركيب
لانك تريد ان تجعله خبرا عن الموصول العمل الثالث ان ترفعه اي زيدا على انه
خبر الذي العمل الرابع ان تجعل في مكانه اي مكان زيد الذي نقلته عنه ضميرا
مطابقا له في معناه ومن اعرابه فتقول الذي هو منطلق زيد فالموصول وهو
الذي مبتدا اول من حيث كونه موصولا لا يحتاج الى صلة وعايد ومن حيث كونه مبتدا يحتاج
الى خبر وجملة هو منطلق مبتدا وخبر على الترتيب والجملة من المبتدا والخبر صلة
الذي هو الاول وهو زيد كمال الكلام والى ذلك اشار الناظم بقوله . ما قيل
اخبر عنه بالذي خبر عن الذي مبتدا قبل استقر وما سواهما فوسطه صلة . عايدها
خلف معطي التكملة . وقد تبين بما شرحناه ان زيدا في المثال المذكور مخبر به لا عنه
وان الذي بالعكس اي مخبر عنه لا به وذلك خلاف ظاهر السوال وهو قولهم كيف

تخبر عن زيد من قولنا زيد منطلق بالذي فظاهر هذا السؤال ان زيدا المخبر عنه وان الذي
مخبر به موجب تاويل كلامهم على اوجه احدها لابن عصفور انهم ارادوا بقولهم
الاخبار بالذي ان تخبر عن المسمى ويكون الاسم المخبر عنه في وقت الاخبار الذي معبر عن
المسمى بالذي فاذا قيل اخبر عن زيد بالذي كان على معنى اخبر عن مسمى زيد في حال
تعبيرك عنه بالذي وثانيها لابن الضايع بجملة مبهمة لا فرق ان يكون الكلام
محمولا على المعنى وعند له ان زيدا هو المخبر عنه في الحقيقة وان كان في اللفظ خبرا
فعبر عنه بانه مخبر عنه نظرا الى الحقيقة وثالثها انه على القلب وان عن
بمعنى الباء ورابعها انه لما كان الخبر هو المبتدا في المعنى صح ان يطلق عليه انه
مخبر عنه و اذا كان المخبر عنه مثنى او مجموعا على حده او مونثا جيء بالموصول
على وفقه لوجوب مطابقة الخبر للمبتدا والى ذلك اشار الناظم بقوله . وباللذين
والذين والتي اخبر مراعيا وفاق المثبت . نحو قولهم نحو بلغت من اخويك الى العمرين
بكسر الراء رسالة اذا اخبرت عن التاء من بلغت قلت الذي بلغ من اخويك
الى العمرين رسالة انا فالذي مبتدا وانا خبره وما بينهما صلة وعايدها ضمير مستتر في
بلغ لانه امكن اتصاله فلا يعدل الى انفصاله فان اخبرت عن اخويك بالتثنية قلت
اللذان بلغت منهما الى العمرين رسالة اخواك فاللذان مبتدا واخواك الخبر وما بينهما
صلة وعايدها ضمير التثنية المجرور بمن او اخبرت عن العمرين بالجمع قلت الذين بلغت
من اخويك اليهم رسالة العمرون فالذين مبتدا والعمرون خبره وما بينهما صلة وعايدها
ضمير الجمع المجرور بالى او اخبرت عن الرسالة قلت التي بلغتها من اخويك الى العمرين
رسالة بالرفع فالتي مبتدا ورسالة خبره وما بينهما صلة وعايدها الهاء من بلغتها
وكان حق ضمير الرسالة ان يكون مكانه منفصلا فيكون التي بلغت من اخويك
الى العمرين اياها رسالة لكن حيث امكن الاتصال لا يعدل الى الانفصال فتقدم الضمير
ونصبه بالفعل لانه اذا امكن الوصل لم يعدل عنه الى الفصل الا في الضرورة
وحينئذ في جزائه فرمته ووصلته يجوز لك حذفه واثباته لانه عايد متصل
منصوب بالفعل و تقدم في باب الموصول ان العايد اذا كان منصوبا متصلا بالفعل جاز
حذفه نحو وما عملته ايديهم و شرط الضمير العايد الى الموصول في هذا الباب ان يكون
ضمير غيبة ولو كان خلفا عن حاضر و اجاز ابو ذر الخشني المطابقة في الخطاب
فتقول في الاخبار عن تاء المخاطب الذي ضربت انت ويلزمه اجازة ذلك في التكلم
نحو الذي قمت انا اذ لا فرق و رد بانه يلزم ان تكون هاء في الخبر حاصلة في المبتدا
وذلك خطأ و الخبر في هذا الباب واجب التاخير عند الجمهور و نقل ابن العلج عن
المبرد انه يجوز تقديم خبر اعني الذي او مبتدا الفصل الثاني في شروط
ما يخبر عنه فيجب استحضارها عند ارادة الاخبار اعلم ان الاخبار ان كان بالذي
او احد فروعه من التثنية والجمع اشترط للمخبر عنه سبعة شروط
احدها ان يكون قابلا للتاخير لما مر من انه يجب تاخيره فلا يخبر عن ايهم في الاستفهام
من قولك ايهم في الدار لانك تقول حينئذ الذي هو في الدار ايهم فتزيل الاستفهام
عن صدريته واجاز ذلك ابن عصفور بشرط تقديمه نحو ايهم الذي هو في الدار فايهم خبر

مقدم

مقدم والذي مبتدا مؤخر وقال ابن الضايع بل ايهم مبتدا والذي خبره ولا فرق بين قول
ابن عصفور وان كان لا مع عند الجمهور المنع مطلقا وكذا القول في جميع اسماء الاستفهام
واسماء الشرط وكم الخبرية وما التعجبية وضمير الشان على القول بانه لا يتصدر الكلام
لا يخبر عن شيء منها لما ذكرنا من ان الذي له الصدر في الكلام عن صدريته وبيان ذلك
انك تقول في الاخبار عن اسم الشرط من قولنا ايهم يكرمني اكرمه الذي هو يكرمني
اكرمه ايهم وعن كم الخبرية من قولنا كم عبد ملكت الذي اياه عبد ملكت كم وعن
ما التعجبية من قولنا ما احسن زيدا الذي هو احسن زيدا ما وعن ضمير الشان من
قولنا هو زيد قائم الذي هو زيد قائم هو فهو مبتدا بل ما له صدر الكلام عن صدريته
وثم مانع اخر وهو ان الضمير الحال محل المخبر عنه لا يتضمن معناه ولا يعمل عمله
اما في مسئلة الاستفهام فلان الضمير لا يستفهم به واما في مسئلة الشرط فلان
الضمير لا يجزم واما في مسئلة كم فلان الضمير لا يضاف واما في مسئلة ما التعجبية
فلان الضمير لا يخبر عنه بفعل التعجب واما في مسئلة ضمير الشان فلان ضمير
الشان لا يتقدم على الجملة الواقعة صلة الموصول وفي التسهيل الثاني ان
يقبل الاسم او خلفه التاخير وذلك لان الضماير المتصلة كالتاء من
قمت يخبر عنها مع انها لا تتاخر ولكن تتاخر خلفها وهو الضمير المنفصل تقول
اذا اخبرت عن التاء من قمت الذي قام انا فعلى هذا يصير المتصل منفصلا لكونه
خبرا ويصير المتكلم غايبا لعوده على الذي فلذلك عزاه للتسهيل الشرط
الثاني ان يكون المخبر عنه قابلا للتعريف فلا يخبر عن الحال والتمييز لما هو ملازم
للتنكير لانك لو قلت في جا زيد ضاحكا وفي ملكت تسعين نعجة الذي جاء
زيد اياه ضاحك والتي ملكت تسعين اياها نعجة لكنت نصبت الضمير في
الاول على الحال وفي الثاني على التمييز وذلك ممتنع لان الحال والتمييز كل منهما
واجب التنكير وكذا القول في نحوه وهذا الشرط وهو قبول التعريف المذكور في
النظم في قوله . قبول تاخير وتعريف لما . اخبر عنه هاهنا قد حتما . لم يذكره
الناظم في التسهيل بهذا اللفظ وذكره بلفظ غيره فقال منفيا عنه بحكم قال
ثم اخذه ابو حيان ومن تبعه المرادي وابن عقيل وناظر الجيش والسمين واللفظ
له قوله منفيا عنه بحكم اي عن ذلك الاسم الذي تريد ان تخبر عنه ويحترز
بذلك من الاسماء التي لا يجوز اضمارها كالحال والتمييز والاسماء العاملة عمل الفعل
نحو اسم الفاعل واسم المفعول وامثلة المبالغة والمصادر والصفات المشبهة واسماء
الافعال انتهى الشرط الثالث ان يكون المخبر عنه قابلا للاستغناء عنه
بالاجنبي فيصح وضعه موضعه قبل الاخبار كزيد من ضربت زيدا فانه
يصح وقوع عمرو مثلا موقعه في تركيب اخر فتقول ضربت عمرا بخلاف الهاء في
زيد ضربته فلا يصح وقوع اجنبي موقعها لفوات العايد الى المبتدا فلا يخبر
عن الهاء من نحو زيد ضربته لانها لا يستغنى عنها بالاجنبي كعمرو وذلك لما ذكرنا
وانما امتنع الاخبار عما هو كذلك لانك لو اخبرت عنه لقلت الذي زيد ضربته
هو فالضمير المنفصل وهو هو المتاخر في اخر التركيب هو الذي كان متصلا بالفعل

قوله فلان ضمير الشان ان
يرفعا لان ضمير الشان الذي يحصل
معناه يفسره جملة الصلة لانه
تقدم على الصلة

قبل الإخبار والضمير المتصل لأن وهو الهاء خلف عنه لأن الضمير الذي كان متصلا
بالفعل فصلته وأخرته ثم لكن هنا الضمير المنصوب المنفصل وهو الهاء من ضربته لا ف
فرقته وأنطا للخبر فالمبتدأ الذي هو زيد يعني الموصول وهو الذي بلا عائد وإن فرقته
عائدا على الموصول يعني الخبر بلا رابط ولا سبيل إلى كونه عائدا عليهما إذ عوده على
معه على شيء محال هذا من جهة الصناعة وأما من جهة المعنى فقال الفارسي لا فائدة
في هذا الإخبار لأن الخبر حينئذ لا زيادة فيه على المبتدأ فهو كقولهم الذاهب جاريته
صاحبها انتهى **الشرط** الرابع أن يكون المخبر عنه قابلا للاستغناء عنه
بالضمير فلا يخبر عن المجرور بحتى أو مذ أو منذ لأنهن لا يجررن إلا الظاهر والإخبار
يستدعي إقامة ضمير مقام المخبر عنه كما تقدم أو الإيجاب فلا يخبر عن رأسها
من قولك أكلت السمكة حتى رأسها بالجر فلا تقل الذي أكلت السمكة حتاه رأسها
ولا عن يومين من قولنا ما رأيته مذ أو منذ يومين فلا تقول اللذان ما رأيته مذهما
أو منذهما لأن حتى ومذ ومنذ لا يجررن ضميرا وإلى هذا الشرط أشار الناظم
بقوله. كذا الغنى عنه بأجنبي أو بمضمر شرط وكذلك لا يجوز الإخبار عن
مضاف دون مضاف إليه ولا عن مصدر عامل دون معموله ولا عن موصوف دون
صفته ولا عن صفة دون موصوفها وعلى هذا إذا قيل بلغ أبا زيد ضرب من عمرو
الكريم جاز الإخبار عن زيد خاصة وامتنع الإخبار عن الباقي لأن الضمير لا يخلفها
زيدا ولا الخلف عنه تقول في الإخبار عن زيد الذي بلغ أباه ضرب من عمرو الكريم زيد
ولا تقول في الإخبار عن الأب الذي بلغ إياه زيد ضرب من عمرو الكريم أب ولا
عن ضرب الذي بلغ أبا زيد هو من عمرو الكريم ضرب ولا عن عمرو الذي بلغ أبا زيد ضرب
منه الكريم عمرو ولا عن الكريم الذي بلغ أبا زيد ضرب من عمرو هو الكريم أما الأب
فلأن الضمير الحال محله لا يضاف وأما الضرب فلأن الضمير الحال محله لا يتعلق به
جار ومجرور ولا غيره من المعمولات عند البصريين **وذهب**
الكوفيون إلى أن ضمير المصدر يعمل عمل المصدر وأما عمرو والكريم فلأن الضمير الحال محل
عمرو لا يوصف والضمير الحال محل الكريم لا يوصف به نعم إن أخبرت عن المضاف
والمضاف إليه معا وهما أبا زيد أو عن العامل ومعموله معا وهما ضرب من عمرو أو عن
الموصوف وصفته معا وهما عمرو الكريم ما أخرت ذلك المخبر عنه برمته وجعلت
مكانه ضميرا مطابقا له في معناه وإعرابه جاز ذلك فتقول في الإخبار عن
المتضايفين وهما أبا زيد الذي بلغ ضرب من عمرو الكريم أبو زيد وكذا الباقي
فتقول في الإخبار عن العامل ومعموله الذي بلغ أبا زيد ضرب من عمرو الكريم ففي بلغ
ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية وهو خلف عن ضرب وكان القياس أن يوضع
في محله لكن ضرورة الاتصال الحاكمة التي تقدمت واتصاله بعامله ما استتر فيه
وتقول في الإخبار عن الموصوف وصفته معا وهما عمرو الكريم الذي بلغ أبا زيد
ضرب منه عمرو الكريم **الشرط** الخامس جواز وروده في الإثبات فلا يخبر
عن أحد من نحو ما جاءني أحد لأنك لو قلت الذي ما جاءني أحد لزم وقوع أحد في
الإيجاب فإنه خبر الذي وفاعل جاءني ضمير مستتر فيه وهو ضمير أحد ونص في التسهيل

نحو [illegible] زيدا إياه
لأنه إذا أمكن الاتصال لا يجوز الانفصال

في باب

في باب العدد على أن نفي ضمير أحد مسوغ لوقوع أحد في الإيجاب **كقوله**.
إذا أحد لم يعنه شأن طارق. **فإن قلت** الضمير في جاءني يعود على
الموصول لا على أحد **قلت** أحد خبر الموصول والخبر في هذا الباب نفس
المبتدأ **الشرط** السادس كونه في جملة خبرية فلا يخبر عن الاسم المعمول لفعل
طلب كالأمر في مثل اضرب زيدا فلا تقول في الإخبار عن زيد الذي اضربه زيد لأن
الطلب لا يقع صلة للموصول كما تقرر في بابه **الشرط** السابع أن لا يكون المخبر
عنه في إحدى جملتين مستقلتين ليس في الأخرى منهما ضميره ولا بين الجملتين عطف
بالفاء وذلك نحو زيد من قولك قام زيد وقعد عمرو فلا يقال الذي قام وقعد عمرو
زيد لأن جملة قعد عمرو ليس فيها ضمير يعود على الموصول ولا هي معطوفة بالفاء فكانت
يصلح أن تكون معطوفة على جملة الصلة بخلاف ما إذا كان في إحدى جملتين
غير مستقلتين كالشرط والجزاء نحو إن قام زيد قعد عمرو فيجوز الإخبار عن زيد فتقول
الذي إن قام قعد عمرو زيد لأن الشرط والجزاء كالجملة الواحدة وبخلاف ما إذا كان
في إحدى جملتين مستقلتين وتضمنت الثانية ضميره أو كانت معطوفة بالفاء فإنه
يجوز الإخبار لحصول الربط بين الجملتين بالضمير أو بالفاء **قال** والأول كالمتنازع فيه
من نحو ضربني وضربت زيدا ونحو أكرمني وأكرمته عمرو تقول في الإخبار عن زيد الذي
ضربني وضربته زيد وعن عمرو الذي أكرمني وأكرمته عمرو **والثاني** كالآخر المرفوع
من نحو يطير الذباب فيغضب زيد تقول في الإخبار عن الذباب الذي يطير فيغضب
زيد الذباب وفي الإخبار عن زيد الذي يطير الذباب فيغضب زيد فيكتفي بضمير
واحد في الجملتين الموصول بهما لأن ما في الفاء من معنى السببية ربطهما فكانت كالشرط
والجزاء فجاز لذلك جواز قولك الذي إن يطير فيغضب زيد الذباب وإن كان الإخبار
بالألف واللام اشترط عشرة شروط هذه السبعة وثلاثة أخر وهي أن يكون
المخبر عنه من جملة فعلية وأن يكون فعلها متصرفا ليصاغ منه الوصف المذكور
وأن يكون الفعل مقدما غير مسبوق بشيء وفي بعض النسخ مثبتا فلا يخبر بأل
عن زيد من قولك زيد أخوك لأنه في جملة اسمية لا يصاغ منها صلة لأل ولا من
قولك عسى زيد أن يقوم ولا من قولك ما زال زيد عالما لأن الفعل
غير متصرف بل النفي متقدم عليه ولا يفصل بينه وبين صلتها بنفي ولا غيره وإلى
ذلك أشار الناظم **بقوله**. وأخبروا هنا بأل عن بعض ما يكون فيه الفعل قد
تقدما. إن صح صوغ صلة منه لأل فتخبر عن المفعول النائب عن الفاعل من نحو
ضرب زيد فتقول المضروب زيد وتخبر عن كل من الفاعل والمفعول في نحو قولك وقى
الله البطل فتقول إذا أخبرت عن الفاعل الواقي البطل الله وتقول إذا أخبرت
عن المفعول الواقيه الله البطل برفع الأول على الفاعلية والثاني على الخبرية ولا يجوز
لك أن تجره بالإضافة من الواقيه خلافا للشارح لأن عائد الألف واللام لا يحذف إلا في
الضرورة كقوله. ما المستفز الهوى محمود عاقبة ولو أتيح له صفو بلا كدر.
أي المستفزه. **فصل** وإذا رفعت صلة أل اسما ظاهرا كالمثال المتقدم فلا إشكال
فيه وإذا رفعت ضميرا فلا يخلو إما أن يكون راجعا إلى نفس أل وإما أن يكون راجعا إلى

غير لها فان كان راجعا الى ال استتر ذلك الضمير في الصلة وجوبا ولم يبرز
لكون الصفة جارية على من هي له تقول في الاخبار عن التاء من بلغت من اخوي الى
العمرين رسالة في المثال المتقدم المبلغ من اخويك الى العمرين رسالة انا ففي المبلغ
ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية ولم يبرز لانه في المعنى لال لانه اي الضمير المستتر
خلف عن ضمير المتكلم الموخر المجعول خبرا وال للمتكلم لان خبرها انا وهو ضمير المتكلم
والمبتدا في هذا الباب نفس الخبر والصفة نفس موصوفها فيكون الضمير المستتر في
المبلغ يرجع الى ال فلذلك وجب استتاره وان رفعت صلة ال ضميرا راجعا لغير ال وجب
بروزه وانفصاله من الصلة لما تقرر ان الصفة اذا جرت على غير من هي له امتنع ان ترفع
ضميرا مستترا والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يكن ما رفعت صلة ال ضمير غيرها
ابين وانفصل كما اذا اخبرت عن شيء من بقية اسماء المثال المتقدم تقول في الاخبار
عن الاخوين المبلغ انا منهما الى العمرين رسالة اخواك وتقول في الاخبار عن العمرين
المبلغ انا من اخويك اليهم رسالة العمرون وتقول في الاخبار عن الرسالة المبلغها
انا من اخويك الى العمرين رسالة بالرفع فانا فيهن فاعل المبلغ وهو ضمير منفصل لانه
لغير ال وذلك لان التبليغ فعل المتكلم لانه فعل مسند الى المتكلم في بلغت وال فيهن
لغير المتكلم لانه نفس الخبر الذي اخرته وهو الاخوان في الاول والعمرون في الثاني
والرسالة في الثالث ولا فرق في ذلك بين المتنازع فيه وغيره تقول في الاخبار بال
عن المتنازع فيه من نحو ضربني وضربت زيدا الضاربه انا والضاربي زيد وانما ابرزنا فاعل
الاول لان ال الاولى كال الثانية في انها نفس الخبر الذي هو زيد والضرب للاول ليس
لزيد وتقول في الاخبار بال عن غير المتنازع فيه على راي الاخفش فانه يغير الترتيب
بان يقدم المتنازع فيه ويجعله معمولا للاول بعد ما كان معمولا للثاني اذا اخبرت عن التاء
من ضربت في المثال المذكور الضارب زيدا والضاربه هو انا فقدمت زيدا وجعلته معمولا لاول
المتنازعين لانه كان يطلبه منصوبا واضمرت في الوصف الاول ضميرا غائبا عائدا على ال ?
عوضا عن التاء المخبر عنها فيصح له ان يعود على الموصول ما يستتر في الوصف لجريانه على من
هو له لان المعنى انا لان الذي فعل الضرب هو انا في المعنى ثم جئت بموصول ثان لان ال
لا تفصل من صلتها فلا يصح ان تعطف وصفا على وصف هو صلة لال واتيت مكان يا المتكلم
بها الغيبة تعود الى ال ووصلت ضمير الفاعل وهو هو لان الصفة جرت على غير صاحبها
لان ال نفس انا والذي فعل الضرب ثانيا انما هو زيد كما ان فعل فاعل الضرب في الجملة
الاولى هو المتكلم وهذا اولى مما ذهب اليه المازني من مراعاة الترتيب الاصلي فان
يوتى بكل من الموصولين بخبر يخصه غير خبر الاخر لفظا ومعنى فعلى هذا تقول في الاخبار
عن تاء المتكلم الفوقانية في المثال المذكور الضاربه انا هو والضاربه زيد انا ووجهه
انا اخبرنا اولا عن الفاعل وهو التاء الفوقانية فجعلنا واخرنا وادخلنا ال الاولى
على المضروب كما ادخلنا ال الثانية على الضارب ثم وصلنا صلته بضمير المفعول العائد على
ال الذي ابرزنا ضمير الفاعل لجريان الصفة على غير من هي له ثم جئنا بضمير المفعول خبرا عن
الموصول الاول ثم جئنا بها الغائب مكان يا المتكلم يعود على ال وذكرنا فاعل الوصف
بعده وهو زيد ثم جئنا بالخبر عنه وهو انا ثم يقال الخ فالموافقة للمازني وشرح

كلامه

كلامه بما تقدم عليه مواخذة من ثلاثة اوجه احدها انه يسال عن
الاخبار عن الفاعل فاخبرت عن المفعول في الجملة الاولى وعن الفاعل في الجملة الثانية
والوجه الثاني انه اخرت المخبر عنه من الجملة الاولى التي كان فيها
الى الجملة الاخرى بعد ها والوجه الثالث ان قوله هو في الجملة
الاولى لا يعلم له وجه الا بتقديم الجملة الثانية والغرض انها متاخرة واختار
الموضح في الحواشي ان يقال الضاربه انا والضاربه زيد انا فاتي للوصف الاول
بمعمول يعود على زيد وهو الهاء وبفصل الفاعل وهو انا ويجعله خبرا ويجعل مكان التاء
التي وصلتها ضمير اضيفها في المعنى والاعراب لكن يجعله غائبا ليعود على الموصول
ويجعله مستترا لان الهي نفس الخبر الذي هو انا والضرب فعل المتكلم لجريان الصفة
على صاحبه وياتي للوصف الثاني بالهاء مكان يا المتكلم وهي المفعول والفاعل
وزيد الفاعل وانا الخبر انتهى هذا باب العدد بمعنى المعدود وهو
ما ساوى نصف مجموع حاشيتيه القريبتين او البعيدتين على السوا كالاثنين فان
حاشيته السفلى الواحد والعليا الثلاثة ومجموع ذلك اربعة ونصف الاربعة اثنان
وهو المطلوب ومن ثم قيل الواحد ليس بعدد لانه لا حاشية له سفلى حتى تضم مع
العليا والمراد به هنا الالفاظ الدالة على المعدود كما يقال الجمع للفظ الدال على الجماعة
اعلم ان الواحد والاثنين خالفا الثلاثة والعشرة وما بينهما في حكمين احدهما
انهما يذكران مع المذكر فتقول واحد واثنان ويؤنثان مع المونث فتقول واحدة
واثنتان على لغة الحجاز وثنتان على لغة بني تميم ويشاركهما في ذلك ما وازن فاعلا
مطلقا والعشرة اذا ركبت فتقول الجزء الثالث والثالث عشر والمقامة الثانية
والثالثة عشرة والثلاثة واخواتها تجري على عكس ذلك فتؤنث مع المذكر وتذكر
مع المونث فتقول ثلاثة رجال وثلاث اماء قال الله تعالى سخرها عليهم
سبع ليال وثمانية ايام قال ابن مالك وانما حذفت التاء من عدد المونث واثبتت
في عدد المذكر في هذا النوع لان الثلاثة واخواتها اسماء جماعات كزمرة وامة وفرقة
فالاصل ان تكون بالتاء لتوافق نظائرها فاستصحب الاصل مع المذكر لتقدمه رتبة
وحذفت مع المونث فرقا لتاخر رتبته انتهى والحكم الثاني من حكمي واحد
واثنين انهما لا يجمع بينهما وبين المعدود لا تقول واحد رجل ولا اثنا رجلين
لان قولك رجل يفيد الجنسية والوحدة وقولك رجلان يفيد الجنسية وشفع
الواحد فلا حاجة الى الجمع بينهما فاما قوله ثنتا حنظل فقليل واما
البواقي وهي الثلاثة والعشرة وما بينهما فلها ثلاثة احوال الاول ان يقصد بها
العدد المطلق والثاني ان يقصد بها معدود ولا يذكر والثالث
ان يقصد بها معدود ويذكر فاما اذا قصد بها العدد المطلق فانها كلها بالتاء
نحو ثلاثة نصف ستة ولا تنصرف لانها اعلام مونثة خلافا لبعضهم واما اذا اريد
بها معدود ولم يذكر في اللفظ فالفصيح ان تكون بالتاء للمذكر وتحذف للمونث كما لو
ذكر المعدود فتقول صمت خمسة تريد اياما وسهرت خمسا تريد ليالي ويجوز ان لا
تحذف التاء في المذكر كالحديث ثم اتبعه بست من شوال واما اذا قصد بها معدود وذكر

ولا تستعمل العدة والجنس الا من العدة والمعدود جميعا وقوله لا من مولد ثلاثة
تعبير العدة دون الجنس ونحوه كذا رجال بعبير الجنس دون العدة فانه افصح الا ما
ذكر وهما العدة والجنس جمعا بين الكلمتين وهما العدد والمعدود فقلت ثلاثة
رجال وثلاث اماء بالتاء مع المذكر وبعدمها مع المونث والى ذلك اشار الناظم بقوله
ثلاثة بالتاء قل للعشرة . في عد ما احاده مذكرة . في الضد جرد فصل
الفاظ الاعداد بالنسبة الى الاستعمال اربعة انواع مفرد وهو عشرة الفاظ واحد
واثنان وعشرون وتسعون وما بينهما ومضاف وهو ايضا عشرة الفاظ مائة والف
وثلاثة وعشرة وما بينهما ومركب وهو تسعة الفاظ احد عشر وتسعة عشر وما بينهما
ومعطوف وهو احد وعشرون وتسعة وتسعون وما بينهما فتمييز العشرين والتسعين
وما بينهما مفرد منصوب وتمييز الالف والمائة مفرد مجرور بالاضافة وتمييز الثلاثة
والعشرة وما بينهما ان كان اسم جنس وهو ما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء
غالبا كتمر وتمرة او اسم جمع وهو ما دل على الجمع ولم يكن له مفرد من لفظه غالبا
كقوم ورهط خفض بمن نحو ثلاثة من التمر اشتريتها وخمسة من التمر اكلتها
وعشرة من القوم لقيتهم وتسعة من الرهط صحبتهم قال الله تعالى فخذ اربعة
من الطير وعن الاخفش امتناع الاضافة الى اسم الجنس وانه قد يقع على
الواحد وايضا فهو الجمع الى الواحد وكذا ما اشبهه قال الموضح في الحواشي
قلت وكذا اسم الجمع بالنسبة الى الصيغة فان صيغته كصيغة الواحد
وان كان لا يطلق على الواحد والدليل على انه يعامل لفظا معاملة الواحد انه قد
يعود عليه ضمير الواحد ويعود الخبر عنه نحو الركب سار انتهى وقد يخفض تمييز
اسمي الجنس والجمع باضافة العدد اليه فاسم الجمع نحو وكان في المدينة تسعة
رهط وفي الحديث ليس فيما دون خمس ذود صدقة وقال الشاعر . ثلاثة انفس
وثلاث ذود لقد جار الزمان على عيالي . والذود من الابل ما بين الثلاثة الى العشرة
وهي مونثة لا واحد لها من لفظها كذا في الصحاح وقاله الاولى مجمع والثانية فيها
والانفس جمع نفس وهي مونثة وانما انث عددها لان النفس كثر استعمالها
مقصودا بها انسان قاله المرادي واسم الجنس نحو خبر ابن المثنى كان خمسة
من الترك لزان طرها عجوز فيه تسعا حنظل فحنظل اسم جنس مخفوض بالاضافة على
حد تسعة رهط قاله الموضح واتفق الجميع على الخفض بمن واما الاضافة ففيه
مذاهب احدها الجواز على قلة وهو ظاهر كلام الموضح تبعا لابن عصفور
والثاني الاقتصار على ما سمع وهو مذهب الاكثرين والثالث التفصيل في اسم الجمع
فان كان مما يستعمل للقليل فقط نحو نفر ورهط وذود جاز وان كان مما يستعمل للقليل
والكثير كقوم ونسوة لم يجز حكاه الفارسي عن ابي عثمان المازني وعلله المبرد بان العدد
لا يضاف الا لواحد او لما بني على الكثرة واما ثلاثة قروء فمجموع انتهى وان كان مميزها
جمعا خفض باضافة العدد اليه نحو ثلاثة رجال وثلاث اماء ويعتبر التذكير
والتانيث مع اسمي الجمع والجنس بحسب حالهما باعتبار عود الضمير عليهما تذكيرا
وتانيثا فيعطى العدد عكس ما يستحقه ضميرهما فان كان ضميرهما مذكرا انث العدد

وان

وان كان مونثا ذكر فتقول في اسم الجنس ثلاثة من الغنم عندي بالتاء في ثلاثة
لانك تقول غنم كثير بالتذكير لنقص المثنى في كثير وثلاث من البط بترك التاء
من ثلاث لانك تقول بط كثيرة بالتانيث لنقص المثنى في كثيرة وتقول
ثلاثة من البقر بالتاء او ثلاث بتركها لان ضمير البقر يجوز فيه التذكير والتانيث
باعتبارين ومنه لان في البقر لغتين التذكير والتانيث قال الله تعالى ان البقر
تشابه علينا بتذكير الضمير وقرئ تشابهت بتانيثه وحاصل ما ذكره من
امثلة اسم الجنس ثلاثة انواع ما فيه لغة التذكير فقط وهو الغنم وما فيه
لغة التانيث فقط وهو البط وما فيه لغتان التذكير والتانيث وهو البقر
ولم يمثل لاسم الجمع وفصل فيه ابن عصفور فقال ان كان لمن يعقل فحكمه حكم
المذكر كالقوم والرهط والنفر وان كان لما لا يعقل فحكمه حكم المونث كالجامل
والباقر والتذكير والتانيث يعتبران مع الجمع بحال مفرده فان كان مفرده
مذكرا انث عدده وان كان مونثا ذكر فتقول ثلاثة اصطبلات جمع اصطبل
بقطع الهمزة المكسورة وثلاثة حمامات جمع حمام بتشديد الميم بالتاء فيهما
اعتبارا بالاصطبل والحمام فانهما مذكران ولا تقول ثلاث بترك التاء اعتبارا بالجمع
خلافا للبغداديين والكسائي ونقل سيبويه والفراء عن كلام العرب على خلاف ما قاله
وتقول ثلاث سحابات بترك التاء اعتبارا بالسحابة فانها مونثة ولا يعتبر
من حال الواحد حال لفظه في التذكير والتانيث حتى يقال ثلاث طلحات
بترك التاء نظرا الى تانيث لفظ واحده وهو طلحة ولا يعتبر حال معناه
تذكيرا وتانيثا حتى يقال ثلاث اشخص بتركها ايضا نظرا الى تانيث معنى
واحده وهو شخص يريد نسوة لان الشخص يقع على المذكر والمونث بل ينظر
الى ما يستحقه الموحد باعتبار ضميره فيعكس حكمه في العدد فكما تقول طلحة
حضر وهند شخص حضر بالتذكير فيهما تقول ثلاثة طلحات وثلاثة اشخص
بالتاء فيهما واما قوله وهو عمر بن ابي ربيعة فكان مجني دون ما كنت
اتقي ثلاث شخوص كاعبان ومعصر فضرورة وكان القياس فيه ثلاثة
شخوص بالتاء ولكنه كنى بالشخوص عن النساء والذي سهل له قوله
كاعبان ومعصر اي هن كاعبان ومعصر فاتصل باللفظ ما يعضد المعنى المراد
وهو التانيث ومع ذلك فليس بقياس خلافا للناظم بل قال اذا اقترن باللفظ
ما يرجح جانب المعنى ترجح والكاعب الجارية حين يبدو ثديها للنهود
والمعصر بضم الميم وكسر الصاد المهملة الجارية اول ما ادركت سميت بذلك لكونها
دخلت في عصر شبابها قاله الخليل واذا كان المعدود صفة منويا موصوفها
فالمعتبر في التذكير والتانيث حال الموصوف المنوي لا حالها فان كان الموصوف
مذكرا انث العدد وان كان مونثا ذكر قال الله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر
امثالها بترك التاء لان الموصوف مونث اي عشر حسنات امثالها ولولا ذلك
الاعتبار لقيل عشرة بالتاء لان المثل الذي هو واحد الامثال مذكر وتقدم انه
يعتبر مع الجمع حال مفرده وتقول عندي ثلاثة ربعات بالتاء في ثلاثة ان اردت

الموصوف رجالا ونحو كما ان قدرت الموصوف نساء لان ربعات بفتح الباء في الاصل
اسم ثم استعملت في الصفة وهي جمع ربعة بسكونها يوصف به للمذكر والمؤنث يقال رجل
ربعة وامراة ربعة وهي المربوع لا طويل ولا قصير واعتبار توهم الموصوف كما
عتبار نفسه ونحو قراءة ابي يقولون ثلاثة دواب بالتاء اذ قصدوا ذكورا لان
الدابة وهي لغة كل ما دب على الارض صفة في الاصل غلبت عليها الاسمية فكانهم
قالوا ثلاثة احمرة جمع حمار دواب ونحو من كلامهم ثلاث دواب ذكور بترك
التاء لانهم اعتبروا تانيث اللفظ ولجروا الدابة مجرى الاسم الجامد نظرا الى الحال
بالمجرور نعتا على موصوفها قاله ابن مالك اخذا من عبور ابن عصفور واما ثلاث دواب
بمعنى جعل الدابة اسما **فصل** الاعداد التي تضاف للمعدود عشرة وهي
نوعان احدهما الثلاثة والعشرة وما بينهما وذلك الثمانية العاقلة ونحوها
تضاف اليه ان يكون جمعا مكسرا من ابنية القلة ليطابق العدد المعدود لفظا
بتطابقا معنى واليه اشار الناظم بقوله والمميز اجرر جمعا بلفظ قلة في
الاكثر نحو ثلاثة اكلب من الجوامد واربعة اعبد من المشتقات الجارية مجرى
الجوامد وسبعة ابحر من الثلاثيات وثمانية احمال وتسعة صبية وعشرة ارغفة
وقد يتخلف كل واحد من هذه الامور الثلاثة وهي الجمع والتكسير والقلة فتضاف
للمعدود في مسائل احدها ان يكون اسم جمع وذلك قليل نحو تسعة رهط وخمس
ذود والثانية في لغة واحد وذلك ان كان مائة نحو ثلاث مائة وتسع مائة
لان المائة وان وحدت لفظا فهي جمع معنى لانها عشر عشرات وهو عدد قليل قاله
الموضح في الحواشي وشذ في الضرورة قوله وهو الفرزدق ثلاث مئين للملوك
وفى بها ردائي وجلت عن وجوه الاهاتم ووجه شذوذه ان المائة اذا جمعت
كان اقل معدودها ثلاثمائة وهو مما يعبر الكثرة فكان غير مناسب وتضاف لجمع
التصحيح في مسئلتين احداهما ان يهمل تكسير الكلمة نحو سبع سموات وخمس
صلوات وسبع بقرات فان سماء وصلاة وبقرة لم يجمع لها جمع تكسير اصلا فضلا عن
ان يكون للقلة فلما لم يجمع لها جمع تكسير اضيف اليها وهي جمع تصحيح لانه يعبر القلة
عن بيوت له واتباعه والثانية ان يجاور بالراء المهملة ما اهمل تكسيره وان كان
هو مسموع التكسير نحو سبع سنبلات فانه يكسر على سنابل ولكنه في التنزيل جاور
سبع بقرات المهمل تكسيره فلذلك حسن تصحيحه وقرنها في التنزيل بحكم نحو سبع
سنابل وفي مسئلتان احداهما ان يكون تكسير الكلمة غير مقيس نحو ثلاث سعادات
فان جمع سعاد على سعائد خلاف القياس ذكره ابن مالك وهو مبني على ان فعايل
انما يطرد في المؤنث بالعلامة نحو رسالة ورسائل او بالمعنى نحو شمال بكسر الشين ونحوه وابن هشام عليه
والثانية ان يكون تكسير الكلمة قليل الاستعمال نحو في تسع ايات قال الموضح
كذا ظهر لي وان تكسير اية على اي جائز لكنه ليس بالمشهور وجعلها ابن مالك
مما اهمل تكسيره فانه قيده بكثرة وتضاف لبناء الكثرة في مسئلتين احداهما ان يهمل
بناء القلة نحو ثلاث جوار واربعة رجال وخمسة دراهم فان جارية ورجلا
ودرهما لم يستعمل لها جمع قلة واما ارجل لجمع رجل بكسر الراء وسكون الجيم والثانية

ان

ان يكون له بناء قلة ولكنه شاذ قياسا او سماعا فينزل لذلك منزلة المعدوم
ويعدل عنه الى جمع الكثرة فالاول وهو الشاذ قياسا نحو ثلاثة قروء فان جمع
قرء بالفتح على افعال شاذ كما سياتي في باب جمع التكسير نعم ان جعل قروء
جمع القرء بالضم كان قياسا والقرء بالفتح والضم يطلق على الطهر والحيض والثاني
وهو الشاذ سماعا نحو ثلاثة شسوع بمعجمة فمهملة فان اشساعا وان كان قياسا
لان مفرده شسع بكسر اوله وسكون ثانيه احد سيور النعل وافعال قياس فيه كحمل
واحمال بالحاء المهملة ولكنه قليل الاستعمال النوع الثاني من النوعين المائة
والالف وحقهما ان يضافا الى مفرد نحو مائة حلة والف واحد منهما مائة حلة ونحو
فلبث فيهم الف سنة وانما كان حقهما ذلك لان المائة اجتمع فيها ما افترق في عشرة
وعشرين من الاضافة والافراد لانها مشتملة عليهما فاخذت من العشرة الخفض ومن
العشرين الافراد لانها عوض من عشر مائة وهي تمييز بعدد مخفوض معوض منه
لانها عاملة ما عوضت عنه وقد تضاف المائة الى جمع كقراءة الاخوين حمزة
والكسائي ثلاث مائة سنين بحذف التنوين للاضافة قيل ووجهه تشبيه المائة
بالعشرة اذ كانت تعشيرا للعشرات والعشرة تعشيرا للاحاد وقيل
انه من وضع الجمع موضع المفرد ومن نون فقيل هو عطف بيان او بدل من ثلاثمائة
ورد بان البدل على نية الطرح لا الاول وعلى تقدير طرحه يكون المعنى ولبثوا في
كهفهم ثلاثة سنين فيفوت التنصيص على كمية العدد واجيب بان نية
الطرح غالبية لا لازمة ولا يكون سنين تمييزا لانه يقتضي انهم اقل ما لبثوا تسع
مائين وتسع سنين قاله الموضح في الحواشي والى ذلك اشار الناظم بقوله
ومائة والالف للفرد اضف ومائة بالجمع نزرا قد ردف وقد تميز المائة بمفرد
منصوب كقوله وهو الربيع بن ضبع الفزاري اذا عاش الفتى مائتين عاما
فقد ذهب المسرة والفتاء فعاما تمييز منصوب بعد المائتين قال ابن مالك
وذلك يقوي ما اجازه ابن كيسان من نحو لا اعلمه درهما والمائة دينارا بالنصب
ويقويه من حديث بعض رضي الله عنه ونحو ما بين الست مائة الى السبع مائة
بالنصب ما جرى في تصحيح نصب التمييز مجرى التنوين والنون وروي بخفض مائة
على زيادة ال او تقدير مضاف مماثل للمحذوف ان او ابدال ما نية من المخفوض على انابة المفرد
عن الجمع مثل في جنات ونهر والحق ان البيت ضرورة والرواية شاذة **فصل**
اذا جاوزت العشرة ركبت الكلمتين لا ولي النيف بفتح النون وتشديد الياء المكسورة
وقد تخفف كهين واصله النيو من ناف ينوف اذا زاد قاله الجوهري وهو التسعة
فما دونها وقال ابو جعفر النحاس في شرح المعلقات النيف من العدد ما جاوز العقد
الى الثلاثة هذا قول اهل اللغة وفي الصحاح والقاموس كل ما زاد على العقد فهو
نيف حتى يبلغ العقد الثاني انتهى والعقد ما كان من مرتبة العشرات او المئات
او الالوف وحكمت لها اي للكلمة الاولى وهي النيف في التركيب والتانيث بما
ثبت لها قبل ذلك التركيب ما جرت الثلاثة والتسعة وما بينهما على خلاف
القياس واجريت ما دون ذلك وهو الاحد والاثنان على القياس لانك تقول

ممنوع لانه يقتضي ان [illegible] بيانه ان كل واحد من
الثلاثمائة مميز بسنين واقل الجمع ثلاثة فاذا
كان كل واحد منها ثلاث سنين كان المجموع تسعمائة والتسعة
نعم هو مردود بان ما ذكره [illegible] فليتامل

باحد واحدى بابدال الواو همزة فيهما لانه اي لان قياسه لازم غالبا والثاني مطرد على
الا مع كاناة واكاف وقد تنبهوا على الاصل في احد فقالوا وحد ولم ينبهوا عليه في
احدى وانوا باحد واحدى مع التركيب مكان واحد وواحدة مع الا ولا دخولها الا بانفي
بالصفة وبين الجميع من النيف والعقد بعد التركيب على الفتح لبعاد لخفته تنقل
التركيب اما فتح الجزء الاول فلانه ثاني الكلمة الا وفي ملانها زلت منزلة صدر الكلمة من عجزها واما
بناء الثانية فلتضمنها حرف العطف وقيل لوقوعها موقع التنوين الا
اثنين واثنتين معربا بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا كالمثنى لوقوع ما بعدهما
موقع النون وليسا مضافين للعقد وقيل مضافان اليه وعليهما العقد مبني
لتضمنه معنى حرف العطف وذهب ابن كيسان وابن درستويه
الى ان اثنين واثنتين مبنيان مركبان مع العقد كسائر اخواتهما ورد بانهما لو كانا
مبنيين لما انقلبت الياء لانها تقتضي الفتح في الواحد ولهذا قالوا لا تريش لهالك
والا ثماني فلك فتح اليا لانها مفتوحة في ثمانية قاله السهيلي في الروض و
اسكانها كما في معدي كرب ويقل حذفها مع بقاء كسر النون لانها ياء زائدة
محذوفة وبقيت الكسرة تدل عليها فاشبهت ياء عبادي فاتقون ويقل حذفها مع فتحها
اي النون لانها لما كانت تضم في الاخر اذا كانت لا اخر النون كقوله لها ثنايا
اربع حسان واربع فثغرها ثماني جعلت محمد ثماني على التركيب والكلمة
الثانية من الكلمتين العشرة ويرجع بها الى القياس في التركيب مع المذكر والتا
نيث مع المؤنث فتجردها من التاء مع المذكر وتوثقها مع المؤنث رجوعا الى الاصل
لئلا تجمع بين علامتي تانيث وشبهها على الفتح مطلقا سواء كانت مع اثنين او اثنتين
ام مع غيرهما اما بناؤها مع اثنين واثنتين فلانها واقعة موقع النون المحذوفة
تشبه للاضافة والاسم اذا وقع موقع الحرف بني واما بناؤها مع غيرهما
فلانها واقعة موقع التنوين وهو حرف مبني على السكون وخالفت في البناء حكم
ما وقعت موقعه تنبيها على انه عين واختير الفتح طلبا للتخفيف وايم الاتي
العشرة المختومة بالتاء وهكذا شينها من لغة الحجازيين فانهم يسكنونها
كراهة توالي اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وكسرها في لغة اكثر
بني تميم تخفيفا انشاء كتف وبعضهم وهم الاقلون من بني تميم يفتحها ابقاء لها
على اصلها من الفتح وبذلك قرا يزيد بن القعقاع فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا
وبعضهم يسكن العين من عشرة فيقول احد عشر احترازا من توالي الحركات قاله في
المفصل وقد تبين بما ذكرنا انك تقول عندي احد عشر عبدا واثنا عشر رجلا
بتركيبهما اي النيف والعقد من المذكر وثلاثة عشر عبدا اثباتا للاول وهو
ثلاثة وتذكير الثاني وهو عشر وتقول عندي احدى عشرة امة واثنتا عشرة
جارية بتانيثهما اي النيف والعقد من المؤنث وانما جمعوا بين تانيثين في احدى
عشرة لاختلاف لفظي العلامتين وفي اثنتا عشرة اما لان التا بدل من الياء وليست
للتانيث او لانها زائدة للالحاق باصحاب واما لان اثنان واثنتان معربان وعشرة
مبنية والمبني غير المعرب وكانهما اسمان مضاف ومضاف اليه واما لانها منطبقان

وهم

حقيقة

حقيقة بدليل حذف النون قال الموضح كذا قالوا لان قياسه والاولى العشرين من
اصله يسير بانهم قالوا في اسم الفاعل خامس عشر في المذكر وخامسة عشرة
في المؤنث فاثبتوا الكلمتين جميعا وبنوهما على الفتح ولذا جمع عليه وكذا
في الباقي فدل على انهم اعتبروا حالة الكلمتين قبل التركيب انتهى وتقول عندي
ثلاث عشرة جارية بتذكير الجزء الاول وتانيث الجزء الثاني والى هذا
اشار ايضا الناظم بقوله واحد اذكر وصلنه بعشر الابيات الستة فاذا
جاوزت التسعة عشر في التركيب والتسع عشرة في المؤنث استوى
لفظ المذكر والمؤنث تقول عندي عشرون عبدا وعشرون امة وثلاثون
عبدا وثلاثون امة والمراد في التركيب والتثنية على التمييز وتمييز ذلك
كله مفرد منصوب نحو اني رايت احد عشر كوكبا ان عدة الشهور
عند الله اثنا عشر شهرا وواعدنا موسى ثلاثين ليلة واتممناها بعشر
فتم ميقات ربه اربعين ليلة فلبثت فيهم الف سنة الا خمسين عاما فاطعام
ستين مسكينا ذرعها سبعون ذراعا فاجلدوهم ثمانين جلدة ان هذا
اخي له تسع وتسعون نعجة واما قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة
اسباطا امما فاسباطا ليس بتمييز لانه جمع وانما هو بدل من اثنتي عشرة
بدل كل من كل والتمييز محذوف اي اثنتي عشرة فرقة قاله الشلوبين وابن
ابي الربيع وغيرهما ولو كان اسباطا تمييزا عن اثنتي عشرة لذكر بتقدير
الكلمة العددان وقيل اثنتي عشرة بتذكيرهما وتجريدهما من علامة التانيث
لان السبط واحد الاسباط مذكر فكان يجب ان تجرد الناظم عدده وزعم
الناظم في شرح الكافية انه لا حذف وان اسباطا تمييز وان ذكر اثنا وجه
حكم التانيث في اسباطا لكونه وصف بامم كما رجح اي التانيث
في شخوص ذكر كاعبان ومعصر من قوله فكان مجني دون من كنت اتقي
ثلاث شخوص كاعبان ومعصر وكان القياس ثلاثة شخوص لان الشخص
مذكر ولكنه لما فسره بكاعبان ومعصر وهما مؤنثان رجح التانيث
وما ذكره الناظم في الاية خالفه فيه ولده في شرح التسهيل ان اسباطا بدل
لا تمييز انتهى والقول بالبدلية من اثنتي عشرة مشكل على قولهم ان المبدل
منه في نية الطرح غالبا وبوصيل ومقصيا لهم اسباطا انما الحاجة جارية
كنية العدد وحمله على غير الغالب لا يحسن تخريج القران عليه والقول بانه
تمييز مشكل على قولهم ان تمييز العدد المركب مفرد واسباطا جمع وقال الحوفي
يجوز ان يكون اسباطا نعتا لفرقة ثم حذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه
وامما نعت اسباطا وانث العدد وهو واقع على الاسباط وهو مذكر لانه
بمعنى فرقة وامة كقوله ثلاثة انفس تعني رجالا انتهى وارتكب الوصف
بالجامد والكثير خلافه وذهب الفراء الى جواز جمع التمييز وظاهر
الاية يشهد له ويشهد له ايضا ما روي من قول ابن مسعود رضي الله عنه عند
قضى في دية الخطا عشرين بنت مخاض وعشرين بني مخاض وتحته في ابي حيان

على ان يبني كحادي حال من عشر بني او نعت لها والتمييز مجرور باضافته خلافا للاصل وابن تمييز
المركب اشار الناظم بقوله وميز ما ركب بمثل ما ميز عشرون فسوينهما

فصل ويجوز في العدد المركب غير اثني عشر واثنتي عشرة ان يضاف
الى مستحق المعدود فيستغني عن التمييز نحو هذه احد عشر زيد بهذه مبتدا
واحد عشر خبره وزيد مضاف اليه واما لم تضف اثنا عشر واثنتا عشرة لان ما
بعد اثني واثنتي واقع موقع النون فكما ان الاضافة تمتنع مع النون فكذلك
تمتنع مع ما وقع موقعها وكذلك الباقي ويجب حينئذ عند البصريين بقاء
البناء في الجزءين معا كما يبقى مع التمييز وحكى سيبويه الاعراب في اخر الجزء
الثاني بحسب العوامل وبقاء الجزء الاول على بنائه على الفتح كما في بعلبك
فتقول هذه احد عشر زيد ومررت باحد عشر زيد ورايت احد عشر زيد بفتح
احرف في الجميع ورفع عشر في الاول ونصبه في الثاني وجره في الثالث والفتحة
في النصب على هذه اللغة غير الفتحة في اللغة الاولى لان تلك فتحة بناء وهذه
فتحة اعراب وقال سيبويه في هذه اللغة هي لغة رديئة وقال الاخفش
حسنة واختارها ابن عصفور وزعم انها الفصحى ووجه ذلك ان الاضافة ترد
الاسماء الى اصلها من الاعراب ورد ابن مالك في شرح التسهيل بان المبني قد يضاف
نحو كم رجل عندك ولدن فهو يرد وفرق بين ما بناؤه اصلي فلا يرده الى الاعراب وما بناؤه
عارض بسبب التركيب فيرده اليه لانه في ملابسة والى ذلك اشار الناظم بقوله
وان اضيف عدد مركب يبقى البنا وعجز قد يعرب وحكى الكوفيون وجها ثالثا
وهو ان يضاف الجزء الاول الى الجزء الثاني فيعرب الجزء الاول بحسب العوامل ويجر
الجزء الثاني بالاضافة كما في عبد الله نحو ما حكى الاخفش انه سمع من يسمع من
ابي فقعس الاسدي وابي الهيثم العقيلي ما فعلت خمسة عشرك برفع خمسة
وجر عشرك واجاز والظاهر الوجه ونحو اعراب المتضايفين دون اضافة
الى مستحق المعدود نحو هذه خمسة عشر ورايت خمسة عشر ومررت بخمسة عشر بجر
عشر في الاحوال الثلاثة واعراب خمسة بحسب العوامل استثنى الا بقوله وهو
نعت في كلام من مافيل كلامهم ثمانيه ويتقويه بنت ثماني عشرة من
حجته فبنت مفعول ثان بكلف ومفعوله الاول مستتر فيه قائم مقام الفاعل
وثماني مضاف اليه وعشرة بالتنوين مجرور باضافة ثماني اليها ولم تضف الى
مستحق المعدود والعنا بفتح العين المهملة التعب والمشقة والشقوة بكسر
الشين المعجمة الشقاوة وقد قال ابن مالك في التسهيل لا يجوز باجماع ثماني عشرة
الا في الشعر مردود بان الكوفيين اجازوا ذلك مطلقا في الشعر وغيره كما قلل
الموضح فليس نقل الاجماع بصحيح **فصل** ويجوز ان تصوغ اي تشتق
من كلمة اثنين وعشرة وما بينهما اسم فاعل على وزن فاعل كما تصوغه من
فعل المفتوح العين والى ذلك اشار الناظم بقوله وصغ من اثنين فما فوق
الى عشرة كفاعل من فعلا فتقول ثان وثالث ورابع الى عاشر كما تقول
من فعل الثلاثي ضارب واللازم قاعد لان لا اشتقاق من اسماء العدد سماعي

لانه من قبيل الاشتقاق من اسماء الاجناس كترتبت براحد من التراب واستحجر الطين من
الحجر على ما هو مقتضى علم الاشتقاق ويستثنى من ذلك اذا اريد به معنى فاعل
فانه فعلا كما صرح به في التسهيل فيكون مصوغا من المصدر وقال في شرح التسهيل
وقولهم مصوغ من العدد تقريب على المتعلم وفي الحقيقة انه مصوغ من الثلث الى
العشر وهي مصادر ثلثت الاثنين الى عشرتهم اتسعتهم انتهى وفي الصحاح
عشرت القوم اعشرهم عشرا اذا صرت عاشرهم واسم الفاعل من العدد يجب فيه
ان يذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث على القياس كما يجب ذلك في ضارب
ونحوه من اسماء الفاعلين فاما ما دون الاثنين فانه وضع على ذلك الحكم من
اول الامر فقيل في المذكر واحد وفي المؤنث واحدة وهما من وحد يحد ولاسم
اسم الفاعل المذكور وهو ثان وعاشر وما بينهما ان تستعمله بحسب المعنى الذي
تريده على سبعة اوجه احدها ان تستعمله مفردا عن الاضافة ليفيد
الاتصاف بمعناه مجردا عن الاتصال بالعشرة فتقول ثالث ورابع ومعناه
حينئذ واحد موصوف بهذه الصفة وهي كونه ثالثا ورابعا قال النابغة
الزبياني توهمت ايات لها فعرفتها لستة اعوام وذا العام سابع
والمعنى وقع في وهمي اي ذهني علامات للمراة فعرفت العلامات بعد ستة اعوام
وهذا العام الذي ابيت فيه سابع الوجه الثاني ان تستعمله مع اصله
الذي صيغ هو منه ليفيد ان الموصوف به بعض تلك العدة المعينة لا غير
والى ذلك اشار الناظم بقوله وان ترد بعض الذي منه بني تضف اليه
مثل بعض بين فتقول خامس خمسة اي بعض جماعة منحصرة في خمسة
اي واحد من خمسة لا زايد عليها ويجب حينئذ اضافته الى اصله كما يجب
اضافة البعض الى كله كبعض زيد قال الله تعالى اذ اخرجه الذين
كفروا ثاني اثنين فثاني حال من الهاء في اخرجه واثنين مضاف اليه
وقال الله تعالى لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة فثالث خبر ان
وثلاثة مضاف اليه وزعم الاخفش وقطرب من البصريين والكسائي وثعلب
من الكوفيين انه يجوز اضافته الاول وهو النوع الى الثاني وهو الاصل ونصبه
اياه بمعنى هذا يجوز ثالث ثلاثة بجر ثلاثة ونصبه كما يجوز في ضارب زيد جر
زيد ونصبه وزعم الناظم في التسهيل انه جائز في ثان فقط دون
غيره وعلله في شرح التسهيل بان العرب تقول ثنيت الرجلين اذا كنت
الثاني منهما بمعنى ولا تقول ثلثت الرجال اذا كنت الثالث منهم ثم قال وعلى
قول ثان اثنين بهذا المعنى عذر لان له فعلا وقال ثالث ثلاثة لا يعذر
لانه لا فعل له وتعقبه ابو حيان فقال ثنيت الرجلين كما قاله لنقل النحاة ثم
هو ليس بنص في ثنيت الاثنين حتى يبنى عليه جواز ثنيت الاثنين قال
الموضح وما نقله ابن مالك عن العرب قاله ابن القطاع في كتاب الافعال واذا
جاز ثنيت الرجلين جاز ثنيت الاثنين ولا يتوقف في ذلك الظاهري جامر
انتهى الوجه الثالث ان تستعمله مع ما دون اصله الذي صيغ منه

عن رتبة واحدة بغير معنى التصيير والتحويل وإليه أشار الناظم بقوله · وإن
ترد جعل الأقل مثل ما · فوق فحكم جاعل له احكما · فتقول رابع ثلاثة بتنوين
رابع ونصب ثلاثة أي جاعل الثلاثة بنفسه أربعة قال الله تعالى ما يكون من نجوى
ثلاثة إلا هو رابعهم ولا خمسة إلا هو سادسهم أي إلا هو مصيرهم أربعة ومصيرهم
ستة ويجوز حينئذ أي حين إذ كان بمعنى التصيير إضافته إلى ما بعده وإعماله بشرط
كونه بمعنى الحال أو الاستقبال واعتماده على نفي أو استفهام أو ذي خبر أو حال أو
موصوف كما يجوز الوجهان وهما الإضافة والإعمال في جاعل ومصير ونحوهما
من أفعال التحويل ولا يستعمل بهذا الاستعمال ثاني فلا يقال ثاني واحد
واثنان واحدا نص على ذلك سيبويه وأجازه بعضهم ونقل الكسائي وحكاه
عن العرب فقال تقول ثاني واحد وحكى الجوهري ثان واحدا وإنما ساغ عمل
فاعل من العدد لأن له فعلا كما أن جاعلا كذلك يقال كانوا تسعة وعشرين فثلثتهم
أي صيرتهم ثلاثين أثلثهم فأنا ثالثهم وهكذا إلى كانوا تسعة وثمانين فتسعتهم
أي صيرتهم تسعين أتسعهم فأنا تاسعهم إلا أن المضارع من ربعتهم وسبعتهم وتسعتهم
مفتوح العين لا مكسورها لأجل الحلق [illegible] كانوا تسعة وتسعين
فأمأيتهم على أفعلتهم وكذا كانوا تسعمائة وتسعة وتسعين فألفتهم فأنا ممئيهم
ومؤلفهم ومن الغريب ما وقع في شرح موجز ابن السراج لأبي الحسن بن الأهوازي
كان القوم عشرة فتحرعشتهم أي تسعشرتهم وهم محرعشرون وأنا محرعشر ومتسعشر
فأو كذا العقود يقال معشرن ومثلثن ومن المائة والألف ممئي ومؤلف لأن فعلهما
أمأ وآلف انتهى **الوجه** الرابع أن يستعمل مع العشرة ليفيد الاتصاف
بمعناه حال كونه مقيدا بصاحبة العشرة وهو أنه واحد موصوف بهذه الصفة
فتقول حادي عشر بتذكيرهما على القياس وحادية عشرة بتأنيثهما على القياس
أيضا وكذا تصنع بالباقي بتذكير اللفظين مع المذكر وتأنيثهما مع المؤنث تقول الجزء
الخامس عشر بتذكيرهما والمقامة السادسة عشرة بتأنيثهما وحيث أضفت
الواحد والواحدة مع العشرة أو مع ما فوقها كالعشرين فإنه تقلب فاؤهما وهي
الواو إلى موضع لامهما وهي الدال فتقول حادو وحادوة وتقلبها أي الواو ياء لأن
الواو إذا تطرفت إثر الكسرة قلبت ياء وتاء التأنيث في حكم الانفصال لأنها تجعل
حاديا إعلال قاض فتحذف الياء لالتقاء الساكنين وهما الياء والتنوين ولا تعل حادية
لتحرك الياء فتقول حاد بحذف الياء ووزنه عال وحادية بإثبات الياء
ووزنها عالفة لأنهما من الوحدة وحكى الكسائي عن بعض العرب واحد عشر على الأصل
فلم يلتزم القلب كل العرب **الوجه** الخامس أن يستعمل معها أي مع العشرة
بغير معنى ثاني اثنين ونحو أفعال العدة فيما ذكر ولك في هذه الحالة
ثلاثة أوجه أحدها وهو الأصل أن تأتي بأربعة ألفاظ أولها الوصف
وهو اسم الفاعل والثاني العشرة حال كون الوصف مركبا مع العشرة واللفظة
الثالثة ما اشتق منه الوصف والرابع العشرة حال كون ما اشتق منه الوصف
مركبا أيضا مع العشرة وتضيف جملة التركيب الأول وهو الوصف المركب مع

العشرة

العشرة إلى جملة التركيب الثاني وهو ما اشتق منه الوصف المركب مع العشرة فتقول
ثالث عشر ثلاثة عشر فالوصف هو ثالث وما اشتق منه هو ثلاثة وكل منهما مركب
مع العشرة وهذه الألفاظ الأربعة مبنية على الفتح وجملة التركيب الأول
مضاف وجملة التركيب الثاني مضاف إليه **الوجه** الثاني من هذه الحالة
أن تحذف عشر من التركيب الأول استغناء بعشر التركيب الثاني وتعرب الجزء
الأول من أول التركيبين لزوال التركيب منه وتضيفه إلى جملة التركيب الثاني
فتقول هذا ثالث ثلاثة عشر برفع ثالث بلا تنوين وبناء ثلاثة عشر قال أبو
حيان وهذا الوجه أكثر استعمالا وجاز أن تعرفا وإعراب اسم الفاعل فيه لعدم
التركيب وفيما مر من إجازة إعمال ثاني تمتين أن بعضه بعضهم انتهى **الوجه**
الثالث من هذه الحالة أن تحذف العقد وهو العشرة من التركيب الأول وأن
تحذف النيف وهو الثلاثة في مثالنا من التركيب الثاني ولك في هذا الوجه
المشتمل على الحذف من المذكورين وجهان أحدهما أن تعربهما لزوال المقتضي للبناء وهو
التركيب فيهما فتجري الأول وهو الوصف بمقتضى حكم العوامل في الرفع والنصب
والجر وتجر الثاني وهو العقد بالإضافة إليه فتقول جاءني ثالث عشر ورأيت
ثالث عشر ومررت بثالث عشر فتجر عشر في الأحوال الثلاثة وإعراب ثالث بحسب
العوامل جزم به ابن عصفور قال أبو حيان وينبغي أن لا يقدم على هذا
إلا بسماع [illegible] فيه من الإجماع **الوجه** الثاني من هذين الوجهين أن تعرب
الجزء الأول وهو الوصف بحسب العوامل وتبني الجزء الثاني وهو العقد
على الفتح حكاه الكسائي ويعقوب أبو السكيت وابن كيسان ووجهه
أنه أعرب الأول لزوال التركيب وقدر ما حذف من الثاني فبقي البناء بحاله
نية الصرف ونظيره لا حول ولا قوة إلا بالله فيمن فتح قوة فإنه نوى مع كلمة
أخرى حرفها وبقي البناء بحاله فإنه لزم ما أنه **قال أبو حيان**
ولا يقاس على هذا الوجه لقلته وزعم بعضهم وهو أبو محمد بن السيد أنه
يجوز بناؤهما لحلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه فتقول جاءني ثالث
عشر ورأيت ثالث عشر ومررت بثالث عشر ببناء الجزأين على الفتح في الأحوال
الثلاثة وهذا مردود لأنه لا دليل حينئذ أي حين إذ بنينا على أن هذا
الاسم متنزل من تركيبين بخلاف ما إذا أعرب الجزء الأول فإنه يدل
على أن هذا الاسم متنزل من تركيبين ولم يذكر الناظم في التسهيل
وابنه في شرح النظم هذا الاستعمال الثالث وهو أن تحذف العقد من الأول
والنيف من الثاني بل ذكر إمكانه في الكتابين المذكورين إذ نقتصر على
التركيب الأول وربما استغنى بحادي عشر ونحوه أي الناظم وابنه أن بعض العرب
يعربه زاد ابنه حكى ذلك ابن السكيت وابن كيسان **قال الموضح** والتعبير
بما قدمته من الاستعمال الثالث بوجهيه وأن ما حكاه ابن السكيت وابن
كيسان من إعراب الأول إنما هو فيما إذا حذف العقد من الأول والنيف من
الثاني لا فيما إذا اقتصر على التركيب الأول خاصة وما ذكره الناظم وابنه

يعني مصير

يجب حمله على تركيب واحد ولا مفرد قال ابو حيان انه باطل لانه يلتبس بما ليس اصله
تركيبين وورد الموضع من الحواشي بان الذي اجازه ابن مالك في التسهيل لا يمنعه
بشر وانه يقال احد وعشر وتسع عشرة كلامه ما يقتضي انه منتزع من تركيبين
انتهى وعبارة النظم ناطقة بما قال ابو حيان من قوله وشاع لا استغنا
بحادي عشر معناه استغني بحادي عشر عن بقية التركيب وتلخص من هذه
المسئلة خمسة اوجه الاول الاتيان بأربعة الفاظ والى ذلك يشير قول
النظم بحادي عشر وهو قليل لا يستعمل حتى ان بعضهم منعه الثاني
ان يحذف ما عشر الاول واليه يشير قول النظم وما على حاله تستعمل اضعا التي مركبا
الثالث حذفها هذا وبقاء الثاني وبناء ما بقي الرابع حذفهما واعراب
ما بقي الخامس اعراب الوصف مع حذف عشره وبناء عشر مع حذف ما يبعد
الوجه السادس من اوجه استعمال اسم الفاعل ان تستعمله معها
اي مع العشرة لا مرادا معنى رابع ثلاثة فتكون بمعنى جاعل وليس بمجموع اللفظة
فتأتي ايضا بأربعة الفاظ ولكن يكون الثالث منها دون
ما اشتق منه الوصف فتقول رابع عشر ثلاثة عشر اجازه سيبويه
وجماعة من المتقدمين قياسا ومنعه بعضهم وهم الكوفيون واكثر البصريين
وقوفا مع السماع وعلى الجواز فيتعين الاجماع ان يكون التركيب الثاني
من التركيبين في موضع خفض باضافة التركيب الاول اليه ويمتنع النصب وان
كان الوصف فيه بمعنى جاعل لان عمل الوصف انما يتأتى مع تنوينه او اقترانه
بال وهما منتفيان مع التركيب ومن ثم اجاز بعض النحويين هذا ان احد
عشر وذلك اثني عشر بتنوين الوصف ونصب ما بعده لعدم تركيب الوصف
مع العشرة ونحو اذا ثبت التركيبان ان يحذف العشرة من التركيب الاول
فتقول رابع ثلاثة عشر ويعرب لعدم ذلك الجزء للعشرة من الاول ان يحذف
النيف من التركيب الثاني فتقول رابع عشر بعينها للالتباس بما ليس اصله
تركيبين ومقتضى التنافي الجري بين الباقيين حذو كل منهما محل المحذوف من صاحبه
ويكون الباقي باعرابه لاوليا ذكر في الوجه الخامس ولم اره مسطورا
الوجه السابع ان تستعمله مع العشرين واخواتها اي التسعين
فتقدمه في اللفظ وتعطف عليه العقد بالواو خاصة فتقول حادي
وعشرون وحادية وعشرون وكذا الباقي والى ذلك اشار الناظم
بقوله وقبل عشرين اذكرا وبابه الفاعل من لفظ العدد بحالتيه
قبل واو يعتمد وهذا لا يختص باسم الفاعل بل للعشرين واخواتها مع النيف
ثلاثة احكام وجوب تأخيرها عنه لان الاقل يسبق الاكثر طبعا ووجوب
عطفها عليه ليرتبطا ووجوب كون العاطف الواو لانه عدد واحد
والواو للجمع هذا باب كنايات العدد وهي ثلاثة
كم وكاين وكذا وتكلم فيها كلاما يخصه وشرح يكشف عن حقيقة امرها
اما كم فتنقسم الى استفهامية بمعنى اي عدد قليلا كان او كثيرا

ويستعمل

ويستعملها من يسأل عن كمية الشيء والى خبرية بمعنى عدد كثير ويستعملها
من يريد الافتخار والتكثير ويشتركان في خمسة امور احدها كونهما كنايتين
عن عدد مجهول الجنس والمقدار والكمية والثاني كونهما مبنيين
وسبب بنائهما مشابهة الحرف في المعنى وهو في الاستفهامية حرف الاستفهام
وفي الخبرية حرف التكثير الذي كان يستحق الوضع او في الوضع على حرفين
والثالث كون البناء فيهما على السكون وهو الاصل في البناء والرابع
لزوم التصدير فكل منهما له صدر الكلام والخامس الاحتياج الى التمييز
لان كلا منهما عدد مجهول ويفترقان في خمسة امور احدها ان تمييز
الاستفهامية تمييز منصوب مفرد والى ذلك اشار الناظم بقوله
ميز في الاستفهام كم بمثل ما ميزت عشرين ككم عبدا ملكت يعني ان
المجهولة اما افراده فلازم خلافا للكوفيين في اجازتهم جمعه نحو كم شهودا
لك والثاني من نصب جمهور البصريين وما اوهم الجمع يحمل على الحال ويجعل
التمييز محذوفا وذهب الاخفش الى جواز جمعه ان كان
السؤال عن الجماعات نحو كم غلمانا لك اذا اردت اصنافا من الغلمان
واما نصبه ففيه ايضا ثلاثة مذاهب احدها انه لازم ولا يجوز
جره مطلقا وهو مذهب بعض النحويين والثاني انه ليس بلازم بل
يجوز جره مطلقا حملا على الخبرية واليه ذهب الفراء والزجاج والفارسي
والثالث انه يجوز جره بمن مضمرة جوازا ان جرت كم بحرف
والى ذلك اشار الناظم بقوله واجز ان تجره من مضمرا ان وليت كم
حرف جر مظهرا نحو بكم درهم اشتريت ثوبك هذا هو المشهور
ولم يذكر سيبويه جره الا اذا دخل على كم حرف جر ليكون حرف الجر الداخل
على كم عوضا من اللفظ بمن المضمرة وذهب الزجاج الى ان جر
التمييز انما هو باضافة كم اليه والصورة بان كم بمنزلة عدد مركب والعدد
المركب لا يعمل الجر في مميزه وكذلك ما كان بمنزلته قاله ابن خروف وتمييز
الخبرية مجرور باضافتها اليه حملا لكم على ما هي مشابهة له من العدد
وقال الفراء على اضمار من لان من كثيرا ما دخولها على تمييز كم الخبرية فجاز
اضمارها لذلك انه الحال عليه وهذا القول نقله ابن الخباز في شرح
الجزولية وابن مالك في شرح الكافية عن الخليل مفردا او مجموعا لان كم
بمنزلة عدد مفرد مضاف الى مميزه تارة الى جمع كالعشرة وما دونها وتارة
الى مفرد كالمائة بما فوقها واستعمل بالوجهين اجراء له مجرى النوعين
نحو كم رجال جاءوا كما يقال عشرة رجال جاءوا وكم امرأة جاءتك كما
يقال مائة امرأة جاءتك ولا امرأة اكثر في الاستعمال وابلغ في المعنى
من الجمع حتى ادعى بعضهم ان الجمع على نية معنى الواحد فكم رجال على معنى
كم جماعة من الرجال ودخل في المفرد ما يؤدي معنى الجمع نحو كم قوم صرفوني
والى ذلك اشار الناظم بقوله واستعملنها مخبرا ككم عشرة او مائة

والأمر الثاني أن الخبرية تختص بالزمن الماضي كرب بجامع التكثير فيهما فلهذا
لا يجوز كم غلمان سأملكهم كما لا يجوز رب غلمان سأملكهم لأن التكثير والتقليل
إنما يكونان فيما عرف حده والمستقبل مجهول ويجوز في الاستفهامية كم عبدا ستشتريه
لأن الاستفهام يتعين المجهول والأمر الثالث مما تختص به الخبرية أن المتكلم
بها لا يستدعي أي لا يطلب جوابا من مخاطبه لأنه مخبر بخلاف المتكلم بالا
ستفهامية فإنه مستخبر والأمر الرابع أنه أي المتكلم بالخبرية يتوجه
إليه التصديق والتكذيب لأنه مخبر والإخبار يحتمل الصدق والكذب
بخلاف المتكلم بالاستفهامية لأنه منشئ والإنشاء لا يحتمل ذلك والأمر
الخامس مما تختص به الخبرية أن المبدل منها لا يقترن بهمزة الاستفهام
لأنه خبر والخبر لا يتضمن معنى الاستفهام تقول كم رجال في الدار عشرون بل
ثلاثون بخلاف المبدل من الاستفهامية فإنه يجب اقترانه بهمزة الاستفهام لتضمنها
معنى الاستفهام و نحو تقول كم مالك أعشرون أم ثلاثون وكم في موضع
رفع في الابتدا وما بعدها خبره عند سيبويه وعند الأخفش بالعكس وأعشرون
بدل من كم وأم عاطفة وفيها معنى الاستفهام وتسمى معادلة الهمزة وثلاثون
معطوفا على عشرون وقد لبيت يروى قول الفرزدق وهو همام ابن غالب
التميمي يهجو جريرا . كم عمة لك يا جرير وخالة فدعا قد حلبت علي
عشاري . بجر عمة وخالة على أن كم خبرية وبنصبهما على أن تمييز الخبر
نصب تمييز الخبرية مفردا أي كثير من عماتك وخالاتك من جملة خدمي وقيل
على الاستفهام التهكمي أي أخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كن
يخدمنني مفردا لنسبته وعليهما أي على الجر والنصب فهي أي كم مبتدأ وجملة
قد حلبت خبر وأفرد الضمير حملا على لفظ كم أو التاء في حلبت للجماعة لأنها
في المعنى عمات وخالات ويروى برفعهما على الابتداء فتخصص المعطوف
عليه بوصفه بلك وبعدها محذوفة مدلول عليها بالمذكورة إذ التقدير
وتخصص الخالة بوصفها بالنوع لما حذف لدلالة مع خالتها الشرا عليها بلك
لا وثني و قد حلبت خبر للعمة أو الخالة وخبر الأخرى محذوف و لا
يقال قد حلبتا لأن المخبر عنه في هذا الوجه متعدد لفظا ومعنى نحو
زينب وهند قامتا والتاء في حلبت على هذا للوحدة لأنها عمة واحدة
وخالة واحدة وكم على هذا الوجه محلها نصب على المصدرية أو على
الظرفية الزمانية أي كم حلبة على المصدرية أو كم وقتا على الظرف
والفدعاء بسكون الدال المهملة من الفدع بفتحها والدال وهو اعوجاج
الرسغ من اليد والرجل حتى ينقلب الكف والقدم إلى إنسيهما بكسر الهمزة
والسين المهملة وبالنون الساكنة والياء المثناة تحت المشددة وهو الجانب
الأيسر على رأي أبي زيد والأيمن على رأي الأصمعي والعشار بكسر العين جمع
عشراء وهي الناقة التي أتى عليها من يوم أرسل عليها الفحل عشرة أشهر
ومعنى علي ها هنا كرها مني لأن على تستعمل في الضر كما أن اللام تستعمل في النفع

نحو

نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت وأما كأين فهي بمنزلة كم الخبرية في خمسة
أمور في إفادة التكثير وفي الإبهام وفي لزوم التصدير وفي البناء وفي
الافتقار إلى التمييز لا الجر به تمييزها غالبا لا الإضافة بخلاف كم قال الله تعالى
وكأين من دابة لا تحمل رزقها وقد ينصب تمييز كأين كقوله . اطرد
اليأس بالرجا فكأين آلما حم يسره بعد عسر . فآلما بمد الهمزة على وزن فاعلا
من ألم بالمكان إذا أتاه منصوب على التمييز لكأين واطرد أمر من طرد يطرد كقتل
يقتل واليأس بالياء المثناة تحت القنوط والرجا بالقصر للضرورة والأصل
وحم بضم الحاء المهملة بمعنى قدر نحو لا تقنط وترج حصول الفرج بعد الشدة
فكم من عديم قدر الله غناه بعد فقره وكأين تخالف كم في أمور منها
أنها مركبة من كاف التشبيه وأي المنونة وكم بسيطة على الأصح وقيل
مركبة من الكاف وما الاستفهامية ثم حذفت ألفها لدخول الجار وسكنت ميمها
للتخفيف لثقل الكلمة بالتركيب ومنها أنها لا تقع استفهامية عند الجمهور
خلافا لابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك ومنها أنها لا تقع مجرورة
خلافا لابن قتيبة وابن عصفور وإنما أجاز بكأين تبيع هذا الثوب ومنها
أن خبرها لا يقع مفردا وأما كذا فيكنى بها عن العدد القليل والكثير
وتوافق كأين في أربعة أمور التركيب فإنها مركبة من كاف التشبيه وذا الإشا
رية والبناء والإبهام والافتقار إلى التمييز بعدها وتخالفها في ثلاثة أمور أحدها
أنه يجب في تمييزها النصب فلا يجوز جره بمن اتفاقا ولا بالإضافة لأن
عجزها اسم لم يكن له قبل التركيب نصيب في الإضافة فبقي على ما كان عليه
خلافا للكوفيين أجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال كذا ثوب وكذا أثواب
بالجر قياسا على العدد الصريح وقال الزجاجي يجوز الجر على ضرب من الحكاية
وقال الجوهري على البدل من ذا والثاني أنها ليس لها الصدر فلذلك
تقول قبضت كذا وكذا درهما والثالث أنها لا تستعمل غالبا إلا معطوفا
عليها كقوله . عد النفس نعمى بعد بؤساك ذاكرا . كذا وكذا لطفا به
نسي الجهد . وأتى كأين وكذا أشار الناظم بقوله . ككم كأين وكذا
وينتصب تمييز ذين أو به صل من تصب . هذا باب
الحكاية وهي إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده وهي ثلاثة أنواع
حكاية الجمل وتختص بالقول وحكاية المفرد وتختص بالعلم وحكاية
حال المفرد وتختص بأي ومن الاستفهاميتين فحكاية الجمل مطردة بعد القول
وفروعه من الفعل والوصف بأنواعهما نحو وقولهم إنا قتلنا المسيح قال إني
عبد الله أم يقولون إن إبراهيم الآية قل أغير ربي بعد أن بالحق والقائلين
لإخوانهم هلم إلينا فيحكي الجمل على ترتيب اللفظ وتجوز حكايتها على المعنى
تقول في حكاية زيد قائم قال عمرو قائم زيد بعكس الترتيب فإن كانت
الجملة ملحونة تعين المعنى في حكايتها على الأصح صونا عن ارتكاب اللحن
ولئلا يتوهم أن اللحن نشأ من الحاكي فعلى هذا إذا قال شخص جاء زيد بالجر

وأما حكاية كلامه فلت قال فلان جاء زيد بالرفع ولكنه خفض زيد التنبيه
بالاستقرار على الحذف ولا التوهم أنه نطق به على الصواب وعلى القول الثاني تقول
قال فلان جاء زيد بالجر مراعاة للعطف وحكاية المفرد في غير الاستفهام
شاذة كقول بعضهم ليس بقرشيا ردا على من قال إن في الدار قرشيا
وكقول ذي الرمة سمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح انتجعي بلالا فإنه
سمع قوما يقولون الناس ينتجعون غيثا فحكى له كما سمع فرفع الناس وصيدح
اسم ناقة فائدة الزجاجي في جمله قال ابن مالك في شرح الكافية ويمكن أن يكون
من هذا ما كتب بالواو في خط الصحابة رضي الله عنهم فلان أبو فلان بالواو وكأنه
قيل فلان ابن المقول فيه أبو فلان فالمختار فيه عند المحققين أن يقرأ بالياء وإن
كان مكتوبا بالواو كما يقرأ الصلاة والزكاة بالألف وإن كانتا مكتوبتين
بالواو تنبيها على أن الألف المنطوق به منقلب عن واو انتهى وعندي أنه يقرأ بالواو
لوجهين أحدهما أن الغرض أنه حكي وقراءته بالياء تفوت ذلك بخلاف الصلاة والزكاة
فإنهما غير محكيتين والثاني أنه يحتمل أن يكون وضع بالواو فيكون من استعمال
الاسم في أول أحواله وذلك لا يغير وأما حكاية حال المفرد في الاستفهام
وإن كان المسؤول عنه نكرة مذكورة والسؤال بأي أو بمن حكي في لفظ أي
وفي لفظ من ما ثبت لتلك النكرة المسؤول عنها من رفع ونصب وجر وتذكير
وتأنيث وإفراد وتثنية حقيقة أو صالحة لوصفها به وجمع سالم موجود فيه
أو صالح لوصفه به تقول لمن قال رأيت رجلا وامرأة وغلامين وجاريتين وبنين
وبنات أيا في حكاية رجلا وأية في حكاية امرأة وأيين بالتثنية في حكاية
غلامين وأيتين في حكاية جاريتين وأيين بالجمع في حكاية بنين وأيات
في حكاية بنات ومن قولنا في التثنية أو صالحة لوصفها به ليشمل مثل رأيت شاعرا
وكاتبا فإنك تقول في حكايتهما أيين مع أنهما ليسا مثنيين صناعة ولا أنهما يوصفان
بالتثنية فتقول الكاتبين ومن قولنا في الجمع السالم أو صالح لوصفه به ليشمل مثل
رأيت رجالا أو نساء فإنك تقول في حكاية الأول أيين وفي حكاية الثاني أيات
مع أنهما ليسا جمعي سلامة ولا أنهما يوصفان بجمع السلامة فتقول رأيت رجالا
صالحين ونساء صالحات ومن علل لذلك حكاية المرفوع بأنها علمية والمجرور
واختلف في الحركات اللاحقة لأي فقيل حركات حكاية وأيه
في موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف وقيل هي حركات إعراب فإذا
وقعت بعد الأعم مرفوع بأنها علمية نحو قام رجل فيقال أي فأي فاعل بالفعل
وهو ما دل عليه من التقدير إلا أن الاستثناء يزيل الضرر فكأنه أعرب ما قاله
القائل وكأنه إنما حركت أيا بفعله ويجوز أن يصرح بالفعل مؤخرا توكيدا قاله
الكوفيون ومقتضى قواعد البصريين أنه يتعين كونه مبتدأ والخبر محذوف تقديره
أي جاء لأن الفاعل لا يتقدم والاستفهام لا يتأخر والكوفيون يجيزونهما إن سألت
به عن منصوب ومجرور وفيهما عن قول البصريين أنه مبتدأ والخبر محذوف والحركة
للحكاية أو معمولة لمحذوف متأخر ولك أن تصرح به توكيدا مع التأخر فتقول أيا

رأيت وبأي مررت وعند الكوفيين منعهما وعلى القول بجواز تقديم العامل فهو أولى
للمطابقة وهكذا تقول في من إذا حكيت بها النكرة رفعا ونصبا وجرا وإفرادا وتثنية
وجمعا على حدها تذكيرا وتأنيثا كما تقدم من الأمثلة إلا أن بينهما فرقا من أربعة
أوجه أحدها أن أيا عامة في السؤال يسأل بها عن العاقل كما مثلنا من
قولنا رأيت رجلا إلى آخره وعن غيره كقول القائل رأيت حمارا أو حمارين أو أتانا
أو أتانين أو حمرا أو أتنا ومن خاصة بالسؤال عن العاقل بالعرف الثاني أن الحكاية
في أي عامة في الوقف والوصل فيقال لمن قال جاءني رجلان فتقول أيان بالوقف والإسكان
أو أيان يا هذا بالوصل والحكاية في من خاصة بالوقف تقول لمن قال جاءني رجلان
منان بالوقف والإسكان في النون فإن وصلت قلت من يا هذا بالسكون
وبطلت الحكاية لما سيأتي أنه تقدم في حكاية المذكر منو ومنا ومني وهذه
لا ترى ما كان عليها إلا أن الإطلاق لا تكون إلا في الوقف فأما قوله وهو تميم بن الحارث
الضبي أو تأبط شرا أتوا ناري فقلت منون أنتم فقالوا الجن قلت عموا
ظلاما وقال قبله من أنتم فقالوا زعيم الشعر وحمله سيبويه على لغة من قال
ضرب منو منا فقال إنما تجوز منون على هذا الوجه عنده معرب كالمجموع بالواو والنون
وقال الكسائي ربما احتاج الشاعر إلى زيادة هذه الزوائد في الوصل قال ابن خروف
وتوجيه سيبويه أجود وهو أن يكون معربا جمعه كالذي وحكى
الكوفيون أن منهم من يقول منو أنت ومنان أنتما ومنون أنتم فيكون البيت
على هذا ولا يقاس عليه خلافا ليونس وحجته أنه سمع بعض العرب يقول
ضرب من منا ومنو منا لمن قال ضرب رجل رجلا حكاه عنه سيبويه ووجهه
أنه أزال الاستفهام عن صدريته وأعرب أحدهما فاعلا والآخر مفعولا في الأولى
وحكاهما في الوصل في الباقيين واستبعده سيبويه وفي هذا البيت شذوذان
آخران أحدهما أنه حكى الضمير في أتوا وهو معرفة والثاني وجه شذوذه أنه
حكى مقدرا خلافا للشارح والثاني أنه حرك النون وحكمها السكون وعموا بكسر
العين المهملة أي انعموا وظلاما جوز فيه ابن السيد كونه ظرفا أي انعموا في ظلامكم
وكونه تمييزا أي من جهة ظلامكم انتهى والأول أعرف ويؤيده أنه يشير عموا
صباحا وهو إنشاده كذي وقع في قصيدة حائية منسوبة إلى حزم بن سنان
الغساني ونص ابن الحاجب في الأمالي على أنه لا يحسن أن يكون ظرفا إذ ليس
المراد أنهم نعموا في ظلام أو في صباح وإنما المراد أنهم نعم ظلامهم أو صباحهم انتهى
الفرق الثالث أن أيا يحكى فيها حركات الإعراب بغير إشباع فتقول
في حكاية المفرد المرفوع أي وفي حكاية المنصوب أيا وفي حكاية المجرور أي
ويحكى في من بالإشباع للحركات في حكاية المفرد المذكر خاصة على اللغة
الفصحى فتقول لمن قال جاءني رجل منو ولمن قال رأيت رجلا منا ولمن قال
مررت برجل مني ومن العرب من يحكي بمن إعراب المسؤول عنه فقط ولم يزد علامة
التأنيث والتثنية والجمع فيقول لمن قال قام رجل أو رجلان أو رجال أو امرأة
أو امرأتان أو نساء منو وفي الجميع وفي النصب منا وفي الجر مني وما ذكره

من ان الواو والالف والياء نشأت من حركات الاشباع وان الحركات حكاية وهو قول
السيرافي وزعم ان الحركات حكاية وانهم اشبعوا بعد ذلك الحركة في الرفع اذ لا يوقف على
متحرك ورد بان الحركات انما تبين بهاء السكت وبالالف في انا وحيثما لا حاجة
وبان الموضع للوقف ولا حركة فيه وقال المبرد والفارسي الحكاية مشبهة بالاعراب
فالحروف اجتلبت اولا للحكاية فلزم تحريك ما قبلها وصوبه ابن خروف وقال
ابو حيان وقال بعض الحروف عوض عن التنوين فانه قيل منو فالحكاية بالضم
والواو من التنوين وكذا منا ومني ورده ابو حيان بان ذلك لغة قليلة
وهذه الحروف تتكلم بها جميع العرب وقال بعض الحروف عوض عن لام التعريف
لان قياس النكرة اذا اعتبرت ان تعاد بلفظ المعرفة لئلا يتوهم انها غيرها
الطرف الرابع ان ما قبل تاء التانيث في اي واجب الفتح تقول اية
وايتان كما تقول ابة وابتان ويجوز الفتح والاسكان في من اذا اتصل
بها تاء الحكاية تقول منه بفتح النون وقلب التاء هاء ومنت بسكون النون
وسلامة التاء من القلب هاء وانما قلبت مع فتح ما قبلها ولم تقلب مع سكونه
اعتبارا بحالة الوقف ومنتان بفتح النون الاولى ومنتان بسكونها والارجح
الفتح في المفرد والاسكان في التثنية وانما عبر بتاء الحكاية دون تاء
التانيث لان تاء التانيث لا يسكن ما قبلها قال الموضح في الحواشي وهو الحق
وظاهر كلامه هنا انها للتانيث والقول بانها في اية للتانيث وفي منة للحكاية
مجرد عناية وانما كان الارجح الفتح في المفرد لان التاء فيه متطرفة وهي
ساكنة في الوقف مجرد ما قبلها لئلا يلتقي ساكنان والاكثر في التثنية
وتقول في حكاية الجمع بالالف والتاء منات باسكان التاء للوقف هذا
حكم غير العطف واما العطف فاذا قال جاءني امراة ورجل فانك تقول من
ومنو واذا قال جاءني رجل وامراة فانك تقول من ومنه فتلحق العلامة اخر الكلام
لانه محل الوقف دون ما قبله لانه في حكم الوصل وكذا اذا قال جاءني رجال ونساء
قلت منو ومنات فاذا قال مررت بنسوة ورجل قلت منات ومني واذا اخلط ما لا
يعقل بمن يعقل جعلت السؤال عما لا يعقل باي وعن من يعقل بمن فاذا قال رأيت
رجلا وحمارا قلت منا وايا واذا قال مررت بحمار ورجل قلت اي ومني واذا قال
رأيت ثوبا وغلاما قلت ايا ومنا وكذلك ما اشبهه ذكره الزجاجي ثم
انتقل الى النوع الثالث وهو حكاية العلم وجعله قسيما لقوله اولا ان
كان المسؤول عنه نكرة فقال وان كان المسؤول عنه علما لمن يعقل غير مقرون
بتابع من التوابع الخمسة واداة السؤال من غير مقرونة بعاطف فالحجازيون
يجيزون حكاية اعرابه فيقولون من زيدا لمن قال رأيت زيدا ومن
زيد لمن قال مررت بزيد بالفتحة والكسرة للحكاية والرفع في
موضعهما مقدر وان الرافع بعد من مبتدا خبره من عند الجمهور او خبر مبتدا او
من عند سيبويه وان كان المحكي مرفوعا كقولك من زيد لمن قال جاءني زيد
برفع ما بعد من على اللغتين وتختص التقدير على لغة الحكاية يكون الاعراب

مقدر

مقدر لاشتغال اخر المحكي بحركة الحكاية والرفع على اللفظ في
التقدير وعلى لغة الغير فالحكم ظاهر وتبطل الحكاية في نحو اي زيد لان اداة
السؤال غير من وفي نحو ومن زيد لاجل العاطف الداخل على من وفي نحو من
غلام زيد لانتفاء العلمية خلافا ليونس في اجازته حكاية جميع المعارف
وفي نحو من بشر لانتفاء العقل وفي نحو من زيد الفاضل لوجود التابع وهو
النعت ويستثنى من ذلك ان يكون التابع ابنا متصلا بعلم كرأيت زيد بن
عمرو او علما معطوفا بالواو خاصة كرأيت زيدا وعمرا فيجوز فيهما الحكاية
على خلاف في الثانية فتقول لمن قال رأيت زيد بن عمرو من زيد بن عمرو ولمن
قال مررت بزيد بن عمرو من زيد بن عمرو بنصب زيد في الاول وخفضه في الثاني
وتقول لمن قال رأيت زيدا وعمرا من زيدا وعمرا بنصبهما ولمن قال مررت بزيد
وعمرو من زيد وعمرو بخفضهما وذهب يونس وجماعة الى ان عطف
احد الاسمين على الاخر يبطل الحكاية وبنو تميم لا يحكون العلم مطلقا ويوجبون
رفع ما بعد من ومورد الخلاف بينهم ان الاعلام كثرت في كلامهم فاجازوا
فيها الحكاية لما فيها من ربط اخر الكلام باوله وشرطوا ان تكون الحكاية
بمن دون اي لوجهين احدهما كثرة استعمالهم لها دون اي قاله سيبويه
والثاني انه من مبنية لا يظهر معها قبح الحكاية لسكونها على كل حال بخلاف
اي فانه لو حكي بها اي زيدا واي زيد برفع اي فيهما ونصب زيد في الاول
وجره في الثاني لظهر القبح في اختلاف اعراب المبتدا والخبر قال
ابن الضائع والاول اولى وعليه اعتمد سيبويه وزاد ابن خروف وجها
ثالثا وهو كون من على حرفين واما شرط انتفاء التابع فانهم
استغنوا باطالته عن الحكاية واستثني النعت بابن لانه صار مع المنعوت
كشيء واحد واستثني عطف النسق لانه ليس فيه بيان للمتبوع فلا يستغنى
لا بالحكاية واما اشتراط انتفاء اقتران العاطف بمن فلان الغرض بالحكاية
بيان ان المسؤول عنه هو المذكور في الكلام لا غير فاذا عطفت جملة السؤال
على كلام المسؤول صار في ذلك بيان ان المسؤول عنه هو الاول فلم يحتج للحكاية
والى ذلك اشار الناظم بقوله. والعلم احكينه من بعد من ان عريت
من عاطف بها اقترن.

هذا باب التانيث

اعلم ان من المعاني التي دخلوا عليها لا له اشتمال الجواهر وهي على قسمين
حيوان وجماد والحيوان ضربان مذكر وانثى ولما كان التانيث فرع التذكير
لان الاصل في جميع الاشياء التذكير كما قال سيبويه احتاج المؤنث لعلامة
تميزه من المذكر وهي اما تاء محركة بوجوه الاعراب وتختص بالاسماء كقائمة
وهاوية وتبدل في الوقف هاء فلذلك سميت بالهاء او تاء ساكنة وتختص
بالافعال الماضية كقامت ونعمت واما الف مفردة عن الف قبلها
كحبلى وسكرى او الف قبلها الف زائدة فتقلب همزة اي الالف الثانية همزة
كحمراء وهذا مذهب الجمهور من البصريين وذهب بعض الى ان الكلمة بالالف

فبلها معا علامة التانيث **وقد هب** الكوفيون الى ان الهاء للتانيث
وبيتاميرته من الف التانيث **و** الالفان المقصورة والممدودة **تختصان بالاسماء**
الظاهرة **واما** التاء والالف اشار الناظم **بقوله** . علامة التانيث تاء او الف
الخ . والجمع بينهما ملا يقال حبلاة **واما** علقاة فالالف مع وجود التاء للالحاق
بجعفر ومع عروها للتانيث **والعرب قد انثوا اسماء كثيرة بتاء مقدرة ويستدل**
على ذلك التقدير بالضمير العائد عليها نحو النار وعدها الله الذين كفروا حتى تضع
الحرب اوزارها وان جنحوا للسلم فاجنح لها فالنار والحرب والسلم مؤنثات بدليل
عود المؤنث عليها **ولا تخفى** ما في ترتيب الايات من المناسبة وما في مقابلة الحرب
بالمصالحة من الطباق **وبالاشارة اليها نحو هذه جهنم** فجهنم مؤنثة بدليل
الاشارة اليها باشارة المؤنث وهي هذه **وثبوتها** اي التاء **في تصغيره نحو**
عيينة واذينة مصغري عين واذن من الاعضاء المزدوجة فان التصغير يرد الاشياء
الى اصولها **وغير** المزدوج مذكر كالراس والقلب **او ثبوتها في فعله نحو ولما فصلت**
العير فالعير مؤنثة بدليل تانيث فعلها **وبسقوطها من عدده كقوله** وهو حمير
الارقط يصف فرسا عربيته . **ارمي عليها وهي فرع اجمع وهي ثلاث اذرع واصبع**
فاذرع جمع ذراع وهي مؤنثة بدليل سقوط التاء من عددها وهو ثلاث **والى**
ذلك اشار الناظم **بقوله** . وفي اسام قدروا التا كالكتف . ويعرف التقدير
بالضمير ونحوه . كالرد في التصغير **فصل الغالب في التاء ان تكون**
لفصل صفة المؤنث من صفة المذكر كقائمة وقائم ومن غير الغالب في الاسماء غير
الصفات نحو رجل ورجلة وغلام وغلامة **وفي الصفات التي تنزل على مقصود وهي**
الصفات المختصة بالمؤنث كحائض وطامث فان قصدها الحدوث في الزمان
لحقتها التاء فقيل حائضة وطامثة وان لم تقصد ذلك لم تلحقها فيقال حائض
وطامث بمعنى انها اهلية للحيض والطمث **ولا تدخل هذه التاء الفاصلة صفة**
المؤنث مع صفة المذكر في خمسة اوزان احدها فعول بفتح الفاء **بمعنى فاعل**
كرجل صبور بمعنى صابر **وامرأة صبور** بمعنى صابرة **وانما لم تدخله التاء لعدم**
جريانه على الفعل ودخول الفاعل على الصفة نحو اعلى فعلها قاله الشاطبي **ومنه**
اي من فعول بمعنى فاعل **وما كانت اصله فعيا اصله فعويا** اجتمعت فيه الواو والياء
وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء **ثم ادغم** الياء في الياء او لانه كان
فعيلا بمعنى فاعل لحقته التاء **وقال** الذي جاعة من نحاة الكوفة عن
نهرة الاية لحمض ة الواثق بالله مع يانوا بوجد الصواب فسالة الواثق عنها
فاجاب بما قاله الموضح **واما قولهم امرأة ملولة** من الملل بمعنى مالة وقد لحقته
التاء **فالتاء** فيه ليست للفصل وانما هي **للمبالغة بدليل** دخولها في المذكر نحو
رجل ملولة واما امرأة عدوة اصله عدووة بواوين ثم ادغم **فشاذة** لخروجه
عن القاعدة ومع ذلك فانه **محمول على صديقة** كما في عكسه وهو حمل صديق
على عدو في قوله . الم تحلوا اتيا صديق . والقياس صديقة وهم يحملون الضد على
ضده كما يحملون النظير على نظيره **ولو كان فعول بمعنى مفعول لحقته التاء الفاصلة**

جوازا

جوازا **نحو جمل ركوبة وناقة ركوبة** وانما لحقته وان لم يجر على الفعل فرقا بين المقصدين
والوزن الثاني فعيل بمعنى مفعول نحو رجل جريح وامرأة جريح بمعنى مجروحة
والعلة فيه ما تقدم **وشذ ملحفة جديدة** فالتاء فيها بمعنى مجدودة وقد لحقتها
التاء **فان كان فعيل بمعنى فاعل لحقته التاء** الفاصلة **نحو امرأة رحيمة وظريفة**
وانما لحقت فعيلا بمعنى فاعل دون فعيل بمعنى مفعول فرقا بينهما واختصت بفعيل
بمعنى فاعل لانه يجري على الفعل لان الوصف من رحم وظرف يأتي على فعيل اطراد
. بخلاف فاعل من فعل فانه بمعنى مفعول **فان قلت مررت بقتيلة بني فلان لحقت**
التاء مخشية الالتباس بالمذكر **لانه لم يذكر الموصوف** المأمون معه الالتباس **والوزن**
الثالث مفعال بكسر الميم **كمنحار** يقال رجل منحار وامرأة منحار اي كثيرة النحر للابل
المهلة **وشذ ميقانة** بالقاف والنون من اليقين وهو عدم التردد يقال رجل
ميقان لا تسمع شيئا الا ايقنه وامرأة ميقانة **وانما لم** تدخل التاء الفاصلة هنا
لانه صفة لا تجري على فعل فانه يشبه المصادر الميمية لزيادة الميم فيه اوله قاله
ابن الانباري **والوزن الرابع مفعيل** بكسر الميم **كمعطير** من العطر **وشذ امرأة**
مسكينة لخروجه عن القاعدة ومع ذلك فانه محمول على فقيرة **وسمع امرأة مسكين**
على القياس حكاه سيبويه **والوزن الخامس مفعل** **بكسر الميم** وفتح العين
كمغشم بالغين والشين المعجمتين وهو الذي لا ينتهي عما يريده من شجاعته **ومدعس**
بالدال والعين والسين المهملات من الدعس وهو الطعن يقال رمح مدعس به وعلة
عدم لحاق التاء في هذين الوزنين ما تقدم في الثالث **والى** هذه الاوزان الخمسة
اشار الناظم **بقوله** . ولا تلي فارقة فعولا . الابيات الثلاثة **وتاتي التاء**
لفصل الواحد من الجنس الجامد الذي لا يصنعه المخلوق **كثمر كثمرة** وغيرها
المثلثة فوق وسكون الميم **ونعكسه** اي لفصل الجنس من واحده **في جباة** بفتح
الجيم وسكون الموحدة كعرها الهمزة ضرب من الكماة **الحمر وكماة** بفتح الكاف
وسكون الميم وبفتح الهمزة وهي التي تميل الى الغبرة والسواد **وقول الموضح**
خاصة لخروج سيارة وسيارة فانهما جمعا سيار وسيار لا من اسماء الاجناس
لغلبة التانيث عليهما قال الله تعالى وجاءت سيارة **وعلى تقدير** كونهما من اسماء
الاجناس فالتعبير مصروف الى الجامد وهذان مشتقان **وقد تاتي** التاء لفصل
الواحد من الجنس الذي يصنعه المخلوق قليلا نحو لبن ولبنة **وقد تكون** التاء
لازمة فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث كربعة وهو المعتدل والمعتدلة من الرجال
والنساء لا بالطويل ولا بالقصير **وتاتي التاء عوضا من فاء كعدة** واصلها
وعد بكسر الواو فكرهوا ابتداء الكلمة بواو مكسورة فنقلوا كسرة الواو الى العين
ثم حذفوا الواو وعوضوا منها التاء في غير محل المعوض منه لان تاء التانيث
لا تقع صدرا **وقد تاتي** عوضا من عين كاقامة **او من لام كسنة** واصلها سنو
او سنه بدليل قولهم في الجمع بالالف والتاء سنوات او سنهات فكرهوا
تعاقب الحركات الاعرابية على الواو لاعتلالها وعلى الهاء لخفائها فحذفوا الواو
او الهاء وعوضوا منه التاء في محل المعوض منه على القياس **لان** عوضا من حرف

زائد لمعنى وهو ياء النسب كاشعثي واشاعثة وازرقي وازارقة ومهلبي
ومهالبة نسبة الى اشعث وازرق ومهلب بالتاء فيهن عوض من ياء النسب الا
ترى انهما لا يجتمعان وانما يقال لا اشعثيون ولا اشاعثة وكذا الباقي و عوضا من
حرف زائد لغير معنى وهو ياء مفاعيل كزنادقة وزنادقة فالتاء عوض من ياء
زناديق فانه اعجمي ومالعاء لم يجمعا بالتاء بل يقال زناديق بالياء دون التاء ومتعا فيهما معا
قال في شرح الكافية والزنديق هو الذي لا يتمسك بدين وقيل هو الذي يظهر
الاسلام ويخفي الكفر و تاتي التاء للتعريب بالعين المهملة اي تعريبا للاسماء
الاعجمية كموازجة جمع موزج بفتح الميم وسكون الواو وفتح الزاي المعجمة بعدها
جيم وهو الخف وفي الجوهري والقياس موازج فدخلت التاء في جمعه تنزيلا على
ان اصله اعجمي معرب والفرق بين المعرب وغيره ان المعرب اذا استعملته العرب الاعجمي
فان خالفت بين العاطف فعربته ولا ملا و تاتي التاء للمبالغة في الوصف
كراوية لكثير الرواية وانما انثوا المذكر لانهم ارادوا انه غاية في ذلك الوصف
والغاية مؤنثة و تاكيرها اي المبالغة الحاصلة بغير التاء كنسابة و ذلك
لان معناها لا يصير المبالغة بنفسه فاذا دخلت عليه التاء افادت تاكيد المبالغة
لان التاء للمبالغة و تاتي التاء لتاكيد التانيث كنعجة لان انفراد المؤنث
بالاسم عن المذكر يصير التانيث كعجوز واتان فكان يكفي ان يقال نعج لانه يصير
التانيث بنفسه فدخول التاء فيه لتاكيد التانيث فصل وذكر واخرج
من الفي التانيث المقصورة والممدودة اوزان نادرة ولا نتعرض لها في هذا
المختصر لكون الناظم لم يذكرها واوزان مشهورة فيهما لاستعمالهم فيها بابب
ما ابتدا بان المقصورة اصل للممدودة فلذلك قدمها فمشهور اوزان المقصورة
اثنا عشر وزنا احدها فعلى بضم الاول وفتح الثاني كاربى بالراء المهملة والباء
الموحدة اسما للداهية بالدال المهملة وجمعها دواه واعظمها الموت وادمى
وشعبى بمعجمة فمهملة فموحدة اسمين لموضعين قال جرير اعبد احل في شعبى
غريبا الوما لا ابا لك واغترابا وزعم ابن قتيبة انه لا رابع لها في لسان العرب
ويرد عليه ارنى بالنون اسما لحب من البقل يجبن بها اللبن وجنفى بالجيم
والنون والفاء اسما لموضع وجعبى بالجيم والعين والباء الموحدة اسم
لعظام النمل جمع عظم لا اعظم والمراد به كبار النمل اللاتي بعضها ونهش
امرا واسعة قاله القالي و رخبى بالراء والخاء المعجمتين والباء الموحدة لموضع
و حلكى بالحاء المهملة لدويبة قال ابو علي الفارسي هي مقصورة حكاه عنه
ابن جني في العين وقرني من عدم اشتهار ما ذكر ان عد الناظم لفعلى من
الاوزان المشهورة مشكل لانها من الاوزان النادرة بل قال الخطاب المارداني
انها شاذة الوزن الثاني فعلى بضم الاول وسكون الثاني اسما كان كبهمى
بالموحدة اسم لنبت قال الجوهري يقال البهمى لا ترضخه بهماها او صفة
لا مذكر لها كحبلى و ما لها مذكر كطولى انثى الاطول او مصدرا كرجعى
مصدر رجع الوزن الثالث فعلى بفتحتين اسما كان كبردى بالموحدة

لنهر

لنهر بردى او مصدرا كمرطى بالطاء المهملة لمشية او صفة كحيدى بالحاء
والدال المهملتين بينهما ياء مثناة تحتانية يقال حمار حيدى اي يحيد عن ظله
اذا تخيل منه الوزن الرابع فعلى بفتح اوله وسكون ثانيه بشرط ان يكون
اما جمعا كقتلى جمع قتيل وجرحى جمع جريح او مصدرا كدعوى مصدر دعى
او صفة كسكرى وشبعى مؤنثي سكران وشبعان كالكسول فان كان
فعلى اسما كارطى وعلقى بفتح القاف وجهان منصرف على القصر وعدمه
فمن صرفه فوزنه فعلى للالحاق ومن منع فوزنها للتانيث و الارطى شجر الرمل
يدبغ به الاديم يقال اديم مارطوط اي مدبوغ و قد يكون ارطى افعل لانه يقال
اديم مرطي حكاه في الصحاح والعلقى نبت الوزن الخامس فعالى بضم اوله
وتخفيف ثانيه كحبارى بالحاء المهملة والباء الموحدة والراء المهملة وسمانى
بالسين المهملة والنون لطائر يذكر ويؤنث وفي الصحاح ان الف
حبارى ليست للتانيث وهو وهم بعض العلماء من صاحب الصحاح فانه قد
وافق على انه ممنوع الصرف ومنع الصرف دليل على ان الف للتانيث الوزن
السادس فعلى بضم اوله وتشديد ثانيه مفتوحا كسمهى بالمهملة
للباطل و للكذب وللهواء بين السماء والارض الوزن السابع فعلى بكسر اوله
وفتح ثانيه وسكون ثالثه كسبطرى بمهملات وموحدة ودفقى بالدال
والقاف والفاء لضرب من المشي فالاول مشية فيها تبختر والثاني مشية فيها
ترمي واسراع الوزن الثامن فعلى بكسر اوله وسكون ثانيه اما مصدرا
كذكرى مصدر ذكر ذكرا وذكرى مما توافق فيه كلمتان جميعا وعري الفا التانيث
او جمعا وذلك تشان حجلى بالحاء المهملة والجيم جمعا للحجل بعضهم اسما
لطائر وظربى بالظاء المشالة والراء والباء الموحدة جمع الظربان بفتح اوله
وكسر ثانيه اسما لدويبة ولا ثالث لهما في الجموع وذلك معلوم من عدم
الاتيان معهما بالكاف ونكت ذكره توكيدا الوزن التاسع فعيلى بكسر
اوله وثانيه مشددا نحو حثيثى بحاء مهملة وثاءين مثلثتين بينهما ياء
مثناة تحتانية اسم مصدر حث على الشيء اذا حض عليه وخليفى بالخاء المعجمة
والفاء الخلافة وفي الاثر عن عمر رضي الله عنه لولا الخليفى لاذنت وحكى الكسائي
هو من خصيصاء مولده بالمد وهو شاذ وفيما بعد الفعل كما مثل به في التسهيل
الوزن العاشر فعلى بضم اوله وثانيه وتشديد ثالثه ككفرى بالفاء والراء
وفي القاموس انه مثلث الكاف والفاء والكفرى والكافور نوع الطلع اي
طلع النخل تسمي بذلك لانه يكفره اي يستره وبعضهم و الشيباني يجعله
للطلع نفسه والقر الجلد للطلع حين يتشقق قال القالي و الاول اقرب لانه
لا اشتقاق يدل على خلافه و حذرى وبذرى بذالين معجمتين وراء بين مهملتين
وبحاء مهملة في الاول وباء موحدة في الثاني وهما من الحذر والتبذير وقال
ابن ولاد البذرى بالزاي المعجمة الباطل الوزن الحادي عشر فعلى بضم اوله وفتح
ثانيه مشددا كخليطى بالخاء المعجمة والطاء المهملة اسما للاختلاط يقال

قوله لدلالة اما مصدرا الخ لا يشكل عليه نحو كسرى علما
لانه معرب قال الامام المرزوقي وكسرى معرب ومنع من
يقع الكلام فاختار كسرها ومعلق الاسم موجود في اوله
ودلع من بين الصعبات والنصب فيقتارون العنبة في اوله
بدلالة ان النسبة اليه كسروي بالتعاقب ويقع الكلام وان بمعنى
ركنية الكلام من معلق كسر اوله وان فضالته بمعرفة النسب
وجهه اي كاسرة على غير قياس انتهى

ونحو امرهم خبيط اذا اختلط عليهم امرهم وقبطي بالقاف والباء الموحدة
والطاء المهملة اسما للناطف الوزن الثاني عشر فعالي بضم اوله وتشديد ثانيه
نحو شفاري بالشين المعجمة والفاء والراء المهملة وخباري بالخاء المعجمة والباء الموحدة
والراي اسمين لنبتين وخضاري بالخاء والضاد المعجمتين والراء المهملة اسما لطائر
نلسه نحو جنعي مما كان على وزن فعلى بضم الفاء وفتح العين ونحو
خليفي مما كان على وزن فعلى بكسر الفاء وتشديد العين المكسورة ونحو حليكي
مما كان على وزن فعلى بضم الفاء وتشديد العين المفتوحة تنبيه لا اوزان
الممدود بالمقصورة بزنة وجود هذه اوزان الممدودة باوّلها في عرواء
بضم العين المهملة وفتح الراء المهملة فوق الجمع وهي اول رعدة الحمى
موتكر زيادة على الصحاح والثاني كما في حمراء بكسر الهاء وتشديد الخاء المعجمة
من البحر والبحير الرجل الكبير والثالث كما في خيلا بضم الدال المهملة وتشديد
الخاء المعجمة ولم يجمعه بالمرعي يقال هو عالم بزخيلا امورها اي بباطنها
ومشهور اوزان الممدودة تسعة عشر وزنا اخرها فعلا بفتح اوله وسكون
ثانيه اسما كان كحمراء او مصدرا كرغباء مصدر رغب بالراء المهملة والغين المعجمة
او صفة كحمراء ودعة كهطلاء والرحبة بكسر الدال المهملة وسكون الباء المثناة تحت
قال ابو زيد هو المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق واقله ثلث النهار او ثلث الليل
والهطل تتابع المطر او جمعا في المعنى كطرفاء بالطاء والراء المهملتين والفاء
ويقال للقطعة بالموحدة فيقال طرفا القابلة وهي شجر وعنها اتخذ منبره
صلى الله عليه وسلم وفي القاموس انها اربعة اصناف منها الاثل الواحدة طرفاء
وطرفة وفي الصحاح قال سيبويه واحد وجمع والوزن الثاني والثالث والرابع
افعلاء بفتح العين وافعلاء بكسرها وافعلاء بضمها نحو يوم الاربعاء بفتح
الباء وكسرها وضمها تسمع فيه الاوزان الثلاثة وهو اليوم المعروف وتمثيل الناظم
بمثله موافقة اسم اليوم اربعاء بفتح الباء وكسرها وبفتح الهمزة وضم الباء عمود الخيمة
وبضمها موضع والوزن الخامس فعللاء بفتح اوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه
كعقرباء اسما لمكان بدمشق والوزن السادس فعلالاء بكسر الفاء كقصاصاء بقاف
وصادين مهملتين اسما للقصاص الوزن السابع فعللاء بضم الاول والثالث
كقرفصاء يقال جلس القرفصاء بقاف وصاد مهملة نوع من القعود يقال قعد القرفصاء اذ قعد
على قدميه وامس الارض اليتيه الوزن الثامن فاعولاء بضم الثالث كعاشوراء
لعاشر المحرم وحكى ابو عمرو الشيباني فيه القصر الوزن التاسع فاعلاء بكسر الثالث
كقاصعاء بالقاف والصاد والعين المهملتين اسما لاحد جحرة اليربوع وهو جحران وفوق
العارة يراه اقصر من حليبه عكس الزاهد ومن اسما حجرته ايضا غاتيا. وتافقاء الوزن
العاشر فعليا بكسر الاول وسكون الثاني نحو كبرياء بمعنى التكبر الوزن الحادي
عشر مفعولا نحو مشيوخاء بالشين والخاء المعجمتين للشيوخ وضبطه ابن مالك بالحاء
المهملة قال ومعناه اختلاط الامر الوزن الثاني عشر فعالا بفتح اوله وثانيه
نحو براساء بالباء الموحدة والراء والسين المهملتين بمعنى الناس يقال ما ادري اي

البراساء

البراساء هو اي الناس هو وبراكاء بالموحدة والراء المهملة بمعنى البروك
وهو ان يبركوا البلهم ويتركوا عن خيلهم ويقاتلوا رجالة وبراكا كل شيء معظمه وشدته
يقال ومنه في براكة الامر وفي براكا القتال اي في معظمه وشدته قال بشر بن ابي
حازم ولا ينجي من الغمرات الا براكا القتال او الفرار قاله الفارابي الوزن الثالث
عشر فعلياء بفتح اوله وكسر ثانيه نحو قريثاء وكريثاء بمثلثتين وآخر مهملتين
فيهما وبالقاف في الاول نوعان من البسر بضم الموحدة وسكون المهملة قال
الكسائي بسر قريثاء ممدود وهو اطيب التمر بسرا وقال ابو الجراح تمر قريثا غير
ممدود الوزن الرابع عشر فعولاء بفتح اوله وضم ثانيه نحو دبوقاء بالدال
المهملة والباء الموحدة والقاف العذرة بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة الوزن
الخامس عشر فعللاء بفتح ثلثه كخنفساء بالخاء المعجمة والفاء والقاف اسما لموضع
قاله ابن الناظم في بعض نسخ الشرح وانما هو بالجيم والنون والفاء كما هو
الغالب في نسخ ابن الناظم ونحو فعلاء كجنفاء اسم مكان ولا نظير له الا
حدآثاء بفتح الدال المهملة والهمزة والثاء المثلثة اسما لكامة ومرماء بالفاء والراء
اسما لموضع ذكره في الصحاح في مادة الفاء ولم يذكره في مادة القاف قال في القاموس
موضع بفصل الفاء وقول الجوهري مرماء موضع سهو انما هو بالقاف وقال في
فصل القاف ومرمى حجري وتمر موضع باليمامة لبني امرئ القيس وموضع بين مكة
والمدينة وعلى هذا التفسير بعد الناظم لذلك في المشهور من اوزان الممدودة مشكل
لانه وزن نادر جدا وفي المحكم لابن سيده ان جنفاء بالجيم والنون والفاء والقصر
موضع وانه بالمد ايضا موضع ذكره فيما يختص بالمد يشكل الوزن السادس
عشر فعلاء بكسر اوله وفتح ثانيه كسيراء بالسين المهملة والياء المثناة تحت
ثوب مخلوط بحرير وقيل ما عمل من قز وقيل برد فيه خطوط صفر وايضا نبت وايضا
الذهب الوزن السابع عشر فعلاء بضم اوله وفتح ثانيه كخيلاء بالخاء المعجمة
والياء المثناة التحتانية الكبر والعجب هذا باب المقصور
والممدود المقصور هو الاسم المتمكن الذي حرف اعرابه الف لازمة كالفتى والعصا
بخلاف نحو اذا او رايت اخاك فلا يسمى مقصورا والممدود هو الاسم المتمكن الذي اخره
همزة بعد الف زائدة ككساء ورداء بخلاف ماء او داء ورشاء فلا يسمى ممدودا فقصر
الاسماء ومدها ضربان قياسي وهو وظيفة النحوي وسماعي وهو وظيفة
اللغوي وقد اعتنى اللغويون بهما حتى وضعوا في ذلك كتبا وطائفة اتباعا
عن النحويين فيرجع اليه ان الاسم المعتل الاخر ثلاثة اقسام احدها ما له
نظير من الصحيح الاخر يجب فتح ما قبل اخره قياسا وهذا النوع مقصور
بقياس واليه اشار الناظم بقوله اذا اسم استوجب من قبل الطرف
فتحا وكان ذا نظير كالاسف فلنظيره المعل الاخر ثبوت قصر بقياس ظاهر
وله امثلة منها كونه مصدر فعل بكسر العين اللازم نحو جوي جوى بالجيم وهوي
هوى وعمي عمى وان نظيرهما من الصحيح الاخر فرح فرحا وبطر بطرا واشر
اشرا وفتح ما قبل اخرها واجب مطردا لان فعل اللازم قياس مصدره فعل بفتحتين

قال ابن عصفور وغيره تبعا لسيبويه والفرا ونشر الغرا بالغين المعجمة المفتوحة والمد
مصدر غري بكسر الراء فهو غر وفي الصحاح من مصدر الغين المعجمة والراء غري
بالشيء بالكسر اي اولع به ولا اسم الغرا بالفتح والمد وانشروا لكثير اذا قلت تهللا
غارت العين بالبكا غراء ومن نهامراع نهل هذا قول ابن عصفور وموافقيه
وفيما قالوه نظر لان ابا عبيدة حكى عن خالد بن كلثوم غاريت بين الشيئين غراء
اي واليت بينهما ثم انشد اي بيت كثير المتقدم وعلى قول ابي عبيدة هذا فالمد
فيه بالكسر كما في البيت لان غاريت غراء بالكسر بحكم نظيره من الصحيح بجب قبل اخره الف
كقاتلت قتالا ثم قال ابو عبيدة وغاريت واعنت من غريت بالشيء اغرى
به وانشد ابو عبيدة والجوهري لتسلو بن مهلهل وما ضت بن غارت وجعل بين
فهل بضم النون ونشر بن الها اي كثيرة ثما يعتقد اعلمه رواية جعل بضم الحاء
المهملة وتشر بن الها اي مثلثنة ولا يعبر عنري ان يقال الغرا بالفتح والمد اسم
مصدر كالكلام والسلام وقياس المصدر غري بالقصر وما حكاه ابو عبيدة
من باب فاعل لا من باب فعل وكل اشتهر بحسب ما رواه وفرجم الجوهري
بان الغرا بالفتح والمد اسم مصدر غري والغرا بالكسر والمد مصدر غاريت واختلفوا
في الغرا في بيت كثير فابن عصفور يرى انه بالفتح والمد وابو عبيدة يرى انه
بالكسر والمد وقد تابعه على ذلك الجوهري فلم يتواردا على محل واحد ومنها فعل
بكسر اوله وفتح ثانيه جمعا لفعلة بكسر اوله وسكون ثانيه نحو
فرية وفرى بالفاء والراء الكذب ومرية ومرى بالراء الجدال فان نظيرهما من
الصحيح قربة وقرب بكسر القاف فيهما ومنها فعل بضم اوله وفتح ثانيه
جمعا لفعلة بضم اوله وسكون ثانيه نحو دمية ودمى بالدال المهملة
الصور المنقوشة في الحائط وتطلق على الصور الجميلة على سبيل التشبيه
ومدية ومدى بالدال المهملة السكين وزبية وزبى بالزاي المضمومة وسكون
الموحدة الحفيرة تحفر للاسد وكسوة وكسى بالكاف والسين المهملة فان
نظيرها من الصحيح جمة وجمم وقربة وقرب بضم الجيم والقاف فيهما واشار
الى ذلك الناظم بقوله كفعلة وفعلة جمعا كفعلة وفعلة ومنها
اسم مفعول ما زاد على ثلاثة نحو معطى من الرباعي ومقتفى من الخماسي
ومستدعى من السداسي فان نظيره من الصحيح مكرم ومحتفى ومستخرج
بفتح ما قبل الاخر فيهن القسم الثاني من اقسام المعتل بالالف ان يكون له
نظير من الصحيح يجب قبل اخره الف وهذا النوع ممدود قياسا واشار الى
ذلك الناظم بقوله وما استحق قبل اخر الف فالمد في نظيره حتما
عرفا ومنه اشياء منها ان يكون اسم مصدرا لافعل بسكون الفاء وفتح العين
او افتعل بكسر الهاء وسكون العين اوله همزة وصل فالاول كاعطى اعطاء
والثاني نحو ارتأى ارتياء قال الجوهري ارتأى افتعل من الراي والتدبير
انتهى ولاصل ارتأى ارتئايا فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
وفي المصدر فقلبت همزة لتطرفها اثر الف زايدة واستقصى لامر استقصاء

تتبع

تتبع واشار الى ذلك الناظم بقوله كمصدر الفعل الذي قد بدئا بهمز
وصل كارعوى وكارتأى فان نظير ذلك اي نظير ما كان مصدرا لافعل من
الصحيح اكرم اكراما ونظير ما كان مصدر الفعل اوله همزة وصل من الصحيح
اكتسب اكتسابا فانه من افتعل واستخرج استخراجا فانه من استفعل
ومنها ان يكون مفرد الافعلة سواء كانت الهمزة فيه [illegible] لة عن واو او ياء
فالاول نحو كساء واكسية والثاني رداء وارديه والاصل كساو ورداي
فان نظيره من الصحيح حمار واحمرة وسلاح واسلحة ومنها اي من اجل
ان افعلة لا يكون جمعا للممدود ولا يكون جمعا للمقصور قال الاخفش
ارحية جمع رحى من الكساي واقفية جمع قفا من الراوي من كلام العرب
لان رحى وقفا مقصوران والرحى الطاحونة مونثة والقفا موخر العنق
يذكر ويونث واما قوله وهو مرة بن محكان التميمي في ليلة من جمادى
ذات اندية لا يبصر الكلب من ظلماتها الطنبا والمفرد ندى بالقصر
مقصورة وقيل ليس بضرورة ولكنه جمع ذا انشا للمفعول ندى بالنعم على ندا
بالمد نحو جمل وجمال بالجيم ثم جمع ندا الممدود على اندية فاندية على هذا جمع
الجمع وتعقب القول بعضهم لانه لم يسمع فيه جمعا ولو سمع لنقل واللازم منتف
فالملزوم كذلك ومنها ان يكون مصدر الفعل بالتحقيق والمعنى حال كونه
دالا على صوت كالرغاء والثغاء بضم المهملة والمثلثة اولهما وفتح ثانيهما
والمعجمة والرغاء صوت ذوات الخف والثغاء صوت الشاة من الضان والمعز
فان نظيره من الصحيح الصراخ او دالا على داء كالمشاء يقال مشى بطنه
مشاء فان نظيره من الصحيح الزوار بضم الزاي وفتح اخره راء مهملة زاي وفتح
القاف وبرفتح الراء وهو تشنج الزوران ياخذ في الراس والزكام بضم
الزاي القسم الثالث ان يكون لا نظير له من الصحيح فهذا انما يدرك
قصره ومده بالسماع فمن المقصور سماعا الفتى واحد الفتيان والسنا
الضوء والثرى بالمثلثة التراب والحجى بكسر الحاء المهملة والجيم العقل وهو
صفة يميز بها بين الحسن والقبيح ومن الممدود سماعا الفناء لحداثة
السن والسناء للشرف والثراء بالمثلثة لكثرة المال والحذاء
بكسر الحاء المهملة وبالذال المعجمة للنعل بالنون والعين المهملة واشار الى
ذلك اشار الناظم بقوله والعادم النظير ذا قصر وذا مد بنقل كالحجى
وكالحذا مسئلة اجمعوا على جواز قصر الممدود للضرورة واشار الى
ذلك اشار الناظم بقوله وقصر ذي المد اضطرارا مجمع عليه كقوله
لابد من صنعا وان طال السفر وان تحنى كل عود ودبر بقصر صنعا للضرورة
وجواب الشرط محذوف اي فلا بد منه وتحنى من حنى ظهره اذا احدودب
والعود بفتح العين المهملة وسكون الواو المسن من الابل ودبر بفتح الدال
وكسر الموحدة من دبر البعير بالكسر يدبر دبرة ودبرا اذا عقر ظهره ومن قوله
فهم مثل الناس الذي يعرفونه واهل الوفا من حادث وقديم بقصر الوفا

للضرورة وهو ممدود جوازا لأن هؤلاء القوم الذين مدحتهم مثل الناس يعرفونهم
ويضربون بهم مثلا في كل نوع من أنواع الجنس وأنهم مع هذا من أهل اليوم بالعهود
من حادث فتجرد وقد لم ماض ومنع البصريون قصر الممدود للضرورة فيما له قياس
يوجب مده نحو فعلاء أفعل لأن فعلاء تأنيث أفعل لا يكون إلا ممدودا فلا يجوز عندهم
أن يقصر للضرورة ورد بقول الأقيشر فقلت لو باكرت مشمولة صفرا كلون
الفرس الأشقر فقصر صفراء للضرورة وهي فعلاء أنثى أفعل ولهذا لم يعتبر خلافهم
وحكى الإجماع على الجواز تبعا للناظم والمتأخرين جواز مد المقصور للضرورة
وأجازه الكوفيون متمسكين بنحو قوله سيغنيني الذي أغناك عني
فلا فقر يدوم ولا غناء بمد غنى للضرورة مع أنه مقصور وورد في الاختيار
كقراءة طلحة ابن مصرف يكاد سناء برقه بالمد وأمهم ابن ولاد وابن خروف ومنعه
البصريون وقالوا القراءة شاذة وقدروا الغناء في البيت مصدر غانيت
لأنه يقال غانيته غناء كقاتلته قتالا لا مصدر الغنيت غنى كرضيت رضى
وهو تعسف وإلى الخلاف في ذلك أشار الناظم بقوله والعكس بخلف
يقع هذا باب كيفية التثنية وهي جعل الاسم القابل
لها دليل اثنين بزيادة في آخره الاسم القابل للتثنية على خمسة أنواع أحدها
الصحيح وهو ما ليس آخره حرف علة كرجل وامرأة والثاني المنزل منزلة الصحيح
وهو ما كان آخره ياء أو واوا قبلها ساكن كظبي ودلو والثالث المعتل المنقوص
وهو ما كان آخره ياء قبلها كسرة لازمة من المعرب كالقاضي والقاضية
وهذه الأنواع الثلاثة يجب أن لا تغير عن حالها في التثنية تقول رجلان
وامرأتان وظبيان ودلوان والقاضيان والقاضيتان وشذ في تثنية ألية
بفتح الهمزة وخصية بضم الخاء المعجمة أليان وخصيان بحذف التاء والقياس
أليتان وخصيتان قال عنترة متى ما تلقني فردين ترجف روانف أليتيك وتستطارا
والروانف جمع رانفة بالراء والنون والفاء طرف الألية وقيل أليان وخصيان تثنية
ألي وخصي المذكورين وإنما شذ في تثنية ألية وخصية النوع الرابع
المعتل المقصور وهو ما آخره ألف لازمة من المعرب وهو نوعان ما يجب قلب
ألفه ياء في التثنية وذلك في ثلاث مسائل إحداها أن تجاوز ثلاثة أحرف
بأن تكون ألفه رابعة كحبلى وحبليان وملهى وملهيان بفتح الميم وسكون
اللام وهو ما يلهى به أو خامسة كمصطفى ومصطفيان أو سادسة كمستدعى
ومستدعيان وشذ قولهم في تثنية قهقرى وهو الرجوع إلى خلف وخوزلى
بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو وفتح الزاي وهي مشية فيها تثاقل وقيل
مشية فيها تبختر قهقران وخوزلان بحذف الألف دون قلبها ياء المسألة
الثانية أن تكون الألف ثالثة مبدلة من ياء كفتى قال الله تعالى ودخل معه
السجن فتيان بقلب الألف ياء وشذ في تثنية حمى بكسر الحاء المهملة حموان بالواو
حكاه الكسائي مع أن الألف مبدلة من ياء تقول حميت المكان حماية والقياس حميان
المسألة الثالثة أن تكون الألف غير مبدلة من شيء وهي المجهولة

الاصل

الأصل ومجهولة الأصل كمتى لو سميت بها فقلت في تثنيتها متيان أما في الأولى فلأن الألف في
الجمع فلأن علامة التثنية لا بد من فتح ما قبلها وهما آخر الألف لا يمكن تحريكها لأن الألف
لا تقبل الحركة ولا يمكن حذفها لالتباس المثنى بالمفرد عند الإضافة وأما وجه
قلبها ياء في المسألة الأولى فحملا على الفعل لأن التصريف في الاسم محمول عليه في
الفعل وأنت لو بنيت فعلا مما زاد على الثلاثة لقلبت الألف فيه ياء سواء كان
أصلها الواو أم لا وأما في المسألة الثانية فبمقتضى الرجوع إلى الأصل وأما في
المسألة الثالثة فلأن الإمالة إنما تحصل بنحو الألف إلى الياء فردت إليها في التثنية
وإلى هذه المسائل الثلاث أشار الناظم بقوله آخر مقصور تثني اجعله يا
إن كان عن ثلاثة مرتقيا كذا الذي اليا أصله نحو الفتى والجامد الذي أميل كمتى
والنوع الثاني من نوعي المقصور ما يجب قلب ألفه واوا وذلك في مسألتين
إحداهما أن تكون مبدلة من الواو ولم تتجاوز ثلاثة أحرف كعصا وعصوان وقنا
وقنوان وقنا بالتخفيف وقنوان وهو نبت في اليمن بالتشديد الذي يخضب به
قال الشاعر وقد أعددت للعذال عندي عصا في رأسها منوا حديد وشذ قولهم
في تثنية رضى رضيان بالياء مع أنه من الرضوان وقاس عليه الكسائي وأجيب
بأنه نادر لا ينقاس عليه المسألة الثانية من المسألتين أن تكون الألف غير
مبدلة من شيء ولم تمل نحو لدى وإذا تقول إذا سميت بهما لدوان وإذوان
وإنما قلبت الألف فيهما واوا في المسألتين لأن التثنية ترد الأشياء
إلى أصولها وعدم الإمالة دليل على عدم ملاحظة الياء وإلى هاتين المسألتين
أشار الناظم بقوله في غير ذا تقلب واوا الألف وأولها ما كان قبل قد ألف
والنوع الخامس الممدود وهو ما كان آخره همزة قبلها ألف زائدة وهو أربعة
أنواع أحدها ما يجب سلامة همزته وهو ما همزته أصلية كقراء بضم القاف
وتشديد الراء المهملة ووضاء بضم الواو وتشديد الضاد المعجمة تقول في تثنيتهما
قراءان ووضاءان بتصحيح الهمزة وسلامتها من القلب وإلى ذلك أشار الناظم
بقوله وغير ما ذكر صحح والقراء الناسك والوضاء الوضيء الوجه مأخوذان
من قرأ ووضؤ وإنما لم تقلب الهمزة فيهما لقوتها بالأصالة وعدم انقلابها
عن غيرها النوع الثاني ما يجب قلب همزته واوا وهو ما همزته
بدل من ألف التأنيث كحمراء وحمراوان عند الجمهور وإنما قلبت هنا لأن بقاءها
على صورتها يؤدي إلى وقوع همزة بين ألفين وذلك كتوالي ثلاث ألفات واختير
قلبها واوا لبعد شبهها بالألف لأن الياء تشبه الألف في وقوع كل منهما للتأنيث
كذا بين ذلك المبرد وهو منقوض بحبلى ولا يجوز أن يقال إنما قلبت واوا
حملا على النسب لأن التثنية وجمع التصحيح والنسب تجري مجرى واحدا
وإلى هذا أشار الناظم بقوله وما كصحراء بواو ثنيا وزعم السيرافي أنه إذا
كان قبل العين واو وجب تصحيح الهمزة لئلا يجتمع واوان ليس بينهما إلا الألف
نحو عشواء بفتح العين المهملة وسكون الشين المعجمة وهي الناقة التي لا تبصر
ليلا وتبصر نهارا عشواءان بالهمز وجوز الكوفيون في ذلك الوجهين التصحيح والقلب

واوا وشذ عند البصريين حمرايان بقلب الهمزة ياء وشذ قرمصان في تثنية قرمصاء
بضم القاف وسكون الراء وضم الميم وبعدها صاد مهملة ضرب من القعود وخنفسان
تثنية خنفساء بضم الخاء المعجمة وسكون النون قال الجوهري وفتح الفاء ومقتضى
الصحاح ضمها ومقتضى القاموس جوازهما وسينها مهملة دويبة سوداء وعاشوران
تثنية عاشوراء العاشر او التاسع من المحرم قاله في القاموس بحذف الالف والهمزة
معا والى ذلك اشار الناظم بقوله وما شذ على نقل قصر النوع الثالث
ما يترجح فيه التصحيح وهو اقرار الهمزة على حالها على الاعلال وهو قلب الهمزة
واوا وهو ما همزته بدل من اصل نحو كساء وحياء بالحاء المهملة والياء المثناة التحتانية
اصلهما كساو وحياي قلبت الواو والياء فيهما همزة لتطرفهما اثر الف زائدة وانما
ترجح التصحيح لان فيه اقرار الهمزة على صورتها الاصلية بخلاف الاعلال وشذ على
الوجهين كسايان بابدال الواو ياء النوع الرابع ما يترجح فيه الاعلال
وهو قلب الهمزة واوا على التصحيح وهو عدم القلب وهو ما همزته بدل من حرف
الالحاق كعلباء بكسر العين المهملة وسكون اللام وبالباء الموحدة عصبة صفراء في
العنق قاله الجوهري ثم في الحلق على علبايه وقوباء بضم القاف وسكون الواو
وبالباء الموحدة داء معروف يتقشر ويتسع يعالج بالريق اصلهما علباي وقوباي
بياء زائدة فيهما للالحاق بقرطاس بكسر القاف وسكون الراء وهو ما يكتب فيه
او يرمى اليه وقرناس بضم القاف وسكون الراء بعدها نون وسين مهملة شبه الانف
يتقدم من الجبل ثم ابدلت الياء فيهما همزة لتطرفها اثر الف زائدة فعلباء ملحق بقرطاس
وقوباء ملحق بقرناس وانما رجح الاعلال على التصحيح فيهما تشبيها للهمزة فيهما
بهمزة حمراء من جهة ان كلا منهما بدل من حرف زائد غير اصلي وزعم الاخفش وتبعه
ابو موسى الجزولي ان الارجح في هذا الباب ايضا التصحيح على الاعلال وان سيبويه
انما قال ان القلب في علباء اكثر منه في كساء مع اشتراكهما في القلة فلذلك
قال الناظم ونحو علباء كساء وحياء بواو وهمز من غير ترجيح هذا باب
كيفية جمع الاسم جمع المذكر السالم ويسمى الجمع الذي على هجائين وهما الواو
والنون رفعا والياء والنون نصبا وجرا ويسمى الجمع الذي على حد المثنى اي على
طريقة المثنى لانه اعرب بحرفين الواو والياء وسلم فيه بناء الواحد وختم بنون زائدة
تحذف للاضافة كما ان المثنى اعرب بحرفين الالف والياء وسلم فيه بناء الواحد وختم
بنون زائدة تحذف للاضافة اعلم انه تحذف لهذا الجمع المذكر السالم يا المنقوص
وكسرتها التي قبلها فتقول في جمع القاضي مما ياؤه اصلية والراعي مما ياؤه منقلبة
عن واو القاضون والراعون والاصل فيهما القاضيون والراعيون حذفت ضمة
الياء للاستثقال ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وحذفت الكسرة التي كانت
قبل الياء لئلا يلزم قلب الواو ياء لوقوعها ساكنة اثر كسرة ثم عوض من الكسرة
الضمة لمناسبة الواو وان شئت قلت استثقلت الضمة على الياء فيهما فنقلت
منها الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ويحذف
لهذا الجمع الالف المقصور دون فتحتها التي قبلها فتقول في جمع موسى علما الموسون

والاصل

والاصل الموسيون حذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة لتدل على الالف المحذوفة
والى ذلك اشار الناظم بقوله واحذف من المقصور في جمع على حد المثنى ما به
تكملا والفتح ابق مشعرا بما حذف وذهب الكوفيون الى قلب الفتحة ضمة فيما
الفه زائدة فاجازوا في جمع موسى موسون وموسون بفتح السين وضمها والفتح
بناء على ان وزنه مفعل والفه اصلية من اوسيت راسه اذا حلقته بالموسى
والضم بناء على ان وزنه فعلى والفه زائدة من ماس راسه موسا حلقه واتفق
الجميع على ابقاء الفتحة فيما الفه منقلبة عن اصل ياء او واو فتقول العيسون
والاعلون وفي التنزيل وانتم الاعلون وانهم عندنا لمن المصطفين واصلهما الاعليون
والمصطفيين تحركت ياؤهما المبدلتان من واو في الاصل لانهما من العلو والصفوة وانفتح
ما قبلهما فقلبتا الفين ثم حذفتا لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة قبلهما دليلا
عليهما ويعطى الممدود في جمعه جمع المذكر السالم حكمه في التثنية من وجوب التصحيح
فيما همزته اصلية ومن وجوب القلب الى الواو فيما همزته بدل من الف التانيث
ومن جواز الامرين فيما همزته بدل من الف الالحاق او بدل من اصل فتقول في جمع
وضاء وقراء وصفين لمذكر وضاؤون وقراؤون بالتصحيح لسلامة الهمزة لاصالتها
وتقول في جمع حمراء علما لمذكر عاقل حمراوون بالواو لان همزته بدل من الف التانيث
واحترز بقوله علما لان حمراء صفة لا تجمع جمع السلامة ويجوز الوجهان التصحيح
والاعلال في نحو علباء وكساء علمين لمذكرين عاقلين فتقول علباءون وكساءون
بالتصحيح وعلباوون وكساوون بابدال الهمزة واوا لانها في علباء
للالحاق بقرطاس وفي كساء بدل من اصل وفي الارجح من الوجهين الخلاف السابق
بوجهيه والتقييد بالعلمية لما مر في تصحيح الجمع هذا باب
كيفية جمع الاسم جمع المؤنث السالم من التغيير يسلم في هذا الجمع المؤنث السالم
ما سلم في التثنية لان التثنية وجمع السلامة اخوان فتقول في جمع هند
علما لمؤنث هندات بزيادة الالف والتاء كما تقول في تثنيتها هندان بزيادة
الالف والنون من غير حذف شيء منها الا ما ختم بتاء التانيث فان تاءه تحذف
في الجمع بالالف والتاء لئلا يجمع بين علامتي تانيث وتسلم في التثنية لعدم
العلة المذكورة تقول في جمع مسلمة مسلمات ولا تقول مسلمتات لما مر
وتقول في تثنيتها مسلمتان باثبات التاء ولا تقول مسلمان بحذفها للالتباس
بتثنية المذكر وجمع المقصور والممدود يتغير فيه ما يتغير في التثنية تقول
في جمع المؤنث بالف التانيث المقصورة حبليات بالياء المثناة التحتانية وبالف
ممدودة صحراوات بالواو كما تقول في تثنيتهما حبليان بالياء وصحراوان بالواو
وانما قلبوا المقصورة ياء لانهم لا يجمعون بين الساكنين والحذف متعذر لان الكلمة تبقى
عليها وخصت بالقلب الى الياء لان الياء يؤنث بها كتقومين وانما قلبوا الممدودة
واوا لان بقاءها يؤدي الى اجتماع ثلاث الفات لان الهمزة قريبة من مخرج الالف
وخصت بالقلب واوا لان الياء قريبة من الالف فلو قلبت ياء لادى الى اجتماع
ثلاث الفات واذا كان ما قبل التاء الدالة على التانيث في المفرد حرف علة

اجريتها عليه اي على حرف العلة بعد حرف التاء بسبب فقد من تهجيه
واعلال لو كانا اخرا في اصل الوضع فيا ... تا التانيث
فتقول في جمع ظبية وغزوة ظبيات وغزوات بسلامة حرف العلة
اليا والواو من القلب الفا لسكون ما بعدها وتقول في جمع نحو مصطفاة
وفتاة بالفاء والتاء المثناة فوق مصطفيات وفتيات بقلب الالف
ياء فيهما رجوعا الى الاصل في فتاة ولزيادته على ثلاث في مصطفيات لانها
من الصفوة قال الله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء وتقول في جمع نحو
قناة بالقاف والنون وهي الرمح والخشبة قنوات بالواو ردا الى اصلها
لانها قنا لثة وتقول في جمع نحو نباة بفتح النون والباء الموحدة بعدها
الف زايدة فهمزة نبآت من نبوت وقال الجوهري النباة والنباوة ما ارتفع من
الارض وضبطه الشيخ عبد الغافر المكي بفتح النون وسكون الموحدة
بعدها همزة فمنها تانيث الصوت الخفي انتهى وفيه نظر فنباة فيه
بالف رابعة همزة ونباوات بقلبها واوا وللعامر من انه ما همزته بدل من اصل نحو
فيه التصحيح والاعلال وتقول في جمع نحو نبأة بفتح الموحدة وتشديد النون
موثقا بنبا نباوات ونباءات لان الهمزة فيه بدل من ياء لانه من نبا ينبو
وتقول في جمع قراءة بضم القاف وتشديد الراء وهي الناسك قراءات
والهمز لا غير لما مر من ان الهمزة الاصلية يجب ابقاؤها والى ذلك اشار
الناظم بقوله واو جمعته بتاء وانقلب الا انها اقلب فقلبها في التثنية
وقال في الناس الزمنه لتثنية. **فصل** اذا كان المجموع بالالف والتاء
اسما ثلاثيا ساكن العين غير معتلها ولا مدغمها فان كانت فاؤه مفتوحة
لزم فتح عينه اتباعا لفتح فائه سواء في ذلك العاري عن التاء وغيره وصحيح
العين واللام او احدهما مؤنثا بالتاء او المعنى نحو سجرة ودعد علم امراة
تقول في جمعهما بالالف والتاء سجرات ودعدات بفتح عينهما قال الله تعالى
كذلك يريهم الله اعمالهم حسرات عليهم بفتح السين جمع حسرة بسكونها
وقال عبد الله بن عمرو العرجي فاستنشدت الظبيات القاع قلن لنا ليلاي منكن
ام ليلى من البشر بفتح الباء الموحدة جمع ظبية بسكونها والقاع المستوي
من الارض وليلاي بالاضافة الى ياء المتكلم مبتدا سوغه منه همزة الاستفهام
وليلاي معناه ... خبر المبتدا وعن الثاني الاضمار اي ...
ثانيها للاستبلاغ واما قوله ... وهو اعرابي من بني عذرة
الضحى ما لحقته ويا لين بزفرات العشي يدان ... وحملت زفرات
في الموضعين مضمومة ... بتسكين الفاء من زفرات
والتزكية كقوله ... والعين من نسكو للضرورة مع الاوله
ذلك في لا ... الجمع ... بسكون ... جعلوا
بانيو انما اضاف الزفرات الى ... من زفرة بزفرات اخرج نحسد
ان يقوى بها الصباح في ... المغيم
وان كان لا اسم المصوغ في الثر ...

الخمسة

الخمسة مضموم الفاء نحو خطوة وجمل بالجيم علم امراة او مكسورها نحو كسوة
وهند رجاز له في عينه الفتح والاسكان مخففا من الفتح لا الاتباع لحركة
الفاء ان لم تكن الفاء مضمومة واللام ياء كرمية بالراء المهملة والياء المثناة تحت
وهي الصورة من الملح وزبية بالزاي والياء الموحدة والتاء المثناة فوق وهي
حفرة للاسد فيقال في جمعهما رميات وزبيات بفتح عينهما واسكانها ولا
فتحت لم تقلب الياء الفا لئلا يلتقي ساكنان وامتنع الاتباع فيهما لثقل الياء
بعد الضمة ولا مكسورة واللام واو كذروة بكسر الذال المعجمة وضمها وبسكون
الراء اعلى السنام ورشوة بكسر الراء على احدى اللغات الثلاث وسكون الشين
المعجمة وهي الجعل فيقال في جمعهما ذروات ورشوات بكسر عينهما اتباعا لثقل
الواو بعد الكسرة وشذ جروات بالكسر في الراء اتباعا للجيم جمع جروة
بكسر الجيم على احدى اللغات الثلاث وسكون الراء الانثى من ولد الكلب والسبع
والصغير من القثاء والى ذلك اشار الناظم بقوله والسالم العين الثلاثي اسما انل
ويمتنع التغيير في العين في خمسة انواع لم تستوف الشروط الخمسة احدها
ما فقد الثلاثة نحو زينبات وسعادات لانهما زادا على الثلاثة **النوع**
الثاني ما فقد الاسمية المغالبة للوصفية نحو ضخمات بالضاد والخاء المعجمتين
جمع ضخمة الغليظة وعبلات بفتح العين المهملة وسكون الموحدة جمع عبلة
وهي الناعمة الغليظة لانها وصفان لا اسمان وشذ كهلات بالفتح في الهاء
جمع كهلة وهي التي جاوزت الثلاثين سنة وكان حقه الاسكان لانه صفة
ولا اختصاص فيه خلافا لقطرب **النوع** الثالث ما فقد سكون العين نحو
شجرات بفتح الجيم وسمرات بضم الميم ونمرات بكسر الميم لانهن حركات اصلية
ومفردهن شجرة وسمرة ونمرة بالنون انثى النمر نعم يجوز الاسكان تخفيفا في
نحو سمرات مما كانت عينه مضمومة ونمرات مما كانت عينه مكسورة كما كان
الاسكان جائزا تخفيفا في المفرد نحو سمرة ونمرة باسكان الميم فاستصحب مع الجمع
لا ان ذلك الاسكان حكم تجدد له حالة الجمع حتى يقال ان التغيير حاصل بسبب
الجمع **النوع** الرابع ما فقد صحة العين نحو جوزات من الواوي وبيضات من
اليائي مما قبل حرف العلة فيه فتحة فلا يغير لاعتلال العين قال الله تعالى
في روضات الجنات بسكون الواو وهذيل تحرك نحو ذلك بالفتح ولم تستثقل
فتحة عين المعتل لعروضها عندهم وعليه قراءة بعضهم ثلاث عورات بفتح
الواو وقول الشاعر الهذلي في مدح جمله اخو بيضات رايح متأوب رفيق
بمسح المنكبين سبوح بفتح الياء من بيضات يقول جملي في سرعة سيره
كالظليم الذي له بيضات يسير ليلا ونهارا للبيض ليحفظها والرايح من الرواح
وهو الذهاب في المساء والمتأوب من تأوب اذا جاء اول الليل والرفيق بمسح المنكبين
هو العالم بتحريكهما في السير والسبوح حسن الجري وبقي من المعتل ضرب آخر
وهو ما كان حرف العلة فيه ساكنا وقبله حركة تجانسه نحو دارة وكوفة ودولة
فهذا يبقى على حاله وهذيل تعتبره في جميع الباب قاله في الصحاح **والنوع**

خ المصباح

جمع العرب على الفتح في عيرات جمع عير بكسر العين المهملة وسكون الياء المثناة تحت وبالراء وهي الابل التي تحمل الميرة بكسر الميم وسكون الياء المثناة تحت الطعام ونحوه وشاذ في القياس لانه مؤنث بدليل ولما فصلت العير فهو كبيعة وبيعات مجمع على الاسكان و اختلف الناس في عيرات اختلافا كثيرا و حاصله هل هي بكسرة متبعة او بفتحة على مؤنث قولا الاول قول الجمهور ثم اختلفوا في العير فقال الكثيرون عير بكسرة اصلية اسم جمع للابل التي تحمل الميرة لانها تعير اي تذهب وتجي و قيل عير بضمة منقلبة عن ضمة جمع تكسير لعير بالفتح وهو الحمار كسقف وسقف ثم فعل به ما فعل ببيض من قلب الضمة كسرة قالوا واصل القافلة قافلة الحمير ثم توسعوا فاطلقوها على كل قافلة و القول الثاني اختلف القائلون به ايضا على قولين احدهما للمبرد وهو انه جمع عير وهو الحمار و الثاني لتلميذه ابي اسحاق وهو انه جمع عير وهو الزي في الكتف او القوم فقيل له و ذلك مؤنث قال نعم فان بو نصر قال كل شيء منتصب في الاذان مؤنث كالبيرين والرحلين النوع الخامس ما فرغ منه الادغام نحو جمات جمع جمة بفتح الجيم المرة من الحج و حجات جمع حجة بكسر الحاء للهيئة من الحج وجمات جمع جمة بضم الحاء للدليل فلا تفتح العين بل يسكنه لا ادغام عينه فلو حرك لانفك ادغامه مكانه ينقل منعوت فابرة لا ادغام هذا باب جمع التكسير ويفارق جمع السلامة في اربعة اشياء احدها ان جمع السلامة مختص بالعقلاء والتكسير لا يختص و الثاني انه يسلم فيه بناء المفرد واسلم في التكسير و الثالث انه معرب بالحروف وجمع التكسير بالحركات و الرابع ان الفعل المسند الى جمع السلامة لا يؤنث و يؤنث مع التكسير فاسمه ابوابنا و جمع التكسير لفظا هو ما تغير فيه صيغة الواحد اما بزيادة ليست عوضا من شيء من غير تبديل شكل كصنو للمفرد وصنوان لجمعه فان في الصحاح اذا خرج نخلتان وثلاث من اصل واحد فكل واحدة منهن صنو والاثنتان صنوان والجمع صنوان برفع النون فخلها زيدون فان الواو عوض عن الضمة والنون عوض عن التنوين او بنقص من غير تبديل شكل كتهمة بضم التاء وفتح الهاء المعجمة للمفرد وتخم لجمعه او تبديل شكل من غير زيادة ولا نقص كاسد بفتح الهمزة والسين للمفرد واسد بضم الهمزة وسكون السين لجمعه او بزيادة وتبديل شكل كرجل ورجال او نقص وتبديل شكل كرسل ورسول او بهن اي بالنقص والزيادة وتبديل الشكل كغلمان وغلام فان غلمانا زيد فيه اخره الف ونون ونقص منه الالف الواقعة قبل الميم وبعد اللام في غلام وتبدل شكله بكسر فائه واسكان عينه هذا تقسيم ابن مالك و اعترض بانه لا تحرير فيه لان صنوان من باب زيادة وتبديل شكل وتخم من باب نقص وتبديل شكل لان الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد فانه المراعي و يجاب عنه بانه نظر الى ظاهر اللفظ او انه لا يرى تقدير التغيير كما يؤخذ من كلامه الاتي و المشهور تقسيم التغيير الى قسمين لفظي وتقديري فاللفظي ما تقدم و التقديري نحو فلك

وما اصوهجان و مذهب سيبويه ان فلكا واخواته جمع تكسير يتغير في فلك زوال ضمة الواحد وتبديلها بضمة مشعرة بالجمع ففلك اذا كان واحدا كقفل واذا كان جمعا كبدن وكذا القول في اخواته و الباعث له على ذلك انهم قالوا في تثنيته فلكان فعلم انهم لم يقصدوا به ما قصد بجنب ونحوه مما يشترك فيه الواحد وغيره حين قالوا هذا جنب وهذان جنب وهؤلاء جنب و الفارق بين ما يقدر تغييره وما لا يقدر تغييره وجدان التثنية وعدمها و قال ابن مالك في باب امثلة الجمع من التسهيل ولا يجمع كونه يعني باب فلك اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير و التغيير اللفظي له سبعة وعشرون بناء منها اربعة موضوعة للعدد القليل وهو من الثلاثة الى العشرة بدخول العشرة على القول بدخول الغاية في المغيا وتوقف وهو الثلاثة والعشرة وما بينهما لكان اولي وهي افعل بضم العين كاكلب جمع كلب و افعال كاجمال بالجيم جمع جمل و افعلة بكسر العين كاحمرة جمع حمار و فعلة بكسر الفاء وسكون العين كصبية جمع صبي و خص هذه الاوزان الاربعة بالقلة لانها تصغر على لفظها نحو اكيلب واجيمال واحيمرة وصبية بخلاف غيرها من الجموع فانها ترد الى واحدها في التصغير ونصغر الجمع تدل على التقليل و انها اشار الناظم بقوله افعلة افعل ثم فعلة ثمت افعال جموع قلة و ليس من جموع القلة فعل بضم الفاء وفتح العين كغرف ولا فعل بكسر الفاء وفتح العين كنعم ولا فعلة بكسر الفاء وفتح العين ككفرة خلافا للفراء و ثلاثة وعشرون موضوعة للعدد الكثير وهو ما تجاوز العشرة وسياتي مرتبا و قد يستغني ببعض ابنية القلة عن بناء الكثرة وضعا او استعمالا اتكالا على القرينة قال في التسهيل قال الشاطبي وحقيقة الوضع ان تكون العرب لم تضع احد البنائين استغناء عنه بالاخر و الاستعمال ان تكون وضعتهما معا ولكنها استغنت في بعض المواضع عن احدهما بالاخر انتهى فالاول كارجل جمع رجل بسكون الجيم واعناق جمع عنق وافئدة جمع فؤاد قال الله تعالى وارجلكم الى الكعبين فاضربوا فوق الاعناق واجعل افئدة وما استغني فيها ببناء القلة عن بناء الكثرة لانها لم يستعمل لها بناء كثرة و الثاني كاقلام جمع قلم قال الله تعالى من شجرة اقلام والمقام مقام مبالغة وتكثير فمعناه و قد استعمل فيه وزن القلة مع انه سمع له وزن كثرة وهو اقلام و قد يعكس فيستغني ببعض ابنية الكثرة عن بناء القلة وضعا او استعمالا اتكالا على القرينة فالاول نحو رجال جمع رجل بضم الجيم و قلوب جمع قلب و صردان بكسر الصاد جمع صرد بضمها وفتح الراء اسم طائر تقول خمسة رجال وخمسة قلوب وخمسة صردان فيستغني بجمع الكثرة عن جمع القلة لعدم وضعه و ليس منه اي من هذا القسم وهو ما لم تضع العرب له بناء قلة ما مثل به الناظم وابنه من قولهم في جمع صفاة وهي الصخرة الملساء صفي بضم الصاد وكسر الفاء وتشديد الياء لقولهم في جمع قلتها اصفاء حكاه الجوهري وغيره بل هو من القسم الثاني وهو ما وضعت العرب له بناء قلة ولكنها استغنت ببناء الكثرة عنه كقوله

تعالى يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء وجمع ثلاثة بجمع الكثرة مع وجود جمع القلة
كقوله صلى الله عليه وسلم دعي الصلاة ايام اقرائك و على ذلك حمل قول الناظم.
وبعض ذي بكثرة وضعا يفي كارجل والعكس جاء كالصفي. البناء الاول من ابنية
القلة افعل بضم العين وهو جمع لنوعين كل منهما يجمعه بشروطه احدهما فعل
بفتح الفاء وسكون العين حال كونه اسما لا صفة صحيح العين لا معتلها سواء صحت
لامه ام اعتلت بالياء ام بالواو وليست فاؤه واوا كوعد ولا مد ما ثلث لعينه
كرد وذلك نحو كلب واكلب وظبي واظب وجرو واجر واصلهما اظبي واجرو
بضم الباء والراء فقلبت ضمتهما كسرة والواو في اجرو ياء وحذفت الياء الاصلية
من اظبي والمنقلبة في اجرو على حد الحذف في قاض وغاز بخلاف نحو ضخم فلا يجمع
على افعل لانه صفة وانما قالوا اعبد جمع عبد مع انه صفة لغلبة الاسمية
فانه اشبه ما لم وبخلاف نحو سوط وبيت فلا يجمعان على افعل لاعتلال العين بالواو
في الاول والياء في الثاني وشذ قياسا لا سماعا اعين جمع عين قال الله تعالى
واعينهم تفيض من الدمع وشذ قياسا وسماعا اثوب جمع ثوب واسيف
جمع سيف قال معروف بن عبد الرحمن او حميد بن ثور على خلف لكل دهر قد لبست
اثوبا حتى اكتسى الراس قناعا اشيبا والقياس اثواب وثياب وقال الاخر كانهم
اسيف بيض يمانية عضب مضاربها باق بها الاثر والقياس سيوف او
اسياف والبيض بكسر الباء جمع ابيض ويمانية نسبة الى اليمن وعضب قاطع
والمضارب جمع مضرب ومضرب السيف نحو شبر من طرفه والاثر بضم الهمزة والثاء
المثلثة اثر الجرح يبقى بعد البرء قاله العيني وشذ اوجه جمع وجه لان فاءه
واو وشذ اكف جمع كف لان لامه مماثل لعينه والثاني افعل في ثمانية اوزان
فعال كزمان اسما وحلقا صقعة وفعلة بكسر الفاء اسما كنعمة وصعبة كشرة
وفعل بكسر اوله وفتح ثانيه كضلع وفعل بضم اوله وسكون ثانيه كقفل
وفعل بضمتين كعنق وفعل بفتحتين كجبل وفعلة بفتحتين كاكمة وفعل
بفتحة فضمة كضبع ثلاثة اسقية في مفتوح الفاء وثلاثة في مكسورها
واثنان في مضمومها والجميع انما يقع في الاسماء لا فعلا بكسر اوله وسكون
ثانيه ومؤنثه يقع فيها وفي الصفات النوع الثاني ما يجمع على افعل
الرباعي المؤنث بلا علامة الذي قبل اخره مدة الفا او ياء سواء فتح
اوله او كسر او ضم فالمفتوح كعناق انثى الجدي والمكسور نحو ذراع بالذال
المعجمة والمضموم نحو عقاب لطائر معروف والياء نحو يمين فيقولون في جمعها
اعنق واذرع واعقب وايمن وشذ افعل في نحو مكان وشهاب وغراب وجنين
من المذكر فخرج بالرباعي نحو دار ونار وزناد ورواق فيكثر عند سيبويه
وخرج بالتانيث نحو حمار وعمود ورغيف وبلا علامة نحو سحابة ورسالة
وبمدة قبل الاخر نحو زينب والى هذا النوع اشار الناظم بقوله. لفعل
اسما صح عينا افعل. وللرباعي اسما ايضا يجعل ان كان كالعناق والذراع
في مد تانيث وعد الاحرف. البناء الثاني من ابنية القلة افعال وهو جمع

لاسم ثلاثي لا يطرد فيه افعل الثاني اما لانه على فعل بفتح اوله وسكون
ثانيه ولكنه معتل العين بالياء او بالواو نحو سيف وحوض واثواب او لانه
على غير فعل بفتح الفاء وسكون العين فيشمل ثمانية اوزان ثلاثة مع فتح الفاء نحو
جمل ونمر وعضد وثلاثة مع كسرها نحو حمل وعنب وابل واثنان مع ضم الفاء
نحو قفل وعنق فتقول في جمعها احمال وانمار واعضاد واحمال بالمهملة واعناب وآبال
بابدال الهمزة الثانية الفا واقفال واعناق والى ذلك اشار الناظم بقوله وغير
ما افعل فيه مطرد من الثلاثي اسما بافعال يرد. وكثر الغالب في فعل بضم الاول وفتح
الثاني ان يجيء جمعه على فعلان بكسر اوله وسكون ثانيه كصرد بالصاد والراء المهملتين
وهو طائر ضخم الراس يصطاد العصافير قيل وهو اول طائر صام لله تعالى وجرذ
بالجيم والراء والذال المعجمة قال الجوهري ضرب من الفار ونغر بالنون والغين المعجمة والراء
المهملة جمع نغرة قال الجوهري كهمزة وهو طائر كالعصافير حمر المناقير وخزز
بخاء معجمة وزاءين معجمتين قال الجوهري ذكر الارانب فيقال في جمعها صردان وجرذان
ونغران وخزان والى ذلك اشار الناظم بقوله وغالبا اغناهم فعلان في فعل كقولهم
صردان. وشذ نحو ارطاب جمع رطب كما شذ في فعل المفتوح الفاء الصحيح العين الساكنها
نحو احمال جمع حمل بفتح الحاء المهملة وسكون الميم وافراخ جمع فرخ بالفاء والراء
والخاء المعجمة واحباب جمع حب بالحاء المهملة والباء الموحدة وازناد جمع زند بالزاي
المفتوحة والنون الساكنة وهو العود الاعلى الذي يقدح به النار والزندة هي
السفلى قال الله تعالى واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن يقال الحمل بالفتح ما في
البطن وبالكسر ما يحمل على الظهر وبالوجهين حمل النخل قاله الفراء وقال الله تعالى اقتربوا الحبا
زهم وقال الحطيئة بضم الحاء وفتح الطاء المهملتين وفي اخره همزة تصغير حطئة
بفتح الحاء وسكون الطاء وهي الضرطة والحطئة ايضا الصرعة يقال حطات الرجل
اذا صرعته بالارض واختلف في تلقيبه بذلك فقيل لقصره وقيل لانه ضرط في
يوم بين قوم فقيل له ما هذا فقال حطئة وقيل لانه كان يحطئ الرجال والرجال المحطوءة
هي التي لا خير فيها واسمه جرول بن اوس ويكنى ابا مليكة قاله ابن السيرافي. ماذا
تقول لافراخ بذي مرخ زغب الحواصل لا ماء ولا شجر. يخاطب بذلك عمر بن الخطاب
رضي الله عنه وكان قد سجنه لهجوه اياه واراد بالافراخ بالخاء المعجمة الاولاد وهو
محل الاستشهاد والقياس في جمع فرخ افرخ او فراخ وذو مرخ بفتح الميم والراء وبالخاء
المعجمة واد كثير الشجر قريب من فدك وزغب بضم الزاي وسكون الغين المعجمة من
الزغب وهو الشعرات الصفر على ريش الفرخ والحواصل جمع حوصلة الطير واراد ما فوقها
في اولاده صغار جدا لا ماء عندهم ولا شجر اذا اشتكوا اليك حالهم وقال الاخر وهو الاعشى
وجدت اذا اصطلحوا خيرهم وزندك اثقب ازنادها. فجمع زندا على ازناد وقياسه
ازند وسمع ايضا فعل وافعال في شكل وشكل وبعض وبعض ومحاورات ومراد وهو اصل
اللحيين وسكل وجعن ونحو نحو وبرد وجلد وافق وثلي ونبر منه اقنان من
قوله تعالى ذواتا افنان وانما هو جمع فنن وهو الغصن واما الفن وهو النوع فجمعه
فنون على القياس كصد وصكود البناء الثالث من ابنية القلة افعلة بكسر العين

قوله ... فيهم ... فقال الحطيئة ... كما ... تقتضي ... ان عمر حبسه لاجل انه هجا ...
فقال ... انت ... الاكارم ... الكاسي ... الاكل ... اللاسم ... وقال ...
الامام ... فاعتمر عليك ... عليك حم ...
ماذا تقول ... صلى الله ... عليه ... وسلم ...
لاماء ولا شجر ... ان كان عمر على ...
التلطف ...

وهو جمع لاسم مذكر رباعي بمدة ثالثة الفا او ياء او واوا قبل الحرف الاخير سواء كان مفتوح الفاء
ام مكسورها ام مضمومها فالالف مع فتح الفاء نحو طعام ومع كسرها نحو حمار ومع ضمها نحو غراب
والياء نحو رغيف والواو نحو عمود فتقول في جمعها على افعلة اطعام واطعمة وحمار واحمرة وغراب
واغربة ورغيف وارغفة وعمود واعمدة ق قال في شرح الكافية وكتاب واكتبة القياس اكتبة ولم يقولوه
قالوا الكتب فالتزم ق ووقع في الصحاح انه اذا جمعت النهار قلت في كثيره نهر وفي قليله
انهر والصواب انهرة كما في المحكم لان النهار مذكر ق والى هذا البناء اشار الناظم بقوله
في اسم مذكر رباعي بمد ثالث افعلة عنهم اطرد ق والتزم بناء افعلة في فعال بالفتح
او فعال بالكسر حال كونهما مضعفي اللام او معتليها فالاول وهو مضاعف اللام واراد
بتضعيفها ما تلتفت للعين ومضاعف الثلاثي ما كان عينه ولامه من جنس واحد كتات بفتح
الباء الموحدة وتاء بين مثناتين فوق قال الجوهري هو الزاد والجهاز ق قال ابو عبيدة متاع البيت
ق وفي المحكم لا يوحد منه عمل البتات وزمام بكسر الزاي قال الجوهري هو الخيط
الذي يشد في البرة او في الخشاش ثم يشد في طرفه المقود وقد يسمى المقود زماما وزمام
النعل ما يشد فيه الشسع ق والخشاش بالكسر الذي يجعل في عظم انف البعير وهو من خشب
والبرة من صفر فتقول في جمع بتات ابتة ق وفي جمع زمام ازمة ق والاصل ابتتة وازممة فاستثقل
مثلان فنقلت حركة اولهما الى الساكن قبله ثم ادغم احد المثلين في الاخر و الثاني وهو
معتل اللام ما كانت لامه واوا او ياء ككساء بمعنى الغطاء والباء الموحدة واناء بكسر الهمزة
لاولى فتقول في جمعهما على افعلة اكسية وانية بالف بعد الهمزة والاصل ائنية بهمزتين
مفتوحة فساكنة ابدلت الثانية الفا من جنس حركة ما قبلها ق واليه اشار الناظم بقوله
في فعال او فعال مصاحبي تضعيف او اعلال ق وجمعه افعلة في نجي ونجي ونجر ونحو
ما ارتفع من الارض وهو بمعنى مضر ونحو وهي ابتغاء الخرف ونسر ونسر بالسين المهملة
فتحا وضما كلاهما دسر به موضع وفرخ ومرء وخال وباب وفعا وجاز بالجيم والزاي المعجمة
الكسرة في وسط البيت ق ووا وناحية وطين بالضاد المثالة بمعنى منهم ق ونصفة
بنون وضاد معجمتين الصر القليل ق وعي بفتح العين المهملة وكسر الياء الاولى وتشديد
الثانية ق وجرة بكسر الجيم وتشديد الراء المهملة ق وعيل بفتح العين وتشديد الياء المثناة تحت
ق وعقاب ورمضان وخوان ترتيب لاول اما نجي ونجي وطين وعي فقالوا فيها
انجية وانجية واطينة واعيية مع انها صفات ق واما عقاب فقالوا فيه اعقبة مع انه
مونث ق واما نجر وهي ونسر ونسر وفرخ ومرء وفعا وخال وباب وجرة فقالوا فيها انجرة
واوهية وانسرة وافرخة وامرئة واخولة وابوبة وافعية واجرة مع انها ثلاثية ق واما
رمضان وخوان ونصفة فقالوا فيها ارمضة واخونة وانصفة مع انها زائدة على اربعة
احرف ق واما عيل فقالوا فيه اعولة مع خلوه عن مدة قبل اخره ق واما جائز وناحية فقالوا
فيها اجوزة وانحية مع ان المدة فيهما ليست قبل الاخر البناء الرابع من ابنية القلة
فعلة بكسر اوله وسكون ثانيه ولم يطرد في شيء من الابنية بل هو محفوظ في ستة اوزان
فعل بفتحتين نحو فتى وفتية وفعل بفتح اوله وسكون ثانيه نحو شيخ وشيخة وثور وثورة وفعل بكسر
اوله وفتح ثانيه نحو ثنى بكسر الثاء المثلثة وفتح النون والقصر كعنى حكاه الفارسي
الامر الذي يعاد مرتين وفي الحديث لا ثنى في الصدقة اي لا توخذ في السنة مرتين ق والثنى

ايضا

ايضا الثاني من احاده وهو الثنيان بضم المثلثة وهو الذي يكون دون السيد في المرتبة
قاله ابن مالك ق وفعال بفتح اوله نحو غزال وفعال بضم اوله نحو غلام وفعيل بفتح
اوله وكسر ثانيه نحو صبي وخصي وجليل فتقول في جمعها على فعلة ولدة وفتية
وشيخة وثيرة وثنية وغزلة وغلمة وصبية وخصية وجلة ق والى هذا اشار
الناظم بقوله . وفعلة جمعا بنقل يدرى . ونعم الزيادة قال المكودي ان الشراح
هو اسم جمع لا جمع و البناء الاول من ابنية الكثرة فعل بضم اوله وسكون ثانيه
وهو اخف اوزان الكثرة لكونه ثلاثيا مجردا ساكن الوسط وهو جمع لشيئين
احدهما افعل مقابل فعلاء بالمد كاحمر وابيض او ممتنعة مقابلته لها اي لفعلا
لمانع خلقي نحو آكم لعظيم الكمرة بفتح الكاف وهي حشفة الذكر وآدر بفتح
الهمزة الممدودة والدال المهملة لعظيم الادرة بضم الهمزة وسكون الدال وهي الخصية
المنتفخة كما نحو الي لعظيم الالية ق والاصل أألي بهمزتين مفتوحة
فساكنة قلبت الساكنة الفا كآدم فان المانع من البناء فتح الهمزة وسكون اللام
وفي اخره همزة قبلها الف ممدود فدببا ومثناة تحتانية لتخلف الاستعمال فانهم قالوا
في المذكر الذي على وزن افعل ولم يقولوا في المونث الياء على وزن فعلا و الثاني مما جمع
على فعل فعلا بفتح الفاء وسكون العين مقابلة افعل كحمرا وبيضا او ممتنعة مقابلتها
له اي لافعل لمانع خلقي كرتقا بالراء المهملة والتاء المثناة فوق والقاف من الرتق
وهو انسداد الفرج باللحم وعفلا بالعين المهملة والفاء من العفل بفتح العين
والفاء وهو شيء يخرج في قبل المراة يشبه الادرة للرجل ولمانع نحو عجزا بالجيم
والزاي لكبيرة العجز فان المانع من اعجز تخلف الاستعمال فان العرب قالوا في المونث
عجزا ولم يقولوا في المذكر اعجز بل قالوا رجال آلى ونساء عجز لا اذا سمع فيحفظ
ولا يقاس عليه هذا مقتضى كلامه وتبع في ذلك ظاهر التسهيل ق ونقل المرادي وابن
عقيل في شرحيهما على التسهيل عن ابن مالك انه ذكر في غير التسهيل ان فعلا يطرد في
هذا النوع كالظاهر في احمر وحمراء وما ذكر من انهم لا يقولون امراة اليا ق ولا رجل
اعجز هو على اشهر اللغات ق وقد حكي امراة اليا ورجل اعجز فعلى هذا يقال رجال الي
ونساء الي ورجال عجز ونساء عجز ق وتقول في جمع نحو ابيض بيض بكسر الاول تخفيفا
للعين لئلا ينقلب الجمع ووزنه فعل بالضم على الاصل لا فعل بالكسر ق والى فعل اشار
الناظم بقوله . فعل لنحو احمر وحمراء . البناء الثاني من ابنية الكثرة فعل بضمتين
وهو قد نبه حسن لانه لما فرغ من فعل بالاسكان اعقبه بفعل بالتحريك لانهما وزنان
لم يختلفا الا بالحركة والسكون وهو مطرد في شيئين احدهما في وصف على فعول
بفتح الفاء بمعنى فاعل كصبور وصبر وغفور وغفر بخلاف حلوب وركوب فانهما بمعنى
مفعول و الثاني في اسم رباعي بمدة الفا او ياء او واوا وقبل لام صحيحة غير
معتلة مطلقا من غير تفسير نحو ما معنى من احرف العلة وغير مضاعفة ان كانت
المدة الفا لا غير وما مدته الفا ثلاثة اوزان مفتوح الاول نحو قذال للمذكر وهو جماع
موخر الراس ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية واتان بالمثناة الفوقانية للمونث
من الحمير ومكسور الفاء نحو حمار للمذكر وذراع للمونث ومضموم الفاء نحو غراب للمذكر

قوله نحو صبي يرد خاصية على [illegible] وجعا
على علينه ردى اوله وسكون ثانيه
ما يجمع يقولون فلان من علية الناس
ثانيه فيقولون وكيرانيم والعافة نقعين
اي من وصالهم وحيث الياء فقلب وزيهم
عليتهم تنكير الياء والضواب الا اذا
بعضهم اذ له لغة

وكراع للمؤنث وما مدته ياء نحو قضيب للمذكر وكثيب للمؤنث وما مدته واو نحو عمود للمذكر
وقلوص للمؤنث وهي الشابة من النوق وما مدته ياء أو واو مع التضعيف نحو سرير
للمذكر وذلول للمؤنث وخرج بقوله لا غير معتلة نحو كساء وقباء فلا يجمعان على فعل
لأجل اعتلال اللام لأنهما لو جمعا على فعل لزم قلب الضمة كسرة لتنقلب واو كساء ياء وتسلم
ياء قباء فيصير اعلالا وزن فعل بضم الفاء وكسر العين وهو بناء قد رفض لما فيه من ثقل
الخروج من ضم إلى كسر والمعنى أن ذلك غالب لا لازم فقد قال ابن يعيش ما نصه وقالوا في
المعتل ثني وثنو لا صل ثني بضم النون فأبدلوا من الضمة كسرة لئلا تنقلب الياء واوا كما
فعلوا ذلك في أجرواد وخرج بقوله غير مضاعفة أن كانت المدة ألفا نحو هلال وسنان
فلا يجمعان على فعل لأجل تضعيفه أي اللام مع الألف فلا يقال في جمعها هلل ولا سنن
لما فيه من ثقل التضعيف مع الضم وشذ عنان بكسر العين لما يقاد به الفرس وبفتحها
للسحاب وفيه تناسب لا على للأعلى ولا اسفل للأسفل وعنن وحجاج بحاء مهملة مكسورة
وجيمين العظم المستدير حول العين وقيل هو الأعلى الذي ينبت عليه الحاجب وحجج
بفتح الواو وبمهملتين الضعيف ووطط وفعلة معا بكسرتين وفعلة بفتح الفاء وكسر
العين اسما نحو نمر وصفة نحو حذر وفي فعيل صفة نحو قرير وفي فعيلة مطلقا
اسما نحو صحيفة وصفة نحو نجيبة وفي فعل بفتح أوله وسكون ثانيه نحو سقف
ورهن وفي فاعل نحو نازل وشارف وفي فعل بفتحتين نحو نصف وفي فعال بكسر الفاء
وفتحها صفة نحو كناز بكسر الكاف وصناع بفتح الصاد أي حاذقة وفي فعلة بفتح أوله
وكسر ثانيه نحو برحة وفي فعلة بفتحتين نحو خشبة وفي فعل بكسر أوله وسكون
ثانيه نحو ستر وإلى فعل بضمتين أشار الناظم **بقوله**. ومعل لاسم رباعي بمد
قد زيد قبل لام اعلالا فقد ما لم يضاعف في الأعم ذو الألف. **البناء** الثالث فعل
بضم أوله وفتح ثانيه ولو قدمه على فعل بضمتين كان أولى لأنه أخصر منه وهو مطرد
في شيئين أحدهما في اسم على فعلة بضم أوله وسكون ثانيه ويستوي في ذلك
صحيح اللام ومعتلها ومضاعفها فالصحيح نحو قربة وقرب وغرفة وغرف والمعتل اللام
نحو مدية ومدى وزبية وزبى والمضاعف اللام نحو حجة وحجج ومرة ومرر والثاني
في الفعلى بضم الفاء أنثى أفعل صفة كالكبرى أنثى الأكبر والوسطى أنثى الأوسط
والصغرى أنثى الأصغر بخلاف حبلى فإنها ليست أنثى أفعل لأنها صفة لا مذكر لها فلا تجمع
على حبل وشذ فعل في فعلة صفة نحو بهمة بضم الباء الموحدة وسكون الهاء وهو
الرجل الشجاع الذي لا يدرى من أين يؤتى لشدة بأسه والجمع بهم قاله في الصحاح
وفي مصدر نحو رؤيا يقال رأى في منامه رؤيا على فعلى من غير تنوين وجمع الرؤيا
رؤى بالتنوين مثل رعى قاله الجوهري وفعلة بفتح أوله وسكون ثانيه نحو نوبة
بفتح النون والباء الموحدة وقياس علمها الفعل وفعلة بفتح أوله وسكون ثانيه معتل
اللام نحو قرية وقرى وفعلة بفتح أوله وسكون ثانيه نحو درة بفتح الموحدة
وهي عشرة الأمداد تمر وجمعها دور ودرر بكسر أوله وفتح ثانيه ولم أقف على جمعها
على فعل بضم أوله وفتح ثانيه فذكرها هنا فيه نظر وفعلة بكسر أوله وسكون
ثانيه معتلا نحو لحية ولحى وفعلة بضم أوله وفتح ثانيه نحو تخمة بالتاء المثناة

فوق

فوق والخاء المعجمة وإلى فعل بضم أوله وفتح ثانيه أشار الناظم **بقوله**. وفعل
جمعا لفعلة عرفا. ونحو كبرى. **البناء** الرابع فعل بكسر أوله وفتح ثانيه وهو
جمع لاسم تام على زنة فعلة بكسر أوله وسكون ثانيه غير واحد فعلة نحو حجة وحجج وفي
التنزيل ثماني حجج وكسرة وكسر وفرية بالفاء والياء المثناة تحت وهي الكذبة وفرى
وخرج بتام الاسم الصفة نحو ضخمة وكبرة وعبرة وبالتمام نحو عدة وزنة فإنهما نقصا
الفاء وعوض منها التاء وإليه أشار الناظم **بقوله**. ولفعلة فعل. ويجمع فعل
باتفاق في فعلة واحد فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو بدرة وبدر ولا يقال في تبنة
واحدة التبن تبن حملا على بدر وفي العوض من الأمد تاء التأنيث كعدة وعدى وفي
فعلة لا حرة بفتح أوله نحو حاجة وحوج وقامة وقوم وفي فعلى مصدرا نحو ذكرى
وذكر وفي فعلة بفتح أوله وسكون ثانيه صحيح الأصول نحو قصعة وقصع وجفنة
وجفن وفي فعلة بكسر أوله وسكون ثانيه صفة نحو ذربة بكسر الذال المعجمة وسكون
الراء وبالياء الموحدة كما في الصحاح والضياء وصمة بكسر الصاد المهملة يقال في جمعها
ذرب وصمم والذربة المرأة الحديدة اللسان والصمة الرجل الشجاع وفي فعل بكسر أوله
وسكون ثانيه نحو هدم بكسر الهاء وسكون الدال المهملة الثوب الخلق جمعه على
هدم رواه ابن سيده وفي فعلة بضم أوله كصورة وصور بكسر الصاد لغة في الصور
بضمها جمع صورة قاله في الصحاح. **البناء** الخامس فعلة بضم أوله وفتح
ثانيه وهو مطرد في وصف لفاعل مذكر على زنة فاعل معتل اللام بالياء أو
الواو كرام ورماة وقاض وقضاة وغاز وغزاة وأصله رمية وقضية وغزوة
قلبت الياء والواو ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما وقيل إنه فعلة بفتح الفاء
وإن الضمة حدثت ضمة للفرق بين معتل اللام وصحيحها وإليه أشار الناظم **بقوله**
في نحو رام ذو اطراد فعلة. فخرج بقوله وصفا نحو واد وبالتذكير نحو غادية
وبالعقل نحو أسد ضار وبوزن فاعل نحو رضي وبالمعتل اللام نحو ضارب فلا يجمع شيء
من ذلك على فعلة وشذ في صفة على غير فاعل نحو كمي وكماة وفي فاعل اسما نحو
باز وبزاة ووال وولاة وفي فاعل صحيح اللام نحو هادر وهدرة بالدال المهملة وهو
الرجل الذي لا يعتد به. **البناء** السادس فعلة بفتحتين وهو شائع في وصف
لمذكر عاقل صحيح اللام نحو كامل وكملة وساحر وسحرة وساقر وسقرة وبار
وبررة قال الله تعالى وجاء في الحديث بأيدي سفرة كرام بررة وفي التسهيل بررة جمع
بر على غير القياس وإليه أشار الناظم **بقوله**. وشاع نحو كامل وكملة. فخرج
بالوصف الاسم نحو واد وباز وبالتذكير نحو طالق وحائض وبالعقل نحو سابق ولاحق
صفتي فرس وبصحة اللام نحو قاض وغاز فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة بفتحتين
باطراد وشذ في غير فاعل نحو سيد وسادة فزعموا أنها فعلة وفي بعض نسخ الصحاح
ورق سادة جمع سائد وهو سهو وقوله شائع تبع فيه النظم وكلام الأوسياني
يقبل بهم لأنه لا يلزم من الشياع الاطراد. **البناء** السابع فعلى بفتح أوله
وسكون ثانيه وهو جمع لما دل على آفة من هلاك أو توجع أو نقص فاما من فعيل
حال كونه وصفا للمفعول فالتوجع نحو جريح وجرحى وأسير وأسرى والهلاك

نحو فسل وفتلى وصريح وصرعى وحمل عليه ستة اوزان مما دل على افة من ذلك احدها
فعيل وصفا للفاعل لا للمفعول كمريض ومرض والثاني فعل بفتح اوله وكسر ثانيه كزمن
وزمنى وهذان الوصفان مما يدل على التوجع والثالث فاعل كهالك وهلكى والرابع
فيعل بفتح اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه كميت اصله ميوت اجتمع فيه الواو والياء وسبقت
احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء لاجتماع المثلين وهل هو فيعل
بكسر العين او بفتحها وادرت الفتحة كسرة او فيعل كطويل اقوال المحكية في بسط شرحها
اولها والخامس افعل كاحمق وحمقى والسادس فعلان كسكران وسكرى وهذان الوصفان
مما يدل على نقص ما ونزر كيس وكيسى وجرب وجربى وجلد وجلدى والى فعلى اشار الناظم
بقوله . فعلى لوصف كقتيل وزمن وهالك وميت به قمن البناء الثامن فعلة بكسر
اوله وفتح ثانيه وهو كثير في فعل حال كونه اسما بضم الفاء وسكون العين ويكون
صحيح اللام نحو قرط وقرطة بالقاف والراء والطاء المهملتين ما يعلق في شحمة الاذن
ودرج بالجيم ودرجة واجرها نحو كوز بالزاي وكوزة ومضاعفا نحو دب ودببة
وفل سابغ اسم على زنة فعل بفتح الفاء وسكون العين نحو غرد بالغين المعجمة والراء
نوع من الكماة وهو عنبر ابفتح الفاء وعنر غيم بكسر هما وقضى الصحاح ان غردة
جمع لمكسور الفاء او بكسرها نحو قرد وقردة بالقاف والراء وقل ايضا في نحو ذكر بفتحتين
ضد الانثى وكتف وقعد وعلج وقفة وخكوة والى هذا اشار الناظم بقوله . بفعل
اسما صح لاما فعلة . والوضع في فعل وفعل قللة وخرج بقوله صحيح اللام نحو ظبي
ونحي ومدي فلا يجمع شيء منها على فعلة البناء التاسع فعل بضم اوله وتشديد
ثانيه وهو جمع لوصف على زنة فاعل او فاعلة حال كونهما صحيحي اللام سواء صحت
عينهما ام اعتلت كضارب وصايم ومونثهما ضاربة وصايمة فيقول في جمعهما ضرب وصوم
وشذ نحو حايض وحيض وخرج بقيد الوصف الاسم نحو حاجب العين وجايزة البيت
فلا يجمعان على فعل والية اشار الناظم بقوله . وفعل لفاعل وفاعلة وصفين نحو
نحو عاذر وعذر وعاذل بالعين المهملة والذال اي عاذل وعفى لاعتلال لامها كما ندر فعل
في نحو امراة خريدة بفتح الخاء المعجمة وكسر الراء المهملة وسكون الياء اخر الحروف
الحيية اي ذات الحياء بالحاء المهملة والياء المثناة التحتانية وقيل العذراء وجمعها خرد
وقالوا اخرايد على القياس ونعساء ونفساء ورجل اعزل ورجال عزل اذا لم يكن معهم
سلاح وزعم الاصبهاني ان افعل لا يجمع على فعل وورد بالسماع كقوله . وابغي
رجالا منهم غيرا عزل مصاليت امثال الاسود الضراغم . وجارية باب احمر لانه وصف
غير لازم بدليل انه لو نسا وعمصا او نسيها او مجازا انتقاعنه هذه الصفة البناء
العاشر فعال بضم اوله وتشديد ثانيه وهو جمع لوصف لمذكر على زنة فاعل
صحيح اللام سواء كانت لامه همزة ام لا كصايم وصوام وقايم وقوام وقاري وقراء
قليل وندر فعال في جمع فاعلة كقوله وهو القطامي ابصارهن الى الشبان
مايلة . وقد اراهن عني غير صداد . قال الموضح في الحواشي لا اعلم احدا ذكر مجيئه
في فاعلة للمؤنث الا في هذا البيت وحكايته مشهورة بين الاصمعي وابن الاعرابي والظاهر
ان الضمير المؤنث للابصار لا للنساء لانه يقال ابصر صادة كما يقال ابصر صاد فهو جمع

صايد لا جمع صادة لان قياس فعال ان يكون جمع فاعل لا فاعلة انتهى قال الجعبري معه
لما فيه من مخالف النظام وعود الضمير على غير المحدث عنه وندر فعال في فاعل المعتل
بالواو والياء كغزاء جمع غاز وسراء جمع سار لا اصل غزاو وسراي قلبت الواو والياء
همزة لتطرفهما اثر الف زايدة الحادي عشر فعال بكسر اوله وهو يكون جمعا للثلاثة عشر
وزنا الاول والثاني فعل وفعلة بفتح الفاء وسكون العين فيهما حال كونهما اسمين
او وصفين غير يايي الفاء او العين فالاسم منهما نحو كعب وكعاب وقصعة وقصاع
والصفة منهما نحو صعب بالمهملتين وصعاب وخرلة وخرال بالخاء المعجمة والراء المهملة
مفتوحة الشافين والزاعين وندر فعال جمع فعل يايي الفاء نحو يعير بالياء المثناة
تحت وبالعين والراء المهملتين الجدي يربط في الزبية للاسد ليقع فيها وفي المثال الدال
من يفعر او يايي العين نحو ضيع وضيعة بالضاد المعجمة وضياع والية اشار
الناظم بقوله . فعل وفعلة فعال لهما . وقل فيما عينه اليا منهما . الثالث والرابع
فعل وفعلة بفتح اولهما وثانيهما حال كونهما اسمين غير معتلي اللام ولا مضعفهما
كجمل وجمال وجبل وجبال بالجيم فيهما ورقبة ورقاب وثمرة وثمار فخرج نحو فتى وعصا
لاعتلال اللام ونحو طلل لتضعيفه ونحو بطل لانه صفة وندر طلال وحسان والى ذلك
اشار الناظم بقوله . وفعل ايضا له فعال . ما لم يكن في لامه اعتلال او يك مضعفا
ومثل فعل ذو التاء الوزن الخامس والسادس فعل بكسر اوله وسكون ثانيه كذيب
وذياب وبير وبيار وفعل بضم الفاء وسكون العين كرمح ورماح ودهن ودهان وشرط
هذين الوزنين ان يكونا اسمين احترازا من نحو جلف وحلو وشرط ثانيهما ان لا يكون واوي العين
نحو حوت ولا يايي اللام نحو مدي قاله المرادي احترازا من التمثيل والى ذلك اشار الناظم بقوله
وفعل مع فعل فاقبل . الوزن السابع والثامن فعيل بمعنى فاعل ومؤنثه صحيحي
اللام كظريف وظراف وكريم وكرام وشريف وشراف ومونثاتها كظريفة وظراف وكريمة
وكرام وشريفة وشراف بخلاف غني ودني ومونثيهما لاعتلال اللام وبخلاف نحو جريح فانه
بمعنى مفعول وقرا الكسائي فجعله جزاء بكسر الجيم قال الفراء والزجاج هو جمع جزير مثل
فقير وفقار والجزير بمعنى المجزوز وهو المكسور قاله الواحدي في البسيط فاقتضى هذا ان
فعيلا الوصف قد يجمع على فعال وان كان بمعنى مفعول قاله الموضح في الحواشي والى ذلك
اشار الناظم بقوله . وفي فعيل وصف فاعل ورد . كذلك في انثاه ايضا اطرد . والخمسة
الباقية من الثلاثة عشر وزنا مما يجمع على فعال فعلان بفتح الفاء صفة ومؤنثا فعلى بالالف
وفعلانة بالتاء وفعلان بضم الفاء صفة وانثاه فعلانة بالتاء لا غير ومفتوح الفاء
كغضبان وغضاب وغضبى وغضاب وندمان وندام وندمانة وندام ومضموم الفاء نحو
خمصان وخماص وخمصانة وخماص وفي العربية تعرو خماصا والى ذلك اشار الناظم بقوله
وشاع في وصف على فعلانا . او انثييه او على فعلانا . ومثله فعلانة . والعرب التزموا
في فعيل وانثاه اذا كانا واوي العينين صحيحي اللامين كطويل وطويلة ان لا يجمعا
الا على فعال بخلاف غيرهما فانه لا يلزم فعال بل يجمع عليه وعلى غيره تقول كريم وكرما وكرام
وظريف وظرفا وظراف وشريف وشرفا وشراف والحاكم يشاركها نحو طويل فيه لذلك فقال
في الحكم قال ابن جني لم يات فعيل صفة عينه واو وجاوز ولا مه صحيحان الا في ثلاث كلمات

ضيوف جمع على ضيفان نحو ضيف ضيفان الى سيات انه جمع
ايضا والضيف مصدر لا الاصل يقال ضاف ضيفا وضيافة
ويستعمل في الذكر والانثى والمفرد والجمع للعقلاء واحد
وفي الانثى مع الاحوال صيغ ولا يجمع في البناء كما على الكثير
وجمع الاحوال لكونه مصدر الاصل وعوا الاضاعف تاويله
وتثنيه وجمعه على انه صفة كانت

وكجمع وكما يكسب وكتب وجاب وشوكا قل اقوالها الجمع مع علي
على الوصف في بيان ومقصود مع الاجناس جمعهم وجمعهم

كجبل وجبال وصويب من قولهم سهم صويب اي صايب قال واما القويم فانه وان كان جمعه لا انه
صار اسما اللهو وقد اليه اشار الناظم بقوله . وان مد عين نحو طويل وطويلة فعي . ويجمعه
معال في وصف على فاعل نحو راع ورعاة وفي التنزيل حتى يصدر الرعاء وقايم وقيام وفي التنزيل
والنهم قيام وقايم لهم قايمة جموده وقيم مشرده وقوام بمعنى نصر واصله اي كضارب قلب عن اليم
في اليم للتماثل وجمعه امام يكسر الهمزة كقيام فيه ومنه واجعلنا للمتقين اماما اي قاصرين نهم
ومؤنثة نحو كراعية ورعاة وقيام وقايمة واموه واما فجعله في وصف على افعل نحو اعجمي
اي هزيل وعجاف ومؤنثه عجفاء وعجاف ومنه سبع عجاف لا ان معه بعد عجفا وحكى الفارسي
وابو حاتم اجرب وجراب زاد ابو حاتم انكر وبطاح قاله ابن يسره في شرح اصطلاح النحو
يسقط ما قيل ان اعجف لا ثاني له وفي وصف على معال تتخفيف العين نحو جواد بمعنى الجم وتخفيف
الواو وجياد ولا اصل جواد قلبت الواو يا لوقوعها اثر كسرة قال وحشى الجياد ما يفرق
بارسان وفي وصف على فعيل نحو خير بمعنى الخاء وتشديد الياء المثناة تحت المكسورة وخيار
وفي وصف على فعلا نحو بطحا وبطاح وفي وصف على فعلى بضم الفا نحو انثى واناث وفي
اسم على فعول بفتح الفا نحو قلوص وقلاص وفي فعل بفتح اوله وكسر ثانيه نحو خزر وخزال
وهو بالزاي والخاء المعجمة لانثى من ولد الظبي وفي فعلة بفتح اوله وكسر ثانيه نحو نمرة
ونمار وفي فعالة نحو عباءة وعباء وفي فعلة بضم اوله وسكون ثانيه نحو برمة وبرام
ونطفة ونطاف وفي فعل بضم اوله وفتح ثانيه كربع ورباع وفي فعل بضمتين نحو جمر
وجمار وفي فعيل نحو فصيل وفصال وفي فعل بفتح اوله وضم ثانيه كسبع وسباع وفي
فعلان بفتح الفاء وسكون العين كضبعان وضباع **البناء** الثاني عشر من ابنية الكثرة
فعول بضمتين ويطرد في الفاء اربعة احرفها اسم على فعل بفتح اوله وكسر ثانيه نحو كبد
وكبود ووعل ووعول ويطرد فعول فيه اي في معل اللازم واليه يشير قول الناظم وبفعول
فعل نحو كبد يخص غالبا وفي غير الغالب نحو نمر ونمار وجاء في نحو نمر نمور على القياس
ونمر بضمتين على غير القياس قال حكيم بن معية الربعي . فيها عيايل اسود ونمر انتهى
سيبويه قال ابن الضايع اراد نمر بسكون الميم ثم نقل او اتبع وقال غيره فهو يكون مقصورا
اي محتمل من نمور بحذف الواو للضرورة وقالوا ايضا في جمعه انمار على غير القياس فيحصل
في جمعه اربعة اوزان واحد قياسي وهو نمور وثلاثة على غير القياس وهي نمار وانمار ونمر
والعيايل جمع عيل واحد العيال قاله الصغاني والثلاثة الباقية من الاربعة المطرد فيها
فعول الاسم الثلاثي الساكن العين حال كونه مفتوح الفاء ليس عينه واوا نحو كعب
وكعوب وفلس وفلوس وخرج عنه حوض فلا ينقاس فيه فعول وشذ في موج
موج وكهم الجماعة من الناس ومكسورها نحو حمل بالمهملة وحمول وضرس وضروس ومضمومها
نحو جند وجنود وبرد وبرود واليه اشار الناظم بقوله . كذا له يطرد في فعل اسما
مطلق الفاء لا في ثلاثة من مضموم الفاء لم يطرد فيه فعول احدها معتل العين نحو حوت
فان جمعه حيتان والثاني معتل اللام نحو دمى فان جمعه ادماء اسم بها لا يكسر على غيره نحو
قاله في المحكم المرئي من الكاتبين معروف وقال ابن الاعرابي هو مكيال ضخم لاهل الشام واهل مصر
والجمع امراء قال الجوهري هو القفيز الشامي وهو غير المد وشذ في جمع نؤي بنون مضمومة
بعدها همزة ساكنة نؤي بضم النون وكسر الهمزة وتشديد الياء قال الشاعر

خلت

خلت لا اباصرا ونويا مجامرها كانها بالاضين ما لاحرف استشا وابا صر منصوب
على الاستثنا وهو بالياء المثناة التحتانية والصاد المهملة جمع ابصر حبل قصير يشد في اسفل
الخباء وتر والنؤي بضم النون وكسر الهمزة وتشديد الياء جمع نؤي وهي حفيرة تجعل
حول الخباء ليلا يدخله ماء المطر واصل الجمع نؤوي على وزن فعول اجتمع فيه الواو والياء
وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو يا وادغمت ثم كسر ما قبل الياء ثم ادغمت احدى
الياءين في الاخرى لتماثلهما فصار نويا ويقال فيه ايضا نئي بكسر النون اتباعا لكسرة الهمزة
وانثاء ويقدمون الهمزة ثم يقولون اناء على القلب مثل ابار وابار والاضين
بكسر الهمزة جمع اضاة وهي الغدير والمستثنى **الثالث** من فعل بضم العين المضاعف
بانه لا يجمع على فعول كمر بضم الميم لكنها قانه يجمع على امرار وشذ في جمع خص
بالخاء المعجمة المضمومة والصاد المهملة وهو البيت من قصب كما قال الجوهري وقال الخص
الزعفراني قال عمرو بن كلثوم . مشعشعة كان الحص فيها اذا ما الماء خالطها سخينا
حصوص ما عاش وفعلة فعول في فعل بفتح الفاء اسما كاسر واسود وفحم بالتشديد
الفحمة والفحم الحاجة حيث كاثنا والجمع فحوم والفحم ايضا الحزن والجمع افحام
وندب بفتح النون والدال المهملة وبالباء الموحدة الخطر واثر الجرح اذا لم يرتفع
عن الجلد والجمع ندوب وذكر بمعنى مقابل الانثى والجمع ذكور وقلبا وقلوب **البناء**
الثالث عشر فعلان بكسر اوله وسكون ثانيه ويطرد ايضا في الفاء اربعة اسم
على فعال بضم الفاء كغلام وغلمان وغراب وغربان او على فعل بضم اوله وفتح
ثانيه كصرد لطاير وصردان وجرذ بالجيم والراء والذال نوع من الفيران والجمع جرذان
او فعل بضم اوله وسكون ثانيه حال كونه واوي العين نحو حوت وحيتان وكوز
وكيزان بالزاي او على فعل بفتحتين كتاج وتيجان وساج وسيجان وخال وخيلان
وهي النقطة المخالفة لغيره كون البدن وجار وجيران ونار ونيران وقاع وقيعان
والالف في الجميع منقلبة عن واو الا في حال فانها منقلبة عن يا والخال اخو الام الفه
منقلبة عن واو وجمعه اخوال وقل فعلان في فعل بكسر اوله وسكون ثانيه نحو حسل
وحسلان وخرص وخرصان وخشف وخشفان وخيط وخيطان وريد وريدان
وشقذ وشقذان ونسي ونسيان وضو وصنوان وقنو وقنوان هذه
تسعة الفاظ ذكرها ابن جني وقد نظمها ابن مالك في بيتين فقال

للحسل والخرص في التكسير فعلان . وهكذا قل خشفان وخيطان
وريد وشقذ ونسي هكذا جمعت . ومثل ذا صنوان وقنوان

الحسل ولد الضب والخرص سنان الرمح والخشف الغزال والخيط قطيع النعام
والريد الثلو وايضا فرع الشجرة وقيل ما كان من اغصانها والشقذ ولد الحربا والنسي نبت
والصنو والقنو مثلان وفي فعل بفتحتين نحو خرب بمعنى الخاء المعجمة والراء ذكر
الحبارى يسمى بذلك لسكونه في الخراب وجمعه خربان بكسر الخاء قاله في الصحاح و
في فعال بفتح اوله نحو غزال وغزلان وفي فعال بكسر اوله نحو صوار بكسر الصاد المهملة
وحكي ضمها وهو القطيع من بقر الوحش وجمعه صيران بقلب الواو يا لسكونها وانكسار
ما قبلها وفي فاعل نحو حايط وحيطان وفي فعيل نحو ظليم بمعنى ذكر النعام

النعام وجمعه ظلمان بكسر الظاء وضمها وفي فعول نحو خروف وخرفان وفي فعلة بكسر
أوله وسكون ثانيه نحو نسوة ونسوان وفي وصف على فعل نحو ضيف وضيفان وعلى فعال نحو شجاع
وشجعان البناء الرابع عشر فعلان بضم أوله وسكون ثانيه ويكثر في [illegible] ثلاثيه
في اسم على فعل بفتح أوله وسكون ثانيه كظهر بالمشالة وظهران وبطن وبطنان أو فعل
بفتحتين كذكر وذكران وجذع للثني من المعز وجذعان قال
الموضح في الحواشي نقلا عن أبي حيان وهو خطأ لأن جذعا صفة لا اسم انتهى وفي نظر
لا عن اعتراض بأنهم لم يراعوا الوصف إلا الأصلي لا باعتبار غلبته الاسمية أو على فعيل كقضيب وقضبان
ورغيف ورغفان وكثيب وكثبان وفعل بفتحتين فعلان بضم الفاء وفي فاعل نحو راكب وركبان
وراجل ورجلان وجمع راجل على رجل كصحب ورجالة ورجال وفي أفعل نحو أسود وسودان
وأحمر وحمران وزعم الفراء أن سودان وحمران جمع سود وحمر فهو جمع الجمع لا جمع المفرد
ورد بأن فعلا صفة لا يجمع على فعلان وفي فعال بضم الفاء كحوار بالحاء المهملة وحوران
والكثير حيران وزقاق بزاي وقافين وهو السكة وزقان بإدغام عينه في لامه لزوال المانع
من التقاء المثلين وعبر عن المفسر بالكثير وعن القوعة بالقليل لم يخالف التسهيل
إلا في جزء فإنه جعله من قسم المحفوظ بناء على أنه صفة البناء الخامس عشر فعلاء
بضم أوله وفتح ثانيه وبالمد في فعيل وصفا لمذكر عاقل بمعنى فاعل أي بمعنى مفعل
أو بناء على حاله دالة على مدح أو ذم غير مضاعف ولا معتل اللام فالأول كظريف وظرفاء وكريم
وكرماء وبخيل وبخلاء وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ونحو كريم وبخيل فعلا كذا لما ضاهاهما
فاعل جعلا ويستثنى منه للاصغر وجبن وسمح فإنهم استغنوا فيهن بفعال
قال سيبويه ولا يقولون صغراء ولا سمحاء ولا سمناء والثاني كسميع بمعنى مسمع وأليم بمعنى
مؤلم فإنه يقال في جمعها سمعاء وألماء قاله ابن مالك وشراح تشبيها والثالث
نحو جليس وخليط بمعنى مجالس ومخالط فإنه يقال في جمعها جلساء وخلطاء ونثر أسير وأسراء
وقتيل وقتلاء لأنهما بمعنى مفعول وكثر فعلاء في فاعل دالا على معنى غير مكتسب كالغريزة
بالغين المعجمة والراء والزاي وهي الطبيعة التي طبع الإنسان عليها كعاقل وعقلاء وصالح
وصلحاء وشاعر وشعراء إن العقل والصلاح والشعر من الأوصاف المشبهة بالأوصاف الغريزية
كالكرم والبخل من جهة أن كلا منها غير مكتسب ونثر فعلاء في نحو جبان وجبناء وخليفة
وخلفاء قال سيبويه وهو نحو خلفا محمول في المعنى على خليف لأنه لا يقع إلا على مذكر والتأنيث
في لفظه وقال أبو علي جمع خليفة خلائف على لفظه [illegible] جمع كريمة وسمح
بسين مهملة مفتوحة وميم ساكنة وفي آخره حاء مهملة الكريم وجمعه سمحاء لا بالهاء
المعجمة خلافا لأبي حيان وود وودداء ورسول ورسلاء لأنها ليست على فعيل ولا على
فاعل البناء السادس عشر أفعلاء بكسر ثالثه وهو نائب عن فعلاء في المضعف
من فعيل بمعنى فاعل كشديد وأشداء وعزيز وأعزاء وفي المعتل اللام من فعيل بمعنى فاعل
كولي وأولياء وغني وأغنياء وإنما ناب أفعلاء عن فعلاء في المعتل اللام والمضعف لأنهم لو
قالوا في غني غنياء لتحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فينقلب ألفا فيلتقي ألفان فيحذف
أحدهما فيختل الكلمة كذا قالوا وفيه نظر لأن حرف العلة بعده ألف فلا يعل لأجله
ولو قالوا شددا التقى حرفا التضعيف لزوال الفاصل ولا يمكن الإدغام لأن فعلاء وزن خاص

بالاسم

بالاسم فلا يرغم ونثر نفي ونفواء وسمي وسمواء ونثر أفعلاء في غير المضعف والمعتل
نحو نصيب وأنصباء وصديق وأصدقاء وهين وأهوناء وأما ظنين وأظناء فشاذ وإن كان
مضعفا لأنه بالظاء المشالة بمعنى متهم فهو صفة بمعنى مفعول لا بمعنى فاعل وبالضاد
المعجمة اسم لا صفة وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وناب عنه أفعلاء في المعل
لاما ومضعف وغير ذاك قل البناء السابع عشر فواعل ويطرد في فاعلة
صفة ثانيه ألف زائدة أو واو غير ملحقة بخماسي وذلك في فاعلة اسما كانت أو صفة
كناصية كاذبة خاطئة فناصية اسم وكاذبة وخاطئة صفة فيقال في جمعها نواص
وكواذب وخواطئ وفي اسم على فوعل كجوهر وجواهر وكوثر وكواثر أو اسم على
فوعلة كصومعة وصوامع وزوبعة وزوابع والصومعة بيت النصارى قاله في
القاموس والزوبعة بالزاي والباء الموحدة المفتوحتين رئيس من رؤساء الجن ومنه
سمي الإعصار زوبعة وهو ريح تثير الغبار ويرتفع في السماء كأنه عمود قاله في الصحاح
أو اسم على فاعل بالفتح نحو خاتم على إحدى اللغات وخواتم وقالب على لغة
الفتح وقوالب وطابع كذلك وطوابع أو اسم على فاعلاء بالكسر في عينه وبالمد
نحو قاصعاء وقواصع وراهطاء ورواهط ونافقاء ونوافق والثلاثة أسماء لحجرة
اليربوع فالراهطاء بالراء والطاء المهملتين هي التي يخرج منها التراب أو يجمعه والقاصعاء
بالقاف والصاد والعين المهملتين حجرة يحفرها ثم يأتي بالتراب الذي أخرجه من الراهطاء فيسد
به فم الجحر لئلا يدخل عليه والنافقاء بالنون والقاف والفاء حجرة يكتمها ويظهر غيرها
وهو موضع يرققه فإذا أوتي من قبل القاصعاء ضرب النافقاء برأسه فخرج أو اسم على
فاعل بكسر العين كجائز وجوائز وهو بالجيم والزاي المعجمة الخشبة المعترضة بين
الحائطين ومنه جائزة الطاحون وفي الخشبة التي تحمل عليها خشب البيت
وكاهل وكواهل وهو مجمع الكتفين وفي وصف على فاعل بكسر العين لمؤنث
لا تدخله تاء التأنيث كحائض وحوائض وطالق وطوالق أو صفة على فاعل لغير عاقل
من المذكر كصاهل صفة لفرس وصواهل وشاهق صفة مكان وشواهق وطالع صفة
نجم وطوالع ونثر فواعل من وصف على فاعل لمذكر عاقل كقولهم فوارس في جمع
فارس ونواكس في جمع ناكس قال الفرزدق وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم خضع
الرقاب نواكس الأبصار وفي جمع سابق صفة لمذكر سوابق وفي جمع هالك هوالك
قال فأيقنت أني عند ذلك ثائر غداة إذ أو هالك في الهوالك وزعم بعضهم أن ذلك
كله غير شاذ وأنه جمع لفاعلة وكأنه قيل طائفة هالكة وطوائف هوالك وكذا
البقية نقله الموضح في الحواشي وأقره وقال ابن الحاجب في شرح المفصل أما
فوارس فقال [illegible] لأمن اللبس بينه وبين المؤنث لأنهم لا يقولون امرأة فارسة
وأما هوالك فجاء في مثل قالوا هالك في الهوالك والأمثال كثيرا ما تخرج عن القياس
وأما نواكس فضرورة وخرج بقولنا ثانيه ألف زائدة نحو آدم فإن ألفه غير
زائدة فيقال في جمعه أوادم بزنة أفاعل لا فواعل وبقولنا أو واو غير ملحقة بخماسي
نحو [illegible] فإنه ملحق بسفرجل فيقال في جمعه [illegible] بزنة فعالل لا فواعل وإلى
ذلك أشار الناظم بقوله فواعل لفوعل وفاعل وفاعلاء مع نحو كاهل وحائض

وصاهل وباعلة. ونذر في العبارة مع ما ماثله البناء الثامن عشر فعالى ويطرد في كل ما على مونث ثالثه مدة زايدة سواء كانت المدة الفا او ياء او واوا وسواء كان اسما او صفة وسواء كان تانيثه بالتاء كسحابة وسحايب وصحيفة وصحايف وحلوبة وحلايب ورسالة ورسايل او بالف التانيث او ايا ونحو ذلك وكان تانيثه بالمعنى كشمال بكسر الشين مقابل اليمين وعقاب تنغصا من ناحية القصب وجمعها شمايل قال الله تعلى عن اليمين والشمايل وحكى اللحياني في جمع اسماء الريح شمالا وشمايل وعقابا وعقايب وعجوز وعجايز وسعير علم امراة وسعاير وشذ حبلوة ايل او كان تانيثه بالالف المقصورة كحبارى وحباير او بالممدودة كجلولاء وجلايل بالجيم قرية بناحية فارس وشذ ضرة وضراير وكنة وكناير وطنة وطناير وحرة وحراير لانهن ثلاثيات واليه اشار الناظم بقوله. وبفعايل اجمعن فعالة. وشبهه ذا تاء او مزالة.

البناء التاسع عشر فعالى بفتح اوله وكسر رابعه ويطرد في العالم سبعة احدها فعلاة بفتح اوله وسكون ثانيه كموماة وهي الفلاة الواسعة التي لا نبات بها وجمعها موام قاله صاحب الصحاح والثاني فعلاة بكسر اوله وسكون ثانيه كسعلاة بالسين والعين المهملتين اخبث الغيلان وجمعها سعالى فان عجايز امثال السعالى جمساء والثالث فعلية بكسر اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه كهبرية بالباء الموحدة والراء والياء المثناة التحتانية مخففة وهي ما يتعلق باصول الشعر مثل نخالة الخمير وفتل ما تطاير من زغب القطن وجمعها هبار والرابع فعلوة بفتح اوله وسكون ثانيه وضم ثالثه وفتح رابعه كعرقوة بالعين والراء المهملتين والقاف وهي الخشبة المعترضة على راس الدلو وجمعها عراق والخامس ما حذف اول زايديه من نحو حبنطى بفتح الحاء المهملة والباء الموحدة وسكون النون وفتح الطاء المهملة وهو العظيم البطن وزيدت فيه النون والالف ليلتحق بسفرجل فاذا حذفت اول زايديه وهو النون فقيل في جمعه حباط وقلنسوة بفتح القاف واللام وسكون النون وضم السين المهملة وفتح الواو ما يلبس على الراس وزيدت فيه النون والواو ليلتحق بقمحدوة فاذا حذفت اول زايديه وهو النون قيل في جمعه قلاس واحترز بحذف اول زايديه من حذف ثانيهما فانه يقال في جمعها حبانط وقلانس على فعالل والسادس فعلاء بفتح اوله وسكون ثانيه اسما كانت كصحراء وصحار او صفة لا مذكر لها كعذراء وهي البكر وعذار والسابع ذو الالف المقصورة لتانيث كحبلى وحبال او الالحاق كذفرى بكسر الذال المعجمة وسكون الفاء وفتح الراء المهملة وهو الموضع الذي يعرق من قفا البعير خلف الاذن والعلقى للالحاق تدرهم وهجرع والجمع ذفار وعلقى وعلاق تمام العشرين من ابنية الكثرة فعالى بفتح اوله وسكون رابعه ويشارك الفعالي بالكسر في رابعه في صحراء وما ذكر بعده من نحو عذرا وحبلى وذفرى فتقول في جمعها صحارا وصحار وعذارى وعذار وحبالى وحبال وذفارى وذفار وعلاقى وعلاق بالفتح والكسر في الجميع والى ذلك اشار الناظم بقوله. وبالفعالى والفعالي جمعا. صحراء والعذراء والقيس اتبعا. وتنفرد فعالى بالكسر عن فعالى بالفتح بما ذكر قبل صحرا وتنفرد فعالى بالفتح ما تنفرد به عن الفعالي بالكسر لا وصفا على فعلان وفعلى بفتح اولهما

[illegible]

نحو سكران وسكرى وغضبان وغضبى فتقول في جمعها سكارى وغضابى بالفتح ولا تقول سكار وغضاب بالكسر ويترجح في هذين الوصفين فعالى بضم الفاء وفتح اللام نحو كسالى على فعالى بفتحها وتجمع فعالى بفتح الفاء واللام في نحو حبط وحباطى ويتيم ويتامى وايم وايامى وطاهر بنات تابعى عون وطهارى ومهرى ومهارى وشاة ربى بضم الراء وربابى ... وتجمع فعلى بالضم في نحو قديم وقدامى واسير واسارى والحاصل ان هذه الاوزان بالنسبة الى فعالى بالضم ثلاثة اقسام احدها ما فعالى بالضم ارجح فيه من فعالى بالفتح وهو سكران وسكرى وغضبان وغضبى والثاني ما فعالى بالفتح فيه لازم وهو قديم واسير والثالث ما فعالى فيه ممتنع وهو يتيم وحبط وايم وطاهر ومهرى وربى يعني مرووس الحادي والعشرون فعالى بفتح الفاء وفتح العين وكسر اللام وتشديد الياء ويطرد فعالى في كل ثلاثي ساكن العين اخره ياء مشددة زايدة على الثلاثة غير متجددة للنسب كبختي بضم الموحدة وسكون الخاء المعجمة وبخاتي وكرسي وكراسي وقمري بضم القاف وقماري خلاف نحو عربي وعجمي لانهما كالعين ونحو مصري وبصري لان ياءهما متجددة للنسب والى ذلك اشار الناظم بقوله. واجعل فعالي لغير ذي نسب. جدد وشذ قبطي وقباطي نسبة الى قبط وفي الصحاح القبط اهل مصر ورجل قبطي والقبطية ثياب بيض رقاق من كتان والجمع قباطي وفي الصحاح ايضا البخت من الابل معربة وبعضهم يقول هو عربي وينشد لابن قيس الرقيات. يهب الجلة الجراجر كالبستان تحنو لدرد الافلاء. الواحد بختي والانثى بختية والجمع بخاتي غير مصروف لانه بزنة جمع جمع الجمع وله تخفيف الياء فتقول البخاتي فالبخاتي الموضح ما الياء في البخاتي متجددة للنسب وليس بختي وبخاتي كمهري ومهارى لان الياء في مهرى ثابتة للنسب الى مهر ولكنها في بختي للنسب الى بخت وبختي منقول عن بختي وتردد فيها لان في تركيبها كذا كان القياس ان لا يقال في بختي بخاتي انتهى وقد تكون الياء في الاصل للنسب الحقيقي ثم يكثر استعمال ما هي فيه حتى يصير النسب نسيا منسيا او كالمنسي فيعامل الاسم معاملة ما ليس منسوبا كقولهم مهري ومهاري واصل المهري بعير منسوب الى مهرة قبيلة من قبايل اليمن ثم كثر استعماله حتى صار اسما للنجيب من الابل قاله المرادي وبدر مع شبهة الموضح ويجمع فعالى في انسان وظربان فانهم قالوا في جمعهما اناسي وظرابي ولما كان اناسي يتبادر الى الفهم انه جمع انسي حتى قال به بعضهم اشار الى جوابه بقوله واما اناسي فجمع انسان لا جمع انسي لان انسيا اخره ياء النسب وتقدم ان ما ختم بياء النسب لا يجمع على فعالي واناسي اصله اناسين فابدلوا النون ياء وادغموا الياء المبدلة من الف انسان فيه كما قالوا ظربان وظرابي واصله ظرابين فابدلوا النون ياء بدليل ان العرب نطقت به على الاصل فقالت اناسين وظرابين وبهذا يتبين ان ابدال النون ياء فيهما ليس بلازم كما توهم ابن عصفور ولو كان اناسي جمع انسي لقيل في جمع جني جناني وفي جمع تركي تراكي قاله ابن مالك في شرح الكافية زاد ابنه وهذا لا يقول به احد انتهى والظربان بفتح الظاء المشالة وكسر الراء المهملة وبالباء الموحدة قال الجوهري دويبة كالهرة منتنة

الريح تزعم العرب انها تفسو في ثوب احدهم اذا صادها فلا تذهب رائحته حتى يبلى
الثوب وقال في المحكم الظربان دويبة تشبه الكلب اصلم الاذنين طويل الخرطوم
اسود الراس ابيض الجسم كثير الريح كثير الفسو انتهى **البناء الثاني والعشرون فعالل**
ويطرد في انواع اربعة وهي الرباعي والخماسي مجردين ومزيدا فيهما فالاول
الرباعي المجرد ويكون مفتوح الفاء واللام الاولى ومكسورهما ومضمومهما فالمفتوح **كجعفر**
وهو النهر الصغير وجمعه جعافر والمكسور نحو **زبرج** بالزاي والباء الموحدة والراء
والجيم وهو من اسماء الذهب والسحاب الرقيق الذي فيه حمرة وجمعه زبارج وجمعه
والمضموم نحو برثن بالباء الموحدة والراء المهملة والثاء المثلثة وهو كمخاليب الضبع
كالاصابع للانسان وجمعه براثن **والثاني** الخماسي المجرد **كسفرجل وجحمرش** بفتح الجيم
وسكون الحاء المهملة وفتح الميم وكسر الراء بعدها شين معجمة العجوز الكبيرة والمرأة السمجة
ويجب في جمع الخماسي **حذف خامسه** تخفيفا لان الثقل به حصل فتقول في جمع سفرجل
سفارج بحذف اللام وفي جمع جحمرش **جحامر** بحذف الشين **وانت بالخيار في حذف
الرابع او الخامس ان كان** الحرف **الرابع** من الخماسي **مشبها للحروف** العشرة **التي
تزاد** في الكلم وهي حروف سالتمونيها وتشبه بها **اما بكونه بلفظ احدها
كخدرنق** بفتح الخاء المعجمة والدال المهملة وسكون الراء وفتح النون بعدها قاف وهي العنكبوت
فالنون في خدرنق مشبهة لها اذا وقعت فيه كسيبة الخدرنق ورابعه
النون وهي حرف اصلي لانها لا يحكم بزيادتها متوسطة الا بشروط تاتي ولكنها من لفظ
الحروف التي تزاد **او بكونه من مخرجه** اي من مخرج الحرف الزائد **كفرزدق** جمع
فرزدقة وهي القطعة من العجين لقب همام بن غالب بن صعصعة الشاعر **فان الدال** هي
الحرف الرابع وليست بلفظ حروف الزيادة ولكنها **من مخرج التاء** المثناة الفوقانية
وهو طرف اللسان واصول الثنيتين العليين **والحاصل** انه اذا جمعت الخماسي
فان لم يكن رابعه شبيها بالحرف الزائد تعين حذف خامسه وان كان رابعه شبيها بالحرف
الزائد لا يتعين حذف خامسه بل تخير الحاذف فان شاء حذف الرابع وابقى الخامس فيقول
خدارق وفرازق وان شاء حذف الخامس وابقى الرابع فيقول خدارن وفرازد **وهو**
الاجود ومذهب سيبويه **وقال** المبرد لا يحذف الا الخامس ومحل الخلاف اذا لم يكن
الخامس يشبه لفظ الزائد فان اشبهه تعين حذفه قولا واحدا نحو قذعمل فتقول في جمعه
قذاعم **الثالث** الرباعي المزيد **نحو مدحرج ومتدحرج والرابع** الخماسي المزيد
نحو قرطبوس قال ابن السيد بفتح القاف الداهية وبكسرها الناقة العظيمة الكريمة
وخندريس بفتح الخاء المعجمة وسكون النون وفتح الدال المهملة وكسر الراء بعدها ياء مثناة
تحتانية فسين مهملة الخمر **ويجب** في الجمع **حذف زوائدهما** اي **النوعين** الاخيرين
وهما الرباعي المزيد والخماسي المزيد فمن مزيد الرباعي يقتصر على حرف زائد فتقول
في جمع مدحرج ومتدحرج دحارج بحذف الميم والتاء فقط وفي مزيد الخماسي بحذف زائده
وخامسه فتقول في جمع قرطبوس وخندريس قراطب بحذف الواو والسين وخنادر بحذف
الياء والسين **الا اذا كان** زائد الرباعي **لينا** رابعا **قبل الاخر فيثبت** وجمع ما هو فيه
على فعاليل **ثم ان كان** الزائد **ياء** نحو قنديل وقناديل ام كان **واوا او الفا قلبنا**

ياء في

ياء في نحو **عصفور** وعصافير **وسرداح** بكسر السين المهملة
وسكون الراء وبالدال والحاء المهملتين المكان اللين والناقة الكثيرة اللحم **وقال** ابن سيده
العظيمة وجمعه سراديح **البناء الثالث والعشرون شبه فعالل** وهو ما
ماثله عددا وهيئة وان خالفه زنة كمفاعل وفياعل وفواعل **ويطرد في مزيد الثلاثي
غير ما تقدم** منه نحو احمر وسكران وصائم ورام وباب كبرى وسكرى فانها تقدم لها
جموع تكسير فلا تجمع على مفاعل **والمحذوف زيادته ان كانت واحدة** سواء كانت
اولا او وسطا او اخرا للالحاق او غيره وسواء كان حرف علة او لا **كافضل وافاضل
ومسجد** ومساجد **وجوهر** وجواهر **وصيرف** وصيارف **وعلقى** وعلاقى بالزيادة
في الاول ليس لغير الالحاق وفي الباقي للالحاق **ويحذف ما زاد عليها** اي على الزيادة الواحدة
فيحذف زيادة واحدة **من نحو منطلق** وزيادتان **اثنتان من نحو مستخرج ومتذكر**
بتشديد الكاف **ويتعين ابقاء الزائد الفاضل** على غيره ويحصل الفضل بواحد من سبعة
امور التقدم والتصدر والدلالة على المعنى ومقابلة الاصول وهو كونه للالحاق والخروج عن
حروف سالتمونيها وان لا يودي الى مثال غير موجود وان لا يودي حذفه الى حذف الاخر
الذي يساويه في جواز الحذف **وقد** ردها في التسهيل الى ثلاثة امور المزية من جهة المعنى
والمزية من جهة اللفظ وان لا يغني حذفه عن حذف غيره فالمزية من جهة المعنى **كالميم
مطلقا** سواء كان معها حرف مماثل للاصل او لا وسواء اكان ثاني الزائدين ملحقا ام لا وام فرق
في ذلك بين الخماسي والسداسي **فتقول** في جمع **منطلق مطالق** بحذف النون وابقاء الميم
لا **نطالق** بحذف الميم وابقاء النون لان الميم تفضل النون بدلالتها على الفاعل وتصديرها
ووجوب تحريكها واختصاصها بالاسم **وتقول في** جمع **مستدع مداع** بحذف السين
والتاء معا لان ابقاءهما يخل ببنية الجمع وابقاء الميم لان لها مزية لما تقدم **لا سداع
ولا تداع** بحذف الميم والتاء في الاول لانه بناء معدوم والميم والسين في الثاني
لانه وان كان بناء موجودا كافاضل لكن حذف الميم يفوت الدال على اسم الفاعل
خلافا للمبرد في نحو مقعنسس مما احد زائديه للالحاق **فانه يقول** في جمعه
مقاعس بحذف الميم والنون ويبقي السين **ترجيحا للمماثل الاصل** لان السين زيدت
للالحاق باحرنجم وابقاء الملحق اولى من غيره **و**خالفه سيبويه في ذلك **وكالهمزة
والياء** التحتانية **المصدرتين** في اول الكلمة **كالندد ويلندد** بفتح اولهما وثانيهما
وسكون النون فيهما وهما بمعنى الالد وهو الشديد الخصومة نص عليه الجوهري في
الصحاح ومنه خصم الد وفي التنزيل وهو الد الخصام **فتقول** في جمعهما **الادد
ويلادد** بحذف النون وابقاء الهمزة والياء لتصدرهما وتحركهما **و**كونهما في موضع
يقعان فيه دالين على معنى بخلاف النون فانها في موضع لا تدل على معنى **اصلا**
والاصل الادد ويلادد فادغم احد المثلين في الاخر **و**المزية من جهة اللفظ كالتاء في
استخرج علما تقول في جمعه تخارج بحذف السين وابقاء التاء لان لها نظيرا وهو تماثيل
ولا تقل سخارج بحذف التاء وابقاء السين لان سفاعيل معدوم **و**المزية من جهة كون الحرف
لا يغني حذفه عن حذف غيره هي ما ذكره بقوله **واذا كان حذف احدى الزيادتين
مغنيا عن حذف الاخرى دون العكس تعين حذف المغني حذفه كحيزبون**

بفتح الحاء المهملة وسكون الياء المثناة تحت وفتح الزاي وضم الباء الموحدة العجوز وفيه
ثلاث زوايد الياء والواو والنون تقول في جمعه حزابين بحذف الياء وقلب الواو ياء
لسكونها وانكسار ما قبلها وانما اوثرت الواو بالبقاء لان الياء اذا حذفت اغنى حذفها عن
حذف الواو وبقائها رابعة قبل الاخر فيفعل بها ما فعل بواو عصفور من قلبها ياء ولا تقل
حزابن بحذف الواو وسكون الموحدة قبل النون لان ذلك وهو حذف الواو لا يغني
عن حذف الياء بل هو محوج الى حذف الياء ايضا وتقول حزابن بصيرورته على
على مفاعل انه لا يقع بعد الف التكسير ثلاثة احرف اوسطها ساكن الا وهو
حرف معتل كمصابيح وقناديل فان تكافأت الزيادتان في الترجيح فالحاذف مخير
اذ لا مزية لاحدهما على الاخرى نحو قولي سرندى بفتح السين والراء المهملتين وسكون النون
وفتح الدال المهملة وهو الجري على الامور وقال الجوهري الشديد وقيل القوي وعلندى
بفتح العين المهملة واللام وسكون النون وفتح الدال المعجمة الضخم وقيل نبت وقيل
الغليظ الضخم من كل شيء قاله الجوهري والبعير الفصور تبرها فان النون رجحت بالتقدم
على الالف والالف رجحت بتقريب الحركة لا تحافه بسبع جال ملما فكا فات الزيادتان فتخير
الحاذف فا قاله الشاطبي تقول في جمع سرندى سراند بحذف الالف وابقاء النون وسراد
بحذف النون وابقاء الالف وتقول في جمع علندى علاند بحذف الالف وابقاء النون
وعلاد بحذف النون وابقاء الالف فان حذفت الالف بقي سرندو علند فيصير الاسم
سرندو علند كجعفر فيقال في جمعهما سراند وعلاند كجعافر وان حذفت النون بقي سردى
وعلدى بنقل الى سردى وعلدى كارطى فيقال في جمعهما سراد وعلاد بقلبه الالف ياء
لانكسار ما قبلها ثم تحذف ومعاوجا ويعوض منها التنوين كجوار واشار الى التخيير ايضا
الناظم بقوله وخير وافي زايدي سرندى وكل ما ضاهاه كالعلندى هنا
باب التصغير هو لغة التقليل واصطلاحا تغيير مخصوص يأتي
بيانه وله فوايد وعلامات وشروط وابنية اما فوايده فتقليل ذات
الشيء نحو كليب وتحقير شانه نحو رجيل وتقليل كميته نحو دريهمات وتقريب زمانه
نحو قبيل العصر وبعيد المغرب وتقريب مسافته نحو فويق المرحلة وتحيت البريد
وتقريب منزلته نحو صديقي وزاد الكوفيون معنى اخر وهو التعظيم نحو دويهية
وخرجها البصريون على التقليل لان الداهية اذا عظمت قلت مدتها وزاد بعضهم معنى
اخر وهو التحبيب نحو بنية واما علاماته فثلاث ضم اوله وفتح ثانيه
واجتلاب ياء ثالثة واما شروطه فاربعة احدها ان يكون اسما فلا يصغر
الفعل ولا الحرف وشذ ما احيسنه عن البصريين الثاني ان لا يكون متوغلا
في شبه الحرف فلا تصغر المضمرات ولا من وكيف ونحوها الثالث ان يكون
خاليا من صيغ التصغير وشبهها فلا يصغر كميت لانه على صيغة التصغير ولا مبيطر
لانه على صيغة تشبه صيغة التصغير قاله ابن مالك وفيه كلام ياتي الرابع
ان يكون قابلا لصيغة التصغير فلا تصغر الاسماء المعظمة كاسماء الله وانبيايه وملايكته
ونحوها ولا جمع الكثرة وكل وبعض ولا اسماء الشهور ولا الاسبوع عند سيبويه والمحكي
وغير وسوى والبارحة والغد ولا الاسماء العاملة واما ابنيته الموضوعة له

فهي ثلاثة

فهي ثلاثة ابنية لا زايد عليها فعيل وفعيعل وفعيعيل فالاول لتصغير الثلاثي
كفليس والثاني لتصغير الرباعي نحو دريهم والثالث لتصغير الخماسي نحو دنينير
وهذه الاوزان الثلاثة من وضع الخليل فقيل له لم بنيت المصغر على هذه الابنية
فقال لاني وجدت معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار فان قلت
النون الاولى في دنينير ليست من مكبره قلت اصله دنار فابدلت من احد النونين
ابدلت النون الاولى ياء فاذا صغر رجع الى اصله لان التصغير يرد الاشياء الى اصولها
ووزن المصغر بهذه الابنية اصطلاح خاص بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريبا
وليس جاريا على مصطلح التصريف الا ترى ان وزن احيمر ومكيرم وسفيرج في التصغير
فعيعل ووزنها التصريفي افيعل ومفيعل وفعيلل واطلاق هذه الابنية الثلاثة فعيل
وذلك لانه لا بد في كل تصغير من ثلاثة اعمال ضم الحرف الاول ان لم يكن مضموما وفتح
الحرف الثاني ان لم يكن مفتوحا واجتلاب ياء ساكنة ثالثة وتسمى ياء التصغير
ثم ان كان الاسم المصغر ثلاثيا اقتصر على ذلك العمل وهي بنية فعيل كفليس
تصغير فلس ورجيل تصغير رجل فان كان المكبر مضموم الاول ومفتوح الثاني كصرد
فيقدر ان في مصغره كصريد ضمة والفتحة في المصغر غير هما في المكبر كما في فلك
مفرد وجمعا حكاه ابن ابان ويوخذ منه انه لو كان المكبر على هيئة المصغر كمبيطر
وانه يصغر بتقدير الحركات كفلك وبه صرح السهيلي في الروض فقال تحذف الياء
الزايدة كما تحذف الف مفاعل ثم تلحق ياء التصغير فيستوي اللفظ بحاله وتختلف التقدير
ثم اورد على نفسه سؤالا واجاب عنه فقال فان قلت هلا قلتم لا يصغر
اذ لا يفضل مصغر على لفظ مكبره ولا بما يعرف فالجواب بان يعرف من
بعض في الجمع فانه تجمع مبيطر المكبر على مباطر بحذف الياء واما المصغر فلا يجوز فيه
الا مبيطرون وذلك لانه لو كسر حذفت ياؤه لانه خماسي ثالثه زايد فيبقى واعلم التصغير
انتهى وهذا ما تعرض له ابو عربه والحاصل انه لا بد من ضم الاول وفتح الثاني لفظا
او تقديرا وزيادة ياء ثالثة ومن ثم اي من اجل اشتراط فتح الثاني ووقوع الياء ثالثة
لم يكن نحو زميل بضم الزاي وتشديد الميم المفتوحة وسكون الياء المثناة تحت
ولغيزى بضم اللام وتشديد الغين المعجمة المفتوحة وسكون الياء المثناة تحت وفتح
الزاي تصغيرا لان الحرف الثاني منهما وهو الميم في الاول والغين في الثاني غير مفتوح
بل ساكن مدغم فيما بعده ولان الياء غير ثالثة بل رابعة لان المدغم حرفان ادغم احد
هما في الاخر والزميل الجبان الضعيف واللغيزى من اللغز وهي كلام اذا عمي مراده
والاسم اللغز وان كان المصغر متجاوز الثلاثة احتيج الى عمل رابع وهو كسر
ما بعد ياء التصغير ثم ينظر فان لم يكن بعد هذه الحرف المكسور حرف لين الف
او واو او ياء قبل الاخر في المكبر فهي بنية فعيعل كقولك في تصغير جعفر
جعيفر وان كان بعده اي بعد الحرف المكسور حرف لين قبل الاخر في المكبر فهي
بنية فعيعيل لان ذلك الحرف اللين الموجود قبل اخر المكبر ان كان ياء سلمت
في التصغير لمناسبتها للكسرة قبلها كقنديل وقنيديل وان كان حرف اللين واوا
او الفا قلبا ياء لسكونهما وانكسار ما قبلهما كعصفور وعصيفير فقلب الواو ياء

ومصابح ومصيبيح بقلب الالف ياء ❊ واشير لما اشار الناظم بقوله ❊ مفعيلا اجعل الثلاثي
الميتين ويتوصل في التصغير في هذا الباب المعقود له الى مثال مفيعل ومفيعيل
مما زاد على اربعة احرف كما يتوصل به في التكسير في باب الجمع المعقود له قبل هذا الباب
الى مثالي مفاعل ومفاعيل ❊ وللحاذف هاهنا من وجوب وتخيير ما له في التكسير فتقول في
تصغير سفرجل سفيرج مما يجب فيه حذف خامسه ومريدق مما فيه تخيير بين حذف رابعه
وخامسه ومستخرج مما يحذف منه زيادتان وهما السين والتاء ويتعين فيه ابقاء الفاضل
وهو الميم والنديد ويلندد مما يحذف منه زيادة فقط وهي النون ويتعين ابقاء الفاضل
وهو الهمزة والياء وحبيزبون مما يحذف منه الياء وتبقى الواو وسفيرج بحذف خامسه
وهو اللام ومنهم من يحذف ما قال الاخفش سمعت من يقول سفيرجل بكسر الجيم ومريرد
بحذف خامسه وهو القاف او مريرق بحذف رابعه وهو الدال ومخيرج بحذف السين
والتاء وابقاء الميم لفضله عليهما والنديد ويلنيد بحذف النون وابقاء الهمزة والياء
لتصدرهما وحبيزبين بحذف الياء وقلب الواو ياء ❊ وتقول في تصغير سرندى وعلندى
مما تكافأت فيه الزيادتان وتخير الحاذف في احدهما سريند وعليند بحذف الالف
وابقاء النون او سريري وعليدي بحذف النون وقلب الالف ياء لوقوعها بعد كسرة ولم يحتج
وتبقى ما قبلها لانه للالحاق بسفرجل كما مر وان الالف للالحاق لا تبقى في التصغير كما ياتي
ثم اعلت كياء قاض ❊ واشير لما اشار الناظم بقوله ❊ وما به لمنتهى الجمع وصل
به الى امثلة التصغير صل ❊ ويجوز له في بابي التكسير والتصغير ان تعوض مما حذفته
ياء ساكنة قبل الاخر ان لم تكن موجودة لان ذلك لا يخل بهما لا خلاف بقاء الزائد
مانه مخل به فتقول في تصغير سفرجل وتكسيره سفيريج وسفاريج بالتعويض ❊ واشير الى
ذلك اشار الناظم بقوله ❊ وجائز تعويض يا قبل الطرف ان كان بعض الاسم فيهما انحذف
❊ وتقول في تكسير احرنجام مصدر احرنجم وتصغيره حراجيم وحريجيم ولا
يمكن التعويض عن المحذوف لاشتغال محله بالياء المنقلبة عن الالف الكائنة قبل الميم
وما جاء في البابين التكسير والتصغير مخالفا لما ذكر هنا فيهما خارج عن القياس
المطرد مثاله في التكسير جمعهم اي العرب مكانا على امكن وفيه شذوذ ان احدهما
انه مذكر وحق مثله ان يأتي على مثال افعلة والثاني انه شبه فيه لا اصلي بالزائد فحذف ما
والزائد بالاصل فثبت فقالوا امكن والقياس في بناء مكان على افعل ان يقال اكون بحذف
الميم الزائدة وابقاء عين الكلمة قاله ابن الناظم في شرح شافية ابن الحاجب ❊ وجمعهم
رهطا وكراعا بضم الكاف على اراهط واكارع ❊ والقياس فيهما اكرع واكرعة
ورهوط وارهاط ❊ وجمعهم باطلا وحديثا على اباطيل واحاديث والقياس فيهما
بواطل واحدثة وحدث ❊ وما ذكر من ان هذه جموع للمنطوق به على غير قياس هو مذهب
بعض النحويين ❊ ومذهب سيبويه انها جموع لواحد مهمل استغني بها عن جمع المستعمل
❊ وزعم ابن جني ان اللفظ يغير الى هيئة اخرى ثم يجمع وكان امكن جمع مكن كعلس
❊ وكان اراهط جمع ارهط وكان اباطيل جمع ابيطل او ابطول وكان احاديث جمع احدوثة
❊ وقال ابن خروف ان احدوثة انما يستعمل في المصائب والرواهي لا في معنى الحديث الذي يعرف
به ❊ واختار ابن الحاجب انه جموع على غير المعهود كنساء جمع امراة ❊ ومثاله في التصغير

تصغيرهم

تصغيرهم اي العرب مغربا وعشاء على مغيربان وعشيان بزيادة الالف والنون وقياسهما
مغيرب وعشي باسقاط الالف والنون ❊ وتصغيرهم انسانا وليلة على انيسيان ولييلية
بزيادة الياء فيهما ❊ وقياسهما انيسان ولييلة باسقاط الياء منهما ❊ وذهب
معظم الكوفيين الى ان انسانا اصله انسيان من النسيان فلا يكون تصغيره على انيسيان
شاذا ❊ وتصغيرهم رجلا على رويجل بزيادة الواو وقياسه رجيل وصبية وغلمة بكسر
اولهما وسكون ثانيهما جمع صبي وغلام وبنون جمع ابن على اصيبية واغيلمة وابينون
بزيادة الهمزة في اولها وقياسها صبية وغليمة وبنيون ❊ وتصغيرهم عشية على
عشيشية بزيادة شين ثانية وقياسها عشية ❊ وقيل هذه الالفاظ مما استغني
فيها بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل فمغيربان وعشيان كانهما تصغير مغربان وعشيان
❊ وانيسيان ❊ ولييلية كانهما تصغير انسيان وليلاة ❊ ورويجل كانه تصغير راجل واصيبية
❊ واغيلمة كانهما تصغير اصبية واغلمة ❊ وابينون كانه تصغير ابنون ❊ واختاره في
التسهيل ❊ وفارق النظم ❊ وحائد عن القياس كلما ❊ خالف في البابين حكما رسما ❊
فصل واعلم انه يستثنى من قولنا بكسر ما بعد ياء التصغير فيما تجاوز
الثلاثة اربع مسائل احداها ما قبل علامة التانيث وهي نوعان تاء كتمرة
والف كحبلى المسئلة الثانية ما قبل المدة الزائدة قبل الالف التانيث
كحمراء المسئلة الثالثة ما قبل الف افعال كاجمال او افراس المسئلة
الرابعة ما قبل الف فعلان الذي لا يجمع على فعالين صفة كان او اسما مفتوح
الفاء او مكسورها او مضمومها نحو سكران وعمران وعثمان فهذه المسائل
الاربع يجب فيها ان يبقى ما بعد ياء التصغير مفتوحا اي باقيا على ما كان عليه
من الفتح قبل التصغير ❊ اما فتح ما قبل تاء التانيث فلصحتها ❊ واما فتح ما قبل الف التانيث
فليبقيا على حالهما ❊ واما فتح ما قبل الف افعال فلبقائها على الجمع ❊ واما فتح ما قبل
الالف والنون فلشبههما بالفي التانيث تقول في تصغيرها حبيلى وحميراء واجيمال
واخيراس وسكيران وعميران وعثيمان لانهم لم يجمعوها على فعالين ❊ وتقول في
تصغير سرحان بكسر السين وهو الذئب وسلطان مما هو على خمسة احرف اخرها
الف ونون زائدتان وليس له مؤنث على وزن فعلى سريحين وسليطين بقلب الالف
فيهما ياء لانهم جمعوهما على فعالين فقالوا سراحين وسلاطين والتكسير والتصغير
اخوان ❊ واعلم انهم يقولون سكارين وعماريس وعثامين لان الالف والنون فيهما تشابهتا
الفي التانيث بدليل منع الصرف فلما لم يتغير الفا التانيث لا يتغير ما اشبههما ولما لم
يكن الالف والنون في سرحان وسلطان كذلك حصل التغيير ❊ وعلم من تقييد الالف
بالتانيث انها لو كانت للالحاق كارطى وعلباء انه لا يبقى فتح ما قبلها بل يقال في تصغيرهما
اريطي وعليبي وفاقا بين الالحاق والتانيث ❊ والدليل على ان الفيهما للالحاق لا للتانيث
تنوينهما فارطى ملحق بجعفر وعلباء ملحق بقرطاس ❊ واشير لذلك اشار الناظم بقوله ❊
لتلو يا التصغير البيتين ❊ فصل ويستثنى ايضا من قولنا يتوصل الى مثالي فعيعل
وفعيعيل مما يتوصل به من الحذف الى مثالي مفاعل ومفاعيل عشرة مسائل جاءت
في الظاهر على غير ذلك لكونها مختومة بشيء مقدر انفصاله عن البنية ❊ وهو

التصغير وارداً على ما أفراد الداليشي وكان ذلك الشيء غير موجود في المحكي فلولا المفرد
انفصاله ما وقع بعد اربعة احرف سواء اكانت كلها اصولاً ام لا من الف تانيث بعدان بما
ممدودة نعت الف كحرباء لنوع من القعود فحيان في حكم المقصورة او تاء ابدان التانيث
كحنظلة واحدة الحنظل او علامة نسب كعبقري نسبة الى عبقر تزعم العرب انه اسم
بلد الجن فينسبون اليه كل شيء عجيب او الف ونون زائدتين كزعفران وجلجلان
كجيمين او علامة تثنية وهي الالف والنون او الياء والنون كمسلمين بفتح الميم او
علامة جمع تصحيح للمذكر وهي الواو والنون او الياء والنون كجعفرين بكسر الراء
او علامة جمع تصحيح للمؤنث وهي الالف والتاء كمسلمات وكذلك عجز المضاف كامرء
القيس وعجز المركب المزجي كبعلبك فهذه المذكورات كلها ثابتة في التصغير
لتقديرها منفصلة عما قبلها وتقدير التصغير واقعاً على ما قبلها فتقول مريبصاء
وحنيظلة وعبيقري وزعيفران وجليجلان ومسيلمين وجعيفرين ومسيلمات
وامرء القيس وبعيلبك وأعلم تحذف الف التانيث الممدودة وما ذكر بعدها لانها
اشبهت كلمة اخرى فلو حذفت لالتبس تصغير ما هي فيه بتصغير ما كان مجرداً عنها
واما في جمع التكسير فانه تحذف كل واحد منها فيما امكن تكسيره اذ لا لبس لان المضاف
فإن تكسيره كتصغيره كما سياتي فتقول قرامص بحذف الالف وحناظل بحذف التاء
وعباقر بحذف ياء النسب وزعافر وجلاجل بحذف الالف والنون منهما ولم يسغ
تكسير البواقي وهي التثنية والجمعان المصححان والمضاف وصدر المركب لوجب الحذف
الا ان المضاف يكسر بلا حذف كما في التصغير تقول في تكسيره امارئ القيس
كما تقول في تصغيره امير القيس بلا فرق لانهما كلمتان كل واحدة منهما ذات
اعراب يخصها فكان ينبغي للناظم ان استثنيه في النظم والى ذلك اشار الناظم بقوله
والف التانيث حيث مدا الابيات الاربعة فصل وتثبت في التصغير الف
التانيث المقصورة ان كانت رابعة نحو الاسم كحبلى فتقول حبيلى وتحذف ان
كانت سادسة للاستثقال كلغيزى فتقول لغيغيزة بحذف الالف وجوبا وتعويض
الهاء جوازاً او سابعة كبردرايا بفتح الباء الموحدة وسكون الراء وفتح الدال
المهملة وبعدها راء والف فياء مثناة تحتانية اسم موضع ووزنه فعللعايا فالهاء ابن
القطاع فتقول في تصغيره بريبري وذلك انه لما حذفت الف التانيث بقي بردراي
فقلبت الالف ياء لانكسار ما قبلها عند التصغير وادغمت في الياء الاخيرة عند حذف
الف التانيث وفي بعض النسخ بدل لغيزى قبعثرى وبدل بردرايا حولايا بالحاء المهملة
ومثناة تحتانية اسم مكان وليس بصواب اما قبعثرى فالفه ليست للتانيث باتفاق
صاحبي الصحاح والقاموس واما حولايا فان الفه سادسة لا سابعة ولم يذكره
صاحبا الصحاح والقاموس وكذا تحذف الخامسة ان لم يتقدمه مدة زائدة
كقرقرى بقافين وراءين مهملتين اسم موضع فتقول قريقر بغير الف لان بقاء الالف الخامسة يقاعدا
يخرج البناء عن مثالي فعيعل وفعيعيل فان فصل حبيلى فعيعل وليست من ابنية
التصغير الثلاثة فقلنا نعم ولكنها توافق فعيعلا فيما عدا الكسر الذي منع منه
مانع الالف فان تقدمها مدة زائدة حذفت ايتهما شئت لتكافيهما وعدم مزية

احداهما

احداهما على الاخرى كحبارى بضم الحاء المهملة وبالموحدة والراء وقريثا بفتح القاف
وكسر الراء وبالمثناة التحتانية والمثلثة تقول في تصغير حبارى حبيرى بحذف المدة
الزائدة قبل الراء او حبير بحذف الف التانيث وقلب المدة ياء لوقوعها في موضع يجب
تحريكها فيه بالكسر وادغامها في ياء التصغير وابو عمرو يعوض عن الف التانيث هاء
فيقول حبيرة وتقول في تصغير قريثا قريثا بحذف المدة وهي الياء او قريث
بحذف الف التانيث وادغام الياء في ياء التصغير والى ذلك اشار الناظم بقوله
والف التانيث ذات القصر البيتين فصل وان كان ثاني المصغر لينا الفا
او واوا او ياء منقلبا عن لين رد الى اصله الذي انقلب عنه فيرد ثاني
نحو قيمة وديمة وميزان وباب بموحدتين الى الواو لانها الاصل المنقلب عنه
والاصل في قيمة من القوام وديمة من الدوام وميزان من الوزن وبوب قلبت الواو في
الثلاثة الاول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وفي الرابع الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
فاذا اصغرتها قلت قويمة ودويمة ومويزين وبويب برد الواو الى اصلها لتحركها
وانضمام ما قبلها وقلبت الالف في ميزان ياء لانكسار ما قبلها ويرد ثاني نحو
موقن وموسر وناب بالنون وهو السن الى الياء لانها الاصل المنقلب عنه
والاصل ميقن من اليقين وميسر من اليسر ونيب من النيب قلبت الياء في الاولين
واوا لسكونها وانضمام ما قبلها وفي الثالث الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاذا
صغرتها قلت ميقن وميسر ونييب برد الياء الى اصلها والى ذلك اشار الناظم بقوله
واردد لاصل ثانيا لينا قلب بخلاف ثاني نحو متعد فانه غير لين لانه تاء مثناة
فوق مبدلة عن واو اذ اصله موتعد ابدلت الواو تاء وادغمت في التاء الاخرى
لاجتماع المثلين فيقال في تصغيره متيعد لا مويعد خلافا للزجاج والفارسي
فانهما يردان انه الى اصله لزوال موجب قلبه وهو قلب الاول لا ابتعاد والتصحيح الاول وهو مذهب
سيبويه وعلله بانه اذ اقيل فيه مويعد اوهم ان مكبره موعد او موعد او موعد
ومتعد لا ايهام فيه مع ان سيبويه لم يلتفت للالباس في مواضع كثيرة وبخلاف
ثاني ادم فانه منقلب عن غير لين لانه منقلب عن همزة تلي همزة والاصل ادم
بهمزتين بعدهما ساكنة قلبت الساكنة الفا فتقلب الالف واوا كالالف
الزائدة من نحو ضارب وكالالف المجهولة الاصل كصاب بالصاد المهملة والباء
الموحدة اسم نبت فتقول في تصغيرها اويدم وضويرب وصويب والى ذلك اشار
الناظم بقوله والالف الثاني المزيد يجعل واوا كذا ما الاصل فيه يجهل وان
كان ثاني المصغر لينا مبدلا من حرف صحيح غير همزة او همزة لا تلي همزة فانه يرد
ايضا الى اصله فيرد ثاني دينار وقيراط الى النون والى الراء فتقول في تصغيرهما دنينير
وقريريط كما تقول في تكسيرهما دنانير وقراريط واصلهما دنار وقراط والياء فيهما
بدل من اول المثلين فلما صغر تهما زال سبب الابدال ويرد ثاني نحو ذيب بالياء الى الهمزة
فان اصله ذئب بالهمزة والياء فيه بدل عن الهمزة فاذا صغرته قلت ذؤيب بالهمزة
رجوعا الى الاصل لان قلب الهمزة ياء انما كان لانكسار ما قبلها وقد زال بالتصغير
والضابط انما ابدل لعلة لا تزول بالتصغير لم يرد الى اصله وما ابدل لعلة

سموع من ابن مثل بعفهم
هو ربما سمع تصغيره بالياء

تزول بالتصغير رد الى اصله وهلم جرا **فان قلت** فقد قالوا في تصغير
عيد عييد بتصغيره على لفظه ولم يردوه الى اصله وفيما صد عويد بالواو لانه من عاد يعود
فلم يردوا الياء الى اصلها وهو الواو **قلت** انما قالوا ذلك لشذوذه **اكراهية**
الالتباس بتصغير عود كما قالوا في تكسيره اعياد ايضا فرقا بينه وبين جمع عود والتصغير
والتكسير من واد واحد **وهذا الحكم** الذي ذكرنا في التصغير **ثابت في التكسير الذي**
يتغير فيه الاول كموازين وابواب وانياب واعياد بخلاف ما لا يتغير فيه الاول من نحو
قيم وديم واليه اشار الناظم **بقوله**. وشذ في عيد عييد وحتم. للجمع من ذا
ما لتصغير علم **فصل واذا صغر ما حذف منه احد اصوله** فاء او عين او لام او اثنان
منها **وجب رد محذوفه ان كان قد بقي بعد الحذف على حرفين** فالمحذوف الفاء **نحو كل**
وخذ وعد اعلاما **والمحذوف العين نحو مذ وقل وبع اعلاما وسه** وهو الدبر **والمحذوف**
اللام نحو **يد ودم وحر** بكسر الحاء المهملة وهو الفرج **والمحذوف الفاء واللام نحو قه**
وره وشه اعلاما **والمحذوف العين واللام نحو ذي** علما **تقول في تصغيرها اكيل**
واخيذ ووعيد **وعييد** وفويل وبييع **وسييه برد العين ويدية** ودمي
وحريح برد اللام ووقي ووري ووشي برد الفاء واللام وذوي برد العين واللام **والى**
ذلك اشار الناظم **بقوله**. وكمل المنقوص في التصغير ما. لم يحو غير التاء ثالثا كما **وانما** وجب رد المحذوف في الجميع
ليتمكن من بناء فعيل ولانه لو لم يرد لوقعت ياء التصغير طرفا وكان يلزم تحريكها بحركات
الاعراب وهي لا تكون الا ساكنة **واذا سمي بما وضع ثنائيا** على حرفين **فان كان ثانيه**
صحيحا ككم لم يرد عليه شيء حتى يصغر فيجب ان يضعف ويزاد عليه ياء وهي
الاولى **فيقال في تصغير هل هليل بالتضعيف او هلي** بزيادة ياء **وقيل** ان شئت
الحقته بما لامه ياء فقلت في هل هلي او بما لامه واو فقلت هليو ثم اعللته اعلال سيد
وميت زيادة على فيستغني بتعيين الاول وقد جزم به الابدي واقتضاه كلام التسهيل وحكمته
ان ما حذف لامه واو اكثر مما حذف لامه ياء قاله الموضح في الحواشي **وان كان**
ثانيه معتلا وجب التضعيف قبل التصغير لئلا يلزم اثبات اسم معرب على حرفين
اخرهما حرف لين متحرك **وهذا** لا نظير له فلذا ما كانت ثانية حرفا صحيحا فان نظيره من الاسماء
المعربة يد ودم **فيقال في لو وكي وما الحرفية اعلاما لو وكي بالتشديد فيهما**
وذلك لانك زدت على واو لو واوا وعلى ياء كي ياء ثم ادغمت احد المثلين في الاخر
وما بالمد لانك زدت على الف الفا فالتقى الفان فابدلت الثانية
همزة لاجل اجتماعها مع الالف الاولى والتقائهما ساكنين على حد الابدال في حمراء وقيل
زيدت الهمزة من اول الامر **فاذا صغرت** بعد التضعيف **اعطيت حكم دو وحي**
بفتح اولهما وتشديد ثانيهما والدو البادية والحي القبيلة **وماء** بالمد وهو الذي يشرب
فتقول في تصغير لو بالتشديد **لوي كما تقول** في تصغير دو **دوي واصلهما** قبل الادغام
لويو ودويو اجتمع فيهما الواو والياء والسابق منهما ساكن فقلبت الواو ياء وادغمت الياء
في الياء **وتقول** في تصغير كي بالتشديد **كيي بثلاث ياءات** اولاها اصلية وثانيها
ياء التصغير وثالثها المزيدة للتضعيف **كما تقول** في تصغير حي **حيي** بثلاث ياءات
اولاها واخراها اصليتان ووسطاها ياء التصغير **وتقول** في تصغير ما بالمد **موي** بالتشديد

بقلب

بقلب الالف الثانية المزيدة ياء لوقوعها بعد ياء التصغير وادغامها فيها ولم يهمز لزوال
علة ابدالها همزة بقلب الالف الاولى واوا لكونها بعد التضعيف صارت مجهولة الاصل
كما تقول في تصغير **الماء المشروب موية** بقلب الالف واوا ردا الى اصله الا ان هذا
الماء المشروب **لامه هاء رد اليها** واصله موه بدليل جمعه على امواه فقلبت الواو الفا
على القياس وابدلت الهاء همزة على غير القياس **فصل وتصغير الترخيم** حقيقته
ان يجعل المزيد فيه مجردا معطى ما يليق به من فعيل ان كان ثلاثي الاصول او فعيعل
ان كان رباعي الاصول سمي بذلك لما فيه من الحذف المفضي الى الضعف يقال صوت رخيم
اذا لم يكن قويا **وطريقه ان تعمد الى الاسم ذي الزيادة الصالحة للبقاء**
في تصغير غير الترخيم لعدم اخلالها بالزنة **فتحذفها ثم توقع التصغير على**
اصوله ومن ثم اي من اجل انه مختص بالمزيد **لا يتاتى** تصغير الترخيم **في نحو جعفر**
من الرباعي الاصول **وسفرجل** من الخماسي الاصول **لتجرد هما من الزوائد** ولا يتاتى
ايضا **في نحو منطلق ومحرنجم لامتناع بقاء الزيادة فيهما** في تصغير غير الترخيم
لاخلالها بالزنة فلا يكون تصغيرهما بحذف زوائدهما لان حذف زوائدهما واجب
في غير تصغير الترخيم **ومقتضى** الحد انه لا يختص تصغير الترخيم بالاعلام خلافا
للفراء وثعلب بانهما قالا لا تصغر فاطمة ومالك واسود اعلاما على فعيل ولا يفعل بهن
ذلك اصحاب **ولم يكن له الا صيغتان** فقط **وهما فعيل** في تصغير **احمد**
وحامد ومحمود ومحمود وحمدون وحمدان وحماد ولم يلتفت للالتباس ثقة بالقرائن
وزوائدها لا تخل بقاؤها في تصغير غير الترخيم بدليل صحة قولك احيمد وحويمد ومحيميد
وحميدون وحميدان وحميميد **وفعيعل كقريطس** تصغير قرطاس **واما** قريطيس تصغير
قرطبوس فهو مما حذف فيه مع زائده خامسه فليس تصغير ترخيم **لا فعيعيل**
لانه ذو زيادة وهي الياء وقد يحذف لهذا التصغير اصل يشبه الزائد نحو بريه
وسميع مصغري ابراهيم واسماعيل فان الميم واللام يشبهان الزائد وان كانا اصليين
بلا خلاف **وانما اختلفوا في الهمزة** فقال سيبويه زائدة بدليل سقوطها **ورده** المبرد
بحذف اللام والميم مع اصالتهما وبان همزتهما كهمزة اصطبل **وانبني** على الخلاف في الهمزة
اختلاف في كيفية تصغيرهما لغير ترخيم فيقول سيبويه بريهيم وسميعيل **ويقول**
المبرد ابيره واسيمع **وانما** حذف الميم واللام كما يحذف الخامس **والاول** هو المسموع
حكى ابو زيد بريهيم وسيبويه يقول بحذف الهمزة **لانها زائدة** والمبرد يقول بحذف
الاخير لانه يشبه الزائد قاله في الحواشي **والى** ذلك اشار الناظم **بقوله**. ومن
بترخيم يصغر اكتفى بالاصل **فصل ونحو تاء التانيث تصغير ما لا يلبس من**
مؤنث عار منها ثلاثي في الاصل وفي الحال اذا امنت لبس الحق في عينة
التصغير والتغرير **نحو دار** مما عينه واو **وسن** من الطاعة **وعين** مما عينه ياء **واذن**
مما فاؤه همزة فيقال في تصغيرها دويرة وسنينة وعيينة واذينة **وهذا الحكم**
مستمر بعد التسمية بمؤنث كعمرو بن اذينة وعيينة بن حصن **او ثلاثي في الاصل**
دون الحال نحو يد ويدية **وكذا ان عرض ثلاثيته بسبب التصغير كسماء**
بالمد **مطلقا** سواء صغرته تصغير الترخيم ام لا فتقول في تصغيره سمية والاصل سميي

بثلاث ياءات اولاها ياء التصغير وثانيها بدل المدة وثالثها بدل لام الكلمة فحذفت احدى
الياءين على القياس المقرر في هذا الباب فبقي الاسم ثلاثيا فلما عرض ثلاثيا تبيّنه بسبب التصغير
لحقته التاء كما تلحق مع الثلاثي المجرد ونوسميت مذكر انقلبت في تصغيره سمي بغير تا التذكير
سميا وحمراء وحبلى حال كونهما مصغرين تصغير الترخيم فتقول في تصغيرهما تصغير
الترخيم حميرة وحبيلة بالتاء عوضا عن الف التانيث وتقول في تصغيرهما غير تصغير الترخيم
حميرا وحبيلى وما تاتي بالتاء اذ لا يجمع بين علامتي تانيث واشير لذا اشار الناظم بقوله
واختم بتا التانيث ما صغرت من مونث عار ثلاثي فلا نحو شجر وبقر من اسماء الاجناس
فلا تلحقهما التاء فيمن انثهما فلا يقال في تصغيرهما شجيرة وبقيرة لئلا يلتبس بالمعرد
المصغر واما من ذكرهما فلا اشكال وخلا ما نحو خمس وست من اسماء العدد المونث فلا
يقال في تصغيرهما خميسة وسديسة لئلا يلتبسا بالعدد المذكر المصغر وخلا ما نحو
زينب وسعاد فلا يقال في تصغيرهما زيبنية وسعيدة لتجاوزهما الثلاثة فان الحرف
الرابع قايم مقام التاء فلا يجمع بينهما لما في ذلك من الاستثقال واشير لذا اشار الناظم بقوله
ما لم يكن بالتا يرى ذا لبس وشذ ترك التاء في تصغير حرب بفتح الحاء المهملة وسكون
الراء المهملة وبالموحدة وعرب بفتح العين والراء المهملتين ودرع بكسر الدال ونعل بفتح
النون ونحوهن كرود وقوس وعرس ونار مع ثلاثيتهن وتانيثهن وعدم اللبس
وجمع المتاخرون من ذلك عشرين لفظا وهي اسم الجنس كبقرة واسم الجمع كغنم واسم
العدد كخمس وناب للناقة المسنة وحرب وقوس ودرع ومرس وعرس بكسر العين
وعرس بضمها وذود وعرو وضب وطس وشول وفرو ونصفا بفتحتين وحرب
وعرب ونعل وجمع في بعضها التانيث واشير لذا اشار الناظم بقوله وشذ
ترك دون لبس وشذ اجتلاب اي التاء في تصغير وراء وامام وقدام مع زيادتهن
على الثلاثة فقالوا ورية بضم الواو وفتح الراء بعدها ياء تحتانية مكسورة مشددة
بعدها ماء مفتوحة فالياء الاولى ياء التصغير والثانية المبدلة من المدة التي قبل الهمزة
واميمة بضم الهمزة وفتح الميم وبياء مشددة مكسورة فميم مفتوحة فالياء الاولى ياء
التصغير والثانية بدل من الف امام وقديمة بضم القاف وفتح الدال وبياء ساكنة
ودال مكسورة بعدها ياء مثناة وميم مفتوحة فالياء الاولى ياء التصغير والثانية بدل
من الف قدام ووجه الحاق التاء انها من جميع الكلم وما غير هذه مذكرة فلولم يلحقوا التاء
فيها لظن انها مذكرة اذ لا يعلم تانيثها بالاخبار عنها لانها ملازمة للظرفية ولا بوصفها
ولا باعادة الضمير عليها بل بالتصغير فقط واشير لذا اشار الناظم بقوله وندر لحاق تا
فيما ثلاثيا كثر

فصل التصغير من جملة التصاريف في الاسم فيصغر المتمكن
تمام ولا يصغر من غير المتمكن الا اربعة احدها افعل بفتح العين في التعجب
والثاني المركب المزجي علما كان او عددا فالعلم كبعلبك وسيبويه في لغة من
بناهما على الفتح في بعلبك وعلى الكسر في سيبويه فامامن اعربهما اعراب ما لا ينصرف
فلا اشكال في تصغيرهما لانهما حينئذ من اقسام المتمكن والعدد نحو خمسة عشر فاما يعقل من
التعجب والمركب المزجي تصغيرهما تصغير المتمكن بضم اولهما وفتح ثانيهما واجتلاب ياء
التصغير ثالثة نحو ما احيسنه وبعيلبك وسييبويه وخميسة عشر ما افعل

في التعجب

في التعجب فقال الخليل في قولهم ما اميلح زيدا انما يعنون الشيء الذي يتصف بالملح كانهم
قالوا زيد مليح واما المركب المزجي فلان الجزء الثاني بمنزلة تاء التانيث والتنوين
من حيث انه نازل منه منزلة ذيله وتممتمزو نهما بها تلك المنزلة فلذا لا صغر والصدر
والثالث اسم الاشارة وسمع ذلك منه في خمس كلمات وهي ذا في التذكير
وتا في التانيث وذان في تثنية المذكر وتان في تثنية المونث واولاء في جمعهما
والرابع الاسم الموصول وسمع ذلك منه ايضا في خمس كلمات الذي للمفرد المذكر
والتي للمفرد المونث وتثنيتهما اللذان واللتان وجمع الذي الذين ولا ولى وهذه
الكلمات الخمس من غير المتمكن يوافق تصغير المتمكن في ثلاثة امور احدها
اجتلاب الياء الساكنة والثاني التزام كون ما قبلها اي الياء مفتوحا والثالث
لزوم تكميل ما نقص منها عن الاحرف الثلاثة ويخالفه اي التصغير المتمكن
في امور ثلاثة ايضا احدها بقاء اوله على حركته الاصلية التي كانت
قبل التصغير من فتح او ضم تنبيها على الفرق بين تصغير المتمكن وغيره والثاني زيادة
الف في الاخر اي اخر ما امكن عوضا من ضم الحرف الاول وذلك في غير المختوم بزيادة
تثنية او زيادة جمع والثالث ان الياء التي للتصغير قد تقع ثانية وذلك
في ذا وتا تقول في تصغيرهما ذيا وتيا فتبقى الحرف الاول على فتحه وتاتي بياء
التصغير ساكنة مدغمة في الياء المنقلبة عن الف ذا وتا وتزيد الفا في الاخر عوضا
عن ضم الحرف الاول والاصل ذييا وتييا بثلاث ياءات اولاها عين الكلمة وثانيها ياء
التصغير وثالثها لام الكلمة فاستثقلوا ذلك مع زيادة الالف اخرا فحذفت الياء
الاولى لا ياء التصغير جيء بها لمعنى فلا تحذف ولا الحرف الثالثة لان ذلك يقتضي
وقوع ياء التصغير اخرا اذ الكائن الالف قبل زيادتها متحركة وهي الفتحة ووقوع ياء التصغير
طرفا ممتنع لانها ان بقيت ساكنة لم يكن بقاء الالف بل كانت تقلب ياء ووجب له وقوع
ما فتح منه وازالة الالف المجعولة عوضا ووقوع ياء التصغير طرفا وان حركت فياء
التصغير كالف التكسير فلا تتحرك فتعينت الاولى للحذف وهذا انما يستقيم على قول البصريين
ان ذا ثلاثي الوضع وان الفه عن ياء وعينه ياء محذوفة واما على قول الكوفيين ان الالف
زائدة وهو موضوع على حرف واحد فلا وتقول في تصغير ذان وتان ذيان وتيان
بالقاء او بهما على فتحه وادغام ياء التصغير فيما بعدها ولم يوت بالف بعد النون
للطول بزيادة علامة التثنية وتقول في تصغير اولا اوليا بالقاء اوله على ضمه
في حال التكبير والقصر في لغة من قصر وهم التميميون والمد في لغة من مد
وهم الحجازيون اما على لغة القصر فلا اشكال واما على لغة المد فقال الفارسي الحقنا ياء
التصغير ثالثة وقلبنا الالف بعدها ياء وزيدت الالف قبل الاخر ولم تزد بعد الاخر
اذ ليس لنا تصغير خماسي الا وقبل اخره مدة وقال المبرد لو الحقنا الف التصغير
في اخرا الا على القاعدة في المبهمات التبست لغة المد بلغة القصر وبيانه
من وجهين احدهما ان ياء التصغير تقع ثالثة قبل الالف فتنقلب الالف بعدها ياء ثم
تدغم فيها ياء التصغير وتكسر كما في غزيل فتنقلب الهمزة ياء كما في عطا فيجتمع ثلاث
ياءات فتحذف الاخيرة ثم تدخل الف التصغير والوجه الثاني ان اولا افعال فلذا

جاءت لا الف آخرها صارت اولاء اعلى وعلالى كحبارى فيحب حذفها لانها خامسة **و اما** اذا قدمت فانها تصير رابعة وما كان خمسة ورابعة لين فانه لا يسقط فلما خافوا المحذور المذكور ادخلوا الالف بعد الياء بين **و** قال الزجاج همزة اولا منقلبة عن الف للمد فاذا قلبت الف المد يا لوقوعها بعد ياء التصغير رجعت الهمزة الى اصلها ثم ياتي الف التصغير فتقلب همزة لوقوعها بعد الف **و تقول في** تصغير الذي والتي **اللذيا واللتيا** بالفتح او بضمها على مقتضى وفتح ثانيهما وزيادة حرفين ياء التصغير والالف وادغام ياء التصغير وفتح ياء المكبر لاجل الالف **و** تقول في تصغير اللذان واللتان **اللذيان واللتيان** بفتح اولهما وثانيهما وتشديد ثالثهما ولم يوت بالالف بعد النون للطول بعلامة التثنية **قال الموضح** في الحواشي هذا الذي اراه من النقول وهم يقولون ان التثنية ترد على المفرد المصغر ثم يختلف سيبويه والاخفش فسيبويه يحذفها لا الاخفش اعتبارا بمجرد تخفيف الكلمة لطولها بعلامة التثنية فلا يقدرها ثابتة **و** الاخفش يحذفها لالتقاء الساكنين فيقدرها **و اصل** الخلاف بينهما انه اذا ثني المفرد المصغر فهل يقدر ان الف التصغير اجتمعت مع الف التثنية ثم حذفت للساكنين ولم تقلب ياء كما في تثنية المتمكن وغيره او يعتقد انها حذفت قبل مجيء الف التثنية لمجرد التخفيف الاول للاخفش والثاني لسيبويه **و** يظهر اثر الخلاف في جمع المذكر فسيبويه يضم ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء **و** الاخفش يفتحهما كما في الاعلون **و تقول في** تصغير الذين **اللذيون** رفعا واللذيين جرا ونصبا بضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء **و** هو قول سيبويه لانه يرى ان الالف حذفت تخفيفا كما تقدم في التثنية فكانها لا وجود لها **و** الاخفش يفتح ما قبل الواو والياء لانه يقول الحذف للساكنين **و** الزائد على النون مفتوحة **و** في شرح الشافية للجاربردي واما اللذيون فلانهم زادوا في الذين قبل الياء والياء وقبل النون الفا كما في اللذيان ثم ابدلوا الفتحة ضمة والالف واوا وبالياء يلتبس بالتثنية انتهى **و اذا اردت تصغير اللتي** لجمع المونث **صغرت التي لمفرده** **وقلت اللتيا** كما تقدم **ثم جمعت بالالف والتاء فقلت اللتيات واستغنوا ايضا** بجمع المصغر مفرده **عن تصغير اللتي واللاي على الاصح** عند سيبويه فانه قال في اللاتي واللائي لا يحقران استغناء بجمع التي المحقرة بالالف والتاء كما في دراهم ودريهمات بل المونث اولى بما لا يعقل بهذا الجمع **و** الاخفش يصغرهما ويقلب الالف واوا لانهما صارا جمعا على لفظ فاعل ضارب الداخل عليهما ضمة وتحذف الياء التي هي لامهما لان الف التصغير تزاد فيبقى الاسم على خمسة سوى ياء التصغير **و** انما كانت الياء هي المحذوفة لانها لام **و** المازني يصغرهما ويكون بحذف الالف لانها زائدة والياء اصلية فيصير اللاي اللايا واللاتي اللتيا وهذا يلتبس بتصغير الواحد **و لا تصغر ذي** من اسماء الاشارة **اتفاقا** عند الجميع **للالتباس** بتصغير ذا **و** يشكل عليه تصغيرهم عمر وعمرو على عمير مع الالتباس **و لا تصغر تي** الاشارية **للاستغناء** عن تصغيرها **بتصغير تا خلافا لابن مالك** في قوله في النظم منها تا وتي **فـال** المرادي وذلك يوهم ان تي تصغر كما صغر تا **و** قد نصوا على انهم لم يصغروا من الفاظ المونث الا تا خاصة وهو المفهوم من التسهيل فانه قال ولا يصغر من غير المتمكن الا ذا والذي وفروعهما الا ذي وتي ذكرها ولم يذكر من الفاظ المونث غير تا خاصة انتهى **و** الى جواز تصغير الاشارة والموصول اشار في النظم بقوله، وصغروا شذوذا الذي التي، وذا مع الفروع، **و** انما ساغ تصغيرهما

لانهما يوصفان

يوصفان ويوصف بهما والتصغير وصف في المعنى ولهذا امتنع اعمال اسم الفاعل مصغرا كما امتنع اعماله موصوفا قاله ابو الحسن ابن الباذش **و** حكى ابن العلج تصغير اوه على اويه وبقي المنادى المبني نحو يا زيد فانه يصغر فيقال يا زيير **هذا باب النسب** وسماه سيبويه باب الاضافة وابن الحاجب باب النسبة والغرض منها ان تجعل المنسوب من ال المنسوب اليه او من اهل تلك البلدة او الصنعة **و** فائدتها فائدة الصفة وانما احتيج الى علامة لانها معنى حادث فلا بد لها من علامة وكانت من حروف اللين لخفتها ولكثرة زيادتها **و** انما الحقت علامتها بالاخر لانها بمنزلة الاعراب من حيث العروض وموضع زيادتها هو الاخر **و** انما لم تلحق الالف لئلا يصير لا محل لحركة الاعراب تقديرا والواو لثقلها **و** انما كانت مشددة لئلا تلتبس بياء المتكلم ولتدل على نسبته الى المجرد عنها **و** يحدث بالنسب ثلاث تغييرات اولها لفظي وهو ثلاثة اشياء الحاق ياء مشددة اخر المنسوب اليه وكسر ما قبلها ونقل اعرابه اليها **و** ثانيها معنوي وهو صيرورته اسما لما لم يكن له **و** ثالثها حكمي وهو معاملته معاملة الصفة المشبهة في رفعه المضمر والظاهر باطراد **و** اعلم انه **اذا اردت النسب الى شيء** من بلد او قبيلة او غيرهما **فلا بد لك من عملين في اخره احدهما ان تزيد عليه ياء مشددة تصير** تلك الياء **حرف اعرابه** فتدور عليها حركات الاعراب رفعا ونصبا وجرا لصيرورتها بمنزلة الاخر **و العمل الثاني ان تكسره** اي الاخر لمناسبة الياء كما في ياء المتكلم والمخاطبة **فتقول في النسب الى دمشق** بفتح الميم **دمشقي** **و** الى ذلك اشار الناظم بقوله، ياء كيا الكرسي زادوا للنسب، وكل ما تليه كسره وجب، **و يحذف لهذه الياء** المزيدة للنسب **امور في الاخر وامور متصلة بالاخر اما الامور التي في الاخر فستة احدها الياء المشددة الواقعة بعد ثلاثة احرف فصاعدا سواء كانتا زائدتين او كانت احداهما زائدة والاخرى اصلية فالاول** وهو ما اخره ياءان زائدتان سواء كانتا للنسب ام لا **نحو كرسي** مما اخره ياءان ليستا للنسب **وشافعي** مما اخره ياءان للنسب **فتقول في النسب اليهما كرسي وشافعي** فتحذف الياء المشددة منهما وتجعل مكانها ياء النسب **فيتحد لفظ المنسوب والمنسوب اليه ولكن يختلف التقدير** فيقدر انهما مع الياء المجردة للنسب غيرهما بالاولى **و** يظهر **لهذا** الاختلاف التقديري اثر في الصناعة وذلك انه اذا **كان بخاتي** جمع بختي بالباء الموحدة والخاء المعجمة والتاء المثناة الفوقانية **علم الرجل فانه يكون غير منصرف** استصحابا لما كان عليه من الجمعية قبل العلمية فان في الصحاح الواحد بختي والجمع بخاتي غير منصرف لانه بزنة جمع جمع الجمع انتهى بتكرير جمع **واذا نسب اليه انصرف** لزوال صيغة منتهى الجموع لان الياء التي كانت تحفظ الصيغة زالت وخلفتها ياء اخرى غيرها وهي اجنبية لم تبن الكلمة عليها فوزنه قبل النسب مفاعل وبعده مفاعلي **و** فيد بقوله علم الرجل عليه قوله فاذا انسب اليه لان جمع التكسير اذا لم يكن علما لا يجري مجرى العلم لا ينسب اليه على لفظه بل يرد الى مفرده ثم ينسب اليه فيشفه ما قيل ان قوله علما معطل لا مفهوم له **و** قيد العلم بكونه لرجل احترازا عما اذا كان لامراة فانه مانع من الصرف العلمية والتانيث المعنوي لا صيغة منتهى الجموع **و الثاني** وهو ما احدى ياءيه زائدة والاخرى اصلية **نحو مرمي** بالتشديد اسم مفعول من الرمي **اصله مرموي** كمضروب اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون **ثم قلبت الواو ياء والضمة كسرة** لتسلم

لتسلم الياء من قلبها واوا وادغمت الياء المنقلبة عن الواو الزائدة في الياء الاصلية
لاجتماع المثلين فاذا نسبت اليه حذفت الياء المشددة وجعلت مكانها ياء النسب وقلت
مرمي هذا هو الافصح وبعض العرب يحذف الياء الاولى لزيادتها ويبقي الثانية
لاصالتها ويقلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تقلب الالف واوا لوجوب كسر ما قبل ياء
النسب والالف لا تقبل الحركة ولم تقلب الالف ياء لئلا تجتمع الكسرة والياءات فتقول
مرموي والطلق في النسخ قوله وشمله ما حوا احرف وهو مغتفر بكونه بعد
ثلاثة احرف مصاعرا وان وقعت الياء المشددة بعد حرفين حذفت الاولى منها
مرادا من الاجحاف وتعينت للحذف لسكونها وقلبت الثانية الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
ثم قلبت الالف واوا كراهة اجتماع الياءات فتقول في امية اموي وجاء اميي باربع
ياءات الاخيرة قبلها كسرة وان وقعت الياء المشددة بعد حرف واحد لم تحذف واحدة
منها مل يفتح الياء الاولى كما في غر ويردها الى الواو وان كان اصلها الواو والا ابقيت
على صورتها وتقلب الياء الثانية واوا لئلا تجتمع الياءات فتقول في طي وحي طووي
وحيوي لانهما من طويت وحييت الامر الثاني مما يحذف لياء النسب تاء التانيث فتقول في مكة
مكي بحذف التاء لان اثباتها يوقع في اثبات تاء التانيث في نسبة المذكر واجتماع تانيثين
في نسبة مؤنث الى مؤنث نحو امراة مكية وايقاع تاء التانيث حشوا وقول المتكلمين في علم
الاصول الرتبية في النسبة الى ذات ذاتي وقول العامة في النسبة الى الخليفة خليفتي
باثبات تاء التانيث فيهما لحن اي خطأ وخروج عن القاعدة يقال للمخطئ لاحن لانه يعدل
بالكلام الى الصواب وصوابهما ذوي وخليفي بحذف التاء منهما وهذا مبني على ان ذاتي
نسبة الى ذات لغة وهم لا يقولون ذلك قال الكاتبي في شرح ايساغوجي في المنطق
لا يقال الذاتي منسوب الى الذات فلا يجوز ان تكون الماهية ذاتية والا لزم انتساب الشيء الى
نفسه وهو ممنوع لانا نقول هذه النسبة بلغوية حتى يلزم ذلك بل المراد ما هو اصطلا
حية فلا يرد ذلك انتهى والدليل على انه اصطلاحية اي استعمال ذات مراد به الحقيقة
لا اصل له في اللغة كما قال ابن الخشاب وابن برهان وانما المعروف مجيء ذات بمعنى صاحبة
وحيث نسب اليها فلا يرمى حذف تائها ثم رد لامها المحذوفة واذا ردت عادت العين الى الحركة
متعين على تقديرين ذوي ثم تقلب الالف واوا فتقول ذووي الامر الثالث مما يحذف لياء
النسب الالف ان كانت متجاوزة للاربعة او كانت رابعة متحركا ثاني كلمتها ما قبل ان يقال في
ثلاثة في الف التانيث حبارى بالحاء المهملة والباء الموحدة واسم الطائر وفي الف الا
لحاق جحجبى بفتح الحاء المهملة والباء الموحدة وسكون الراء بعده كما قال الجوهري في
العواد وقال الزبيدي الطويل الضخم العظيم الرجلين فانه ملحق بسفرجل وفي الالف المنقلبة
عن اصل مصطفى فانها منقلبة عن واو الصفوة فتقول حباري وجحجبي ومصطفي بحذف الالف
فيهن وجوبا للطول والثاني وهو ما الف رابعة وثاني كلمتها متحرك لا يقع الا في الف
التانيث جمزى بفتح الجيم والميم والزاي صفة يقال حمار جمزى اي سريع من الجمز وهو ضرب
من السير تقول في النسب اليه جمزي بحذف الالف وجوبا لان حركة الحرف الثاني نزلته حرف
اخر فالالف فيه في حكم الخامسة واما الساكن ثاني كلمته فيجوز فيه القلب واوا تشبيها بالف
ملهى والحذف تشبيها بتاء التانيث لزيادته والارجح في التي للتانيث كحبلى الحذف لان شبهها

بناء التانيث

بناء التانيث اقوى من شبهها بالمنقلبة عن اصل والارجح في التي للالحاق كعلقى فانه ملحق
بجعفر وفي المنقلبة عن اصل كملهى من اللهو فالفه منقلبة عن واو القلب فحين لا رجحي ما انما كان الارجح
القلب فيما يحذف في ذا والحاقه بجهة الالحاق ورجوعها الى الاصل في الثاني والقلب في نحو ملهى
مما الفه منقلبة عن اصل اخص منه في نحو علقى مما الفه زائدة للالحاق والحذف بالعكس
للعكوس ما تحذف في نحو علقى اخص منه في نحو ملهى لان حذف الزائد اخص من حذف الاصل الامر
الرابع مما يحذف لياء النسب ياء المنقوص المتجاوز اربعة خامسة او سادسة كمعتد
ومستعل تقول في النسب اليهما معتدي ومستعلي بحذف ياء المنقوص وجوبا للطول
فاما الياء ان رابعة كقاض وكالف المقصور الرابعة من نحو مسعى وملهى مما ثاني ما هي
فيه ساكن والحجة منقلبة عن ياء او واو فيجوز فيهما القلب واوا والحذف والكل اغرب
ارجحه من القلب بل قال بعضهم ان القلب عند سيبويه من شذوذ تغييرات النسب
حتى قيل لم يسمع الا في قوله ... وكيف لنا بالشرب ان لم يكن لنا ... دراهم عند الحانوي
ولا نقد ... جعل اسم الموضع حانية ونسب اليه وفي الثالث من الف المقصور المنقلبة
عن ياء او واو كفتى وعصا ومن ياء المنقوص الثالثة كعم بفتح العين المهملة من عمي عينه
اذا مراد التنوير جرى عمي القلب اي جاهل وشج بالشين المعجمة من شجي اي حزن لا
القلب واوا فتقول فتوي وعصوي وعموي وشجوي فاما قلبها في فتى واو وان كان اصلها
الياء فلئلا تجتمع الكسرة والياءات واما في عصى فرجوع الى اصلها واما في عم وشج فلانا
لما اردنا النسب اليهما فتحنا عينهما كما في نمر فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
ثم قلبت الالف واوا كما قلبت الف فتى وعصا حملا وتعليلا وحيث قلبت الياء واوا فلا بد
من تقدم فتح ما قبلها على قلبها لما تقدم ان قلبها واوا مسبوق بقلبها الفا فان قلت
فما وجه فتح العين في قاض عند من قال قاضوي بقلب الياء واوا وذلك من التغيير لا يقتضي
فتح عينه فالجواب انه ذهب فيه الى ان تقلب عند بعض العرب قاله المرادي عن بعض
النحويين ووجب قلب الكسرة فتحة في كل ثلاثي مكسور العين سواء كان مفتوح الفاء ام
مضمومها ام مكسورها فالمفتوح الفاء نحو نمر بالنون والمضموم الفاء نحو دئل
كابل فتقول في النسب اليها نمري ودؤلي وابلي بفتح العين فيهن كراهة لتوالي الياء في
والكسرتين وذهب بعضهم الى بقاء كسر العين فيما فاؤه مكسورة كابلي بكسر
تين كسرة الاتباع والكسرة الاصلية لان الكسرة تعمل في جهة واحدة فلا يثقل الامر
الخامس والسادس مما يحذف لياء النسب علامة التثنية وعلامة جمع تصحيح
المذكر فتقول في النسب الى زيدان وزيدون حال كونهما علمين معربين بالحروف
زيدي بحذف علامة التثنية وعلامة الجمع لئلا تجتمع على الاسم الواحد اعرابان
اعراب بالحروف واعراب بالحركات في ياء النسب وحذفت النون تبعا لما قبلها
لانها زائدة كزيادتهما معا فحذفتا معا واما قبل التسمية بهما فانما ينسب الى
مفردهما لا اليهما ومن اجرى زيدان علما مجرى سلمان في لزوم الالف والاعراب
على النون اعراب ما لا ينصرف للعلمية والزيادة قال وهو تميم بن مقبل اخلف بن
الاحمر خلافا للموضح لا اعاد ايار الحمير دالسبعان امل عليها بالبلى الملوان قال في
النسب زيداني باثبات الالف والنون كما تقول سلماني والسبعان تثنية سبع

اسم موضع والملوان الليل والنهار ومن اجرى زيدون علما مجرى غسلين في لزوم الياء والا
عراب على النون منونة قال في النسب زيدوني باثبات الياء والنون كما تقول غسليني
ومن اجراه اي زيدون مجرى هارون في لزوم الواو وجعل الاعراب على النون ومنع الصرف
للعلمية وشبه العجمة او اجراه مجرى عربون في لزوم الواو والاعراب على النون منونة
او الزمه الواو وفتح النون كالماطرون قال في النسب على اللغات الثلاث زيدوني با
ثبات الواو والنون كما تقول هاروني وعربوني وماطروني واما جمع التصحيح المؤنث ففيه
تفصيل فنحو تمرات بالمثناة مما كان جمع اسم مفتوح العين في حالة الجمع ان كان باقيا
على جمعيته ولم ينقل الى العلمية ما لنسب الى مفرده لئلا يجتمع تانيثان حين ينسب مونثا
قاله ابو حيان فيقال تمري بالاسكان في الميم لان مفرده ساكن العين قبل الجمع وان كان
علما محكي اعرابه حالة الجمع حذف الالف والتاء معا ونسب اليه على لفظه المفتوح
حالة الجمع ومن منع صرفه للتانيث والعلمية كاذرعات منزلة منزلة فاطمة ومكة ونزل العجم
منزلة العجمى لكون ثانيه ما هي فيه متحركا كجمزى على التروي يجوز فيه اولا الغا كما
في مكة ثم الالف كما في جمزى وقال الجرمي بالفتح في حكاية الاعراب ومنع الصرف واما اذا
سكنت العين في حال بقائه على الجمعية وبعد نقله الى العلمية للفرق بين النسب
اليه جمعا والنسب اليه علما لان علامة الجمع تحذف في كلا الحالين واما نحو جمعات مما هو
جمع جمعة بفتح الموضع فجمعا فيقول النسب اليه وجهان القلب واوا والحذف لانها كالف حبلى
لجامع ان كلا منهما صفة ساكن ثانيه ما هي فيه وعلى كلا الوجهين تحذف التاء فتقول
جموي وجمعي كما تقول حبلوي وحبلي ويسري في النسب نحو سلمات من الجموع القياسية ونحو
سرادقات من الجموع الشاذة لا الحذف لكونها خاصة فتقول سلمي وسرادقي بحذف الالف
والتاء والسرادق قال في القاموس الذي يمد فوق صحن الدار والبيت من الكرسف والغبار الساطع
والغبار المرتفع المحيط بالشيء واما ذا امور المتصلة ما لاخر منشدة ايضا احرها الياء
المثناة تحت المكسورة المدغمة فيها ياء اخرى سواء كان ما هي فيه ياء في العين كطيب ام
واو كهين فيقال في النسب الى طيب وهين طيبي وهيني بحذف الياء الثانية المدغم فيها
وابقاء الياء الاولى الساكنة كراهة اجتماع كسرتين واربع ياءات ولم يحذفوا الاولى لئلا يرجع
الى حد حرف العلة وانفتاح ما قبله فيلزم الثقل ولم تقلب الفا ويلزم زيادة التغيير
مع الكسر لو انقلبت فتقول نحو طيبي بفتح اوله والياء الموحدة وتشديد الياء المثناة تحت
وبالحاء المهملة الفلاح المنتلي وقيل الفلاح الناعم فيقال في النسب اليه طيبي باثبات
الياء الثانية لانفصال الياء المدغمة فيها وكذا نحو مهيم تصغير مهيام مفعال من هام
على وجهه اذا ذهب من العشق او من هاء اذا عطش او تصغير مهوم اسم فاعل من هوم الرجل
اذا هز راسه من النعاس او تصغير مهيم اسم فاعل من هيمه الحب اذا جعله هائما تقول في
النسب الى ذلك كله مهيمي باثبات الياء المكسورة المدغمة فيها ياء اخرى لانفصال الياء
المكسورة من ذا اخر بالياء الساكنة التي هي عوض من الف مهيام او من الواو الثانية من مهوم
او من الواو والياء الثانية من مهيم هذا حاصل كلام ابي حيان وتلميذه الشهاب الحلبي
السمين وكان الشارح ان يقال في النسب الى طيبي بتشديد الياء وبالهمزة طيبي بحذف الياء
الثانية فقط ولكنهم بعد الحذف قلبوا الياء الباقية وهي الاولى الفا على غير قياس

لانها ساكنة

لانها ساكنة فقالوا طائي وقيل حذفت الياء الاولى الساكنة وقلبت الياء الثانية المتحركة
الفا كان القلب على القياس الامر الثالث مما يحذف الياء النسب فعيلة بفتح اوله وكسر
ثانيه بشرط صحة العين وانتفاء تضعيفها كحنيفة وصحيفة تحذف تاء التانيث اولا ثم تحذف
الياء ثانيا فرقا بين المذكر الصحيح اللام والمؤنث ثم تقلب الكسرة فتحة كما مر في نمر فيقول
حنفي وصحفي وشذ قولهم في النسب الى السليقة وهي الطبيعة سليقي وفي النسب
الى عميرة كلب والى مليحة الازد عميري ومليحي والقياس فيهما سلقي وعمري وملحي بحذف
الياء وابدال الكسرة فتحة كما في عميرة بني كعب وسليمة بني الازد وكلهم يرفعوا اليهما ويلغي
من تكلم بسليقته اي طبيعته مع بيان عرقه الاعراب قال الشاعر ولست بنحوي يلوك لسانه
ولكن سليقي اقول فاعرب فلا يجوز حذف الياء في نحو طويلة لان العين معتلة فكان
يلزم قلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيكثر التغيير مع الكسر ولو لم
يقلبوا لزم الاستثقال فالعدل ابقاؤها ولا يجوز الحذف في نحو جليلة لان العين مضعفة
فيلتقي بعد الحذف مثلان فيثقل ويتواد عمرو ان زيادة التغيير مع الكسر الامر
الثالث مما يحذف للياء النسب ياء فعيلة بضم اوله وفتح ثانيه بشرط ان لا تكون العين
مضعفة كجهينة وقريظة بالمثلثة تحذف تاء التانيث اولا ثم تحذف الياء ثانيا فتقول
جهني وقرظي وشذ قولهم في النسب الى ردينة رمح رديني باثبات الياء وتقول في النسب
الى عيينة وقويم عييني وقويمي ولا يشترط هنا صحة العين لان حرف العلة اذا انضم
ما قبله لا ينقلب الفا فلا يلزم الحذف السابق ولا يجوز ذلك الحذف في نحو قليلة بضم القاف
لان العين مضعفة وحذف الياء يؤدي الى الثقل للالتقاء حرفين مثلين في اخر وزيادة
التغيير مع الكسر لو ادغم الامر الرابع مما يحذف للياء النسب واو فعولة بفتح الفاء
بشرط صحة عينها وعدم تضعيفها كشنوءة حي من اليمن تحذف تاء التانيث اولا ثم
تحذف الواو ثانيا لانهم لما حذفوا تاء التانيث وهي حرف جيء دال على معنى استثقلوا ان يبقوا
بعده المد فاعتقلوا ابدال الفتح بمعنى ثم تقلب الضمة فتحة فتقول شنئي واما قولهم
شنوي فعلى لغة من قال الازد شنوه بتشديد الواو قاله ابن السكيت وما ذكرناه في فعيلة
وفعيلة من وجوب حذف الياء فيهما وقلب الكسرة فتحة في الاولى فلا نعلم فيه خلافا
واما فعولة فمذهب سيبويه والجمهور الى وجوب حذف الواو والضمة تبعا للحلبي
بفتحة مكان الضمة وذهب الاخفش والجرمي والمبرد الى وجوب بقائهما معا
وذهب ابن الطراوة الى وجوب حذف الواو فقط وبقاء الضمة بحالها ولا يجوز ذلك
الحذف في نحو قوولة بفتح القاف لاعتلال العين لما مر في طويلة ولا يجوز ذلك في نحو ملولة لاجل
التضعيف في العين وحذف الواو يؤدي الى التقاء مثلين والادغام ممتنع لان فعل يقتضي
واجب الفك كفعل فيثقل اللفظ به الامر الخامس مما يحذف للياء النسب ياء فعيل
بفتح اوله وكسر ثانيه المعتل اللام ياء كانت او واوا نحو غني وعلي تحذف الياء الاولى
ثم تقلب الكسرة فتحة كما مر ثم تقلب الياء الثانية الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم
تقلب الالف واوا كراهة اجتماع الياءات مع الكسرتين فتقول غنوي وعلوي الامر
السادس مما يحذف للياء النسب ياء فعيل بضم اوله وفتح ثانيه المعتل اللام نحو قصي
تحذف الياء الاولى ثم تقلب الثانية الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تقلب الالف واوا

لامر فتقول قضوي وهاذان النوعان وهما فعيل وفعيل المعتل اللام مفهومان مما تقدم
في فعيلة وفعيلة ولكنه انما ذكرهما هنا لما انتهى اليه وهذا الموضع موضعهما فان كان فعيل
بفتح الفا وفعيل بضمها صحيحي اللام لم يحذف منهما شيء وذلك نحو قولهم في عقيل وعقيل عقيلي
وعقيلي وشذ قولهم في ثقيف وقريش وهذيل ثقفي وقرشي وهذلي فصل
حكم همزة الممدود في النسب كحكمها في التثنية فانها اما للتانيث او اصلية او منقلبة عن حرف
اصلي او عن حرف الالحاق فان كانت للتانيث قلبت واوا كحمراوي لكون الهمزة اثقل من الواو
ولم تقلب يا لئلا يجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة وشذ صنعاني في النسبة الى صنعاء
اليمن وبهراني في النسبة الى بهرا اسم قبيلة من قضاعة بابدال الهمزة النون لان الالف والنون
يشابهان الفي التانيث ومن العرب من يقول صنعاوي وبهراوي على القياس او كانت اصلية
من القلب غالبا لقوتها باصالتها نحو قراي في قراء وهو الرجل الناسك ومنهم من يقلبها واوا
استثقالا ولا اجود التصحيح قاله في التسهيل او كانت بدلا من حرف زايد للالحاق نحو علبا
او كانت بدلا من اصل اصله علباي قلبت الواو همزة لوقوعها طرفا اثر الف زايدة فالوجهان
السلامة والقلب واوا فيهما فتقول كساي بالتصحيح وكساوي بالقلب واوا رجوعا الى الاصل
وعلباي بالتصحيح تشبيها بالاصلية وعلباوي بالقلب واوا تشبيها بالف التانيث والعلبا
عصب العنق والهمزة فيه منقلبة عن يا زيدت للالحاق بقرطاس والجمع علابي ولا مثلية من
التثنية على خلاف الترتيب فصل ينسب الى صدر العلم المركب ويحذف العجز لاستثقال
النسبة الى كلمتين معا فحذفوا الثانية كما حذفوا تاء التانيث ان كان التركيب اسناديا
كتابطي وبرقي في النسبة الى تابط شرا وبرق نحره او مزجيا سواء كان صدره صحيحا ام معتلا
كبعلي ومعدي ومعروي في النسب الى بعلبك ومعدي كرب واما خي في اياابن ابقاها على
حالها وقلبها واوا لانها اذا حذفت الجزء الثاني صار الجزء الاول منقوصا وياء المنقوص اذا كانت
رابعة جاز فيها التصحيح والقلب واوا نحو قاضي وقاضوي ولا ارجح التصحيح كما تقدم في النسب
الى المزجي خمسة اوجه اخرها ما ذكره الموضح تبعا للناظم من الاقتصار في النسب على الصدر
وهو مقيس اتفاقا الثاني ان ينسب الى عجزه فتقول بكي وكربي واختاره الجرمي الثالث ان ينسب
اليهما معا لا لتركيبهما فتقول بعلي بكي ومعدي كربي واختاره الجرجاني واخرون وانشد عليه
البيت تزوجتها رامية هرمزية بفضلة ما اعطى الامير من الرزق فنسبها الى رام هرمز بلدة من
نواحي خوزستان الرابع ان ينسب الى مجموع المركب فتقول بعلبكي وكربي الخامس
ان تبني من جزئي المركب اسما على فعلل وينسب اليه فالواقع النسب الى حضرموت حضرمي او كان
اضافيا كامرئي بكسر الراء تبعا لكسر الهمزة ومرئي بحذف الهمزة وفتح الميم والراء في النسب الى
امرئ القيس قيل وامرئي شاذ عند سيبويه والمطرد عنده مرئي بحذف الهمزة وفتح الميم والراء كما
تكلمت به العرب قال ذو الرمة يهجو امرأ القيس اذا المرئي شب له بنات عقدن براسه ابة وعارا
واستثنى محمد بن حبيب امرأ القيس الكندي فانه ينسب اليه مرقسي الا ان كان المركب الاضافي كنية
كابي بكر وام كلثوم او كان معرفا صدره بعجزه كابن عمر وابن الزبير فانه يحذف صدره وينسب
الى عجزه لانه المقصود بمدلوله فتقول بكري وكلثومي وعمري وزبيري وربما الحقوا بهما ما
خيف فيه اللبس كقولهم في النسب الى عبد الاشهل اشهلي وفي النسبة الى عبد مناف منافي
فحذفوا صدرهما ونسبوا الى عجزهما اذ لو عكسوا وحذفوا العجز ونسبوا الى صدرهما وقالوا عبدي

حتى

لا لتبس ما نسب الى عبد غير مضاف والاشهل صفة رجل ومناف اسم صنم والحاصل ان المركب
الاضافي ينسب الى عجزه في ثلاثة مواضع احدها ما كان كنية الثاني ما تعرف صدره بعجزه الثالث ما يخاف
اللبس من حذف عجزه وما سوى هذه الثلاثة ينسب فيه الى الصدر وشذ بنا فعلل من جزئي
المضاف منسوبا اليه والمسموع منه تيملي وعبدري ومرقسي وعبقسي وعبشمي في النسب الى
تيم اللات وعبد الدار وامرئ القيس من حجر الكندي وعبد القيس وعبد شمس فصل
اذا انسبت الى ما حذفت عينه وصحت لامه رددتها وجوبا في مسالتين احدهما نحو رب بتخفيف البا
واصلها التشديد فخفف بحذف عينه لانها ساكنة فسمي به فاذا انسبت اليه قلت ربي برد العين لانه
لا تحتمل لثقل العلم اجماعا واذا انسبت الى ما حذفت لامه رددتها وجوبا في مسالتين احداهما ان
تكون العين معتلة كشاة اصلها شوهة بسكون الواو كجبهة ثم لما الغيت الواو والهاء ثم ابقعا
جبا ما نقلت العا وحذفت لامها وهي الهاء وعوض منها التا بدليل قولهم في تكسيرها شياه بابها
وقلب الواو يا لانكسار ما قبلها والتكسير يرد الاشيا الى اصولها فاذا انسبت الى شاة رددت لامها
ابقاء فاذا انقلبت عينها الفا تبقى على حالها مع فتح العا او ترد الى سكونها لا اصلي
فتقلب من القلب الها ذهب سيبويه الى الاول وابو الحسن الاخفش الى الثاني فتقول شاهي
على مذهب سيبويه لانه لا يرد الكلمة بعد رد محذوفها الى سكونها الاصلي بل تبقى العين مفتوحة
فيقلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وابو الحسن يقول شوهي بسكون الواو ولا يقلبها الفا
لانه يرد الكلمة بعد رد محذوفها الى سكونها الاصلي فيمتنع القلب والتصحيح مذهب سيبويه وبه ورد
السماع فالواقع النسب الى شاة شاهي وحكي عن ابي الحسن انه رجع في كتابه الاوسط الى مذهب سيبويه
المسالة الثانية مما يجب رد لامه ان تكون اللام قد ردت في تثنية كاب واخ وابوان او في جمع
تصحيح لمونث كسنة وسنوات في لغة غير اهل الحجاز او سنهات في لغة اهل الحجاز فتقول في اب
ابوي وفي سنة سنوي او سنهي برد اللام كما ردت في التثنية والجمع بالالف والتاء لان
النسب اقوى على الرد لانه احمل للتغيير فكل ما وجب فيه رد ما وجب رده في غيره وجوز فيه رد ما لا يجوز
رده في غيره كالمضاف والمرتبة في الرد ونقول في النسب الى مؤنث ذات ذووي ما ثبتها سيبويه ولابي الحسن
لان ذو وعينها معتل ما لتحرك ولامها يا لان طويت الكشح عنه ذهب الخليل الى انها
معل بالسكون نحو الواو لان الاصل السكون والواو لامها والواو انه من باب قوة وعلى القولين قلبت
العا وقلبت الالف واوا في النسب وذات هي ذو بزيادة التا وانما قيل في النسب اليها ذووي
لا ذوي باعتلال العين ورد اللام في تثنيتها واتا افنان بالواو على الاصل وقالوا اذاتا على
اللفظ وهو القياس كقولهم ذاتا جمال لا غير ولا ولو من ذاتا عين منقلبة عن واو ولا الف
الثانية علامة رفع وتثنية والتاء للتانيث كما في مسلمات وانما صحت العين حال التكميل وعلت
حال النقص لئلا يجتمع اعلالان في حال التمام والسلامة من ذلك حالة النقص ونقول في النسب
الى اخت اخوي كما تقول في النسب الى اخ اخوي ونقول في النسب الى بنت بنوي كما
تقول في النسب الى ابن بنوي اذا رددت محذوفه بقولهم في الجمع بالالف والتاء اخوات
وبنات بحذف التاء والرد الى الصيغة المذكر الاصلية وتقرر ان ما وجب رده في الجمع يجب رده
في النسب وسره ليب وحكمة رد صيغة المونث الى صيغة المذكر ان الصيغة اي صيغة اخت
وبنت كلها للتانيث وان التاء وان كانت بدلا من واو ومحذوفة فهي للالحاق بفعل وجزع الحا
ما للثنائي بالثلاثي موجب ردها اي رد صيغة اخت وبنت الى الصيغة المذكر موجب حذف

التاء منهما كما وجب حذف التاء في النسب الى مكة وبصرة نحو مكي وبصري وفي الجمع بالالف والتاء نحو
مسلمات لئلا يجتمع تاءا التأنيث حشوا هذا قول سيبويه والخليل اجروا التاء وان كانت للالحاق مجرى
تاء التأنيث لاختصاصها بالمؤنث وفي اولهما في النسب كما في الجمع بالالف والتاء ويونس يوافق
على فتح ما قبل التاء في الجمع ويجريها مجرى تاء التأنيث ويحذفها ويخالف في النسب فلا يحذف التاء
ويجمع بينها وبين ياء النسب ويجريها مجرى الملحق به ويبقي اولهما على حركته ويقول فيهما اختي
وبنتي محتجا بان التاء لغير التأنيث لان ما قبلها ساكن صحيح وتاء التأنيث اذا كان ما قبلها
صحيحا يجب فتحه نحو ضيعة ومضيعة ولا يسكن الا اذا كان معتلا نحو قناة وفتاة ولانها لا تبدل
في الوقف هاء وتاء التأنيث تبدل في الوقف هاء نحو رحمة ونعمة وذلك المذكور من كونهما
ليست للتأنيث مسلم ولكنهم عاملوا صيغتهما مع تاء الالحاق معاملة ~~صيغتهم~~ مع تاء التأنيث
بدليل مسألة الجمع بالالف والتاء وذلك لانهم ردوا المحذوف من المفرد وحذفوا التاء التي فيه
ثم جمعوه بالالف والتاء نحو قنو وقالوا اخوات وبنات والزموا الخليل ان ينسب الى هنت
ومنت ما نسبت الناس مع انه نحو غيره مجمعون على انه انما يقال في ذلك بحذف التاء ويجاب
عن مسألة الجمع بالفرق بين الجمع والنسب لان الجمع لا لبس فيه بخلاف النسب اذ حذف التاء فيه لا
يلبس المنسوب الى المؤنث بالمنسوب الى المذكر وعن مسألة هنت ومنت بان التاء فيهما ليست
كالتاء في اخت وبنت لان التاء في هنت في الوصل خاصة وتبدل هاء في الوقف فليست
بلازمة وفي منت في الوقف خاصة وتذهب في الوصل بخلاف تاء اخت وبنت فانهما يثبتان
وصلا ووقفا على صورتهما وفي المسألة مذهب ثالث للاخفش وهو حذف التاء ورد
المحذوف وابقاء الاسم على وزنه فيقول اخوي وبنوي بسكون الخاء والنون وضم الهمزة وكسر
الباء الموحدة ويجب حذف التاء من ابنة ايضا فاعيد الى ابني او بنوي كما يأتي في ابن ويجوز رد
اللام وتركها فيما عدا ذلك وهو ما حذفت عينه ولم ترد لامه في تثنية ولا جمع نحو يد ودم
مما لامه معتلة محذوفة ولم يعوض منها شيء وشفة مما لامه صحيحة محذوفة وعوض منها تاء
التأنيث فتقول يدوي برد المحذوف وقلب الياء واوا كراهة اجتماع الكسرة والياءات او يدي
بغير رد للمحذوف ودموي بالرد والقلب او دمي بغير رد وشفي بغير رد او شفهي بحذف
التاء ورد الهاء المحذوفة وما ذكر في شفي وشفهي بالرد وعدمه قاله الجوهري وغيره
وقول ابن الخباز ان لم يسمع الا شفهي بالرد لا يرفع ما قلناه من جواز الامرين لان كلمة
ثان المسألة التي نحن فيها وهو جواز رد اللام وتركه قياسية لا سماعية حتى يقتصر
على المسموع منه ومن قال في شفة ان لامها واو فانه يقول اذا رد اللام شفوي بالواو
والصواب ما قدمناه من انه يقال شفهي بالهاء لان لامها هاء بدليل رجوعها في قولك شافهت
والشفاه بالهاء لان اسناد الفعل الى التاء والتكسير يردان الاشياء الى اصولها واصل يد يدي
وشفه فعل بسكون العين اما يد فلا خلاف فيه واما دم فعلى الصحيح عند سيبويه والاخفش
وذهب المبرد الى انه فعل بفتح العين وضعفه الجاربردي واما شفة فنص صاحب الصحاح
على انها بسكون الهاء واذا ثبت ان هذه الثلاثة اصلها السكون فياتي فيها الخلاف بين
سيبويه والاخفش من الرد الى السكون الاصلي وعدمه وتقول في ابن واسم مما حذف لامه
وعوض منها همزة الوصل ابني واسمي بعدم رد اللام فان رددت اللام حذفت الهمزة وقلت
بنوي وسموي بحذف الهمزة ولا تقول ابنوي واسموي بالهمزة ورد اللام لئلا يجمع

بين

بين العوض وهو الهمزة والمعوض منه وهو الواو ويأتي الخلاف في الرد الى السكون الاصلي وعدمه
وعند سيبويه يقول سموي بكسر السين وضمها وفتح الميم والاخفش يسكن الميم ويقول ان
بنوي في الجميع لا غير وتقول في ابنم بزيادة الميم ابنمي وابني وبنوي ولا تقول ابنوي لما ذكر
وعلى ذلك لان ها النون قد يعتد في الكسر للميم تابعة لها في الاعراب واذا نسبت الى ما حذف
فاؤه او عينه ورد ذلك لها اي الفاء او العين وجوبا في مسألة واحدة وهو ان تكون اللام
معتلة كيرى علما واصل يرى يرأى نقلت حركة الهمزة الى الراء ثم حذفت الهمزة وهي عينه
وكشية وهي كل لون يخالف معظم اللون واصله وشية بكسر الواو نقلت الكسرة
الى الشين ثم حذفت الواو وهي فاؤها وعوض منها تاء التأنيث فتقول في النسب
الى يرى ~~...~~ على الياء والراء مكسورة قبل الياء وترد العين وهي الهمزة
على قول سيبويه في ابقاء الحركة بعد الرد للمحذوف وذلك لانه يصير بعد الرد
يرأي بفتح الياء والراء والهمزة نحو جمزى بفتح الجيم والراء فيجب حذف الالف لانها رابعة
متحرك ثانيه كلمتها وقياس قول الاخفش يرئي بسكون الراء وكسر الهمزة وحذف الالف
او يرأوي بقلب الالف واوا كما تقول في النسب الى ملهى ملهي بحذف الالف وملهوي
بقلبها واوا لانه اذا رد المحذوف يرد الساكن الى اصله واذا رد المحذوف وهو الهمزة
رجعت الياء الى سكونها الاصلي فيصير يرأى بوزن جمزى المقصور اذا كانت الالف رابعة
ثاني ما هي فيه ساكن كحبلى يجوز في الالف وجهان حذفها وقلبها واوا وتقول في النسب
الى شية على قول سيبويه في ابقاء الحركة بعد رد المحذوف وشوي بكسر الواو وفتح
المحذوف لما لانك لما رددت الواو الاولى المحذوفة وحذفت التاء صار وشي بكسر الشين
فتجاور كسرتين كسرة الواو وكسرة الشين كابل بكسر الهمزة والباء فقلبت الكسرة الثانية فتحة
كراهية توالي الكسرتين والياءين كما تفعل في ابل اذا نسبت اليه فانقلبت الياء الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم انقلبت الالف واوا لان الف المقصور الثالثة يجب قلبها واوا
وتقول على قول الاخفش وشيي بكسر الواو والياء الاولى وسكون الشين بينهما لانه يرد
العين الى سكونها الاصلي وحيث عاد السكون الاصلي امتنع قلب الياء الفا اذ لا مقتضي
له ويمتنع الرد في غيره لما المذكور من الوجوب فتقول في النسب الى سه بفتح السين
المهملة وبالهاء وهو الدبر مما حذفت عينه وعدة بكسر العين مصدر وعد مما حذفت فاؤه
واصلهما سته ووعد بكسر الواو فحذف من الاول عينه وهي التاء ومن الثاني فاؤه وهي
الواو وعوض منها تاء التأنيث بدليل رجوعها الى الاصل في استاه جمع سه والوعد بفتح
الواو وبغير تاء سهي بلا رد لا ستهي برد العين وعدي بلا رد لا وعدي برد الفاء لان
لامهما صحيحة والعلم برد المحذوف منه فرقا بين النسبة الى ما حذف منه العين او الفاء
ولم يعكس لان اللام محل التغيير فهو اولى بالرد وجاء عدوي في النسبة عدة وليس هذا ردا للفاء
المحذوفة والا لوجب ان يقال وعدي بل هو كالعوض عن المحذوف واذا سميت بثنائي الوضع
حال كونه معتل الثاني ضعفته اي الثاني قبل النسب بان زدت عليه من جنسه مثله فتقول
في لو وكي علمين لو وكي بالتشديد فيهما وذلك انك زدت على الواو واوا وعلى الياء ياء ثم
ادغمت احداهما في الاخرى وتقول في لا علما لاء بالمد وذلك انك زدت على الالف الفا اخرى
فاجتمع الفان فابدلت الثانية همزة وهو بان تجاور ساكنين وقيل ببدت الهمزة من اول الامر

فإذا نسبت إليه قلت طووي بتشديد الواو وكيوي لما تقرر أن حرف العلة المشدد إذا كان بعد الحرف
الأول إن كان ياء فرد الياء الأولى إلى أصلها وتفتح كما في عمو وتقلب الثانية واوا لئلا تجتمع الياءات
وإن كان واوا انقلبت إذ ليس اجتماع الواوين والياء بينهما مستثقلا كاجتماع الياءات الأربع
وآي أو أوي لما تقرر أن الهمزة إذا كانت بدلا من أصل يجب التصحيح والقلب ولو ههنا إذا قلنا
رده ما على الألف العائد إلى أصلها همزة وأما من قال رد الهمزة من أعلاه الأمر فإنه يقول آيي لا غير
والجوزة لا أوي لا على قول بعضهم من أوي قاله ابن الخباز كما تقول في النسب إلى الدو بفتح الدال
المهملة وتشديد الواو وهو كالبادية والحي بفتح الحاء المهملة وتشديد الياء وهي القبيلة
والكساء بالمد دووي بتشديد الواو وحيوي بفتح الياء وكسائي بالتصحيح وكساوي بقلب
الهمزة واوا والمخفي ما في كلامه من التصحيح بالقلب والنشر على الترتيب فصل الفصل
أي المنسوب إليه المحذوف أحد أصوله ثلاثة أنواع محذوف الفاء ومحذوف العين ومحذوف اللام والأول
والأول نوعان ما يجب فيه الرد وما يمتنع فالأول ما لامه معتلة نحو شية وشيوي كما والثاني ما لامه
صحيحة نحو عدة وعدي والثالث نوعان واجب الرد وجائزه والأول ثلاثة أنواع ما ترجع لامه
في التثنية كأب وأخ وما ترجع في الجمع بالألف والتاء كأخت وبنت وسنة وما عينه معتلة
نحو شاة وذو والثاني ما عداها نحو يد ودم ومذ والنسبة إلى شاة في الوضع خارج عن ذلك

فصل وينسب إلى الكلمة الدالة على جماعة على لفظها إن أشبهت الواحد بكونه
اسم جمع له مفرد من لفظه أو لا فالأول كصحبي وركبي والثاني كقومي ورهطي ولا يرد إلى المفرد
في اللفظ فلا يقال صاحبي وراكبي ولا إلى المفرد في المعنى فلا يقال رجلي لأن اسم الجمع بمنزلة المفرد
أو بكونه اسم جنس كتمري لا يقال يحتمل أن يكون منسوبا إلى مفرده وهو تمرة وحذفت التاء كما في
مكي لأنا نقول المبرد لا من كونه إنما هو منسوب إلى الجماعة بدليل قولهم في النسب إلى الشعير
شعيري بإثبات الياء بعد العين ولو كان منسوبا إلى الشعيرة لقيل شعري بحذف الياء المثناة
تحت لأن شعيرة فعيلة وفيما هو فعيلة يقال فعلي كجهني في جهينة قاله الخطاب الماوردي في الترشيح
أو بكونه جمع تكسير حال كونه لا واحد له من لفظه كأبابيلي وعباديدي والعباديد الفرق
من الناس الذاهبون في كل وجه أو له واحد لكنه شاذ كمحاسني جمع حسن حكاه أبو زيد
تنزيلا للشاذ منزلة المعدوم أو حال كونه جاريا مجرى العلم لاختصاصه بقوم بأعيانهم
كأنصاري نسبة إلى الأنصار لأنه غلب على قوم بأعيانهم حتى التحق بالأعلام وأصولي نسبة
إلى الأصول لأنه غلب على علم خاص حتى صار كالعلم عليه وأما نحو كلابي وأنماري علمين لقبيلتين
وضبابي ومدائني ومعافري أعلاما فليس مما نحن فيه لأنه واحد بالشخص وانسلخ عنه الجمعية
بواسطة العلمية ما نسب إليه على لفظه من غير شبهة ولا تردد فيه قال كلابي وأنماري وضبابي
ومدائني ومعافري و فورد الجمع المحقق رده إلى الواحد إن أمن اللبس قاله في التسهيل ومثله
بالفراهيد بالفاء والراء والدال المهملتين علما على بطن من الأزد وإليه ينسب الخليل بن أحمد الفرا
هيدي فقالوا الفراهيدي على لفظ الجمع والفرهودي في نسب إلى واحده لأمن اللبس إذ ليس
لنا قبيلة تسمى بالفرهود وفيه نظر فقال في الصحاح الفرهود ولد الغليظ والفرهود
حي من يحمد وهو بطن من الأزد انتهى فاللبس حاصل إذ قيل فرهودي فإنه يوهم أنه منسوب
إلى الفرهود إذ قيل إنه أبو بطن وفي غير ذلك المذكور من اسم الجمع والجنس والجمع الذي لا واحد
له والجاري مجرى العلم يرد الجمع المكسر إلى مفرده ثم ينسب إليه ولم ينسب إلى الجمع على حاله

يجعل

يجعل الفرق بين النسب إليه على حاله والنسب إليه مسمى به هذا تعليل سيبويه وعلله
غيره بأن المطلوب من النسب إلى الجمع الدلالة على أن بينه وبين ذلك الجنس ملابسة وهذا المعنى
يحصل بالمفرد مع حصول الفرق بين النسب إليه جمعا وبينه مسمى به فتقول في النسب إلى فرائض
جمع فريضة وقبائل جمع قبيلة وحمر بالسكون جمع أحمر وحمراء فرضي وقبلي بفتح أولهما وثانيهما
وذلك لأنك رددتهما إلى فريضة وقبيلة ونسبت إليهما بحذف الياء المثناة تحت وتاء التأنيث
وقلبت الكسرة فتحة كما مر في نمر وأحمري وحمراوي وذلك لأن حمرا إما جمع أحمر أو جمع حمراء فإن كان
جمع أحمر رددته إليه وقلت أحمري وإن كان جمع حمراء رددته إليها وقلت حمراوي لأن الهمزة فيه
للتأنيث وهمزة التأنيث يجب قلبها واوا في النسب وإنما قال يرد الكلم إلى مفرده ولم يقل يرد الجمع
إلى مفرده لأن جمع التصحيح لا يرد إلى مفرده وإنما يحذف منه علامة الجمع و يلحقها ذلك
في تمرات وثمار فإن نسبت إلى تمرات قلت تمري بفتح الميم وإن نسبت إلى ثمار قلت ثمري بالسكون

فصل وقد يستغنى عن ياء النسب بصوغ المنسوب إليه على فعال بفتح أوله
وتشديد ثانيه وذلك غالب في الحرف جمع حرفة كبزاز بزاءين معجمتين لبياع البز وتجار
بالفوقية والجيم لمن حرفته التجارة وعواج لبياع العاج وعطار لبياع العطر ومن غير
الغالب ما أنشد البيه بقوله ... وهو امرؤ القيس الكندي وليس بذي رمح
فيطعنني به وليس بذي سيف وليس بنبال أي بذي نبل بدليل ما قبله فاستعمل
فعالا في غير الحرف بمعنى ذي كذا وحمل عليه قوم من المحققين كما قال ابن مالك وما ربك
بظلام للعبيد أي بذي ظلم لأن حملهم على ذلك النفي منصب على المبالغة فيثبت
أصل الفعل والله تعالى منزه عن ذلك وأمثلة فعال كثيرة ومع كثرتها فقال سيبويه غير
مقيسة فلا يقال لصاحب البر براء ولا لصاحب الفاكهة فكاه ولا لصاحب البر بالراء
المهملة براء ولا لصاحب الشعير شعار انتهى والمبرد يقيس هذا أو بصوغ المنسوب إليه
على فاعل أو على فعل بفتح أوله وكسر ثانيه بمعنى ذي كذا فالأول كتامر أي ذي تمر ولابن
أي ذي لبن وطاعم أي ذي طعام وكاس أي ذي كسا والثاني كطعم أي ذي طعام ولبن
أي ذي لبن ونهر أي ذي نهار قال الراجز لست بليلي ولكني نهر ... لا أدلج الليل ولكن أبتكر
أنشده سيبويه في كتابه أي ولكني نهاري أي عامل بالنهار

فصل وما جاء في
النسب على خلاف ما قررناه في هذا الباب فشاذ وذلك تسعة أقسام أحدها بالتحريف فقط
كقولهم أموي بالفتح في الهمزة نسبة إلى أمية بضم الهمزة وبصري بالكسر في الباء نسبة إلى
البصرة بفتح الباء ودهري للشيخ الكبير بالضم في الدال نسبة إلى الدهر بفتح الدال والثاني
بالزيادة فقط كقولهم مروزي بزيادة الزاي نسبة إلى مرو ورقباني وجوفاني وشعراني وتحتاني
نسبة إلى الرقبة وجوف وشعر وتحت قال البطاهر ابن أحمد ... الثالث بالنقص فقط
كقولهم هروي بحذف الألف نسبة إلى هراة والعوني نسبة إلى خرا
سان وجلولي بحذف الألف والهمزة نسبة إلى جلولاء بالجيم والموحدة بناحية فارس
وحروري بحذف الألف والهمزة نسبة إلى حروراء بمهملات والموحدة بظاهر الكوفة ينسب
إليها الخوارج الحرورية والرابع بالحذف والتحريف نحو عالية وعلوي وشتاء وشتوي
وحريب وحرمي بفتح فسكون وحرمي بفتحتين والخامس بالزيادة والتحريف نحو ...
وأنامي والسادس بالزيادة والحذف نحو ... نسبة إلى الري والسابع بالقلب فقط

نحو طائي وصنعاني وبهراني وروحاني نسبة الى طيء وصنعاء وبهراء وروحاء و الثامن بالقلب
والتحريف نحو ثوب حاري نسبة الى الحيرة بالحاء المهملة بالهاء لا انسان حيري و التاسع بتوهم التخفيف
التغيير نحو اميشي نسبة الى أمية وبحراني نسبة الى البحرين اسم موضع و لا يخفى ... اقتضى
الوضع منها على اربعة اخرها الاستغناء بشيء عن شيء ومثل له بشابر امري وبصري في الاول
عاده منسوب الى المكرو هو ابنه و الثاني كانه منسوب الى اليمين وهو حجارة بيض توجد في
البصرة و ثانيها الفرقة بين شيئين الى ... واخر معا الى ازالة اللبس ومثل له بمثال بني
دهري في ... للفرق بينه وبين الدهري بفتح الدال وهو القائل بالدهر من الملحدة والثاني
للفرق بينه وبين المنسوب الى المروة و ثالثها العدول عن الثقل الى الخفة ومثله بمثال الحاحد
وهو بدوي و رابعها تشبيه الشيء بالشيء ومثله بمثال جبلي وحروري ... تشبيه
للممدود بالمقصور هذا باب الوقف وهو قطع النطق عند اخر الكلمة
والمراد هنا الاختياري بالياء المثناة التحتانية لا الاختباري بالموحدة ولا الاضطراري ولا التذكر
ولا الترنم ويقابله الابتداء ولا ابتداء الا بمتحرك ويكون للوقف اسكانا حتى ... و يتنوع عن
قصد الاستراحة في الوقف ثلاثة مقاصد فيكون لتمام الغرض من الكلام ولتمام النظم ولتمام
السجع في النثر وهو احد عشر نوعا أ الاسكان المجرد ب الروم ج الاشمام د ابدال الالف ه ابدال
تاء التانيث هاء و زيادة الالف ز الحاق هاء السكت ح اثبات الياء او حذفها ط ابدال الهمزة
ي التضعيف يا نقل الحركة والمذكور هنا سبعة جمعها بعضهم في بيت فقال نقل وحذف
واسكان ويتبعها التضعيف والروم والاشمام والبدل و اما الحاق هاء السكت فبيان
الحركة الموقوف عليه فتارة يكون منونا وتارة يكون غير منون فاما اذا وقفت على منون
غير مؤنث بالتاء مطلقا ففيه ثلاث لغات حذف التنوين مطلقا والوقف بالسكون مطلقا
وهو لغة ربيعة وابدال التنوين مطلقا الفا بعد الفتحة وواوا بعد الضمة وياء بعد
الكسرة وهي لغة الازد واذا التفصيل بين المفتوح وغيره وهو ارجح اللغات الثلاث والكثير بها
ان تحذف تنوينه بعد الضمة والكسرة وتسكن ما قبل التنوين نحو هذا زيد ومررت بزيد ويكون
الوالي المثانين وان تبدل الفا بعد الفتحة اعرابية كانت الفتحة كرايت زيدا او بنائية
كايها بكسر الهمزة وسكون الياء بمعنى انكفف وويها بفتح الواو بمعنى اعجب و الى ذلك اشار
الناظم بقوله تنوينا اثر فتح اجعل الفا وقفا وتلو غير فتح احذفا واغا ابدل التنوين
بعد الفتحة الفا لان التنوين يشبه الالف من حيث كان اللين في الالف تقارب الغنة في
التنوين فابدلوه الفا لما بينهما من التقارب ولم يبدل بعد الضمة واوا وبعد الكسرة ياء لثقل
الواو والياء في انفسهما واذا اجتمعت الضمة مع الواو والكسرة مع الياء زاد الثقل ولم يخف
في الفتحة مع الالف ثقل فتركوها على حالها و اما المؤنث بالتاء فان تنوينه يحذف مع الفتحة
كما يحذف مع غيرها وتبدل تاؤه هاء ومن وقف بالتاء فانه يبدل التنوين الفا بعد الفتحة
ويقف بها على احدى اللغتين واذا وقفت على المقصور المنون وجب اثبات الالف في الاحوال
الثلاثة و فيه ثلاثة اقوال اخرها اعتبار بالصحيح فالالف في النصب بدل من التنوين وفي الرفع
والجر بدل من لام الكلمة فاذا قلت هذا فتى ومررت بفتى ووقفت عليه فالالف هي الاصلية
نظير الدال من زيد واذا قلت رايت فتى فالالف هي المبدلة من التنوين نظير الالف في رايت زيدا
وحذفت الالف الاصلية لاجتماع الساكنين هذا مذهب سيبويه فيما نقل اكثرهم فيستقل

ومعنى

ومعنى التنوين عليه القول الثاني ان الالف بدل من التنوين في الاحوال الثلاثة واستصحب حذف
الالف المنقلبة وصلا ووقفا هذا مذهب ابي الحسن والفراء والمازني و القول الثالث انه الالف
المنقلبة في الاحوال الثلاثة وان التنوين حذف فلما حذف عادت الالف وهو مروي عن ابي عمرو
والكسائي وابن كيسان والسيرافي ونقله ابن الباذش عن سيبويه والخليل و في الالف
الموقوف عليها لغات اشهرها ان تقر على صورتها الثانية قلبها ياء لان الياء ابين من الالف
وهي لغة فزارة وبعض قيس والثالثة قلبها واوا لان الواو ابين من الياء وهي لغة بعض
طيء ايضا وليس من لغتهم التخفيف و يحتمل القلب فيهما ان يكون من الالف الاصلية وان يكون
من المبدلة من التنوين على الخلاف السابق واشبهوا اذن بالمنون المنصوب فابدلوا نونها
في الوقف الفا هذا قول الجمهور و الى ذلك اشار الناظم بقوله واشبهت اذن منونا نصب
فقلبا في الوقف نونها الفا وزعم بعضهم ان الوقف عليها بالنون واختاره ابن عصفور في شرح
الجمل وبنى على ذلك انها تكتب بالنون قال المرادي وفيه نظر لما ذكر من اجماع القراء السبعة على
خلافه فانهم اجمعوا على الوقف على نحو لنسفعا واذن بالالف لكن في حواشي ابن هشام على
الكتاب قال ... الناس يقفون على اذن بالالف والمازني في الجميع ويقولون هي حرف بمنزلة
لن وهي بعد اشبه منها بالاسماء قال وهذا قول حسن وهو قول المبرد في الكفاية وهذا
تتمة و ذهب ابو سعيد علي بن مسعود في المستوفي الى ان اصل اذن اذا ما يستقبل
ثم الحق التنوين عوضا عن المضاف اليه كما في يومئذ وعلى هذا يصح وجه الوقف عليها بالالف
واذا وقفت على هاء الضمير الموصول الحرف ساكن من جنس حركتها فان كانت الهاء مفتوحة
ثبتت صلتها وهي الالف كرايتها ومررت بها فاثبات الالف بعد الهاء وان كانت الهاء
مضمومة او مكسورة وكان ما قبلها متحركا حذفت صلتها وهي الواو في المضمومة والياء في
المكسورة كرايته تحذف الواو بعد الهاء ومررت به تحذف الياء بعد الهاء لاستثقال الواو والياء
ولعلها من ضمير الضمير كما في هو وهي او ... للاشباع رجح ابن الضياع الاول والزجاج
الثاني واختلف النقل عن سيبويه فالزجاج نسب اليه الاول والمازني نسب اليه الثاني
فان قلنا بالاول قد فلا بد من اخراج هو وهي من حكم الحذف فلا يجوز حذف الواو من هو
ولا الياء من هي لتحصنهما بالحركة عن الحذف بل يمتاز في الوقف هو وهي بالسكون بمنزلة
فبنا الكلام بقولنا ساكن و ان قلنا بالثاني فلا يحتاج الى ذلك و احترزنا بقولنا
وكان ما قبلها متحركا مما اذا يكون قبل الهاء ساكن ثابت او محذوف للجزم او للوقف فانه
يجوز حذف صلتها في الاختيار واثباتها فتقول منه ومنهو وعليه وعليهي ولم يرعه ولم
يرعهو ولم يرمه ولم يرمهي وادعه وادعهو وارمه وارمهي قال الشاطبي وبه عن ذلك
لا يجوز اثبات صلة الضمير اذا كانتا واوا او ياء الا في الضرورة فيجوز ثبوتهما كقوله وهو
رؤبة ومهمه مغبرة ارجاؤه كان لون ارضه سماؤه باثبات الواو فيهما لفظا لا خطا
لان صلة الضمير المرفوع والمجرور لا صورة لها في الخط كالتنوين قاله الموضح في الحواشي والمهمه المفازة
و الارجاء النواحي والتشبيه فيه مقلوب والاصل كان لون سمائه لغبرتها لون ارضه فحذف
المضاف وعكس التشبيه مبالغة وقوله تجاوزت هندا رغبة عن قتاله الى ملك
اعشو الى ضوء ناره باثبات الياء فيهما لفظا لا خطا كما تقدم والضمير ... وهو علم رجل
و الى ذلك اشار الناظم بقوله واحذف لوقف في سوى اضطرار صلة غير الفتح في الاضمار

وذكر في التسهيل انه قد يحذف في الماضي الغائبة منقولا فتحه الى ما قبله اختيارا كقوله فقف
في نحم الخافه كذا اراد الخافه بنقل حركة الهاء الى الفا بعد حذف حركتها وحذف الالف وات
واستشكل قوله اختيارا لانه يقتضي جواز القياس عليه وهو قليل ص واذا وقف
على المنقوص وجب اثبات يائه في ثلاث مسائل احداها ان يكون المنقوص محذوف الفا
العين كمر اه اسمية بمضارع وفي بالفا او القاف او بمضارع وعي بالعين المهملة فانك
تقول في الرفع هذا يفي وهذا يعي وفي الجر مررت بيفي وبيعي بالاثبات للياء فيهما
رفعا وجرا لان اصلهما يوفي ويوعي حذفت فاوهما لوقوعها بين يا مفتوحة وكسرة
فلو حذفت لامهما في الوقف لكان اجحافا بهما اذ لم يبق من اصولهما غير حرف واحد ساكن
المسالة الثانية ان يكون المنقوص محذوف العين فقط نحو مر حال كونه اسم فاعل من ارى واصله
مرئي بضم اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه نقلت الكسرة وهي حركة عينه وعينه
هي الهمزة الى الرا قبلها وهي ساكن صحيح ثم اسقطت الهمزة للتخفيف ثم اعل اعلال قاض ولم
يجز حذف اليا وهي لامه في الوقف لما ذكرنا من الاجحاف به من حذف عينه ولامه وابقائه
على اصل واحد ساكن والى ذلك اشار الناظم بقوله وفي نحو مر لزوم رد اليا اقتفي المسالة
الثالثة ان يكون المنقوص منصوبا منونا كان نحو ربنا اننا سمعنا مناديا او غير منون
نحو كلا اذا بلغت التراقي فيجب اثبات اليا فيهما وقفا لانها تحصنت في الاول بالف التنوين
وفي الثاني بال فان كان المنقوص مرفوعا او مجرورا جاز اثبات يائه في الوقف لانها كانت ثابتة
في الوصل ولم يجر ما يجب حذفها وجاز حذفها فرقا بين الوصل والوقف والاكثر والراجح في الوجهين
عكسه فالارجح في المنون الحذف عند سيبويه نحو هذا قاض ومررت بقاض ويجوز هذا قاضي ومررت
بقاضي باثبات اليا ورجحه يونس ومن ذلك قرا ابن كثير ولكل قوم هادي وما عند الله باقي
وما لهم من دونه من والي باثبات اليا فيهن والارجح في غير المنون وهو المقرون بال الاثبات
لليا نحو هذا القاضي ومررت بالقاضي والى ذلك اشار الناظم بقوله وحذف يا المنقوص ذي التنوين
ما لم ينصب اولى من ثبوت فاعلما وغير ذي التنوين بالعكس ويجوز الوقف عليهما بالحذف
نحو هذا القاض ومررت بالقاض وبذلك وقف الجمهور على المتعال والتلاق من قوله تعالى هو الكبير المتعال
لينذر يوم التلاق ووقف ابن كثير بالياء على الوجه الارجح حجة من اثبت اليا في المنون
حالة الوقف ان اليا انما جاز حذفها لاجل التنوين ولا تنوين في الوقف فوجب ان تعود ووجه
من حذفها في غير المنون في الوقف انه قدر الوقف على المنكر فحذف اليا والتنوين ثم ادخل عليه الالف
واللام بعد حذفها وحجة الاول اقوى قال اعلم ان المنقوص غير المنون اربعة انواع احدها
ما سقط تنوينه بدخول ال وقد تقدم والثاني ما سقط تنوينه للندا نحو يا قاضي فالخليل يختار
فيه الاثبات لان المنادى محل لا ولم يذكر ويونس اختار الحذف لان الندا محل حذف قال والثالث ما فقد
تنوينه لمنع الصرف نحو رايت جواري نصبا فيوقف عليه باثبات اليا كما تقدم في المنصوب والرابع
ما سقط تنوينه للاضافة نحو قاضي مكة فيجوز فيه الوجهان والمختار في المنون فلولا انه لما
زالت الاضافة بالوقف عليه عاد اليه ما ذهب بسببها وهو التنوين فجاز فيه ما جاز في
المنون قال ولذلك اشار الناظم بقوله وحذف يا المنقوص ذي التنوين البيتين فصل
ولك في الوقف على المحرك الذي ليس هاء التانيث خمسة اوجه احدها ان تقف بالسكون
المجرد عن الروم والاشمام سواء في ذلك المنون وغيره والمعرب والمبني هذا هو الاكثر ولا علة

وهو الاصل

وهو الاصل لان سلب الحركة ابلغ في تحصيل غرض الاستراحة قال ابو حيان وعلامته خاء
فوق الحرف هكذا خ جعلها سيبويه خ والمراد خفا او خفيف وفائدة الوضع وقال الفاكهي راس
جيم او راس ميم وكلاهما مختصر من اجزم انتهى قلت الظاهر انها راس حا مهملة مختصرة من استرح
لما مر من ان الوقف استراحة وجعلها بعض الكتاب دائرة لان الدائرة صفر وهو الذي لا شيء فيه
من العدد وجعلها بعضهم دالا وكانهم لما راوها بغير تعريق ظنوها دالا ويتعين ذلك
السكون في الوقف على هاء التانيث اذ لا يتاتى فيها الا الوجه الاول والوجه الثاني ان تقف
بالروم وهو اخفاء الصوت بالحركة بلا تتميمها بل تختلسها اختلاسا تنبيها على حركة الاصل
فالاحوط به ولا يختص بحركة بعينها بل يجوز في الحركات كلها ويحتاج في الفتحة الى رياضة
لخفة الفتحة وتناول اللسان لها بسرعة خلافا للفراء في منعه اياه اي الروم في الفتحة واكثر
القرا السبعة على اختياره قوله ووافقه ابو حاتم على المنع لانه يشبه الثوباء فيفضي الى تشويه
صورة الفم وعلامة الروم خط بين يدي الحرف وهكذا صورته والوجه الثالث ان تقف بالاشمام
ويختص بالمضموم ولا يكون في المفتوح والمكسور لان في الاشارة الى الفتحة والكسرة تشويها
لهيئة الفم وروي الاشمام عن بعض القرا في الجر وحمل ذلك على الروم على اصطلاح بعض الكوفيين
الاتي والاشمام حقيقته الاشارة بالشفتين الى الحركة بعد الاسكان من غير تصويت فيسمع
والمراد ان تضم شفتيك بعد الاسكان وتدع بينهما بعض انفراج ليخرج منه النفس فيراهما
المخاطب مضمومتين فيعلم انك اردت بضمهما الحركة فهو شيء يختص بادراكه العين دون الاذن
لانه ليس بصوت فيسمع بل هو تحريك عضو وبعض الكوفيين يسمي الروم اشماما والاشمام خلافه
بان الروم فيه مع حركة الشفتين صوت يكاد الحرف يكون به متحركا فيدركه الاعمى والبصير
بخلاف الاشمام فانما يدركه البصير دون الاعمى وعلامة الاشمام نقطة بين يدي الحرف
وهذه صورته • واشتقاقه من الشم كانك اشممت الحرف رائحة الحركة بان هيات العضو للنطق
به والغرض منه الفرق بين ما هو متحرك في الوصل واسكن في الوقف وما هو ساكن على كل حال
والوجه الرابع ان تقف بتضعيف الحرف الموقوف عليه في اسم او فعل نحو هذا خالد وهو
يجعل بتشديد الدال من خالد واللام من يجعل وعلامته شين فوق الحرف وهذه صورته شـ وهو
قليل لمجي التضعيف في محل التخفيف ونقله ابو عمرو عن احد القرا عن عاصم في مستطر
في سورة القمر وهو لغة سعدية وشرطه خمسة امور بل ستة وهي ان يكون الحرف الموقوف
عليه متحركا لان التضعيف كالعوض من الحركة قاله الجاربردي وان لا يكون الحرف الموقوف عليه
همزة كخطا ورشا لان الهمزة لا تدغم ولا يدغم فيها في موضع اللام ولا يا كالقاضي ولا واوا كيدعو
ولا الفا كيخشى لاستثقال حرف العلة ولا تاليا لسكون كزيد وعمرو فيلا يجتمع ثلاثة سواكن
الذي قبل الاخر والمدغم والموقوف عليه قيل وان لا يكون منصوبا وشذ لقد خشيت ان ارى جدبا
بالجيم والموحدة ورد بان الموقوف عليه الالف لا الحرف الذي كان متحركا وصلا والوجه الخامس
ان تقف بنقل حركة الحرف الى ما قبله كقراءة بعضهم وتواصوا بالصبر بنقل الكسرة
الى الباء وقوله انا ابن ماوية اذ جد النقر وجاءت الخيل اثافي زمر بنقل ضمة الراء الى
القاف قبلها والنقر بسكون القاف صوت يخرجه من طرف اللسان وما يليه من الحنك الاعلى
يسكن به الفرس اذا اضطرب بفارسه واختلف في ماوية هنا البيت فقال الصغاني فالبيت لفدكي
ابن عبد المنقري وقال ابن السيرافي لعبيد الله ابن ماوية الطائي وجزم بذلك الجوهري وقال

سيبويه هو بعض السعديين وما به اسم امه وكان الموضع انه وجد حاشية بخط الشيخ بهاء الدين بن
النحاس او جد النحو جا الباء المضمومة زيد النحو تا اسكانه والعامل في اهما في ما و بمعنى شجاع
او بطل و مقدام او مشهور انتهى ونقل غير المهموز مشروط بشروط خمسة ايضا بل ستة وهي ان يكون
ما قبل الاخر ساكنا ليقبل الحركة المنقولة لان المتحرك لا يقبل حركة اخرى وان يكون ذلك الساكن
لا يتعذر تحريكه فان المتعذر تحريكه كالالف والحرف المدغم لا يقبل الحركة وان يكون ذلك الساكن
لا يستثقل تحريكه فان المستثقل تحريكه كالواو والياء لا تنقل الحركة اليه للاستثقال
وان لا تكون الحركة التي يراد نقلها فتحة على الاصح عند جمهور البصريين لان المفتوح ان كان
منونا امتنع من النقل فيه حذرا من التنوين وحمل عليه غير المنون قاله المرادي وان لا يؤدي
النقل الى بناء لا نظير له لان ذلك لا يجوز وان يكون المنقول منه صحيحا اذا علمت ذلك فلا يجوز النقل
في نحو هذا جعفر لتحرك ما قبله لان المتحرك لا يقبل حركة اخرى وعن هذا احترز بقوله ان يكون
ما قبل الاخر ساكنا ولا في نحو انسان وبشر لان ما قبل الاخر متعذر التحريك وعن هذا احترز بقوله
وان يكون ذلك الساكن لا يتعذر تحريكه ولا في نحو يقول ويبيع لان ما قبل الاخر مستثقل تحريكه
وعنه احترز بقوله ولا يستثقل لان الالف في انسان والمدغم في بشر لا يقبلان الحركة لان
الالف والمدغم واجبا السكون لان سكون الالف ذاتي وسكون المدغم عرضي والواو المضموم ما قبلها
في يقول والياء المكسور ما قبلها في يبيع تستثقل الحركة عليهما لانهما ثقيلان في انفسهما
فلو نقل اليهما حركة زاد ثقلهما ولا يجوز النقل في نحو سمعت العلم لان الحركة فتحة لانهم انما نقلوا
الضمة والكسرة لثقلهما لقوتهما فيكون احرازهما والفتحة خفيفة فاغتفل احرازها قاله الجاربردي
وعنه احترز بقوله وان لا تكون الحركة فتحة واجاز ذلك النقل في الفتحة الكوفيون والاخفش
طردا للباب ولا يجوز النقل من نحو هذا علم بكسر العين لان النقل فيه يؤدي الى ما لا نظير له لانه ليس
في العربية فعل بكسر اوله وضم ثانيه وعنه احترز بقوله وان لا يؤدي له ولا يجوز النقل في نحو
غزو وظبي لان المنقول منه غير صحيح ويختص الشرطان الاخيران في كلامه وهما ان لا تكون الحركة
فتحة وان لا يؤدي النقل الى بناء لا نظير له بغير المهموز فيجوز النقل في نحو الله يخرج الخبء فتقول
الخبا وان كانت الحركة فتحة لانك لو قلت الخبا بالاسكان من غير نقل جرت استثقالا واثما
ولو ابدلت الجلالة بالذي يراعي التلاوة يجوز النقل في نحو هذا ردء فتقول ردء بكسر الراء وضم الدال
وان ادى النقل الى صيغة فعل بكسر اوله وضم ثانيه لثقل الهمزة واذا اسكن ما قبل الهمزة كان
النطق بها اصعب ومن ثم بتشبيه اوزان الاسم فعل بضمة في اوله بكسرة في ثانيه وزعم ان الدليل
منقول عن الفعل الى نحو بفعل من قولك مررت بفعل الحرف لانه بعد النقل يصير بفعل بضم الفاء
وكسر العين ونحو في نحو بيع من قولك مررت ببيع لانه مهموز وعدم النطق في النقل من الهمزة مغتفر
لثقل الهمزة الاعتبر بعض تميم يفرون منه الى تحريك الساكن بحركة الفاء الفتحة اتباعا فيقولون
هذا ردء بكسر الهمزة ومررت ببطء بضمتين واذا انقلت حركة الهمزة فالحجازيون يحذفون الهمزة
ويقفون على ما قبلها حركتها كما يوقف عليه مستقرا فيقولون هذا الخب بالنقل والحرف
فيسكنون الباء او يرومون او يشمون او يضعفون وغير الحجازيين اذا نقلوا لا تحذف الهمزة لانه
راعى مع اجتماع الساكنين والحرص على الاعراب من الزوال منهم من يثبت الهمزة فيقولون هذا
البطؤ ورايت البطأ ومررت بالبطئ فيكون الهمزة في الاحوال كلها ومنهم من يبدلها بمجانس الحركة
المنقولة فيقولون هذا البطو ورايت البطا ومررت بالبطي والخب بالخاء المعجمة والباء الموحدة
ما خبئ في غيره واراده المعنى والبطء ضد السرعة واما الوقف بالنقل الى متحرك فلغة لخم وانشد
عليه الجوهري لبعض الرجاز ما زال شيبان شديدا هصه حتى اتاه قرنه فوقصه قال اراد

بوقصه فلما وقف على الهاء نقل ضمتها الى الصاد قبلها بحركتها وفي النهاية يقول بعض بني
ضربته في الشعر وفي السعة لغة عامة في النثر واشار لذلك الناظم بقوله وعني
ها التانيث لا ابدلت الخمسة فصل واذا وقف على تاء التانيث التي رسمت وسلمت
من قلبها هاء ان كانت متصلة بحرف كثمت وربت واما لات فوقف عليها الكسائي
وحده بالهاء على غير القياس وقول الصحاح واما ربت وثمت ولعلت فالقياس
فيهن على التاء فانه ينبغي فيوقف عليهن بالتاء لان الخارج عن القياس لا يقاس
عليه او بفعل كقامت وقعدت وانما الزمت التاء في الحرف والفعل نحو قالوا ليس بالكسر
في قول الحمرية ونحو وحمل ما الاسم فيه على ما فيه لسروره الخاطريات لابن جني قال سيبويه
لو سميت رجلا بضربت لم تحذف تاء لعلت ضربه فوقفت عليه بالهاء لانه قد انتقل من
الفعل الى ذا الاسم او متصلة باسم وقبلها ساكن صحيح كاخت وبنت لان التاء فيهما لما سكن
ما قبلها صارت كانها ليست للتانيث وانما جيء بها لتلحق بنات ذا لاثنين بنات الثلاثة
فهي للالحاق بقفل وجذع وجاز ابقاؤها على صورتها وابدالها هاء ان كان قبلها حركة
ولا تكون الا فتحة نحو غرة وثمرة ومما بينها وبين التاء الاصلية كوقت وبيت او كان
قبلها ساكن معتل ولا يكون الا الفا نحو صلاة وزكاة وذات ومسلمات واولات لان
الساكن المعتل كالمتحرك تقديرا لانه في موضعه ومنقلب عنه وان الالف من الفتحة والفتحة
بمنزلة الحرف المتحرك ولذلك تلتقي معها الساكنان نحو دابة واما بخلاف ما اذا كان الساكن
صحيحا واشار الى ذلك الناظم بقوله في الوقف تا تانيث ها جعل ان لم يكن ساكن
صح وصل واكثر الاراجح في جمع التصحيح كمسلمات وهندات وفيما اشبهه وهو اسم
الجمع الذي لا واحد له من لفظه وما سمي من الجمع تخفيفا او تقديرا فالاول وهو اسم
الجمع اولات فانه لا واحد له من لفظه وانما له واحد من معناه وهو ذات والثاني وهو
ما سمي به من الجمع تخفيفا كعرفات واذرعات فانهما جمع عرفة واذرعة تخفيفا وعرفة
موقف الحاج واذرعة قرية من قرى الشام والثالث وهو ما سمي به من الجمع تقديرا
كهيهات فانها في التقدير جمع هيهية واصلها هيهيات حذفت لامها وهي الياء
ووزنها فعلات والاصل فعللات ثم سمي بالفعل فصار معناها بعد وقيل هيهات مفرد
واصله هيهية على وزن فعللة من المضاعف كالقلقلة الوقف خبر والراجح بالتاء
متعلق بالوقف وانما كان الراجح الوقف بالتاء لانهم لما ارادوا ان يكون في جمع المؤنث السالم
زيادتان لم يمكنهم ان يزيدوا الهاء بدلا من الواو ولا الياء مع الالف لانهم لو زادوهما لانقلبتا
همزة بعد الالف والتاء معه لانها تصير بدلا من الواو وكما في تخلية فصارت علامة التانيث
واغنت عن ان يقال في مسلمة مسلمتات فلما اباحت هذه التاء الجمع والتانيث واغنت
عن علامة التانيث الملحقة بالواحد ابقيت في الوقف ولم تبدلها وعاملوا الملحق
بالجمع معاملته لانهم لما اجروه مجراه في الاعراب اجروه مجراه في غيره ومن الوقف بالابدال
هاء قولهم كيف الاخوه والاخواه وقولهم دفن البناه من المكرماه حكاه قطرب عن طي
بابدال تاء الجمع هاء في الوقف تشبيها بتاء التانيث الخالصة وقرا الكسائي والبزي
هيهاه بابدال التاء هاء والمنقول عن الكسائي انه من كسر التاء وقف عليها بالهاء ومن نصبها
وقف عليها بالتاء والهاء وفي الجاربردي ان من قرا هيهات جمعا وقف عليه بالتاء ومن

فرد مودا أوقف عليه بالهاء، وفي الايضاح لابن الحاجب هيهات اسم للفعل فلا ينبغي فيه ابواه
وجمع واما ذلك لشبهها بتاء التانيث لفظا دون افراد وجمع **ولا ترجح في غيرهن** اي غير جمع
التصحيح وغير ما اشبهه **الوقف بالابدال** هاء، وما فيه وبين التاء الاصلية نحو وقت وموت هذا
تعليل سيبويه، وقيل فرقا بينها وبين تاء التانيث اللاحقة للفعل نحو ضربت ولم يعكسوا
لانهم لو فعلوا لاحتمل به في ضربت التبس بالضمير المفعول قاله الجاربردي مقتصرا عليه **وبالوقف**
بتركه اي بترك الابدال هاء، **وقرا نافع وابن عامر وحمزة ابن بحث** بالتاء وقال ابو النجم **الشاعر**
والله انجاك بكفي مسلمت، من بعدما وبعدما وبعدمت، كانت نفوس القوم عند
الغلصمت، وكادت الحرة ان تدعى امت، فلم يبدل التاء فيهن والمراد بقوله بعدمت بعدما
فابدل في التعريض من الالف هاء، ثم ابدل الهاء تاء ليوافق بقية القوافي هكذا تعليل
الجاربردي، وذكر ابن جني في الخاطريات انه ابدل الالف هاء، ثم الهاء تاء، تشبيها لها بالتا
نيث موقوفا عليه بالتاء، وذكر انه عرض ذلك على شيخه ابي علي فقبله، والغلصمة راس
الحلقوم وهو الموضع الناتئ في الحلقوم واختلف في ذات من نحو عليم بذات الصدور فقال
الاخفش والفراء وابن كيسان يوقف عليها بالتاء لانها مطابقة فهي متوسطة ابدا، وقال الكسائي
والجرمي يوقف عليها بالهاء لانها تاء تانيث فتقول ذاه، قاله الجوفي، والى ذلك اشار الناظم بقوله
وقل ذا في جمع تصحيح وما، ضاهاه وعن ذين بالعكس انتمى، **فصل ومن خصائص الوقف**
اجتلاب هاء السكت للتوصل الى بقاء الحركة في الوقف كما اجتلبت همزة الوصل للتوصل الى
بقاء السكون في الابتداء وسميت هاء السكت لانه يسكت عليها دون اخر الكلمة **ولها ثلاثة**
مواضع احدها الفعل المعتل المحذوف اخره سواء كان الحذف للجزم نحو لم يغزه ولم يخشه ولم
يرمه فالحاق هاء السكت فيهن جوازا **ومنه** اي من الحذف للجزم **لم يتسنه** على القول بانه من السنة
واحدة السنين وان لامها واو محذوفة والاصل يتسنو قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت
لانها للجازم ثم الحقته هاء السكت في الوقف وهذا اختيار المبرد واما اذا قلنا ان لام سنة
هاء على راي الحجازيين فالهاء في لم يتسنه اصلية لانها لام الفعل وهو مجزوم بالسكون **واما**
على القول بانه من الحمأ المسنون فاصله لم يتسنن بثلاث نونات ابدلت النون الثالثة
الفا كراهة اجتماع الامثال كما قالوا في مثله تقضي والاصل تقضض كلاما باه وفي تظنن تظنى
البازي والاصل تقضض فالهاء على هذا للسكت والهاء على الجميع ضمير مستتر عائد على الطعام والشراب
لانهما كالجنس الواحد ومعنى لم يتسنه لم يتغير بمرور الزمان عليه فكان طعامه تينا او عنبا وشرابه
عصيرا او لبنا وكان الكل على حاله **او كان الحذف لاجل البناء** كما فعل الامر على قول البصريين **نحو**
اغزه واخشه وارمه ومنه اي من الحذف للبناء **فبهداهم اقتده** وهو امر من اقتدى فالهاء فيه
للسكت ساكنة ومن كسرها فهي ضمير المصدر واشبعها ابن عامر في رواية ابن ذكوان وبغير اشباع
في رواية هشام **والهاء التي للسكت في ذلك كله جائزة لا واجبة** تقول في الوقف لم يغز ولم
يخش ولم يرم واغز واخش وارم بغير هاء السكت وهي لغة لبعض العرب قال سيبويه حدثنا
بذلك عيسى بن عمر ويونس ولا اجود الوقف بالهاء لان هذه الافعال حذفت اواخرها وبقيت حركات ما قبلها
دالة عليها فلو لم تلحق الهاء لذهبت الحركات بسبب الوقف فيذهب الدليل والمدلول عليه ولا يجب
الهاء **الا في مسالة واحدة وهي ان يكون الفعل قد** خلد الحذف **وبقي على حرف واحد** في
اللفظ **كالامر من وعى يعي فانك تقول** فيه **عه** بحذف فائه ولامه لتضارع المجزوم واجتلاب
هاء السكت وجوبا لئلا يلزم الابتداء بالساكن او الوقف على المتحرك **قال الناظم** في النظم وغيره
تبعا لغيره **وكذا** تجب هاء السكت في الفعل **اذا بقي** بعد الحذف **على حرفين احدهما زايد**

نحو

نحو لم يعه انتهى كلام الناظم **وهذا** الذي قاله الناظم **مردود باجماع المسلمين على وجوب الوقف** اذا
ارادوا ان يقفوا **على نحو ولم اق المدهن لم يتردد الها** خوفا من التباس بالضمير المنصوب على ان الموضع وابن
الناظم في شرح العمدة وفاق بمقالته بما رمش قوله لا ان اقعا كان جوابه هو جواب الناظم **و**الى
ذلك اشار الناظم بقوله: وقف بها السكت البيت **الموضع الثاني ما الاستفهامية المجرورة** بالحرف
او بالمضاف **وذلك انه يجب حذف الفها اذا جرت** ولم تركب مع ذا فالمجرورة بالحرف **نحو عم وفيم و**المجرورة
بالمضاف **نحو مجيء م جئت** وفيه تقديم وتاخير والاصل جئت مجيء م وهو سؤال عن صفة المجيء اي
على اي صفة جئت ثم اخر الفعل لان الاستفهام له صدر الكلام ولم يكن تاخير الكلام المضاف وانما
حذفت الالف اذا جرت بحرف او مضاف **فرقا بينها وبين ما الخبرية** وهي ما الموصولة والشرطية **في مثل**
سالت عما سالت عنه او عن مثل ما سالت عنه فما فيهما موصولة ونحو بما تفرح افرح وكلما جئتني
اكرمتك فما فيهما شرطية ولم يعكسوا فيحذفوا في الخبرية ويثبتوا في الاستفهامية لان الف ما الا
ستفهام متطرفة لفظا وتقديرا بخلاف الف الخبرية فانها ليست متطرفة تقديرا لانها في حشو
الصلة والشرط **و**زعم المبرد ان حذف الف الموصولة مع شيء لغة نحو سل عم شئت **ماذا** حذف الف
ما الاستفهامية المجرورة **وقفت عليها فالحقتها ها وجوبا حفظا للفتحة الدالة على الالف** المحذوفة
ووجبت الهاء **ان كان الخافض** لما الاستفهامية **اسما كقولك في مجيء م جئت واقتضاء م اقتضى**
مجيء مه واقتضاء مه ورجحت الهاء **ان كان الخافض** حرفا **نحو عم وفيم ولم وبم** اي بهاء السكت
فالتزم بخلف عنه والفرق ان المجرورة بالحرف متصلة به وحرف الجر لا يستقل بمعناه فكانه معه كالجزء
فلذلك جازت الهاء واما المضاف فمستقل بنفسه بدليل قوله لا ابواب فبدا لكم مع بعد كالمنفصل وهو
على حرف واحد فلذلك وجبت الهاء **و**ما ذكر في الموضع من وجوب حذف الف ما الاستفهامية اذا جرت
فمبني المجرورة بالحرف **و**اما قول حسان **على ما قام يشتمني لئيم، كخنزير تمرغ في رماد** فضرورة
وحكاه الاخفش لغة **و**اما المجرورة بالاسم فقال الشاطبي ليس حذف الالف بلازم فيه بل يجوز ان يقول
مجيء ما جئت نص على ذلك سيبويه الا ان ما جود الحذف انتهى **و**الى ذلك اشار الناظم بقوله وما
في الاستفهام البيتين **الموضع الثالث كل مبني على حركة بناء دائما ولم يشبه المعرب** فهذه ثلاثة
قيود تخرج بالاول المعرب وبالثاني ما بناؤه غير دائم وبالثالث ما اشبه المعرب وسيصرح بذلك
فاذا استوفيت القيود جاز الحاق ها السكت **وذلك** المستوفي لها **كياء المتكلم وهي وهو فيمن يفتحهن**
في الوصل وكاف الخطاب فانه يقول في الوقف غلاميه وهيه وهوه، بالحاق ها السكت محافظة
على الفتحة **وفي التنزيل ماهيه وماليه وسلطانيه** والاصل مالي وسلطاني **وقال حسان الشاعر**
الصحابي رضي الله عنه **اذا ما ترعرع فينا الغلام، فما ان يقال له من هوه**، ومن لم يعه
وقف بالسكون ولم يات بها السكت لعدم ما يرده قال الجاربردي وضعف مثل غلاميه في جواز
الحاقه وكذلك يقال حال الوقف اكرمته بالاسكان واكرمتكه بالحاق الها اذ لا يجب بالكلمة
بجعلها على حرف واحد ساكن مع انه في التقدير منفصل اذ هو ضمير المفعول ومن اسكن فلا تراجم
بالفعل حتى لا يلتبس به سفر دا انتهى **ولا تدخل** ها السكت **في نحو جاء زيد لانه معرب** بالحركات
وحركة الاعراب تعرف بالعامل فلا يحتاج الى بيان ها السكت وشذ اعطيني ابيضه حكاه
سيبويه وقال اراد ابيض فضعف والحق الهاء وتلحق المثنى والمجموع على حده نحو مسلمانه ومسلمونه
لان اعرابهما بالحروف وبيت حركة النون باعراب **قال** ابن الضايع وغلط ابن خروف في المنع
ولا تدخل ها السكت **في نحو اضرب ولم يضرب لانه ساكن** وهاء السكت انما تدخل لبيان الحركة

ولا يا رجل بالفتح ويا زيد ومن قبل ومن بعد وانهم يتبين ان بنا هذه عارض غير دائم فالحركة فيه
شبيهة بحركة الاعراب لعروض سببه فاشبه الكامل فلا تدخلها السكت وشذ في قوله وهو
ابو مروان: يا رب يوم لي لا اظلله ارمض من تحت واضحى من علِه فالحقت ما بني بناء عارضا ان
على من قبل ومن بعد قاله المرادي والناظم وفيه بحث مذكور في باب الاضافة فليراجع والحاصل
وارمض واضحى مبنية للمجهول وقيل انها فعلة بدليل الواو والاصل علو ولا تدخلها السكت في
الفعل الماضي كضرب وركب من المتعدي ونعم وقام من اللازم لانه بني على حركة لمشابهته المضارع
المعرب في وقوعه صفة في نحو مررت برجل ضرب وصلة نحو جاء الذي ضرب وخبرا نحو زيد ضرب وحالا
نحو جاء زيد وقد ضرب وشرطا نحو ان ضرب زيد ضربت كما في المضارع كذلك والحاصل ان حركة
البنا الجارية مجرى حركة الاعراب تكون في اربعة انواع في اسم لا والمنادى المفرد والمركب المقطوع
عن الاضافة والفعل الماضي وفيه ثلاثة مذاهب المنع مطلقا وهو مذهب سيبويه والجواز مطلقا
الا في حركة لازمة والثالث انها تلحقه اذا لم يخف لبس نحو فعله ويمتنع ان حصل لبس نحو ضربه لالتباسه
بالمفعول والى ذلك اشار الناظم بقوله ووصلها بغير تحريك بنا البيت مسئلة من يعطي الوصل
حكم الوقف من اسكان مجرد او مع الروم او الاشمام ومن تضعيف ونقل ومن اجتلاب ها السكت وذلك
قليل في الكلام المنثور بالنسبة الى عدمه كثير في الشعر لانه محل الخروج عن القياس فمن ذلك وهو النثر
قراءة بعضهم وجيتك من سبا بنبا باسكان همزة سبا في الوصل وقراءة حمزة والكسائي وغيرهم لم يتسنه
وانظر فبهداهم اقتده باثبات ها السكت في الدرج فيهن واتى بالنكرة في الاول وقل في الثاني ينبني
كبيت الوصل وحكاية سيبويه ثلاثه اربعة بابقاء ثلاثة على حاله ونقل حركة اربعة اليها
ومن الثاني وهو الشعر قوله وهو رؤبة كما في الكتاب او ربيعة بن صبيح كما قال ابن يعيش:
لقد خشيت ان ارى جدبا: مثل الحريق وافق القصبا: جدبا بالجيم وتشديد الموحدة الجدب
نقيض الخصب والقصبا اصله القصب بتخفيف الباء الموحدة فضعفوا الوقف عليه فشدده هنا
على حد قولهم في الوقف هذا خالد بالتشديد وزاد في حرف الاطلاق وهو الالف ونوى تضعيف الباء
حالة الوصل تشبيها له بالوقف في التضعيف واليه اشار الناظم بقوله: وربما اعطي لفظ الوصل
ما: للوقف نثرا وفشا منتظما: هذا باب الامالة وهي مصدر
املت الشيء امالة اذا عدلت به الى غير الجهة التي هو فيها من مال الشيء يميل ميلا اذا انحرف عن
القصد وفي الاصطلاح ان تذهب بالفتحة الى جهة الكسرة فتشرب الفتحة شيئا من صوت الكسرة
فتصير الفتحة بينها وبين الكسرة فان كان بعدها اي الفتحة الف ذهبت بالالف الى جهة الياء
فتصير الالف بينها وبين الياء كالفتى بامالة الفتحة والالف وان لا تكن بعد الفتحة الف فالامالة
للفتحة وحدها سواء كانت الفتحة قبل تاء التانيث ام لا كنعمة وسحر وللامالة فائدة وحكم
ومحل واسباب تقتضيها وموانع تعارض تلك الاسباب وموانع لهذه الموانع فلنبينها
وبين المنع اما فائدتها فتناسب الاصوات وصيرورتها من نمط واحد وبيان ذلك انك اذا قلت
عابد كان لفظك بالفتحة والالف تصعدا واستعلاء واذا عربت الى الكسرة كان انحدارا وتسفلا
فيكون في الصوت بعض اختلاف فاذا املت الالف قربت من الياء وامتزج بالفتحة طرف من الكسرة
فتقارب الكسرة الواقعة بعد الالف وتصير الاصوات من نمط واحد ومن ثم قيل الامالة للتنبيه
على اصل او غيره مما سياتي واما حكمها فانها وجه جائز فلهذا يجوز تفخيم كل ممال لان الالف اذ
الالف اذا لم تمل كانت حقيقية فاذا اميلت تذبذبت بين الالف والياء والاصل في الحروف ان

لا يمازج

لا يمازج صوت غيره قاله الجاربردي واما محلها فالاسماء المتمكنة والافعال غالبا وبابقي
التنبيه على غير الغالب واما اصحابها فتميم وقيس واسد وعامة نجد ولا يميل الحجازيون
الا مواضع قليلة واما الاسباب التي تمال لاجلها فثمانية احدها ذكره في قوله الالف المبدل من
يا في طرف امل فهي في الاسماء والافعال مثاله في الاسماء الهدى والفتى ومثاله في الافعال اهدى واشترى
فالالف فيهما مبدلة من يا بدليل الهديان والفتيان وهديت واشتريت اخرج من قول الشاطبي
المغرب وتثنية الاسماء تكشفها وان رددت اليك الفعل صادفت منهلا والاعل الفعل فاف
بالنون وهو الحسن مع انه الف مبدلة عن يا من قولهم فتى تكبي؛ اللباب لعدم التصرف
الا ان يكون مجرورا فان من العرب من يميله نحو نظرت الى باب وسبب الامالة هنا كسرة الاعراب
لا غير وان كانت عارضة قاله الشاطبي النحوي وانما امال نحو فتاة مونث فتى ونواة وان
لم تكن الالف طرفا في اللفظ لان ها التانيث تقدير الانفصال فالالف فيهما مبدلة من يا
فهي وان لم تتطرف لفظا فهي متطرفة حكما والسبب الثاني كون الياء
تخلف اي الالف في بعض التصاريف كالف ملهى مما كان بدلا من واو والف ارطى مما كان زائدا
للالحاق والف حبلى مما كان زائدا للتانيث والف غزى مما كان بدلا من واو في الافعال فهذه
الامثلة وشبهها تمال لان الياء تخلف الالف فيها في بعض التصاريف كالتثنية والجمع في
الاسماء والبناء للمفعول في الافعال لقولهم في التثنية ملهيان وارطيان وحبليان وفي الجمع
ملهيات وارطيات وحبليات وغزي وعلى هذا الاخير فيشكل قول الناظم في النظم وغيره ان امالة
الف تلي فتحة واثمر اذا تلاها المناسبة الف جلاها وقوله اي الناظم وقول ابنه في شرح النظم
ان امالة الف غزي لمناسبة الف تلي بل امالتها لقوله اذا بنيتهما للمفعول تلي وغزي بضم
اولهما وكسر ما قبل اخرهما فتقلب الياء فيهما الالف فلا حاجة الى دعوى التناسب اذا امكن
غيره واجاب المرادي عن ذلك لما ذكر التناسب فقال ان التناسب المقتضي امالة
نحو غزي كما قد عزاه ولم يعتبره الفراء يعني بالكتاب ولذلك لم يميلوا هذا النوع حيث وقع
وانما اماله من اماله لما جاور الممال قبلها امالها تلاها ونحوه وليس من غاية امالة ذلك ان الداعي
الى امالته عندهم انما هو التناسب وما هنا تجوز الامالة في نحو دعا وغزا لانه يقول الى
الياء اذا بني للمفعول انتهى وعندي ان هذا الجواب لا يرفع الاشكال لان الاشكال
على اصطلاح النحويين والجواب على اصطلاح القراء فلم يتلاقيا على اصطلاح واحد ويستثنى
من ذلك المذكور وهو كون الياء تخلف الالف في بعض التصاريف ما رجوعه الى الياء مختص
بلغة شاذة او رجوعه الى الياء بسبب ممازجة الالف الياء زائدة فلا يمال شيء منه فالاول
وهو اختصاص رجوع الالف الى الياء بلغة شاذة كرجوع الف عصى وقفا المنقلبة عن واو
الى الياء في قول هذيل اذا اضيف الى ياء المتكلم حيث يقولون عصيّ وقفيّ بتشديد الياء
والاصل عصوي وقفوي اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء
وادغمت الياء في الياء والثاني وهو رجوع الالف الى الياء بسبب ممازجة الالف لحرف زائد
كرجوعها اي الف عصى وقفى اليه اي الى الياء اذا صغر عند الجميع فقيل عصية وقفي
بتشديد الياء فيهما والاصل عصيوة وقفيو فعمل به ما تقدم وقلبت ياء لممازجته لياء التصغير
وهي حرف زائد والممازجة المخالطة والمجاورة او جمعا اي عصا وقفا على فعول بضم الفاء فقيل
عصي وقفي بتشديد الياء فيهما والاصل عصوو وقفوو وقلبت الواو الاخيرة ياء لكراهة اجتماع

واو نحو بصاري وعصوي وعتوي فاجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت
الياء في الياء وقلبت الضمة التانية كسرة لتسلم الياء من القلب واوا ثم كسرت فاؤهما اتباعا لكسر عينهما
وفي الحسن فاذ اجالهم وعصيهم بضم العين حيث ومع رده الى اصله بالياء الثانية المدغم فيها هي الف
عصا وقفا وقلبت ياء لما وجهته الياء المنقلبة عن واو فيعود وهي حرف زايد السبب
الثالث كون الالف مبدلة من عين فعل يؤول عند اسناده الى التاء المثناة فوق الى فلت بكسر
الفاء وحذف العين سواء كانت تلك الالف المبدلة من عين الفعل منقلبة عن ياء مفتوحة او
مكسورة فالاول نحو باع وكال والثاني نحو هاب ام عن واو مكسورة نحو خاف وكاد ومات فانك
تقول فيها اذا اسندتها الى تاء الضمير بعت وكلت وهبت وخفت وكدت بكسر الفاء في لغة
الجميع ومت في لغة من قال بالكسر في الميم مجزوم عين الفعل فيصير في اللفظ على وزن فلت
والاصل فعلت بكسر العين اما بطريق الاصالة كما في هبت وخفت وكدت ومت واما بطريق
التحويل كما في بعت وكلت فان اصل حركة عينهما الفتح ثم نقلا الى فعل بكسر العين ثم تنقل الكسرة
في الجميع الى فاء الكلمة وتحذف العين لالتقاء الساكنين وقيل في يائي العين المفتوح
لا تحويل وانما حذفت العين حركت الفاء بكسرة مجتلبة للدلالة على ان العين ياء ومثله وما اشبهها
مما ذكرنا نحو خاب المنقلبة عن واو مفتوحة نحو قال او عن واو مضمومة نحو طال في لغة الجميع
وما في لغة الضم فهذه لا تمال لانك تقول اذا اسندته الى تاء الضمير قلت وطلت ومت بضم الفاء
فيهن فلما قلت فيها التحويل واما طلت ومت فعلى الاصل وتبين ان مات يمال في لغة الكسر لا في لغة
الضم السبب الرابع وقوع الالف قبل الياء المفتوحة متصلة كبايعته وسايرته
وذكره ابن البرهان ومثله بباب وذكره الناظم في النظم سيبويه والاكثرون في التسهيل فقالوا وتغير
على ياء تليها السبب الخامس وقوعها اي الالف بعد الياء حال كونها متصلة بها من
غير حاجز بينهما كبيان بتخفيف الياء وكيال وبياع بتشديدهما الا ان الامالة مع التشديد اقوى لتكرر
السبب او منفصلة منها بحرف واحد كشيبان علما من الشيب وجادت بيدا ولا اول اقوى لان الفصل
بالساكنة اظهر منه في المتحركة لقربها من حين المراد او منفصلة منها بحرفين احدهما وعبارة التسهيل
ثانيهما الهاء نحو دخلت بيتها ضربت بيتها وشرطه ان لا يفصل بين الياء والهاء بحرف مضموم نحو هذه
اتبع بيتهما قاله الموضح في الحواشي السبب السادس وقوع الالف قبل الكسرة
متصلة نحو عالم وكاتب السبب السابع وقوعها اي الالف بعدها اي الكسرة
منفصلة منها اما بحرف واحد نحو كتاب وسلاح فالفاصل بين الكسرة والالف في الاول التاء وفي الثاني
اللام او منفصلة بحرفين كلاهما متحرك او احدهما وهو الثاني ها فاولهما غير مضموم فيمال نحو يريد
ان يضربها دون هو يضربها او منفصلة بحرفين اولهما ساكن فيمال نحو شملال بالشين المعجمة وهو الناقة
الخفيفة وسرداح بمهملات وهي الناقة العظيمة دون رايت عنبا الا على وجه شاذ او منفصلة
بحرفين الحرفين بالمتحرك والهاء نحو درهماه وهنا ساقه من اصل التسهيل وفيه فصل بثلاثة احرف
ساكن وهاء وغيرهما وقد ذكر ابن الحاجب وغيره ان امالة ذلك شاذة وهو كذلك لان افراد جنة الثاني
والهاء ان يمر لا منزلة حرف واحد فحرك غيرها وذلك لا امالة معه ولم يذكر الفارسي في دلائل ان امالة
درهمان بالنون شاذة مع تنصيصه على الامالة للكسرة السابقة اعني الكسرة فوق التثنية
فلذلك شاد الموضح مخالفا للكلام تبعا لقول الناظم وربما لم يمثله لم يحصر السبب
الثامن ارادة التناسب اذا لم يوجد سبب غيرها والى ذلك اشار الناظم بقوله ... وقد امالوا لتناسب

بلا داع

بلا داع وذلك اذا وقعت الالف بعد الف في كلمتها او وقعت في كلمة اخرى فقد قارنتها ما
اميلتا اي الالفان لسبب من الاسباب المتقدمة فالاول وهو الذي وقعت فيه الالف بعد الف
في كلمتها نحو قد اميلت الالف الاولى لسبب كرايت عمادا وقرات كتابا فان الالف الاولى فيهما
قد اميلت لسبب وهو كونها واقعة بعد كسرة وقد فصل بينهما حرف واحد وهو الميم
في المثال الاول والتاء في المثال الثاني فتمال الالف الاخيرة منهما المنقلبة عن التنوين لمناسبة
الاولى والثاني وهو ما اميلت فيه الالف لكونها واقعة في كلمة اخرى وقد اميلت لسبب
كقراءة ابي عمرو والاخوين والضحى بالامالة مع ان الفه منقلبة عن واو والقمر لمناسبة سجى وقلى
وما بعدهما فان رعاية التناسب في الفواصل عندهم عرض مهم والحاصل من ارادة التناسب ان الالف
الممالة لسبب اما ان تكون سابقة على الالف التي لا سبب فيها او اتية بعدها فان كانت سابقة عليها
فمثاله كما في عمادا فتمال الالف الاولى لكسرة العين ثم الثانية المنقلبة عن التنوين لاجل تلك الامالة
وان كانت اتية بعدها فاما ان يقع ذلك في الفواصل او لا فان وقع في الفواصل فمثالها التناسب الفواصل
فالضحى فان المناسبة ما بعده واذا لم يكن في الفواصل فلا اعلم ذلك ان امالوا فمثاله ذا الهاد للكسرة
رايت لا يميلون امالة الف مع انهما في كلمة واحدة فكيف اذا كانا في كلمتين واما الموانع لاسباب
الامالة من الكسرة والياء الظاهرتين او المقدرتين فثمانية ايضا كعدة الاسباب وهي الراء غير
المكسورة واحرف الاستعلاء السبعة وهي الخاء والغين المعجمتان والصاد والضاد والطاء والظاء
والقاف وانما منعت المستعلية الامالة طلبا لتجانس الصوت كما اميل فيما تقدم طلبا له لان هذه الاحرف
تستعلي الى الحنك فلو اميلت الالف فيما بعدها لانحدرت بعد اصعاد ولو اميلت فيما قبلها لصعدت
بعد انحدار وكلاهما شاق لكن الثاني اشق فلذلك كانت هذه الاحرف بعد الالف اقوى مانعا كما
سيجيء والراء وان لم يكن فيها استعلاء لكنها مكررة فشبهت بالمستعلية للتكرار الذي فيها بل
قيل هو اشد مانعا وشرط المنع بالراء امران احدهما كونها غير مكسورة والثاني اتصالها بالالف
اما قبلها ولا تكون الا مفتوحة نحو راشد وراشد فان اميلت الشين المتقدمة لاول والمتاخرة
الثاني او بعدها وتكون مضمومة ومفتوحة نحو هذا حمار ورايت حمارا وبعضهم يميل ولا يلتفت الى
الراء وبعضهم يجعل الراء المفصولة بحرف واحد نحو هذا كافر كالمتصلة في منع الامالة وشرط
المنع بحرف الاستعلاء المتقدم على الالف ان يتصل بها اي بالالف نحو صالح وضامن وطالب وظالم وغالب
وخالد وقاسم او منفصل بحرف واحد نحو غنايم لان المنفصل بحرف واحد كالمتصل الا ان كان حرف الاستعلاء
مكسورا نحو طلاب وغلاب من المتصل وخباع وصباع من المنفصل بحرف فان اهل الامالة يميلونه
لان حرف الاستعلاء المكسور لا يمنع الامالة لان الكسرة في التقدير بعد الحرف فهنا صفة صوت الالف
للكسرة اولى بخلاف ما اذا كان مفتوحا فان الفتح يقوي المستعلي من حيث كان الفتح معه يمنع
الامالة وكذلك حرف الاستعلاء الساكن بعد كسرة نحو مصباح واصلاح ومطواع ومقلات
بالقاف والتاء الفوقانية وهي التي لا يعيش لها ولد فانه لا يمنع الامالة ايضا لان الكسرة لما جاورته
ونحو ساكن قدرت انها اتصلت به فنزل لذلك منزلة المكسور ومن العرب من لا ينزل هذا الساكن
منزلة المكسور ويجعله مانعا من الامالة وشرط حرف الاستعلاء المتأخر عنها اي عن الالف كونه
اما متصلا بالالف كساخط بالخاء المعجمة وحاطب وحاظل بالحاء المهملة فيهما ونافق او منفصلا
من الالف بحرف واحد كنافخ وناعق وبالغ او منفصلا من الالف بحرفين كمواثيق ومناشيط
وبعضهم يميل هذا المفصول بحرفين لتراخي الاستعلاء والمنع بالمتأخر اقوى من المنع بالمتقدم

ولو للفصل المتقدم بان لا يكون مكسورا او لا ساكنا بعد مكسور ولا مفصولا بحرف من واطلق في المتأخر وسبب
ذلك ان التصعد بعد التسفل اصعب عندهم من التسفل بعد التصعد كما ان التسفل بعد التصعد
اسهل من العكس وشرط الامالة التي يكفها المانع ان لا يكون ان لا يكون سببها كسرة مقدرة كخاف وبان
الفه منقلبة عن واو مكسورة ولا ياء مقدرة ككلاب فان الفه منقلبة عن ياء وسبب امالة خاف
الكسرة المقدرة في الواو المنقلب عنها الالف وسبب امالة الف طاب الياء المقدرة المنقلبة الالف عنها
خاف وياء طاب مقدرة في الفيهما فان السبب المقدر هنا وهو الكسرة والياء لكونه موجودا في
نفس الالف المنقلبة عن الواو المكسورة او عن الياء اقوى من السبب الظاهر في اللفظ وهو الكسرة
والياء الملفوظ بهما لانه اي السبب الظاهر اما متقدم عليها اي على الالف نحو كتاب وبيان او
متأخر عنها نحو غانم وبايع والكائن في نفس الالف اقوى من المتقدم عليها والمتأخر عنها
جرى اميل نحو خاف وطاب مع تقدم حرف الاستعلاء وحاف وراغ مع تأخره لان السبب مقدر
في نفس الالف بخلاف ما اذا كانت الكسرة مقدرة بعد الالف كما في جاد من جاد في الامر وجواد
جمع جادة واصلهما جادد وجوادد فانه تم اجتماع المثلين فلا يكون كالكسرة الملفوظة فلا تجوز
الامالة على الاصح وبعضهم اجاز امالته اعتدادا بالكسرة المقدرة كما في خاف ومقتضى ما تقدم
ان المانع يكفه اي المتقدم والمتأخر عن الالف متصلة ويؤثر مانع الامالة وان كان منفصلا
في كلمة اخرى مستقلة بنفسه كما لو كانا في كلمة واحدة وهذا المنفصل تارة يكون متصلا بالالف
من غير حاجز نحو منا قاسم فلا يمال لاتصال المستعلي في اللفظ اذا ادرجت بهذا مثل قولك بها طو وتارة
يفصل بينهما بحرف واحد نحو يمال قاسم بهذا مثل قولك بنا عمرو وتارة يفصل بينهما بحرفين نحو بيرهها
سوطه بهذا مثل قولك منا [illegible] قال الشاطبي ولا يؤثر سببها اي الامالة الا متصلا في كلمة واحدة
والفرق ان المانع اقوى من السبب بلا امال نحو اتى قاسم لوجود القاف المستعلية وان كانت منفصلة
عن الالف في كلمة اخرى ولا يمال نحو لزيد مال لانفصال السبب لان الالف في كلمة والكسرة في كلمة
اخرى هذا محصل كلام الناظم وابنه في شرح الخلاصة وعليهما اعتراض من وجهين احدهما في
التمثيل وثانيهما في الحكم وذلك انهما مثلا باتى قاسم مع اعترافهما بان الياء المقدرة في اتى المنقلب
عنها الالف ابو شريف التابع لما تقرر من ان شرط الامالة التي يكفها المانع ان لا يكون سببها ياء مقدرة
ولا استعلاء في هذا النوع لو اتصل لم يؤثر فما بالك مع انفصاله والمثال الجيد السالم من هذا
كتاب قاسم فان سبب الامالة الكسرة الظاهرة فيكفها المانع وان كان منفصلا و الاعتراض الثاني
ان نصوص النحويين كابن عصفور وغيره مخالفة لما ذكر من الحكمين المذكورين وبهما يؤثر مانع الامالة
ان كان منفصلا ولا يؤثر سببها الا متصلا قال ابن عصفور في مقربه بعد ان ذكر اسباب الامالة ما نصه
وسواء كانت الكسرة متصلة او منفصلة نحو لزيد مال الا ان امالة المتصلة كانت ما كانت
اقوى وقال ايضا واذا كان حرف الاستعلاء منفصلا عن الكلمة لم يمنع الامالة الا فيما اميل لكسرة
عارضة نحو بمال قاسم او فيما اميل من الالفات التي هي صلات الضمائر نحو اراد ان يضربها قبل انتهى
يعني لا تمال الالف التي بعد الهاء من قبل ما تقدم من الامالة وان انفصلت وهذا النص يجوبه في
الحكمين ونقل في شرح الجزولية لابي عبد الله محمد البعزي [illegible] والياء والزاي ولو اماني شرح الكافية
من قوله وان سبب المنع قد يؤثر منفصلا فيقال اتى احمد بالامالة واتى قاسم بترك الامالة نقلت قوله
في النظم للخلاصة والكافية والكف قد يوجبه ما ينفصل عنها اي الصورتين المذكورتين في كلام ابن
عصفور والبعزي وبهما ما اميل للكسرة العارضة وما اميل من الالفات التي هي صلات الضمائر لا انفعال

قد يفصل من قول الناظم والكف قد يوجبه ما ينفصل في عدم التصعد بالتفصيل وانما اثر المانع منفصلا
ولم يؤثر السبب الا متصلا لان ترك الامالة هو الاصل فيصار اليه بادنى سبب ولم يخرج عليه الا بسبب
محقق واما مانع المانع للامالة فهو الراء المكسورة المجاورة للالف فانها تمنع الحرف المستعلي ان يمنع
الراء ان يمنعا الامالة لان الراء من شانها التكرار فكان الحرف منها في تقدير حرفين وان الكسرة فيها في
تقدير كسرتين فتكون احدى الكسرتين في مقابلة المانع والاخرى سبب الامالة والهذا اميل على الطارم
غشاوة واذ هي في الغارم وجود الصاد في الاول والغين في الثاني واميل اذ كتاب الابرار مع
وجود الراء المفتوحة قبل الالف واميل دار القرار مع وجودهما اي القاف المستعلية والراء
المفتوحة لان كلا من حرفي الاستعلاء والراء المفتوحة مانع عن الامالة والراء المكسورة في ذلك كله
متصلة وبعضهم اي العرب يجعل المنفصلة من الالف بحرف كالمتصلة في كونها تمنع المانع سمع
سيبويه الامالة في قوله وهو سماع بعيد رجلا من بني تميم من قادر على الله يغني عني
بلاد بن قادر فيمنع جواز الرباب [illegible] بامالة قادر مع وجود الفصل بين الالف والراء المكسورة
بالراء فصل تمال الفتحة قبل حرف من ثلاثة اشياء احدها الالف وقد مضت ومنها
ان لا تكون الفتحة في حرف ولا في اسم يشبهه لان الامالة نوع من التصرف وهو لا يدخل في الحرف ولا فيما
اشبهه الا ما يستثنى فلا تمال الا بكسر الهمزة والتشديد لاجل الكسرة التي هي من اسباب الامالة
ولا يمال نحو على للرجوع الى الياء في نحو عليك وعليه وهو من اسباب الامالة ولا يمال الى اجتماع
الامرين وهي الكسرة والرجوع الى الياء في نحو اليك واليه وانما امتنعت الامالة في هذه الكلمات
الثلاث في وجود السبب المقتضي له لكونها حروفا وما فلو سميت بشيء منها فان كانت الفه رابعة
في الا اميلته لان الالف الرابعة في الاسم يحكم عليها بانها عن ياء وان كانت ثالثة كعلى والى لم تجز
امالتها لان التسمية تجعل الالف من بنات الواو ولان بنات الواو اكثر من بنات الياء وكذلك تقول في
تثنيتهما علوان والوان قاله الجاربردي ويستثنى من ذلك اي المشبه للحرف ها التي للغائبة ونا للمتكلم
المعظم نفسه او معه غيره خاصة فانهم طردوا الامالة فيهما لكثرة استعمالهما اذا كان قبلهما
كسرة او ياء فقالوا [illegible] بها ومر بنا ونظر اليها واليهما فالامالة لوقوع الالف مسبوقة بالكسرة او الياء مفصولة
بحرف فلذلك ذكرهما مرتين واما امالة اني ومتى من الاسماء المبنية وبلى من احرف الجواب ولا النا
فية في قولهم افعل هذا اما لا فشاذة من وجهين عدم التمكن لكونها مبنية وانتفاء السبب
المجوز للامالة لان الالف في غير المتمكن اصل غير منقلبة عن شيء فضلا عن ان تكون منقلبة عن ياء
ولا ترجع الى الياء ولا قبلها كسرة والذي سهل امالتها نيابتها عن الجمل فصار لها بذلك مزية على غيرها والحرف
الثاني من الاحرف الثلاثة التي تمال الفتحة قبلها الراء بشرط كونها مكسورة وكون الفتحة في غير يا
مشددة تحتانية وكونها اي الفتحة والراء متصلتين من غير حاجز بين الحرف المفتوح والراء ولا فرق بين
ان تكون الفتحة في حرف ما يستعمل نحو من المعل اوفي راء نحو بشر را في غيرها نحو من الكبر او منفصلتين فالكل
غير يا مشددة تحتانية نحو من عمر وزاد المرادي او مكسور نحو انتم خلافا لمخالف نحو اعوذ بالله من الغير ومن قبح
السير لان الفتحة فيهما على الياء نص على ذلك سيبويه وبخلاف من عمر لكون الفصل بالياء المشددة التحتانية
الساكنة ويشترط ايضا ان لا يكون بعد الراء حرف استعلاء نحو من الشرق فانه مانع من الامالة نص
على ذلك سيبويه ايضا ولا يشترط ان لا يتقدم على الفتحة حرف استعلاء لان الراء المكسورة تغلب المستعلي اذا
وقع قبلها فيمال نحو من الضرر قال المرادي والتحرير ان يقال تمال كل فتحة في غير يا قبل را مكسورة
متصلة بها او مفصولة بمكسور او ساكن غير ياء وليس بعد الراء حرف استعلاء انتهى واشتراط الناظم

في النظم نحو في الدار رود ونص سيبويه على امالة فتحة الفاء من قولك رأيت خبط رياح
بكسر الراء وذكر غيره انه يجوز امالة فتحة العين في نحو العمرة والراء في ذلك ليست متوسطة
ولعله انما خص الهوى بكثرة ذلك فيه والحرف الثاني من الحروف الثلاثة التي الفتحة
قبلها هاء التأنيث وانما يكون هذا الحكم وهو امالة الفتحة قبل الهاء في الوقف خاصة
كالحمة ونعمة وانما اميلت الفتحة قبل هاء التأنيث وان لم تكن من اسباب الامالة لانهم
شبهوا هاء التأنيث بالالف اي بالف التأنيث المقصورة لتوافقهما في المخرج وهو اقصى
الحلق وفي المعنى وهو الدالة على التأنيث والزيادة على اصول الكلمة والتطرف
في اخر الكلمة والاختصاص بالاسماء الجامدة والمشتقة ولا فرق في ذلك بين هاء التأنيث
وهاء المبالغة وعن الكسائي امالة الفتحة قبل هاء السكت ايضا لتشبهها بهاء التأنيث
في الوقف والخط نحو كتابيه والصحيح المنع خلافا لثعلب وابن الانباري فانهما اجازا
جواز الامالة فيما قبلها وبه قرأ ابو مزاحم الخاقاني في قراءة الكسائي وفي غالب النسخ
وقال ثعلب وابن الانباري وليس بصواب لما بينا **هذا باب**
التصريف وهو في اللغة تغيير مطلق وفي الصناعة **تغيير** خاص في بنية الكلمة لغرض
معنوي او لفظي فالتغيير جنس واضافته الى البنية وهي الصيغة خرج النحو فانه
لا يتعلق بصيغة الكلمة بل بالعوارض اللاحقة للكلمة من فاعلية ومفعولية واضافة
وغيرها وبالغرض المذكور التصحيف والتحريف فالتغيير الاول المعنوي كتغيير المفرد الى
التثنية والجمع المصحح وذلك كتحويل زيد مثلا الى زيدان وزيدون وتغيير المصدر الى
الفعل والوصف وذلك كتحويل الضرب مثلا الى ضرب وضرب بالتشديد للمبالغة في الفعل واضرب
لوجوه الحركة مع الفعل ويضرب واضرب وضارب ومضروب وضراب ومضراب وضروب وضريب
وضرب للمبالغة في الوصف والتغيير الثاني اللفظي كتغيير قول من اقوول وغزا الناقص
الى قال وغزا بقلب حرف العلة الفا لتحركه وانفتاح ما قبله والابدال في افتعل والحذف في قل
والادغام في رد وشبه التصغير والتكسير والنسب والوقف والامالة بعلم النحو من حيث التعلق
بالمركبات ذكرت معه وابن الحاجب وطائفة ذكروها في علم التصريف وهو اولى ولهذين
التغيرين للغرضين المذكورين احكام كالصحة وهي افراد الحرف على وضعه الاصلي كالياء
في بياض وابيض والواو في سواد واسود والاعلال وهو تغيير الحرف عن وضعه الاصلي كقلب
الياء في بلى وابان وموقن وبائع وقلب الواو في قام واقام وقيام وشبه ذلك كقلب احرف الا
صول عن محله الى اخر كاينق جمع ناقة وحادي في جمع واحد تلك الاحكام علم التصريف
وانما سمي هذا العلم تصريفا لما فيه من التقلب يقال صرف الرجل في امره اذا جعلته يتقلب
فيه بالذهاب والاياب وصروف الدهر تقلباته ونحو لانه من حال الى حال فهذا العلم فيه
هذا المعنى من جهة متعلقه اذ هو متعلق بالتصرفات الموجودة في الالفاظ العربية كما
تقرر في الغرض فهو من باب تسمية الشيء باسم متعلقه وموضوعه الاسماء المتمكنة والافعال
المتصرفة في اللغة العربية فلا يدخل التصريف في الاسماء الاعجمية كابراهيم واسماعيل كما قال
ابن جني وان كانت متمكنة لان التصريف من خصائص لغة العرب ولا يدخل التصريف في الحروف
لانها مجهولة الاصل موضوعة وضع الاصوات لا يقابل بالفاء والعين واللام لعدم معرفة اشتقاقها
ولهذا كانت الفاتها اصولا غير زائدة ولا منقلبة عن حرف علة ولا يدخل التصريف فيما اشبهها

أي أشبه

أي أشبه الحروف وهي الاسماء المتوغلة في البناء كالضمائر واسماء الاستفهام والشرط واسماء الافعال
والموصولات واسماء الاشارة والافعال الجامدة وهي التي لم تختلف ابنيتها لاختلاف الازمنة نحو نعم
وبئس لانها اشبهت الحروف في الجمود وما دخله التصريف من الحروف وما اشبهها فهو شاذ نحو سوف
عند من قال سف منه بحذف الفاء والجزم في سوف والابدال في حاشا حتى وعسى وهمزة إن في هاء والحذف
والابدال في لعل والتضعيف في ذا او الذي وجوز عسيت والابدال في لام عسى والحذف في عين عسى عند
اتصالها بالفاعل فلذلك اي لاجل ان التصريف لا يدخل الحروف ولا ما اشبهها من الاسماء والافعال
لا يدخل فيما كان من الاسماء موضوعا على حرف واحد او على حرفين او لا يكون كذلك في الوضع
على حرف او حرفين الا الحرف كباء الجر والامر فانهما موضوعان على حرف واحد وقد وبل فانهما
موضوعان على حرفين وما اشبه الحرف كتاء قمت فانها موضوعة على حرف واحد وذا من منا
فانها موضوعة على حرفين وهذا الحكم معلوم مما تقدم من ان التصريف لا يدخل المبنيات ولكن
ذكره توطئة وتمهيدا لقوله واما ما وضع في الاصل على اكثر من حرفين ثم حذف بعضه
لعارض فيدخله التصريف نظرا الى اصل وضعه نحو يد ودم بحذف لامهما ونحو زيد الحذف
فائه ولامه وقم ودع بحذف عينهما في الافعال وقس على ذلك **فصل** ينقسم الاسم
الى مجرد من الزوائد واقله الثلاثي كرجل لانه يحتاج الى حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه
وحرف يكون واسطة بين المبتدأ به والموقوف عليه اذ يجب ان يكون المبتدأ به متحركا والموقوف
عليه ساكنا فلما تنافيا في الصفة كرهوا مقارنتهما فجعلوا بينهما فاصلا فان قيل المتوسط
لا يخلو من ان يكون متحركا او ساكنا وايا ما كان يلزم التنافي مع احدهما اجيب
بانه لما جاز الحركة والسكون على المتوسط من حيث هو متوسط فلا يتحقق التنافي وغايته
الخماسي كسفرجل وبينهما اي بين الثلاثي والخماسي الرباعي كجعفر ولم يجوزوا اسداسيا لئلا
يتوهم انه كلمتان والمزيد فيه واقله اربعة كقتال وغايته سبعة كاستخراج وبينهما
ذو الخمسة كاكرام وذو الستة كانطلاق وامثلته كثيرة بلغت في قول سيبويه ثلاثمائة مثال
وثمانية امثلة وزاد الزبيدي عليه نيفا وثمانين مثالا وذكرها لا يليق بهذا المختصر فلا نشتغل
بها رعاية للاختصار بل نذكر اماكن الزيادة حفظا للضبط وتقليلا للانتشار فنقول الزيادة
تكون واحدة وثنتين وثلاثا واربعا ومواضعها اربعة ما قبل الفاء وما بين الفاء والعين وما بين
العين واللام وما بعد اللام ولا يخلو من اربعة متفرقة ومجتمعة فالزيادة الواحدة قبل الفاء نحو
اجدل وما بين الفاء والعين نحو كاهل وما بين العين واللام نحو غزال وما بعد اللام نحو علقى والزيادتان
المتفرقتان بينهما الفاء نحو اجادل وبينهما العين نحو عاقول وبينهما اللام نحو قصيرى وبينهما الفاء
والعين نحو اعصار وبينهما العين واللام نحو حبنطى وبينهما الفاء والعين واللام نحو اجفلى والمجتمعتان
قبل الفاء نحو منطلق وبين الفاء والعين نحو جواجر وبين العين واللام خطاب وبعد اللام نحو علباء
والثلاث المتفرقات نحو تماثيل والمجتمعة قبل الفاء نحو مستخرج وبعد العين واللام نحو سلاليم
وبعد اللام نحو عنفوان واجتماع اثنتين وانفراد واحدة نحو افعوان والاربعة نحو اشهيباب
مصدر اشهاب والابنية الثلاثي المجرد لحروف عشر بناء والقسمة العقلية تقتضي ان يكون
اثني عشر بناء وذلك لان الحرف الاول واجب الحركة لانه مبتدأ به ولا ابتداء بالساكن متغير باحواله
ثلاثة والحركة الخالصة ثلاث الفتحة والكسرة والضمة والحرف الثاني يكون متحركا وساكنا
فاحواله اربعة فاذا ضربت ثلاثة احوال الحرف الاول في اربعة احوال الحرف الثاني خرج من ذلك

اثنى عشر بناء، واما الخماسي فلا خبر فلا عبرة به في وزن الكلمة لانه حرف اعرابها **وامثلتها** في الاسم والصفة
فلس بهل بفتح اوله وسكون ثانيه **ومر** بهل بفتحتين **كتف** حذر بفتحة بكسرة **عضد** طمع بفتحة بضمة
حبر بكسرة بسكون **عنب** زيم اي متعرف بكسرة بفتحة **ابل** بلز بكسرتين **قفل** حلو بضمة بسكون **صرد**
حطم بضمة بفتحة **دئل** بضمة بكسرة **عنق** جنب بضمتين فهذا مفتوح الفاء مع الاربعة في العين
ثم بالمكسور مع الثلاثة ثم بالمضموم مع الاربعة **والمهمل** منها **فعل** بكسر اوله وضم ثانيه لانهم كرهوا
الانتقال من الكسرة الى الضمة لان الكسرة والضمة اثقل منها **واما قراءة ابي السمال** بفتح السين المهملة
وتشديد الميم وفي اخره لام والسماء **ذات الحبك** بكسر الحاء وضم الباء، ونسبها ابو الفتح بن جني
في المحتسب لابي مالك الغفاري **فعلى لم تثبت** هذه القراءة وعلى تقدير ثبوتها **فقيل اتبع الحاء** من الحبك
للتاء من ذات في الكسرة **والاصل حبك بضمتين** بكسر الحاء اتباعا لكسرة التاء قبلها ولم يعتد باللام
الساكنة لان الساكن غير حاجز حصين كما اتبع من قرا الحمد لله بضم اللام اتباعا لضم الدال قبلها
وقيل لا اتباع واما الكسرة **على التداخل في حرفي الكلمة او بفال حبك بضمتين وحبك بكسرتين**
ركب هذا القاري منهما هذه القراءة، فاخذ من لغة الكسر تبين كسر الحاء، ومن لغة الضمتين ضم الباء
واعترض بان التداخل انما يكون بين حرفين في كلمتين لا بين حرفين في كلمة واحدة ووجه الجاربردي
بانه لما تلفظ بالحاء المكسورة من اللغة الاولى ذهل عنها وتلفظ بالباء المضمومة من اللغة
الثانية **وقال** ابن جني اراد ان يقرا بكسر الحاء والباء فبعد نطقه بالحاء مكسورة مال الى القراءة
المشهورة فنطق بالباء مضمومة **ورد** بانه ما لحبك مشترك الحاجبية والحبك تكسر كل شيء كالرمل
والماء اذا امرت بهما الريح **وزعم قوم اهمال فعل** بضم الفاء وكسر العين **ايضا** لما فيه من الانتقال
من ضم الى كسر **واجابوا عن دئل** اسم دويبة سميت به قبيلة من بني كنانة **ورئم** بضم الراء
وكسر الهمزة اسم جنس للاست **بانهما** ليسا من اصول الاسماء وانما هما **منقولان من الفعل** المبني
للمفعول **واعترض** بان ذلك ممكن في الدئل لانه علم قبيلة كما في الرئم لانه اسم جنس والنقل
لا يكون الا في الاعلام دون اسماء الاجناس **واجيب** بان الرئم في ذهب الى ان النقل
قد يجيء في اسماء الاجناس فلا معنى للتوقف فيه **واحتج المثبتون** بفعل في اصول الاسماء **بوعل**
بضم الواو وكسر العين المهملة **لغة في الوعل** بفتح الواو وحكاها الخليل مثبت بهذا ان فعل بضم
اوله وكسر ثانيه ليس بمهمل ولا منقول بل هو قليل **وعلى القولين فانه انما اهمل او قل** عند العرب
لقصدهم **تخصيصه بفعل المفعول** دالا على دلالة اولوغا بالباء على الثاني **والرباعي المجرد** خمسة لا بنية
مفتوح الاول والثالث اسما **كجعفر** وصفة كسلهب للرجل الطويل **ومكسورهما** اسما **كزبرج** بكسر
الزاي وسكون الموحدة وكسر الراء وبالجيم للذهب وصفة كرمل للمراة الجفا **ومضمومهما** اسما **كبرثن** بجيم
بالجيم وصفة كجرشع للجمل العظيم **ومكسور الاول مفتوح الثالث** اسما **كدرهم** بالدال والهاء والميم،
المهملتين زمن الطوفان وزمن خروج نوح من السفينة وصفة كسبطر للطويل **ومكسور الاول مفتوح**
الثالث اسما **كدرهم** وهو معرب واعاجم التمثيل به لانه على زنة الوضع العربي وصفة كهبرجع للطويل
قال الاصمعي والثالث لهما وزبر صبرع وصمرد وهبلع للاكول وقيل الجفا، زايدة **وزاد الاخفش**
والكوفيون مضموم الاول مفتوح الثالث كجخدب بضم الجيم وسكون الخاء المعجمة وفتح الدال
المهملة وهو الجراد الاخضر الطويل الرجلين كالجندب وقيل ذكر الجراد او الجسيم السمين من الابل
والمختار عند جمهور البصريين واستشهد في التسهيل **انه وعن مضمومه** انتقا لا لتخفيف
فرباعي بين بينهما حاجز حصين **لانه لم يسمع فتح الثالث في شيء من الرباعي الا وسمع فيه الضم**

من غير تكرير **كجخدب** للاخضر الذي يعلو الماء وبرقع من الاسماء **وجرشع** بالجيم والراء والشين المعجمة والعين
المهملة للعظيم من الجمال ويقال للطويل **ولم يسمع في برثن** بضم الموحدة وسكون الراء وضم التاء المثلثة
بعد اخر براثن الاسد وهو بمنزلة الظفر للانسان **وبرجد** بضم الموحدة وسكون الراء وضم الجيم وبالدال
المهملة لكساء مخطط **وعرفط** بضم العين المهملة وسكون الراء وضم الفاء وبالطاء المهملة لشجر
البادية **الا الضم** بالرفع على النيابة عن فاعل يسمع **وللخماسي المجرد اربعة** من الابنية **امثلتها**
مفتوح الاول والثاني والرابع اسما **سفرجل** وصفة شمردل للطويل وسمح النفس الذي له اربعة
وزن مفتوح الاول والثالث ومكسور الرابع اسما جحمرش وجنفس للعنفسة الزكر وصفة **جحمرش** بفتح
الجيم وسكون المهملة وكسر الراء وبالشين المعجمة للعجوز المسنة قاله السيرافي وقيل الافعى
العظيمة وقيل لم يات بهذا الوزن الا صفة وانه القبلة المراة العظيمة ومكسور الاول مفتوح
الثالث اسما **قرطعب** بكسر القاف وسكون الراء وفتح الطاء المهملة وبالموحدة الشيء التافه الحقير
يقال ما عليه قرطعبة وصفة جردحل للجمل الضخم ومضموم الاول مفتوح الثاني مكسور الرابع اسما
نحو قذعمل للاسد وصفة **قذعمل** بضم القاف وفتح الذال وسكون العين المهملة وكسر الميم للبعير
الضخم **فجملة الاوزان المتفق عليها** عند الجميع عشرون وزنا احد عشر للثلاثي وخمسة للرباعي
واربعة للخماسي وجعل مضموم الفاء مكسور العين متفقا عليه اما تضعيفا لقول من اهمله وتنزيلا
له فالوزع من قوم اهمال فعل واما للتغليب **وما ذكر** من اصالة جميع حروف الرباعي والخماسي
هو مذهب البصريين واما الكوفيون فذهبوا الى ان كل اسم زادت حروفه على ثلاثة ففيه
زيادة فان كان على اربعة كجعفر ففيه زيادة واحدة وهل هي الحرف الاخير او ما قبله ذهب
الفراء الى الاول والكسائي الى الثاني وان كان على خمسة احرف كسفرجل ففيه زيادتان قاله الشاطبي
وما خرج عما ذكرنا من الاسماء العربية الوضع فهو مفرع عنها اما بزيادة في اوله **كمنطلق** او
في وسطه ككوثر وبيطر **وبنيها** نحو **قرطعم** او في اخره كحبلى **او بنقص اصل كيد ودم** واصلهما يدي ودمي
او بنقص حرف زايد كعلبط بضم العين المهملة وفتح اللام وكسر الباء الموحدة وبالطاء المهملة
للقطيع الضخم **اصله علابط بدليل انهم نطقوا به** على اصله **و** الدليل على وجود الالف
بعد اللام **انهم لا يوالون بين اربع متحركات** في كلمة واحدة الا ان يعرض عارض من زيادة
في تقديره لانفصال نحو شجرة **او بتغيير شكل** اي حركة **كتغيير مضموم الاول والثالث بفتح ثالثه**
نحو جخدب بضم الجيم وسكون الخاء المعجمة وفتح الدال **او بكسر اوله في نحو خرمع** بكسر الخاء المعجمة
وسكون الراء وضم الفاء وبالعين المهملة القصير العاصر **وكتغيير مكسورهما** اي الاول والثالث
بضم ثالثه نحو زئبر بكسر الزاي وسكون الهمزة بعدها وضم الموحدة واصله الكسر وهو ما يعلو
الثوب الجديد **واما برخس** بفتح السين المهملة والراء وسكون الخاء المعجمة وبالسين المهملة لبلدة
وبلخش بفتح الموحدة واللام وسكون الخاء المعجمة وبالشين المعجمة لنوع من الجواهر **فاعجميان**
لا عربيان اذ ليس في امثلة الرباعي مفتوح الاول والثاني **فصل وينقسم الفعل الى**
مجرد من الزوايد **فاقله ثلاثة كضرب** ونصر **واكثره اربعة كدحرج** وزلزل ابي نمل **والى مزيد فيه**
واقله اربعة كاكرم **وغايته ستة كاستخرج** وبينهما الخماسي كانطلق ومزيد الرباعي اقله
خمسة كتدحرج وغايته ستة كاحرنجم **و** مزيد الثلاثي **واوزانه كثيرة** وشهورها خمسة وعشرون
وزنا ومزيد الرباعي اوزانه ثلاثة تفعلل كتدحرج وافعنلل كاحرنجم وافعلل كاقشعر واختلف في
هذا الثالث فقيل هو بناء مقتضب وقيل هو ملحق باحرنجم وزاد بعضهم في مزيد الرباعي وزنا رابعا

وهو افعلل نحو احرنجم واوزان الثلاثي المجرد ثلاثة بفتح العين ومكسورها ومضمومها كضرب وعلم
وظرف لان الفاء لا تكون الا مفتوحا لرفض الابتداء بالساكن وكون الفتحة اخف واللام مفتوح دائما
للخفة والعين لا تكون الا متحركة لئلا يلزم التقاء الساكنين في نحو ضربت والحركات منحصرة في
الفتح والكسر والضم واما ما جاء من نحو نعم وشهد بفتح الفاء وكسرها مع سكون العين فبزال عن
الاصل لضرب من الخفة ولا اصل فيهما فعل بكسر العين واما نحو ضرب بضم اوله وكسر ثانيه ففيه
خلاف احدها انه اصل برأسه واليه ذهب المبرد وابن الطراوة والكوفيون ونقله في شرح الكافية
عن سيبويه والمازني انه فرع عن فعل الفاعل واليه ذهب جمهور البصريين ونقل عن سيبويه
ثم قال انه وزن اصلي مستدلا بان نحو جن وطلت وطل دمه واهدر دمه واولع بكذا وعني
بحاجتي بمعنى اعتني بها وزهي علينا بمعنى تكبر وحم زيد وزكم وعمرو وفلج وسقط في يده ونحو
الراية ونفست المرأة ونتجت الناقة وغم الهلال واغمي على زيد واخواتها لم تستعمل الا مبنية
للمفعول فثبت ان فعل وزنا رابعا فثبت ان قال وتقرير الدليل منه ان فعل المفعول لو كان فرعا لغيره
لكان مستلزما وجوده وجود ذلك الفرع ضرورة كون الفرع يستلزم وجوده وجود اصله واللازم
باطل فالملزوم مثله بيان الملازمة ان الفرعية ثابتة للاصل ولا يوجد فرع بغير اصل ونحو وجدنا
افعالا مبنية للمفعول غير مغيرة عن المبني للفاعل وجوابه بالنقض وهو ان لنا جموعا لم يسمع
لها واحد كعباديد وابابيل والجمع فرع الافراد اتفاقا فلو كان ما ذكرتم صحيحا لزم كون الجمع
اصلا برأسه وانتم لا تقولون به فما كان جوابكم عن هذا فهو جوابنا عن ذلك ومن قال انه
فرع عن فعل الفاعل مستدلا انه لم يدغم في نحو سوير وتركه الابدال في نحو ووري لم يعده
وزنا رابعا وتقرير الدليل ان الواو والياء متى اجتمعتا وسبقت احداهما بالسكون فان الواو
تقلب ياء وتدغم الياء في الياء وان الواوين متى اجتمعتا في اول الكلمة ابدلت الاولى همزة
وما هنا لم يحصل ادغام ولا ابدال دل على انها مغيرة عن فعل الفاعل وهو ساير
ووارى ونظيره لانه لم يدغم العارض مع لا تنهي الواو من قرى فكذلك ما غير عنهما واجاب
الاولون عن ترك الادغام والابدال فقالوا اما ترك الادغام فلئلا يلتبس بمجهول فعل لانه
اذا قيل سير بالادغام لم يعلم انه مجهول ساير وسير واما ترك الابدال فلان الواو الثانية
في ووري ليست متاصلة في الواوية لانها منقلبة عن الف وارى ومثال الرباعي وزنه فعلل كدحرج
وزلزل ويأتي في نحو دحرج بالضم في اوله والكسر فيما قبل اخره الخلاف السابق في فعل المفعول

فصل في كيفية الوزن ويسمى التمثيل مما تلفظ حروف الميزان بحروف الموزون في تعداد
الحروف وهيئاتها وما يدرك بالوزن بيان احوال ابنية الكلام في ثمانية امور الحركات والسكنات
والاصول والزوائد والتقديم والتاخير والحذف وعدمه والميزان لفظ فعل فتقابل الاصول
بالفاء والعين واللام على الترتيب المستفاد من الفاحال كون حروف الميزان معطاة ما للموزون
من تجرد وسكون اصليين فيقال في وزن جلس من الافعال فعل بسكون العين وفي وزن
ضرب من الافعال فعل بفتح العين وكذلك يقال في وزن قام من الاجوف وشد من المضاعف
فعل بفتح العين فيهما لان اصلهما قبل الادغام والقلب قوم وشدد بفتح العين فيهما فقلبت
الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها في الاول وادغمت الدال في الدال لاجتماع المثلين في الثاني
ويقال في وزن علم فعل بكسر العين وكذلك يقال في وزن هاب من الاجوف ومل من المضاعف
فعل بكسر العين فيهما لان اصلهما هيب وملل بكسر العين فيهما ففعل بهما ما تقدم من القلب

والادغام

والادغام ويقال في وزن ظرف فعل بضم العين وكذلك يقال في وزن طال وحب فعل بضم العين
فيهما لان اصلهما طول وحبب بضم العين فيهما ففعل بهما ما تقدم من القلب والادغام فحصل بذلك بيان
الحركات الاصلية والسكنات فان بقي من اصول الكلمة شيء زدت في الميزان لاما ثانية
في وزن الرباعي فقلت فعلل في وزن جعفر فعلل زدت لاما ثانية ولاما ثالثة في وزن الخماسي
فقلت في وزن جحمرش فعللل وما ذكره المؤلف في كيفية وزن الثلاثي مجمع عليه وما ذكره
في غيره اختلفوا فيه على مذهبين احدهما ما ذكره وهو قول البصريين بناء على ان الجميع
اصول وهو الصحيح والثاني ان ما زاد على الثلاثة زائد قاله الكوفيون بناء على قولهم ان
منتهى الاصول ثلاثة كما تقدم عنهم ثم اختلفوا على ثلاثة مذاهب احدها انه لا يوزن لانه
لا يدرى كيفية وزنه والثاني انه يوزن ويقابل اخره بالعقد والثالث انه يوزن ويقابل
الذي قبل اخره بالعقد وهو مبني على ان الزائد هل هو الاخر او ما قبله بناء على الاول
والكسائي على الثاني فعلى الجمع فعلل كما يقول البصريون او فعلل بزيادة الدال او فعمل بزيادة
الفاء او لا يدرى ما هو اربعة اقوال ويقابل الحرف الزائد بلفظه فيتميز عن الاصل الا فيما
يستثنى فيقال في وزن اكرم بزيادة الهمزة وبيطر بزيادة الياء وجهور بزيادة الواو
افعل وفيعل وفوعل على طريق اللف والنشر على الترتيب ويقال في وزن انفتح بزيادة
الهمزة والنون انفعل وكذلك يقال في وزن اصطبر مما فاؤه صاد وقلبت تاء الافتعال فيه طاء
وادكر مما فاؤه دال معجمة وقلبت تاء الافتعال فيه دالا مهملة افتعل لان الاصل فيهما
اصتبر واذتكر قلبت تاء الافتعال في الاول طاء وفي الثاني دالا لما سيجيء ويقال في وزن
استخرج مما تساوى فيه عدد الزيادة والاصول استفعل لان الزائد اذا كان بتكرار
لاصل سواء كان للالحاق ام لا فانه يقابل عند الجمهور بما قوبل به ذلك الاصل لان تكرار
الاصل في علم التصريف بمنزلة التوكيد اللفظي في علم النحو فكما ان ذلك لا يعطى حكم الاول
فيستقل في اعرابه فكذلك يوزن بما يوزن به الاصل اعلاما بان هذا تكرار لما سبق كقولك
في وزن حلتيت بكسر الحاء المهملة وهو صمغ الانجدان بفتح الهمزة وضم الجيم واعجام
الدال نبات جيد لوجع المفاصل وفي وزن سحنون بضم السين المهملة وسكون الحاء
المهملة وبنونين وهو اول المطر والريح وفي وزن اغرودن بالغين المعجمة وبالدال
المهملة يقال اغرودن الشعر اذا طال واغرودن النبات اذا اخضر فعليل وفعلول
وافعوعل لفا ونشرا مرتبا فالتاء في حلتيت للالحاق بقنديل والنون في سحنون للالحاق
بعصفور والدال في اغرودن لغير الالحاق وذهب بعضهم الى ان الزائد يقابل بلفظه
مطلقا ولو كان تكرارا لاصل فيقال في وزن حلتيت فعليت وفي وزن سحنون فعلون
وفي وزن اغرودن افعودن وان كان في الموزون تحويل من مكان الى مكان ويسمى
القلب المكاني او حذف لبعض الاصول اثبت ايه مثله في الميزان فتقول في
وزن ناء بالمد ماضيا ثناه فلع لانه من النأي والاصل ناي بمجول اللام وهي الياء الى موضع
العين وهي الهمزة فصار نيأ فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ناء
بالمد وتقول في وزن الحادي وهو مبدأ العدد عالف لانه من الوحدة والاصل الواحد
بمجول الفاء وهي الواو الى موضع اللام وهي الدال ولم يكن الابتداء بالالف فقدم الحاء
عليه فصار الحادو فقلبت الواو ياء لوقوعها متطرفة اثر كسرة فصار الحادي

واو مهموزة اسم طائر ذي مخلب يشبه الباشق و الوعوعة مصدر وعوع السبع بعينين مهملتين اذا صوت
وورنتل ويستعور تتصدر الواو ملحقا واليا قبل اربعة اصول في غير مضارع و الورنتل بفتح الواو والرا
المهملة وسكون النون وفتح التاء المثناة فوق الشر و زعم قوم ان الواو فيه زائدة وهو ضعيف
اذ لا نظير له و الصحيح ان الواو اصلية ولم يذكره الجوهري و اختلف في لامه فقيل زائدة واليه ذهب
الفارسي وابن مالك وقيل اصلية وعلى القولين وزنه فعنلل لان اللام الاخيرة على الاول زائدة وعلى
الثاني اصلية و اما يستعور بمثناة تحتانية فسين مهملة فمثناة فوقانية فعين مهملة فواو
فراء مهملة فوزنه فعللول كعضرفوط هذا هو الصحيح لان الاشتقاق لم يدل على الزيادة في مثله
ولا في المضارع نحو يرحرح وهو نجي يتولد بعيدا انها قاله المرادي و قال الجوهري اسم موضع عند
حرة المدينة وكسا يجعل على عجز البعير واسم من اسماء الدواهي يقال ذهب في اليستعور اي في
الباطل قاله الجاربردي وتزاد الميم بثلاثة شروط ايضا وهي ان تتصدر ويتأخر عنها ثلاثة
اصول فقط وان لا تلزم في الاشتقاق وذلك نحو مسجد لمكان السجود ومنبج بفتح الميم وسكون
النون وكسر الباء الموحدة وبالجيم قال الجوهري اسم موضع بخلاف نحو ضرغام لعدم تصدر الميم
ومهد لانه لم تتأخر عنها ثلاثة اصول والضرغام الاسد والمهد مهد الصبي و مرزجوش لانه لم
تتأخر عنها ثلاثة اصول فقط بل اربعة وهو بفتح الميم وسكون الراء وفتح الزاي وضم
الجيم وفي اخره شين معجمة المردقوش بالميم والدال المهملة والقاف وفي اخره شين
معجمة بقلة طيبة الريح و مرعز بكسر الميم والعين المهملة وفي اخره زاي وهو ما لان من الصوف
فانهم قالوا ثوب ممرعز وابقوها اي الميم لزومها في الاشتقاق وهذا رد ابن مالك على سيبويه
في قوله ان الميم فيه زائدة ويشترط لزيادة الميم ايضا ان لا تكون كلمتها رباعية مولعة من حرفين
كمرمر ومهمه وتزاد الهمزة المصدرة بالشرطين الاولين وهما ان تتصدر وان يتأخر عنها ثلاثة
اصول فقط وتوما اي الشرط الثاني تحتمي لانه وضع الكلام في الهمزة المصدرة بشرط تصدرها المصدر
نحو احمر واكل بفتح الهمزة والكاف وسكون الفا بينهما وهي الرعدة يقال اخذه الاكل اذا
اخذته الرعدة و افضل اسم تفضيل بخلاف همزة نحو كنابيل بكاف مضمومة ونون مفتوحة
فهمزة ساكنة فباء موحدة فيا مثناة تحت كخزعبيل اسم موضع باليمن لانتفاء التصدير
واكل لان المتأخر عنها اصلان لا ثلاثة و اصطبل بقطع الهمزة المكسورة لان المتأخر عنها اربعة
اصول لا ثلاثة فان اصطبل خماسي مجرد و تزاد الهمزة المتطرفة بشرطين وهو ان يسبقها
الف وان تسبق تلك الالف باكثر من اصلين سواء فتح اول كلمتها ام كسر ام ضم فالاول نحو حمرا
والثاني نحو علبا والثالث نحو قرفصا فالهمزة في الاول والثاني سبقت بثلاثة اصول وفي الثالث
باربعة اصول بخلاف همزة نحو ماء وشاء فان الالف قبلها مسبوقة باصل واحد وبناء وابناء فان الالف
مسبوقة باصلين لا باكثر وبخلاف نحو جنا وهو الخبء فان الهمزة لم تسبق بالالف وتزاد النون
متأخرة بالشرطين المذكورين في الهمزة المتطرفة وهما ان يسبقها الالف وان تسبق تلك
الالف باكثر من اصلين سواء في ذلك الاسم والصفة نحو عثمان و غضبان وتزاد متأخرة ايضا
في المثنى والمجموع على حده وما حمل عليهما بخلاف نون نحو امان وسنان فان الالف فيهما سبقت
باصلين لا باكثر منهما وتزاد النون متوسطة بثلاثة شروط ان تكون متوسطة بين اربعة
بالسوية وان تكون ساكنة وان تكون غير مدغمة وذلك كغضنفر وهو الاسد و عقنقل بعين مهملة
وقافين وهو كثيب الرمل العظيم و قرنفل وهو نوع من الطيب و جحنفل وهو الغليظ و ورنتل وهو الشر

بخلاف

بخلاف نون عنسل فان قبلها حرفا وبعدها حرفان و نون عرنتن بضم العين المهملة والجيم وتشديد
النون وسكون الراء وفتح النون المعجمة طير من طيور الماء كطويل العنق فانها متحركة لا ساكنة
و نون عجنس بفتح العين المهملة والجيم وتشديد النون وفي اخره سين مهملة الجمل الضخم فانها
مدغمة تعارضت فيه زيادة النون مع زيادة التضعيف فغلب التضعيف لانه اكثر وجعل وزنه
فعلل كعملس و قال ابو حيان والذي اذهب اليه ان النونين زائدتان ووزنه فعنل و تزاد
النون مصدرة في المضارع نحو نضرب وثانية نحو حنظل وثالثة نحو عصنصر ورابعة نحو رعشن وخامسة
نحو صحان وسادسة نحو زعفران وسابعة نحو عبيثران وهو نبت طيب الريح و تزاد التاء في
التأنيث كقائمة وقامت وفي المضارع كيقوم و في الماضي المطاوع من الثلاثي والرباعي كتعلم
بتشديد اللام و تدحرج وفي الاستفعال نحو الاستخراج وفي التفعل نحو التكسر وفي الافتعال نحو
الاقتدار وفي التفاعل كالتضارب و في عمن من الفعل والوصف وفي التفعيل والتفعال نحو التلعيب
والترداد دون مع وعمن لان وعمن لا تاء فيها و تزاد السين في الاستفعال كالاستخراج و مع وعمن
واسمه الناظم في النظم وابنه في شرحه و زيادة الهاء واللام قليلة في الاستعمال فزيادة الهاء كامهات
وامهات و زيادة اللام نحو طيسل بفتح الطاء المهملة وسكون الياء اخر الحروف وفتح السين المهملة
للكثير بالمثلثة دليل سقوطها اي الهاء في المصدر نحو الامومة وفي الجمع ايضا كقوله وجب الكلام
بابانا وقد غلب الامهات في العقلا والامات في البهائم وقيل لا امهات جمع امهة قال امية خندف والياس
اي فانها زائدة في المفرد والجمع ووزن امهة فعلهة والهاء للتكثير او للالحاق عند من اثبت فعللا وجوز
ابن السراج اصالتها فيكون وزن امهة فعلة كابهة وهي العظمة و يقويه حكاية الخليل في كتاب
العين تامهت اما اي اتخذت اما حرف الهاء فيقتضي اصالتها ووزنه فعل لا كنه كتاب مضطرب وكان الفارسي
ميعرض عنه وفي الصحاح امهات جمع امهة اصل الام انتهى و سقوطها في الاراقة مصدرا راق دليل مجرد
على المبرد في دعواه عدم زيادة الهاء فاقوال الجواب له عنه الا دعوى الغلط ممن قاله لانه لما ابدل الهمزة
في هراق توهم انها ياء فادخلت الهمزة عليها فاسكنت و سقوط اللام في الطيس وهو العدد الكثير
وكل ما على وجه الارض من التراب والقمام او هو خلق كثير النسل كالذباب والنمل والهوام قاله في القاموس
واما تمثيل الناظم في النظم وابنه في الشرح وكثير من النحويين لها بنحو لمه ولم يره و تمثيلهم للام
بذلك وتلك بها النكت في لمه وام البعوضة في ذلك وتلك كلمة برأسها وليست جزءا من غيرها وامنزلة
منزلة الجزء مما قبلها لما يقال عليه وكذلك التاء التأنيث كلمة برأسها وليست جزءا من غيرها كقائمة وقد
مثل بها وما خلا من هذه القيود حكم باصالته الا ان قامت حجة اي دليل على الزيادة واد تنبها
تسعة احرفها سقوط الحرف من اصل كسقوط الف ضارب من اصله وهو الضرب ومن ثم حكم بزيادة همزتي
شمال بفتح الشين المعجمة والهمزة وسكون الميم بينهما وهو ريح الشمال و احبنطا بسكون الحاء المهملة
وفتح الموحدة وسكون النون وفتح الطاء المهملة وبالهمزة في اخره للالحاق باحرنجم والمحبنطي الصغير
البطن و ميمي دلامص بضم الدال وكسر الميم وبالصاد المهملة ملحق بعلابط و دلامص وهو البراق والميم
للمبالغة ونوني حنظل بفتح الحاء المهملة والظاء المعجمة وبينهما نون ساكنة و سنبل بضم السين
المهملة وسكون النون وفتح الموحدة وتاي ملكوت بفتح الميم واللام والواو و عفريت بكسر العين وسكون
الفا و سيني قرموص بضم القاف والميم وبينهما راء ساكنة وفي اخره سين مهملة العظيم وهو ملحق
بعصفور وفي جمع ابن المرحل قرموص بوزن فردوس و اسطاع بفتح الهمزة لسقوطها في الشمول بضم الشين
مصدر شملت الريح شمل شمولا اذا تحولت شمالا قاله في الصحاح وفي الجمع بفتحتين راجع الى احبنطا

[illegible]

وهو مبني على انه خفف بحذف ورنه افعيلا وقيل هذا الوزن مفقود وانما هو افعلل كاحرنجم ابريل
اذا انقبض للقتال ثم ابدلت الاولى همزة وفي الزناصة راجع الى الامحو وهو الشيء البراق كقولهم
درع الامحو ويقال فيه الامحوه لمحوه ملص وابو الحسن وابو عثمان يريان اصالة ميمهن وان
ذوات الاربعة واتفقت ذوات الثلاثة وفيه ست لغات بسادسها دليهمو وهو ايضا دليل على
الزيادة وفي البنوه راجع الى ابنم فهو ابن بزيادة الميم وفي الملد راجع الى ملكوت فان في الصحاح
والملكوت من الملك كالرهبوت من الرهبة وفي العمر بفتح اوله وهو التراب راجع الى عمر في مكر العين
وفي القرم بكسر اوله وفتح الزاي راجع الى قرموص وكان حقه ان يقول وفي التقريم بفيه في كتاب الرحيص
لمحمد بن العلي لا زيد القرموص السير المتقدم فوقه وجمعه قراميص قال الخالد القرموص ما تقدم
وادنس بها من ابعاد الخيل انتهى وفي الفاعد راجع الى اطاع واصله طوع كاكرم نقلت حركة العين
وهي الواو الى الفاء الكلمة وهي الطاء فانقلبت الفا بعد ان كانت واوا متحركة معوضا من همزة
الحركة السين هنا مذهب سيبويه وجمهور البصريين وذهب على ان اصله اطاع قولهم يستطيع
بضم حرف المضارعة وفي قولهم حقلت ادايا الذاها الحنظل راجع الى حنظل في قولهم اصبل
الزبع راجع الى سيسل الدليل الثاني على الزيادة لزوم عدم النظير بتقدير الاصالة في تلك الكلمة
التي ذلك الحرف منها بلزوم حكم بزيادة نون نرجس بفتح النون وسكون الجيم نوع من الرياحين فان
قيل هذه الكلمة العجمية فكيف حكم بالزيادة قلنا تكلمت العرب وتصرفها فيه بالتثنية
والجمع والتصغير وغير ذلك فاجروها مجرى العربية وفيما حكمنا على لجماع بان الفه زائدة وكذا واو
نورهوربا ابراهيم لقولهم نجم وفوا رزوا با رهمة وهنزلع بضم الهاء وسكون النون وفتح الزاي وكسر
اللام اسم بقلة وتكمل بالمثناة الفوقانية تنضب بفتح التاء المثناة فوق وسكون النون وضم
الضاد المعجمة وهو ضرب من الشجر تالفه الحرباء وروي بضم اوله وفتح ثانيه وبضمهما وقيل ان ضم التاء
اتباع لضم النون نقله السخاوي في سفر السعادة وتخيب بضم التاء المثناة فوق والخاء المعجمة
وكسر الياء المثناة تحت مع التشديد وفي اخره باء موحدة وهو الباطل يقال وقعوا في وادي تخيب
اي باطل قاله الكسائي لانتفاء تفعل بفتح اوله وكسر ثالثه راجع لنرجس وتفعلل بضم اوله
وفتح ثالثه وكسر رابعه راجع لهنزلع ومفعل بفتح اوله وضم ثالثه راجع لتنضب وتفعل بضم
اوله وثانيه وكسر ثالثه مع التشديد راجع لتخيب قيل وفي ذكرها نظر لانه منقول من الفعل كتفعل
نصوا على ذلك ومنعوه من الصرف والدليل الثالث سقوطه من فرع كسقوطها في الجال من اطل
والابطال الحاضر والدليل الخامس كون الحرف مع عدم الاشتقاق في موضع يلزم فيه زيادته مع
الاشتقاق نحو عقنقس بالقاف المكررة فان النون فيه محكوم بزيادتها مع انه لا يعرف له اشتقاق لان
نونه في موضع لا تكون فيه مع الاشتقاق الا زائدة نحو جحنفل من الجحفلة وهي ثدي الحافر كالشفة
للانسان والجحنفل العظيم الشفة والدليل السادس كونه مع عدم الاشتقاق في موضع يكثر
فيه زيادته مع الاشتقاق كالهمزة اذا وقعت اولا وبعدها ثلاثة احرف نحو افكل فحكم بزيادته حملا على
ما عرف اشتقاقه نحو احمر والافكل الرعدة والدليل السابع اختصاصه بموضع لا يقع فيه الا
حرف من حروف الزيادة كالنون في كنتأو للعظيم اللحية وتاؤه مثناة ومثلثة وفي حنطأو للعظيم
البطن وطاؤه مهملة ومعجمة والدليل الثامن لزوم عدم النظير بتقدير اصالة تلك الكلمة في نفي
الكلمة التي ذلك الحرف منها نحو تتفل بفتح التاء والفاء وهو ولد الثعلب فان تاءه زائدة
وان لم يلزم من تقدير اصالتها عدم النظير فانها جعلت اصالة وزنه فعللا نحو جعفر وهو موجود

ولاي يلزم

ولاي يلزم عدم النظير في نفيها اعني لغة الضم فلما ثبت زيادة التاء في لغة الفتح حكم بزيادتها
في لغة الضم ايضا اذ الاصل اتحاد المادة والدليل التاسع دلالة الحرف على معنى كحروف المضارعة

فصل في زيادة همزة الوصل سميت بذلك لانها يتوصل بها الى النطق بالساكن كما قاله
البصريون وقال الخليل ابن الطايع سميت بذلك لسقوطها عند وصل الكلمة بما قبلها ولا خافية تكون
بادني ما ابسد وهي همزة سابقة في اول الكلمة موجودة في الابتدا مفقودة في الدرج ولا
تكون في مضارع مطلقا سواء كان ثلاثيا ام رباعيا مجردا ام مزيدا فيه لان المضارع مبدوء بحرف
المضارعة وهي متحركة ابدا فلم يحتج لهمزة الوصل ولا تكون في حرف غير ال عند سيبويه ولا في فعل
ماض ثلاثي مجرد كأمر واخذ ولا رباعي مجرد كأكرم واعطى فان الهمزة في ذلك همزة قطع بل تكون
في الفعل الخماسي وهو ما فيه زيادتان كانطلق واقتدر والسداسي وهو ما كان على الثلاثي الذي فيه
ثلاث زوائد كاستخرج والرباعي الذي فيه زيادتان كاحرنجم وفي امر الثلاثي الساكن ثاني مضارعه
لفظا كاضرب بخلاف نحو هب وعد وقل مما ثاني مضارعه متحرك فلا يحتاج الى همزة وصل ولا يكون في
اسم متجرد اوله الا في مصادر الفعل الخماسي والسداسي تبعا لافعالها وضابطها كل مصدر بعد الف
فعله الماضي اربعة احرف فصاعدا ومجموع ذلك احد عشر بناء الاول الانفعال كالانطلاق والثاني
الافتعال كالاكتساب والثالث الافعلال كالاحمرار والرابع الافعيلال كالاحميرار والخامس الاستفعال
نحو الاستخراج والسادس الافعيعال كالاعشيشاب والسابع الافعوال كالاجلواذ والثامن الافعنلال
كالاقعنساس والتاسع الافعنلا كالاسلنقاء والعاشر الافعلال كالاحرنجام والحادي عشر الا
فعلال كالاقشعرار قالوا وفي عشرة اسماء محفوظة وهي اسم واصله عند البصريين سمو وعند
الكوفيين وسم حذفت لامه على الاول وفاؤه على الثاني وعوض منها الهمزة واست وهو الدبر
واصله ستة بفتح اوله وثانيه كجمل وفيه ثلاث لغات است وسه وست وابن بحذف اللام
ثم قيل هي ياء من بنيت لان الابن مبني على الاب كبناء الحائط على الاس وقيل واو وهو الصحيح
لان جميع الاسماء المحذوفة اللام المعوض عنها الهمزة لامها واو الا است فكان الحمل على الاعم
اولى قاله الاستدلال بالبنوة مردود بقولهم الفتوة والامر فتيان ووزن ابن فعل بفتحتين
وابنم بمعنى ابن والميم زائدة للتوكيد والمبالغة كما في زرقم بمعنى الازرق وليست هي بدلا
من لام الكلمة ولا كانت اللام في حكم الثابتة فلا يحتاج الى همزة وصل وتتبع نونه ميمه في
الاعراب وابنة هي ابن بزيادة الهاء فلا حاجة الى الاعادة وامرؤ اسم تام لم يحذف منه شيء
الا انه لما كان يجوز تخفيف همزته بنقل حركتها الى الساكن قبلها مع الالف واللام نحو المراة
اعلوه لذلك وكثرة الاستعمال وامراة وهي امرؤ بزيادة الهاء واثنان واثنتان اصلهما ثنيان
اصلهما ثنيان وثنيتان كجملان ويجمعان بدليل قولهم في النسبة ثنوي بفتحتين بحذف اللام
واسكن الثاء وجيء بهمزة الوصل وايمن المخصوص بالقسم وهو اسم مفرد مشتق من اليمن
وهو البركة وهمزته همزة وصل عند البصريين وعند الكوفيين جمع يمين وهمزته همزة قطع
والحاصل ان بعض هذه الهمزات عوض عن لام هي واو وذلك في ابن وابنة وابنم وبعضها
عن لام هي ياء وذلك في اثنين واثنتين وبعضها عن لام محذوفة هي هاء وذلك في است
وبعضها من حذف منه شيء وذلك في امرئ وامراة وبعضها من حذف واتى احيانا وذلك في ايمن
وينبغي ان يزيدوا ال الموصولة بالصفة كالضارب والمضروب وام لغة في ايمن فان قالوا
في اسم هي ايمن بحذف اللام فلنا وابنم هو ابن فزيدت الميم مما كان جوابهم فجوابنا ولهم

ان يتخلصوا بالعرف بانى ابنما المحرك له بزيادة الميم اتباع النون للميم في حركاتها بحسب العوامل
فصار كالكلمة الاصلية حتى ذهب الكوفيون الى انه معرب من مكانين بخلاف ابن لغة في ابن فانه
لم يحصل بهذه المشابهة لا خصوصية للمعارضة بذكر ابنم فان مونثات هذه الاسماء هي مذكراتها
بزيادة التاء وحيث نظر الى لغات الكلمة فكان ينبغي ان يقول وآخر لغة في ال عند طي فانهم
يبدلون لام التعريف ميما فيقولون في الرجل امرجل وانما المرجع الى الضابط وهو ان كل اسم
ثبتت في التصغير همزة فهي همزة قطع والا فهي همزة وصل وترك ال الموصولة للخلاف في اسميتها
وشبهها بال المعرفة صورة **مسئلة** اختلف في اصل همزة الوصل هل هو السكون او الحركة
والاول مذهب الفارسي واختاره الشلوبين والثاني مذهب سيبويه وهو الظاهر لوجوب التحريك
في كل حرف مبتدا به كلام والابتدا وعلى هذا فاصل حركة الهمزة الكسر كما في اضرب واذهب
وانما ضمت في نحو اخرج كراهية للخروج من كسر الى ضم وعلى الاول فحركة ما قبل الاخر وكسرت
في اضرب وفتحت في اخرج وامتنع ان يفتح في اذهب للالتباس بالمضارع حالة الوقف وكسرت
لانه اخف من الضم وتحصل لهمزة الوصل بالنسبة الى حركتها في الاسم والفعل والحرف سبع حالات
الاولى وجوب الفتح في المبدوء بال كالرجل لكثرة الاستعمال والثانية وجوب الضم في نحو انطلق
واستخرج حال كونهما مبنيين للمفعول وفي اول الثلاثي المضموم العين في الاصل نحو اقتل واكتب
كراهة الخروج من الكسر الى الضم لان الحاجز الساكن غير حصين وربما كسرت قبل الضمة الاصلية
حكاه ابن جني في المستصاغ عن بعض العرب ووجهه انه الاصل ولم تلتق الكسرة والضمة لفصل
الساكن بينهما والوجهان وهما لا اعتداد بالساكن وعدمه لا اعتداد به بخلاف امشوا اقضوا
فان الهمزة فيهما مكسورة لان عينهما في الاصل مكسورة وانما ضمت لمناسبة الواو والاصل امشيوا
واقضيوا اسكنت الياء للاستثقال ثم حذفت لالتقاء الساكنين وضمت العين لمجانسة الواو
لتسلم من القلب ياء وان شئت قلت استثقلت الضمة على الياء فنقلت منها الى ما قبلها بعد
سلب حركة ما قبلها وحذفت لالتقاء الساكنين فالضمة على الاعلال الاول محتلبة وعلى الثاني
منقولة وافاد انه رجحان الضم على الكسر فيما عرض جعل ضمة عينه كسرة من نحو اغزي بضم
الهمزة راجحا وكسر الهمزة وجوبا قاله ابن الناظم في الشرح تبعا لابيه في الكافية وشرحها ونصه
فان زالت الضمة اللازمة من اللفظ لاتصال محلها بياء المؤنثة نحو اغزي جاز في الهمزة وجهان
اجودهما الضم لان الاصل اغزوي انتهى فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت ثم حذفت الواو
لالتقاء الساكنين والضم نظرا الى ان الضمة الاصلية مقدرة لان المقدر كالموجود والكسر نظرا
الى الحالة الراهنة ووجه الوجهين الى الاعتداد بالعارض وعدمه ولم يجر هذان الوجهان
في امشوا لان الاصل كسر الهمزة ومن عطل ما اصل الكسر فالغى العارض لمعارضة اصلين ولا كذلك
اغزي لان هنا العارض داع لاصل هو الكسر فجاز الاعتداد به دون الضم في امشوا وفي تكملة
ابي علي الفارسي انه يجب اشمام ما قبل ياء المخاطبة تنبيها على الضم الاصلي واخلاص ضم
الهمزة من غير اشمام وفي التسهيل لابن مالك ان همزة الوصل يعني في اختير وانقيد تشم قبل الضمة
المشمة يعني اذا اشمت الثالث اشمت الهمزة والا فلا يعني مخالفة لكلام ابي علي من وجهين
وجوب الاشمام وخلاص ضم الهمزة والرابعة رجحان الفتح على الكسر في ايمن وايم لثقل الخروج
من كسر الهمزة الى ياء ثم الى ضم الميم ثم ضمة النون والخامسة رجحان الكسر على الضم في كلمة اسم لان
الكسر اخف من الضم لانه اعمال عضلة واحدة والضم اعمال عضلتين والسادسة جواز الضم

والكسر

والكسر والاشمام في نحو اختار وانقاد حال كونهما مبنيين للمفعول فالضم في اختور وانقود والكسر
والاشمام في اختير وانقيد واتباعه والسابعة وجوب الكسر فيما بقي من الاسماء العشرة والمصادر والافعال
والكسر هو الاصل **مسئلة** لا تقرء بهمزة الوصل المفتوحة في ال وايمن وايم اذا دخل عليها همزة
الاستفهام كما حذفت همزة الوصل المكسورة في نحو اصطفى البنات في قراءة ابي عمرو والاخوين وفي نحو استغفرت
لهم في قراءة الجميع والكسر هو الاصل آلحسن عندك استغفرت بهمزة مفتوحة للاستفهام مكسورة
للوصل محذوفة همزة الوصل للاستغناء عنها بهمزة الاستفهام وكما حذفت المضمومة في نحو اضطر
الرجل لان الاصل اضطر بهمزة مضمومة فلما دخلت همزة الاستفهام حذفت وترك مقتضى القياس في
المفتوحة لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر والتحقيق ان همزة الوصل لا تثبت في الدرج الا في الضرورة
كقوله الا لا ارى اثنين احسن شيمة ؛ على حدثان الدهر مني ومن جمل ؛ فاثبتها همزة انثى
ضرورة بل الوجه ان تبدل الفا قال الخضراوي لم يذكر ابو علي وجماعة غير البدل ولم يقرأ الا بالبدل
ولا جاء في كلامهم وعن تسهيل بين الهمزة والالف مع القصر وهو القياس لان الابدال يشبه الساكنة
وقال ابن الباذش تسهيلها هو الذي اجازه اصحاب سيبويه بالبدل ونقل الشلوبين عن ابي عمرو ان همزة
الالف اختلست للعرف كالف اضربان وانه خطا من قال انها مبدلة من الهمزة لانها ليست همزة قطع
واجاب الشلوبين بانها قد اشبهت همزة القطع من وجوه فلا بعد في ثبوتها وتغيير
صورتها بابدالها للفرق بين الخبر والاستخبار وهو اولى من اخلاف همزة اجنبية واحتج بانه قد
جمع بينها وبين ساكن في نحو الحسن عندك فلولا الابدال الى حركتها لاصلتها فجئ بخلاف الف
اضربان ولا يوجد لها بين همزة الوصل وهمزة ايمن تقول الحسن عندك وايمن الله يمينك بالمد على
الابدال راجحا وبالتسهيل مرجوحا ومنه اي من التسهيل قوله الحق ان دار الرباب تباعدت ؛
او انبت حبل ان قلبك طائر بتسهيل الهمزة الثانية من الحق وان مرطية وجوابه محذوف وان قلبك
طائر خبر الحق وقد يرى بهما اي بالمد والتسهيل في الذكرين الان في السبع **هذا باب**

الابدال

الابدال بكسر الهمزة مصدر ابدل وهو في الاصطلاح جعل حرف مكان حرف اخر مطلقا فيخرج بقيد المكان
العوض فانه قد يكون في غير مكان المعوض منه كتاء عدة وهمزة ابن وبقيد الاطلاق القلب فانه مختص
بحروف العلة الاحرف التي تبدل من غيرها اربعة اقسام ما يبدل ابدالا شائعا للادغام وهو جميع
الحروف الا الالف وما يبدل ابدالا نادرا وهو ستة احرف وهي الحاء والخاء والعين المهملتان والقاف
والضاد والذال المعجمة كقولهم في وكنة وهي بيت الطائر في الجبل وقنة وفي اغن اخن وفي ربع ربح
وفي خم عم وفي جلد جضر وفي تعلثم تلعثم وما يبدل ابدالا شائعا لغير ادغام وهو ثمانيان
ما هو غير ضروري في التصريف وهو اثنان وعشر وذكر مالم يجمعها فيجمعها قوله لحزر ضر ما شكش
آمن طي ثوب عزته وما هو ضروري في التصريف تسعة يجمعها فيها قولك هدات موطيا
وهي الدال والهاء المهملة والهمزة والتاء المثناة فوق والميم والطاء المهملة والياء المثناة تحت
والالف وخرج بقولنا شائعا ما ابدل نادرا نحو قولهم في اصيلان تصغير اصيل على غير قياس
كما يحققه في شرح الهادي وذكر ان كلام سيبويه يدل عليه وقال ابن السيد كانه تصغير اصلان وهو
عكس فيا بس المصغر لان حكم الجمع اذا صغر ان يصغر على لفظه واحروهما جاء مصغرا على لفظ جمعه
وفي الصحاح الاصيل الوقت بعد العصر الى المغرب وجمعه أصل وآصال واصائل وجمع ايضا على اصلان
مثل بعير وبعران ثم صغروا الجمع فقالوا اصيلان ثم ابدلوا من النون لاما فقالوا اصيلال انتهى ومن ان
النقلان مخالفان لصنع الموضع وصنيعه اولى من وجه لان الحمل على تصغير المفرد شذوذا اولى من الحمل

على تصغير الجمع مردود لأن تكسيره قد يكون بأن تصغر مغرب وعشيشيان تصغير عشية ونحوهما وصبيعين اولى من مجيء
سلامته من دعوى الزيادة التي لا اصل لها وفي اصيحم اي انام على جنبه وفي نحو علي بشر ابدال اليا عليا
في الوقف او ما جرى مجراه اصيلال بابدال اللام من النون لقرب المخرج وكان الاصل اصيلان تصغير اصلان
وجعلوا زيادة اللام عوضا مما حذفوا لانهم لو جاءوا به على الاصل لقالوا اصيلانان وشبهه بدرهم وادهم تتم
فالواو فيهما زائدة فزعم انهم ارادوا ادهم والهجم بابدال اللام من الضاد وعلج بابدال الجيم من اليا
المشددة لاشتراكهما في المخرج لكونهما من وسط اللسان واشتراكهما في الجهر وانما اختص ذلك بالوقف
لانه يزيدها خفاء قال النابغة وقفت فيها اصيلالا اسائلها اعيت جوابا وما بالربع من احد والمعنى
وقفت بدار الحبيبة احيانا وسالتها عن الحبيبة فعجزت عن الجواب وما بها احد يجيبني قال منظور ابن
امية لا مسرح في ذيب لما ادري اني لا عة ولا تشبع قال ابي اوطاه حقف ما الهجم والرعة بسعة
العيش والمعوض من الواو ولا الاطاة بجر الرمل والحقف المعوج من الرمل والجمع حقاف واحقاف ما الهجم قال المازني
بعض العرب يرى الجمع بين حرفين مهيفين ويبدل مكان الضاد اقرب الحروف اليها وهي اللام قال اعرابي
من البادية خالي عويف وابو علج المطعمان اللحم بالعشج يريد ابو علي والعشي فابدل الجيم
من اليا المشددة وهذا من اجراء الوصل مجرى الوقف قاله الشيرازي في شرح الشافية ويسمى هذه اللغة
عجعجة قضاعة قال الجوهري وعجعجة في قضاعة يجعلون اليا جيما مع العين يقولون هذا راعج خرج
معج اي هذا راعي خرج معي انتهى وقد يجعلون اليا جيما وان لم تجتمع مع العين قال ابو عمرو قلت لرجل
من بني حنظلة ممن انت فقال فقيمج فقلت من ايهم فقال مرج يريد فقيمي ومري وقد تبدل من اليا المخففة
حملا على المشددة كقوله لاهم ان كنت قبلت حجتج فلا يزال شاحج ياتيك بج اقمر نهات ينزي وفرتج
يريد اللهم ان كنت قبلت حجتي فلا يزال ياتيني في شاحج هزاه صفته والشاحج بمعجمة فمهملة من شحيج البغل
صوت ولا اقمر الابيض والنهات النهاق وينزي يحرك وفرتج اي وفرتي وهي الشعر الى شحمة الاذن ومعنى
هراق سكنت من السكون ضد الحركة قال يعقوب اهرقت الصبي اذا جعلت تضرب عليه وتردد النباح
وموطيا حال من الثانية هراق وهو اسم فاعل من ارطاته جعلته وطيا لانك خففت همزته
بابدالها يا لانفتاحها وانكسار ما قبلها فاليا فيه بدل من الهمزة وذكر الهاء في النظم زيادة على ما في
التسهيل اذ جعلها فيه بدلا من الطاء في طوبت داما وفيه مناقشة من ثلاثة اوجه احدها انه ما مر
وتكرار دالها واعمال الماضي في داما وهو مثل ابدال لا فاله الموضح في الحواشي ثم انه لما ذكر العالم تتكلم هنا
اي في باب دابدال عليها مع عدم ابدالها فيه وجمه اي وجه عدم تكلمه عليها هنا ان ابدالها
من غيرها انما هو في الوقف على نحو رحمة ونعمة وذلك مذكور في باب الوقف فاستغنى به وانما
ابدالها من التاء مسموع لا يقاس عليه كقولهم في اياك هياك وفي انك قائم لهنك قائم وفي
ارقت الماء هرقت الماء وفي اردت الشيء هردت الشيء وفي ارحت الدابة هرحت الدابة فابدلوا
فصل في ابدال الهمزة تبدل
في الجميع الهاء من الهمزة لا بغافية لخرجها لانها من اقصى الحلق
من الواو واليا وجوبا في اربع مسايل احداها ان تقع احداهما وهي لام او زايدة للالحاق بعد الف
زايدة سواء كسر اول الكلمة ام فتح ام ضم نحو كساء وسماء ودعاء فالهمزة فيهن مبدلة عن واو لا اصل كساو
وسماو ودعاو ونحو بناء وظباء ومناء فالهمزة فيهن بدل عن يا والاصل بناي وظباي ومناي فابدلت
الواو واليا همزة لتطرفهما اثر الف زايدة على احد القولين وقيل ان الواو واليا ابدلتا الفين لتحركهما
وتوهم بعد فتحة لم يحجز بينهما الا ساكن غير حصين ان يدفع الى مظنة التغيير وهو الطرف فقلبتا الفين
فاجتمع ساكنان فوجب اما الحذف او التحريك لا سبيل الى الحذف لانه يفوت المقصود في حرف ذا ودي

ويعوت لام الكلمة ان حذفنا الثانية ولما امتنع الحذف تعين التحريك وكانت الثانية اولى لانها اوجد احد هما
ان تحريكها اولى يفوت حكمها وهو المد الكافي اي التغيير في الاخر اولى الثالث انه حرف الاعراب تحريك
تغيير اعلاله بعد في تحريكه لفقا الرابع ان في تحريكه تحصيلا للهمز والاعراب الذي يحصل به الفرق بين المعاني
ونحو علباء وحرباء فالهمزة فيهما مبدلة من يا زايدة للالحاق بقرطاس وقرطاس بخلاف نحو قاول وبايع
ونحو اداوة وهداية لان الواو واليا لم يتطرفا ما بعدها اما ولان تطرفهما عينا واما لانهما تعلقان
كلمتهما بنيت على تاء التانيث بخلاف التانيث العارض فانه لا يمنع الابدال كبناءة وبناءة وبخلاف
نحو غزو وظبي لعدم تقدم الالف عليهما وبخلاف نحو واو واسماء التحريف وواي جمع اية لا صالة الالف
فيهما اما واو فيوزنه فعل بفتحتين وفي كون عينه يا او واوا قولان الاول للاخفش والثاني لابي الحسن
وعلى القولين فالالف منقلبة عن اصل واما اي فاصله أيي بفتحتين فقلبت اليا الاولى الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها والواو واليا يشاركهما في ذلك الحكم الالف فانها اذا تطرفت بعد الف زايدة
ابدلت همزة في نحو حمراء فان اصلها حمرى بالف مقصورة كسكرى فزيدت الف قبلها للمد كالف
كتاب وغلام فالتقى الفان لا يمكن النطق بهما فابدلت الالف الثانية همزة لانها من مخرج الالف
وظهرت الحركة التي كانت مقدرة فيها المسالة الثانية من ابدال الهمزة من الواو واليا ان تقع
احداهما عينا لاسم فاعل فعل اعلت فيه اي في الفعل نحو قايل وبايع اصلهما قاول وبايع
ولكنهم اعلوهما حملا على الفعل فكما قالوا وباع فقلبوا عينهما الفا كذلك قلبوا عين اسم
فاعلهما الفا لوقوعها متحركة بعد فتحة مفصولة بحاجز غير حصين ثم قلبوا الالف همزة على
حد القلب في كساء هذا قول الاكثر وقال المبرد دخلت الف فاعل على الف قال وباع وهو
فالتقى الفان ولم يكن الحذف للالتباس فوجب تحريك احداهما وكانت العين اولى لان اصلها الحركة
ولان الالف اذا حركت صارت همزة وتكتب يا على حكم التخفيف ولا تنقط قاله المرادي بخلاف نحو
عين فهو عاين وعور فهو عاور لان العين لما صحت في الفعل خوف الالتباس بعان وعار صحت في
اسم الفاعل وما ذكر تابعا للغير من ان اسم الفاعل فرع الفعل في الاعلال والتصحيح مشكل من
وجهين احدهما ان اسم الفاعل قد يرد خفة لا اعلال ولم يكن له فعل اصلا كجائز بالجيم والزاي
وهو البستان وجائزة موشنة وهي الخشبة في وسط السقف فان ادعوا انه نقلا من
اسماء الفاعلين بعد ذكر ولا النقل في اسماء الاجناس وهو قليل بل قيل ممنوع والوجه الثاني
ان الصحيح ان الوصف فرع عن المصدر لا عن الفعل المسالة الثالثة من ابدال الهمزة من الواو واليا
ان تقع احداهما بعد الف مفاعل وقد كانت احداهما مدة زايدة في الواحد نحو عجوز وعجائز
وصحيفة وصحائف وسياتي توجيهه بخلاف قسور وهو الاسد وقساور لان الواو ليست
مدة وبخلاف معيشة ومعايش لان المد في الواحد اصلية فلا تبدل لان اصلها الحركة لكونها
عين الكلمة فاذا وقعت بعد الف مفاعل حركت بحركتها متقاضية عن الابدال وشذ مصيبة
ومصائب ومنارة ومنائر بالابدال مع ان المدة في الواحد اصلية لانها عين الكلمة والذي سهل
ابدالها همزة تشبيه الاصلي بالزائد ويشارك الواو واليا في هذه المسالة وهي مسالة
الجمع الالف فتبدل همزة نحو قلادة وقلائد ورسالة ورسائل وذلك لانك لما جمعت قلادة
ورسالة على مفاعل وقعت الف الجمع ثالثة ووقع بعدها الف قلادة ورسالة فاجتمع
الفان فلم يكن بد من حذف احدى الالفين او تحريكه فلو حذفوا الالف الاولى لفاتت الدلالة
على الجمع ولو حذفوا الثانية لتغير بناء الجمع لان هذا الجمع لابد ان يكون بعد الفه حرف مكسور

بينها وبين حرف الاعراب ليكون كمفاعل بيق الاخر حركة والالف الثانية بالكسر ليكون كعين
مفاعل فلو حركت انقلبت همزة ثم شبهت واو عجوز وياء صحيفة بالف قلادة ورسالة لان قبلها
حركة من جنسها ولانها ساكنات مجريا مجرى الالف هذا تعليل ابن جني وقال الخليل
انما همزت الالف والياء والواو في رسايل وصحايف وعجايز لان حروف اللين ميتة ليس اصلها الحركة
وانما هي حروف ميتة لا يدخلها الحركات فلما وقعت بعد الالف همزت ولم يكن لها اصل
لين في الحركة انتهى المسالة الرابعة مما تبدل فيه الهمزة من الواو والياء ان تقع احداهما
ثاني حرفين لينين بينهما الف مفاعل سواء كان اللينان ياءين كنيايف جمع نيف
وهو الزيادة على العقد وهو من ناف ينيف وقول الشاطبي اصله نيوف كهين مبني على انه
من ناف ينوف وتقدم في العدد بيانه او واوين كاوايل جمع اول او مختلفين بان تكون احداهما
ياء والاخرى واوا كسيايد جمع سيد اذ اصله سيود اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احداهما
بالسكون قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وصوايد جمع صايد فابدل ما بعد الف الجمع
همزة في الامثلة الاربعة استثقالا لتوالي ثلاث لينات متصلة بالطرف واما قوله وهو
جندل بن المثنى حنى عظامي واراه ما عري وكحل العينين بالعواور فبغير ابدال ما اصله
بالعواوير فيا مشبعة تحتانية قبل الرا لانه جمع عوار بضم العين وتخفيف الواو وهو الرمد
الشديد فهو مفاعيل كطواويس لا مفاعل كما جرى لذا لم يهمز فيه الواو لبعده من الطرف ثم حذفت
الياء وبقي التصحيح بحاله لان حذف الياء عارض ولا اعتبار بالعارض لان المحذوف في حكم الموجود وفاعل
كحل ما لتخفيف ضمير يرجع الى الدهر في ابيات قبله وعكسه قول الاخر وهو حكيم بن معية الربعي
فيها عيايل اسود ونمر فابدل الهمزة من ياء مفاعيل لان اصله مفاعل لان عيايل جمع عيل
بكسر الياء المشددة وقبلها عين مهملة مفتوحة على زنة فيعل واصله عيول قلبت الواو ياء
وادغمت الياء في الياء واحد العيال قاله صاحب الضياء والياء زايدة في عيايل للاشباع
كقوله وهو الفرزدق تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهيم تنقاد الصياريف
بزيادة الياء فلذلك اعل بابدال الهمزة من الياء ونفي مصدر نوعي مضاف الى مفعوله وفاعله
تنقاد وهو ايضا مصدر مضاف الى فاعله والاصل كنفي الدراهم نقد الصياريف وما ذكر من انه
لا فرق في اللينين بين الياءين والواوين والواو والياء هو مذهب سيبويه والخليل ومن وافقهما
وذهب الاخفش الى ان الهمز في الواوين فقط ولا همز في الياءين ولا في الواو مع الياء
فتقول فيايف وسيايد وصوايد على الاصل وشبهته ان الابدال في الواوين انما كان لثقلهما ولا
ثقل لذلك مع اجتماع الواوين اول الكلمة واما اذا اجتمعت الياءان او الياء والواو فلا ابدال
لانه اذا التقت الياءان او الياء والواو اول كلمة فلا همز نحو ييّن اسم موضع ونحو يوم والصحيح
ما ذهب اليه سيبويه من الابدال مطلقا للقياس والسماع اما القياس فلان الابدال في اوايل
انما هو بالحمل على كساء ورداء لشبهه به من جهة قربه من الطرف وفي كساء ورداء لا فرق بين
الياء والواو فكذلك هنا واما السماع فحكى ابو زيد في سيقة سيايق بالهمز وهي فيعلة من
ساق يسوق وحكى الجوهري في تاج اللغة خير وخيائر بالهمز وبهم من اطلاقه مفاعل
ان هذا الابدال لا يختص بتالي الف الجمع حتى لو بنيت من القول مثل عوارض لقلت قوايل بالهمز
هذا مذهب سيبويه والجمهور وخالفه في ذلك الاخفش وابن حاج فذهبا الى منع الابدال
في المفرد لخفته على الجمع وهذه مسالة خاصة بالواو اعلم انه اذا اجتمع واوان وكانت

الاولى

الاولى مصدرة في اول الكلمة والثانية اما متحركة مطلقا او ساكنة متاصلة الواوية ابدلت
الواو الاولى همزة وجوبا لامرين احدهما ان التضعيف في اول الكلمة قليل وانما جاء منه احرف معدودة
كددن فلما ثقل التضعيف بالحروف الصحاح في اول الكلمة امتنع في الواو لثقلها والثاني انهم لما كانوا
يجيزون الهمز في وجوه ونحوه وهي واو مضمومة لاجل ثقل الضمة كان الواوين كان من حقها ان يلتزموا
الابدال اذا وجدا الواوان لان الواوين اثقل من واو وضمة وهذان التعليلان لسيبويه ويدخل
تحت ذلك صورتان احداهما ان تكون الواو الثانية متحركة والصورة الثانية ان تكون الواو الثانية
ساكنة متاصلة الواوية فالصورة الاولى نحو جمع واصلة واصله واوصل فتقول اواصل واواق كفارة
وضوارب واصله وواصل وواق بواوين فابدلت الواو الاولى همزة واصل اواق اواقي فاعل اعلال قاض فاذا دخله
عليه الالف ثبتت ياؤه كقوله ضربت صدرها الي وقالت يا عديا لقد وقتك الاواقي ومن الصورة
الثانية نحو الاولى انثى الاول مقابل الاخر بالكسر اصله وولى بواوين اولاهما مضمومة والثا
نية ساكنة متاصلة الواوية فقلبت الواو الاولى همزة لما مر وجمعها اول واصله وول فيفعل
به ما تقدم بخلاف نحو ووري مبنيا للمفعول من وارى فان الواو الاولى لا يجب ان تبدل همزة لان الواو
الثانية ساكنة منقلبة عن الف فاعل بضم الفاء وهو وارى فليست متاصلة الواوية
لانها بدل من الف زايدة وبخلاف نحو الوولى بواوين تخفيفا من الوولى بواو مضمومة فهمزة
هي انثى الاول افعل تفضيل من وال اذا نجا فان الواو الاولى لا يجب ان تبدل همزة لان الواو الثانية
منقلبة عن همزة فليست متاصلة الواوية ويفهم منه نفي الوجوب الجواز وخرج باشتراط التصدر
نحو هووي ونووي في المنسوب الى هوى ونوى فلا تبدل الواو الاولى همزة لعدم تصدرها

فصل في عكس ذلك وهو ابدال الواو والياء من الهمزة ويقع ذلك الابدال في بابين
احدهما باب الجمع الذي على وزن مفاعل وذلك اذا وقعت الهمزة بعد الف الجمع وكانت
تلك الهمزة عارضة في الجمع وكانت لام الجمع همزة او ياء او واوا وخرج باشتراط العروض في
الهمزة نحو المراة والمرائي فان الهمزة موجودة في المفرد لان المراة مفعلة بكسر الميم من الرؤية
فلا تغير في الجمع فلا ابدال لان هذه الهمزة اصلية في الجمع وسبب الابدال العروض فيه على انه قد
سمع المرايا بالابدال شذوذا كقوله مثل المرايا وتعاب لا تنقاد وخرج باشتراط اعلال اللام نحو
صحايف وعجايز ورسايل جمع صحيفة وعجوز ورسالة فلا تغير الهمزة في شيء من ذلك ايضا وان كانت
في الجمع لفقد علة الابدال الاتية واما ما حصل فيه ما ذكر هنا من وقوع الهمزة بعد الف الجمع وكون
الهمزة عارضة في الجمع وكون لام الجمع معتلة فيجب فيه عملان قلب كسر الهمزة فتحة ثم قلبه أي الهمزة
ياء في ثلاث مسايل وهي ان تكون لام الواحد همزة او ياء اصلية او واوا منقلبة عن ياء او قلب
الهمزة واوا في مسالة واحدة وهي ان تكون لام الواحد واوا ظاهرة في اللفظ سالمة من القلب
ياء فهذه اربع مسايل تحتاج الى اربعة امثلة مثال الاولى خطايا جمع خطيئة فعيلة من الخطا
اصلها خطايي على زنة مفاعل بياء مكسورة وهي ياء خطيئة وهمزة بعدها هي لامها ثم ابدلت
الياء المكسورة همزة على حد الابدال المتقدم في صحايف جمع صحيفة فصار خطائي بهمزتين الاولى
المجتلبة للياء والثانية لام الكلمة ثم ابدلت الهمزة الثانية وهي لام الكلمة ياء لما سياتي من ان
الهمزة المتطرفة بعد همزة تبدل ياء وان لم تكن بعد همزة مكسورة فما ظنك بعد الهمزة المكسورة
ثم قلبت كسرة الهمزة الاولى فتحة للتخفيف اذ كانوا قد يفعلون ذلك في غير ما لامه صحيحة نحو
مداري جمع مدرى بكسر الميم وسكون الدال المهملة وفتح الراء الة تشبه المسلة تكون مع الماشطة

تطلبه فوق النساء وعذارى جمع عذرى وهي البكر في المدارس والعذارى بكسر الراء فيهما قال
امرؤ القيس الكندي ويوم عقرت للعذارى مطيتي فيا عجبا من رحلها المتحمل وقال ايضا عذارى
مستشزرات الى العلى تضل المدارى في مثنى ومرسل يعني الراء فيهما فاذا جعلت ذلك فيما لامه واو
وهو حرف صحيح فيقال ذلك الفتح هنا فيما لا مد عنه تصحيحه اولى تثقل الكسرة وتضل بالضاد
المعجمة وتضل اي تغيب والمثنى الشعر المفتول والمرسل خلافه والغرض بيان كثرة الشعر ثم
قلبت الياء المفتوحة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار خطاءا بالفين بينهما همزة
والهمزة تشبه الالف لكونها من مخرجها وهي متوسطة بين الفين فاجتمع شبه ثلاث الفات
وذلك مستكره فابدلت الهمزة ياء ولم تبدل واوا لان الياء اخف منها فصار خطايا بعد خمسة
اعمال اولها ابدال الياء همزة وثانيها ابدال الهمزة الثانية ياء وثالثها قلب كسرة الهمزة الاولى
فتحة ورابعها قلب الياء الفا وخامسها قلب الالف ياء على الترتيب هذا مذهب سيبويه
وجمهور البصريين وذهب الخليل الى ان مرة الواحد ابدا في هذا همزة ليلا يلزم اجتماع
همزتين بل يقلب بتقديم الهمزة على الياء فيصير خطائي ثم يعمل فيه ما تقدم من قلب الكسرة
فتحة ثم قلب الياء الفا فلبه الالف ياء واعترض بانهم قد نطقوا به على الاصل سمع من كلامهم
اللهم اغفر لي خطائئي بهمزتين ولو كان كما قال الخليل لم يكن بهمزة ثانية البتة ومثال ما لامه
ياء اصلية قضايا جمع قضية اصلها قضايي بياءين الاولى ياء فعيلة والثانية لام قضيت ثم
ابدلت الياء الاولى همزة كما في عجائب فصار قضائي ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة فصار قضاءي
ثم قلبت الياء الفا فصار قضاءا فاجتمع شبه ثلاث الفات ثم قلبت الهمزة المتوسطة بين
الالفين ياء رجوعا الى اصلها فصار قضايا بعد اربعة اعمال احدها ابدال الياء الاولى همزة
والثاني قلب كسر الهمزة فتحة والثالث قلب الياء الثانية الفا والرابع قلب الهمزة ياء على الترتيب
ومثال ما لامه واو قلبت في المفرد ياء مطية وهي الراحلة فان اصلها مطيوة فعيلة من
المطا وهو الظهر او من المطو وهو المد يقال مطوت بهم في السير اي مددت اجتمع فيها الواو والياء
وسبقت احداهما بالسكون ثم ابدلت الواو ياء ثم ادغمت الياء فيها اي في الياء وذلك
على ابدال وادغام في سيود وميوت اذ قيل فيهما سيد وميت بقلب الواو ياء وادغام
الياء في الياء وجمعها مطايا واصلها مطايو بياء مكسورة قبل الواو ثم قلبت الواو ياء لتطرفها
بعد الكسرة فصار مطايي بياءين كما قلبت الواو ياء لتطرفها في الغازي والداعي واصلهما الغازو
والداعو فقلبت الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة ثم قلبت الياء الاولى همزة كما في عجائب فصار مطائي
ثم ابدلت الكسرة فتحة فصار مطاءي ثم ابدلت الياء الفا فاجتمع شبه ثلاث الفات ثم
ابدلت الهمزة المتوسطة بين الالفين ياء فصار مطايا بعد خمسة اعمال احدها قلب الواو ياء
والثاني قلب الياء الاولى همزة والثالث ابدال الكسرة فتحة والرابع ابدال الياء الفا والخامس
ابدال الالف ياء ولم يرجع الى اصله لان الواو اثقل من الياء او لانه لما اعلت في المفرد اعلت في الجمع
ومثال ما لامه واو ظاهرة سلمت في المفرد هراوة وهي العصا الضخمة جمعها هراوى واصلها
هراوو بواوين وذلك اذا قلبنا الالف هراوة في الجمع همزة على حد القلب في رسالة ورسائل
هرائو ثم ابدلت الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة فصار هرائي ثم فتحت الكسرة فصار هراءي ثم قلبت
الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هراءا بهمزة بين الفين ثم قلبت الهمزة واوا ليشاكل الجمع واحده
فصار هراوى بعد خمسة اعمال ايضا احدها قلب الالف همزة والثاني ابدال الواو ياء والثالث قلب

الكسرة

الكسرة فتحة والرابع قلب الياء الفا والخامس قلب الهمزة واوا وحصر في هذا الباب ثلاثة انواع لانه
تصحيح الهمزة التي بعد الالف كقول بعضهم اذ بردوا المنايا بالهمزة والقياس المنايا ولكنه اتى به على الاصل
والثاني تصحيحها وتصحيح الهمزة التي هي لام بعدها كقولهم اللهم اغفر لي خطائئي بهمزتين والقياس
خطاياي وهذا اشد مما قبله والثالث ابدال ما بعد الالف حرفا لا يقتضيه القياس نحو هدية وهداوا
والقياس هدايا الباب الثاني من البابين اللذين يقع فيهما ابدال الواو والياء من الهمزة باب
الهمزتين الملتقيتين في كلمة واحدة والذي يرد منهما ابدال الهمزة الثانية لا الاولى لان امر
الثقل بالثانية حصل واذا اجتمع همزتان في كلمة فلهما ثلاثة احوال لانه لا تخلو الهمزتان المذكورتان
من ان تكون الاولى متحركة والثانية ساكنة او بالعكس بان تكون الاولى ساكنة والثانية متحركة
او يكونا متحركتين ويمتنع ان يكونا ساكنتين معا فان كانت الاولى متحركة بفتحة او كسرة او ضمة والثا
نية ساكنة ابدلت الثانية حرفا على حسب حركة الاولى الفا وواوا او ياء لما في هذا اجتماع
الهمزتين مع عسر النطق بالثانية الساكنة فتبدل الفا بعد الفتحة نحو آمنت والاصل أأمنت بهمزة
مفتوحة بعدها همزة ساكنة ابدلت الثانية الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها ومنه اي ومن ابدال الهمزة
الثانية الفا قول عائشة رضي الله عنها وكان يعني النبي صلى الله عليه وسلم يامرني اذا حضت
ان أتزر وهو بهمزة مفتوحة فالف قال المطرزي وعوام المحدثين يحرفونه فيقرؤونه بالف وهمزة
وتاء مشددة ولا وجه له في العربية لانه مضارع ووزنه افتعل بكسر العين مشتق من الازار
بفاء وهمزة ساكنة بعد همزة المضارعة المفتوحة فابدلت الهمزة الثانية الفا لسكونها وانفتاح
ما قبلها واجاز البغداديون ان يقال اتزر واتمن من الازار والامانة ولا اصل بقلب الهمزة الثانية ياء وادغامها
في التاء وحكى الزمخشري اتزر بالادغام وقال ابن مالك انه مقصور على السماع كاتكل واذا جاز
في الماضي جاز في المضارع وفي حديث آخر ولكن فصيل ابليت ربه رواه مالك في الموطا بهذا اللفظ
في جميع رواياته وصيانتي وتبدل الهمزة الثانية ياء بعد الكسرة نحو ايمان اصله اأمان بهمزتين مكسورة
فساكنة قلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وكقراءة بعضهم وهو الاعمش فيما روي
اي ذكر صاحب عاصم الايمة بالتحقيق واجاز الكسائي ان يبدل اأمة بهمزتين نقله عنه ابن الانباري
في كتاب الوقف والابتداء وقال انه فصيح لان العرب لا تجمع بين همزتين الثانية منهما ساكنة انتهى وتبدل
الهمزة الثانية واوا بعد الضمة نحو اوتي بالبناء للمفعول اصله أؤتي بهمزتين مضمومة فساكنة قلبت
الهمزة الثانية واوا لسكونها وانضمام ما قبلها واجاز الكسائي ان يبدل اأمن بهمزتين مضمومة
فساكنة نقله عنه ابن الانباري في كتاب الوقف والابتداء ورده بان العرب لا تجمع بين همزتين
الثانية منهما ساكنة ذكر هذا الرد على الكسائي في اجازته ان يبدل اأمن بهمزتين
وان كانت الهمزة الاولى ساكنة والهمزة الثانية متحركة وهو النوع الثاني ولا يكونان في موضع
الفاء لتعذر الابتداء بالساكن بل في موضع العين او في موضع اللام فان كانتا في موضع العين ادغمت
الاولى في الثانية لاجتماع المثلين نحو سآل بفتح السين المهملة فعال للمبالغة كثير السؤال
ورآس بفتح الراء وتشديد الهمزة على زنة فعال للنسبة لبائع اللؤلؤ والرؤوس وان كانتا
في موضع اللام ابدلت الثانية ياء مطلقا سواء كانت طرفا او غير طرف فتقول في بناء مثال
قمطر بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء المهملة من قرأ قرأي بكسر القاف وفتح الراء وسكون الهمزة
والاصل قرأأ بهمزتين اولاهما ساكنة فالتقى في الطرف همزتان فوجب ابدال الثانية ياء وان كانت
اولاهما ساكنة يمكن ادغامها بحيث تصير مع الثانية بعدها كالشيء الواحد لان الطرف محل التغيير فلم يغتفر

فيه ذلك كما اعتبر في نحو سال ما قاله الشارح وتقول في بناء مثال سفرجل منه اي من قرا قرايا بهمزتين بينهما
يا مبدلة من همزة وهي غير طرف ولا اصل غرا الثلاث همزات ابدلت الثانية ياء لانها في موضع
اللام وصحت الاولى والثانية قاله المرادي وان كانتا معا في كلمة وهو النوع الثالث فان كانتا في الطرف
او كانت الثانية مكسورة ابدلت الثانية في الصورتين ياء مطلقا سواء انفتح ما قبلها ام انضم ام انكسر
ولا يجوز ابدالها واوا لان الواو لا تكون اخيرة لو كانت اصلية وما قبلها كسرة او ضمة تقلب ياء اذا كانت ثالثة فصاعدا
وكذلك تقلب رابعة فصاعدا بعد فتحة فلو ابدلت الهمزة الاخيرة واوا لم تخرج بصدده لابدلت بعد
ذلك ياء فتعينت الياء وان لم تكن الهمزة الثانية طرفا وكانت مضمومة ابدلت واوا مطلقا سواء
انضم ما قبلها او انفتح او انكسر وان كانت الثانية مفتوحة فان انفتح ما قبلها او انضم ابدلت واوا
فيهما وان انكسر ما قبلها ابدلت ياء والحاصل ان الهمزتين المجتمعتين لا تخلو اما ان يكونا في الطرف او لا
فالاول ثلاثة انواع لان الهمزة الاولى اما مفتوحة او مكسورة او مضمومة والثاني تسعة انواع فانت من
ضرب ثلاثة احوال الاولى في ثلاثة احوال الثانية فالمتطرفة تبدل ياء في جميع انواعها وغير
المتطرفة منها اربعة تبدل فيها ياء وهي المفتوحة بعد كسرة والمكسورة بعد فتحة او كسرة او ضمة
وخمسة تبدل فيها واوا وهي المفتوحة بعد كسرة والمكسورة بعد فتحة او ضمة والمضمومة بعد فتحة
او كسرة او ضمة امثلة المتطرفة بعد مفتوحة او مكسورة او مضمومة ان تبني من قرا مثل جعفر
او زبرج او برثن فتقول قرأأ او قرأئ او قرؤؤ بهمزتين ثم تبدل الهمزة الثانية ياء لان الواو لا تقع طرفا فيما
زاد على الثلاثة فيصير قرأي بفتح الاولى وقرإي بكسرها وقرؤي بضمها ثم ان كان قبل الياء فتحة كما في
المثال الاول فان الياء تقلب الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ويصير مقصورا وان كان قبلها كسرة كما في
المثال الثاني فان الياء تحذف حركتها للاستثقال وتعل اعلال قاض ويصير منقوصا وان كان قبلها ضمة
كما في المثال الثالث فان الضمة تقلب كسرة لتسلم الياء من القلب واوا وتعل اعلال قاض ويصير منقوصا
ايضا وامثلة المكسورة بعد مفتوحة او مكسورة او مضمومة ان تبني من ام بفتح الهمزة وتشديد الميم
بمعنى قصد مثل اصبع بفتح الهمزة او كسرها او ضمها والباء فيهن مكسورة فتقول في الاول وهو بفتح
الهمزة ائمم بهمزتين مفتوحة فساكنة على مثال اصبع بفتح الهمزة وكسر الباء ثم تنقل حركة الميم الاولى
وهي الكسرة الى الهمزة الساكنة قبلها لتتمكن من ادغامها في الميم الثانية لاجتماع المثلين ثم تبدل
الهمزة الثانية المنقول اليها كسرة الميم ياء لما تقدم من ان الهمزة المكسورة بعد مفتوحة تقلب ياء
وكذا يفعل في الباقي ايضا فتقول في بناء مثل اصبع بكسر الهمزة والباء من ام إئمم بهمزتين مكسورة فسا
كنة فتنقل حركة الميم الاولى الى الهمزة الساكنة قبلها ليتوصل الى ادغام المثلين اذ اجتماعهما
موجب للادغام ثم تبدل الهمزة الثانية ياء وتقول في بناء مثل أصبع بضم الهمزة وكسر الباء من ام
أؤمم بهمزتين مضمومة فساكنة ثم تنقل حركة الميم الاولى الى الهمزة الساكنة قبلها توصلا الى الادغام
ثم تبدل الهمزة الثانية ياء وذلك العمل واجب واما قراءة ابن عامر والكوفيين كعاصم وحمزة والكسائي
وخلف ولا نحو في أئمة جمع امام بالتحقيق من غير ابدال فمما يوقف عنده ولا يتجاوز والقياس ايمة
بقلب الهمزة ياء فان قلت كان القياس قلب الثانية الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها
كآنية جمع اناء قلت لما وقع بعدها مثلان واريد الادغام نقلوا حركة الميم
الاولى وهي الكسرة الى الهمزة قبلها وادغموا الميم في الميم فصار أإمة فقلبوا الهمزة الثانية ياء محضة
وامثلة المضمومة بعد مفتوحة او مكسورة او مضمومة اوب بفتح الهمزة وضم الواو وتشديد الموحدة
جمع اب بفتح الهمزة وتشديد الموحدة وهو المرعى وان تبني من ام بفتح الهمزة وتشديد الميم مثل اصبع

بكسر الهمزة

بكسر الهمزة وضم الباء او ان تبني من ام وضم مثل ابلم بضم الهمزة واللام وبينهما باء ساكنة مؤخرة وهو
سعف المقل فتقول اومم بهمزتين مفتوحة او مكسورة او مضمومة فاستوجبت الانواع الثلاثة وصار ذكر
اوب مستدركا والصواب حذف قوله مفتوحة للاستغناء عنه بذكر اوب واصل الاول وهو اوب ااب
بهمزتين مفتوحة فساكنة وضم الباء الاولى على وزن افلس واصل الثاني والثالث ائمم وأؤمم بكسر
الهمزة في الاول وضمها في الثاني فنقلوا الهمزة حركة اول المثلين الى الساكن قبله وهو الهمزة الثانية
ثم ابدلوا الهمزة واوا لانها تجانس حركتها وادغموا احد المثلين في الاخر لاجتماعهما ومثال المفتوحة
بعد مفتوحة اوادم جمع ادم اصله اأادم بهمزتين مفتوحتين بعدهما الف فقلبت الهمزة الثانية
واوا لما سياتي ومثال المفتوحة بعد مضمومة اويدم تصغير ادم أأيدم بهمزتين مضمومة فمفتوحة
فقلبت الثانية منهما واوا لان الهمزة الثانية اذا كانت مفتوحة ولم تكن طرفا تقلب واوا سواء
كان ما قبلها مفتوحا كما في تكسير ادم او مضموما كما في تصغيره والتمثيل بجمع ادم وتصغيره
مبني على انه عربي واضطرب فيه كلام الزمخشري فقد ذهب في الكشاف الى انه اعجمي على وزن
فاعل كآزر وقد ذهب في المفصل الى انه عربي على وزن افعل ومثال المفتوحة بعد مكسورة
ان تبني من ام مثالا على وزن اصبع بكسر الهمزة وفتح الباء فتقول ايم بهمزة مكسورة وياء مفتوحة
والاصل إأمم بهمزتين مكسورة فساكنة نقلت حركة الميم الاولى وهي الفتحة الى الساكن قبلها
توصلا الى ادغام المثلين ثم ابدلت الهمزة الثانية ياء واذا كانت الهمزة الاولى من الهمزتين المتحركتين
همزة مضارعة للمتكلم متعديا كان المضارع ام لازما نحو ائم القوم وائن من كذا مضارعي اممت
القوم وانت من كذا جاز في الهمزة الثانية التحقيق تشبيها بهمزة المتكلم لدلالتها على معنى زائد بخلافها
همزة الاستفهام نحو أانذرتهم وذلك معهود في جملة افعال رواه ابو زيد في كتاب الهمزتين فصل
في ابدال الياء من اختيها الالف والواو واما ابدالها من الالف ففي مسالتين احداهما ان ينكسر ما قبلها
كقولك في جمع مصباح مصابيح وفي جمع مفتاح مفاتيح وكذلك التصغير كقولك في تصغير مصباح
مصيبيح وفي مفتاح مفيتيح فتقلب الالف في التكسير والتصغير ياء لانكسار ما قبلها المسالة
الثانية ان تقع قبلها ياء التصغير كقولك في تصغير غلام غليم لان ما بعد ياء التصغير لا يكون الا متحركا
والالف لا تقبل الحركة وما قبل الالف لا يكون الا متحركا وياء التصغير لا تكون الا ساكنة فوجب قلب الالف
حرفا يتحرك بعد ياء التصغير ولا يمتنع سكون ما قبله فقلبت الالف ياء لمناسبتها ما قبلها ولانها لو
قلبت واوا لوجب بعد ذلك قلبها ياء كما في سيد واما ابدالها اي الياء من الواو ففي عشر مسائل احداها
ان تقع بعد كسرة وهي اما طرف سواء كانت في فعل مبني للفاعل او للمفعول او في اسم كرضي
وقوي مبنيين للفاعل وعفي مبنيا للمفعول والغازي والداعي في اسم الفاعل فقلبت الواو
في هذه الامثلة الخمسة ياء لوقوعها طرفا بعد كسرة واصلها رضو لانه من الرضوان وقوو لانه من القوة
وعفو لانه من العفو والغازو والداعو لانهما من الغزو والدعوة او تقع الواو قبل تاء التانيث كشجية
اسم فاعل من الشجو بالشين المعجمة والجيم وهو الحزن واكسية جمع كساء وغازية اسم فاعل
من الغزو ومع عريقية وتريقية في تصغير عرقوة وترقوة فقلبت الواو في الجميع ياء لوقوعها طرفا
بعد كسرة لان تاء التانيث في حكم الانفصال ولم يعتدوا بكون التاء بنيت الكلمة عليها ام لا وكان ينبغي
في عريقية ان لا تقلب الواو ياء لان الكلمة قد بنيت على التاء بدليل انه ليس لنا اسم معرب اخره واو
قبلها ضمة فدل ان عرقوة بمنزلة عنفوان وشذ سواسوة بالتصحيح في جمع سواء بفتح السين المهملة
والمد بمعنى مستو يقال الناس سواسوة في هذا الامر اي مستوون فيه فكانه جمع مستو بحذف الزوائد

لا النون بدر فيه بسين اخرى وقالوا سواسية على لا اصل له لا اعلال فيه ونقل الجوهري انه جمع سواء
كلمة وسية كلمة اخرى ووزن كلامهما يوزن فيحصا والنجم بربا تفرع وعليه قوله سواسيه سود الوجوه
كانهم ظرابي عن جان بجرودة النمل ووزنها بعابلة وفيه شذوذ من جهات احدها تكرار الفاء في الجمع
مع عدم تكرارها في الواحد وهو نظير تكرار العين في التصغير في عشيشية الثانية جمع
فعل على هذا الوزن وانما قياسه اسويه كفيا، والقبة الثالثة ان قياس الفاء اذا تكررت زائدة
ان تكون العين مكررة معها ايضا كمرمريس واذا تكررت وحدها بقياسها ان تكون اصلا نحو مرقبة ومرمريس
وفي حواشي ابن بري سواسية جمع سواء على غير الواحد كما طل واباطيل وكانه جمع سوسا ووزن
سوصا فعلعلة كسوسا لا فعلان لنزور باب تلملم ولا بو علة لنزور كوكب ولا فعيعلة لان الفاء
لا تتكرر وحدها فيعلم كون سواسية فعالية وفواعلة وفعاعلة وتعين فعاللة وهذا كلام
حسن نقله المرضي في الحواشي ومثل مفاتوة بفا مثناة فوق بمعنى حرام جمع مفتو اسم فاعل
من افتقى وهو الخمر منه اصله مفتوو قلبت الواو الثانية ياء لتطرفها بعد الكسرة ثم اعل اعلال قاض فقال
متى كنا لامك مقتوينا . اي خداما وقال اذا امرء في بيت حزبية لا . احسن فتو للملوك والجنس . اي خدمة
الملوك وكان حق الجمع مفاتية ولا ثالث لهما قال في المحكم قال ابو علي اخبرني ابو بكر عن ابي العباس
انه لم يجمع منه مفاتوة لاحد واحد اخبرني به ابو عبيدة وهو سواسوة ومعناه سواء انتهى
او تقع الواو قبل الف التانيث المقصورة كان تبنى من الغزو مثل بشرى فتقول غزوى او الممدودة
كان تبنى من الغزو مثل اربعا فتقول اغزوا او قبل الالف والنون الزائدتين المضارعتين لالفي
التانيث كقولك في مثال قطران بفتح القاف وكسر الطاء من الغزو غزوان بقلب الواو ياء لتطرفها
اثر كسرة لان الفي التانيث وما ضارعهما في حكم الانفصال المسالة الثانية من ابدال الياء من الواو
ان تقع الواو عينا لمصدر فعل اعلت فيه اي في الفعل ويكون قبلها كسرة وبعدها الف بهذه
اربعة شروط كصيام وقيام من مصادر الثلاثي وانقياد واعتياد من مصادر المزيد لا اصل فيهن
صوام وقوام وانقواد واعتواد فقلبت الواو فيهن ياء لانها لما اعلت في افعالها بقلبها الفا
واستثقلتها وهي في المصدر مسبوقة بعد الكسر وقبل حرف يشبه الياء في المد اعلت في المصدر بقلبها
ياء حملا للمصدر على فعله في الاعلال ليصير العمل في اللفظ من وجه واحد بخلاف نحو سوار وسواك
بكسر اولهما اسمين جنسين فلا تقلب الواو فيهما ياء لانتفاء المصدرية وبخلاف نحو لاوذ لواذا وحاور
جوارا بالجيم فان لواذا وجوارا وان كانا مصدرين لا تقلب الواو فيهما ياء لصحة عين الفعل فيهما
وهو لاوذ وجاور وبخلاف راح رواحا لعدم الكسرة قبلها وبخلاف حال حولا وعاد المريض عودا
فان حولا وعودا وان كانا مصدرين اعل فعلهما وهو حال وعاد بقلب عينهما الفا لا تقلب الواو
فيهما ياء لعدم الالف بعدها وقد لا اعلال فيه اي فيما عدم الالف نحو قوله تعالى جعل الله لكم فيها
وارزقوهم وقوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس في قراءة نافع وابن عامر
في النساء وقراءة ابن عامر في المائدة واصلهما قوما قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها وشذ التصحيح
مع استيفاء الشروط في قولهم نارت الظبية تنور نوارا بالنون والراء المهملة بمعنى نفرت والقياس
نيارا ولكنه جاء بالتصحيح قال العجاج انشده ابن جني وتعلق بالناس النوار قال في شرح الكافية
ولم يسمع له نظير المسالة الثالثة ان تقع الواو عينا لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة وهي في الواحد اما
معتلة اي منقلبة نحو دار وديار وحيلة بحاء مهملة وياء مثناة تحتانية وحيل وديمة وديم وقيمة
وقيم وقامة وقيم والاصل دوار وحول ودوم وقوم لكن لما انكسر ما قبل الواو في الجمع وكانت في المفرد معتلة

بقلبها

بقلبها الفاء في دار ولا حجر وياء فيما فيهما اضعفت فسلطت الكسرة عليها واستفدنا من تكثير الامثلة
انه اذا كانت الواو معتلة في الواحد لا يشترط وقوع الالف بعدها كما في ديار خلافا لما في المرادي وسياتي
ايضاحه ومثل حاجة وحوج والقياس حيج لان قبلها كسرة والواو اعلت في الواحد واما شبهه
بالمعلة وهي الساكنة وشرط القلب في هذه ان يكون بعدها في الجمع الف كسوط وسياط
وحوض وحياض وروض ورياض والاصل فيها سواط وحواض ورواض ولكن لما انكسر ما قبل الواو
في الجمع وكانت الواو في الواحد ساكنة ضعيفة فسلطت الكسرة عليها وقوى تسليطهما وجود
الالف فان فقدت الالف صحت الواو نحو كوز وكوزة وعود بمعنى اوله وهو العين المهملة المسن
من الابل وهو الذي جاوز في السن البازل والبازل هو الذي له تسع سنين وعودة لانه لما عدمت
الالف قل عمل اللسان فخف النطق بالواو بعدها من الكسر بسبب هاء التانيث وشذ قولهم
في جمع ثور ثيرة بابدال الواو ياء والقياس ثورة بالتصحيح وقيل لا اصل ثورة بسكون الواو فاعل
بقلب الواو ياء ثم فتحت الياء وزعم المبرد انه مقصور من ثيارة والاصل ثيارة فلذا اعل ثم قصر
بعدة لذلك فيه هذا الذي عنده والمعروف عند غيره قالوا ثيرة ليكون القلب دليلا على انه
جمع ثور من الحيوان لا جمع ثور من الاقط واختص انهم لما قالوا في جمع ثور من الحيوان ثيرة اي
بقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها حملوا ثيرة في جمعه عليه وليس ثورة منه لا فتح
ما يحمل جمعه في القلب عليه قاله الجاربردي وصحح الواو ان تحركت في الواحد نحو طويل
وطوال وشذ قياسا واستعمالا قوله . تبين لي ان القماءة ذلة . وان اعزاء الرجال طيالها
بابدال الواو ياء والقياس طوالها كما رواه القالي وفي شرح الكافية واما الطيال جمع طويل
فيمكن ان يجعل من باب جواد وجياد كانه جمع طائل من طال اذا فاق في الطول انتهى
والقماءة بالمد القصر وقيل ومنه اي من شذوذ اعلال الواو المتحركة الصافنات جمع صافنة
وهي من الخيل التي تقوم على طرف سنبك يد او رجل وهي من الصفات المحمودة في الخيل
لا تكاد تكون الا في العراب الخلص الجياد جمع جواد وهو الذي يسرع في جريه وقيل الذي يجود
بالركض وصفها بالصفون والجودة ليجمع لها بين الوصفين المحمودين واقفة وجارية
يعني اذا وقفت كانت ساكنة مطمئنة في مواقفها واذا جرت كانت سراعا خفافا
في جريها وكان القياس جواد بالتصحيح لان الواو متحركة في الواحد وقيل الجياد في الاية
ليس بشاذ وانما هو جمع جيد بتشديد الياء لا جمع جواد والحاصل ان الواو تصح ان تحركت
في الواحد كطويل وطوال او اعلت لامه اي الواحد بالياء والواو فيها لام نحو ريان نقيض
عطشان فعلان من الري اصله رويان اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون
فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء والثاني نحو جو بفتح الجيم وتشديد الواو وهو
ما بين السماء والارض واسم بلدة باليمامة فيقال في جمعهما رواء وجواء الاجال بتصحيح العين
وهي الواو والاصل رواي وجواو ابدلت الواو والياء همزة لتطرفها اثر الف زائدة ولا يجوز
مع ذلك اعلال عينهما لئلا يتوالى اعلالان اعلال العين بابدالها ياء للكسرة قبلها واعلال
اللام بابدالها همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة نحو كساء ورداء فاقتصر على اعلال اللام
لانه محل التغيير وكذا ما اشبهه مما اعتلت فيه اللام بابدالها همزة وصحت فيه العين
وهذا الموضع وهو ابدال الياء من الواو اذا وقعت عينا الخ لم يحرر في الخلاصة ولا في
غيرها من كتب الناظم فتامله بل كلامه في الخلاصة في دعوى القياس وفي نقل السماع

يخالف كلامه في التسهيل اما في دعوى القياس من اعتماده هنا على التصحيح قياسا لانه جعله
الغالب في كلام العرب وعادته البنا على الغالب والقياس عليه فهو فرارد وهذا فيما كان على
فعل من المصادر المعتلة ان لا تصح ولا تقلب واوه وفي التسهيل على خلاف ذلك لانه قال تبدل
اليا بعد كسرة من واو هي عين مصدر لفعل معتل العين ولم يقل قبل الف كما قال ذلك في الجمع
واورد بذلك دون المصدر ما اقتضى ان فعلا يقلب واوه يا في القياس لانه لم يستثنه وانما
في نقل السماع فانه زعم هنا ان الغالب في كلام العرب تصحيح فعل والنادر هو الاعلال
حيث قال والفعل منه صحيح غالبا وجعل في التسهيل التصحيح قليلا والغالب الاعلال حيث قال
وقد يصحح ما حقه الاعلال من فعل مصدرا او جمعا واتى بقد المشعرة بالتقليل على عادته اذا
اراد تقليل المنقول وقال في شرح الكافية ونبه بتصحيح ما وزنه فعل كالحول على ان
المصدر المذكور مشروط بوجود الالف فيه حتى يكون على فعال انتهى وقد علمت
ان الاعلال المذكور يكون في غير فعال نحو انقاد انقيادا والاصل انقوادا واطلق فعالا وقد علم
انه اذا كان معتل اللام صح نحو رواء وجواء المسالة الرابعة ان تقع الواو طرفا رابعة فصاعدا
لان ما هي فيه اذ ذاك لا يعدم نظيرا يستحق الاعلال فيحمل هو عليه قاله الشارح وسواء كانت
في فعل او اسم تقول في الفعل عهوت بمعنى اخرت وزكوت بمعنى نبت باقرار الواو على حدتها
لانها ثالثة فاذا جيت بالهمزة او التضعيف قلت اعهيت وزكيت بابدال الواو يا لانها صارت
رابعة وتقول في اسم المفعول من اعهيت وزكيت اذا اتصل به علامة تثنية معهيان ومزكيان
بابدال الواو يا وانما ابدلت في الفعل الماضي المزيد واسم مفعوله يا وان لم تكن بعد كسرة لانهم
حملوا الماضي وهو اعهيت وزكيت على المضارع وهو يعهي ويزكي وحملوا اسم المفعول وهو
معهيان ومزكيان على اسم الفاعل وهو معهيان ومزكيان بكسر الها والكاف فان كلا منهما
اي من المضارع واسم الفاعل قبل اخره كسرة وهم يحملون الفرع على اصله كما يحملون الاصل على
فرعه وسال سيبويه شيخه الخليل عن وجه اعلال نحو تغازينا وتداعينا والاصل
تغازونا وتداعونا فابدلت الواو يا مع ان المضارع وهو تتغازى وتتداعى لا كسر قبل
اخره حتى يحمل الماضي عليه فاجاب الخليل عن سوال سيبويه بان الاعلال وهو قلب الواو
يا ثبت في تغازى وتداعى قبل مجي التاء في اوله وهو توجيه حسن وحاصله انهم
اعلوا تغازينا وتداعينا حملا على تغازى وتداعى بكسر ما قبل اخرهما قبل مجي التاء ثم
استصحب الاعلال معها اي مع التاء كما استصحب مع ها التانيث نحو المعطاة المسالة
الخامسة ان تلي الواو كسرة وهي اي الواو ساكنة مفردة عن مثلها نحو ميزان اصله موزان
لانه من الوزن وميقات اصله موقات لانه من الوقت قلبت الواو فيهما يا لسكونها وانكسار
ما قبلها بخلاف نحو صوان وهو وعا الشي وسوار لان الواو فيهما متحركة لا ساكنة ونحو
اجلواذ بالجيم والذال المعجمة وهو دوام الشي مع السرعة واعلواط بالعين والطا المهملتين
وهو التعلق بالعنق يقال اعلوط بعيره اذا تعلق بعنقه وعلاه لان الواو فيهما مشددة
لا مفردة واجليواذ شاذ لا يقاس عليه قاله في التسهيل المسالة السادسة ان يكون
لفعلى بالضم حال كونها صفة نحو انا زينا السما الدنيا بمصابيح وقولك للمنزلة الرجة
العليا والاصل الدنوى والعلوى لانهما من الدنو والعلو قلبت الواو فيهما يا لاستثقال الواو والضمة
وعلامة التانيث في الصفة فخففت لامها بقلبها يا وقد اتى الدليل على تحقق كونها صفة فانها

على موصوفها

على موصوفها كما مثل هنا هو الاصل واستعمالهما غير جارية على موصوف من الغير الاصل ومعامل
معاملته واما من الحجازيين السابقة القصوى بالتصحيح شاذ قياسا فصيح استعمالا لانه جد
على الاصل وهو الواو كما نبه على الاصل في الفعل نحو واستحوذ في الاسم نحو القود بالتصحيح فيهما
والقياس فيهما استحاذ والقاد بالاعلال ولاكنه تركه تنبيها على الاصل وبنو تميم يقولون القصيا
بالاعلال على القياس فان كانت فعلى بالضم اسما اي غير صفة لم تغير لامها بابدالها يا بل تقر
الواو على اصلها فرقا بين الاسم والصفة ولم يعكسوا لان الاسم اخف من الصفة كحزوى وهو ذو
الرمة اذا رام وبحث العين عبرة اجماد حزوى فرمضا ونيتف فرقف باقرار الواو على حالها في
حزوى بحا مهملة مضمومة فزاي ساكنة اسم موضع وقد رامنا ذي بالهمزة وحقه الضم لانه نكرة
مقصودة ولاكنه لما وصف بالجار والمجرور بعده سوغ نصبه لان النكرة المقصودة اذا وصفت رجح
نصبها على ضمها وفي الحديث يا عظيما يرجى لكل عظيم والعبرة بفتح العين الدمع وما الهوى بعد
وكونه يبعث عليه الضيع البد وترمض يسيل بعضه اثر بعض وينزف يبقي في العين متحيرا
يجي ويذهب وقد ماذكره الموضح من ان لا يعلي اذا كانت واما تبدل يا في الصفة وتسلم في الاسم
تبع فيه الناظم وقال المرادي انه مخالف لقول اهل التصريف فانهم يعكسون فيبدلونها في الاسم
دون الصفة ويجعلون حزوى شاذا قال الناظم في بعض كتبه وما قلته مؤيد بالدليل وموافق لقول
ايمة اللغة حكى الازهري عن الفراء وعن ابن السكيت انهما قالا ما كان من النعوت مثل الدنيا
والعليا فانه بالياء فانهم يستثقلون الواو مع الضمة اوله وليس فيه اختلاف الا ان اهل الحجاز اظهروا
الواو في القصوى وبنو تميم قالوا القصيا انتهى المسالة السابعة ان تلتقي هي اي الواو والياء
ويجتمعا في كلمة واحدة والسابق منهما ساكن متاصل ذاتا وسكونا بالنصب على التمييز فاذا
اجتمعت هذه الشروط وجب قلب الواو يا تقدمت الواو او تاخرت لانها اثقل من اليا تحصيلا
للتخفيف ما امكن ويجب ح اي حين اذ قلبت الواو يا ادغام اليا المنقلبة عن الواو في اليا
الساكنة لاجتماع المثلين مثال ذلك فيما تقدمت فيه اليا على الواو سيد وميت اصلهما سيود
وميوت لانهما من ساد يسود اتفاقا ومات يموت على احرى اللغتين ووزنهما عند المحققين
من اهل البصرة فيعل بكسر العين وذهب البغداديون الى انه فيعل بفتح العين كضيغم
وصيرف نقل الى فيعل بكسر العين قالوا لانا لم نر في الصحيح ما هو على فيعل بالكسر وهذا ضعيف
لان المعتل قد ياتي فيه ما لا ياتي في الصحيح فانه نوع على انفراده فيجوز ان يكون هذا البنا مختصا
بالمعتل كاختصاص جمع فاعل منه بفعلة كقضاة ورماة ولو كان سيد فيعلا بالفتح لقالوا
سيد بالفتح ومثاله فيما تقدمت فيه الواو طي ولي بالتشديد مصدرا طويت ولويت
واصلهما طوي ولوي بفتح اولهما وسكون ثانيهما قلبت الواو منهما يا وادغمت في اليا ويجب
التصحيح في الواو ان كانا اي اليا والواو من كلمتين نحو يدعو ياسر بتقديم الواو على اليا ويرمي
واعد بتقديم اليا على الواو او كان الثاني منهما اي من الواو واليا متحركا نحو طويل بتحريك الواو
بالكسر وغيور بتحريك اليا بالضم او كان السابق عارض الذات جوازا وهو ثلاثة انواع
المبدل من الف نحو سوير والمبدل عن يا كما اذا بنيت من البيع موازن بيطر قلت بيع ثم بنيته
لما لم يسم فاعله فقلت بويع والمبدل عن همزة نحو روية بضم الراء وفتح اليا المثناة تحت
مخفف روية فيجب في ذلك لا ابدال فيه ولا ادغام لعروض الحرف الاول والخلاف ان نحو مخفف اأيم وهو
مثال الملم من لا اية ابدلت الثانية واوا لانضمام الذي قبلها فصار اويم وهذا لا ابدال واجب

فقلبت الواو ياء وادغمت في الياء فصار أيم وهذا الابدال والادغام واجب لان الواو عارضة الذات وجوبا
اذ اصلها الهمزة فان العوض الذي يحمي عن الابدال انما هو العوض الجائز لا الواجب او كان الثاني منهما
عارض السكون نحو قوي بسكون الواو فان اصله القوي لانه فعل ماض ثم اسكن للتخفيف كما يقال
في علم بكسر اللام علم بسكونها واجاز بعضهم فيه الادغام بعد القلب وشذ معطى غير ما ذكر وهو ثلاثة انواع
نوع اعل ولم يستوف الشروط كقراءة بعضهم ان كنتم للريا تعبرون بالابدال والادغام مع ان الواو
عارضة الذات لانها مخففة من الهمزة سمع الكسائي هذه القراءة وحكى ذلك وقال ابن مالك في شرح
الكافية وحكى بعضهم اطراده على لغة ونوع صحح مع استيفائه اي الشروط نحو ضيون بفتح
الضاد المعجمة وسكون الياء وهو السنور الذكر واعالم يدغم لانه اسم موضوع وليس على وجه
الفعل قاله الجوهري وايوم بفتح الهمزة وسكون الياء على زنة افعل لانهم يقولون اذا كانوا
في يوم حصل لهم فيه شدة يوم ايوم اي كثير الشدة وعوى بفتح الواو الكلب عوية فهي ودجاء
بالجيم والمد في رجيوة بفتح الفاء وسكون الياء قال في الصحاح واعالم يدغم حيوة لانه اسم رجل
ممنوع الصرف للعلمية والتانيث ونوع ابدل فيه الياء واوا وادغمت الواو فيها على عكس
القاعدة نحو عوى الكلب عوة والقياس عية ونهو بضم النون والهاء وتشديد الواو عن المنكر
والقياس نهي لان اصله نهوي لانه فعول من النهي واطرد في تصحيح ما يكسر على مفاعل من مجرد
الواو نحو جدول وجداول واسود اسما للحية واساود الاعلال والتصحيح فاعل اطرد فتقول في
تصغير جدول واسود جديول واسيود بالتصحيح وجديل واسيد بالاعلال اما الاعلال وهو الارجح
فهو جار مجرى ميروميت على القياس واما التصحيح فلانك اجريت هذه الياء مجرى الالف في جداول
واساود لان كل واحد من ياء التصغير والف التكسير جيء به لمعنى فلو كان اسود صفة تعين
فيه الاعلال لانه لم يجمع على اساود قاله الشارح واحترز بقوله من مجرد الواو من نحو
عجوز وعمود فانه وان كسر على فعائل فالاعلال واجب في مصغرهما تقول عجيز وعميد ولا يجوز
التصحيح والفرق قوة المد وضعف الساكن وعدم الاعتداد بحركة التصغير لعروضها قاله
ابن اياز المسالة الثامنة ان يكون الواو لام مفعول الفعل الذي ماضيه على فعل بكسر العين
سواء في ذلك المتعدي واللازم فالاول نحو رضيه فهو مرضي والثاني نحو قوي على زيد فهو مقوي
والاصل فيهما مرضوو ومقووو بواوين بعد العين اولهما واو مفعول وثانيهما لامهما قلبت لامهما
ياء حملا للاسم على الفعل فانه اذا كان الواجب الاعلال اذ الحرف الذي قبل الاخر مكسور فصار
مرضويا ومقوويا فاجتمع فيه الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء
وادغمت الياء في الياء وابدلت الضمة كسرة لتسلم الياء من القلب واوا وشذ قراءة بعضهم
راضية مرضوة بالتصحيح وجعله في التسهيل جائزا فان كانت عين الفعل مفتوحة وجب
التصحيح نحو مغزو ومدعو والاصل مغزوو ومدعوو بواوين واو مفعول ولام الكلمة فادغمت
الاولى في الثانية لاجتماع المثلين والاعلال شاذ كقوله وهو عبد يغوث الحارثي وقد علمت
عرسي مليكة انني انا الليث معديا علي وعاديا فاعل معديا واصله معدوو وعرس الرجل
زوجه ومليكة بالتصغير اسمها وانشد المازني معدوا بالتصحيح وانشد غيره بالاعلال
والى جوازهما اشار الناظم بقوله وصحح المفعول من نحو عدا واعلل ان لم تتحر الاجودا فالتصحيح
حملا على فعل الفاعل والاعلال حملا على فعل المفعول والتصحيح اولى لان الحمل على فعل الفاعل اولى
المسالة التاسعة ان تكون الواو لام فعول جمعا نحو عصي وعصا وقفي وقفا ودلي ودلو والاصل

عصوو

عصووو وقفووو ودلووو فاستثقلوا اجتماع واوين في الجمع فقلبوا الواو الاخيرة ياء ثم اعلت الاولى
بالقلب ياء والادغام وكسر ما قبل الياء لتصح والتصحيح شاذ فلا ابو واخو جمعي اخ واب حكاهما
ابن الاعرابي ونحو نجا مهملة جمع النحو وهو الجهة حكى سيبويه عن بعض العرب انكم لتنظرون
في نحو كثيرة ونحو بالجيم جمع النجو وهو السحاب الذي هراق ماءه ونهو بفتح الموحدة وسكون
الهاء وهو الصدر وجمعه بهو حكاه ابو حاتم عن ابي زيد والجموع المذكورة مضمومة الاول والثاني
والاصل فيها ابووو واخووو ونجووو وبهووو بواوين ادغمت اولاهما في الثانية فان كان مفرد
اوجب التصحيح نحو وعتوا عتوا كبيرا لا يريدون علوا في الارض وتقول نما المال نموا
اذا زاد وسما زيد سموا اذا علا وجميع هذه الامثلة مصادر مفردة مضمومة الاول
والثاني والاصل فيها عتوو وعلوو ونموو بواوين ادغمت اولاهما في الثانية وقد تعل بقلب الواو
الاخيرة ياء واعلال الاولى كاعلال الجمع نحو عتا الشيخ عتيا اذا كبر وقسا قلبه قسيا والذي
في النظم يقتضي التسوية بين الجمع والمفرد فانه قال كذاك ذا وجهين جا الفعول من ذي
الواو لام جمع او فرد يعن الا ان الاعلال في الجمع اولى لثقله والتصحيح في المفرد اولى لخفته
المسالة العاشرة ان تكون الواو عينا لفعل بضم الفاء وتشديد العين حال كونه جمعا صحيح اللام
كصيم جمع صايم ونيم جمع نايم وعيب جمع عايب واصله صوم ونوم فاجتمع في الجمع واوان وضمة
فكانه اجتمع ثلاث واوات مع ثقل الجمع فعدل الى التخفيف فقلبت الواو ياء لان الياء
اخف من الواوين والاكثر فيه التصحيح على الاصل نحو صوم ونوم والكثير التابع الاعلال
واليه يشير قول الناظم وشذ نحو نيم في نوم ويجب التصحيح ان اعتلت اللام فيما قبلها اي
اعلالان اعلال العين واعلال اللام وذلك نحو شوى وغوى بالعجام اولهما وضمه وتشديد ثانيهما
جمع شاو وغاو اسمي فاعل من شوى يشوي وغوى يغوي والافصح في الماضي فتح الواو والكسر فيها
وفي المضارع بالكسر والاصل في الجمع شوي وغوي فاعلت اللام بقلبها الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها ثم حذفها لالتقاء الساكنين فلو اعلت العين بقلبها ياء لتوالى على الكلمة اعلالان
وذلك مستكره عندهم او فصلتا من العين عطف على قوله اعتلت اي ويجب التصحيح ان فصلت
اللام من العين بالالف نحو صوام ونوام لبعدها اي العين من الطرف اي حين اذ فصلت بالالف من
الطرف وشذ قوله وهو ابو النجم الكلابي الا طرقتنا مية ابنة منذر فما ارق النيام الا كلامها
والقياس النوام بالتصحيح واليه اشار الناظم بقوله ونحو نيام شذوذه نمي اي روي

فصل في ابدال الواو من اختيها الالف والياء اما ابدالها من الالف ففي مسالة
واحدة وهي ان ينضم ما قبلها سواء كانت في فعل او اسم فالاول نحو بويع وضورب
مبنيين للمفعول واصلهما قبل البنا للمفعول بايع وضارب فلما بنيتهما للمفعول ضممت اولهما
فتعذر بقاء الالف بعد ضمة لان الالف لا يكون ما قبلها الا مفتوحا فقلبت الالف واوا لمجانسة
حركة ما قبلها وفي التنزيل ما ووري عنهما والثاني نحو ضويرب مصغر ضارب اذ لم تكن الالف
ثانية منقلبة عن ياء نحو ناب وهو المسن فانه حينئذ ترجع الى اصلها وهو الياء فتقول نييب
واما ابدالها اي الواو من الياء ففي اربع مسائل احداها ان تكون الياء ساكنة مفردة عن
مثلها في غير جمع سواء كانت في اسم ام فعل فالاول نحو موقن وموسر اصلهما ميقن وميسر
اسمي فاعل من ايقن وايسر ابدلت الياء فيهما واوا لوقوعها بعد ضمة والثاني نحو يوقن ويوسر
ويجب سلامتها من الابدال ان حركت لانها تقاصت بالحركة عن الابدال نحو هيام بضم الهاء وتخفيف

الياء قال الجوهري هو اشتداد العطش والهيام كالجنون من العشق والهيام باخرة ابل فتهيم في الارض
لا ترعى او ادغمت الياء في مثلها كحيض جمع حائض فلا تبدل الياء فيه واوا لان المدغم والمدغم فيه
بمنزلة حرف واحد يرتفع اللسان بهما دفعة واحدة وكذلك لا يجوز الجمع بين ساكنين اذا كان الاول
حرف لين والثاني مدغما كدابة لان لين الحرف لا قوام مقام الحركة فيه والمدغم كالمتحرك واذا
كان كذلك تمتنع الحركة على قلبها واوا وقد ... المثال خارج ايضا بقوله في غير جمع
لان حيض جمع والمثال الجيران تبني من البيع مثال اصبع فتقول ابياع ولا تقل الماذكرنا اولا لكن
الياء المفردة يجمع ويجب في هذه المسالة قلب الضمة الواقعة قبل الياء المفردة في الجمع
كسرة لثقل الضمة والياء والجمع وذلك كهيم جمع اهيم وهيما وبيض جمع ابيض وبيضا في جمع
افعل او فعلا وغيرهما كعين جمع عائن على حد قولهم باز او بزل وقد العايم بهمستين التامة
التي لا تحمل وتجمع على عين وغوط المسالة الثانية ان تقع الياء بعد ضمة وهي اما لام فعل
نحو الرجل ونحو بفتح اولها وضم ثانيها اذا تعجبت من عقله ونضايه بمعنى ما انهاه اي ما
اعقله والنهية العقل وما اقضاه اي ما احكمه والقضا الحكم والاصل نهو وقضو من نهيت وقضيت
فابدلت الياء فيهما واوا لوقوعها بعد ضمة او لام اسم مختوم بتاء التانيث بنيت الكلمة عليها
من اول الامر ولم يسبق لها تجرد كان تبني من الرمي اسما مختوما بالتاء مثل مقدرة بفتح الميم وسكون
القاف وضم الدال فانك تقول مرموة بالواو والاصل مرمية ابدلت الياء واوا لوقوعها بعد ضمة
بخلاف ما اذا طرات التاء بعد بناء الكلمة فيجب قلب الضمة كسرة لتسلم الياء نحو توانى
توانية فان اصله قبل دخول التاء توانيا بالضم للنون لانه من باب التفاعل فان توانى توانيا
كتكاسل تكاسلا بضم السين فابدلت ضمته اي ضمة النون كسرة لتسلم الياء من القلب
واوا ثم طرات التاء لافادة الوحدة بعد الاعلال وبقي الاعلال وهو ابدال الضمة كسرة
بحاله على ما كان عليه ولم يتغير الحكم باعادة الضمة الى اصلها وابدال الياء واوا لان ذلك
يؤدي الى وقوع اسم معرب في اخره واو قبلها ضمة لازمة لان التاء العارضة في حكم الانفصال
فلا يعتد بها او لام اسم مختوم بالالف والنون الزايدتين كان تبني من الرمي اسما على وزن
سبعان بفتح السين المهملة وضم الباء الموحدة اسم الموضع الذي يقول فيه خلفا بن احمر
بن تميم بن ابي مقبل ... الا يا ديار الحي بالسبعان امل عليها بالبلى الملوان وهما
الليل والنهار فانك تقول رموان بضم الميم والاصل رميان فابدلت الياء واوا لوقوعها بعد
ضمة ولك ان تقول اذا بنيت من الغزو مثال ظربان فانه يقال الغزوان فيعطى ما قبل الالف
والنون حكم ما وقع اخرا محضا كما مضى ومقتضى هذا ان لا يقال في مثل سبعان من الرمي رموان
لانه لا يجوز ان يقال في مثال عضد من الرمي رمو لانه ليس لنا اسم متمكن اخره واو لازمة بعد
ضمة بل يجب ان تقلب الضمة كسرة لتسلم الياء فتقول رمي فكذا يجب ان يقال رميان باعلال
الحركة دون الحرف قال الموضح في الحواشي المسالة الثالثة ان تكون الياء لاما لفعلى
بضم الفاء اسما لا صفة نحو تقوى وشروى بالشين المعجمة بمعنى المثال الذي شروا اي مثله
حكاه ابن جني في شرح غريب تصريف المازني وفتوى بالفاء والمثناة الفوقانية والاصل تقيا
وشريا وفتيا لانه من تقيت وشريت وفتيت ابدلت الياء فيهن واوا فرقا بين الاسم والصفة وخصوا
الاسم بالاعلال لانه اخف من الصفة فكان احمل للثقل قال الناظم في شرح الكافية وابنه في شرح الخلاصة
ونشر سعوى اسما لمكان بعينه وربا اسما للرائحة وطغوى اسما لولد البقرة الوحشية انتهى كلامهما في الحسن

المذكورين وفيه نظر

المذكورين وفيه نظر فاما الاول وهو تبغي من البغي فعلم ... الله منعوا من صفة كحرى باوحريا
مونثي حريان وصريان ... ان منصب التصحيح بعد جعله اسما كما او لده الغار ربي واما الثاني وهو
ريا من الري فقال النحويون سيبويه وغيره ريا صفة غلبت عليها الاسمية ولم يشاد
والاصل امرأة ريا اي مملوءة طيبا واما الثالث وهو طغيا من الطغيان فالاكثر فيه ضم الطاء
فلعلهم استصحبوا التصحيح حتى فتحوا للتخفيف كذا تعقبوه وتبعهم الموضح ثم قال في الحواشي
وظهر لي بعد ان ... شذوذ الاستعمال جاء في فرات يحمد ... هنا ابدال الواو من الياء لا ما
لفعلى لا يقاس عليه لا تفاق الشبه واستلزام ... التغير النحي وطغيا بالحجاز العزو رواه ضعيف
مخالفة فقال الاصمعي روى بضم الطاء على مثال حبلى وقال احمد ابن يحيى بفتح الطاء على مثال سكرى
وقال ابو عبيدة بفتح الطاء والتنوين قاله ابن الصفير المسالة الرابعة ان تكون الياء المضموم
ما قبلها عينا لفعلى بالضم في الياء كالطوبى بمعنى طيب مصدر الطاب يطيب او اسما للجنة بالحبشية
ومنه شجرة طوبى او صفة جارية مجرى الاسماء في عدم جريانها على موصوف وايلائها العوامل وهي
فعلا فعل كالطوبى والكوسى والخوري بالخاء المعجمة والراء المهملة مونثات الطيب والكيس والاخير
اسما تفضيل جارية مجرى الاسماء الجامدة والذي يدل على انها جارية مجرى الاسماء الجامدة ان افعل
التفضيل يجمع على افاعل فيقال في جمع الافضل والاكبر الافاضل والاكابر كما يقال في جمع افكل وهو
اسم جامد للرعدة افاكل والاصل الطيبى والكيسى والخيرى بضم اولها ابدلت الياء واوا لسكونها
وانضمام ما قبلها فان كانتا بالضم صفة محضة اي جارية على موصوف وجب قلب ضمة كسرة
لتسلم الياء من القلب واوا وفرقا بين الاسم والصفة ولم يسمع من ذلك الا كلمتان قسمة ضيزى بالضاد
والزاي المعجمتين اي جائرة بالجيم والراء المهملة من قولهم ضازه حقه يضيزه اي بخسه حقه وجار
عليه فيه ومشية بكسر الميم حيكى بالحاء المهملة اي يتحرك فيها المنكبان يقال حاك في مشيه اذا
حرك منكبيه واصلهما ضيزى وحيكى بضم اولهما فابدلت الضمة كسرة لتصح الياء على حد قولهم في جمع
ابيض بيض هذا كلام النحويين وقال الناظم في النظم وان يكن عينا لفعلى وصفا فذاك
بالوجهين عنهم يلفى وقال ابنه في شرحه يجوز في عين فعلى صفة ان تسلم الضمة فتقلب الياء
واوا وان تبدل الضمة كسرة فتسلم الياء من القلب فتقول الطوبى والطيبى والكوسى والكيسى والضوقى
والضيقى زاد ابن جمله على مذكر تارة وعلى رعاية الزنة اخرى انتهى فعلم مخالفته لكلام النحويين
سيبويه واتباعه في وجهين احدهما ان الناظم وابنه اجازا في فعلى صفة وجهين والنحويون
جزموا باحدهما فقالوا تقلب ياء فعلى اسما واوا كالطوبى وكوسى ولا تقلب في الصفة ولكن يكسر
ما قبلها فتسلم الياء كقولهم قسمة ضيزى ومشية حيكى والوجه الثاني انهم ذكروا انثى افعل
في باب الاسماء فحكموا له بحكم الاسماء في اقرار الضمة وقلب الياء واوا وذكرها الناظم في باب
الصفات واجاز فيه ونص على ان الوجهين مسموعان من العرب وقال الشلوبين لم يجئ من هذا
مقلوبا الا فعلى افعل فصل في ابدال الهمزة اختيها الواو والياء في الاسماء والافعال
وذلك لا ابدال منهما ... مذكورة في النظم لا او واو ان يتحركا اي الواو والياء والثاني
الشرط ... الشرط وهو التحرك محترز العول والبيع مصدري قال وباع لسكونهما
والشرط الثاني ان تكون حركتهما اصلية وهو المشار اليه بقوله اصل وكذلك الشرط وهو اصالة
الحركة محترز جيل وتوم بفتح اولهما وثانيهما حال كونهما مخففي جيئل بفتح الجيم وسكون
الياء المثناة التحتانية وفتح الهمزة بعدها لام اسما للضبع وتوءم بفتح التاء المثناة فوق وسكون

الواو وفتح الميم وهو الولد يولد بعد اخر في بطن واحد ويقال له توءمان ولم يعلا لعروض الحركة والشرط الثالث ان يفتح ما قبلهما وهو المشار اليه بقوله بعد فتح ولذلك صححا في العوض والحيل والسور لان الكسرة في الاولين والضمة في الثالث لا يجانسان الالف والشرط الرابع ان تكون الفتحة متصلة وهو المشار اليه بقوله متصل اي في كلمتهما ولذلك صححا في ضرب واحد وضرب ياسر لان الفتحة في كلمة والواو والياء في كلمة اخرى والشرط الخامس ان يتحرك ما بعدهما ان كانتا عينين وان لا يليهما الف ولا ياء مشددة ان كانتا لامين وهو المشار اليه بقوله ان حرك التالي وان سكن كف اعلال غير اللام وهي لا يكف اعلالها بساكن غير الف او ياء التشديد فيه قد الف ولذلك صحت العين في بيان وطويل وخورنق اسم قصر بالعراق لسكون ما بعدها وهو الالف في بيان والياء في طويل والراء في خورنق وصحت اللام في رميا وغزوا في الافعال وفتيان وعصوان في الاسماء لتوق الالف وعلوي وفتوي لسكون اول ياءي النسب لانهم لو اعلوا قبل الالف لاجتمع ساكنان فيحذف احدهما فيصير اللفظ رمى وغزى فيلتبس المثنى بالمفرد واما نحو فتيان وعصوان فمحمول عليه واما نحو علوي وفتوي فلا تعل واوه الفا لانه يؤدي الى التسلسل لان ياء النسب تستوجب قلب الالف واوا فلو كان تحريك الواو وانفتاح ما قبلها يوجب قلبها الفا لكنا لان الياء في قلب الى الالف وقلب الى الواو واعلت العين في قال وباع من الافعال وباب وناب من الاسماء لتحرك ما بعدها واعلت اللام في غزا ودعا من الواوي ورمى وبكى من اليائي اذ ليس بعدهما الف ولا ياء مشددة وكذلك تعل اذا وليتها غير الالف والياء المشددة من السواكن كما في تخشون وتمحون واصلهما تخشيون وتمحوون فقلبتا اي الياء في تخشيون والواو في تمحوون العين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذفتا اي الالفان للساكنين وهما الالف وواو الجماعة وما مثل به من تمحون بالواو المفتوح ما قبلها تبع فيه ابن مالك في شرح الكافية ولم يثبت لغة الا ان يقل بالبناء للمفعول والشرط السادس ان لا يكون احدهما اي الواو والياء عينا لفعل بكسر العين الذي الوصف منه على افعل نحو هيف فهو اهيف من الصفات المحمودة وعور فهو اعور من الصفات المذمومة واحترز بقوله الذي الوصف منه على افعل من نحو خاف فهو خائف وان كان مكسور العين لان الوصف منه على فاعل نحو خائف والشرط السابع ان لا يكون احدهما اي الواو والياء عينا لمصدر هذا الفعل الذي الوصف منه على افعل كالهيف بفتحتين وهو ضمور البطن ورقة الخصر والعور بفتحتين وهو فقد احدى العينين والى هذين الشرطين اشار الناظم بقوله وصح عين فعل وفعلا ذا افعل كاغيد واحولا وانما صحح الفعل المذكور حملا على افعل لو افقته له في المعنى في اختصاص كل منهما بالخلق والالوان نحو اعور واحول وحمل المصدر على فعله والشرط الثامن ان لا تكون الواو عينا لافتعل الدال على معنى التفاعل اي التشارك في الفاعلية والمفعولية نحو اجتوروا بالجيم من المجاورة واشتوروا بالشين المعجمة من المشاورة لان حركة التاء في حكم السكون فانه في معنى تجاوروا وتشاوروا فان لم يدل على التفاعل وجب اعلاله مطلقا نحو اختان بمعنى خان واختار بمعنى خار فاما الياء فلا يشترط فيه ذلك وهو عدم الدلالة على التفاعل فيعل لقربه من الالف في المخرج ولهذا اعلت في استافوا مع ان معناه تسايفوا اي تضاربوا بالسيوف لان الياء اشبه بالالف من الواو ومخالفة احوجها الاعلال منه والى هذا اشار الناظم بقوله وان يبن تفاعل من افتعل والعين واو سلمت

ولم تعل

ولم تعل والشرط التاسع ان لا يكون احدهما اي الواو والياء متلوا بحرف يستحق هذا الاعلال وهو القلب الفا فان كان احدهما كذلك اي متلوا بحرف يستحق هذا الاعلال صحت الاولى واعلت الثانية نحو الحيا والهوى والحوى بالحاء المهملة المفتوحة مصدر حوى اذا اسود لان الاصل فيهن الحيي والهوي والحوو لانه من الحوة وهي حمرة الشفتين فقلبت الاخيرة العلتين لتحركها وانفتاح ما قبلها ولو قلبنا عينهن الفا للعلة المذكورة لتوالي اعلالان اعلال العين واعلال اللام ولزم اجتماع الفين فيجب حذف احدهما لالتقاء الساكنين ثم تحذف الاخرى لملاقاة التنوين عند التنكير فيصير الاسم المتمكن على حرف واحد وهو ممتنع فاقتصر على اعلال اللام لان محل التغيير الطرف والعين تحصنت بوقوعها حشوا والى ذلك اشار الناظم بقوله وان لحرفين ذا الاعلال استحق صحح اول وربما عكسوا اي اعلوا الاولى وصححوا الثانية والى ذلك اشار الناظم بقوله وعكس قد يحق نحو ابة في اسهل الاقوال الستة احدها ان اصلها ايية بفتح الياء الاولى كقصبة فاقتصر في اعلالها اياة فتصح العين وتعل اللام لكن عكسوا شذوذا فاعلوا الياء الاولى لتحركها وانفتاح ما قبلها دون الثانية هذا قول الخليل الثاني ان اصلها ايية بسكون العين كحية فاعلت بقلب الياء الاولى الفا اكتفاء بشبه العلة وهو فتح ما قبلها فقط دون تحريكها قاله الفراء وعزي لسيبويه واختاره ابن مالك وقال في التسهيل انه اسهل الوجوه لكونه ليس فيه الا الاجتزاء بشبه العلة واذا كانوا قد عولوا عليه فيما لم يجتمع فيه ياءان نحو طائي وسمع اللهم تقبل تابتي وصاتي بيبي فما اجتمع فيه ياءان اولى لانه اثقل الثالث ان اصلها ايية كقاربة فحذفت العين استثقالا لتوالي ياءين اولهما مكسور ولذلك كانت اولى بالحذف من الثانية ونظيره في الحذف بائدة الاصل بايية قاله الكسائي ورد بانه كان يلزم قلب الياء همزة لوقوعها بعد الف زائدة في موضع اي الرابع ان اصلها ايية بضم الياء الاولى كسمرة فقلبت العين الفا ورد بانه انما كان يجب قلب الضمة كسرة الخامس ان اصلها ايية بكسر الياء الاولى كنبقة فقلبت الياء الاولى الفا ورد بان ما كان كذلك يجوز فيه الفك والادغام كحيي وحي السادس ان اصلها ايية كقصبة كالاول الا انه اعلت الثانية على القياس فصار اياء كحياة ونواة ثم قدمت اللام الى موطن العين بوزنها فلعة فان قلت فما وجه ان القول الاول اسهل الاقوال وانما اسهل منه وهو قول بعضهم انها فعلة كنبقة فان الاعلال في الاولى بقلبها الفا وهو حسن على القياس لانها محركة وقبلها مفتوح واعلال الثانية ممتنع لعدم انفتاح ما قبلها واما اذا قيل ان اصلها ايية بفتح الياء الاولى او ايية بسكونها او اييه على وزن فاعلة فانه يلزم على كل قول من هذه الثلاثة محذور اما على القول بان اصلها ايية بفتح الياء الاولى فانه يلزم اعلال الحرف الاول دون الثاني وهو شاذ كما تقدم واما على القول بان اصلها ايية بسكون الياء الاولى فانه يلزم اعلال الحرف الساكن وهو الياء الاولى بقلبها الفا والقاعدة ان علة القلب مركبة من شيئين تحركهما وانفتاح ما قبلها ولم يوجد الا احدهما واما على القول بان اصلها اييه على انه فاعلة فانه يلزم حذف العين وهي الياء الاولى لغير موجب لحذفها والقول الاول وهو ان اصلها ايية كنبقة سالم من ذلك قلت ويلزم على هذا القول الاول الذي ادعي انه اخف وهو تقديم الاعلال وهو قلب الياء الاولى الفا على الادغام وهو ادغام الياء في الياء وذلك انه اجتمع فيه موجب الاعلال وهو تحرك الياء الاولى وانفتاح ما قبلها وموجب الادغام وهو اجتماع المثلين

الثاني أولهما وفرع الاعلال على الادغام والمعروف العكس وهو تقديم الادغام على الاعلال بدليل ابدال
همزة أيمة ياء لا الفاء فتأمله ووجه الدلالة من ذلك أن ابدال الهمزة ياء إنما هو لأجل الادغام لأنه
لما نقل لأجله حركة الميم الأولى للساكن قبلها أعني الهمزة الثانية قلبت ياء مراعاة لجنس حركة الحرف
المدغم وإنما قلبت ياء لأنها من جنس الكسرة فلو جرى الاعلال لأبدلت الهمزة الثانية ألفا لوجود مقتضيه
فلما أبدلوها ياء بعد النقل ولم يبدلوها ألفا قبل ذلك علم أن عنايتهم بموجب الادغام أهم من عنايتهم
بموجب الاعلال لأنهم إذا كانوا يقدمون ما هو من متعلقات الادغام على الاعلال فلأن يقدموا الادغام
على الاعلال أولى وفي شرح الشافية للجاربردي وإنما لم يجئ الادغام في باب قوي مع أن أصله
قوو لأن الاعلال مقدم على الادغام وإنما قلنا الاعلال مقدم لأن سبب الاعلال موجب للاعلال وسبب
الادغام مجوز للادغام وقد يرد عليه امتناع التصحيح في رضي وجواز الفك في حيي انتهى وفصل
بعضهم فقال إذا اجتمع موجب الاعلال والادغام فلا يخلو إما أن يكون في العين أو اللام فإن كان
في العين قدم موجب الادغام وإن كان في اللام قدم موجب الاعلال والعلة في ذلك أن الطرف
محل التغيير فلم يغتفر فيه ذلك كما اغتفر في العين والشرط العاشر أن لا يكون أحد الواو والياء
عينا لما آخره زيادة تختص بالأسماء كالألف والنون وألف التأنيث وإليه أشار الناظم بقوله
وعين ما آخره قد زيد ما يخص الاسم واجب أن يسلما أي الواو والياء في نحو الجولان مصدر
جال يجول بالشيء إذا طاف به والهيمان مصدر هام على وجهه يهيم إذا ذهب من العشق ونحوه والصورى
بفتح الصاد المهملة والواو والراء المهملة اسم واد قاله الصغاني وقال المرادي اسم ماء وخلا عنه
الصحاح والقاموس والحيدى بفتح الحاء المهملة والياء المثناة التحتانية والدال المهملة المايل وحمار
حيدى أي يحيد عن ظله لنشاطه لأن الاسم بزيادة الألف والنون وألف التأنيث يبعد شبهه بما هو
الأصل في الاعلال وهو الفعل وشذ الاعلال في ماهان وداران والأصل موهان ودوران هذا
قول سيبويه والمازني وزعم المبرد أن القياس فيما كان بالألف والنون الاعلال وأن ماهان ودار ان
لا شذوذ فيهما وأن تصحيح الجولان والهيمان شاذ لأن الألف والنون لا تخرجان الاسم عن مشابهة الفعل
لكونهما في تقدير الانفصال قال الجاربردي ويوجه قولهم بل زعم أن يقال في النعي
ولم يجز ما قيل لما صحح النزوان والغليان وحروف العلة لا واللام محل التغيير صحح العين في بعض
المواضع كالجولان إذا العين أولى بالتصحيح من اللام وذهب الأخفش إلى أن تصحيح ما فيه
الألف التأنيث المقصورة كصورى شاذ لا يقاس عليه لأن هذه الألف في آخر الاسم نظير الألف
المتصلة بالفعل الدالة على التثنية نحو فعلا فلم تخرجه هذه الزيادة عن صورة الفعل ومذهب
سيبويه وأتباعه أن تصحيح هذا النوع قياس لأن ألف التأنيث مختصة بالأسماء فهي كالألف والنون
في الجولان وقد يترتب على القولين ما إذا بنيت من القول والبيع اسما على وزن جمزى فعلى
قول الأخفش تقول قالى وباعى وعلى قول سيبويه تقول قولى وبيعى لأن تصحيح نحو صورى عنده
قياس فصل في ابدال التاء المثناة فوق من الواو والياء المثناة تحت إذا كانت الواو والياء
فاء للافتعال غير مبدلتين من همزة أبدلت فاء الافتعال تاء مثناة فوقانية على اللغة الفصحى وادغمت
التاء المنقلبة في تاء الافتعال وفي ما تصرف منه أي من صيغة الافتعال كالفعل الماضي والمضارع والأمر
واسم الفاعل واسم المفعول لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لما بينهما من قرب المخرج ومنافاة
الصفة نحو اتصل واتسر أي قبل الوصل والوعر فيهما وهما واوي أنهما من الوصل واليسر وأصلهما اوتصل وايتسر
قلبت الواو والياء تاء مثناة فوقانية وادغمت في تاء الافتعال لأن الادغام يرجع إلى النقل ولم تقلب الواو والياء مثناة

تحتانية

تحتانية على ما هو مقتضى القياس لأنها إن قلبت ياء ولم تقلب إلى قلبها تاء في هذه اللغة فلا ومن
لا اكتفاء بإعلال واحد كذا ذكره ابن الحاجب قال التفتازاني وفيه نظر لأنه لو قلبت الواو ياء تحتانية
لا يجوز قلب الياء التحتانية مثناة فوقانية لتدغم كما في الياء المنقلبة عن الهمزة انتهى وأجيب
بأنه يجوز ههنا للفرق بين الياء المنقلبة عن الواو والمنقلبة عن الهمزة لأن الهمزة لا تبدل تاء بخلاف
الواو واتسر أصله ايتسر بعد وهو ياء لأنه من اليسر قلبت الياء تاء وادغمت في تاء الافتعال لاهتمامهم
بالادغام لأنه يحصل الخفة بحرف واحد قال الأعشى ميمون بن قيس يمدح علقمة بن علاثة فإن تتعدني
أتعد لك مثلها وسوف أزيد الباقيات القوارضا أصل تتعدني توعدني وأتعدك أوعدك من الوعد
أبدلت الواو تاء وادغمت التاء في التاء والقوارض جمع قارضة وهي الكلمة المؤذية وقال طرفة ابن
العبد فإن القوافي يتلجن موالجا يضايق عنها أن تولجها الإبر أصل يتلجن يوتلجن من الولوج بالجيم
وهو الدخول أبدلت الواو تاء وادغمت في التاء لما مر والموالج جمع مولج موضع الولوج وتولجها تدخلها
والإبر جمع إبرة وهي إبرة الخياط وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ذو اللين فاتا في افتعال أبدلا
وقيد بهذه اللغة الفصحى احترازا من لغة بعض الحجاز فإنهم يبدلونها من جنس حركة ما قبلها
فيقولون ياتسر ياتسر موتعد موتسر أي يفعلونها ألفا وواوا ويبدلونها الواو والياء بقولنا غير مبدلتين من همزة
كما في التسهيل احترازا من نحو أوتمن بها فإنها ايتمن وهو المراد بقوله وشذ في ذي الهمز نحو ائتزر
بإبدال الهمزة ياء تحتانية والجوز ابدال هذه الياء التحتانية تاء مثناة فوقانية وادغامها في التاء لأن هذه الياء
التحتانية بدل عن همزة وليست ياء أصلية وقد قال الزمخشري وغيرهما قال التفتازاني وشذ قولهم
في افتعل من الأكل اتكل بتشديد التاء المثناة فوقانية وإليه أشار الناظم بقوله وشذ في ذي الهمز نحو
اتكلا وجعله في التسهيل قليلا فقال وقد تبدل وهي بدل من الهمزة قال الموضح في حواشيه
على التسهيل مثال في الواو قول بعضهم اتمن وفي الياء قول بعضهم اتزر انتهى وقول الجوهري في
الجزء أنه افتعل من الأخذ وهم لأنه لو كان من الأخذ لوجب أن يقال ايتخذ بغير ادغام قال التفتازاني
ولعل التاء أصل وهو تخذ بمعنى أخذ كاتبع من تبع قاله الجاربردي وقد ذهب بعضهم إلى أن اتخذ
مما أبدل فاؤه تاء لأن فيه لغة وهي وخذ بالواو والتاء ثابت بالحرف وعلى هذا يقال اتخذ كاتعد
وحكي عن البغداديين أنهم أجازوا الابدال في الهمز وحكوا من ذلك اتطا وهي أتزر واتمن واتهل
واتكل من الإزار والأمانة والأهل والأكل وعند الجمهور وإن كان متصلا ببيتهم به كذا في جميع روايات
الموطأ فصل في ابدال الطاء من تاء الافتعال الذي فاؤه صاد أو ضاد أو طاء
أو ظاء وتسمى هذه الأحرف الأربعة أحرف الاطباق لانطباق اللسان معها على الحنك الأعلى
فينحصر الصوت بين اللسان وما حاذاه من الحنك الأعلى وعبر عنها غيره بالحروف المطبقة لأن هذه
التسمية متجوز فيها لأن المطبق إنما هو اللسان والحنك وأما الحرف فهو مطبق عنده ولهذا أبدلت
تاء الافتعال الذي المطبق طاء لاستثقال اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من اتفاق المخرج
وتباين الصفة إذ التاء من حروف الهمس والمطبق من حروف الاستعلاء فأبدل من التاء حرف استعلاء
من مخرج المطبق واختير الطاء لكونها من مخرج التاء وإلى ذلك أشار الناظم بقوله طا تا افتعال
رد إثر مطبق تقول في افتعل من صبر اصطبر وأصله اصتبر قلبت التاء طاء وابن عمر الصاد في الطاء
أي الصغرى وهو الصاد لأن عمر لا يدغم صغرى مثلا لئلا يذهب صفيره قال المرادي وإذا أبدلت
بعد الصاد فبعض ويحصل البيان فيقال اصطبر والادغام بقلب الثاني إلى الأول فيقال اصبر بصاد
مشددة قال سيبويه حدثنا هارون أن بعضهم قرأ أن يصلحا بينهما صلحا انتهى ومن ضرب اضطرب

والاصل اضترب ابدلت التاء طاء ولا تدغم الضاد في الطاء لان الضاد المعجمة حرف مستطيل فادغامه فيها
يفوت استطالته وجاء قليلا اطّجع واطّرب بقلب الثاني الى الاول ثم الادغام قال التفتازاني وهذا
عكس الادغام المعتاد لعله لتصبير الضاد واستطالة الضاد ومصطبر بالهاء المهملة اصطبر والاصل اصتبر
ابدلت التاء طاء ثم يجب الادغام لاجتماع المثلين وهو الطاء في كلمة واحدة واولهما ساكن ولا
مانع من الادغام ومظطلم بالمعجمة اظطلم بمعجمة فمهملة والاصل اظتلم ابدلت التاء طاء ثم له ثلاثة اوجه
الاظهار على الاصل والادغام مع ابدال الاول وهو الظاء المعجمة طاء مهملة من جنس الثاني على القياس
ومع عكسه وهو ابدال الثاني وهو الطاء المهملة ظاء معجمة من جنس الاول كما هو عكس القياس
بهذه ثلاثة اوجه وقد روي بهن قوله وهو زهير بن ابي سلمى يمدح هرم بن سنان المري ... هو
الجواد الذي يعطيك نائله ... عفوا ويظلم احيانا فيظطلم ... روي فيطّلم بتشديد المهملة فيظّلم
بتشديد المعجمة فيظطلم بالاظهار وروي فيه وجه رابع وهو فينظلم على وزن ينفعل قاله الجبلي
والمعنى انه ما هو الجواد الذي يعطيك عطاءه عفوا اي بسهولة ولا يمن به ولا يعطل سائله
ويظلم احيانا بالبناء للمجهول اي يطلب منه في غير موضع الطلب فيظلم اي فيتحمل ذلك من سائله
ولا يرده استحياء في الاوقات التي مثله يطلب فيها وفي الاوقات التي مثله لا يطلب فيها قاله
الجاربردي فصل في ابدال الدال المهملة من تاء الافتعال الذي فاؤه دال او ذال او زاي لاستثقال
مجيء التاء بعدها فتقول في افتعل من دان يدين دينا ادان ثم تدغم الدال في الدال لما ذكر في
من اجتماع مثلين في كلمة واولهما ساكن فيوجب الادغام ومن زجر اي منع ازدجر والاصل ازتجر ابدلت
التاء دالا ولا تدغم الزاي في الدال لما ذكر في اصطبر من اخراجه الصفير يدغم الا في مثله والادغام بقلب
الدال زايا نحو ازّجر ضعيف ومن ذكر بالمعجمة اذدكر ثم تبدل المعجمة مهملة وتدغم على القياس وبعضهم
بعكس فيبدل المهملة معجمة ويدغم على غير القياس فيقول اذّكر بتشديد المعجمة وقرئ به شاذا فهل
من مذّكر بالمعجمة والحاصل ثلاثة اوجه اذدكر بلا ادغام واذّكر بالذال المعجمة بقلب المهملة
اليها وادّكر بالدال المهملة بقلب المعجمة اليها فصل في ابدال الميم ابدلت وجوبا من الواو
في فم اصله فوه بدليل تكسيره على افواه والتكسير يرد الاشياء الى اصولها فحذفوا الهاء تخفيفا
تخفيفا ثم ابدلوا الميم من الواو لكونها من مخرجها فان اضيف الى ظاهر او مضمر رجع به الى الاصل
وهو الواو فقيل فوزيد وفوه لان الاضافة ترد الاشياء الى اصولها وربما بقي الابدال مع الاضافة
الى المظهر والمضمر نحو قوله صلى الله عليه وسلم لخلوف فم الصائم اطيب عند الله من ريح المسك
وقول رؤبة ... يصبح ظمآن وفي البحر فمه ... وزعم الفارسي ان الميم لا تثبت الا في الشعر ويرده الحديث
المتقدم وابدلت الميم من النون بشرطين سكونها ووقوعها قبل الباء الموحدة سواء كانت في
كلمة او كلمتين فالاول نحو انبعث اشقاها والثاني نحو من بعثنا من مرقدنا والى ذلك اشار
الناظم بقوله ... وقبل با اقلب ميما النون اذا ... كان مسكنا ... وانما ابدلت الميم من النون
قبل الباء لان النطق بالنون الساكنة قبل الباء عسر لاختلاف مخرجيهما مع منافرة لين النون
وغنتها لشدة الباء فاذا وقعت النون ساكنة قبل الباء قلبت ميما لانها من مخرج الباء
وكالنون في الغنة وابدلت من النون شذوذا في قوله وهو رؤبة ... يا هال ذات المنطق
التمتام ... وكفك المخضب البنام ... اراد يا هالة فرخم بحذف التاء لانه علم امراة والمنطق
النطق والتمتام من التمتمة وهو تكرير التاء والبنام الاصابع واصله البنان ابدلت الميم
من النون شذوذا لاجل القافية بالموحدة وجاء عكس ذلك وهو ابدال النون من الميم في قولهم

في صيغة الشعر

في صيغة الشعر اسود قاتن بالنون والتاء الفوقانية والنون واصله قاتم ابدلت الميم نونا
هذا واخر الابدال والحاصل مما ذكر ان الهمزة تبدل من ثلاثة احرف وهي الالف والواو
والياء والالف تبدل من ثلاثة احرف وهي الهمزة والواو والياء والواو تبدل من ثلاثة احرف
وهي الهمزة والالف والياء والميم تبدل من حرفين وهما الواو والنون والتاء تبدل من حرفين
وهما الواو والياء والهاء تبدل من التاء والدال تبدل من التاء وقد تبدل هذه الحروف من غير
ما ذكر هذا باب نقل حركة الحرف المتحرك المعتل الى الساكن
الصحيح قبله وعلم ان النقل يقع في اربع مسائل احداها ان يكون الحرف المعتل عينا لفعل
ويجب بعد النقل في المسائل الاربع ان يبقى الحرف المعتل ان جانس الحركة المنقولة منه فان
كان واوا والحركة المنقولة ضمة او ياء والحركة المنقولة كسرة نحو يقول ويبيع اصلهما يقول
بسكون القاف وضم الواو مثل يقتل ويبيع بسكون الموحدة وكسر الياء مثل يضرب استثقلت
الضمة على الواو في الاول والكسرة على الياء في الثاني فنقلت الضمة من الواو والكسرة من الياء
الى الساكن الصحيح قبلهما وهو القاف في الاول والباء الموحدة في الثاني وبقيت الواو والياء
على حالهما لانهما يجانسان الحركة المنقولة منهما فان الواو تجانس الضمة والياء تجانس الكسرة
ويجب ان يقلب المعتل بعد نقل حركته حرفا يناسب تلك الحركة ان لم يجانسه اي الحركة المنقولة
من المعتل نحو اخاف مضارع خاف ونخيف مضارع اخاف اصلهما نخوف بسكون الخاء وفتح
الواو كيذهب بفتح الهاء ونخوف بسكون الخاء وكسر الواو كيكرم نقلت حركة الواو وهي الفتحة
في الاول والكسرة في الثاني الى الساكن الصحيح قبلها وهو الخاء فانقلبت الواو في الاول الفا
لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها الان وانقلبت في الثاني ياء لسكونها وانكسار ما قبلها لان
الواو لا تجانس الفتحة ولا الكسرة والى ذلك اشار الناظم بقوله ... لساكن صح انقل التحريك من
ذي لين آت عين فعل ... ويمتنع النقل ان كان الساكن معتلا نحو بايع وطاوع وعوق وبين
بتشديد الواو والياء نحو بايع وطاوع فلان الساكن قبل الياء والواو وهو الالف لا يقبل
الحركة واما نحو عوق وبين فلان نقل حركة الواو والياء الى الواو والياء يوجب قلبهما
لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فيلتقي ساكنان فان حذف الاول قلت عوق وبين وان حذف
الثاني قلت عاق وبان فلما كان الاعلال والحذف يؤدي الى الالتباس ترك وهنا مفهوم
من قول الناظم لساكن صح او كان فعل تعجب نحو ما ابينه وابين به في الياء وما اقومه
واقوم به في الواو لانهم حملوا فعل التعجب على نظيره من الاسماء في الوزن والدلالة على المزية
وهو اسم التفضيل نحو هذا المثال ابين من غيره واقوم منه او كان مضعفا نحو ابيض
واسود بتشديد الضاد والدال فلا يعل لئلا يلتبس مثال بمثال لانك ابيض لو نقلت حركة
عينه الى الياء قبلها لانقلبت الفا فيصير اباض فيحذف الهمزة لكونها همزة وصل لعدم
الحاجة اليها فيجيء كما بعدها فيصير باض فيظن انه اسم فاعل من البياضة وهي
نعومة البشرة وكذلك يلتبس اسود بساد من السيادة او كان معتل اللام نحو اهوى واحيى
فلا يعل لانه لا يتوالى اعلالان اعلال العين واعلال اللام والى استثناء هذه الثلاثة اشار
الناظم بقوله ... ما لم يكن فعل تعجب ولا ... كابيض او اهوى بلام عللا ... المسالة الثانية
الاسم المشبه للمضارع في وزنه دون زيادته او في زيادته دون وزنه فالاول وهو المشبه
في الوزن دون الزيادة كمقام فانه مشبه لتعلم في الوزن دون الزيادة اصله مقوم فاعلال

مقووم بضم الواو وسكون القاف على مثال مذهب فنقلوا حركة الواو الى الساكن
الصحيح قبلها وهو القاف وقلبوا الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها الآن والثاني وهو
المشبه في الزيادة دون الوزن كان تبني من البيع او من القول اسما على مثال تحلئ
بكسر التاء ابو غانية وسكون الحاء المهملة وكسر اللام وبهمزة بعد اللام القشر الذي على
وجه الاديم مما يلي منبت الشعر فانك تقول بعد الاعلال تبيع بكسرتين متواليتين
بعدهما يا تحتانية ساكنة والاصل تبيع بكسر اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه فنقلب
كسرة اليا التحتانية الى البا المؤخرة وتقيل كذلك بكسرتين متواليتين بعدهما يا
تحتانية ساكنة وهذه اليا الساكنة منقلبة عن الواو واصله تقول بكسر اوله وسكون
ثانيه وكسر ثالثه فنقلت كسرة الواو الى القاف فقلبت الواو يا لسكونها بعد الكسرة فالاعلال
بالنقل والقلب واعلال تبيع بالنقل فقط وانما كان تبيع وتقيل موافقين للفعل في
زيادة فقط دون وزنه لان في اولهما التا ولان مثلهما بكسر الاول والثالث من الابنية المختصة
بالاسماء فان اشبهه في الوزن والزيادة معا او باينه فيهما معا وجب التصحيح ليمتاز
عن الفعل فالاول وهو المشبه فيهما معا نحو ابيض واسود وصيغتي فانهما اشبها
اكرم في الوزن وزيادة الهمزة فلو اعلا لقيل فيهما اباض واساد فيلتبسان بالفعل
ولما كان هنا مظنة سؤال وهو ان يقال وجدنا من الاسماء ما اشبه الفعل في الوزن والزيادة
معا ومع ذلك دخله الاعلال كمزيد علما فاشار الى جوابه بقوله واما نحو مزيد علما المنقول
من الفعلية اي العلمية بعد ان اعل اذ كان فعلا مضارعا الا انه اعل بعد العلمية ومن
ذلك ابان معنون من لم يصرفه فان وزنه افعل اعل في حال الفعلية ثم سمي به فاما من صرفه فهو
عنده فعال وليس من هذا الباب والثاني وهو المباين في الوزن والزيادة معا نحو مخيط بكسر
الميم فانه مباين للفعل في كسر اوله وزيادة الميم هذا التوجيه هو القياس ولا التفات لمن يكسر
حرف المضارعة لقلته وقال الناظم في شرح الكافية والشيخ في شرح الخلاصة واللفظ له
وكان حق نحو مخيط ان يعل لان زيادته وهي الميم خاصة بالاسماء وهو مشبه تعلم
ابي بكسر حرف المضارعة في لغة قوم لكنه حمل على مخياط لشبهه به لفظا ومعنى انتهى
اما شبهه به لفظا فواضح واما شبهه به معنى فلان كلا منهما يكون الة وصيغة مقصودا
به المبالغة كمفعل للتكثير الظاهر فسوى بينهما في التصحيح ومن يقال من حيث البحث
انه لوصح ما قالا اي الناظم وابنه للزم ان لا يعل مثال تحلئ لانه يكون مشبها تحسب
وزنه بكسر حرف المضارعة في اللغة المذكورة وفي زيادته وهي التا واللازم باطل فالملزوم
مثله ثم يقال على سبيل التنزل وارخاء العنان لو سلم ان الاعلال كلما لزم لما ذكرا
اي الناظم وابنه من ان زيادته خاصة بالاسما وهو مشبه تعلم بكسر حرف المضارعة
لم يلزم العرب الجميع بل يلزم من يكسر حرف المضارعة فقط دون غيرهم والجواب
ان ما ذكره الناظم وابنه من ان علة التصحيح في مخيط الحمل على مخياط مراد بها انه مقصور
منه كما ذهب اليه الخليل قال سيبويه سالته يعني الخليل عن مفعل لاي شي اتم
ولم يجر مجرى افعل فقال لان مفعلا انما هو مفعال لانهما في الصفة سوا وقد يعتورون الشي
الواحد نحو مفتح ومفتاح ومنسج ومنساج ومقول ومقوال ثم قال سيبويه فاما اتمت لما زعم
الخليل من انها مقصورة من مفعال الى انتهى وهذه العلة مطردة في لغة الجميع فلا ينتقض

بمثال

بمثال تحلئ لانه ليس مبنيا على مفعل كما قال المبرد بل ذهب الى تصحيحه فاجاز تبيع وتقول
بالتصحيح والى هذه المسالة اشار الناظم بقوله ::: ومثل فعل في ذا الاعلال اسم ::: ضاهى مضارعا
وفيه وسم ::: ومفعل صحح كالمفعال ::: المسالة الثالثة المصدر الموازن لافعال بكسر الهمزة او استفعال
نحو اقوام واستقوام فانه يحمل على فعله في الاعلال فتنقل حركة عينه الى ما قبله ثم تقلب الفا
لتجانس الفتحة فيلتقي الفان ويجب بعد القلب حذف احدى الالفين لالتقاء الساكنين
واختلف النحويون في المحذوفة والصحيح انها الثانية لزيادتها وقربها من الطرف وحصول
الاستثقال بها والى ذلك ذهب الخليل وسيبويه واختاره الناظم وذهب الاخفش
والفرا الى ان المحذوفة بدل عين الكلمة ثم بعد النقل والقلب والحذف يوتى بالتا الدالة على
التانيث عوضا من الالف المحذوفة سوا قلنا انها الاولى او الثانية ولكن المعهود في التا
انما تعوض من الاصول وهذا يقوي ما اختاره الاخفش فيقال اقامة واستقامة وقد تحذف
التاء التي جعلت عوضا فيقتصر في ذلك على ما سمع ولا يقاس عليه كقولهم اراه اراه ولجابه
اجابا حكاهما الاخفش ويكثر ذلك مع الاضافة نحو واقام الصلاة والاصل واقامة الصلاة
فحذفت التا لسد الاضافة مسدها ولمشاكلة وايتاء الزكاة والى هذه المسالة اشار الناظم
بقوله ::: وافعل الافعال والاستفعال ::: ازل لذا الاعلال والتا عوض ::: وحذفها بالنقل ربما عرض ::: المسالة
الرابعة صيغة مفعول يعل بالنقل والحذف ويجب بعد النقل في ذوات الواو حذف احدى الواوين
لالتقاء الساكنين والصحيح عند سيبويه انها الثانية لما ذكرنا من انها زائدة وقريبة من الطرف
وذهب الاخفش الى ان المحذوف عين الكلمة لان العين كثيرا ما يعرض لها الحذف فهي في
هذا الموضع بحذفها اولى ويجب ايضا في ذوات الواو الحذف وقلب الضمة كسرة لئلا تنقلب
اليا واوا فتلتبس ذوات اليا بذوات الواو مثال الواوي مقول ومصوغ والاصل مقوول ومصووغ
بواوين اولى عين الكلمة والثانية واو مفعول نقلت حركة العين الى ما قبلها فالتقى
ساكنان وهما الواوان حذفت واو مفعول عند سيبويه وعين الكلمة عند الاخفش ويكفي
الخلاف في الميزان فوزنه على الاول مفعل وعلى الثاني مفول ومثال اليائي بيا النسب
مبيع ومدين اصلهما مبيوع ومديون نقلت حركة العين الى ما قبلها فالتقى ساكنان
فحذفت واو مفعول ثم كسر ما قبل اليا لئلا تنقلب واوا فتلتبس بالواوي وعين الكلمة عند
الاخفش ثم قلبت الضمة كسرة لتقلب الواو يا لئلا يلتبس بالواوي ومذهب
سيبويه اولى لان التقاء الساكنين انما يحل عند الثاني ولان قلب الضمة الى الكسرة خلاف قياسهم
فان قيل الواو علامة والعلامة لا تحذف قلنا لا نسلم انها علامة بل اشباع
الضمة لرفض مفعلي في كلامهم الا نكرا ومعونا فنقل ضمة الواو الى ما قبلها والعلامة انما هي
الميم بدليل ذلك لكونها علامة المفعول في المزيد فيه من غير واو فان قيل اذا اجتمع
الزائد والاصلي فالمحذوف هو الاصلي كالياء من غاز دون التنوين واذا التقى ساكنان
والاول حرف مد حذف الاول كما في قل وبع وخف قلنا كل ذلك انما يكون اذا كان
الثاني من الساكنين حرفا صحيحا فليس كذلك بل هما حرفا علة وبنو تميم تصحح اليائي دون الواوي
لان اليا اخف عليهم من الواو فيقولون مبيوع ومخيوط كما يقولون مضروب وذلك
مطرد عندهم قال شاعرهم وهو يصف الخمرة ::: وكانها تفاحة مطيوبة ::: وكان القياس
ان يقول مطيبة كمبيعة ولكنه اتى به على الاصل وقال العباس بن مرداس ::: قد كان قومك

يسبونك سيرا . واخال انك سيد معيون . وكان القياس ان يقول معين وهو من عنت الرجل يعينه
اصبته بالعين فهو معين وهو معين على القياس ومعيون على الاصل واخال بكسر الهمزة وبنو اسد
يفتحها على القياس بمعنى اظن وربما صحح بعض العرب شيئا من ذوات الواو وسمع ثوب مصوون
من صان يصون ومسك مدووف اي مبلول وفرس مقوود من قاد يقود وقول مقوول من قال يقول والى
هذه المسالة اشار الناظم بقوله ... ومن اعمال من الحذف ومن ... نقل بمفعول به ايضا قمن ... نحو
مبيع ومصون ونزر ... تصحيح في ذي الواو وفي ذي اليا اشتهر هذا باب
الحذف وفيه ثلاث مسائل احداها تتعلق بالحذف ان يرود لذا ان الفعل اذا كان على وزن افعل
فان الهمزة تحذف في امثلة مضارعه ومثاليه وصفه اعني وصفي الفاعل والمفعول لان حروف المضارع
هي حروف الماضي بزيادة احرف المضارعة فحذفوا الهمزة لاجتماع الهمزتين في نحو اكرم ثم حملوا
بقية اخواته ووصفي الفاعل والمفعول عليه تقول اكرم ونكرم ويكرم وتكرم ومكرم بكسر الراء ومكرم
بفتحها واصل اكرم نوكرم ونوكرم ويوكرم وموكرم وموكرم فحذفت الهمزة في الجميع والى ذلك اشار
الناظم بقوله ... وحذف همز افعل استمر في ... مضارع وبنيتي متصف ... ومثر قوله وهو ابو حيان
الفقعسي ... فانه اهل لان يوكرما فاثبت الهمزة واستعمل الاصل المرفوض المسالة الثانية تتعلق
بفاء الفعل وهو المشار اليه بقوله ... فا امر او مضارع من كوعد ... احذف وفي كعدة ذاك اطرد ...
وذلك ان الفعل اذا كان ثلاثيا واوي الفاء مفتوح العين في الماضي مكسورها في المضارع فان فاءه
تحذف في امثلة المضارع الاربعة وفي الامر وفي المصدر المبني على فعلة بكسر الفاء وسكون العين
ويجب في المصدر تعويض الهاء من المحذوف تقول في المضارع الغائب يعد والاصل يوعد حذفت فاؤه وهي
الواو استثقالا لوقوعها ساكنة بين يا مفتوحة وكسرة لازمة وحمل على اليا اخواته وهي
نعد وتعد واعد والامر ومصدره الكائن على فعلة بكسر الفاء وسكون العين تقول فاز يد عدة واصل
عد وعد بكسر الواو وسكون العين كما صححوا به فحذفت فاؤه وحركت واصل عدة وعد بكسر
الواو وسكون العين كما صححوا به فحذفت فاؤه وحركت واصل عدة وعد بكسر الواو وسكون العين
كما صححوا به فحذفت فاؤه وحركت عينه بحركة فائه وهي الكسرة ليكون نقل كسرة الفاء دليلا
عليها وعوض من الفاء تاء التانيث وذلك لا يكاد ان يجتمعان وتحذف الواو من المضارع ثلاثة شروط
احدها ان تكون اليا مفتوحة فلا تحذف من يوعد مضارع اوعد ثانيها ان تكون عينه
مكسورة فلو كانت مفتوحة او مضمومة نحو يولد ويوضؤ لم تحذف وشذ يجد بضم الجيم في لغة
عامرية ويدع ويذر مبنيين للمفعول في لغة من وجميز ضم اليا ومن فتح العين وشذ تشبع من
وجمين كون ماضيه مكسور العين وكون مضارعه مفتوحا وحذفت من يدع ويضع ويهب
ويرع لان الاصل بكسر العين في المضارع ففتحت لاجل حرف الحلق وثالثها ان يكون
ذلك في فعل فلو كان في اسم لم تحذف الواو كيوعير ومثال يقطين من وعد وتحذف الواو من
فعلة بكسر الفاء مع شرطين احدهما ان يكون مصدرا كعدة فلو كانت غير مصدر لم تحذف واوها وشذ
نحو لقة وحشة للارض الموحشة والثاني ان لا تكون لبيان الهيئة نحو الوعدة والوقعة
المقصود بها الهيئة فلا تحذف واوها للالتباس واما الوجهة فاسم للمكان المتوجه اليه فهي
بمعنى الجهة لا اسم مصدر للتوجه قاله المازني والمبرد والفارسي فعلى هذا لا شذوذ في اثبات
واوه لانه ليس بمصدر وذهب قوم الى انه مصدر وهو الذي يفهم من كلام سيبويه ونسب الى
المازني ايضا فعلى هذا اثبات الواو فيه شاذ والمسوغ لاثباتها فيه دون غيره من المصادر انه مصدر

غير جار

غير جار على فعله اذ لا يحفظ وجه يجه فلما فقد مضارعه لم يحذف منه اذ لا يوجب لحذفها منه الا
حمله على مضارعه ولا مضارع له والفعل المستعمل منه توجه واتجه والمصدر الجاري عليه التوجه
بحذف زوائده وقيل وجه وجهة ورجح الشلوبين القول بانه مصدر فقال لان وجهة وجهة بمعنى واحد
فلا يمكن ان يقال في جهة انها اسم للمكان اذ لا يبقى للحذف وجه فلابد من تخصيص هذا الحذف بالواو
ولو ان ما فاؤه ياء لا حظ له في هذا الحذف الا ما شذ من قول بعض العرب ييسر مضارع يسر اصله
ياسر بحذف اليا وتيس مضارع تيس اصله تيس ومن ذلك لقاء المصدر اذا اضيف مشروطا
كقوله ... وهو ابو امية الفضل بن عباس بن عتبة بن ابي لهب ... ان الخليط اجدوا البين فانجردوا ...
واخلفوك عد الامر الذي وعدوا فقال الفرا اراد عدة فلما حذف تاء التانيث عند الاضافة شذوذا
وخرجه خالد بن كلثوم على انه جمع عروة والعروة الناحية كانه اراد نواحي الامر المسالة
الثالثة تتعلق بعين الفعل وهي المشار اليها بقول الناظم ... ظلت وظلت في ظللت استعملا ...
وقرن في اقررن وقرن نقلا ... وذلك ان الفعل اذا كان ثلاثيا مكسور العين وعينه ولامه من جنس واحد
فانه يستعمل في حال اسناده الى الضمير المتحرك على ثلاثة اوجه تاما وبحذف العين بعد نقل
حركتها الى الفاء ومع ترك النقل وذلك لا يكون الا اذا استثقلته الى ضمير رفع متحرك ظللت بالاتمام
وعدم الادغام لانتفاء التشاكين وظلت بكسر الفاء وظلت بفتحها وحذف اللام الاولى منهما تخفيفا
لادغام مع اجتماع المثلين لاتصال الضمير والتخفيف مطلوب واختصت اللام الاولى وهي العين بالحذف
لانه ترك فيها وقيل المحذوف الثانية لان الثقل انما يحصل عندها اما فتح الفاء فلانه لما حذفت اللام مع
حركتها بقيت الفاء مفتوحة واما الكسر فلانه لما نقل حركة اللام الى الفاء بعد اسكانها وحذفت اللام
وبقيت الفاء مكسورة وكذلك تقول في ظللنا ظلنا وظلت وظللتما وظللتم وظللن بلا حرف فيقال ظلت
افعل بكسر الفاء ظلولا اذا عملته بالنهار دون الليل ذكر ابو الفتح ان كسر الفاء من ظلت لغة
اهل الحجاز وفتحها لغة تميم وينبغي العكس فان الكسر جاء في القرآن والقرآن نزل بلغة اهل
الحجاز قال الله تعالى فظلتم تفكهون وظاهر اطلاق الموضح ان هذا الحذف مطرد في كل فعل مضاعف
مكسور العين وهو مذهب الشلوبين وصرح سيبويه بشذوذه وانه لم يرد الا في [illegible]
لفظين من الثلاثي وهما ظللت ومسست وفي لفظ ثالث من الزيد على الثلاثة
وهو احسست في احسست وممن ذهب الى عدم اطراده ابن عصفور وقال في التسهيل انه
لغة سليم وحكى ابن الانباري الحذف في لفظ من المفتوح وهما همت في هممت واطلاق
التسهيل شامل للمفتوح والمكسور وللثلاثي ومزيده وان كان الفعل المضاعف المكسور العين
مضارعا او امرا او اتصل بنون نسوة جاز الوجهان الاولان التمام وحذف العين بعد نقل كسرتها
الى الفاء نحو يقررن بالاتمام والفك ويقرن بحذف عينه ونقل كسرتها الى الفاء ونحو اقررن بالاتمام والفك
وقرن بحذف عينه ونقل حركتها الى الفاء وهي القاف والجوز في نحو فلان وظللت بفتح العين من الظلال
نقيض الاقتصار وفي نحو يظللن واكرر بفتح اللام وكسرها من ظل يظل ونقل ضل يضل ويضل
فانه في الاقتراب لا الاتمام لان العين مفتوحة وقرا نافع وعاصم وقرن بالفتح في القاف امرا من
قررت بالمكان اقر به بكسر الماضي وفتح المضارع فلما امر منه اجتمع مثلان اولهما مفتوح فحذف
عينه من حذف عينه ما فعل في احست وهو قليل لانه تخفيف لمفتوح وان المشهور في قررت في المكان
بالفتح اقر بالكسر واما عكسه وهو قررت بالكسر اقر بالفتح فمعروف عينا بالكسر اقر بالفتح وذهب
بعضهم الى ان قرن على قراءة الفتح امر من قار يقار والى انه قرن على قراءة الكسر امر من الوقار يقال وقر يقر ويكون

من مجزوم الفعل المثل عن قا وأجاز الناظم في الكافية وشرحها إلحاق المضموم العين بالمكسورها فأجاز
في اغضض أن يقال غض واحتج بأن فك المضموم أثقل من فك المكسور وإن كان فك المفتوح فر منه
إلى الجزم في فر المفتوح الفاء فمعاذ لله بالمضموم أحق بالجواز قال ولم أره منقولا

هذا باب الإدغام اللائق بالتصريف وهو إدغام المثلين ويقال فيه الادغام
بتشديد الدال وهي عبارة سيبويه وأصحابه والتخفيف عبارة الكوفيين وهو لغة الإدخال
واصطلاحا فعل اللسان ووضعه إياه بالحرفين دفعة واحدة بعد أن خال الحرفين في الأخير
فيجب إدغام أول المثلين الساكن أولهما المتحرك ثانيهما بثلاثة شروط أحدها أن لا يكون أول
المثلين هاء سكت فإن كان هاء سكت فإنه لا يدغم لأن الوقف على الهاء منوي الثبوت إدغام فيه
ملك وهو ضعيف من جهة القياس والثاني أن لا يكون همزة منفصلة عن الفاء نحو لم يقرأ أحد فإن
الإدغام في ذلك رديء فلو كانت الهمزة متصلة بالفاء وجب الإدغام نحو سآل والثالث أن لا يكون
مدة في الآخر أو مبدلة من غيرها دون لزوم فإن كان مدة في الآخر لم يدغم نحو يعطي ياسر ويدعو واقد
لئلا يذهب المد بالإدغام فإن لم يكن في الآخر وجب الإدغام نحو مغزي وأصله مغزوو على وزن مفعول
واغتفر ذهاب المد في هذا لقوة الإدغام فيه وإن كانت مدة مبدلة من غيرها دون لزوم لم يجب
الإدغام بل يجوز أو لم يجز بل يتعين نحو أوثاذ أو رئيا ومفاجئة ولا يمتنع إن التبس نحو قوول بالبناء
للمفعول لأنه لو أدغم لالتبس بقول وإن كانت المدة مبدلة من غيرها إبدالا لازما وجب الإدغام
نحو أوّي أصله أأوي بهمزتين مضمومة فساكنة أبدلت الثانية واوا وأدغمت في الواو الثانية
ويمتنع الإدغام إذا تحرك أول المثلين وسكن ثانيهما نحو ظللت ورسول الحسن لأن شرط الإدغام
تحرك المدغم فيه ويجب إدغام أول المثلين المتحركين بأحد عشر شرطا أحدها أن يكونا في كلمة
واحدة اسما كانت أو فعلا فالأول كخب وطب وحب والثاني كشمر وما وجب أصله شمرر بالفتح
وملّ بالكسر وحبّ بالضم فسكون أول المثلين وأدغم في الثاني فإن كانا أي المثلان المتحركان في
كلمتين بأن كان أولهما في آخر كلمة وثانيهما أول كلمة أخرى مثل جعل لك كان الإدغام
جائزا لا واجبا بشرطين أحدهما أن لا يكونا همزتين نحو قرأ أبوك فلا إدغام في الهمزتين
ردي والثاني أن لا يلي أولهما ساكنا غير لين نحو شهر رمضان فهذا لا يجوز إدغامه عند جمهور
البصريين فقد روي عن أبي عمرو الإدغام في ذلك وتأولوه على إخفاء الحركة وأجاز الفراء إدغام
الشرط الثاني من الأحد عشر أن لا يتصدر أولهما أي المثلين كما في ددن بدالين مفتوحتين وهو
اللهو واللعب فإن مثله لا يجوز إدغامه لأن الإدغام يشترط فيه سكون أول المثلين ولا يبتدأ
بالساكن فتعذر الشرط الثالث أن لا يتصل أولهما بمدغم كجسس بضم الجيم وفتح السين المهملة
جمع جاس فإن فيه مثلين متحركين ويمتنع إدغام أولهما في الثاني لأن قبلهما مثلا آخر مدغما
في أول المتحركين فلو أدغم المدغم فيه التقى ساكنان وبطل الإدغام السابق الشرط الرابع
أن لا يكونا في وزن ملحق سواء كان الملحق أحد المثلين كقردد وهو المكان الغليظ المرتفع
ومهدد علم امرأة أو غيرهما أي المثلين كهيلل إذا قال لا إله إلا الله أو كلاهما أي
أحد المثلين وغيره نحو اقعنسس أي تأخر ورجع والملحق فيه أحد المثلين وهو السين
الثانية على الخماسي وقبل غير أحد المثلين وهو الهمزة والنون وكان حقه أن يقول
وكلاهما بالرفع عطفا على خبر كان وهو أحد المثلين ولكنه أتى به بالألف إما على لغة
كنانة لأنهم يعربون كلا بالألف مطلقا أو على أن أحد المثلين اسم كان موخرا والملحق خبرها

معربا إياها أي قردد ومهدد وهيلل واقعنسس ملحقة بغيرها أما قردد ومهدد فإن أحد مثليهما
زيدت للإلحاق بجعفر وأما هيلل فإن الياء زيدت فيه للإلحاق بنحو دحرج وهو غير أحد
المثلين وأما اقعنسس فإن أحد السينين والهمزة والنون زيدت فيه للإلحاق بنحو احرنجم
ولا يجوز إدغام أحد المثلين في الآخر في شيء من الملحقات لأنه يؤدي إلى ذهاب مثال الملحق
به الشرط الخامس والسادس والسابع والثامن أن لا يكونا في اسم على فعل بفتحتين كطلل
بالطاء المهملة وهو الشاخص من آثار الديار ومدد بالمهملة وهو كل شيء زاد في شيء
أو على فعل بضمتين كذلل بالذال المعجمة جمع ذلول ضد الصعبة وجدد بالجيم جمع جديد أو
على فعل بكسر أوله وفتح ثانيه جمع لمة بكسر اللام وتشديد الميم وهي الشعر المجاوز
شحمة الأذن وكلل جمع كلة بكسر الكاف وتشديد اللام وهي الرفيق يخاط كالبيت
يتوقى به من البعوض ويسمى في عرفنا الناموسية أو على فعل بضم أوله وفتح
ثانيه كدرر جمع درة وهي اللؤلؤة وجدد بالجيم جمع جدة بضم الجيم وتشديد
الدال وهي الطريقة في الجبل وفي هذه الأنواع السبعة الأخيرة وهي الثلاثة
الملحقة وهي الأربعة المذكورة في الخامس والثامن وما بينهما يمتنع الإدغام
فيها أما الثلاثة الأول فلما تقدم من أن الإدغام يفوت المقابلة في الإلحاق
وأما النوع الأول من الأربعة فإنه وإن وازن الفعل لم يدغم تنبيها على فرعية الإدغام
في الأسماء وأما الثلاثة الباقية فلأنه مخالفة للأفعال في الوزن ولأن الإدغام فرع في الفعل
مختص بالفعل لفرعيته وتبع فيه ما وازنه من الأسماء دون ما لم يوازنه وكذا ما وازن
هذه الأمثلة الأربعة بصورة الجملة فإنه يمتنع إدغامه نحو خششاء لعظم
خلف الأذن فإنه موازن بصورة لفعل بضم أوله وفتح ثانيه نحو صفف فالدال في
وفي الصحاح ما يخالفه فإنه قال الخشاء أصله الخششاء على فعلاء فأدغم ونحو ردداء
مزادة فإنه موازن بصورة لفعل بفتحتين نحو ذلل ونحو جببة جمع جب فإنه موازن
بصورة لفعل بكسر أوله وفتح ثانيه نحو كلل ونحو الرددان بفتحتين مصدر رد بمعنى
ذب فإنه موازن بصورة لفعل بفتحتين نحو طلل والشرط التاسع الثلاثة الباقية من الأحد
عشر أن لا يكون حركة ثانيهما عارضة نحو اخصص أبي واكفف الشر أصلهما اخصص
واكفف بسكون الآخر نقلت حركة الهمزة من أبي وهي الفتحة إلى الصاد من اخصص
وحركت الفاء من اكفف بالكسر لالتقاء الساكنين فالحركة فيهما عارضة لا يعتد بها
وأن لا يكون المثلان ياءين لازما تحريك ثانيهما نحو حيي وعيي وأما ما هو ماضيه
في استفعل كاستحيي واقتتل من الستر والقتل وفي هذه الصور الثلاث يجوز الإدغام والفك
قال الله تعالى ويحيى من حيي عن بينة بالفك وقرئ أيضا من حي بالإدغام فمن أدغم نظر
إلى أنهما مثلان في كلمة وحركة ثانيهما لازمة ومن فك نظر إلى أن اجتماع المثلين في باب
حيي كالعارض لكونه مختصا بالماضي دون المضارع والأمر والعارض لا يعتد به غالبا
وكلاهما فصيح والفك أكثر في كلامهم فلو كان حركة ثاني الياءين غير لازمة نحو لن يحيي
ورأيت محييا لم يجز الإدغام خلافا للفراء وتقول استحيي واقتتل بالفك فإذا أردت
الإدغام نقلت حركة التاء الأولى إلى الفاء وهي السين والقاف واستغنيت عن الهمزة أي
همزة الوصل للاستغناء عنها بحركة ما بعدها ثم أدغمت التاء في التاء فتقول في الماضي

ستّر وقتّل دغم اولهما وتشديد ثانيهما وتقول في المضارع يستّر ويقتّل بفتح اولهما وثانيهما وتشديد
ثالثهما مع كسره وتقول في المصدر ستّارا وقتّالا بكسر اولهما وتشديد ثانيهما وانما ذكر المضارع والمصدر
ليميز بين ما اصله استتر وما عرض فيه وذلك ان نحو ستّر يحتمل ان يكون على اصله ويحتمل
ان يكون اصله استتر ولا يعرف بينهما الا المضارع والمصدر فتقول في مضارع ستّر الذي وزنه
فعّل يستّر بضم اوله لان ماضيه على اربعة احرف وفي مصدره تستيرا على وزن تفعيلا وفي مضارع
الذي اصله استتر يستّر بفتح اوله لان ماضيه على خمسة احرف واصله يستتر بتفعل وادغم
في مصدره ستّارا واصله استتارا اجتماعا اريد الادغام فنقلت الحركة وطرحت الهمزة ويجوز الوجهان
الادغام والفك ايضا في ثلاث مسائل احداها اول التاءين في الفعل المبدوء بتاءين الزائدين في اول
المضارع نحو تتجلى وتتزكى مضارعي تجلى وتزكى وذكر الناظم في شرح الكافية وتبعه ابنه
في شرح الخلاصة انه اذا ادغمت التاء الاولى في الثانية اجتلبت همزة الوصل ليتوصل بها
الى النطق بالتاء الساكنة للادغام فقلت في تتجلى اتّجلّى انتهى وفيه نظر فانه لم يحفظ الله
احد من العرب فيما نعلم ادخل همزة وصل في اول الفعل المضارع وانما ادغام هذا النوع في الوصل
دون الابتداء قال الحوفي فان وقع ابتداء في الاظهار والجوزاء داخل الف الوصل عليه لان الف
الوصل لا تدخل على الفعل المضارع وذكر الناظم في بعض كتبه هذه المسالة على الصواب
فقال الجوزاء ه ادغام تاء المضارعة في تاء اخرى بعد حرف مد او حركة نحو ولا تيمّموا وتكاد تميّز
انتهى وبذلك قرا البزي في الوصل نحو ولا تيمّموا ولا تبرّجن وكنتم تمنّون والاصل تتيمموا وتتبرجن
وتتمنون فتاءين ادغمت اولاهما في اخراهما فان اردت التخفيف في الابتداء حذفت احدى
التاءين وهي الثانية وقال سيبويه والبصريين لان الاستثقال به حصل لا الاولى لانها
علم المضارعة خلافا لهشام الضرير واصحابه من الكوفيين وحجتهم ان الثانية تبقى تتفعل
لمعنى كالمطاوعة مثلا وحذفها يخل بهذا المعنى وذلك جار في الوصل ايضا قال الله تعالى
نارا تلظى والاصل تتلظى بحذف احدى التاءين ولو كان ماضيا لقيل تلظت لان التانيث
واجب مع المجازي اذا كان ضميرا متصلا ولقد كنتم تمنّون والاصل تتمنون ومن ذلك هذا
الحرف في النون الثانية بعد نون المضارعة وبعض القول الاظهار ابن عامر وعاصم
وكذلك نجّي المومنين بضم النون وتشديد الجيم المكسورة وسكون الياء اصله ننجّي بفتح
النون الثانية وتشديد الجيم المكسورة مضارع نجّى فحذفت النون الثانية ويضعفه انه
لا يجوز في مضارع فاتت نبّتت وتنزّلت ونحوهما ذا الابتداء بالنون ان تحذف النون الثانية
ويضعفه انه لا يجوز في مضارع الاية تنزّل كما قرأه بعضهم ونزّل الملائكة تنزيلا بنصب الملائكة
وقيل الاصل نجّي بسكونه اي النون الثانية فادغمت في الجيم كاجّاصة واجّانة بتشديد
الجيم فيهما والاصل انجاصة وانجانة فادغمت النون في الجيم ولا اجاصة واخرة ولا اجاص
ولا اجانة الا اجيز وهي بفتح الهمزة وكسرها قال صاحب الفصيح فمريده يغسل ويحسن بهما ويقال
اجانة كما يقال الجاصة وهي لغتان فيهما … قاله ابن السيد وادغام النون
في الجيم لا يكاد يعرف لان النون عند الجيم تخفى ولا تدغم وقيل هو فعل ماض من نجا ينجو بتخفيف
عينه وهو الجيم ثم ضعفت عينه وبني للمفعول واسند لضمير المصدر والتقدير نجّي هو اي النجا
وفيه ضعف من جهات احدها انه لو كان كذا لفتحت الياء لانه فعل ماض مبني للمفعول
نحو قضي والثانية انه اسنده لضمير المصدر مع انه مفهوم من الفعل والثالثة اقامة غير المفعول

بجميع

بجميع وجوهه فالاه في المغني وعن الثالث … عن اولاها بان تسكين الياء المفتوحة للتخفيف
لغة وبه قرا الاعمش مستقيم ولم يحرو وقرا الحسن ما بقي من الربا بسكون الياء فيهما وصلا وعن
الثانية بقوله تعالى وحيل بينهم فان النائب ضمير المصدر وعن الثالثة بقراءة ابي جعفر
ليجزي قوما بما كانوا يكسبون فانه نائب غير المفعول به مع وجوده المسالة الثانية والثالثة
من المسائل الثلاث التي يجوز فيها الادغام والفك ان يكون الكلمة فعل مضارع مجزوم وما
بالسكون او فعل امر مبنيا على السكون فانه يجوز فيه الفك والادغام قال الله تعالى من
يرتدد منكم عن دينه يقرا بالفك وهو لغة اهل الحجاز وبالادغام وهو لغة تميم اعتدادا
بتحريك الساكن في بعض الاحوال نحو لم يردّ القوم واردد القوم واهل الحجاز لا يعتدون
بذلك وقال الله تعالى واغضض من صوتك بالفك وقال جرير فغضّ الطرف انك من نمير
فلا كعبا بلغت ولا كلابا فجا بالادغام واذا ادغم في الامر على لغة تميم وجب طرح همزة الوصل
لعدم الاحتياج اليها وحكى الكسائي انه سمع من عبد القيس اردّ واغضّ وامرّ بهمزة
الوصل ولم يجعل ذلك احد من البصريين واذا اتصل بالمدغم فيه واو جمع نحو ردّوا او ياء مخاطبة
نحو ردّي او نون توكيد نحو ردّن ادغم الحجازيون وغيرهم من العرب كذا قالوا وعللوه بان
الفعل مبني على هذه العلامات وليس تحريكه بعارض واذا اتصل بالمدغم فيه هاء غائب
وجب ضم المدغم فيه نحو ردّه ولم يردّه ووجب فتح المدغم فيه قبل هاء الغائبة نحو ردّها
ولم يردّها قالوا لان الهاء خفية فلم يعتد بوجودها فكان الدال وليت الالف نحو ردّا
وحكى الكوفيون ردّها بالضم والكسر وردّه بالكسر والفتح وذلك في مضموم الفاء
وذكر ثعلب لا وجه الثلاثة قبل هاء الغائب وغلطوه في تجويزه الفتح واما الكسر
فالصحيح انه لغة سمع الاخفش من ناس من بني عقيل مدّه وعضّه بالكسر والتزم
اكثرهم الكسر قبل ساكن فقالوا ردّ القوم بالكسر لانها حركة التقاء الساكنين في الاصل
ومنهم من فتح وهم بنو اسد وعليه قول جرير فغضّ الطرف البيت واما الضم فقال في
التسهيل ولا يضم قبل ساكن بل يكسر وقد يفتح انتهى وحكى ابن جني الضم ايضا وهو قليل
فان لم يتصل بالفعل هاء الغائبة او هاء الغائب او الساكن ففيه ثلاث لغات الفتح مطلقا
نحو ردَّ وعضَّ وفرَّ وهي لبني اسد وناس غيرهم والكسر مطلقا نحو ردِّ وعضِّ وفرِّ وهي
لغة كعب ونمير والاتباع لحركة الفاء نحو ردُّ وعضَّ وفرِّ وهذا اكثر في كلامهم والتزم
الادغام في هلمّ لتثقلها بالتركيب وفي كيفية تركيبها خلاف فقال جمهور البصريين
مركبة من ها التنبيه ومن لمّ التي هي فعل امر من قولهم لمّ الله شعثه اي جمعه
وكانه قيل اجمع نفسك الينا فحذفت الفها تخفيفا ونقلوا الى ان اطلاع لم السكون وقال
الخليل مركبا قيل الادغام فحذفت الهمزة للدرج اذ كانت همزة وصل وحذفت الف
ها لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الاولى الى اللام وادغمت وقال الفراء مركبة
من هل التي للزجر وامّ بمعنى اقصد فخففت الهمزة بالقاء حركتها على الساكن قبلها فصار هلمّ
ونسب بعضهم هذا القول للكوفيين وقيل سيبويه حكاه ابن العلج في البسيط والقول
بالتركيب هو الصحيح ونقل بعضهم الاجماع عليه ومن ثم … ومن اجل ثقلها بالتركيب
التزموا في اخرها الفتح للتخفيف ولم يجيزوا فيه ما … اخرها ما اجازوا في اخر نحو
ردّ وشدّ من الضم للاتباع ومن الكسر على اصل التقاء الساكنين لعدم التركيب وحكى الجرمي

في هلم الفتح والكسر عن بعض بني تميم واذا اتصل بها هاء غايب نحو هلمه لم تضم بل تفتح ق واختلف
فيها العرب على لغتين احداهما ان تكون طريقة واحدة ولا تنقلب لفظها بحسب من هي مسندة
اليه فتقول هلم يا زيد وهلم يا زيدان وهلم يا زيدون وهلم يا هند وهلم يا هندان وهلم
يا هندات وهي لغة اهل الحجاز وبه جاء التنزيل قال الله تعالى هلم شهداءكم هلم الينا
وهي عندهم اسم فعل بمعنى احضر في المتعدي وبمعنى ايت في اللازم ق واللغة الثانية ان يلحقها
الضماير البارزة بحسب من هي مسندة اليه فتقول هلما وهلموا وهلمي وهلممن بالفك وهي لغة
بني تميم وهي عندهم فعل امر ق وذهب بعض النحويين الى ان هلم في لغة بني تميم
اسم غلب فيه جانب الفعلية ق واستدل بالتزامهم الادغام ولو كانت فعلا لجرت مجرى رد في جواز
الضم والفتح والكسر والاظهار ق واجيب بان التزام احد الجائزين لا يخرجها عن الفعلية والتزام
احد الجائزين في كلام العرب كثير وجب الفك في افعل بكسر العين في التعجب باجماع العرب
محافظة على الصيغة سواء كان متصلا بالبارز ام لا اما الاول نحو اشدد ببياض وجه المتقين
والثاني نحو احبب الى الله بالمحسنين بالفصل بالجار والمجرور والاصل احبب بالمحسنين الى الله
واذا اسكن الحرف المدغم فيه لاتصاله بضمير الرفع البارز وجب فك ادغامه في لغة غير بكر
ابن وايل لان ما قبل الضمير البارز المرتفع لا يكون الا ساكنا نحو حللت ومللت وضللت ونحوها
احصهم ق والفرق بينه وبين نحو رد ولم يرد حيث جاز فيه الفك والادغام ان سكون المضارع
المجزوم عارض بدخول الجازم والامر محمول عليه وسوى بينهما في لغة بكر بن وايل قال سيبويه
وزعم الخليل ان ناسا من بكر بن وايل يقولون ردن ومرن وردت وهذه لغة ضعيفة
كانهم قدروا الادغام قبل دخول النون والتاء وابقوا اللفظ على حاله بعد دخولها ونحو
فك الادغام في غير ما ذكر شذوذ الحومت عينه جاء في حملتني اي لصقت جالس
بفتح الميم وهو ونسج تجتمع في الموف فان سال احو محمحم وان جمع حمو محمم قاله في
الصحاح والل السفط اي تغيرت والجبهة وضب البلاد كثر ضبابه ودبا الانسان اي
نبت شعره في جبينه وصكك البعير اصطكت عرقوباه وقطط الشعر اي اشتدت
جعودته وغيره لا انما جاء بالاظهار للتضعيف لبيان الاصل كقوده بالتصحيح او في
ضرورة كقوله وهو ابو النجم الحمد لله العلي الاجلل الواسع الفضل الوهوب المجزل

والقيام الاجلل لا ادغام والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي
لولا ان هدانا الله جعله الله خالصا لوجهه موجبا للفوز لديه
بمنه وكرمه والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه
وسلم تسليما كثيرا دايما ابدا سرمدا الى يوم الدين امين والحمد لله
رب العالمين كمل كتاب التصريح المبارك بحمد الله وحسن
عونه وتوفيقه على يد العبد الفقير الحقير المعترف
بالعجز والتقصير الراجي عفو ربه المتين ...
ابن ابراهيم بن ... التوبي عفا الله له
ولوالديه ولجميع المسلمين وكان الفراغ
منه صبيحة يوم الاحد ...
وعشرين ... من شهر ...
عام ... شهور عام خمسة
وخمسين وماية والف
عرفنا الله خيره
وكفانا ضره
بمنه وكرمه
امين

اذا رايت عيبا فسد الخللا جل من لا عيب فيه وعلا

يا كبيكج

الحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

٠٥ الكلام وما يتألف منه
٠٧ فصل في الاسم
١١ فصل الفعل
١٣ باب المعرب والمبني
١٤ فصل والفعل ضربان معرب ومبني
١٥ فصل الاعراب لغة
١٥ فصل وانواع البناء اربعة
١٦ باب الاسماء الستة
١٧ باب المثنا
١٨ باب جمع المذكر السالم
١٩ فصل وحملوا على هذا الجمع
٢٢ باب جمع المونث السالم
٢٣ باب ما لا ينصرف
٢٣ باب الامثلة الخمسة
٢٤ الفعل المضارع المعتل الاخر
٢٤ فصل تقدر الحركات الثلاث في الاسم المعرب الذي اخره الف لازمة
٢٥ باب النكرة والمعرفة
٢٦ فصل في المضمر والضمير
٢٨ فاعل اذا امكن الاتصال
٣٠ فصل ياء المتكلم
٣٣ باب العلم
٣٤ فصل علم الجنس
٣٥ باب الاشارة
٣٦ باب الموصول

٤٠ فصل وتفتقر كل الموصولات الى صلتها
٤٣ المعرف باداة التعريف
٤٥ باب المبتدأ والخبر
٥٣ باب النواسخ كان
٦٠ فصل ما ولا ولات المشبهات بليس
٦٣ افعال المقاربة
٦٦ ان واخواتها
٧٦ باب لا العاملة عمل ان المشددة
٨١ افعال القلوب
٨٥ باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة
٨٦ باب الفاعل
٩٣ باب النائب عن الفاعل
٩٨ باب الاشتغال
١٠٣ تعدي الفعل ولزومه
١٠٥ باب التنازع
١٠٩ باب المفعول المطلق
١١٣ باب المفعول لاجله
١١٥ باب المفعول فيه ويسمى ظرفا
١١٧ باب المفعول معه
١١٩ باب الاستثناء
١٣٠ باب الحال
١٣٥ باب التمييز
١٣٧ حروف الجر
١٤٦ باب الاضافة
١٦١ اعمال المصدر
١٦٣ اعمال اسم الفاعل
١٦٤ اعمال اسم المفعول
١٦٥ ابنية المصادر
١٦٦ مصادر غير الثلاثي
١٦٧ ابنية اسماء الفاعلين والصفة المشبهة
١٦٨ ابنية اسماء المفعولين
١٧٠ باب التعجب
١٧٥ باب نعم وبئس وما جرى مجراهما
١٧٨ افعل التفضيل
١٨١ باب النعت
١٨٧ باب التوكيد
١٩٠ باب عطف البيان
١٩١ باب عطف النسق
١٩٩ باب البدل
٢٠٢ باب النداء
٢٠٦ فصل تابع المنادى
٢٠٩ الاستغاثة
٢١٠ الندبة
٢١١ باب الترخيم
٢١٤ الاختصاص
٢١٥ التحذير
٢١٦ الاغراء
٢١٦ باب اسماء الافعال
٢١٩ باب اسماء الاصوات
٢١٩ باب نوني التوكيد
٢٢٣ باب ما لا ينصرف
٢٣١ باب اعراب الفعل
٢٣٩ فصل الجوازم
٢٤٧ الاخبار بالذي والالف واللام
٢٥٠ باب العدد
٢٥٥ باب كنايات العدد
٢٥٧ باب الحكاية
٢٥٩ باب التانيث
٢٦٣ المقصور والممدود
٢٦٣ باب كيفية التثنية
٢٦٤ باب كيفية جمع الاسم جمع مذكر سالم
٢٦٥ باب كيفية جمع الاسم جمع مؤنث
٢٦٦ باب جمع التكسير
٢٧٥ باب التصغير
٢٨١ باب النسب
٢٨٦ باب الوقف
٢٩٠ باب الامالة
٢٩٣ باب التصريف
٢٩٩ فصل في زيادة همزة الوصل
٣٠٠ باب الابدال
٣٠٣ باب الهمز بين المتفقتين في كلمة واحدة
٣١١ باب نقل حركة المتحرك المعتل
٣١٢ باب الحذف
٣١٣ باب الادغام

تمت الفهرس